

کتابخانه صنفی کارسیر عالی حیر آباد و کمن

۱۳۱۶۴

۷۷۵۲

نمبر و سلسله
تاریخ و دست

نروا بر الگوالب لبوا بر الگوالب عاشیه علی شریع

نام کتاب
قرن کتاب

جبر لدل

نمبر کتاب قرن مذکور

۲۳۷

۷۷۵۲

کتابخانه

منهج التفسير

تأليف

العالم الاعلام المحقق المدقق الشيخ ابي عبد الله محمد
ابن علي بن سعيد التونسي المالك
شمل الله الجميع برحمته

ومتعهم بنعيم جنه



طبعة اول

في مطبعة الدولة التونسية

١٢٩٣

٨٦٤٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

بالتناء عليك * نتقرب اليك * وبشكر نعمك * نقرع باب كرمك * فقد قرنت رعاك
بذكرك * وزيادة نعمك بفكرك * وكيف يخيب فاصدك وانت اكرم لاكرمين * او
يرجع صفرا * املك وانت ارحم الراحين * ياتن جميع الكائنات باسرها دلت على ان
لا اله سواه نستوهب منك صلوات لا تشرحها لافهام * وتحيات زاكيات لا تشرحها
لاوهام * يلوحان في سماء القبول بدرا منيرا * ويفرحان في بلوغ المامول روصا نصيرا *
حتى نرى لاجابة سائرة في اعنتهما * ومياها العذبة سائلت في اجتهما * على حلية
حلة الرسالة * ومدة عدة الجلالة * السر الساري في سائر الاسرار * والعز العارى من
عامر لا عذار * السبد الداعي الى سن الهدى طم النبي الهاشمي محمد
وعلى جبال الدين الشوامخ * واصوله الرواسي الرواسخ * صدور الجحافل وبسور
المحافل * واله العطاء الامجاد * واصحابه الكبراه لانجاد *

الوصح فدلفت هوام فسلوت عن اهلي وعن اصحابي
هذا وان افقر العبد * محمد بن علي بن سعيد * احسن الله عاقبته * وقرن بالسعادة دنياه
واخرته * يقول * راجيا ان يقابل صنيعه بالقبول * هذه حواشي * رقيقة الحواشي * وسعها
بعض اساتيدنا الكرام * ملم الصالح لاعلام * في عالم المنام * بزواهر الكواكب *
لبواهر المواكب * تروق مجتليها * وتلهوق مجتنيها * استقدحت من صحيح لاشارة زندا
وربا * واسنكملت من صحيح العبارة انا وريا * الى تحقيق ضرب لديها قبابه * وتدقيق
خلع عليها نبابه * وامعان الاح عليها لمعانه * واتقان افاح لديها روحه وريحانه *
نحات كما جاء النسيم معطرا ينشر من بعد القطعة بالوصل

دعائي اليها حق دعوتها فاجاب * وخطا ردتها فانجلب * في مسائل لبست على فضلاء
مطام * فلم يعرفوا لها لحوما من عظام * لم التفت فيها الى ما قيل فالحق اولى بذلك *
ولم اعول فيها على افاديل فلعل نظر مسالك *

قد عرفنا الرجال بالعالم لما عرف العالم بالرجال الناس
يستحسن وصفها العلماء لاجبار * ويستجيد وصفها لاذكياء لاجبار * وحسبها ذلك ذكرا *
وكفاها شرفا وفخرا *

وهني قلت هذا الصبح ليل اتعمى العالمون عن الصياء
اما السخفة الكسدة الجهل * والسفلة الخسدة لاندال * الذين يعارضون السكفة العنبرية
بالبحر * ويصفون اللواحق العمبة بالبحر * الماثنون زجاجتهم صدعا * وانوفهم قدما * وهم
بحسون انهم يحسنون صنعا * فيرون حسننا ليس بالحسن * ويكررون عليها انكار الخوارج
على ابي الحسن * لكن صديد الذباب لا يكدر البخور * وهرب الكلاب لا يبط البدور *
واذا انتك مذمتي من ناصف فهي الشهادة لي بانى كامل

على انها اقسمت ان لا تحط نفايا * او تعبط جلابيا * او تعطي اقبالا * او تمنح وصالها *
الا لمن حنك النخيل * وسفا الذكاء ماء السلسيل * واقطعه لاطلاع الواسع فجده
وهاده * واودعه الدبر الفاطم شوقه وسهاده * عربى السابعة * المعى الطاهر والحبيقة *
فعل لكيف الطع ونحك لس ذا بعدك فادرج سالما غير غانم

امايتها للشرح الشريف * والوصع الحيد الميف * المسمى بمسح السالك * الى الشبهة
ابن مالك * المنسوب لاصول الحقيقين * واكمل المدققين * بحر العلوم الراخر * وفخر
لاوائل والاواخر * الجهبذ العلامة * المتبحر الفهامة * نور الدين ابي الحسن علي بن
مجد الاشعوني الشافعي سقى الله نراه صوب العهران * وجعل نرله وماواه جنة الرضوان *
حالت فيها منكل الفاطم * واوصحت فيها مبهم اغراضه * ودفعت عنه وعليه ما امكني
دفعه على وجه الانصاف * وتجنبيت ما لم يتجنبه غيري من الجور والاعتساف *
وربما حقت من كلام التسهيل والتوضيح * ما لم يفدر احد من شراحها على الطر لوجه
الملبح * ولا مر ما تركت كسرة العبل والعال * فيما يعود على احوال المحندين من التصحيح
والاعلال * فان تلك وطيفة ارباب الاجتهاد * فلا يسوغ لغيرهم ان تلقاها باصلاح او
افساد * على ان العلم الحقيقي في هذا الفن اما هي السماع * واما غيره فلا يعتذر نقصه او
معارضته على يد الاختراع * ومع هذا فلم النزم كثيرى التصريح * بجل ما في التصريح بل
ما تكلفت صنعة التوضيح * لما نقله الخارج من التوضيح * ولا فرصت على نفسي التسهيل *
لكل ما في السهل * ولا بطرت بعنى * الى شيء مما كننه ابن العتي * اللهم الا مواضع
دنها صبرتها الصرورة * بمنزلة حجة الصرورة * فليس مثعبى مجرد ادلب لا فلام * او تكبير
سواد السخ في الاسلام * وجعلت فداح الطر * ومناط السهم والوتر * حواشى الفاصل الوجيه *
والكامل الخير الزبد * ابي البهاء يوسف الحفنى قدس الله روحه * ونور ضريحه * فانها

خلاصة اراء من قال على ذلك الشرح * وليلج افكار من اشرف على قننه ذلك الصرح *
وغيرهم من كتب على غيره من مثلول الصانيف * ومتداول النالكيف * الى غيره مما افاده
له فضلا اخيار * او قيده له طلاء احبار * بيد انهم مع كونهم لم يقدروا على حل اشكالات
كانها اعلم * مرت عليها في الاسلام المتنون من لاعوام * كثيرا ما يتسبون للشارح الخطا والمطل *
وينيطون به الزيف والزلل * مع انهم ما طلوا ما نواه * ولا تحققوا ما لواه * لا يعرفون ما طبعت
عليه التراكيب * ولا ما جبلت عليه الاساليب * يامحون خالص النقد بالنقد * ويلطمون
وجنات الرد بالرد *

ان السلاح جميع الناس تحمله وليس كل ذوات المخلب السبع
ومع ذلك فقد افاد واجاد * وجمع شتات احسان او كاد * فكم حل من هويصة * وصاد من
قنينة * وركب من خطيرة * وهم من حوراء عطيرة *

ومن ذا الذي ترحي سجايه كلها كفى المارة نبلا ان تعد معائبه
ومع هذا فما ابري نفسي من جميع الريب * ولا ابيع بضاعتي على البراءة من كل عيب *
فكيف وفي غاية الاشتهار حتى عند اللغيف * سامنا الا رد ورد عليه الا صاحب هذا القبر
الشريف * وما الغرض من ساول هذه المسالك * واقتحام هاته المعارك * الا التعلق بموائد لاخرة *
والسلق على ذخائرها الفاخرة * بما يبقى ان شاء الله بعد الموت * ولا يعقب حسرة عند الثوت *
حين ينطوي به الطالبون مركب النجاح * ويصل به المحصلون الى ساحل الفلاح *

وما كمد الحساد شي قصده ولكنهم من بزحم البحر يفرق
اسأل الله ان يعينني على ما قصدت * ويسهل لي ما اردت * ويوصل لي مطالبي * ويحصل
لي ما اربي * فعليه كان تعويلي * وبه تعلق رجائي وتاميلي * لا اله الا هو (قسوله اما
بعد حمد الله) اقول حديث البسلة والحمد لله انهر من ان يذكر * واجل من ان ينكر *
فلا فائدة في التنبيه عليه * ولو بالاشارة اليه * وانما الذي يتعلق به الغرض * ونعده من الحق
المفترض * مطلبان * المطلب الاول * في التعريف بالشارح الحق * قال ابو عبد الله الزرقاني
في شرح المواهب اللدنية : العلامة ابو الحسن نور الدين الاشعوني بضم الهمزة وسكون المعجمة
نسبة الى اشمون بلدة بصعيد مصر كان اماما عالما ورعا زاهدا متقنفا في مآكله وملبسه وفراشه *
قال الشعراني صحبه نحو ثلاث سنين كانت كأنها سنة من حسن معته وحلاوة كلامه ولم يزل
على ذلك حتى مات رحمه الله . والذي في لوافح الانوار في طبقات الاخيار للعارف الشعراني
هذه العبارة : شيخنا شيخ الاسلام العالم الصالح الورع الزاهد نور الدين الاشعوني الشافعي رضي
الله عنه كان متقنفا في مآكله الى اخر ما نقله شارح المواهب المذكور ثم قال اثره نظم المنهاج
في الفقه وشرحه ونظم جمع الجوامع في الاصول وشرحه وشرح الفية ابن مالك شرحا نظيفا
رضي الله عنه ونفعنا ببركاته وبركة طومه ومدته آمين . الى هنا كلامه ولم يذكر له شرح
التوضيح اما لعدم علمه به او انه متوفى بعد ذلك . واعلم ان الذي ذكره ابن جزري جامع
رحلة ابن بطوطة ان اشمون بفتح الهمزة . وقال غيرهما الشيخ نور الدين علي بن محمد الاشعوني
التحوي توفي سنة تسعمائة * المطلب الثاني * في ابحاث نعلها بعبارة الشارح الحق *

شرح الاشعوني

بسم الله الرحمن الرحيم

امسا بعد حمد الله

البحث الاول * انهم يقولون اما بعد كلمة يوق بها الانتقال من اسلوب الى آخر واهل البدع صرحوا بان الانتقال من مقام الى آخر يكون على ثلاثة أنحاء . الاول لاقتصاص وهو الانتقال مما شئب به الكلام الى المقصود مع عدم الملازمة بينهما كقولهم

لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته لابرار في الخلد عيبا
كل يوم تبدي صروف الليالي خطفا من ابي سعيد غريسا

الثاني التخصيص وهو الانتقال مما شئب به الكلام الى المقصود مع الملازمة المرحية بينهما كقولهم
تقول في قومس قومي وقد اخذت منا السرى وخطا المهريّة الفريد
امطاع الشمس تبغي ان تؤمّ بنسا فقلت ككلا ولكن مطلع الجود

الثالث لاقتصاص الفريب من التخصيص وهو الانتقال من مقام الى آخر من غير رعاية الملازمة مع التيسير على ما به الانتقال كقولهم بعد الحمد لله اما بعد فانه اقتصاص من جهة عدم رعاية الملازمة بين ما انتقل منه وهو حمد الله والثناء على رسوله وبين ما انتقل اليه لكنه شئب بالتخصيص من جهة انه لم يورث بالانتقال اليه فجاءه بل اوقى بكلمته اما بعد قصدا الى ربط الاول بالثاني وحينئذ فيقال ان اثيان الخارج بكلمته اما بعد في صدر الكلام من غير سبقيته مقام مما لا تقبله صاغة الكلام * البحث الثاني * انه لم يثبت الحديث المشهور في القديم والحديث وهو ما قاله الحافظ ابن حجر لم يعرف غيره قوله طيه الصلاة والسلام كل امرؤي بال لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اقطع اذ غاية ما استفيد منه ربط مقولته هذا شرح النح بوجود شيء ما بعد حمد الله وصدائه وتجرد ذلك لا يكون حمدا * البحث الثالث * انه وجه اثيان المصنف بالجملة الفعلية في قوله احمد ربي الله خير مالك بوجهين ستراحما ومقتضى ذلك ان ياتي هو بذلك فما باله يدل عنه وقد يجاب عن الاول بان ذلك انما هو في اما بعد بعدم ذكر المصنف اليه لا في اما بعد حمد الله بذكره لان صورة الذكر لا تحتاج لسبقيته المقام بخلاف صورة الخذف فانها تحتاج اليه لتيسير الحذف ويورده كثرة استعمال باغاء الكتاب كلمة اما بعد من غير سبقيته شيء يعرف ذلك المتتبع لكلامهم على ان اما بعد حمد الله اقوى في اقتصاص سبقيته المقام فالاجود في الجواب ان يقال ان لاثيان بها في صدر الكلام لا ينافي اختصاصها سبقيته المقام لانه يكفي فيه ان يسبق لفظا من غير كتابة وعليه تكون اضافة الحمد الى الله والى الصلاة بعد ذلك مهدية ذكرية فان ايست فنقول بسبقيته كتابة لان البسملة التي تقدمت كتابة اريد منها جهة كونها ذكرا كما ان قوله حمد الله اريد منه ذلك ايضا والاضافة على هذا كالاول اذ لا يشترط في العهد الذكري اتحاد العنوان ويرد عليه انه لا فائدة في دعوى تقدم البسملة وتأخر حمد الله ثم يرد منهما جهة العموم وهي الذكر بل اما ان يقال بعد بسم الله فيتوافق العنوان والمعنون عليه على ما هو لاصل وان لم يشترط واما بعد ذكر الله فيشير الى ان البسملة اريد منها جهة كونها ذكرا وجوابه ان فائدة ذلك لا يملك الى ان حديثي البسملة والحمد لله يرجع بهما الى حديث الذكر كما صرح به لاصوليون من انه اذا وجد مطلقا وهنيدان بن زيد بن متنافسين يرد بهما الى المطلق نعم يرد انه لا يطرد في الصلاة وبهذين الجوابين يندفع البحث الثاني ايضا مع عدم اطراد الثاني في الصلاة والجواب عن الثالث انه نلفظ بالحمد كذلك

على ما منح من اسباب البيان *

بقريته ذلك التوجيه او انه انما وجه اختيار الجملة الفعلية على الجملة الاسمية مطلقا او ان ذلك العدول للتعبير على مدم تعيين ذلك لاثبات الوجه فانه قد يوجه ذلك لبعضهم هنا كملت لا تليق عند التدبير (قسوله على ما منح) الطرف متعلق بجمده وهو اما على اصله او مستعار للام التعليل كما في قوله تعالى * ولتذكروا الله على ما هداكم * وانما قيد الحمد بالطرف رغبة منه في كثرة الثواب فان الحمد المقيد اكثر ثوابا وما موصول اسمي صلته منح بمعنى اطلق من المنحة بمعنى العطية وعليه المثل - شر ما اجاءك الى منحة مرغوب - والعائد محذوف اي منحه ولا سباب جمع سبب وهو لغة الجبل وكل ما يتوصل به الى الشيء وفي اصطلاح لاصريين ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم والبيان المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير اي النطق الظاهر الذي لا يلتبس ببعضه بعض كما في الحان الطيور والظهور عما في الضمير بدلالة وصية صكما في الخواشي السلوكية على الطول وهو محتمل لان يراد به المنطوق به وتكون اسباب الفهم والنظر ملا او ارادة ان تطلع الغير بها في ضميرك وارادة ان تطلع عما في ضمير الغير والسببية على هذا بالنسبة للتركيب او الجوارح التي يتوصل بها الالفاظ من اللسان والشفعتين ونحوهما وهذه الالفاظ الثلاثة على ان لا يضافه لامية فاما ان كانت بيانية فلا ويكون السبب حيزا للاطلاع والاطلاع المذكورين لكن بالنسبة الى السامع فالسر على هذا في جمع الميس وافراد البيان البالغة ولا يضاف الى ان البيان له وحدة نوعية وانها لا تنافي تعدد افرادها ولان يراد منه المعنى المصدري فالاسباب والاضافة على ما تبين فما قيل البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير اي المنطوق به لا المعنى المصدري لانه لا يوصف بالصراحة واسبابه كالطرق والفهم غير صحيح دعوى ودليلا تدبر (قسوله من ابواب البيان) لا ابواب جمع باب وهو معروف ويجمع ايضا على ابوبة قال

وفتح من ابواب البيان *

هناك الخبيثة ولاج ابوبة يخالط البر منه الحمد واللين

والبيان بفتح الاء كما هو القياس وبالكسر على خلافه وان ورد به قوله تعالى وتبينانا لكل شيء وهو بيان مع دليل فهو ابلاغ من البيان جريا على ما تقرر من ان زيادة المبنى من دلائل زيادة المعنى وكان في التعميم بفتح لا ابواب ايماء خفيا الى ذلك ثم لا يضافه يحتمل ان تكون بيانية وجمع الميس وافراد البيان لما تقدم وان تكون لامية اما من اضافة المشبه به الى المشبه كما في لحن الماء او على طريق الاستعارة التصريحية بان تشبه الادراكات القوية او المدركات بالابواب ويستعار لها اسم الابواب والقرينة لا يضافه وتصح ترشيح او المكنية في البيان بان يشبه بقصور ونحوها من ذوات الابواب فالتصور او التبيان بادعاء انه التصور او تشبيه التبيان بالتصور المصغر في النفس استعارة مكنية على مذهب السلف او السكاكي او الخطيب وانبلت لا ابواب او نفس لا ابواب التخيلية على مذهب السلف او السكاكي التي هي قريبتها وانما قدم منحة اسباب البيان على فتح ابواب البيان لصد الترفي من لاعم الى الاخص والتنبيه من اول الامر على ان البناء هنا وقع في مقابلة طيبة فيكون شكرا ولئن شكرتم لازيدنكم وانما لم يعط ابواب البيان على اسباب البيان من غير زيادة فتح ازبد المناسبة بين الفتح والابواب بل والبيان ايضا على ما مر وفي الكلام من البديع براقة لاستهلال حيث جاء في طائفة الكتاب

بالفتح الذي هو من متعلقات فرضه وتورية حيث احتمل ذلك معنيين بل ثلاثة حل لا أبواب
وقسيم الكسر واجداء الكلام لانه جاء به في مستهله فلنعري انه احسن ما شاء والسجع المطرف
حيث كانت الكلمة التي ختم بها القرينة الاولى مغايرة في الوزن لما ختم به القرينة الثانية
نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا ، ولزيم ما لا يلزم حيث التزم ان يجيء
قبل المحرف الذي بني عليه السجع وهو التون بالالف والياء نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر وقول المقر

لا تطلبن بألته ان رقبته ظم البليغ بغير خط مغزل

سكن الساكن السماء كلاهما هذا له رمح وهذا اعزل

وتشريع حيث بني الكلام على نوعين من السجع فانه لو حذف البيان والبيان وقال على ما
منح من اسباب وفتح من ابواب لكان سجعا تاما الا انهم صرحوا بان هذا لا يظهر حسنه الا في
النظم نحو قول ابن جابر لاندلسي من قصيدة

يرنو بطرف فائر * مهى رنا * فهو المنا * لا تنتهي عن حبه

يهو كخصن ناصر * حلو الحنا * يشفي الضنا * لا صبر لي عن قرب

وتخير حيث تمكن من ان ياتي في مكان البيان بالاحسان او لامتتان مثلا واختار عليه البيان
لانسيته بالفتح والبيان على ما مر وفي الكتاب العزيز ان في السموات والارض لايات
للمؤمنين وفي خلقكم وما يمت من دابة ايات لقم يوقنون واختلف الليل والنهار وما انزل
الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات لقم يعقلون فان
ذكر العالم بجملة دليلا على ان المخرج قادر عالم حلیم فرع الصديق به الذي هو لايمان
وخاق لانسان وتدير امر الحيوان يكسب التفكير فيه زيادة ايقان ومعرفة جزئيات العالم من
اختلاف الليل والنهار وانزال الرزق من السماء واحياء الارض بعد موتها وتصريف الرياح تنتمي
رياضة العقل ليم صاحبها لاستدلال وروي ان اعرابيا سمع شخصا يقرأ جزاة بما كسب
نكالا من الله والله غفور رحيم فقال ما ينبغي ان يكون الكلام كذا ف قيل ان القاري غلط والقرءان
عزيز حكيم فقال هكذا تكون فاصلة الكلام فانه لما عز حكم ومن جيدة ايضا قول ديك الجن

قولي لطيفك ينشئي من مصجي عند المنام

عند الرقاد عند الهجوع عند الهجوع عند الوهن

فعمى انام فتخطفي ناز تلجج في عظام

في فواد في هلع في كبد في البس

جسد تنقلب لا كف على فراش من سقم

من قتاد من دموع من وقيد من حزن

اما انا فكما علمت فهل لوصاك من دوام

من معاد من رجوع من وجود من ثمس

واعلم انه لو قال وشكرا جل جلاله على ما فتح من ابواب البيان لسلم من قصر السجعة الثانية على
لاولى بافراط (قسول والصلاة والسلام) من القضايا الضرورية المذكورة في العلم الحقيقية

ان استفادة القابل من المبدأ تتوقف على مناسبة بينهما وقد بنى الحكماء عليها اشياء سهلا قولهم ان الروح الحيراني الذي في العروق الصوارب اعد مناسبة في اللطافة للنفس الناطقة فيتعلق به اولا ويقص منها عليه سائر القوى ثم تتعلق بالاعضاء ويسري اليها بتوسط تلك القوى وقولهم ان جميع الكائنات باسرها قابلة للوجود وكما لانها على وجرة حتى الا ان بعض تلك الوجوه ابلغ نظاما واحسن انتظاما لكل من حيث هو كل فهو من حيث قبولها لذلك الوجه لا يبلغ الاكمل اعد مناسبة للكمال من جميع الجهات فاستحسن ان يقص عليها ذلك الوجه لا يبلغ الاحسن اعني النظام المشاهد الواقع فيها ومن امثلتها في المواد المعام والمتعلم فانه كلما كانت المناسبة بينهما اتم كانت استفادة المتعلم اكثر والنار والخطب فانه كلما زاد ييس الخطب كان اميل للاحتراق من النار بسبب المناسبة في اليبوسة والادوية الحارة فانه كلما كان البدن اسخن كان اشد تأثيرا فيه للمناسبة في السخونة وحيث نقول ان النفس الانسانية في الاغلب متعلقة بالعلائق البشرية والعوائق البدنية متدنسة بادنس اللذات الجسمية وذات الواجب عز اسمه في غاية التجرد ونهاية القدس وحيث تذكر استفاضة الطالب واستفادة المأرب لعدم المناسبة بين المقيص والمستفيض وبعد الملازمة بين المفيد والمستفيد فوجب التوصل اليه بتوسط يكون ذا جهتين حتى يستفيض بجهة تجردة من الواجب ويقص بجهة تتعلق على الطالب وهم اصحاب الوحي واعظمهم نبينا صلى الله عليه وسلم وكذا عاله واصحابه بالنسبة اليه فانهم له اشد ملازمة منا فلماذا ارفى اصحاب الصانيف حمد الله تعالى بالدعاء لابي والثناء عليه والدعاء لاصحابه والالاء طيهم رضوان الله على جميعهم (قوله على من رفع بماضي العزم) الظرف متعلق بالسلام ومتعلق الصلاة محذوف لدلالة هذا عليه فهو من حذف لا وائل لدلالة لا واخر وقد يجوز العكس والرفع ضد الحطة والخفض والعزم عقد الضمير على الفعل شبه هنا بسبب ماض وحذف ورمز له بماضي على وجه الاستعارة المكنية والتخييلية او اضيف اضافة منبهة به لمثبه كاجين الماء والاصل بالعزم الذي هو كالسيف الماضي ويحتمل على بعد ان يراد من الماضي المتقدم فالاضافة محض اضافة صفة لموصوف وانما اختار العزم على الحرم مع انه انه مناسبة بالجزم من حيث الصورة الحرفية للتنبيه على انه صلى الله عليه وسلم احد اولي العزم اي اصحاب الشرائع الذين اجتهدوا في تأسيسها وصبروا على تحمل مشاقها ومشاهيرهم نوح وابراهيم وموسى وعيسى وقيل انهم اصحاب الصبر على بلاء الله كنوح صبر على اذى قومه حتى كانوا يضربونه حتى يغشى عليه وابراهيم على النار وذبح ولده والذبيح على الذبيح ويعقوب على فقد الولد والبصر ويوسف على الحب والسجن وايوب على الضر وموسى قال له قومه انا لمدركون قال كلا ان معي ربي سيهدين والقواعد جمع قاعدة وهي اساس الشيء الذي بني عليه ولايمان ان حمل على التصديق القلي فالمراد من قواعده براهينه الدالة على حقيقته على طريق الاستعارة التصريحية ويجوز ان تكون بالكناية في لايمان بان يشبه بحيطان ونحوها من ذوات القواعد واثبات القواعد تخيلية قرينة لاستعارة بالكناية وان حمل على الاسلام فالمراد من قواعده الامور الخمس المبينة في حديث بني الاسلام على خمس (قوله وخفض بعامل الجزم) الخفض ضد الرفع وعامل الجزم عاله كالسيف والرمح ونحوهما والجزم القطع والمراد من الكلمة غير

خصوص القول المخرّد فهو من مشمولات - وكلمة هنا كلام قد يعي - . وفي الكلام من البديع السجع المتوازن حيث كان ليس جميع ما في التريئة ولا أكثر مثل ما يقابله من الأخرى نحو : سرر مرفوعة واكواب موهوطة . . والطابقة حيث جمع بين الرفع والتخفيض والجزم وهي اصداد نحو قوله تعالى : وما يستوي لأعشى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الأحياء ولا الأموات . ونظيره قول دجيل

لا تعجبي يا سلم من رجل صحك الشيب براسه فبكي
ولطافة التوجيه على طريقة التأخرين حيث وجه الكلام الى أسماء حليمة في الاصطلاح فانه ذكر القواعد وهو اسم كتاب في الفن مع الرفع والماضي والتخفيض والعامل والجزم والكلمة ونحو قول امين الدين علي الطلساني

يا نصب عيني غرامي كيف اجزمه والقدم مرتفع والشعر مجرور
والجناس المتعارف بين العزم والجزم حيث اختلفا بحرفين متقنين في المخرج نحو قوله تعالى : وهم ينهون عنه وينبأون عنه . وفي الحديث الخيل معقود في نواصيها الخير وقول ابن نباتة رقي النسيم لرقتي من بعدكم فكاننا في حبكم نتغايير
ووعدت بالسلوان واش عابكم فكاننا في كذبكم نتغايير
واللمح حيث اشار بماضي العزم الى قصص اولي العزم ونظائره حكايات كثيرة مذكورة في كتبه وكذلك في قوله قواعد لا يهان على لاحتمال النائي حيث اشار الى قصة بني لاسلام على خمس الحديث نحو قوله

فليفعلوا ما ارادوا فانهم اهل بدر
فانه اشار لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر حين سال قتل حاطب - لعل الله اطاع على اهل بدر فقال افعلوا ما شئتم فقد غفرت لكم - . والموازنة حيث اتى بكلمة يضمن ما يكون سبب انكار ويستحضر بحذفه المخاص من ذلك بتحريف او تصحيف او زيادة او نقص وذلك لان قوله ونقص بعامل الجزم كلمة البهتان قد ينكر من جهة ان عامل الجزم لا يخفض فيخلص بحذف الميم وابدال الزاي راء ولذلك تعجب منه من يقول

خفصت مقامي ان جزمت وسائلي فكيف جمعت الجزم عندي والتخفيض
ونحو قول ابي نواس في خالصة جارية الرشيد
فقد صاع شعري على بابكم كما صاع در على خالصة

فانه لما تهدده الرشيد بذلك قال انا قلت صاع ولم اقل صاع فاستحسن الرشيد ذلك وقال بعض من حضر هذا البيت قلعت عيناه فابصر . ولاختيار حيث اثار البهتان على الطغيان اشارة الى كذبهم فيما يدعونه وان ذلك موجب خنصهم (قوله المنتخب) من الانتخاب وهو الاختيار وخالصة النبي ولبابه بمعنى واحد ومعد وعدنان من اجناده صلى الله عليه وسلم فانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد منى بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان (قوله الذين احرزوا النجاة)

محمد المنتخب من خالصة معد
ونساب عدنان . وفي قوله
واصحابه الذين احرزوا قصص
السبق في مصر الاحسان .

الموصول صفة لال ولاصحاب وصلته احرزوا بمعنى حازوا والمصارع مدة تضيير الفرس وهو ان
تعلقه حتى يسهن ثم ثرده الى القوت وذلك في اربعين يوما ويطلق ايضا على موضع التضيير
كذا في الصحاح وفي كتاب الخلاصة في اللغة المصارع الميدان والمراد هاهنا موضع تسابق الفرسان
فانه كان من عادة العرب ان تغرز قسبة في اخر ميدان السبق فتضامد فرسه واخذها
عد سابقا وحينئذ فيحتمل ان يكون الكلام كناية عن باوغ الصحابة في الاحسان الى حيث
لم يبلغ غيرهم . ويحتمل ان يكون اضافة المصارع للاحصان من اضافة المشبه به للمشبه
وقصبات السبق ترشيح لذلك التشبيه . ويحتمل ان تكون استعارة بالكناية في الاحسان
بان يشبه بساحة ذات مصارع واثبات المصارع تخيل واحراز قصبات السبق ترشيح . ويحتمل
ان تكون استعارة تصريحية بان يشبه ما يكون به العلو والشرف بقصبات السبق وقد مر
باسم المشبه به والمصارع ترشيح . ويحتمل ان تكون استعارة تمثيلية بان يشبه حال الصحابة
في غلبتهم لكل من جاورهم في باب الاحسان بحال احد المتسابقين الذي احرز قصبات السبق
على مسابقة لآخر واستعمل التركيب الموضوع للهيئة المشبه بها في الهيئة المشبهة والجامع
الشرف . ويحتمل ان يكون مجازا عقليا ليس الا في النسبة لايقامية في احرزوا قصبات
فان لاهراز واقع على الشرف الملابس في الجملة لقصبات السبق والاحسان جوائز ان يراد
منه لانعلم او ما فسر به حديث جبريل وهو ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فهو
يراك . واعلم انه اختلف اهل اللغة هل لكل فرس من الخيل في حلب السباق اسم يخصه
وهو الذي عليه غير واحد من اهل اللغة او انما لاسم للدالي للسابق وهو الاصلي والعائر وهو
السكيت فقط وليس لما بينهما اسم بل انما يسمى باسم العدد وهو الذي في كتاب ابن المزيين
وعلى الاول فجسعا بعضهم في بيتين فقال

اتاني المجلي والمصلي وبعده الـ مسلي وتال بعده عاطف يسري

ومرتاحها نم الحظي ومومـل وجاء لطيم والسكيت له يجري

كذا ذكره القرافي ونقله ابن عرفة عنه ثم نقل عن ابي عبد الله محمد بن عيسى بن اصبغ لازدي
الفرطبي المعروف بابن المناصف في ارجوزته المسماة بالذهبة ابياتا خالف في تقديم المرتاح
على العاطف ونصها

وهيئة الحلبة في المصـار	وقوفها في درك لاخطـار
وما الذي يحرز خصل السبق	منها اذا جاء كسهم الرشق
منسوبة جملتها للعـسـرب	وبعضها قيل لاهـلـl

وكان من فعلهم فيما مضى ان يجعل الشيء الذي قد فرها
 على رومن نصب الرمح في طرف الغاية للانصاح
 ومنه قالوا في الذي قد كمالا حاز فلان نصب المبني ملا
 وجملته المخصوص عند العروب من سبق الخيل يوجه القلب
 مشرة محفوظة لاسماء ماثورة النقل من التبراء
 اولها سبعا هو الجلي ينقص مثل النجم او كالنبيل
 اشتق من اجلى بمعنى الظاهر ما كان من امر الرمان ظهرا
 وقد يقال انه المبرز والسابق الكل بمعنى يبرز
 والفرس الثاني هو المصلي لانه الذي يليه دون فصل
 فهو كان راسه تسبوا عند ملا لاول في اخسراه
 وثالث الخيل هو السلي من السلو في اشتقاق الفعل
 مكانا صاحبه به سلا اذ جاء بعد السابقين اولا
 وبعده الرابع هو التالي لثمة الثالث في لامجبال
 فنية الرابع للسلي كمنسبة الثاني من الجلي
 لم يليه الخامس المبرتاح كانه من كره يرتساح
 اذ كان يخشى ان يكون بعد لكونه في السبق منه بعد
 وبعده السادس وهو العاطف مطلقا على المبرتاح يعني الراصف
 لانه قد فاته ما قبل فانصلى للمبرتاح ايضا يطلو
 فنية منه الى التالي كمنسبة التالي من السلي
 والسابع الذي هو الحفظ واصله تن في خطاء يحطو
 لانه يحطى وان تلغى برا سبق ما خلفه موضعرا
 والثامن الذي هو المومل ليس وراءه لسبق امل
 فهو مومل الثلاث الباقية بان يغزو من ملأ اللامبية
 والتاسع اللطيم فهو يحسم حظ الجياد قبله وياطم
 لانه لم يترك المومل لثمة خطا عليه يعمل
 والعاشر السكيت ليس ينظر وما اتي من بعده لا يذكر
 واصله ووزنه فيسمل من السكوت اذ مداه القول
 لانه ماذا عسى تسبوا يقسول واللطيم في اولاه
 ويولر السكيت والسكيت كلاهما فيه وقد فسيث

وابرزوا همير الغصة والحنان *

(قوله وابرزوا الخ) من لا يراز وهو لا يهوار والهمير لآل واصحاب وهمير الغصة والشان
 اريد منه كلمة التوحيد لانها فسرت في قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله فهو مجاز مرسل
 ويحتمل ان يكون من مجاز الحذف على ان لاصل وابرزوا مفسر همير الغصة والشان فحذف
 منه المضاف ولا جود ان همير بمعنى المصير اي المستر والراد من الغصة والشان قصة لاسلم

وشانه اي انهم اظهروا لاسلام بعد ما كان مخفيا وذلك ان لاسلام كان مخفيا في اول الامر الى ان اسلم عمر بركة دعائه عليه السلام فقد قال انس بن مالك خرج عمر مثقلا سيده فلقيه رجل من بني زمرة فقال اين تعمد يا عمر فقال اريد ان اخل محمدا فقال وكيف تامن من بني هاشم وبني زمرة وقد قتلتم محمدا فقال له عمر اراك قد صابت وتركت دينك الذي انت عليه قال ادلا ادلك على العجب يا عمر ان اختك واختك اي سعيد بن زيد احد العشرة المبشرين بالجنة قد اسلمنا فمشي مضيا حتى اتاهما وعندهما رجل من المهاجرين يقال له خباب فلما سمع خباب حس عمر توارى في البيت فدخل عليهما فقال ما هذه الهيمنة التي سمعت عندكم قلل وكانوا يقران طه فقال يا عمر حديث تحدثناه بيننا فقال لعلكما قد صباثما فقال له خشمه ارايت يا عمر ان كان الحق في غير دينك فوثب عمر على خشمه فوطئه وطما شديدا فجاءت اخته فدفعته عن زوجها فصرع راسها فادماه فقالت وهي فصحاء كان ذلك على رغم انك اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله فلما ايس عمر قال اعطوني هذا الكتاب الذي عندكم فانراه وكان عمر يقرأ الكتاب فقالت له اخته انك رجس لا يسه الا الطهرون فلم واتسل او توجعا فقام وتوجعا ثم اخذ الكتاب وقراه حتى اتي الى قوله تعالى ه اني انا الله لا اله الا انا فاعبدني واقم الصلوة لذكري فقال عمر دلوني على محمد وفي رواية اخرى انه وجد في الكتاب سورة الحديد فقرأ حتى بلغ قوله تعالى ءامنوا بالله ورسوله فقال دلوني على محمد فلما سمع خباب قول عمر خرج من البيت فقال ابشر يا عمر ارجو ان تكون دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم لك ليلة الخميس اللهم اعز لاسلام باحد العمريين عمر بن الخطاب او عمرو بن هشام قال وابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الدار التي اسفل الصفا فانطلق عمر حتى اتي الدار قال وعلى الباب حمرة وطاحنة ونلس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما راي حمرة وجل القوم من عمر قال حمرة نعم هذا عمر فان يرد الله به خيرا يسلم ويجمع النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وان يرد غير ذلك يكن قتله هينا فقال والنبي صلى الله عليه وسلم يوحى اليه فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتي عمر فاخذ بمجامع ثوبه يصايل السيف وقد اما انت مته يا عمر حتى ينزل الله بك يعني من الخزبي والسكال ما انزل الله بالوليد ابن المغيرة اللهم اهد عمر بن الخطاب اللهم عز الدين بعمر بن الخطاب فقال عمر انشود انك رسول الله ولا بين جلس انه قال اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله فكبر اهل الدار تكبيرة سمعها اهل الحجر ثم قال يا رسول الله السا على الحق ان مشنا وان حيننا قال بلى والذي نفسي بيده انكم على الحق ان متم وان حينتم قال فسم لا اختفاء والذي بعثك بالحق لتخرجن فخرج في صلين حمرة في احداهما وعمر في الآخر حتى دخلا المسجد فنظرت قرش الى حمرة والى عمر فاصابتهما كآبة لم يصيهم مثاها فلقبه صلى الله عليه وسلم بيمتد بالفاروق (قوله بستان اللسان الخ) الطرف متعاقب بابرزوا وربما يطلبه احمرروا واللسان طرف الرمح واللسان الجارحة المعاومة والتركيب اما منخرج على انه استعاره بالكتابة وتخييلية حيث شبه اللسان برمح وحذف ورمز له بلسانه وشبه اللسان بانسان وحذف ورمز له بلسانه او قصر بجملة حيث استعير اللسان لطرف اللسان واللسان لطرف اللسان

بستان اللسان واسن السنان *

او اضافة مشبه به الى مشبه اي اللسان الذي هو كاللسان واللسان الذي هو كاللسان
والوجه في جعل كل منهما مشبها ومشبها به مع تافيهما بالامالة والقرينة وتناهي المشبه
به في وجه الشبه دون المشبه لا يناء الى انها صارا بحيث لا يفرق بينهما لما ان كلا
منهما في غاية من وجه الشبه فما نظر الى واحد منهما الا وطن انه هو لاصل ولهذا السر
نفسه قالت لانما ريت فاطمة بنت الخرشب في بنها حين ستلت عنهم صارة افضل لا بل
فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم انهم افضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين
طرفاها . وفي الكلام من انواع البديع وهو ظعر . والتوجيه حيث اشار الى الخلاصة
وهي اسم الكتاب المشروح والمطلب اسم كتاب من كتب الفن مع لا يبرز وصير القصة والثان
والتلميح حيث اشار بقوله المنتخب الى حديث رواه الترمذي وصححه ان الله اصطفى من
ولد آدم ابراهيم واصطفى من ولد ابراهيم اسماعيل واصطفى من ولد اسماعيل بني كنانة
 واصطفى من بني كنانة قريشا واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم وقوله
ابرزوا النخ الى قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله او النصة التي بينا . ولا رصاد حيث جعل
قبل العجز من السجعة ما يدل عليه اذا عرف الروي فانه هنا لما قال من خلاصة معد ولباب
يعلم التيقظ ان بعده عدنان اذا علم ان لاسم جامع على النون نحو قوله تعالى وما ظلمناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون . وقوله

فهذا شرح لطيف بديع
على الفية ابن مالك . مهذب
المقاصد واضح المسالك .

اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزة الى ما تستطيع
والجناس اللاحق بين اهرزوا وابرزوا حيث اختلفا بحرفين غير متوافقي المخرج نحو قوله
تعالى . ويل لكل همزة . وقول البحري

ليس من ثروة بلغت مداما غير اني امرء كفاني كفاني
والعكس حيث قدم سنان واخر اللسان ثم عكس نحو قوله تعالى . يولج الليل في النهار
ويولج النهار في الليل ويخرج الحي من البت ويخرج البت من الحي . وقول الحسن بن
سهل ابن قال لا خير في السرف لا سرف في الخير وقول لاهبط

قد يجمع المال غير هلكه وياكل المال غير من جمعه
ويقطع الثوب غير لابس . ويلبس الثوب غير من قطعه

(قسوله فهذا شرح) لا بد من اعتبار تقدير افول قبل هذا ليكون جواب الشرط مستقبلا
ثم يحتمل تقدم الدباجة على الشرح فالانارة اما الى ما في الخارج من نقوش مثلا ولا بد
من تقدير اي نوع هذا واما الى ما في الذهن من نحو المعاني فان قلنا ان الذهن تقوم
به المفصلات فلا يحتاج لتقدير المضاف والا فلا بد من تقدير اي فصل هذا . ويحتمل
تأخرها فالانارة ايضا الى ما في الذهن حسبما تقدم وعلى هذين فاستعمال هذا الذي لا يشار
به الا للحسوس في المفعول ايما الى ان هذه المعاني باغت مباح الحسوس في كمال ظهورها
لكن ذكر بعض المحققين ان الزيد في تقديم الدباجة لا ينبغي ان يصدر من احد لانها
اجمال ما فصل ولا جهال مقدم على التفصيل وفيه نظر (قوله بديع) يقال له ان منها المحدث
العجيب فيكون من صفة المفعول ويكون ايضا من صفة الفاعل . ومنها البديع في اسماؤه

تعالى لا بداعه لاشياء واحداثها من غير مثال فمعنى كون الشرح بديعا انه محدث صحيح
او انه مبدع صاحب مجاز عقلي على حد صفة راضية . ومنها الجديد يقال ملك بديع وحبل
بديع اي جديدان فلغنى انه جديد لم يسبق اليه . ومنها الفن المخصوص فالمعنى ذو بديع
في تركيبه فعلى هذا يحبر حذف المضاف . واعلم ان الفروي قال في حاشيته ان طول اشار
صاحب الكشف في قوله تعالى بديع السموات والارض لاية لى ان الفاعل بمعنى المفعول
لم يثبت ومثله في الجواهر السلوكية (قوله يمتزج بها امتزاج النخ) وصف بالجملة بعد
المفرد كما ان بديع لطيف وعلى الغية ومهذب وواضح كلها مفردات اما الاولان والاخيران
فواضح واما الرطب فلان لاولى تقدير كائن لا استقر مثلا لما سياتي للشارح عند قول المصنف
وعكسا استعمل تجده سهلا من ان لاولى تلويل قد جا او دارج بحطب او دارج ويقصد في
اسرها وجائر بقاصد وجائر لان العطف عليه وقع نعتا ولاصل فيه ان يكون اسما . وتن زعم
ان على في على الغية بمعنى اللام صلغة بشرح فتدوهم لما انه يلزمه وصف المصدر قبل
تمام صله وهو لا يجوز لما فيه من الفصل بين الموصول وصلته كما انه عليه الشارح في باب
اعمال المصدر مع انه صرف للسرف من معناه وللشرح عن الطاهر منه وللتركيب مما هو
المتبادر منه من غير ضرورة وحيل فاما هنا من قيل تقديم النعت بالمفرد على النعت بالجملة
كما هو الغالب وان اوجبهم كما سياتي للشارح . واعلم ان الناس في الروح على فرقتين
فرقة امسكت عن الخوص في حقيقتها ولم تعرض له باكثر من كونه موجودا وثوقا مع قوله تعالى
قل الروح من امر ربي فان معناه كما قيل اجعلوا الروح من الكثير الذي لم توتوه ولا تسالوا
منه فانه سر من اسراري فعلى هذا يكون يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد اشارة الى ان
الشرح مع تطفئه بالمشروح غاية التعلق انما تصل الناس منه لظواهره واسما خفاياه وخباياه
فبحسب تنقص منها سوابق لا فكاره وتعجز عنها نواب لانظار وهذا ذاء منه في مدح شرحه .
وفرقة خاضت فيه فمنهم من قال انه اجسام لطيفة تشبهك بالاجسام الكثيفة اشتباك الماء
بالعود اجري الله عادته باستمرار حياة الاجسام ما دامت متابكة لها وعليه يكون اشارة الى
ان هذا الشرح في غاية اللطافة وان اشتباكه بالمشروح يكون سببا عادة في كون المشروح
كانه حي بين الناس واولاء لكان كاليث الذي لا يتفع به . ومنهم من قال انه عرض وهو
الحياة التي صار البدن يجردها حيا وعليه يكون اشارة الى ان هذا الشرح يمتزج وتعلق
بالمشروح امتزاج وتعلق الصفة بالموصوف وانه نفس حياة المشروح وظهوره والفرق بين هذا
الترجيح والذي قبله قوة لامتزاج على لاول وضعفه على هذا وكون الشرح كسبب الحياة
على لاول وكشفها على هذا . ومنهم من يقول انه ليس بجسم ولا عرض بل هو جوهر مجرد
قائم بنفسه غير متخير له تعلق خاص بالبدن بالتدبير والتحريك غير داخل في البدن ولا
خارج عنه وعليه يكون اشارة الى ان الشرح مع كونه ممتزجا بالمشروح في غاية اللطافة وان
الفاظه كافية في اداء معانيه وان اتصاله بالعائدة للمشروح من دفع لا اعتراضات وفك المشكلات
وبيان الجملات لا تكون الا به مع انه لشدة اتصاله لا يعد غيره كما لا يعد منه . ومنهم
من يقول انه على صورة الجسم له عيان واذنان ويدان ورجلان في داخل الجسم يقابل كل

يتمزج بها امتزاج الروح بالجسد •
ويحل منها محل الشجاعة من الاسد •

صغر وجزء منه نظيره من البدن وطيد يكون إشارة الى ان هذا الشرح امتزج بالشرح وتعلق به
تعلق الحال بالحال مع انه لم يفت الشرح شي مع ما في الشرح الى غير ذلك من الاقوال
الكثيرة التي لولا مخافة التطويل لسحنا بكل منها لعل الشارح يوجه جميل . وبالجملة فقد
بنى لشرح هذه العبارة قصورا واقام عليها من انواع المداخل صكرا متصورا سيما وقد هم اليه
ان جعله كالشجاعة التي ما اشير في لاسد الا اليها ولا عول من اوصافه الا عليها غير انه كان
لاولى التعبير بالجرأة لانها صفة لاسد لا الشجاعة فلي حيلة الحيوان انه يفر من الصغير
ونحوه لجنبه (قوله تجد نشر التحقيق الخ) النشر الرائحة الطيبة والتحقيق اثبات المسألة
بدليها . وقيل او عليها مع رد قوادحها . ولا دراج بفتح الهمزة جمع درج بسكون الراء وفتحها
ما يكتب فيه . وقولهم انقلت هذا في درج كذا في أي في طيه . ويعقب مصارع عقب كقبح
ظهرت رائحته فنشر التحقيق اما من اضافة الشبه به للشبه كالجبين الماء ويعقب ترشيح
للتشبيه او استعارة تصريحية بان يشبه النكت التي تتبع التحقيق بالنشر ويصرح باسم
الشبه به والفرقة لا اضافة ويعقب ترشيح لاستعارة او استعارة بالكناية بان يشبه التحقيق
بغير ونحوه من ذوات الروائح الطيبة واثبتت النشر تخيل ويعقب ترشيح وانما اختار التعبير
بادراج على طي مع انه يصير في النشر تورية لان به يحصل تجنيس وترصيع كما يجب
والتورية وان كانت مقدمة لكن الصعيان يغايان النوي مع ان طي العبارات يؤم ما لا
يناسب مثل هذا المقام (قوله وبدر التدقيق من ابراج الخ) البدر احد اسماء القمر ويسمى
ايضا الباهر والغاسق والزبرقان والهلل والساوور وغير ذلك . وقد وصفت العرب القمر من
اول ليلته الى اخرها فتالت . ابن ليلة . رهاق سحيلة . حل اطلها برميلة . وابن ليلتين .
حديث امين . كذب ومين . وابن ثلاث . قليل اللبث . وابن اربع . حمة ربع . لا
جائع ولا مرصع . وابن خمس . حديث وانس . وابن ست . تحدث وبث . وابن سبع .
دلجة طبع . وحديث جمع . وابن ثمان . قمر اصحمان . وابن تسع . ملتقط جزع . وابن
عشر . خشن فجر . وثلاث الشهر . وابن احدى عشرة . يرى منه وبكرة . وابن اثني عشرة .
موق للبشر . بالبدو والحصر . وابن ثلاث عشرة . قمر باهر . يمشي من الاطر . وابن اربع عشرة .
مقبل الشباب . مضي . وجنات السحاب . وابن خمس عشرة . قمر تام . يهدي لانام .
وابن ست عشرة . نقص الخاف . في الغرب والشرق . وابن سبع عشرة . اسكنت القنطرة .
وابن ثمان عشرة . قليل البقاء . مريع القاء . وابن تسع عشرة . بطي الطلوع . بين الخشوع .
وابن عشرين . يطلع سحرة . ويغيب بكرة . وابن احدى وعشرين . يطلع كاتمس . في العلس .
وابن اثنين وعشرين . بطيل السرى . ورشلا لا يرى . وابن ثلاث وعشرين . يطلع في قنطرة .
ولا يجاوز طلة . وابن اربع وعشرين . يطلع في ظلمة الايال . لا ظلمة ولا هلال . وابن خمس
وعشرين . دنا لاجل . وانقطع لامل . وابن ست وعشرين . يطلع نكرا . ولا يرى طهرا .
وابن سبع وعشرين . دنا ما دنا . فليس فيه من سنا . وابن ثمان وعشرين . يسبق الشمس .
ولا يرى له حس . وابن تسع وعشرين . حليل صغير . لا يراه الا البصير . والتدقيق اثبات
دليل المسألة بدليل اخر او اثباتها بدليها على وجه فيه دقة . ولا دراج جمع برج محل سير

تجد نشر التحقيق من ادراج عباراته
يعقب . وبدر التدقيق من ابراج
اشارته بشرق .

الكواكب وهي اكناف برجا معروفة . فبدر التدقيق ايضا اما من اضافة المشبه به الى المشبه كالجبن للقاء وابراج وبشرق ترشيح للشمس . او اراد ببدر التدقيق ما يظهر منه من النكات على طريق الاستعارة التصريحية وابراج وبشرق ايضا ترشيح او يشبه التدقيق بالسماء من حيث الرفة والثانة وعدم تطرق الخلال والنبات البدر تخييل ولا براج وبشرق ترشيح . وقد يجعل ابراج اشاراته من اضافة المشبه به للمشبه او استعارة مصرحة او مكنية (قوله خلا من لافراط الخ) لافراط مجاوزة الحد في الشيء حتى يحصل اللل والسمانة والتفريط والتقصير في الشيء حتى لا تعطيه حقه وفي المل والمخل مجاز مثلي على حد عبقة راضية او مكنية وتخييلية حيث شبه التفريط بالفرط ولا فراط بالفرط وحذفه ورمز له بلازمه وهو المخل والمل او تبعية بان يشبه سببية لافراط في المل بالابقاع فيه وسببية التفريط في الخلل بالابقاع انسان اخر في الخلل ويطلق اسم المشبه به وهو لا خلل ولا ملل على المشبه وهو سببية لافراط في المل والتفريط في الخلل وينتق من لا خلل ولا ملل بمعنى التسبب في الخلل واللل والمل والمخل تثبت . وفي الكلام من انواع البديع السجع الرصع حيث كان ما في نشر التحقيق من ادراج عباراته يعنى من لالفاظ مثل ما يقابل من بدر التدقيق من ابراج اشاراته بشرق في الوزن والتقفية نحو قوله تعالى « ان الينا اياهم ثم ان علينا حسابهم » وتقول الحريري : وهو يطبع لاسجاع بجواهر لفظه . ويقترح لاسماع بزواج وطه . وحكما قوله خلا من لافراط المل مع ما بعده . والجناس اللاحق بين الجسد والاسد والتفريق والتدقيق والادراج والابراج والمل والمخل . والتوجيه في اشاراته . والجناس الصارع بين خلا وملا . والتشريع على ما تقدم حيث كان يكفيه ان يقول تجد نشر التحقيق من ادراج عباراته . والتلميح الى التل السائر وهو قوله احسن لامر اسطها . ولاقباس (قوله وقد لفتحه) لاظهر ان يكون مستانفا امتثالا بيانيا واختار لفته على سببه اشارة الى انه قصد به ايضا لاشعار بمدح الشرح والضمير للشرح بمعنى لالفاظ او القوش او المعاني او اثنين منها او المجموع لاقوال السبعة ومختارها اوها كما قال السيد السند . والنهج الطريق والسالك اسم فاعل سلك جعل به الى الفية بعد اجار حذف المعنى اي الى فهمها (قوله ولم آل جهدا الخ) « آل مشتق من لالو على وزن الخواو من لالو على وزن التصر بمعنى التفسير وجهدا بضم ايم وفتحه لاجتهاد وقال الفراء بالاول الطائفة وباللاني السقطة وهو اما حال من فاعل آل على تاوليه بمجتهد او على جعله على حذف المضاف اي ذا اجتهاد لتصدق الخلل على صلاحها الا ان يعمل على المبالغة واما ان يكون تميزا محولا عن الفاعل واما ان يكون منصوبا على انتزاع الخافض والوجه الثلاثة مبنية على ان آل قاصر لم يتضمن معنى فعل متعد ويجوز ان يتضمن معنى فعل يتعدى لواحد كترك فيكون جهدا مفعولا وان يتضمن معنى ما يدعى لاتنين كمنع كما في قولهم لا الورك جهدا فيكون جهدا المفعول الثاني والمفعول الاول محذوف اقتصارا واختير هذا الوجه منها لانه لا بلغ من جهة ان جهدا في سياق الفى فيعم اي لم اضعك شيئا من لاجتهاد ولهذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى « لا يالونكم خيالا » يقال « آل في الامر اذا قصر فيه ثم استعمل متعديا الى

خلا من لافراط المل . وملا من التفريط
المخل . وكان بين ذلك قواما . وقد
لجسه بنهج السالك . الى الفية ابن
ملك . ولم آل جهدا في تنقيصه
وتهذيبه . وتوجيهه وتاريخه .

مفعولين في قولهم لا ألوك تصعها ولا ألوك جهدا على العصمين والمعنى لا أمنك جهدا ولا
انقصك . ومنها موافقته للاستعمال المشهور . ومنها ان وقوع المصدر حالا ليس بقياسي
إلا فيما يكون المصدر نوعا من العامل نحو اتاني سرحتو بطئا كما صرح به الرضي في باب
المفعول به والحال . ومنها ان الصب على نزع الحافض ليس مقيما إلا في مواضع ليس منها
هذا . ومنها انه لا ايهام في نسبة التصير الى الفاعل بل لا يصح ان يكون فاعلا إلا على اخبار
لاستناد المجازي . ومنها ان تصنيفه معنى الترك وان فعله السيد في شرح المواقف يفيد انه
لم يترك الجهد في تحقيقه بل جهد والمقصود بذلك الجهد وفي هذا نظر تدبره . بقي انه نقل
عن أبي البقاء ان كل من الافعال الناقصة بمعنى زال فطيم يكون جهدا بمعنى جاعدا او
مجتهدا خبرها ثم عطف التهذيب على التثنية تفسيري واما عطف التثنية على التوحيد
فعطف مسبب على سبب (قوله والله اسأل الخ) اختار مادة السؤال لما فيها من الاشعار
باتكسار قلب السائل وذلك مطلوب في مثل هذا المقام ثم السؤال ان كان بمعنى التوسل
تعدى بالياء كما في سالتك بالله وان كان بمعنى الاستغفار تعدى للاول بنفسه والثاني بمن
كما في يسألونك عن الروح * او بما في معناها كما في فسأل به خبيرا * اي منه وربما
تعدى لاثنتين بنفسه كما في سالتها يوم زارت فهو يرفعها . والعبارة من هذا السيل فالفعل
الثاني ان يجعله والاول اسم الجلالة قدمه على عامله اما اعتمادا به واما اشعارا بالمحصر
ايضا ردا على من يسأل غير الله او يسأله غيره وعلى هذا قوله انه قريب مجيب تعليل
لاصل السؤال وقوله وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه انيب تعليل لقصره على الله دون
غيره . وفي الكلام من انواع البديع المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريق اهل
الكلام فانه اثار الى قبيل اقتراني تقديره ان يقال الله قريب مجيب مقصور توفيقي واحمادي
عليه وكل من كان كذلك لا يسأل غيره . واستثناء تقديره لو لم يكن قريبا مجيبا توكلي
واحمادي مقصوران عليه لما قصرت سوالي عليه نحو قول الخليلي

كم بين من اقسم الله العلي به وبين من جاء باسم الله في القسم

والاقتباس ولا يخفى لطيف اقتباس هذه الآية لما اثيرت به بآخرها على انه قد رجع من الكلام
على الخطبة الى المقصود بالذات فهو اقتباس متضمن لبراءة الختم . واعلم انه يمكن ان يستخرج
من كلام الشارح في هذه المقدمة من انواع البديع وغيرها اكثر مما اخرجنا لكانا انصرفنا على
ما ذكر لان الغرض التعرّف وفيما ذكرناه كفاية (قوله قال محمد الخ) قال فعل اجوف
مشتق من القول على القول للنخب لاني وهو يقال للرأي والاعتقاد كما في قال ابو حنيفة
كذا ولطن عند سليم مطلقا وبشرط عند غيرهم متاقى والنبيل كما في ما قلت لهم إلا ما
امرني به . وبمعنى الحكاية وهو البراد هنا وفلطم محمد وهو طم للصنف سمي به تبركا باسمه
الشريف ودخولا تحت ظل علمه الشريف كما هو الغالب في مقاصد اهل الاسلام وقد كنف
عن وجه هذا المعنى فطاءه من يقول

فان لي ذمة منه جسيقي محمد او هو اوفى الخلق بالذم

واضافة ابن الى مالك غير صحيحة على ظاهرها لان مالك اما جده كما يستفاد من الشرح او

والله اسأل ان يجعله خالصا لوجهه
الكريم * وان ينفع به من تلفاه بقلب
سليم * انه قريب مجيب * ومسا
توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه
انيب * (بسم الله الرحمن الرحيم
قال محمد هو)

جد جده كما لغيره فيخرج اما على مجاز الخلف لمصنف او لثلاثة او لاصحابة الطائفة
بان يشبه ابن لابن او ابن ابن ابن لابن ويراد به ما ذكر او الوقوف مع ظاهر قوله
بنونا بنو ابائنا وبناتنا بنو بناتنا

ثم في قال الثقات على رأي السكاكي قطعا واما على رأي الجمهور فلا هذا ان لم يراع مطلق
البسطة والا فان قدر اجدا بزنة الماضي لمناسبة قال فالالثقات على رأي السكاكي في
اجدا فظ وان قدر بزنة المصارع فالالثقات في قال فقط على رأي الجمهور ايضا ولا يربك
قولهم التعبير عن معنى بطرق من الطرق الثلاثة بعد التعبير منه بأخر منها لما ان التعبير
يتحقق في ذلك يشهد لذلك انهم قالوا ان تقديم المفعول يفيد التصريح وذكرنا في زيدا صرحه
انه ان كان التقدير زيدا صرحه افاد التصريح والا فلا فاما قيل فيه الثقات من التكلم
الى الغيبة على مذهب الجمهور لن روي مطلق الجار في البسطة وعلى مذهب السكاكي
ان لم يراع ليس على ما ينبغي تدبر (قوله الامام) اي التقدي به من امك اي صار
قدامك وهو هنا مفرد ويستعمل ايضا جمعا عليه واجبنا للمعنيين اماما ، (قوله جمال الدين)
لا يمتري في كونه لقباً للمصنف كما لا يمتري في كون محمد اسمه وابي عبد الله كنيته فان
ارباب التواريخ عينوا ذلك ونقلوه لاثبات المتكثرة وقد قال الفقهاء يقبل في بلب التاريخ
الواحد والبراة والعبد فلا يرد علينا شيء ولا يجلب منه نعم يرد في بلب العلم على قولهم الكنية
ما صدرت بلب ولم واللقب ما اضر برفعة المسمى او صغره ولاسم ما هذا ذلك ان الكنى
تضر برفعة المسمى وكذلك بعض الاسماء وسنقول عليه فحذر كل التدبر فانه مزلة (قوله
ابن عبد الله) اختار ذلك لما انه المعروف عند من عرف بالمصنف من عارفي كتبه وارباب
طبقات النحاة واللغويين وتعرضوا بالبدر الدمايني في شرح التسهيل وابن جابر في شرح
هذا الكتاب حيث قالوا هو ابو عبد الله محمد بن عبد الله ابن محمد بن عبد الله ايها ابن مالك
(قوله الشافعي مذهباً) قيل انه كان اولاً على مذهب مالك بن انس مدة كونه بالاندلس
وما انتقل الى مذهب الشافعي الا بعد ما استقر بالشام والله اعلم بمرجوب ذلك (قوله
الجيايني منشأ) نسبة الى جيان بلجيم المنووعة والياء المنحددة المنحة من اسفل والنون احدى
مدن لاندلس (قوله لاندلسي اقليمياً) نسبة الى لاندلس بفتح الهمزة وسكون النون
وفتح الدال المهملة وهم الام بعدد سبعين مملكة جزيرة معروفة محيط بها البحر الا من الجهة
الشمالية مصلة بالبر الطويل المصل بالقسطنطينية العظمى سميت باسم اول من عمرها بعد
الطوفان وهو اندلس بن ياثث بن نوح عليه السلام (قوله الدمشقي داراً) نسبة الى
دمشق بفتح اليم وكسرهما احدى مدن الشام . واعلم ان نسباً ومذهباً ومنشأً واقليماً وداراً كلها
منسوبة الى تمييز النسبة المحول عن الفاعل لما ان الطائفي والشافعي والجيايني ولاندلسي
والدمشقي كلها ترفع الفاعل لكونها في معنى المشتق ولاصل الطائفي نسبة والشافعي مذهب
والجيايني منشأ ولاندلسي اقليم والدمشقي داره فحول لاسنادها الى صميم محمد ابن
مالك ونسبت مثل زيد صرب عرقاً وطيب نفساً وهذا مصرح به في كلامهم . وسيتناول
النارح في طائفة بلب النسب والثالث حكمي وهو معاملته معاملته الصفة المشبهة في رفعه

الاسم العلامة ابو عبد الله جمال الدين
ابن عبد الله (ابن مالك) الطائفي
نسب الشافعي مذهباً الجيايني منشأ
لاندلسي اقليمياً الدمشقي داراً ووفاته
لانتى عشرة ليلة خلت من شعبان عام
اثنى وسبعين وستمائة وهو ابن خمس
وسبعين سنة

الظاهر والمصدر بالمراد . اهـ . وليست من تمييز المفرد لعدم وجود التكثير وما يشبهها والعبارة
فمن زعم انها من تمييز المفرد او من تمييز النسبة الغير المحول عن هي قد و هم (قوله
احمد ربي الخ) اختار مادة الحمد على الشكر للدلالة على ان المحمود له من طائفة النوال
ما لا يعدد كما ان له من صفات الكمال ما لا يعدد كما اشار الى ذلك الشارح بقوله بجلال
طعمته وجزيل نعمته ولصدير الكتاب العزيز بذلك والامثال التلم لحديث - كل امرئ
بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع - وقوله عليه السلام - ما شكر الله عبد لم يحمد -
وعلى المدح للدلالة على ان المحمود هي وان احصاه وصل لعباده ولا تباع لفظي الكتاب
والحديث . واما اختيار الفطية فقد تكفل الشارح بوجوبها واختيار الهمة على التون فلان
العظم لا يناسب مقام حمد رب العالمين ولانه قصد الاشارة الى انه تولى ذلك بنفسه وحده
فهو تحقيق لقام الربوبية كما يشير الى ذلك ايضا قوله خير مالك والاهامة في ربي . ومعنى
ربي مالكي اختاره ايضا ايماء الى ان المحمود هي عالم قادر مريد بل مصنف بجميع صفات
الكمال لانه لا ينقل من حالة الى حالة على الحقيقة لا من كان كذلك واعتبه باسم الله
اما لانه اسم الله الاعظم واما لانه الذي اشتهر فهم استجماع الذات مائة اوصاف الكمال
من اطلاقه وخير اسم تفصيل معذوف الهمة لكثرة الاستعمال كما ساقى واهامته الى مالك
استمرارية اي خير من كل مالك فمالك هذا لكونه صفة خير مالك لاول لكونه لها فيسبها
الجناس التام المتماثل لاتفاق الكلمتين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها مع كونها
من نوع واحد فهو كقول الحريري

قدم نفسك زادا مادمت مالك مالك
من قبل ان تغاني ولون حالك حالك
فلست والله تسدي اي المسالك سالك
اما لجنة مسدن او مالك في الهالك

لا كقول الآخر

اذا ملك لم يكن ذا هبة قدعه فدولته ذاهبة

الا في الجنس التام لانه من جناس التركيب المتشابه لتركيب احد لفظيه مع اتفاقهما خطأ
وقيل ايضا كان مقتضى الظاهر ان يقول يحمد ياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى النكح
والانصاف انه لا التفت الى هذا لالتفت فلن الظاهر ان يقول قال احمد الخ وهو الذي
اشار اليه الشارح وغيره وبنوا الغاظم واجوبهم عليه وبين انه ليس من خلاف ما يترقبه
السامع عند سماعه قال محمد . وقد قال سعد الدين ضد قول صاحب التاخير والاشهر ان
الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بأخر منها ما صورته
بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يخصه الظاهر وترقبه السامع ولا بد من هذا
القيد ليخرج نحو قولنا انا زيد وانت عمرو ونحن اللذين صبحوا الصلحا وقوله تعالى اياك
نعبد واياك نستعين واحدا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على
اسلوبه . ومن زعم ان في مثل يا ايها الذين امنوا الغاتا والتيلس آتمم فقد سهاها

(احمد ربي الله خير مالك) اي انني
عليه السلام الجليل اللائق

تشهد به كتيب النعم فهذه صارت في المختصر وانما في المطول ثبت (قصور
بجلال مطعم الخ) لا هافنة اضافة صفة لاوصوف وهي في الثاني طاهرة وفي الاول على حد
خيار الخيار وميون الحيون لان الجلال هو العظمة والنعمة هنا تفسر باضافة النفس الناطقة
لما اتم قال سعد الدين في شرح القصص لما انعم الله عليه باضافة نفسه الناطقة المحلقة
بالعلم والعارف التي تاليف هذه الرسالة اثر من اثارها وفيها من انوارها وكان شكر النعم
واجبا صدر الرسالة بحمد الله هذا كلامه ويجوز ان يفسر بنفس النفس الناطقة التي هي
منعم بها بناء على ان التي في كلام السعد صفة للنفس لا للاضافة ولا شك ان هذا النظم وتلك
الرسالة اثر من اثار النفس الناطقة على معنى كونها ميبا عاديا فيهما . وبالجملته انه كثير
من النعم يتفرع عليها اثار ورواية ذلك هاهنا جائزة ولكن لاوجه رعاية العقل الحديث
- انت اعز خلقي علي - ولقول النبي

لولا العقل لكان ادنى ميعم ادنى الى عرف من الانسان

ويجوز ايضا ان يراد من النعمة للنعم به ويعاد اليها الصبر بمعنى لا تعلم على طريق الاستفهام
فما قيل المراد من النعمة لا تعلم بقرينة قوله التي هذا النظم اثر من اثارها لانه ليس اثر
للنعمة بمعنى النعم به بل هو فرد من افراد غير صحيح (قصور واختار صيغة المصارع
المثبت الخ) المصارع صفة لمحذوف اي الفعل المصارع فيدرج تحت هذه القصيدة مطالب
اختيار الفعلية على لاسمية والمصارعة على الماضوية وعلى الامرية والمثبتة على النفيية اما
الاول فلان المقصود التجدد ليشرح الى ان نعم الله متعددة علينا ولاسمية لا تفيد . واما الثاني
فلان المقصود الاستمرار ليشير الى ان نعم الله مستمرة ايضا والماضوية لا تفيد . واما الثالث
فلان المقصود ان يحمد التكلم لا ان يطلب الحمد الذي لم يحصل من المصالح او دوام
حصوله ولا امرية لا تفيد . واما الرابع فلان المقصود اثبات الحمد لله والنفي لا تفيد ويجتد
فقول الشارح لما فيها من الاستمرار التجديدي معناه لما في صيغة المصارع المثبت من الوقوع
لاطلبه ولا نفيه والاستمرار لا لاقطاع والتجديدي لا الثبوتي فينتج تلك المطالب باسرها لكن
لا يخفى ان قوله واجبا فهو رجوع الى الاصل دليل ثان لهذا المدعى مستقل فيما قصد له مع
انه لا يتجلى الا عدم لا تبيان بالاسمية وذلك ليس هو المدعى بل يدل على ان اختيار المصارعة
على الماضوية غير مطلوب حيث قال اذ لا اصل احمد او حدث مع ان التعبير بالاختيار
يفيد ان صلاحية القلم لكل من تلك الامور على حد سواء مسلمة وانما السؤال صا به لا اختيار
لعدم ظهوره في بلدي الرأي فيهما او فيما عدل اليه فقط وما هنا ليس كذلك اذ ليس صلاحية
القلم للامر او للنهي او الشئ صا يسوي المصارعة بخلاف لاسمية فانها مساوية المصارعة بل
فيها ما يقتضي اولوجها لما انها المصدر بها كلام رب العالمين والمحلة بحليلة الدوام والنبات
فلا جرم يسأل من سبب تركها واختيار غيرها منها فيجب بان في هذه الفعلية ما يقتضي
ترجيحها في هذا القلم وهو لا يناء الى ان نعم الله متعددة مستمرة وليس ذلك في لاسمية مع
ان في الفعلية مرجح لامالة ايضا فالحق ان قول الشارح واختار اي على لاسمية كما هو
الواقع في عبارة غير المتفق كلمة اختار موقعها وصانم الدليل المدعى . ثم ان روح العلة هو

بجلال مطعمه وجزيل نعمته التي هذا
النظم اثر من اثارها واختار صيغة
المصارع المثبت لما فيها من الاشعار
بالاستمرار التجديدي وقصد بذلك
الموافقة بين الحمد

قوله وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه وهو بظاهرة يقتضي ان الحامل على ذلك
لاختيار بالآخرة مجرد كون المحامد والنعم اشتركا في وصفي التجدد والاستمرار وهو ان كثي
في العلاج المطلوب لكنه مقصد لا براعة فيه وقد سلمت براعة الخطائي من هذا كله حيث
قال وعاء الجملة الفعلية على لاسمية مع كونها عاطلة عن حلية الدوام والتبعية الذي تدل عليه
الاسمية لان الفعل المضارع يدل على الاستمرار التجددي وانه اولى بالاعتبار في هذا المقام
من الثبات والدوام * لدلالة الاول بمقتضى القابلة على ان ما يقابل بالحمد من انواع الانعام
واصناف الافعال السام * متجدد على الاستمرار فلا تخلو لحظة من انعام جديد * ومزيد
لا حسان غيب مزيد * هذه عبارته . فمن قال واختار صيغة النخ اي على لاسمية والمأخوذة
لما فيها من الاشعار بالاستمرار التجددي اي للنسب للمقام كما بينه بعد وكل من لاسمية
والمأخوذة لا تقيد ذلك لم يقتصر على الحق ولا استوجب ما سواه (قوله والمحمود عليه)
اي الذي اشار اليه بحذف المفعول المودن بالعم (قوله كذلك فحمده بمحامد لا
تزال تتجدد) اي فتشيع له الحمد بصيغة دالة على محامد لا تزال تتجدد لقوله فيما سياتي
ولفظها خبر ومعناها الانشاء مع ان بقاء الجملة على ما هو ظاهرها من كونها خبرا لفظا ومعنى باطل
لعدم امكان تحقق مضمونها من مثلنا وهذا كما تنشي الصلاة على النبي الف مرة بقولك
صلى الله على محمد الف مرة وبالجملة انه من بلب انشاء الحمد بالمضمون لا من بلب انشاء
المضمون . فمن قال يجعل الجملة انشائية كما صرح به بعد لا يظهر ما ذكر لان الحمد
لانشائي يتطوع بانقطاع اللفظ به فابن التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى
لم يصب لاي الدعوى ولا في الدليل ولا في الاستظهار فاحمل . وهامنا بحث وهو انهم صرحوا
بان الحمد والنعم لا يمكن تكافؤهما لما ان الانسان ولو بلغ بحمده ما بلغ لا يفي الا ببعض
ما وجب عليه من الحمد لما ان الالهام والافئدة على الحمد مما يقتضي اجزا الحمد وكلام الشارح
اقتضى بظاهرة التكافؤ حيث قال كما ان الآء لا تزال تتجدد كذلك فحمده بمحامد لا تزال
تتجدد . وجوابه منع ذلك لاقتضاء او تسليمه وادعاء ان ذلك انما هو في صور التفصيل واما
انه يلاحظ النعم كلها على وجه الاجمال ما حصل منها وما لم يحصل ويبقى بلفظ واحد دال
على محامد تقابلها فلا شك في امكان ذلك وان كان في الحقيقة لم يلت بجميع المحامد
(قوله ثم مدل الى الرفع النخ) اي ولو بقي النصب لاشغبت تلك الدلالة لاقتضاء
الفعل الغير الدال على ذلك (قوله ثم ادخلت ال لتصد الاستغراق) يحتمل ان يكون
ادعاء انها للاستغراق تعريضا بصاحب الكشائي حيث ادعى انها للجنس ووجه بلن الاستغراق
لا يناسب مذهبه . ويحتمل ان يكون تبينا لمقصوده بذلك اي بانها للجنس ليتقل منه الى
لاستغراق الذي هو المقصود فيكون دعوى انها للجنس لتدل على الاستغراق بطريق برهاني
وهذا انصب بلفظ التقصد والمسالمة بمسوط في الطول وحواشيه (قوله والله علم النخ)
عبارة السعد اسم النخ فقال عليه الفاضل السلكتي على ما ذهب اليه البعض من انه في الاصل
صفة صار لها بالغلبة وتفصيله في التفسير وانما لورد للعرف باللام في قوله الذات اشارة
الى انه اي لفظ الله اسم للذات العينية بالشخص فهو تحقيق لعلمته ثم ذكر من صفاته ما هو

والمحمود عليه اي كما ان الآء تعلل
لا تزال تتجدد في حقنا دائما كذلك
فحمده بمحامد لا تزال تتجدد وايضا
فهو رجوع الى الاصل اذ اصل الحمد لله
احمد او حدث حمدا لله فحذف
الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه لم
مدل الى الرفع لتصد الدلالة على الدوام
والثبوت ثم ادخلت عليه ال لتصد
لاستغراق والرب المالك والله علم على
الذات الواجب الوجود اي لذاته
المستحق لجميع المحامد ولم يسم به سواه
قال تعالى هل تعلم له سميا اي
هل تعلم احدا مسمي الله غير الله

مخصص به لفظا ومعنى إشارة إلى طريق استحصاره وإلى اشتهار هذين الرسلين في ضمن إطلاق ذلك لاسم كحاتم بالجود (قوله وهو عربي عند الأكثر) مقابله محذوف أي وعربي عند غيرهم (قوله وعند المحققين أنه لاسم لاظم) استدلوا له بأنه لاسم الخاص به الجامع لعاني اسمائه فلذا تصانف إليه جميع لاسماء فيقال الرحمن من أسماء الله تعالى وكذا الباقي ولا يخفى هو إلى شيء وبأنه الذي وقع به لا عجز أذ لم يسم به أحد هل تعلم له سميا . أي هل تعلم أحدا يسمى الله غير الله . وبأنه الذي إذا حذفته همزة أو لامه لا ولى أو الفاتية بقي للباقي معنى صحيح وهو لله وله وهو وبكره في القرآن ذلك العدد وعدم لا جابة به لكثير من الداعين لعدم توفر شروط الدماء التي منها أكل الحلال أو أن الله يبرئها لما يريد لا لما تريد أن ربك فعال لما يريد (قوله وقد ذكر في القرآن النخ) غير متفق عليه فقد قال بعضهم ذكر فيه الفين وخمسمائة وستين مرة (قوله واختار النووي النخ) ليس هذا فقط مقابل ما للمحققين بل يقابله أقوال كثيرة منها أنه لا وجود له ولاظم الوارد بمعنى العظيم لما أنه لا يجزئ تفصيل بعض اسمائه على بعض . ومنها أنه مما استأثر الله بعلمه . ومنها أنه هو ومنها أنه الله الرحمن الرحيم . ومنها أنه الرحمن الرحيم الحي القيوم . ومنها أنه الخزان المنان بديع السموات والأرض ذو الجلال والإكرام . ومنها أنه ذو الجلال والإكرام . ومنها أنه الله لا اله إلا هو لا أحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد . ومنها أنه رب رب . ومنها أنه مالك الملك . ومنها أنه دعوة ذي النون . ومنها أنه كلمة التوحيد . ومنها أنه هو الله الذي لا اله إلا هو رب العرش العظيم . ومنها أنه مخفي في لاسمائه الحسنى . ومنها أنه كل اسم دعا به العبد ربه مستغفرا بحيث لا يكون حيث في فكره غير ربه . ومنها أنه اللهم . ومنها أنه ألم . ومنها أنه يا الله يا الله . ومنها أنه ألم كهيعص حم صق . ومنها أنه الواحد لا أحد ومنها أنه في اللهم أني أسألك بأنني أشهد أنك أنت الله لا اله إلا أنت لا أحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد . ومنها أنه العلي العظيم . ومنها أنه اللطيف الخبير . ومنها أنه هو الكافي . ومنها أنه هو الغفار . ومنها أنه هو الوهاب . ومنها أنه هو خير الوارثين . ومنها أنه حسبنا الله ونعم الوكيل . ومنها أنه في سورة الأنعام . ومنها أنه في سورة الحواميم . ومنها أنه في سورة الفتح . ومنها أنه في سورة الحديد . ومنها أنه في سورة الحشر . ومنها أنه في أول سورة الحديد وآخر سورة الحشر . ومنها أنه يا الله يا رحمن . ومنها أنه في اللهم أني أسألك بأن لك الحمد لا اله إلا أنت الخزان المنان بديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم . ومنها أنه في اللهم أني أسألك باسمائك الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم وباسمك العظيم لاظم وباسمك الكبير لاكبر . ومنها أنه يا ودود يا ودود يا ذا العرش المجيد يا معدي يا فضالا لما يردد أسألك بنور وجهك الذي ملاء أركان عرشك وأسألك بقدرتك التي قدرت بها على جميع خلقك وبرحمتك التي وسعت كل شيء لا اله إلا أنت يا معيذ الغني . وقيل غير ذلك (قوله تنبيه) هو مسكن على أنه موقوف أو هو مبتدأ لخبر محذوف أو عكسه لا مفعول لفعل محذوف وهو كاسماء الكتب في الأقوال السبعة ثم الفرق بين لغويته واصطلاحه لا يحتاج للتنبيه عليه إنما الذي ينبغي أن ينبه عليه

وهو عربي عند الأكثر وعند المحققين أنه اسم الله لاظم وقد ذكر في القرآن العظيم في الفين وثلاثمائة وستين موضعا واختار لأمام النووي تبعا لجماعة أنه الحي القيوم قال ولهذا لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع في البقرة وآل عمران وطه والله أعلم • تنبيه •

جعل الشرفا معقول المستكملين صحيح في الآل ولا صاحب كما هو ظاهر وفي اتباعه غيرهم لما
ان اصل الشرف حاصل لنوع لا تسان على غيره واستكملوا ما بقي منه باتباعه وامسا على
جعله وصفا ثانيا ومعقول المستكملين معقولاً فصحيح فيهما ايضاً وان كان لي الثاني بادما
واعلم ان في كلام المصنف حيث انهما مجزأ حيث كان لفظ الآل له معنيان قريب وبعيد
واريد البعيد اعتماداً على قرينة خفية وهي هنا حال المصنف فانه يقتضي ان لا يهمل صحابيا
من الصلاة لا مجرد عدم ذكر الصواب على ما قيل . هذا ومن اللطائف في هذا المقام ما في
حواشي القاهل الدواني لشرحه هياكل النور عاال الشخص ما يؤول اليه ذلك الشخص بحسب
النسب او النسبة . اما الاول فهم الذين حرمت عليهم الصدقة وهم مومنو بني هاشم والمطلب
واما الثاني فهم العلماء ان كانت النسبة بحسب الكمال الصوري اعني علم التشريع ولاولياء
والحكام المتاملون ان كانت النسبة بحسب الكمال الحقيقي اعني علم الحقيقة وكما حرم
على الاول الصدقة الصورية حرم على الثاني الصدقة المعنوية اعني تقلد الغير في العلم
والعارف لالهية فكل النبي ما يؤول اليه نسبة عليه السلام لحياته الجسدية كالولادة النسبة
ومن يحد عنهم ومن اقاربه الصورية او بحسب نسبته لحياته العقلية كالولادة الروحانية
من العلماء الراغبين في العلم ولاولياء الكاملين والحكام المتاملين المتعصبين من مشكاة النبوة
سواء سبقه زمانا او لاحقه . ولا شك ان الثانية اكد من الاولى والثالثة اكد منهما واذا
اجمع النسبتان بل النسب الثلاث كان نورا على نور كما في كرامة المشهورين من العرة
الطاهرة . اد . (قوله وقد مضى على اهل) اي تصغير تعظيم او تحقير في الدوات الواقع
عليها لا الصافي اليه او فيه ايضاً وان كان شريفاً لان الشرف متفاوت مراتبه بحسب
لاضافة وعلى كل فلا منافاة بين تصغيره وكونه لا يضاف الا لذي شرف (قوله ولا يضاف
الا الى ذي شرف) في الحواشي التنازلية على الكشاف جرى في الآل تخصيصات حيث
لا يضاف الى البلاد ولا يضاف الا لمن له خطر في الدين او الدنيا . هذا ووجه تخصيصه
بالضافة لذوي الخطر بانه جبر للخص القوي الذي حصل فيه بسبب طلب الهاء الذي
هو حرف حقيقي ثقيل لكونه من اقصى الخلق الى لالف الذي هو حرف خفيف وبهذا يوجه
ايضاً تخصيصه بعدم لضافة الى البلاد وكذا واي من خصصه بالضافة للظاهر وان رده
الساع (قوله واستعين الله) اي اطلب من الله العون اي الظهور على الامر لانه لولا عونه
تعالى لتعذرت الطالب على قاصديها . وانصت طرقها على مآلكها .

اذا كان من الله للمرء ناصراً تهياً له من كل صعب مراده

وان لم يكن عون من الله للفتي فلول ما يجني عليه اجتهاده

وانما لم يقدم اسم الجلالة مع كونه اهم وشعرا بالتخصيص ايماء الى ان لاهتمام العرضي بالاستعانة
مقدم بلاغة على لاهتمام الذاتي وان قصر استعانته على الله بلغ من الظهور الى حيث لا
يحتاج ان يدل عليه ولم يقل بئله اشارة بعدم الواسطة اللفظية الى ترك الوسائط بينه وبين
ربه وعدم الالتفات الى غيره بوجه من الوجوه فهو في حجرة المشاهدة (قوله الف او
الفان) يريد ان عبارة المصنف ليست نصاً في كونها الفا تعريضا بمن قال ان المصنف نص

وقد مضى على اهل وهو يشهد للاول
وعلى اهل وهو يشهد للثاني ولا يضاف
الا الى ذي شرف بخلاف اهل فلا
يغال عاال لا كاف ولا يتعص بال
فرضون فان له شرفاً باعتبار الدنيا
واختلاف في جواز اضافته الى الصير
فمنعه الكسافي والنحاس وزعم ابو بكر
الزبيدي انه من لحن العوام والصحيح
جواره قال صبد المطلب
وانصر على عاال الصلي

ب وعابديه اليم عالك

وفي الحديث اللهم صل على محمد وآله

(واستعين الله في) نظم قصيدة (الفية)

اي عدة اياتها الف او الفان بناء على

انها من كامل الرجز او مشطورة وحصل

هذه الجملة ايضاً نصب طفا على جملة

احمد

على انها الف بيت فوجب ان يحصل على صدم الشطر وهو لا يصل . ووجه التعريض
 انا تمنع نصوحية كلام المصنف في ذلك لكون الفية تمثيل النسبة الى الف والى الفين .
 وحذفت ملامة التشبيه للنسب كما ياتي في كلام الناظم وقدم لاحتمال الاول لكونه الظاهر
 المتبادر للفهم . هذا وكونها الف بيت بناء على ان ما قارب الشيء يعطى حكمه والا فبهي
 ناقصة عنها بعدد يسير (قوله والظاهر ان في معنى الخ) الغرض لاشارة الى سوال يرد في
 المقام والجواب عنه . محصور الاول ان الاستعانة وما اشتق منها من افعال واسماء فاطنين
 ومفعولين وغيرها ما جاءت في الاستعمال متعددة لمفعولها الثاني الا جعلى دون غيرها فتعديها
 بقي كما فعل المصنف استعمال لها على غير ما جاءت عليه فلا يكون مقبولا . ومحصول الثاني
 انه يجلب وجهين . احدهما ان يجعل ذلك قرينة على انه مجاز تبعية في الحرف فيشبه
 تعلق الاستعانة بالالفية الذي هو تعلق اسماء بخلق الظروف بالطرف فيسري التشبيه
 من ذلك في معنى الحرفين فيستعمل في التشبيه اللفظ المصوح للتشبيه به . ثانيهما ان يجعل
 ذلك من باب التضمن ولا تيلان في لاجل ذلك التضمن بالفتح اي اسمين مستقبلا في
 الفية . ولا يذهب عليك انه يمكن في المقام ادعاء غير الاستعانة النجاسة في الحرف والتضمن
 من الاستعانة بالكناية بان تشبه الاستعانة والالفية بظروف وظرف حقيقيين تشبيها متصرا
 في النفس بجماع الارتباط بين شيئين في كل منهما ولم يصرح من اركان التشبيه بصوى التشبيه
 ودل على التشبيه بذكر ما يخص التشبيه به وهو لفظة في . والاستعانة التمثيلية بان تشبه
 الهيئة المنتزعة من الاستعانة والالفية وارتباط احدهما بالآخرى بالهيئة المنتزعة من الطرف
 والظروف وارتباط احدهما بالآخر والجامع وحدة التمكن واستيعاب التشبيه المركب الدال على
 التشبيه به الا انه لم يصرح من المركب المستعار الا بلفظة في اكتفاء بدلائلها عليه . والاستعانة
 التبعية في الفعل بان تشبه الاستعانة بالاستعانة ويطلق اسم الثاني على الاول ويشتق من
 الاستعانة بمعنى الاستعانة اسمين بمعنى استخير . والتشبيه البليغ بحدوث لاداة اي اسمين
 استعانة كانها في الفية . وحيث فاستظهار احد ذينك الوجهين لما انهما الشانان عند النجاسة
 اعتبارا كما يشهد لذلك استقراء كلامهم في بابي تعدى الفعل ولزومه وحروف الجر ولان
 حدث الاستعانة هو المقصود لاهم من لفظ اسمين ليسير الطالب . واعلم ان تقديم الشارح
 في اللفظ لاحتمال الجواز التبعية في الحرف على التضمن لسهولة ولما في التضمن من جمع
 الحقيقة والمجاز في اللفظ على ما زعم بعضهم والا فلحتمال التضمن هو الاول لدلائله على طلب
 العون والخيرة في الفعل معا . واما ان الاستعانة تخصي التردد والمصنف جازم لشروحه في
 الفعل على وجه خاص فيرد بان ذلك انما هو اذا حملت على خصوص الاستعانة الشرعية اما
 اذا كان المراد منها مجرد طلب ان يجعل الله في الفعل خيرا فلا كما لا يخفى . هذا والتضمن المعرف
 في احدي العبارات باشراب لفظ معنى آخر هو الوجه بان يقدر حال من فاعل الفعل المذكور
 تعدى بذلك الحرف وهو بحث نحوي صرف نعم اعل البيان يحتجون عليه من حيث انه
 مجاز او كناية او من مستبغات التراكيب او غير ذلك تتحقق ذلك على وجه اليقين عند ما
 تطلع على ما حررناه في آخر بحث التعدي والزم . فمن ادعى ان التضمن محيين احدهما

والظاهر ان في معنى على لان الاستعانة
 وما تصرف منها انما جاءت متعددة
 يعطى قال تعالى : واعانه عليه قيم
 اخرون . والله المستعان على ما تصفون .
 او انه ضمن اسمين معنى استخير ونحوه
 مما يتعدى في اي واستخير الله في
 الفية (مقاصد النحو)

ذلك لا شراب ولا خمر هذا التقدير وقابل بينهما ونسب أحدهما لاهل البيان والآخر لاهل
النحو فقد اخطأ مرات كثيرة (قوله اي اغراضه وجل مهماته) اثار بهذا الى دفع سوال
لشهر في القلم وتبيينه ان يقال ان صيغة مقاصد صيغة عموم لما تقرر في كتب لاصول من ان
صيغة الجمع المعروف بالامانة عند عدم العهد للعموم خلافا لاني هاشم فيقتضي احتواء الكتاب
على جميع المقاصد والواقع بخلافه مع انه يعارضه خصوص قوله * نظما على جل المهمات
اشتمل * حيث اقتضى انه لم يشتمل على بعض المقاصد ، وتحقيقه ان صيغة العموم السابقة
تستدعي صدق موجبة كلية قائله كل فرد من افراد مقاصد النحو احرز هذا التاليف وفساده
من وجهين الاول انه امر غير مطابق للواقع قطعا لصدق نقيضه وهو السالبة الجزئية القائلة
بعض المقاصد لم يحجزها كلب النقاء الساكنين واما بلب القسم فقد اشار الى بعض احكامه
في ابواب متفرقة ولم يمهله كما وهم . الثاني انا لو قطعنا النظر عن الواقع وما فيه لا يصح لان
قوله نظما على جل المهمات اشتمل يلزمه بعض المقاصد لم يحجزها هذا التاليف وبيان اللزم
ان للمهمات هي المقاصد فاذا اشتمل على جلها فلم يشتمل على البعض لاخر بطريق المنهزم
وذلك اللازم سالبة جزئية تناقض هاتيك الموجبة الكلية فلا ميل الى صدقهما معا والا لصدق
النقيضان فلما ان تصدق الاولى فكذلك الثانية او بالعكس . وتلخيص الجواب ان المسألة
من تعارض العلم والخاص فيحصل العام على الخاص كما حمل قوله عليه السلام * فيما مقت
السماء العشر * على قوله * ليس فيما دون خمسة ارسق صدقة * فذلك الصيغة لم يرد منها العموم
بقريته ما ذكره * اخر * وحيث فلا تقتضي الا قضية جزئية وهي لا تناقض ما في نفس الامر
وما يقتضيه كلامه * اخر * اذ لا تناقض بين جزئيتين فالعني بقوله مقاصد النحو جل مهماته
واغراضه الا انه اختار صيغة العموم في اول الكتاب ترغيبا للطالبيين وعلى هذا فقول الشارح
اي اغراضه وجل مهماته اثار بادراج كلمة جل الى سلب ارادة العموم مع كون المهمات هي
لاغراض التفسير بها المقاصد . ويحتمل ان يكون اغراضه تفسيرا وجل مهماته تفسيريا للمقاصد
فيكون مشيرا الى منع ان المقاصد هي المهمات بسند انها اخص وبعض افراد المهمات . لشمول
المهمات للمقاصد والوسائل وحيث فكونها لم تشتمل على جميع المهمات لا يعارض او يناقض
احتواءها على جميع افراد المقاصد لكن لا يخفى انه حيث لا يندفع الا المعارضة والمناقضة
بين الكلامين واما بطلان الاحتواء على جميع المقاصد في نفس الامر فلا . بقي انه قد يدعى
ان المهمات اخص من المقاصد وعليه فالتوجيهان الاولان وجوابهما بحالهما لكون الواقع انه لم
يحجز جميع المقاصد فكيف يقول جميع المقاصد مسوية بها . وما لم يشتمل على جميع افراد
لاخص محال ان يشتمل على جميع افراد كلام فاذا اريد من مقاصد . جلها لا كلها لم يلزم شيء
ويمكن تنزيل كلام الشارح عليه واما احتمال ان المقاصد والمهمات متباينان فما يذهب اليه
وهم ويقرب منه احتمال العموم والخصوص الوجهي (قوله حد النحو في الاصطلاح) الحد
بالاصطلاح للنظري القول المشتمل على ذاتيات الشيء فقط اختاره الشارح هنا مع ان التعريف
الذي ذكره ليس منه بل من الرسم اذ قد اخذ فيه لاستخراج بالمعاني وهو خارج من حقيقة
النحو عرهي تنبيهها على ان ذلك اصطلاح خاص باهل اللطخ والا فاعل العربية كاهل لاصول

ي اغراضه وجل مهماته (بها) اي
بها (مسوية) اي مسوية * تنبيه *
لنحو في الاصطلاح هو

يريدون به الجامع المانع ليس إلا سواء كان رسماً أو حداً إلا أن هذا على بعض نسخ فيها كلمة حد وفي غالبها امتقاطه وقدم بيان للمعنى الاصطلاحي على مبدأ المعنى اللغوي مع أن الغالب العكس لأنه لأصل وإشارة إلى أن ذلك ليس بواجب مع أن كونه المقصود هنا بالذات مما يقتضي له بالتقديم والجار والمجرور ظرف مستقر صفة جقدير العامل معروفاً أو لغو متعلق بالنحو لما فيه من معنى الحصول كما لوح لذلك السعد في بحث فصاحة للفرد حسبما دل عليه كلام الشريف (قوله العلم) هو خبر الحد على ما في بعض النسخ والنحو على ما في غالبها والمستخرج صفة والمقاييس بالياء لا بالهمز جمع مقيل ما يختبر به نفس الشيء ويتعلق بالمستخرج والمستنبط نعمت للمقاييس والاستنباط والاستخراج متقاربان وبه يتعلق من استقراء كلام العرب وهو من إضافة الصفة لوصفها أي من كلام العرب المستقرا والموصلة نعمت ثان للمقاييس وبه يتعلق المجرور بعده والوصول نعمت كاشف للأجزاء وهيير اختلف يعود للكلام لا للأجزاء فالصلة جرت على غير سن هي له وعدم لا يواز رواية للمذهب الكوفي الذي هو مرضي المصنف كما صرح به في شرح التسهيل وصلى ترى كلامه في محله أن شاء الله لا لما قال الشيخ لاثير واقصاه كلام التسهيل بظاهرة من أنه إنما يجب لا يواز في الوصف دون الفعل وعلمه وخالفه فيه تلميذه الرازي في شرحه وجعل الكلام عاماً في الوصف والفعل كما صرح به المصنف في شرحه وارقمناه البدر الدمايني بما فريكم أن شاء الله لأنه ليس في ذلك أباحة أن يستتر الصير بل أنه يبرز أو يصرح بالاسم الظاهر كما يأتي ولا لأن الخلاف بين أهل البلدين إنما هو في الوصف وأما الفعل فلا يجب فيه لا يواز اتفاقاً فإن ذلك شيع زعمه الرضي وقد وهو فيه . وأعلم أن العلم يطلق على الإدراك وعلى حطه وهو العلوم وعلى تابعه في الحصول الذي يكون وسيلة لبقائه وهو الملكة والمعنى الأول هو الحقيقي وأما الأخيران فاما حقيقيان مرفيان أو اصطلاحيان أو مجازيان مشهوران وحيدون فنقول يمكن أن يحصل العلم هنا على الملكة والمقاييس على الأصول والقوانين المستنبطة من كلام العرب مثل العامل مرفوع والمفعول منصوب ومعنى استخراج الملكة من المسائل أنها تحصل بسميها على معنى أنها تكتسب بممارستها ومزاوتها فالمسائل سبب والممارسة شرط وليس لاستخراج هو الاستنباط كما قد يشير إليه اختيار التعبير أولاً بالاستخراج وثانياً بالاستنباط . والمعنى أن النحو ملكة تكتسب من ممارسة مسائل أخذها المجتهد من كلام العرب بالاستقراء يحصل إلى معرفة أحكام أجزاء الكلام تلك المسائل بالطريق المشهور . ويمكن أن يحصل على القواعد والأصول والمقاييس على الاعتبار التي أخذت من استقراء كلام العرب التي بها تعد المجتهد قواعد الفن وأصلها أصولاً جامعة لأحكام جزئياتها كلها مأخوذة من كلام العرب ثم هذه المسائل توصل إلى أحكام الجزئيات بالطريق المشهور ويلزم ضرورة أن توصل إليها المقاييس بالمعنى المتقدم لأن الموصل للموصل للشيء موصل لذلك الشيء . والمعنى أن النحو أصول أصلها المجتهد وأخذها بادلته أخذها من حيث وجوه دلالتها من كلام العرب بالاستقراء وتلك لادلة بواسطة اتصالها إلى القواعد توصل إلى معرفة أحكام أجزاء الكلام . واعتراض بأن كون الفروع مستخرجة من المسائل يقتضي توقفها عليها واستنباط المسائل من كلام العرب يقتضي توقفها على الجزئيات .

العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة
من استقراء كلام العرب الموصلة إلى
معرفة أحكام أجزائه التي اختلفت منها
قاله

واجب بان لا أول بالنسبة لمن بعد الصدر لأول والثاني بالنسبة لهم . ويمكن ان يحصل
على الادراك ويكون بالمقاييس متعلقه على اللغوية إلا أنه ملزوم للمعنيين أحدهما صناعي
وهو وصف للصدر قبل هلمه . والثاني من صحت وصف الادراك بالاستخراج حقيقة إلا ان
يثبت اعتقاد ذلك في الظروف او يدعى صحة تلك الوصفية في السنة العلماء . فما قيل لا
جائز ان يراد بالعلم الادراك او المسائل او الملكة ليس بشيء . بقي ان الناطقين جوزوا بل عنيوا
ان يراد من العلم هنا فروع القضايا الكلية اي القضايا الجزئية المستخرجة منها بالطريق
المشهور قالوا وان كان هو عند محققي الفلاسفة مجازا لان ملوهم كلها قواعد كلية لكنها حقيقة
عرفية عند علماء الشريعة ولا يجب كما صرح به الفاضل سري الدين في حاشيته على شرح نخبة
الفكر . اقول ليس ذلك في كل علم شرعي ولا كل علم ادبي بل في مثل علم من الحديث وعلم
البديع مما لا مسائل كلية فيه لا في مثل الفقه مما له ذلك فقد قال ابن عرفة الفقيه
العارف بكبريات لا قبضة والعامي العارف بصغرياتنا وفي مثل النحو فان نصوص لا يمت
مضافه على انه يقال فلان يعلم النحو ويراد المسائل فكلام ذلك الفاضل صحيح وانما الباطل
تنزيله في هذا الكلام . هذا والعلم جنس يشمل سائر الملكات والمستخرج بالمقاييس لاخراج الملكات
الجبليّة على الاول والاحكام الضرورية على الثاني والمستنبطة من استقراء كلام العرب يخرج
الملكات المأخوذة من لادلة الشريعة او العقلية او المسائل المأخوذة من ذلك فمخرج العلوم العقلية
والشرعية بأسرها وعلم العربية كلها إلا النحو والصرف يخرجها الوصلة الى معرفة احكام
اجزائه التي اختلف منها ولا بد من مراعاة الحيثية اي للوصلة الى معرفة احكام اجزاء التي
اختلف منها من حيث انها اجزاء ياتلف منها الكلام وإلا فعلم العاني مثلا لم يستخرج بادلته
مستنبطة من استقراء كلام العرب يوصل الى معرفة احكام اجزاء الكلام لكن من حيث المطابقة
لتعصي الحال وحيث فاحكام اجزاء الكلام العوارض اللاحقة للكلم حال افرادها كصيغ الماضي
والماضي والامر والصادر والصفات والمجموع والمثنى والمفرد ونحوها من الصاريف وكالاتال
والادغام والحنف والابدال او حال تركيبها كالامراب والبناء بانواعها فاحمل (قوله صاحب
المقرب) هو الشيخ الاستاذ النحوي ابو الحسن علي بن موسى بن محمد بن علي بن احمد بن
محمد بن احمد بن صر بن عبد المؤمن بن منصور بن صفور الحضرمي الاشعري مولد عام السيل
باشيلية سنة ٥١٧ وتوفي بشتر تونس يوم السبت الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة ٦٦٩
والمقرب ضبطه بعضهم بكسر الراء على ما هو الظاهر وبعضهم بالفتح (قوله فلم الخ) تفريع
على قوله للوصلة الى معرفة احكام اجزائه فانها شاملة للعوارض اللاحقة حال الافراد واللاحقة
حال التركيب كما علمت ثم لم العربية وان كان اصله يطلق على اثني عشر علما قد يطلق
ايضا على النحو والصرف فقط وهذا هو المراد هنا لا الاول كما فهمه بعض من اعترض على الشارح
(قوله وهو مصدر) اي قيلسي لان فعله نحا وهو ثلاثي متعد وسيجيء - فعل قيلس مصدر
العدي من ذي ثلاثة ... (قوله وسبب تسمية) بقي عليه موضوع وهو الكلمات العربية من
حيث لاحوال اللاحقة لها حال الافراد او التركيب على ما تقدم . واستمداده وهو من كلام العرب
لان كل علم ملاته الشيء الذي يتبين عليه . وحكمه وهو القرينية كفاية على ما نص عليه غير

صاحب المقرب فعلم ان المراد هنا بالنحو
ما يرادف قولنا علم العربية لا قسم
الصرف وهو مصدر اريد به اسم المفعول
اي المنحو كالمخلق بمعنى المخلوق وخصته
كلية لاستعمال بهذا العلم وان كان كل
علم منصرفا اي مقصودا كما خصت الفقه
بعلم لاحكام الشريعة القرينية وان كان
كل علم فقهيا اي مفتوحا اي مفهوم وجاء
في اللغة لمعان خمسة القصد يقال نصحت
فجرك اي قصدت قصدك والمذل نحو
مررت برجل نحوك اي مثلك والجهة
فمحو توجهت نحو البيت اي جهة
البيت والمقدار نحو له عندي نحو
الف اي مقدار الف والقسم نحو هذا
على اربعة اشياء اي اقسام وسبب
تسمية هذا

واحد لان معرفة الاحكام الشرعية واجبة اجماها ومعرفة الاحكام بدون لادلة بالظلة ولا دلة ترجع الى الكتاب والسنة وهذا واردان بلغة العرب ونحوهم فلا بد من معرفة ذلك لان ما لا يتم الواجب الا به واجب . ومما قلناه وهي قضايا التي تطلب نسبة محمولاتها لموضوعاتها وهذه الموضوعات اما موضوع العلم مجردا كما في الكلمة اما معرفة او مبنية واما مصرفة او غير مصرفة او نوع من موضوع العلم كما في قولنا لاسم اما معرب او مبني او هو مع ذاتي له كما في قولنا كل اسم معرب اما بالحروف او الحركات واما المحمولات فهي لاعراض الذاتية للموضوع . وفصله فقد قال علي كرم الله وجهه اعربوا الكلام كي تعربوا القرآن وقال ابو بكر رضي الله عنه لأن اقرا واسقط احب الي من ان اقرا والحن وكان ابنا عباس ومروزي رضي الله عنهم يصربان اولادها على اللحن . وقامه لاسمعة على فهم كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم . وفائدته معرفة صواب الكلام من خطائه . (قوله ما روي الخ) في الاشياء والنظائر للحافظ السيوطي قال ابو الفاسم الزجاج في اماله حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثنا يعقوب بن اسحاق المصري حدثنا سعيد بن اسلم الباهلي حدثنا ابي من جدي عن ابي لاسود الدولي قال دخلت على علي بن ابي طالب رضي الله عنه فراهجه مطرنا مفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت بيلدكم هذا لحننا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احببتنا وابقيت فينا هذه اللغة ثم اتيت بعد ثلاثة فالتى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا من المسمى والفعل ما انبا من حركة المسمى والحرف ما انبا من معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا لاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهري ومضمري وشي ليس بظاهر ولا مضمري وانما تتدخل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمري قال ابو لاسود فجمعت منه اشياء ومضمتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فعال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها (قوله الديلي) قيل ضبطه بعض المحققين بكسر الدال الشددة وسكون الياء التحتية هذا كلامه وكأنه اراد به ابن الكلبي فانه قال في الصحاح وقال ابن الكلبي هو ابو لاسود الدثلي فقلت الهمزة ياء حيث انكسرت فاذا انتقلت ياء كسرت الدال لتسلم الياء لكنه قال قبله قال احمد بن يحيى لا تعلم اسما جاء على فعل غير هذا قال لاخفش والى المسمى بهذا الاسم نسب ابو لاسود الدثلي الا انهم فتحوا الهمزة على مدحهم في النسبة استغالا لتوالي الكسرتين مع ياء النسب كما تنسب الى نمر نمري وربما قالوا ابو لاسود الدولي فقلبو الهمزة واوا لان الهمزة اذا انفتحت وكان ما قبلها صمته تخفيفها ان تغليها واوا محصنة هذه عبارته وقيل الناظم في باب النسب - وفعل * وفعل صيتهما اتفتح وفعل * وقال عليه الشارح هناك يعني ان المنسوب اليه اذا كان ثلاثيا مكسور العين وجب فتح صيته سواء كان مفتوح الفاء كمر او مكسورا كابل او مضموما كدثل فتقول نمري وابلي ودثلي كراهة اجتماع الكسرة مع الياء وفي القاموس والنسبة دولي ودولي بفتح عينهما ودبلي كخيرتي ودثلي بكسرتين فادر وفي شرح اللمع للاصبهاني وابو لاسود ظالم بن عمرو الدثلي انما هو بكسر الدال

ما روي ان طيا رضي الله تعالى عنه لما اشار على ابي لاسود الديلي ان يصعده وعلمه لاسم والفعل والحرف وشيئا من الاعراب فقال انج هذا النحو يا ابا لاسود

وفتح الهمزة نسبة الى مثل كعنب وهي قبيلة اخرى غير المتقدمة ابن القطاع الدئل في كنانته
 رط اي لاسود بالصم وكسر الهمزة والدول في حنيقة كزور وفي عبد القيس الدئل كزير وكذلك
 الدئل في لآرد تدبر (قوله تقرب) اسناد مجازي وحقيقته اللغوية يقرب مولفها على ما
 اخذوه من كلام السكاكي من ان الحادث الذي يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر
 ينسب لذاته تعالى هذا واما الفاعل في الحقيقة بمعنى نفس الامر فهو الله تعالى (قوله اي
 لا بعد) التفسير به لكون المفسر على زنة التخصيل حيث قال المصنف لا قصي ولم يقل القاصي
 واما اختاره المصنف لما انه محل ترحم عدم تقرب لا بعد لها لمزيد البعد فيه ولا فهي كما
 تقرب لا قصي لا بعد تقرب البعيد القاصي بل يلزم تقرب البعيد بالاولى على معنى ان
 اللفاظ المسماة بالقية اذا كانت في غاية التقيح والتهذيب بحيث ان ما هو من معانيها زائد
 بقدة في نفسه يتقرب بها الى الافهام فما هو من معانيها ليس في تلك المرتبة بل دونها
 اخرى بان يتقرب بها الى الافهام وهذا ما لا شك فيه وليس المراد ان كل ما تكفل بان يبين
 المسائل الزائدة البعد يتكفل بتبيين ما هو ليس في تلك المرتبة حتى يرد عليه انها قد تقرب
 لا بعد لشدة خلفاته احكاما به ولا تقرب البعيد وان فهمه الناظرون (قوله اي تفعل ذلك
 مع وجازة اللفظ) لاشارة للتقريب والغرض من هذا الكلام لاشارة الى تصحيح المصاحبة التي
 اشكلت عليهم بانها مصاحبة شيء لنفسه وحاصل الدفع ان المصاحبة بين التقريب المأخوذ
 من تقرب والوجازة المأخوذة من موجز لا من مضاف محذوف على ما وهم واما اختار كون
 الباء بمعنى مع على كونها سببية لما انه يستفاد حيث ان لالفيه جمعت بين وصفين قل
 ان يجتمعا وان كثر وجود كل منهما بانفراده اما على مقابله فلم يستفد الا وصف التقريب
 بسبب وجازة اللفظ والرد على من زعم فسادا وفي لاول مدح لها بامر ين لم يوجد في غيرها
 وفي الثاني بواحد فقط مبن سببه وليس للرد على مدعي السببية بعدم تصيب التقريب على
 لا بجاز لان القائل بذلك جعل السبب وجازة اللفظ واصابة المعنى وتقيح العبارة ولا شك في
 صحة السبب حيث بين لالفيه واللفظ الموجز (قوله وهو اشارة) قيل بطريق الاستعارة
 المكنية حيث شبه لالفيه بانسان كريم يتجز وعده ورمز للمشبه به بلازمه وهو الوعد ولا تجاز
 وما معه ترشيح . وقيل بطريق الاستعارة التمثيلية حيث شبه سرعة اتيان المقاصد عقب
 الترجم والجزيات عقب الكليات بهيئة كريم يوفي سائله بما وعده بجماع حصول المطلوب
 في كل واطلق التركيب للموهوع للمشبه به على المشبه وقيل غير ذلك . واعلم ان في بيت
 الناظم جناسا لاحقا وطباقا ومراعاة نظير مرتين وارصادا فتدبر (قوله ووعد للخير) اي عند
 لا طلاق ايها . واعلم ان عبارة الصحاح في هذا هكذا الوعد يستعمل في الخير والشر قال القراء
 يقال وعدته خيرا ووعدته شرا قال الشاعر

الا علاني كل خير معسل ولا تعداني الشر والخير مقبل

فاذا اسقطا الخير والشر قالوا في الخير الوعد والعدة وفي الشر لا يعاد والوعد قال الشاعر

واني وان اوعدته او وعدته لمخلف ايعادي ومنجز موعدني

فان انحطوا الباء في الشر جلقوا بالالف قال الراجز

(تقرب) هذه لالفيه للافهام (لا قصي)
 اي الابعد من المعاني (بلفظ موجز)
 الباء بمعنى مع اي تفعل ذلك مع وجازة
 اللفظ اي اختصاره (وتبسط) اي توسع
 (البذل) بالمعجمة اي الطاء وهو اشارة
 الى ما تمنحه لقارنها من كثرة الفوائد
 (برمد منجز) اي مولى سريعا .
 * تنبيه * قال الجوهري اوعد مند
 لا طلاق يكون للشر ووعد للخير وانشد
 واني وان اوعدته او وعدته
 لمخلف ايعادي ومنجز موعدني

أوعدني بالسجن ولأداهم رجلي فرجلي عنته للناس
تقديره أوعدني بالسجن وأوعد رجلي بالأداهم فلان رجلي عنته أي قوية على القيد هذا
كلامه (قوله وتقصي الخ) عبر به دون تطلب إشارة إلى أن الرضى كأنه دين لها على
كل ناظر فيها ففيه استعارة بالكناية حيث شبه الرضى بالدين وحذفه وأثبت له لاعتناء
تخيلا أو شبه لالفيه بشخص طالب لدينه وأثبت لاعتناء تخيل أو تعبئة في تقصي
وزيادة بغير سخط للاضراس من توهم احتمال احتمالها على اسباب كل من السخط والرضى
مع ما في ذلك من إيهام الصلاد . وبالجملة فالقصد من هذا الكلام طلب لأقبال عليها والظر
إليها بعين الرضى الصرف حتى تظهر حسناتها وتصحى سيئاتها

وعين الرضى عن كل صيب كليلته ولكن عين السخط تبدي المساويا

(قوله بسبق) المراد به مطلق السبق هنا وإن كان أصله التقدم في السير وبلوه للسببية
كما قال الشارح والعامل حائز والتقديم للأحتمال والوزن وقد يحصل على أنه للحصر أي لا
بزيادة في العلم ونحو ذلك . وحيتذ فالتكثير في تعميلا نوري يورده ما اظن به في التسهيل
من أن الله أنكر له ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين فقد قل في طالعته وإذا كانت
الطمع منها الهية . ومواهب اختصاصية . فغير جيد أن يحصل لبعض المتأخرين . ما عسر فهمه
على كثير من المتقدمين . (قوله حائز تعميلا) حائز الشيء من استولى عليه والتسهيل الحكم
للسوق بالفصل أو جعله فاضلا ولا بد من حمله على أنه مأخوذ من النبي للمفعول أي المفعلية
أو على أنه مراد منه سببه وهو الفعل أو على حذف الصلوات أي استحقاق التسهيل لتلا يرد
أن التسهيل وصف للفعل وأما وصف الفعل فهو الفصل . وأظن أن السبق على قسمين أحدهما
بالزمان وهو من مقتضيات التسهيل لما أن فيه مبادرة للخيرات ولحرار اليوم الذي هو خير
من الغد بشهادة حديث خير القرون قرني الحديث وأدراك قدم السن الذي هو أحد الثلاث
المتخصصة لتوسيع المجالس بشهادة حديث لا توسع المجالس إلا لثلاث لنبي طم ولذي سن
ولذي نسب . والتقدم في باب لامة كما هو معروف عند الفقهاء وكثرة الشواهد فإن كل
مهتد وعامل إلى يوم القيامة يحصل له لأجر ولشيعه وشيخ شيخه وهكذا . قال الشافعي رحمه الله
تعالى ما من خير يعمل أحد من أمة النبي صلى الله عليه وسلم إلا والنبي صلى الله عليه وسلم
أصل فيه فجميع حسناتهم وأعمالهم الصالحة في صحائف نبينا طيم السلام وبهذا يعلم تفصيل
السلف على الخلف . ثانيهما باستخراج الأمور الحسنة . وأبتداع الطرائق السخنة . حتى
يكون من بعده يسري بدلالته . ويتخرف من فضائله . وهو أيضا من مقتضيات التفصيل
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم من من سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى
يوم القيامة ومن من سنة سيئة كان له وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة وعليه قول
القائل فلو قبل بكاهها بكيت صباية بسعدى شقيت النفس قبل التندم

ولكن بكيت قبلي فهيج لي البكا بكاهما فقلت الفعل للمتقدم

فإن الحماسة لما بكيت طمته أن يكي معدها وحيتذ تقول المصنف بسبق يحتمل أن يجعل
على المعنى لأول وهو ظاهر ويحتمل أن يجعل على المعنى الثاني على معنى أنه الذي فتح

(وتقصي) أي تطلب لما اشتملت
عليه من المحاسن (رضى) محصيا
(بغير سخط) يشوبه (فاتقة القية)
لامام العلامة أبي الحسن يحيى (ابن
مطلي) بن عبد النور الزواوي الخنفي
الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا
واشغل عليه خلق كثير ثم سافر إلى
مصر وتصدر بالجامع العتيق لأقراء
الادب إلى أن تولى بالقاهرة في سلخ
ذي القعدة سنة ثمان ومشرين وستائة
ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب
ثربة لأمام الشافعي رضي الله تعالى
عنه ومولده سنة أربع وستين وخمسائة
• تليه • يجوز في فاتقة التصب على
الحال من فاعل تقصى والرفع خبرا لمبتدأ
محذوف والجر نعتا لالفيه على حد
• وهذا كتاب أنزلناه مبارك • في النعت
بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب
العكس وأوجه بعضهم (وهو) أي ابن
مطلي (بسبق) الباء للسببية أي
بسبب سبقه أي (حائز تعميلا) على
(مستوجب) على (ثنائعي الجميلا)
طيه لما يستحقه السلف من ثناء الخلق
وثناي مصدر مضارع إلى فاعله وهو
الياء

باب نظم التصديقات لالتصنيف وبه أخذى لآ أن قول الشارح لما يستعمله السلف من
 ثناء الخلف وبما يعيل بها إلى الأول (قولهم والجمل أما صفة للمصدر أو معمول له) على
 الأول هو للكشف على ما هو لا يظهر في الثناء من الخصائص بالخير لثنا طواهر أدلته الفيدة
 للقطع والتخصيص على مقابلة من عموم الخير والشرف لتأويل تلك الطواهر باخراجها من نحو
 بلب للشاكلة وعلى الثاني فهو مفعول مطلق ان كان التقدير ثنائي الثناء الجميل والآن فهو
 مفعول به على حذف الجار أو على التوسع والفرق بينهما مصرح به في الاشياء والنظام
 (قولهم أي يحكم) فسر بذلك تنبها على كونه المراد هنا من معانيه فان التصناء يطلق على
 اعطائه ما في الذمة من الدين وعلى لاعلم بالشيع وعلى الموت وعلى الفراغ من الشيء وغير
 ذلك (قولهم وفي جميع العاقل مطلقا المطابقة) أراد من لا يطلق حالي القلة والكثرة
 ووجه لافضحية حيث أن من يعقل يعنى بشأنه فان مكنته بعكس النقص الموافق إلى ما
 لا يعنى بشأنه ما لا يعقل ثم بللشوي إلى ما لا يعقل ما لا يعنى بشأنه ظهر وجه عدم
 المطابقة فيما لا يعقل لكن يستثنى منه جمع القلة فانه يطابق جبرا لثنا وائلا يتوهم فيه
 لأفراد كامل (قولهم يبدأ بنفسه الخ) في شرح البرهانية لليفرني انه يقدم الدعاء للأخوان
 ايثارا لهم لما ورد في الحديث ان العبد اذا دعا لأخيه المسلم قال الله تعالى عبدي وبك ابدأ
 فاي فضيلة تلتبس وراء هذه وهي كونه مبدؤا به في الاجابة فتمام لا يبار مقام حال شريف . اهـ .
 واما حديث الترمذي المذكور فقد قال الزركشي في حواشي ابن الصلاح ان ذلك اذا كان
 المدعو به واحدا فان تقاير فهو منخير (قولهم ولان التعميم الخ) أي تعميمه في المدعو له
 على ما اقتضاه كلام القرابي في الفروق فانه قال من عذاب الله اذا قال لانيان اللهم
 اغفر لي ان يقول لجميع المسلمين . وقد اخبر الله عن الملائكة انهم يقولون ربنا وسعت كل
 شيء رحمة وعلما فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم . وحيث أن ذلك ينفع ان
 يقال ان المصنف قد عمم حيث جمع الهبات ونكرها تنكيها تنكيها تعطيها لان ذلك تعميم
 في المدعو به . وقد اجيب من المصنف باحتمال انه عمم لفظا واسط خطا وليس بلي لان
 ذلك انما ينفع في الصحيح وهو مسلم وانما الكلام في لاحتية كما هو صريح الشارح وذلك
 لا ينفعها كما لا يخفى

(الكلام وما يتألف منه)

(قولهم لأصل هذا باب شرح الكلام الخ) لم يرد انه وقع التألف به أولا أي عند التأليف
 بهذه العبارة ثم حذفته منه تلك اللفاظ وانما أراد ان العبارة المتعارفة في اداء هذا المعنى هذا
 بلب شرح الكلام وشرح ما جالف منه الكلام فليخصر أي ادى بهذه العبارة التي هي اقل
 لوضوح ما ادى بلك العبارة من هذه العبارة التي هي اقل فالمراد بيان المعنى واجاز العبارة
 لا ان ذلك كان مذكورا وحذف ونظيره ما قاله بعض المحققين في قول سيويه اما زيد فمطلق
 معناه مهمي يكن من شيء فزيد مطلق ان مراده بيان المعنى البحت وان اما تفيد لزوم ما بعد
 فاتها لما قبلها لا انه في لأصل كان كذلك نعم ان كان الكلام مبتدا فلا بد من ان يقدر له
 خبر وان كان خبرا فلا بد من ان يقدر له مبتدا وان كان مفعولا به فلا بد من تقدير فعل ولا

والجميل أما صفة للمصدر أو معمول له
 (والله يقضي) أي يحكم (يصلت)
 جمع هبة وهي العطية أي عطيات
 (واخرة) أي قامة (لي وله في درجات
 الاخرة) الدرجات قال في الصحاح هي
 الطبقات من المراتب وقال ابو عبيدة
 الدرج الى اعلى والدرك الى اسفل والمراد
 مراتب السعادة في الدار الاخرة ولفظ
 الجملة خبر ومعناها الطلب . تنبيه .
 وصف هبت وهو جمع يوافرة وهو مفرد
 لتأوله بجمامة وان كان لا تصح وافرات
 لان هبات جمع قلة والافصح في جمع
 القلة ما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقا
 المطابقة نحو لا جداع انكسرون ومنكسرات
 والهندات والهنود اطلقن ومطلقات
 والافصح في جمع الكثرة ما لا يعقل
 لأفراد نحو الجنوع انكسرت ومنكسرة
 . خاتمة . يبدأ بنفسه الحديث كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا
 يبدأ بنفسه رواه ابو داود وقال تعالى
 حكاية من نوح عليه السلام . رب اغفر
 لي ولوالدي . ومن موسى عليه السلام
 . رب اغفر لي ولاخي . وكان لاحتين
 ان يقول رحمه الله تعالى

والله يقضي بالرضى والرحمة

لي وله ولجميع لامة

ما عرفت ولان التعميم مطلوب

(الكلام وما يتألف منه)

الأصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما
 يتألف الكلام منه اختصر للوضوح
 (كلامنا)

يقدر زائد على هذا ففي المعنى المحذوف الذي يلزم الفخري النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة .
 وذلك كان يبعد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس أو معطوفاً
 بدون معطوف عليه أو معولاً بدون عامل نحو : يقولون الله . ونحو : قالوا خيراً ونحو : ما فاك
 الله قال وأما قولهم في : سراويل تقيكم الحر . ان التقدير والبرد وفي نحو : وتلك نعمة تمتها
 ملي ان صيدت بني اسرائيل . ان التقدير ولم تعبدني ففصول في علم النحو هذا كلامه .
 فاندفعت شكوك الناظرين على ان تلك اللوازم وأكثر منها لو تمت لاقتصر لانه اعتبار لا استعمال
 كما نبه عليه الفاضل السلوكي في حراشي المطول بل لوما اليه السعد ايضاً في الشرحين في
 مواضع فتدبر (قوله ايها النحاة) عامله محذوف وجوباً كما يلقى لي اخص ايها النحاة
 وانما قيد المصنف بالاضافة المفسرة بما ذكر لحرازاً من اصطلاح النحاة والكلام ولا يكفي في
 ذلك مقاصد النحو بها محوية ولا كون الكتاب في نفس الامر في النحو لانه لا يلزم من
 الاحتواء والكون المذكورين ان لا يكون في الكتاب غيرهما كيف وقد قال - وكلمة بها كلام قد
 يم - شامل (قوله اي صوت الخ) تفسير للفظ بحقيقته لاسيما فانهم يقولون اللفظ هو
 الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي اولها لآلف وء اخرها الباء . واطم انه قال
 في الاشياء والنظائر ما خرج من الهم ان لم يشتمل على حرف ففصول وان اشتمل على حرف
 ولم يقد معنى فلفظ وان افاد معنى فقول فان كان مفرداً فكلمة او مركباً من اثنين ولم يقد نسبة
 مقصودة فجملة او افاد ذلك فكلام او من ثلاثة فكم . ولا يخفى انه مريح في ان الصوت
 لا يشتمل على حرف فيعارض قول الشارح اي صوت مشتمل على بعض الحروف والتوفيق
 بينهما اما بحمل الصوت هنا على ما خرج من الهم هناك او بحمل الصوت هناك على الفرد
 الذي يتحقق به صومه على كل قسم من اقسامه اي صوت فقط وهذا هو الحق فانهم قالوا
 في تعريف الصوت انه الهواء المنضبط بين قارع ومقروع او قالع ومقلوع . وهذا ولاشتمال
 المذكور اشتمال المطلق على المقيد فان الصوت اسم للماهية للعبير عنها بالهواء المنضبط من
 حيث هو اي من غير قيد والحرف اسم للهواء المنضبط المخصوص فان كل حرف لفظ وكل لفظ
 صوت ولاخص هو المقيد لاشتماله على لاعم . وبالجملته فكون الصوت اعم من اللفظ وان
 الصوت هو الهواء المنضبط مما اجمع عليه اهل الادب ويرادف ذلك ان تقول من اشتمال
 لاعم على لاخص والكلي على الجزعي لا اشتمال كل على جزء لظهور ان الصوت ليس اسماً
 لكل الحروف او مجموعها وانه منها اشد وتركب . فما قيل انه من اشتمال الكل على جزئه
 المادي لا من اشتمال المطلق على المقيد ليس بشيء (قوله كالصير للمستر) اي فانه صوت
 مشتمل على بعض الحروف تقديره بمعنى انه لا تحقق له خارجاً الا ان العقل يقدر ذلك
 ويعتبره لداع من جهة الفن فاذا قلت قم او اقعده مثلاً فليس ثمة لفظ محقق الا لفظ الفعل
 اما لفظ الفاعل فليس كذلك لكنه مقدر ومعتبر فهو امر اعتباري ليس الا وحيتذ فليس يندرج
 تحت جنس الجوهر ولا تحت جنس من اجناس الاراض السبعة لما ان تلك انما هي اجناس
 الموجودات وهذا ليس بموجود ولذلك لم يرد على الحكماء حين حصرها لاجناس في العشرة
 الوحدة والنقطة كما بين في كتبهم . فما قيل انه ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا

ايها النحاة (لفظ) اي صوت مشتمل
 على بعض الحروف تصحيحاً كزيد او
 تقديراً كالصير المستتر (مفيد) فائدة
 يحسن السكون طيها (كاستقم) فانه
 لفظ مفيد بالوجه فخرج باللفظ غيره

وتارة يكون مكنيا جسما او عروفا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الصير الى الصوت غير صحيح بل هو فلفظ محض منشاء التباس الشيخ بما وقع عليه لان تلك لاقسام انما هي في موقع الصير شامل (قوله من الدوال ما يطلق عليه في اللغة كلام) قيل ان من الاولى بيانية والثانية تبعية كما هو ظاهر وقد يوجه ببقائه لسان الحال ونحوه ويرد بدخوله تحت الكاف في كالحظ فتكون من الثانية بيانية ايضا وقد يوجه ايضا بان دوال جمع وما يطلق عليه في اللغة كلام من خط او رمز او اشارة او نحو ذلك بعض لذلك الجمع ويرد ايضا بانه خرج من باب المجموع الى باب كل مفرد بال الاستغراقية وما يطلق عليه في اللغة كلام من تلك الاشياء يبين تلك الافراد وقد يوجه ايضا بان الدوال جمع دال وهو يعم اللفظ ايضا فتلك الاشياء بعض افراد كل الدوال ويرد ايضا بانه بعد جعل من الدوال بيانيا لغير اللفظ لا يمكن ان يكون شاملا له ايضا على ان غير اللفظ يشمل كل مغاير له وما يطلق عليه في اللغة بعض منه قطعاً فلم لا تكون من تبعية فيه على انه قد تكون التبعية بيانية كما يأتي في باب حروف الجر وانما قيد الخارج الغير عن الدوال التي يطلق عليها في اللغة انها كلام دفعا لما يوجه في ذلك القسم من التخصيص بما عدا ما ذكر اعتمادا على اطلاق اللغويين اسم الكلام عليه سيما عند النظر لمشاركته للكلام الاصطلاحي في وصف الافادة او ايماء الى عذرة في الاخراج بلفظ مع انه جنس بان تلك الاشياء قيد فتدخل في عموم مفيد وتخرج بخصوص لفظ كما ان نحو زيد والمركب لا ياتي بدخل في عموم لفظ ويخرج بخصوص مفيد وهو معنى قولهم ان الجنس اذا كان بينه وبين فصلة عموم وجهي صح ان يخرج بكل ما يتاخر له عموم لاخر (قوله والطعم مدلوله بالضرورة كالنار حارة الخ) في بعض شروح التسهيل قد صرح سيوييه وغيره بعدم كلامية ما ليس مفيدا مفردا كزيد او مركبا دون اسناد كطبلك وخير منك او باسناد مقصود لغيره كان قمت او لا لغيره ما لا يجهله احد كالنار حارة . ووقع في سر الفصاحة لانكار على النفاة في تخصيصهم الكلام بالمفيد وقال انه لا دليل عليه . واوما ابن جني في الخصائص لرد ما تحريره ان الاشتقاق قضي بذلك ودل عليه فان الكلام ماخوذ من الكلم وهو الجرح والتأثير جراحات السنان لها الشام ولا يلزم ما جرح اللسان

من الدوال ما يطلق عليه في اللغة كلام كالحظ والرمز والاشارة وبالغيد المفرد نحو زيد والمركب الاصافي نحو كلام زيد والمركب الاسنادي المعلوم مدلوله بالضرورة كالنار حارة وغير المستعمل كجملة الشرط نحو ان قام زيد

وليس يظهر ذلك كل الظهور الا مع الافادة اذ لا تنافر النفوس تائرا تاما الا مع ذلك . ولذلك منعوا الاجداء بالنكرة التي لا تغيد وصحوا ان الجملة اعم من الكلام وهذا امر حسن راعاه اهل الاصطلاح وجعلوه مناطا للتسمية بالكلام تدور معه وجودا وعدما وان لم يراعاه اهل اللغة مثلا حتى ان التركيب الواحد عندهم يسمى كلاما عند وجود مناط التسمية وهو ان يخاطب به من يجهله ولا يسماه عند عدم وجود ذلك ولا خلف في ذلك وان زعمه بعض معاصري الشيخ لاثير . واما المحكي في قال زيد النار حارة مثلا فليس بكلام لذلك فلا تصح حكاية ايضا بناء على ان قول سيوييه . واعلم ان قلت في كلامهم انما وقعت ليحكي بها ما كان كلاما مراد من الكلام فيه الكلام دلي بابه كما فهمه المصنف منه وهو الظاهر المتبادر فيكون مجموع الحكاية والمحكي ممنوعا فان اريد منه الجملة كما فهم الشيخ لاثير فالمحكي ايضا ليس بكلام لذلك واما مجموع الحكاية والمحكي فكلام على ما هو لا يظهر وان نفى بعضهم كلاميته الا اذا كان الغرض منه التعجب

فلا نفع ولا تلم في هذا المقام لقول الشيخ لاثير ما اظن احدا يمنع قال زيد النار خارة ولا قال
زيد الكل اعظم من الجزء ومن هنا يظهر ان رأي سيويه والجمهور اعتبار افلاحة المخلط شيئا
بجمله وانه المرتضى لا مجرد حصول لاسناد ولو يدعون ذلك كما ارتضى الشيخ لاثير وانه لا
موجب في جعل اصدق الصايا كالتيهان لا يجتمعان ولا يرتفعان ونحو ذلك ليس بكلام كما
زعم بعض من عاصر الشيخ لاثير . واعلم ان تقسيم الكلام للخبر والاشياء كتقسيم لانسان الى
ايض واسود فان لسان لايعص ولا لسان لاسود اخص من مطلق لانسان وان كان بينه
وبين مطلق لايعص العموم الوجهي وكذا الكلام الخبري والكلم لايشلي اخص من مطلق الكلام
وان كان مطلق الخبر بينه وبين مطلق الكلام العموم الوجهي . هذا تحقيق المقام بعد الاطلاع
على غالب ما لهم من الكلام وقد تركنا ما في كلام النظرين مخافة الطويل ولعلك ان احسنت
الندبر في ما تلوناه عليك ترتقي في تحقيق المقام ورد كلام النظرين الى رتبة عالية (قوله
وغير المقصود) هذا مذهب سيويه واحده للمصنف وهو الحق لما علمت . واعلم ان
غير المقصود يعنى الخطا على ما يقصده به كلام المصنف فانه قال في شرح التسهيل قد قسم
سيويه الكلام الى مستقيم حسن نحو ايت اس ومستقيم كذب كحملت الجبل ومستقيم
قيح نحو قد زيدا رايت والى محال كذب نحو ساحل الجبل اس وزاد لاخفى الخطا
كصرتي زيد تريد صربت زيدا والظاهر ان سيويه لا يرى الخطا كلما لحاظه من القصد
(قوله فانه اقصر في شرح الكافية) افهم كلمة شرح لان عبارته فيها قول مفيد طلبا
او خيرا . هو الكلام كاشع وشري . وهي مساوية لعبارة هاتما من جهة ان قوله كاشع
وشري محتمل لان يكون تنميما وان يكون تمثيلا وينبغي ان يكون قوله فانه اقصر ملته
لجواز ان يكون كاشع تمثيلا واما ملته كونه الظاهر فمحذوفة اي لان ذكر الجزئي مقرونا
بالكاف بعد الكلي يجادر منه التمثيل المجرد وايضا ان تنوع ان الاستدراك كافي في قوله
لكنه صرح بهما الخ مما يؤكد ذلك ولو يوجه فليعامل (قوله نظرا الى ان لافلاحة تستلزمها)
اي التركيب والقصد واستلزام لافلاحة القصد صحيح واما استلزامها التركيب فقد انكره ابن
الفخار وذلك انه لما اورد طيه طلبه مألوفة ان اشتراط الجزئي المركب في حد الكلام حشو
اجلب على الحال بلزيم دخول اسماء لاعداد في التعريف نحو ثلاثة اربعة فاتها مفيدة مع
كونها غير مركبة بدليل نطعمهم بها على الوقف وقولهم ثلاثة اربعة اذا ادرجوا ولا تسمى كلاما
واحرص بانها افلاحت مع القرينة الا ترى انها لا تفيد اذا عد بها من غير حشو معدود فقد
حصل التركيب بوجه ما فلذلك حصلت لافلاحة فليست الفاظ العدد اذا عد بها من المفردات
على الاطلاق وعلى هذا التقدير تسمى كلاما . واجيب بان القرينة سبب للفائدة لا لادلالة
على تقدير محذوف يحصل به التركيب والا لما كانت موقوفة . وبلن كلام ابن الفخار ليس
مختصا باسماء الاعداد حتى يتم قول المخرج بل يطرد في كل المفردات ومن ذلك القبيل
احرف الجواب كنم وبلى فاتها مفردات مفيدة ودعوى تقدير الجملة بعدها ممنوعة والسند
كما قال بعضهم ان الفائم مقام الشيء له حكمه . ولا يريدك الاستدلال بعمل افعال تلك الجملة
المحذوفة في تابع او حال في نحو الم تصرب زيدا فتقول بلى وصرا . انحصب لانسان ان

وغير المقصود كالصادر من الساهي والناقم
• تنبيهات • الاول اللفظ مصدر اريد
به اسم المفعول اي اللغز به كالحلق
بمعنى المخلوق . الثاني يجوز في قوله
كاشع ان يكون تمثيلا وهو الظاهر فانه
اقصر في شرح الكافية على ذلك في
حد الكلام ولم يذكر التركيب والقصد
نظرا الى ان لافلاحة تستلزمها لكنه في
التسهيل صرح بهما وزاد فقال الكلام ما
تضمن

لن نجعل نظامه على قادرين ، فقد رده بعض شراح التسهيل بان حرف الجواب نفسه العامل
 لياحه مثل تلك الافعال معنى فاعطي حكمها وكما لذلك من نظير في كلامهم (قبوله من
 الكلام) ليس من يمانية والا لا تنح صدق الكلام على ذي الكلمتين بل تبعية هي وسجروها
 في موضع نصب على الحال من مستكن تضمن اللهم لا ان يراد اليانية بالمعنى لاخر كما قدمنا
 (قوله ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تنميما للحد) اي لانه قال ، فاكفى عن تنعيم
 الحد بالتثنية . فان معنى هذه العبارة ان الحد ناقص محتاج لان يكمل بقوله الباقية ويوق
 بها على ما هو للطم في الفصول لكنه لم يذكر ذلك بل افام التمثيل مقامه حتى يستفاد منه
 ما يستفاد من ذلك وهذا كما تقول اكفيت بزيد عن عمرو اي ان ما قصدته من عمرو حصل
 لي من زيد فلم احتج له بخصوصه ولذلك فرجها الخارج على قوله كانه قال الكلام لفظ
 مفيد فائدة تامة يصح لاكتفاء بها كالفائدة في استقم وهذا اصل عبارته الكلام عند النحويين
 هو اللفظ الدال على معنى يحسن ~~اللفظ~~ عليه وهذا الذي اراده بقوله مفيد كاستقم كانه قال
 الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح لاكتفاء بها كالفائدة في استقم فاكفى عن تنعيم الحد بالتثنية
 هذا تقرير كلامه وعليه فهمه سائر من جاء بعده . وبالمجمل فدلالة على كون التمثيل تنميما
 للحد كاد ان يكون ضروريا ومع ذلك فقد دل فيه بعض الناظرين (قوله ومع وتوقع
 الالة بين الجزاين) المراد بالالة النسبة التي تحصل الفائدة فقد قال الامام بهاء الدين
 ابن النحاس في تطبيقه على المقرب الفرق بين التاليف والتركيب انه لا بد في التاليف من
 نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب فلتركب اعم من المؤلف هذا كلامه ولعله لاجله قال
 بعض المحققين الطاهر ان مثل فلم زيد تركيب لا تاليف واراد بمثل فلم زيد الحيوان الناطق
 ونحوه . فما قيل ان الالة المناسبة ولا ارتباط بين الكلمتين باسناد احدهما الى الاخرى او
 اضافتها اليها او وصفها بها بخلاف مما اليها بدون شيء من ذلك غير صحيح (قوله
 الكلم مبتدا خبره ما قبله) اختار هذا لاجراب على ما قيل من ان الكلم مبتدا واسم وفعل وحرف
 خبر والمراد اسماء وافعال وحروف لما فيه من كثرة التجوز ومن بقاء اقسام اخر خارجة ككلمات
 كلمات هي اسم وفعل وحرف واسمين وفعل وعكسه يشير لهذا قوله لان الكلام ليس مخصوصا
 بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا . وعلى ما قيل من ان الكلم مبتدا اول
 وواحدة مبتدا ثلث وكلمة خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول واسم وفعل وحرف خبر وهي
 محذوفة لادائه لاشتغال اليث على التعيد اللفظي والحذف من غير دليل مع اداء المقصود
 منه بما ذكر ولا يخالف انه على هذا التركيب يكون قول الناظم واحدة كلمة فايل الجدوى
 هذا وقد اورد بعض الناظرين على القيل الثاني ان المراد بكلمة في واحدة كلمة الماصدق والمراد
 بالكلمة التي تقع مخبرا عنها بالاسم الخ المفهوم فيتغاير الصمير ومرجعه . واجاب بانه من شبه
 الاستخدام . ولا يذهب عليك ان بين قولنا واحد الكلم كلمة وهي اسم وفعل وحرف وبين
 تخالف العائد والمعاد والاستخدام وما يشبهه من البعد اكثر مما بين الرقمين وراي الغضا فانه
 في الاستخدام وفي شبهه لا بد من نقل اللفظ عن معناه الموضوع له الى معنى اخر بوضع اخر
 ولو مجازيا الا انه في شبه الاستخدام لا يثقل عنه بالرة كان يكون اللفظ موضوعا لجميع الافراد

من الكلام اسلا مفيدا مقصودا لذاته
 فزاد لذاته قال لاخراج نحو قام ابوه
 من قولك جاءني الذي قام ابوه وهذا
 الصنيع لولي لان الحدود لا تتم بدلالة
 الالتزام ومن ثم جعل الشارح قوله
 كاستقم تنميما للحد . الثالث انما بدا
 بصريف الكلام لانه المقصود بالذات
 اذ به يقع الظاهر . الرابع انما قال وما
 جالف منه ولم يقل وما يعركب منه
 لان التاليف كما قيل اخص اذ هو
 تركيب وزيادة وهي وقوع الالة بين
 الجزاين (واسم وفعل لم حرف الكلام)
 الكلام مبتدا خبره ما قبله اي الكلام الذي
 يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحدة
 الى ثلاثة انواع نوع الاسم ونوع الفعل
 ونوع الحرف فهو من تقسيم الكلى الى
 جزئياته لان المقسم هو الكلمة صادقة
 على كل واحد من اقسام الثلاثة اعني
 الاسم والفعل والحرف وليس الكلام متقسما
 اليها باعتبار ذاته لانه لا جائز حينئذ
 ان يكون من تقسيم الكل الى اجزائه
 لان الكلام

فنعلمه للبعض كما ذكره في « والمطلقات يعرف من » وبذلك يتحقق التخالف بين المعاني
والمعاد مع ان الحق لشارح المطالع ان المراد من المفهوم للبراد من الحصول مفهوم للمسمى وبه
لا يتوهم ما ذكر تدبير (قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاثة) اي باجماعها بل يطلق على كل
ثلاث كلمات اجتمعت سواء كانت من انواع الثلاثة او من نوع واحد منها او مختلفة . قيل
قال بعض المحققين بقي النظر في ان المراد من الكلمات التي يستعمل فيها هل هي الكلمات
لاصطلاحية فلا يطلق على ثلاثة الفاظ مبهمة او ام فيطلق على ذلك محل نظر ويظهر الثاني
لان الظاهر يبان معنى الكلم لغة لا اصطلاحا ويؤخذ من كلام الترحيح كثيرة ان القول عبارة
عن اللفظ الدال على المعنى وانتهى اعم من الكلم عموما مطلقا لا وجهيا وان المراد الكلمات لاصطلاحية
اذ لو لم يرد ذلك كان اعم منه عموما من وجه هذه عبارة . ولعمري انها اشتملت على سبع
مجانب . الاولى ارتضاء نافله له . الثانية العنوان من قائله في هذا المقام يخص بالمحققين
الثالثة كونه نظرا بقي . الرابعة استظهار الثاني . الخامسة استظهار ان المراد يبان معنى الكلم
لغة لا اصطلاحا . السادسة التزام ان الكلمات كلمات لغوية . السابعة استبطان ان المراد
الكلمات لاصطلاحية من كلام الترحيح يشهد لجميع ذلك قول الناطم واسم وفعل ثم حرف
الكلم - واحدة كلمة والقول م لمن كان له قلب او انقى السمع وهو شهيد . واعلم انهم صرحوا
بان الكلمة ليست كالكلام اذ لم تنقل عن معناها اذ القول المفرد هو معناها الحقيقي لغة واصطلاحا
وستقبل في ذلك تحقيرا ان شاء الله (قوله ان الكلمة الخ) اختار هذه الطريقة لما انه
قال بعض الفضلاء انها احسن الطرق . اما على الطريقة التي في كلام ابن الحاجب وهي
ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يتعبرن باحد
لازمة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل فلأمرين . احدهما دعوى دلالة الاسم على
معنى في نفس اللفظ وهو يقتضي بطلانه قيل للسميات بالالفاظ وهو محال . والثاني دعوى
دلالة الحرف على معنى في غيره وهو وان كان هو للشهور الا انه رده الشيخ بهاء الدين ابن
التعليل وقال انه دال على معنى في نفسه وتبعه الشيخ لاثير في شرح التسهيل وقد حقق
المقام السيد السند في حواشي المطول بما لا مزيد عليه . واما على طريقة ابن مطي وهو ان
المنطوق به اما ان يدل على معنى لاخبار منه وبه وهو الاسم واما ان يصح لاخبار
به لا منه وهو الفعل واما ان لا يصح لاخبار منه ولا به وهو الحرف فلما قال ابن اياز من
ان فيه خلافا ان قسمه غير حاصرة اذ يحتمل وجهها رابعا وهو ان يخبر منه لا به وان لم
يكن هذا القسم واقعا وهو يرد على طريقة ابن الحاجب ايضا . لكن اورد على ذلك المختار انه
استدلال بالعوارض لا بالذاتيات لانقاء لاسناد الا حالة التركيب وانما التردد في الذاتيات
لا في العوارض . وانه يلزم ان يكون ملازم الظرفية او الصدرية او النداء او الحالية حرقا لانه
لا يصلح لاسناد . وان الف قاما لا يسند الا اليها فلا تقبل لاسناد بطرفها فلا تكون اسما بل
فعلا وهي اسم لا فعل . والخلص من ذلك بان التردد في الصلاحية لاسناد لا في نفسه وهو
موجود في حالة الافراد فالترديد في الذاتيات لا في العوارض على انا نمنع ان لا ترديد الا
في الذاتيات . وبان الصلاحية لاسناد انما تعتبر وضعها كما في كتاب الفاخر فلن لاسماء هي

ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول
على كل ثلاث كلمات فصاعدا ولا من
تقسيم الكلبي الى جزئياته وهو ظاهر
ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة ان
الكلمة اما ان تصلح ركنا لاسناد او لا
الساكن الحرف والاول اما ان يقبل
لاسناد بطرفه او بطرف الاول لاسم
والثاني الفعل والنحويون يجمعون على
هذا الا ان لا يحدد بخلافه وقد ارشد
بتعريفه الى كيفية تالف الكلام من الكلم

التي وصفت لاجل ان يسند اليها قارة وتمند اخرى وتضاف مرة ويضاف اليها اخرى ولا
عبرة بلزوم تلك الاخياء لهاتيك الاحوال لعروضها وبعد ذلك كله يرد على قوله الثاني الفعل
انه صادق على ذلك القسم الغير الموجود فلا يد من التعويل على الاستعراء . هذا وخبر ان
في قوله ان الكلمة هو ان تدل من غير تقدير لفظ حال قبل الكلمة لان المراد تقسيم الكلمة
لا حال من احوالها ولا نو قبل ان تصلح لما قال السيد السند من قضاء الوجدان بصحة حمل
ان والفعل على الذات بدون تقدير بخلاف المصدر الصريح (قوله بانه هم الخ) المناسب
لتصوير المؤلف ان يعبر بالانضمام لا بالضم فان المناسب له التاليف فيحصل المؤلف على
التاليف او الهم على الانضمام وفي كثير من النسخ التاليف والامر حيث بين (قوله وائل
ما يكون منه ذلك الخ) اي لا يتطابق او الكلام على وجه الاجمال اسمان الخ اي على
وجه التخصيل . فيندفع اتحاد المؤلف والمؤلف منه وامساك لاسناد من الاقسام التي ذكرها الحارث
الى انه شرط لا جزء كما اختاره الشريف الصوري ليندفع انه لا يوجد كلام وهو غير لفظ حقيقة
لان المركب من اللفظ وغير اللفظ غير لفظ ثم التعبير باقل اشارة الى انه قد يتركب من اكثر
كجملتين وكفعل واسمين او ثلاثة اسماء او اربعة اسماء وطية جماعة الا ان الذي دلت
عليه عبارة الشيخ ابن الحاجب وارقتضاء المحققين انه لا يتركب الا من اسمين او من فعل
واسم والبراني لا تدخل لها في تعريفه (قوله واعلم ان الكلم) اي هذا اللفظ لان القول بجمعيته
او بكونه اسم جنس او جمع انما هو في لفظه كما هو ضروري وهذا بخلافه سابقا حيث قال
اي الكلم الذي يتألف منه الكلام لانه يان لما اريد منه ولا تعرض فيه لشئ من جميع ما
ذكره هنا لما ان لاحكام الواردة على الالفاظ مصروفة لمعانيها كما هناك الا لفرقة كما هنا اسم
قوله فيما تقدم الكلم الذي يتألف منه الكلام لا يستفاد منه ان الكلم لا بد وان يكون مفيدا
فان مجرد كون الكلام يتألف من الكلم لا يقتضي ان يكون الكلم مفيدا وان كان الكلام لا بد
وان يكون مفيدا . وبالجملته لم يفد ما تقدم الا ان الكلام يتركب من الكلم ولم يفد ما هنا الا
ان لفظ الكلم جمع او اسم جنس او اسم جمع فلا تنافي بين كلامي الشارح بوجه من الوجوه
فما قيل انه حمل الكلم فيما سبق على ما يتألف الكلام منه وهو الكلمات النحوية والكلم بهذا
للعنى غير الكلم الذي هو مورد الخلاف لانه ما يتركب من ثلاث كلمات فصاعدا افاد ام لا
ففي كلامه تنافي ليس بشئ . فان اراد ان الكلم فيما تقدم نحوية ليس الا وهما لغوية
ايضا لشموله ديز ليس بشئ ايها . اما اولا فلان الكلمة لا تطلق على نحو ديز ولو لغة كما
ينما . واما ثانيا فلان ما يتركب من ثلاث كلمات سواء افاد ام لا لم يقتض الا ان ذلك المركب لا
يتقيد بالافادة واما ان الكلمات المركب منها تناول المهملة فلا يقتضيه بوجه . واما ثالثا فذلك
العبارة حيث في غاية الرداءة فليست بدبر (قوله لانه لا يقال الا على ثلاث كلمات فاكتر) خلاصته
انه استدلال على ان الكلم اسم جنس جمعي لا افرادي بقياس تركيبه الكلم لا يقال الا على ثلاث
كلمات فاكتر واسم الجنس لا افرادي ليس كذلك يتبع من الثاني الكلم ليس باسم جنس افرادي
واما على قول من يرى ان اسم الجنس الجمعي لا يطلق الا على ما فوق العشرة فيقال الكلم
لا يقال الا على ما فوق العشرة واسم الجنس لا افرادي ليس كذلك يتبع الكلم ليس باسم جنس

بانه هم كلمة الى كلمة فاكتر على وجه
تحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق
الهم وائل ما يكون منه ذلك اسمان نحو
ذا زيد وعيها فجد او فعل واسم نحو
استقم وقام زيد بشهادة الاستعراء ولا
يقتض بالنداء فانه من الثاني . تنبيه .
ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو اذ لا
معنى للترادف بين الاسم ويكتفي في
الاختصار بانحطاط درجة الحرف من
تسوية ترتيب الناطم لها في الذكر على
حسب ترتيبها في الحرف ووقوع طرفا
واعلم ان الكلم اسم جنس على المختار
وقيل جمع وقيل اسم جمع وعلى الاول
فالمختار انه اسم جنس جمعي لانه لا
يقال الا على ثلاث كلمات فاكتر سواء
اتحد نوعها او لم يتحد افادت ام لم تعد
وقيل لا يقال الا على ما فوق العشرة
وقيل افرادي اي يقال على الغليل
والكثير كماه وقراب وعلى الثاني فويل
جمع كثرة وقيل جمع قلته ويجري هذا
الخلاف في كل ما يفرق بينه وبين
واحدة بالناء وعلى المختار

افرادى هذا متضمنى كلامه وقد توقف فيه بغيره لم يعلم من لايمة من يقول بان الكلم بخصومه
لا يقال الا على ما فوق العشرة . وانا اظن ان كلام الثلوبين وابن صغير ربما دل على انها
قاتلان بانه اسم جنس جمعي وانه لا يطلق الا على ما فوق العشرة الا ان الاول يرى انه
هنا كذلك بخلاف الثاني وذلك لانهما احذرا من اطلاق الكلم على لانواع الثلاثة مع رايهما
انه اسم جنس جمعي للكثير فقال الاول اريد بها اي بلك الثلاثة لاجناس وهي لا تنحصر
افرادها . ورد عليه بان اسم الجنس انما يطلق على ما فوق العشرة من ملحاذا واما احاد الكلم
انما هي الكلمة المراد بها جنس لاسماء والمراد بها جنس لافعال وجنس الحروف فلم يقع
الكلم الا على ثلاثة خاصة . وقال الثاني انما اوتعيا اسم الجنس على ما فوق العشرة والجمع
بالالف والناء علي ما دون ذلك تفرقة بين القليل والكثير حتى لا يلتبس احدهما بالآخر وذلك
ما غير متصور لان الكلم اذا كان جمعا للكلمة الواقعة على كل من لاجناس الثلاثة لم يكن
لها جمع قليل ولا كثير فيفرق بينهما اذ ليس للكلم الذي هو اسم الجنس والكلمة ما يتعان عليه
الا لاجناس الثلاثة خاصة فلما اختلف تصور التفرقة صاغ وقوع الجنس مخرج الجمع بالالف
والناء لمن اللبس اذ ذاك هذا كلامه . واعلم ان جنسية اسم الجنس الجمعي وصية وجمعيته
استعمالية كما صرح به الشارح في خاتمة جمع النكسر . فلا يرد ان كونه اسم جنس يلزمه
الوضع للماجية وكونه جمعا يلزمه الوضع للافراد وتناهي الاوان بدل على تباين التلزمات
(قوله يجوز في ضميره النائيث) ضمير ضميره للكلم بقرينة سابقه وهو قوله وعلى المختار
اذ هو محكى في الكلم لا في مطلق اسم الجنس ولا حقه وهو نحو اليه يصعد الكلم الطيب
الخ . لا لمطلق اسم الجنس لان منه ما يجب في ضميره التذكير ومنه ما يجب فيه النائيث
ومنه ما يجوز فيه الوجهان . (قوله فلم الجنس الجمعي الخ) ليس تقربا على قول النظم
واحدة كلمة بمجرد اذ ليس كون الكلمة واحدة الكلم يقتضى ان الجنس الجمعي من
حيث هو يفرق بينه وبين واحدة بالشاء بل طيه مع صميته ان الكلم اسم جنس جمعي
وان لم نطابق كلم وكلمة ونبق ونبقة فتدبر (قوله ولا حراز بغالبا) اي النائية لا الاولى
فلن محترضا وقد يفرق (قوله وحد الكلمة قول مفرد) حد مبتدا والكلمة مضاف اليه والخبر
قول مفرد ولا يترجم هنا جواز ان يقال قوله فعلا عن وجوبه ويعمل ذلك بان الخبر لا بد ان
يطابق المبتدا في النائيث وان شرائط التطابق متوفرة لان المبتدا حد وهو مذكر لا انكدة التي
هي مونث نعم قيل ذلك على من قال انكدة قول مفرد ولذلك عدل عنه الشارح الى ما ذكره .
فمن قال هنا لم يثبت الخبر مع ان شروط التطابق موجودة وهي كونه مشتقا او موزنا به
وكونه رافعا لضمير المبتدا وعدم استواء المذكر والمونث فيه لكونه في الاصل حصرا واجبار
لاصل جائز في مثله فقد ظن انه يقول على عبارة غير الشارح (قوله وتطلق في الاصطلاح)
عبر بالفعل المصارع المشعر بالاستمرار ولم يات بقدر المشعر بالثليل للتنبيه على استمرار هذا
التجيز في الاصطلاح وعدم فله والتقييد بقي الاصطلاح لاخراج اللغة فان هذا التجيز ليس
بمستمر فيها عكس اطلاق الكلمة على الكلم فانه مجاز مستمر عند التفرعين دون النكدة .
واصل ذلك ان للكلمة ثلاثة اطلاقا على القول المفرد وهو اطلاق حقيقي مستعمل

يجوز في ضميره النائيث ملاحظة
للجمعية والتذكير على الاصل وهو لاكثر
نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون
الكلم من مواضعه . وقد انشد ابن مطي
في الفقه فقال واحدها كلمة وذكره
الناظم فقال (واحدة كلمة) ونظير كلم
وكلمة من المصنوعات لبن ولينة ومن
المخلوقات نبق ونبقة فلم الجنس
الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين
واحدة بالناء غالبا بان يكون واحدة
بالناء غالبا ولا حراز بغالبا مما جاء منه
على العكس من ذلك اي يكون بالناء
دالا على الجمعية واذا تجرد منها يكون
للواحد نحو كم وكما وقد يفرق بينه
وبين واحدة بالياء نحو رم ورومي
وزنج وزنجي وحد الكلمة قول مفرد
وتطلق في الاصطلاح مجازا على احد
جزئي العلم المركب نحو امرء القيس
فمجموعهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة
مجازا وفيها ثلاث لغات كلمة على وزن
نبقة

في عرف النحاة بل وفي عرف أهل اللغة وهذا القيد قد منه الشارح بقوله وحد الكلمة قول مطرد
والإطلاق على أحد جزئي العلم وهذا الإطلاق مجازي معروف فيما بينهم ولم يتعارف في عرف
اللغة وهو الذي أشار إليه الشارح هنا بقوله وتطلق في الاصطلاح مجازا النح والاطلاقها على
الكلام وهو إطلاق مجازي مهمل في مرفهم وإن كان معارفا في اللغة وهو الذي يأتي في قوله
- وكلمة بها كالم قد يعم - هذا هو الكلام المحرر في هذا المقام وقد أوما إليه الناظم في شرح التسهيل
فانه قال هذه العبارة - إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام حقيقي مستعمل في عرف النحاة وهو
الذي يتعرض له ومجازي مهمل في مرفهم وهو إطلاق الكلمة على الكلام فلا يتعرض له بوجه
ومجازي مستعمل وهو إطلاقها على أحد جزئي العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له والتعرض
أجود لأن فيه مزيد فائدة - إلى هنا كلامه - فما قيل الصواب اسقط قوله في الاصطلاح لأن
كلا من الجزئين أن روي حاله قبل العلية كان كلمة حقيقة لغة واصطلاحا وإن روي حاله
بعد العلية كان الإطلاق الكلمة طبعه على سبيل المجاز لغة واصطلاحا لأنه حيث يشهد بمعرفة الزاي
من زود غير صواب تامل (قوله وتجمع على كلم) أي إذا قيل كلم تحصل الجمعية وهل
مع اسمية الجنس أو لا يجري على التسهيل السابق بل الكلام إنما هو في الاستعمال الذي
باعتباره لا فرق هنا بين الجمع واسم الجنس الجمعي لما مر من أن جنسيته وسميته ليس إلا
فليس هذا مبنيا على قول من القولين المرجوحين المتقدمين فليعامل (قوله لفظ) أي تحقيقا
أو تقديرًا كما تقدم مفردا أو مركبا من كلمتين أو أكثر مفيدا أو لا دل على معنى دلالة وسمية
لا ضلية ولا طوعية إذ لا نظر لاهل هذا الفن في واحدة منهما فيخرج حيث أح الدال طبعاً على
وجع الصدر من حيث هو كذلك وغلا على حية لافظه من حيث هو كذلك وتدخل المجازات
والركبات لأن المراد بالوضع ما يشمل النوع الذي هما منه وحيث ظهرت اسمية القول من
الثلاث وانددع تشكيل المصريح (قوله م) لاظهر لفظاً أنه فعل ماض لعدم الاحتياج إلى
نصب الحذف منه ولذا اختاره هنا . ومعنى أنه اسم تفصيل لأنه الذي يفيد انفراد القول من
الثلاث بخلاف الأول ولذا زاد الشارح قوله عموماً مطلقاً لا لفظاً لا احتياجاً إلى أن يقال إن
الهمزة حذفت منه كما حذفت من خير وغير مع أن كثرة الاستعمال مفقودة ما فلا يجوز إلا
للضرورة وأما كونه اسم فاعل فمستل على مرجوحه الأول والثاني وعلى كل فالمفعول محذوف
أي ما ذكر أو ما ذكر أو فيما ذكر ولا يدخل اللفظ كما لا يدخل مفيد باستغلاله لأنها لم
يصدا بتسيم أو تحديد وإنما قصد المجرد أن يكونا مرعاة لتعريف مفهوم الكلام وكذا لا يدخل
مفهوم واحدة لأنه إنما قصد المجرد أن يعنون به من الكلمة ولا لاسم والفعل والحرف لأنه
أنما قصد بها بيان اتصاف الكلم اليها وذلك ظاهر للمتأمل . وأعلم أن قول الشارح وهو على
الصحيح لفظ دال على معنى وقوله بعد فلانطلاقه النح كالصريح في كونه القول مشتركاً بين
الثلاثة اشتراكاً معنوياً لا لفظياً ولا أنه حقيقة في البعض مجاز في البعض هذا ولو اقتصر
الشارح على أن يقول والركب من كلمتين أو أكثر أو والركب لكفاء (قوله وقد بان لك
أن الكلام والكلم النح) أي من قولنا والكلام منحص باللفيد فانه صريح في أنه اخص من جهة
لا فائدة ومن قولنا والكلم منحص بهذا الثالث فانه صريح في أن جهة خصوصه ليست هي

وتجمع على كلم كسبق وكلمة على وزن
سدره وتجمع على كلم كسدر وكلمة على
وزن قبرة وتجمع على كلم كسدر وهذه
اللفظت في كل ما كان على وزن فعل
ككبد وكشف فان كان وسطه حرف
حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع
فائه لعينه في الكسر اسماً كان نحو
فخذ أو فعلاً نحو شهد (والقول) وهو
على الصحيح لفظ دال على معنى (م)
الكلام والكلم والكلمة عموماً مطلقاً فكل
كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس أما
كونه اسم من الكلام فلانطلاقه على اللفيد
وغيره والكلام منحص باللفيد وأما كونه
اسم من الكلم فلانطلاقه على المفرد وعلى
الركب من كلمتين وعلى المركب من
أكثر والكلم منحص بهذا الثالث وأما
كونه اسم من الكلمة فلانطلاقه على
الركب والمفرد وهي منحصمة بالمفرد وقيل
القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون
مرادنا للكلام وقيل هو عبارة عن المركب
خاصة مفيداً كان أو غير مفيد فيكون اسم
مطلقاً من الكلام والكلم ومبايناً للكلمة
وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما

لا فائدة بل التركيب من ثلاث فصاعدا ولا يجعل ذلك من مجرد كلام الناظم فانه لم يعلم منه
 الا ان الكلام مختص بالليد واما كون الكلام لا يتركب الا من ثلاث فلم يخص له يوجد سواء
 كان خبر الكلام فيه واحدة كلمة او اسم وفعل ثم حرف اذ لم يخص على كليهما الا ان واحد
 الكلام كلمة وانها منقسمة الى الاسم والفعل والحرف . وكون معنى الكلام في نفس الامر ما يتركب
 من ثلاث كلمات لا ينفع شيئا كما هو ظاهر وبعض الناظرين ملحا كالت في نهاية الخط
 صاكت تطلع على ذلك بنور التوفيق والا فنطاق تعيرنا بعيق من ان يحيط ببيان ذلك .
 (قوله عوم وخصوص من وجه) اي عوم من وجه وخصوص من وجه وهذا انني العوم والخصوص
 الوجهي هو الاسم الخاص لهذه النسبة المخصوصة من النسب الاربع المذكورة في علم النطق
 وليس هذا هو الذي يعبر عنه بالتباين الجزعي انما الذي يعبر عنه بذلك ما يعبر العوم والخصوص
 الوجهي والتباين الكلي ونظير ذلك ان الحيوان الناطق يعبر عنه بالانسان وليس هذا هو الذي
 يعبر عنه بالحيوان بل ذلك الجسم ذو الابعاد المتحرك بالارادة الذي يعبر بالانسان والفرد مثلا
 وهذا معلوم ان له ادنى معاينة للنطق فتدبر (قوله على الصحيح) انما قيد به مع ان
 لاختصاص المذكورة ليست مفيدة به لوجودها في القولين المرجحين ليتخصص على المصنف حقيقة
 ان ياخذ القول جنسا للكلام وذلك لان القول على القول لاول من الوجوهين مرادف للكلام
 فلا يمكن للمصنف ان ياخذ جنسا للكلام ولا ان يحكم بانه اعم من الكلمة والكلم والكلام وعلى
 القول الثاني يلزم الثاني مع انه ليس من الحق ان يكون من الحق ان يبي المصنف كلامه
 على المرجوح فاندفع ان لاولي اسقاط قيد على الصحيح لانهما انه على مقابلته وجها القول
 بمصادفة الكلام والقول بانه اعم مطلقا منه ومن الكلام وليس كذلك فحامل (قوله ولا حاجة الى
 ذلك) يشير الى انه صحيح في الجملة لعدم التناقض بين التوزيع وارادة اللفظ لجواز ان يقال ان
 لفظ كلمة فيه احباران احدهما ان يؤخذ من حيث المعنى وهو حينئذ واحد الكلام وهذا
 نوع ثانيهما ان يؤخذ من حيث ذاته وهو حينئذ يطلق على الكلام وهذا نوع كان فافهم .
 (قوله على الجملة المفيدة) التقييد بالافادة صرح به غير واحد من عظماء الفن كالناظم في
 شرح التسهيل بل وهنا حيث قال كلام والشيخ لاير وابن مناصم وغيرهم وهو الاحتراز عن الجملة
 الغير المفيدة فانها وان ساء المطلق الكلمة عليها مجازا لغة لتلك العلاقة الا انه ليس مجازا
 كثير لاستعمال في عرف اللغة بخلاف المطلق الكلمة على الجملة المفيدة فانه كثير فيما بينهم
 كما اريت سابقا غير مرة ولذلك قال الشارح فيما ساق لا قليل في نفسه فانه كثير فمن قال
 ان لا فائدة ليست بتقييد فقد وهم ولا استدلال طبع بالعلاقة التي هي الارتباط بالاستدلال بها على
 التقييد امد وهذا لان الذي في العلاقة عدم اقتضاء شيء لا اقتضاء عدم التقييد او اقتضاء
 التقييد كما هو في غاية الظهور فتدبر فانهم لم يحصلوا في العلم على طائل (قوله اصدق
 كلمة النح) في الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم انه قال
 اصدق كلمة قالها شاعر كلمة ليد . الا كل شيء ما خلا الله باطل . وكاد امية ابن ابي الصلت
 ان يسلم . وفي رواية لهما قال اشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة ليد النح وكنا في السرائل
 وروي ان اصدق كلمة قالها الشاعر . وروي ان اصدق بيت قاله الشاعر . وروي اصدق

عوم وخصوص من وجه فالكلام اعم من
 جهة التركيب واخص من جهة الافادة
 والكلم بالعكس فيجمعان في الصدق في
 نحو زيد ابوه قائم وينفرد الكلام في نحو
 قام زيد وينفرد الكلام في نحو ان قام زيد
 * تنبيه * قد عرفت ان القول على
 الصحيح اخص من اللفظ مطلقا فكل من
 حقه ان ياخذ جنسا في تعريف الكلام
 كما فعل في الكافية لانه اقرب من
 اللفظ ولعله انما عدل منه لما شاع من
 استعماله في الراي والاعتقاد حتى صار
 كانه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك
 (وكلمته بها كلام قد يم) اي يقصد
 كلمة مبتدأ خبر الجملة بعده قال المكي
 وجاز لا ابتداء بكلمة للتوزيع لانه نوحها
 الى كونها احدى الكلم والى كونها يقصد
 بها الكلام . اه . ولا حاجة الى ذلك
 فان المقصود اللفظ وهو معرفة اي هذا
 اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجملة
 المفيدة قال تعالى : كلا انها كلمة هو
 قائلها . اشارة الى رب ارجعون لعلي
 اعمل صالحا فيما تركت . وقال عليه
 الصلاة والسلام اصدق كلمة قالها الشاعر
 كلمة ليد

الا كل شيء ما خلا الله باطل
 وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه
 كسميتهم

بيت قاله الشاعر . وروي اسدي بيت قاله الهراء . وروي اشعر كلمة قالتها العرب .

هذا وقيل ينبغي ان يكون بعده في الصدوق قول لآخر

وما حملت من ناقة فوق رجليها ابس وادنى ذمت من محمد
هذا وفي كلامهم على ما قيل اصعب بيت

انهجسوه ولدت له بكفوف فخرنا لخيركما الفساده
واكذب بيت

نجم سماه كلما اتصن كوكب بدا كوكب تاري اليه كواكب
اصاعت لهم اصايهم ووجوههم نجي الليل حتى نظم الجزع ناقبه
واحكم بيت

شدي لك لايلام ما كنت جاهلا وياتيك بالاخبار من لم تزود
من البر لا تسال رسول من قرينه فكل قرين بالتقارن يقتدي
واحق بيت

اذا مت فادفني الى جنب كرمه تروي عطامي بعد موق مرقها
ولا تدفني في الفلاة فانسني اخاف اذا مات ان لا ادوها
واغزل بيت

ان العيون التي في طرفها حور قتلنا ثم لم يعجبين قتلا نسنا
يصرون ذا اللب حتى لا حراك له ومن اصعب خلق الله انسانا
واهمي بيت

قم اذا استنجح لاهياف كلهم قالوا لاهم يولي على النصار
فمسك البول بخلا ان تجود به فما قبول لهم الا بلسان
وامدح بيت

الستم خير من ركب الطابيا واندي العالمين بطون واح
واعلم ان الذي في بعض نسخ الشرح ذكر عجز البيت في الحكى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وليس بصحيح فقد ذكر ابن الباري في تاريخه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكمل
البيت لان فيه اعتراضا بان نعم لاخرة لا يزول وكذلك وقع في الشمازل والصحيح كما
ذكرنا وبه تمام انه لا يحتاج لتصف الطير من (قوله ريشة القوم عينا) الريشة الطليعة
والجمع الربايا والمراد الناطر يجلس على مكان عال ينظر للقوم وفي الصحاح ربت القوم ربتا
وارباتهم اي ربتهم والريشة الطليعة والجمع الربايا وفي القاموس رباهم واهم كمنع صار ريشة
لهم اي طليعة وعلا وارتفع ورفع واصبح وانصب وجمع من كل طعام وتناقل في مسيته واشرف
كارتيا وزيانته حذوته واتقيته ووافيته وحارسته والرباة لادارة من ادم اربعة والمربا والرباة
والربيا المرقية (قوله البيت من الشعر نافية) النافية عند الخليل من اخر حرف البيت
الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى منه ايضا ان المتحرك الذي
قبل ذلك الساكن هو اول النافية فالنافية من قوله يا خا طب الدنيا الدنيا متة انها شرك

ريشة القوم عينا والبيت من الشعر نافية
وقد يسمون القصيدة نافية لانها
عليها

الردى - هي من حركة الكاف من غرك الردى الى الآخر او مجموع قوله ك الردى وهاذا القول
 اخر مذكورة في علم الفوائ (قوله وهو مجاز مهم في حرف النقة) التقييد بالطرف الاحتراز
 عن عرف اللغريين فانه فيه مجاز مستعمل ثم كون هذا لاطلاق مجازا والحقيقة انزل الفرد
 في اللغة ولاصطلاح ما طبقت عليه كاعتيم كما دل عليه كلام السالم في شرح التسهيل والخبز
 لاثير وغيرهم والمذلل تراهم في اوائل كتبهم حين يذكرون الكلام ويعرفونه قد يبينون معناه اللغري
 المنقول منه ولا يذكرون ذلك في الكلمة وما ذلك الا لان حقيقتها اللغوية هي حقيقتها لا اصطلاحية
 وهذا ليس بالخطي على احد ولذلك وقع حتى في الحواشي الياسينية على الفاكي ويقل ايضا لغة
 على اللفظ المفرد وهذا لاطلاق مدلولها الحقيقي ولهذا سكت عن بيانها لانه علم من ذكره
 لا لاطلاق المجازي ان معناه الحقيقي مساو للاصطلاح وفيها ايضا وهذا لا مطلق يعني المطلق
 الكلمة على الجمل المفيدة مجاز كما يأتي فلا وجه لانكاره وان كان النكر كونه حقيقة فلم يده
 احد هذا كلامه وحينئذ فما قيل ان اعتبار العلاقة انما يناسب اذا كان لا لاطلاق مجازيا وليس
 كذلك بل على سبيل الحقيقة عند اللغويين وهم (قوله وهذا شروع في ذكر العلامات التي)
 المنار اليه قول المصنف بالجر النح وهو غير الشروع فيقدر التحصن اي ذو شروع او يتجزئ
 في النسبة على ما هو المقرر في شروح التامخيص في - فانما هي اقبال والادبار - وينبغي ان يعلم
 ان العلامة اعم من الوجردية كما في الاسم والفعل والعدمية كما في الحرف وان صيغة العلامة
 لم يرد منها لاستغراق لان المصنف لم يذكر جميعها في هذا الكتاب بل ولا في غيره من كتبه
 على كثرتها وقد استوفاهما صاحب الاشباه والظن (قوله قال في شرح التامية الخ) لانه
 انما اسنده اليه لانه صرح بان على وعن والكاف يستدل على اسميتها بذكر حروف الجر لا
 بالكسرة التي هي الجر . ووجه ايضا بان حرف الجر قد يدخل على ما ليس باسم نحو عجبت
 من ان قمت . والانصاف ان ان قمت اسم تاو ولا وعن وعلى مجبوزة تعدد فطهر اول رتبة
 الجر على حرف الجر بما ذكر بل لا اول باختصية اللفظ . واعلم ان تعريفهم للجر بانه الكسرة
 التي يحدونها عامل الجر تعريف لفظي لمن عرف الطرفين وجهل النسبة والمعرف الجر بالاصالة
 لا بالذاتة امتثالا لحكم شرفي لا صالة فلا دور ولا قصور . حسدا وينبغي ان يربط لا صالة
 بالانصاف او جعل الباء المساندة عليه بطريق العطف مسية كما اردت سابقا ليرافق ما هو
 لارجح من ان العامل هو انصاف (قوله ثم ظاه) اي صار اسما جامعا علما بالغلبة
 فحاله لا صالة المصدرية والمخالفة الطارئة كونه اسما جامعا علما بالغلبة ويعلم كون النسبة
 في الحالة الثانية ليس هو الحدث السابق وانه امر مخصوص من قوله بعد حتى صار اسما
 لنون تلتحق بالآخر لفظا لا خطا لغير توكيد فانه يدل على انه تمل من المصدر لان من عتاد
 ثم خصص بانر خاص فاندفع ما قيل ان الصواب ان يقول ثم نقل وجعل الخ لان ما ذكره لا
 يصح اعتبار كونه علما بالغلبة لان ما وقع علما بالغلبة وضع المعنى كلي وظلب استعماله في
 بعض جزئياته وهنا ليس كذلك لان النون مغاير للاختلال مباين له وان كان انرا من عتاده
 هذا والغرض التعريف بالاسميلي حيث النسب عليه المعنى لاصلي بخيرة حتى منع صحة حمل
 النون على التنوين بسند مباينتها له (قوله عرجا عن مدة لا لاطلاق) هذا يدل على انه

وهو مجاز مهم في عرف النقص
 * تنبيه * قد في قوله قد ييم للتقليل
 وحرارة التقليل النسبي اي استعمال الكلمة
 في الجمل قليل بالنسبة الى استعمالها
 في المفرد لا قليل في نفسه فانه كثير وهذا
 شروع في ذكر العلامات التي يتنازع بها كل
 من الاسم والفعل والحرف من اخويته
 وبدا بالاسم اشرفه فقال في شرح الكافية
 ويرادفه المختص قال في شرح الكافية
 وهو اول من النعير بحرف الجر لتناوله
 الجر بالحرف والاصافة (والتنوين) وهو
 في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا
 ثم غلب حتى صار اسما لنون تلتحق
 بالآخر لفظا لا خطا لغير توكيد فقيده لا
 خطا فصل مخرج للنون في نحو هيفن
 اسم للتثنية وهو الذي يجي مع الضيف
 مطلقا وللون اللحنة للفوائ المطلقة
 اي التي واخرها حرف مد عوضا من
 مدة لا لاطلاق في لغة تميم وقيس كقوله
 املى اللهم نازل والتابن
 وقول ان اصبت لقد اصابن

ليس الراد ان اخر التافيت الذي هو حرف اللد يجمع مع التنوين المذكور على ما يجهل
من لوقته التافيت التي اخرها ما ذكر لانه لا يجمع العوض والعوض فتدبر (قوله) لاصل
الحابا واصابا) هو مبني على ان كل مصراع بيت والا فلا فافيت في المصراع الاول وكذا يقال
في قوله لاقى لاصل خمر وياتر (قوله على حذف متعلق) هو راي المصنف وذهب
غيره الى انه لا حذف لانه عند التنوين يحصل الترم لان التنوين ختم في الخيشم (قوله)
ولست من انواع التنوين حقيقة الخ) يعني ان هذين ليسا تنوين حقيقة والدليل عليه قياس
من الشكل الثاني تنوينه ان يقال هذان التنوينان يشبان مع ال وفي الخط والتنوين الحقيقي
ليس كذلك يتبع فهذان ليسا بتنوين حقيقة وخلصته ان لان هذين التين مع ال وفي
الوقف ولازم التنوين حقيقة عدم الثبوت مع ذلك وتناقى اللوان يدل على تنافي المزمومات
لكن ذكر الناحي الصاوي في تفسيره فاذا افهم من عرفلت ما افهم ان الذي لا
يجمع ال هو تنوين التمكين فانه قال هذه العارة وعرفلت جمع سمي به كاذرات وانما نون
وكسر وفيه العلية والثاني لان تنوين الجمع تنوين المقابلة لا تنوين التمكين ولذلك لا
يجمع مع اللام (قوله) وقد عرفت ان المطلق اسم التنوين الخ) اشار به لدفع السؤال
الشهور وهو قوله ان التنوين يتناول تنوين الترم والغالي مع انها ليسا من خصائص الاسماء
لوجدهما في الفعل والحرف وحاصل الدفع منع العنارول المذكور والسند انهما ليسا فردين
حقيقيين للتنوين فلا يتناولهما عند الاطلاق وانما يطلق اسم طبعهما مجازا وانما يدل من الجواب
بان اللام في التنوين للعهد لانه رد بانه لا يعود يصرف له النظر عند تنوينه وذكر له علامات
لاسم . واعلم انه ينبغي ان يحصل اختصاص تلك الانواع الاربعة بالاسم على ما يعم لاختصاص
لانفقي فان الشيخ ابن الحاجب لما استطع تنوين المقابلة والعوض وجهه النجم سعيد بانه ذكر
خصائص تخصي ذاتها لاسم وذات تنوين المقابلة والعوض لا تخصي لاسم لان تنوين العوض
يمكن ان يقع في لانفعال للغة اللام التي استطع لانها الجازم عوضا عن اللام المحذوفة وتنوين المقابلة
يمكن ان يقع في الفعل المصارع المسند للمذكر المخاطب الواحد في مقابلة النون في الواحدة
المخاطبة لكن اتفق عدم دخولهما في الفعل واما تنوين التمكين والتكثير فتخصي ذاتهما لاسم
لان معنى الاول كون مدخوله لا يشبه الفعل والحرف وذلك لا يكون الا في لاسم ومعنى الثاني
كون مدخوله غير معين والفعل وضع على التكثير فلا يحتاج اليه لكن لا يذهب عليك انه ضعيف
فانه ان اخذ كل من الترتيل الاربعة بمعناه المشهور لم يمكن ان يدخل الفعل وان اخذ بمعنى
غير ذلك امكن ان يدخل الفعل فيقال يدل تنوين التمكين على ان لاسم متمكن في باب لا يخرج
الى باب الفعل او الحرف وتنوين التكثير يدل على ان مدخوله نكرة فالفرق تحكم بحيث
فالا حسن ترجيح من وجه بانه يرى انهما تنوين تمكين (قوله نحو لسفعا) لم يزد نحو
لنسرين يا قيم ولنصرين يا هند تعريضا بالوجه في لانيان بهما مع انها خارجان بقيد لا خطأ
لانها يكتبان كما سميته ان شاء الله تعالى في باب وكانه راي ان قياسهما الكتابة الفا فلذلك
اخرجهما بقيد لغير تركيد لا بما قبله (قوله لاول تنوين لا مكنية) منه على الحق تنوين
الحكاية لان تعمي بعاطه موشا فتكثيره وتنوين صرف ما لا يصرف كقوله - ويوم

الاصل الحابا واصابا وكقوله

لقد الترحل غير ان ركبنا

لما نزل برحالنا وكان قدس

الاصل قدس وسمى تنوين الترم على

حذف متعلق اي قطع الترم لان

الترم مد الصوت بمدة تجانس الروي

ومخرج ايضا للتنوين اللحنه للفواشي

المقيدة وهي التي رويها ساكن غير مد

كقوله

لحارمين عمرو كاني خمرون

ويعتبر على اثره ما ياترون

الاصل خمر وياتر وقوله

وقائم لاسماق خاوي المخترق

الاصل المخترق وقوله

قالت بنت العم يا سلمى وان

كان فقيرا معدما قالت وان

فان هاتين النونين زيدتا في الوقف

كما زيدت نون صيلن في الوصل

والوقف وليستا من انواع التنوين حقيقة

لثبوتها مع ال وفي الفعل والحرف وفي

الخط والوقف وحذفها في الوصل ويسمى

التنوين الغالي زاده الاختش وصماه

بذلك لان الغلو الزيادة وهو زيادة على

الوزن وزعم ابن الحاجب انه انما سمي

قاليا لقلمه وقد عرفت ان المطلق اسم

التنوين على هذين مجاز فلا يردان على

الناظم وقيد لغير تركيد فصل آخر مخرج

لنون التوكيد النابتة في الخط دون الخط

فمحو لسفعا وحذا التمرين متابعي على

انواع التنوين وهي اربعة لاول تنوين

لامكنية

دخلت الخدر خدر غيرته - كما باقي في بابهم وكذا تنوين النكاح في الضرورة نحو - سلام الله
يا مظهر عليها - كما باقي ايضا في بابها بناء على ما ذهب اليه بعضهم لان الضرورة كما ابلحت
التنوين ابلحت لاخراب واختار النظم فيه انه كون ميفن كثر به اللفظ وليس بتنوين ونظر فيه
صاحب المغني بما اصرعه عليه الدماميني (قوله ويدل تنوين التمكن الخ) اي ان الخلق
انما هو في العبارة واما المقصود من العبارات الثلاث فواحد وقدم العبارة الاولى على الثانية لانها
هي المعتلة بكون مدخول مسماها لم يشبه الفعل ولا الحرف بخلاف الثانية يطلعك على ما ذكرناه
زيادة المضاف في قوله ليدل على شدة تمكنه واخر الثالثة لما فيها بالنظر للمعنى لاصلي من
ابهام وصف الشيء بوصف واحد وان رده ان لاصافه لادنى ملازمة فيلندبر (قوله كرجل
وقلص) خصهما بالتشثيل مع ان تنوين الامكانية يكون في المعارف ايضا دفعا لما يصح في
تنوين قاص من انه تنوين موصى من الياء المحذوفة كتنوين جوار وفراش . ولرد على من
زعم ان تنوين رجل للتكثير اعتمادا على كون مدلوله نكرة . ويجه الرد بقاؤه بعد زوال التكثير
حيث سمي به لكن منع بقاؤه بعد زوال التكثير بل زال بزواله وخلقه تنوين التمكن بل
قد قيل انه للتمكن لكون مدخوله مصرفا والتكثير لكونه وضع لشيء غير معين قال الرضي
وانا لا ارى مانعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتكثير معا فلن سمي به تمحص كونه
للممكن لوجوب مانع التكثير وعلى هذا لا يخص تنوين التكثير بالمبنيات انما يخص بها
التمحص منه (قوله وهو الشاق لبعض المبنيات) يجب ان يقيد الحق بالغير الشاذ لو
البعص باسمي الصوت والفعل والعلم الختم يريه لئلا يرد تنوين حواء (قوله اذا استردت
مخاطبك من حديث معين الخ) هذا التعريف انما يناسب القول بان مدلول اسم الفعل المصدر
واما على القول بان مدلوله لفظ الفعل فيقال تقول ايه بغير تنوين اذا اردت الفعل من حيث
حصوله في المصدر من غير اعتبار اللفظ به اي الفعل الذي وضع له من حيث التعين الذهني
فاذا اردت واحدا من احواد الفعل الذي جعد اللفظ به قلت ايه بالتنوين فاندفع قول
المصرح هو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان
جميع لافعال نكرات فكذا قيل ولا يذهب طبعك ان اعتبار التعريف والتكثير بذلك المعنى في
لفظ الفعل مع كونه تعسفا جدا لا ينبغي ان يلتفت اليه في هذا النظم مع انه لا دليل عليه
بخلافه في نحو اسامة فانه انما ارتكب فيه لانهم منعوا صرفه مع النائي ونحو ذلك بل لا
تصح طية الجنس هنا ولو باعتبار المعنى الحديث لما انه غير المتروك من اسماء الافعال في الاستعمال
الا ترى انك اذا قلت منه بغير تنوين لا يفهم منه الا طلب سكوت العين واذا قلت منه
بالتنوين لا يفهم منه الا طلب سكوت مبهم يعرف ذلك من يعرف استعمال العربي .
والتحقيق ان اسماء الافعال يرخذ منها الحديث عند من يقول بان مدلولها لفظ الفعل او مدلوله
الا انه على الاول بواسطة دلالة الفعل عليه وعلى الثاني مباشرة وهو عند تنوين لفظ اسم الفعل
يرخذ منكرا وعند عدم تنوينه يرخذ مفعلا لاصابه له ولو بواسطة لكونه حينئذ مأخوذا من
حيث انه مدلول اسم والمعنى من حيث هو كذلك يقبل التعريف والتكثير وان كان من حيث
اخذه من لفظ الفعل لا يكون الا منكرا لان الحديث للغير في الفعل الحديث المهم قل عين لنم

ويدل تنوين التمكن وتنوين التمكن
كرجل وقاص سمي بذلك لانه لحق
لاسم ليدل على شدة تمكنه في بلب
لاسمية اي انه لم يشبه الحرف فيبي
ولا الفعل فيمنع من الصرف واللساني
تنوين التكثير وهو اللاحق لبعض
المبنيات في حالة تنكيره ليدل على
التكثير تقول سيويه بغير تنوين اذا
اردت معينا وايد بغير تنوين اذا استردت
مخاطبك من حديث معين فاذا اردت
غير معين قلت سيويه وايد بالتنوين
والسالم تنوين التعريف ويقال له
تنوين العوض باضافة بيانته وبه صبر
في المغني

وهو أولى وهو أما عوض من حرف وذلك
تنوين نحر جوار وغواش عوضا عن الياء
المحذوفة في الرفع والجرح هذا منذهب
سيبويه والجمهور وسيأتي الكلام على
ذلك في باب ما لا يتصرف مبسوطا أن
شاء الله تعالى وأما عوض من جملة وهو
التنوين اللحق لاذ في نحو يومئذ وحيث
فانه عوض من الجملة التي تصاف اذ
اليها فان لاصل ييم اذ كان كذا
فحذفت الجملة وعوض منها التنوين
وكسرت اذ لا لتقاء الساكنين كما كسرت
صه ومه عند تنوينيهما وزعم لا خفش
أن اذ مجردة بالاضافة وان كسرتها
كسرة اعراب ورد بلازمتها للبناء لشيها
بالحرف في الوضع وفي لا فتقار دائما
الى الجملة وبانها كسرت حيث لا شيء
يقضي الجرح في قوله
فهبتك من طلبك أم عمرو

بعافية وانت اذ صحيح

قل ومن تنوين العوض ما هو عوض من
كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضا عما
يضافان اليه ذكره النظم والرابع تنوين
المقابلة وهو اللحق لنحو مسلمت ما
جمع بالف وتاء سمي بذلك لانه في
مقابلة النون في جمع المذكر السالم في
نحو مسلمين وليس بتنوين لامكانية
خلافه للرسمي لغيرته فيما لا يتصرف
منه وهو ما سمي به مؤنث كاذرحت
لقربة ولا تنوين تنكير لثبوته مع
العربيات ولا تنوين عوض وهو ظاهر وما
قل انه عوض عن الفتحة نصبا مردود
بان الكسرة قد عوضت عنها

خلاف وضعه وهذا كما ان المحذوف العربي ان اخذ من لفظ ضرب المصدر بقلها وان اخذ
من لفظ ضرب الفعل يقبل الثاني قطع ثم التعيين في مثل صه ليس تعيين اقليم لا جنس ولا
الحقيقة من حيث هي مطلقا لان الغرض قد يكون تعيين المجرى لا الحقيقة من حيث هي فبين
ان اسما لا فعال تصنف بالتعريف والتشكيك ولو قلنا ان مداولها لفظ الفعل وان الحرف
الغني المحذوف لا لفظ الفعل وان تعريفه ليس دائما تعريف علم الجنس ولا المعرفة بال التي
للجنس من حيث هو . وهذا التعريف يندفع ما في التصريح وما رد به فائدة الناطق وتلقوه
بالقبول فاعرفه كل المعرفة فانه دقيق (قوله وهو أولى) اي للتصريف مع انه يدل باعتبار
الغنى لاصلي التركيبي على وصف العوض الذي هو في لاسم فيناسب ما دل عليه تنوين لامكانية
والتشكيك الدالين على وصف في لاسم . واما عبارة تنوين التعويض فلا تدل على وصف الفعل
الا ان يكلف اخذ من البني للفاعل هذا وبين تنوين وعوض تبين جزئي كامل (قوله
وذلك تنوين نحر جوار الخ) فان لاصل جوارى بالهم والتنوين حذفت الصمة استغناء
الياء لالتقاء الساكنين ثم تنوين الصوف لوجود صيغة متبني المجموع تقديرها لما ان المحذوف
لعله كالتأنيث ثم عوض عن الياء التنوين خوفا من وجوبها بزوال التقاء الساكنين في غير
التصريف المستقل لظا بكونه متوقفا ومعنى بكونه فرعا وهذا مبني على ان لا علل مقدم على منع
الصرف وهو المختار لان حال الكلمة كمنع الصرف انما يكون بعد تمامها باء لالها واما على مقابلة
من ان منع الصرف مقدم على لا لال بتهللة لانه من اثبت الياء حال الجرح مفتوحة فالتنوين
عوض عن حركة وهي الصمة او الفتحة الدنية عن الكسرة فالاصل جوارى بلا تنوين حذفت الصمة
في حالة الرفع او الفتحة الدنية عن الكسرة الدنية استغناء ثم ارقى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت
الياء لالتقاء الساكنين وقيل عن حرف وهو الياء لانه لما حذفت الصمة او الفتحة حصل
ذلك بوجود ياء مكسورة ما قبلها فحذفت وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال
بالصيغة (قوله في نحر يومئذ وحيث) الظاهر ان لاضافة فيه اضافة اعم الى اخص
لا احد المترادفين الى الاخر . واعلم ان الذي وقع في عبارات المحققين اطلاق لاضافة البيانية
الى اضافة احد المترادفين الى الاخر كمد كرز واطرافه اليان على اضافة الاعم الى الاخص
والاضافة على معنى من على اضافة السبع للاعم منه من وجه . وقد يتساءل فتطابق عبارة في
وضع على اخرى فاعرفه وسيأتيك بعد ايضا (قوله وبانها كسرت حيث لا شيء يقضي الجرح
الخ) منه لا خفش وقال بوجود المتعدي تقديرها اذ لاصل هيئته فحذفت للمضاف وبقي
الجرح كقراءة بعضهم . والله يريد الآخرة اي ثواب الآخرة (قوله قول ومن تنوين النون
الخ) تبع في هذا الضعيف المصريح حيث قال ان تنوينها تنوين تعكين بذهب مع لاضافة
ويثبت مع عدمها لكنه قال عليه بعضهم لا مخالفة بل هو عوض عن المضاف اليه ولا يمكن
لان التدخل معرب بخلاف تنوين حيث فانه عوض لا غير لكونه دخوله طرفا مبنيا .
هذا ولم يذكر ما هو عوض عن الف كجندل اصله جندل بغير تنوين حذف منه لالف
وعوض عنه التنوين لان المختار كما في الغني انه للتكسين (قوله لانه في مقابلة النون الخ)
قال الرضي معناه فانه مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين وهو

كونه علامة لتعلم الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك ونسأل
غيره معناه أن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي النون لم يزد إلا حرف واحد لأن
الثاء موجودة في مفردة فزيد التنوين فيه ليوازن النون في جمع المذكر السالم . ورد بان الثاء
التي في المفرد ليست هي التي في الجمع وبأن هذا الجمع لا يختص بما في مفردة الثاء . ويجاب
عن الأول بان الثاء التي في المفرد وإن كانت ليست هي التي في الجمع إلا أنها مثلها وذلك
مفقود في جمع المذكر فلا جرم يزداد التنوين للموازنة المذكورة . ومن الثاني بان ما ليس في مفردة
الثاء محمول على ما هي فيه (قوله والندا) هو بالكسر والتعصر كما هو واحد لغاته التي
سيذكرها الشارح في بابها فلا ضرورة للقول بأنه ضرورة ولا للقول بأنه يمد ولكن تسقط ضرورة
ال لأنها همزة وصل لأن الهمزة هنا للقطع على القطع لإرادة لفظها (قوله فإنها مجرد التنبيه)
تقديم هذا وحكاية ما بعده بقيل يشعر بترجيحه وقد صرح بذلك الشيخ لاثير في شرح التسهيل
فإنه سأل وأما دخول يا على الفعل والحرف فليس بنداة على أصح القولين بل تنبيهها بها
وألم أنه اعترض على الجواب الذي ذكره الشارح بوجهيه بان التأويل بالدخول على الحذف
أو يكون يا للتنبيه إنما حرف بعد استقرار أن ما دخلت طيه يا في مثل ذلك ليس اسما
ونحن إنما نخطب بهذه العلامات ممن يجمل الاسم ليعرف بها وكان الشارح حيث مال
منه بمنع والسند أن ادعاء الدخول على الحذف أو كون يا للتنبيه يجع الوصول إلى
المعنى المراد لا ما ذكره مع أن المخطب بهذه العلامة يعرف بها كثيرا من الأسماء وإن كان
في مثل ما ذكر يحتاج إلى نوع توقيف (قوله وهو مقيس في الأمر كالأية وفي الدعاء)
في التسهيل وقد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم يا . وفي شرحه للمصنف ما خلاصته
كان حتى المنادى أن يمنع حذفه لأن عامله قد حذف لزوما فاشبهه بالشيء الذي حذف
عاملها وصارت هي بدلا من اللفظ به كإياك في التحذير إلا أن العرب أجازت حذف المنادى
والتمت دليلا على حذفه وهو بقاء يا وكون ما بعده أمرا أو دعاء فاستعملوا الدعاء قبلها مع يا
ككبرا جدا نحو يا آدم اسكن . يا بني إسرائيل اذكروا . يا بني آدم خذوا . يا بني
اركب . يا يحيى خذ الكتاب . يا موسى ادع . يا إيليا استغفر . يا مالك ليخص .
يا رب هب لي من لدنك مغفرة ثم خطا ياي وأكفى العذرة

حتى صار الموضع منها على المنادى إذا حذف نحو يا اسجدوا وقوله

يا لعنة الله ولا أقوام كلهم والصالحين على معلن من جار

وقوله يا اسلمي يا دارمي على البلا ولا زال متها بجوعتك العطر

وقوله ألم تعلمي يا عمركت الله انني كريم على حين الكرام قليل

واعترضه الشيخ لاثير بما محموله أن مقتضى النظر عدم الجواز لأن حذف فعل النداء وحطه
اجتهاد كثير مع أن باب النداء كباب التحذير وما الحق به من الأمثال وشبهها وهي لا
يحذف منها شيء ولم يقل عربي اني حذفته للمنادى واجتزبت بحرف الدعاء حتى يقال
أن العرب أجازوه مع ذلك والدليل المذكور تليق هذيان واستغراق غير مائع وثبت ما في
تلك الآيات ونحوها لا يدل على جواز الحذف وقراءة الكسائي الا يا اسجدوا ولا يلبث بعدها

(والندا) وهو الدعاء يا أو إحدى أخواتها
فلا يرد يا ليت قومي يعلمون . يا رب
سار بلت ما توسدا . الا يا اسجدوا في
قراءة الكسائي لتختلف الدعاء من يا
فإنها لمجرد التنبيه وقيل إنها للنداء
والنداء محذوف تقديره يا هؤلاء وهو
مقيس في الأمر كالأية وفي الدعاء كقوله
يا اسلمي يا دارمي على البلا . (وال)
معرفة كانت كالفرس والغلام أو زائدة
كالخات وطبت النفس ويقال فيها أم
في لغة طي ومنه ليس من أمير أصيام
في أسفر وسياتي الكلام على الموصولة
ويستثنى الاستهامة فإنها تدخل على
الفعل نحو ال فعلت بمعنى هل فعلت
حكاية فطرب وإنما لم يستثنى لندرتها

مخرجة على ان يا التبيين . ولا تصلى انه تحامل فان كثرة استعمال الثاني يا في تلك المواضع
لا مريية او الدمايية يدل على انه عند وجود يا والامر والدعاء هناك الثاني مقدر لانه اذا
كرر اتيانهم بفتح في مكان ثم ازالوه منه يعلم انه محبر عندهم في ذلك المكان كما صرح به
الشيخ المذكور تصريرا كثيرا للغاية بل ينزلونه منزلة الوجود تصريرا ويثبتون له احكامه وهذا
كافي في مطالب امثال هذا الفن ولو توقف جواز الحذف على ان يقول العربي اني حذف
واجزيت لامتنع الحذف في كل مكان يدعى فيه بالسند المذكور ولا يقدم عليه ممن له ادنى
سكينة ولا اجتهاد لان الثاني وان حذف ايضا لا ان نائبه وهو حرف النداء بياق
مع ان وجود لانه الثاني لاغلي من الامر او الدعاء نزل منزلة ما لم يحذف وبهذا يفرق
بينه وبين باب التحذير ونحوه مما يمتنع فيه مع ان له شيئا يباب الاستغاثه ايضا بل
شبهه به اخرى ما ذكره وقد اجيز فيه حذف الاستغاثه فقياس الشبه يجوز الحذف هنا وقراءة
الكسائي ولا يثبت المذكورة وان جاز فيها الحمل على التبيين الا ان الحمل على النداء ارجح
لانه الوجود عند التصريح بالاسم في الصور المذكورة وحيثه فالدليل المذكور تلحق الثاني
لا هذيانى . واستغاثه عذب مليح . في مذاق كل ادراك صحيح . (قوله اي محكم به)
اختار هذا التفسير لما انه المشهور لاصح . وقيل ان كلا سند وسند اليه . وقيل ان السند
هو الاول مبتدا كان او غيره والسند اليه هو الثاني فقام من قام زيد وزيد من زيد قائم سند
والاخير منهما سند اليه . وقيل بعكسه . والمسألة نظائر احدهما المصطفى والمصطفى اليه
لاصح قول سيويه الاول المصطفى والثاني المصطفى اليه وقيل عكسه وقيل كل منهما مصطفى
ومصطفى اليه . ثانيها البدل والمبدل منه فيهما اقوال لا صافته ولا صفة هنا ان الاول المبدل
منه والثاني البدل . ثالثها بدل لا شتمل قيل سمي بذلك لاستعمال الاول على الثاني . وقيل
لاستعمال الثاني على الاول . وقيل للتدوير المشترك بينهما وهو صوم اللبسة والتعلق اذ لا يتفك
احدهما من ذلك . هذا رابع لا متلة على ترتيب النفر (قوله ولا حاجة الى هذا التكلف)
يريد ان الشارح البدر حمل كلام والده على المجاز المرسل حيث اطلق اسم المفعول واراد المصدر
ومجاز الحذف حيث حذف صلة ذلك المصدر واحمد في ذلك كلامه على تعريف العام العارى
بمقاصد الكلام للتعلم وهو يقول في رده انما يرتكب مثل هذا التكلف والتعجز المعدد والاحاد
على التوقيف لو لم يوجد سبل لتصحیح الكلام غيره كيف وتركه على طاهره من عدم جميع
ما ذكر كافي في التصحيح وحيثه فالعنى من علامت اسمية الكلمة ان يوجد معها سند
فكون هي مسندا اليها هذا ذاية التبيين لهذا الكلام . والطاهر ان ما ارتكبه الشارح البدر
وان كان تكلفا لفظا الا انه دقيق معنى لان خاصية الاسم في التحقيق هي الاسناد اليه على
ما يقتضيه كلام السيد السند في مواضع لا المسند وان كان لا يوجد لاستناد بدون المسند لان
ذلك ضرورة لاحقة وهي ان الاستناد من الامور النسبية التي لا تدفع الا بين اثنين فان سلم
انه ايضا خاصة كان رعاية ما في المرتبة الاولى ارجح مما في المرتبة الثانية وقد عبر المصنف
في تسهيله بالاخبار عنه وما عبر بالخبر . وفي حواشى الطول الشريفة لا بد من رعاية جوانب
المعاني وان اوجهك الى تقدير في الاغلاط مع انه يقال على الشارح لاخير وتابعيه انه

(وسند) اي محكوم به من اسم او فعل
او جملة نحو انت قائم وقمت . وانا
فمن نزلنا الذكر . . تنبيه . . حصل
الشارح لفظ سند في النظم على اسناد
فقال وسند اي اسناد اليه فاقبل اسم
المفعول مقام المصدر وحذف صلتها اعتمادا
على التوقيف ولا حاجة الى هذا التكلف
فان تركه على طاهره كافي اي من
علامات اسمية الكلمة ان يوجد معها
سند فتكون هي مسندا اليها ولا يسند
الا الى الاسم

ليس مجرد وجود مسند في الدنيا يدل على اسمية الكلمة بل لا بد من قيد كون استاده اليها فلا بد من القول بالصلة والاعتماد فيها على التوقيف ثم اذا قدر الصلة بقدرها اليه ليناسب الاسم وبعد ذلك يصير المعنى من علامات اسمية اللفظ ان يوجد معه مسند اليه وعلى قياس ما قال من علامات اسمية الكلمة ان يوجد معها مسند اليه فيهم ان قلم من زيد قلم اسم لوجود زيد معها الذي هو مسند اليه فلا بد من ان يعتمد في حل هذا على التوقيف كما اعتمد عليه الشارح البدر في ارادة المصدر ايها . وما قيل لا حاجة الى تكلف ان يكون مسند بمعنى اسناد لان مصدر الزيد يستعمل ميميا كما يقال ادخل يدخل ادخلا ومدخلا فيوزن مفعول مشترك بين المصدر واسم المفعول واسمي الزمان والمكان فمدفوع بانه ان سلم ذلك فالمجاز خير من الاشتراك ففي جمع الجوامع وهو اي المجاز والنقل خلاف لاصل واصل من الاشتراك فليتدبر (قوله) واما تسمع بللعدي خير من ان تراه (للعدي تصغير عدي على طريقة الترخيم واصل هذا ان المنذر لما سمع بللعدي واحببه ما يلغى عنه من حسن صيته وكرمه فلما رآه استغفره وقال تسمع بللعدي خير من ان تراه فارسلها مثلا فقال ان الرجل ليس بجزور وانما المرء باصغريه قلبه ولسانه وان قاتل قاتل بجنانه فاعجب المنذر كلامه . ومما يناسبه ان الحريري كان دميم الصورة فقصدته انسان للاخذ منه فلما رآه لم يرمه لذلك فانشد له الحريري

ما انت اول سار غره فـ ر ورائد اعجبته خصرة الدمـ

فاختر لنفسك فيري اني رجل مثل العدي فاسمع بي ولا ترني

هذا وتسمع بالرفع لما في الهمع من ان الفعل يرفع مع الخنف وينصب مع الاصل لان المصدر في قوة المذكور بخلاف المحذوف . وقد يرد انه لا يناسب التأويل بالمصدر لانتفاء ان بالكلمة حتى انها لم تنصب الا ان يفرق بان التأويل ضعيف يكفي فيه وجود ان ولو حذف بعد ذلك ولذلك اجيز في بعض الابواب من غير سابقك راسا بخلاف الخنف قائل (قوله) زعموا مطية الكذب (ليس بمثل فقد قال الحافظ السيوطي لم اقف عليه في شيء من كتب الامثال بل ذكره بعضهم حديثا من النبي صلى عليه وسلم وذكر انه روي مظنة الكذب بالطاء المعجمة والنون . واخرج ابن ابي حاتم في تفسيره من صفوان بن امر الكلابي قال بيست مظنة المسلم زعموا انما زعموا مطية الشيطان . واخرج ابن سعد في الطبقات من طريق الامش من شريح القاضي قال زعموا كنية الكذب . وقال بعضهم لا يوجد الزعم في فصيح الكلام الا عبارة عن الكذب او قولاً انفراداً او ثبتي عهده على الزاعم وفي ذلك ما ينحو الى تضعيف . وقول سيويه زعم الخليل كذا انما يجيء به فيما اتفرد الخليل به وبقيت عليه عهده لا انه كذب فيه وقد ياتي زعم مع القطع بصدق الزاعم كما في السير من قول سعد رضي الله عنه للفرشي بمكة ان محمدا يزعم انه قاتلك ولم يكن الخير يشك في صدق محمدا عليه السلام بل ايقن الفرشي مع كثره بذلك فقال انا لا تكذب محمدا في خبره . ومن هذا القبيل زعم العواذل اني في غمرة صدقوا ولكن غموتي لا تخجلي

وقول ابي طالب

واما - تسمع بللعدي خير من ان تراه -
تسمع منسبك مع ان المحذوف بمصدر
والاصل ان تسمع اي سماعك فحذفت
ان وحسن حذفها وجودها في ان تراه
وقد روي ان تسمع على لاصل واما
قولهم زعموا مطية الكذب

ودعوتني وزعمت انك فاضح ولقد صدقت وكنت ثم امينا
 وقول الآخر هلكت ولكن ان هلكت فانما على الله ارزاق العباد كما زعم
 والمطية الناقة التي يركب عليها اي ظهرها وفي الصحاح ان المطية تذكر وتؤنث وعليه فهي
 بمعنى للركوب جملا او ناقة والجمع مطايا قال - الستم خير من ركب المطايا - وطوي . وفي
 الحديث يمشك ان يضرب النلس اباطا المطي في طلب العلم فلا يجدون علما اعلم من عالم
 الدين . ومعنى التركيب ان لا تسلم اذا اراد ان يتحدث قال زعموا كذا وزعموا ان الامر كذا
 وزعموا ان كذا واقع فلما كان هذا اللفظ يقدم امام كلامه ويتوصل به الى حاجته شبه بالمطية
 للتركيب بجمع التوصل بها الى الغرض ثم انهم قالوا انها يقال هكذا في حديث لا سند له
 ولا ثبت وانما يجري على لسان واكثر ما يكون ذلك كذبا . وفي الحديث حسب الرجل
 من الكذب ان يحدث بكل ما سمع وقد يعبر به من يعتمد الكذب لسهولته وسرته حيث
 لم يعين المكذوب عليه ولا المتقول منه حتى يفصح الناقل عند سؤاله اغير الى هذا في الزهر
 (قوله فعلى ارادة اللفظ) يحتمل ان يكون ناقصة واللفظ حينئذ اسم فالعلامة والمعلم عليه
 حيث وجدان وهذا بناء على ما اشار اليه السيد وقال به السعد التتازاني من ان اللفظ
 موصوفة لانفسها يجمع غير قصدي وبكفي في تحقق لاسمية ويحتمل ان يكون تمامه
 ولاسناد الراد انما هو حيث يراد المعنى فلم توجد العلامة ولا المعلم عليه وهذا بناء على ما
 حققه السيد السند من منع وضع اللفظ لنفسه وان القول به مكابرة في اللغة والحروف والافعال
 المذكورة في تلك الجمل باقية على حرفيتها وان كانت مبتدئات هنا لان اشتراط لاسمية في
 كالمبتدأ انما هو حيث اريد الحكم على المعاني هذا هو الكلام الضروري في هذا المقام وفي
 المسألة مزيد تحقيق تركناه لمواضع اخر خرف لا طالة (قوله للاسم الخ) اعلم ان
 هاهنا نسختين اولاهما هذه والثانية ميزة حصل وبعض تلامذة المصنف في ذلك رسالة بين
 فيها ان الاولى هي النسخة الاولى ثم غيرها الناظم قبل موته بخطه الى الثانية وان الحق
 الثانية لا الاولى لان تمييز اما مبتدا مسوغه تخصيصه بالاسم وجملته حصل الخبر واما مبتدا
 مسوغه حصل الخبر بالجزم واما بعده واما مبتدا مسوغه حصل والخبر للاسم . ويرد على الاول ان المصدر
 لا يعمل فيما قبله فلا يتخصص به وانه يقتضي اطلاق مسند الذي هو بمعنى اسناد لكون
 الاسم متعلقا حيثئذ تمييز مع انه لا بد من تقيده . وعلى الثاني انه لا يفيد ان العيز بهذه
 العلامات هو الاسم والمقصود ذلك . وعلى الثالث انه يلزم تقديم صلة المصدر عليه لان
 تمييز مصدر وحصل صفة وفلطم ضمير التمييز واطلاق اسناد مع انه لا بد من تقيده هذا
 خلاصة الرسالة على طولها ويومي كلام الخارجين لردة . ووجهه ان المصدر يعمل فيما
 قبله اذا كان طرفا او مجرورا ضرورة وان لا طلاق اعتماد على التوقيف وان كون تمييز مصدرا
 وحصل صفة وفلطم ضمير التمييز لا يقتضي تقديم صلة المصدر عليه . هذا وقد جوز في
 البيت وجوه حاصلها ان تمييز مبتدا خبره بالجزم او للاسم او حصل او مجموعها وعلى الاول
 يحتمل في الطرف الثاني ان يكون خبرا متعلقا بحصل او بتعلق الطرف الواقع خبرا او
 في محل نصب على الحال من الضمير في الخبر او نعتا للمبتدأ او حال منه على رأي سيبويه

فعلى ارادة اللفظ مثل من حرف جر
 وضوب فعل ماض فكل من زعموا ومن
 ضرب اسم للفظ مبتدا وما بعده خبر
 (للاسم تمييز) من تمييزه (حصل)
 تمييز مبتدا والجملة بعده صفة له
 والاسم خبر وبالجر متعلق بحصل وقدم
 معمول الصفة على الموصوف الممنوع
 اختيارا للضرورة وسهولتها فكونه جارا
 ومجرورا وانما ميزت هذه الخمسة الاسم
 لانها خواص له اما الجر فلان المجرور
 مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم
 واما التثوين فلان معانيه الاربعة

او معولا له وطى الثاني فيحصل في الطرف الاول الوجه المذكورة فهذه اربعة مشروحيها
 والوجه في حصل خمسة اوجه كونه خبرا او صفة او حالا من الضمير في الطرف الاول
 او الثاني او مستانفا . والحاصل من ضرب الخمسة في الاربعة عشر سبعون وجها هكذا قيل
 ولا يخفى ان الصوم العقلية اكثر من ذلك وانها على ذلك الوجه الذي اثيره اكثر من
 السبعين فتدبر (قوله لا تثنى في غير الاسم) اما لامكانية فلان الفعل والحرف لا ينطلقان
 في باب الاسم فضلا عن ان يمكنهما فيه مع انه لا معنى لكونهما يخرجان الى باب الفعل والحرف
 واما التذكير فلان الفعل والحرف ليسا قابليين للتعريف والتكثير حتى يفرق بينهما بتووين واما
 العوض فلان اصل العوضية ان تكون من مضاف اليه جملة او مفردا مع ان له جهة هو بها
 تنوين تمكين على ما رايت واما المفالبة فلان لافعال لا تجمع وهو انما يدخل الجموع فانهم
 (قوله والفعل به لا يكون الا اسما) اي ولو تلويا لا يتناول نحو قال زيد صرر منطلق
 اي قال زيد هذا اللفظ ونحو اظن زيدا ابوه قائم لانه في معنى قائم لا ب فتدبر (قوله
 جاء الفاعل متكلما الخ) يريد ان المصنف كنى بما فعلت الظاهر في تاء الخطاب من لازمه
 لاسم وهو تاء الفاعل مطلقا وكذا يقال في تا انت ويا اضلي . هذا ويستفاد من قوله جاء
 فعلت انه لا بد من كون الضمير متصلا لاتصال النصل بالصفة فيها اذا جرت على غير من
 هي له وانه لا بد من كونه بارزا لاتصال المستكن بكاسم الفاعل وانما اخص هذا الضمير
 بالفعل لما قال الدماميني من ان معنى الاسم ومجموعه جمع سلامة يستحق لالف والواو فلو
 لحق ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم تحذف احدهما
 استقل او حذفت فالبس . واعلم ان الشارح اعبر في علامة الفعل تاء الفاعل فتوقف معرفة
 الفعل على معرفة الفاعل وعرف الفاعل فيما ساقى بانه الذي اسند اليه فعل تام اصلي
 الصيغة او موزول به فتوقف معرفة الفاعل على الفعل ويدور . واما عبارة المصنف بمجردها
 فبرقة من ذلك . ودفعه ان الفاعل الماخوذ في علامة الفعل اريد به من تعلق به الفعل
 لا بعنوان كونه الفاعل الاصطلاحي فتفكك الجهة وبعد ذلك يرد عليه ان العلامة صادقة
 على التاء من انت في ما قل لا انت اذ هي تاء فاعل . قيل فكان على الشارح ان يقول جاء
 ضمير الفاعل كما قال المصريح لدفع هذا لايراد . ولا يخفى انه ليس بشي لان دفاع لايراد
 بمجرد ان لا صفة يانية اي تاء هي الفاعل والا فالصواب ايضا لا يخلص من لايراد ولذلك
 مع لاخصرية لم يرتكبها الشارح . هذا مع ان ظاهر تقريرهم لكلام الشارح يقتضي انه منع
 ما صنعه المصريح لدفع الدور دون لايراد الثاني وليس كذلك اذ عبارته عين عبارة لاوضح
 تخامل (قوله الساكنة) تسكينها للفرق بين تاءي لافعال والاسماء ولم يعكس ليعادل
 السكون ثقل الفعل والحركة خفة الاسم (قوله من الحركة العارضة) اي عن خروجها كما
 هو الحق وما سواه مما قيل تخطيط (قوله لذلك) هو كقوله سابقا لاتقاء الساكنين تعليل
 لجهة العموم وهو التحريك لا لجهة الخصوص وهو الكون كسرة او الكون فتحة وانما اقتصر
 على ذلك لان جهة الخصوص غير مرادة هنا بدليل السابق وهو الحركة العارضة وحركة الهمزة
 واللاحق وهو للمتحركة اصالة وحركتها اعرابا وسياقي في اسلب البناء ما يؤخذ منه ان طنة جهة

لا تثنى في غير الاسم واما النداء فلان
 النداء مفعول به والمفعول به لا يكون
 الا اسما واما ال فلان اصل مفعلا
 التعريف وهو لا يكون الا للاسم واما
 المسند فلان المسند اليه لا يكون الا
 اسما . تنبيه . لا يشترط لتعريف هذه
 العلامات وجودها بالفعل بل يكفي ان
 يكون في الكلمة صلاحية لقبولها (بتا)
 الفاعل متكلما كان نحو (فعلت) بمم
 التاء او مخاطبا نحو تباركت يا الله
 بفتحها او مخاطبة نحو قمت يا هند
 بكسرها (و) تاء التانيث الساكنة
 اصالة نحو (انت) هند والاحتمار
 بالاصالة من الحركة العارضة نحو
 « قالت امه » بنقل صفة الهمزة الى
 التاء « وقالت امرأة العزيز » بكسر التاء
 لالتقاء الساكنين وقالوا بفتحها لذلك
 اما تاء التانيث المتحركة اصالة فلا
 تخص بالفعل بل ان كانت حركتها
 اعرابا اخصت بالاسم نحو فاطمة
 وقائمة وان كانت غير اعراب فلا تخص
 بل تكون في الاسم نحو لا حول ولا قوة
 الا بالله وفي الفعل نحو هند تقوم وفي
 الحرف نحو ربم وثمت وبهاتين
 العلامتين

المختص في الاول الكون اصلا في التخص من التعلق الساكنين وفي الثاني لمناسبة كالف
وبعض الناظرين سلم صحة التعليل لجهة المختص في الاول واعترضه في الثاني فقال على
قوله بتحقها لذلك هذه العبارة كان المناسب والظاهر ان يقول لمناسبة كالف فلان التخص
من التعلق الساكنين كما يحصل بالفتحة يحصل بالكسرة بل لا يصل فيه ان يكون بالكسرة
هذا كلامه . ويرد عليه ايضا انه اعترف بكون طة الحركة هو التعلق الساكنين فبعد تصويب
العبارة على الوجه الذي ذكره يبقى الشارح ايضا مطالبا بطة جهة التحريك التي هي ذلك
الاتقاء تدبر (قوله وما تاء الفاعل) اي تاء تسمى في الاصطلاح فاعلا ولو مجازا كما
لست وان لوحظت سابقا بعنوان من تعلق به الفعل فرارا من الدور وتاء التانيث الساكنة
الدالة على تانيث ما يسمى فاعلا اصطلاحا ولو مجازا ولو لم يكن فاعلا في نفس الامر . وبما
حررنا اندفع ما اورد به بعض المحققين من ان التاء اللاحقة لعصى وليس ليست فاعلا اصطلاحا
بل اسم لها ولا لغة اذ سمعنا لم يفعل النفي ولا الرجا وان تاء التانيث هي الدالة على
تانيث الوصف بمعنى ما هي فيه من الفاعل كقامت عند والتاء اللاحقة للانفعال لا ربعة
ليست كذلك اما ليس وصى فلان مرفوعها ليس موصوفا بمعناها كما هو واما نعم وبئس ان
كان معانها امدح واخم فكذلك وان كان حسن وتصح فان الفاعل هو الحسن وهو لا يقبل ذكورة
ولا انوثة (قوله ان تبارك تقبل التاءين) قال المصريح وهو ان كان مسددا فذاك والا فاللغة
لا تثبت بالقياس يعني ان المدرك الحقيقي في هذا الفن هو السماع فلذا سمع منهم شيء فانه
يقال ثم ان لم يوجد مانع فيطرد الحكم في نظيره والا يوقف عند خصوص المسوع وحينئذ مثل
- قالت بنات العم ... - ما قلت لهم . يقال قطعا ويطرد الحكم في مثل قام وضرب وقعد ونحوها
اذ لا مانع وليس هنا قياس في اللغة واما تبارك فانهم التزموا فيه عدم الحاق تاء التانيث فلا
تسوغ مخالفتهم فان ثبت منهم بنقل صحيح ينفي تلك المخالفة فلا مخالفة والا فيلزموا فيه
ما التزموا فان اريد ان يؤخذ ذلك بالقياس على مثل قالت ويقال ان لغتهم كذلك لان مناط
الالحاق موجود وان التزموا عدم الحاق في استعمالهم كما انا نسي النيد خيرا وان التزموا عدم
تسميته بذلك في استعمالهم كان ذلك قياسا في اللغة وهي لا تثبت بالقياس على ما ذهب
اليه الباطلاني واحلم الحرمين والغزالي ولا مدي ولا يصرفي هذا ما قال العهد ليس الخلف فيما
ثبت تعميمه بالنقل كالرجل والشارب وبلاستقراء كرفع الفاعل ونصب المفعول واقره السيد
السند في حاشيته وغيره لان ما لم يعلم ما ينافي التزامهم فيه عدم دخول التاء المذكورة لم يثبت
تعميم ان كل ماض يستعمل بالتاء المذكورة حتى يكون من الذي لا خلاف فيه لصديق نقيضه
وهو السالبة الجزئية في تلك المادة هذا تحقيق كلامه وبه تندفع شكوك الناظرين عند التامل
الصائق (قوله ونون التوكيد ثقيلة الخ) قال البدر الدمايني اطم ان هذه العلامة غير
محتاج اليها اذ لا تعرف الا بعد معرفة ما يؤكد قياسا وما يؤكد شذوذا وهو لا يعرف الا بعد
معرفة الفعل فيجيء الدور . ولا يذهب طيكت انه غير لازم لما ان قوله وهو لا يعرف الا بعد
معرفة الفعل ان اراد من الفعل فيه افرادة من حيث ذلك الوصف فيمنع ذلك المحصر لجواز ان
يعرف افرادا من الكلم وان توكيدها شائع او شاذ مع جهله عنوان كونها افعالا وان اراد منه مجرد

وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة
رد على من زعم من البصريين كالفارسي
حرفية ليس وعلى من زعم من الكوفيين
حرفية عى وبالثانية رد على من زعم
من الكوفيين كالقراء اسمية نعم وبئس
تنبيهه . اشترك التان في الحاق
ليس وصى وانفردت الساكنة بنعم
وبئس وانفردت تاء الفاعل بتبارك
هكذا مشى عليه الناظم فانه قال في
شرح الكافية وقد انفردت يعني تاء
التانيث بالحقاق نعم وبئس كما انفردت
تاء الفاعل بالحقاق تبارك وفي شرح
لاجرومية للشهاب البهائي ان تبارك
تقبل التانين تقول تباركت يا الله
وتباركت اسماء الله (ويا افعلي) يعني
ياه الخطابية ويشترك في الحاقها الامر
والمضارع نحو قومي يا هند وانت يا
هند تقوين (ونون) التوكيد ثقيلة
كانت او خفيفة نحو اقبلن) ونحو
لنسفا وقد اجتمعتا حكاية في قوله
ليسجن وليكونا . واما الحاقها اسم
الفاعل في قوله -

- اشاهرن بعدنا السيروا -

افراد من غير اعتبار ذلك فيمنع قوله فيحيى الدرر (قوله اقاتل احصروا الشهود)
قال الدماميني لقاتل ان يقول لا نسلم ان في قوله اقاتل توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون املا
اقاتل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم التنوين في النون من انا على حد . لكننا هو الله وحي
وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا
قال المصريح وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يحترق للقيس ان يكون على وزن القيس
عليه وهنا ليس كذلك لان لالف الثانية في القيس عليه مذكرة وفي القيس محذوفة والثاني
ان هذا لاحتمال انما يمشى حيث كان المعنى اقاتل انا على التكلم اما اذا كان على الخطب كما
تخصيمه السوابق واللاحق فلا على ان العيني قال المعنى هل اتم قاتلون فاجرى مجرى اتقون
هذا كلامه . ولقاتل ان يقول عليه فيه نظر من وجوه . الاول ان الفرق بين القيس والقيس
طيه انما يكون ضارا بالقيس اذا كان بابتداء خصوصية في القيس طيه مشروطة في الحكم او
في القيس مانعة من الحكم على ما حقق في الاصول وظهر انه هنا ليس كذلك لان ذلك
الحذف والاندغام او النقل لم يشترط فيه احد وجهد تلك لالف على ان ان يحذف لالف لغة
في انا كما ياتي على ان ما ذكر في كنا هو الله ربي اجازة في قول الشاعر . لكن اياك لا اقل .
الثاني انه لا شهادة للسوابق واللاحق لكون المعنى على الخطب لصحة على التكلم وتن تدبره
وجده . الثالث انا نسلم ان المعنى على الخطب وتسرع دعوى ان لاصل قاتل انا على
الانفقات ونكتته العامة معروفة ولطه لا تعذر له نكتة خاصة هنا منذ التامل . الرابع ان
كلام العيني هو بالرد اولى منه بان يجعل تحقيقا بل حجة على الدماميني لان المساعد له بناء على
ما قال المصريح ان يقول الشاعر . اريتم لا . اريتم . مع ان النصوص لم تساعد كما قال المصريح
وانما الجواب من كلام الدماميني ان يقال ان دعوى الشنوذ التي رواها الجمهور اولى من جهة
ان البيت لا يكون معها ضارا للقاعدة ولو بلحاح بالخطأ ما ذكره كما لا يخفى وهذا ينفعك
في مواضع كثيرة يورد عليها مثل هذا فاحفظه (قوله وسوغ لا ابتداء بفعل قصد الجنس) المراد
بالجنس هنا الماهية في ضمن اي فرد من افرادها والمعنى ان افراد الفعل تتميز من افراد الاسم
والحرف بها فعلت واتت ويا اضلي ونون اقبلن وهذا وان كان كلاما مجعلا لم يدر منه ان تاء
فعلت مثلا باي انواع الفعل تخصص لكنه نصب قرينة للمعنى المراد بعده بقوله . وماضي
لافعال بالتا مز وسم . بالنون فعل لامر الخ . ومن هنا تضمن حمل اولهم الناظرين (قوله سواها
الحرف) فيه تقديم وتأخير لان الحرف هو العلم فهو الابتداء وسواها الخبر وحذف مصافين
والاصل سوا قابل علامتهما قيل ولو لم يحصل على ذلك اختل للمعنى فانه قد علم من قوله . واسم
وفعل ثم حرف الكلم . ان كلا من الثلاثة غير لآخرين قطعا وقد منع بعضهم ملازمة هذه الشرطية
بقوله سواها اي سوى المميزين للتوحيين مميز الحرف لا سوى التوحيين لان ذلك معلوم من
القسم السابقة للكلمة وثني وان كانت العيزات متعددة باعتبار انها نوعان . اه . وقد يقال
عليهما ان الاستدراك بالوجه الذي اعتبره بعد ذلك كله باق بحاله لان كون الحرف لا
يقبل شيئا مما ذكر معلوم من كونها خواص لما جعلت له يتميز بها ويعلم من قسيمة وكون مميز
الحرف غير مميزهما يعلم ايضا من ذلك مع المغايرة من . واسم وفعل ثم حرف الكلم . على انه

وقوله - اقاتل احصروا الشهود -
فشذ (فعل ينجلي) مبتدا وخبر وسوغ
لا ابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم
قمرة خير من جرادة وبنا متعلق ينجلي
اي يصح الفعل ويمتاز من قسيمة
بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد
مع غيره الا في ملوذا كما تضمن
تنبيه . قولهم في علامت الاسم
والفعل يعرف بكذا وبكذا هو من باب
الحكم بالجميع لا بالجموع اي كل واحد
علامة بفرده لا جزء علامة (سواها)
اي سوى قابلي العلامات التسع المذكورة
(الحرف) لما طم من انحصار انواع
الكلمة في الثلاثة اي علامة الحرفية ان
لا تقبل الكلمة شيئا من علامات الاسماء
ولا شيئا من علامات الافعال ثم الحرف

على ثلاثة انواع مشترك (كهل) فانك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (و) مختص بالاسماء نحو (في و) مختص بالافعال نحو (لم) تنبيهان • الاول انما عدت هل من المشترك نظرا الى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو • فهل انتم شاكرون • وهل يستطيع ربك • لا نظرا الى اصلها من الاختصاص بالفعل الا ترى كيف وجب النصب واحتج الرفع بالاجداه في نحو هل زيد اكرمته كما ينبغي في بابها ووجب كون زيد فعلا لا مبتدأ في هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لانها اذا لم تر الفعل في حيزها تسلمت منه ذاعلة وان رآته في حيزها حنت اليه لسابق لالفة فلم ترص حينئذ الا بمعانقته • الثاني حق الحرف المشترك للاعمال وحق النخص بتبيل ان يعمل العمل الخاص بذلك التبيل وانما اصلت ما ولا وان النافيات مع عدم اختصاص لعرض الحمل على ليس على ان من العرب من يعملون على لاصل كما سياتي وانما لم تعمل ما التنبيه وال معرفة مع اختصاصها بالاسماء ولا قدوالسين وسوف واحرف الصارمة مع اختصاصهن بالافعال لتزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن وجزء الشيء لا يعمل فيه وانما لم تعمل ان واخواتها واحرف النداء الجر لما يذكر في موضعه وانما صلت لن النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمنعها على ان بعضهم جزم بها كما سياتي ولما كانت انواع الفعل ثلاثة

ليس المقصود مجرد ان يميز الحرف غير مميزها مع ان غير مميزها اعم من مميز الحرف • نعم متى اراد دفعه ودفع امثاله فليلتزم ان سواهها مبتدأ كما في قوله • فمواك بائعها • • • والحرف بدل وهو المقصود وما قبله توطئة له فقط والخبر كهل وفي ولم فهو اشارة الى تعريف الحرف بالمثل كما هو فيما سياتي في قوله • القامل الذي كمرقوي اتي • وهل مرعاة لتعرف سائر الحروف المشتركة وفي مرعاة لتعرف سائر الحروف المختصة بالاسماء ولم مرعاة لتعرف سائر الحروف المختصة بالافعال • بل لك ان تدفع به ايضا ايراد حمل الجملة من غير احتياج الى ان يجاب بتقدير الكلمة فانه لا دليل عليه في كلام المصنف • وتدفع به ايضا النقص بقط من غير احتياج الى الجواب بدعوى التعريف باللام ولا الى زيادة الشارح البدر ما لم يتم على نفي الحرفية دليل فان فيه من الصر ما لا خفاء فيه لاحتمال ان مبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع الامور الناقية له • وتدفع به ايضا الاداء الى خطأ المبتدئ اذ يعتقد حرفية بعض الاسماء بعد تسليم ورود هذا على المصنف • وتدفع به ايضا ان عدم قبول ما ذكر من قيل لاعداد والحرف وجودي وقد صرحوا بان العدم لا يكون علامة على الوجودي من غير احتياج الى ان يجاب بان محل ذلك في العدم المطلق وما هنا عدم مقيد • وهذا لا عراب وان كان فيه نوع تكلف من جهة انه خلاف ما يقتضيه ظاهر كلام المصنف في مثل هذا المقام من فيه من كنهه لكن كثرة منافع تسوغه بل قوته ولا تصاف انه لو تم كان تعسفا الغاية (قوله على ثلاثة انواع) المراد لانواع اللغوية فلا يحتاج لتفسيرها بالاصناف رعا لكون الحرف نوعا من جنس الكلمة ومقصود الشارح بذلك التنبيه على فائدة تكرير المثال بانها لا تنقسم الى مشترك ومختص بالاسماء ومختص بالافعال وكذلك المهمل والعامل الجر والعامل الجزم لتعرفها على ما تقدم كما سينبه عليه من لاختصاص (قوله بالفعل) اي كونها حينئذ بمعنى قد (قوله وذلك انها اذا لم تر الخ) الاولى ان يرجع لما تضمنه الكلام السابق من عدم تقدير الفعل في نحو • فهل انتم شاكرون • وتقديره في نحو هل زيد اكرمته وهل زيد قام كما هو طاهر • وقيل اي ويان انها مشتركة نظرا الى ما عرض لها في الاستعمال ومختصة بحسب لاصل ثابت لاجل انها الخ (قوله حق الحرف المشترك الخ) حاصله ادعاء ثلاث قضايا ويان استكالات ترد عليها والجواب عنها • اما الاول فهو كل حرف مشترك بين لاسماء والافعال حقه للاعمال وكل حرف مختص بالاسماء حقه ان يعمل العمل الخاص بها وهو الجر وكل حرف مختص بالافعال حقه ان يعمل العمل الخاص بها وهو الجزم • واما الثاني فهو انه يرد على الكلية الاولى ما ولا وان النافيات فانها مشتركة بين لاسماء والافعال ولم تهمل حينئذ تصدق سالبة جزئية قاتلة بعض الحروف المشتركة لم تهمل فيكذب نقيضها وهي تلك الموجبة الكلية الاولى • وعلى الكلية الثانية ما التنبيه وال فانها مختصتان بالاسماء ولم تعمل فتصدق سالبة جزئية قاتلة بعض الحروف المختصة بالاسماء لم تعمل فيكذب نقيضها وهي تلك الموجبة الكلية الثانية • وبتقدير التسليم تمنع صحة تقييد العمل بالمختص وسند المنع ان واخواتها واحرف النداء احرف مختصة بالاسم وقد عملت غير الجر • وعلى الكلية الثالثة قد والسين وسوف واحرف الصارمة فانها مختصة بالفعل ولم تعمل فتصدق سالبة جزئية قاتلة بعض

الحروف المختصة بالأفعال لم تعمل فيكذب نقيضها وهي تلك الكلية الثالثة وبتقدير السليم
 تمنع صحة تعليل العمل بالخصص وسد المنع أن لن حرف مختص بالأفعال وقد عمل النصب
 دون الجزم . واما الثالث فهو أن الكليات المذكورة منطوية في احكامها للأصل بشهادة كلمة حق
 فيهن وتلك السوالب الجزئية المقروص بها منطوية فيها لخلافه فيصدقان معا ولا تناقض
 لانتهاء وحدة النسبة التي هي شرطه . ويأتي في الأولى أن ما ولا وإن وإن كان لأصل فيها
 لأعمال لكن عارض قياسها على ليس بجامع القى اقتضى العمل لكن لا يحتاج لهذا على
 لغة من يعملن من العرب . وفي الثانية أن ما التيسر وال وإن كان لأصل فيهما أن يعمل
 الجزم لكن عارض تنزيلهما من مدخولهما منزلة الجزء من حيث أن العامل يخطأهما ويعمل فيما
 بعدهما اقتضى لأعمال . وفي الثالثة أن قد والسين وسوف وأحرف المضارعة وإن كان لأصل
 فيها أن تعمل الجزم لكن عارض تنزيلها أيضا منزلة الجزء من مدخولها من حيث أن أحرف
 المضارعة يخطأها العامل أيضا وقد مع مدخولها بمنزلة فعل موصوع للزمن القريب والسين
 وسوف مع مدخولها بمنزلة فعل دال على الزمن المستقبل من غير اشتراك اقتضى لأعمال
 لأن جزء الشيء لا يعمل فيه . واما قيد الخصص فاما في الكلية الثانية فصحيح ولا يستند في
 منعه لأن وأخواتها وأحرف النداء لأن ذلك لنيابتها عن الفعل فإن معنى أن وإن أوكد وليت
 اتعنى ولعل أترجى وكان أشبه ولكن استدرك وأحرف النداء ادعو . واما في الكلية الثالثة
 فصحيح أيضا ولا يستند في منعه لأن فإن ذلك لحملها على لا النافية للجنس لانها بمعناها
 وهو مطلق الشيء لكن لا يحتاج على هذا الجزم بعضهم بما قوله وحق المختص إشارة للكليتين
 الأخيرتين وقوله حق المشترك لأعمال إشارة للكلية الأولى وهو على حذف الوصف أي الحرف
 المختص ولذلك صرح به في قوله حق الحرف المشترك وال فيهما استغراقية وإضافة عارض
 إلى الحمل من إضافة الصلته إلى الوصف وعلى أن من العرب من يعملن وعلى أن بعضهم
 جزم بها بمعنى لكن لدفع لا تعلق الذي قد يجزم بما قبلها على حد قوله

بكل تداوينا فلم يشف ما بنسا على أن قرب الدار خير من البعد

على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواء ليس بنفي ود

وها التيسر بالقصر لما في الغني لا يجوز المد لأنه لم على الكلمة المركبة من ماء والتف ثم فكر
 ذلك العلم وأضيف للتيسر . هذا وقد قيل على قوله حق الحرف المشترك لأعمال الظاهر أن حقه
 عدم العمل الخاص لعدم العمل مطلقا وذلك صادق بالأعمال وبعمله المشترك وهو غير صحيح فلي
 لأشياء والنظائر أن لأصل في الحروف لأعمال وحيث ظاهرا أن حق المشترك لأعمال كما قالوا
 لأنه لأصل ولا يقتضي للعدول منه فكذا يجب أن يفهم هذا الكلام في هذا المقام (قوله
 مضارع وماض وأمر) تبع في هذا الترتيب عبارة الناطم وهي إحدى طرق أربعة . وجهها أما
 تقديم المضارع فالشرف الذي قال الشارح وأما تقديم الماضي على الأمر فقلعة الكلام عليه .
 ثانيها وهي التي في كلام سيوريه وأحمد ما صاحب التسهيل ماض وأمر ومضارع . ثالثها وهي التي
 في العدة والكافية ماض ومضارع وأمر . رابعها وهي التي في كلام الشيخ لا تير أمر ومضارع
 وماض . ووجه الثانية أن الأول فيها يدل على الماضي والثاني يدل على المستقبل وكل منهما يكون

مضارع وماض وأمر أخذ في تمييز كل
 منها من أخويه مبتدئا بالمضارع

مجردا ومزيدا فيه فقد اشتركا في التصويت في زمن معين وفي تداول الوجود والزيادة فلذلك قد عا
 على المصارع المشترك بين الحال والاستقبال الملازم للزيادة وتكون مجرد الماضي أكثر قدم على الأمر .
 وجه الثالثة رعاية الترتيب في الوجود لأن كل حادث مسبوق بأمر ثم بان يقول ثم يكن قال تعالى
 « إنما أمرنا أن نذكره أن تقول له كن فيكون » . وجه الرابعة رعاية الترتيب الوجودي
 من حيث أن الفعل يكون معدوما غير مسبوق بوجود ثم موجودا ثم معدوما مسبقا به (قوله
 لشرفه بمصارحه لاسم) عبارة غير لشرفه بالأعراب وإنما عدل عنها لأنه قيل عليها أنها إنما
 تناسب ذكر العرب من الأفعال . هذا وذكر الشيخ لاير أن المصارحة مأخوذة من لفظ الصرح
 وكأنهما ارتضعا من ثدي . ورد بان قصاراه أن يكون شبه اشتقاق لا اشتقاقا محضا فلا يسلم
 ذلك لأخذ لكونه أمرا وهما نظير ما ذكر بعضهم من أن لسان مشتق من النسيان تمسكا بقول
 حبیب قالت وقد حسم الفراق وكسره قد خولط الساقى بها والحسنى
 لا تنسب تلك العهد قائما سميت انسانا لأنك نسا

لشرفه بمصارحه الاسم أي بمشابهته
 كما ساقى بيانه فقال (فعل مصارع يلي)
 أي جيع (لم) النافية أي ينفي بها
 (كشم) بفتح الشين مصارع سميت
 الطبيب ونحوه بالكسر من بلب لم يعلم
 هذه اللغة الفصحى وجاء أيضا من بلب
 فصر ينصر حكى هذه اللغة الفراء وابن
 الأعرابي ويعقوب وغيرهم ولا عبرة بتخطئة
 ابن درستويه العامة في النطق بها
 (وماهي الأفعال بالتاء) المذكورة أي
 تافطت وأنت (مز) لاختصاص كل
 منهما به ومز أمر من مازة بيمزة يقال
 مرته فاماز وميزته فميز (رسم) أي
 علم (بالنون) المذكورة أي نون التوكيد
 (فعل الأمر أن امر) أي طلب (فهم)
 من اللفظ أي علامة فعل الأمر مجموع
 شيئين أفهام الكلمة الأمر اللغوي وهو
 الطلب وقبولها نون التوكيد فالدور
 منتف فان قبلت الكلمة النون ولم
 تفهم الأمر فهي مصارع نحو هل تفعل
 أو فعل تعجب نحو احسن بزيد فلن
 احسن لفظه لفظ الأمر وليس بأمر على
 الصحيح كما ستعرفه

فدفع بانه تخيل شعري لا يستلزم التحقيق . وقال ابن مسعود لأصل المراجعة فقلب . ورد
 بانه لا ضرورة للقلب فان اللفظ كامل الصرف صارعه بمصارعه مصارعة فهو مصارع بالفتح
 والكسر (قوله المذكورة أي تافطت وأنت) اشار بوصف المذكورة الى ان ال في التا
 للعهد الذكري لا للجنس إلا أن يراد الجنس المتقدم وبقرانه أي تافطت وأنت الى ان
 العهد على ما يخصه كلام المصنف حيث لم يقل بتا فطت وتا أنت صراحة مفرد وهو تا
 وان اضيف الى فعلت تارة والى أنت أخرى وكلتا لأصاحين مرادة والغرض من ذلك التعريض
 بالشيخ لاير فانه قال كلتا التاين تيميزه وقد افرد ولا ادري أيهما أراد وإرادة الجميع مستتعة
 لأنه من الإطلاق المفرد على الثني وهو سماعي . وحاصل ذلك التعريض منع أن تكون إرادة
 الجميع مستتعة وانه ليس ذلك من الإطلاق المفرد على الثني لما أن العهد هو لفظ تا وهو مفرد
 وان اعتبر فيه كلتا أصافيه . فبهذا ينبغي أن يجلب لا بمجرد ما قيل لا حاجة الى التحقيق
 في اللفاظ اذا عرفت العاني لأن كلا من التاين خاصة له فأيهما قصد كان صحيحا ولاولى
 أن يحمل على إرادة التاين معا فيكون من الإطلاق المفرد على الثني . فانه اعتراف بورود
 لأعراض على العبارة كما لا يخفى (قوله فهم من اللفظ) أي لفظ الفعل فلا يرد المصارع
 باللام لكون الطلب من اللام (قوله فالدور الخ) أي بسبب تغاير الأمرين حيث أريد
 من الأول الاصطلاح وما في التعريف اللغوي الدور أي الحاصل من اخذ الدلالة على
 الأمر في تعريف الأمر منتف (قوله مجموع شيئين) الغرض من هذا التفسير والتصريح فيه
 بمجموع شيئين التعريض بالشيخ لاير حيث قال أي العلامة في فعل الأمر التي تميزه من الماضي
 والمصارع هي النون فيلزم من حيث هي علامة للأمر أن لا توجد في غيره وهذا فاسد لأنها توجد
 في غيره وهو المصارع بشرطه فظهر بهذا أنها لا تكون علامة لفعل الأمر . وحاصل التعريض انه
 وهم حيث ظن جزء العلامة علامة وغفلة عن قوله . . . أن أمر فهم - وعن قوله - والأمر الخ .
 وأعلم أن ظاهر كلام المصنف أن فهم الأمر شرط لا جزء وهو خلاف ما ينصيه قول الشارح مجموع
 أمرين (قوله فعل تعجب) تبع فيه الشارح الثاني المرادي وهو غفلة عما قيل عليه من

انه لا ينبغي مع احرازه بان تؤكد بالنون نادوا لانه حيث لا يرد ليعتد منه كما قاله اولاً في
الجواب عن تأكيد اسم الفاعل (قوله ولا امر اي اللفظ الدال على الطلب) فائدة هذا التفسير
التبيين على انه ليس المراد بالامر فعل الامر كما يشعر به تغير المصنف للسلوب هنا حتى يتاخير
الحكم باسميته في قوله هو اسم . ويرد عليه اقول في التعجب لانه امر ولا تعلم النون وليس باسم
اتفاقاً . والمراد من اللفظ ما لا يتناول الفعل المضارع المقرون باللام بدلالة المقام كما بين سابقاً وقوله
.. ان لم يلك للنون محل * فيه .. فلا يرد المضارع للمقرون باللام . ومن الدلالة على الطلب
ولو بواسطة كونه مدلول المدلول فلا يرد ان ما ذكره من ان الامر ان لم يصلح للنون فهو اسم
ليس بشيء لانه اما ان يقول بقول الكوفيين فلا يصح لان اسماء الافعال عندهم افعال او يقول
البرصيين فاسم الفعل عندهم ليس بامر بل مدلوله هو الامر والتحويل في ذلك على التبادر والسباق
والسباق . هذا وقد قيل على المصنف انه ارتكب ضرورة بخلاف الفاء من جواب الشرط وهو
مر اسم . واجيب بانه غلطة عن قاعدة وهو انه اذا تقدم الشرط مبتدأ جاز ان يتاخر خبره من الشرط
ويكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بالبتداء وخبره كقوله تعالى . وانا ان شاء الله لمهتدون .
واليه يشير قول الفارح فليس بفعل امر (قوله اما مصدر الخ) لاشارة بهذا التقسيم الى ان
الاسم له فردان افلاهما المصنف بالاطلاق ولذلك لم يقل هو اسم فعل فاندفع ما لورد عليه انه
اطلق في محل التقييد اذا كان من حقه ان يقول هو اسم فعل ولا يحتاج للجواب بان في مثاله
ما يردد للمراد ولا يلزم المقام مقام تمييز اصناف الافعال لا مقام تمييز اصناف الاسم (قوله كما
يتلى كون الكلمة الدالة الخ) يريد ان ملائمة الماهي والمضارع تساريان علامة لامر في انشاء
ما جعلنا علامة عليه عند انشاءهما فالعروض لعلامة الامر دونهما تحكم . وحاصل الجواب المضار
له باداة الترجي منع التحكم والسند ان الكلمة الدالة على الطلب عند انشاء علامة الامر تكون
اسم فعل دالا على الامر وسباني ان ذلك كثير في قوله . وما يعني افعال كآسين كثير . فلذلك احصر
عليه ولا كذلك الكلمة الدالة على معنى المضارع او الماهي فانها عند انشاء العلامة المذكورة
تكون اسم فعل بمعنى الماهي او المضارع وسباني ان ذلك قليل في قوله . وغيره كوي . وههنا نزر .
ولعلم انما اتى بولعلم لان هذا الجواب انما يتفع للسؤال عن سر تخصيص ما يرى كلفعل الامر
بتخصيص كونه اسم فعل دون ما يرى كلفعل الماهي او المضارع لا في السؤال عن مجرد بيان انشاء
الفعلية المضارعية عند انشاء لم والمماضوية عند انشاء التاء كانشاء الفعلية لامرية عند انشاء قبول
النون وقد حمل قوله سابقاً هو اسم على عموم الاسم لا خصوص الكون اسم فعل كما صنع غيره . وقد
يجلب من اصل السؤال بانه انما خصص فعل الامر بذلك لانه بين انه لا يبدى في تمييز فعل الامر
بالنون من الدلالة على الامر وعندها توجد الفعلية قرباً يوجب انه يكفي في ذلك من غير احتياج
للنون وان الاولى به لاقتصار عليه . فلما رده بوجوده مع الاسمية فلا بد من النون ايضاً
ليحصل التمييز ولم يصنع مثله في الماهي والمضارع حتى يباحثهما بالامر فيما ذكر . وبانه
للتبيين على ان الدلالة على الطلب ليست كالنون التي لا تكون الا في الافعال لوجدها في
الاسماء . وبانه للتبيين على ان نسبة الدلالة على الطلب والنون للامر ليست كالتاءين
الماهي من حيث ان الدلالة على الطلب تنفرد عن النون بالكون في الاسم ولا كذلك

(ولا امر) اي اللفظ الدال على الطلب
(ان لم يلك للنون محل فيه) فليس بفعل
امر بل (هو اسم) اما مصدر نحو . فتدلا
زريق المال .. اي اندل واما اسم فعل
امر (نحو صد) فان معناه لمكت (وجهل)
معناه اقبل او قدم او عجل ولا محل للنون
فيها * تنبيهات * الاول كما ينبغي كون
الكلمة الدالة على الطلب فعل امر عند
انشاء قبول النون كذلك ينبغي كون الكلمة
الدالة على معنى المضارع فعلاً مضارعاً عند
انشاء لم كآوه بمعنى اتوجه واذ بمعنى
اتصبر وينبغي كون الكلمة الدالة على
معنى الماهي فعلاً ماضياً عند انشاء قبول
التاء كهيها بمعنى بعد وشتان بمعنى
اخرى فهذه ايضاً اسماء افعال فكان
الاولى ان يقول -

وما يرى كالفعل معنى وانفزل

من شرطه اسم نحو صد وجهل
ليشمل اسماء الافعال الثلاثة ولعلم انما
اتصرت في ذلك على فعل الامر لكثرة مجي
اسم الفعل بمعنى الامر وقلة مجيته بمعنى
الماهي والمضارع كما ستعرفه . الثاني انما
يكون انشاء قبول التاء دالا على انشاء
الفعلية اذا كان للذات فان كان لعرض
فلا وذلك كما في افعال في التعجب وما
عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وجذا في
المدح فانها لا تقبل احدي التاءين مع
انها افعال ماضية لان عدم قبولها التاء
عارض نفا من استعمالها في التعجب
والاستثناء والمدح بخلاف اسماء الافعال
فانها غير قابلة للتاء لذاتها

أحدى التامين بالنسبة للآخرى . وبانه لما ذكر سابقا علامات لافعال لم يذكر فيها لم والدلالة على الطلب فلما ذكرها هنا فب على ان الدلالة على الطلب ليست كالم من حيث ان الدلالة على الطلب المذكورة تكون في الاسماء وليس كذلك لم فتثبت (قولهم انما دل انتفاء قبول لم الخ) ذكر سابقا ان قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا وكذا من باب الحكم بالجميع لا بالجموع اي كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة . وحيث فيقال ان اراد ان الدال على انتفاء الفعلية هو المجموع فانها ما تقدم وقصدت الجمعية في قوله مع كون هذه الاحرف علامات وان اراد ان الدال على انتفاء الفعلية هو الجميع مع ذلك ولكن يفسد قوله كونها مساوية للآدم لما انه لا مساواة حيث ان لا يلزم من انتفاء لم مثلا انتفاء الفعلية ولا يصح التطير بالانسان وقابل الكتابة بل لا مساواة حتى على الاول لما انه لا يلزم من انتفاء تلك العلامات لاربع انتفاء الفعلية لوجودها بدونها مع احدى العلامات التي لم يذكرها في هذا الكتاب للفعلية لآ ان هذا مندفع بصيرة بالقبول والراد به الذاتي كما مر ولاسم كالفعل في ذلك فان قبول واحد وهو العلامة غير مساو والمجموع غير علامة وان سارى فلا فرق بين علامات الاسم والفعل في ذلك وان العلامات فيهما غير متكسمة على ما هو الاصل فلا يصح ايضا قوله بخلاف الاسم . وجوابه ان الفعلية في كلامه اريد منها انواعها يعني الماضي والمضارع والامر والسوالة اذن موجودة لان انتفاء قبول لم يدل على انتفاء الفعلية المضارعية وانتفاء التاء يدل على انتفاء الماضي وهكذا فلا مخالفة بين ما هنا وما تقدم وصح التطير ومخالفة الاسم للفعل وان العلامة على الاصل في الاسم تون الفعل (قولهم والعلامة ملزومة لا لازمة) اي ذلك هو الاصل فيها كما يدل عليه قوله وهذا هو الاصل في العلامة فلا ينافي انها تكون لازمة ايضا على خلاف الاصل (قولهم كونها مساوية) معلق بقوله دل مع رعاية معلقه وهو قوله مع كون هذه الاحرف علامات . واعلم ان بعض المحققين قال الفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم ان التعريف بالرسم تعريف به هو فيجب فيه الايمان اي لا طراد ولا انعكاس والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا فقولك ما يقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم يعرف بالجر صحيح

(المعرب والمبني)

(قولهم المعرب والمبني) اي من الاسماء لقوله . ولاسم منه معرب ومبني . ومن الافعال لقوله . وفعل امر ومضي بنيا . واعربوا مضارعا . . . ويحتمل على بعد ان يدعى التثنية بالاول فقط او بالثاني فقط لانه لا ضرر في نقص العنوان عن المعنون عليه انما هو في حكمه والاصل ان يساريا . وما قيل اي من الاسماء بدليل ذكر للمعرب من الفعل في اثناء الكتاب وبدليل قوله . ولاسم منه معرب ومبني . فليس بشي اما الثاني فلما تقدم واما الاول فلان المذكور للمضارع فيما سياتي تفصيل اعرابه وانه يرفع قلرة ويصب اخرى ويجزم اخرى ويان نواصبه وجوازمه واما انه معرب في الجملة فهو المذكور هنا وهذا كما انه ذكر اعراب الاسم في الجملة هنا وفصل المرفوعات والمنصوبات والجرورات بعد ذلك في اثناء الكتاب كما هو ظاهر (قولهم فوجب ان يقدم بيان لاعراب والبناء) جعل الواجب هو التقديم للتنبيه على ان مجرد ذكر المصنف

الثالث انما دل انتفاء قبول لم والبناء والتون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الاحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها اي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم كونها مساوية للآدم فهي كالانسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر بخلاف الاسم وقبول النداء فان قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهي لخص منه اذ يقال كل مايل للنداء اسم ولا مكن وهذا هو الاصل في العلامة

(المعرب والمبني)

المعرب والمبني اسما مفعل مشتقان من الاعراب والبناء فوجب ان يقدم بيان لاعراب والبناء فالاعراب في اللغة مصدر اعرب

لا عرب في قوله - والرفع والنصب اجعلن اعرابا - والبناء في قوله - ولا اصل في البني ان
يسكننا - ومنه فو فتح و ذو كسر وهم الخ انما يخرجهم من مهدة الذكر ولا يخرجهم من مهدة
وجوب التقديم . فما قيل كلام الشارح يوجب ان المصنف اخقل الكلام على الاعراب مع انه
سابق في قوله - والرفع والنصب اجعلن اعرابا - ليس بشيء . لا يقال ان لا يهلم للدي انما
هو من قول الشارح فالاعراب لا من قوله فوجب ان يقدم بيان الاعراب والبناء لانه يقال
بعد تقديم قوله فوجب ان يقدم بيان الاعراب والبناء للشعر بما تقدم لارهم يعني لا سيما
وذكره تعداد المعاني اللغوية للاعراب وذكر الخلف في معناه لاصطلاحه اي هل هو لفظي او
معنوي وبيان الاصح منهما وتعيين القائل بهما يدل على ان المراد بقوله فالاعراب تفصيله
كل التفصيل الزائد على اصل المعرفة التي تنوقف عليها معرفة المشتق . واطلم ان ذلك
الواجب دليله ما اشير اليه من ان معرفة المشتق تستدعي سبقة معرفة المشتق منه وهي
مقيدة بان يكون المقصود تعيين المشتق من حيث تعيين المشتق منه كما وقعت لاشارة اليه
في كلام المحقق الدواني وليس هذا في كلام المصنف بشهادة تدبر كلامه هذا هو لوجه في
الجواب . ولقد اوجب ايضا بان تقديم المعرب على الاعراب لضرورة تقديم المحل على الحال
لان المعرب محل للاعراب . ففي معنى ابن فلاح ان تن قدم حد المعرب نظر الى انه محل
لاعراب ولا يقدم العرض دون محله فتقدمه بمنزلة تقديم المحل على الحال هذا كلامه .
وفيه ضعف فانه ان اريد ان معرفة الاعراب الذي هو كالمحل تستدعي سبقة معرفة المحل
الذي هو المعرب من حيث انه محل للاعراب ورد ان المعرب حيث اخض والاعراب اعم ومعرفة
لام من حيث هو منه تسبق معرفة الاخض من حيث هو منه . وان اريد ان معرفة الاعراب
الذي هو كالمحل تستدعي سبقة معرفة المعرب الذي هو المحل او لا من حيث ذلك العنوان
ورد ان تقديم الكلمة واقسامها وعلاماتها وغير ذلك مما ذكر في الباب السابق يكفي في دفع
تلك الضرورة فامل (قوله اي ابلان) في شرح الحدود الفاكية المناسبت من معانيه
لابانة لان المقصود به ابانة المعاني المختلفة . وقال في الفواكه الجنية ان التفسير انسب
بالعنى لاصطلاحه لكن في الاشياء والنظائر ما اقصى ان المناسبة لا تقصر على ما ذكر فانه
قال البحث الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين قال ابن فلاح في المعنى
فيه خمسة اوجه . احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله طيه الصلاة
والسلام الثيب يعرب منها لسانها اي بين والمعنى على هذا ان الاعراب بين معنى الكلمة كما
يبين لالسان معاني نفسه . الثاني انه مشتق من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فصدت
وامرجها اي اصاحبتها والهمزة للسلب كاشكيت الرجل اذا ازلت شكاكته والمعنى على هذا ان
لاعراب ازال من الكلام التباس معانيه . الثالث انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا
للسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا بالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغير الذي
لحقه وظاهر التغير فساد وان كان صلاحا في المعنى . الرابع انه منقول من التعجب ومنه
امرأة عروبة اذا كانت متحبة لزوجها والمعنى على هذا ان لتكلم بالاعراب يتعجب الى السامع .
الخامس انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية

اي ابلان اي اظهر او اجال او حسن او
غير او ازال عرب الشيء وهو فساد او تكلم
بالعربية او اطلت العربون او ولد له
ولد عربي اللون او تكلم بالفصح او لم
يلحن في الكلام او صار له خيل عرب
او تعجب الى غيره ومنه العروبة المتحبة
الى زوجها واما في الاصطلاح ففيه
مذهبان احدهما انه لفظي

والمعنى ملي هذا ان التكم بالاعراب موافق للغة العربية (قوله واختاره الناظم ونسبه الى
الحققين) قال في شرحه لتسهيل الاعراب عند المحققين من التكميين عبارة من المجهول
اخر الكلمة معنا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامهما وذلك
المجهول قد تغير لتغير مدلوله وهو لاكثر كالحصة والفخمة والكسرة في صوب زيد غلام صرو
وقد يلزم للزم مدلوله كرفع لا نولك ان تفعل وكصب سبحان الله ورويدك وكجر الكلاع
وهو يط من ذي الكلاع ولم عريط وهذا الاعراب اللان يعلم فساد قول من جعل لاعراب تغييرا .
وقد اعذر من ذلك يوجهين . احدهما ان ما لزم وجهها واحدا من وجوه الاعراب فهو صالح
للتغيير فيصدق عليه تغير وعلى الوجه الذي لازمه تغيير . والثاني ان الاعراب تجدد في
حال التركيب فهو تغير باعتبار كونه متظلا اليه من السكون الذي كان قبل التركيب ، والجواب
من الاول ان الصالح لمعنى لم يوجد فيه بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما
به الا ترى ان رجلا صالحا للشه اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالحا للاعراب اذا فلك تركبه
ومع ذلك لا ينسب اليهما الا ما هو حاصل في الحال . والجواب من الثاني ان المبني على
حركة مسبوق باصالة السكون فهو متغير ايضا وحاله تغيير فلا يصلح ان يحدد لاعراب بالتغيير
لكونه غير مانع من مشاركة البناء ولا يخلص من هذا القدح قولهم لتغير العامل فان زيادة
ذلك توجب زيادة فساد لان ذلك يستلزم كون الحالة المتعقل منها حاصلة بعاملو تغير لم
خلفه عامل اآخر حال التركيب وذلك باطل بيتين اذ لا عامل قبل التركيب واذا لم يصلح
ان يعبر عن الاعراب بالتغيير مع التعبير منه بالمجهول اآخر من حركة او سكون او غيرها على
الوجه المذكور (قوله ما جي به) اي شيء حدث بعد ان لم يكن على ما هو المتبادر الذي
يشير له قوله في شرحه المجهول لان الاعراب لم يكن قبل التركيب وهو في بعض الحركات
ظاهر وكذا في كسرة مثل غلامي على ما عند المصنف من انها كسرة اعراب وان كانت موجودة
قبل لانهم ادعوا له ان كسرة المناسبة ذهبت وخلقتها كسرة الاعراب وليدع له مثل هذا ايضا
في نحو واو ابوك من نحو جاء ابوك فان الواو وان كانت لام الكلمة رجعت عند الاصاق
الا انها يوصف كونها مقصي العامل لم تكن قبل . فاندفع انه على تفسير المجي به بالحدوث
بعد ان لم يكن لا يصدق التعريف على ابوك مثلا اذا دخل عليه عامل الرفع اذ الواو كانت
موجودة قبل دخوله (قوله لبيان مقصي العامل) اي يبين الامر الذي يطلبه من فاعلية او
مفعولية او اضافة او امرية او عطية او معطوية او استيناف . ففي شرح التسهيل للمصنف
ويجب ان يعلم ان المعاني العارضة للتكم صريان ما يعرض قبل التركيب وما يعرض معه
كالفاظية والمفعولية والاضافة وكون المضارع مأمورا به او علة او معطوفا او مستانفا فهذا
الصوب متعاقبة معانيه على صيغة فاقتر الى اعراب يميز بعضها من بعض والاسم والمضارع
شريكان في قبول ذلك مع التركيب فاشتركا اعرابا . وفي شرحه لاثيري ان المعاني المقصورة
على الاسم والفعل مشتركة بين ما يدخلها قبل التركيب كالتصغير والجمع في الاسم وكالمضي
والاستقبال في الفعل وما يدخلها بعده كالفاعلية والمفعولية في الاسم وكالامر والنهي والشرط في
الفعل وكذا في غيرها من شروحه . ومنه يعلم ان من اقتصر في بيان المقصي على الفاعلية

واختاره الناظم ونسبه الى الحقيقين وعرفه
في التسهيل بقوله ما جي به لبيان
مقصي العامل من حركة او حرف او
سكون او حذف والثاني انه معنوي
والحركات دلائل عليه

والفعولية ولاضافة لم يرد حصرا إلا أنه عاثرها بالتعرض لكونها التي في لاسمها التي لأعراب أصل فيها والعامل ما الر في آخر الكلمة أثره تعلق بالمعنى التركيبي فيخرج مثل الثقاء الساكنين المؤثر للحركة نحو من ابك ومن الله فانه وإن أثر الكسرة في آخر لاول والفتحة في آخر الثاني لكن لا تعلق لهذا لاثر بالمعنى الحاصل من تركيب اسم لاستفهام مع تاليه والحرف مع مجرورة وإنما هو امر مرجعه مجرد اللفظ ونحو القاء حركة فجرة عليه مثل كم خذت وكم بلك وكم ختا لك أي كم اخذت وكم ابلك وكم اختا لك ودخل من العوامل ما كان زائدا أو غيره ، فالاول كمن الزائدة نحو ما قام من احد لثاثيرها كسرة احد ولها تعلق بالمعنى التركيبي من حيث كونه علامة على محليته مدخولها لما دل عليه الحرف من نصومية لاستغراق . والثاني كالفعل من قام زيد لثاثيره في آخر زيد حركة الرفع ولها تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب ايضا من حيث كونها علامة على الفاعلية وهذا تعريف المصنف للعامل فلا يرد عليه دور . نعم من عرف لأعراب بما ذكر والعامل بما يتقدم به المعنى يقتضي للأعراب يرد عليه الدور . ودفع بانه تعريف لفظي ليس المعنى الذي وضع له اللفظ (قوله واختاره لاعلم) اختاره الشيخ لاثير واحج له بلن لأعراب اذا اطلق اصطلاحا على التعبير فقد خصص ببعض التعبير وهو تخصيص له بعض مطلقاته أو على اللفظ كان نقلا للفظ بالكلمة من مدلوله اللغوي وليس للمصطاحين نقل اللفظ من معناه بالكلمة . وفيه ان دعوى انه ليس للمصطاحين نقل اللفظ من معناه بالكلمة ممنوعة والسند انهم نقلوا التنوين عن معناه المصدري الى النون المخصوصة واللفظ من الطرح الى ما طرحه اللسان قط وغير ذلك مما هو كثير في سائر الفنون ولم ينكره احد (قوله تعبير اوآخر الكلم الخ) التعبير باق على معناه المصدري لان المعروف الذي هو لأعراب كذلك ومقابلته الاواخر بالعوامل تقتضي ان يكون تعبير كل واحد بعامل ويخرج بذلك التعبير بنقل أو اتباع ونحو ذلك والمراد بالداخلية المسلطة فيدخل العامل للتأخر والتقدم والمعنوي واللفظي ويخرج نحو - اتاك اتاك اللاحقون . . . فانه غير مسلم ولفظا وتقديرا اما حالان من تعبير على انهما مصدران بمعنى المفعول أي ملغوظا اثره لان نفس التعبير ليس ملغوظا او مقدرا لان الحال حينئذ مصدر منكر وصاحبها الخبر واما مفعولان مطلقان ويراد اسم المفعول اي تعبير ملغوظا او مقدرا على ما سلف واما تمييزان محمولان من المصطفى اليه أي تعبير لفظ اوآخر الكلم او تقديرها اما اضافة تغيير الى اللفظ فواضحة واما الى التقدير فلاذني ملازمة لان الآخر محل التقدير واما خبران لكان المحذوفة مع اسمها أي سواء كان ذلك لفظا او تقديرا . ويحتمل ان يكون تفصيلا لتعبير لاواخر واختلاف العوامل على انه من باب تنازع المصدرين بناء على ان التنازع يجري في العاملين الجامدين لكن صرح لاوحج بمعنه (قوله لان المذهب الثاني يقتضي الخ) قد اجيب منه بان المراد من اختلاف العوامل لازمه وهو الوجود وكأنه لم يلتفت اليه وقد اكثر الناظرون من امثاله في هذا التعريف على ما اربناكم لانه مجاز بلا قرينة في التعريف (قوله على صفة يراد بها الثبوت) اما التي لا يراد بها ذلك فليست بناء كوضع ثوب على ثوب والمراد من الارادة ما يجري على العرف فلو اريد الثبوت في المثال لم يكنه ايضا (قوله لا لبيان مقتضى العامل) اخرج به لأعراب

واختاره الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وعرفوه بانه تعبير اوآخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا والمذهب لاول اقرب الى الصواب لان المذهب الثاني يقتضي ان التعبير الاول ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واما في الاصطلاح فقال في التسهيل ما جئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه لأعراب

وغيره بكسر فسكون أو بفتحين لئلا يعمى الشيء أي من الأمر المشابه للعراب أي في كونه
حركتهم لو فتح أو كسر وكونه عاخر الكلمة لا حشوا (قولهم وليس حكاية النخ) اسم ليس
ضمير يعود لما والحكاية نحو من زيدا أو من زيد لقائل أرايت زيدا أو مررت بزيد ولا تباع
كقراءة زيد بن علي وغيره الحمد لله بكسر الدال وقراءة الحسن للملائكة اسجدوا بهم
الله لم كسرة لا تباع أما متأخرة كالحمد لله أو متقدمة نحو في أم الكتاب في قراءة
الآخرين وهي لغة قرش وهذيل وهوازن والنقاء الساكنين كقراءة ورش ألم تعلم أن الله
والنخلص من النقاء الساكنين نحو من يشاء الله يصله لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء
من دون المؤمنين وإنما لم يزد على ما ذكره ولا للنسبة كهم صربوا ولا لكراهة أربع
متكررات أما اكتفاء بالتحريف باللام وأما رعاية للقول ببناء لأول على الضم والثاني
على السكون (قولهم وهو لزوم عاخر الكلمة) أحرز بأخر الكلمة من أولها ووسطها وبالحركة
والسكون من العرب المختلف لعدم لزوم ذلك فيه وبغير عامل مما لم يزد ذلك للزوم عامل واحد
وبلا احتلال من نحو الفتي من حيث لزوم الله السكون فليس هو من حيث ذلك مبني وأما
من حيث تقدير الحركات في لائف فخارج بما قبله لوجود الاختلاف بذلك التقدير فليس
قيد ولا احتلال مستدركا كما وهم ولا ترد حيث من حيث لغاتها لأنها من حيث كل لغة لازمة
غير مختلفة . وأعلم أن التعبير بلزوم حالة واحدة كما وقع في كلام غيره أولى من التعبير بلزوم
حركة أو سكون لأنه يرمي إرادة لزوم لأحد اللهم بمعنى عدم الخروج من الحركات الثلاث
والسكون إلى غيرها وليس كذلك وكأنه أحمد على المعنى المتبادر مع ما في هذا من الإشارة إلى
تفصيل اللزوم بكونه حركة تارة وسكونا أخرى (قولهم والنسبة في التسمية النخ) لا يريد أنه
ظاهر بالنسبة لجميع المعاني اللغوية التي قدمها فإنه غير ظاهر كما هو ظاهر (قولهم ومنه
النخ) يريد أن ظاهر العبارة أن مجموع العرب والبيني قسم واحد وليس كذلك وأنه يخرج
على تقدير منه معرب ومنه مبني فحذف منه الثاني اعتمادا على وضوح المعنى المراد ونظيره
« فمنهم شقي وسعيد » منها قائم وحصيد « وغير ذلك مما هو كثير » هذا ولا حسن في أعراب كلام
الصنف أن تكون كلمة منه بمعنى بعضه مبتدا ومعرب خبر لأنه محط الفائدة وكذلك ومنه
مبني كما أشار إليه السعد في قول الناخض ثم لا سناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي وحققه
في شرح الكشاف واختصاه كلام الكشاف أيضا في قوله تعالى « فأخرج به من الثمرات رزقا
لكم » حيث أشار إلى أن من تبعية في موضع المفعول به ورزقا مفعولا من أجله وقال الطيبي
وإذا قدرت من مفعولا كانت اسما كقوله « من من يميني تارة وإمامي » وقال السيد السند
من الثمرات على تقدير التبعية مفعول به وقال بعض الفضلاء في قوله تعالى « ومن الناس
من يقول » كون من التبعية مبتدا ومن يقول خبر هو الذي تقتضيه جزالة نظم التنزيل إذ لم
يستفد على عكس من الخبر زيادة على المبتدا (قولهم أي وبعضه الآخر) كلمة بعض تفسير لمنه
وزيادة قيد الآخر تنبيه على أن العبارة بعبردها أن لم تكن صريحة في عدم الحصر بقريضة
العدول من القضية النفضلة الساتعة في أمثال هذا المقام فلا أقل من الاحتمال وهو محمول
ذلك مندفع بأرائه هذا التقييد بدليل أن مذهبه ذلك وأنه قال فيما سياتي - ومعرب الأسماء

وليس حكاية أو ابتاعا أو نقلا أو تخلصا
من سكونين فعلى هذا هو لفظي وقيل هو
لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير
عامل أو احتلال وعلى هذا هو معنوي والنسبة
في التسمية على المنهجين فهما ظاهرة
(والاسم منه) أي بعضه (معرب)
على الأصل فيه ويسمى متكنا (و) منه
أي وبعضه الآخر (مبني) على خلاف
الأصل فيه ويسمى غير متكن ولا واسطة
بينهما على الأصل الذي ذهب إليه الناطم
ويعلم ذلك من قوله - ومعرب الأسماء ما
قد سلف من شبه الأخرى ...

ما قد سلف من شبه الحرف ... يدل ذلك على ان مراده ما ذكرنا قوله ولا واسطة بينهما على الاصح الذي ذهب اليه الناطم ويعلم ذلك من قوله النج . فما قيل هذا يفيد ان قوله منه كذا ومنه كذا يفيد الحصر وليس كذلك بل ربما يقال يفيد عدم الحصر بقريته العنول من المنفصلة الشائعة في امثال ذلك ليس بشي (قوله وبنائه) هذا التقدير اشارة الى ان قوله لشبه متعلق بخبر مبتدأ محذوف لا بقوله مبني لان مقابله للمعرب من غير تقييد تقتضي عدم تقييده لكن يقال تلك المقابلة تتم بغير ذلك مع تقييد معرب بما لا يشابه الحرف بل هو اولى من حنف ركني لاسناد معاء ويدفع بان في ذلك حوالة على مجهول حيث لم يعلم مشابهة الحرف اثباتا وشبه تكرار مع - ومعرب لاسماء ما قد سلف النج ثم يحتمل تقييد بنائه بالواجب على ما يدل عليه التقييد بقوله مدني وقوله اصلا لا يرد بقاء لاصافة الى مبني واما حذام فقد قيل بنيت لضمها معنى تاء التانيث اذ اصله حاذمة فلا يحتاج في دفعه لما ذكره ويحتمل ابقاء لاطلاقي على حاله ويجعل قوله كالشبه اشارة للسباب المجزأة كالاصافة المذكورة ونحوها وهذا انما يتم لو دخلت الكفا على شبه من الحروف مدني لا على الشبه الوصفي (قوله لشبه من الحروف مدني) اورد على هذا التعليل انه يقتضي تقدم وضع الحرف لتلا يلزم حمل الاسم للوجود على المعدوم ولا معنى له . واجيب بالنج والسند انه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تلخير وضعه بان يوضع الاسم أولا ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجيد المشابهة ولو سلم فيجوز ذلك باعتبار تحمل الواضع وما رتب في عقله بان تحمل أولا لانواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يخص من الحكم . والجواب المحرر ان يقال ان المقصود لامرأب للعربيت انما هو احوار للعاني المختلفة التي تلجس فتختار لميز وذلك منوط بالاستعمال وتلك المشابهة المانعة من لامرأب القاصية بالبناء منوطه بذلك ايضا فلا يقتضي التعليل المذكور تقدم وضع الحرف . واعلم انه يكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقا ولا يكفي في منع الصرف مشابته للثعل من وجه واحد اتفاقا بل لا بد من مشابته له من وجهين . قال في البسيط والفرق ان مشابهة الحرف تخرجه الى ما يخصه الحرف من البناء وعلة البناء قوية فلذلك جذبه العلة الواحدة واما مشابهة الفعل فانها لا تخرجه من لامرأب وانما تحدث فيه نقلا ولا يتحقق النقل بالسبب الواحد . وفي الامالي لابن الحاجب ان قيل لم يتي الاسم لشبه واحد واستع من الصرف لشبهين وكلا الامرين خروج عن اصله . فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف يبعد عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه تناسب الا في الجنس الاعم كالحرف الا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف اولا لانه احد القسمين ويبقى الاسم والفعل مشتركين فيفرق بينهما بوجه اخر من وصفهما بالنسبة للحرف فوزان الحرف من الاسم كالجناد بالنسبة للادمي ووزان الفعل من الاسم كالحويان من لادمي فشبه لاقصان بالجناد ليس كشبهه بالحويان فقد علمت ان المناسبة الواحدة بين الشئ وبين ما هو ابعد كمناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه . وقال ابن التتلس في تعليقه على التلوي فان قيل

وبطلوه (لشبه من الحروف مدني) اي مقرب لقوته يعني ان علة بنائه لاسم منحصرة في مشابهة الحرف شبهها قويا يقربه منه ولاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي صار منه شيء من خواص الاسم

(كالشبه الوهمي) وهو ان يكون الاسم موصوفا على صورة وضع الحروف بان يكون قد وضع على حرف او حرفي مجاء كما (في اسمي) قولك (جئتنا) وهما التاء وتاء اذ لا دل على الحرف لاحادي حرف والثاني على حرفين فشابه الاول كباء الجر وشابه الثاني الحرف الثنائي كمن ولاهل في وضع الحروف ان تكون على حرف او حرفي مجاء وما وضع على اكثر فعلى خلاص لاصل واصل الاسم ان يوضع على ثلاثة فصاعدا فما وضع على اقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق الباء واعرب نحو يد ودم لانها ثلاثيان وهما * تنبيه * قال الطائبي قاضي لوله جئتنا موصوفا على حرفين فانهما حرف لين وهما اوليا كما ولا فلن شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود فص عليه سبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف الخاص به ثم قال وبهذا بعينه احرص ابن جني على من اهل لبناء كم ومن بانها موصوفا على حرفين فاشبهها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف الخاص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بصديد انتهى (و) كالشبه (المعنوي) وهو ان يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف لا بمعنى انه حل محلا هو للحرف كضممن الطرف معنى في والتبيز معنى من بل بمعنى انه خلص حرفا في معناه اي ادى به معنى حقه ان يودي بالحرف لا بالاسم سواء تضمن معنى

لم يثبت لاسم لشبه بالحرف من وجه واحد . فالجواب ان الاسم بعيد من الحرف لشبه به يكاد يخرج من حقيقة قولنا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه (قوله كالشبه الوهمي) مر منه ابن الطار باللفظي فانه قل في تقييد الجمل وهذا الشبه على صريين لفظي ومعنوي فاللفظي نحو كم لانها اشبهت هل لكونها على حرفين والمعنوي ان يضمن الحرف او يكون منتقرا الى ما بعده وهذا التصير وان كان حسنا باعتبار مقابلته للمعنوي لكن التعبير بالوهمي احسن للتبني على شرط تأثيره (قوله ولاصل في وضع الحروف) اي الغالب وقول الصيرفين لاصل في كل كلمة ان تكون موصوفا على ثلاثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بينهما اي اللام طبعها كما صرحوا به فلا تعارض ووجه هذه الاصلية ان الحروف آلات فلتناسب فيها الخفة (قوله واعرب نحو يد ودم النخ) الحكمة في ودم الباء للصغير لزوما حيث قالوا يديته مثلا دون التثنية حيث قالوا يدان باطراد وان قالوا ايها يدان يصلوان عند مخرج قد تنفعا نك منهما ان تهصما وقالوا فلو انا على حجر ذبحنا جرى الديان بالخبر اليقين

ان التثنية كبيرة الدوران على الالسنه والصغير قليله فاطهروا الباء في الصغير دون التثنية على الوجه اللشتم ليخف في كلامهم ما يستثقلون ويقل ما يشكثرون وهذا اوجه من حكمة اللطربين (قوله اوليا) احرص به عن ما بالنصر (قوله فان شيئا من الاسماء النخ) لاظهر انه تطيل للحرف من هذه العبارة تقديره كما يدل عليه بخلاف النخ وانما كان ذلك من وضع الحرف الخاص به والمراد بالاسماء المعربة التي هي لاصل فلا يرد ان من اسماء الشرط والاستفهام ما هو على ظاهر هذا النحو ولا ما الموصولة (قوله على حد ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق) لا يناسب كلامه في شرح التسهيل حيث مثل فيه بعن وتن ولم يحبر بالوضع الخاص بالاسماء ولا بالوضع الخاص بالحروف وانما اعتبر لاصالته فيهما فقط مع انه الذي يناسب ما ذهب اليه من ان سبب البناء محصور في الشبه الحرفي ذي الانواع لاربعة او الخمسة والا لوردت عليه من النكرة الموصوفة فانها لم يوجد فيها واحد من ذلك وقد بنيت قال في الشرح وجعل شبه الاسم للحرف سببا للبناء اولي من جعل غيره لاعتناء اعتبارا من اعتبار غيره وعدم اعتناء اعتبار غيره من اعتبارها فاما شبهه به لفظا فبان يكون على حرف او حرفين ولا ثالث له يعود اليه فان لاصل في الاسم كينرفه على ثلاثة فصاعدا لا تقسمه بالسوية على المراتب الثلاثة من البتداء والتشهي والوسط والاصل في الحرف كونه على حرف كباء الجر ولا مسمى الجر والجزم او حرفين كند وعن (قوله قد تضمن معنى من معاني الحروف) اي صار معنى الحرف مودى بلفظ الاسم لا بمعنى انه حل محلا هو للحرف اي وقع في مكان هو مكان لان يقع فيه الحرف ويؤدي معناه بنفسه من غير ان يودي بلفظ ولهذا طرح لفظ الحرف وصار غير مطور اليه في الاول دون الثاني . وسترى تحقيق هذا المقام فيما تستقبله منا في طالعته بلب الطرف ان شاء الله (قوله اي ادي به معنى حقه ان يودي بالحرف) اي وذلك ملزم للبناء حال كونه في الحرف فليكن كذلك حال كونه في الاسم ولما كانت الفاظ الحروف ليست تدل الا على ذلك لم يكن لها الا البناء بخلاف الاسماء فانها

تدل على ذلك وعلى معاني أخرى سميت أطوارها البناء لفظا قصداً لحق ذلك ولاعراب محلاً
 نظراً لتلك المعاني لأصلية فاندفعت تشكيكات الناظرين فتدبر (قولهم) لأنها تضمنت
 معنى حرف كان من حتمهم أن يصعرو فما فعلوا الخ) اعلم أن فهم المعاني من الألفاظ إنما هو
 بعد العلم بالوضع فلا بد أن تكون المعاني متغيرة عند السامع فإذا دل الاسم على معنى فإن
 لوحظ مع ذلك الكون مبرزاً معهوداً ملحوظاً عند السامع فهو معرفة وإن لم يلاحظ مع ذلك
 ففكرة وكل اسم كثيرة من الألفاظ الموصوفة مشار به إلى مدلوله إلا أن النكرة يشار بها إلى ما
 لم يلاحظ تعيينه والعرف يشار بها إلى ما لوحظ فيه ذلك ثم التعيين المشار إليه في المعرفة
 أن كان من جوهر اللفظ فعلم جنسي أن كان للمعهود الجنس وشخصي أن كان حصته وإن لم يكن
 من جوهر اللفظ فلا بد من قرينة لذلك التعيين فإن كانت الإشارة الحسية فاسماء لأشارة
 وإن كانت تكلماً أو خطاباً أو غيبة فالعناصر وإن كانت نسبة خبرية فللوصولات أو اضافية
 فالصلى إلى واحد منها وإن كانت حرف التعريف فالعرف بالأداة . ولذا تمهد هذا فنقول
 إذا أردت لأخبار من حال الألفاظ الغير المهملة يوضعها لمعانيها تقول كل لفظ غير مهمل موضوع
 لعناء اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً ولا تقول كل لفظ كذلك موضوع لأن يشار به لعناء إلا أن
 تجعل لام لأن يشار ليس صلت موضوع بل للتعليل كما هي في قول بعضهم اللهم العهديت
 موضوعاً لأن يشار بها إلى معهود مع ما في قوله معهود من السامحة فانه ظهر أن العهديت
 إنما وضعت بالوضع لأفرادي لتعين مدخلها للمعهود ذمناً أو خارجاً والغرض من ذلك الوضع
 أن يشار بها لذلك التعيين ويشار بها مع مدخلها بسبب الوضع التركيبي للأمر المعين للمعهود
 ذمناً أو خارجاً . نعم أسماء لأشارة نحو ذا موضوعه للمشار إليه والغرض من ذلك أن يشار
 بذلك اللفظ للذات المعينة بالأشارة الحسية إليها فالأشارة المذكورة جزء مسمى من أسماء
 لأشارة وهي معنى عالى جزئي أدنى بما هو اسم وحقه أن يندى بالحرف كالثنيتة والخطاب
 اللذين يكتفان أسماء لأشارة في نحو ذلك زيد لأنها التي تؤدي المعاني لآلية إلا أنهم لم
 يصعرو لها حرفاً بشهادة استغناء الحروف العاملة والمهملة فثبت أن لأشارة معنى حرفي وأنه
 لم يوضع له حرف وإن كان من حتمهم أن يصعرو وهذا تحقيق نفيس يندفع به لايراد المشهور
 الذي لم يدفعه الناظرون بما يليق أن يعتمد عليه (قولهم) وكيفية من الفعل الخ) أي
 وكالشيء لا يستعالي الذي يجمع فيه بين الاسم والحرف بالنيابة من الفعل مع عدم الأفعال
 للعوامل في كل الذي هو مقص للأعراب في اللفظ أو المحل ويتحقق هذا النوع بخصوصه
 من الشبه بين أسماء لأفعال كهيئت مثلاً وبعض الحروف كليت ولعل مثلاً فإن ليت
 ولعل وضعاً لأن يدل على معنى أتمنى وأترجى ومهمى أردت أن تدخل عليها عاملاً من العوامل
 القصصية لنوع من الأعراب لم تفعل له وتقبله لا لفظاً ولا محلاً فلا يدخلها أعراب لا لفظاً
 ولا محلاً فلا جرم تكون مبنية أذ لا واسطة وقد وجد ذلك بعينه في هيئت مثلاً فإنها بمعنى
 بعد ومهمى أردت أن تدخل عليها عاملاً من العوامل القصصية لنوع من الأعراب لم تفعل له
 لا لفظاً ولا محلاً إلا أن مجيء تلك الحروف على هذا الوجه مجيء على الأصل لكون أصلها
 البناء وأما مجيء هذه الأسماء على هذا الوجه فليس كذلك بل كان ينبغي أن تفعل للعوامل

حرف موجود كما (في متى) فإنها تستعمل
 للاستفهام نحو متى تقوم وللشرط نحو متى
 تقوم أقم فهي مبنية لعدم معناها معنى الهمزة
 في الأول ومعنى أن في الثاني وكلاهما موجود
 أو غير موجود (و) ذلك كما (في هنا)
 أي أسماء لأشارة فإنها مبنية لأنها
 تضمنت معنى حرف مكان من حكمهم
 أن يصعرو فما فعلوا لأن لأشارة معنى
 حقه أن يندى بالحرف كالخطاب والتحية
 (وكيفية من الفعل) في العمل (بلا تأثر)
 بالعوامل ويسمى الشبه بالاستعمال وذلك
 موجود في أسماء لأفعال فإنها تعمل نيابة
 عن لأفعال ولا يعمل غيرها فيها بناء على
 الصحيح من أن أسماء لأفعال لا محل
 لها من الأعراب كما سياتي فليثبت
 ليت ولعل مثلاً ألا ترى أنهما نائبان
 من أتمنى وأترجى ولا يدخل طيهما عامل
 ولا حشراز بأثناء العائر عما نساب من
 الفعل في العمل ولكنهم يتأثر بالعوامل
 كالمصدر النائب عن فعله فانه معرب
 لعدم كمال مشابهته للحرف (وكاقتار
 أصلاً) ويسمى الشبه لا اختاري

حتى يدخلها لا عرلب لأنها اسماء ولا اصل في الاسماء لا مراب وانما خصصت لعل واخراتها
بان يقبض بها هنا لكونها اقرب لاسماء الافعال من سائر الحروف التي لم تنفع للعوامل بسبب
لاشتراك في الامرين معا وحصل الشبه على ما هو به الشبه اولى . وحيث قد وجدت العلة
اللية البناء في لعل مثلا وفي هيئت مثلا فلا جرم تكون مبنية فالمصنف لم يتعرض في هذا
القسم والذي بعده لاسم النوع كما تعرض له فيما قبلهما وانما تعرض للجامع الذي هو علة
لية لوجوب البناء هنا وهو النيابة عن الفعل مع عدم لانفعال للعوامل الذي هو سبب للاعراب
اما ان اريد العلة لانية فقط فيقال ان لاسماء الخصوصية واجبة البناء فهي ثابتة عن
لافعال ولم تنفع للعوامل اذ لا سبب له سواء . وانما لم يتعرض المصنف وتبين تبعه لكون
العامل لا يدخل اصلا لكونه في الحروف بديها واما في اسماء الافعال فانه وان كان حقا الا
ان الكلام هنا انما هو في تحريره سبب البناء وذلك لا دخل له فيه فليس المقام له بل يذكر
في باب اسم الفعل مع احكام اخر كما اطردت بذلك عاداتهم . وبما حررنا عند التامل الصادق
اندفع القول من بعض الشيوخ وما وقع لغيره من الناظرين فتدبر (قوله وهو ان يقتصر النح)
الصير للشبه لا افتقاري لا لافتقار الموصول لانه المناسب لقوله سابقا كالشبه الوضعي وهو ان
يكون لاسم النح ولقوله بعده كالشبه المعنوي وهو ان يكون لاسم النح ولولا يكون في التعريف
دور حيث اخذ لافتقار للموصول في تعريف لافتقار الموصول . بقي ان هذا غير ما للمصنف
في شرح التسهيل فانه سمي هذا والذي قبله بالشبه لاصحالي (قوله حكما في اذ واذا
وحيث) قيل سياتي ان ايا الشرطية والاستهامية والموصولة اعربت لمعارضه لزوم لاصافته
فهذا اعربت اذ واذا وحيث لذلك فانه سياتي . والزوا اضافة الى الجمل . حيث واذا . . .
والزوا اذا اضافة الى . جمل لافعال . . . ودفع بان لاصافته للجملة كلا اضافة لكونها
في تقدير الانفصال (قوله وعند زوال الوصفية يزول لافتقار) يقال كما يزول لافتقار عند
زوال عارض الوصفية والنظر الى مجرد كونها فكرة يزول لافتقار في سن مثلا عند زوال عارض
الموصولية والنظر الى مجرد كونها معرفة فلا معنى للحكم بالافتقار اللازم في المعرنة الموصولة
دون النكرة الموصوفة . والجواب انه ليس الكلام في النكرة الموصوفة مطلقا فانها خارجة بقيد
الجملة لا بقيد اللزيم بل في النكرة الخصوصية بكونها موصوفة بجملة فانها لكونها وصفت
بجملة يصدق عليها انها اختصت لجملة فلا تخرج الا بقيد اللزيم . ويقال ان افتقار الموصولات
للجملة لذات كونها موصولات فهو لازم لان ما بالذات لا يتخلف بخلاف النكرة الموصوفة
بالجملة فان افتقارها الى الجملة انما هو لعارض كونها وصفت بها اما اذا نظر لذات كونها
نكرة موصوفة لم تختص لخصوص الجملة لزيما بل للوصف ولو بمفرد على ان لاصل في البحث
لافراد فعند زوال ذلك العارض الذي هو الوصفية يزول ذلك لافتقار الموصول ولذا قال
السارح اولا ومثله النكرة الموصوفة بالجملة وثانيا لعارض كونها موصوفة بها فيحصل قوله ليس
لذات النكرة على معنى ليس لذات النكرة الموصوفة والموصوف النح على معنى والموصوف
بها من حيث هو موصوف بها مفتقر الى صفته الخصوصية بكونها جملة . وقوله وعند زوال
النح على معنى وعند زوال عارض الوصفية بالجملة يزول لافتقار الى الجملة فلا لزيم . هذا

وهو ان يختص لاسم الى الجملة افتقارا
موصلا اي لازما كالحرف كما في اذ واذا
وحيث والموصولات لاسمية اما ما افتقر
الى مفرد كسبحان او الى جملة لكن
افتقارا غير موصول اي غير لازم كافتقار
المصنف في . هذا يتم ينفع الصديقين
صدقهم . الى الجملة بعده فلا يبنى لان
افتقار يتم الى الجملة بعده ليس لذاته
وانما هو لعارض ككونه مضافا اليها
والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر الى
المضاف اليه الا ترى ان يوصا في غير
هذا التركيب لا يختص اليها فهو هذا يوم
مبارك ومثله النكرة الموصوفة بالجملة
فانها مفتقرة اليها لكن افتقارا غير موصول
لانه ليس لذات النكرة وانما هو لعارض
كونها موصوفة بها والموصوف من حيث
هو موصوف مفتقر الى صفته وعند زوال
عارض الوصفية يزول لافتقار . تنبيهان .
لاول انما اعربت اي الشرطية والاستهامية
والموصولة وذان وثنان والذان والثان
لصف الشبه بما عارضه في اي من
لزيم لاصافته

والوصوف في هارقه من النبي للثائب لقوله قبله كونها موصوفا بها فتأمل (قوله من لزوم
 لا صافته) التفسير بالزوم لاخراج كم فانها اما بنيت مع اصاحتها لعدم الزوم (قوله وفي
 البواقي من وجود صورة التشبيه) لا تصلى ان زيادة لفظ صورة يقتضي انها ليست متنى
 تحقيقا وذلك يحصل ان يكون كونها صيغا مرتجلة للدلالة على لاثنين لعدم استيفاء شروط
 للشيء الحقيقي وهو محل القول بالبناء الذي هو لا صرح . ويحصل ان يكون القيلس ان
 يقال في التنية ذيان وتيان والذيان والليان وان كان متنى حقيقة بمعنى انها ليست بذلك
 لا رجحان فيحصل على الثاني لكونه المناسب للقول بالاعراب الذي الكلام فيه دون الاول
 الثاني له ولا قول ثالث يتنزل عليه الكلام وقايتيه انه محل الجدل على احد معنيين لقريته
 ولا ضرر فيه . وبهذا يتدفع ما في التصريح (قوله فصارت كأنها منقطعة عن الاضافة لفظا)
 لان المصطفى حل في محل صدر الصلة وليس ذلك حقيقة لانه مجرد تنزيل وكأنها منقطعة
 من الاضافة فية لانه معتبر في مقام صدر الصلة وليس ذلك نية حقيقة لانه لا معنى لنية
 انقطاع ما كان مصافا مع قيل مرجب البناء وهو مشابهة الحرف فمن لاحظ ذلك التنزيل
 وقيل مرجب البناء بنى وتن لاحظ الحقيقة وترك التنزيل اعرب لمعارضة الاضافة هذا تبين
 مباركه . ويقال عليه ان المعارض انما هو لزوم الاضافة كما تقدم وليس كذلك كما هو ظاهر
 ويجاب بانها لازمة لان حالة الاعراب قلم فيها التنوين فمالم المصطفى اليه كما سياتي
 (قوله ورد برسم الخ) نشر على غير ترتيب اللف فان رسم المصحف الصير مصلا يرد
 اعراب هم مبتدا وانحد خبرا ولا جماع على اعرابها اذا لم تصف يرد قطعها عن الاضافة وبناءها
 (قوله عد في شرح الكافية الخ) عد في شرح التسهيل اللغوي فانه ذكر فيه ان حاشا
 لاسية بنيت لشبهها لحاشا الحرفية في اللفظ . وعد فيه ايضا الشبه الجمودي فانه ذكر في
 الصعائر ان من وجوه بنائها انها عديمة التصرف في لفظها حتى بالتصغير والوصف . وعد
 فيه ايضا لاستغناء من الاعراب فانه ذكر فيه ايضا انه من وجوه بناء الصعائر استغناؤها من
 الاعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني وذلك مفعن من الاعراب لمصول لا حياز به
 (قوله والبراد الخ) يريد ان التبادر من التمثيل بخصوص فواتح السور فمحق ص ن من
 بين لاسمه عدم تعدد هذا النوع من الشبه لغيرها ولكن البراد غير ما يجادل بل اعم منه
 حتى يشمل تلك وغيرها من جميع لاسمه قبل التركيب لاسنادي او لاحادي التي تستحق
 لاعراب بعد التركيب (قوله وبعضهم الى انها عربية حكما الخ) في الاشياء والنظائر قيل
 ان بينهما واسطة لا عربية لعدم موجب لاعراب ولا مبنية لعدم مشابهة مبنى لاصل واختاره
 ابن عصفور وابو حيان واختار ابن مالك انها مبنية واختار الرمخشري انها عربية هذا كلامه
 وهو مخالف لكلام الشارح حيث لم يزد في القول الثالث لفظه حكما لكن في حواشي السيد
 السند على الرضي جعل ملصبا للكشاف لاسماء للعدوة العارية من المشابهة المذكورة
 اي في قول الكافية في حد العرب الركب الذي لم يشبه مبنى لاصل عربية وليس النزاع
 في العرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء لاعراب
 على الكلمة بعد العقد والتركيب بل في العرب لمصطلحا فلحيز العلامة يعني صاحب الكشاف

وفي البواقي من وجود صورة التشبيه وهما
 من خواص لاسماء وانما بنيت لي
 الموصولة وهي مصافة لفظا اذا كان صدر
 مثلها ضميرا محذوفا نحو ه ثم لنشترن
 من كل شعبة ايهام اشد . قرى بعضهم اي
 بنك وبصحبها لانها لما حذفت صدر مثلها
 نزل ما هي مصافة اليه منزلة فصارت
 كأنها منقطعة من الاضافة لفظا ونية مع
 قيام موجب البناء فمن لاحظ ذلك بنى
 وتن لاحظ الحقيقة اعرب فلو حذفت ما
 تصلى اليه اعربت ايضا لقيل التنوين
 مقامه كما في كل وزم ابن الطراوة ان
 ايهام منقطعة من الاضافة فلذلك بنيت
 وان هم اشد مبتدا وخبر ورد برسم المصحف
 الصير مصلا ولا جماع على انها اذا لم
 تصف كانت عربية وانما بنى الذين
 وان كان الجمع من خواص لاسماء لانه
 لم يجر على سنن الجموع لانه اخص
 من الذي وشان الجمع ان يكون اسم
 من مفردة وتن اعرب به نظر الى مجرد
 الصورة وقيل هو على هذه اللغة مبنى جعي
 به على صورة المعرب وتن اعرب ذو ذات
 الطائيتين حملها على ذي وذات بمعنى
 صاحب وصاحبة . الثاني . عد في شرح
 الكافية من انواع الشبه الاشبه لاصالى
 ومثل له بفواتح السور والبراد لاسماء
 مطلقا قبل التركيب فانها مبنية لشبهها
 بالحروف المهملة في كونها لا فاعلة ولا
 معولة ونعيب بعضهم الى انها موقوفة
 اي لا عربية ولا مبنية وبعضهم الى انها
 عربية حكما ولاجل سكوتها من هذا
 النوع اشار الى عدم المحر فيها ذكره
 بكافى التشبيه

مجرد الصلاحية لاستحقاق لامرأب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر والظاهر
 المصنف يعني ابن الحاجب حصول الاستحقاق بالفعل وذلك بالتركيب مع العامل واما وجود
 لامرأب في كون الاسم عربيا فلم يعتبره احد ولذلك لم تعرب الكلمة وهي عربية الى هنا مبارته
 والظاهر ان مشار هذا الخلق ان مقابلة العرب والبيتي هل من تقابل الصدين او من تقابل
 العدم والمملكة فمن قال بالاول امكنه تسمى ارتفاعها لجواز ارتفاع الصدين فساغ له القول
 بانها لا عربية ولا مبنية ومن قال بالثاني لا يسعه ذلك لان المتقابلين تقابل العدم والمملكة
 كالصدين بالنسبة لتقابل المملكة فلا يجتمعان فيه ولا يرتفعان منه فمنهم من قال انها عربية
 حكما نظرا الى كون لامرأب ملكة وهي اعرف من عدمها فلذلك خصت بالاعتبار ومنهم من
 قال انها مبنية نظرا الى ان الشبه الالهائي يقتضيه . واعلم ان هذا احد المواضع التي قبل فيها
 بالواسطة . ثانيها للناسي المفرد قال قم فيه انه واسطة بين العرب والبيتي . ثالثها المتعلق
 الى ياء التكلم قال قم فيه انه واسطة بين العرب والبيتي وسورة خيا . رابعها سحر قلل
 الرماني وخبره فيه انه لا معرب ولا مبني . خامسها امس قل قم منهم الكسافي انه لا
 معرب ولا مبني . سادسها الفعل المصارع المتصل بالنون قيل انه كالمتعلق الى ياء التكلم لا
 معرب ولا مبني . سابعها ما كانت فيه اللام او لاصافة نحو الرجل وعلامك قال ابن جني
 في الخصائص لا منصرفا ولا غير منصرف . ثامنها النخبة والجمع قال ايضا لا منصرفة ولا غير
 منصرفة . تاسعها العلم بالنخبة ذكر الشيخ لاثير انه لا منقول ولا مرتجل وزاد في البسيط ايضا
 كسر وزفر . عاشرها ايا قل ابن درستويه لا ظعر ولا مضمر . حادي عشرها . . . له زجل
 كانه صوت حاد . قال ابن جني حذف الواو من كانه لانه لا على حد الوقف ولا على حد
 الوصل لان الوقف يقتضي السكون والوصل يقتضي اثبات الواو فهو منزلة بين الوصل والوقف .
 ثاني عشرها اللام المقوية قيل انها لا زائدة ولا معدية بل بينهما . ثالث عشرها النداء قيل
 فيه بالواسطة بين القرب والبعد . رابع عشرها لاشارة قيل فيها ايضا بالواسطة بين القرب
 والبعد (قوله ومعرب لاسماء الخ) ينبغي ان يجوز في لاصافة كونها بمعنى من او من
 اضافة الصفة للموصوف وشرط الاول من القسم الوجهي موجود وكذا الحمل ولا يصح التكلف
 فيه كما لا يصح التكلف في التوصيف على الوجه الثاني على ما اشار اليه في قول التاجي
 او لا ياء الى وجه بناء الخبر واختصاص كلامهم في مثل جرد قطيفة . واما ايجاب الثاني وتحريم
 الاول كما فعله بعض الناطرين فلا ينبغي ثم ان ما واقعه على الاسم لانه هو القسم للقسامين
 في قوله . والاسم منه معرب ومبني والقسم يعتبر جنسا لكل واحد من اقسامه . فلا يرد
 صدق التعريف على الحرف واصافة شبه الحرف للعهد الخارجي والجهود لشبه من الحروف
 مدني اي غير عارض كما يشير لذلك قول الشارح الشبه المذكور . فلا يرد ان ايا بنيت
 ولم تسلم من شبه الحرف . والمقصود من البيت بيان انحصار سبب البناء في مشابهة الحرف
 والتنبيه على عدم الواسطة بين العرب والبيتي كما نزلنا عليه عبارة الشارح سابقا ولاشارة الى
 ان لامرأب لفظي وتقديره كما صرح به الشارح هنا . فلا يرد انه مستغنى عنه . بقي ان
 قوله الشبه المذكور يراد الذكر ولو حكما ليتناول ما ذكره اشارته بالكاف في كالشبه الخ شامل

(ومعرب لاسماء ما قد سلبا من شبه
 الحرف) الشبه المذكور وهذا على
 قسمين صحيح يظهر احرايه (كارض)
 محل يقدر احرايه نحو (سما) بالتصو
 لفة في الاسم وفيه عشر لغات منقولة
 من العرب اسم رسم وسما مثلثة والعاشرة
 سماء وقد جعلتها في قولي
 لغت لاسم قد حواها الحصر
 في بيت شعر وهو هذا الشعر
 اسم وحذف هرة والقصر
 مثلثات مع سماء عشر
 . تنبيه . بدا في الذكر بالعرب
 لشرفه

(قوله وفي التعليل بالبنى) يريد ان المصنف ذكر اولاً ان طئة البناء هي شبه المحرف حيث قال لشبه من الحروف وقد عرف العرب بما سلم من مشابهة الحرف فيهم منه قطعاً بذلك القرينة ان ذلك هو طئة لامرأب كما ان مقابلته طئة مقابلته لكن تقديم ذلك التعليل الصريح على هذا التعليل الذي في قوله لكونه ملكة وهي تستحق التقديم على مذهبها ولا يمكن للشارح ان يبدل كلمة التعليل بالصريف لقوله بعد لكون طئة الخ فان ابدله ايضاً بلكون تعريفه ورد ايضاً انه حرف العرب لا البنى فاندفعت شكوك الناظرين (قوله فلان افراد الخ) طئة البناء شبه الحرف ومطلوها للبنى لى موصوف مطلوها لان شبه الحرف طئة موجبة للبناء كما هو ظاهر وافراد النوعية محصورة في ستة ابواب * المضمرات * والاشارات واسماء الاستفهام * واسماء الافعال * واسماء الموصولة * ويصح ان يراد لافراد الشخصية لان جزئيات هذه الانواع محصورة ايضاً بخلاف افراد معلول طئة لامرأب فانها غير محصورة لا بالنوع ولا بالشخص كذا قيل . ويرد عليه ان مجرد كون جزئيات تلك الانواع الستة محصورة لا يقتضي صحة ارادة لافراد الشخصية من العبارة بل لا بد من اثبات كون المصنف فيها لقول الشارح ليعين افراد معلولها ولا سبيل له كما لا ينبغي بل يرد هذا حتى على حلها على لافراد النوعية لان المصنف لم يبين بعد البنى تلك لافراد الستة كما هو ظاهر وان اشار الى بعضها كما اشار الى بعض افراد معلول طئة لامرأب بقوله كاره وصفا فلا يتجه ما ذكر وجهها ثانياً لتقديم طئة البناء على طئة لامرأب . ولا تصلى ان هاتين توجيهين . احدهما انه انما قدم طئة البنى على طئة العرب لان افراد البنى النوعية او الشخصية محصورة والذي افراد محصورة اولى بالتقديم . ثانيهما انه انما فعل ذلك لان افراد طئة البنى محصورة في الاربعة المذكورة او الخمسة وافراد طئة العرب غير محصورة فتقدم طئة البنى لذكر افرادها ثم يختص لذكر العرب . ويحتمل فان اراد الشارح لاول فكان ينبغي ان يستط قوله فقدم طئة البناء ليعين افراد معلولها لانه لم يذكرها هنا جميع تلك لافراد توجيهها فان اريد بيان البعض كان العرب شريكاً له في ذلك وان اراد الثاني فكان ينبغي اسقاط كلمة معلول ويقتصر على ان يقول لان افراد طئة البناء محصورة بخلاف افراد طئة لامرأب فقدم طئة البناء ليعين افرادها فليشمل (قوله وفعل مضي) يشير الى ان الف ببناء للثنائية لان الاخبار في التحقيق من المذكور والمحتوف معا لان المقصد ان الفعل لماضي وفعل الامر مبنيان (قوله ببناء) اصله بنوها بدليل واعربوا فحذف الفاعل للطم به وايدل الصير المنصوب ضميراً مرفوعاً ثانياً من الفاعل (قوله لاول على ما يجزم به مضارعه) اي فيما اذا كان له مضارع لو على تقديره ان لم يوجد وترك قيد ان لو كان معرباً لشهرته فلا يرد الامر الذي لا مضارع له كهات وتعال ولا امر جمع المونث صحيحاً كان او محلاً مع ان مضارعه ليس مجزوماً لبنائه لاتصاله بنون لاناث هذا تلخيص ما لهم في هذا القلم . وقد يقال ليس المراد ان الشخص لافعال الامرية تابعة لاشخاص افعالها المضارعية على معنى انه لا بد من قبس كل امر على خصوص مضارع مأخوذ من مادته بل المراد ان انواع لافعال الامرية تابعة لانواع لافعال المضارعية وبين ان لافعال المضارعية على ثلاثة انواع نوع اتصل به الف لاثنين او واحد

وفي التعليل بالبنى لكون طئة وجودية وطئة العرب مدنية والاهتمام بالوجودي اولى من الاهتمام بالعدمي وايضا فلان افراد معلول طئة البناء محصورة بخلاف طئة لامرأب فتقدم طئة البناء ليعين افراد معلولها (وفعل امر و) فعل (مضي ببناء) على لاصل في لافعال لاول على ما يجزم به مضارعه من مكنون او حذف والثاني على التسخ لفظاً كضرب او تقدير كرمي وبني على الحركة

الجملة أو بناء الخطابية وهو يجوز بحذف النون فكذا الأمر المصل به ذلك يبنى على حذف
 النون وإن كان بعض أفراد لا مضارع لم يتوحد لم يحصل به ذلك وهو محل الآخر وهو يجوز
 بحذف حرف العلة وإن كان بعض أفراد يبنى لاتصاله بإحدى النونين فكذا الأمر الذي
 هو بذلك الوصف يبنى على حذف حرف العلة وإن كان بعض أفراد لا مضارع لم يتوحد
 لم يحصل به ذلك وهو صحيح الآخر وهو يجوز بالسكون فكذلك الأمر الذي بذلك الوصف
 يبنى على السكون . ويجوز أن تدفع تلك الشبهة من غير احتياج لما تكلفوا (قولهم لم يظلموا
 المضارع) تعلم الضمير والمضارع معرب ولا مصل في الأعراب أن يكون بالحركات (قولهم في
 وقوعه صلة الخ) أي صدر صلة لما هو ضروري من أن تلك الأنواع لأربعة معروضا
 الجملة بتمامها فلا يرد أن الواقع ما ذكر هو الجملة لا الماضي (قولهم وأما نحو ضربت)
 من كل ماض أسند لثمة الفاعل ونحو انطلقنا من كل ماض أسند إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه
 أو المشارك ونحو استيقن من كل ماض أسند لنون جمع النسوة ولا يسكن في غير هذه الأنواع
 الثلاث (قولهم كراهم الخ) لا ولي في الضمير أوجه تمييز الفاعل من المفعول إذا اتصل
 بنون المعظم أو المشارك وحملت التاء والنون على نال المسلوقة في الرفع والاتصال وذلك لأن
 الضمير لا ولي يتنص بعلب وجندل وإن كان لا مصل ملابط وجندل وبتاء السانث في نحو
 شجرة وقد يمنع النقص والسند أن التوالي المكروه هو ما كان بطريق لأصالة في أصل الكلمة
 (قولهم فيما هو كالكلمة الخ) الطرف متعلق جوال كما يقتضيه المعنى لثمة يلزم طرفية
 الشيء لنفسه من جهة أن لأربع متكررات قد تكون كلمة على ما وهم لأن الطرف ما هو
 كالكلمة الواحدة من حيث عموم لا من حيث صدق بخصوص ما فالطرفية حيثما طرفية
 أم لاخص (قولهم بناء الماضي الخ) يلوح أن الغرض من هذا التبيين التعريض بسوء صنع
 المصنف حيث لم يقدم ذكر الماضي للاتفاق على بنائه على الأمر للاختلاف في بنائه مع
 أن الراجح أعرابه . ويحتمل أن يكون الغرض التبيين على أن مقتضى تقديم الأمر ترجيح
 بنائه على أعرابه فيعارض ترجيح ملحق الماضي (قولهم قال في الماضي الخ) ماخص كلاما
 فيه لا متاد في ذلك الترجيح إلى سبع أدلة . أولها أن الأمر معنى من المعاني وكل ما كان
 كذلك حقه أن يبنى بالحرف يتبع الأمر حقه أن يبنى بالحرف . الثاني أن الحرف أي
 به النهي وما أي به النهي يبنى به الأمر يتبع أن الحرف يبنى به الأمر أما الصغرى
 فظاهرة وأما الكبرى فلأنها أخوان . الثالث أن الأمرية خارجة من مقصود الفعل وكل ما هو
 خارج من مقصود الفعل لا يبنى به الفعل يتبع أن الأمرية لا يبنى بها الفعل فتبنى بالحرف .
 الرابع أنهم صرحوا باللام في الأماكن التي حذفوها منها وكما صرحوا بشيء في مكان حذفوه منه
 فقد قدره في ذلك يتبع أنهم قدروها في ذلك . الخامس أن فيه صفة للمعرب وكل ما فيه
 صفة للمعرب معرب يتبع أنه معرب ويبين الصغرى أنك تقول أخز وأخض وأرم واضرب
 واضربا واضربي كما تقول في الجزم والكبرى ضرورية . السادس أنه على زعمكم بناء بالحذف
 والبناء بالحذف غير معهود يتبع أن هذا على زعمكم غير معهود . السابع أنه لو كان أمرا لكان
 انشائه ولو كان انشائه لمجرد عن الزمان ولو تجرد عن الزمان لكان لعرض ولكن لا عرض فلا

لثابت المضارع في وقوعه صلة وصفة
 وقبرا وحالا وشرطا وبنى على التثنية
 وأما نحو ضربت وانطلقنا واستيقن
 فالسكون فيه ماض أوجه كراهم توالي
 أربع متكررات فيما هو كالكلمة الواحدة
 لأن الفاعل كجزء من فعله وكذلك صفة
 ضربوا فارضة أوجه مناسبة الواو . تنبيه .
 بناء الماضي مجمع عليه وأما الأمر فلنذهب
 الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم باللام الأمر
 مقدرة وهو عندهم منقطع من المضارع
 فاصل ثم تعلم فحذفت اللام للتخفيف
 وتبعها حرف المضارعة قال في الغسي
 ويقولهم أقول لأن الأمر معنى فحذفه أن
 يبنى بالحرف ولأنه أخواله وقد دل
 عليه بالحرف . اهـ . (وأعرابا مضارعا)
 بطريق الحمل على الاسم

تجرد عن الزمان فلا انهاء ولا ابراما اللازمة فطاهرة واما الانشائية فقلبه لو كان له عارض
 كان له جانبان كيهت فلا وهو ليس له الا حالة واحدة فكيف يكون فعلا مع عدم دلالة
 على الزمان . ويمكن ان يجاب عن الاول بطلان الكبرى لانه لا يلزم من كونه معنى من
 المعاني اداة للحرف ولا يدعى انه معنى ملحوظ على وجه دلالة من جهة ان الطلب نسبة
 بين الطالب والمطلوب لانه ليس كل نسبة ملحوظة اداة كما صرحوا به في قولك زيد هو
 قائم ونسبة القيام الى زيد واقعة على ما حققه الشريف ولانه يلزم من كونه في الخبر على انا لا تعلم
 انه ليس من حق الافعال اداة المعاني دلالة كيف والمحققون على ان النسبة الى الفاعل
 داخلية في مفهومه . وعن الثاني بانه يلزم ان يكون لا فرق بين كف من الضرب ولا تضرب
 يكون طلب الكف حيث يكون ملحوظا اداة في كليهما مع ان مناط الفرق بينهما ملاحظة
 مستقلة لا اول دون الثاني كما حققه السيد السند في مواضع وتابعة . ومن الثالث بانه
 صادرة اذ يكون الامر خارجا عن مدلوله فرع ثبت تقدير نال اخر وهو اول المسألة .
 وعن الرابع بانه لو سلم كونه غير نادر لكان معارضا بان تجرده منها في المواضع الكثيرة اذ
 على الاصل والاستقلال من الاخران القليل على القرينة والاختطاع سيما مع الاجماع على
 اولوية عدم التقدير اذا امكن خلافه مع انه صادرة ايضا اذ كونهم حذفوا اللام وصرحوا بها
 في الاماكن التي حذفوا منها فرع ثبت كونها افعالا مضارعة وان اللام محذوفة منها وهو
 اول المسألة . ومن الخامس بان الاشتراك في وصف لا يقتضي اتحاد المشتركين لكثرة الامور
 المتباينة المشتركة في بعض الاوصاف والآن فنقول ان البناء من ضربت معرفة لانك تقول
 ضربت ضربت ضربت نحو جاء احد ورايت احد ومررت بلصد . ومن السادس بانه
 صادرة ايضا لان كون البناء مطلقا لم يبعد بالحدف فرع كونها معرفة وهو اول المسألة ولو سلم
 فيود انه يمكن حيث انكار احكام كثيرة فيقال عند ايراد حكم مخصص بنوع من الانواع هذا غير
 معهود في غير ما ذكر ولو سلم فيقال القول باقتطاع الامر من المضارع قول باقتطاع فعل من فعل
 والقول باقتطاع الفعل من الفعل لم يبعد فالقول باقتطاع الامر من المضارع قول بما لم يبعد .
 ومن السابع بان الانشاء لا زمان له اوله زمن حالي ولا بد على القولين فيه ان يكون ذلك من
 حيث انشأته لا من حيث فعلته اما من حيث فعلته فلا بد لحدوثه من زمان والزمان
 الذي البناء لغو اضرب لا من حيث انشأته فانه من حيث انشاؤك لطلب الضرب
 به لا زمان له على قول وله زمان حالي على اخر بل من حيث انه فعل اخبر فيه ان
 يقع حدثه من الخطاب في الزمن المستقبل فلا بد له من زمان . هذا ما عندي في هذا
 المقام فعليك بالتأمل التام (قوله لمشايتهم اياه الخ) المعنى بالايهام احتمال الصيغة للزمانين
 المستقبل والحال احتمال رجل كل فرد من جنس الرجال وبالنقصان تخصيصه بالسين او سوف
 للاستقبال تخصيص رجل بالالف واللام . ويدخل اللام نحو ان زيدا يقوم . ان ربك ليحكم .
 وبالجرى ان المذكور ما هو ظاهر في نحو يضرب وضارب بل ولو تقديره كما في نحو يقوم وقائم فانه
 جار عليه في تحريك الاول والثالث وتسكين الثاني لان اصل يقوم يقوم وفي تعيين الاصول التي
 هي فاء الكلمة وعينها ولاهما من الزوائد وهي ما عدى ذلك . هذا وقد رد المصنف هذه الارجاء

لمشايتهم اياه في الايهام والتخصيص ولغيره
 لام لا ينداء والجرى ان على لفظ اسم الفاعل
 في التحركات والسكنات وصدق الحروف
 وتعين الحروف الاصول والزوائد

يمتثل به على التثنية وهو لآلف ورجعت فتحة النون لسقوط مقصدي كسرهما فيجاء الواحد
والمقصود المتقن وذلك ليس قطعاً فلا يرد منع اللبس بسند يقام كسر النون الذي لا يكون مع
المفرد ولا يبدى أن اللبس يوجد عند الذهول من الكسرة إذ يرد أن اللبس بهذا المعنى يوجد
حتى مع لآلف على أنه يقتضي أن لا تحذف الواو والياء إذ يقال قد يغفل عن الضمة والياء
(قوله والصابط) أي للصوت المتفرقة المتبسة وهي صور بناء الفعل مع نون التوكيد وأمرابه
أن الفعل للمعارض إذا كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بني لرجوعه إلى الأصل بسبب المعارض
وعلى الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر فالمراد من قوله بني البناء على الفتح لا مطلق
البناء بدليل كلامه السابق . فإن أبيت فأجعل في كلامه هناك نحو لأحبك فيكون ذكر
المعول الأول وهو البناء وحذف طمه وهي الرجوع للأصل وحذف المعول الثاني وهو البناء
على الفتح وأثبت طمه وهي تركيب خمسة عشر . هذا وأوردوا أنهم ركبوا الثلاثة أشياء في
باب لا حيث قالوا في لا ماء بارد أنه ركببت الصفة والموصوف ثم ركببت معها لا
فليحذر هنا ذلك . ولا وجه لهم الفرق بأنه لما ركببت الصفة والموصوف وانضخت طمهما لا
والعامل في التابع هو العامل في المتبوع صار الجميع بسبب ذلك كالشيء الواحد بخلاف
الفعل فإنه وإن عمل في الفاعل إلا أنه لا تسلط له على النون . إلا أنه يرد أن الغرض أنها
هو جعل النيتين كشيء واحد ليكون الثالث معها كأنه ليس ثالثاً وبين أن مجرد كون الفعل
مع فاعله كشيء يكفي في كون النون معها كأنها ليست ثالثة وهذا الغدر في الصورتين على
حد سواء والزائد طمه لا دخل له فلا يحضر . وعندني أن لا وجه أن يقال في الفرق أن
الثلاثة لأشياء هنا يمنع ترتيبها بخلاف الثلاثة أشياء في باب لا لأن أحد الثلاثة أشياء
هنا فعل وهو لكونه له دلالة هيئية ودلالة مادية بمنزلة كلمتين فلو وقع التركيب فيما ذكر
لكان تركيب أربعة أشياء بالآخرة ولا كذلك في باب لا ولذلك لا تركيب في مثل لا رجل يتكلم
موجود فليحذر (قوله وليس كما قال) أصل هذا لا هراض للشيخ لاثير فإن الناظم لما قال
في التسهيل ما لم تصل به نون توكيد أو أنث قال في الشرح بعد أو أنث فيبني اتفاقاً
فتحبه لاثير بأن القول بأعرابه لابن درستويه وابن طاحته والتسهيل وجماعة لا يستحقان
المعارض أياه فلا يعدم لأعرابه إلا بعدم موجهه وبقاء موجهه من المعارض بدليل بقاءه وهو
معها أي النون مقدر منع من ظهوره ما فيه من الشبه بالماضي (قوله الذي به) كان
غرضه بهذا الكلام أن المقصود من اليث أنها هو بيان أن بناء الحرف بالاستحقاق وأما
مجرد اتصافه بالبناء الذي هو محل اجتماع فعلهم كيف وقد ذكر أن لاسم إذا شابه بني
فكيف لا يكون مبنياً وعلى هذا يندفع الاعتراض على المصنف بعدم التوفية بالمراد لعدم استلزام
لاستحقاق لأعطاء من غير احتياج لأن يجاب بأن الراضع يعطي لأشياء ما تستحق (قوله
لا يتحore من المعاني الخ) نقضه الشيخ لاثير بتوارد التبعض والبيان والابتدائية على من
ملا ورده البدر الدمايني بأن الكلام في المعاني الطارئة بالتركيب لا بالفرادية (قوله أن
يسكن أي السكون) الظاهر أن يقول أي التمكن إلا أنه عدل للآزمه لكونه عبارة النحاة
ولأنه وصف الكلمة من غير احتياج لتكلف ولأنه لا يقتضي أن المتحركة كانت موجودة

والصابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا
أكد بالنون بني لتركيبه معها وما كان
رفعاً بالنون إذا أكد بالنون لم يبين
لعدم تركبه معها لأن العرب لم تتركب
ثلاثة أشياء . تنبيه . ما ذكرناه
من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور
والمقصود ذهب لأخلص وطائفة إلى
البناء مطلقاً وطائفة إلى لأعراب مطلقاً
وأما نون لآلف فقال في شرح التسهيل
أن المتصل بها مبني بلا خلاف وليس كما
قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه
وابن طاحته والتسهيل إلى أنه معرب
بأعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض
فيه من الشبه بالماضي (وكل حرف
مستحق للبناء) الذي به بالأجماع إذ
ليس فيه متعصى لأعراب لأنه لا يتحore
من المعاني ما يحتاج إلى لأعراب
(ولأصل في المبني) أسما كان أو فعلاً
أو حرفاً (أن يسكن) أي السكون لثبته
وتثقل الحركة

والبنى ثقل فلو حرك اجتمع ثقلان
(ومنه) اي وبعض البنى حرك لعارض
انصى تحريكه والمحرك (نو فتح ونو
كسر و) نو (هم) فنو الفتح (كايين)
وصوب ورب ونو الكسر نحو (اس)
وجير ونو الهم نحو (حيث) ومنسذ
(والسكن) نحو (كم) واضرب وهل
فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل
والحرف لكونه لاصل وكذلك الفتح لكونه
اخف الحركات واقربها الى السكون واما
الهم والكسر فيكونان في الاسم والحرف
لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل وبني ابن
لشبهه بالحرف في الهم وهو الهمزة ان
كان استلهاما وان كان شرطاً وبني اس
معد الحجازيين لثقله معنى حرف
التعريف لانه معرفة بغير اداة طاهرة
وبني حيث للتأنيص اللزوم الى جملته
وبني كم للشبه الوضعي او لثقله
لاستفهامية معنى الهمزة والتجريدية معنى
رب التي للكثير تنبيه ما بني من
الاسماء على السكون فيه سوال واحد لم
بني وما بني منها على حركة فيه ثلاثة اسئلة
لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وما
بني من لافعال او الحروف على السكون
لا يسأل عنه وما بني منها على حركة فيه
سوالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا
واسباب البناء على الحركة خمسة التثنية
السكنين كايين وكون الكلمة على حرف
واحد كبعض المعمرات او عضة لان يبتدا
بها كبناء الجمر اولها اصل في التمكن كقول
او شابهت العرب كالماضي فانه اشبه
المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا
كما تقدم واسباب البناء على الفتح طلب
الخفة كايين ومجاورة لالف كايان وكونها
حركة لاصل نحو يا مضار توخيم مضار
اسم مفعول والفرق بين معيين

بمختلفه هو (قوله والبنى ثقل) اي لكون معناه مقولاً لتبيين حتى كانه تركب معناه ان
كان حرفاً وحدها وزماناً ونسبة ان كان فعلاً ولا تضل في الحرف الى معناه لاصلي سواء كان
في المعنى او في الوضع او في الاستعمال او في الاحتقار ان كان اسماً وما قيل اي لثقله معنى
الحرف زيادة على معناه لاصلي فيكون مركباً عليه تصور ظاهر لعدم جريانه في الحرف بل في
الفعل ايضاً بل فيما عدى النوع الاول من الاربعة التي ذكرت للشبه فاصل (قوله اي وبعض
البنى الخ) احد لا بعض ما تقدم في قوله ... ولا اصل في البنى ان يمكننا - وانما زاد ما
ذكر دفعاً لما عسى ان يوجع منه ان ما خرج من ذلك لاصل ليس من البنى (قوله لثقلهما)
اما الاول فلانه انما يحصل باعمال العطفين الواصلين الى طرف الشقة . واما الثاني فثقله
انما يحصل باعمال العطلة الواحدة المجاذبة الى اسفل (قوله وثقل الفعل) بدلالته على
الحدث والزمان والنسبة وضعاً (قوله لثقله معنى حرف التعريف) التعبير بالثقل لثقله
على انه لم يرد فيه عدل واتجاه كلمة معنى ظاهر في ان المعنى الذي كان في الحرف سلب منه
واذي بكلمة اس فالحرف مطروح غير منظور اليه . ولا يريك قوله بعد لانه معرفة بغير اداة
طاهرة فان النفي المستفاد من غير يصرف للاداة وطهورها بهذه القرينة وهذا بحيث لا يخفى
(قوله وبني كم للشبه الوضعي او لثقله) هذا التعرديد منظور فيه لما قدمه قبل من ان
بعضهم لم يفتقر في الشبه الوضعي كون الثاني حرف لين والبعض اشترطه (قوله وما بني
من لافعال الخ) هذا كلام حق لا يمتري فيه فقد اتفقت عليه كلمة القوم ولا يخالفه كلام
الشارح السابق فقد قلنا ما ينبغي التنبه اليه على انه ولو كان ضروري البطلان لا يواخذ به .
هذا وما قيل انه غير ظاهر بالنسبة للفعل المضارع لما تقدم لك من انه لما استحق لاعراب
بسبب المشابهة السابقة استحق ان يسأل عنه اذا سكن كما يدل عليه قول الشارح سابقاً
ومع الثانية على السكون حملاً على الماضي المصل بها بغير صحيح مبني على تلك النجدة التي
اريدك كيف اجنبت من فوق الارض ما لها من قرار فثبت (قوله التثنية الساكنين)
هنا اشكال مشهور وهو ان النظم عرف البناء بقوله ما جي به لبيان متضمن العامل
من شبه لاعراب وليس حكاية ولا نفلاً ولا اتباعاً ولا تخلفاً من مكونين فاقصص ان تلك
الحركة ليست حركة بناء كاخواتها . واجيب بان تلك الحركة الموجودة في العربات بدليل
تمثيلهم لها بنحو لم يكن الذين كفروا وما هنا في الوجودية في البنية وبان حركة التثنية
الساكنين التي لا تكون بناء فيما اذا كان الساكنان في كلمتين لا فيما اذا كانا في كلمة كما هنا
(قوله او لها اصل في التمكن) يريد ان البناء لاصل فيه السكون كما تقدم ولا عراب
لاصل فيه الحركة فاذا بني لاسم على حركة يشار بحركته تلك الى انه له اصل في التمكن
وان خرج منه وعليه يستنزل قول غيره ليعلم ان لها اصلاً في لاعراب وغيره لئلا يظن بان
البناء غير اصلي . فلا ينابي ما سبق من ان من فائدة تخوين التمكن الدلالة على تمكن
الاسم في باب لاسمية حيث لم يشبه الحرف فيبنى وقراه ان البنى لا تمكن فيه وان زعمه
الناطرون (قوله نحو يا مضار الخ) لانصاف ان حركته على لغة من ينتظر حركة بنية
لا حركة بناء فلا ينبغي ذكره فيه وكذا يقال فيما ياتي (قوله بلاء واحدة) مطلق بمحذوف

اسم مفعول والفرق بين معيين

فصر كيف يثبت على الفتح اتباعا لحركة
الكاف لان البناء بينهما ساكنة والساكن
حاجز غير حصين واسباب البناء على
الكسر التثنية الساكنين كاس ومجانسة
العصل كباه الجر والحمل على المقابل كلام
لامركسرت حملا على لام الجر فانها
في الفعل نظيرتها في لاسم والاشعار
بالتانيث نحو انت وكونها حركة لاصل
نحو يا مصار ترخيم مصارر اسم فاعل
والفرق بين ادائين كلام الجر كسرت
فرقا بينها وبين لام لا ابتداء في نحو
امسى بعد ولا تبايع نحو نه وثم بالكسر
في الاشارة للمؤنثة واسباب البناء على
الضم ان لا يكون للكلمة حال لاعراب
نحو لله الامر من قبل ومن بعد ، بالضم
ومشابهة الغايات نحو يا زيد فانه
اجبه قبل وبعد قيل من جهة انه يكون
ممكنا في حالة اخرى وقيل من جهة
انه لا تكون له الصمة حالة لاعراب
وقال السيرافي من جهة انه اذا نكر او
اضيف اعرب ومن هذا حيث فانها انما
صمت لشيئها بتقبل وبعد من جهة
انها كانت مستحقة للاضافة الى الفرد
كسائر اخواتها فمنعت ذلك كما منعت
قبل وبعد للاضافة وكونها حركة لاصل
نحو يا تعالج ترخيم تعالج مصدر تعالج
اذا سمي به وكونه في الكلمة كالواو في
نظيرتها كنحن ونظيرتها هو وكونه في
الكلمة منزهة في نظيرتها نحو اخشوا القوم
ونظيرتها قل ادعوا ولا تبايع كمنذ وقد بان
لك ان الغلب البناء هم وفتح وكسر
وسكون ويسمى ايضا وقفا وهذا شروع في
ذكر الغلب لاعراب وهي ايضا

صفة لعين اي مدلول طيهما باداة واحدة لا بالتقوى لانه انما هو باخطى الحركة لا
بالاداة الواحدة ثم فتح لام المستغاث لوقوع موقع الضمير وكسر لام المستغاث من اجله للفرق
كما ساقى في بابهم وقيل لاول لان المطلوب منه الفتح والضم والثاني لان المطلوب كسره
(قوله نحو كيف) انما مثل بها للاتباع وباين لطلب الخفة لخفة الكاف وتغل الهمة
(قوله التثنية الساكنين) اي دفع التثنية الساكنين بما هو اصل فيه بدليل عدة فيما تقدم
مقصدا لاصل الحركة والاولى له الصريح به (قوله نظيرتها في لاسم) اي وليست هي
لتخالف العمل (قوله ومشابهة الغايات نحو يا زيد) هذا احد التوجيهات في المنادى
والاخر الفرق بينه وبين المنادى المتعارف في بعض لغاته (قوله قيل من جهة انه يكون
ممكنا) الماحظ في وجه الشبه على هذا هو ان كلا منهما يكون ممكنا في حالة اخرى فاقى
بالحركة لتبني على ذلك وعلى ما بعده هو ان كلا منهما لا تكون له الصمة حالة لاعراب
وعلى ما بعده هو ان كلا منهما اذا نكر او اضيف اعرب ومعنى كون نحو يا زيد ممكنا في حالة
اخرى انه ان لم يكن منادى مفردا ملما لم يبين فلم يمكن ومعنى كونه لا تكون له الصمة
في حال لاعراب انه لو كان منادى واعرب فلا يعرب الا بالنصب نكرة او مضافا ويقصد
تنكيره (قوله ومن هذا) اي وما يبنى على الصم لمساوية الغايات (قوله فمنعت ذلك)
اي لاحاقته الى الفرد واما للاضافة الى الجمل فهي لازمة لها (قوله ترخيم تعالج) اي
على لغة من لا يعطر اما على لغة من يعطر فالحركة للشيء لا للبناء (قوله كنحن ونظيرتها
هو) يريد ان نحن وهو متاظران في الدلالة على جماعة ولما كان في الآخر هو واوا المختار
في نحن ان يكون مبنيا على صمة لتناسب واو الظير (قوله نحو اخشوا القوم) يعني ان
اخشوا وقل نظيران ولما اتصل بقل ادعوا صمت لام قل اتباعا لعين ادعوا ضم واو اخشوا لما
اتصل به القوم وان لم يكن ما يجمع لتلك المناظرة . واعترض بان الصمتين المذكورتين للاتباع
والنسبة وما هما فيه مبني على السكون فلا ينبغي ادعوا فيه في حركات البناء (قوله وقد
بان لك الخ) انما لم يعبر بالغناء لانه ليس المقصود ان يكون هذا نتيجة لما تقدم وانما الغرض
استيناف كلام علم بعض مقدماته من الكلام السابق ليس به كلام المصنف الذي بعده على
وجه النسبة (قوله ان الغلب البناء الخ) للاضافة لادنى ملازمة اي القلب انوامه وفي
التحقيق على حذف مصنف لظهور ان البناء لا يرادف كل واحد من الضم والفتح واخوئهما
وكذلك الضم مع البقية مثلا وكذلك قولهم القلب لاعراب لظهور ان لاعراب لا يرادف
الرفع والنصب واخوئهما وكذا الرفع مع البقية مثلا بل مع الصريح بذلك المضاف ايها يبقى
التسامح على راي من يقول بمعنوية البناء ولا عراب لظهور ان الرفع والضم ليسا نوعي لاعراب
والبناء بل التغير ذو الرفع والالزوم ذو الضم . وبالجملته فليس مراد من عبر بلك العبارة الا
ان القوم في باب لاعراب يعبرون بالرفع والنصب والحذف والجزم وفي باب البناء بالضم والفتح
والكسر والسكون وانما ترك الصريح بالانواع لانه مع عدم جريانه على القولين نقده بان
السكون عدمي فلا يشارك التوقيفات في التسمية وان رد بان المراد التسمية اللغوية لا المنطقية
وبان محل ذلك في العدم المطلق . واطم ان هذه التفرقة بين القلب البناء والقلب لاعراب

هي للبصريين مقدمهم وخاخرهم وأما الكوفيون فيجوزون استعمال كل واحد منهما في موضع
 الآخر نص عليه الرضي : هذا وإنما قدم القلب البناء على القلب لأعراب لأنه كان يصدد
 الكلام عليه ولاجل أن يذكر بعدها القلب لأعراب فيختص للكلام على عبارة المصنف يشهد
 بذلك قوله وهذا شروع في ذكر علامات لأعراب وقوله وقد أشار إلى لأول بقوله فلا حاجة
 لما تكلفوه (قوله أربعة) أورد عليه أن الهم لا يتناول الألف في نحو يا زيدان والفتح لا
 يتناول الياء في نحو لا رجلين والسكون لا يتناول الحذف في نحو اغز مع أنها بناء وليس لأحد
 أن يقول المراد أنواعه لأصلية إذ لأصالة والقرينة لا تغل في الأنواع كذا قيل . وجوابه أن
 لأنواع إنما هي تلك الأربعة وما ذكر ليست منها وإنما هي ثابتة منها كما لا يخفى فإن
 أطلق عليها اسم النوع فبذلك النيابة ليس إلا (قوله والرفع والنصب الخ) تقديم الرفع
 كما صرح كثيرون لأنه لا شرف إذ هو أعراب العدد ولا يخلو منه كلام وبدأ سيوره بالنصب
 لكونه أوسع مجالا فقال وهي تجري على ثمانية مجاز على النصب والرفع والجزم والجزم والفتح
 والضم والكسر والوقف تقدم النصب على الرفع والضم وهذا كله ترتيب استصفاي لا ضروري
 وأعلم أنه أن حصلت اليت على أن المراد أن الاسم والفعل يشتركان في الرفع وفي النصب
 وأن الاسم يخص بالجر والفعل يخص بالجزم وكذا أن حصلت على أن المراد أن الرفع والنصب
 اشترك فيهما لأسماء والأفعال وأن الجر يخص به الاسم ولن الجزم يخص به الفعل وتكون
 البناء داخلة على المقصور على الاستعمال الجيد القليل فالأمر بين فإن حصلت على أن المراد
 الرفع والنصب اشترك فيهما لأسماء والأفعال وأن الجر يخص بالاسم وأن الجزم يخص بالفعل
 والبناء داخلة على المقصور عليه على ما هو الكبير الشائع فيه فيكون اللفظ مغلوبا حيث لا أصل
 والجر قد خصص بالاسم والجزم قد خصص بالفعل ولهذا عبر في التسهيل بقوله وخص الجر بالاسم
 وخص الجزم بالفعل . ففي أنه احرص على المصنف بأن ما هنا مكرر مع قوله سابقا بالجر
 واجيب بأن الاستفادة من هنا أن الجر نوع من أنواع لأعراب مختص بالأسماء ولا شك أنه
 لم يستغنى عما تقدم (قوله لأن مامله لا يستقل الخ) أصل العبارة في التسهيل هكذا وخص
 الجر بالاسم لأن مامله لا يستقل فيحصل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب وخص الجزم بالفعل
 لكونه كالعرض من الجر هذا كلامه أي وخص الجر بالاسم لأن مامله لا يستقل لافتقاره إلى ما
 يتعلق به فيحصل بالنصب بأن مصرة بعد الفاء غيره أي غير الجر يريد غير الجر في الأسماء
 وهو الجر في الأفعال لو كان ومن ثم فقد الجر من المعارع دون الرفع والنصب بخلاف الرفع
 والنصب لاستقلال عامل كل منهما فجعل الفعل مشاركة للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريع
 واختص الجر بالاسم لضعفه وتباعده من أن يعمل غيره عليه وخص الجزم بالفعل لكونه فيه
 كالعرض من الجر جبرا لما فاتته من المشاركة فيه فصار لكل من صفتي للعرب ثلاثة أوجه
 من لأعراب الرفع والنصب والجر للاسم والرفع والنصب والجزم للفعل . وجماع القول في ذلك
 وبيانه أن الاسم لما كان أصلا في لأعراب للفعل كانت مامله أصلا لمامله وقيل رافع الاسم
 وناعبه التفريع عليهما لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر بخلاف عامل الجر تغير
 مستقل لافتقاره إلى متعلق ومن ثم إذا خلق الجار انصب معلوله وإذا عطف على الجور

أربعة رفع ونصب وجر وجزم وعن المازني
 أن الجزم ليس بأعراب فمن هذه الأربعة
 ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال وما
 هو مختص بتبديل منهما وقد أشار إلى
 لأول بقوله (والرفع والنصب اجعلن
 أعرابا . لاسم وفعل) فالاسم نحو أن زيدا
 قائم والفعل (نص) أقوم و (لن إهابا)
 وإلى الثاني أشار بقوله (ولأسم قد خصص
 بالجر) أي فلا يوجد في الفعل قال في
 التسهيل لأن مامله لا يستقل فيحصل غيره
 عليه بخلاف الرفع والنصب (كما قد
 خصص الفعل بأن ينجزما) أي بالجزم
 لكونه فيه حيث لا يعرض من الجر قاله
 في التسهيل وأعلم أن لأصل في كل
 معرب أن يكون أعرابه بالحركات أو
 السكون ولأصل في كل معرب بالحركات
 أن يكون رفعه بالضمه ونصبه بالفتحة
 وجره بالكسرة وإلى ذلك الإشارة بقوله

حيث للميم منه باننا) أي انفصل فان لم ينفصل منه
أعرب بالحركات الطاهرة عليها وفيه حيث ذكرنا
نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن والعشرة اتباع
فائه لميمه وفصحاهن فتح فائه منقوصا و (اب) و
(اخ) و (احم كذلك) ما أصف (وهن) وهي كلمة
يكنى بها من أسماء الأجناس وقيل عما يستقيم ذكره
وقيل من الفرج خاصة فهذه لأسماء الستة تعرب
بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا وهذا لأعراب
معين في الأول منها وهو ذو ولهذا بدأ به وفي الثاني
منها وهو الفم في حالة عدم الميم ولهذا ثنى به وغير معين
في الثلاثة التي تليها وهي اب واخ وحم لكنه لأشهر
ولأحسن فيها (والنقص في هذا الأخير) وهو من
(أحسن) من لا تنم وهو لأعراب بالاحرف الثلاثة
ولذلك أخره والنقص ان تحذف لامه ويعرب بالحركات
الطاهرة على العين وهي النون وفي الحديث من تعزى
بعزاء الجاهلية فاصوره يهن ابيه ولا تكنوا ولقلة
الاتمام في من أنكر الفراء جواره وهو مجزوع بحكاية
سبويه لا تمام من العرب ومن حفظ حجة على من
لم يحفظ (وفي اب وتاليايه) وهما اخ وحم (يندر)
أي يقل النص ومنه قوله

بابه أقدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظم
(وفصحا) أي قصر اب واخ وحم (من نقصهن أشهر)
فصرها مبتدا وأشهر خبره ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو
من تقديم من على أفعال التفعيل وهو قليل كما ستعرفه
والمراد ان استعمال اب واخ وحم مقصورة أي بالألف
مطلقا أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة أي محذوفة
اللامت معرفة على الأحرف الصحيحة بالحركات الطاهرة
ومن القصر قوله

ان اباحا وابا اباحا قد بلغا في المجد فاجتاها
* وفي المثل * مكره أخاك لا بطل وحاصل ما ذكره ان
في اب واخ وحم ثلاث لغات أشهرها لأعراب بالاحرف
الثلاثة والمانية ان تكون بالألف مطلقا والثالثة ان
تحذف منها للاحرف الثلاثة وهذا نادر وان في من
لحين النص وهو لأشهر والاتمام وهو قليل وزاد في التسهيل

الآ بشرطين . أحدهما ان لا يبقى على حاله تلك المتلفظ به معها بل لا بد
من زوال الميم لقوله حيث للميم منه باننا . الثاني ان يصاق لغير الياء لقوله
وشرط ذا لأعراب ان يعضن لا ليا فاذا توفرت الشروط وأريد لا تيان بالشروط
فيقال مثلا هذا فوك ورايت فاك ونظرت الى فيك وهذا معنى لا شك في استفادته
من كلامه ومطابقته وان عاقت منه النظيرين الوسوس ولاهام (قوله حيث
الميم منه باننا) أي في التركيب الذي زالت من الفم فيه الميم فحيث المكان
(قوله والعشرة اتباع الخ) ذكر بعضهم انها الثالثة عشرة لان ست النقص والقصر
تعرب في حالتها الضعيف وعدمه فيخرج اثنا عشرة ثالثة عشرتها لا اتباع ثم طاهر
انه على لغة القصر لأعراب بالحركات المقدرة فكان لأولى البشارح ان يسقط الطاهر
عما تقدم ألا ان يقال انه رعاية لقوله وفصحاهن فتح فائه منقوصا (قوله اب
اخ الخ) هي معارف بقصد اللفظ (قوله من أسماء الأجناس الخ) عبارة الصحاح
للمنقولة في هذا المقام لا تعصي انه كناية من نفس الجنس لا من اسمه لان
قوله ومعناه شيء يحصل ان يراد لفظ شيء . نعم في كلامهم ما يدل على انه كناية
من نفس الشيء لا من لفظه فقد قال ملي رضي الله عنه من يطل من ابيه
ينطق به وقال الشاعر

رحمت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هلك من العسر

وقال آخر

الا ليت شعري هل ايتن ليلة وهي جاذ بين لهزمي من
(قوله من تعزى بعزاء الجاهلية الخ) أقصر ابن الأثير في النهاية على هذه
الرواية وفي الجامع الصغير للمحافظ السيوطي اذا راجم الرجل يعزى بعزاء الجاهلية
فاصوره يهن ابيه ولا تكنوا وتعزى انتسب وانتم أي قال يا لفلان ليخرج الناس
معه الى التخال في الباطل فاصوره أي قولوا له انقص على من اهلك الذي انتسب
اليه صاه يجيبك ولا تكنوا لا تذكروا له كناية الذكر وهي الهم بل صريح لاسم
وتعزى بمشاة مفتوحة فعين مهملة فزاي مشدودة واحصوا بفتح الهمزة وكسر العين
المهملة وحاصه معجمة مشددة وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف (قوله انكر الفراء
جواره) وذلك لانه قال واما ما لم يتم في حال قدم وهن وهنة اذ لم نجد له في
الواحد قما (قوله بابيه أقدى الخ) اعترضت هذه الشهادة باحتمال حذف
الياء من الأول والألف من الثاني ضرورة وفيه نظر لان مثل هذا لا يعتذر في
شعر مع انه انشد حمزة ايضا قوله

سوى ابك لأدنى وان محمدا على كل حال يا بن عم محمد
والطاهر اذا تكاثرت تفيد القطع مع انه حكى الفراء هذا ابك وهو لا يجري فيه
ما ذكر تامل (قوله وان في من لغتين) بقيت ثالثة نية عليها في التسهيل
بقوله وقد تعدد نونه . اه . مثل قوله

الا ليت شعري هل ايعن ليلة . وهي جاذ بين لهزمتي حسن :
 كنى يعني المشددة من ذكره وجاذ يجيم وذل محجمة اي مصب يقال جذا واجذا اي انصب
 قائما واللهزتان بكسر اللام والزاي عظمان نائمان في اللحين تحت لاذنين كذا في الصحاح
 غير ان الشاعر استعملهما في جانبي الفرج على جهة الاستعارة وقد مد الجوابلي النسخ من الحسن
 العروم (قوله في اب التشديد) حكى لازهري اللغوي انه يقال استابيت فلانا ايا اتخذته
 ابا وفي الكشف في سورة عبس ولاب المرى لانه يوجب اي يعم ويتكلم والاب والام اخوان
 قال جندنا قيس ونجد دارنا ولسا لآب به والكراع

وفي شرح التسهيل للدمايني فاعل من مسمى لآب ابا بالتشديد مراعى فيه من المعنى ما روي
 في اسم المرى كما ان من مسمى الوالدة اما مرعى فيها كونها قوم اي قصد ورد بان قصاره انه
 شبه اشتقاق لا يدل على ما ذكر (قوله واخرا باسكان الخ) اي على وزن فعلن نحو ما
 انشده الفراء ما للرب اخوك ان لم تلقه وزرا ههنا الكريمة معروفا على النوب

(قوله وفي حم حموا الخ) عبارة التسهيل وحس مماثل قرو او قره او خطا . اه . لاول
 بفتح الفاء وسكون الراء وواو يطلق على قدح من خشب وعلى مياضة الكلب والثاني بفتح
 القاف وسكون الراء وهرة يطلق على الوقت والحصى والطهر والثالث بفتح المعجمة والطاء
 المهملة والهيرة ههنا الصواب (قوله ان نو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك) اي فاصلها
 ذوي حذف الياء لطرفها وللتخفيف وبقيت الواو حرف حذف لاعراب . وفي شرح
 التسهيل وزنه عند سيبويه فعل بفتحين حذفت لامه بدليل ذواتي في التثنية باعادة اللام
 كما قالوا ابوان في تثنية اب كائنا ههنا من باب طويت وبه قال لاخفش مستحبا بذلك .
 قال ابو علي والنسخ لا يلزم لانه كما استمر تحريك العين لحذف اللام لم يحبر ودعا لعروجه
 فتحرکها محركة كما قالوا دموي . وقال - يتوان بيجلوان ههنا مخروق - وفي شرح الدمايني
 وزنه فعل بفتح الفاء والعين بدليل ذوي مال وفيه نظر . قلت وهو بين الوجه واصح وان
 استدل به سيبويه اذ لو كان النسخ لاصل على معنى هذا الدليل لقالوا في الجمع ذوي مال
 كما في مصطفون فكانت كالف تسقط لكان واو الجمع وفتح حلوها دلالة على المحذوف هذا
 كلامه . وفي شرح فصول ابن مطي لابن اياز بعد ان ذكر مثل ما ذكر الشارح قلن قيل
 فلم حكمت على منه بالتحريك وهلا كانت ساكنة . قيل بعضهم يستدل على ذلك بقولهم في
 جمعهم ادواء لان افعالا جمع فعل كما قدمنا وهذا ضعيف اذ لقاتل ان يقول لاصل فعل بسكون
 العين لكن جمع على افعال لكونه عنه محذوف فهو اذا كتب واثواب وحرص واحراض وبعضهم
 يستدل عليه بانهم قالوا في تثنية مؤنثه الذي هو ثلث ثواتا ولاصل ثوبا فقلت الياء الفا
 لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو كانت الواو ساكنة لفعل ذينا ولاصل ثوبا فلما اجتمعت الواو
 والياء سبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء وانضمت الياء في الياء وعلى هذا يحمده
 فان قيل فلم كانت اللام المحذوفة من ثوبا ياء وهلا كانت واوا . قيل قد تبين ان منها واو
 لقولهم في جمعها ثور وثوات ولم يقولوا ذبوا ولا ذيلت واذا كان كذلك فجعل اللام ياء اولى
 من جعلها واوا لان باب طويت وشويت اكثر من باب قرة وحرة ومعنى ذلك ان ما منه

في اب التشديد فيكون فيه اربع لغات
 وفي اخ التشديد واخرا باسكان الحاء
 فيكون فيه خمس لغات وفي حم حموا
 كقرو وحما كقرو وحما كخطا فيكون
 فيه ست لغات . تنبيه . مذهب
 سيبويه ان نو بمعنى صاحب وزنها فعل
 بالتحريك ولا ياء ياء ومذهب الخليل
 ان وزنها فعل بالاسكان ولا ياء واو

واو ولامه ياء اكثر مما عينه واو ولامه واو ومن قواعدهم الحذف على لاكثر لا على لاقل
(قوله فني من بلب قوة) فاصلته نو بالتعدد حذفوا الواو الثانية لظرفها والضعيف
وبقيت الواو خوف حذف لامها وحذف الدال لخصبة الواو . هذا وجه دعوى اسكان
العين بانه لاصل والحركة زائدة فلا يقدم عليها الا بحسب (قوله واصلته قوة) اي وحذفت
الهاء احبلا (قوله لامة هاء) اي بدليل اقواه وقويه (قوله ورد بسماع قصرها) وجه
الرد بان لالف منقلبة عن الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها ولو كان ما قبلها ساكنا لما صح ذلك
(قوله ويجمعها على افعال) قيل هو رد بالنظر لاجل قطع لا بالنظر لان واو لان ملحقه
ان ما كان على وزن فعل بالاسكان وقاؤه هرة يجوز جمعه على افعال وافعل (قوله واعتزله
ابن اياز النح) عبارته في شرح حصول ابن عطية هكذا فان قيل فما الدليل على ان لامها
واو وان عينها متحركة قيل هذا فيه نظر بعد ما قال بعضهم لا امرى ما يدل على ذلك وقال
شيخنا ابراهيم بن جعفر في شرح الجزولية انه وان لم يسمع فيه اثناء فقد قالوا في مؤنثه
هنة بالتحريك واصلته هنة ولذلك جمعه على هنوت قال الشاعر

ارى ابن نزار قد جفاني ورابي على هنوت شأنها متابسع

ولا ارى فيما ذكره جنة . ولقاتل ان يقول لاصل هنة بسكون النون ولكن حذفوا الواو
وحركت النون بالفحة لاجل تله الثانية اذ لا يكون ما قبلها الا مفتوحا او الفا وعلته اذا
كان اسما يجمع على فطلت كجفنت وقصعات وان كانت العين ساكنة في الواحد وهذا واضح
وقيل ابن يعيش في شرح اللوكي انه قيل في جمعه اثناء فعلى هذا يستدل لجمعه على انه
فعل الى هنا عبارته (قوله فبه يستدل) اي لا بما تقدم من بعض شراح الجزولية لا اعتراض ابن
اياز عليه (قوله بالاحرف الثلاثة النح) يريد ان لامها في كلام المصنف اريد منه ما تقدم
في قوله . فارفع يوا وانصب بالالف . واجر ياء ما من لاسما اصف . كما يشير الى ذلك
العنوان بالاعراب وكون الفصل معقودا للاعراب بالحروف والمثال المذكور اذ لو كان المشار اليه
القصر لعنون به وقيل وشرط هذا القصر . هذا وقيل لا يحتاج لشرط لاهافة في ذو ولا في
الفم بلا ميم لانها لا يكونان الا مصافين واشترط ذلك يوم انها قد يفردان ويختلف هذا
الحكم وليس كذلك ولا حاجة الى قوله لا لياء في ذو لانها لا تصافى الى الياء ولا للتصير
اصلا وقد اكد لاشراطين في نو تميله بها في قوله ذا اهلا فانه مؤنن بانها مقصورة بالاشتراط
واجيب بلن نو تصافى عند المبرد للضمائر وكذلك الفم بلا ميم يصافى للضمائر فالاشتراط
بالنظر لذلك وبيان المصنف لما اتي اولا بنو غير مصافة وبالفم بلا ميم يتوهم انها يفردان
ففيه بذلك لاشتراط على انه وان امكن فيهما ما ذكر في حد ذاتهما فهما لا يستعملان كذلك
لان اعرابهما دائما بالحروف وذلك مشروط بالاهافة على ان المخاطب بذلك هو المتعلم الذي
يمكن هذه افراد تلك الالفاظ واصافتها للياء وغيرها . وورد لا ايا لك واجيب بانه مصافى
للتصير واللام مقصدة ورد بانه يكون حيث معرفة فوجب الرفع وتكرار لا واجيب بانه وان
كان مصافيا حيثئذ لكن قصدوا من احكام تلك اللام والفصل بهما ان تكون لاهافة كلا
اهافة فهو في صورة النكرة والخبر محذوف فلا جرم يترك الرفع والنكرار (قوله مع ما من

فهي من بلب قوة واصلته نو قال ابن
كيسان يحتمل الوزنين جميعا وفوك وزنه
هند الخليل ومسيره فعل بفتح الفاء وسكون
العين واصلته قوة لامة هاء وذهب الفراء
الى ان وزنه فعل بضم الفاء واب واو
وحم وزن وزنها عند البصريين فعل
بالتحريك ولا ماتها واوات بدليل تنبئها
بالواو وذهب بعضهم الى ان لام حم ياء
من الحماية لان احساء المرأة يحمونها
وهو مردود بقولهم في الشخصية حموان
وفي احدى لغاته حمو وذهب الفراء
الى ان وزن اب واو وحم فعل بالاسكان
ورد بسماع قصرها ويجمعها على افعال
واما من فاستدل الشارح على ان اصله
التحريك بقولهم هنة وهنوت وقد استدل
بذلك بعض شراح الجزولية واعتزله
ابن اياز بان فحة النون في هنة يحتمل
ان تكون لهاء الثانية وفي هنوت
لكونه مثل جفنت فتح لاجل جمعه
بالالف والهاء وان كانت العين ساكنة
في الواحد وقد حكى بعضهم في جمعه
اثناء فبه يستدل على ان وزنه فعل
بالتحريك (وشرط ذا لاعراب) بالاحرف
الثلاثة في الكلمات الست (ان يصفن
لا ليا) مع ما من

عليه الخ) يريد بذلك دفع ما أورد على المتن من أنه بقي شرطان آخران أن تكون مكية لا مصغرة ومفردة لا مثناة ولا متجمعة وحاصل الدفع أنهما لم يقع عليهما لاشارته اليهما بالنطق بتلك الأسماء كذلك وانحصر على هذا الجواب لا قرينة ولا قيد قد أجيب أيضا بأنها إذا ثبتت أو جعلت تدخل في البابين بعد وإذا صغرت تكون كسائر الأسماء المصغرة محكوما لها بحكم الأسماء الصحيحة وتظهر فيها الحركات وأما اشتراط أن لا تكون منصوبا إليها فقد رد بأنه يعني منه اشتراط الإضافة (قولهم فأنها تكون منقوصة الخ) لا يريد عليه قوله - خالف من سلمى خياشيم وقا - حيث أعرب فا بالحرف مع أنه غير متصاف لأنه إما شاذ وإما يحذف المتصاف إليه في التعاطفين أي خياشيمها وقا كما قال المصنف (قولهم الخلو في فم الصائم الخ) الخلو في فم الصائم قد تغير واتحد الفم من خلو المعدة من الطعام ومعنى أطيبه عند الله رضا به دنيا وأخرى والتعبد في رواية مسلم يوم القيامة لأنه يوم الجزاء والغرض من الحديث حمل العبد على طاعة الصوم وتسليمته من مشاقه بأن في ذلك رضا الله وعنده جزاءه (قولهم وإنما تصافى لاسم جنس ظاهر غير صفة) المراد باسم الجنس في هذه العبارة ما يشمل نحو مال وضرب والمال والضرب قال تعالى - ذي قوة عند ذي العرش - وكذا يشمل نحو الصمير العائد إليه بدليل التأكيد بالظاهر والأصل في التأكيد التخصيص والطلاق اسم الجنس على صميرة كالطلاق المصدر على صميرة حيث شرطوا في حمل المصدر أن لا يكون صميرا كما سباق وكذا يشمل نحو الثائم مما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث تصف به الذات بدليل التأكيد بغير صفة والأصل فيه ما سمعت وأنا أخصت بالإضافة لاسم الجنس الظاهر لأنها موضوعة لأن يتوصل بها للوصف بأسماء الأجناس حيث لم تصلح لذلك بذاتها ولهذا لم تدخل على الصفة لصلوحيتها لذلك بذاتها وإما في قول التسهيل ولا يضافان يعني ذو وفروعه إلا إلى اسم جنس ظاهر فالمراد منه ما لا يتناول الصفة إذ لم يقيد بغير الصفة وهو أهم من المعرفة والنكرة ولهذا قال الدماميني في شرحه وأطم أن المراد ما يقابل الصفة ولهذا صح قوله بعد ذلك ظاهر فلا يقال ذو عاقل ثم قال وقد قرع بعض الأقباء أن المراد باسم الجنس النكرة واستشكل بسبب هذا الوجه الفاسد ما وقع في الحديث - أن تصل ذا رحلك - وغلب منه مراعاة التزويل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو الجلال والإكرام (قوله وما خالف ذلك فهو نادر) بأن كان المتصاف إليه صميرا نحو قوله

أما يصطنع العبد روف في الناس ذيرة

وغال لأحوص

وأنا لنرجوا عاجلا منك مثل ما رجونا قدما من ذوبك لأفصلا

أو علما وفيه قسمان لأنه إما أن يقترب المتصاف بالمتصاف إليه وهما نحو ذو يزن وذو سلم وذو كلاع وهذا يضاف وجوبا أو لا يقترب وهما نحو ذو تيوك وذو قطري قال

تمني شيب ميتة سقلت به وذو قطري كفه منك وأبسل

وهذا يضاف جوازا أو صفة نحو قراءة ابن مسعود - وفوق كل ذي عالم عليم - في أحد الخبرين أو جملة نحو أذهب بذني تسلم (قولهم أو مجموعة جمع ملانة) جمعها جمع

عليه من الأفراد والتكثير (كجا أخو إيلك إذا احتلا) مكل واحد من هذه الأسماء مفرد مكبر مصدق وإضافته لغير الباء وقد احتوت هذه الأضمة على أنواع غير الباء فإن غير الباء إما ظاهر أو محصور والظاهر إما معرفة أو نكرة والاحتراز بالإضافة عما إذا لم تصف فأنها تصحكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء أب ورايت أبا ومررت بهم وكلها تفرد إلا ذو فأنها ملازمة للإضافة وإذا أفرد فوك عوض من عينه وهي الواو ميم وقد تثبت اليم مع الإضافة كقوله - يصبح طمأن وفي البحر فيه - ولا يختص بالضرورة خلافا لابي علي لقوله صلى الله عليه وسلم - الخلو في فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك - والاحتراز بقوله لا ليا عما إذا أضيفت للياء فأنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء وكلها تصافى للياء إلا ذو فأنها لا تصافى لمصور وإنما تصافى لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فأنها تعرب أعربا وان جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة وبكونها مكبرة عما إذا صغرت فأنها تعرب أيضا بالحركات الظاهرة - وأعلم أن

ما ذكره الناطم من أن اعراب هذه الالفاظ
بالاحرف هو مذهب طائفة من الكوفيين
منهم الزجاجي وقطرب والزيادي من
البصريين وصنم من الكوفيين في احد قوله
قال في شرح التسهيل وهذا اسهل المذاهب
واهدحسا من التكلف ومذهب سيويه
والفارسي وجمهور البصريين انها عربية
بحركات مقدرة على الحروف واتبع فيها ما
قبل الاخر للاخر فاذا قلت قلم ابو زيد
فاصله ابو زيد ثم اتبعت حركة الباء لحركة
الواو فصار ابو زيد فاستقلت الالف على
الواو فحذفت واذا قلت رايت ابا زيد
فاصله ابو زيد فتقبل تحركت الواو وانفتح
ما قبلها فتقبلت الف وقيل ذهبت حركة
الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلب
الواو الفاقيل وهذا اولي ليتوافق النصب
مع الرفع والجري لا يتباع واذا قلت مروت
بابي زيد فاصله بابو زيد فاتبعت حركة
الباء لحركة الواو فصار بابو زيد فاستقلت
الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت
الفحة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة
كما في نحو ميزان وذكر في التسهيل ان هذا
المذهب اصح وهذا المذهب من جملة
صفرة مذاهب في اعراب هذه الالفاظ وما
اقواما تنبيه انما اعرابت هذه الالفاظ
بالاحرف توطئة لاعراب المتن والمجموع
على حدة بها وذلك انهم ارادوا ان يعربوا
المتن والمجموع بالاحرف للفرق بينهما
وبين المفرد فاعربوا بعض المفردات بها
ليانس بها الطبع فاذا انتقل لاعراب بها
الى المتن والمجموع لم ينفر منه لسابق لالفة
وانما اختيرت هذه الالفاظ لانها تشبه المتن
لفظا ومعنى اما لفظا فلانها لا تستعمل
كذلك الا مضافة والمضاف مع المضاف اليه
اثنان واما معنى فلاستارام كل واحد منها آخر
فالاب يستلزم ابنا ولا يستلزم اخا

سلامة لمذكر ثابت سماعه في جميعها (قوله ما ذكره الناطم من ان الخ) لان الباء في
وارفع يواو الخ مثلها في قوله وارفع بهم الخ وفي قوله وجر بالفتحة ما لا يتصرف للصوير وقد
صرح بان غير ما ذكر يوجب ولم يذكر هذه الالفاظ فيما يقدر اعرابه تدبر (قوله قال في
شرح التسهيل وهذا اسهل المذاهب) زاد فيه بعده لان لاعراب انما هي به لبيان
متنصي العامل فلا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والغاء ظاهر وان بالدلالة المطلوبة
ولا يمنع منه اصالة الحروف لصلاحية الحرف المختلف الهيئات للدلالة اصلا مع ان في
جعل الحروف للشار اليها نفس لاعراب مزيد فائدة مع كون ذلك توطئة لاعراب المتن
والمجموع على حدة لفرقتهم عن الواحد ولا مندوحة عن اعرابهما بالحروف فاذا سبق مثله
في الاحاد . امن الاستبعاد . فلا يخرج عن الحداد . واعترض الشيخ لا يبرح على قوله لا فائدة
في جعل مقدر متنازع فيه دليلا بانه لا يتم الا على رأي من يرى لاعراب مقدرا في الحروف
او في متلواتها اما على رأي من يرى الحركات قبل الحروف هي لاعراب وهو المازني ولا علم
والرعي كما سياتي فلا اذ ليس لاعراب مقدرا . وعلى قوله ايضا ولا يمنع منه اصالة الحروف
بان الحرف لاصلي لا يكون اعرابا لما علم ضروريا من زيادة لاعراب على مباني الكلم او ما
نزل منزلها من الزوائد . وعلى قوله ولا مندوحة من اعرابهما بالحروف بالخلأ الشهيدي
اعراب المتن والمجموع بل لا يرى لكثرتهما اعرابهما بالحروف . ولك رد الاول بان فرضه
انما هو التسهيل على قول من قال باعرابها بحركات مقدرة على الحروف واتبع فيها ما قبل
لاخر للاخر لكونه الذي قال به سيويه وصحوة حتى المصنف اما ان الحركات قبل الحروف
هي لاعراب فان كانت الحروف اتباعا كما هو رأي المازني فقد رده بان بابه الضرورات قال
وانني حيث ما يعني الهوى بصري من حيث ما سلكوا ادنو فانظروا

وان كانت الحركات منقولة من هذه لاهرف لما قبلها كما هو رأي الرعي فقد رده ايضا بان
شرط النقل الوقف بشرط كون النقل اليه ساكنا صحيحا والمنقول منه ايضا صحيحا . والثاني
بان المصنف يسوغ كون الحرف لاصلي مختلف الهيئات اعرابا والذي علم ضروريا من
زيادة لاعراب ان ملئت ضروريته انما هو لاعراب بالحركات على انه لا يستحيل دعوى
لاصالة والزيادة هنا حكما نبيها عليه قبل . والثالث بانه ليس معنى قوله ولا مندوحة لا
خلاف بل ان ذلك لان بناء على ما قضى به الدليل للنول المشهور باعرابها بالحروف .
وقد شيد اركانها في مرجع اخر من شرح التسهيل بما يطول بل بناء على ما اشار اليه قوله
هنا لا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والغاء ظاهر وان بالدلالة المطلوبة على ان
الفرص انما هو لسهولة ولا بعدية من التكلف ولا شك في كفاية ما ذكره فيه (قوله من
جملة مشرة مذاهب) فشرحا ان الحروف دلالت اعراب قال ابن السراج وابن كيسان معناه
انها حروف اعراب ولا اعراب فيها طاعرا او مقدرا فهي بهذا التقدير ادلة اعراب فاعرفه
فانه لم يعرف . واعلم ان ابن ابي الربيع لورد قولاً حادياً مشروفاً فيها حالة الرفع
النقل وحالة النصب البذل وقد اجتمعا حالة النقص فالاصل في جاء اخوك جاء اخوك
فحذفت حركة الواو الى الخاء وفي رايت اخاك اخوك فحذفت الواو الفاقصب بحركة مقدرة

على لائف وفي مررت بلهيك مررت بأخوك ثم قلت حركة الواو الى مطربها فاستقامت
لكسرة ياء (قوله وكذا البواقي) اي حق من وثق فانهما يستارملن معنى اللفظ الذي لا بد
من لاحافته اليه * المثني * (قوله بالالف) كان تقديم المعول للتصريح القلي اي
لا ترفعها إلا بها ردا على سيويه ومن تابعه حيث قالوا بأعرابه بحركات مقدرة ولم يفعل ذلك
في الجمع استغناء بما فعل في المثني لعدم الفرق وانما لم يقدم المعول لذلك في لاسمه الستة
مع ان سيويه قال فيها بذلك لانه اختار مذهبه فيها دون المثني فلم يختره ولا في كلب
من كبه بل صغفه بما ستراه في آخر الباب (قوله المثني) اي سواء اضيف الى ظاهر او
مضمرة او لم يصف وسواء كان كناية اسم مفرد مذكر كالزيردين او مؤنث كالهنديين او صفة
كالمسلمين والمسلمين او جمع تكسير كالجاليين او اسم جمع كالركيين او اسم جنس كالغنيين
وقد يؤخذ ذلك من كلامه هنا فان تقييده كلا وكلا بالاضافة وكونها مضمرة يشير الى ان للمثني
الحقيقي لا يشترط فيه ذلك وتقسيم الجمع الى جمع ملامة بالواو او الياء والنون وجمع بالالف
والياء يشير الى ان حال المثني لا يختلف في ذلك وتخصيص الجمع المذكور بكونه ملام ومذنب
يشير الى ان المثني لا يتقيد بذلك وكون النقص من المثني الدلالة على اثنين فردين او جمعين
يشير الى انه يجوز في جمع التكسير او اسم الجمع او اسم الجنس وقد صرح للمصنف بذلك
التعظيم في شرح التسهيل وجعله لاولوية تعبيرة بالاسم دون الواحد لكن قال الشيخ
لا أكبر قضيته قياس التثنية في جميعها وانما هي مقيسة في الواحد اما الجمع فقد صرحوا
باجتماعه إلا ضرورة او ندورا كقوله

تقبلت في زمن التيسر مل بين وملحي مالك ونهسل
وقوله لاصبح الناس ارفادا ولم يجدوا عند التفري في الهيجا جمالين
واما اسم الجمع فمقصود ايضا على الضرورات كقوله

وكل رفيقي كل حي وان هسا تعاطي الفنا قوماهسا اخوان

واما اسم الجنس فقد منعوا تثنيته باقيا على جنسيته فان تجوز بوقوعه على بعض الجنس جازت
نحو لبيان وماء ان اي صربان من اللين واللاء هذا ولم يشترط في المثني ان يكون من لاسماء
لشبهة كون التثنية من خواص لاسماء ولدلالة قوله جرا ونصبا بعد فتح قد الق عليه ولان
نحو يفعلان لا يجرهم انه تثنية للفعل لان مدلول نحو صربان ان الضرب صدر من اثنين
لا انك صممت يضرب الى يضرب واخر واما ان الضرب الصادر من احدهما غير الصادر من
الاخر فمن دلالة الفعل لا اللفظ كما صرح به مثله الشريف في حاشية المطول (قوله اتقيا في
الوزن والحروف) لاولي ان يزيد والمعنى المخرج المشترك باعتبار مدلوليه والحقيقة والمجاز
جميعا فانه لا يثنى على قول لاكثرين إلا ندورا كقول ابي العلاء

الم ترني جفتي وفي جفن منجلي فرارين ذا نعم وذاك منطرب

وقول الحريري في المقامات

جاد بالعين حين اعى هواء بينه فانتفى بلا عينين

ولكنه تركه ميلا مع المصنف فانه اختار الجواز قال في شرح التسهيل ولا يصح الجواز لان

وكذا البواقي وانما اختبرت هذه الاحرف
لما بينها وبين الحركات الثلاث من
النسبة الظاهرة (بالالف ارفع المثني)
قياسا من الضمة والمثني اسم فاعل من
اثنين اتقيا في الوزن والحروف بزيادة

التيبة والجحف كالعطف وأن خيفت ليش تعدد التثنية أو يل بمنزلة قبلها إذ لا فرق بين رأيين
مثاربا مثيرا ومثاربا مثيرا وتبين مثيرين مثيرا ومثيرين مثيرا ومن صرح بالجواز ابن الأنباري
تمسكا بقوله عليه السلام : لا يدي ثلاث قيد الله العليا ويد المعلى والسائل السفلى إلى يوم
القيامة : ويؤيده قوله تعالى : قالوا تعبد الهك واله أبائك إبراهيم وإسماعيل واسحق :
وقوله القلم أحد الثماتين والحال أحد لا يمين وخفة الظهر أحد اليسارين والغربة أحد
الفتاتين واللبن أحد اللحامين وقال بعض شعراء طي

كم ليث انحر لي ذا لعل غرث فكانني اعظم اللين اقداما

أي فكان اعظم اللين اقداما أي فسمي نفسه ليثا مجازا ثم نفي فقال ليثين (قوله اغنت
عن العاطف والمطوف) لورد طية ان التعريف صادق بالصير في انما قائمان وبائنين
واثنين إذ هي مغيبة عن أنت وانت ورجل ورجل وامرأة وامرأة واجب عن لأول بان المراد
من لاسم الذي هو جنس التعريف العرب لا مطلقا بقريته ان الكلام في العربات لا في
البنيات ايضا ومن الذي بعده بان المتبادر من النيابة ان المتعاطفين المتوب منهما من لفظ
لاسم النائب . واعلم ان ايراد الثاني هنا ما لا معنى له فان الشارح قال أولا نائب من
اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة اغنت من العاطف والمطوف وثانيا وبالمالت كلا وكلنا
واثان واتحان إذ لم يسمع كل ولا كلت ولا اثن ولا اثنت وهو صريح في كون العاطف والمطوف
من لفظ لاسم وفي خروج اثنين واثنين . نعم هذا لا يلزم صاحب الايراد العلامة الناصر
فانه انما لورده على عبارة التوضيح وهي ليست كعبارة الشارح فانه جعل الزيادة مغيبة عن
العاطف والمطوف فيكون المطوف عليه باقيا مع الزيادة وقد اشترط في الاثنين للاتفاق في
الوزن والحروف فلا جرم يكون النائب من لفظ المتوب منهما وانما يلزم من علمه بعبارة الشارح
حيث اساء التزويل . هذا وكان بعض الفضلاء (١) ممن لم نعاصره يجيب عن الاول بالمشع والسند
ان مدلول انما شخصان مخاطبان بخطاب واحد في زمن واحد ومدلول انت وانت شخصان
مخاطب احدهما بعد خطاب الاخر بخطاب آخر فلا يصلح حيثما انما للنيابة عن انت
وانت لكثافت مدلولهما فهو خارج بفصل النيابة عن اثنين . وقد افرد بعض من رجاء في
استقصائه وعندي انه ليس بصواب فقد صرحوا بان في ذان وثان النيابة وانهما انما لم يعدا
من التثنية حقيقة لعدم الاعراب مع انه يقال مدلول ذان وثان شخصان مشار اليهما باشارة
واحدة في ان واحد ومدلول ذا وذا لو تا وتا شخصان مشار اليهما اشير الى احدهما بعد
لاشارة الى الاخر باشارة اخرى فلا تكون فيه النيابة عن الاثنين بل يلزم ان لا يكون نحو
يا زيدان من التثنية لانفك تلك النيابة بعين ما ذكره إذ يقال ان مدلول يا زيدان بالوضع
التركيب شخصان متاديان بداء واحد في زمن واحد ومدلول يا زيد يا زيد شخصان متاديان
نودي احدهما بعد نداء الاخر بداء آخر فلا تكون فيه النيابة عن اثنين بل يلزم ان لا
يكونه نحو الزيدان لانفك تلك النيابة بعين ما ذكره إذ يقال ان مدلول الزيدان ذاتان
معيان بعين واحد انصب عليهما انصباء واحدة في زمن واحد ومدلول زيد وزيد ذاتان
معيان عين احدهما بعد تعيين الاخر بعين آخر فلا تكون فيه النيابة عن اثنين ويتهوى

اغنت من العاطف والمطوف

نفي النياحة في هذا بيان التعريف في التوب منه ملي وفي الكحق بال . وتحقيق ذلك ان مدلول احما وانت وانت واحد وهو الشخصان المخاطبان واما ان الخطاب في الاول واحد وفي الثاني متعدد قائما هو بدلالة عقلية نشأت من جهة ان زمن النكح بانته غير زمن النكح بانته لاخر فيلزم قطعا ان يكون في الاول خطاب وفي الثاني آخر يفايرة ولا كذلك احما والمراد الدلالة الوضعية هنا لا العقلية فليثبت (قوله فلم نلب من اثنين الخ) لاولي في التعريف فاسم جنس ونائب من اثنين يخرج للفرد وهو ظاهر والمجموع لان قيد فقط مراد من جهة ان الفيد انما يخرج ما ينافيها لا ما يفايرها ولا يشمل ما سمي به من المثنى لان لافعال في التعاريف قيد الزمان ملغى فيها والتفيد الاول وما بعده يخرج نحو العبرين الخ (قوله نحو العبرين في صدد وعمر) ان ثبت ضبطه بضم العين وفتح اليم ورد عليه ان قانون التغليب مراعاة لاخف قال

اخذنا بطرفي السماء عليكم لنا توراها والنجم الطوالع

قال الاخر ما كان يرعى رسول الله فعلهما والعمران ابو بكر ولا مصر

ويجب بلان ذلك ليس واجبا كما يدل عليه كلام الطول لكثرة مكات التغليب . هذا واعلم ان مثل العبرين في تنبيه صدد وعمر لا يخرج الا بقيد اتفاق الوزن ومثل الزودين في تنبيه زيد وعمر لا يخرج الا بقيد اتفاق الحروف واما مثل العبرين في تنبيه ابي بكر وعمر فيصح اسناد اخراجه الى الاول وكذا الى الثاني لما في الطول من ان الفيدين اذا امتاز كل منهما باخراج شيع واشتركا في اخراج آخر يصح اسناد اخراجه لاي منهما شئت . وبما حررنا اندفع ما قيل قد يقال هو خارج بالاول للاختلاف في الوزن ايضا فلا حاجة لاخراجه بالفيد الثاني ليشامل (قوله وبالثالث كلا وكلا الخ) يخرج به ايضا نحو دفع وزوج مما لا زيادة فيه اصلا الا انه احصر على ما ذكره لانها المذكورة في عبارة الصنف بعد والعربية باعراب المثنى فهي محل لا يهمل التام (قوله وكلا الخ) ملغى على المثنى فيفيد انه شيرة واذا مضت بجوابها المحذوف وليست خالية من معنى الشرط متعلنة بارفع المذكور لانه يعصي ان تكون قيدا في رفع المثنى ولا حالا من كلا لان طرف الزمان لا يكون حالا من الجئة وحعلق بمصير وصلا والباء للتعدية ومضافا حال من مصير على احد لاوال التي قدما في المعلى والمصلى اليه او من الضمير العائد الى كلا في وصلا . وقيل ان الحال المذكورة مؤسسة محرز بها عما اذا اتصلت بالضمير غير مضافة اليه كتولك زيد وعمر هما كلا الرجلين فان لا اتصال يشمل القبلي والبعدى . وادعى بعضهم ظهوره وانه لا محيد عنه . وفيه ان الذي في المثال المذكور الضمير موصل بكلا لا ان كلا موصل بالضمير كما هو في البيت وفرق بينهما وان تلازما فالحق انها حال لازمة وهو ظاهر لا محيد عنه . وفي التصريح وزن كلا فعل والفها قيل عن وار لملها تاء في كلا وقيل من باء لفطها ياء في التنبيه عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلا فعلى كذكرى والفها للنايث والتاء بدل من لام الكلمة وهي وار وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي (قوله كلا كذلك) جز ان يكون مطلقا على كلا بعطف العاطف على حد اكلت لهما منما تمرا كما ياتي في باب الطف وكذلك خبر مبتداء اثنين وكاتبين

فلم نلب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقي كالزودين وشيرة كالعبرين واثنين واثنين وكلا وكلا واللفاظ الموصولة للاثنين كزوج وشفع فخرج بالفيد الاول نحو العبرين في صدد وعمر وبالنسائي نحو العبرين في ابي بكر وعمر وبالثالث كلا وكلا والمان واثنين واثنين اذ لم يسمع كل ولا كلت ولا اذن ولا انة ولا كنت واما قوله - في كلت رجلها سلامى واحدة - فانما اراد كلتا فحذف لالى للضرورة فهذه المخرجات ماحفات بالذنى في اعرابه وليست منه (وكلا اذا بمصر مضافا وصلا) الالى للاطلاق اي وارفع بالالف كلا اذا وصل بمصر حال كونه مضافا الى ذلك المصير حملا على المثنى الحقيقي و (كلتا كذلك) اي ككلا في ذلك تقول جلاءني الرجلان كلاهما والراتان كلساهما فان اضيفا الى طاهر اعربا بحركات مقدرة على لالف رفعا ونصبا وجرا

وبعضهم يعربها اعراب المثني في هذه الحالة ايضا

وبعضهم يعربها اعراب المتصور مطلقا ومنه قوله

فعم الفتى صلت اليه مطبق في حين جد بنا السير كلانا

* تشبيه * كلا وكلنا اسمان ملازمان للاصافة ونقطتهما

مفرد ومضاهما مثني ولذلك اجيز في ضميرهما اخبار العتي

فبتي واحبار اللفظ فيفرد وقد اجتمعا في قوله

كلما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انقيهما راجي

الا ان اعتبار اللفظ اكثر وبه جاء القراء ان قال تعالى

* كلنا الجنتين * اتت اكلها * ولم يقل * اتنا فلما كان

كلا وكلنا حظ من الافراد وحظ من التثنية اجريسا في

اعرابهما مجري المفرد تارة ومجري المثني تارة وخص

اجراءهما مجري اثني بحالة لا صافة الى الضمير لان

لا اعراب بالحروف فرع من لا اعراب بالحركات ولا صافة

الى الضمير فرع لا صافة الى الظاهر لان الظاهر اصل

الضمير فجعل الفرع مع الفرع ولا اصل مع لا اصل

مراعاة للنسبة (اثنان واثنان) بالثنية اسمان من

اسماء التثنية وليس بمثنيين حقيقة كما سبق (كابنين

وابنتين) بالوحدة اللذين هما متيان حقيقة (بجريان)

مطلقا فيرفعان بالالف ومثل اثنتين ثلثان في لغة تميم

(وتختلف اليا في) هذه الالفاظ (جميعها) اي المثني

وما الحق به (لالف جرا ونسبا بعد فتح مد الف)

اليا فاصل تختلف قصرة للضرورة والالف مفعول به وجرا

ونسبا نصبا الى الحال من المجزور بفي اي محروقة

ومصوبة وسبب فتح ما قبل الياء لا شعاع بانها خلف

من لالف والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا وحاصل

ما قاله ان المثني وما الحق به يرفع بالالف ويجز

وينصب بالياء المتخرج ما قبلها * تشبهان * الاول في

المثني وما الحق به لغة اخرى وهي لزوم لالف رفعها

ونصبها وجرا وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل اخرى

وانكرها المبرد وهو مجتزع بنقل لا يمتد قال الشاعر

فاطرق الطارق الشجاع ولو راى

سافا لناباه الشجاع لصما

وجعل منه * ان هذان لساحران * ولا وتران في ليلة *

الثاني لو سمي بالثني ففي اعرابه وجهان احدهما اعرابه

قبل التسمية والثاني ان يجعل كعمران فيلزم لالف ويمتنع

الصرف وقيدة في التسهيل بان لا يجاوز سبعة احرف

فيابة عن الضمة (وبيا اجرر وانصب) نيابة عن الكسرة والفتحة (سالم جمع عامرو)

وابتني بدل من كذلك ولاشارة حيثخذ للمثني . وقاعدة لا تيان على هذا بقوله

كابنين وابنتين بجريان دفع ما يتوهم ان المشار اليه كلا لقربه لا المثني لبعده

لاستعمال لشارة البعيد في الفريب والعكس وان يكون مبتدا خبره كذلك ولاشارة

حيثخذ لكلا وان كان قريبا والثان مبتدا خبره بجريان . ولهذا الوجه يميل كلام

الشارح (قوله) وبعضهم يعربها اعراب المثني في هذه الحالة) هم صككاته

(قوله) وبعضهم يعربها اعراب المتصور مطلقا) هم باحارث على ما حكى القراء

(قوله) وبه جاء القراء ان الظاهر ان التقديم للقصر . واما * وفجرتنا خلالها

نهرنا * فيجمل ان الضمير للمجتبين لا لكلا (قوله مطلقا) اي اصبفا او لم

يضافا لا ككلا وكلنا في اشتراط لا صافة للضمير وكبا او لا الا انه لا يكون المضاف

اليه اثنان واثنان ضمير تثنية لانهما فسان في التثنية فيلزم مريح اصافة

الشيء الى نفسه . وعلى هذا يحصل ما نبه عليه ابن هشام في شرح اللوحة

(قوله وتختلف اليا الخ) في الحواشي الياسينية قال الرضي اقتصص على الناظم

قوله تختلف بانه يوم ان الياء تكون في الرفع والالف تكون في الجر والنصب

لان المختلف يقع مرفوع ما هو خلف منه وذلك لا يكون فيهما . واجلب ابن هشام

بلن المراد بتختلف انها تكون في مرجعها وقائمة مقامها من حيث انها دالة

على مقصبي العامل لا في الفرع الخاص الذي ثبت لها مثل * فتختلف من بعدهم

خلف * وورد ايضا على قوله تختلف الخ نحو ليك فانه مثني منصوب بالياء

ولا يقال خلفت الياء لالف لانه لم يستعمل مرفوعا . واجيب بانها خلقتها في

التقدير . فان قلت هذا مثني فاين مفردة . قلت انشدوا دعوت بيبالي نعم

ينبغي ان لا يعد من المثني لانه لا يدل على اثنين بل على الكثير . فان قلت

يرد ان من صاد متعقا لشحم كيف تن صاد مقعان ويوم

اجيب بلن العرب قد ترفع الفاعل والمفعول معا لفهم المعنى قال ابن هشام واجود

منه ان الاول جاء على قصر المثني فتبعه المعلوم على ظاهر اللفظ فهو خلف

على المتوهم (قوله في هذه الالفاظ) يبان معنى لا اعراب حتى يلزم حذف المركب

(قوله بعد فتح قد الف) فائدته التثنية على ان ما قبل ياء المثني مخالف

لما قبل ياء الجمع وتحليل التثنية بانه اوتي به للالف وبقي مع الياء لانها لا

تخصي زواله (قوله وقبائل اخرى) قال الكسائي وهي ايضا لغة خثعم وحمدان

وزيد وقال ابو الخطاب وكنانة وقال غيرهما وبني العنبر وبني الهجيع وبطنون

من ربيعة وبكر بن وائل وبني غارة (قوله وجعل منه الخ) صيغة تبري تشعر

بعدم تعيين هذا المجلد لكن صرح القراء بانه احسن الاختاريج في لاية (قوله

كاشهيايين) اي الستين المجديين * جمع المذكر السالم * (قوله

اجرر) قدمه لان النصب محمول عليه (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة)

اي ثابت الياء نيابة او اعراب بما ذكر وقت نيابة او لاجل نيابة (قوله

جمع

فان جاوزها كاشهيايين لم يجز اعرابه بالحركات (وارفح بواو)

نيابة عن الضمة (وبيا اجرر وانصب) نيابة عن الكسرة والفتحة (سالم جمع عامرو)

جمع مذهب) ادراج كلمة جمع كانه اشارة الى ما قيل صكان حق المصنف ان يقول جمعي بالثنية . وقد اوجب منه بان جمع اريد منه الجنس الصادق بالعدد (قوله سلامة بناء واحدة) كان الاولى تأخير على قوله ويقال جمع السلامة لمذكر ليكون تعيلا للتسميتين فيكون بذلك مع قوله لان كلا منهما يعرب بحرف طلة التي قد افاد طل لاسماء الثلاثة وسلامة الواحد في مقابلة تكسيرة باحد لامر الستة الشهيرة لا في مقابلة لاعلال فلا يرد نحو لاطون . هذا وقد يقال لا سلامة في جمع السلامة لكون زيديون كسريان . ويرد بان الزائد في جمع السلامة في تقدير الانفصال لسقوط بعضه في باب الاضافة وجبى في بلب النسب ولا كذلك الزيادة في التكسير (قوله هنا لمذكر) ادخل صاحب الصريح في العلم علم التوكيد كاجمع وقيد المازني بكونه غير معدول ومنع ثنية نحو سر وجبى تصحيحا وتكسيرا وقال اقول جاءني رجلان كلاهما سر وكلهم سر . قال الشيخ لاثير ولا اعلم احدا وافقه . والتراد بكونه لمذكر ان يكون مسما مذكرا فيشمل هذا اسم رجل ويخرج زيد اسم امرأة . وانما حد التذكير قيده مع ان الكلام في جمع المذكر لثلاثتهم ان قولهم جمع المذكر السالم لم يتناول ما كان لمؤنث كما تناول قولهم جمع المؤنث السالم للمذكر والكسر (قوله عاقل) اي عالم فيدخل جميع اسماء الله وان اخرج فيه اطلاق عنوان العاقل . وتخصيص ذوي العلم بجميع التصحيح للواقعة بين الشرفين لكن قال للمصنف في شرح التسهيل ولا حاجة لتكسب التعبير بمن يعقل مستبدلا بمن يعلم كما فعل بعضهم ادراجا لاسمائه تعالى فيما يجمع هذا الجمع لان العلم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل وباعدهم غير مأخوذ به ولا معول عليه لانه لا يرتكب ذلك الا فيما سمع نحوه وانا على ذهب به لقادرون . فليس لغيره تعالى ان يجمع من اسمائه سبحانه او يخبر منه الا بما اختاره لنفسه في كتابه العزيز او على لسان نبيه عليه السلام فاذا لم يدع الى تطلب لفظ العقل داع كان اولى من العلم لكونه على المقصود ادل هذا كلامه ومنه تعلم ان ماحققات الجمع لا تنحصر في الانواع الاربع في كلامهم ولهذا زاده فيها في التسهيل . بقي ان بعض المحققين قال ينقص اعتبار الخلو من التاء والتذكير والعقل قوله تعالى « اتينا طائفين » ولا يخرج من منزلة العاقل من ذلك اي كونه لغير العاقل هذا كلامه وجوابه ان اتينا تركيب منقول من اتيان شخصين مذكرين عاقلين لا تقياد السموات والارض لامر الله مثل نقل اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى من الذي يقدم رجلا تأخرها وتأخر رجلا تأخرها تأخر اخرى الى التردد في الاقدام والاجام لا يدري ايها اخرى . ففي تفسير القاسمي ولاظهر ان المراد تصوير تأثير قدرة فيها وتأثيرها بالذات وتمثيلها بامر الطاع واجابة للطيع المطاع كقوله تعالى « كن فيكون » (قوله خاليا من تاء التانيث) ادراج كلمة تاء ليخرج ما انت بالالف مقصورة كجلى او مدودة كسمراء فانه يجمع هذا الجمع بحذف المقصورة وابدال المدودة واوا على ما تبين في باب الكيفية . والتعبير جاء دون ها لادراج نحو اخوات ومسلمت علي وطين فانهما لا يجمعانه . هذا وفي شرح التسهيل للبدر الدميني وانظر لاي شيء امتنع طامحون وقيل طامحات فاعطي حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل في العدد ثلاثة طامحات اعتبارا بمعناه ولاي شيء قيل زينب فلم ترد التاء في الصغير تنزيلا للحرف

جمع (مذهب) وهما عامرون ومذنبون
ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم
لسلامة بناء واحدة ويقال له جمع السلامة
لمذكر والجمع على حد الثني لان كلا منهما
يعرب بحرف طلة بعده نون تسقط
للاضافة وشار بقوله (وشبه ذين) الى
ان الذي يجمع هذا الجمع اسم وصفة
فالاسم ما كان كعامر علما للمذكر عاقل
خاليا من تاء التانيث

الرائد منزلة تاء التانيث ولم يقل في زينب منقولاً للمذكر زينبات تنزيلاً له منزلة طاحنة
واجيب بأن اجتماع طاحون لما أنه لو جمع هذا الجمع فاما مع التاء او دونها وفي الاول
جمع بين علامتين متناقضتين التاء الدالة على التانيث والواو المدلول بها على صفة فاما قولهم
في ورقاء علما للمذكر ورقاوين فليس جمعاً بين متناقضين اذ ليست الواو طم تانيث بل بدل
من الهمزة المبدلة من التاء التانيث فلم يكن فيها دلالة عليه لنزوحها بكونها بدلا مما المبدل
منه بدل من علامته وفي الثاني اخلل بمقتضاها لكونها حرف معنى مع صيرورتها بالعلية
جزءاً من الكلمة للزومها حيث لا ان العلية تستحسن لاسم وتصوره ان يزداد فيه او ينقص وفي
حذفها اذ كان الى حذف المعنى المدلول عليه بها ومن ثم جوزوا جمع رويجل ونحوه من المصغرات
هذا الجمع وان كان منكراً ولم يكسره لما ينص اليه التكسير من حذف اية الصغير فيذهب
به ما دل به عليه واما جواز طاحنت فلعدم لاخلال بحذفها لمعاينة تاء تانيثها تاء لالتف
والتاء واما قولهم ثلاثة طاحات فجبرا لما قد يفوت من التذكير بالصيغة الظاهرة في تذكير
مدلولها بالصيغة الظاهرة في تانيث مدلولها واما قولهم زينب فعدم رد التاء في تصغيره لاستطالة
اللفظ بما اشتمل عليه من الثقل المستكثر بعلامتي الصغير والتانيث وكلاهما فرعية على ما
فيه من الزيادة التي لا تنفك من البنية فحذف بالاكثاف من بعض ذلك واما عدم قولهم في
زينب منقولاً الى المذكر زينبات بظليل جانب المعنى فمن حيث كون المدلول الذي هو
التذكير اصلاً لا سبباً وليس فيه من التدافع ما في طاحنة مجسوماً بالواو والنون هذا هو الجواب
وما في الحواشي غير تلم فليدبر (قولهم ومن التركيب ومن لاعراب بحرفين) ذكرهما مع ان
الشارح الثاني حذفهما معاً بانهما شرطان للجمع ولو مكسرا والكلام في شرط جمع السلامة
بخصوصه كانه ايما الى اولوية خلافه بان لاولى ان يتعرض لما يلزم من عدمه عدم هذا
الجمع ولو شاركه فيه غيره (قولهم واجازة بعضهم) في التصريح وقيل يجوز مطلقاً وقيل ان
ختم بويه جاز ولا فلا وعلى الجواز في المخرج بويه فمنهم من يلاحق العلامة بشاخرة فيقول
سببهم ومنهم من يحذف ويه ويقول سببون . هذا وقد اغفل الشارح المركب لاهائي
وفي التصريح ايها وسكت عن المركب لاهائي فانه يجمع اول المتعاقبين ويضاف للتانيث
فيقال في غلام زيد غلامو زيد وعن الكوفيين اجازة جمعها معاً فيقال غلامو الزيديين وغلامي
الزيديين بكسر الدال فيهما (قولهم اجاز الكوفيين ان يجمع نحو طاحنة هذا الجمع) وذلك
لانهم خالفوا في قيد الخط من التاء فاجازوا طاحون وربعون جمع ربعة للمحذول القائمة الا
ان جمهورهم اقتصروا على ذلك واما ابن كيسان منهم فقال بفتح من الكلمة مستدلاً بانه لما
جمع ما لا علامة فيه من المونث على فعل بالكسر فتحوا فقالوا ارهون . وصرح بجمع اهل
على اطرون على ان ارهون شاذ لا ينبغي القياس عليه . هذا وقد استند الكوفيون في منع
الشرط المذكور لسماع لا مثله السابقة والقياس على جمعه تكسيرا مع التاء كقولهم - وعقبة
لا مقلب في الشهر لاصم - وكما زالت التاء في التكسير فخلزم في الصحيح وانتهى البصريون
للرد عليهم فقالوا ان شاع السماع مجروح بالشذوذ وقاصي القياس معزول بالفرق لان تانيث
جمع التكسير يعقب التاء المحذوفة وليس لجمع الصحيح تانيث فيعقب بجواز قامت الرجال

ومن التركيب ومن لاعراب بحرفين
فلا يجمع هذا الجمع ما كان من لاسمه
غير علم كرجل او علما لمونث كزينب
او لغير ما قل كلاحق طم فرس او فيه
تاء التانيث كطاحنة او التركيب المزجي
كمعدني كرب واجازة بعضهم او لاسنادي
كبرى فحرة بالاتفاق او لاعراب بحرفين
كالزيديين او الزيديين علما والصفة ما
كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية
من تاء التانيث ليست من باب افعال
فعلة ولا من باب فعلان فعلى ولا مما
يستوي في الوصف به المذكر والمونث
فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات
لمونث كمعائن او لمذكر غير عاقل كسابق
صفة فرس او فيه تاء التانيث كعلامة
ونسابة او كان من باب افعال فعلاء
كاهم وشذ قوله

فما وجدت نساء بني تميم

حلائل اسودين واحمرين
او من باب فعلان فعلى كسكران فلان
مونث مكرى او يستوي في الوصف به
المذكر والمونث كصبور وجريح فانه يقال
فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور
وجريح . تنبيهات . الاول اجاز
الكوفيون ان يجمع نحو طاحنة هذا
الجمع . الثاني يستثنى مما فيه التاء ما
جعل علما من الثلاثي المعرج من فائه
تاء التانيث نحو مدة او من لامه نحو
ثبة

هون الزيدون على الله يجمع كون لا عتاب لجمعنا لطيفة العلم ليجوز ان يفسر هذا ليجوز
 بمعنى لا عتاب وهب لما سلمنا طليته فهو من الفتوى بحيث لم يرد منه الا هذا البيت
 بقي هنا امران احدهما ان كلام الشارح ربما يوهم ان محل الخلاف العلم ليس الا وقد اربك
 خلافه . الثاني انما لم يذكر التنبيه الرابع اثر الاول مع مناسبه له بكونه متعلقا بخلاف
 الكوفيين ايضا رعاية لتعلقه بالشرط لاخير في كلامه (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع)
 اي وان كان شاذ في الفيلس كما سياتي الصريح به في عبارة الشارح (قوله والا لن الخ)
 اقتصر في كلا اللزيمين على اقل ما يتحقق فيه الجمع وهو ثلاث ثلاث في الاول وثلاث عشرات
 في الثاني والا فليزم في الاول ايضا ان يطلق الى الثلاثين وفي الثاني ان يطلق ايضا الى
 المائة ولا يكتفى بذلك على ما ذهب اليه مبيوه في جموع السلامة من انها جموع فله
 ثم الغرض من ذلك لاستدلال التنبيه على فساد ما زعمه بعضهم من ان الثلاثين واخواته جموع
 على سبيل التعويض كما ذكر في ارض لسقوط التاء من مفرداتها اذا عد بها المونث ولم يكن من
 حقها ذلك فجمعت هذا الجمع تعريضا ومولت بذلك العشرة مع ظور العشرين من معنى
 الجمعية اذ قد يعرب الثني اعراب الجمع وفيرت منها وشينها تتغير سين سنة وراء ارض .
 هذا وعشرين مطلق على ثلاثين لا على تسعة (قوله فاعل ليس بعلم ولا صفة) في شرح
 التسهيل للمصنف وحسن جمعه على شذوذه انه قد يستعمل بمعنى مستحق فيقال هو اهل ذلك
 واهل له فاجري مجراه قال تعالى : فخلينا اموالنا وامولوا . من اوسط ما تطعمون اهلكم .
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان لله اهلين من الناس . ومنه قول الشاعر
 وما رحم لاهلين ان سالوا العدا بمجدية الا مضاعفة الكرب
 ولكن اخو المرء الذين اذا دعى اجاب بما يرهى في السلم والحرب
 ونظيره مخالفة لاليس جمع مرة على مرعين في قول الحسن بن ابي الحسن رضي الله عنه
 : احسنوا صلاتكم ايها المرقون . وزعم بعضهم قياسه جمعه تنسكا بانه صفة لما مر من قولهم
 اهل كذا واهل له وقولهم الحمد لله اهل الحمد . ورد بان المجموع هذا الجمع انما هو ما هو
 بمعنى القرابة (قوله لانه اما ان لا يكون الخ) ذكر بعضهم انه جمع له مرادا به من يعقل
 وفعل ذلك به لتقوم جميعته مقام ذكره موصوفا بما يدل على عقله . قال المصنف في شرح
 التسهيل وهو باطل والا ما غ في غيره من اسماء الاجناس واقعة على ذي العقل وغيره فيقال
 في جمع شيى او شخص مرادا به العاقل شيئون وشخصون وفي احتجاج ذلك دليل على فساد
 ما افهمى اليه . واجاب الشيخ لاثير بانه لا يلزم ذلك الا لو كان يراه قياسيا وهو انما يراه
 شاذ لغوات شرطه وهي العلية . هذا وزعم بعضهم انه جمع قياسي لا اسم جمع مراد به العموم
 من العقلاء وغيرهم ومفردة وان كان اسم جنس لكنه فيه معنى الوصف لكونه علامة على وجود
 صانعه كما اشار اليه اليرمخشري (قوله على كل ما سوى الله الخ) المراد من كل الكل لا فرادى
 اي كل جنس او كل نوع مما سوى الله ليناسب لاطلاق اللغوي المراد هنا لا الكل المجموعي
 لان ذلك اصطلاح لاهل الكلام لا يراد في مثل هذا اللفظ الا انه على هذا لا يظهر ما قاله
 الشارح من اخصية المفرد انما اللازم اذا كان الجمع لمجموع العوالم كلها ان يكون ملويا

فانه يجوز جمعه هذا الجمع . الثالث
 يتم مقام الوصف التصغير فنحو رجل
 يقال فيه رجلين . الرابع لم يشترط
 الكوثرين الشرط لاخير مستدلين بقوله
 منا الذي هو ما ان طر شاربه
 والعانسون ومنا المرء والشيب
 فالعانس من الصفات المشتركة التي لا
 تقبل التاء عند قصد التانيث لانها تقع
 للذكر والمونث بلفظ واحد ولا جهة لهم
 في اليث لشذوذه (وبه) اي وبالجمع
 السالم المذكر (عشرون وبابه) الى
 التسعين (الحق) في لا اعراب بالحرفين
 وليس بجمع والا لن صحة انطلق
 ثلاثين مثلا على تسعة . وعشرين على
 ثلاثين وهو باطل (و) الحق به ايضا
 (الاماونا) لانه وان كان جمعا لاهل
 فاعل ليس بعلم ولا صفة والحق به (اولي)
 لانه اسم جمع لا جمع (و) الحق به
 ايضا (عالون) لانه اما ان لا يكون جمعا
 لعالم لانه اخص منه اذ لا يقال الا على
 العقلاء والعالم يقال على كل ما سوى الله
 ويجب كون الجمع اعم من مفردة

ليجوز الفردية صديقا وصديقا وهو عالم جرمي القلاء وبها ليعتد بالآخر صديقا وصديقا وهو عالم
 للجوار مثلا فان يعمل جوما لعالم الجن وعالم الانس وعالم الملك فقط لم يلزم حيث لا يخلو من
 جهة وجود الجمعية . نعم يظهر ذلك على ما للتكلمين فمن ان العالم مجموع ما سوى الله
 لكنه لا يتناسب للتكلم على ما علمت وكان هذا الوجه مبني عليه بخلاف ما بعده فتأمل .
 (قوله او يكون جمعا له باجبار تغليب الخ) يعني ان عالم يقال على كل نوع او جنس عاقل
 او غيره . فقد روي عن مقاتل ان العوالم ثمانون الف عالم نصفها في البر ونصفها في البحر .
 ومن الصحاح هي ثمانمائة وستون عالما لا يعرفون خالفهم ويخون القيا يعرفونه . ومن ابن
 السيب الله الف عالم ستمائة في البحر واربعمئة في البر . ومن ذهب لثمانية عشر الف
 عالم الدنيا كلها عالم منها وما جمع اريد منه مجموع تلك الانواع الا انه قلب العاقل منها
 لغيره على غير مراعاة لتلك الصيغة وهو حين اذ اريد منه المجموع من تلك الافراد الذي
 لا يصح ان يراد من المفرد جار على ما هو الواجب من كون الجمع اهم من مفردة اي اشمل
 من كل مفرد من مفرداته دائما لا غالبا فقط لا اخص بمعنى ان المفرد يشمل شيئا لا يشمل
 الجمع ولا مساو بمعنى التماثل في الشمول وكيف ومدلول الجمع من حيث هو جمع المجموع
 ومدلول المفرد من حيث هو مفرد جزء من اجزاء ذلك المجموع فاني يمسك او يتساويان وهذا
 بحيث لا ينبغي . فما قيل وهو حيث مساو للمفرد والسطور انما هو كون المفرد اوسع دلالة
 من الجمع ولا ينافيه قول الفارح ويجب ان يكون الجمع اهم من مفردة لانه نظر للتأليب
 فليس ينبغي وكذا ما قيل لغيره في هذا المقام فليتأمل (قوله لانه ليس بجمع) مقابله انه
 جمع لعلي اسم مكان فهو جمع لم يستوف الشروط لغوات القتل او جمع قياسي لعلي اسم
 ملك وعلى هذا فيقدر في كناية معاني اي لفي حفظ ملائكة اسم كل واحد منهم علي لكنك
 تعلم ان وصف التذكير لم يوجد (قوله وانما هو اسم لاعلى الجنة) اي اسم مفرد لما هو شيء
 فوق شيء وكأنه ارتفاع لا غاية له . وقال المصنف كانه في الاصل فعل من الطوف فجمع
 هذا الجمع مسمى به اعلى الجنة . ونظيره من اسماء الامكنة صريفون وصفون ونصيبون
 والسياحون وقنصون ويرون ودورون وفلسطون . وفي شرح التمهيد للذهبي عليه نقود
 متقودة (قوله بفتح الراء) حكى اسكانها ايضا (قوله قياسا) اي لا استعمالا وكل من
 تكسيرة وتانيث مفردة وعدم غلبة طية في شذوذه القياسي والمعروف لجمعه كذلك في الجملة
 كما قال المصنف انهم يجمعون كذلك ما يستعمل ويجمع منه لان اعجب الاشياء ذو العقل
 فالحق به الاشياء العجيبة في نفع او ضرر تنسبها على منسبها واستظاما لها . ويهذا علل القراء
 عليين وقالت العرب المصنف مرقه مرقين ويؤيد هذا لاخبار في ارجين حسن ايراد في مقام
 التعجب والاستظام كلوله

او يكون جمعا له باجبار تغليب من
 يعمل فهو جمع لغير علم ولا صفة والحق
 به (عليون) لانه ليس بجمع وانما هو
 اسم لا على الجنة (و) الحق به ايضا
 : (ارضون) بفتح الراء جمع ارض بكونها
 وهو مما (شذ) قياسا لانه جمع تكسير
 ومفردة مونت بدليل اربعة وغير عاقل
 : (كذلك) (السنونا) بكسر السين
 جمع سنة بفتحها (وبابه) كذلك شذ
 قياسا والمراد ببابه كل كلمة ثلاثية
 حذف لامها وعوضت منها ما التانيث
 ولم تكسر فهذا البلب

واية بلدة الا اتيتمنا من الارمين تعلمه نزار

وقوله لقد صحبت الارمن اذ قام من بني هداد خطيب فوق اعراد منبسر
 وقيل انما جمع كذلك ليكون جمعه كذلك عرجا من صم التانيث بالهاء لان ارض كسنة
 ونحوها بجمع التانيث المجازي وعدة لاصول وتصلن ما حقه ان لا ينقص لكون الارض

أحسا ثلاثا فمحمدة التي يكون بعلامته الثانية فحين يحلها قول فمحمدة حركته لام مسته
فاستروا في الجمعية فهو يصار من ثم فيوت راء ارضين تغير بين عدة وقيل غير ذلك (قوله
يطرد فيه الخ) لاؤلى يكنز لان المطرد هو الجاري على القيلس لكنه حثيرا ما يحصل كل
منهما بمعنى (اخر قوله سنو او منه) او للشك في تعيين ما هو لاصل منهما لصارح لادلة
تدبر (قوله عصيته وعصوته تصية اي فرقته تفرقة) التبادر منه انهما معا بالعديد وانه
ورد فيه القلب وهدمه وان التعبير لهما ايضا فليحصر (قوله نو الرمة) الذي في التصريح
ومنه قول روبة واعلم ان قا الرمة بضم الراء وتلديد لليم وقد قكسر وهي في لاصل قطعة
من جبل هو ابو الحمارث فيلث بن عقبة بن مسعود بن حارثة العدوي الشاعر لاسلامي
المشهور معدود في الطبقة الثالثة من شعراء لاسلام روى عنه ابو عمرو بن العلاء عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث ان من الشعر حكمة وانما لقب ذا الرمة لانه اتى
مي صلجته وعلى كفه قطعة من جبل واستغنا فثالث اشرب يا ذا الرمة ملت بلصيان
سنة سبع عشرة ومائة قال ابو عمرو بن العلاء فتح الشعر بامره القيس وختم بندي الرمة وكان
واخر ما تكلم به

يا مخرج الروح من نفسي اذا احتضرت وفارج الكرب وزحني عن السسار
(قوله لانهم فرقوا اقلوبهم فيه) اي وذلك المعنى بطريق القرءان هنا (قوله او منه)
مطف على قوله صعو واو للشك في تعيين ما هو لاصل لان جعه على صوات يدل للاول
وتصغيره على مصيه يدل للثاني وعلى كل من القولين فطة ابدال ما الثاني كراهة تعاقب
حركات لا صراب على الواو المعتلة او الهاء الخفيفة (قوله في لغة قريش) في الحديث
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اتشرون ما العصة . نقل الحديث من بعض الناس الى
بعض . هذا واما غير قريش فالعصة حدهم كما قال الكساعي الكذب والكمانية (قوله واصل
عزة وهي الفرقة من الناس عزو) الذي في التصريح اصلها عزى فلانها ياء لا ان قولهم
العزون الفرق المختلفة لان كل فرقة تحزى الى غير من تحزى له لاخرى يدل على انه
من العزو فلعله لذلك عدل اليه الشارح (قوله ولا يجوز ذلك) اي الجمع بالواو او الياء
والنون باطراد اي بكثرة (قوله كقنة) تبع فيه ما يظهر من السماح حيث قال لاهاة
الغدير والجمع اصا مثل قنة وقنى لكن قال السراي المشهور فيه الكسر (قوله الغدير) الغدير
قطعة من الماء يغادرها السيل والمغادرة الترك وغدير فعل بمعنى مفاعل من فادره او مفعول من
اغدوه وقيل بمعنى فاعل لانه يغدر بطله اي ينقطع مدد حدة الحاجة اليه (قوله واحرون
جمع احرة) هذا هو لاصل واما حرة وحرون فخرج بحذف الهمة . هذا وفي التذكرة لابي
علي الفارسي انما قالوا احرة واحرون واوزون مع انه لا نقص فيه فيجوز كما في ثبة
ولا هو ثلاثي مجرد من التاء مع انه موند فيعوض من التاء الذاهية بل رباعي يقم رابعة
مقام التاء لانه مضاف والضعيف ابدال ويحذف في التواني والاسجاع نحو من شر ومن
سر ومن انس وجان فكانه ثلاثي فموض كما في ارض . وان شئت قلت لما الحقا التاء تصغير
وراء وقدام وامام مع تجاوز الثلاثة جمعوا هذين وان تجاوزا الثلاثة . وان شئت قلت لما لم

يطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعاً وبالباء
والنون جراً ونصباً نحو عدة وعصين وعزة
وعزين وارة وارين وثبة وثبين وثلة وثلين
قال الله تعالى : كم لبثتم في الارض عدد
سنين . الذين جعلوا القرءان مصين .
من اليمين وعن الشمال عزين . واصل
منه سنو او منه لقولهم في الجمع سنوات
وسنهات وفي الفعل سانيت وسانتهت
واصل سانيت سانوت قلبوا الواو ياء
حين جاوزت حطرفة ثلاثة احرف
واصل عدة عضو من العضو واحد لاهاء
اي ان الكفار جعلوا القرءان اعصاة اي
مفرقا يقال مصيته ومصوته تصيته اي
فرقه تفرقة قال نو الرمة

وليس دين الله بالاصح
اي بالفرق لانهم فرقوا اقلوبهم فيه
او منه من العدد وهو اليهتان والعدد
ايضا السحر في لغة قريش قال الشاعر
اموذ بري من النافثا

ث في فقد العاصم العضم
واصل عزة وهي الفرقة من الناس عزو
واصل اوة وهي موضع النار اري واصل
ثبة وهي الجماعة ثبو وقيل ثبي من ثبيت
اي جمعت ولاول اخرى وعليه لاكثر
لان ما حذف من اللغات اكثر واو
واصل قلة وهي عودان يلعب بهما الصبيان
قلو ولا يجوز ذلك في نحو ثمة لعدم
الحذف وهذا هو جمع امة كقنة وهي
الغدير وحرون جمع حرة واحرون جمع
احرة والاحرة والحرة لارض ذات الحجارة
السود واوزون جمع ارة وهي البطنة
ولا في نحو مدة وزنة لان المحذوف
الفاء وشذ ركون

تكتب الهمزة في الحروف المعجمة لم يحدوا بها في اليد لعمري أنها جارية
تلك الأوزون في قولهم أوزة قالهمزة فهو لازمة . وإن شئت قلت لما كانت
الهمزة إنما لحقت في الحروف للتكسير كما كسرت سين سين لذلك كانت بمنزلة
الحركة فلم يحد بها ولم لا يقيمون الحركة مقام الحرف والعكس (قوله في جمع رقة
وهي القصة) قيدا لطبي بالدراهم المصروبة هذا وفي المثل . وجدان الرقين يغطي
افس لا قين . أي وجدان القصة أو الدراهم المصروبة يغطي حمق لا حصق
(قوله وهي التربة) هو المساوي في السن سمي بذلك لنزولها للتراب في علم
واحد (قوله في جمع طبة) المصروح به المصروح أنه كعزة وماحب القاموس كبة
(قوله في عرب بالحركات الظاهرة الخ) نائب فاعل يعرب يعود إلى ما أشير إليه
بذا البلب وهو باب سنة والتفريع على التثنية في قوله ومثل حين فإن المشبه
به معرب بالحركات الثلاث الظاهرة على النون مع لزيم الباء (قوله مع لزوم
الباء الخ) إنما لزم الباء لأنها أخف من الواو ولأن بلب الباء أوسع ولأن
الواو كانت أعرابا صريحا إذ لم يشترك فيها شيان فلو لزم عند الأعراب
بالحركات مكان الرفع معها كرفعين بخلاف الباء لا شراك الجر والنصب فيها
(قوله وفي الحديث اللهم اجعلها عليهم سينا الخ) في السير أنه صلى الله عليه
وسلم كان يصلي عند البيت ولما كوش ذبيحة فيها قاذورات فقال أبو جهل
لعنه الله لجماعة جالسين معه ألا وجل يقوم إلى هذا القدر فيلقيه على محمد وهو
ساجد فانبعث اشقاعا وهو عتبة بن أبي معيط فالتقا عليه فقتل صلى الله عليه
وسلم . اللهم اغدد وطائرك على مصر واجعلها عليهم سينا كسين يوسف . وكانوا أبا
جهل وهبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وعتبة بن أبي معيط
وامية بن خلف وعمار بن الوليد وهم المستهزؤون فاملكهم الله جميعا وبه يطعم
ما في كلام الشارح فامل (قوله أي مجيء الجمع) المجيء بمعنى الورد فهو
جارحلى أن الصبر عائد إلى الورد المأخوذ من يرد وإنما أضوف المجيء مثل
حين أي المجيء معربا بالحركات إلى الجمع لكونه به عهد فيما تقدم فالعنى
المجيء معربا بالحركات الثلاث المعهود سابقا بكونه في الجمع وإن كان بحسب
مفهومه أم هو بحسب ذلك المفهوم عند قوم لا يقتصر على سماع ولا على نوع من
الجموع بل يطرد في كل جمع مذكر سالم وفي كل ما حمل عليه وهذا المعنى لا
ريب في استقامته . فما قيل أن أريد بمجئ الجمع مجيء جمع سنة فظاهر
والأقوى الكلام على حل الشارح ركافة لصيرورة المعنى ومجئ جمع المذكر
السالم مثل حين يطرد في جمع المذكر السالم فمدفوع على أن الشارح لم يقتصر
بل زاد وما حمل عليه وبالنسبة إليه تلزم الركافة على حمل الجمع على جمع
سنة بمثل ما لزم على حمله على جمع المذكر السالم بالنسبة لقوله في جمع
المذكر السالم (قوله وقوله وماذا تبغى الخ) أي قول سحيم بن وثيل الرباعي

في جمع رقة وهي القصة ولدون في جمع لدة وهي
الترب وحشون في جمع حشة وهي الأرض للوحشة
ولا في نحو يد دم لعدم التعويض وشذافون وآخرون
ولا في نحو اسم واخت لأن المعوض غير البهلاء إذ هو
في لاول الهمزة وفي الثاني التاء وشذبتون في جمع
ابن وهو مثل اسم ولا في نحو شاة وشلة لانهما كسرا
على شياء وشلاء وشذبتون في جمع طبة وهي حد
السهم والسيف فانهم كسروه على طبي بالضم واطب
ومع ذلك جمعه على طبين . تنبيه . ما كان من
بلب سنة مفتوح الفاء كسرت فاءه في الجمع نحو
سين وما كان مكسورا الفاء لم يغير في الجمع على
لاقصم نحو مئين وحكى مئون ومئون وعزوز بالضم
وما كان مضموما الفاء فليجاء بالكسر والضم نحو
مئين ومئين (ومنه حين قد يردذا الباب) فيعرب
بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الباء كقوله
دعاني من نجد فإن سينه لعين بنا شيئا وشيئا مردا
وفي الحديث اللهم اجعلها عليهم سينا كسين يوسف
في احدي الروايتين (وهو) أي مجيء الجمع مثل حين
(عند قوم) من النخلة منهم الفراء (يطرد) في جمع
المذكر السالم وما حمل عليه وخرجوا عليه قوله
رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون صاريين الفلب
وقوله وماذا تبغى الشعراء مني
وقد جاوزت حد الأربعين
والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع
تنبيهان . لاول

سيد من سادات العرب وليس هذا ليبي المحسحس على ما وهم انما ذلك مسيحيم
الذي ليس ابنا لوثيل وليس قبل البيت اكل الدهر حل وارتحال الخ بل هو من
قصيدة اخرى موافقة لها وزنا ورويا للمثقف العبدى انما الذي قبله

انا ابن جلا وطلاع الثيايا متى اصبح العمامة تعرفوني

وبعد اخر خمسين ميمم اشدي ويتجدتي مدلورة الشئون

(قولهم قد عرفت الخ) اما لاول فمن قول الناظم وغير ما ذكر ينوب . واما
الثاني فمن قوله هو سابقا اخر باب لاسماء الستة وانما اختيرت هذه الحروف
لما بينهما وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة فذكر (قولهم ان لم يكن
للقرع مزية على لاصل) اي لان المفرد من حيث وصف لافراد مطلقا اصل
المثنى والمجموع من حيث وصف الثنية والجمع مطلقا فلا يرد ان الثنية والجمع
فرمان لمفرد تلك الثنية والجمع ليس الا . نعم يرد على قوله وهو غير جائز وقوله
في جمع التكسير فانه معرب بالحركات فيلزم ان يكون له مزية على لاسماء
الستة . ويجلب بان لاعراب بالحركات في جمع التكسير لما كان جبرا لما فاته
من سلامة الواحد صار منزلا منزلها كالاعراب ببعض الحركات مع ثابت جمع
المونث فكانه غير موجود مع انه كجمع المونث السالم ليس في اخرها حروف
تصلح للاعراب . وبما ذكرنا اندفع ما قيل لو كان سبب اعرابها بالحروف مجرد
الفرعية لوجب ان يكون كل جمع معربا بالحروف وليس كذلك فثبت (قوله
ولانها لما كان في اخرها الخ) يعني ان للمثنى والمجموع في اخرها حروف
تصلح لان تكون اعرابا بغير بعضها الى بعض وهي لا بد منها لاجل الدلالة على
الثنية والجمع فاما ان تجعل هي لاعراب او يقال لاعراب حركات عليها تظهر
او تغدر فان كان الثاني فليس لعل اما في القسم لاول فظاهر واما في الثاني
فللغة التقدير وان كان لاول فليس فيه ذلك لحقة الحرف بلا حركة ولو
تقديرا فلذلك ارتكب (قوله فلان حروف لاعراب ثلاثة) اي في لاسماء فقط
(قولهم في نحو رايت زيدا الخ) اي من كل مثنى او مجموع اوتى به
منصوبا بالالف اضيف وقيد بالاصافة لانه اذا لم يصف لا تحذف ثونه
فيمكن دفع اللبس بتخالف في تحريكها وانما قيد بفي نحو زيدا للاحتراز
من نحو زيدوك وزيديك من ككل مثنى او مجموع اوتى به مرفعا بالواو او
مجرورا بالياء فان اللبس المذكور غير لازم فيه لامكان ازالته بكتف ما قبل واو
المثنى ويائه وكسر ما قبل واو الجمع ويائه نظير ما هو المعروف في ياء المثنى
وياء الجمع . فمن قال على قول الشارح في نحو زيدا اي من كل مثنى او
مجموع اضيف سواء كان مع لالف او الواو او الياء لم يتدبر حق التدبر (قوله
لكونها مدلولا بها على الثنية) انما دلوا بها على الثنية وبالواو على الجمع لحقة
لالف المناسبة لكثرة دور المثنى الكثير الدور على لالسته ولنقل الواو المناسب لقلته

قد عرفت ان اعراب المثنى والمجموع على هذه مخالفة
لللبس من وجهين لاول من حيث لاعراب بالحروف
والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس
بالالف وكذا نصب المجموع اما العلة في مخالفتها
التي ليس في الوجه لاول قلن المثنى والمجموع فرعان من
الاحاد والاعراب بالحروف فرع من لاعراب بالحركات
فجعل الفرع للفرع طلبا للمناسبة وايضا فقد اعرب بعض
الاحاد وهي لاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل
اعرابها بالحروف لزم ان يكون للفرع مزية على لاصل
وهو غير جائز ولانها لما كان في اخرها حروف
وهي علامة الثنية والجمع تصلح ان تكون اعرابا بقلب
بعضها الى بعض فجعل اعرابها بالحروف لان لاعراب
بها بغير حركة اخف منها مع الحركة واما العلة في
مخالفتها لللبس في الوجه الثاني فلان حروف
لاعراب ثلاثة ولاعراب ستة لثلاثة للمثنى وثلاثة
للمجموع فلو جعل اعرابها بها على حد اعراب لاسماء
الستة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو رايت زيدا
ولو جعل اعراب احدهما كذلك دون الآخر بقي
الاخر بلا اعراب فوزعت عليها واصطي المثنى الالف
لكونها مدلولا بها على الثنية مع الفعل اسما في نحو
اهربا وحرفا في نحو هربا الخواك واعطي المجموع
الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية في الفعل اسما
نحو اهربوا وحرفا في نحو اكلوني البراغيث وجرا
بالياء على لاصل وحمل النصب على الجر فيها ولم
يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع
لان كلا منهما فعلية ومن حيث التخرج

دور الجمع القليل الدور عليها (قوله لان الفتح النح) هذا ظاهر لا يخفى فيه فانك اذا طقت بالياء مثلا التي هي من حروف الشفحة تجد فيها حين فتحها هاء خرج من الخلق لا تجده عند تسكينها زائدا على ما حصل من انطباق الشفتين وتجد معها حين صمها خارجا من صم الشفتين مغايرا للامر الذي حصل من مجرد انطباق الشفتين وهكذا في الكسر وهذا امر لا ينكره ذو وجدان صحيح (قوله بحركات مقدرة على الاحرف) احصره الناظم بانه يلزم ظهور السبب في الياء لفتحها وطلب الياء لها لتحريكها وانفتاح ما قبلها . واجلب الشيخ لالير بانهم لو حصلوا نصبه على جوه اجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل والمانع من قلبها الفاعل قصد الفرق بين المثني وغيره (قوله ونون مجموع النح) يترأى من الموضح التعريض بالمصنف بان لا يولى له تقديم الكلام على نون المثني على الكلام على نون الجمع لان المثني سابق على المجموع . وجوابه ان تقديم نون الجمع لكون الباء مقودا له وغيره تبع له (قوله وقرنا بينه وبين نون المثني) صير بينه لنون الجمع اي للفرق بين نفس نون الجمع ونفس نون المثني والمراد لاصل الفرق . وتن قال اي مبالغة في الفرق والا فالفرق حاصل بحركة ما قبل الياء ولا يصح تخلف ذلك في نحو المصطفين بمصنول الفرق فيه بخلاف الفه في الجمع وطلبها ياء في المثني فتد طن ان صير بينه للجمع ونسي لفظ نون في قول الشارح وبين نون المثني وابعد الغاية وجعل الحركات التي على الحرف الذي قبل الحرف الذي قبل النون فارقة بين النونين هذا ومجموع التعاطفين طه لتخصيص نون المثني بالكسرة ونون الجمع بالفتحة اما الناقبة فقط فلا تنجح الا تخالف المحركين كما هو ظاهر (قوله بعكس ذلك) العكس ما هنا لغوي متعارف فانه امر بالفتح هناك وعكس هنا لان المأمور به هنا الكسر وحكى هناك فلة الكسر والمحمكي هنا فلة الفتح ولا يمتري في كون هذا حكما ولهذا فرع عليه الشارح قوله فكسروه كثيرا النح . وبالجملة فكون هذا يصدق فيه اسم العكس الغير المنطقي اوضح من شمس الضحى غير صواب ان يدعى انه غير صواب (قوله موصاها فاتها من لامرأب بالحركات) اي موصاها من نفس الحركات التي حق لامرأب ان يصكون بها لا من شرف ذلك لامرأب بدليل اخر كلامه حيث قال نظرا الى التعريض بها من الحركة فان حصل على انه عوض عن شرفها فيبعد تسليم منع جمع العوضين لا يرد ان النون لكونها عوضا من الحركات مع كون حروف العلة عوضا من الحركات ايضا يلزم فيها الجمع بين عوضين ولا يحتاج للجواب بان النون عوض من مجموع الحركة والتنوين واما الحرف فعن الحركة فقط فليس العوضان محضين كما هو الممتنع . ولا وجه ما قيل ان النون عوض عن التنوين فقط الا انها لم تسقط مع ال لكونها لا تكون للتكثير اصلا بخلاف التنوين فانه قد يكون له فلو ثبت ال لقبه

لان الفتح من اقصى الخلق والكسر من وسط الفم والصم من الخفيين الثاني ما افهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من ان اعراب المثني والمجموع على هذه بالمحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب الى الزجاج والزجاجي قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه وتن واقفه الى ان اعرابها بحركات مقدرة على الاحرف (ونون مجموع وما به التحقيق) في اعرابه (ففتح) طلبا للخفة من ثقل الجمع وفرقا بينه وبين نون المثني (وفل تن بكسرة تطلق) من العرب قال في شرح التسهيل يجوز ان يكون كسر نون الجمع وما الحق به لغة وجزم به في شرح الكافية وما ورد منه قوله مرفعا جعلا وبني ابيه وانكرنا زمانف آخرين وقوله وقد جاوزت حد الاربعين (ونون ما احكي والمحمكي به) وهو اثنان واثنان وثمان وثمان (بعكس ذلك) النون (استعملوه) فكسروه كثيرا على لاصل في النقاء الساكنين وفتحة قليلا بعد الياء (فاقبه) لذلك وهذه اللفظة حكاهما الكماهي والفراء كقولهم على اخوذين استثلث عشية

فما هي الا لحة وتغيب وقيل لا تخص هذه اللفظة بالياء بل تكون مع لالف ايضا وهو ظاهر كلام النظم وبه صرح السيرافي كقوله اعرف منها الجيد والعيشانا ومنخرين اشبا طبيانا وحكى الشيباني صمها مع لالف كقول بعض العرب ماخليلان وقوله

يا اجا ارقني القذان فالنوم لا تالفه العينان * تشبيهه * قيل لحقت النون المثني والمجموع عوضا مفا فاتها من لامرأب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع لاصافة

اجتماع علامتي تكبير وتخريف (قولهم نظرا الى التعويض بها من الحركة) انما لم يعكس فينظر
في الاضافة الى الحركة وفي ال لتتوين لتلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير لامور
المذكورة في قوله فصل مضاف شبه فعل الخ (قوله ودفع ترحم لافراد) اي توحها لا يزول
بالوقف على المضاف وبهذا فارق جمع للنقص نصبا وجرا كرايت قاصيك ومررت بقاصيك
فان التباسه بالمفرد المضاف يزول يرجع النون عند الوقف على المضاف (قوله طلبا للفرق)
اي العلم بدليل قوله بعد وانما لم يكتب فيندفع ما قيل لا يصر هذا الخلف لحصول الفرق
بمختلف لالف في الجمع وقلبها ياء في التثنية كما سيأتي على انه لا معنى لعد ككون الياء
منقلبة من الف في التثنية وكونها ليست منقلبة عنه في الجمع فارقا بين لفظين حروفهما
واحدة من جميع الوجوه لولا حركة النون فتأمل * جمع المونث السالم * (قوله
وما جا والفاء قد جمعا) اي قبلها كان او سلبا والاول محصور في خمس * اولها ذو التاء
مطلقا الا امرأة وامرأة وشقة وفلة في النداء * ثانيها ذو الف التانيث مطلقا ايضا الا
فعلى افعلى وفعلان * ثالثها مصغر ما لا يعقل كدريهم * رابعها علم مونث لا علامة فيه
كزينب * خامسها وصف غير العاقل كايلم معدودات * والثاني ما عداها خلافا لابن مسعود
فانه قال ان مذكر ما لا يعقل ان لم تكسر العرب يجمع بالالف والتاء قبلها نحو حمامات
والا استغني بذلك التكسير . ورد بان التصحيح فيها قليل فالواجب الرجوع الى توسع البايين
هذا ويصح لي ما ان تكون واقعة على المفرد وحيث فلاخبار عنه بكسر الخ بعد صدق
صلبه عليه فان الكسر في المثنى حكم للجمع لا للمفرد وان تكون واقعة على الجمع والصلته
ليبان تلك الجمعية بماذا حصلت اي الجمع الذي حصلت جميعه بالالف والتاء وهو ظاهر
(قولهم بسبب ملاسته) يشير بالاول الى ان الباء للنسبة وبالثاني الى ما تستلزمه النسبة
من ملاسته السبب للمدخل ضرورة ان مجرد وجود لالف والتاء في الدنيا لا تشبب عليه
الجمعية المسببة او ان اضافة سبب الى ملاسته لليان للتثنية على ان الباء للسبب القريب
الذي هو ملاسته لالف والتاء فان ذات لالف والتاء سبب بعيد . ويجوز فالامران معا
ماخوذان من الباء ولا مضاف مقدر ولا شبه تنقلى على ما زعمه الماظرون (قولهم للالف
والتاء) تقديم لالف في الذكر ايماء الى ان عبارة المصنف معدول بها من ذلك للضرورة والا
فترتيبها الذكرى على خلاف الترتيب الوجداني (قولهم اي كان لهما مدخل في الدلالة
على جميعته) يشير به الى ان السبب مجموع لالف والتاء لا احدهما والى وجه اسقاط التثنية
بمزيدتين الذي اشتهر اجباره والى وجه اخراج ايات وقصة (قوله يكسر في الجر الخ) تقديم
الجر للاشارة الى كونه لاصل المحمول عليه ولولا ذلك لما ذكره كالرفع لحيثه على لاصل والعيه
بمعنى لا اجتماع في الكسر لا اجتماع حاله النصب والجر في وان واحد في كلمة وذلك لان
كلمة معا بمعنى جيعا . وقد صرحوا في باب التوكيد بان جميعا بمعنى كل ولا اتصاء له بالاجتماع
في الزمان الواحد الا على ما ذهب اليه بعض الخفية في . فسجد لللائكة كلهم اجمعون . نعم
راي ثعلب ان معا تعني لا اجتماع في الزمان الواحد كما في شرح التسهيل (قولهم اذ لا
موجب لبنائه) اي لا مصحح اطلاقا للزيم وارادة لازم فيفيد نفي الموجب والمجوز ولا يتطعن

نظرا الى التعويض بها من التثوين ولم
يختلف مع لالف واللام وان كان التثوين
يختلف معها نظرا الى التعويض بها
من الحركة ايضا وقيل لمختلف لدفع توهم
لاضافة في نحو جاءني خيلان موسى
ويسمى ومررت ببين كرام ودفع توهم
لافراد في نحو جاءني هذان ومررت
بالمهتدين وكسرت مع المثنى على لاصل
في التثنية الساكنين لانه قبل الجمع ثم
خولف بالحركة في الجمع طلبا للفرق
وجعلت فتحة طلبا للحقة وقد مر ذلك
وانما لم يكتب بحركة ما قبل الياء فارقا
للتثنية في نحو المصطفين ولما فرغ من
بيان ما ناب فيه حرف من حركة من
الاسماء اخذ في بيان ما نابت فيه
حركة من حركة وهو شيطان ما جمع
بالف وتاء وما لا يتصرف وبدا بالاول
لان فيه حمل النصب على غيره والثاني
فيه حمل الجر على غيره والاول اكثر فقال
(وما جا والفاء قد جمعا) الباء متعلقة
بجمع اي ما كان جمعا بسبب ملاسته
لالف والتاء اي كان لهما مدخل في
الدلالة على جميعته (يكسر في الجر
وفي النصب معا) كسر اعراب خلافا
للخفش في زعمه انه مبني في حاله
النصب وهو فاسد لاذ لا موجب لبنائه
وانما نصب بالكسرة مع تاني الفتحة
ليجري على سنن اصله وهو جمع المذكر
السالم في حمل نصبه على جرة وجوز
الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا

وحيثما فيها حذف لامه ومنه قول
بعض العرب سمعت لغاتهم ومحل هذا
القول ما لم يرد اليه المحذوف فان رد
اليه نصب بالكسرة كمسوات وعصوات
* تنبيه * انما لم يعبر بجمع المونث
السالم كما عبر به غير ليتناول ما كان
منه لمذكر كجماعات وسراذيل وما لم
يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات واخوات
ولا يرد عليه نحو ابيات وقصائد لان
الالف والتاء فيهما لا تدخل لهما في الدلالة
على الجمعية (كذا اولات) وهو اسم
جمع لا واحد له من لفظه يعرب هذا
لاعراب المخاف له بالجمع المذكور قال
تعالى * وان حكمن اولات حمل *
(والذي اسما قد جعل) من هذا الجمع
(كاذرعات) اسم قرية بالشام وذال
معجمة اصله جمع اذعة التي هي جمع
ذراع (فيه ذا) الاعراب (ايضا قبل)
على اللغة الفصحى ومن العرب من ينعده
التوئين ويحجره وينصبه بالكسرة ومنهم
من يجعله كارتطة لها فلا ينونه ويحجره
وينصبه بالفتحة واذا وقف عليه قلب
التاء هاء وقد روي بالوجه الثلاثة قوله
تنورتها من اذرعات واحلها

بيثرب ادنى دارها نظر على
والوجه الثالث ممنوع عند البصريين
جائز عند الكوفيين * تنبيه * قد تقدم
بيان حكم اعراب المثنى اذا سمي به
واما المجموع على حدة ففيه خمسة
اوجه الاول كاعرابه قبل التسمية به *
والثاني ان يكون كفتلين في لزوم الياء
والاعراب بالحركات الثلاث على النون
منونة * والثالث ان يجري مجرى

بدعوى تضمن حرف المطلق لانه يوزن لاعراب كل مثنى وكل جمع من جمع المونث رفعا
وجزا (قولهم وحيثما فيها حذف لامه) وجه نصب هذا النوع بانه تشبيه لهذه التاء
بالتاء التي تبدل في الوقف هاء وجبرا لما قلناه من حذف لامه (قولهم ومنه قول بعض
العرب سمعت لغاتهم) الصير المجزوء بن يعود الى جمع المحذوف اللام المنسوب بالفتحة
والقصود من التخصيص على كون ما ذكر من هذا الرد على ابي علي الفارسي حيث انكر كونه
منه وقال ان ما تخيل من ذلك جمعا في قولهم سمعت لغاتهم وخرجت النحل نباتا مردود اللام
والاصل لغوة وثبوة فاستقامت لتحركها وانفتاح محلها الواو الفا قال المنصف وهو مردود بلوجه
بانه لم يسمع في لغة ردها * وبما مر من نحو رايت نباتك بالفتح وهو نص في الجمعية * وبان
التاء عرض عنها ففي ردها جمع بين العرض والمعرض * وباقصائمه لا اشتراك وهو خلاف لاصل *
وبان النحل اذا دخل عليها خرجت جماعات لا جماعة * واجيب بانه معارض بان لاصل
عدم نصب المجموع بالالف والتاء بالفتحة * وبانه قد ايجز ان يكون ذلك من المشترك *
وبان التاء حيث بمنزلة في حصة ونواة لانها حال الرد غير عرض فليس في ذلك جمع بين
العرض والمعرض منه * وبانه لا زحاما من في خروجهم دفعة جمل جملة (قولهم ليتناول
ما كان منه لمذكر النح) اي تناولا ما خذا من * وان لاسم فان عنوان ما جمع بالف وتاء يتناول
الكسر والمذكر ايضا بخلاف عنوان جمع المونث السالم فانه لا يتناول واحدا منهما مع ان تسمية
ارباب الفنون من ناحية التوصيف هذا مرادة والا فيقال عليه نمنع عدم تناول جمع المونث
السالم لما ذكر دون الجمع بالف وتاء لانها اسمان اصطلاحيان حصل منهما اوليا بحيث لا
يشذ منه فرد ووضعت اسماءهما بالزاتهما فالحظ ان نفعه غير مقصور على هذا المكان مع انهم
فقلا منه (قولهم لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية) اي لان التاء في الاول والالف في
الثاني لام الكلمة (قولهم كذا اولات) ذكر ابو علي الفارسي ان وزنها فعل كهدي فالعين متحركة
لا ساكنة لانقلاب اللام وهي لا تغلب قياسا الا مفتوحا ما قبلها فاللام فيها كالعين في ذات
انقلابا غير ان لالف محذوفة مع لالف والتاء فوزنها فامت * لا يقال لو كانت على فعل لم
تجمع في المذكر على اولوا لانها حيث كصفتون * لانا نقول لما كسروا مع الباء في ذوين وضعا
مع الواو في نوون اجروه مجرا لفرط القرب بينهما (قولهم والذي اسما قد جعل) المراد بالاسم
ما العلم نظير ما سياتي - واسما اتى وكية ولها ... لا مقابل الفعل والحرف (قولهم اصله
جمع اذعة التي هي جمع ذراع) هكذا وقع في تهذيب الاسماء واللغات ان النسبة اليها
اذري بالفتح وهي جمع اذعة التي هي جمع ذراع في لغة من ذكر وكان الغرض للشارح
العرض بالدماي في شرح التسهيل حيث اعترض التمثيل به وبعرفات قاتلا لا واحد
لها لذل لم يسمع اذعة وعرفة (قولهم ذا لاعراب ايضا قبل) كلمة ايضا مربوطة بهذا الواقعة
على اعراب جمع المونث السالم الذي هو النصب بالكسرة مع تنوين المقابلة عند عدم المانع
منه لا بالذي كما هو الظاهر (قولهم يثرب) اسم المدينة المشرفة سميت باسم يثرب بن
عبيد من العالقة اول من نزل بها بعد الطوفان وفي حفظي ان الذي في البيت بالتاء
وقح الراء وانه اسم مكان فهو المدينة المشرفة (قولهم قد تقدم بيان حكم اعراب المثنى النح)

إضافة أحرف إلى الثني إضافة اسم جنس لمعرفة فقيد العلم أي تقدم بيان سائر أعراب
الثني عند التسمية به وأما الجمع فلم يقدم بيان كل ذلك فيه فتقول في بيانه فيه خمسة
أوجه فاندفع أنه تقدم الجمع إذا سمي به في قول النظم وعلو (قوله عربون) أفصح
لغائه الست فتح العين والراء * ما لا ينصرف * (قوله وجر بالفتحة) يحتمل
الماضي بالنظر للماضي والمستقبل بالنظر للمستقبل والمراد بالفتحة ولو مقدرة كسوى (قوله
فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين الخ) رأى ابن الأثيري والسهلي أن احتناع الجر بالكسرة
لأنه لو جر بها لتوهمت إضافته إلى باء التكلم محذوفة اجزاء عنها بالكسرة (قوله ولتعاقيها
على معنى واحد) هو رفع لا يهمل من الراقود كما في النخل وكان المراد من التعاقب على المعنى
الواحد ولو نظرا لأحد الاحتمالين ولأنا نسبق قول الشارح في باب إضافة النصب في ذنوب ماء
وجب صلا أولى من الجر لأن النصب يدل على أن التكلم أراد أنه ضده ما يملأ الراء
المذكور من الجنس المذكور وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن
هذه الراء الصالح لذلك (قوله ما لم يصف أو يك بعد ال) أي مدة انتهاء كل واحد منهما
لا أحدهما العين وأن كان العطف باو لأنها وقعت في حيز ألفي فقيد عميم السلب نحو ما
لم تسره أو تقرها لهن فريضة * ولا تطع منهم * إنما أو كفورا * (قوله فان أضيف
أو تبع ال ضعف شبه الفعل) بين أن هذا التضعيف غير مقصور على لائف واللام وإضافة
فان حروف الجر أن لم تكن أقوى منهما في ذلك تساويا والفرق من وجوه * أحدها أن
اللام وإضافة يغيران معنى لاسم بالنقل من التنكير إلى التعريف ولا كذلك حروف الجر *
ثانيها أن حروف الجر تجري ما بعدها مجرى لأسماء التي تجري ما بعدها ولافعال قد تقع
في موضع الجر بإضافة ظروف الزمان إليها فصار وقوع لأسماء بعد حروف الجر كأنه غير
مخصص بها إذا كان مثل ذلك يقع في أفعال فلذلك لم يحد به ذكر هذين الوجهين ابن أثير *
ثالثها أن اللام وإضافة أبعدا لاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجاه منه فلما
دخل عليه بعد ذلك العامل صلافة غير مثبته للفعل فعل فيه فاما إذا دخل قبل دخول اللام
ولإضافة فانه يصادفه ثقيلًا فلا يتخذ فيه * رابعها أن اللام وإضافة قاما مقام التنوين فكان
الاسم منون والتنوين هو الصرف وعلامته لا يمكن وأيسر العامل كذلك * خامسها أنا لو اخترنا
العوامل بطل أصل ما لا ينصرف لأن التي تدخل على لاسم غير داخله على الفعل فلو كان
يتقبل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه فيجب صرفه ويظل الفرق بين ما ينصرف
وما لا ينصرف ذكر هذه الثلاثة السيراني * سادسها أن حروف الجر جاءت لتوصل معاني
لأفعال إلى لأسماء فتوكل ذهبت بزياد بمنزلة أذهبت زيادا فكان موددا في جملة الفعل
من جهة المعنى فكانه لم يصل بالاسم (قوله والوصول نحو كالأسمى والاصم الي) وقع في
شروح التسهيل للمصنف وغيره التمثيل بالأسمى والاصم للمعرفة وباليتظان ناظرة للوصول
فقال الدماميني أنه تحكم فلعل تمثيل الشارح بالكل للوصول ميل إليه لكن ذكر بعض أن
لذلك الصنيع وجهها وهو أن لاصم وأن كان كل منهما صفة مشبهة كاليتظان لكن
لاستعمال صيرهما اسمين جامدين ونها يذكر موصوفهما أو يرفضان طاعرا بخلاف اليتظان

عربون في لزوم الواو والأعراب بالحركات
على النون منونة والرابع أن يجري
يجري هارون في لزوم الواو والأعراب
على النون غير مصروف للعلية وشبهه
العجمة والخاص أن تلزم الواو وتفتح
النون ذكره السيراني وهذه لا وجه مترتبة
كل واحد منهما دون ما قبله وشرط
جمله كغسلين وما بعده أن لا يتجاوز
سبعة أحرف فان تجاوزها كالمهيبيين
تعين الوجه لأول قوله في التمهيد
(وجر بالفتحة) نيابة عن الكسرة (ما لا
ينصرف) وهو ما فيه ملتان من مل
تسع كحسن أو واحدة منها تقوم مقامهما
كمساجد وصحراء كما سيأتي في بابها
لأنه ضابض الفعل فشغل فلم يدخله
التنوين لأنه علامة لأخف عليهم ولا يمكن
عندهم فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين
لتأخيهما في اختصاصهما بالأسماء ولتعاقيهما
على معنى واحد في باب راقود خلا وراقود
خل فلما منعوا الكسرة عوضوه عنها الفتحة
نحو * فحبوا بلحسن منها * وهذا (عالم
يصف أو يك بعد ال ردف) أي تبع
فان أضيف أو تبع ال ضعف شبه
الفعل فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة
نحو * في أحسن تقويم * وأنتم ما كفون
في المساجد * ولا فرق في ال بين المعرفة
كما مثل والوصول نحو * كالأسمى والاصم
وقوله * وما أنت باليتظان ناظرة إذا
نسيت بمن تهواه ذكر العراف
بناء على أن ال توصل بالصفة المشبهة
وفيها ما سيأتي

فلذلك جعلت فيهما معرفة وفيه موصولة (قوله والزائدة) هذا هو الحق ولذا غلطوا السخاوي
حيث رد على من قال ان ال في قوله - ولقد نهيتك عن بناء لا وير - زائدة بانها لو كانت زائدة
كان وجودها كالعدم فكان يختص بالفتحة لان فيه العلية والوزن (قوله ظاهر كلامه الخ)
ادراج كلمة ظاهر اشارة الى ان له باطنا يخالف ذلك لما ان قول المصنف ما لم يصف او يك
بعد ال كما يحتمل ان يكون قيدا لقوله - وجر بالفتحة ما - يحتمل ان يكون قيدا فيه وفي قوله
لا يصرف (ولجعل لتعريف يعلان النون الخ) وجه الرحي اعراب هذه لامثلة بالنون بانه
لما اشتغل محل لا اعراب وهو اللام بالفتحة للنسبة للالف والصفة المناسبة للواو والكسرة
المناسبة للياء لم يمكن دور لا اعراب عليه ولا علة بناء فيه فيمنع لا اعراب بالكسرة فجعلت
النون بدلا من الصفة لمشايتها في الفتحة للواو وخص هذا لا بدال بالفعل اللاحق به هذه
لا حرف الثلاثة دون يخشى ويدعو ويرمي والقاضي وعلامي وان قدر لا اعراب في علامتها
ليكون الفعل اللاحق به هذه لا حرف كالمثنى والمجموع على هذه لمصارعة الف يصربان الف
صاربان وواو يصربون واو صاربون وان اتضح بينهما الفرق من حيث حرفية اللاحق للاسم
وجعلت ياء تقطين على اختيارها لالف والواو في الخاق النون وانما جاز وقوع رفع الفعل
بعد فاعله من لالف والواو والياء لكون التعبير المرفوع المتصل كالجزم وخاصة اذا كان على
حرف ولا سيما وهو حرف مدولين هذا كلامه . وفي عبارة لغيره كل فعل معرب لم تلتصقه
الف ولا واو ولا ياء يرفع بالصفة فاذا لحقت هذه لا حرف كان ينبغي ان يرفع بالصفة لكنها
تعذرت لانك ان جعلتها فيما قبل هذه لا حرف لحق لا اعراب وسطا لان الفعل والفاعل كالشيء
الواحد وان جعلت الصفة في هذه لا حرف لزم ان تكون مقدرة ووجب ان تحذف هذه
لا حرف في الجزم كما حذف الواو من يغزو والياء من يرمي ولالف من يخشى والفاصل
لا يحذف فلما تعذرت الصفة هنا وجب ان تلتحق الواو لانها اصل الصفة لكن تعذرت
الواو لانه لا يجمع بين ساكنين فلما تعذرت الواو اتوا بالنون لانك لا تجد من الحروف
الصالح ما يدمج في الواو والياء غير النون لقربها منها لان النون لها فتحة والواو لها مد فهما
مشبهان الا ترى ان النون ضمير جمع للوث والواو ضمير جمع المذكر ثم حركت النون
بالكسر ان وقعت بعد لالف وبالفتح ان وقعت بعد الواو والياء ليجري ذلك مجرى الزيدان
والزيدون والزيدين واما سقوطها في الجزم فلانها علامة الرفع فوجب ان تسقط للجزم وجعل
النصب على الجزم لان الجزم في لافعال كالجزم في الاسماء ويصربان ويصربون نظير الزيدان
والزيدون وقد حصل نصب الزيدان والزيدون على جرهما (الف اثنين الخ) التعبير هنا بانين
دون المتى ليشمل نحو زيد وعمر اذ لا يقال له عرفا مثنى وفيما سياتي بالجماعة دون الجمع
ليشمل نحو زيد وعمر وبكر اذ لا يقال له عرفا جمع (لاصل علامة رفع) الحامل له على ذلك
ما يترأى من التنازع بين قول الناطم هنا ... النون رفعا ... المقضي لكون لا اعراب لفظيا وبين
قوله لاقى - وحذفها للجزم والنصب سمته ... المقضي لكون لا اعراب معنويا يشير الى
ذلك قوله يدل على ذلك ما بعده غير انه اختار التأويل هنا موافقة للخارج البدر ولسهولته
والا فللرافق لمذهب الناطم من ان لا اعراب لفظي وكون المقام الاول التأويل فيما سياتي اما

والزائدة كقوله - رايت الوليد بن يزيد
مباركا - ومثل ال ام في لغة طي كقوله
ان شئت من نبيد بريقا تالفا
. تبيت بليل لم ارمد اخلا او لقا
* تنبيهان * الاول ما الاولى موصولة
والثانية حرفية وهي ظرفية مصدرية اي
مدة كونه غير متصل ولا تابع لال *
الثاني ظاهر كلامه ان ما لا يصرف اذا
اضيف او تبع ال يكون باقيا على منعه
من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب
جماعة منهم المبرد والسيراج وابن السراج
الى انه يكون منصوبا مطلقا وهو لا قوى
واختار الناطم في نكته على مقدمة ابن
الحاجب انه اذا ازيلت منه علة فنصرف
نحو باصدمكم وان بقيت العلة فلا نحو
باصنكم ولما فرغ من مواضع النباية في
الاسم شرع في مواضعها في الفعل فقال
(واجعل لتعريف يعلان) اي من كل فعل
مصارع اتصل به الف اثنين اسما او
حرفا (النون رفعا) الاصل علامة رفع
فحذف المضاف واظم المضاف اليه مقامه
يدل على ذلك ما بعده والتقدير اجعل
النون علامة الرفع لنحو يعلان (و) لنحو
(تدعين) من كل فعل مصارع اتصل به
ياء المخاطبة (وتسالون) من كل فعل
مصارع اتصل به واو الجماعة اسما او حرفا

فألا مثله خُصه على اللّذين وهي يفعلان
وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فهذه
الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الصيغة
(وحذفها) أي النون (للجزم والنصب
سواء) أي علامة نيابة من السكون
في الأول وعن الفتحة في الثاني (كلم
تكوني لزومي مظهر) لأصل تكونين
وتزومين فحذفت النون للجواز في
الأول وهو لم والنائب في الثاني وهو
أن المصرفة بعد لام الجود تنبيهان *
الأول قدم الحذف للجزم لأنه لأصل
والحذف للنصب بحصول ملية وهذا مذهب
الجمهور ومذهب بعضهم إلى أن أعراب
هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام
الفعل * الثاني إنما بُعثت النون مع
النائب في قوله تعالى «لأن يفعلون»
لأنه ليس من هذه الأمثلة إذ الوار فيه
لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل
فعلها مبني مثل يعربصن ووزنه يفعلن
فختلف الرجال يفعلون فإنه من هذه
الأمثلة إذ واؤه ضمير الفاعل ونونه علامة
رفع فحذف للجواز والنائب نحو
وإن تعظوا أقرب للتقوى * ووزنه تعظوا
صلته تعظوا ولما فرغ من بيان أعراب
سبع من النبيلين شرع في بيان
أعراب المحل منهما وبدأ بالاسم فقال
يسم معناه من الأسماء ما أي الاسم
ترب الذي حرف إعرابه العينية لازمة
المصطفى) وموسى والعصا أو ياء لازمة
ها كسرة كالدائي (والمرتقي مكارما)
تنبيه * إنما سمى كل من هذين
سمين محلا لأن آخره حرف علة أو
لأنه لا أول يعمل آخره بالقلب أما من ياء
و الفتى أو عن وار نحو المصطفى
نسائي يعمل آخره بالحذف فخرج

يحصل الحذف على المعنى المصدري والجزم والنصب على المعنى الحاصل بالمصدر وهو الذي يكون نوع اعراب واما بالعكس وهو ان يحصل الحذف على المعنى الحاصل بالمصدر وهو الذي يكون نوع اعراب وصفا للفظ والجزم والنصب على المعنى المصدري والتقدير على الاول واجعل حذف النون اي لسقطها علامة على كون تلك اللاحقة منجزة ومتعينة لان ذلك الكون اثر المعنى المصدري فصح ان يكون مدلولاً له . وعلى الثاني واجعل كون النون محذوفة علامة على جعل تلك اللاحقة منجزة ومتعينة لان ذلك الكون امر ذلك الجعل فصح ان يكون دليلاً عليه . هذا محصل ما حققوه في هذا المقام وانا لا اراه شيئاً فلو كان الحذف علامة الجزم والنصب لا يقتضي ان لا اعراب معزوي لجريانه على كل من القول بلفظية لا اعراب ومعرفته اما لا اول فلان حذف النون كالفتحة والسكون الناقب عنهما في الكون اعراباً من حيث عموم الاثر علامة اعراب من حيث الخصوص يصرح بذلك قول الشارح سابقاً على ما بينا لا منافاة بين كون هذه الاشياء اعراباً وكونها علامة اعراب الخ مع قول التسهيل لا اعراب ما جري به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف واما الثاني فلان تغيير الجزم والنصب للذين هما نوعاً لا اعراب على هذا القول يعلم عليهما بالسكون او الحذف وبالفحة او الحذف فلا يتناقض مع جعل النون رفع للاحقة الخمسة الظاهرة في لفظة لا اعراب حتى يحتاج الى ذلك التاويل على تقدير صحته الا انه لما كان المقام لتبيين علامات لا اعراب من جهة انه من قوله . فارفع بهم وانصب ... الى فصل النكرة والمعرفة تيسير للعلامات لاصلية والفرعية وقد صرح في الحذف بانه سعة للجزم والنصب زاد الشارح كلمة علامة بين النون ورفعاً اشارة الى ذلك وحرصاً على شدة تناسق الكلام لا على انه تاويل لدفع التناقض . واطم ان المراد من حذف النون انحذفها لا حذفك ايها لانه في مقابلة الثبوت او الثبات في قولهم علامة رفعها ثبتت او ثبتت النون ومن الجزم والنصب نوعاً لا اعراب التعارفان ووزانها معنى في طم الكلام لا فطك الذي هو نصبك الكلمة او جزمك الموازن لصفات لافعال ولا كون الكلمة متعينة او منجزة للموازن للصفات للضرورة للتكلم تثبت حتى التثبت لتخاص ما وقعوا فيه (قوله فالامثلة خمسة) اي بالنظر للاجمال والادخار بالتحصيل الى عشرة لان تفعلان بالفريقية صالح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبين وعلى الثالث فقط فالالف اسم او حرف تلك اربعة ويفعلان بالفتحة للغائبين فقط مع وجوب لالف تلك ستة . وتفعلون لجمع الذكور المخاطبين فقط وواو اسم ليس الا تلك سبعة . ويفعلون لجمع الذكور الغائبين فقط مع وجوب واو تلك تسعة والعشر تفعلين للمخاطبتين ولا تكون واو الا اسماً خلافاً للمازني (قوله ونصب بعضهم) المراد بالبعث لاخض وابن درستويه فانهما زعموا ان النون دليل لا اعراب القدر قبل لاحرف الثلاثة كما في غلامي . قال الشيخ لاثير حكاة لنا صاحبنا ابو جعفر احمد بن عبد النور الملقب صاحب كلب وصف الباني في حروف المعاني عن السهيلي محلاً باشتغال تلك الحروف بالحركات المنسوبة لها فكما منعت لاضافة الى ياء المتكلم ظهور الحركة في آخر الصلح لنظم بالحركة المطلوبة لياء المتكلم فكذا هنا فليل له فما بال هذه النون تثبت رفعاً لا جزماً ونصباً فقال لانها انما لحقت

بالعرب نحو متى والذي وبذكر لآل في لاول النقص نحو الرقعي وبذكر اللينة المهور نحو الخطا وبذكر الياء في الثاني المقصور نحو الفتى وبذكر اللزوم فيهما نحو رايت اخاك وجاء الزيدان في لاول ومررت بلخيك وغلاميك وبيتك في الثاني وباشترط الكسرة قبل الياء نحو طلي وكرمي (فالاول) وهو ما كان كالصطفى (لا ضرب فيه قدرا * جميعه) دلي لآل

هذه الأفعال لوقوعها موقع الاسم فهي من قلم الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم فكما قلت ان زيدا يقوم فرقعته لوقوعه موقع قائم فكذا ان الزيديين يقومان ماحققا اياه اياهما لحلوله محل قائمان فاذا لم يقع ذلك الموقع لم تاحقق كما في لم يقوما ولن يقوما لعدم صحته لم قائمان ولن قائمان ومن ثم اذا حصل الناصب والمجازم في نحو لم يضرب ولن يضرب ذهب الرفع لعدم احتلاله محل الاسم فعلمته الرفع على رايه في نحو يقومان ضمة مقدرة في الياء وفي النصب فتحة مقدرة فيها واما في الجزم فسكون الياء تقديرها قال المصنف وهو ضعيف لان فيه دعوى تقدير لا حاجة اليه لاختلفت اعراب دلالة على ما يحدث العامل والنون في ذلك واقية فدعوى اعراب غيرها مدلول عليه بها مردودة (قوله لتعذر تحريكها) وجه التعذر كونها حوائية تجري مع النفس وذلك لا يتم مع التحريك لكون الحركة تمنع الجري للذكر وتقطع الاستطالة ولذا اذا حركت لالتفت همزة (قوله لانه محبوس الخ) هذا كقوله بعد الخذف لانه للتوين او لانه نقص منه الخ مناسبات لا توجب التسمية فلا يصح عدم تسمية كخشي مقصورا وكفني وكيدمر منقوصا (قوله فيوما يوافقن الز) محل الشهادة منه ظهور الكسرة في ماضي فانه دليل على ان الجر ممكن لا متعذر والذ لما وقع في الضرورة ومثل البيت في ظهور الكسرة للضرورة ما وقع للماضي ابي الشعر مباح من آياته الشهيرة التي اودعها كتابه الشفا يذكر فيها المدينة ويعصف اليها شوقه وحنينه

لعتذر تحريكها (وهو الذي قد قصرا) اي سمي مقصورا والقصر المحبس ومنه حور مقصورات في الخيام اي محبوسات على بعولتهن وسمي بذلك لانه محبوس من المد او عن ظهور اعراب (والثاني) وهو ما كان كالمرتقي (منقوص) سمي بذلك لخلف لانه للتوين او لانه نقص منه ظهور بعض الحركات (وهبه ظهر) على الياء لخصته نحو رابت المرتقي ومرتقيا واجيبا داعي الله وداعيا الى الله باذنه (ورفعه ينوي) على الياء ولا يظهر نحو يوم يدعو الداعي لكل قوم هذا علامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة او المحذوفة و(كذا ايضا يجر) بكسر منوي نحو اجيب دعوة الداعي وانهم في كل واد وانما لم يظهر الرفع والجر استقالا لا تعذرا لانهما قال جرير فيوما يوافقن الهوى غير ماضي

يا دار خير الرسلين ومن به هدي لا نام وخص بالابيات مندي لاجلك لوعة وصباية وتدوي متوقد الجمرات ويلي عهد ان ملئت محاجري من تلك الجدران والعمرات لا طرون مصون شبيبي بينها من كثرة الثقبيل والرشقات لولا لاعادي والعدائي زرتها ابداء وارحبا على الوجنات لكن ملهني من جميل تحبتي لطين تلك الدار والحجرات اذكي من المسك الملقى نفحة نقشة بالاصال والبكرات وتخصه بزواكي الصلوات ونوامي التسليم والبركات وقد عارضها الامام الفاضل العبدري الخايم بما لم اقف عليه بعد البحث الشديد ومارحها ايضا العلامة ابو عبد الله محمد بن المراتب شارح التنبيل سنة ست واربعين بعد الالف بقواه

وقال الاخر لعركت ما تدري متى انت جاعي ولكن اقصى مدة العمر عاجل تنبيه من العرب تن يسكن الياء في النصب ايضا قال الشاعر ولو ان واش باليامة دارة وداري باعلى حصروث احدى ليا قال ابو العباس البرد

يا دار خير الخاق يا منوي التي فلي لاجلك نائر اللوعات يهنيك انك مهبط الوحي الذي يعاده جبريل بالابيات مفتي الرسول ومنزل قد طامسا فيه تردد دائم البكرات اسمي الخليفة منصبا وشفيهم يوم المعاد بجمع الجمرات مندي لبعذك لوعة حذريسة وحشا البلايل مضمر الجنبات ولواعج لقي الأفراد لهيبها وجوانح ترتض بالرفرات لو ملعد القدار او يقصى الخا لحيث قبل الراس بالوجنات ولثقت من قرب صير قد زرى بالمسك مذفورا لدى النشقات

ولئن نابت ولا نابت لا تشرون اسفا عليك لثالي العيسرات
وملى الذي وثقت به منك العرى ازكى سلام ماظر التسمات
وقد جار بهما انا ايضا سنة اثنتين وتسعين بعد المائة ولالف بقولي

يادار قلب دوائر الشرف الذي لم تحوه لاقمار في الهالات
يا مربع النبا الجليل ومنيع الـ سلع الجزيل ومطلع لايات
شوقي اليك رمى بقلبي جفوة من دونها حوقد الجمرات
واقاص من ميني بحرا زاحرا يرمى بامواج على وجناتي
ان ساعد المقدار واتسع المسداتي اليك ولو على الحظاتي
لا اختشي فيك العوادي والعدا ميني لاجلك هو بعين حياتي
لم لا وانت ديار طه المصطفى والال واصحاب والزوجات
منهوم جبريل لامين المجتبي ورئيس كل موقع الدرجات
ذاك الذي لبس النبوة حلة والمخلوق في حلل من العدمت
كهف الخلائق كلهم ولانهم يوم امتداد ازمة لازمت
من لي به القاء حتى في الكوا واشم منه مطر النسمات
واكمل لاجفان من عاكساره واشتف لاسماع بالنفسمات
واقول يا خير الوري يا من به ارجو جيل الصفيح عن زلاتي
كن لي شليبا يوم يعتد الردي ومومنا من روعة العرصات
فلقد كرمت من الثائم كلها ووقفت دون مغارب الحسنات
وركعت في مصمار كل كريمة وربيت اغراضا من الشهوات
وطيكت كل تحية بسامة تزري بطن الورد في الفحات
وذواكي الخيرات والبركات وزواكي التسليم والصلوات

(قوله وهو من احسن ضرورات الشعر) هو رأي الجمهور ايضا وهو مقابل للاول من انه
لغة لبعض العرب الذي هو رأي ابي حاتم والمصنف قال ابو حاتم انها لغة فصيحة وقال
المصنف في التسهيل ويقدر لاجلها اي الضرورة كثيرا وفي السفة قليلا نصيها وانما صدر الشارح
براي ابي حاتم والمصنف كانه لكونه الحق هذه كما صرح بذلك بعض شراح التسهيل ايضا
فقد قرأ جعفر الصادق رضي الله عنه من اوسط ما قطعون اعالكم بلسكن الياء (قوله
وكان بعده مقدرة) اعرضه صاحب التمرين بان الفعل لا يحدث بعد شيء من ادوات الشرط
غير ان ولو الا اذا كان مفسرا بفعل بعده (قوله وهي اما شانية وءاخر الخ) مقابله ما سياتي
من قوله او ناقصة الخ وخالصة كلامه ان كان المقدرة يجوز فيها وجهان * احدهما ان يكون
اسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة بعد ولا تحتاج لرباط لكونها مفسرة له اذ هي عنه معنى
وسياتي - وان تكن اياه معنى اكتفى بها ... * ثانيهما ان لا يكون اسمها ضمير الشأن بل
هو ءاخر والف خبرها مفرد لا جملة الا ان الشارح لم يبين على الوجه الاول كون الجملة
خبرا لظهوره مع انه سيقع التنبيه على امثاله فيما سياتي وانما بين ما قد يخفى من امر رابط

وهو من احسن ضرورات الشعر لانه
حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر
(واي فعل) كان (ءاخر منه الف) نحو
يخشى (او واو) نحو يدعو (او ياء)
نحو يرمي (فمعتلا عرف) اي شرط وهو
مبتدا مصنف وفعل مضارع اليه وكان بعده
مقدرة وهي اما شانية وءاخر منه الف
جملة من مبتدا وخبر خبرها مفسرة للضمير
الاسترفيها او ناقصة وءاخر اسمها

والف خبرها ووقف عليه بالسكون على فعل ربيعة
وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب من
الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدأ جملة الشرط وقيل
هي جملة الجواب معا وقيل جملة الجواب فقط ومثلا
حال منه مقدم على عامله والمعنى أي فعله كان آخره
حرفا من لاحرف المذكورة فإنه يسمى مختلا (فالالف
أنوفيه غير الجزم) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى
ولن يخشى لتعذر الحركة على الف والف نصب
بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده (وابد) أي أظهر
(نصب ما) آخره أو (كيدمو) أو يا نحر (يرمي)
لخفة النصب وأما قوله - أي الله ان اسو بام ولا اب
وقوله ما اقدر الله ان يدني على شيط

من دائرة الحزن من دائرة صول
فضرورة (والرفع فيهما) أي الواوي واليائي (أنو) لأنه
عليهما (واحدن جازما ثلاثين) وابق الحركة التي قبل
المحذوف دلالة عليه (تقص حكما لازما) نحو لم يخش
ولم يغز ولم يرم فالرفع نصب بالمفعولية لا تو وفيهما متعلق
به واحدن طغف على أنو وفي كل منهما ضمير مستر هو
فامله وجاز ما حال من فاعل احدن وثلاثين مفعول
به أما لا حذف والضمير في ثلاثين لاحرف العلة
الثلاثة ومفعول الحال محذوف وهي لافعال الثلاثة المضافة
والقدير احدن احرف العلة ثلاثين حال كونك جازما
لافعال الثلاثة المذكورة او يكون مفعولا للحال والضمير
للافعال ومفعول الفعل محذوف وهو لاحرف الثلاثة
والقدير احدن احرف العلة حال كونك جازما لافعال
ثلاثين وتقص مجزوم جواب احدن وحكما مفعول به
ان كان نقص بمعنى تؤدي ومفعول مطلق ان كان بمعنى
تحكم خاتمة قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله
وتصحك مني شيخة عيشية كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا
وقوله - الم باتيك ولا نباء تنمي بما لافت لميون في زياد
وقوله هجرت زبان ثم جئت محذرا

من هجر زبان لم تهجو ولم تدع
فليل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم اشبعث
الفحة في تر فشلت الب والكسرة في باتك فشلت
ياء والضممة في تهج فشلت وار واما - منقرنت فلا
تسمى فلا نافية لا ناهية أي فليست تسمى

الجملة واختصر كون اسمها ضمير الشأن في قوله ثانية وانما لم يخبر عن الاولى
بكونها ناقصة مع ان كلا لا بد له من اسم وخبر لما انه وقع لاصطلاح على ان
التي لها اسم الثانية لا يثبت اسمها ولا يطغف عليه ولا يبدل منه ولا يخبر
بها الا بجملة ولا تحتاج تلك الجملة الى رابط بخلاف التي لها اسم الناقصة
ففي الاشياء والنظائر للحافظ السبوطي ومن زعم ان كان التي ضمير فيها لامر
والشأن هي الناقصة فقد اخطا وانما هي غيرها والفرق بينهما ان التي على معنى
الشأن لا يثبت اسمها ولا يطغف عليه ولا يبدل منه والناقصة يجوز في اسمها
كل ذلك والتي على معنى الشأن لا يكون خبرها الا جملة ولا تحتاج الجملة الى
ان يكون فيها عائد يعود الى الاول والناقصة ليست كذلك هذا كلامه وما يقع
في بعض النسخ ناقصة فاصبة تصحيف من الكنية لما اربناك من ان كلا منهما
ينصب ويرفع - فما قيل في كونها مقابلة للثانية نظر لان الثانية هي المسندة
لضمير الشأن فالجملة الواقعة بعدها خبرها وفي بعض النسخ بدل ناقصة فاصبة
وعليها فلا نظر ليس بشي فتدبر (قوله والف خبرها) هو ظاهر ان كان روي
او واوا او ياء بالنصب والا فيدي انه خبر من هو محذوف عائد الى آخر
الفعل والجملة طغف على ما قبلها (قوله ومثلا حال) قيد بها اذا كان عرف متعديا
لواحد والا فهو المفعول الثاني - وقد اقتصر بعض هنا على الوجه الاول وفي جمع
التكسير على الوجه الثاني اشارة لتجريد الامر من (قوله بفعل مضمر الخ) فقد يره
لابس (قوله واحدن جازما ثلاثين) ظاهره ولو بدلا من همزة كقرا في يقرأ
ويقرى في يقرى ويوصوني يوصا وفصل بعض النسخة بين ان يدر دخول الجازم
قبل البدل فيمتنع الحذف لعمل الجازم عمله في حذف الضمة قبل لا بدال او
بعده فيجوز حذفها نظرا الى لفظها واقرأوا نظرا الى اصلها - هذا وذكر الشيخ
لاثير ان الذي يقتضيه النظر ان تلك لاحرف حذفت عند الجازم لا به فان
الغياض ان يحذف الجازم الضمة المقدرة فيها غير انه يلتبس بالرفع لو اقتصر
على ذلك فحذف الجازم الضمة المقدرة وتبعها هذه الحروف فورا بين صورتين
المجزوم والرفع (قوله او يكون مفعولا للحال) طغف على معنى ما تقدم اي
اما ان يكون مفعولا به لاحذف او يكون مفعولا للحال والاوى اسقاط يكون
وانما اخر هذا الوجه لكون الاول انصب تدبر (قوله وحكما مفعول به ان كان
تقص بمعنى تؤدي) اي كما في قوله

قصي كل ذي دين قوفي غريبه وعزة مطول معنى غريبهما
(قوله ومفعول مطلق ان كان بمعنى تحكم) اي كما في قوله

قصي الله يا سماء ان لست زائلا احبك حتى ينقص الجفن منقص
(قوله فليل ضرورة الخ) اي ان وجود حرف العلة مع الجازم مختلف فيه
فمنهم من احرف بمخالفة اللغة المشهورة وادى ان المسوغ لتلك المخالفة انما

هو الضرورة ونهم من انكر ان يكون ذلك مخالفا لها ولدى ان تلك الحروف حروف افعال
ليس الا بعد استيفاء الجازم متصفا . فما قيل في هذه المقابلة نظر لان المقابل للقول بالضرورة
انما هو القول بان ذلك لغة ليس بشيء . والقول بان وقيل بل حذف حرف العلة الخ ليس
مقابلا لقوله ضرورة وانما هو مقابل لقوله سابقا قد ثبت حرف العلة الخ لا يرضى بسماعه
من له ادنى مسارسة بالاساليب التركيبية . نعم يبقى على الشارح ان هنالك من يرى
المخالفة المذكورة ايضا ولكن يقول انها لغة فاعلم تركه اما لندرة قلته واما لانه مبني على
ان الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه فافهم

(النكرة والمعرفة)

فيهما لطاقة من حيث ان لفظ المعرفة معرفة فيشبه التوجيه ومن حيث ان لفظ النكرة معرفة
فيشبه ايهام التعاد فان نظر الى ان لفظي النكرة والمعرفة لم يرد منهما نكرة معينة ولا معرفة
كذلك كان في المعرفة ايضا شبه ايهام التعاد وفي النكرة شبه التوجيه فليتدبر (قوله نكرة)
قيل نكر لفظ الحدود ولعله لا يصح لا استعمالا ولا طبعا . ويجهه اما لاول فظاهر واما الثاني
فلان المعرف لما كان معلوما بوجه والتعريف معلوم ايضا وانما المجهول النسبة لانه مطلق
الماهية لاسمية او الحقيقية ولان قضية التعريف والمعرفة طبيعية ولو جعل موضوعا نكرة لربما
كانت مسورة فلا جرم انه لا بد من تحلية للعرف من حيث هو معرف بالجنسية او ما
جرى مجراها فليتامل (قوله قابل ال) علامة النكرة دخول لام التعريف عليها نحو رجل والرجل
ودخول رب نحو رب رجل وتخص بالدخول على غيرك ومثلك وشبهك من دخول اللام كذا
في البسيط لصياء الدين ابن العليج وهو صريح في ان غير واخوانها وكذا احد وديار وعريب
لا تندرج تحت دخول اللام فلا يطرده تعريف المصنف . ولا يجاب بان هذه ملامة صكها هو
صريح البسيط وقد تقدم ان لا عمل فيها عدم لانعكاس لانه يرد . وفيه معرفة ... حيث
يدخل تحته ذلك ولا يرد التزام تعويد صير غيره الى نكرة لا لقابل ال لانه يرد انه صير
الغير حيث مبهما لانه ما لم تعلم النكرة بتعريف جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في
التعريف الا الرد الى الجهالة . وكذا لا يجلب بان القبول في عبارة المصنف جبار منه الذاتي
فلا يضر الخلف في ذلك لكونه لعارض لانه يرد انه يمكن ادعاء مثل ذلك في امثال ذي
بمعنى صلصب فانها من حيث ذات كونها اسما قابلة لال فلا فائدة في قوله او واقع موقع
ما قد ذكرا الا الحشو والحق الفرق . وكذا لا يجلب بانه مندرج تحت او واقع موقع ما قد
ذكر لانه يرد ان تلك الالفاظ لا تقبل تعريفا البته فكيف يقع موقعها معرف الا ان يقال
يقع موقعها شيء ملزم للتكثير وهو يقبل ال بان يقال الشيء الملزم للتكثير ان يقع موقعها اسم
يقبل ان يحلى بال التي هي لمجرد تعريف الجنس الذي هو في معنى النكرة او ان ذلك ما
عرض لها من استعمالها مبهم ليس الا وهو لم يجبر في الوضع المنظر له هنا . ولورد ايضا
على طريق التعريف اسماء الفاعلين والمفعولين فانها غير قابلة لال المؤثرة للتعريف ولا واقعة
موقع ما يقبلها . واجيب بان المراد بكونها مؤثرة التعريف اعم من ان تكون معرفة بنفسها
او معرفة بغيرها والحق ان عبارة المصنف لا تساعد على ما واقعة موقع ذات وقع منها او طبعا

(النكرة والمعرفة)

(نكرة قابل ال مؤثرا) فيه التعريف

الحديث فتتدرج تحت أو واقع موقع ما قد ذكر وأورد أيضا الصمير العائد لتكررة نحو هربت رجلا وأكرهه فإنه واقع موقع رجل وهو يقبل ال فيكون تكررة والصحيح أنه معرفة ، واجيب بأنه واقع موقع الرجل المعبود لا رجل وهو لا يقبل ال ولا يرد على المصنف علم الجنس فهو ان رايت اسامة أي فردا منه ففر منه لأنه عند المصنف تعريف لفظي فقط غير متجاوز للماهية ولا لأفرادها كما دل عليه قوله - ... كعلم الأشخاص لفظا وهو م - وصرح بذلك في شرح التسهيل . واعلم ان التقابل بين التعريف والتكثير اما تقابل العلم والمملكة أو الشيع والساوي لقيصه فلا يجعلان اليته واما للعرف بال الجنسية فإنه معرفة ليس إلا لتعيين الماهية فيه وان اطوره بعض احكام النكرة لمشايعته لها في ان الفرد غير معين خارجا ثم قوله أو واقع معطوف على قابل وليس موقع مفعولا به لواقع لأنه لا ينصب المفعول به بنفسه ولا مفعولا مطلقا لقساد المعنى وانما هو مفعول فيه أي واقع في مكان يقع فيه قابل ال فاشامل (قوله كرجل وفرس الخ) لاولي ان تعداد الامثلة للإشارة الى انه لا فرق في النكرة بين ان يوجد من افرادها المتعدد كما في الاولين أو الواحد كما في الآخرين ولا بين ان يكون المذكور كل أو موثقه وتقدم رجل لفرسي العقل والتذكير ثم فرس لمشاركته له في جنسه الفريب ولكونه من آلات منافع ثم شمس مع كون القمر مذكرا لشدة نورها واستبانتها لآهار وخفة وسطها وكون نور القمر مستقانا منها (قوله خلافا لابن كيسان في الاستفهاميين فانهما مندة معرفتان) استدلل على ذلك بوقوع جوابيهما معرفة كما في « فل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدي للناس يجعلونه قراطيس تبدونها وتخطون كثيرا وعلم ما لم تعلموا انتم ولا آباؤكم قال الله » وتقول في جواب ما دعاك الى كذا لفوك والجواب طبق السؤال . قال المصنف في شرح التسهيل واستعمالة الشيخ لاثير وهو ضعيف لان تطابقهما غير لازم ولا نزاع في صحة ان يقال فيمن عندك رجل من بني فلان وفيما دعاك الى كذا امر مهم وايضا فهما قائمان مقام أي انسان وأي شيء وحما فكرتان فكذا ما قام مقامهما والنسك بهذا اقوى منه بتعريف الجواب لان تطابق شيئين نام احدهما مقام لاخر الزم وعاكذ من تطابق الجواب والسؤال وايضا فالتعريف فرع فمن ادعاه فليبه البيان بخلاف التكثير هذا كلامه . واطلم ان ابن كيسان كما خالف في هذه المسألة خالف في ان الوصول اعرف من ذي الاداة وقال ان ذا الاداة قبل الوصول واستدل على ذلك بان ذا الاداة وصف بالوصول كما في قوله تعالى « من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدي للناس » فان الذي نعت للكتاب والصفة اما مساوية للموصوف واما دونه ولا قائل بالمساواة فثبت الدون وهو المطلوب . وقال المصنف في شرح التسهيل في رده اما لا نسلم وصفية الذي في لايته وانما هو بدل أو نعت مقطوع أو الكتاب علم بالنظية لان المعنى بالخطاب بنو اسرائيل وقد غلب عندهم على التوراة فالتحق بالاعلام فلم يانز من وصفه بالوصول جواز وصف غيره مما لم يلتحق بها هذا كلامه وقال غيره لا نسلم انه لا قائل بالمساواة بين الوصول وذي الاداة كيف والاختش والغاربة يرون ان الوصول معروف بال ولو مقدرة فقد قال الشيخ لاثير الوصول مند اصحابنا من قيل ما عرف بال كما يقوله لاخفش هذا كلامه . وقد اشار المصنف في التسهيل للمسالين معا

كرجل وفرس وشمس وقمر (أو واقع موقع ما قد ذكر) أي ما يقبل ال وذلك كذا بمعنى صاحب ومن وما في الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان في الاستفهاميين فانهما مندة معرفتان فهذه لا تقبل ال لكنها تقع موقع ما يقبلها

حاطقا على قوله وليس ذو لاغارة قبل العلم خلافا للكونيين بقوله ولا ذو لاداة قبل الوصول ولا
 من وما المستطعم بهما معرفتين خلافا لابن كيسان في الحاليتين . اد . فمن قال على كلام الشارح
 هنا واستدل ابن كيسان للاول بقوله تعالى « قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى »
 اذ الصفة اما معلومة واما دون الموصوف ولا قائل بالمساواة فثبت . الثاني واجلب للمصنف
 بان الذي يدل او نعت مظهر او الكتاب علم بالظنية لان للعني بالخطاب هو اسرائيل
 وقد طلب الكتاب منهم على التوراة فالتحق بالاعلام فقد نالت لايته عليه بقولها « تجعلونه
 قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا الخ » قدبر (قوله اذ لاولى تقع موقع صاحب) لاولى تقع
 موقع ذات ثبت لها الصفة لان ال في الصاحب موصولة . وقيل ان صاحب يقبل ال
 المؤثرة التعريف في الجملة لانه يقبلها باعتبار معناه لاسي الظبي وان لم يقبلها باعتبار معناه
 المراد من ذوها وهو لاولى في التوجيه واما قول المصنف وحينئذ ليست فيه موصولة لانه
 قد تنوسي فيه معناه لاصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد فقد اورد عليه ان
 الرضي صرح بان ذو يحصل الضمير لكونه بمعنى صاحب فما بالك بصاحب نفسه (قوله
 وهو سكوتا وانكافا) هذا تبيين لما هو المقصود هنا وهو التكرير ولذا لم يتعرض للطلب مع انه
 محبر فيهما ايضا فان صـ ومـ منونين واقعان موقع طلب سكوت وانكافى بالتطبيق الا انه
 لما كان مناط التعريف والتشكيك المقصودين هنا بالبيان في اسماء الافعال لاحداث لا طلبها
 فيما يفيد ذلك اطلاق على صـ ومـ انهما واقعان موقع سكوت وانكافى فالمراد من سكوتا
 وانكافا المصدر المجرد عن الطلب . فاندفع ما قيل ان اريد بسكوتا وانكافا المصدر النائب
 من فعله اي اسكت لم يقع في موضعه صـ بل في موضع طلب السكوت من حيث هو
 ولا تكلف فقد قلت التكرير وان اريد المصدر المجرد عن النيابة فالامر فيه اظهر لقوات
 الطلب المقصود من صـ ومـ وللناظرين في دفعه كملت لا تليق (قوله قصد الجنس) اي
 للمعية المطلقة اي من حيث هي لا المجردة ولا المخلوطة على ما هو المعروف في التعاريف
 والمعنى ان معية النكرة تميز عن معية المعرفة بهذا المفهوم اي لاسم القابل لال المولدة او
 الواقع موقع ما يقبلها نظير ما يقال لانسان هو الحيوان الصالحك اي تميز معية لانسان
 عن معية غيره بهذا المفهوم اي الحيوان الصالحك وجديره يعلم ان ما قيل قصد الجنس اي
 باعتبار ماصدقاته ليصح لاخبار لان الجنس باعتبار ذاته لا يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبلها
 ليس بشي فثامل ولهم وراء ذلك اوهلم اخر (قوله لانها لاصل اذ لا يوجد معرفة الخ)
 اقتصر في التعليل على هذين الوجهين لشهرتهما والا فقي التذكرة لابن هشام يدل على ان
 لاصل في لاسماء التشكيك ان التعريف مله تمنع الصرف وعمل اليلب كلها فرعية . وفي
 شرح الفصل لابن يعنى اصل لاسماء ان تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة
 واختار الى وضع لنقلها عن لاصل . وفي البسيط النكرة سابقة على المعرفة لاربعة اوجه .
 احدها ان مسمى النكرة اسبق في الذهن من مسمى العرقة بدليل طريقان التعريف على التشكيك .
 الثاني ان التعريف يحتاج الى قرينة من تعريف وضع او آلة يختلف النكرة ولذا كان
 التعريف فرعا عن التشكيك . الثالث ان لفظ شي يقع على العرقة والنكرة فاندراج العرقة

اذ لاولى تقع موقع صاحب ومن وما
 يقعان موقع انسان وشي ولا يؤثر خلوها
 من تضمن معنى الشرط ولا استفهام فان
 ذلك طار على من وما اذ لم يصح في
 لاصل له ومن ذلك ايضا من وما
 فكثرين موصوفين كما في مروت بمن
 معجب لك وبما معجب لك فانهما
 لا يقبلان ال لكنهما واقعان موقع انسان
 وشي وكلاهما يقبل ال وكذلك صـ ومـ
 بالتدوين لا يقبلان ال لكنهما يقعان
 موقع ما يقبلها وهو سكوتا وانكافا وما
 اشبه ذلك ونكرة مبتدا والمفعول قصد
 الجنس وقابل ال خبر ومثرا حال من
 المضاف اليه وهو ال وشرط جواز ذلك
 موجود وهو اقصد المضاف العمل في
 الحال وصاحبها واحترز بمثرا ما يدخله
 ال من لاعلم لضرورة اولى وصف على
 ما ساقى بيانه فانها لا تؤثر فيه تعريفا
 فليس بنكرة . تنبيه . قدم النكرة لانها
 لاصل اذ لا يوجد معرفة الا وله اسم
 نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له

تحت ضوئها دليل على اصالتها كاصالة العلم بالنسبة للخاص فان لانسان مندرج تحت الحيوان لكونه فرعاً منه والجنس اصلاً لأنواعه • الرابع ان فائدة التعريف تعيين المسمى عند التركيب وقبل التركيب لا اخبار فلا تعريف قبل ولينظر هذا (قوله والمستقل اولى بالاصالة) يعني ان النكرة مستقلة دون المعرفة وكل مستقل اولى بالاصالة يتبع من الاول النكرة اولى بالاصالة من المعرفة وهو المطلوب اما الصغرى فلانا نجد بعضا بل حكيميا من النكرات لا معرفة له ولا كذلك المعرفة لكونها ملزومة للنكرة من حيث ان ما اطلقت عليه تطلق عليه النكرة ولا بد فكانت النكرة مستقلة دون المعرفة واما الكبرى فلان لا حجاج شان الفروع لا لاصول كما هو ظاهر فتولده والمستقل اولى بالاصالة كبرى الفلاس وقوله اذ لا يوجد دليل الصغرى اقامه مقامها فالتصير بالمستقل في مكانه نعم لو قال لانها لاصل لكثرة النكرات على المعارف لكان الاول التصير بالكثير بدل المستقل لصيرورة نظم القياس النكرات كثيرة على المعارف والكثير اولى بالاصالة • فما قيل كان الظاهر ان يقول والكثير بدل المستقل غير صحيح تدبر (قوله فالشيء اول وجوده الخ) يرد ان الذات معروضة لاسماء عامة تنال عليها وعلى غيرها واسماء خاصة بها لا تنال الا عليها بحسب الوضع لها فقط وكل ذلك اذا كانت بوصف الوجود الا انها في ازمته وجودها تازمها لاسماء العامة على معنى انها لا تنفك عنها بان تستحضر غيرها اذ الفرض انها ليس لها حيث لا غيرها ثم بعد ذلك تعرض لها لاسماء الخاصة ولا يلزمها حيث واحد منهما اللزوم المذكور اذ يمكن التعبير عنها بالعلمة او بالخاصة بدلها وذلك كالكلامي فانه معروض لاسماء عامة كانسان ومولود وموجود وخاصة كمحمد وزين العابدين وايي عبد الله لكنه عند ما يولد وقريب من ذلك لا يطلق عليه الا انه انسان او مولود او موجود او نحوها ثم بعد ذلك يسمى بكمحمد ويلقب بكزين العابدين ويكنى بكابي عبد الله ويصح ان يطلق عليه حيث ايهما مولود وانسان وموجود هذا شرح عبارته • واعلم ان للاسم اطلاقا فيطلق على ما قابل المسمى • وعلى ما قابل الفعل والحرف • وعلى ما قابل الخبر • وعلى ما قابل الصفة • وهكذا ايضا للعلم اطلاقا فيطلق على ما يقابل الكنية واللقب فيرادف الاسم في احد اطلاقاته • وعلى ما يعبر اسم الذات وكنيتها ولقبها • وعلى غير ذلك ويتمين المقصود بالقرائن كما في قول الشارح هنا تلزمه لاسماء الخ وفي قوله لاني لاسم العلم واللقب والكنية فانه اراد به مقابل المسمى بقريته فالشيء اول وجوده وكما في قول المصنف لاني - واحما اتي وكنية ولقبها ... - فانه اراد به مقابل الكنية واللقب بقريته عطفا على وجهها تسمين له وكما في قول الشارح هنا العلم فانه اراد به مقابل الكنية واللقب بدليل جعلها تسمين له وكما في قول المصنف فيما ساي العلم فانه اراد به ما يعبر الثلاثة بدليل واسما اتي وكنية ولقبها • وانما لم يقل الشارح هنا لاسم والكنية واللقب ولم يقل المصنف هناك ولقبها اتي وكنية ولقبها لما فيه ظاهرا من تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وانما لم يقل المصنف هناك لاسم اولا وثانيا اسمه لما فيه ظاهرا من قبض تعريف الشيء بنفسه في الثاني ومن المخالفة لهم في الاول من حيث ان التعارف لهم في ترجمة الباب العلم لا لاسم وانما لم يقل الشارح هنا العلم لاسم واللقب والكنية لانه اخذ لاسم اولا مقابل للمسمى وقسمه الى عام وخاص

والمستقل اولى بالاصالة وايضا فالشيء اول وجوده تلزمه لاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك لاسماء الخاصة كالادمي اذا ولد فانه يسمى انسانا او مولودا او موجودا ثم بعد ذلك يوضع له لاسم العلم واللقب والكنية وانكر النكرات المذكور ثم موجود ثم محض ثم جوهر ثم جسم ثم انسان ثم نام ثم حيوان ثم رجل

فلما خرج من هذا التفسير لاسم الخاص لا العلم فلا جرم يكون هو المقسم لما بعد ولما كان في
تقسيمه الى الاسم والكنية واللقب ما ذكرنا جعله مقسما الى العلم بالعلمي لاختصاص بقرينة المقابلة
واللقب والكنية ولذا وقع في الجامع ثم تعرض له لاسماء الخاصة كالاعلام والكنى واللقب
فكل من منعي الشارح هنا والمصنف هناك صحيح حسن هو بمقامه انصب منه بغيره ولا
اولوية لعبارة المصنف لآلية على عبارة الشارح هنا حتى يبدل بها اليها كالعكس هذا تحقيق
المقام • ودفع الاحكام • فليثبت (قولهم ثم عالم) ذكره بعد انسلن لاسم من لاسم منه بدل
على ان المراد المصنف به بالفعل ومقابلته الجاهل وبين ان بينه وبين رجل العموم الوجهي
لا اجتماعهما في زيد العالم وانفراد رجل في زيد الجاهل وعالم في الشخص العالم كهند فلا يصح
ان بينهما العموم المطلق كما ذكره الشارح فكانه اراد ثم رجل عالم تامل (قولهم واستغنى بعد
النكرة من حد المعرفة الخ) صريح في انه ذكر تعريفا للنكرة وانه لم يذكر تعريفا للمعرفة
وانه يتنزل عليه كلامه في شرح التسهيل والاول حق والاخيران باطلان فان قول المصنف
وبغيره معرفة معناه كما ذكره ان المعرفة ما لا يقبل ال التولية ولا يقع موقع ما يقبلها وذلك تعريف
جامع مانع حسبما تقدم فلا يتنزل عليه كلامه في شرح التسهيل وانما يتنزل على كلامه في
التسهيل المخالف لصنيعه هنا فانه قال فيه لاسم معرفة ونكرة فالمعرفة مصدر وعلم ومشار
به ومندى وموصول ومعلق وذو اداة • ثم قال والنكرة ما سوى المعرفة • ثم قال عليه في
الشرح تلك العبارة فحق عبارة الخارج بعد قلبها ان تناط بكلام التسهيل لا بكلامه والفرق
مثل الصبح طاهر • هذا واعلم انا اذا قلنا لانسان الحيوان الناطق مثلا فليس هناك نحوي
من حيث انه نحوي ينكر ان لانسان مبتدا خبره ما بعده لصديق قياسين ضروريين للمقدمات
عنده الاول لانسان اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة للسند وكل ما كان كذلك فهو
مبتدا والثاني ما بعد لانسان جزؤه ثم به الفائدة مع مبتدا غير الوصف المذكور وكل ما كان
كذلك فهو خبر وليس وراء هذا للنحوي من حيث انه نحوي كلام في صحة ما ذكر وليس
هناك ايضا منطقي ينكر ان لانسان موضوع وما بعده محمول لنظير ذلك • ووراء هذا له
مسالتان • الاولى هل هذا الحمل حقيقي حكما في سائر التصديقات او هو ضروري فقط وهو
الحق الذي مال اليه السيد السند وكان ممن قال معرف الشيء ما يجعل عليه لاقادة تصوره
اراده • النائية ان الحيوان وحده والناطق وحده هل هو في هذه الحالة محمول على المعرفة
او لا الحق الثاني لان المحمول هو المجموع واما هو فليس محمولا بالواطئة ولا بالاشتقاق •
هذا خلاصة كلام طويل مفرق في كتب الميزان • ومن تحققه مع ما حققناه قبله علم ان
التعرض لنكرة وقابل هل بينهما حمل او لا فعول في النحويان نفي الحمل بينهما عند المنطقي
لا يقتضي نفي الاجدائية والخبرية عند النحوي لانه ليس جبناء عنده مع ان الحمل الصوري
لم ينكرة احد وان كون اجزاء التعريف ليس شئ منها محمولا لا بالواطئة ولا بالاشتقاق لا
يتوهم ان يكون مند المنع ابتدائية نكرة وخبرية ما بعده وانما يتوهم ذلك من كون المعرفة
غير محمول على المعرفة • وليت شعري ممن منع اجدائية وخبرية ما ذكر في اي بلب من
المرغوات يدرجه وبالجملات فلبعض الناظرين ما هذا كلام يستحي منه حتى تافله ولو شاء ربك

ثم عالم فكل واحد من هذه اعم مما تحته
واخص مما فوقه فتقول كل عالم رجل ولا
عكس وهكذا كل رجل انسان الى ما اخره
(وبغيره) اي غير ما يقبل ال المذكورة او
يقع موقع ما يقبلها (معرفة) اذ لا واسطة
واستغنى بعد النكرة من حد المعرفة

فقال في شرح التسهيل من تعرض لحد
المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك
عليه وانواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة
المصور (كهم و) اسم لاشارة نحو (ذي و)
العلم نحو (حد و) المضاف الى المعرفة
نحو (ابني و) المحلى بالنحو (العلم و)
الموصول نحو (الذي و) وزاد في شرح
الكافية المنادى المقصود كيا رجل واختار
في التسهيل ان تعريفه بالاشارة اليه
والمواجهة ونقله في شرحه من نص
حسيني وذهب قوم الى انه معرفة بال
مقدرة وزاد ابن كيسان من وما لاستفهاميتين
كما تقدم واما فات على الناظم ترتيب
المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في
المعرفة لصيق النظم رتبها في التبريد
على ما سطره فاعرفها المصير على الاصح
ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم
المحلى وقيل هما في مرتبة واحدة وقيل
المحلى اعرف من الموصول واما المضاف
فانه في رتبة ما اضيف اليه مطلقا عند
الناظم وعند اكثر ان المضاف الى المصير
في رتبة العلم واعرف التسميات صير
المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم
من لا بهام وجعل الناظم هذا في التسهيل
دون العلم (فما و) وضع (لذي فيته و)
تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما على ما
سياق في اخر باب الفاعل (او و) لذي
(حضور و) متكلم او مخاطب (كانت و)
وانا (هو و) وفروعا (سم و) في اصطلاح
البرييين (بالضمير و) والمضمر وسماء
الكوفيون كناية ومكنيا تنبيه و رفع
ايهام دخول اسم لاشارة في ذي المحصور
بالتمثيل (وفوا اتصال منه ما لا يبدا)
به (ولا يلي الا) لاستثنائية

ما فعلوه (قولهم قال في شرح التسهيل الخ) قال عليه الشيخ لا غير انه كلام طاهري حال
عن التحقيق واطال في بيانه (قوله وزاد في شرح الكافية الخ) زاد قم ايضا امثلة التوكيد
لجمعهم واجمع وجعلة وجمع وجمع وقال انها صيغ مرتجلة وصحت لتأكيد المعارف لظهورها
من القرائن الدالة على التعريف من خارج وتقدير العرف الخارجي بعيد قبال في البسيط
ويؤكد هذا القول انه لم ينكر بجمعه ولو كان جمع اجمع لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع
فدل على انها صيغ مرتجلة لتأكيد الجمع للعرف (قولهم قلت على الناظم) صحت معنى صر
فلذلك مداه على كما يشير اليه قوله لصيق النظم والا فهو يتعدى بنفسه (قولهم المصير
على الاصح) اي لا العلم ولا اسم لاشارة ولا ذو لاداة كما قيل بكل ثم اطلاق ان المصير
مطلقا اعرف هو المشهور واما جعل المصنف في التسهيل صير الغائب السالم من لا بهام بعد
العلم فقد قال عليه الشيخ لا غير لا اعلم احدا فصل هذا التفصيل في المصير فجعل العلم اعرف
من صير الغائب الا هذا الرجل والمعروف ان امرها المصير على الاطلاق (قولهم واعرف
التسميات الخ) واعرف لا علم اعلم لا ماكن ثم اعلم لاناس ثم اعلم لاجناس واعرف لاشارات
ما للقرين ثم ما للوسط ثم ما للبعد واعرف المحلى ذو العهد المحصور ثم ذو العهد الشخصي
ثم ذو العهد الجنسي (قولهم فما وضع لذي فيته الخ) اي لفظ معرفة وضع لجزء ذي
غيبة استقصرة الواضع بمرءة كلية وهي مفهوم الغائب وكذا ما بعده على ما هو التحقيق الذي
ذهب اليه المصنف والعبد والسيد السند وجماعة لا لمفهوم كل ذي غيبة بشرط استعمال في
الجزئيات كما ذهب اليه الشيخ لا غير والعلامة التتازاني وجماعة وادلت كل مبسطة في سطحها
وفي حواشي الطول السلوكية ان الخلاف لفظي وعلى كلا الجانبين لا يرد على التعريف لفظ
متكلم ومخاطب وغائب اذ لم توجه للجزء ولا شرط الواضع استعماله فيه ولا يرد ايضا
عليه زيد من قول من اسمه زيد زيد ضرب ومن قول غيره يا زيد اصرب وزيد فعل كذا
لان الغيبة والمحصور لم يعتبر فيه وصفا واعلم انه لا يقتض ايضا بالتكلم والمخاطب والغائب
بالتعريف من حيث الوضع التركيبي لكون الواضع لم يلاحظ فيها خصوص حدوث التكلم او
الخطاب او الغيبة لكونها موضوعا بالوضع النوعي كسائر المشتقات لا بالوضع الشخصي فثبت
(قولهم تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما) تقدم الذكر اللفظي التصريح به قبل الضمير ولو
لفظا فقط لا مرتبة نحو ضرب زيدا غلامه والعنوي ان لا يصرح به قيل الضمير ويكون مقتضى
لذكره قبل كتقدم مرتبة المبتدا على الخبر والفاعل على المفعول والمفعول لاول على الثاني
وكضمن الكلام السابق للمرجع او استلزاما له استلزاما قريبا او بعيدا نحو في داره زيد وضرب
غلامه زيد بحسب الغلام واعطيت درهمه زيدا واعدلوا هو اقرب للتقوى ولا يويه لكل
واحد الخ حتى توارت بالجلب والحكمي ان لا يصرح بالمرجع قبل ولا يقتضي تقدم ذكره
سياق ولا سباق الا ان حكم الواضع ان ما يصلح مرجعا للضمير يلزم ان يتقدمه يقتضي ذكره
حكما وان كان قد يخالف ذلك الحكم لغرض (قولهم وسماء الكوفيون الخ) في الحقائق لابن
كيسان وكثير من النحاة يسميه كناية وليس بذلك لان الكناية تطلق على ظاهر اقيم مقام
ظاهر نحو كانا ياكلن الطعام او لا مست النساء (قولهم ما لا يبتدا به) اي باقيا

على معناه الذي كان عليه فلا يرد أن المتصل في صرحهم يصرفهما جيتدا به ويقع بعد ذلك
لأنه لم يبق على المفعولية حال تقديمه وأما الصير المستتر في نحو قم فمفعوله بانته
للتدريش فقط والصير الذي حكوا بيروزة في زيد عند صارها هو فليس هو المتصل في التحقيق
وإنما هو تأكيد له أو ذهب ذلك المتصل وإلى بهذا المتصل مع أنها لا يعتد بها بالية على
معانيها ثم زيادة كلمة به للإيلاء إلى أن المصنف حذف الجار فارتفع الصير واستمر كما قالوا
في المشترك . فلا يرد أن فيه حذفاً للصير الجبرور العائد من الصلة للموصول من غير شرطه
وحذف الجبرور النائب عن الفاعل (قوله اختياراً) هذا التأكيد ذكره في أكثر كتبه متابعه
للقوم وخالفه في باب الاستثناء من شرح التسهيل فذكر أنه يلحق في الاختيار . قبل والصراب
ما ذكره هنا وأما ما ذكره هناك في دعوى عدم لامطرار من أنه كان يمكن للشاعر أن يقول
... أن لا يجاورنا خل ولا دار - فنبني على أن الصلوة عدم الندوة وهو خلاف المصطلح عليه
مع أنه يند حيث بلب الصلوة إذا ما من شعر إلا يمكن تغييره وقد مد الشيخ أثير الدين
الطراف الكلام في ذلك . هذا وقد يقال أن التغيير لما ذكر بصير المعنى إذا كنت جارة لنا لا
نكتث بان لا يجاورنا خل ولا دار فظاهر جهر اللفظ ولو كتبه فلا جرم اجتنب لا لأن مع
أنه لا مكان حيث في البيت لدار فليتامل (قوله وكل مصر الخ) إنما لم يذكره بعد تعريف
الصير لأنه لما قسم في البيت قبله الصير بحسب مواضع لأعراب خيف أن يتوهم من مجرد
ذلك أعرابها فأشار إلى أن ذلك لمحلها وأما ألفاظها فواجبة البناء وإنما لم يستغن عنه بما تقدم
من - كالشبه الوهمي في أسى جتنا - لأنه لا يلزم من وجوب البناء في ذينك لاسين وجوبه
في جميع الصائغ سيما والشبه الوهمي لا يطرد في جميعها . هذا وقد قيل على قوله البناء
يجب هذه العبارة . استشكل بان هذا لا يعطى أن الصائغ مبنية بالفعل إذ لا يلزم من الوجوب
لأعطى على قياس ما استشكله في قوله السابق - وكل حرف مستحق للبناء ... - ويجاب
هنا بما يصلح مما أجيب به هناك ولعل الشارح لم ينبه عليه هنا كما نبه هناك استغناء
بما أسلفه وبيده البعد هذا كلامه وليس بشيء فالفرق الضروري بين الواجب والمستحق
يهدم أساس ذلك القياس فلن الواجب لوجوبه أي عدم الجواز والامتناع لا يقبل إلا الثبوت
ولا يقبل الانتفاء بحال فيأزم من وجوب البناء للصائغ أخذها له والمستحق بمعنى المتأمل له
الشيء الحقيقي به كما يكون واجباً يكون جائزاً فلم يلزم وقوعه وأخذ من استغنى له فلذا أجرى
البحث فيما سبق ولم يمكن جريانه هنا . وبالجملة فالواجب لا يتخطى لوجوبه قطعاً بخلاف
المستحق وهذا بحيث لا يخفى (قوله وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب) فهو منه
استيعاب لما ذكره لا على أنه مرضيه وإلا فهو يرى حصر أسباب بناء الاسم في شبه الحرف
فكيف يعد الاستغناء من لأعراب باختلاف صيغه باختلاف المعاني الذي لا يصح في
الحروف حتى يرجع للشبه كما وهم مع أن اختلاف الصيغ كما قال الشيخ لا يترتب استبعاد
اختلاف المعاني بمعنى التكلم والمخاطب والغنية لا للعاني بمعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة
التي يجاء بالأعراب لأجلها ولافتقار إلى الشاهدة إرفها مع أنه عبط في شرح التسهيل
الشبه لافتقاري بان يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً تاملاً ولم يعد المجعول منها (قوله ولعل الخ)

(اختياراً ابداً) وقد يليها اضطراباً كقوله
وما نبالي إذا ما كنت جاورنا
الا يجاورونا الاك ديار
وذلك (كالياء والكاف من) قولك (ابني
أكرمك والياء والها من) قولك (سلمه)
ما ملك (فالاول وهو الياء صير متكلم
بجبرور والثاني وهو الكاف صير مخاطب
متصوب والثالث وهو الياء صير المخاطبة
مرفوع والرابع وهو الهاء صير الغائب
متصوب وهي صائغ مصلية لا تعاقب
البداية بها ولا تقع بعد الا (وكل مصر)
مصلية كان أو منفصلة (له البناء يجب)
باتفاق النحاة واختلاف في سبب بنائه
ف قيل لمشايعته الحرف في المعنى لأن كل
مصر مضمين معنى التكلم أو الخطاب أو
الغنية وهي من معاني الحروف وذكر
في التسهيل لبنائها أربعة أسباب لأول
مشايعته الحرف في الوضع لأن استكثرها
على حرف أو حرفين وحمل الباقي على
لاكثر والتاني مشايعته في الافتقار لأن
المصير لا تتم دلالة على مساهة الا بصيغة
من مشادة أو غيرها والثالث مشايعته
له في الجمود فلا يصرف في لفظه بوجه
من الوجوه حتى بالتصغير ولا بان يوصف
أو يوصف به الرابع الاستغناء عن
لأعراب باختلاف صيغه باختلاف
المعاني قال الشارح ولعل هذا هو المعبر
عند الشيخ في بناء المصمرات

لم يجز به لانه خلأ ما يراه المصنف من حصر موجبات بناء الاسم في شبه الحرف مع انه لا يناسبه - كالشبه الوضعي في اسمي جتنا ... - (قوله ولذلك شبه بتشبيها بحسب النح) اي الذي اخذه بقوله ... ولفظ ما جر كلفظ ما نصب - الى قوله ... والتفريع ليس مشكلا - فانه يؤخذ منه معنا ان الصائغ قد تخطف باختلاف التكلم والمخاطب والغية (قوله كانه قصد بذلك) اي بذلك التقسيم اطهار طة البناء المتضمن ذلك التقسيم لها حسبما تقدم وانما اتى بكان لاحتمال انه لم يقصد للمصنف الا مجرد تقسيم الصائغ كما ذكر سيما وهو الذي يناسب ما يراه من حصر طة البناء في الغية الحرفي وانما ادرج كلمة طة لان البناء اطهره سابقا بوصفه حيث قال - وكل حصر له البناء يجب ... - فلا يتوهم بعد ذلك ان هذا التشبيب يقتضي لا عراب بل هو قربته على انه مهمى حكم على ضمير بالاعراب الا والمراد منه المحلى تدبر (قوله ولفظ ما جر) لادفاعة البيان لا بيانية لعدم كون الثاني مرادفا للاول ولا على معنى من التى لبيان الجنس لعدم العموم والتخصيص الوجهي وقد يطلقون البيانية في مكان التى للبيان والعكس بل وقع في كلام الدماميني اطلاق اضافة البيان الى مثل فرعون موسى وحاتم طي وسبحان الله وسراده هنا في باب اسماء الاشارة ان شاء الله . ثم هذا كلام على المصنف لقوله ما جر ولا فائدة المنصل بالبيان في قوله - وهو ارتفاع النح - (قوله الدال على التكلم المشارك او المعظم نفسه) الدلالة على الاول بالوضع اللغوي واما على الثاني فمجاز بالسبب له تنزيلا للواحد منزلة الجماعة لقيامه مقامهم (قوله بالفاعلية) اي بسبب انه فاعل او على انه فاعل (قوله واما اليك وهم النح) جواب دخل يرد على المصنف ما خصه ان اقتضاه على الخط نا يوم ان الصلوحية المذكورة لا تكون لغيره وليس كذلك لوجودها في الياء وهم وتقرير الجواب حينئذ طاهر وقد يقرر الدخول بان يقال تقديم الجورور يفيد الحصر فيقتضي ان الصلوحية المذكورة لا تكون لغير نا الا ان الجواب لا يصح الا ان يكون بارخاء العمان وتسلم الحصر على الوجه المذكور والا فنصرنا على الصلوحية المذكورة الذي هو مفاد التقديم لا يستلزم العكس حتى يرد السؤال . واعلم ان بعضهم اراد ان يجعل معنا السؤال قصر الصلوحية للانباء المذكورة على نا من جهة ان تقديم السند اليه الغير للواقي لحرف الف على السند الفعلي قد يفيد قصر السند على السند اليه كما ذهب اليه عبد القاهر ومين ان هذا انما يكون اذا كان السند ملحقا اما اذا كان للرفع فلا يكون السند اليه المقدم واما القصر الموجد على كلا الاحتمالين فهو قصر نا على الصلوحية المذكورة . وقد علمت انه لا يمكن موردا للسؤال على ما هو الطاهر ولهذا قال وعلى هذا لاحتمال اي احتمال ان يكون صلح الخير لا الجار والجورور يكون التقديم مفيدا للحصر اي حصر الصلوحية المذكورة في نا فيرد عليه اليك وهم فاحتاج الشارح للتفديد المذكور واما على الوجه الاول وهو ان يكون السند الجار والجورور فلا حصر اي للصلوحية في نا وان وجد حصر نا في الصلوحية المذكورة فلا حاجة الى ذلك التقييد بناء على ان مورده الحصر للمذكور الاستفاد من العبارة وان لم تكن فصا فيه فان كان هذا مراده يكون قول من قال عليه انه فاني من سهو وجل من لا يسهو ناشتا عن خفاء وجل من لا يخفى عليه شيء (قوله لانها في حالة الرفع) اي لاصلي فلا نفص بكوني مسافرا فان رفع الياء لعروض كون

ولذلك شبه بتشبيها بحسب لامرأب كانه قصد بذلك اطهار طة البناء فقال (ولفظ ما جر كلفظ ما نصب) نحو انه وله وراجلك ومروث بك (للرفع والنصب وجر نا) الدال على التكلم المشارك او المعظم نفسه (صلى) مع اتحاد المعنى والاتصال (كاعرف بنا فاننا نلنا النح) فنا في بنا في موضع جر بالباء وفي فاننا في موضع نصب بان وفي نلنا في موضع رفع بالفاعلية واما الياء وهم فانها يستعملان للرفع والنصب والجر لكن لا يشبهان نا من كل وجه فان الياء وان استعملت للثلاثة وكانت ضميرا مصلا فيها الا انها ليست فيها بمعنى واحد لانها في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضربي وفي حالة الجر والنصب للتكلم فقولي واني وهم يستعمل للثلاثة ويكون فيها بمعنى واحد الا انها في حالة الرفع ضمير منصل وفي الجر والنصب ضمير متصل (والى والواو والون) صائغ رفع بارزة مصلة (لما غلب وغيره) اي المخاطب فالغائب (كقافا) وقافوا وقمن (و) المخاطب نحو (اعلم) واطلوا واطمن * تنبيه * رفع توهم شمول قوله وغيره التكلم بالتمثيل ولما كان الضمير للمصل على نوعين بارز وهو ما له وجود في اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك وقدم الكلام على الاول شرع في ببيان الثاني بقوله (ومن ضمير الرفع)

الكون يقتضي اسما مرفوعا (قوله اي لا النصب الخ) ماخذة اما عليهم الرفع وهو لا قرب لو
تقديم الجار والمجرور (قوله بامر الواحد المخاطب) مثله نهية (قوله او بافعل التفضيل)
اي في اطلب احواله للاعتراف من نحو مسألة الكحل والحق استقامه (قوله قال في التوضيح
الخ) يريد ان ابن مالك ومن معه يحكمان على الصمير في زيد قلم بالاستتار الجائز وهو
ممنوع بل هو من الواجب اذ ليس يستتر تارة ويبرز تارة وما جوهان به ذلك من برز في
مثل زيد قام هو باطل لانه انما يتم لو كان فاعلا وهو باطل لانه لا يقال زيد قلم هو على
الفاعلية وما جوهان من انه خلف الظاهر في زيد قلم ابوه والصمير المنفصل في زيد ما قام الا
هو باطل لانها تراكيب مختلفة لا تدعى فيها الخلفية هذا خلاصته وقد اعترضه المصريح فقال
فيه امران . احدهما ان قوله في تركيب اخر يوم ان ابن مالك وابن بعض وغيرها قائلون
بان نحو زيد قلم هو وزيد قلم ابوه تركيب واحد مع اختلاف السند اليه ولا يظن بهم
ذلك الا ان يقطع النظر من خصوصية السند اليه . والثاني انه يقال قلم هو على الفاعلية
والمعول من صيريه انه اجاز في هو من نحو قوله تعالى « ان يعمل هو » ان يكون فاعلا وان
يكون توكيدا . ونقل الرازي في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل عكرمك
هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وبرز
الصمير يكون فاعلا باتفاق عند البصريين والكوفيين . والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه
ابن مالك وابن بعض وغيرها من ان لا يخلو اما ان يريدوا بجواز الاستتار انه يجوز
ابراز الصمير متصلا او منفصلا ولاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا
امكن الاتصال لا يعدل منه الى الانفصال الا فيما يستغني وليس هذا منه هذا كلامه .
والجواب من نظر المصريح ان يقال ان ابن مالك ومن معه يمنعان ان لا يستتر في زيد قلم
واجب ولو سلم انه لا يقال زيد قلم هو على الفاعلية اذ لا يعينان بالاستتار جوازا ما يبرز تارة
ويستتر اخرى وانما يعينان به ما يصح اسناد ذات العامل الذي استتر هو فيه الى ظاهر
ما او صمير منفصل ما كما صح اسناده الى ذلك الصمير المستتر وذلك هو المراد بالخلفية في
كلامهما حين قالوا المستتر وجوبا ما لا يخلفه ظاهر ولا صمير منفصل وبيننا مواضعه ولا ريبه
في وجود ذلك في صمير قام من زيد قلم اذ يقال زيد قلم ابوه او ما فلم الا هو كما يقال زيد
قام وجبت فزيد قلم وزيد قلم ابوه وزيد ما قلم الا هو تركيب واحد من حيث ذات ذلك
لا سناد الصحيح فاندفع ايضا الامر الاول من امري المصريح والطر الجيد في ظنه الجيد ان
نقول قد يجتاز جواز ابراز منفصلا ولا يخالف ذلك ما اصلوه من انه اذا امكن الاتصال لا
يعدل عنه الى الانفصال لان ذلك بعد تعيين الواضع التي يجب فيها الاتصال العارض
محل الصمير البارز الذي امكن فيه الامر ان على ما يدل عليه قوة كلامهم هناك وان خالفه
بعضهم حيث علوه بان المتصل اخصر من المنفصل وانهم كثيرا ما يلحقون المتصل والمنفصل
اقساما من البارز ثم يذكرون القاعدة مع ان المستتر امر اخباري دحا اليه تكميل الصناعة
لا كبير نفع في اعتباره من حيث الصناعة في مثل « ان يعمل هو » وامثاله وقد اقصى ايضا كلام
التسهيل وسارحه البدر والجرجاني وقال ابن هشام انه الحق ان المستتر قسم المتصل لا قسم

اي لا النصب ولا الجر (ما يستتر) وجوب
او جوازا فالاول هو الذي لا يخلفه ظاهرا
ولا صمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد
المخاطب (كافعل) يا زيد او بمضارع
مبدوء بهمة التكلم مثل (وافق) او بنون
التكلم المشارك او المعظم نفسه مثل
(نفتط) او بتاء المخاطب نحو (اذ
تشكر) او بفعل استثناء كخلا وهذا ولا
يكون في نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا
عدوا ولا يكون بكرا او بافعل التعجب
نحو ما احسن الزيد بن او بافعل التفضيل
نحو « هم احسن الناس » او باسم فعل
ليس بمعنى المضي كترال ومه واق واوه
والثاني هو الذي يخلفه الظاهر او المضمرة
المنفصل وهو المرفوع بفعل الفاعلية او
الغائية او الصفات المحضة قال في
التوضيح هذا تقسيم ابن مالك وابن
بعض وغيرها وفيه نظر اذ لا يستتر في
نحو زيد قام واجب فانه لا يقال قلم
هو على الفاعلية واما زيد قام ابوه او ما
قام الا هو تركيب آخر والتحقيق
ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا
الصمير كافرغ والى ما يرفعهما كقام انتهى
• تنبيه • اما خص صمير الرفع
بالاستتار لانه صفة يجب ذكره فان
وجد في اللفظ فذاك والا فهو موجود في
النية والتقدير بخلاف صميري النصب
والجر فانها فضلة ولا داعي الى تقدير
وجودها اذ اعدها من اللفظ (ونو ارتفاع
وانفصال انا) للتكلم و (هو) للغائب
(وانت) للمخاطب (والفروع) عليها
واضحة (لا تشبه) عليك (وذوا انصاب
في انفصال جعلا • اياي) وفروعه

(وفي اختيار لا يجي) الصير (التفصل)

لذا تأتي لن يجي) الصير (التفصل)

لأن الفرق من وجه الصيرت إنما هو

لاختصار والتفصل اختصار من التفصل فلا

حدول منه إلا حيث لم يثبت الاتصال

لضرورة نظم كقوله

وما اصاحب من قوم فاذكروهم

الا يزيدكم جبا الي هم

وقوله

بالباعث الوارث لا موث قد ضمنت

ايهم لارس في دهر الدعاري

لاصل الا يزمنونهم وقد صمتم او تعمد

الصير على عامله نحو اياك نجد

او كونه محصورا بالا او انما نحو امر

ان لا تعبدوا الا اياه ونحو قوله

انا الدائد الحامي الدمار وانما

يدافع من اصحابهم انا او مثلي

لان المعنى لا يدافع الا انا او ككون

العامل محذوفا او معنويا نحو اياك

والشروانا زبد لتصلر الاتصال بالحدوث

والعزوي (وصل او اصل هاء سنية وما

اشبه) اي وما اشبه هاء سنية من

كل ثاني صيرين اولهما الخص وغير مرفوع

والعامل فيها غير ناسخ للابتداء سواء

كان فعلا نحو ما سنيه وساني اياه والدرهم

اعطيتك واعطيتك اياه والاتصال حينئذ

ارجح قال تعالى فسبكفكم الله

انما لكمها ان يسالكومها اذ يربكم الله

في شامك قليلا ولو اراكم كبيرا ومن

الفصل ان الله ملككم اياهم ولو شاء

ملكهم اياكم او اسما نحو الدرهم انا

عطيتك ومطيتك اياه والاتصال حينئذ

ارجح ومن الاتصال قوله

لئن كان حبك لي كاذبا

لقد كان حيلك حقا بئينا

انا الخامس ان فير الكوف من لواحق ايا جميع على اسميه مع غيرها مختلف في اسبويه

معها فلا يترك ما لجمع عليه لا يختلف فيه ثم تاحق الكاف باخواتها اجراء للجميع على نسق

واجيب من الاول بقوله شاذ وامكان ان ايا هذه اسم ظاهر بمعنى ذات الطبع عاها في قوله

نعتي وايا خصاله فلا طعن مري نياطه

ومن الثاني بالكاف في نحو النجك ورويدك زيدا فانها حرف ولا تاحقها اللام فلا يقال

النجالك ولا رويدالك زيدا ومن الثالث بكاف اربك فانها حرفية على اصح المذهب ولا

تجوز منها فلا يقال اربك يا زيدون ومن الرابع بان التفصل المرفوع مبين بالكية للمحصل

للمرفوع وتبين بنفسه فلم يحتج الى البناء وما الخامس فعال الشيخ لا نير انه صحيح وبه

نقول وعليه القراءة اذ قد ثبت اسمية هذه الواحق حين اتصالها فهي باقية على اسميتها

ومق اراتوا اتصالها زادا ايا وعدوها بها اي قويا بهذه الزيادة لتستل بالانصال بيد انه

قال والذي يقطع بطلان ما ذهب اليه من ان يا صير متعلق الى صير اجماعهم على بناء

الصيرت فلو كان كما زعم لمن احواب ايا للزم لاصافة بل يكون اعرابها اوضح منه في اي

اذ قد تنفك من لاصافة لفظا ولم يذهب احد الى ان ايا من اياك ونحوه معربة واعلم ان

المصنف صرح في هذا المقام من شرح التسهيل بامرين قريبين احدهما ان الصير يضاف

لصير للتخصيص بمعنى زيادة الوضوح زيادته بالصفة فانهما منع اضافة السني الى نفسه

بارجاع ما ينهم فيه ذلك لاصافة ذات اليان وقد نقل ذلك ايضا عن ابن عرفة فاعرف

ذلك (قوله وفي اختيار الن) اي واما في لامطار فخيي التفصل اذا تاق ان يجي التفصل

بقطع النظر من ضرورة الوزن (قوله او كونه محصورا بالا الخ) اخصى ان ما قبله ليس

فيه المحصر بالا او باننا ولا نك فيه وانما لم يعبر فيما قبله بقوله او كونه محصورا بتقديره

على عامله للاختصار ولان المحصر بمعنى الصير غير لازم للتقديم لزومه لاننا وما والا لان المحصر

في التقديم ليس بالوضع كما في انما وما والا وما قبل ان كون الجميع للمحصر مصطلح اهل

العاني اما النعة فلا يكون مندم المحصر مفيدا للتقدم فمنع لان المحصر مدلول للفظ اما

بالعوي او بالوضع اللعوي لا بوضع النكاه ولا اهل المعاني وليس لواحد منهما ان ينكر ذلك

الا ان الكعوي يثبت من ادواته من حيث مجرد العوارض التي تناسب نظره ومصاحب فلم المعاني

يثبت منها من حيث الطابقة لخصي الحال وليس الكون للمحصر مما يخطقان فيه ولا ما

يبحثان عنه بالذات (قوله او اصل هاء سنية) اي صورها بصورة التفصل وحولها اليه اذ

هاء سنية لا يمكن فصلها لامتك اذا ظمت ساني اياه لم يكن للهاء وجود والخصية مفصلة حقيقية

اذ لا يمكن الجمع بين الاتصال والاتصال في هاء سنية وهاء سانية منقول افضل وحذوق منقول

صل ولو ادعى العكس على حد بعكاط يعني بالطرد ون اذا هم لمحو شاعره كان اولي لان

الوصل ارجح فحاق العامل الظاهر الدال عليه به اولي (قوله وغير مرفوع) اي فقط فلا يصح

تمثيلهم بقوله لقد كان حبك حقا يعني الا ان يقال ان الفاعلية قد اصححات في مدل ما

ذكر حتى ذهب بعضهم الى انه لا يعطف عليه بالرفع وهذا هو الذي يليق بكلام السارح

لاي قبل قوله وفي اتحاد الربة الخ (قوله غير ناسخ للابتداء) ليس المراد نفي ذات

وقوله - ومنعها بفتح يسطاع - و (ي) هاء (كش) و باهم
(الخلف) لاني ذكره (أخى) أي انصب (كذلك خلتيه) وما
أخيه من كل ثاني ضميرين أولهما لخص وغير مرفوع والعامل
فيهما ناسخ للابتداء (واتصالا اختار) في البابين لانه لا يصل ومن
الاتصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم في ابن صياد ان
يكنه فلن تسلط عليه ولا يكنه فلا خير لك في قتله وقول الشاعر
فان لا يكتنها او تكنه فانه لغوا فذته امر بليانها
واما الاتصال في باب حال فلها ضمة خلتيه وفتحك بعلته واعطيتكم
وهو ظعر ومنه قوله بلعت صنع امرء برأخالكه
اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا
واما (عبري) ميبويه والاكثر فانه (اختار الاتصال) فيهما لان الضمير
في البابين خبر في لاصل وحق الخبر الاتصال وكلاهما مسرور فمن
لاول قوله

لين كان اياه لقد حال بعدنا من العهد ولا تسان قد يتغير
ومن الثاني قوله

أخى حببتك اياه وقد ماتت أرجاء صدرك بالاصفان والاص
• تنبيه • وافق النظم في النصب ميبويه على اختيار الاتصال
في باب خلتيه فلان لانه خبر مبتدأ في لاصل وقد جاز من الفعل
مضروب آخر بخلاف هاء كنه فانه خبر مبتدأ في لاصل ولكنه
شيء بهاء صرحه في انه لم يجز إلا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء
من الفعل وما اختاره النظم هنا هو مضارع الرمانى وابن الطراوة
(وقدم لاص) من الضميرين في الابواب الثلاثة على غير لاص
منهما وجوبا (في) حال (اتصال) مقدم ضمير المتكلم على ضمير
المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في سلتيه
واعطيتكم وكنته وختيته وطستكم وحسبنيك ولا يجز تقديم الهاء
على الكفى ولا الهاء ولا الكفى على الياء في الاتصال (ودس
ما شئت) من لاص وغير لاص (في اتصال) نحو سلتى اياه
وسله ايلي والدرهم اعطيتك اياه واعطيتك اياك والصدق كنت
ايامه وكان اياي وهكذا الخ ومنه ان الله ملككم ايامهم ولو شاء لملكهم
اياكم • تنبيه • حاصل ما ذكره ان الضمير الذي يجوز اتصاله
واتصاله هو ما كان خبرا لكل او احدى اخواتها او ثاني ضميرين
أولهما لخص وغير مرفوع فخرج من الكاف من نحو اكرمك ودخل
من الهاء في نحو قوله - ومنعها بشي يستطيع - فان الهاء ثاني
ضميرين أولها وهو الكفى لخص وغير مرفوع

كون العامل ناسخا ولا لما اطلبوا على التسهيل بنحو • اذ يريدون
الله في منامك فليلا • وانما المراد نفي ان يكون الضميران اصلهما
الابتداء والخبر وقد نسخ ذلك منهما بالعامل ولذا وقع في عبارة غيره
وصف الضميرين بليس اصلهما الابتداء والخبر ولي عبارة غير آخر
من كل ثان ليس خبرا في لاصل ولا شك في صدق ذلك على
المثال المذكور لان الضمير لاول والثاني ليس اصلهما الابتداء والخبر
بل اصل لاول فاعل والثاني مفعول (قوله في الابواب الثلاثة)
يريد ان قول المصنف وقدم لاص راجع لباب سلتيه وما اخيه
ولباب كنه ولباب خلتيه للتخصيص على ان جواز الوصل فيهما
مشروط بتقديم لاص وانه لو قدم غير لاص لوجب الاتصال واما
الفصل فمما تقرر مطلقا • هذا وغرض الشارح التبرير بالشارح البدر
حيث اوجم كلامه رجوع هذا لباب سلتيه وما اخيه فقط ثم التقييد
بالثلاثة مخرج لغيرها فلا يجب تقديم لاص فيه كما في صربونا
(قوله وضمير المخاطب على ضمير الغائب) هذا مع ما قبله
عزيم لان يتقدم ضمير المتكلم على ضمير الغائب لان التقدم على
التقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء وله السبيل بقوله كما
في سلتيه وقوله خلتيه (قوله ولا يجز تقديم الهاء على الكفى
الخ) هذا مذهب ميبويه وقفا منه مع السماع وخالف المبرد
وغيره من الهماء فاجازوه قياسا قال ميبويه فلان بدا بالمخاطب
قبل نفسه نحو اعطاني او بالغائب قبل المخاطب نحو اعطوك
فليس لا تكلم به العرب غير ان الخفاء فاسوه • قال المصنف ولا
يخصد من اجار العباس بولهم ملكني لتقدم الكفى فيه وهي فاعل
معنى على الياء فينزل تقدمها عليها منزلة تقدم الناء في اكرهني
فلا يجزي مجراها كافي لاحظ لها في الفلانية ككافي اعطاك وانا
ذلك في الغائب وتندر غيره كما حكى ابن الاثير في غريبه من
قول عثمان رضي الله عنه • اراهمني الباطل شيطانا • تقدم الغائب
على المتكلم المتصل والقياس والمسرور اراهمني • واحترصه الشيخ
الاثير بان ضمير الجمع هو الفاعل معنى فالقياس اراهم اياي فلو تقدم
ضمير المتكلم اوجم انه الذي كان فاعلا قبل ورود حصة النقل غير
انه كان ينبغي اذا تقدم ضمير الجمع الفصل كاره اياي الباطل
شيطانا (قوله ودس ما شئت في اتصال) اي فلا يتوقف الاتصال
على تقديم لاص فلا يصح حيث انه قد يجب التأخير والاتصال
بليس كما اذا كان لك عبدان واخذ الغائب المخاطب فنقول

أعطيت إياه ولا تقول أعطيه إياك (قوله) لأنه مجرور بإضافة الخ (أي ولأنه
مفعول به معنى لا فاعل على ما زعمه العيني (قوله) أي كونها للغيبة) يشير
إلى أن الـ في الغيبة موصوف من الصير أي غيبتهما أي كونها للغيبة وأن ضمير
فيه يرجع إلى الاتحاد السابق في قوله - وفي اتحاد الرتبة الخ - ويشتد فمحصل
للعنى وقد يسهل كون الصيرين للغيبة لا اتصال مع وجود الاتحاد الذي ذكر
سابقا أنه من مقتضيات الفصل والقصد أن الاتحاد غير مؤثر حيث لا يفتى
على عارف بلسان الكلام حسن هذا المقاد وموقع كلمة فيه وأنه لولا هي ما
تم ذلك المقصد مع عدم الاحتياج إلى تقدير . وبالجملته فالصراع نظير وقد يباح
للمصلي في حال صلاته أن يحكم وهذا ظاهر لكل حبيب (قوله) ولم يكن لأول
مرفوعا) احتراز به من نحو زيد عمرو مرفوعه فإن الصير الفاعل بصوب المستتر
مرفوع فلا يجب في الثاني لا اتصال لا من نحو زيد مرفوعه كما انقلب
من بعضهم سهوا (قوله) لأن فيه تخلصا الخ) ملته لازدياد حسن الاتصال وجوده
في الغرض المذكور لكن لا يفتى أنها لا تمنع ذلك الغرض لأن مزية الاتصال عند
وجود الهاءين المخطئين بالتذكير والتانيث من غير فاصل بينهما راسا عند من
مزيجه عند وجود الهاءين المذكورين مع فاصل فقط لقيامه بهذه في الصورة
الأولى بأعماله الخاصة من اشتغال توالي السلبين بخلافه في الصورة الثانية فإن
الفاصل شاركة في دفع ذلك ومن هنا كان الاتصال عند عدم وجود أصل لا يختلف
وأصلا لحد الوجوب فإن أريد أن الجودة والحسن باعتبار شدة التباعد من توالي
الهاءين للمثابطين كان ازدياد الاتصال مع الفاصل الواحد حسنا وجودة طبعه
مع عدم وجود الفاصل راسا طاعرا لكنه يقتضي قلما زيادة الحسن والجودة للاتصال
فيما إذا وجد فاصلان عليه فيما إذا وجد فاصل واحد بمرتبة عليه فيما إذا لم
يوجد راسا بمرتبتين وهو بدائع قوله وأخرى بخلاف انصهرهما وأباهما وشبهه
إلا أن لا يجعل فاعلا لقوله ازداد الاتصال حسنا وجودة بل مجرد قوله إذ ليس
بينهما فصل إلا بالواو أو يجعل فاعلا للأول وتخرج صورة الفاصلين وإن وجد
فيها شدة التباعد بالاتصال فاعلا لكونه عند الاتصال ليس فيها توالي متماثلين
ولا تغايرهما ثم لا يفتى أن صورة وجوب الاتصال هي الطيا فحق الصور التي
بعدها أن ترتب متازاة مكانهم وأما فيها ما ذكرنا من الاستقلال وفيما بعدها شدة
التباعد فليعامل (قوله) وهو لا خلاف الخ) هو تفسير للبعد زائد على ما يفيد
التعريض تدبر (قوله) وقيل يا نفس (أي ياء المتكلم لأن الطاهر من التباعد
عدم إرادته بالنفس المعنى لأمم من للكلم والمخاطب وإلا فكان الطاهر ترك
التباعد لعدم الحاجة إليه وعلى ذلك التقدير فالطاهر أن المراد أحدهما وأما
المذكورة بقوله ... ولي قد نظم وليني فسا الخ - قرينة على إرادة ياء المتكلم
كذا قيل وإنما جعل كون المراد أحدهما هو الطاهر على ذلك التقدير لأن احتمال

لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه (وفي اتحاد الرتبة)
وهو لا يكون فيها المحض بل يكونا معا ضميرين نكلم أو
يطلب أو غيبة (الزم فضلا) نحو ملني إياي وأعطيتك
إياك وشكته إياه ولا يجوز ملني ولا أعطيتك ولا
لخلفه (وقد يسهل الغيب) أي كونها للغيبة (فيه)
أي في الاتحاد (وصلا) من ذلك ما رواه الكسائي من
قول بعض العرب - م أحسن الناس وجها وانصهرهما
وقوله - لوجهك في أحسن بطن وبهجة

أباهما فهو أكرم والد
وقوله - وقد جعلت نفسي تطيب لخصته
لصفتها بقرع العلم ناهيا
وشرط النظم لجواز ذلك أن يختلف لطلعا كما في هذه
السواحد قال فإن اتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التانيث
وفي الأفراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعا
وجوب كون الثاني بلفظ الاتصال نحو ما طعه إياه ولو
قال فاعطاه بالاتصال لم يجز لما في ذلك من اشتغال
توالي السلبين مع إيهام كون الثاني تأكيداً للقول وكذا
لو اتفقا في الأفراد والتانيث نحو أعطاه إياها أو في
التثنية أو الجمع نحو أعطاهما إياهما أو أعطاهم إياهم
أو أعطاهن إياهن بالاتصال في هذا وأما ما منتهى هذه
صارت في بعض كتبه ثم قال فإن اخذها وتغايرت
الهاءان نحو أعطاهما وأعطاهما ازداد الاتصال حسنا
وجودة لأن فيه تخلصا من قرب الهاء من الهاء إذ
ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو أعطاهما وبالألف
في نحو أعطاهما بخلاف انصهرهما وأباهما وشبهه
تبيينه قد احتذر النارج من النظم في عدم ذكره
الشرط المذكور بأن قوله وصلا بلفظ التكثير على معنى نوع
من الوصل تعرض بانه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في
الغيبة مطلقا بل بقيد وهو لا خلاف في اللفظ (وقيل
يا النفس) دون غيرها من المصنوعات (مع الفعل)

كون التقييد للاحتراز عن نحو يله يعطي مرجوح بانه لا يتناول اصل الباب فتدفع ما اوردته
مليد الناطرون (قوله مطلقا) يريد ان مناط الحصر الذي افاده التقديم هو لزوم النون في سائر
اقسام الفعل اي لزوم النون في سائر اقسام مقصور على الفعل لا يتجاوز الى الاسم . فلا يرد ما
زعمه الناطرون من ان اسم الفعل تلزم معه نون الوقاية كالفعل تدبر (قوله وما به رجلا ليسي)
حكى انه قيل لبعضهم ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسي (قوله وجوز الكوفيين ما احصى)
قد صرح بذلك العرب فوجب قبوله قاله الشيخ لا تبر وقد بني على ذلك احد مدعيه
لادبائه وهو محمد الفراء الصيرفي الخطيب في ملحق يقرأ عليه النحو لاسم حسن وذلك
انه قال له يوما اذا تعجبت من حسنك كيف تقول فقال اقول ما احصى فانشدته

يا حسنا مئلك لم تحسن الى نفوس في الهوى متعبه
طرزت بالورد وبالسوسن ملحة تحب بالسنا ملهه
وقد ابي صدقك ان اجني منها قد الحني مقربه
يا حبذا نور افاح جني ينثر اى القاطه محربه
يا حسنه اذ قال ما احصى ويا لذاك اللفظ ما اهدبه
فلت له كلك عندي سني وكل الفاظك مستعذبه
فوق السهم ولم يخطني ومد رءائي مينا امجبه
ولال لي كم مانق حبي وجه ايلي قد مذبه
يرحمه الله على انساني قلبي له لم ادر ما اوجه

والفراء هذا من فضله المائتة السادسة ذكره ابن غالب في فرحة لافس شاعر مجيد يعلم
بالمرية القردان والنحو واللغة ذو ذكاء خرق به العيائد ذكر ان قاضي المرية قبل شهادته
في سطل مبره في حمام باللس واخبره في ذلك بحكاية طوبلة وكان ابطا خروجه لنلامذته
يوما وفيهم وسيم يسواه الشيخ فصنع فيه بعض الطلبة - الا بابي شادن او طف - فلما خرج
الشيخ طلب منه تصحيحه فقال

اذا كان وردك لا يطف وتفر ثنايك لا برشف
فلي اضطرار بنا ان نقول الا بابي شادن اوطف
وله ايضا
قبل لي قد تبدا فسل عنه كما لا
لك سمع ونطق وفسواد فقلت لا
قيل غال وصاله فلت لما غلا حلا
ايها العائل الذي بعداني توكل
مد صحبنا ملها لا تغير فيثلي

وله لايات الشهرة - ذكرت اليه بفرط الدنف الخ (قوله واما نحو تامروني) في بعض
النسخ بعده وقوله - تراه كالغلام يدل مكا يسه الفاليات اذا ظني - (قوله لانها تقني
الفعل الكسر الخ) اطلق الكسر ليندل حتى الفندري نحو دعا ولكن المراد منه لاصلي الذي
يدخل منه في الاسم فخرج بالتقيد لاول نحو لم يكن الذين كثيرا - وفل الحن - لا يغال كسرة

مطلقا (الترم نون وقاية) مذكورة نحو
دماني ويكرمني واطني وقسم القوم ما
خلاني وما عداني وحلشاني ان قدرتهن
افعالا وما احصني ان اتقيت الله وعليه
رجلا ليسي وندراسي بغبر نون كما اشار
اليه بقوله (وليسى قد نظم) اي في
قوله - اذ ذهب الغم الكرام ليسي - وجوز
الكوفيين ما احصى بناء على ما تقدم
من انه اسم لا فعل واما نحو تامروني
فالمصحيح ان المصنوف نون الرفع
• تنبيه • ملعب الجمهور انها انما
سبت نون الوقاية لانها تلي الفعل
الكسر وقال الناطم بل لانها تلي الفعل
اللس في احكرمني في الامر فلو لا النون
لالتبس ياء الحكم بياء المخاطبة وامر
المذكر بامر المؤنثة

فعل الامر احق بها من غيره لم حمل الماضي والمضارع على الامر (وليقي) بثبوت نون الوقاية (فها) حملا على الفعل لمشايتها له مع عدم العارض (وليقي) بحذفها (ندرا) ومنه قوله - كنية جابر اذ قل ليقي - وهو ضرورة وقال الفراء بجزز ليقي وليقي وظاهرة الجواز في الاختيار (ومع لعل انكس) هذا الحكم فالأكثر لعل بلا نون والاقول لطني ومنه قوله

قللت اعيراني التقدم لطني لخطها قبرا لا يصح ما جدد ومع قائمه هو أكثر من ليقي نبيه على ذلك في الكافية وإنما جعلت لعل عن اخواتها لأنها تستعمل جارة نحو - لعل اي المخوار منك قريب - وفي بعض لغاتها لعل بالنون فيجتمعت ثلاث نونلت (وكن مخبرا في) احوات ليت ولعل (البابيات) على السواء فنقول اني وانني وكاني وكاني ولكنني ولكنني فنبوتها لوجود المشابهة المذكورة وحذفها لنوال كراهة لامثال (واضطارا حقا مني وعني بعض من قد ساعا) من العرب فقال

ايها السائل منهم وهي لست من ليس ولا ليس مني وهو في غاية الندرة والكثير مني وعني بثبوت نون الوقاية وانما لحقت نون الوقاية من ومن لخط البناء على السكون (وفي لدني) بالشد بد (لدني) بالتحفيف (فل) اي لدني بعبر نون الوقاية فل في لدني بثبوتها ومنه قراءة نافع - قد بلغت من لدني هذا - بتحفيف النون وهم الدال وقرأ الجمهور بالشد بد اولي لدني وعلني (بعني حسبي) الخلف (للون) (ايها قد بلي) فللا ومنه قوله جامعا بين اللعين في قدني - قدني من نصر الحبيب غدي - وفي الحديث قط قط هرتك يروي بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودينها ويروي فطني فطني بنون الوقاية وخط فط بالشين والنون اشهر ومنه قوله

احتلا الخوص وقال فطني مهلا زويدا قد ملات فطني وسكون قد وخط بمعنى حسب في اللتين هو مذهب الخليل وسيبويه ومذهب الكوفيين الى ان من جعلهما بمعنى حسب قال قدي وفطي بغير نون كما نقل حسبي ومن جعلهما اسم فعل بمعنى اكفى قال قدي

ياه المتكلم عارضته ايما لانا فنقول كسرة التقاء الساكنين عارضته من حيث انه يمكن القطن بمجنس الحركة بخلاف ياه المتكلم فانها تقتضي خصوص الكسرة فكانت بهذا لاخبار لازمة وبالفيد الثاني نحو اضرب وكذا نحو تضرب ايضا من غير احتياج لقيد الكون في غير الوسط فان كسرة عاض بالفعل فلا حاجة للصون عنه - ففي عرج التسهيل للمصنف بعد ما اعرض لتعليل الجمهور بقوله لا لانها وقت الفعل من الكسر للاحاقه ايما مع ياه المحاسبة هذه العبارة - وقد بوبد اعتبار وفاة الفعل للكسر بانه كسر ياحق لاسم حله وهو كسر ما قل ياه المتكلم لا كسر ما قل ياه المخالفة لاختصاصه بالفعل فلا حاجة الى صون الفعل منه وهو فرى حسن غير انه مرتب على ما لا اثر له في المعنى بخلاف ما امبرقه لترتبه على صون من خلل وليس هذا كلامه (قوله فعل الامر احق بها) اي لوجود اللبس في كل فرد من افراده لم حمل الماضي والمضارع على الامر لعدم وجود ذلك فيهما اذ لم يوجد اللبس في كل فرد من افرادهما وحيث فلا يضر ان اللبس قد يوجد في صرني لو لم تاحقه النون لان الصرب نوع من العمل على ان مثل هذا ليس مما يقع في كثير من المحاورات حتى يقع به لا ليلس الضرر ولا فقد يدهي اطراد اللبس في كل عاض ومضارع بان يقال قد يسمى يكرمي او باكرمي بفتح الراء فيلبس به يكرمي او اكرمي لو سقطت منهما النون بل مثل هذا لا ليلس قد يقع حتى بعد النون ومثل ذلك خبر معبر قطعا فليتامل (قوله لمشايتها له مع عدم العارض) التبيد بالطرف للاحتراز عن لعل واخواتها على ما سبأ وقد ملل الصرح تلك المشابهة بقوله لفرة ذبيها بالفعل لكونها تغير معنى لا جدا ولا تعلق ما بعدها بما قبلها كذا في جميع نسخهم التي اوقلت الله عليها ولا مريته في وجود ذلك - فما قيل اي في المعنى والعمل وهذا اولي من قول صاحب التصريح لكونها تغير معنى لا جدا وتغلب من الخبر الى لا تشا ولا تعلق ما بعدها بما قبلها لان ذلك لا يوجد في الفعل غير صحيح (قوله وهو ضرورة اليه) يريد ان المستفاد من كلام المصنف ان ليتني فلان اي ليس بشائع وعدم الشيوع اهم من الضرورة والخواز اختارا على فله فان لم يميل او لم يورل ما حكى الفراء يعني المدحوري عبارة المصنف على الملاحقة والآ فلي لا دل فما نقل عن المصنف من كونه نادرا تارة وضرورة اخرى لا يشافهان وليس يضر على مصدر التعبير بالشور الجوار في الشر بل على الخواز اختارا على فله لاصح من التدور والاعم لا اشعار له باخص معين ومياتك من الشارح عند قول المصنف - واضطارا خفا - ما يربك صدق النادر في الضروري فاندفع ما اورد الماطرون (قوله وفي بعض لغاتها الخ) عطف على تستعمل جارة وايضا زاده في التعليل ليتكوى العارض في لعل طبه في بقية الاحوال حتى لا يشارى فيها الوجهان (قوله لنوال كراهة لامثال) هكذا في كثير من النسخ والصواب لكراهة نوال لامثال (قوله قليلا) تبس

وقطني بالنون كثيرها من أسماء الأفعال
 • خائنة • وقعت نون الرواية قبل ياء
 النفس مع لاسم العرب في قوله صلى
 الله عليه وسلم لليهود فهل أنتم ملاقوني
 وقول الشاعر

وليس بمعيني وفي النفس متع
 صديق إذا أصاب على صديق

وقوله وليس الوافني ليرفد خائبا
 فان له أصناف ما كان أملا

للتبعية على أصل مشترك وذلك لان
 لأصل ان تصحب نون الرواية لأسماء

العربية المضافة الى ياء التكلم لتعنيها
 خلفاء لأعراب فلها منوها ذلك نيهوا

عليه في بعض لأسماء العربية المشابهة
 للفعل ومما لحقه هذه النون من لأسماء

العربية المشابهة للفعل فعل النصب
 في قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال

أخوفي عليكم • المشابهة فعل النصب
 لفعل التعجب نحو ما أحسنني أن أتيت

والله أعلم

(العلم)

(اسم يعين المسمى) به (مطلقا عليه)
 أي علم ذلك المسمى فاسم مبتدا ويعين

المسمى جملة في موضع رفع صفة له
 ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الصمير

المستتر وعلمه خبر ومبجوز ان يكون علمه
 مبتدا مؤخر وأسم يعين المسمى خبرا

مقدما وهو حينئذ مما تعدم فيه الخبر
 وجوبا لكون المبتدا ملنسا بصيغة والتقدير

علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقا أي
 مجردا عن العرائن الخارجية فخرج بقوله

يعين المسمى المكرات وبقوله مطلقا
 بقية المعارف فانها إنما تعين مسماها

بواسطة قرينة خارجة عن ذات لاسم
 إما لعطية كال والصانة أو معنوية

للمراد من قول المصنف قد يعني أي قد يأتي لان مثل ذلك عاتج في التوكيد فهو قد يصدر
 الكذب ثم قد في كلام المصنف للتصريح على التقليل وليست مكررة مع أيضا سواء كانت
 كلمة أيضا مربوطات بالخلف على ما هو لأظهر أو بقدني وقطني أما على لأول فلانها إنما
 تقتضي ان الخلف والذكر جاءا من العرب وأما على الثاني فلانها إنما تقتضي ان الخلف
 جاء في قدني وقطني وفي لدني ولدني واستمرح هذا من قولك جاءني عمرو أيضا لمن قال
 لك جاءك زيد رابعا فان أيضا فيه لا تدل على أكثر من الاشتراك في مطلق الحي • عند
 سن لم طبع سليم فلا ينبغي بعد هذا ان يظن ان قد مكررة مع أيضا ولا انها ليست للتقليل
 كما قيل (قوله غير الدجال الخ) قيل ظاهر الحديث يقتضي ان الدجال خائف لان أصل
 فعل التضمين كونه من الألف المبي للفاعل مع ان المراد انه مصروف • ولا يخفك ان مجرد
 كون فعل التضمين من الثلاثي لا يقتضي كون الدجال خائفا فلما وأحسن ما وجه به الحديث
 ان أخوف فيه من النبي للمفعول المسموع نحو أشغل من ذات النصيب والتقدير غير الدجال
 أخوف مخوفاي عليكم فحذف المضاف اليه أخوف وأي نون الرواية ثم لعل الحديث
 على ما في الجامع الصغير غير الدجال أخوفني على أمي لأية المصلين •

(العلم)

يطلق لغة على الجبل • والزار • والراية • والامارة • قالت الخنساء

وان صخرنا لعائس الهداة به • كأنه طم في رأسه نار

وفي الحديث عام لألام الصلاة فمن فرغ لها قلبه وحافظ عليها بجمعا ووقتها وسنتها فهو مومن
 وقال ابن خروف

تهدي الملوك بها من بعد ما تكست • صكما تراجع فل الجيش للطمس

وقال غيره من لأندلسين أيضا

أعلامه السود أعلم بصودده • كأنها في وجوه اللث خيلان

نقل في لأصطلاح الى ما يعين مسماء مطلقا من غير قيد لكونه أمارا وكالجبل والنار والراية
 في لأهداء به الى مسماء (قوله به) كذا هو ما ثبت في بعض النسخ من الشرح وهو متعاق

بالمسمى لا يعين (قوله حال من فاعل يعين) لأول ان يكون نعت مصدر محذوف أي
 تعيينا مطلقا لما ان بيان الهيئة الذي هو مناط القصد من الحال ليس هو الغرض هنا (قوله

ويجوز ان يكون الخ) قدم لأضمال لأول لكونه التبادر من جوهر اللفظ والأ البتة هو المحدود
 لا الحد والمراد من العين هنا التعيين الخارجي فالعرب عند المصنف خاص بالعلم الشخصي

يشير الى ذلك إيراد المعروف اسما ظاهرا لا صميرا وذكره علم الجنس بعد مشتقا وذكره التفسير
 الى الكنية ولأسم والقلب الذي لا يظهر إلا في علم الشخص قبل ذكر علم الجنس ثم المراد

بالتعيين مطلقا وصفا ولا ينفع تعيين شمس وقمر ولا يهر استراك زيد ملا بين جاءه (قوله
 ملنسا بصيغة) هذه العارة منه هنا قد جرت على السنة العزم كثيرا وقد عبر بها المصنف فيها

سباى حيث قال • كذا إذا عاد عليه مضمرة • ما به ضم ميبا بخبر • ويشير الشارح للمراد
 منها بما تحققت له ان شاء الله والمعنى هنا ملنسا بصمير ملابس الخير لان الصمير في علمه المسمى

كما صرح به في التفسير لا الاسم - والقول بأنه يصح عوده للاسم وإن لا إضافة على معنى من
 لأن العلم نوع من الاسم وهم لأن العلم نوع من الاسم المطلق لا من الاسم الذي يعين المسمى
 مطلقا الذي هو المادة ولا يستقدم في تعريف مع أن العلم يخص من مطلق الاسم مطلقا لا
 من وجه فلا تكون أمثاله اليه على معنى من وكذا القول بأنه عائد إلى الشخص المفهوم
 من المقام ومن قوله لا في - كعلم الأشخاص - فإنه وهم أيضا لأنه ذهب للبعد المقدر وترك
 للقريب الظاهر من غير ضرورة (قوله كالمحصر) أي في ضمير المتكلم والمخاطب لا واسم
 الإشارة أيضا لأن قرينة تعيينه إنما هي الإشارة للحسنة كما تضمنه تعريفه وصرحوا به ونبهنا
 عليه سابقا ولا ينافي هذا قول الخارج سابقا رفع توهم دخول اسم الإشارة في ذي المحصور
 بالتمثيل لصدق كون اسم الإشارة ذا محصور كون قرينته المحصور فاعرفه فقد غلط فيه
 (قوله والغيبة) لا ظهر وتقدم المعاد وهو ظاهر إذا كان المعاد معرفة وكذا إذا كان نكرة لأن
 الضمير في جاعني رجل فأكوته بمعنى الرجل لا بمعنى رجل وإن كان هو الذي فسره وتقدم
 ذلك في طائفة باب العروة والنكرة تدبر (قوله وقرن) لا يخفى أنه لا يخص بالوجودين من
 القليلة حين وجهه وهذا يعني إلى كنيته لأن القليلة التي هي جملة الأشخاص المنسوين
 لجنس ليست منصورة في الخارج وعلى هذا فليس المراد بعلم الشخص ما كان مسماه فردا
 حقيقيا ولا ما كان شخصا في الخارج لأن المجموع له في نحو هذا المجموع ولا تشخص له في
 الخارج حين الجمع فتوهم تشخص العلم خارجي بالنظر للأغلب ويؤيده أن العلم الشخصي
 قد يجمع معنى كذا لبعدهم (قوله ورائق) جعله ثامنا تليح إلى قوله ته إلى • وثامنه
 كليهم • ومن اللطائف هنا ما روي من الحسن البصري في الكتب مفر بحصال محروقة
 ينبغي أن تكون في كل ظير • لا يزال جائعا وهو من أدب الصالحين • ولا يكون له موضع
 يعرف به وذلك من علامات المتوكلين • ولا ينال من الليل إلا الليل وذلك من صفات المحبين •
 وإذا مات لا يكون له ميراث وذلك من أخلاق الزهادين • ولا يحجر صاحب وإن جدها وحريه
 وذلك من خيم الريدين • ويرضى من الدنيا بأدنى يسير وذلك من إدارة الفاضلين • وإذا
 غاب عن مكانه تركه وانصرف إلى غيره وذلك من أخلاق الراسخين • وإذا طرد وجف طيه
 وطرح له كسرة لجلد ولم يعتقد على ما مضى وذلك من علامة الخاضعين • وإذا حضر شيء من
 لاكل وقف ينظر من عد وذلك من أخلاق الساكين • وإذا رحل لا يرحل معه شيء وذلك
 علامة المتجردين (قوله للمراد به هنا ما ليس الخ) التثيد بالمطرف للتبيه على أنه لم يرد
 به هذا المعنى أيضا في قوله سابقا - اسم يعين المسمى - ولا أعم من الكنية واللقب فيهما ولا
 لأعم هنا والمقابل للكنية واللقب ذلك وذلك لأنه لو أريد به في الموضعين ما ليس بكنية ولا
 لقب لزم أن يكون التعريف غير جامع ولو أريد به فيهما ما هو أعم صح التعريف ولزم تقسيم
 الشيء إلى نفسه وغيره ولو أريد به في الأول ما قابل الكنية واللقب وفي الثاني ما هو أعم
 يأنز لامرا • وفي المقام مزيد تحقيق كما ذكرناه سابقا فتذكر (قوله ما صدر باب أو أم)
 فيه إيهام وضم لشموله نحو أب لزيد ولم يصرو مسمى بهما بعد تطبيق ما يدل على مجرد
 الذات أولا ولاولى مركب أصلي صدر باب لو أم بعد وضع ما يدل على الذات • وفي التسهيل

كالمحصور والغيبة ثم العلم على نوعين
 جنسي وسبائي وشخصي ومسماه العاقل
 وغيره مما يولف من الحيوان وغيره (كجعفر)
 لرجل (وخرقا) لامرأة وهي اخت طرفة
 ابن العبد (وعرن) لقيلة ينسب إليها
 أويس القرني (وعدن) لبلد (ولاحق)
 القوس (ولعظم) لجمال (وجبلت) لثاء
 (وواحق) لكلب (واسما أي) العلم
 والمراد به هنا ما ليس بصيغة ولا لقب
 (و) أي الكنية وهي ما صدر باب
 أو أم كأي بكر وأم هاني (و) أي (لغا)

وفى لاهافته كنية وغير كنية (قوله وهو ما اشعر الخ) اورد عليه ان الكنية تلحق بذلك .
واجيب بان لا اشعار في اللقب من حيث اللفظ ودلالته باعتبار مفهومه الاصلي ولا اشعار في
الكنية باعتبار عدم التصريح بالاسم لما ان بعض الفوس تاتت من ذكرها بصريح اسمائها فان
الحضرت بذلك باعتبار مفهومها الاصلي كما في ابي الفحل وابي جهل فهي لقب من هذه الجهة
وتعابير لا مورو لا اعتبارية انما هو بالحجيات . واورد ان لاسماء قد يطين لبعضها لشهرتها مسماها
بصفة كمال او نقصان كما في حاتم ومادر في ضمن الملاحق . واجيب بانه لم يقصد اصلا وان
فهم او بانه لم يقصد حال الوضع (قوله وقد رفع الخ) تحقيق هذا البيت والمصراع قبله
من المداحص . فتقول فيه ليس فيها ما يتفق العقل من التصرف فيه الا بالظر لغيره الا اسم
لاشارة وصيري سواء وصحبا ومفسرهما اللقب وصغير يكونا ومفسره اللقب والسوى والنفي في
وان لا ومفسره يكونا مفردين وصغير ردف ومفسره الذي . وحيتذ يقال اذا تركت هذه الالفاظ
لظواهرها تبادر منها ان سواء عام شامل للاسم والكنية تقدم للاسم على الكنية او تاخر فلا يصدق
الشروط فيما اذا وجد للاسم قطع او الكنية فيلحق للمصراع وجوب تاخير اللقب ان صحب للاسم
والكنية معا تقدم للاسم على الكنية او تاخر وربما يفيد بطريق المفهوم انه لا يباخر من للاسم
فقط وهو صورة باطله وان صير يكونا على عموم مفسره فيصدق الشرط في وجود للاسم والكنية
الذي هو معنى السوى الذي هو احد فردي الثني واللقب الذي هو الفرد الاخر ثم لكون الخبر
صفتا لبعدها يكون السوى مفردا واللقب مفردا وهي صورة باطله . وان قوله اصف معناه اوقع
في ذلك اضافة فيصدق بان تصيف للاسم الى الكنية او الى اللقب والكنية الى للاسم او الى
اللقب واللقب الى للاسم او الى الكنية وعلى الست لا يدري حال الثالث الثاني بعد اخذ
اثنين وبان تصيف مجموع للاسم والكنية الى اللعب او مجموع الكنية واللقب الى للاسم او
مجموع للاسم واللقب الى الكنية وفي كل من هذه الست صورتان لان المجموع المضاف او
المضاف اليه فيه صورتان باعتبار التقدم والماخر في ترتيبه تلك اثنا عشرة تنقسم الى الست
قبالها بثمانى عشرة . وان قوله والا اتسع الذي ردف معناه والا يكونا مفردين بان كادا مركبين او
السوى مركبا واللعب مفردا او عكسه فاجعل الرادف ايا كان نابعا لما فاء وكون السوى من
حيث صومعه في العرض المذكور فيه تركيب مع كون اللعب مفردا او مركبا او فيه افراد مع
كون اللقب مركبا لا يرتكب بثلاث صورة ثم يدرج تحت كل من الصور الثلاث الدرجة تحت
قوله والا يكونا مفردين اتسع الذي ردف ثمانى عشرة صورة حسما فرعا في لاهافته باربع
وخمسين صورة واطلاق قوله اتسع يتناول النواحي الخمسة فلما صرحت فيها لاربعة والخمسون
سمارت مائتين وسبعين اذا ضمت للدلائل والضربين السابقين كل كلام المصنف مولا على مائتين
وثلاث وتسعين صورة كلها باطله الا مع صور ولا منشا لذلك الا الجود فيه على الطاهر وترك
العام على عموم والمطابق على اطلاقه من اجل ذلك وحسب ان يحصل على ان للرادف من التابع
البذل وعطف البيان لانه الجائز في المدام وان التابع واقع على الاسم ليس الا كالمضاف اليه في
قوله فاصف بقربنة واخرى ذا وان السوى الذي هو احد فردي صير الثني في قوله يكونا
واقع على للاسم قط لطلان ان يكون محصيا باللقب فقط لانه يكون ايجاب لاهافته في

وهو ما اشعر برفعة مسماه او صلاه كرين
العابدين وبطية (واخرى ذا) اي اخر
اللقب (ان سواء) يعني للاسم (صحبا)
تقول جاء زيد زين العابدين ولا يجوز
جاء زين العابدين زيد لان اللقب في
اللقب منقول من غير لانسان كبطية
فاو قدم لاوه ارادة مسماه لاول وذلك
ما مومن بتاخره وقد قدر تقديمه في قوله
انا ابن مرقيا مورو وجدي
ابره منذر ماء السماء

وقوله

بان ذا الكلب عرا خيرون نسا
بطن شريان يعوي حوله اللبيب
• تنسبه • لا ترتب بين الكنية وغيرها
فمن تقديمها على للاسم قوله
افهم بالله ابو حصص عمر

ما منها من نقب ولا دبر
ومن تقديم للاسم عليها قوله

وما اشتر عرض الله من اجل هالك

سمعا به الا لسعد ابي عمرو

وكذلك يفعل بها مع الاسم . اه . وقد

رفع ترجم دخول الكنية في قوله سواء قوله

(وان تكونا) اي للاسم واللقب (ماردس

حاصف) للاسم الى اللقب (حنما) ان

لم يمنع من لاهافته مانع على ما سار

بياننا ما ذهب اليه جمهور البصريين

نحو هذا سعيد كرز

قوله اصنف اجعل احافته الشيء لنفسه واجعل كالتابع في قوله اتبع الذي رغب اجاب
اتباع الشيء لنفسه على ما هو ظاهر فان حمل على ما اذا تعدد اللقب كان حملا على غير المراد
مع انه لا يمتثل لقب ولا يجمع له . ولطال ان يكون مخصصا بالكنية فقط لان الكنية لا
تكون مفردة فلا يصدق قوله وان يكونا مفردين وليس حينئذ صورة افراد فيها مع تركيب في
غيرها فلم يبق ان يكون السوي الذي هو مفرد ذلك الصير المثنى الا مخصصا بالاسم فقط فلم
يتناول حينئذ قوله وان يكونا اليث الا سبع صور صورة لاصنافه فيما اذا افردا والاتباع بدلا
او عطف بيان في تركيبهما معا او تركيب احدهما ثم قوله واخرين ذا ان سواء صحبا لا يحصل
السوي فيه على صورة الشمولي قطعا لئلا يعصي بمفهومة تلك الصورة الباطلة . وهذا بحيث
لا يمكن ان يخالفنا فيه احد وانما احتلت الشارحون فيما وراء ذلك . فاختار جماعته منهم
المرادي ان يكون السوي لا الذي في قوله وان يكونا بل الذي في قوله ان سواء صحبا فاما
سوما بدليا اي فردا معا هو سوي قالوا لان اللقب يجب تاييده على الاسم وكذا على الكنية
ايضا ووجه بل الترتيب في الرفع كذلك فليكن في اللفظ عليه وعابوا ما يوجد في بعض
النسخ . وذا لجعل واخر اذا اسما صحبا . وقالوا ليس لاولي للمصنف ان يقول . واخرين ذا ان
سوما صحبا . واختار آخرون منهم ابن طيلى تخصيصه بالاسم فقط وان لاولي ذا البعض من
النسخ او ذلك التبديل وهذا هو الذي عليه الدارج المحقق كما ترى . وكان سر الميل منه
لهؤلاء انهم لم يصنعوا في كلام المصنف الا تخصيصا في لفظ طاهر بمجرد العموم لياسب قواه بعدة
وان يكونا النح فانه محصن بذلك قطعا حسبما بينا وليناسب كلامه في التسهيل وشرحه
والكافية وطاهر غرورها واما اولئك فقد عرفوا العموم من معناه لاسمي الشمولي وتسميوا بذلك
في حمل كلام المصنف على خلاف كلامه في كتبه تلك وخصصوا به ذلك السوي الذي هو
مفرد صير يكونا بالاسم فقط وما نسبوا بين الصير ومعادة وكل ذلك من التصسف بحيث لا
يرتكب فان كان كذلك طعمرى قد احص ما شاء . واما لاقتراض على قوله وقد رفع النح
بانه يصدق قوله وان يكونا مفردين مع عموم قوله سواء اي ان يكن اللفظ وسواء مفردين
كما في الاسم واللقب فمنشاء ظن ان الغرض للشارح من ذلك الاستدلال على مساد التعميم
الذي قال به اولئك الجماعة وليس كذلك فان الدليل عليه ما بيناه انما الغرض منه الاشارة
الى فساد الشمول في السوي بتناوله الاسم والكنية معا بناء على ما هو الطاهر من موافقة
الصير لفسره يشير الى ذلك بطرف خفى قوله فحول الكنية في قوله النح فثبت كل المحبت
وانما اطلما في هذا العلم انقال لغرض اقتضاء باطن الحال (قوله يتناولون الاول النح) قال
المصنف وغيره وانما اول الاول بالسمى والثاني بالاسم لان الاول هو العرض للاسناد اليه
والسند اليه اما هو السمي طعن ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ . اه . وخلاصته ان التاويل
بالسمى وان امكن في كل منهما لكن تعرض الاول للاسناد بتقدمه رجحه للتاويل واما قولك
كنت سعيد كرز فان كتبت اللطين معا كان ليس مما نص فيه وان كتبت سعيد فقط كان
ارادة الاسم من الاول فقط فربما كتبت ثم لا ينبغي ان يترجم ان ذلك على اي حال خارج من
قواهم كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله الا لفريته فانهم (قوله على انه بدل منه او

بتناولون الاول بالسمى والثاني بالاسم
ذهب الكوفيون الى جواز افتاح الماني
للايل على انه بدل منه او على بيان
هو هذا سعيد كرز ورايت سعيدا كرز
بررت سعيد كرز

صنف بيان) انما لم يجوزوا فيه ان يكون الثاني تركيبا لفظيا بل هو شئ
منه وهو ما اجبروه في اللقب من دلالة على مدح الذات او ذمها معها تدبير
(قوله والقطع) اي الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وجوبا او "ع" ع
على انه مفعول فعل محذوف وجوبا كما صرح به الخارج كذا...
هو القطع الاصطلاحي لاني يانه في التوام ان شاء الله والى...
اليان لا يتطمان الا خذوا فباطل لما ساء للخارج في ختمه البذل من انه
يطلع بل قد يكون قطع على سبيل الوجوب وقد صرح بذلك في "سبل" ولم
يعدوا القطع في الاشياء التي استأثر بها واحد منهما بل تكلم بذكرين في هذا
اللب قطع البذل وعطف اليان في ذلك المعنى في هذه المسألة وفيهم (قوله)
منقول عن شيء) اي سمي سبق استعمال ذلك العلم في ذات الشيء بار بلموه
نظير ما قالوا في اللفظ في تعريف الكلام ومنهم الخارج بسبل "المادة" - دمية
الخاصرة المحوثة منها في هذا العلم فيدخل تحت التعريف ما بهي اه استعمال
بالفعل في علمه شخصية او جنسية او تكبير او وضع انتهى وان ما ان جميع
ذلك من المنقول (قوله سارق الصيف برده) هو من ادعية الركب المعولة
لا لفظه وبرده بدل من الصيف لا مفعول سارق كما دل زهدا (قوله هو ما)
اي علم شخصي لتبادله والكلام فيه استعمال وله بامره لما ذكرنا في صماء علما
اي شخصيا لتبادله لا جنسيا لان العلم الجنسي سيذكر على حده لاني هذه الحالة
فقط بل من اول الامر فدخل تحت التعريف ما وضع لاداة ابتداء ولم يستعمل
فيها بالفعل وخرج منه علم الشخص الخول من علم الجنس على ان تعريف
المنقول والبرجل طور فيهما لما استعري من كلام العرب على ما تسببه في كلام
صاحب البسيط وبما ذكرنا طهر صفة التعريفين طردا ونكسا (قوله ومن الخول
التم) قد استعرب لي البسيط اقسام المنقول فانه قال العلم المنقول يكسر في
ثلاثة مشر نوعا ولا دليل على حصره سوى استقراء كلام العرب الخول من المركب
كتأبط شرا وشاب قرنلعا وعن الجمع نحو كلاب واسمار وعن التثنية نحو طبيان
ومن مصغر كعبر وسهيل وزهير وحربث وعن منسوب كربعي وصفي وعن اسم
عين ككور واسد كخيرائين وجعفر لنهر وصمر لواحد صومر لاسنان فانه دل من حقيقة
عامة الى حقيقة خاصة وعن اسم معنى كريد واياس مصدري زاد وعلى ايلما
اعلى وليس هو مصدر ايس مقلوب يش لان مصدر المقلوب ياتي على الاصل
وعن اسم فاعل كمالك وعارث وحاتم وفاطمة وعائشة وعن اسم مفعول كسعد
يعطفر وعن صوت كعبر وعن الفعل الماضي كسمر وينثر ونثر ونخم ولا خاص
لها على هذا الوزن وكسب وعن المصارع كيزيد ويشكر ويعمر وتطلب وعن الامر
وقد جاء منهم في موضعين اكدعا ما سمي بفعل الامر من غير فاعل في قولهم
اصمت لواد بعينه والثاني مع الفاعل في قولهم اطرقا لوضع بعينه (قوله ومنه

والقطع الى النصب باصمار فعل والى الرفع باصم
مبتدأ نحو مررت بسعد كورا وكرز اي اعني كورا او
كرز (والا) اي وان لم يكونا مفردين بل كانا مركبين
نحو عبد الله انف النافذة او لاسم نحو عبد الله بطة
او اللصب نحو زيد انف النافذة اصحت للاضافة
للطول وحيث (انج الذي رفق) وهو اللصب للاسم
في الاحزاب يانا او بدلا وذلك القطع على ما تقدم وكذلك
ان كانا مفردين ومنع من الاضافة مانع كالنحو الحارث
كرز (ومن) اي بعض العلم (منقول) من شيء سبق
استعماله فيه قبل العلمية وذلك المنقول عن مصدر
(كصمل و) اسم من مثل (اسد) واسم فاعل كصارت
واسم مفعول كسعود وصفته منبهة كسعود وفعل ماض
كشمر علم غرس دل الشاعر
ابوك حبيب سارق الصيف برده

وجدني يا هجاج فارس شعرا
وفعل مصارع كيفكر فال الشاعر - ويشكر الله لا يسكرة -
وجملة وشاق (و) بعضه لآخر (ذو ارتجال) اذ لا
واسطة على المشهور وذهب بعضهم الى ان الذي عليه
بالطية لا منقول ولا امر تجل وعن سبويه ان لا علم
كلها منقولة وعن الزجاج كلها مرتجلة والبرجل هو ما
استعمل من اول الامر علما (كسعاد) علم امرأة (وادد)
علم رجل (و) من المنقول ما اصله الذي نقل منه
(جملة) صلية والفاعل طاهر كبرق نجرة وشلب قريلما
او صمير بلور كاطرقا علم مفارقة قال الشاعر
على اطرقا باليلت الخيام - او مستر كيريد في قوله
نبشت احوالي بني يزيد طلما علينا لهم فديد
ومنه اصمت علم مفارقة قال الشاعر
اشلى سارعية بائت وبلت بها
يوش اصمت في اصلها اود
* تنبيه * حكم العلم المركب تركيبا اسنادا وهو المنقول
من جملة

ان يحكى اصله ولم يرد من العرب علم
منقول من مبتدا وخبر لكنه يقتضي اليأس
جائز . اهـ . (وا من العلم) ما يمزج ركباً
وهو كل اسمين جعلاً اسماً واحداً مرلاً
ثانيهما من لاول منزلة تاء التانيث مما
قبلها نحو بعلبك وحضر موت ومعنى كرب
وسبويه و (دا) المركب تركيب مزج
(ان يعر و نه تم) اي ختم (اعربا) اعراب
ما لا ينصرف على الجزء الثاني والجزء
لاول يبنى على الفتح ما لم يكن آخره ياء
كعندي كرب فيبنى على السكون وقد يبنى
ما تم بغير و به على الفتح تشبيهاً بخمسة
منروفند يبنى صدره الى عجزه ولاول هو
الاظهر اما المركب المرجي المختوم بويه
كسيويه وعرويه فانه مبني على الكسر لما
سلف وقد يعرب غير منصرف كالجموم
يعر و به (وشاع في الاعلام دو لا صاعه)
وهو كل اسمين جعلاً اسماً واحداً مرلاً ثانيهما
من لاول منزلة التثوين وهو على صريين ضر
كنية (كعد شمس و) كنية مثل (ايي فحاده)
وامرأه اعراب فبيرة من المتصايعين
(ووصعوا لحن لا جنس) الي لا تواف
عاليا كالساع واليخرس والاحسان (علم)
عوضاً عما واتها من وجع الاعلام لانها صاعها
لعدم الداعي اليه وهذا هو النوع الثاني من
نوع العلم وهو (كلم لا سمعاً لفظاً) ولا
يصاف ولا يدخل عليه حرف التعريف
ولا ينعت بالنكرة ويبتدا به وتصب
النكرة بعده على الحال ويمنع من الصرف
مع سبب آخر غير العلية كالتانيث في
اسماءه ونعاه ووزن الفعل في ثلث او بر
وابن اوى والربادة في سكتان علم النسيج
وكيسان علم على الدر وعلم مفعول بوصراً
ورفع عليه بالسكون على لغة وبيعت

اصمت) اي بكلمة منه رداً على المصنف حيث راي انها ليست منها تبعاً للشيخ لاثير فقد
قال للمصنف وذلك مندي غير صحيح لوجهين . احدهما ان الامر بالصمت اما من اصمت
او صمت فالاول مخرج الهمزة والثاني مضمونها ومضمونها الميم واصمت بخلاف ذلك والمنقول
لا يغير . الثاني انه قيل اصمتت بالهاء ولو كان امراً لم تلتحقه واذا استغنى كونه منقولا من
قول امر ولم يثبت له استعمال في غير العلية تعين ارتجاله . ورده الشيخ لاثير بان اصل
الهمزة الوصل من صمت يصمت اذا سكنت كان انساناً يقول لصاحبه في الفلاة يسكته سمعا
لنبهه اصمها فصمت لذلك وقطعت الهمزة . قال ابو الفتح وقطعت الهمزة من اصمت مع
التسمية به هو الذي شجع النحلة على قطع نحر هذه الهمزات اذا سمي بها هي فيه واما
قوله ولو كان امراً لم تلتحقه الهاء . فالجواب انها لحقت في المثال على هذا الحد زيادة في
اجتماع ما انتقصه واعلاماً بمفارقة موضع من الفعلية من حيث هـم لحاقها في هذا المثال فعلاً .
ولا يحق عليك ان هذين الكلامين يثبتان من تسليم ان المنقول لا يغير ولم يصرح بمنعه
الشيخ لاثير فكيف يدافع كلامه كلام المصنف في الوجه لاول فان منع ذلك دافعه ان
سلمه المصنف . ومن هنا وقع في الرمي اصمتت بكسر الميم منه والسجوع في الامر الصم لان
لا علم كثيراً ما يغير لفظها عند الغل (قوله ان يحكى اصله) اي يعرب بحركات مقدرة في
اخيرة منع من ظهورها اشغال المحل بحركة الحكاية كما هو الحق ثم طاهره ان الحكم مطلقاً
الحكاية ليس الا وهو فيما اذا كان العجز ضميراً مستتراً او بارزاً مسلم لان اضافة لاول تنقله
من الاستعارة والرفع الى البروز والخص فبغير لفظ العلم وفي الثاني يغير ايضاً كما لو سميت
بكنيت فاحضت صدره الى عجزه فلت كافي وقد سمعت ان المنقول لا يغير واما اذا كان العجز
اسماً طاهرًا فليس كذلك . ففي التسهيل وربما اصعب صدر لا ينادي الى عجزه ان كان طاهرًا
وفي شرحه للمصنف واذا كان المركب جملة فاني جريتها طاهر فم العرب تن يصيب اول
الحرف الى الثاني فيقول جاءني برق نعره . ويحاج بان الحكم صادر منه القياسي وما
ذكر قبله اخر كما تخير له وما وصرح بذلك الشيخ لاثير بل صرح بمنعه فانه قال ولا
بقاس بل فصولاً على ان ما سمي به مما يعلم ان فيه اسناداً ان ليس فيه الا الحكاية فلو
سمى مزيد قائم او قلم زيد لم تجز اضافة صدره الى عجزه (قوله منزلة تاء التانيث) اي
في ان ما قبله معجوج لاخر ما لم يكن ياء وما لم يكن مبنياً يدل على ذلك ما بعده من لانه
ولا يرد معدي كرب ولا نحو سبويه تمل (قوله وقد يعرب غير منصرف) هو مختار الجرمي
قال الشيخ لاثير وهو مشكل الى ان يستند الى سماع والا لم يقل لان العباس الساع لا احتلاط
لاسم بالصوت وصيورتها اسماً واحداً هذا كلامه لكن صرح المصنف بل بعض العرب يعربه
متنوع الصرف وهو طامري لا يستند الى السماع (قوله ووصعوا) اي الواضعون الماخذون
من الوضع سواء كان الواضع هو الله كما هو الاصح او لا (قوله علم على النسيج) اي ما لم
يصف والا كان اسم جنس كما قال الفاضل الصاوي وعليه فهذا مما التزم فيه المخالفة بين
وضع واستعماله كغير العلم من المعارف على راي لا يدمين او ولو اضيف لانها للبيان كحانم
على والبطانة للعلمية انما هي المعرفة والمحصنة كما قال الدمايني ويرد عليه ان هذا ليس

موضعا لان يقال فيه اضافة بيان لكون الثاني ليس من الاول ولا لخص منه لا مطلقا ولا من وجه تامل (قوله وهذا معنى ما ذكره الناظم الخ) خلاصة الكلام في هذا المقام على ما اشار اليه الشارح ان الفرق بين اسم الجنس وطله اختلف فيه على ثلاثة اقوال • الاول ما ذكره المصنف في شرح التسهيل ان علم الجنس نكرة معنى معرفة لفظا وانه في الشياخ كاسد وهو مذهب قوم من النحلة كابن بابشاذ وابن يعيش قال لا ندلي واقول اذا كان لنا ثاني لفظي كعرفة وبشرى وصحراء ونسبة لطفية ككرسي فلا بلس ان يكون لنا تعريف لفظي وهو اما باللام او بالعلية كما في اسامة • انتهى • الثاني للشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل وتابعه عليه جملة ان اسم الجنس موضوع لواحد من ايجاد الجنس العبر منه بالفرد المشر وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وهو منه حصه الله مبني على ان اسم الجنس هو النكرة كما قال لامدي وقد وعدهما فيه صاحب جمع الجوامع • الثالث وهو الذي اطبق عليه المتأخرون ومنهم الصمد المحقق والسيد السند وامثالهما وقالوا انه التحقيق ونزلوا عليه كلام سيويه ان اسم الجنس وطله اشتركا في ان الموضوع له الماهية واخرقا من حيث تعيينها في علم الجنس وعدمه في اسمه • فان آيت الا تحريره فنقول ان اسم الجنس وطله اشتركا في ان الموضوع له الماهية المتحدة في الذهن كما ان النكرة وطله اشتركا في ان الموضوع له الفرد وكما ان الفرد لا يفرد من سائر الافراد لا بد ان يكون في نفسه معينا ممتازا من سائر الافراد كذلك الحقيقة لا يفرداها عن سائر الحقائق لا بد ان تكون في نفسها معينة متيزة عن سائر الحقائق وبين ان العلم الشخصي لم يفرق النكرة الا بان الفرد فيه ملاحظ تعيينه في الوضع وفيها غير ملاحظ منه ذلك فكذلك ايضا العلم الجنسي لم يفرق اسم الجنس الا بان الماهية فيه ملاحظ تعيينها ضد الوضع وفي اسم الجنس غير ملاحظ ذلك • ومن هنا كان اسم الجنس اذا دخل عليه ما يدل على ملاحظة العين فيه ساوي عام الجنس مدلولا • واصل ذلك ان حقيقة المعرفة على ما قاله المفسرون ما انير به الى معين من حيث ذاته وقصد ملاحظة تعيينه وان كان معينا في نفسه فان بين مصاحبة العين وملاحظته فرقا بينا اذ لا يلزم من الاول الثاني • ومن هنا كانت الماهية المطلقة غير الماهية المجردة والماهية المحلولة • وحيث يظهر انه لا يلزم من كون اسم الجنس موضوعا للحقيقة المتحدة في الذهن العينية ان يكون معرفة لان الكون معرفة يشع ملاحظة ذلك العين في الوضع لا مجرد مصاحبة وعدم ملاحظة العين في الوضع وان كان لا يخرج الحقيقة من كونها معينة في نفسها لكنه يخرجها من ملاحظته الذي هو ساطع التعريف ولو كان ساطع التعريف مجرد مصاحبة العين انهم هم الفرق بين النكرة والعلم الشخصي لان الفرد يصحبه التعيين في نفس الامر فلما لم اسم الجنس اذا عرف بل التي هي للحقيقة لم يبق البراد منه الماهية من غير ملاحظة العين والا لم يكن معرفة بل المراد منه الماهية الملاحظ تعيينها الا ان الملاحظة فيه من الاداة لا من جوهر اللفظ كما في عام الجنس وليس بنافي هذا حصصهم لاسم في العرفة والنكرة لانه نظر فيه لدخول العلم الجنسي في المعرفة واتحاد النكرة باسم الجنس في الاستعمال • هذا هو التحقيق الذي يجب ان تعيل اليه الغرل السليمة فالصمد اعلم ان فهم المعاني من الالفاظ بمعونة الوضع والعلم به فلا بد

وهذا معنى ما ذكره الناظم في بلب النكرة والعرفة من شرح التسهيل من ان اسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا وانه في الشياخ كاسد وهو مذهب قوم من النحلة

من قصد للعاني مثلاً بسمها من بعض عند السامع فإذا دل بسم على معنى فاما بذلك لا اعتبار
أي كون المعنى معينا حده مثلاً في ذهنه ما يحيط به أو لا فالاول المعرفة والثاني النكرة .
ثم قال ولا غارة الى تعيين المعنى وحصورة ان كانت بجمهور اللفظ سمي لها اما جنسيا ان كان
العهد المخلص جنسا ولامية كاسامة او شخصيا ان كان فردا منها كزيد او اكثر كابانين لها
على جليلين وان لم تكن بجمهور اللفظ فلا بد من امر خارج منه مشار به الى ذلك كالاشارة
في اسما لاشارة وكثيرة التكلم والمخاطب والقيبة في الصغار والنسبة المعلومة من جملة
وغيرها في الروايات والمصانيف الى المعارف وكبحري النداء والتم في العرفات بهذا فظهر ان
معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة غير انه جعل اسما خمسة بحسب الغايات ما
يستلزم منه ويسمى كل قسم بسم مخصص وان لا اعلام الجنسية على فانها اهلام حقيقة كالاعلام
الشخصية اذ في كل اشارة بجمهور اللفظ الى حضور المسمى في الذهن فقال سيوريه اذا قلت
اسامة فكانت قلت العرب الذي من شأنه كيت وكيت وان الفرق بين اسامة ولسد اذا
كان موصوفا للجنس من حيث هو بحسب الاشارة وندمها كما مر واما لاسد فالاشارة فيه
بالالة كون جود اللفظ هذا كلامه . وفي المخاطبة الخيرية على الطول واما عن بجملة يعني
اسم الجنس موصوفا للمعية من حيث هي فصدده كل من اسم الجنس وطوله موضوع للحقيقة
للتحفة في الذهن وانما اثيرها من حيث ان علم الجنس يدل بجموده على كين تلك الحقيقة
معلومة للمخاطب معروفة عنده كما ان لا اعلام الشخصية تدل بجمودها على كون الاشخاص
معروفة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجموده بل بالالة ان كانت . وفي جمع الجوامع
والعام ما وضع لمعين لا يخلو شرة فان كان العيب خارجيا معلما الشخص والا فاعلم الجنس
فقال الخلال المحلي فهو ما وضع لمعين في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه . فدولت هذه الكلمات
فانك ان اتقنتها لا تكون عند السامع واقفا وبين المسموعين قالما (قوله) كن تفرقة
الواضع الخ) تترك على ما ذهب اليه اولئك العيم بان تفرقة الواضع في الاحكام تاييه
(قوله بين اسم الجنس وعلم الجنس) انما لم يعبر بالسكرة بدل اسم الجنس مع انه قال سابقا
نكرة معني ايما الى ان اسم الجنس عند هؤلاء هو السكرة والا فلا يرتبط الكلام الا انه ينبغي
ان يراد من اتحاد السكرة بسم الجنس حيث لا اتحاد في الاستعمال والا فالحجج يفرقون بينهما
وهنا قطعاً بالوضع للمعية والفرد تامل (قوله) وفي كلام سيوريه الخ) وسط هذا المذهب كانه
اشارة لمراد احسن لا صور ارسطها والمراد من الفرق العاري واما عبر بالاشارة لان سيوريه
لم يصرح بان علم الجنس موضوع للمعية للملاط تعينها وعهد ، لكه اشار اليه حيث قال
اذا قلت اسامة فكانت قلت العرب الذي من شأنه كيت وكيت (قوله في هذا) أي علم
الجنس (قوله) حاصله) أي وليس هذا كلامه (قوله) ومنه بالعهد الخ) أي شبهه بالشئ
للعهد بينه وبين مخاطبه لينبه على انه دال على تلك المعهوية حيث قال فكانت قلت
العرب الذي من شأنه كيت وكيت (قوله ان يوضع له) أي للمعهود . واعلم ان الشيخ
لا يبر مال لهذا القول واحتج له بكلام سيوريه قال في شرح التسهيل انما يطلق على اسامة
ونحوه معرفة تجوزا اذ لا تباين بين اسد واسامة الا في احكام لعلية ومنه الحكم على ليس

لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم
الجنس في الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق
بينهما في المعنى ايضا وفي كلام سيوريه
لاشارة الى الفرق فان كلامه في هذا
حاصله ان هذه الاسماء موضوعة لاجنات
المتحدة في الذهن ومثله بالمعهود بينه
وبين مخاطبه فحكما مع ان يعرف
ذلك المعهود باللام فلا يبعد ان يوضع
له علم

بالفعلية لوجود أحكام لأفعال فيها وقد قال سيوريه رحمه هذا باب من المعرفة يكون فيه
 لاسم الخاص شاعرا في اسمه ليس واحد منها أولى به من الآخر ولا يتوهم فيه فرد دون آخر
 له اسم غيره كقولك للآسد أبو الحارث واسامة والتعلب فعالة وأبو الحسين وللذئب أبو
 جعدة وقرى بين اسامة وزيد بأن المخاطب قد عرف زيدا بحليته أو امر قد بلغه وإذا
 قال اسامة فانما يريد هذا الآسد غير قاصد للإشارة إلى شيء قد عرفه بعينه معرفته زيدا ولكنه
 أراد هذا الذي كل واحد من أحد له هذا الاسم هذا كلامه . وكأنه رحمه الله لم يشرح له
 أشياعه الذين يفهم بهم على المصنف دائما هذا العمل من الكتاب أو وافق من طبقة والأ
 فكيف يدعي أنه لا فرق بين آسد واسامة إلا في الحكم للفظية ويستدل له بكلام سيوريه
 الصريح في خلافه ألم تر إلى قوله أولا هذا باب من المعرفة وإلى قوله فانما قال اسامة
 فانما يريد هذا الآسد وإلى قوله لثالثا غير قاصد للإشارة إلى شيء قد عرفه بعينه معرفته زيدا
 الذي زاد فيه معرفته زيدا ليكون مصب نقى فيروا إلى قوله رابعا ولكنه أراد هذا الذي كل
 واحد من اسمه له هذا الاسم فانها دلائل على اعتبار المحصور في معنى علم الجنس وليس ذلك
 في الامراد ولذلك بالغ في بيان الفرق بينهما وبين امراء اعلام لأشخاص فحين ان يكون في
 الخافق وهو ربي المحصور الفارفين بينهما معنى خلافا لمن قصر الفرق على اللفظ . ومن هنا
 قال المصنف والله دره بعد كلام سيوريه جعله عاما شاعرا في حال واحدة فخصومه باعتبار
 تعيينه الحقيقة في الذهن وغيابه باعتبار ان لكل شخص من اشخاص نوعه قسطا من تلك
 الحقيقة في الخارج فتدبر (قوله قال بعضهم الح) هذا هو القول الذي للشيخ ابن الخليل
 وتابعيه (قوله لا بعينه في اصل وضعه) أي ليس ملتبسا بعينه في اصل وضعه بان يكون
 ملاحظا بعينه فيه وانما قيد بقوله في اصل وضعه لان التعيين في نفس الامر لان وهذا
 إشارة منه لما بينا قبل من ان بين مصلحتي التعيين وملاحظته موقفا ولا عطفة على معنى ما
 تقدم واحاطة اصل لوصفه للبيان والمعنى موضوع لواحد من اعداد الجنس ملاحظ بكونه واحد
 من الاحاد لا ملاحظ بعينه في اصل وضعه (قوله المتخذة في الذهن) الطرف يعلق بالمتخذة
 وفادته لا احترام من اعتبار الوجود فانها تعدد بالنظر اليه يدل على هذا قوله وان من الملائكة
 على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد (قوله شارح الجزولية) لا لاندلسي اللورقي شارح المغسل
 (قوله وهي مسألة مشكلة) كل وجه اشكالها انه لم ينص عن الواضع فيها بشيء وتفرجه
 من اسم الجنس وعلمه في الاحكام اما تدل على اعتبار تعريف في علم الجنس دون اسد وكون
 ذلك التعريف لفظيا فقط لكفايته في تلك الاحكام كفاية القول في الفرق بين صر ومين
 غيرة من الامام المنصرف او معويا لكونه الفرد الكامل لاكثر طائرا وقد امكن اشارة فلا
 مندوحة منه وكون الفرد المفهوم من اسم الجنس هو الوجوه له أو هو في ضمن الموضوع له
 ليس ثمة ما يدل عليه بخصوصه ولا اشعار للاسم بلخص حين فينامل في هذا المقام . فكم
 زلت فيه من اقدام . (قوله قد عرفت ان العلم الجنسي يكس للذوات) أي حقائقها
 الملاحظ تعيينها او حقائقها طامنا أو الفرد اليهم على الدلائل السابق وهذا صرف من قول المصنف
 . . . أم مرتبط للعقوب . وهكذا فعالة للتعلب . وما زاده عليه الشارح والمعاين أي حقائقها

قال بعضهم والفرق بين آسد واسامة
 ان آسدا موضوع للواحد من احاد الجنس
 لا بعينه في اصل وضعه واسامة موضوع
 للحقيقة المتخذة في الذهن فاذا اطلقت
 آسدا على واحد اطلقه على اصل وضعه
 واذا اطلقت اسامة على واحد فانما اردت
 الحقيقة ولزم من الملاحظة على الحقيقة
 باعتبار الوجود التعدد فجاء التعدد منها
 لا باعتبار اصل الوضع قال لاندلسي شارح
 الجزولية وهي مسألة مشكلة (من ذاك)
 الموضوع لها للجنس (أم مرتبط) وخبرة
 للعقوب وهكذا فعالة . وأبو الحسين
 (للتعلب) واسامة وأبو الحارث للآسد
 ونواله وأبو جعدة للذئب (وملا برة) علم
 (للبرة) بمعنى البرو (كذا فجار) بالكسر
 كحذام (علم للبرة) بمعنى العجور وهو
 الجبل عن الحق وقد جعلها الفارسي قوله
 انا احسنا خطينا بيتنا
 فصلت برة واحتملت فجار
 ومثله كيسان علم الغدر ومنه قوله
 اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم
 الى الغدر ادني من شباههم الرد
 وكذا لم فشم الموت وأم صور الامر
 الشديد فقد عرفت ان العلم الجنسي يكون
 للذوات والمعاني ويصكون اسما وكيمة
 (خاتمة) قد جاء علم الجنس لما يولف
 كقولهم للمجهول العين والنسب هبان
 ابن يبلان وللقوس أبو المصاء والاصق
 أبو الدغفاء وهو قليل

الملاحظ تعيينها أو الفرد اليهم أو حالتها مطلقا على الخلق السابق وهذا عرف من البيت
لاخير للمصنف وما زاده عليه الشارح فعبارة الشارح جارية على كل من لا قول فانهم
(اسم الإشارة)

(قوله ما وضع لشار اليه) اي لفظ معرفة وضع لجزئي مشار اليه اي ملاحظ تعيينه من حيث
كونه مشارا اليه اشارة حسية وان لوط بعرواة كلية وهي مفهوم المشار اليه او لفظ معرفة
وضع لفهم المشار اليه بشرط ان لا يستعمل الا في جزئي على ما بينا في الصبر ثم لاشارة
في الاول والثاني بللغني اللغوي اذ لم يقلها لاصلاح وهذا التعريف في التحقيق تبين
وشرح لهذا المركب من حيث لاهافته فخط في قولهم اساء لاشارة قصد به دفع ما
يؤهم ظاهر اللفظ من ان لاشارة هي تعلم معنى هذه الالفاظ كما في قولك اساء لاسد كذا
وكذا وكانه قبل للغني من اضافة الاسم للاشارة وضعه للذات المشار اليها حسا لا وضعه لاجرد
تلك لاشارة وحيد فلا يرد صبر الغيبة ولا مدخول الالعدية لعدم ملاحظة تعيينها بالاشارة
الحسية ولا نحو هذه مسألة كذا لكونه مجازا بالتزويل ولا دور لانه لم يقصد تعريف الجزء
البلدي الذي هو لاشارة كما لم يقصد تعريف الجزء الا الذي لآخر الذي هو لاساء بل مجرد
تبين مرادهم بهذا المركب من حيث تركيبه في اصطلاحهم . هذا هو القول الذي اراه في
هذا المقام وللنظرين كلمت ليس يرضى بها خو ادراك غوامض (قوله بدا) ادنى الكوئين
والسهيلي ان الفها زائدة احتجاجا بقولهم في التنية فان علم يبقى سوى الدال . ورد بان
الالف حذفت لالغاء الساكنين ولذا شددت الون عوضا عنها . وبانها غير متاق حقيقة بل
صيغة موضوعة للتنية . وبانه ليس في لاسماء الطاهرة السفلة ما هو على حرف . وقال
البصريون انها اصلية احتجاجا بقولهم في التخفيف ذيا ولاصل ذيا فقد علمت لالف ياء كلام
الكلمة مدغما فيها ياء التخفيف على ما تقرر في بابها . ومارضه الدمايني بما قاله ابن يعين
انك اذا سميت به فلت ذا فزبد العا اخرى ثم تعيدها مرة كما تامل بالنائيات مسمى
بها كائنا لانها الفا . واجب بان البصريين لا يوافقون على قوله لكونه ثلاثي الوضع منهم
نعم يوافقهم على ذلك من يرى انها نائية كالسيراي (قوله لفرد) اللام بمعنى الى والبراد
الفرد ولو حكما فبدخل الجمع والفريق والمذكور ومنه . عوان بين ذلك . خلافا لصفي
تفسير الفاصي اي ما ذكر (قوله مذكر) اي ولو تاويل لا يتناول المونث المورل بكالشخص
والاسان ويجري مثل ذلك في قوله . . . على لانتى انصر . ولا يرد على هذا لانهصار . فلما
راى الشمس بازعة قال هذا ربي . اما لما قال الشيخ لاثير من ان ذلك لكونه حكاية لقول
ابراهيم وام بكس في لسانه فرق بين المذكر والمونث لان ما عدى لغة العرب من اللغات
المذكر فيها والمونث على حد سواء قال وهذا احسن ما يعذر به في لاية . واما لما قال
الفاصي البصروي ذكر اسم لاشارة لتذكير الخبر وحياته للرب عن شبهة السابيت (قوله فلا
ينار بهذه العشرة لغيرها) يشير الى ان الباء متعلقة بعادل من مادة لاشارة بدليل . هذا لفرد
مذكر لشر . . وان المقصور عليه هو لانتى المقرون بعلى في قوله على لانتى وان المعنى
انصر في لاشارة بما ذكر على لانتى وهذا لا شك في صحته سواء اريد المجموع او كل واحد

(اسم الإشارة)

اسم الإشارة ما وضع لشار اليه وترك
الناظم تعريفه بالحد اكفلة بمصر افراده
بالعد وهي ستة لانه اما مذكر او مونث
وكل منهما اما مفرد او مثنى او مجموع
(بدا) مقصورا (لعدد مذكر اخر) وقد
يقال ذاء بهمة محصورة بعد الهمة
(بدى وذه) وتة يسكون الهاء وبكسرها
ايضا باشباع وبالاختلاس فيهما (وى)
(نا) وذات (على لانتى) المفردة (انصر)
ولا ينار بهذه العشرة لغيرها كما حكاها
في السهيل (ودان) (نان) لانتى

وتن قال اشار به الى ان البناء داخلة على التصور لا على التصور عليه وهذا ظاهر ان لو حط كل واحد من اللفظ العشرة على حدته اما اذا لو حط المجموع فلا فرق فقد وهم (قوله المرتفع) اي لفظه ان اريد بالثنى للثنى واللام لنسبة الدال الى مدلوله والا فلا والنسبة نسبة الجزئي للكلية . وهو دفع لما يقال ان ذان وتان ليس واحد منهما موهوما للفظ بل للمعنى فان اريد المعنى فلا يتناسب المرتفع (قوله قطع) يجوز كسر الطاء وقد يجوز فتحها (قوله وبارلى اشر لجمع مطلقا) سال ابن جابر تلميذه ابن هاتمي شارح الظم عن الحكمة في ان العرب لم تصنع صيغة لجمع المؤنث في اسم لاشارة كما في للوصول . فاجابه بل لاشارة منزلة منزلة لا يماه بالنداء فيها يعلم حال المشار اليه من تذكير وتانيث وافراد وجمع فاستغنى في الجمع بلفظ واحد والصفة مفصلة من الوصول فهي وان كانت بمنزلة جزئية لكنها لفظ مستقل . فقال له يازنك لاستغناء في التثنية . فاجاب بانهم لو فطروا ذلك لاجتفوا واختاروا الجمع على التثنية في الاستغناء لبعد الجمع من المرد وقرب التثنية منه فاستغن عنه (قوله اولى فيه من التصور) المراد من التصور دم المد ليس الا ولذا قابله به وهو يكون في البني كما هنا وكما عبر به الشارح في قول المصنف بدا ووقع مثل ذلك في التسهيل وغيره والخص بالامراب انما هو اسم التصور عند ما يقابل بالتصور فيعرف بها حرف اعرابه الف لازمة . ولما ذكر ابن المحاسب التصور والمدود قال الفاصل الجامي في تفسير التصور هو ما في اخره الف مفردة لازمة . بل رايته في كلام متقدميهم اطلاق المدود والتصور كثيرا على نحو جاء وشاء وانا ومتى واو لا والاه . فما قيل ان المدود والتصور خاسمان بالعرب وهم (قوله على راي الناطم) ما ظهر لترتيب لان الذي عند غيره مراتب لا مرتبان اولو هو المرتبة الثانية لان الذي عند غيره ان المتوسط هو المرتبة الثانية لا البعد وعلى كل لا يرد انه لا خلاف في وجود مرتبة مانية فلا تنقيد المرتبة الثانية على راي الناطم تدبر (قوله على الخطاب) اي بذاتها (قوله وعلى حال الخطاب) اي بحركاتها وما يتصل بها والنوعين هنا بالمادة والهيئة لا يبغي (قوله وذلك ستة ولانين) اي بالطر احدى التقسيم الغلي والا فبالطر الخارج خمسة وعشرون فقط ولذلك من الحساب طرقي * لاولى ان تطرح من الستة والاثنتين ست ممرور حاصلة من ضرب احد جميع المشار اليه في ستة احوال الخطاب فلم يبق في المشار اليه الا خمسة تصرب في احد تثنيي الخطاب يخرج خمسة تجميع مع الستة فبالها يخرج احدى عشرة تطرح من مجموع الست والاثنتين فيكون الباقي خمسة وعشرين قطع * الثانية ان تطرح من احوال المشار اليه التصرب فيها احد الجمع استغنى عنه بالاخر ومن احوال الخطاب التصروية احد المنين استغنى عنه بالاخر فلم يبق في كل من التصرب والتصرب فيه الا خمسة يخرج من ضرب احد في الاخرى خمسة وعشرون قطع * الثالثة ان تطرح من احوال المشار اليه الستة التصرب فيها احد الجمعين ثم تصربها في ستة الخطاب يخرج ثلاثون تطرح منها خمسة حاصلة من ضرب احد تثنيي الخطاب في الستة البقية في المشار اليه يخرج خمسة وعشرون قطع . الرابعة ان تطرح من احوال الخطاب التصروية احد تثنيي ثم تصربها في ستة المشار اليه يخرج ثلاثون تطرح منها خمسة حاصلة من ضرب احد جميع

المرتفع (لاول للذكر والثاني لمؤنثه) وفي (سواء) اي سوى المرتفع وهو المجرور والمصوب (ذين) و (تئين) بالياء (ادكر قطع) واما * ان هناك لساهران * فمقول (و بارلى اشر لجمع مطلقا) اي مذكرا كان او مؤنثا (والمد اولى) فيه من التصور لانه لغة الجازية جاء التزليل قال الله تعالى * ها انتم اولاء تحبونهم * والتصور لغة تميم * تنبيه * استعمال اولاء في غير العاقل قليل ومنه قوله ثم المنازل بعد منزلة اللوى

والعيش بعد لولتك لايسام وما تقدم هو فيها اذا كان المشار اليه قريبا (ولدى البعد) وهي المرتبة الثانية من من مرتبة المشار اليه على راي الناطم (اطعنا) مع اسم لاشارة (بالكاف حرفا) الف اطلاقا بدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف اي انطق بالكاف محكوما اليه بالحرية وهو اتفاق ونبه عليه لئلا يتوهم انه صميم كما هو في نحو الامك ولحق الكاف للدلالة على الخطاب وعلى حال الخطاب من كونه مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموع هذه ستة احوال تصرب في احوال المشار اليه وهي ستة كما تقدم فذلك ستة وثلاثين بجمعها هذا الجدولان *

انظر الجدولان في اصل الصفحة ١٣٥

الشار إليه في الخمسة الباقية في احوال المخاطب يخرج خمسة وعشرون . واما ضرب احد
الجمعين في ستة واحد الثنتين في ستة وتطرح من الستة والثلاثين حتى يخرج اربعة
وعشرون فقط فكلام من لا يحسن من الحساب دقيقة لانه اذا ضرب احد الجمعين او احد
الثنتين في الستة لا يضرب لاحد الاخر بعد ذلك الا في خمسة لسقوط الواحد الاول وبما
حررنا اندفع البحث الذي مجزت الفصلا من جوابه حتى مكنت منهم جماعة وافهم اخرون
وحول الناظرين ملنا على مقتضاه وهذه عبارة مختصرة لو ضربت لاحوال العقلية لاحدهما
في لاحوال العقلية للاخر واسطوت القسمين المتداخلين لن ان تكون لاقسام الخارجية اربعة
وعشرين وعلى ذلك جرى بعضهم وذلك لانك اذا ضربت الستة في ملها حصل ستة وثلاثون
تسقط منها اثنان مضروب في ستة باثني عشر قليلا فان هذه طريقة الحساب فما الموجب
لاختلالها . وقد بحثت مع جماعة من العلماء فلم يجيبوا بشيء وغاية ما قال بعضهم ان
لاثنين لا تضرب في الستة بل في خمسة قلت يلزم ان تكون لاقسام الخارجية ستا وعشرين
(قوله لكان اسم الاشارة مضافا)

انظر اصل صفحة ١٣

كَيْفَ	يَا رَجُلًا	كَيْفَ	يَا رَجُلًا	كَيْفَ	يَا رَجُلًا	كَيْفَ	يَا رَجُلًا
كَيْفَ	ذَاكَ	الرَّجُلَ	يَا رَجُلَ	كَيْفَ	تَيْكَ	لِلْمَرْأَةِ	يَا رَجُلَ
كَيْفَ	ذَانِكَ	الرَّجُلَيْنِ	يَا رَجُلَ	كَيْفَ	تَانِكَ	لِلْمَرَاتِنِ	يَا رَجُلَ
كَيْفَ	أُولَئِكَ	الرِّجَالِ	يَا رَجُلَ	كَيْفَ	أُولَئِكَ	النِّسَاءِ	يَا رَجُلَ
كَيْفَ	ذَاكُمَا	الرَّجُلَ	يَا رَجُلَيْنِ	كَيْفَ	تَيْكُمَا	لِلْمَرْأَةِ	يَا رَجُلَيْنِ
كَيْفَ	ذَانِكُمَا	الرَّجُلَيْنِ	يَا رَجُلَيْنِ	كَيْفَ	تَانِكُمَا	لِلْمَرَاتِنِ	يَا رَجُلَيْنِ
كَيْفَ	أُولَئِكُمَا	الرِّجَالِ	يَا رَجُلَيْنِ	كَيْفَ	أُولَئِكُمَا	النِّسَاءِ	يَا رَجُلَيْنِ
كَيْفَ	ذَاكُمْ	الرَّجُلَ	يَا رَجَالَ	كَيْفَ	تَيْكُمْ	لِلْمَرْأَةِ	يَا رَجَالَ
كَيْفَ	ذَانَكُمْ	الرَّجُلَيْنِ	يَا رَجَالَ	كَيْفَ	تَانَكُمْ	لِلْمَرَاتِنِ	يَا رَجَالَ
كَيْفَ	أُولَئِكُمْ	الرِّجَالِ	يَا رَجَالَ	كَيْفَ	أُولَئِكُمْ	النِّسَاءِ	يَا رَجَالَ
كَيْفَ	ذَاكَ	الرَّجُلَ	يَا امْرَأَةَ	كَيْفَ	تَيْكَ	لِلْمَرْأَةِ	يَا امْرَأَةَ
كَيْفَ	ذَانِكَ	الرَّجُلَيْنِ	يَا امْرَأَةَ	كَيْفَ	تَانِكَ	لِلْمَرَاتِنِ	يَا امْرَأَةَ
كَيْفَ	أُولَئِكَ	الرِّجَالِ	يَا امْرَأَةَ	كَيْفَ	أُولَئِكَ	النِّسَاءِ	يَا امْرَأَةَ
كَيْفَ	ذَاكُمَا	الرَّجُلَ	يَا امْرَأَتَيْنِ	كَيْفَ	تَيْكُمَا	لِلْمَرْأَةِ	يَا امْرَأَتَيْنِ
كَيْفَ	ذَانِكُمَا	الرَّجُلَيْنِ	يَا امْرَأَتَيْنِ	كَيْفَ	تَانِكُمَا	لِلْمَرَاتِنِ	يَا امْرَأَتَيْنِ
كَيْفَ	أُولَئِكُمَا	الرِّجَالِ	يَا امْرَأَتَيْنِ	كَيْفَ	أُولَئِكُمَا	النِّسَاءِ	يَا امْرَأَتَيْنِ
كَيْفَ	ذَاكُنَّ	الرَّجُلَ	يَا نِسَاءَ	كَيْفَ	تَيْكُنَّ	لِلْمَرْأَةِ	يَا نِسَاءَ
كَيْفَ	ذَانَكُنَّ	الرَّجُلَيْنِ	يَا نِسَاءَ	كَيْفَ	تَانَكُنَّ	لِلْمَرَاتِنِ	يَا نِسَاءَ
كَيْفَ	أُولَئِكُنَّ	الرِّجَالِ	يَا نِسَاءَ	كَيْفَ	أُولَئِكُنَّ	النِّسَاءِ	يَا نِسَاءَ

طريقة هذين الجنتين أنك تنظر لحوال المخاطب الستة
تأخذ كل حال منها مع احوال المشار اليه الستة متقدما
منها بالفرد ثم بالثني بقسبه كذلك ثم بالجمع كذلك
واجتنبي بالمخاطب المذكر الفرد ثم الثني ثم الجمع ثم
المخاطبة الموثقة المفردة ثم الثني ثم الجمع وانما قصي على
هذه الكافي بالحرفية على اختلاف مواقعها لانها لو كانت
اسما لكان اسم لاشارة مصافا واللام بطل لان اسم لاشارة
لا يقبل التكثير بحال وتأتى هذه الكافي اسم لاشارة
(دون لام) كما رأيت وهي لغة تميم (أومعه) وهي
لغة الحجاز ولا تدخل اللام على الكافي مع جميع أسماء
لاشارة بل مع المفرد مطلقا نحو ذلك وتلك ومع اولي
مقصورا نحو اولاك واولالك واسما الثني مطلقا واولاه
انمدود فلا تدخل معها اللام (واللام ان قدمت ها)
التنبيه فهي (متقدمة) عند الكل فلا يجوز اتفاقا هذا ذلك
ولا هاتلك ولا هولاتك كراحت كثر الزوائد تنبيه •
افهم كلامه ان ما التنبيه تدخل على المفرد من الكافي
نحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب
لها وحدها نحو هذاك وهاتيك وهذاك وهاتاك وهولاتك
لكن هذا الثاني قليل ومنه قول طرفة

رأيت بني هجر لا يكرؤني ولا اهل هذا الطرف الممدد
(وبها) الحدة من ما التنبيه (او هاهنا) المسبوقة بها
(اشرالى داني المكان) اي قرمه نحوه انا هاهنا
فاهدون • (وبه الكافي صلا في البعد) نحو هناك
وههناك (او بهم فـ) اي اطلق في البعد بنم نحو
• وارلقنا ثم لآخرين • (او هـ) بالفتح والتشديد (او
بهناك) اي بزيادة اللام مع الكافي (اطع) على
لغة الحجاز كما تقول ذلك نحوه هالك ابلي المومنون •
ولا بصور هالك كما لا يجوز هالك على اللحن
(او هـ) بالكسر والتشديد قل الشاعر
ها وها ومن هاهن بها ذات السمائل والابان هبنم
تروى الاولى بالعنع والمانن بالكسر والمانن بالضم
بشد بد الون في اللات وكأها بمعنى وهو لاشارة الى
المكان لكن لا يلبس للسعد ولا حيرة للفرس وربما
جاءت للربان ومنه قوله

حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت

(قوله لكان اسم لاشارة مصافا) ببيان الملازمة ان لاسم حيث لا بد له من
عامل وهو اما عامل رفع او نصب او جر لا وجود للاول ولا ان الكافي صالحة
له ولا وجود للثاني اذ لا فعل ولا شبهه والخال وان نصبها اسم لاشارة الا ان
المصير لا يكون حالا فتعين الجر وليس هنالك حرف فصيت لاصحته (قوله
لان اسم لاشارة لا يقبل التكثير) قد منع بعضهم ذلك لان الحجاز لا جر فيه فلاولى
الطيل بلانهم قالوا ذينك وتينك ولو كان اسم لاشارة مصافا لحدثت نونه (قوله
وتأتى هذه الكافي اسم لاشارة) ليس في التسهيل ما تالحقه من اشارات الموث
فقال بعد تبين اشاراته العشر ثم تيك وتيك وتلك وتلك وتلك وتلك وتلك
هذا كلامه فاللثة الاول الموثقة المفردة المتوسطة الا ان الثالثة انكرها لطلب
ومصاحب الصحاح والثلاثة الثانية للبعد (قوله دون لام) اي في المفرد والثني
والجمع على ما هو لغة تميم (قوله وهي لغة تميم) هكذا نسب المصنف بقلا من
الفراء وقال ابن هشام الذي صرح به الفراء انه لغة اهل نجد من تميم وقيس
واسد وربيعة (قوله مقصورا) اي هـ من يقصره كليس واسد وربيعة (قوله
كثرة الزوائد) هذا تعليل للمصنف ورد بانه ليس بالحسن لاسيما كل من الزوائد
بمعنى فاللام بالبعد والكافي بالخطاب بها بالتنبيه • وعلمه بعضهم بان اللام للتنبيه
ايضا فلا تجمع مع هائه • ورد بالنع • وعالمه السهيلي بان اللام دالة على تراج
وعد في المشار اليه واكثر ذلك في التثنية وما ليس بمقصود الخطاب ولا ينسب
المخاطب على ما ليس بمقصود (قوله وعلى المصاحب لها وحدها) لم يقيد مع
ان المصنف قيده في شرح التسهيل بان لا يكون مثنى او مجمعا ولا يجوز هاتاك
ولا هولاتك لما ان الشيخ لاثير والبرادي والدمايني ردوه وقالوا انه باطل بالسماع
ومن رد السماع النذور فقد وهم لان الشارح كالصنف في التسهيل معترضان
بالعلة وافهم (قوله لكن هذا الثاني قليل) تبع في هذا لاطلاق التسهيل وقد
اقره الشيخ لاثير وتابعوه بكثرة هاتيك بل ذكر ابن بديع ان لا تستعمل
الا بها اوها والكافي واخرها كقول دي الرمة

قد اجمعت منى هاتيك دارها بها السهم تزدى والحمم المطوى
(قوله الى داني المكان) اي من حيث كونه طرفا للفعل معرفة ما عام لها من
اروم الطرفية والا فلا منع في قولك هذا المكان وهذه الدار هاتاك الجمة اليه وعد
المغنون • (قوله وبه الكافي صلا) مفروحة مفردة ليس الا (قوله او بهم فـ)
كانه لم يصح فيها ما صرح به في هـ لانها لا تصفها هـ ولا يجمعها كافي (قوله
ومين اسم لاشارة) اي المجرد من الكافي كما يشير اليه اسم الكسوة (قوله
وبعد هـ طيلا) كذا في التسهيل حال الممر الدهاسنى وبظهر به اعداد لان لها
مورقين يقع فيهما الفصل كثيرا بين ما التنبيه واسم لاشارة وليس هـ من انا
واحواله احدثها الكافي نحوه اعدا عرنتك وقوله • ما هكذا يا سـد تردد لابل •

ويرد

• خاتمة • يفصل بين ما التنبيه وبين اسم لاشارة بصير المشار اليه نحو ما انا ذا وها نحن ذان وها نحن اولاء وها
انا دي وها نحن تان وها نحن اولاء وها انت دا وها احما دان وها احم اولاء وها انت د وها انتا تان وها انتن اولاء
وها هودا وها هان وها هم اولاء وها هي تا وها هما تان وها من اولاء وها من اولاء

ويرد على الأصل كقولهم

ويلهما في سواء الجو طالعست ولا كهذا الذي في الارض مطلوب
الثانية اسم الله تعالى في القسم عند حثي الجار نحو لا ها الله ذا . واجيب بانه ليس مدخول
ها التثنية فيما ذكره اسم لاشارة مفصلا بينهما كما هو التكلم فيه بل حرف التثنية في الاول
والجار في الثاني وليس لحوق ما التثنية اسم لاشارة واجبا حتى يحصل في كل مثل وجد
فيه التثنية غير داخل عليها كذا فيه عليه بعض فليشمل فلن فيه اللقد مجبلا

الموصول

(قوله الموصول) تعريفه للعهد الذكري لتقدم العهد في قوله والذي فتخرج الموصولات
الحرفية فليست الترجمة اعم من المترجم له (قوله كذا دة في التسهيل) حدة بصيغة
الفعل الماضي لا اسم على ما هو المتبادر فيشعر بان ذكره الحد والمحدود هنا على نحو ذكرهما
له هناك مع انه مبر من المحدود هناك بالموصول من لاسماء الا ان لاصافة في قوله هنا
موصول لاسماء لما كانت على معنى من لوجود شرطه كان ما ما راجعا لما هناك (قوله فخرج
بقيد لاسماء الخ) اعلم ان الدارج قد عرّج حد التسهيل هنا على الوجه الذي شرحه به
المصنف والشيخ لاير والبرادي فانهم قالوا انما يخرج الموصول الحرفي بقوله من لاسماء وعلى
قوله ما افتر هو جنس يشمل الموصولات وغيرها من المفترقات وعلى قوله ابدا اخراج للكرة
الموصوفة بجملة لا افتقارها حال الوصفية اليها وعلى قوله والى عائد احراز من حيث واذا
وصير البطلن . وبهذا تعلم ان الدارج نزل كلامه على ذلك وان مراده بقيد لاسماء اي من
قول المصنف موصول لاسماء وانه لم يقل بقيد من لاسماء مع انه عبارة التسهيل نظرا لبارته
هنا مع رجوعها لشيء واحد على ما بينا . وقد احرص البدر الدماميني في شرحه على اولئك الجماعة
فانه قال على قوله الى عائد هذه العبارة يخرج الموصول الحرفي واذا واذا وحيث وصير الشأن
وقال ابو حيان وتعد ابن ام قاسم انما يخرج الموصول الحرفي بقوله من لاسماء . وفيه نظر اذ ليس
قوله من لاسماء فصلا واسما في التعريف حتى يكون مخرجا واسما هو قيد في حيز المعرف
بالفتح وما ذاك الا ببناء ان يقال الكلمة اسما لفظ وضع لمعنى مفرد فيشخص بالفعل والحرف
فيجاب بنزولهما بقولك اسما ومله لا يسمع هذا كلامه . وقد نقل من بعض الفصلاء انه
قال في الجواب يمكن ان يقال مراده لاسماء التي هي مصدر ما الواقعة في التعريف لا
الاسماء الواقعة في المعرف وضع لاجراجه به وان كان جنسا لما بينه وبين الفصل من العموم
والمخصوص الوحى ولا ينافي ذلك قوله بقيد لاسماء لانه من حيث المخصوص فصل ولذا صح
لاخراج به هذا مقالة وهو ليس بصواب فانه ليس يمكن ان يكون قوله في التسهيل من
الاسماء يانا لما لانه عطف عليه من الحروف التي فيصير المعنى وهو ما افتر الى متحد الخ حال
كونه من لاسماء ومن الحروف ما اول مع ملته بمصدر وهو لا معنى له ولم يجملوا ما مفسره
بالاسماء غير الذي في المعرف لانهم لم يذكروا الا ان لافتر جنس يتناول سائر المفترقات وما
ذكروا ان له جهة خصوص وفعلية بها وقع لاجراج . وعبارة الشيخ لاير الموصول لاسمي والحرفي
كلاهما محصور بالعد ولا يتقرر الى تعريفهما بالحد وقد ادعيا المصنف فيمن قس لاسماء انه

فجوها ان ذي عذرة وقد تعاد بدد الفصل
توكيدا نحوها اخم هولاء والله اعلم

(الموصول)

(موصول لاسماء) ما افتر ابدا الى مدد
او حلقه وجملة صريحة او موصلة كذا
حده في التسهيل فخرج بقيد لاسماء
الموصول الحرفي وسياتي ذكره في اخر
الباب وبقوله ابدا الكرة للموصوفة بجملة
فانها اما تنظر اليها حال وصفها بها

يحد للوصول لاسمي . اء . مع انهم لو صرحوا بمثل ذلك ما كان ينبغي قبوله لما ائذ تصفب مستغنى عنه بالوجه الذي صنع البدر على انه اذا رجع الى تفسير ما ما كان ينبغي ان تفسر الا بالعرفه وانه تخرج النكرة الموصوفة بل الجواب من اعتراض الدماميني ان ما صنع لا يتاقي ما صنع لان ما انهم التي بينا انما تدل على مجرد اخراج الموصول الخولي من الحدود واما قوله في نفس الحد او خروجه فساكنة منه فليصل على انه مراد خروجه بالي مائد لقرينة عدم الفرق بينه وبين ما ذكر في ذلك القدر ثم انا نقول حق صلح السهيل من حيث التسهيل اسقاط كلمة ابداء وان ارتكبا فليقتصر في شرحها على بيان الواقع ويجعل ما واقعة على العرفه لان للوصول قسمها والمقسم جنس كل واحد من اقسامه ولقد جاء على ذلك في تعريف العلم حيث اخذ جنسه المخصوص وحيد لا يتناول الجنس الا افراد المعرفة وجميع ما عدى ذلك كله خارج عنهم ما بقي من المعارف يخرج بما بعد . ومن هاهنا قال الشيخ ابن الحاجب للوصول ما لا يتم جزءه الا بصلته ومائد وان اعترضه عليه النيلي بالنكرة الموصوفة فقلت ما ذكرنا (قوله قط) هو ناظر لقوله بها لا مجرد ما قبله يعني ان النكرة في حال وصفها بالجملة مختصة بالجملة نظرا لتلك الحال اما بالنظر لمجرد موصوفيتها فلا اذ الصفة من حيث هي صفة تكون مفردة بل ذلك لا صل . وفي شرح التسهيل بعد ما ذكره الشارح هنا غير ان الوجه بالاصالة لمفرد وتوول الجملة به وبقي ذكره هنا فالانتظار الى ما توول به لا اليها وان صدق ظاهرا انه اليها فلا يصدق عليه انه كائن اليها ابداء بخلاف الموصول بها فانه ابدي عند نكسر الموصول (قوله واراد بالمؤولة الطرف النخ) يعني انه قابل للمؤولة بالمرجحة اي الحاصلة في اللط فكون المراد منها التي طريق حصولها التاويل كما في الطرف والجار والمجرور والصفة فانها ليست جملة صرائح الا انها جعل بالتاويل لذلك اذا نظرت الى الفعل الذي هو خلق ما ظهر من تلك اللفظ العامل في الاولين والحال محل الثالث حصلت الجملة . فاندفع ما ارد عليه ان كلا من الثلاث ليست جملة اولت بشيخ فالصواب ان يقول بصلته مطلق بها او مقدرة او مفرد موصول بالجملة (قوله الذي التي) اصلها عند سيويه لذي ولتي كعبي وعجي والياء اصل وعند الكوفي لاسم الذال وحده والياء واللام مزيدتان لسقوط الياء في التثنية وحذفها في الشعر ولاسكان الذال زينت اللام امكانا للطلق بها ساكنة . واجلب البصريون بقية ليس تكتية حقيقة واما حذف الياء في الشعر فص الشذوذ بكان فلا يدل على الزيادة وكمن اصل محذوف للضرورة وعن الفراء ان اصل التي تا لا شارية والسهيلى ان اصل الذي فو بمعنى صاحب ولهما في ذلك تثيرات مصفة (قوله وفيها ست لغات) اما الاولى فهي لا تحتاج لشاهد واما الثانية وهي حذف الياء منها مع بقاء الكسرة فنس شواهدا في الذي قوله

لا تعذل الذ لا يغفك مكتسبا حمدا ولو كان لا ينبغي ولا يذر

وفي التي قوله

شغفت بك الت تيمتك فمثل ما بك ما بها من لوعة وغسرام

ومن شواهد النائمة وهي حذف الياء مع اسكان ذال الذي او تاء التي في الذي قوله

فقط وبقرانه الى مائد حيث واذا واذا فانها تكتفى ابداء الى جملة لكن لا تختص الى مائد وقوله او خلقه لا تدخل نحو قوله . معاد التي اصلك حب معلدا . وقوله وانت الذي في رحمة الله اطلع ما ورد فيه الربط بالظاهر واراد بالمؤولة الطرف والمجرور والصفة المرجحة على ما سياتي ببيان وهذا الموصول على نوعين نص ومفترق فالنص ثمانية (الذي) للمفرد للذكر ماعلا كان او غيره و (لا تفي) المفردة لها (التي) ماعلة كانت او غيرها وفيها ست لغات اثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع اسكان الذال او التاء

فلم أر شيئا كان أحسن بهجة من الذي به من حال مرة صام
وقوله ما الذي يسمك سوما بعد بطيد بالبر لا كمثل البغي صوانا
وقوله فما نحن إلا من أناس تعمرنا بادن من الذي نحن فيه وأخرا
وقوله وكنت ولامر الذي قد كبرا كاللذ توي ربيته فاصطبرا
وفي التي قوله

فقل لك تلومك أن نفسي أرحا لا تعوذ بالتيهم
وقوله أرحنا اللث أوت ذوي الفقر والذل فاصبرا ذوي غنى واعتزاز
ومن شواهد الرابعة وهي ذكر الياء في الذي والتي مفعلة مكسورة في الذي قوله
وليس المال فاعله بمسال وأن أرحاك إلا للذي
ينال به العلاء ويصطليه لا قرب اقربيه والتقصي
ومن شواهد الخامسة وهي ذكر يائهما مشددة مضمومة في الذي قوله
أعني ما استطعت فالكرم الذي يالف الحلم أن جفاء البذي

قبل ولم تحفظ الخامسة والرابعة في التي وأما أخذ قيسا ومن شواهد السادسة
وهي حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة ما سمعه أبو عمرو فإنه قل
سمعت أعرابيا يقرأ بالتخفيف صراط لذين وفي كتاب الشواذ لأبي محمد بن
عبد السلام السلامي للقرني قرا أبي بن كعب وابن السبع وأبو رجاء بتخفيف
اللام حيث وقع التي جمعاً أو مفرداً (قوله وتثديداً مكسورة ومضمومة) في
الصريح أن الياء على لغة التشديد إما مكسورة أو جارية بوجه لأعراب وقد
تبع فيه جماعة منهم الجزولي لكن في الرعي ولا وجه لأعراب التشديد إذ ليس
التشديد موجبا لأعراب وليس محطوا في التي هذا كلامه (قوله والنون أن
تشدد فلا ملامه) ففي لدان حذف النون وبقاء الالف فيهما وحذف الـ منها
فيقال لدان ولتان ثم أن القراءة التي استشهد بها الشارح تسكن الراء من أرنا
(قوله وتعويض) أي لا تأكيد الفرق بين تنية العرب والبنية ولا الدلالة على
البعد في ذانك وتانك وحصل فيه طية كما يقول الغزالي ثم الطرف أن تعلق
بجوص كان ذلك السورج للإجداء به والـ فالمحصر نظير قولهم شيء جاء بك
(قوله لالي) يوزن العلاء يكتب من غير وار (قوله مضمورا وقد يمد) المثل
بعد مرتب على ترتيب الالف فالبيت لأول لأول وما بعده الثاني (قوله
الذين مطلقا) في شرح التسهيل للمصنف لما كانت التنية من خواص الأسماء
التمكية ولحقت الذي والتي جعل لحاقها لهما معارضا لمعارضة الحرف فأعربا في
الثنية كما جعلت أصافة أي معارضة لمعارضة الحرف فأعربت ولم يعرب
أكثر العرب الذين وإن كان الجمع من خواص الأسماء التي تمكنت لأخصاص الذين
بأول العلم وعميم الذي قام بجري على سنن المجموع لفظا ومعنى هذا وفي
التعريض الذين يكتب بلام واحدة فرقا بينه وبين التي ولم يعكس لأن التي

وتثديداً مكسورة ومضمومة والسادسة حذف الالف

واللام وتخفيف الياء ساكنة (والياء) منهما (إذا ما لبيا
لا كتبت بل ما تليه) الياء وهو الدال من الذي والهاء
من التي (أوله العلامة) الدالة على التنية وهي الالف
في حالة الرفع والياء في حالتي الجر والنصب تقول
اللدان والذل والذين والذين وكان القياس اللذان
والتيان والذين والذين بالياء كما يقال
الشجيان والشجيين في تنية الشجر وما أشبه إلا
أن الذي والتي لم يكن لياتهما حظ في التحريك
لبنائهما فأجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء
الساكنين (والنون) من متى الذي والتي (أن تشدد
فلا ملامه) على من يشددها وهو في الرفع يفتق على
جوازه وقد قرئ والذان يائتاها منكم وأما في النصب
فتمعه البصري وأجازة الكوفي وهو الصحيح فقد قرئ
في السبع ربنا أرنا اللذين أصلانا بالتشديد
(والنون من ذين وتس) تنية ذاتا (مفعلا أيضا) مع
الالف فيبقى ومع الياء على الصحيح وقد قرئ وفذانك
برهاتان وواحدى أبنتى هاتين بالتشديد فهما
(وتعويض بذلك) التشديد من المحذوف وهو الياء
من الذي والتي والالف من ذاتا (قصدا) على لاسم
وهذا التشديد المذكور لغة قيس وقيس والفاء شديدا
وتصدا للإطلاق انتهى حكم تنية الذي والتي وأما (جمع
الذي) فثبتان لأول (اللي) مضمورا وقد يمد فقال
الشاعر وتلى الأولى يستمعون على الأولى

تراهن يوم الروع كالحدا قبل
وقول الآخر أبا الله للشم الآلاء كأنهم
سيف أجاد الغين يوما مثقالها
والكبير استعماله في جمع سن يعقل ويستعمل في غيره
قليل وقد يستعمل أيضا جمعا للي كما في فواء في البيت
الأول على الأولى تراهن وقوله

معا حبا حب اللى كس قبلها
والثاني (الذين) بالياء (مطلقا) أي رفعا ونصا وحرا
(وبعضهم) وهم هذيل وعقيل (بالواو رفعا نطقا) قال
نحن اللثون صبغوا الصباحا يوم النخيل غارة ماحا
تنبية من المعلوم أن اللى اسم صاع لا جمع

فاللثون الجمع عليه مجاز وأما الذين فإنه خاص بالخلاء والذي علم في العاقل وغيره فهما كالعالم والعالمين (باللث واللثين)

بأبواب الياه وحذفها فيهما (التي قد جمعا)
التي مبتدا وقد جمع خبره وباللاتي متعلق
بجمع اي التي قد جمع باللات واللاه في
نحوه واللاتي ياتين الفاحشة من نسائكم
واللاه يفسن من المحييين وقد تقدم
انها تجمع على لائي وتجمع ايضا على
اللواي بأبواب الياه وحذفها وعلى اللواي
ممدودا ومقصورا وعلى الا بالقصر واللاءات
مبنيا على الكسري عربيا اعراب اولات
وليست هذه بجموع حقيقة وانما هي
اسماء جموع (واللاه كالذين نزلوا وقعا)
اللاه مبتدا ووقع خبره والذين متعلق به
ونزلوا اي غلبا حال من فاعل وقع وهو
الصير المستر فيه والالف للاسم
والعني لان اللاه وقع جمعا للذي غلبا كما
وقع لائي جمعا للتي كما تقدم من هذا قوله
فما ابانوا باسم منه

طينا اللاه قد مهدوا الججورا
والشرك ستة من وما وال وذو وذا واي
على ما ساق شرحه وقد اشار اليه بقوله
(وتن وما وال تساوي) اي في المصوابية
(ما ذكر) من الموصولات (وهكذا ذو
ممد طي شهر) بهذا عاما تن فالاصل
استعمالها في العالم وتعمل في غيره لارص
تسهيه به كقوله

اسرب القطا مل تن بعير جاحه
لعلي الى تن قد هويت المير
وقوله

الام مباحا ايها الطلل البالي
وهل يعص تن كان في العصر الحالي
او تغليسه طبه في اختلاط نحره وله
بمسجد تن في السموات وتن في الارض
او اقترانه به في عموم

سابق الجمع فبقي على اصله من اجتماع اللامين وذكر غيره انه على القول بالاعراب يكتب
لامين وعلى القول بينهما يكتب بلام واحدة لان المبني ملازم حاله واحدة وذلك يوجب
النقل فحذف بحذف احدي اللامين (قوله بأبواب الياه وحذفها فيهما) تقديم لا بابت لان
لاصل ففي شرح التسهيل للمصنف وأبواب الياه وهو لاصل وحذفها تخفيفا واجتنابا للاستعانة
وقد بالغوا في ذلك حتى حذفوا التاء والياه من اللواي فقالوا الا واللوا ولم اجد جهة على ذلك
الا تصديق الرواة وقد احرص طيه الشيخ لاير قتل وعدم وجدانه هو غير دال على عدم
الوجود وهذا امر مرجعه اللغة وليس من شرط النقل للغة ان يجد المتأخر في ذلك نفلا من
العرب بصريح لفظها بل يكفي قول الثوري العرب تقول كذا ولا يخفي عليك ان المصنف
لم يدع عدم الوجود استدلالا بعدم وجدانه وبلن وجدان المتأخر من شروط النقل بوجه بل
ذكر ان تصديق الرواة جهة على ذلك الثبوت حتى استثناء من عدم وجوده استثناء مصلحا على
ما هو لاصل وهذا طاهر لا مشقة فيه (قوله وعلى اللواي ممدودا) في شرحين على التسهيل
يحجز ان اصله اللواي فحذفت التاء لم يلبث الياه لوقوعها طرفا بعد الف ورد بانه مع
كونه تصفا لا جمع تصريفا لعدم وقوع الياه بعد لالف حقيقة لحجز التاء المحذوفة بينهما مع
ان شرط ذلك لا علة ان يكون الفعل اثر الف واحدة وذلك لا ياتي في المبني كالموصولات
لعدم انفصالها للصريف (قوله ومقصورا) استشهد له المصنف بقول الشاعر

جمعها من اينسق مكار من اللواي يشرين بالصوار
وعلى الا مقصورا استشهد له بقول الكيث

وكانت من الا لا يعيرها ابنا اذا ما العلم لاحمق لام وسرا
وقول الآخر

فدومي على العهد الذي كان بيننا ام انت من الا ما لهن عهد
(قوله واللاءات) استشهد له بقول الشاعر

اولئك اخواني الذين مرخهم واهوانك اللاءات زين بالكنسم
(قوله والمعني) اشارة لبداهة ولا فجز ان يكون المعني واللاه وقع كاذبين في زيادة الياه
ونون واخره كقوله

واني من اللامين ان قدروا غفرا وان تربوا جندرا وان اتربوا غفرا
او واو ونون كقوله

هم اللامين فكرا القل عسني بمرور الدهجيان وهم حناحي
(قوله اي في الموصولة) ليس اخرا جعلنا جندوي يانا لما فيه التساوي بل مستخر حال من
فاعل تساوي قصد به لاشارة الى ان مساواة كل من هذه الالف لاجمع ما ذكر سابقا اما هو
في حال موصوليته لا غيرا ولذا عند بعد تسمايين فيه ذلك الغير وانما لم يقدم الطرف على
تساوي فرارا من محيء الحال من التثنية فاندفع انه ليس العزم مساواة هذه لما ذكر في
كون كل موصولا لانه لا يفيد الاشتراك الذي هو المصود تدبر (قوله فالاصل) اي الحقيقة
كما هو احد اطلاقاته (قوله وقوله الام التي) التثنية به بناء على ما هو لاظهر من ان

المراد من تن الطلل البالي ليس إلا بدلالة السابق - الام صياحا ايها الطلل البالي - واللاحق - وهل يعين من كان أحدث هذه ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال - فاندفع قول الدمامي قد يغفل في بيت امرء القيس ان تن كان في العصر الخال صادق بالطلل وغيره ويكون من القسم بعده (قوله صل بين) اي الجارة على ما هو لاظهر (قوله وتن يغنت الخ) التمثيل به اما باعتبار كون تن موصولة وان جن ما بعدها لان الموصول قد يجري مجرى الشرط في ذلك او للتبيين على ان الحكم المذكور يجري في الشرطية ايضا (قوله في صفات العالم) اي في ذوات العالم ملاحظا فيها حال الاستعمال صفة غير ما تدل عليه الصلة فلا يلزم ان كل موصول كذلك ثم ذكر هذا بعد الذي قبله ذكر خاص بعد عام على ما وقع به التصريح في شروح التسهيل باعتبار ان غير العالم يحسب ما اذا كان الملاحظ ذوات او صفات فان خصص الاول بما اذا كان للملاحظ ذوات وبجعل الطبع قريبتهم لم يكن منه فتمام (قوله نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء) في الكثرة وبما طاب دعابا الى الصفة - وفي الحواشي التخرارية طلبة استعمال ما في النساء مع اختصاصها او غلبتها في غير العلاء لان هذه الفرقة انما هي مد ارادة الذات اما عند ارادة الوصف كما في ما زيد افاضل لم كريم وفي الموصولة كالكرم ما غنت من هؤلاء الرجال اي القائم او القاعد او نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوصف على ما ذكره المصنف والساكني وغيرهما وان انكره بعض والراد هنا الصفة اي انكحوا الموصوفة اي صفة اردتم من البكر واليبس والشابة والسبى والجميلة واهداد ذلك وعلى غير ذلك من الارصاف وقيل المراد الموصوفة بانثناء التخرج والعسق في تزويجها وقد خطي معنى فواء دعابا الى الصفة على بعض العلماء فزعم ان معناه الوصف المأخوذ من المذكور بعد ما فعني ما طلب الطبيب وهو صادق على العامل وغيره وما سحر كس السحر وانث جبر بان السؤال غير ساطع بمجرد ذلك هذا كلامه وهو نهاية في الفلسفة (قوله سحان ما يسبح الخ) اي سحان الموصوف بسائر صفات الكمال الذي اغفل هذا الملك العظيم بالثناء طلبة سحان الفادر الذي سحر كس لنا بالملاحظ في استعمال ما حينئذ صفة العالم فما قل ان جعل الشارح ما حكى عن ابي زيد من ذلك غير صحيح فهو صحيح (قوله وما نعلموا من خير يعرف اليكم) لم يوردنا على انها عاية من العروا وانما لم يقل نحو قوله تعالى فيندفع ان الصواب بعلمه الله لان يعرف اليكم لم يقع في القراءان الا جوابا لنوام وما نعلموا من خير فما ذكره ملحق من عابئين (قوله وهو هو المحصرين بالمدح) اي والطرف حال منه (قوله تن موصول) اي وصلته جملة هو المذكور والمحدود ويعدر هو ذلك منحصص بالمدح وهو رابع عند تن بندر المحصرين حرا (الا لاخص) اي وابها على رايه لا يكون بكثرة نامة بل اما ناصنه او موصوانه كما مباني للشارح في باب التعجب وحددا نقل

فصل بين نحو - ففهم تن يمشي على بطنه ومنهم تن يمشي على رجلين ومنهم تن يمشي على اربع - لاخرانه بالمائل في كل دابة وتكون بلفظ واحد المذكور والمؤنث ملزما كان او مثني او مجسما والاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو - ومنهم تن يومن به - وتن يغنت متكن - ويجوز اعتبار المعنى نحو - ومنهم تن يستمعون اليك - ومنه قوله تعش فان عافيتني لا تخونني

نكن مثل تن يا ذئب يصطحبان
واما ما فاتها موصوفة لغير العالم نحو - ما منكم ينفد وما عند الله باق - وتستعمل في غيره قليلا اذا احتلط به نحو - يسبح لله ما في السموات وما في الارض - وتستعمل ايضا في صفات العالم نحو - فانكحوا ما طاب لكم من النساء - وحكى ابو زيد - سحان ما يسبح الرد بحمد - وسحان ما سحر كس لنا وقيل بل هي فيهما لذوات تن يغفل وتستعمل في البهيم امره كقولك وقد رايت سحان من بعد انظر الى ما ارى وتكون بلفظ واحد كتن - تنسبه - تنع تن وما موصولين كما مر واستفهاميتين نحو من - نك وما دندك بشرطيتين نحو - من يهدي الله فهو المهتدي - وما تغفلوا من خير يوف اليكم - وتكرس موصوحتين كقوله

الارب تن تقسمك ان ناصح

وقوله رب تن انصحت فيطا طم

قد تمنى لي موتا لم يزل

وقوله لما نافع يسعي اللبيب فلا تكن

لنوع يعود بعده الدهر صائبا

وقوله ربما تكو الفوس من لاه

وله عرجة كحل العدال

ومن ذلك فيهما فواهم مروت بمن معجبك وبها

معجب لك وبكوتان ابضا نكرتس تمنين اما تن فعلى

راي ابي علي ريم ايها في قوله - فسمع من هو في سر

رائل - تضر والفائل مستر وهو هو المحصرين بالمدح

وفصل غيره من موصول شاعل ونوام هو مدنا خيرة هو

آخر محدثين على حد شعري شعري واما ما على

راي البصريين الا لاخص في نحو ما احسن زيدا اذ

لما المعنى شئ حسن زيدا على ما ساق ببانه في بابه

وفي باب نعم وشم مد كبير من التعريبين المتأخرين منهم الرمحزي في نحو علمه عملا نعم اي نعم شئ فما نصب

على التمييز وأما ال فالعقل وغيره وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور وذهب المازني إلى أنها حرف موصول ولا دخل إلى أنها حرف تعريف والدليل على اسميتها أشياء الأول هو الصير طيها في نحو قد افلح النبي ربه وقال المازني حقد على موصوف محذوف ورد بان لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا ضرورة وليس هذا منها الثاني استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو جاء الكريم فلولا أنها اسم موصول قد اعتدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف تتبع خلوها من الموصوف الثالث أعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها الرابع دخولها على الفعل في نحو

ما أنت بالتحكم النزهى حكومتهم ... والعرفة مختصة بالاسم واستدل على حرفيتها بان العامل يقتضها نحو مررت بالصارب فالجور صارب ولا موضع لال ولو كانت اسما لكان لها موضع من لأعرب قال الشاويين الدليل على أن لال واللام حرف قوائم جاءني العائم فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم الاء لانه على هذا لا يدير مهمل لانه صلة والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول واجاب في شرح السهيل بلى مقصي الدليل ان يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة لال واللام في اللط غير جملة جعي بها على مقصي الدليل لعدم المانع . اء . ويلزم في ضمير الاء بار المعنى نحو الصارب والصارب والصاربي والصاربات وأما توجيهي للعادل وعاء قال الشاعر - ذاك خالي ودو يواصلني يروي وراعي باسمهم واسلمه

ونال لآخر

فتولا لهذا الراء نو جاء ساعيا

هام وان المشرقي العرائض

بعض عن لاخض لكن في المعنى والتامة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا المعنى حي حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين الا لاخض فيجوز وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها وان تكون تكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وطيها فتعبر ابتدا محذوف وجوبا تقديره عبي عظيم (قولهم على التمييز) الظاهر ان التمييز للتوكيد حيث ذاما وصف شيء الذي وقعت عليه ما عظيم فلا يناسب موضوع المسألة وهو ان ما فكرة تامة الا ان يدعى من ضخامة موقع ما لا انه شيء زائد عايتها (قولهم مظان) هي كون النعت صالحة لمباشرة العامل وكون المحدث بعض اسم مجرور بفي او من (قولهم وليس هذا منها) اي لانها مع مدخولها حينئذ يتاويل المصدر وهو لا يصح ان يباشرة العامل الذي هو اظلم مع كونه ليس بعض اسم مجرور بمن ولا بفي . مما قيل قد يقال هو من لاول لان النعت صالح لمباشرة العامل غير صحيح (قولهم نحو جاء الكريم) اي على احد المذهبين فيقول الخارج وفي الصفة المشبهة خلقت فلا يرد ان كريم صفة مشبهة وال انصلة بها حرف تعريف (قولهم لكان الخ) اي لكان منع اسم الفاعل من العمل حين كونها غير موصولة حال كونه معها أحق من عمله حال كونه بدونها وبين اللزيم بكون ال تعرب مدخولها من الجوامد بكونها حينئذ من خصائص الاسماء الي اصلها الجود فلا يعمل ولذا الن لاخض ان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل معها (قولهم الرابع دخولها على الفعل) استدلل به ابن بزيان قال العصف وهو قوي لان حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التفسير في اختصاصه بالعمل فكما لا يدخل ذلك على اسم فكذا لا يدخل هذا على فعل (قولهم واستدل على حرفيتها بان العامل الخ) استدلل ايضا بانها لو كانت اسما لكانت من الاسماء الطاهرة وليس شيء منها على حرفين احدهما حرف وصل ولكسرت هزتها لكونها تكسر هاء في الاسماء الا ما ندر من ابن الله ولجار الفصل بينهما وبين صانها بمفعول الصلة كقام ال زيدا صارب كما جار الذي ربنا صرب . واجب عن لاول بان لاسم الظاهر ورد على حرف فالوا لم الله بهزته وصله مع كونه معربا فكان المبني بذلك أجدر وود اجاز مجريه قياسا اذا سميت بباء اصوب ان تقول اب بالحق حمزة الوصل معربا فصار على حرفين ابتداء ووصلا على حرف بل ربما ورد لاسم المعرب على حرف في الخالب حكى ابن مقسم من طلب شربت ماء . ومن المائي بان فتح هزته تشبيها له بالعرفه . ومن الثالث بان عدم الفصل بالعمل لما في ال وصلها من شدة الارتباط بخلاف صلة الذي لكونها جملة (قولهم قال الشاويين الدليل على ان لال الخ) ذكر هذا ولم يتصر على ما عمله لما تضمنه من الزام بناء الصلة الذي لم يعلم مما قبله وتغوته له بانه مرتضى مثل الشاويين (قولهم بان

مقتضى الدليل (يعني ان ما زعمه من لزوم بناء الصلة ليس مقتضى التواضع ولا دلالة انما مقتضى ما
 ان يظهر عمل العامل في اواخر الصلة كما هو في عجز الركب للزجي الفبيهة به لكن اذا
 كانت الصلة جملة تخرج من ذلك لما منع ان الجملة لا تتأخر بالعوامل فلا سأل ان الدليل
 في عبارة شرح التسهيل لم يرد منه دليل العلويين كما ظن لكونه اذا سلمت مقدمته انما
 يقتضي الاهمال لا ظهور عمل عامل الوصول في اواخر الصلة بل اريد منه ان نسبة الصلة
 من الوصول نسبة عجز الركب من الركب الا انه يؤخذ لولا مبهما مجعلا وما بعده بيان
 له وتفصيل كما تقول مقتضى الدليل حدوث العالم فانه مضمون وكل مضمون حادث يصح
 بذلك اواخر العبارة . واعلم ان البدر الاعرابي اعرض ذلك الجواب فقال وفيه نظر فان حق
 الاعراب ان يدور على الوصول لكونه المعصود واسا جىء بالصلة له ايضا كما بدليل ظهور
 الاعراب في اي الوصول كقلم ايهم مخرجهم وفي اللذان والثنان على القول بلغرائهما والذنون
 على لغة هذا كلامه . ورد بان ظهور الاعراب في اي وما معها لما قلم بكل منهما مما منه منفصلا
 عن صلتها او كالتفصل اما في اي فالاصافة واما في غيرها فالتثنية والجمع فانه اكسبها شيئا
 صوريا بالتحقق الاعراب من مثنيات غيرها والجمعيات على معناها مع ما علم من ان التثنية
 والجمع كالصغير والتكسير ترجع لانياء الى اصولها (قوله مع بقاء الباء على الصم) لا رلى
 اسقاط بقاء لان ذو مبنية على السكون (قوله واطلق ابن عصفور الخ) تحقيق هذا المقام ان
 ابن عصفور ذكر ان ذو وذات عد طي يثنان ومصعان واطلق كلامه في ذلك حيث قال
 هذه العبارة تقول في تثنية ذو الطائفة ذوا وها وذوي نصبا وجرا وفي جمعه ذوا وذوي كذلك
 وفي تسمية ذات الطائفة ذواتا وذواي كذلك وفي جمعها ذوات بالصم في الاحوال كلها هذا
 كلامه فلم يبيده بكونه سماعا ولا قياسا وذكر المصنف ان المسروع انما هو ذات وذوات وعليه
 لا ينبغي لابن عصفور ان يطلق مكانه احمد فيه على قياس ما لم يسمع على ما سمع . قال
 في شرح تسهيلهم ومنهم من يقول رابت ذات طلت وذوات طلت بمعنى التي واللاي كما مر
 التثنية عليه . واطلق ابن عصفور القول بتثنيتهما وجمعهما واطن حاشله على ذلك فواهم ذات
 وذوات بمعنى التي والاي فاضربت عنه لذات هذا كلامه . وذكر الشيخ لامير ان ذلك من
 المصنف مع ابن عصفور لكونه لم يحيط تسنه وجمع ما ذكر لكنه نقله ابن السراج عن العرب
 واليهودي في لاربه . قال في شرح التسهيل بل بناء صاحب لارجه وابن السراج عن العرب
 هذا كلامه . وحشد فنون الشارح في تسمية الخ يتعاق بالقول كما يدل له عبارة المصنف التي
 بنانا ولا يحتاج لمعاني لاطلاق حيث على ما وهم وقد يجوز ان يعاق بالطلق ولا يحتاج لمعاني
 للقول حيث على ما وهم ومعنى لاطلاق انه لم يقيد بكونه سماعا ولا قياسا والمعنى ان ابن
 عصفور اطلق القول في تثنية ذو وذوات ولم يحدده بسماع ولا فيلس فاحتمل ان يكون سماعا
 وان يكون قياسا والظنون لكون المسروع ذات وذوات صلا ان الحامل له على ذلك لاطلاق
 فواهم ذات وذوات وانه فلس طي ما يعني من التثنية طائفا وجمع المذكر يدل لذلك ما ذكرنا
 والتعير بالطن واللاء دراك بلك . وما قبل يتعاق الجار بالقول ويراد من لاطلاق عدم تقييد
 ما ذكر بعض طي غير صحيح لانه يداهه قول النظم والطن الخ والاستعراك بلكن الخ ايضا

وقال لاخر
 هاما كرام مسرورن لقيتهم
 فخصي من ذو عندهم ما كافيا
 وقال لاخر
 فان الملك ماء ابي وجدي
 و: ثمري ذو حفرت وذو طوبت
 والشهور فيها البقاء وان تكون بلعظ واحد
 كما في الشواهد وبعضهم يعربها اعراب
 ذي بمعنى صاحب وقد روي بالوجهين
 قوله فخصي من ذي عندهم ما كافيا
 (وكالي ايضا لديهم) اي هند طي
 (ذات) اي بعض طي الخي بذو تـ
 التانيث مع بقاء البناء على الصم حكى
 الفراء بالفصل ذو فصلكم الله به والكرامة
 ذات اكرمكم الله به (ويوضع الاي اي
 ذوات) جمعا لذات قال الراجز
 جمعها من ايلى موارى
 ذوات ينفص بغير سائق
 * تثبيسه * طاهر كلام النظم انه اذا
 اريد غير معنى التي واللاي يقال ذو على
 لاصل واطلق ابن عصفور القول في تثنية
 ذو وذوات وجمعها فقال النظم والطن
 الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات
 بمعنى التي والاي فاضربت عنه لذلك
 لكن نقل اليهودي وابن السراج عن
 العرب ما نقله ابن عصفور (وصل ما)
 الموصولة فيما تقدم من ايضا تسعمل
 بمعنى الذي وفروعه بالخط واحد (ذا)
 اذا وقعت (بعد ما استعمل) باتفاق
 (او) بعد (من) استعمل على لاصيه
 وذا (اذا لم تلح) ذا (في الكلام) والرد
 بالعائنه

فانك علمت ان احرام الشيخ لا ينفذ في خلاف ما ذكر . بقي انه نقل عن بعض الحنفية انه قال الردود عليه انما هو لاطلاق في جميع لغة طي واما كون ذو ثلثي وتجمع عند بعض فهو ثابت . اد . فيحصل وهو لاظهر ان يكون المراد منه التورك على المصنف بانه جعل الردود على ابن عصفور القيلس بناء على ظنه وليس كذلك وانما الذي ينبغي ان يرد عليه الاطلاق في جميع لغة طي لثبوت ما عداه قطعا لا ظنا . ويحتمل ان يكون ردا على الشيخ لاثير وتابعيه المستدركين على المصنف بان ذلك لاستدراك منهم مبني على ان الذي رده المصنف على ابن عصفور لاطلاق في مجرد تنبيه ذو وذات وجمعها وليس كذلك لثبوت قطعا حتى عند المصنف انما الذي رده عليه لاطلاق بمعنى عدم التقييد ببعض طي وفيه خلاف فليعتبر كل التدبر فانه لم يتصل فيه الناظرون (قوله ان تجعل مع ما او متن اسما واحدا مستلهما به) تفسير لالفاظه بذلك احتراز من ان يراد به زيادتها كما ادعاه كلام بعضهم فانه انما يتلصق الكوحيين لان البصريين لا يميزون زيادة شيء من الاسماء ويخرج على كون المجموع اسما واحدا ان لا تختلف الالف ما وعلى كونه للاستفهام ان لا يعدل ما قبلها فيها واليه ذهب جماعة وذهب الى الجواز في خصوص ماذا اخرون . وقد دارت المسألة بالاندلس بين ابي الحسن بن ابي الربيع ومالك بن المرحل حتى الف مالك كليب الرمي بالحسا والصوب بالحسا وفيه هالة لا ينبغي ذكرها وفي ذلك قال لايتذ ابو الحسن

كان اذا لي بها عدم
ليني يا مال لم ارجا انها كالنار تنطرم

وقال مالك بن المرحل

عاب قسم كان ماذا ليت شعري لم ماذا
واذا عابوه جهلا دون علم كان ماذا

ومن الغريب في هذا المقام ان النابغ الخطيب ابا بكر بن حنين لما قال في تحميمه المشهور - فماذا على كل من الحق اوجبت - اعترض عليه ابو ركرياء البغدادي الملقب بالشرقي بحمل النحو الجهد عند نفسه بما صدر استعمال المحسن ماذا في البيت تكثيرا وخيرا والعروف من كلام العرب استعمالها استعمالا فاجاب ابو بكر المذكور بقوله اما استعمالها استعمالا كما قال فكبير لا يحتاج الى شاهد واما استعمالها في النص فمصلحة العرب للكثرة فكثير لا يحتاج الى شاهد لو وصل بحسا . واستعمل مكنيا . ولم يحترص على رلى . ولا تنكك في حلي .

وليس يصح في الادعاء سعي اذا احتاج النهار الى دليل

قال الله تعالى في سورة نوح . قل اطروا ماذا في السموات والارض وما تعنى الايات والار عن قوم لا يبينون . وروى في صحيح البخاري في رداء المولى من المشركين يوم بدر

وماذا بالعليب قليب بسدر من العيلت والشرف الكرام

وماذا بالعليب قليب بسدر من الخيزي نكل بالسنم

وفي السير في رداء المذكورين ايضا

ماذا يبدو بالفتنة من مراربة جحاص

ان تجعل مع ما او متن اسما واحدا مستلهما به ويظهر الامر لامين في البذل من اسم الاستفهام وفي الجواب تقول عند جعلك ذا موصولا ما ذا صنعت اخير ام شر بالرفع على البدلية من ما لانه مبتدا وذا وصله خبر ومثله من ذا اكرمت ازيد ام هرو قال الشاعر

الا تسالان المرء ما ذا يحلول

انصب فيقضى ام حلال وباطل وتقول عند جعلها اسما واحدا ما ذا صنعت اخيرا ام غرا وتن ذا اكرمت ازيدا ام هرا بالنصب على البدلية من ما ذا او من ذا لانه منصوب بالفعولية مقدما وكذا تفعل في الجواب نحو . يسالونك ماذا ينطقون قل العفو . قرا ابو هرو برفع الف على جعل ذا موصولا والباقي بالنصب على جعلها ملغاة كما في قوله تعالى . ما ذا انزل ربكم قالوا خيرا . فان لم يتقدم على ذا ما وتن لاستفهامين لم يجر ان تكون موصولة واجارة الكوفيين تمسكا بقوله مدس ما لعبد عليك امانة

فجرت وهذا تحمليين طليق وخرج على ان هذا طليق جملة اسمية وتحمليين حال اي وهذا طليق موصولا . تنبيه . يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق ان لا تكون مشارا بها نحو ما ذا التواني وما ذا الوقوف وسكت عنه لوضوحه (وكلها)

وهذا الشعر لامية ابن أبي الصلت الثقفى . ووقع في لاغاني الوليد بن يزيد يرثي نديما له
يعرف بابن الطويل

لله قبس سر صمت فيه عظم ابن الطويل

ماذا تضمن اذ تسوى فيه من الراي لاصيل

واجلى من هذا راعلى . واحق بكل تقديم واولى . ولكن الواو لا تغيد رتبة . ولا تتضمن

نسبة . قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . ماذا انزل الليلة من اللحن . وهو في الصحاح .

ووقع في الحماسة وقد اجمعوا على الاستشهاد بكل ما فيها

ماذا احوال وقبرة ابن ممالك من دمع باحكيته عليه وبالك

وفي الحماسة ايضا واطمها لابي نعل

ماذا راينا عداة الخل من زمسح عند الشرق من خيم ومن كرم

ووقع في نادر العالي لكعب بن سعد الغنوي يرى احاء ابا الغرار

هوت امه ما يبعث الصبح قاديا وماذا يرد الليل حين يسوب

ووقع في شعر الحنساء ترى احاء صغرا

الا نكلت ام الذين غدوا به الى القبر ماذا يحملون الى القبر

وقال فيمن من عبراتهم وفلسن لي ماذا لقيت من الهوى واليأس

وفي الحماسة ايضا ماذا من البعد بين البخل والجود

ووقع في الحماسة ايضا وهو لامرأة

هوت امهم ماذا بهم يوم صرعوا بحبشان من اسباب مجد نصرنا

ارادت ماذا تصرم اهم من اسباب مجد يوم صرعوا بحبشان . ومما يستظهر به قول ابي

الطيب التنبي

ماذا اميت من الدنيا واعصها انى بما انا بالك منه محسود

وقوله وماذا بمصر من المنهكات ولكنه عحك كالك

ومن ملح المتأخرين كان بمرسية ابو جعفر المذكور في الطمع وكان يافى بالبيعة وقال فيه

بعض اهل مصر

فالوا البقرة ينجونا فقلت لهم ماذا دهيت به حتى من البئر

هذا وليس بنور بل هو ابنه وابن منزلة لاني من الذكر

وانشد صاحب الزهر ولا اذكر قتله

ماذا لعبت من المستعربس ومن قيس قولهم هذا الذي ابتدعوا

ان فات فامية بكرا يكون لها معنى يخالف ما قارا وما وضعوا

واليا لحدث وهذا الحرف متصب وذلك خص وهذا ليس يرتفع

وصرنا بين عبد الله واجتهسوا وبين زين فجاء الصوب والرجع

وقال صاحب الزهر ولا اذكر قتله

الا في سبيل الله ماذا تضمنت بطون المري واميدع الباد العر

هذا ما حضر بفعل الله من الاستعداد على أن ماذا تستعمل بمعنى الخبر والتكثير ووالله الذي لا اله غيره ما لمالعت عليه كتابا * ولا فقتت فيه بابا * وإنما هو لمالته من حوص التذكار * وصيابة مما ملق به شرك لا فكار * وأثر مما سدد به السبع * أيام خلو الذرع * وعقدت عليه الحبا * في عصر الصبا * وروى الله من تصفح * وتلح قسح * وصحح ما وقع إليه من احتلال * وأصلح ما رجع لديه من اختلال * فخبر الناس * من أخذ بالبر ولا ينلس * فبصر من جهله * وأذكر من علمه * وإنما للورثون أخوة * وتحابهم في الله رفعة وخطوة * ولهم في السلف الكريم * ومخافتهم على اليد القديم * أسوة كريمة وقوة * إلى هنا كلامه . قال ابن الطراح أنظر تحصيل هذا لآلام الرئيس * ولاسمى الفيس * واستقصاه كلام لادبا * وسير النقاد الباعا * وساجلته مع فرسان المعاني * ووعده تلك المغاني * وقد كان حاملا لواء لادب * وفائق أبناء جنسه في مرقب الطلب (قوله أي كل الموصولات) أي السابقة فصلة أو مشتركة بقرينة كونه تفسيراً للتعبير العائد لما تقدم فتخرج الموصولات الحرفية (قوله يلزم بعده صلة) أن جعل ضمير بعده للملته امتنع كونه ظرفاً لغيراً يلزم أو مستتراً حالاً من صلة سواء كان صلة فاعلاً والرابط محذوف أي يلزمه أو مفعولاً والرابط الفاعل لما يدي إليه من بعدية الشيء من نفسه أو تعدد الصلة لكل موصول وإن جعل الكل كما هو مقتضى تذكيره جازت لأربعة (قوله تعرفه وجم بها معناه) أي وضعاً فقد قال الرضي أن الموصولات معارف وضعها لما مر أن وضعها على أن يطلعها المتكلم على ما تقرر عليه عند المخاطب كما هي خاصية المعارف ومن ثم وجب كونها خبرية لكون مضمونها حكماً معاًيم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمانة لا مشايه طابيه كانت أو غيراً . ومعرفة الضمير إلى بعد إيوان صيغها قال وبهذا سقط اعتراض من قبل أن الموصول قد تعرف بالصانة وهي جملة فهل تعرفت بها السكرة الموصوفة فينفي أن لا يكون في قولك لبيت من صرته فرق بين كونه من موصولة أو موصوفة هذا كلامه . والسند السند في حاشيته المطول في تحقيقه كلام نفسه فانه قال أن الموصولة فيها إشارة إلى عام المخاطب بمعنى من حيث هو معين عليه بتخالف الموصوفة وأن وجيب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي تعيين الموصوف عذدة وأيضاً الموصولة مستعملة في ذلك المعنى أما لاها موضوعاً للمعانيات وجمها عاماً وأما لاها موضوعاً لمفهوم كلي يستعمل في جزئياته المعينة والموصوفة مستعملة في مفهوم كلي وإن كان منحصراً في معين فلو فرضنا تعدد ضرورت مخاطبتك واستعملت الموصولة كان صدك إلى معين ولا بد من قرينة جبر بها ما هددته فإن احتاج المخاطب إلى أن يسعر لبقاء العريضة عليه كان ذلك استقاراً عن العين الذي هو العصور بعينه وإذا استعملت الموصوفة كان منصرفك معيها كذا ولم يكن به حاجة إلى نصب قرينة فار فرض هالك استعار لم يكن معاًماً بالمقصود إحصاءه بل بأفراد ذلك المعنى المقصود حيث لا يوجد خارجاً إلا في عين معين منها . انتهى . وأعرض تعرفت الصلة للموصول بأنها جملة أو موصولة بها والمجدل تكرات فكيف تعرف الموصول . واجب يمنع كون المجدل تكرات ولو سلم فالعرف في الحقيقة اجتماع الموصول والصلة (قوله أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها إلخ) طنه ما في التصريح ويشير إليه قول الشارح سابقاً

أي كل الموصولات (يلزم) أن تكون (بعده صلة) تعرفه ويتم بها معناه أما مملوطة نحو جاء الذي اكتمته أو منوية كقوله

فصل الآلي فاجمع حذر

علت نم وجههم البنا
أي نحن الآلي عرفوا بالسجلان بدلالة الغلم
وافهم بلواه بعده أنه لا يجوز تقديم
الصلة ولا شيء منها على الموصول وأما
نحو : وكانوا فيه من الزاهدين . ففيه
معاني محذوف دلل عليه صلة ال

ويتم بها معناه ان الصلة من كمال الوصول ومنزلة منزلة جزئها والآخر وجزؤها كلها لان
جزء الجزء جزء ولم يتعرض الشارح للفصل بين الصلة والوصول وان اجيز بالجملة لا تراعى
اشعارا بان كلام المصنف لا دلالة له على خصص حكمه والتقييد بعلى الوصول للاشارة الى
انه مورد المنع فيجوز تقديم بعض اجزاء الصلة على بعض (قوله لا يصلحها اليه) هو مبني
على ان ال موصولة وهو غير محين قال اليعاقبي وفيه يعلق بالراغبين اذا جطت التعريف
وان جعل بمعنى الذي فهو متعلق بمحذوف بينه الزامدين لان متعلق الصلة لا يقدم
على الوصول (قوله ويشترط في الصلة اليه) يريد ان العرض من الصلة تعيين المراد من
الوصول فان اريد به معهود مهدية بالمعنى لاعم اي معين فلا بد من مهدية الصلة ذلك
العهد لتعينه من تلك الجهة فردا كان نحو جاء الذي قام ابوه او جنسا كما في نحو كمثل
الذي يتقى وقد يراد به على خلاف الوضع منهم تنجيما وتهريلا ولا بد من انبهاها نحو
فشيهم من اليم ما غشهم اي فشيهم من اليم ما سمعت قصته ولا يعلم كنهه الا الله اما
العهدية بالمعنى لاخص فيكون لها كما يكون لغيرها اذ هو كالمعروف باللام قال المصنف في شرح
التسهيل المظهر تقييد الوصول بها بكونها معهود وليس لاربا اذ قد يراد بالوصول معهود فنكون
معهودا نحو واذا تقول للذي انعم الله عليه واعنت عليه وقوله

الا ايها الغائب الذي فاده الهوى اتق لا اقر الله عليك من قسلب

وقد يراد به الجنس فتوافقه نحو كمثل الذي يتقى بما لا يسمع الا دعاء ونداء وقوله

ويسعى اذا ابني ليهدم مصالحى وليس الذي بني كتن شانه الهدم

وربما قصد الشخيم فتنبهم كقوله تعالى فشيهم من اليم ما غشهم وقوله

فان اسلم طمع اظلم وان بغاب الهوى فعلم الذي لا يثبت يعاب صاحبه

وقوله وانت اذا ارسلت طرفك رائدا لعلك يوما اتفقتك النصارى

رايت الذي لا يحمله انت قادر عليه ولا عن بعضه انت صابر

انتهى وفي حواشي شجرة الاسلام الحفيد على شرح المختصر السعدي بهذه العبارة فان قيل

الوصول معرفة معهوده المحاط به باخبار المله فلا ايهام فلا ذلك بالطرف الى اصل وضعه

انتهى ومن تدبر ما ذكرنا لم اذدع ما قبل ان معرفت الصلة الوصول مع ايهامها في نحو

ذلك ولا معنى لاشراط العهد والا فكيف يكون الوصول معرفة بها والتزبل المذكور لا دخل

له في التعريف (قوله ان تكون معهودا) اي سواء كان المعهود فردا كما في قولك جاء

الرجل الذي اكرمه او جنسا كما في كمثل الذي يتقى وحاء النوى الذي غرته (قوله

وجلته او شبهها الذي وصل به) متدا وخير اي الصلة جلته او شبه جلته والاول للاستيناف

وليس للطف على صلة والا كانت الجملة او شبهها نحو الصلة وحاء الذي وصل به اليه

(قوله من طرف ومحرور تامين) هو بيان لشبه الجملة وغرضه من ذلك لايماء الى ان شبه

الجملة في متعارفهم يربطون به الطرف والمحرور المذكورين ولا يخلو الصلة وان كان قد

اطلق صاحب التوضيح عليه ذلك ولهذا ذكرها المصنف بعد في قوله وبعده صريحة صام

ال فما قيل ومن شبه الجملة الصفة لا ينبغي ومجرد قول المحلل واسم الفاعل في الصارب

لا يصلحها والتقدير وكانوا زاهدين فيه

من الزاهدين ويشترط في الصلة ان تكون

معهودا او منزلة منزلة المعهود والا لم

تصلح للتعريف والمعهود نحو جاء الذي

قام ابوه والمنزلة منزلة المعهود هي الواقعة

في معرض النهويل والتخيم نحو فشيهم

من اليم ما غشهم فليحى الى هذه

ما اوحى وان تكون (على صير لائقا)

بالوصول اي مطابق له في الافراد

والتذكير وفروجهما (مستمله) اجتمعت

الربط بينهما وهذا الصير هو المعاد على

الوصول وربما حلفه اسم طاهر كقوله

سعاد اني امناك حب سعاد

وقوله وانت الذي في رعدة الله الطمع

كما سبقت لاسارة اليه وهو شاذ فلا يدعى

عليه تنبيه الوصول ان طائفي لطفه

معناه فلا اشكال في العائد وان خالف

لطفه معناه فالت في العائد وجهان مراعاة

اللفظ وهو لا يكثر ومراعاة المعنى كما

سبقت لاسارة اليه وهذا ما لم يلزم من

مراعاة اللفظ ليس فان لم اس نحو اسطر

من سالك لا من سالك وجهت مراعاة

المعنى (وجهاء او شبهها) من طرف

ومحرور تامين (الذي وصل به)

الوصول (كس عدي الذي اكرمه كمل)

فندي طرف تام صانه من وابنه كمل

جمله اسية صاه الذي واسا كان الطرف

والمحرور السمان شيهس بالجمله لا يها

بعضها معناه لوجوب كونها مما معلين

يتعدل مستند الى صير الوصول تقدير

الذي استخر صدك والذي استخر في

الدار وخرج عن ذلك مالا شبه الجملة

منها وهو الطرف والمحرور المتصل

نحو جاء الذي اليم والذي بك فانه

لا يجوز لعدم الفتحة تنبيه من شرط الجملة الوصول بها مع ما سبق

ان تكون خبرية لفظا ومعنى فلا يجوز جاء الذي
اصوبه او ليه فتم او رحمه الله خلافا للسلي في
الكن والمازني في الاخيرة واما قوله

واني لراج نظرة قبل التي

علي وان خطت فولما ازوروا

وقوله - وما ذا عسى الوائون ان يتخذوا

سوى ان يقولوا اني لك ملحق

فخرج على اصمار قول في الاول في قول اني اول

فيها الى اوروروا وان ما في الثاني اسم واحد وليست

ذا موصولة لمراعاة عسى لعل في المعنى وان تكون غير

تعجبية فلا يجوز جاء الذي ما احسنه وان كانت

هـ دم خريته واجازة بعضهم وهو مذهب ابن خروف

واسم على حياز البعث بها وان لا تسد في كلاما ما فا

ولا يجوز جاء الذي كذا فيكم (وعنه صريحه)

اني حياء الوصية - صلة ال (الموصولة والمراد بها

هـ اسم ذات واسم المفعول واحد الباقية وفي الصفة

المشبهة حالي وهو المع انما لا تزيل والاعمال لانها

لا تزيل ومن ثم كانت ال الانحاء على اسم التثنية ل

است موصولة بالاتفاق وخرج بالتصويحة الصفة

التي ذات عا بها لا سميت نحو ابطي واحرج وصاحب

هـ في - ايما حروف تعرب لا موصولة والصفة

التي راجع ال اسم المفعول معنى ومن ثم حسن

قطب القول باب نحو - والذوات متحدتان ومن ثم

فهم ان ذواتين والذوات وانتموا الله فربما

هـ وان لم يثبت بها فلا كراهة ان يدخلها على

العمل ما هو على صورة المعرفة الخاصة ولا مفاعلا

لعل في - ايما عمل ال لا يعرب لعل في

انصرف - هل اس ذات فها

هـ است الحكم الرعي حكومته

ولا لا عمل ولا في الراء والمجدل

وهو محذوف في الخبر - ضرورة - وباب العلم

جواز الحداد وهو احد الكون

بمعنى الفعل وهو مع للرفع به جملة واقعة صلة ليس بباطل لجواز ان يكون معناه

اسم الفاعل بمعنى الفعل والفعل مع للرفع به جملة فيكون اسم الفاعل مع مرفوعه

في معنى الجملة وكما وقعت هي صلة فكذلك هو قد دبر (قوله ان تكون خبرية)

لا ينبغي ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته وذلك فرع وجوب الحكم

الجهول حاله من حيث المطابقة اذ هو المطابق بالكسر وهو غير وجود في جملة

الصلة لا بالقوة القرينة من الفعل لخروج نسبتها عن كونها مقصورة لذاتها من

حيث القصد بها الى تعيين الموصول فإطلاق الخبرية عليها مجاز باعتبار ما كان

او ما يكون او التكية وصل جملة الصلة في جميع ذلك الخبر والنعت والحال

وهذا خلاصة ما قال السيد السند في اطلاق الخبرية على جملة الصلة تجوز

لعدم الحكم المجهول فيها وتدل ذلك الحمل الواحد اخبارا ونعوتا واحوالا فليست

اخبارا اي كلاما مغابلا لاغلب لخروج نسبتها عن كونها مقصورة بالذات هـ

فعله لعدم الحكم المجهول فيها اي جملة الصلة ليس فيها حكم بالفعل في حال

كونها صلة يقول ان يجهول حاله بالنظر لذات حتى يحتمل المطابقة للواقع

وعدمها وقوله لخروج نسبتها عا لك العامة وما قيل عليه انت خبر بان

الخبر لا يعتبر في مفهوم جهول الحكم ممنوع والسند ان المراد من جهالة الحكم

عدم معرفته صدقه من كذبه للذات وهو عين قولهم ما احتدل الصدق والكذب

لذاته فقد اضمروا في مفهوم الخبر جهول الحكم بل لم يضرروا فيه غيره وما استدلل

به على ذلك من انه لو اضمروا في مفهوم الخبر جهالة الحكم لم يكن ما قصد

به ازالة لازم الخبر خرا فساد الملازمة لوجود تلك الجهالة المذكورة في الخبر

الذكور لاحتماله الصدق والكذب بالنظر للذات اي ثبوت صحة او سلبه هـ

اذ ليس فيه ما يقتضي زوال الحكم طعنا فليثبت كل الثبوت (قوله مخرج

على امدار قول) اما اوصر طبعه مع انه يمكن الخروج على ان الصلة ازورها

وصر لعل مضمون بدل عليه جهالة الصاء وهما لعل محرومة لعدم النصف

فيه ولا طرادا ولكن في المنع من النعم في امدل ما ذكر (قوله وان كانت

ممنوعة حروية) ان كان قول دخيل ما مسلم ولكنه لا ينفع وان كان بعده فالطاهر

منه لانها لا تضاهي الحصب كما صرحوا به فقد قال الرضي وقد اجاز ابن خروف

يقوع الاحدية صلت من دون اصمار القول نحو جاء الذي ما احسنه وينعم

ابن يونس وسفر الاخرين وهو الوجه لكونها انشائية هذا كلامه (قوله والمراد

بها ما اسم الفاعل واسم المفعول الخ) هو بذلك دون ان يقول ما كان كالصارب

والصوب الاسود الى الوصف العوائى مخرج ما ذكر اذا اريد به الصوت

اصوبونه صفة مشبهة وينحل في جميع قوله وفي الصفة المشبهة خلاف

(قوله ثلث طبعها لا سميت) اي بدليل عدم الخبر بان على موصوف وتعمل

الضمير والاعمال عدل الصفات (قوله ومذهب الناطم جواره اختيارا) استدلل له

بما حاصله ان لا بيئات الواردة له يمكن لقائلها تحويلها فلا ضرورة وبلن منع وصل ال بالجمال الاسمية والفعلية لمشاكلة المعرفة لفظا ولما كان التزم ذلك قد يومع انها المعرفة ادخلها على مشبه اسم الفاعل وهو المصارع الذي لا تدخل عليه المعرفة قصدا للتخصيص على المغايرة فيكون جائزا احبارا . ورد الاول بما هو مشهور وذلك ان ترد الماني بان التخصيص على المغايرة ودفع الايهام للذكور لا يقتضي الجواز اختيارا لكفاية الجوار المقصور على الشرقي (قوله وقد سمع منه ابيات) هي قوله

ما كالبروج ويغدو لاجيا فرحا مشمرا يستديم الخزم ذا رعد

وقوله ويستخرج البروج من نافقائه ومن جمره بالشجعة يصنع

وقوله فلو المال يوي ماله دون عرصه لما نابه والطارق يصعد

وقوله يقول الخنا وبعض العجم ناطقا الى ربه صوت الحمار الجذع

(قوله واهرب) قال الشارح البدر اعربت اي دون اخواتها لان شيعها

بالحرف في الاحتقار الى جملة معارض بلزوم الاضافة في المعنى فثبت على

مقتضى الاصل في الاسماء . اه . قال المز ابن جملة وفي هذا إشارة الى

تحقيق نفيس تلعباء من الاشياخ من ان محل قول ايمت الاصول المانع مقدم

على المقضي اذا لم يعمد المقضي والا فللمقضي مقدم لسلامته حيثذ من المانع

انتهى . والمقضي المعدد هنا الاسمية ولزوم الاضافة والمانع مناهية الحرف

(قوله ما لم تصف ومصدر وصلها صير انحلى) حاصله ان ايا اما ان

تصلى او لا وعلى كل اما ان يذكر مصدر وصلها او لا فالصور اربع . الاولى ان

تصلى ويذكر مصدر وصلها . الثانية مكسها . الثالثة ان لا تصلى ويذكر

مصدر وصلها . الرابعة مكسها والثالثة الاول صور اعراب املها المصنف منظوما

والاخيرة صورة بناء املها منظوما اما الاول فلان جملة ومصدر وصلها صير

انحلى حاليه صاحبها للسخر في تصف واماها تصف ومعوم ان الحال وصف

للمصاحب قيد للعامل فتكون اضافة اي مفيدة بحذف مصدر وصلها فتبقى

المستفاد من لم تصب على مالك السمة التثنيدي فيصدق فيها بانشاء البعد

فقط على ما هو الفرد الخانع ففيد الصورة الاولى لان عدم حذف مصدر الصاء

هو ذكره وبانشاء المفيد فقط فبعد الصورة الثانية وبشيئها معا فبعد الثالثة واما

الماني فلان مفهوم النبي اثبات ففيد الرابعة وكلم الشرح مرل على ذلك

فان قوله وان لم تصف يتنزل على المانية والمالمة وحوله او لم يحذف بفغير

او اصبغت ولم يحذف يتنزل على الاولى واما صورة البناء فهي فواد وان اصبغت

وحذف مصدر وصلها ثبت غير انه قد معها مع كونهما منظوما على الوافي المطوفه

طرا لكونها الحالة العالية في المصولات هذا غاية الوجوه لما يوافقه هنا

ان فيه مخالفة له اذ اذا ورد النبي على كلام مفيد بقيد مدبر (قوله اعر

وقد سمع منه ايلت . تنبيه . شد وعمل ال بالجملة

لاسمية كقوله من القوم الرسول الله منهم

لهم دانت رقاب بني معد

وبالطرف كقوله

من لا يزال شاكرا على المعر فهو حر بعيشة ذات سعد

و (اي) تستعمل موصولة خلافا لاحد من يحكى في

قوله انها لا تستعمل الا شرطا او استفهاما وتكون بلفظ

واحد في الافراد والتذكير وفروهما (كما) وقال ابو موسى

اذا اريد بها المروءة لخصتها البناء وحكى ابن كيسان

ان اهل هذه اللغة يسمونها ويجمعونها (واهرب) دون

اخواتها (ما لم تصف ومصدر وصلها صير انحلى)

فلان اصبغت وحذف بيت على الصم نحو . ثم

لتنزس من كل شيعه ايهام اشد . التقدير ايهام هو اشد

وان لم تصف او لم يحذف نحو اي قائم واي هو قائم

وايهام هو قائم اعربت وقد سبق الكلام على سبب اعرابها

في المبيات (وبعضهم) اي بعض النحاة وهو الخليل

ويونس ومن وصلها (اعرب) ايا (مطلقا) اي وان

اصيبت وحذف مصدر وصلها وتاولا لابتة اما الخليل

فجهلها انه غايية محكية بقول مقدور والتقدير كم لتنزس

من كل شيعه الذي يقال فيه ايهام اشد واما يونس

فصلها استفهامية ايضا لكنه حكم بتأنيق الفعل قلبا

عن العمل لان التطبيق صفة غير مخصوص بالعمل

الطوب واضح طيهما بقوله

اذا ما لعت بني مالك فسلم على ايهام الفصل

صم اي لان حروف الجر لا بصور بنها ومن معوايا

قول ولا نهان ويهدا يطل قول من رعم ان شرط به اذا

ان لا تكون محذورة بل مرفوعة او منصوبة ذكر هذا

الشرط ابن ابرر ونحال ص غايه الشغب في كلامه

ويستعمل ان يردد بقوله وبعضهم الى آخره ان بعض

العرب يعربون في الصور الاربع وقد قري سدا . اسم

اسد بالصب على هذه المعنى . تنبيهان . الاول

لا تتصلف اي لتكرار خلافا لابن مفلح ولا يعمل فيها
 لا مستعمل بضم كها في كابتة والبيت وسئل الكسائي
 لم لا يجوز بحبيبي ايهم فلم فقال لي كذا خلقت . الثاني
 تكون اي موصولة كما عرف وشرطا نحو . ايا ما تدعوا
 فلم لا سماء الحسن . واستظهارا نحو . فلي القرين
 لحق بالامن . ووصلة لنداء ما فيه ال ونحنا لتكرار دالا
 على الكمال نحو مررت برجل لي رجل وتبع حالا بعد
 المعرفة نحو هذا زيد اي رجل ومنه قوله
 فلو ميت ايملا خليا لحجر فلم عينا حبر ايا فتى
 (وفي ذا الخلف) للذكور في صلة اي وهو حلقى
 العائد اذا كان مبتدا (ايا في اي) من الموصولات
 (يخطي) في اي مبتدا ويغطي خبره وايا مفعول مقدم
 واصل التركيب في اي من الموصولات يخطي ايا اي
 يصحها في جواز حذف صدر الصلة (ان يستعمل وصل)
 نحو ما انا بالذي قاتل لك سوءا اي بالذي هو قاتل
 لك ومنه وهو الذي في السبأ اله اي هو في السبأ
 اله (وان لم يستعمل) الوصل (فالخلف نزل) لا يقرن
 عليه واجازه الكوفيون ومنه قراءة يحيى بن يعمر . تماما
 على الذي احسن . وقراءة مالك ابن دينار وابن السكك
 . ما يوصف . بالرفع ونحوه

لا تنزل الا الذي خبر لما شئت

لا نفوس لالي للفر فلونا

وقوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سمع

ولا يحد من سيل المجد والكرم

(وايضا ان يخلول) العائد المذكور اي يقطع ويحذف

(ان صلح الباقي) بعد حذفه (لوصل مكمل) بان كان

ذلك الباقي بعد حذفه جملة او شبهها لانه والحالة

هذه لا يدري انك سحرتي لم لا لعنم ما يدل عليه

ولا فرق في ذلك بين صلة اي وشرطا فلا يجوز جاءني

الذي يضرب او ابيه قائم او عندك او في الدار على

ان المراد هو يضرب او هو ابيه قائم او هو عندك او هو

في الدار ولا يحبيبي ايهم يضرب او ابيه قائم او عندك

او في الدار كذلك اما اذا كان الباقي غير صالح للوصل

بان كان مفردا او خاليا عن العائد نحو . ايهم لند .

و هو الذي في

ايا مطلقا) اي اربابا مطلقا لو حال كون ايا مطلقا على انه نصت مصدر محذوف
 او حال من مفعول محذوف (قوله لا تتصلف اي لتكرار) المراد اي التي الكلام
 فيها وهي الموصولة بدلالة ما سبق وما ياتي من قوله ايضا تكون اي موصولة
 كما عرف فتخرج اي للبعوث بها والواقعة حالا لانها لا يضافن الا لتكرار
 والاستظهارية والشرطية لانها يضافان للتكرار وكذا المعرفة اذا كانت حنة او
 موصولة ومنه اي الزيد بن احسن الي او طلف طيها منها بالواو . واورد على كون
 الموصولة لا تتصلف الا لمعرفة ولو تقديرها انها معرفة بالصلة فيجتمع عليها معرفان
 واجيب بان ايا محتاجة لتعريف جنس ما وقعت عليه وتعريف عينه فالاول
 بالهاتف والثاني بالصلة (قوله حقدم) اي لتتاز من الشرطية والاستظهارية
 فانها لا يعمل فيهما الا متلخر وقد يقال ان لا تميز يكتفي فيه ان الموصولة يصل فيها
 التقدم والتأخر ولعله لذلك ذهب البصريون الى ان عمل المتأخر فيها جائز
 تدبر (قوله اي كذا خلقت) يعني وضعت على عدم الجواز الذي ذكرته اي
 وضعت وضعها بضمي عدم جواز ذلك حيث روي فيه العموم المتأخر للتعيين
 الذي يخصه للمضي فقد قال في الصريح قال ابن السراج موجه قول الكسائي
 ما معناه ان ايا وضعت على الايهل والعموم كذا فاذا قلت بحبيبي ايهم يلزم
 فكانك قلت بحبيبي شخص يقع منه القيل كايما ما كان ولو قلت بحبيبي ايهم
 قام لم يقع الا على الشخص الذي انصف بالقيام في الخارج فخرجها ذلك مما
 وضعت له من العموم هذا كلامه ولكن لا يخطئ ان التعيين الذي نفيه اولا
 واليه نائبا انما بينه في الفعل الواقع صلة والمطلوب بيانه في نفس العامل
 ولا يلزم من ثبوت ذلك في الصلة ثبوته في العامل كالتعكس فليس فيه تطبيق
 الدليل على الدعي على ان الموصولات مطلقا وان كانت مبهمه في ذاتها موصوفة
 على ان تعين بصلاتها ولو سلم فالذي ينابي ايهاها تعيين صلاتها لا عواملها
 والنفس اميل لكون الكسائي لم تلح له العلة حكما قيل وربما يؤيده نصاب
 البصريين الى جواز عمل للمضي فيها فليتأمل كل التامل (قوله اذا كان مبتدا)
 هو من جملة التفسير لنا الخلف المشار به لقوله ومصدر وصلها ضمير انحذف
 فان كون الضمير مذكورا بضمي ابتدائية (قوله وان لم يستعمل الوصل فالخلف
 نزل الخ) منه لاسباب زيد لن رفع زيد فيقول الشارح في خاتمة الاستثناء
 وما موصولة او تكرار موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم او لا مثل
 شيء هو يوم ويصفه في نحو لا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول
 وصرح صاحب النقي في بحث سي بذلك وكذا خروج التسهيل . فما قيل
 يستثنى منه لا سيما زيد فانهم جوزوا ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا
 محذوف اي هو زيد وهو متعين لا يناسبه كما لا يخطئ (قوله ولا فرق في
 ذلك بين صلة اي وغيرها) اي ان هذا مشروط في صلة غير اي كما هو مشروط

فيها

فيها وإنما قيد بـ"ذلك" لأن ما قبله هو استعالة الصلة إنما
يقتضي في غير صلة هي لا فيها . نعم الطول لا يقيد الصلة لأن
لاي لا تنكح منه فلا يشترط أيضا قال الرضي لمحصل الاستعالة في
نفس الموصول بسبب لاصافة وإن لم تطل الصلة هذا كلامه وفي
الضميل بشرط لاستعالة في صلة غير أي وبلا شرط في صلتها
فافهم (قوله ذكر غير النظم لحذف العائد البعدا شروطا آخر)
قد زيد على ما ذكره هو أيضا شروطا آخر . أحدها أن لا يكون بعد
حرف نقي نحو جاء الذي ما هو قائم . ثانيها أن لا يكون بعد
اداة المحصر نحو جاء الذي ما في الدار إلا هو وإنما في الدار هو
(قوله إذا كان مرفوعا غير مبتدأ لا يجوز حذفه) قال الرضي إذا
غير ذلك أما خبره وكون الضمير خبر مبتدأ أقل قليل فلا يكون إذا
دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحصل على أن المحذوف
هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميرا وأما فاعل فلا يحذف ولا يجوز حذفه
وأما خبر أن وحكمه حكم خبر المبتدأ كما ذكرنا وأما اسم ما المجازية
فلا يحذف أصلا لصح ملها هذا كلامه (قوله نحو جاء الذي
أياه أكرمت) أي مما عدل فيه من الاتصال إلى الاتصال لظنة
منوية كالمحصر أو لا محصا والآن فيجوز الحذف فيه نحو : بما
عائيتهم كلهم . أي : عائيتهم أيهم كلهم . فأكهين بما : أتلم
ريهم . أي : أيهم لأن اتصال الضميرين المتعديين ممتنع في غير الغيبة
إذا فيها كما تقدم (قوله تنبيه في عبارته أمور) لا تعلق أنه في
عبارته أيضا أمور . لأول أنه لا معنى للأعراض على المصنف بكونهم
اختلفوا في التوكيد والطف على العائد المحذوف المنصوب بشرطه .
الثاني أنه لا معنى للأعراض بكونه إنما لم يقيد الفعل بكونه إنما
اكتفاء بالتشكيل كما هي مادته . والآن فليجعل في المسألة لاقية كونه
لم يقيد الوصف بكونه عاملا أمرا في عبارته . والآن فما الفرق . الثالث
حيث جعل اشتراط ابن صفور في حراز حذف العائد أن يكون
معينا للربط أغراضا على المصنف فلم لم يجعل في المسألة السابقة
اشتراط غير النظم تلك الأمور أمرا في عبارته أيضا . والآن فما الفرق
على أن جعل ما تقدم أمرا في عبارته أولى مما هنا لكون المسقط
هناك ثلاثة شروط هنا واحدا على أن اشتراط ابن صفور قد رد
بأنه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى لا منصوبا ولا مجرورا
فالمصواب أن يقول تنبيهات لأول في عبارته أمران ويدل كلمة
الثالث بالثاني والرابع بالثالث والخامس بالرابع وبهذا يعلم ما

السماه له . جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف . تنبيهان . لأول
ذكر غير النظم لحذف العائد البعدا شروطا آخر أحدها أن لا يكون
مطوقا نحو جاء الذي زيد وهو فاعلان ثانيها أن لا يكون مطوقا
عليه نحو جاء الذي هو وزيد فاعلان تقل اشتراط هذا الشرط من
البصريين لكن أجاز الفراء وابن السراج في هذا المثال حذفه لأنها
أن لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي لولا هو لا كركك . الثاني
أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعا غير مبتدأ لا يجوز حذفه فلا
يجوز جساء اللذان قام ولا اللذان جن (والحذف منضم) أي
هذا النكتة أو العرب (كثير منجلي . في مائد حصل أن اصعب .
بفعل) قام (أو وصف) هو غير صلة ال فالفعل (كتن مرجو يصب)
أي فرجوة . وهذا الذي بعث الله رسولا . أي بعثه . ومما علمت
أيديا . أي صلته والوصف كقول

ما الله موليك فعل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر
أي الذي الله موليكه فعل وخرج من ذلك نحو جاء الذي أباه
أكرمت وجاء الذي أنه فاعل وجاء الذي كانه زيد والصار بها
زيد هند فلا يجوز حذف العائد في هذه الثلاثة وشذ قوله
ما للسنز الهوى مجرد ما قبله ولو أتبع له صفوبا لا ككدر
وقوله

في المعجب البغي أهل البغي ما ينهي امرعا حازما أن يساما
وقوله

أخ مخلص وأخ صبور محافظ على الرد والعهد الذي كان مالك
لي كانه مالك . تنبيه . في عبارته أمور الأول طاعها أن
حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك
ولعلم إنما لم ينبه عليه للعلم بإصالة الفعل في ذلك وقرينة الوصف
فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف الثاني
طاعها أيضا التنويه بين الوصف الذي هو غير صلة ال والذي
هو صلها ومنه الجمهور أن

منصوب صلة ال لا يجوز حذفه وهبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة
 لآلف واللام . الثالث شرط جواز حذف هذا العائد ان يكون معها للربط قاله
 ابن منظور فان لم يكن متبعا لم يجوز حذفه نحو جاء الذي ضربته في داره .
 الرابع انما لم يبيد الفعل بكونه تاما اكفالا بالتسهيل كما هي مادته . الخامس اذا
 حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توصيفه والعطف عليه خلل اجازة
 لاخفص والكسائي ومنعه ابن السراج واكثر للضرورة والتكلم على معنى الحال
 منه اذا كانت خافرة منه نحو هذه التي ماتت مجردة اي عائلتها مجرة
 فان كانت الحال مقدمة نحو هذه التي مجردة عائلتها فاجاز ما تطلب ومنها
 ههنا وهذا شروع في حكم حذف العائد للجور وهو على نوعين مجرور بالامانة
 ومجرور بالحرف وبدا بالاول فقال (كذلك) اي مثل حذف العائد المنصوب
 المذكور في جواره وكثرته (حذف ما يوصف) عامل (خفصا كانت قلص بعد)
 فعل (امر من نهي) قال تعالى : فاقص ما انت قلص . اي قلصه ومنه قوله
 ويصغر لي في ثلاثي اذا انعتت يعني بادرلك الذي كنت طالبا
 اي طالبا اما المجرور باضافة غير وصف نحو جاء الذي وجهه حس او باضافة
 وصف غير عامل نحو جاء الذي انا حارب به اس فلا يجوز حذفه . تنبيه .
 انما لم يبيد الوصف بكونه تاما اكفالا بارخاد المثال اليه و (كذا) يجوز
 حذف العائد (الذي جر) وليس هذه ولا محصورا (بما للوصول حر) من
 الحروف مع اتحاد متعلق الحرفين لفظا ومعنى (كسر بالذي مررت هو بر)
 اي مررت به ومنه : ويشرب ما تشربون . اي منه وقوله
 لا تركن الى الامر الذي ركنت اياه يصح حين اضطرها القدر
 اي ركنت اليه وقوله

لقد كنت تحفي حب سمراء حلبة فيج لان منها بالذي انت بالبح
 اي بالبح به وخرج عن ذلك نحو جاء الذي مررت به ومررت بالذي مر
 به ومررت بالذي ما مررت الا به ورغبت في الذي رغبت منه وحللت
 في الذي حللت به ومررت بالذي مررت به تعني باحدى الباهين السبية
 والاخرى لا الهى وزعدت في الذي رغبت فيه ومررت بالذي فرحت به
 وودعت في الذي وفقت عليه تعني باحد العلب الوصف وبالاخر الوقوف فلا
 يجوز حذف العائد في هذه الامثلة واما قول حاتم
 ومن صد بعور علي فومي واي الدهر ذو لم يحسنوني
 اي فيه وتول الآخر

وان اساني شهدة يشقى بها وهو على من صبه الله عظم
 اي عليه فسادا وحكم الموصوف للوصول في ذلك حكم الوصول كما في
 قوله لا تركن الى الامر الذي ركنت اليه وقد اعطى اللطيم ما اشرت
 اليه من الفيد بان لا يل . تنبيهان . الاول حذف العائد المنصوب هو لاصل

في قول تن قال على قوله الخامس في جعل هذا من الامور
 الواودة على عبارة المصنف نظر فكان لاولى ان يجهله
 تنبيهاتنا فليعامل . (قوله منصوب صلة الالف واللام)
 اي الذي هو متبعا كما يدل عليه صدر عبارته حيث
 قال ويجوز حذف عائد غير لآلف واللام ان كان متصلا
 منصوبا بفعل او وصف النح وانما اى بكلام التسهيل
 لمخالفة الجمهور الحاكمين بمنع ذلك (قوله الذي جر)
 وليس هذه ولا محصورا بما الوصول النح ان حمل قوله
 تعالى : ذلك الذي يشر الله عباده . اي به على انه
 حذف الجار اولا فانصب العائد على الغيبة توسعا
 ثم حذف كان حذفه قبل ما مندرجا في الحالة السابقة والا
 فهو مسوع والشروط المذكورة انما هي للسلف القياسي
 (قوله اي منه) انما قدر ذلك ولم يقدر منصوبا اي
 تشريونه ويندرج في المسائل السابقة ويكون صحيحا
 باعتبار ان ما يشرب منه مشروب لهم باعتبار جنسه
 لكونه لا تنصب حيث قال ويشرب مما تون ان ياول
 ويشرب ما تدبر (قوله فلا يجوز حذف العائد في هذه
 الامثلة) اجازة بعضهم في سررت بالذي فرحت به
 وخرج عليه . فاصدع بما تومر . اي به (قوله فنادان)
 هذا اعداد منه لما قال اليه الشيخ لا يبر وذلك ان المصنف
 ذكر في التسهيل وشرحه انه يجوز الحذف وان لم توجد
 الشروط فيما اذا تعين الحرف الجار نحو الذي سررت
 به الجمعية اي فيه والذي رطلان بدرهم لم اي منه
 قال فحس الحذف تعيين المحذوف كما حسه في
 الخبر والوصول اولى بذلك لاستطاعته . ورده الشيخ لا يبر
 وقال لم يذكر ذلك احد في الصلة وانما ذكره في الخبر
 ولا ينبغي ان يقاس عليه ولا ان يذهب اليه الا بسماع
 من العرب فاعلم (قوله واختلف في المحذوف النح) هو
 على حذف بدليل ما بعده اي اختلف تن قال وقال
 المحذوف منهما اولا اي شيء فموجب بالتعيين اي
 المحذوف اولا الجار ثم حذف العائد ومن يجيب بالخطئة
 اي لم يحذف شيء منهما اولا بل حذف ما يدل على ذلك
 قوله فقال الكسائي فاندفع ما اورد عليه تدبر .

المعروف

وحمل الجور عليه لان كلا منهما فصلة واحلف في المحذوف من الجار والجور اولا فقال الكسائي حذف الجار اولا
 ثم حذف العائد وقال غيره حذف ما وجوز سببه ولاختصاص الامر . اه . الثاني قد يحذف ما علم من موصول غير ال

(المعروف بأداة التعريف)

كانه لم يقل نو لأداة وإن كان لا يحصر النسب لكونه لم يقل للعرف بالأسماء ليكون كل من الباب وتوجته وهبارة الترجمة العرف بالأداة فتحصل غاية للنسبة لكن كان لاولى ان لا يقول التعريف فانه غير محتاج اليه اذ لا يتقبل احد اذا قيل ذلك انه معرف بأداة وليست أداة تعريف وصحيح بان الباء للمصاحبة ليعم مدخولها للعرف بها كالنقط وبغيرها كالان والذين لم الآتي . وأعلم ان الخلق المذكور في هذا الباب نقل عن السعد انه يجري في ال الوصولة وقال المحافظ السيوطي لم ار من حكى خلافا مل هي بجملتها موصولة او اللام فقط كما قيل بذلك في ال العرفة والجريانه اتجاه لكن المفهم من عباراتهم الجزم بانها بجملتها الموصول هذا وما يذكر فيه قول المظن او اللام فقط ما في نفع الطبيب عن سعد الدين ابن العارف ابن عربي انه قال

لما تبدى عارضا في تقسط قيل مياك بطلام اختلط

وقيل سطر الحسن في خديه خط وقيل نمل فوق عايج انبط

وقيل مسك فوق در قد نط وقال قوم انها اللام فقط

(قوله فقط عرفت) بطل مبدء معرفة بالقصد الى اعظم . فما قيل انه سورج لا جداء به الوصف بما بعده غير محتاج اليه (قوله زائدة معد بها في الوضع) اي زائدة في كلمة التعريف لا طيها كما ان لعل موضوعا للترجي واللام زائدة فيها ولا تطلق موضوعا للحدث المخصوص ونونه زائدة فيه كذا قيل وطني انه لا يقبل خبثت فيه (قوله اقرب) جعل ما ذكره ادلة للاقرية مع ان المصنف جعلها ادلة للصحة فان راعى في ذلك جواب الشيخ لاير فلا تصح الاقرية ولا الصحة وكانه راعى ان ذلك هو المحقق من الدليل وانه مراد المصنف من الصحة (قوله من دعوى الرباداة الخ) رده الشيخ لاير بانه قد رجم النقاء زيادة لولى لامي لعل ولك ان تقول ان هذا يخالف به ايضا ذلك الرام وان تفرق بينهما بان دعوى ذلك في لعل سهلها ما فيها من معنى الفعل وعمله والفعل اهل للزيادة فيه . وقد اجيب ايضا بان لعل خارجة عن القيلس فلا يحمل طيها غيرها وفيه انه ليس مقصود المحرر القيلس بل ابداء الطير لان المصنف ذكر ان راي سيويه مرد لعدم الطير بخلاف راي الخليل هذا وقد جعل الشارح لامراض على سيويه لرم الزيادة فيما لا اعلية فيه لها وقد جعله المصنف لرم تصدير الزيادة فيما لا اعلية فيه لها وكانه راي كذا في المطالب والآ معذام الرد انما باسب لاقرى فلتامل (قوله اعلية) يفتح الهمزة وكان بعض المتأخرين لاجلته يقول تن صم همزة اعلية فليس فيه اعلية (قوله وان فقت فادارص) قيل قد يقال فتحها هنا ايضا لعارض وهو كثرة لاستعمال وهو شيء ابداه المصنف ودفعه فانه قال الرابع لرم فتح الوصلية بلا داع ولا نظير له قال واحترزت باللرم ونفى الداعي من همزة ايس في القسم لورودها بالوجهين الكسر والتخفيف حذرا من لا تنال من كسر الى صوتين دون حاجر حصن ولم تعم حربا من توالي لام ال المستقلة فان جعل داعي الفتح في ال طلب التفتت لكسرة لاستعمال لم محذور اخراد التخفيف صاحبة متعاقبة باللفظ فلا يترتب عليه الحكم الا مشروطا بسلامته من مضنة متعاقبة

ومن صلت غيرها فالاول كقولهم

امن يهجو رسول الله منك

ويبدعه وينصرة سواد

والثاني كقولهم

نفس لا لي فاجع جبو لك ثم وجههم الينا

وقد تقدم هذا النسائي . خاتمة .

الموصول الحرفي كل حرف اول مع صانه

بمصدر وذلك متة ان وان وما وكى ولو

والذي نحوه . اولم يتكفهم اذا انزلنا .

• وان تصوموا خير لكم • • بما نسوا يعم

المحسب • لكيلا يصكون على المؤمنين

خرج • • بيد احدهم لويصر • • وخضتم

كالتي خاصوا •

(المعروف بأداة التعريف)

(ال) بجملتها (حرف تعريف) كما

هو مذهب الخليل وسيويه على ما نقله

في السهيل وشرحه (او اللام فقط) كما

هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح

الكافية عن سيويه زسط عرفت قل

فيه السط) فالهمزة على الاول عند الاول

همزة قطع اصلية وصلت لكسرة لاستعمال

ومد الثاني زائدة عند بها في الوضع

وعلى الثاني همزة وصل رائدة لا مدخل

لها في التعريف وقول الاول اقرب لسلامة

من دعوى الرباداة فيما لا اعلية فيه

للرودة وهو الحرف واللرم منه همزة

وهمزة الوصل مكسرة وان فقت فادارص

كهمة ايس الله وانها اما فقتت املا

يتصل من كسر الى صم دون حاجر حصن

بالنفي كخوف اللبس وهو ما لا يتم لالتباسها ومصلحة مقترحة بهمة لاستعمالها فيعادلها التلويح
بما يلائمها من ابدال وتحويل فرق بين الخبر والاستعمال وهو مستلزم وقوع البديل حيث لا يقع
البديل منه لعدم ثبوت الرصيلة مبدعاً بغيرها فكذا قل بها احد الامرين بعد الاستعمالية وقع
البديل حيث لا تقع وفيه ترجيح فرع فوجب اطراحه هذا كلامه (قوله والوقف عليها في
التذكر واعادتها الخ) اي تذكر ما بعدها وللعرب في الوقف عليها طريقان سكون ما بعدها
كما في اليتين والحقاق مدة تشعر باسترساله في الكلام ويقولون الي ثم يتذكرون فيقولون الرجل
كما تقول قدي ثم تقول قد فعل ولا يوقف الا على ما كان على حرفين افادة صاحب الهمع
وهو بمجرد يخصي ان الوقف للتذكر تعاد معه ال ولم يخص ان امادة ال معه واجبة بل
قوله كما في اليتين يخصي خلافه وكلام الشارح سواء قري فيه واعادتها بالنصب على المعية
او بالجر ملغاً على الوقف والجمال انه لم يعد اللام لم يخص الا ان الوقف عليها في التذكر قارة
لا يكون مع امادتها بكمالها لعدم الضرورة لامادتها كما في اليتين وقارة يكون معه لتلك الضرورة
كما في البيت بعدهما . وبالمجمل لا تناقض بين معمد الكلامين بوجه . نعم فات الشارح ما
في الهمع من ان الوقف للتذكر يكون بالحقاق مدة تشعر بالاسترسال . وثبت صاحب الهمع
ما في الشرح من انه تعاد ال بكمالها حيث لا مطرار على ان الحاق المدة المذكورة انما هو
اذا لم يقصد الوقف لا اذا قصد كما في ما حاق في التسهيل اذا نطق بكلمة جذكر غير قاصد
للقوف وصل ما بعدها بمدة تجانس حركته ان كان مقصداً وبياء ساكنة بعد كسرة ان كان
صحيحاً تامل (قوله ودليل الثاني خيطان الخ) يريد ان دليل القول يكون اداة التعريف
اللام قطع خيطان . الشيء لاول ان المعرف بمنزج بالكلمة حتى يصير كاحد اجزائها وكل ما كان
كذلك فهو ليس على حرفين يعجز المعرف ليس على حرفين ويحسب الربط بين هذا التليس
ونتيجه بامرين . لاول ان العامل يقتضي المعرف وكل ما يتخطاه العامل فقد امتزج بالكلمة
وكل ما امتزج بالكلمة فهو ليس على حرفين ولو انه على حرفين لما امتزج بالكلمة ولو لم يمتزج
بالكلمة ما تخطاه العامل لكنه تخطاه العامل فهو امتزج بالكلمة فهو ليس على حرفين . الثاني
ان قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد ابطاء وكل ما كان كذلك فالمعرف امتزج بمدخوله
وكل ما امتزج فهو ليس على حرفين ولو انه متاعي لغام بنفسه اي لما امتزج ولو لم يمتزج
لوجد لا ابطاء في ذلك الفرع لان مدخول ال لا يكون معرفة حيث يكون المعرف امتزج ولا
بد لكن لا ابطاء فالمعرف امتزج طيس على حرفين . الشيء الثاني ان التعريف ضد التكثير
وعلامة التكثير حرف احادي وهو الثوب فيكون مقابله الذي هو علامة التعريف كذلك
احادي . وفيهما اي في كل من الشيء لاول بامرته والشيء الثاني نظر . وبيان ذلك في
الشيء لاول من حيث الامر لاول انكم زعمتم ان الكون على حرفين ملزم لعدم تحطى العامل
لانه ملزم لعدم الامتزاج الملزم له وملزم الملزم ملزم ولا نسلم ملزومية الكون على حرفين
لعدم تحطى العامل والسند ان ما التنبيه على حرفين وهي لم تمتزج فلم تتم دلالة ذلك
الدليل على احادية المعرف . ومن حيث الامر الثاني انكم جعلتم الكون متاعياً ملزوماً للقيام
بالنفس اي لعدم الامتزاج وهو ممنوع والسند ان ما التنبيه ثنائية وهي غير قائمة بنفسها

والوقف عليها في التذكر واعادتها بكمالها
حيث اضطر الى ذلك كقوله
يا خليلي اربعا واستقبرا ال
منزل الدارس من هي حلال
مثل معنى البرد منى بعدك ال
خطر مغناه وتاويب الشمال
وقوله

دع ذا ومجل ذا والمختار بدا ال
شحم انا قد ملناه بخيل
ودليل الثاني مبتذل لاول هو ان المعرف
بمنزج بالكلمة حتى يصير كاحد اجزائها
الا ترى ان العامل يتخطاه ولو انه على
حرفين لما تخطاه وان قولك رجل والرجل
في قافيتين لا يعد ابطاء ولو انه متاعي
لعدم بنفسه الثاني ان التعريف ضد
التكثير وعلم التكثير حرف احادي وهو
ال . ومن فليكن مقابله كذلك وفيهما نظر
وذلك لان العامل يتخطى ما التنبيه في
قولك مررت بهذا وهو على حرفين وايضا
فيه لا يقرم بنفسه ولا الخمسة من علامات
ال تكبير وهي على حرفين فهلا حمل
المعرف عليها

أي هي متزوجة . وفي الشيء الثاني أنه إنما ينهض لو لم يوجد أصل الشيء على هذه فيما ذهب إليه من ثنائية المعروف وهو ممنوع فلن لا علامة التكثير الذي هو ضد التعريف فلتعمل عليها علامة التعريف . هذا غاية ما يرمى به التدبير الصالح في هم ما قلنا من كلام الشارح على قانون النظر وإلا فظاهرة أن قوله بدليل إلى قوله الثاني دليل لصغري التماس وهي أن المعروف بمنزج بالكلمة حتى يصير كاحد اجزائها وليس يلزم ذلك قوله ولو أنه على حرفين لما تخطأ وقوله ولو أنه ثنائي لقلم بنفسه إنما يلزم ذلك لاستدلال على أصل دعوى أن المعروف ليس على حرفين أما الملام لا بليت لا متزج فهو لن يقال ولو أنه لم بمنزج لما تخطأ ولو أنه لم بمنزج لوجد إبطاء ثم لو قال كذلك ما لاقاه قوله في الجواب وذلك لأن العامل إلى قوله لا يقيم بنفسه كما لا يخفى ولو سبقت له السلامة من ذلك حكمة لقال هكذا . ودليل الثاني عتيان • الأول أن المعروف بمنزج بالكلمة حتى يصير كاحد اجزائها ولو أنه على حرفين لما امتزج وأن العامل يتخطأ ولو أنه على حرفين لما تخطأ وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد إبطاء ولو أن ال على حرفين لعد ذلك إبطاء لأن الثنائي يقوم بنفسه فلا يعرف مدخوله الثاني أن التعريف ضد التكثير وطم التكثير حرف أحادي وهو التنوين فليكن مقابله كذلك وفيهما نظر النح . ولا ضرر في جعل تلك الثلاثة عتيان واحدا أو قال هكذا . ودليل الثاني إبطاء • الأول أن المعروف بمنزج بالكلمة حتى يصير معها كاحد اجزائها ولو أنه على حرفين لما امتزج • الثاني أن العامل يتخطأ ولو أنه على حرفين لما تخطأ الثالث أن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد إبطاء ولو أن ال على حرفين لعد ذلك إبطاء لأن الثنائي يقوم بنفسه فلا يعرف مدخوله . الرابع أن التعريف ضد التكثير وطم التكثير حرف أحادي وهو التنوين فليكن مقابله كذلك وفيهما نظر لأن ما التنبيه متزجة بمدخولها وقد تخطأ العامل ولا تقوم بنفسها وهي على حرفين ولا الجنسية النح . هذا وتصيرة أولا بأنه على حرفين وثانيا بأنه ثنائي محض تقن وإنما لم يقل ولا يقيم بنفسه من غير أن يقول أيضا فهو مع أنه أحصر إبطاء لكونه قصد منه غير ما قصد ما قبله فلن ما قبله ناظر لقوله ولو أنه على حرفين لما تخطأ والثاني ناظر لقوله ولو أنه ثنائي لقلم بنفسه . هذا ما سمح ذهني به في هذا المقام والله ولي كاتعلم (قوله واعلم أن اسم الجنس النح) قد قيل أن ال مشتركة لفظا بين تعريف الحقيقة وتعريف العهد الخارجي وتعريف والعهد الذهني وقيل أنها مشتركة بين ذلك حتى وقيل أنها مشتركة لفظا بين تعريف العهد الخارجي أي الإشارة إلى المحصة وبين تعريف الجنس أي الإشارة إلى اللبنة من حيث هي أو في ضمن فرد ما أو في ضمن جميع لأفراد . والتبادر من كلام الشارح الأول وقد ينزول على الثاني بل وعلى الثالث أيضا فإن لا إطلاق المذكور فيه يحصل أن يكون المطلق المشترك اللفظي على معانيه أو إطلاق الكلي على جزئياته لو المركب منهما وليس صريحا في الأول كما لا يخفى (قوله قد يشار به) أي قد يدل به على نفس حقيقة المحصورة في الذهن أما الحقيقة فمن كون المدخول اسم جنس وأما المحصور في الذهن فمن كون ال للتعريف وأما التقييد بنفس المفردة بمن غير النح فمن الوضوح أو الغرابة على قول لا اشتراك اللفظي أو

واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه إذا
التعريف قد يشار به إلى نفس حقيقة
المحصورة في الذهن

العنوي . وما قيل اني مراد به نفس حقيقة ولا فالشار به الى ان المراد الحقيقة ال لا
مدخولها ليس على ما ينبغي (قوله من غير اخبار النح) عدم اخبار الشيء ليس اجبارا لعدم
محتول لام الجنس لام الحقيقة المجردة ولام الحقيقة المطلقة (قوله ومدخولها) اي من حيث
كونه مدخولا لها في معنى علم الجنس اي قريب منه وشبهه به في تعريف الجنس وليس
هو لو كان التعريف في الاول ذاتيا وفي الثاني جوهريا وهذا لانهم يقولون فرق بين كون الشيء
في معنى الشيء وكون الشيء الشيء على الاطلاق وقس على هذا نظائره لا تبه وتدبر (قوله
الى حصته) في حواشي السعد الحفيدة الاولى ان يقول الى فرد وقد اشير في الحواشي السلوكية
على المطول الى رده بلان الحصة عندهم والفرد بمعنى واحد والفرق بينهما اصطلاح المناطق
(قوله مكنيا منه بما) اي مدلولها عليه على وجه الخلفه بما فان لفظ ما عام في الذكر والانثى
لكن قرينة التحرير تدل على ان المراد به الذكر فالكناية لغوية على ما هو لاظهر ويحصل
على بعد ان تكون اصطلاحية مطلوبا بها غير صفة ولا نسبة فان التحرير من لوازم الذكر
وقد ذكرت الصفة وهي التحرير ليعوصل بها الى الموصوفى المختصة به . واطم ان مرادهم
باللزم في بلب الكناية انما هو الرافى والذاهب لا الذي لا ينفك على ما هو المحقق وان
لاقتال في زبد كثير الرمال انما هو من كثرة الرماد الى الكرم الا ان السكاكي يقول فيه انه
احتال من اللزم الى الملزوم وصاحب التلخيص يقول مكسه طما منه بالسكاكي . وفي المطول
فالاتصال من ابي لهب الى جهنمي من اللزم الى الملزوم او من الملزوم الى اللزم على اختلاف
الرئيس . اه . وحيث فالكناية فيما ذكر تجري على القولين خلافا للناظرين فثبت (قوله
فان ذلك كان خلاصا بالذكور) لاشارة راجعة للتحرير المدلول عليه بمصررا لا للذكر المنهم
من نذرت على ما وهم ومبارة شرعي التلخيص فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن
التحرير وهو ان يعنى الراد لخدمة بيت للقدس انما يكون في الذكور دون الاناث (قوله
او لمحصر معناها في علم المحاطب) عطف على لعدم ذكرها في اللفظ والمراد علم المحاطب
الذي لم ينشأ من حس بقرينة قوله او حصه (قوله فالاداة) اي في المتقدم الذكر بقسميه
وفي الحاضر المعنى بقسميه (قوله بل في الذهن) اي بل معين في الذهن بتعيين حقيقة
(قوله ولهذا نعت بالجملة) اي ولاجل كون المدخول في معنى النكرة جاز ان تعرب الجملة
بدنه نحا في البيت المذكور وانما اقتصر في البيت على النعتية مع جواز الحالية بل هي
المتبادرة لان المعنى الجزل في البيت عليها الغير المحتاج للصرف من الظاهر فهي حواشي المطول
الشريحية لم يرد بالتليم الحقيقة ولا لاستغراق وهو ظاهر ولا العهد المعص للصورة من اداء ما
هو المتصور من التمدح بالاداء والوقار في مواضع تطرب منها اولو الاحلام الحقيقة ولا يثبت
فيها الا ارباب العرائم الكاملة وانما قال امر بصيغة المصارع مع ان الموافق لقوله فصليت
صبغة لانه على مرور مستمر كأنه قال امر رفا بعد وفيت على لثيم من اللثام موصوف
بسب بعد سب فلا اجازيه ولا التمت اليه وانصيه عنه . ومن هنا يعلم ان حمل يسبني
على الحذل وتشديد المرور يوقت محصين ليس بجيد (قوله وقد ينسار به الى جميع الافراد)
اي عند قيام قرينة على ان المراد كل فرد فرد يقينية في المقام اليقيني وخطابية في المقام

من غير اخبار لشيء مما صدق عليه من
لافراد نحو الرجل خير من المرأة فالاداة
في هذا تعريف الجنس ومدخولها في
معنى علم الجنس وقد يشار به الى حصته
مما صدق عليه من الافراد معينة في
الخارج لتقدم ذكرها في اللفظ مريحا او
كناية نحو . وليس الذكر كالانثى .
فالذكر لتقدم ذكره في اللفظ مكنيا منه
بما في قولها . نذرت لك ما في بطني
مصررا . فان ذلك كان خلاصا بالذكور
والانثى تقدم ذكرها مريحا في قولها
« رب اني وضعها انثى » او لمحصر
معناها في علم المحاطب نحو . اذ ما في
الخار . او حصه نحو الفطاس لمن فرقى
سهما فالاداة لتعريف العهد الخارجي
ومدخولها في معنى علم الشخص وقد يشار
به الى حصته غير معينة في الخارج بل
في الذهن نحو قولك ادخل السوق حيث
لا عهد بينك وبين محاطبك في الخارج
ومنه واحك ان باكله الذئب والاداة
فيه لتعريف العهد الذهني ومدخولها في
معنى النكرة ولهذا نعت بالجملة في قوله
« وقد اسر على اللبم يسبني » وقد ينسار
به الى جميع الافراد على سبيل الشمول
اما حقيقة نحوه . ان لانه ان لي خسر .

المخطاي ومنه خوف الوقوع في التكم كما بينوه في فلان يطلي الدينار ، وما قيل اي ان
لم توجد قرينة البحيث سواء وجدت قرينة الكلية او لم توجد فتغير صحيح ما لم يحصل على
ما ذكرنا لان الكلام في ال لاستغراقية (قوله او مجازا) لا تصب بقوله لاني مبالغة ان
يكون مجاز استعارة بان يشبه الفرد بجميع الافراد لجمعهم جميع خصائصهم من العلم والادب
ونحو ذلك ويطلق على الفرد ما يطلق على الجميع ولا ينافي هذا قوله بعد لاستغراق خصائصه
لانه نظير قولك انت لاسد لالابات العجاجة لك وعلى هذا جاء قول ابي نواس
ليس على الله يستعسر ان يجمع العالم في واحد

وقول النبي

هي الغرض لا هي ورويتك التي ومنزلك الدنيا وانت المخلوق

وقول السلمي

الملك طوى عرض البسيطة جاعلا قصارى الطلما ان يلوح لها القصر
فكثت وعزمت في الظلم وصارمي ثلاثة اشياء حكما لجمع النسر
فبشرت عا مالي بملك هو الوري ودار هي الدنيا ويم هو الدهر

وقوله ايضا

اقبل ملي وقل صلي وجعي وشامي قاصدي راجي متاري
انت لانام ومن ادعو وحضرتك ال دنا فابن اقصي بعض اوطاري

وقول لارجاني

يا سائلي منه لما جئت امدهم هذا هو الرجل العاري من العار
لقيه لرايت الناس في رجل والدهر في ساعة ولاص في دار
يا رئيسا لقيه في اوان فليت الوري وكسل اوان
وطيما وزعمه بالبرايها فابهم جلاله للسرزان

وقوله اي دلف مكسا للمعنى المذكور

دعني لجوب لارض في فلواتها فلا الكوج الدنيا ولا الناس قاسم

وقول لآخر

فلن رجتم الى لاحسان فهو لكم جد كما كان مطواع ومذموم
وان ايتم فارض الله واسمته لا الناس انتم ولا الدنيا خزان

(قوله فصحب معرا بغيرها وباقيا على تنكيره) يشير به الى ان المراد من زيادتها كونها غير
معروفة ولذا راد بعد قول المصنف تزداد كلمة ال تنسبها على انه حائد اليها بدون قيدها على نحو
الاستخدام الذي ذكره في مندي درهم ونصفه وما يعمر من مصر ولا يتقن من مصره ولم
يرد قيد التعريف كما صنع الشارح البدر ايماء لكونه ليس على ما ينبغي من حيث ان الكون
للتعريف لا بجامع الكون زائدا وان صح في الجملة بل جبار ان المراد الكثرة للتعريف في
اصل وضعها وان لم تكن له هنا ثم انه اتضح كلام الشارح البدر والشارح الحق ان تزداد بالاء
اما الاول فقول له اداة التعريف واما الثاني فقول له كما يراد بغيرها وهو ان بت عن المصنف

لو مجازا نحو انت الرجل ملها وادبها
فالارادة في الاول لاستغراق افراد الجنس
ولهذا صح الاستغناء عنه وفي الثاني
لاستغراق خصائصه مبالغة وادخول
الارادة في ذلك في معنى فكرة دخلها
كل (وقد تراء) ال كما يراد بغيرها مع
الحروف فصحب معرا بغيرها وباديا
على تنكيره وتراء (لازما) او غير لازم
فاللائم في الفاظ معطوطة وهي لاعلام
التي قارنت ال وضعها (كالكث) والعزى
على صنفين والسؤال

فذلك ولا فلا يجانبه طاهر قوله لازما ودخل وان صح باخبار ان لازما فعت
 لا تعرف اي زيدا لازما ودخل اي ال باخبار كونه حرة او لفظا (قوله واليسع)
 هذا على انه عربي وصيغته فحصرهم اسما لانبياء العربية في صيغهم يريدون
 اللطيف طبع منها واما على انه اعجمي فغاية ما يلزم ان تكون ال بها اشترك فيه
 لغتان ولا ضرر فيه (قوله ولاشارة نحو لان للزمن المحاصر) الظاهر من السوق
 ان لاشارة مطلق على لاظم الخبر بها من صيغ الالفاظ المحفوظة فيقدر المصنف
 او يراد من لاشارة اللفظ لا المعنى وان قوله للزمن المحاصر حال اي حال كون لان
 اسما للزمن المحاصر اي اسما للزمن المحاصر من حيث كونه يشار اليه وان قوله بناء
 ملة لكون ال لان زائدة بذليل قوله بعده اما على القول بان لاداة فيه لتعريف
 المحصور فلا تكون زائدة وحيدة فالتعبير بالاشارة لا ينبغي لكون لان ليس من
 اسما لاشارة المعروفة لكن في كلام بعض المحققين انه منها فيكون مثل هذا
 للمكان حسبا يشير الى ذلك كلام شرح التسهيل ويحتمل ان يكون بناء الى قوله
 الزجاج ملة لذلك ولكونها من اسما لاشارة على معنى ان ما ذهب اليه في
 التسهيل من انها بنيت لتضمنها معنى لاشارة وان لم يصعوا له حرفا كما في هذا
 وحده ونحوه وفيه مخالفة لقوله او انه متضمن النح فانه لا ينتج الا عدم التعريف
 لال وقوله اما على القول النح فانه يشير الى ان مقابله عدم التعريف ليس الا
 ويحتمل ان يكون للزمن المحاصر لغوا مصطفا بالاشارة فلان لم يقدر لزم ان الكلام
 في الالفاظ ولاشارة حيث لا يست منها والفصل بين المصدر وصلته وانه كان ينبغي
 ان يقول في سابقه ولاشارة كالثلاث والعزى لمتضمن النح وان قدر اسم لزم لاخير ان
 قضا (قوله والذين ثم اللاتي) قيل على الدارج المناسب لقوله سابقا وهي لاظم
 ولاشارة ان يقول ملة والوصلات نحو الذين ثم اللات . وقد يقال في دفعه
 سر العنول انه لو قال ذلك لسوى بين الوصلات في الذكر وهو يدافع في
 الظاهر الترتيب الذكري الذي تقيد في كلام المصنف ثم ان لزوم الزيادة في
 الذين واللات بالنظر للعالم والا فهد حكى سقوط ال منهما في لغة (قوله والا
 فينبئها) اي ولو كان الوصول ال هذا وفي الاشياء والنظائر للمحافظ السيوطي ونظير
 ذلك المنادى نحو يا رجل قيل تعرف بالخطاب وقيل باللام المحذوفة وكان يا
 انيت منابها قال لا بد في شرح الجزولية وهو الصحيح الا ترى انك تقول
 انت رجل قائم ولا يعرف رجل بالخطاب فكان يا رجل في الاصل مجتلب له
 ال التي للمحصور ثم احصرت ولذا لزم يا ولم تحذف لتلا يتوالى المحذوف
 ولايتها صارت عوضا (قوله لانه علم) اي بنات او بر وصرح بعض المحققين
 يكون او بر علما ايضا (قوله زيادتها في التمييز) هذا ناظر لقوله قبل وباقيا على
 تكبره اما قوله معروفا بغيره فيتنظر له كالثلاث ولان والذين واللاتي وبنات او بر
 (قوله اراد طبع نقضا) لانه المتبادر الذي لا تعسف فيه وانما اراد الى انه

واليسع علي رجلين (وا لاشارة نحو (الان) للزمن
 المحاصر بناء على انه معروف بما تعرفت به اسما
 لاشارة لتضمنه معناه فانه جعل في التسهيل ذلك
 ملة بنحوه وهو قول الزجاج او انه متضمن معنى اداة
 التعريف ولذلك ينبغي لكونه ردة في شرح التسهيل اما
 على القول بان لاداة فيه لتعريف المحصور فلا تكون
 زائدة (والذين ثم اللاتي) وبقيت الوصلات ما فيه
 ال بناء على ان الوصول يشترط بصلته وذهب قوم
 الى ان تعريف الوصول بل ان كانت فيه نحو الذي
 وبقيت غيرها نحو من وما الا اياها تعرف بالاصادة
 على هذا لا تكون ال زائدة وغير اللان على عربيين
 اضطراري وغيره وقد اشار الى الاول بقوله (ولا اضطرارا)
 اي في الشعر (بنات لاو بر) في قوله
 ولاد جنيتك اكما وصافلا

واقدر نبيك من بنات لاو بر
 اراد بنات او بر لانه علم على ضرب من الكمية
 ردي كما نص عليه سبويه وزعم المبرد ان بنات او بر
 ليس يعام فال عنده غير زائدة بل معرفة و (كذا) من
 لا اضطراري زيادتها في التمييز نحو (ولبت النفس
 ياقيس السري) في قوله
 واياك لما ان عرفت وجيها

صدقت ولبت النفس ياقيس من صرو
 اراد طبع نقضا لان التمييز واجب السكر خلافا
 للكرهين وانما الى انه اني بقوله (وبعض لاعلام)
 اي المتعارفين عليه

قد يجوز ان يحكون النسخ مفعولا لصددت مع تصف (قوله دخلا) الفهم
للإطلاق كالف نقلا وتقدم توجيهه (قوله للمح ما) أي معنى مطابق كما في
الفصل أو تضمني كما في الحارث أو التزامي كما في النعمان كذا قيل ولا يخفى
أنه ان كانت تلك الدلالة قبل الفعل فدلالته النعمان على الدم ليست التزاما
وان كانت بعد فدلالته الفصل ليست مطابقة كما لا يخفى (قوله مما يقبل ال)
لاولى ان يكون بيانا حالا من ضمير عليه وانما قيد به للاختراز من العلم الذي لا
يقبل ال في أصله الذي يراد له نحو الزيد لان الفعل لا يقبل ال ولو موصولة
على ما هو الحق ولا عبرة بحال الضرورة حينئذ فال فيه فائدة ضرورة لا لمحا
فلقد بر (قوله أي يتصل النظر من الطيبة إلى لاصل) أي قبل ال فقد حصل
اللمح قبلها فتدخل ال بعد ذلك فذكر ال ذا حين اذ كان اللوح حاصلا بدونها
قبلها وحذفه بيان في عدم كون اللوح مأخوذا من واحد منهما اذ ليس اللوح
فائدة مرتبة على ذكر ال حتى لا يسوي حذفها فالمراد نفي فائدة خامسة على
ما يقتضيه السياق وهي ان ينظر من العلم إلى لاصل بسبب ال لآ انه لو رده
في صورة العموم مبالغة . وبهذا عند التأمل الصادق يتدفع انه عند وجود ال
يكون في الكلام قرينة لفظية تدل السامع على ان التكلم لمح لاصل بخلاف
المجرد من ال فانه وان لمح لاصل قبل الرفع ليس في الكلام ما يدل على ذلك
فليس بسبب (قوله ما بيان من حيث عدم افادة التعريف) أي على كل
من شاعى التردد ليصح كلامه معه على أي الشئ حصل (قوله قل الخليل الخ)
دليل للمساواة من أصلها (قوله لتجعله الشقي بعينه) أي لتدل على ان مدلول
مدخولها الشقي الموصوف بالمعنى المنقول عنه بعينه (قوله مصافى) فيه تجوز
بإطلاق اسم الجزء على الكل اذ العلم بالظلة مجموع المصافى والمصافى اليه على
ما هو الظاهر (قوله فانه غلب على العبادلة) ال في العبادلة عرض من المصافى
اليه أي مادلته لاسماء المذكورين واسم ان ضمير يعود إلى ما ذكر من لاسماء
المصافى ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام لاصل على لاصل والتعقيب واقع في
الاسماء والمغلب عليه هو كل واحد من تسمى بعبد الله داخلا تحت وصف من
لاوصاف لاصافية المذكورة والمعنى فان ابن عباس يتناول كل واحد من ابتداء الناس
وقد غلب على عبد الله منهم وابن عمر يتناول كل واحد من ابتداء عمر وقد غلب على
عبد الله منهم وهكذا . فظهر انه ليس الكلام في ان لفظ العبادلة علم بالظلة حتى
يرد انه ليس منهم ابن الزبير وابن مسعود (قوله الهدية) كذا وقع التثنية
به في المغنى وفرغ عليه الناطرون ان مدخولها اذا نودي لا يحصل له بال كما
توصلوا بها لنداء ما فيه ال الجنسية نحو يا ايها الرجل . وقد اعترض ذا التثنية بعض
الفصلاء بان اللفظ الذي يستحقه كل فرد من الافراد هو لاسم للمجرد لا للتفرد
بال الهدية اذ المستحق لها هو الفرد المجهود بين المخطئين دون من عداه

دخلا للمح ما قد كان ذلك البعض (عنه نقلا) مما
يقبل ال من مصدر (كالفصل و) صفة مثل (الحارث و)
اسم ميم مثل (النعمان) وهو في لاصل اسم من اسماء
الدم وانهم قوله وبعض لاعلم ان جميع لاعلم النغلة
مما يقبل ال لا يثبت له ذلك وهو كذلك فلا تدخل
على نحو محمد ومصالح ومعروف لان الحساب مصاعى
ويخرج من ذلك غير المنقول كسعاد وادد والمنقول عما لا
يقبل ال كيزيد ويفكر فاصا قوله . رابت الوليد بن
اليزيد مباركا . ضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد ثم قوله
للمح ان اراد ان جواز دخول ال على هذه لاعلم
سبب من لمح لاصل أي يتصل النظر من الطيبة
إلى لاصل فيدخل ال (فلكسر) ال (ذا) حينئذ
(وحذفه بيان) اذ لا فائدة مرتبة على ذكره وان
اراد ان دخول ال سبب للمح لاصل فليس بسبب
لما يرتب على ذكره من الفائدة وهو لمح لاصل نعم ها
بيان من حيث عدم افادة التعريف فلجمل كلامه
عليه قال الخليل دخلت ال في الحارث والقاسم
والعباس والصالح والحسن والحسين لتجعله الشقي
بعينه . تنبيه . في تمثيله بالنعمان نظر لانه مثل
به في شرح التسهيل لما قارنت لاداة فيه تعلقه وعلى
هذا فالاداة فيه لازمة والتي للمح لاصل ليست لازمة
(وقد يصير ملأ) على بعض مسيئاته (بالظلة) عليه
(مصافى) كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن
مسعود فانه غلب على العبادلة حتى صار ملأ عليهم
دون من عداهم من المخولهم (او مصحوب ال) الهدية
(كالعقبة) والدينة والكتاب والصق والنجم لعقبة
ايلى ومدينة طيبة وكلمة سيويه وخو بلد بن نفيل
والنريا (وحذف ال ذي) لاختاره ان (تاد) مدخولها
(او تصف . اوصاف) لان أصلها المعرفة فام تكن
بمنزلة الحرف لاصلي اللازم ابدا كما هي في نحو اليسع
كما تقدم فتقول يا صق وبا اخطل وهذه عقبة ايلى
ومدينة طيبة ومنه احقا ان اخطلكم هجاني
والاخطل من هجر ويغض وطلب على الشاعر
المعروف حتى صار ملأ عليه دون غيره وتقول امشى
تطلب وقابضة ذبيان (وفي قيرهما) أي في غير النداء

وللاضافة (قد تنحرف) سمع هذا مبرق طالعا وهذا يمين اثنين مباركا فيه . تنبيهان . لاول المصافى في اعلام الظلة كابن عباس لا ينزع
من لاصافة بندا ولا غيره اذ لا يعرض في استعماله ما ينحرف الى ذلك . الثاني كما يعرض في العلم بالعقبة لا اشتراك فيصافى طلبا للتخصيص

كما سبق كذلك يعرف في العلم لاسميه ومنه قوله
 ما زبدينا يوم النقا ومن زبديكم
 بابيض ماضي الطفرين يمايا
 وقوله بالله يا طبيات الناع قلن لنا
 ليلاي منكن لم ليلى من البشر
 • حاتم • مادة الكويين انهم يذكرون هنا تعريف
 العدد فلذا كان العدد مصافا وايدت تعريفه مرفت
 لاخير وهو المصلى اليه فيصير لاول مصافا الى معرفة
 ثلثون ثلاثة لاثواب ومائة الدرهم والالف دينار ومنه
 قوله ما زال مد عنت يده ازاره
 فصار فادرك خمسة لاثبار

وقوله وهل يرجع التسليم او يكشف العنا
 ثلاث الاثالي والديار البلاع
 واجاز الكويين الثلاثة الاثواب قسبها بالحسن الوجه
 قل الرخصي وذلك بمنزل حد اصحابنا عن النيلس
 واستعمال الصماء واذا كان العدد مركبا لمحت حرف
 التعريف بالاول تقول الاحد عشر درهما والاثنا عشرة
 جارية ولم تلاحظ بالثاني لانه بمنزلة بعض الاسم
 واجاز ذلك الاخفش والكويين فقال الاحد عشر درهما
 والاثنا عشرة جارية لانها في الحقيقة اسمان والعطف
 مراد فيهما ولذلك بنا ويدل عليه اجارتهن ثلاثة عشر
 واربعه عشر واثنا الثاينث لا تقع صلوا فلو لا ملاحظة
 العطف لما جاز ذلك ولا يجوز الاحد عشر الدرهم
 لان التمييز واجب التكثير نعم يجوز عند الكوي وقد
 تسعمل ذلك بعض الكتاب واذا كان مطوفا مرفت
 الاسمين معا تقول الاحد والعشرون درهما لان حرف
 العطف فصل بينهما واعلم انه في تعريف المعاني قد
 يكون العرف الى جانب الاول كما تقدم وقد يكون
 بينهما اسمان نحو خمسمائة الف دينار وقد يكون
 ثلاثة اسماء نحو خمسمائة الف دينار الرجل وقد
 يكون بينهما اربعة اسماء نحو خمسمائة الف دينار
 قلم الرجل وعلى هذا ولو قلت عشرون الف رجل
 امسح تعريف المصلى اليه لان المصلى مصوب على
 المعز فلو عرق المصلى اليه صار المعاني معرفة
 باصنافه اليه والتمييز واجب التكثير نعم يجوز ذلك
 عند الكويين ولو قامت خمسة آلاف دينار تعريف المصلى اليه فهو خمسة آلاف دينار وكذلك حكم المائة لان

والعهد قد لا يتق لا في ذلك الفرد فلا دليل على انه علم له غالب على ذلك
 الفرد • ولك منه بانه مبني على ان المراد العهدية الخارجية وهو غير حصين لجواز
 ان يكون للواد منه العهدية الفعية على نحوها في • ان ياكله الذئب • فلا
 يكون الذي يستحقه كل فرد من الافراد لاسم المجرى لا المقرون بال العهدية •
 واطم انه بعد هذا ايضا للعلم مشكل لان تعيين الفرد كما يحتمل ان يكون بعلة
 جرها لاستعمال يحتمل ان يكون بعهدية جرها نحو عهدية • اذ ما في الفار •
 ويكون حذف ال حيث في الندا ولاهافة لذلك من غير تصف رعاية كون
 ال في اصلها معرفة كما هو على الاول فما المرحح لاهبار • واعل لهذا قال ابن
 صفور ان هذا ليس من العلم وانما هو جار مجرأ فقط ثم ما فرعه الناطرون على
 عهدية ال في لاصل من انه لا يعمل لنداء مدخلها بقي كما في يا ايها
 الرجل ان كان منشاء مجرد قول المصنف • وحذف ال الذي ان تنادي او تعف
 اوجب • • فهو ممنوع لان التبادر منه حمله على ما اذا بان حرف الندا
 العلم بالظنية وهو لا يتاني بناءا اذا اريد الاتيان في اي اما على ما بينا فظاهر
 واما على ما ذكره فلرعاية لاصل وان كان منشاء نص من الاسم فالتامل فيه
 (قوله كما سبق) اي في اعلى تطلب وتابعة ذيان (قوله مادة الكويين
 انهم يذكرون هنا تعريف العدد) قد ذكره في التسهيل في بلب العدد (قوله
 فلذا كان العدد مصافا) اما اذا كان مركبا فيباني واما اذا لم يكن مصافا فانه
 يعرف لاول نحو هذه العشرة رجالا والمائة امرأة والالف دينار (قوله مرفت
 لاخير) اي لا لاول وان اجازة قيم من الكتاب على ما نقل ابن صفور فانه
 فيصح صورة لاهافة للمعرفة الى نكرة • وقد منعوا به نحو الحسن وجه • وما
 وقع في صحيح البخاري ثابت الرواية من • واي بالالف دينار • بتعريف
 لالف وتكثير دينار فقد خرج على ان الخفض بمضاف مقدر مبطل من المعرف
 اي بالالف الف دينار (قوله وذلك بمنزل حد اصحابنا عن النيلس واستعمال
 الخ) اما الثاني فظاهر واما لاول فللفرق المانع من النيلس لان اهافة القيس
 تعرفه ولا كذلك اهافة القيس عليه (قوله ولذلك بنا) اي ولكون العطف
 مراد فيهما بنيا اي لاسمان غير لاثني العشرة بقرينة ما قدمه في بلب المبني
 فهو نظير قوله تعالى • والطفلت جربصن • (قوله مرفت لاسمين) ولا يجوز
 ترك ال من المعطوف عليه واما من المعطوف فقد اجازة جماعة واختاره لامدي
 (الابتداء)

المعروف في عنوان هذا الباب المبتدا والخبر وبه عنوان المصنف ايضا لا في
 الكافية وهذا الكتاب فكان اللحق ما ذكرهما لا لابتداء والحاصل اما بان يقال
 انه كناية حيث ذكر المألوم واراد لازمه او انه مجاز حذف ولاصل جزءه
 لابتداء فلما حذف لاول اقيم الثاني مقامه او انه اراد من لابتداء المبتدا

اما

منه الكويين ولو قامت خمسة آلاف دينار تعريف المصلى اليه فهو خمسة آلاف دينار وكذلك حكم المائة لان
 مبرزها يجوز تعريفه كما عرفت ولا تعرف الاثافي لاصنافها والله اعلم (الابتداء) لابتداء هو الاسم

إما مجازاً لغوياً من إطلاق المصدر على اسم مفعوله وقد ذكر إطلاقه بهذا المعنى في عبارات النصف
والشيخ لاثير والبدر الدمايني وغيرهم ثم إما أن يعتبر أيضاً حذف الواو مع ما عطفت ويحذف
فصيلاً تسليوي العنوان والمعنون عليه أو لا فلا مع كونه غير محجب كما نهيته عن ذلك لا سيما وبعض
البتداءات لا خبر لها ظاهراً كقول رجل يقول ذلك . وقد يقال لأصل لأجداء والبتداء والخبر فاسقط
البتداء والخبر وذكرهما فيما بعد وذكر لأجداء واستغنى عنه فيكون كالأخبار لا لأن هذا الوجه فيه
كلف زيادة العنوان وقد عطف رده . وأعلم أن للراء بعدم ذكر لأجداء عدم ذكر حقيقته وحكمه
في نفسه كما فعل في للبتداء والخبر والأفقد قال ورفعا مبتدأ بالأجداء هذا وأجداء من المرفوعات
بالبتداء اعتداده لقول سيبويه وابن السراج بأنه أصلها ولذلك صدر به في تسهيله حيث قال
وأصلهما للبتداء أو الفاعل أو كلاهما أصل . ووجه بأن للبتداء يكون معرّياً من العوامل النقطية
وتعري الاسم من غيره في التدوير قبل أن يتعري به غيره لكن قال ابن يعيش الذي عليه أصحنا
اليوم أن الفاعل هو لأصل لأنه يظهر برفعه فائدة دخول لأعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة
لأعراب إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاء لوقع ليس فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل
والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً فرفع للبتداء والخبر لم يكن لأمور
يخصي التباسه بل لضرب من الاستحصان وتشبيهه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما
مخبراً عنه واختار البتداء إلى الخبر الذي بعده كاختار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ولذلك
رفع للبتداء الخبر . اهـ . وأعلم أن الشيخ لاثير صرح بأن هذا الخلق لا يجدي فائدة . وأحرره
البدر الدمايني بظهور فائدته في أولوية المقدر عند الاحتمال كما إذا دار الأمر بين كون
المحدوث فاعلاً والباقي فاعلاً أو كونه خبراً والباقي أجداء كما في زيد جواباً لتن قال تن قلم
فجعل زيد الفاعلية أي قلم زيد ولاجدائية فتقدير زيد قلم فإن قيل بأصل الفاعل ترجح
لأول أو المبتدأ ترجح الثاني . وجوابه أنه إن أراد أنه يمكن أن يبنى ما ذكر على ما ذكر
مسلم ولكنه لا يقع في رد كلام الشيخ لاثير وإن أراد أنهم نقلوا ذلك قطعاً فممنوع والسند
أنهم صرحوا بكون الباقي في الفرض الذي ذكره ليس فاعلاً مطلقاً وجعله أصلاً . ففي التعليقة
للبيهاق ابن النحاس إذا تردد لأصناف بين أن يكون قد أصرفنا خبراً أو أصرفنا فاعلاً كان
أصناف الخبر وحذفه أولى من أصناف الفعل لأن أخر الجملة أولى بالمحذف من أولها هذا
كلامه . وقد اختلف الحفاظ السيوطي في الأشياء والنظائر بأن تلك قاعدة مرجوع إليها في
الفرق . وفي المتن إذا دار الأمر بين كون المحذوف فاعلاً والباقي فاعلاً أو كونه مبتدأ والباقي
خبراً فالثاني أولى لأن المبتدأ من الخبر فالمحذوف من المابت فيكون المحذوف كلاً
حذف فاعلاً الفعل غير الفاعل على أن الراء من لفظة الخلق أنه لا يترتب عليه ثمر في
الطلق ولا شك في ذلك فتدبر (قولهم العاري من العوامل الخ) الراء من صوره أن لا يكون
مطلوباً لعامل لفظي فيخرج زيد في جواب تن قال تن قام ويدخل مجموع لا وأصنافها عند
رفع صفة الاسم لما أن المجموع معطوف رفع بالأجداء عند سيره ولا يتراب في تجرده لأن
لا حيتذ جرعاً حقيقياً وأما إذا اعتبر رفع الصفة على أنه مراعاة محل الاسم قبل دخول لا
فظاهر أنه باعتبار تلك القليلة مجرد قطعاً وتعريف العوامل استغراقي أي العاري من كل عامل

العاري من العوامل النقطية فهو الزائدة
مخبراً عنه أو وصلها رافعاً لمعنى به

وأما إن العاري يدل على النفي وقد تكلم على أداة الاستغراق فيفيد سلب العموم والنسبة مع
السلب فمدفوع بلاغاً سابقة النفي على الاستغراق فيكون الاستغراق قيداً في النفي كما
قبل به في « وما ربك بظالم للعبيد » أو بان التافهة أكثرية لا كلية على ما صرح به السعد
أو بان اللاحقة وقد أبطلت الجمعية كما هو مذهب بعض الأصوليين ونفيها يستدعي نفي
جميع الأفراد فلا تبقى في ضمن ما بهي ثم العامل أهم من اللفظ من وجه فنسبته من نسبة
الجزئي لأصافي كليه وأما إرادة اللفظ من اللفظ فيرد بان اللفظ حقيقة عرفية في المفرد كما
هو معلوم مجازي غير فكيف يصار إليه مع عدم تعدد الحقيقة وانتفاء القرينة . وأطلق غير
الزائدة ليشمل بلحصر ما كانت زيادته حقيقة لكونه مستغنى عنه كالذي مثل به أو حكمة
بان يكون شيئاً بالرائد في عدم التعلق وإن كان لا يستغنى عنه كمجرد رب ولعل ولولا وإن
كان مخصوصاً في رب دون لولا ولعل نظير المطلق لاسم على لاسم الحقيقي والحكمي والمطلق
الوصف في قوله أو وصفاً رافعا الخ على الحقيقي والحكمي فلا يحتاج لما قيل كان لاوياً أن
يقول أو شيئاً ليشمل مجرد رب ولعل المجازة ومعنى مخبراً عنه مصداقاً منه فلا دور في أخذ
الخبر في تعريف الابتداء والابتداء في تعريف الخبر وهو يشمل الأخبار اللفظي نحو قام فعل
ومن حرف ولا يرد عليه أقل وجل يقول ذلك لأنه مخبر عنه حكماً إذ الصفة مغنية عن
الخبر . وفي التسهيل قد يقوم مقام ما يفعل أحد أقل ملازماً للأجاء والاضافة إلى فكرة موصوفة
بصفة مغنية عن الخبر . اهـ . ولا يرد على قوله أو وصفاً رافعا مستغنى به . لاهية قلوبهم .
لأنه حيث عطف على الحال الذي هو مخبراً عنه وصاحبها هو لاسم العاري وإن كان خبراً
أو ضمير العاري اتضح ذلك فيه أخبار العرو ولا كذلك لاهية والبراد من الوصف الوصف
ولو تولوا فيتناول لا نولك أن تفعل لأن نولك وإن كان مصداقاً بمعنى التناول إلا أنه بمعنى
المفعول أي ليس متولوا لك بمعنى ما ينبغي لك فعله فلا يرد ما قال الشيخ لا يبرر ويرد لا
نولك أن تفعل فجعلهم آباء من هذا الضرب مع عدم وصلته لكونه بمعنى لا ينبغي لك أن
تفعل وتد سمع نولك أن تفعل مجرداً من الثاني من باب فاتم الزيدان في قول لا خفس والبراد
من كون مرفوع الوصف اتضح من الخبر أنه اكتفى به وحسن السكوت عليه كخبر فلا يرد
ما قال البعر الدماغي أنه لا خبر لهذا الابتداء الخاص رأساً حتى يختلف مغنياً عنه غيره أو
ماداً ممدده ولو تكلفت تقديره لم يثبت لكونه بمنزلة الفعل معنى وهو لا خبر له ومن ثم تم
بطلانه كلاماً (قوله والاسم يشمل الخ) الظاهر أنه شمول اللفظ لحقيقته ومجازه الشهير الذي
لا يحتاج فيه إلى قرينة لا شمول اللفظ لمجازه وإن كان كل مختلفاً في جواره لأن المطلق
لاسم على الموصول لما احتمل أن يكون حقيقياً وإن يكون مجازياً كان حملته على الثاني أولى
لأن المجاز خبر من الاشتراك كما ذكرنا في صدر الكتاب (قوله وتسمع بالعمدي خير من
أن تراه) تكوير الفعل للتشبيه على أن لاسم الموصول يكون عن فعل وحرف مصدر مذكور
كما في الآية أو محفوف كما في المنل . وفي تفسير العاصي عند قوله تعالى « لن الذين
كفروا سراخ عليهم أنذرتهم » الفعل إنما يمتنع لأخبار عنه إذا أريد به تمام ما وضع له أما
لو أطلق وأريد به اللفظ أو مطلق الحدث الدلول عليه معنا على الاتساع فهو كالاسم في

الاسم يشمل المبرمج والموصول نحو . وإن
تصوموا خير لكم . وتسمع بالعمدي خير
من أن تراه والعاري من العوامل اللفظية
مخرج نحو الغافل واسم كان وغير الائدة

لاضافة ولا اسناد اليه كقوله تعالى « واذا قيل لهم امنوا » « يمع يتلع الصادقين صدقهم » وقوله
 تصح بالمعدي خبر من ان قوله (قوله لادخال نحو يحسبك درهم) اي ما يلي حسب قه
 فكرة فحسب مبتدا وهو اسم بمعنى كافي لتعمل اسمعلا لاسماء نحو « حسيم جهنم » ان
 حسبك الله . . . وهذا رد على من زعم انه اسم فعل لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسم
 لافعال (قوله مخرج لاسماء لافعال) اي بعد التركيب يدل على ذلك قوله بعده وللاسماء
 قبل التركيب (قوله فان مرفوعه غير مستغنى به) اي لا يحسن السكوت عليه لالتباسه
 بالصير العائد على زيد فيكون مفتقرا اليه ويحتد فزيد مبتدا وقائم خبر مقدم وابوه فاعل
 به كما جزم به في شرح الكافية وقال في شرح التسهيل ويجوز ان يكون قائم اجداء وزيد
 الخبر مع كون الخبر عنه منكرا والخبر به معرفا كما قال سيويه في مروج بيرجل خير منه
 ابوه جاعلا خيرا اجداء وابوه الخبر . ورد بلزوم مود الصير من متعلق المبتدا على الخبر المتلصق
 لفظا ورتبة . واجيب بانه نظير ضرب كلامه زيدا وقد اجازته جماعة قال الشيخ لا خير ودخل
 ابن مالك والراد والحجيب من قاعدة في البلب وهي ان الوصف القائم مقام الفعل انما يكون
 اجداء حيث اغنى مرفوعه من الخبر لكونه المحدث عنه وابوه غير مغنى في هذه الصورة لعدم استغلا
 مع الوصف كلاما من حيث الصير فمتنع ابدانته البتة (قوله ولا في الاستفهام بين
 ان يكون بالهمزة الخ) في النهاية ان اسماء الاستفهام فرجى في الاتحاد وفي شرح التسهيل
 للمصنف نحو اقام الزيدان وهل معنى العبدان وما صلتح العبران ومن غلط البكران ومضى
 ذاهب الخالدان وابن جالس صاحبك وابان قادم رفيك ولكن قال الشيخ الاثير للمشهور
 من ادوات النفي ما ومن ادوات الاستفهام الهمزة فالاحوط ان لا يثبت تركيب مع غيرها الا
 بسماع (قوله او ضميرا موصلا) الضيد بالتفصل لان التفصل لا يسد سد الخبر وفي حواشي
 ابن هشام على التسهيل حين قال ما عدم حقيقة او حكما عاملا لفظيا من ضمير عنه او وصف
 سابق رافع ما انفصل واغنى هذه العبارة خرج من قوله ما انفصل حكاية للنازني اقام الخواك
 ام قاعدان فاعمدان مبتدا لانه مطلق بلم التعلل على الابدان وليس له خبر ولا فاعل متصل
 وانما جاز ذلك لانهم يوسعون في النوني (قوله وكاستفهام في ذلك النفي الصالح لمباشرة
 الاسم) الضيد بالصالح الخ للاحتراز عن نحو لم ولن مما يخص بالفعل والراد من النفي
 ولاستفهام ادواتها كما يدل عليه قول الشارح الصالح لمباشرة العامل حرفا كان او اسما لا
 المعنى الصدري فان ابيت الا الحمل عليه فاجعل صديري الصالح وكان عاتدين عليه باخبار
 ادواته على نحو الاستخدام وعلى كل لا حاجة بالشارح الى ان يعول بلفظ صالح لمباشرة الاسم
 (قوله وبعد غير يعبر بالاضافة) عبارة للمصنف في شرح التسهيل اذا قصد المعنى بغير مضافا
 الى الوصف فجعل غير مبتدا ورفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفي صريح ويسد
 سد الخبر وعلى ذلك وجه الشجري قول الحكمي اي قول

غير ماسوف على زمن ينفعني بالهم بالحسن

انتهى . يريد ان غير مبتدا لا خبر له بل اعيف الى وصف له مرفوع يقتضي من الخبر لانه
 في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة للرفع بالاجداء فكانه قيل ما ماسوف

لادخال نحو يحسبك درهم . وهل من
 محال غير الله . ومخبرا منه او موصلا الى
 آخره مخرج لاسماء الافعال والاسماء قبل
 التركيب ورافعا مستغنى به يشمل الفاعل
 نحو اقام الزيدان ونائبه نحو امسروب
 العبدان ومخرج به نحو اقام من قولك
 اقم ابوه زيد قلن مرفوعه غير مستغنى
 به ولو في التعريف للتنوع لا الترديد
 اي المبتدا نوعان مبتدا له خبر ومبتدا
 له مرفوع اغنى من الخبر وقد اشار الى
 الاول بقوله (مبتدا زيد وعائذ خير)
 اي له (ان قلت زيد واذا من اجدر)
 والى الثاني بقوله (واول) من الجزاين
 (مبتدا والثاني) منهما (فاعل اغنى) من
 الخبر (في) نحو (اسر ذان) الرجلان
 ومنه قوله

اعلم قوم سلمى ام نودا طعا وقوله
 امهز انتم ومدا وثقت به

ام اقلعتم جميعا نهج مرقوب
 (وقس) على هذا ما اشبهه من كل وصف
 احمد على استفهام ورفع مستغنى به لم
 لا فرق في الوصف بين ان يكون اسم
 فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة ولا
 في الاستفهام بين ان يكون بالهمزة او بلفظ
 او كيف او تن او ما ولا في المرفوع بين
 ان يكون طاعرا او ضميرا منفصلا
 (وكاستفهام) في ذلك (النفي) الصالح
 لمباشرة الاسم حرفا كان وهو ما ولا وان
 او اسما وهو غير او فعلا وهو ليس الا ان
 الوصف بعد ليس يرتفع على انه اسمها
 واتعامل يغني عن خبرها وكذا ما المجازية
 وبعد غير يعبر بالاضافة وغير هي المبتدا
 وقاعل الوصف اغنى من الخبر ومن النفي
 بما قوله

على زمن ينقصي صلحا لله والحقن فهو نظير ما عرّوب الزيدان ونحسب الفاعل الطرف
قال ابن هشام وهو من مثل التراكيب . وقد سأل علي ابن ابي الفتح اياه عنه فاجابه بان
غيرا خبر مقدم والتعريف الزمان الذي هذه حاله ولا عدل زمن ينقصي بالهم والحزن غير
مستوفى عليه لم قدمت غير وما بعدها ثم حذى زمن ثوب منته فعد مجرور على غير
مذكور فلحق الاسم الظاهر مكانه واختاره ابن الخليل . قال ابن هشام فان قلت فيه حذف
الوصف مع عدم افراد صفته وهو في مثل هذا ممتنع . واجاب باختصاص النع بالشر وهذا
شعر فيجز فيه كونه . يرمي بكلي كان من ارمي البشر . اي بكلي رجل كان . وقال الشيخ
لا يبر هذا التعريف نهاية في التكلفة وهي عبارة ابي الفتح وشيخه في معنيتهما بالتعريف جعلت
التكلفة التي لا تكاد تلاحظها العرب . قال ابو الفتح وان شئت قلت هو محمول على المعنى
كما حصل على ذلك اقل امرأة تقول ذلك فلم يحجج اقل الى خبر وخرجه ابن الخليل على
ان غير خبر لحواف ومستوفى صدر جاء على محمول كالصور والصور مراد به اسم الفاعل
والمعنى انا غير . اسف على زمن هذه صفته وهو ظاهر (قوله) وقد يجوز نحو فائز النخ في
التسهيل ولا يجري ذلك المجري باستقصان الا بعد استقام او نفي خلافا للاختصاص . اهـ .
وهو ظاهر في انه يرى ان لاهتمام شرط في جريانه ذلك المجري المستقص واما الاختصاص
فيرى ان ذلك لا يتقيد بالاهتمام وذلك في ذلك . خير بنو لهب ووجه الدلالة منه ان
حسن البيت الذي لا ينكر لا يكون الا اذا اعرث بما ذكرنا ولو لم تكن البيت مستقص
به لم ان ينس لها وجه مستقص واما التزام عدم حسنه فعلينا التزام عدم حسنه وليس
يمكن الا ان يكون بنو لهب مبتدا وخبر خبره وهو مردود لما فيه من عدم المطابقة والرد عليه
ان يقال فلتزم اعراب بنو لهب مبتدا وخبر خبر ولا نسلم عدم المطابقة لما ان فعل يعطى
فيه المفرد وفرقه كيف هو على حد ما هو في غاية الحسن وهو . واللائكة بعد ذلك طهير .
ونظيره . وحسن اولئك رفيقا وحيث فعل للمنف وقد يجوز نحو فائز اولو الرعد .
اي جازا قليلا لا استقصان فيه ولذلك زاد الفارح كلمة جدا وقوله خلافا للاختصاص والكوفيين
اي فانهم يرون انه من الكثير المستقص احتجا بالبيت فان حسنها الذي لا ينكر دائر
بين ما ذكر وان يكون مبتدا وخبرا والثاني باطل لعدم المطابقة فتعين الاول وقوله ولا جئت
منع لدليل بطلان الثاني والسند جواز كونه خبرا مقدما على حد ما هو في غاية الحسن وهو
. واللائكة بعد ذلك طهير واعلم ان هذا كله ان لم يجعل معنى قوله في التسهيل خلافا
لاختصاص في نفي الاستقصان والجزاء معا ولا فيجعل كذلك قول الشارح خلافا للاختصاص
والكوفيين وحس المراد هذا هو الذي يجب ان يفهم كلام المصنف والشارح عليه . وما للناظرين
لا يلغى اليه . (قوله في سوى الافراد) يشمل المتن والجمع ولو جمع تكسير على ما في
المصريح (قوله فان تطابقا في الافراد جاز لامران) استثنى منه مسائلان يتعين فيهما كون
الوصف متدا مستثنى بمرفوعه . لاولى ان يكون الوصف مذكرا والمرفوع بعده موقفا نحو
احضر القاضي امرأة فانه لا يجوز كون الوصف خبرا مقدما والا لوجب تانيته كالفعل .
الثانية ان يآخر من المرفوع محمول الوصف نحو . اراغب انت عن الهوى . فانه لا يجوز

نظيري ما وثق بهندي انما
اذا لم تكونا لي على سن اطلع
ومن النبي بطير قوله
غير لاه مدالك فاطرح الله
وولا تعذر بعروض سلم
وقوله

غير مستوفى على زمن
ينقصي بالهم والحزن
(وقد . يجوز) الابتداء بالوصف المذكور
من غير اهتمام على نفي او استقام
(نحو فائز اولو الرعد) وهو قليل جدا
خلافا للاختصاص والكوفيين ولا جئت في
قوله . خير بنو لهب فلا تلك ملغيا
مقالة لهي اذا الطير مرت
لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد
. واللائكة بعد ذلك طهير . وقوله
من صديق للذي لم يشب (والثاني
مبتدا) موصوف (وهذا الوصف) المذكور
(حر) منه مقدم (ان في سوى الافراد)
وهو الشخصية والجمع (طبعا استقر) اي
استقر الوصف مطابقا للمرفوع بعده نحو
امامان الزيدان وامامون الزيدون ولا
يجوز ان يكون الوصف في هذه الحالة
مبتدا وما بعده فاعلا اغنى من الخبر الا
على لغة اكثرني البراهيث فان تطابقا في
لافراد جاز لامران نحو اقمم زيد وما
ذاتة هند

كون الوصف خبراً مقدماً ايضاً والا لم الفصل بلجني بين الوصف ومعموله لان المبتدا اجنبي
من الخبر ومحل ذلك ان لم يقدر للمجرور معلق والا جاز لامر ان (قوله ورفضوا اي العرب)
لا يخفى ان العرب هم الذين رفضوا المبتدا والخبر كما اتهم الذين نصروا للفعل ونحوه وجروا
المصطفى اليه ونحوه واما الناطق بذلك من فيهم فانما سطر في اشارهم واخذى بشارهم .
واما حظ المجتهد النحوي فانما هو اعتبار ذلك الرفع الذي صدر بمذاق فنههم تن يصل به
اجتهاده الى ان ذلك الرفع الذي صدر منهم انما هو بالاجداء لدليل حذاء على ذلك ومنهم
غيره . وحيث قد قول المصنف . ورفضوا مبتدا بالاجداء ... معناه صدر من القوم رفع المبتدا
بالاجداء على ما ظن سيوريه بحسب اجتهاده وليس هؤلاء القوم الا العرب كما هو بين تفسير
الشارح المحقق الصمير بالعرب متعين لا يجوز ان يقال بدله النكتة ولا سيوريه وتن تابعه
الا بمسامحة لا داي اليها وليس معناه حكوا بلن المبتدا مرفوع بالاجداء وهذا كما ان قولك
ضرب زيد عمراً معناه صدر ضرب عمرو من زيد لا ان معناه حكم زيد بان عمراً ضرب .
ولعمري ان هذا اوضح من شمس الشمس ومع ذلك فقد صل فيه بعض الناطقين فانكر
صنيع الشارح وارتمى مرة عود الصمير للنكتة واستظهر اخرى عوده لسيوريه وتن واقعته وهذا
عبارته فيه ان العرب لم يقع منهم حكم بان العامل في المبتدا والخبر ماذا وانما نطقوا بكل ضرب
باحتلاف النكتة في الرابع فالاول ان يقال اي النكتة . وقد يقال رفع المبتدا بالاجداء والخبر
بالمبتدا لم يحكم به جميع النكتة اللهم الا ان يقال ان في النكتة للهد اي النكتة المعهودة
وم سيوريه ومتابعة ووضح من هذا ان يقال في تفسير صمير ورفضوا اي سيوريه وتن واقعته
(قوله وهو لاجتماع النخ) هو معنى اصطلاحى للاجتماع مرادى لعباراتهم لاخر تدبر (قوله
للاساد اليه) اي ولو حكما كما في مرفوع الوصف فانه مستند حكما بنبأته عن المستند الذي
هو الخبر فانطلق التعريف على تسمي لاجداء (قوله فاما الذي بني عليه النخ) النبي عليه
صند سيوريه هو المبتدا عند القوم فانه يعبر عن المبتدا بللبي عليه فلا ينبغي ان تجعل عبارته
على تقدير للوصف اي المبتدا الذي كما قيل وشي هو النبي الذي هو الخبر والصمير لاول
للذي والثاني لشي وبجيز العكس والغرض بيان تضادها على شيء واحد والوصول في
الشي عليه موقعه شيء الذي هو الخبر او هو لاول او الثاني على الاحتمال والصمير المجرور
يرجع للذي وصمير يرتفع بعد لال وصمير به للذي والصمير البارز في قوله كما ارتفع هو بعد
ايضاً للذي . ولتأمل ان يقول ان في عبارة سيوريه امرين . احدهما ان جملة هو هو جواب اما
ولم تقتصر بالفاء وهو فليل . الثاني ان فاء فان النبي النخ لا تصلح لتلبي ولا تبرع اذ لا يعال
اتحاد المبتدا والخبر صدفا برفع لاجداء للمبتدا ورفع المبتدا للخبر ولا يضر عليه كما لا يخفى
والجواب ان يقال ان جملة هو هو صفة لشي لا جواب اما فاء فان النخ هي الناطقة في
جواب اما والعنى فان المبتدا الذي بني عليه خبر موصوف بكونه عين المبتدا يرتفع خبره به
كما ارتفع هو بالاجداء . واعلم ان هذا المذهب اتخذه عليه المصنف كما وقعه في السجل
ارتفع له . وقد رد بان المبتدا قد يرفع قاعلاً نحو القوم اي صلت فلان كان الرفع الخبر
لاى الى اعمل عامل واحد في معمولين رفعاً من غير تبعية ولا نظير له . وبانه قد يكون

(ورفضوا) اي العرب (مبتدا بالاجداء)
وهو لاجتماع بالاسم وجاء ماذا للاساد
اليه فهو امر معنوي (كذاك رفع خبر
بالمبتدا) وحده قال سيوريه فاما الذي
بني عليه شيء هو هو فان النبي عليه
يرتفع به كما ارتفع هو بالاجداء

جامدا ومتصفا جموده ان لا يتقدم حصوله عليه والخبر سابق التقديم فليس عاملا . وبانه قد يكون متصفا وهو لا يرفع مائدا على ما يعمل فكيف على غير حامل . واجيب عن الاول باختلاف الجهة فان طلبه للفاعل غير طلبه للخبر . ومن الثاني والثالث بان عمل المبتدأ بطريق الاصل لا بالحمل والفرعية وما ذكر من عدم التصرف ولا صغار لا اثر له الا فيما يصل للفرعية (قوله وقيل رافع الجزمين هو لا ابتداء) القائل بهذا هو لاخشش وابن السراج والرماني (قوله ونظير ذلك الخ) يعني ان القول يكون لا ابتداء عمل في حينين لطلبها ليس صلب النظر فان كان عملت في حينين لطلبها ايها وسكون لا ابتداء طلب بنفسه وكان بواسطة معانها الذي هو التشبيه لا يثاني اسم للمنطوق ولا تتوقف على ان يكون العامل التشبيه نفسه في المسألة النظر بها على ما وهم فيه الناظرين فيعديبر (قوله ويصف بان الخ) قد وصف ايها بان لا ابتداء معنى قلتم بالابتداء لا شقاق منه والمشتق معصن معنى المشتق منه وتقديم الخبر عليه لا مانع جاز اجامها من اصحابنا فلو كان عاملا ان من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم حصول العامل المعنوي لا وصف وهو مع المعنوي لا قوي ممنوع فكيف بالاصح واجيب عن الاول بانه زعم بعض ان رفع الخبر بطريق التبعية للمبتدأ وعليه فقد عمل المعنوي اياما بالابتداء وفيه نظر لتعبد الشارح بدون اتباع . ومن الثاني بمنع ان لا ابتداء قائم بالابتداء فقط بل به وبالخبر (قوله وذهب المبرد الى ان الخ) عبارة التسهيل او رفع بالابتداء المبتدأ او بهما الخبر وهي كصارة الشارح والفرص منها ان لا ابتداء رفع المبتدأ بذاته ورفع الخبر بامانة المبتدأ . ففي شرح التسهيل للمصنف واي المبرد ان الابتداء رافع للخبر بواسطة المبتدأ وله دونها وهو مردود باتصافه كون العامل معنى متغويا بلط وانما هو شأن العوامل اللطية كالنمل متغويا بواو المعية وربما تقوت الالفاظ بالمعاني كمتغوي المطلق بمعنى اللثم او من فالتقول بان الابتداء معنى حامل متغوي بالابتداء لا نظير له ومن هذا تطلع على معنى قول الشارح وهو قول بما لا نظير له لا ما قاله بعض النحويين لا توجيهها ولا جوابا (قوله وذهب الكرمي الى) تأخير هذا الرأي لانه توأمت طوائف الصريحة على فساد فردوه بان المبتدأ قد يرفع غير الخبر والخبر غير المبتدأ فغير القائم اية صاحبك اخبر فلو توافعا صل الاسم رفعين دون اتباع . وبيان الخبر قد يكون جامدا والجرامد لا تعمل . وبيان رتبة الخبر بعد المبتدأ بربط العامل بعد العمل فتوافعا . وبيان الخبر يكون فعلا فلو صل فيه استحالة فاعلا . وبيان الخبر كالصفة وهي لا تعمل في موصوف فكذلك هو . وبيان لو توافعا لكل لكل منهما في الغم رتبة اصلية لان اصل كل عمل ان يتقدم على حصوله فيلم تقدم الشيء على نفسه ومع هذا كله قد اختبر الحافظ السيوطي وابن جني وكذلك الفينج الاثير وعلمه باتصاف كل منهما وما كان متعصبا لشيء وليس مستغلا فينفي كونه عاملا . واجيب عن الاول من تلك الامور باختلاف جهة الرفع فانه في احدهما على الفعلية وفي الاخر على غيرها . ومن الثاني بان ما يعمل بطريق الاصل كما هنا لا اثر فيه لتصرف او جمود بخلاف ما يعمل بطريق الفرعية . ومن الثالث بانه معارض بما وقع الاتفاق عليه من قولهم ايا تعرب احرب فترت عمل الشرط بعد ادائه وهو عامل في اسم الشرط ولا يلزم ان رتبة قبل اسم الشرط ولا

وقيل رافع الجزمين هو لا ابتداء لانه
اتصافا ونظير ذلك ان معنى التشبيه
في كان لما اتصفا منها ومطهرها به
كانت عاملة فيها وصف بان اقوى
العيال لا يعمل رفعين بدون اتباع فما
ليس اقوى اولى ان لا يعمل ذلك وذهب
المبرد الى ان لا ابتداء رافع للمبتدأ وهذا
رافضان الخبر وهو قول بما لا نظير له
وذهب الكرمي الى انهما مترادفان

تدافع في ذلك . ومن الرابع باننا لا نسلم ان العامل الفعل الواقع خبرا بل لاسم الواقع موقعه ولو سلم لم تلزم فاعلية المبتدأ لان رفعه على طريق الخبرية فيأبى من لاسم . ومن الخامس باننا لا نسلم ان الخبر كالصفة في هذا اذ لا يعبى احد ركني لاسناد بما لا انفار اليه في كيفية لاسناد . ومن السادس بانه متحقق بلسم الفوط على ما تبين على ان العامل النحوي ليس مؤثرا حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو ملائم على ان كل واحد منهما متقدم على صاحبه من وجه متأخر من وجه ولا ضرر فيه . واعلم انه بقي في المسئلة قول : اخر منسوب للجبرمي وجماعته بصريه وعزاء الفراء للخليل وأصحابه لا يعرفونه وهو انهما مرفوعان بتجديدهما للاسناد (قوله وهذا الخلف لفظي) اي لا ترتب عليه احكام فطرية اذ لم يرتب على قول منها منع رفع في المبتدأ او الخبر ولا نحوه ولو بالظن على مبتدأ وخبر متخرين لاقه وان ادى الى عطف معمولي عاملين مختلفين على بعض هذه الاقوال وسلم اتصالهما انما يتم ان كان عطف مفردات وليس ذلك بمصعب لا مكان النطق بذلك ويحبر عطف جمل . فاندفع قول بعض الافاضل بل هو معنوي لانك اذا قلت زيد قائم وعمر جالس وارتدت خطم من عطف المفردات يكون صحيحا على القول بان العامل في الجزء من لا بداء بخلافه على جهة لا اقوال للزم العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله التمس الفائدة) اي ولو بمصعب لاصل فيشمل خبر المبتدأ الثاني في قولك زيد ابوه قائم وان كان اسناد ابوه قائم حيث ليس مقصودا لذاته لم اسناد التمس لصير الجزء جناد منه انه لا دخل لغيره فيخرج بمصوب من زيد مصوب ابوه لمصلحة ابوه فيما ذكر . واعلم ان الفائدة لاصلية لا تكمل الا بمجموع المبتدأ والخبر والا كانت ناقصة ولا يحتاج فيها الى شيء وراءها نعم ان اريد تربية الفائدة فليوت بالفتلات وفي التاميم واما تقيده بمفعول ونحو فترية الفائدة وحيث فلتم للفائدة هنا هو الخبر واما الفتلات فمربيات لها فقط فقول المصنف الجزء التمس الفائدة لا يصدق بالفتلات فالاحراس عليه بان تعريفه لا يصدق الا بالفتلات كالجواب بان المراد بالتمس المحصل للفائدة ليس بشيء فليدبر (قوله مع مبتدأ غير الوصف المذكور الخ) اشار به لدفع السؤال المشهور في المقام وتقريره على ما وقع به التصريح في التصريح ونحوه ان التعريف يعمل فاعل الفعل وفاعل الوصف لما انهما جزءان تمت بهما الفائدة وما ليسا من المعروف فلا يكون مانعا . وحاصل الجواب المشار اليه ان المراد مع مبتدأ غير الوصف المذكور لدليلين : احدهما التام فانه استفيد من اول الباب الى هنا ان الخبر يصلح للمبتدأ وان الوصف المذكور لا خبر له لقوله فاعل اعني . والثاني التمثيل بقوله . الله بر ولا يادي شاهدة . لانه كثيرا ما يحدد على التمثيل في بيان المراد . ومن هنا تعلم سر ما قاله الشارح وغيره لخرج الفاعل ونحوه دون ان يقول لخرج به الفعل بالنسبة للفاعل ونحوه على ان هذه الصورة داخلة في قول الشارح خرج به الفاعل ونحوه . واعلم انه يمكن ان يدفع السؤال ايضا بجعل تعريف الخبر للبعد الذكري والجهود الخبر الذي هو ماذر فمردى العبارة حيث والخبر الذي هو ماذر المغمم الذكر في قولنا زيد عاذر هو الجزء الذي تم الفائدة لا زيد الذي هو المبتدأ وكان الشارح لم يحبره لبعده في نفسه وعدم ملائمته للتقسيم لآتية بعده في قوله . ومفردا ياي الخ . . . كما لم يحبر

وهذا الخلف لفظي (والخبر الجزء التمس الفائدة) مع مبتدأ غير الوصف المذكور بدلالة المقام والتبديل بقوله (كانه بر ولا يادي شاهدة) فلا يرد الفاعل ونحوه (ومفردا ياي) الخبر

الجواب بكونه تعريفا بالام على رأي المتقدمين (قولهم وهو) اي الخبر المفرد لا اصل للخبر
الجملة اي الغالب او ما منه الغني فلن الخبر الجملة يشرك من الخبر المفرد كما في زيد
جارحه قلعة تدبر (قولهم والراد بالمفرد هنا الخ) التقييد بالظرف لما ان المفرد يطلق على
معان اصطلاحية قل اليها من معناه القوي لوجود الافراد في جميعها ما ليس بجملة ولا شيئا
وما ليس بشئ ولا بمجموع وما ليس بكلام وما ليس بمركب وما ليس بمصنوع ولا شيء به
وليس واحد يتبادر منه كما في الحواشي السلوكية على المطول خلافا للسيد السند ويحسن المراد
منها بالاعبالة كما هنا فلن قول بل الغني او المجموع يراد به ما انفرد عن علامة التثنية والجمع
وهكذا (قولهم وهي فعل مع فاعله الخ) اي حقيقة او تنزيلا فلي الغني هي عبارة عن الفعل
وفاعله كقام زيد وعن البتة وخبره وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقتام الزيدان
وكان زيد قلما وطنته قلما . اهـ . تدبر (قولهم اللص من ارنب والريح ريج زرنب)
هو قول امرأة من احدى عشرة جلس بصفين ازواجهن صدقا . ففي الشرائع حديثا علي بن
جر اخبرنا عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن اخيه عبد الله بن عروة عن عاتكة
رضي الله تعالى عنها قالت جلس احدى عشرة امرأة فمعاذن وتعاقدن ان لا يكتمن من
اخبار ازواجهن شيئا . فقلت لاول زوجي لم جعلت على رأس جبل وعمر لا سهل فيرتقي
ولا سمين فينتقي . قلت الثانية زوجي لا ابث خبره اني اخاف ان لا اذره ان اذكره اذكر
عجبه وبجبه . قلت الثالثة زوجي المشق ان انطق الملق وان اسكت اعلى . فالت الرابعة
زوجي كليل تهامة لا حر ولا قر ولا مخاض ولا سائمة . قالت الخامسة زوجي ان دخل فهد وان
خرج اسد ولا يسال عما عهد . فالت السادسة زوجي ان اكل لف وان شرب اشعب وان اسطع
النف ولا يبلج الكف ليعلم البث . قالت السابعة زوجي عابلة او عاباء طباماء كل داه له
داه شجك او فلك او جبع كلا لك . فالت الثامنة زوجي اللص من ارنب والريح ريج
زرنب . قالت التاسعة زوجي رفيع العماد طيم الرماد طويل النجاد قريب البيت من الناد .
فالت العاشرة زوجي مالك ما مالك خير من ذلك له ابل حكيوات المبارك فليات
المسارح اذا سمع صوت الزهر ايقن انهن هوالك . فالت الحادية عشرة زوجي ابو زرع وما
اي زرع انس من حلي اذنني وبلا من شحم عهدي وبجني فبجنت الي نفسي وجدني في
اهل نخبة بنق فجاني في اهل سهيل والطيط ودانس ومنق فعنده اقول فلا اقبح واريد فاقبح
واشرب فلتقبح ام اي زرع فقام اي زرع عكوما رناح وبينها فساخ ابن اي زرع فقام
ابن اي زرع فصجعه كسل شطبة وتبعه ذراع الجفرة بنث اي زرع فقام بنث اي
زرع طوع امها وطوع امها ولاء كسلها وخط جارتها جارية اي زرع فقام جارية اي زرع
لا تبث حديثنا ثميننا ولا تقمت ميرتنا ثميننا ولا تملا بيتنا تعشينا . قالت خرج ابو زرع
ولا يطلب تمنحني فلي امرأة معها ولدان لها كالفهدين ياعبان من تحت خصرها برمانق
طالتي وتكحها فكسحت بعده رجلا سريا ركب شربا واخذ خطيا واراح علي نعمنا نريا واعطاني
من كل رائحة زوجا وغال كلي ام زرع وميري اعلاك فلو جمعت كل شيء اعطانيه ما بلغ
اصغر عاية اي زرع . فالت عاتكة رضي الله عنها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهو لا اصل والراد بالمفرد هنا ما ليس
بجملة كبير وشاهدة (وياني جملة)
وهي فعل مع فاعله نحو زيد قلم وزيد
قام ابوه او مبتدا مع خبره نحو زيد ابوه
قائم ويشترط في الجملة ان تكون (حافية
معنى) البتة (الذي سكت) خبرا (له)
ليحصل الربط وذلك بان يكون فيها
صيرة لفظا كما مثل او نبتة نحو الحسن
متوان بدرجهم اي متوان منه او خلف
من صيرة كقولها . زوجي اللص من
ارنب . والريح ريج زرنب . قيل ال
موص عن الصير والاصل مسه من
ارنب وريجه ريج زرنب كذا قاله
الكوفيين وجمعة من البصريين وجعلوا
منه . وامامتن خاف مقام ربه ونهى
الغنس من الهوى فان الجنة هي المأوى .
اي مأواه والصحيح ان الصير معذوق
اي المس له او منه وهي المأوى له

كنت لك كافي زرع لام زرع غير اني لا اظنك . اه . (قوله ولا اظنك) لا تصح انه
لازم للصحيح ايضا (قوله وهو فاسد) وجه الفساد بايهام ان لابد صفة لزيد (قوله ولباس
التقوى ذلك خير) التمهيل مبني على ان ذلك مبتدا وخير خبره والجملة خبر لباس المرفوع
واما ان جعل ذلك بيانا او بدلا من لباس فلا (قوله اما التمثال الخ) ذكر ابن السجري
في اماليه انه ورد عليه سوال من الوصل في ثمن مسائل لحدادها هذه واجلب بها بما فيه
طول وبخاصة اخبار العمير رابطا . ومن مبارته ومثل هذا البيت ما اشده صبره

الا ليت شعري هل الى لم صبر سبيل فاما الصبر بها فلا صبر

فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت صبر النبي لشيوعه بتذكير وتظير هذا قولهم
زيد نعم الرجل بدخل فيه زيد تحت الرجل لان المراد بالرجل هنا الجنس فيستغنى للمبتدا
بدخوله تحت الخبر من عائد اليه من الجملة ويصح لك هذا ان قولك نعم الرجل كلام
مستقل وقولك زيد قلم الرجل كلام غير مستقل وان كان قولك قلم الرجل جملة من فعل وقامل
كما ان قولك نعم الرجل كذلك ولم يستقم قولك قلم الرجل حتى تقول اليه او معه او نحو
ذلك لتكون لالف واللام فيه تعريف العهد والمراد به واحد بعينه هذا كلامه . ولا يخطئ
انه صريح في ان زيد قلم الرجل انما اخرج لهدية لاداة ولا لجاز . وفي شرح التسهيل
للمصنف ان الربط بالصبر مطلق عليه فقد قال فيه والخطي عليه منها خمسة اشياء صبر
المبتدا وتكرار لفظه واكثر مواقع التهديد والتخيم نحو : الخافه ما الخافه . الفارعة ما
الفارعة . التدبير الخافه اي شيء كما تقول اي رجل زيد مطما اياه ومغضا قل الغامر

ليت الغراب دابة يتعب دائما . كائن الغراب مطلق لا وادح

والاشارة اليه والصبر نحو . . . فاما الصبر عنها فلا صبر . وقوله . . . اما التكال لا تقال
لديكم - وحطف جملة بالفاء فيها صبر على عارية منه هو الخبر قوله

وانسل مني يحصر الماء قارة فيبدو وتارات يجم فيغرق

وقوله ان الخياط اجد البين فانفرقا . وفاق القلب من اسماء ما عتقا

في رواية من رفع البين هذا كلامه . ويثبت تعلم ان نظر الشارح ليس نظرا لكونه ابطلا
لامر متفق عليه بالزام شيء ملزم فتأمل (قوله المثال) اي زيد نعم الرجل على ما قاله ابو
الحسن من الربط بعادة المبتدا بمعناه بناء على صحته ولا فقد رد بتاريل لاينة التي تمسك
بها لذلك وبناء على ان ال في فاعل نعم للعهد ليكون معنى مدخولها عين معنى المبتدا لا الجنس
ولا لما كان المعنى واحدا . هذا وقد رابت من كلام ابن السجري اطلاق المنع على تقدير الهدية
والجواز على تقدير الجنس فتأمل (قوله وان تكن اياه الخ) يريد ان الجملة المخبر بها بينها
وبين المبتدا ما تنفي به لغوية الحمل قطعا وهو العارية لفظا ثم ان تكن غير المبتدا معنى فلا
بد من احتوائها على معنى المبتدا باشتغالها على ما يدل عليه لخرط به وان تكن اياه معنى
فلا تحتاج لذلك لما انها حيثئذ كالفرق الجامد في قولك هذا زيد وزيد رجل لان المراد بها
عندهم كما في شرح التسهيل للمصنف الجملة المخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث
وكلام ومنه صبر الشان . اه . وبهذا عند التأمل يتدفع ان الجملة ان تكن المبتدا معنى فقد

ولا انم جواز نحو زيد لابد قائم وهو
فاسد او كان فيها اشارة اليه نحو . ولباس
التقوى ذلك خيرة او اصادقه بلفظه
نحو . الخافه ما الخافه . قال ابو الحسن
او بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله
انما كلن ابو عبد الله كنية له او كان فيها
صبر بفعله نحو زيد نعم الرجل وقوله . . .
اما التكال لا تقال لديكم .

كذا قالوه وفيه نظر لاستلزام زيد مات
الناس وخالد لا رجل في الدار وهو غير
جائز فالاولى ان يخرج المثال على ما
قاله ابو الحسن بناء على صحته وعلى
ان ال في فاعل نعم للعهد لا للجنس او
وقع بعدها جملة مستقلة على صيغة
بفرد كونها اما معطوفة بالفاء نحو زيد
مات عمرو فورثه وقوله

وانسل مني يحصر الماء قارة

فيبدو وتارات يجم فيغرق
قال هشام او الواو نحو زيد ماتت هند
ورثها واما شرطها مدلولها على جرابه
بالخبر نحو زيد يقوم صروان قلم (وان
تكن) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا
(اياه معنى اكفني بها) من الرباط
(كطقي الله حسي وكفى) فتطقي مبتدا
وجملة الله حسي خبر منه ولا رباط فيها
لانها نفس المبتدا في المعنى والمراد بالخط
المطوق ومنه قوله تعالى . وآخر دعوانهم
ان الحمد لله رب العالمين . وقوله عليه
الصلاة والسلام . افصل ما قلتم انا
والنبيون من قبلي لا اله الا الله (و)
الخبر (المفرد الجامد) منه (فارغ)

لحديث على هذه المخرج تسمى - جلوية معنى الذي سيكت له - . ووجه الدفع ان معنى
لحوائها على معنى الذي سيكت له ان تجعل على ما يدل على التبتا من الرباط المتقدمة
ويستدفع ايها انهم جعلوا الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن من كونها اية معنى وهو يخصي ان
مجموع تلك الجملة وانها من حيث معناه هو الشأن الذي هو معنى الصير والظاهر ان الشأن
هو صيرها الذي هو مراد كما في سطر الجمل فلا معنى للفرق ووجه الدفع ان جملة الله احد
نفسها من حيث معلما الشأن والصفة ولذلك فسرته ولا كذلك الجمل التي تحتاج للرباط
ولذلك لم تغير جملة قام بمراد من قولك زيد قام ايده فظهر الفرق وتبين ان الشأن
هو الحكم الثابت في الواقع ولا يفيد ذلك الا الجمل لا المفردات . ويستدفع ايها انه ان اراد
بكون الجملة نفس التبتا لا تصادق في المصادق فكل مبتدا وخبر كذلك اذ في المفهوم فيردى الى
الفئة الجمل . ووجه الدفع انه لا يلغى الجمل الا لو اتحد عنوان التبتا والخبر اما عند اختلافهما
فلا . ويستدفع ايها ما ذكره الدماميني وبهره من ان مثل نطقي لله حسي ليس من قبيل الاخبار
بل الجملة بل بالفرد على ارادة النطق . ووجه الدفع انا لا نعي بكون الخبر جملة نفس التبتا
الا كونها وقعت خبرا من مراد يدل على جملة ولو صاحبت لان يقصد لفظها وترجع بذلك
للمفرد في السأل ولا شك في ثبوتها في المثال المذكور فليثبت (قوله من ضمير التبتا) دليل
هذه الزيادة قول المصنف في المشتق - ... فهو ذو ضمير مستكن - ووجه الدلالة انه لما حكم
على المشتق بكونه فيه ضمير وعلى فسيمة بكونه فلما دل ذلك على ان المراد فارغ من
الصير . وفانتهما دفع ما اورد على المصنف من ان قوله فارغ لم يبين المراد منه اذ لا يدري
من اذا (قوله فهو ذو ضمير مستكن) اي وجوبا على ما هو طامره ها وكذا في التسهيل وهو
مخالف للنقول عن سيويه والبصريين فقد نقل الخضر اوي عن سيويه انه اجاز في مررت
برجل مكرمك هو ان يكون تأكيدا وان يكون فاعلا فدل ذلك على جواز بروزه في الخبر . وفي
شرح التسهيل للمراي طاهر كلام المصنف وجوب الاستار وانه ان برز كان تأكيدا لا فاعلا
بالصفة وقد اجاز سيويه في - مررت برجل مكرمك هو - الوجهين . هذا والمراد من قوله مشتق
المشتق الذي لم يجر مجرى الجامد نحو هذه البطحاء والا فلا ضمير فيه (قوله فليست
منعقة بالمعنى المذكور) اي لاخص بل منعقة بمعنى ما اخذ من المصدر للدلالة على ذات
وحدث وهو المعنى لاعم (قوله حيث تلا الخبر) الطاهر ان يجعل بدل كلمة الخبر المفرد
المشتق وهكذا بعد قول المصنف معناه لما ان الكلام فيه لا في ضم الخبر المفرد ولا في ضم الخبر
وكان سر القول التنبيه على ان هذا الحكم الذي هو لا يبرز لا يقصر على المشتق بل الفعل
كذلك يبرز فيه الصير نحو غلام زيد يصربه هو اذا اردت ان زيدا يصوب الغلام وان اختيار
الشيخ لا يبرر عدم وجوب لا يبرز عند خوف اللبس لان دفاعه بذكر الطاهر نحو غلام زيد
يصربه زيد مراد بانه لا يحسن يصح الطاهر موضع الصير في غير مواضع التخصيم وهكذا
قال الدماميني في شرح التسهيل تبعا للمراي وهذه صارت وقال بعض لا يجب لا يبرز بل
اذا خيف اللبس ازيل بتكرير الطاهر الذي هو الفاعل نحو زيد صرره صرره زيد وقول
للمصنف اقوى لصنف وقوع الطاهر موقع للمصدر الا في مقامات التخصيم . اه . واما جواب

من ضمير التبتا خلافا للكونيين (ان
يشتق) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر
ليدل على صنف به كما صرح به في
شرح التسهيل (فهو ذو ضمير مستكن)
فيه يرجع الى التبتا والمشتق بالمعنى
للتذكير هو اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة الشبهة واسم التخصيل واما لسماء
الالة والزماني والكن فليست منعقة
بالمعنى المذكور فهي من الجوامد وهو
لا اصطلاح . تبين ان . لاول في معنى
المشتق ما اول به نحو زيد اسدي
مجموع وهو تميمي اي منتسب الى
قيموبكر ذو مال اي ملحق مال فلي
هذه الاخبار ضمير التبتا . الثاني
يتمين في الصير المرفوع بالوصف ان
يصكون مسترا او منفصلا ولا يجوز ان
يصكون بارزا مضافا فائمان وواو
فائمان من قولك الزبدان قائمان
والزبدان قائمون لينا بصيرين كما
ها في يفرمان ويقرمون بل حرفا تذيية
وجمع وعلامتا امراب او ابرزنة) اي
الصير المذكور (مطلعا) اي وان امن
اللبس (حيث تلا) الخبر (ما) اي
مبتدا (لبس معناه) اي معنى الخبر (له)
اي لذلك التبتا (محصلا) مساله عند
خوف اللبس ان تقول عند ارادة الاخبار
بصاربيه زيد وصروبيه عمرو

ابن جماعة بان قدم الحسن اذا لم يكن اعني مقصود كرفع اللبس فيرد بان رفع اللبس ليس
لا يكون الا بالظاهر حتى يحسن وضعه موضع الصبر ككفاية الصبر فيه مع السلامة من
ذلك الوضع واما زعم الرضى ان الفعل لا يجب فيه لا يبراز مطلقا باجماع اهل البلدين قد
ارتباك انكاره في صدر الكتاب فتذكر (قوله زيد صرو صاريه هو) الفصل لعصرو والمنفصل
لزيد وهو قائل بالوصف وقيل بل توكيد للمستمر فيه واما رده فانه لان والتوكيد ليس يلزم
فهو ليس بتوكيد فليس يلزم لانه لم يارض دفع اللبس (قوله وقال الكوفيون لا يجب
لا يبراز حيث) الذي حوجه لقيد الوجب على ما هو الكثير الشائع اي بل يجوز لا يبراز
ولا استار بخلاف المذهب الاول فيجب الاول ويجتذ فلثال السابق وهو زيد عند صاريها
هو كالذي بعده يصح على المذهب البصري ان يكون الصبر المنفصل فيه فلثال كما هو في
زيد صرو صاريه هو باتفاقهما وعلى المذهب الكوفي يجوز ذلك وكونه توكيدا للصبر المستمر
وتظهر الفائدة في الشبهة والمجمع فيرد الوصف على الفاعلية ويثني ويجمع على التوكيد والسموع
من غير لغة الكوفي البراغمة اما هو الاول (قوله وراقتهم النظم في غير هذا الكتاب) افرد
في شرح التسهيل من الميل اليه حتى جعل الذين تصدوا لرد حجة متكلمي حصيين وذلك لانه
لما استدل لهذا المذهب بحكاية الفراء - كل ذي صبح نظره اليك - وقواه تعالى - فظلت اصداتهم
لها خالصين ، وقراءة ابن ابي عمير - حتى يورثن لكم الى طعام غير نظرين اناء - بجر غير

وقوله وان اسروا اصدى اليك ودونه سهر وميمة اليك سلق

لمحرقه ان تسجي لصوته وان تعلي ان اللعاني مرفى

وقوله ترى ارباقهم متغلبين اذا صدا الحديد على الكسبة

وقوله ان الذي لهواك عاف رطبه لجديرة ان تصفيه خيلا

وقوله قومي ذري السجد باتوا وقد ملئت بكنه ذلك عدنان وفطمان

لناظرة خبر كل وليس له ولم يزل هي كما ان خاضعين صفة لارباب لامناق ولم يبرز وكذا
غير نظرين صفة طعام وليس له ولا يبراز فيه ومحقوقه صفة للمرأة جارية على امره ولم
يرز ومتغلبها على الارباب وليس لها ولا يبرز له وباتوا على ذري السجد لظا وهو معنى
لقومي فاستغنى باستكنايه قال بعده وتكلم بعض للخصمين للبصرية وزعم ان التقدير في حكاية
الفراء الخط او اخطان كل ذي صبح فهو على حذو مصاف وان المراد بالاضيق في لايته
الجماعات كما قالوا انا عتق من الناس وان لا صبر في لمحقوقه لرفع ان تسجي وان
تصفيه وهما جملتان في موضع خبر ان في البيت قبله وان الاربابي مفهم في لائتاد الثاني
اي تراهم متغلبها اي متغلب لارباق معاملته للمصالح للشي معاملته ما اضيف اليه حيث
جاز اللفظ بالاضيق اليه كقولهم اجتمعت اهل اليمامة لسوقن اجتمعت اليمامة مرادا اهلها
كما يجوز في ترى ارباقهم متغلبها لسوقن تراهم متغلبها اي لارباق او هو على حذو
مصاف اي ترى اصحاب ارباقهم متغلبها رعا لذلك المحذوف وفي لائتاد الخامس ان
التقدير قومي باتوا ذري السجد وفي تخريجهم خلت بين ابوي علي والخم مورد في باب
لاشتغال وفي مائة ذلك تعسف فلا عدول اليه (قوله واخبروا النح) لم قيد الطرف والجور

زيد صرو صاريه هو فصار به خبر من
صرو وصاه هو الصاريت لزيد وبابراز
الصبر علم ذلك ولو استراخن التركيب
بعكس المعنى ومثال ما امن فيه اللبس
زيد عند صاريها هو وعند زيد صاريه
هي فيجب لا يبراز ايضا لجريان الخبر على
غير متن هو له وقال الكوفيون لا يجب
لا يبراز حيث وراقتهم النظم في غير هذا
الكتاب واستدلوا لذلك بقوله

قومي ذري السجد باتوا وقد ملئت

بكنه ذلك عدنان وفطمان

تبسيهان - الاول من الصر التي

يطو الخبر فيها ما ليس معنوله ان يرفع

طاهرا نصو زيد قائم ابوه ذلها في ابوه

هو الصبر الذي كان مستكنا في فائده لا

صبر فيه حيث لا متاع ان يرفع خيتمين

طاهرا وصمرا - الثاني قد مرث انه لا

يجب لا يبراز في زيد عند صاريه ولا

عند زيد صاريها ولا زيد صرو صاريه

تريد لاخبار بصارية صرو لجريان الخبر

على متن هو له بل يتعين الاستنار في

هذا لاخير لما يلزم على لا يبراز من ايهام

صارية زيد (واخبروا بطرف) نحو

زيد عندك (او بحرف جر)

بالاقادة كما فعل في الكافية احمدا على مسمى والخبر الجزء المم الفائدة كما احمدا على قوله ولا يكون اسم زمان خبرا ... في عدم تقييد الطرف بالكافي حين كون البداة جثة واشعر بقوله ... ناولي معنى كائن لو استقر - انه لا يجوز اظهار وقد ذكر في التسهيل وشرحه انه لا يجوز اظهار الا على قلته واشعر ايضا بان اللذين غير مصبيين لادراج كلمة معنى وان الطرف والمجرور محمول ذلك للنوي ولا يحصل استقرار على خصوص الماضي لانه يجوز تقدير المصارع بل يحسن عند ارادة الحال او الاستقبال الا انه لم يبين كائن هل هو من الفاقصة او النامة والحق ان نقول انه يمتنع التزام نقصانه دائما لادائه للسلسل وعلى هذا يحصل كلام السعد في حواشي الكشاف المشهور في هذا المقام وتصف كونه تارة وتارة لادائه الى كلفته تقديره لكن زائد على التقدير الاول وان وثقت عدة مع المتدوغة عنه وبمحسن كونه من النامة دائما لسلمته من الامرين ولم يبين ايها موضع النية ولا اصل التقدم وقد يعرض له ما يرجع تاخير نحو في الدار زيد لان اصل الخبر التأخير وما يوجب نحو اما في الدار فزيد لان اما لا يلها الفعل وسبذكر له تنعيم (قوله مع مجزوء) يعني على الكلام حذف الواو ومطوفا (قوله صلتها) يشير الى ان في الكلام مسامحة من حيث انه اقتضى ان النوي المعلى مع انه الدال على معنى كائن او استقر (قوله اذ هو الخبر حقيقة) هو ملته لقوله ناولي وكان الغرض منه تنزيل عبارة المصنف على ان الخبر هو المحلوف وهو كلام . وفي التسهيل وما يعزى للطرف من خبرية وعمل فالاصح كونه لعلمه . لا . وفي ادراج كلمة حقيقة ايضا الى ان تن جعل الخبر هو المذكور او مجموع المذكور والمحدوف لم ينظر لحقيقة الامر من ان ذلك المقدر هو الركن الثاني من ركني لاسناد وهو المقصود بالذات واما الطرف والمجرور فمعتلان له قداء فلا بد منهما لذلك قطا وانما نظر للمظهر اما تن راي الخبر المذكور فلانه المفروض به الذي دل على تمام الكلام وان كان لا بد لهما من عامل واما تن راي المجموع فلانه المقصود بالاخبار (قوله وهو مردود بقوله الخ) وجد الرد على ما في التصريح ان اجمع مرفوع لا يصح ان يكون توكيدا لقواني ولا للدهر لانها منصوبان ولا للتصير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والمخفى متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع على الاجداء لان الطالب للحل قد زال بوجود النسخ . واذا بطلت هذه الافهم تعين ان يكون توكيدا للتصير النخل الى الطرف وهو الطارب ولا يشك بالفصل بالاجني وهو الدهر فانه جائز للصورة هنا كلامه . وفيه انه يمكن ان يدعى انه توكيد للدهر والرفع لصورة العافية كما التزم الخصم ان الفصل بالدهر للصورة والا فما الفرق (قوله احدهما ان تقدير اسم الفاعل الخ) خلاصته ان الخبر حكمه الرفع فان قدر اسم دال قبله بنفسه من غير احتياج الى اعتبار حاليه محل شيء وان قدر فلا احتياج الى استقرار مفرد يقبل ذلك الرفع بحال ذلك الفعل محله فيترجم لاول لكونه واقيا بما يحتاج اليه من غير تقدير واعتبار دون الثاني لعدم ذلك فيه ومكذا دل في شرح التسهيل تقدير الفعل لا يعني عن تقدير اسم الفاعل يستدل على انه في موضع رفع واسم الفاعل من تقديره وتقدير ما يعني اولى . لا . فعني ظهور الرفع في اسم الفعل اتصافه به من غير احتياج الى ان محل محله شيء والقصر المستفاد من لا والا اعني

مع مجزوء نحو زيدا في الدار (ناولين) ~~مكتوبة~~ اذ هو الخبر حقيقة حذف ويجوز ان تستل التفسير الذي فيه الى الطرف والمجرور والمجرور وزعم السرياني انه حذف مع ولا ضمير في واحد منهما وهو مردود بقوله

فلن يكت جناتني بارض سواكم
فان فواتي عندك الدهر اجمع
والعلق النوي اما من قبل المفرد وهو ما في (معنى كائن) نحو ثابت واستقر (اي الجملة وهو ما في معنى (استقر) وثبت والمخاطر عند الساطم لاول قل في شرح الكافية وكونه اسم فاعل اولى لوجهين احدهما ان تقدير اسم الفاعل لا يخرج الى تقدير ماخر لانه واق بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يخرج الى تقدير اسم فاعل اذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر الا في اسم الفاعل . الثاني ان كل موضع كان فيه الطرف خبرا وقدر تعلمه بفعل امكن تعلقه باسم الفاعل وبعد اما واذا الشجائية يعين العلق باسم الفاعل نحو اما عندك فزيد ومخرجت فانا في الباب زيد لان اما واذا المنجائية لا يليهما فعل طاهر ولا مقرر واذا تعين تقدير اسم الفاعل

أي دون الفعل الذي التعلق المحقق على أن الأمر دائر بينه وبين اسم الفاعل فلا
يصر أن لا غرض به بظهر الظهور المذكور في غير اسم الفاعل ويصير ما حرقنا يندفع
ما قيل أولا قد يقال كون الجملة ذات محل من لأغراب لا يقتضي كونها مقدرة بفرد
يظهر فيه لأغراب بل يقتضي في ذلك يوقفها موقع المفرد وثانيا لا يقال هذا يقتضي
أن كل ما لم يظهر فيه لأغراب لا بد من تقديره بها يظهر فيه ولو مفردا ولم يذهب
أحد إلى ذلك فالجواب أن تقدير الفعل لا يجوز أن يقتضي شيئا آخر كما تقدم
(قوله في بعض المواضع) أي مواضع الخبر لقوله سابقا كل موضع كان فيه الطرف
خبرا فلا تورد الصلة والصلة (قوله لا دلالة فيه) أي لا يصلح أن يكون دليلا
يحدد عليه في أثبات المطلوب على ما هو معنى الدلالة في معاملات الخصام فتدبر
واعلم أنه يجري الدليل الذي ذكره المصنف بأن اسم الفاعل مفرد وهو أصل يختلف
الجملة وقد أمكن فلا مدلول عنه (قوله إنما هو لمخصص المحل) يريد أن ذلك
التعيين لا مر خارج عارض لا تطلق له يوقع الطرف خبرا ونظيره في أن ذلك
التعيين لا مر خارج عارض جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم فان
عارض الصلة والصلة عين تقدير الفعل وإن احتجته واسم الفاعل بالذات (قوله
أذ يجوز تقديره بعد المبتدأ) المراد من الجواز هنا وفي قول أبي الفتح سابقا هل
يجوز إذا زيدا مرجحه هو عدم الاحتياج بدليل مغايرة بالنوع الذي احتجوا السؤال
وقوله أولا فالمدحور ظهور الفعل بعدها وحيث فسدى العبارة أن تقدير الفعل بعد
المبتدأ غير ممتنع وهو متفق بالوجوب والجواز ولم يصر بالوجوب وإن كان هو المراد لعدم
كون المقام لذلك وكون هذا مودى العبارة مما لا يرتب فيه عارف بموافع الكلام
فاندفع ما قبل طامره أنه يجوز تقديره أيضا قبل الطرف وليس كذلك لتصريحهم
بأن الخبر إذا كان فعلا لا يجوز تقديره إلا في هذين الموضعين ولا في غيرهما
لما سيأتي في قوله - كذا إذا ما الفعل كان الخبرا - فكان الصواب أن يقال أذ يجب
أنه هذه عبارته والعجب منه أنه صنع نظير ما صنعنا في قول الناطم ويجوز
التقديم أذ لا ضرر وإن كنا نقول عليه أن شاء الله (قوله إنما يجب حذف
التعلق المذكور) أي الذي هو موضوع هذه المسألة وهو الواقع خيرا لا مطلق
التعلق على أنه لو لم يرد قوله المذكور لكنا نقدره بذلك كما فعل في قوله سابقا
في بعض المواضع بل لو لم نقدره بذلك لعدناه بالذاتي كما هو المتبادر وعلى كل بسط
ما قيل في هذا المحصر نظر فانه قد يجب حذف التعلق الخاص في نحو يوم
الجمعة صحت فيه وود تقدم ومن ذلك الواح في مثل أو نهج نحو الكلاب على
البقر أي أرسل نعم لاستقرار العلم لا يكون إلا وأحب الحنفى (قوله هو معنى)
زاده لنسب إلى أن المراد بالجنة في هذا العلم ما قابل المعنى بالاصطلاح النحوي
لا الجسم بقيد العود على ما هو اللغة فيندفع ما قبل الصواب العبر بالحسم
بدل الجنة (قوله وذهب قوم منهم النظم في تسهيله) تحرير هذه المسألة

في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض
المواضع وجب رد المحصل إلى ما لا احتمال فيه ليجري
الباب على متن واحد ثم قال وهذا الذي دللت على
أولوية هو مذهب سيوريه والآخر مذهب لا خفيش
هذا كلامه ذلك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا
دلالة فيه لأن ما ذكره في لأول معارض بأن أصل
الفعل للفعل واسم الثاني فوجب كون التعلق اسم
فعل بعد أما وإذا إنما هو لمخصص المحل كما أن وجوب
كونه فعلا في نحو جاء الذي في الدار وكل رجل في
الدار فله درهم كذلك لوجب كون الصلة وصلة
التكثرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة على أن ابن
جني سأل أبا الفتح الزطرافي هل يجوز إذا زيدا مرجحه
فقال نعم فقال ابن جني يلزمك إيلاء إذا الفجائية
الفعل ولا يليها إلا لاسمها فقال لا يلزم ذلك لأن
الفعل ما ينتم الحذف ويقال عليه في أما فالمدحور
ظهور الفعل بعدها لا تقديره بعدها لأنهم يفترون
في التغيرات ما لا يفترون في التعليلات سألنا أنه
لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدرا لكن لا نسلم أنه وليهما
فما نص فيه أذ يجوز تقديره بعد المبتدأ فيكون التقدير
أما في الدار فزيد استقر وخرجت فذا في الباب زبد
حصل لا يقال أن الفعل وأن قدر ظاهرا فهو في نية
التقديم أذ رتبة العامل قبل المفعول لا ما يقول هذا
المفعول ليس في مركبه لكونه خبرا مقدما وكون التعلق
فعلا هو مذهب أكثر البصريين ونسب لسيوريه أيضا
• تنبيه • إنما يجب حذف التعلق المذكور حيث
كان استغارا عاما كما تقدم فإن كان استغارا خاصا
نحو زبد حالي عندك أو قائم في الدار وجب ذكره
لعدم دلالة عليه هذه الحنفى حسنة (ولا يكون اسم
زمن خيرا • ع جنة) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة
(وإن بعد) ذلك مواضع تقدير معاني هو معنى (فالخبر)
كما في مواضع الدلال اللبابة والرطب ذهري ربيع والبيم
خبر وشذا أمر وقوله - أكل عالم نعم تحزينه - أي طالع
الهلال يربو الرطب وشرب خمر وأحرار نعم والاحبار
حبشند باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جنة هذا
مذهب جمهور البصريين ونسب قوم منهم النظم في
تسهيله إلى عدم تقدير معاني طرا إلى أن هذه لأسباب تنبيه المعنى لحدودها وقت وهذا الذي يقتضيه الطلاقة

على ما لا يصف في التسهيل وهو متابعه في المبتدأ أن كان جنة فلا يخبر عند بلسم الزمان إلا إذا
 افاد وحصول الفائدة يكون في الغالب بلن تشبه الجهة المعنى في الحديث ونحوه وثبت
 نحو الهلال الليلة والرطب شهري ربيع وزيد حين بقل وجهه وزيد حين طر شاربه والطيلة
 ثلاثة أشهر والخليج شهرين والحجاج زمن أمين مروان أو بدل دليل على تقدير مصافى نحو أكل
 يوم ثوب تلبسه وأكل ليلة صيف يومك وأكل عام نعم تحوونه وأي كل علم ماتم تبشونه أي
 تجد ثوب وأتبان صيف وأحرار نعم وحدوث ماتم فإن تلبسه ويومك وتحوونه الخ دلائل
 على تجديد وإتيان الخ أو تم واسم الزمان خاص فنحن في شهر كذا أو مستول به عن خاص
 نحو في أي الفصول نحن وفي أي شهر نحن وفي أي علم نحن ومن غير الغالب نحصل في خبر
 ذلك نحو اليوم خبر وعدا أمر وقوله . . . وشأننا إذا أردت جميعا - وهذه عبارة التسهيل ولا
 يعني ضرب زمان غالبا من خبر اسم عين ما لم يشبه اسم معنى في الحديث وقتنا دون وقت
 أو كنوا إضافة معنى اليه أو يوم واسم الزمان خاص أو مستول به من خاص وعالي في شرحه
 ذلك الظني بعدم أفادته وقال على قوله غالبا واشتد بقولي غالبا إلى أنه قد يخبر من العين
 بالزمان فلا كقول امره القيس - اليوم خبر وعدا أمر - وقول الآخر

جاري للحبص والهسر للثا وشأننا إذا أردت جميعا

فشأننا مبتدأ وإذا خبره وهو اسم زمان . وإذا تقرر لديك هذا فنقول ان في عبارة الشيخ السارح
 نظرا من وجوه . لأول أنه اقصى ان الجمهور يجوزون ذلك ان وجدت الفائدة بواسطة
 تقدير المصافى وليس كذلك اذ المتقول انهم حاكمون بنبهه ويروون ما ورد بتقدير المصافى
 والفرق واضح . الثاني ان الذي ذهب اليه في تسهيله على ما يبا هو الصحة مع الفائدة
 وأو بالمصافى لا عدم تقدير المصافى . ولا نفد ان تدفعه بتقدير مصافى في العبارة أي عدم
 لزوم لانه ماله بقوله فطر الخ وذلك عند المصنف مقصود لروم عدم التقدير لا عدم اللزوم كما
 لا يخفى . الثالث انه انتهى ان لامثاء السابقة كلها تشبه المعنى لحديثها وقا بعد وقت
 وهو لا يصح إلا في الهلال الليلة والرطب شهري ربيع . الرابع ان أكل عام نعم تحوونه مما
 هو بتقدير المصافى عند المصنف . الخامس ان اليوم خبر وعدا أمر ليس مما يشبه المعنى ولا
 مما يفدرفه المصافى عند أيضا بل من غير الغالب على ما سمعت . السادس ان قول المصنف
 ما لم تقد لا يعضي شيئا مما ذكره كما لا يخفى على العناية الماهرة فلتأمل في العام (قوله ولا
 يحجز لا يبتدأ بالمكره الخ) طالع بعض المختص بكونه خلاف الأصل اد لا أصل في المبتدأ ان
 مكين معرفة لما ان للمعرفة معنى معينا والمطاب بلاه الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم
 على الامر المعينة وقال الرضي علاوة بان السدا محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون إلا
 بعد معرفته وهذه العادة تطرد في الدال مع انهم لا يضربون فيه التعريف ولا التخصيص قال
 وأما قول ابن الحانج ان الدال محض بالحكم المقدم عليه فوجه لانه اذا حصل تخصيصه
 بالحكم فخط كان بعصر الحكم غير محض فكيف قد حكمت على الشيء قبل معرفته ثم قال
 ولا انكر ان وقوع الـ في معرفة أكثر من وقوعه بكرة لاسيما بالصفة في كثير من المواضع
 بخلاف الغافل وان علمه لشيء عليه وجوبا لا بلبس بالصفة . اهـ . وفي حواشي المطول

ولا يحجز لا يبتدأ بالمكره . ما لم تقد

للفاعل الجلي - ان قلت فما الفرق بين الفاعل والبعد حيث يجوز ان تنكير الاول بلا تقييد
دون الثاني في مثل رجل في الدار كما هو المشهور فقلت الفرق ان في تنكير البعد اختلافا
بالعرض من الكلام وهو لا يفهم لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو مقدم على الخبر ينظر السامع من
استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه اذا سمع الفعل انقضى الامر ولم يقل بعد ذلك
ان السامع لا يفتي الى كلام المتكلم هذا كلامه وهو اجود ما رايت لهم في هذا المقام - واطم ان
هذا كقوله لاني - وحلف ما يعلم جائز ... - انما يجري في البعد الذي له خبر واما الوصف
الذي يستغنى بمرفوعه فلا يجوز حلفه ولا حلف مرفوعه ولا بتلك تنكرة لكونه محكوما به
وانما الحكم عليه مرفوعه - بقي ان كلام المصنف انما هو في مجرد ان البعد لا يكون تنكرة
بلا مسوغ - وهناك مسألة اخرى وهي انه اذا وجد معرفة وتنكرة مسوغة ومصحح ان يكون كل
مبتدا كلام العرب على ان المعرفة البتة والتنكرة الخبر لا العكس الا في الاستثناء وهذا ما قال
في المطول ليس في كلام العرب كون البتة تنكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية - اه - وبين
المسائل اكثر مما بين النريا والندري وان وهما فيه قلبه خبر (قوله كما هو الغالب) اي حال
كون التنكرة جارية على ما هو الوصف الغالب فيها وهو عدم لامادة فالتكليف بمعنى على وما
واقعة على عدم لامادة واليهما يعود هو هذا هو الوجه الحسن تدبر (قوله الا حصول الفائدة)
اي كون الكلام بحيث يحصل له اسمع الفائدة فالشرط مقارن للمعروف تأمل (قوله فمن مقل الخ)
خبر مبتدا محذوف ومن تعيضة ومقل ومخل صفتان لموصوف محذوف والتقدير فهم بعض
فريق مقل ومخل ان يكون من بمعنى من متعضة بمحذوف اي لم يخرجوا عن فريق مقل
وفريق مقل الخ افادة الدوامي والاحتمال الثاني ظاهر تصورا وان كان نهاية في
التعريف واما الاول وهو لاولي فحاصله انه ليس في الكلام محذوف الا البتة لدلالة قوله
وراي السامعون ان كل احد الخ عليه وموصوف مقل الخ ومن بمعنى بعض هي الخبر على ما
ارتاك في قوله - ولاسم منه معرف ومبني ... - والمعنى ان المتأخرين بضمين بعض فريق
مقل ومخل وبعض فريق مقل مقل ما لا يصح الخ واما انصر على قوله فهم بعض فريق مقل
مخل لما ان غرضه مجرد بيان المبتدا والموصوف المحذوفين وكون من بمعنى بعض وذلك كاف
فيه ولما كان بيان من مقل محال يفتي من بيان ومن مقل مقل الخ لعدم الفرق لم يحرص له
في ذلك التدبر - فاندفع ما قيل في الاول من الاحتمالين نظر لان جميعهم ليس بعض فريق
الخ - اه - لكن لا يخفى ان تقدير الموصوف لا ضرورة اليه (قوله ان يكون الخبر محصا)
اي ليس مفاده معنى قل ان بجاء احد كعند رجل او لاسان على ما سبق ذكره (قوله نحو عند رجل
مال ولا لسان مقل) اي وجهت في وقت امر (قوله ان تكون عامة) ذكر الرصص وصاحب
المطول وغيرهما ان التنكرة في - باق النبي او الهى او لاسفهم تسعق الجنس طامرا وفي غير
ذلك عدم الاستعراى هو الطاهر وقد تكون له محازا وتكثر ان كانت مبتدا نحو تصد خير
من جرادة (قوله وما تفعل افعلا) - لمول اصل محذوف (قوله انظر من الله) اي اسد منه
غصبا واردة الانعام من تسور على محاربه وادوز الحدود التي اوتفه عنها (قوله ان تقتصر
بوصف) اي يفيد بسببه معنى خاصا يكون الكلام به مقبدا فيخرج حيثن نحو عادمي في الدار

كما هو الغالب فان افادت جاز لا بداء
بها ولم يشترط سيويه والمنقذون لجواز
لا بداء بالتنكرة الا حصول الفائدة وراى
التأخرون انه ليس كل احد يفتي الى
مواضع الفائدة فتبعوها فمن مقل محال
ومن مقل مقل ما لا يصح او معد لا نور
متداخلة والذي يظهر انحصار المقصود
في الذي سيذكر وذلك خصه صلواتها
الاول ان يكون الخبر محصيا طرعا او
محرورا او جملة ويحتمل ما بها (كعند
زيد فمرة) وفي الدار رجل وقصدك
فلامه انسان قيل ولا دخل للعدم في
التسوية وانما هو لما في التأخير من توهم
الوصف فان ذات لا تدعى نحو - د
رجل مال ولا لسان مقل امتنع لعدم
الفائدة - الثاني ان تكون عامة اما
بنفسها كاسماء الشرط والاستفهام نحو
من يتم احكمه وما تفعل افعلا ونحو
من عندك وما عندك او بغيرها وهي
الواقعة في سبيل اسفهم او نفي نحو
- الله مع الله - اول في فيكم فما حل لنا)
وما احد اغر من الله - السالك ان
تقتصر بوصف اما لفظا

[illegible]

دکتر محمد عبد بجرم و خالہ قداء قد حلت علی منبری

الخمس عشر ان تكون مبيعة كقولهم مبيعة من ارباعه فيل من لم يزل والصابط حصول المدة (ولا عمل في الاحبار ان يولد)

لعدم الوصف رأسا ونحوه من كلامي في الدار لعدم كون الوصف
يسبب ذلك التخصيص وإنما المخرجان لان المعنى المضاف منهما ليس
باقيد من المضاف من قولنا عند رجل مال وقد اخرجنا الخارج كغيره
بعدم الاختصاص (قوله نحو ولجود مؤمن) فيه ايضا مسوغ لام
لاجده (قوله نحو وطائفة الخ) فيه ايضا مسوغ الوقوع بعد ولو
الحال بل مسوغ الوصفية بقدر اعتمادهم على ما يعتبر اليه قول الله اهي
البيضاوي . يظنون بالله غير الحق . صفة اخرى المضافة او حال
او اسمياتي على وجه البيان لما قبله (قوله او معنى) اي اوصف
ماخر من نفس النكرة الواقعة مبتدأ لا من لفظ اخر مقدر زائد عليها
فظهر الفرق بين هذا وما قبله (قوله نحو قائم الزيدان) اي اذا
جوزناه اي لان قولهم لا يقع المبتدأ نكرة بلا مسوغ في المبتدأ المنجز
عنه والشبه به اي في المرفوع المعني من الخبر واما نصهم على ان
الوصف شرطه التكميل فلا ينافيه لانهم انزموه التسويغ اما بالفعل او
بالوقوع بعد الثاني او نفيه كما بآي للذاريح قريبا واندفع تعقب البدر
الدمايني بان الكلام في المبتدأ المنجز عنه اما الوصف فشرطه التكميل
كما نصوا عليه فكان الصواب التثليل بنحو ضرب الزيدان حسن
وامل (قوله في اليم واللية) الذي يقتضيه المعنى المقصود من الحديث
ان يكون الظرف لها معلوما يكتسب من حيث الاداء والفعل الذي
تضمنه اي خمس صاوات ثابت لها كونها طلب الله على وجه الجزم
فعلها في اليم واللية من التكلف وهذا طاهر وان خطي على الساطرين
(قوله الطغ) انما كان مسرورا لكونه يشترك المصطلفين ففعلهما
كسبي واحد فما يسوغ لاجدها باء دهما يسوغ لابتداءه بالآخر
(قوله ان مراد بها الخفية) مر به مع ان المصنف مر به في
شرح التسهيل بالصوم ايماء الى بيان مراده من فان اهل العربية
قد يقع لهم الملاقى العام على المطلق والى ان حمله على طاهرة كما
وقع لبعض شراح الخلع حتى قال ما قال ليس مما ينبغي معرف
ذلك التدبير له كل التدبير (قوله كفوله كم عمة لك الخ) قد حل
السارح في باب حكم المسوغ في البيت الوصف بذلك (قوله
لان الخبر التيه) علمه في شرح التسهيل بان المبتدأ عامل في الخبر
فمن كسائر العوامل لا مباحث لا يصرف ومقتضاها لربم الدخيل
غير انه اجوز قد دعمه تنسها له بالفعل في كونه مستندا والمبتدأ
يعمل في كونه من ذا الله . وعلمه السعد بان المبتدأ محكوم عليه
لا بد من وجده قبل الحكم فتصد ذلك في اللفظ ترجعا بينهما

وكان

(وَلْيَقْسِمْ عَلَى مَا

مجلس شورای اسلامی

چوتھوں میں ارساغہ

کتابخانه عمومی

الخمس عشر

وكان عدول المباحر ههنا لعدم اطراد الاول في سائر المصائب في رفع البعده والخبر ولقد التفتي
 بان وجود المحكم عليه قبل الحكم ان اريد في الذهن منع الوجوب او في الخارج فسلم ولا
 ينفع كما اطال به الشريف في حواشي الطول (قوله من حيث انه موافق النسخ) الخبيثة للتجديد
 والمراد من الدلالة على الحقيقة ان يدل على صفة البعده لا سببه يدل على ذلك مقابلة بقوله
 او على شيء من سببه (قوله وما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير) اما في الوجوب الى التأخير
 اما في صفة الموصوف اي التأخير الواجب والتلفي للاستعداد من لم يبلغ منصب على الصفة
 فالعنى درجته الصفة في التأخير الواجب لم يبلغها الخبر وانما بلغ مجرد التأخير فحيث ترسوا
 فيه وجوزوا التقديم فصح الكلام في نفسه ولايم ما بعده . واندفع ما قيل ان الصواب حذف
 قوله في وجوب التأخير لاهتمامه ان كلا منهما واجب التأخير لكن درجته الخبر في ذلك احط
 وانزل وذلك غير صحيح في نفسه وغير ملائم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) المراد من الجواز
 هنا عدم الوجوب لقوله بعد . ونحو عندي درهم ولي وطرفه ملزم فيه تقدم الخبر . وهم المنع
 ايضا لقوله بعد ايضا . فامنع حين يستوي الجواز ان وكلام المباحر منزل على ذلك فالاقسام
 ثلاثة وبين ان الثاني للجواز انما هو احد القسمين الباقيين اي الوجوب او الاستحالة لا
 الامالة . فما قيل وجوزوا اي لم يمنعوا وليس المراد بالجواز استواء الطرفين النسخ وهم . والمعجب
 ان هذا القائل مع ذلك قال على قول المصنف . ولاصل في الاخبار ان توخرا اثار بذلك
 الى ان الخبر في نفسه حالين التقدم والتأخر ولاصل منهما التأخر من حيث هو بقطع النظر
 عن كونه واجبا او جائزا او ممتنا وباجبار ذلك يكون له ثلاثة احوال وجوب التقديم ووجوب
 التأخير وجوازهما وقد اثار الى الجواز بقوله وجوزوا التقديم اذ لا ضررا . والى وجوب منع
 التأخير بقوله . فامنع . . والى وجوب التقديم . ونحو عندي درهم النسخ . هذا كلاءه (قوله
 اذ لا ضررا في ذلك النسخ) جبار من كلام السارح انه جدل اذ تطليقة وان الضرر المتلفي في
 ذات التقديم فان جاء فمن عارض وان فاء فامنع دخلته في جواب شرط محذوف . والظاهر
 انه لا ضرر في ابتداء اذ لا ضرر على ما يظهر منه من ان اذ طرف من غير تقييد بالكون
 ذاتيا ويكون فامنع يانا في المعنى لمفهوم ذلك القيد يورده قوله في مقابلة حين (قوله نحو
 صديقي زيد وفضل منك افضل مني) نشر على ترتيب اللف فالاول لعرفا والثاني لتكرا واعلم
 ان المنع هنا غير مطلق عليه فان قوما من فحاة سقطة اجازوا غير ملغتين لذلك لانعكاس
 نظرا لحصول الفائدة قدمت او اخرت وفيها تشاجر طيمان من علماء لاندلس وحما لاستاد
 ابو محمد ابن السيد البطليوسي والاديب الفيلسوف ابو بكر ابن باجة النهر بابن الصانع
 حتى ادت الى مكالة ونراغ وتصيب فامل في ذلك ابن السيد كلاما قيسا فضل في كل
 المسائل جمعني مجلس مع رجل من اهل الادب فارغني في مسألة من مسائل النحو ثم دبت
 لايام ودرجت الليالي . وانا لا اعبرها فكري ولا احطرها بيالي . ثم اتصل بي ان فرما بصديق
 له ومطربونه . يعتقدون اي انا المحطى بها ذوقه . فرايت ان اذكر ما جرى بنسائهم
 من الكلام . وازيد ما لم اذكره وقت المنازعة بالخصام . لعلم من الترجي البصاعة وبالله
 التوفيق . كان بعد الامر ان هذا الرجل المذكور قال لي ان قوما من شعري سقطة اختلوا في

من حيث انه موافق في الامر لما هو
 له دال على الحقيقة او على شيء من سببه
 وما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير
 توسعوا فيه (وجوزوا التقديم اذ لا ضررا)
 في ذلك نحو تميمي انا ومشرك من
 يشرك فان حصل في التقديم ضرر
 فلما حصل حكا مشركه اذا تقرر ذلك
 (فامنع) اي تقديم الخبر (حين يستوي
 الجواز) يعني البعده والخبر (عرا وتكرا)
 اي في التعريف والتكبر (عادي بيان)
 اي قرينة تبين المراد نحو صديقي زيد
 واصل منك افضل مني لاجل خوف
 اللبس فان لم يستويا نحو رجل صلي
 حاصر او استويا ويوجد بيان اي قرينة
 تبين المراد نحو ابو يوسف ابو حنيفة
 جاز التقديم منقول حاصر رجل صالح
 وابو حنيفة ابو يوسف

قول كثير وأنت التي حبيت كل قصيدة إلى وما تحري بذلك القصائد
 حيث قصيرات السجالات ولم ارد قصار النساء شر النساء البعائس
 فقال بعضهم البعائس مبتدا وشر النساء خبره . وقال بعضهم يجوز ان يكون شر النساء هو المبتدا
 والبعائس خبره . وانكرت انا هذا القول وقلت لا يجوز إلا ان يكون البعائس المبتدا وشر النساء
 هو الخبر فقلت له الذي قلت هو الوجه المختار وما قاله الفحوي الذي حكيت منه جائز غير
 مستنع . فقال . وكيف يصح ما قال وهل غرض القامر إلا ان يخبر ان البعائس شر النساء . وجعل
 يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ويورد الالفاظ المطلقية التي يستعملها اهل البرهان . فقلت له
 - أنت تريد ان تدخل صناعة المطلق في صناعة الفع و صناعة الفع يستعمل فيها مجازات
 ومسامحات لا يستعملها اهل المطلق . وقد قال اهل الفلسفة يجب ان تحصل كل صناعة على
 القوانين المتعارفة بين اهلها وكانوا يرون ادخال بعض الصناعات في بعض انما يكون من جهل
 المتكلم او من قصد منه للبالغطة واستراحة بالانتقال من صناعة الى اخرى اذا ضاقت عليه
 طرق الكلام . وصناعة الفع قد تكون فيها الفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها اذا
 فهم السامع المراد . فيقع لاسناد في اللفظ الى شيء وهو في المعنى الى شيء آخر . اذا علم المخاطب
 غرض المتكلم وكانت القاعدة في كلا الحالين واحدة فميز الفحويون في صانعيهم اعطى درهم
 زيدا ويرون ان فادته كفائدة قولهم اعطى زيد درهما فيسندون لاصطاء الى الدرهم في اللفظ
 وهو في المعنى مسند الى زيد . وكذلك يميزون ضرب زيدا الصرب ويخرج بزبد اليوم وولد لزبد
 ستون عاما وقد علم ان الصرب لا يصرب واليوم لا يخرج به وان السعين ماما لا تولد . فهذه
 الالفاظ كلها غير مطابقة للمعنى لان لاسناد وقع فيها الى شيء وهو في المعنى الى شيء آخر انكالا
 على فهم السامع . وليس هذا لضرورة شاعر بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها
 وهذا الشهر ضد الفحويين من ان يحتاج فيه لبيان . وما بين هذا ان الفحويين قد قالوا اذا
 احتجعت معرفتان جعلت ايهما شئت لاسم وايهما شئت الخبر فنقول كان زيد اخاك وكان
 اخوك زيدا . فان قال فائل القعدة فيهما محتملة لانه اذا قال كان زيد اخاك افاد لاختوة
 واذا قال كان اخوك زيدا افاد انه زيد فالجواب ان هذا جائز صحيح لا ينزع فيه منازع .
 ويجوز ايضا ان يقال كان اخوك زيدا والمراد كان زيد اخاك فيقع لاسناد في اللفظ الى لاح
 وهو في المعنى الى زيد . والدليل على ذلك ان العراء قراوا . فما كان جواب مومه إلا ان قالوا .
 برقع الجواب ونصبه فذارة محملون جواب لاسم والقول الخبر . وليس ينك احد ان الغرض في
 تنك القراءتين واحد وان لا يخيار ص الجواب . وكذلك قوله . فكان عامتهما انهما في النار . قري
 برقع العاقبة ونصبها ولا فرق بين الامرين عند احد من البصريين او الكوفيين . وكذلك قول
 الفرزدق لقد نهكت فبس فما كان نصرها قنيته إلا عطاها بالادام
 بنشد برقع النصر ورفع البط ويرفع البط ونصب النصر والعائدة في الامرين جميعا واحدة .
 وكذلك قول لآخر وقد عام لاقوام ما كان داوها بثهالن إلا الخزي من يقردها
 بسند برقع الداء ونصب الخزي ونصب الداء ويرفع الخزي والعائدة فيهما جميعا واحدة وانما
 تساوى ذلك لان المبتدا هو الخبر في المعنى . وما بين ذلك بيان واضح ان العائل اذا قال

حر الناس الفاسق لو قال الفاسق حر الناس فقد اذانا في كلا الحالتين فائدة واحدة . وكذلك اذا قال ابوك خير الناس فلان فائدتها كفائدة قوله خير الناس اميك لا يمكن لحد ان يجعل بينهما فرقا . ويشهد لذلك قول زهير

واما ان يقولوا قد ابيننا فشر مواطن الحسب لآباء

فهذا البيت اشبه لاغياء بيت كثير وقد جعل زهير حر هو البتدا ولاباء هو الخبر وانما غرضه ان يخبر ان لآباء هو شر مواطن الحسب ولا يجوز لزعم ان يزعم ان لآباء هو للبتدا وشر خبره لان الفاء لا يجوز دخولها على خبر البتدا الا ان يضمن البتدا معنى الشرط الا ترى انه لا يجوز زيد قائم . ومما يبين لك تساوي الامر ضد الفخوين بلب الاخبار بالذي والتي والالف واللام فمن قائل قول الفخوين فيه راي قول الفخوين نصا لان النال اذا سال قائل اخبرني عن زيد من قولنا فلم زيد فيجوابه ضد الفخوين لضمين الذي فلم زيد او القائم زيد الا ترى ان المجيب قد جعل زيدا خبرا وانما سأل السائل ان يخبر عنه ولم يسأل ان يخبر به فلو جاء الجواب على حد السؤال لقال زيد الذي فلم وزيد القائم وباب الاخبار كله مطرد على هذا . وانما جاز ذلك عندهم في قولك الذي فلم زيد لان الفائدة فيه كالفائدة في قولك زيد الذي فلم . وكذلك الفائدة في قولك زيد القائم كالفائدة في القائم زيد واولا ان الامرين ضدهم سواء لما جاز هذا . ومن اطرف ما في هذا الامر ان جماعة من الفخوين لا يجيزون خبر البتدا عليه اذا كان معرفة فلا يجيزون ان يقال اخوك زيد والمراد زيد اخوك واحتمرا بلقيش . احدهما ان المعرفين متكافئان ليست احدهما احق بان يسند اليها من الاخرى وليس ذلك بمنزلة المعرفة والمكرة اذا اجتمعا ، والجهة الاخرى انه يقع لاشكال فلا يعلم السامع ايها المسند وايها المسند اليه فلما عرص فيهما لاشكال لم يجز التقديم والاختير وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول اذا وقع لاشكال فيهما لم يحرج تقديم المفعول كقولك صوب موسى موسى وهذا قول قوي جدا . غير ان الفخوين كلهم لم ينفقوا عليه . فعلى ذهب هؤلاء لا يجوز ان يكون شر الناس خبرا مقدما برجه من الوجوه فلان حكايا هؤلاء العموم يريدون صناعة النخو فها توجبه صناعة النخو وان حكايا يريدون صناعة المخلق فقد قال جميع المنطليين لا احفظ في ذلك خلافا بينهم ان في القضايا المطبعية قضايا تعكس فيصير موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا والفائدة في كلا الحالتين واحدة وصدقها وكذبها مملوطين عليها قالوا فاذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمي ذلك انقلاب القضية لا انعكس . ومما لانعكس من القضايا قولنا لا انسان واحد بمجرد تنكس فنقول لا حجر واحد باسان فهذه قضية قد انعكس موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا والفائدة في الامرين جميعا واحدة . ومن القضايا التي لا تنعكس كل اسنان حيوان فهذه قضية صادقة فلن صيرنا موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا فلما كل حيوان اسنان عانت قضية كاذبة فهذا يسيرة انقلابا لا انعكاسا وبالله التوفيق (قوله للعلم بخبرية المقدم) اي لان الغرض لعلمه تنبيه اي يوسف بن علي حنيفة تنبها مستغما اما لو اريد التشبه بالمعاريب ولا (قوله من حيث الصورة المحسوسة) بشر به الى دفع . يقال كلام المصنف ينهي ان الخبر يمنع تقدمه في مثل زيد فلم ابوه والزيدان معا

للعلم بخبرية المقدم ومنه قوله

بنونا بنو ابناقتنا وبناتنا

بترحم اباء الرجال لآباء

اي بنو ابناقتنا مثل بنينا و (كذا) يمنع

التقديم (اذا ما الفعل) من حيث الصورة

المحسوسة وهو الذي فاعله ليس محسوسا

بل شعرا (كان الخبرا) لا يعلم تقدمه

والحالة هذه فطبيعة البتدا ولا يقال في

نحو زيد فلم قائم زيد على ان زيد

مبتدا بل فاعل فان كان الخبر ليس فعلا

في الحس بان يكون له فاعل محسوس

من صير بارز او اسم طاهر نحو الزيدان

فاما والزبدون فاموا وزبد فلم ابوه جاز

التقديم فنقول قاسما الزبدان وقاسما

الزبدون ونعم ابوه زيد

التي هي من المعلوم المعلوم في قوله

الكلية البراهمة وليس ذلك مالم من
تقديم الخبر لان تقديم الخبر اكثر من هذه
اللفظة والمحل على الاكثر واجه ماله في
مرح التحويل واصل التركيب كذا اذا ما
الخبر كفي فلا لان الخبر هو المحدث منه
فلا يحسن جعله حديثا لكنه طلب العبارة
لضرورة النظم وليعود الصير الى اقرب
مذكور في قوله (او قصد استعماله متصرا)
اي وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا استعمل
متصرا نحو وما محمد إلا رسول . وانما
انت منذر . اذ لو قدم الخبر والمحال
هذه لا تعكس للمعنى المتصور ولا شعر
التركيب حيث قد بانحصار الجندا فلن
قلت المتصور متصفا اذا تقدم الخبر
المصور بالا مع الاغلت هو كذلك الى
انهم الرمية الناجية فلا على المصور بانما
واما قوله . وتل الى طيلك المول .
فقد وكذا يمتنع تقديم الخبر اذا كانت
لام لا بداهه داخله على البندا نحو لزود
فالم كما اشار اليه بقوله (او كان) اي
الخبر (مبتدا الذي لام ابدا) لا يقتضي
لام لا بداهه المصدر وما قوله
على لا بداهه من خبر خاله

سل العلاء ويكرم لا خوالا
فقد او مول واصل اللام رائدة ومثل
اللام داخل على مبتدا محذوف اي هو
انت واصل لخال انت احث
اللام الصادرة (او) مبتدا مبتدا (لام
المصدر) كما لا يستلزم والشرط والعجب
وكم الخبرية (كمن في مبدء) ومن ثم
احسن اليه وما احسن زودا وكم عيب
لرود و . قوله

ودعه ود حابث علي عذري

وق معنى اسم الاستفهام والشرط . ان
انما خبر سلام من عذرت وعلم من

بنم ام بعد مبدء محسن مسؤل ومع ويا تقدم الخبر . نسبة . محب ايضا تلخير الخبر المقرون بالباء نحو
تسني وني واه درهم فانه في شرح الكلام . وهذا شروع في المسؤل اليه يجب فيها تقديم الخبر

والزبدون غامرا مع انه ليس كذلك . وحاصل الجواب ان اساد الصنف الخبر للفعل مع ان الخبر
حقيقته هو الجملة ايما الى ان محل النع حيث لم يكن في الصورة المحسوسة إلا الفعل فتخرج
تلك الصور لان فيها حس الفعل طلعوا او صميرا بارزا هذا ما يفرق به كلام الفارح على ما
يدل عليه قوله بعد فلن كان الخبر ليس فعلا في المحس الخ لا ما قال الناظرون وان كان صحيحا
في نفسه . واطسم ان لا وجه للنسب لمدارك هذا الفن ان الوصف كالفعل في ذلك فلا
يبرز التقديم في نحو ازيد قائم وما زيد قائم للالتباس المذكور بعينه ولا يبعد طاهر كلام
الصنف (قوله الامن من المحذور المذكور) اورد عليه وجوده حيث في المتى بسبب مقروط
لآلف الساكن من التقديم . واجيب بانه يمكن دفعه بالوقف او بنقته على معنى انه يوصل
اللفظ الكلية الاولى بما بعدها ومع ذلك يظهر الساكنين في كلامه كما يظهرهما اذا وقف على
فاما والذي يصرغ له ذلك فية الوقف على ان اللبس انما يصور اذا ولي لآلف ساكن
كأما الزيدان لا في نحو فاما اخوك فاقه (قوله لضرورة النظم) ليس المراد انه لولا
ضرورة النظم لا متع لا تيان به كما يدل عليه الطبل الثاني بعده لان مثل ذلك من الفصح
المعارف من العرب في محاوراتها لا يختص بضرورة شعر نحو كان زيد اخاك وكان اخوك زيدا
وما كان جواب قوله الا ان قالوا . يرفع الجواب ونصبه وقوله . فكان متبتهما . بالرفع
والنصب وقد تقدم ذلك في كلام الاستاذ ابن السيد مع ان ذلك يحسن لو كان في المصراع
الثاني لا الاول مع انه لا يابق بالضرورة من الصنف (قوله وليعود الصير الى اقرب الخ) فيه
انه ذكر صاحب الفني ان كون الصير يعود الى اقرب محله . لم يكن المحدث منه لا بعد والا
ولعود اليه لا لا قرب (قوله متصرا) بكسر الصاد على معنى ان الخبر من حيث هو محصور
في هذا الخبر الذي حمل على المبتدا او على معنى مقرون باداة المحصر وبفتحها ويقدر له
سأله اي متصرا ولا يظهر انه بفتح الصاد ولا حمل متصرا فيه فحذف الجار واصل الصير
على ما دلت في المشترك والمشكك ان كل بفتح الكاف وهو لا نسب بالمصراع قبله حيث
منع فيه ما قبل الراء . وما قيل هو بكسر الصاد على معنى ان الخبر من حيث هو محصور في
هذا الخبر الذي حمل على المبتدا فمع كونه تعصلا لا يناسب ان المحصر يظاهر إلا يصنف
لا يناسب ان العرض حصر المبتدا في الخبر لا الخبر الكلي في الخبر الجزئي . وما قيل هو بكسر
الصاد على معنى وقع بعد اداء المحصر وانه لا وجه فغير صحيح اذ لم يجز في اللغة انحصر
وقع بعد اداء المحصر اذ لا يقال انحصر ردد اي وقع بعد اداء المحصر (قوله بانحصار المبتدا)
المصدر من المبني للمفعول اي الكون متصرا فيه (قوله مول) اي مصروف عن طاعة
الذي هو تقديم الخبر مع كون المبتدا ذا لام لا بداهه الى خلافه وهو دعوى انها داخله على
مبتدا محذوف اي هو انت او انها لام رائدة لا لام ابداه فليس من المسألة اذا . وفي
المصريح ومعنى التقديم الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متعابين
وجمع العدير الثاني ان رائدة اللام في الخبر حاصلة بالشعر فانه في المعنى واذا دار الامر
بين الة بغيرين فتعوى الرائدة اولى من دعوى الحذف لتلا بجمع التوكيد والحذف وهو متع
عد الجملة الى ه كلامه (قوله المعرون بالياء) اي لان الياء لا تقدم على الشرط فكذا

خفيه كما سلف من المصنف (قوله وان يكون نقلا له لانه تنكرة محضة) هو معلق بلحتمل
 ان يكون نقلا وانما هل لحتمل النحية بما ذكر ولم يطل احتمال الخبرية اكله بما يغير اليه
 تعليق لاحتمال على الوصف المناسب اي الكون مبتدا اي انما لحتمل ان يكون خبرا لكون
 ما قبله مبتدا وهو يطلب الخبر . ولما كان تطبيق لاحتمال في الثاني تطبيقا على وصف خبر
 مناسب من جهة ان الكون مبتدا لا يقتضي النحية فيه على العلة الخامسة له بقوله لانه
 تنكرة محضة لم لما كان احتمال الوصفية واجبا للتركيب القيدوي وهو من لا وهاج التوافي
 واحتمال الخبرية واجبا للتركيب الضام وهو من لا وهاج التوالث كان احتمال النحية اوضح
 من احتمال الخبرية للترتيب بين تلك لا وهاج . ولما كان تقديم السارح احتمال الخبرية
 يرفع رجحانه على احتمال الوصفية مع انه لما قدمه لكون الباب له الحار الى دفع ذلك
 مع تحقيق الترتيب بين الاحتمالين فقال على وجه لا محتمل لا العطف مبينا لا اندفاع
 لا يهمل مغيرا الى تفاوت الاحتمالين وحاجة التنكرة النح هذا هو الكلام الجيد في هذا المقام
 ومنه يظهر ان محل قوله لانه تنكرة محضة علة لا محتمل والتقدير وكونه نقلا اقرب لانه
 النح ليس بنح فليتأمل (قوله ولهذا) اي لكون التزام التقديم علة رفع ايهام احتمال النحية
 المحتاج اليها احتياجا اشد من الاحتياج للخبر كان التقديم جلتزا لو نعت التنكرة لان الحكم
 يدور مع طئه (قوله وقد عرفت النح) اي من لا مثله المذكورة . واطم ان البتدا اذا التبس
 بصير اسم مناسب بالخبر فاما ان يمكن تقديم مفسر الصير وحده او لا فان امكن فاما ان
 يكون الخبر فلا نحو زيد اية ضرب او وصفا نحو زيد اية صارب وعلى كل فالمسألة صحيحة
 تقديم الخبر وتأخيرا ولكن صحة ذلك التأخير في الخبر اما يرعا البصريين وحسب من
 الكوفيين وراث بقية الكوفيين منع ذلك التأخير مطلقا الا الكسائي فانه منع في صورة الفعل
 واجازة في صورة الوصف قائلا ان تقديم للصول يؤذن بتقديم العامل والفعل ممنوع التقديم
 والحالة هذه بخلاف الوصف والصحيح المذهب البصري لان الفعل اولي بالعمل مع ان
 الجمع معه قال - خيرا لم يتغير حاز وان لم - نفس فالسعي في الرضا رداد - واذا لم يمكن
 نحو ملء عين حبيبها وعلى التمرة ملها زيدا ومن حسن اسلام الله تركه ما لا ينبغي صحت
 المسألة بالتوافق اهل البصريين ويتقدم الخبر حيث وجوبا ويطل بلنلا يعود الصير على متأخر
 لفظا ورتبة وهذا هو التحقيق الذي اومى اليه المصنف في التسهيل وشرحه . على التسهيل او
 الى مناسب بصير ما التبس بالخبر وتقديم المفسر ان امكن صحيح خلافا للكوفيين الا هذا
 ووافق الكسائي في جواز زيد اجله محرز لا في نحو زيد اجله احرز . وفي شرحه واذا
 التبس البتدا بصير اسم مناسب بالخبر وامكن تقديم صاحب الصير صحت المسألة عند
 البصريين وحسب الكوفي في نحو زيد اجله محرز او اجله احرز ووافق الكسائي في الاولى
 لا في الثانية . وفي صارة لغيرها وتقول زيد اية ضرب او يصوب جائرة عدد البصرة وحسب
 وخطا عند الكسائي والفراء فان قلت زيد اية صارب فاجازها البصرية والكسائي واحالها
 الفراء . اه . لكنه قال في شرح تسهيله على قوله مناسب ذكر لا التلبس اولى من ذكر لا صافة
 لسبب الاول لا صافة كما في البيت وغيرها نحو مخرج من مد بطها هذا كلامه . ولا يخفى

(ونحو متدي درهم ولي وطير) وقصدك
 غلامه رجل (ملتزم فيه تقدم الخبر) رفعا
 لا يهمل كونه نقلا في مقام لاحتمال اذ لو
 قلت درهم متدي ووطير لي ورجل قصدك
 غلامه احتمل ان يكون التابع خبرا للبتدا
 وان يكون نقلا له لانه تنكرة محضة
 وحاجة التنكرة الى التخصيص ليقيد الاخبار
 منها فائدة يحد بمثلها الاكد من حاجتها
 الى الخبر ولهذا لو كانت التنكرة محضة
 جازة ديمها نحو واصل مسمى متدي
 و (كذا) يلتزم تقدم الخبر (اذا عاد عليه
 ضمير ما) اي من البتدا الذي (به)
 اي بالخبر (منه) اي من ذلك البتدا
 (مبينا بخبر) والمعنى انه يجب تقديم
 الخبر اذا عاد عليه بصير من البتدا نحو
 على التمرة ملها زيدا وقوله
 اهابك لجلالا وما بك قدرة
 علي ولكن ملء عين حبيبها
 فلا يجوز ملها زيدا على التمرة ولا حبيبها
 ملء عين لما فيه من هو الصير على
 متأخر لفظا ورتبة وقد عرفت ان قوله
 ملء عليه هو على حذف مضاف اي
 عاد على ملاصقه و (كذا) يلتزم تقدم
 الخبر (اذا يستوجب التصديرا) بان يكون
 لم استشهلم او مصافا اليه (كاي من
 عليه مصيرا) وصحة اي يوم سفر
 (وخبر) البتدا (المحصور) فيه بالا او
 بانما اقدم ابدا) على البتدا (كما لنا
 الا اتباع احدا) وانما منك زيد

ان المسألة مسألة بعد الصير على حلقه لفظا وثبت كما رأيت وهو لا يلزم في الحال بالتأخير
لجواز عن هذا بطلانها معروض فيحصل على أنه كلام على الالتباس لأعم من صورة أمكان تقديم
مفسر الصير وحده ومقابلته فلا يهري في القسمين مقابل في المقابل فقط والمحال له . وإذا
تمهد هذا فنقول ان عبارة المصنف هنا طارعا مقتضى ان الصير في المسألة مائد الى نفس
الخبر لا الى صافي له ولو بالولسطة ولا الى مجرور يتعلق به . وبين ان هذا لا يصح لوجهين
احدهما انه حيث لا يكاد يوجد له مثال جار على للشهور أصلا . ثانيهما ان المسألة التي
ذكرها للمسألة لا تنزل على هيئتها فلا جرم ويجب صرفها عن ذلك فرائي الشارح المحقق
ان ذلك بتقدير صافي بين على ومجرورها اي على ملائمة لما ان المصنف صرح بذلك في
تسهيله الذي هو اتم كتبه تحريرا ولم يلتفت الى تعيدها بالابسة التي لا يمكن تقديم
مفسر الصير وحده معها لان الغرض انما هو صرف اللط عن طاعة وان ذلك التفسير يوجد
من ذلك الكتاب الذي لجبت منه هذه اللفظة ورأى ابن هشام ان ذلك بان يجعل الخبر
في كلامه مجازا ايضا على ما لا يفصل منه من صافي له او مجرور نحو ملء من حبها
وعلى قلوب اقلها لتكون العبارة منزلة على التحرير الذي في التسهيل محترزة عما اذا كان
ملايس الخبر يمكن تقديمه وحده نحو معزز زيدا اجله ومعروض من هذا بطلانها الا انه لما
رأى ان الحمل لاول جملتها بعد صرف اللط عن الطاهر صدر عبارة بكان ورسها في
الحواشي بهذه الصورة فقل كانه اما قال عليه ففخر بهذه العبارة لتخرج مسلة معزز زيدا
اجله ومعروض من هذا بطلانها او قال اذا عاد على بعض الخبر حدثت هاتان الصورتان مع ان
التقديم قهرا لا يجب لجواز من هذا بطلانها معروض وزيدا اجله معزز اذ ليس فيها الا تقديم
معمول الخبر على البعد واي مانع من ذلك ولا يقال في هاتين ان الصير مائد على الخبر
بخطي ملء من حبها لانه عاد على ما لا يفصل عن الخبر وكذا في نحو على قلوب اقلها
الى هنا صارت . وتن تدبر هذا القرب . ونبت فيما لديه من التحرير . ايمن ان ابتداء
العبارة على طارعا كما ارتضاء بعض الاطرين في المتش وتبعه بعض الساطرين في الشرح غير
صحيح وان من العجب الاستدلال على ذلك بكتف السهل وان من لا عجب الاستدلال عليه
بكلام ابن هشام السابق (قوله لما سلت) اي من اقتضائه فكس المعنى المقصود (قوله لك
من هذكما) هذا منه رعاية لعول المصنف فنقول ثم ما ييجبه به كلام المصنف يكون توجيهها
له واصل ذلك ان التبادر ان سائلا سال رجلا بصفة عن عندكما وارادا ان يجيباه فبين لهما
المصنف ان يقول له زود بعد ما تصدر لهما ثالث المصنف من السائل وعلى ذلك فالاولى
للمصنف والشرح ان يقول كما تغرلان زود من غير ذكر الخبر بعد ما يقال لكما من عندكما
والخواب من وجية . احدهما ان يقال ان في قول السائل من عندكما تعقيب المحاطب على
شره والموجه له الخطأ احدهما قطع ونسول والآخر بان على ما هو الواقع والمعنى اذا قال
الك سائل من عندك وعند زود تغرل له بعد ما يقال لك ذلك زود . فانها ان يقال ان
التخصيص بين عندكما واحد الا انه احرم طاعة البنية تعطيها كما في نحو قفا نبتك
سبب اذا كان المحاطب هو الرجل الذي من الكلام الذي عند المصنف وتقول والجاربان

لما سلت . ثنية . كذلك يجب تقديم
الخبر اذا كان المبتدأ ان وصلها نحو عندي
انك فاصل اذ لو قدم المبتدأ لالتبس
ان الفصيحة بالكسرة وان الموكدة بالتي
هي لغة في لعل وهذا يجيز ذلك بعد
اما كقولهم

عندي اصطبخر واما انني خزع
يوم النوى ما وجد كاد يورني
لان ان الكسرة ولعل لا يدخلن هنا . اهـ .
(وحلى ما يعلم) من الجزئين بالثبوت
جاء كما . تقول زيدا) من نحو ذكر
الحر (بعد) ما يقال لك (س . دما)
وتدبر زود عندنا وان شئت صرحت
به واد كان العجب به نكرة نحو رجل

على الحقيقة . فالثاني ان من عندكما على حقيقة الا ان الشخصين لما كانا نهائيتي في الاتصال
نزلهما المصنف والشارح منزلة الواحد ومخاطبهما بخطاب الواحد . وايضا وكذلك الا ان
الافراد يكون المعنى كما تقول يا مخاطب وان كان موقعه مثنى . وقد اجيب ايضا بانهم يحتمل
ان احد المستولين يجيب والاخر يسكت نظير . وقال موسى . وبنا انك . اتيت الى قوله
فاطمس على قلوبهم النخ . لم . قال قد اجيب دعوتكما . فحسب الدعوة اليهما مع ان الداعي
موسى وهارون يومن كذا قيل ولا يخطئ ان الاعراف يكون هارون موحيا في دليها بالاستعانة
بضمي ان نسبة الدعوة اليهما جارية على معنى الطاهر فلا يصح التنظير بها ثم من هنا ايضا
يظهر لك ان ما قيل على الشارح الاول له ان يقول لكما لا ينبغي تدبير (قوله قدر الخبر
ايضا بعده) والمسرغ وقوم في جواب الاستفهام (قوله ولا يجوز ان يكون التدبير) اي لان
التقديم في مثل ما ذكر يفيد الحصر وهو لم يطلبه السائل فلا يطابق الجواب السؤال الا على
ضعف بل ان يطلب التقديم الحصر او يجعل جوابا بعروض الحصر وحده لا مع الحصر وقبل
لعدم مطابقة السؤال الجواب في ترتيب اجزاء الجملة ومخالفة لاصل في الخبر من التاخير
من غير ضرورة (قوله دنف) الدنف المستوفى الى الهلاك ويجوز فتح نونه فيكون مصدرا
لا ينبي ولا يجمع تقول رجلان دنف وقوم دنف وامرأة دنف ونساء دنفات وقد ادنف
ينثي ويجمع ويؤنث تقول رجلان دنغان وقوم دنغان وامرأة دنغان ونساء دنغان وقد ادنغان
المرض فهو مدنف وتوسعوا فقالوا ادنفت النمس اذا اشرفت على القروب وهو تعبيه كذا
لبيهم (قوله كوله تعالى واللاهي لم يحسن النخ) قال ابن هشام اعلم انهم منوا لمسلية
حذوها بقوله تعالى واللاهي لم يحسن . والتدبير فعدتهن ثلاثة اشهر . فان قلت فلا جعلت
اللاهي علفا على اللاهي وما بينهما خسر عنهما . قلت يا بابه امران . احدهما ان الخبر مقرون
بالفاء تربلا له منزلة الجواب والجواب لا يقدم على شرطه وكذا ما نزل منزله وقد نص
المصنف في تسهيله على ان البندا المحسن معنى الشرط لا يقدم خبره عليه . والادبي ان ذلك
يستدعي جواز زيد فاما وهو مع انه لا يجوز للتبع اللفظي بخلاف قولك زيد في الدار
وهو فلا قبح فيه (قوله لامتناع) اي لا التخصيصية فيقول . . واوليتها الفعلا (قوله للعلم
به وسد جوابها مسده) علة الوجوب انما هي سد الجواب مسد الخبر واما العلم به فلم يخص
الا جواز الحذف فمجموع قوله للعلم به وسد الجواب مسده هو تعليل قوله حذف موجود
وجوبا وحذف فلا يجرم ان العلة للحذف الواجب هي العلم به وانها مطلوبة ايضا فيما اذا
كان الخبر وجوبا مفيدا ودلت عليه قرينة خارجية . نعم يقال ان سد الجواب مسد الخبر
يمكن ان يدعي فيما اذا كان الخبر وجوبا مفيدا ودلت عليه قرينة ولا يحجب بان المراد للعلم
به من نفس الا لا ذلك علم ان ذلك علة لاصل الحذف وهو انما يشترط فيه وجود القرينة
كيف كان كما يدل عليه وحذف ما يعلم جائز فام يبق الا اخبار السد المذكور والطاهر انه
لا مانع منه وهذا مما يشهد لمذهب الجمهور على مذهب الرافعي وغيره تدبير . هذا وقد
ابن الطراوة الى ان الواقع بعد البندا هو الحصر ولا حذف . ورد بانهم يحال من الربط وان
وجد في بعض التراجم كقولنا لولا ريد لا كرهته فهو اتعني . وذهب القراء الى ان الاسم بعد

قدر الخبر ايضا بعده . فقال في شرح
التسهيل ولا يجوز ان يكون التدبير
مثنى رجل الا على ضعف (وفي جواب
كيف زيد قل دنف) بغير ذكر البندا
(فزيد) البندا (استغنى عنه) لفظا (اذ)
قد (حرف) بقرينة السؤال والتدبير هو
دنف وان شئت صرحتم به وقد
يحدث الجزء ان معا اذا حلا محل مفرد
كقوله تعالى واللاهي لم يحسن . اي
فعدتهن ثلاثة اشهر فحذفت مسده
الجملة لوفوها موقع مفرد وهو كذلك
لدلالة الجملة التي قبلها وهي . فعدتهن
ثلاثة اشهر . عليها واظمس ان حذف
البندا والخبر منه ما سبيله الحواز كما
سلف ومنه ما سلفه الوجوب وحذا
شروع في بيانه (وبعد لولا) لامتناع
(غالبا) اي في غالب احوالها وهو كونه
لامتناع علفا بها على وجود البندا
الوجود المطلق (حذف الخبر . حس)
نحوه واولاد دفع الله الناس بعضهم بعض
للسنت لا رص . اي ولولا دفع الله الناس
موجود حذف موجود وجوبا للعلم به وسد
جوابها مسده اما اذا كان لامتناع علفا
على الوحيد القوي وهو غير الغلب . اي
فان لم يدل على المنيد دليل وجب ذكره
نحو لولا زمد سائما سام وجعل منه قوله
عليه الصلاة والسلام . لولا فمك حديث
عند بكسر لبيت الكهنة على قواعد
ابراهيم . وان دل عليه دليل حار ابانه
وحذفه نحو لولا انصار ريد حموه سا
سلم وجعل منه قول العربي
يذهب الرعب منه كل صب
قولا العهد بمكة لسلا
واعلم ان ما ذكره السليم هو مذهب
"مسي واهل السجري والسريين"

ولما ذهب الجمهور الى ان الخبر بعد لولا واجب الحذف
مطلقا بناء على انه لا يكون الا كونا مطلقا واذا لريد
الكون المتيد جعل مبتدا فتقول لولا مسالة زيد اياتا
ما سلم اي موجودة واما الحديث فمروي بالمعنى ولحقوا
العربي (وفي فن يمين نا) الحكم وهو حذف الخبر
وجوبا (استقر) نحو لعرك لا مطن وايمن الله لا قوم
اي لعرك قسمي وايمن الله يعني فحذف الخبر وجوبا
للعلم به وسد جواب القسم مسده فان كان البتدا غير
نص في اليقين جاز البتد الخبر وحذفه نحو عهد الله
لا فعلن وعهد الله علي لا فعلن • تبيينه • اقتصروا في
درج الكيفية على المثال الاول وزاد ولده المثال الثاني
وتبعه عليه في التوضيح وفيه نظر اذ لا يتعين كون
المحذوف فيه الخبر لجواز كون البتدا هو المحذوف
والقدير نسي ايمن الله بخلاف المثال الاول لكان لام
لا بداه (و) كذا يجب حذف الخبر الواضع (بعد)
• دخول (واو صبت معهم مع) وهي الواو المسماة بواو
الصلحية (كامل) قولك (كل صانع وما صنع) وكل
رجل وصيحه تقديره مفرونان لا انه لا يذكر للعلم به
وسد العطف مسده فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا
كما في نحو زيد وعمر ومحمدان لم يجب الحذف قال
الشاعر تمنوا لي الوت الذي يشعب التي
وكل امرء والوت يلعبان
وزعم الكوفيون ولا تخش ان تحوكل رجل وجهه مستغ
عن تقدير خبر لان معناه مع صيحه فكما انك لو
جئت ببع موضع الواو لم تحذف الى مراد عليها وعلى
ما يليها في حصول العقدة كذلك لا تحتاج اليه مع الواو
وتحذفها (وفيل حال لا يكون خيرا) اي ويحب
حذف الخبر اذا وقع قبل حال لا تصلح خيرا (عن)
البتدا (التي خبره قد اصمرا) وذلك فيما اذا كان
البتدا مصدرا ماملا اي اسم مفسر لمصدر ذي حال
بعده لا تصلح لان تكون خيرا عن ذلك البتدا او اسم
تصلح مصدرا الى المصدر المذكور او الى موزل به
ولا يلزم كسر في الجود مستوي (التي قبل رانم •
نسب في الحق موطا بالحكم)

لولا مرفوع بها لياجها من لو لم يجز • ونسب الكسائي الى انه مرفوع بفعل
مصدر والتقدير لولا وجود زيد (قوله مطلقا) اي في الصورتين السابقتين عند
المصنف وان كان الجمهور يرون إحدى الصورتين ولهذا زاد الخارج قوله بناء
فمروي بالمعنى اي رواة الولدون الذين لا يحكم جراكيمهم فقد قال الحافظ السيوطي
نقل من جامع ابن هشام الجمهور اطلقوا وجوب الحذف بناء على انه لا يكون
بعدها الا الكون المطلق ولحقوا العربي وقالوا الحديث مروي بالمعنى من تغيير
الرواة الولدين وهذا ظهر ان ما قيل هذا انما يتم لو لم تكن رواية الحديث عربا
والا وهو الطاهر فلا لقيام الجملة بلسانه غير تلم (قوله ولحقوا العربي) رد بورود
مثل غيره في شعر الموثوق بعريتهم (قوله استقر) اي تمكن ولم يتزلزل نظيره فلما
رواه مستقرا عنده • فليس حكونا عاما حتى يجب حذفه كذا قيل ولا ينبغي
ان عدم العمل على لاية يتعصب بخلاف كلام المصنف يعرف ذلك العارف
بواقع الكلام فليست (قوله وفيه نظر الح) فيه نظر لان ذلك يرجع المشروطة
الثلاثة حذف الخبر منها واجب ما دام ما حذف فيه الخبر وهذا لا ينافي جواز
ان يكون من حذف البتدا فهو كل كاتب متحرك لا صانع بالضرورة ما دام
كاتبا وان كان وصف الكتابة ليس واجبا لافرانة تدبر (قوله لكان لام لا بداه
لا يندر لها مبعدا) اي لهو كما قالوا في ام الحائس احموز لانهم انما فعلوا ذلك
لهرة ولا ضرورة هذا تدبر (قوله كل صانع وما صنع وكل رجل وصيحه) انما
كانت الواو في ذلك للبيعة نصا لان ذكر الصنعة مع الصانع والصيعة مع
صاحبها لا يجازر منه لادل العرف الا لا قران والطاهر ان ما في ما صنع حرفية
اي صنعه (قوله الا انه لم يذكر للعلم به وسد العطف مسده) قال الرضي
وفيه اشكال اذ ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر فكيف يحذف وجوبا وانما
قلا ذلك لكان تشية الخبر ولو جاز ان العطف الساد لم يتجه رد تقدير الكوفيه
في صرعى زيدا حاصل بل ليس خالك ساد اذ يقولون تاخر الخبر عن مركزة يسد
ولو قلنا التقدير كل رجل مقرون وصيحه اي هو مقرون بصيحه وسد مقرونه
به بطير زيد فتحم وعمر وسد حذف مقرون واقم العطف مقامه لورد الحذف
في خبر العطف وجوبا من غير ساد قال ويجوز ان العطف جار مجرى العطف
عليه في وجوب حذف خبره على ان الطاهر ان حذف الخبر في مثله عالب لا
واجب هذا كلامه وهو لازم عند التدبر والطر لما ملوا به المسالة لاثية وجواب
الخارج في السؤال الثاني فيها ومنه يظهر ما في جعل الخارج اليه نفس العطف
وان التقدير مقرونان (قوله وزعم لا تخش والكوفيون الخ) اختاره ابن خروف
وقال ان تقدير مقرونان ليس بالمعنى ليس الا ورده المصنف بانه يلزم مساء في
كل ما يلزم فيه حذف الخبر (قوله حل) اي ولو طرقا نحو حديث كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم احيد الناس وكان احيد ما يكون في رمضان يرفع اجود

الثاني اسما كان وفي رصمان حال سد مسد الخبر (قوله) اذا جعل منوطا جاريا
 على الحق وجه عدم جعله مثل هذا التقيد في صريحي العبد مبينا بانه اشترة
 الى عدم صلاحية الحال للاخبار اعم من ان تكون للذات كما في الاول او لتصد
 المتكلم وجعله كما في الثاني فيندفع ايراد ان المثال الثاني في كلام الناظم تصليح
 فيه الحال للتخبرية ومفهوم الشرط المصروح به في قوله بعد لا على ثابته انه
 او جعل جاريا على البتة كان من مطلقاته فيكون محله قبل محله الخبر فلا يعد
 مسد فلا يكون المحذوف واجبا (قوله) والتقدير لاذ كان او اذا كان (انما كان
 الخبر الطرفي عند سبويه وتابعيه لتقديره محذوفا والمحذوف توسع والمحذوف
 احصل له وقدر زمانيا لكون الحال عوضا منه وهي بالزمان انصب لكونها توقيفا
 كالزمان للفعل من حيث المعنى ويكون البتة هنا حدثا واسم الزمان المخصص به
 من طرف المكان وانما خص التقدير بلا واذا دون غيرها قال ابن عرب لا استغراق
 اذ للماضي واذا للمستقبل وكان المقدرة بهما كان التامة لانه لا بد للفعل
 المقدر من فعل او مفعول مطروقا له ولا بد للحال ايضا من عامل واصل العوامل
 لا فعل فتدبرت كان تامة دلالة على المحذوف المطلق الدلول عليه بالكلام . هذا
 ولم يرتض الرضي قول سبويه وشيخه محلا بها فيه من التكلفات الكبيرة من
 حذف اذا مع الجملة المصلى اليها ولم يست في غيره مقامها ومن العذول عن
 طاهر كان انه قصته الى معنى التامة لان معنى حاصل اذا كان قائما طاهر في
 معنى التامة ومن قيام الحال مع الطرف ولا طير له وانما اوقعهم وغيرهم فيما
 لزمهم التمام اتحاد العامل في الحال وذيها بلا دليل ولا ضرورة ما جئته والمحق جواز
 التباين كما ذهب اليه المالكي فتقدير تقدير صريحي زيدا قائما حاصل قائما باعمال
 حاصل في الحال وصريحي في ذيها من الياء او زيدا وحذف العامل في الحال
 من كائن او حاصل لكونه كونا مطلقا دائما لعامة الافعال حذفه في زبد عندك
 او في الدار تشبها بالحال بالطرف ولوجوب المحذوف في كليهما ادومه لهما مقام
 عاملها (قوله) وحذفت جملة كان التي هي الخبر (اي المقدرة قبل اذا العاملة
 ليها لا الواقعة بعد اذا وربها يرمي الى ذلك جملة كان دون ان يقول جملة
 وفيها جيبس انه لا تسمح في كلام الشارح كما زعمه بعض المطربين (قوله)
 لم يثبتها المبدأ (اي بالذات او بالقصد) (قوله) لاجرا وتريعا (قوله)
 واختاره في التسهيل) عل بانه اول حذفه مع صحة المعنى اذ لم يحذف منه الا
 خبر مصروف الى مفرد بخلاف راي البصريه فقد حذف منه خبره فاقب منه
 مع فعل وفاعل لكن لا اصل صريحي زيدا مستغرا اذا كان قائما لكن في بعض
 رسائل الحفاظ الى وطى قال لا حذفن تدبيرة صريحي زيدا صريحي قائما وهذا لا
 يحار اما ان يجعل المصدر الثاني وهو صريحي مضافا الى المفعول وفاعله صريحي
 المتكلم محذوف فيصير كانه قال صريحي زيدا صريحي قائما وانما ان يفهم من

اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبدأ والكلام
 نحو المطلب ما يكون لا مبر قائما والتقدير اذ كان او
 اذا كان مبينا ومنوطا وقائما فمبينا ومنوطا وقائما
 نصب على الحال من الصير في كان وحذفت جملة
 كان التي هي الخبر للعلم به بعد الحال مسددا وقد
 عرفت ان هذه الحال لا تصلح خبرا لمبايتها المبدأ اذ
 العرب مثلا لا يصح ان يخبر عنه بالاسماء فان قلت
 جعل هذا المصوب حالا مبني على ان كان تامة فام
 لا جعلت ناقصة والمصوب خبرها لان حذف الناقصة
 اكبر فالمحذوف انه منع من ذلك امران احدهما انا
 ام تر العرب ام جعلت في هذه الواضع الا اسماء
 منكرة منتقاة من المصادر فحكمتا بابها احوال اذ لو
 كانت اخبارا لكان المصورة لجاز ان تكون معارف
 وتكرات ومسطحة وغير مسطحة . الثاني وقوع الجملة
 الاسمية منقولة بالواو موقفة كقوله عليه الصلاة والسلام
 . اخرب ما يكون العبد من ربه وهو ما جد . وقول
 الشاعر خير اقترابي من الاولى طيب رضى

وغير بهدي عنه وهو فصح

فان قلت فما الصوح الى اصغر كان لتكون عاملته
 في الحال وما المانع ان يعمل فيها المصدر فالحجاب انه
 لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلته
 فلا تعد مسد خبره فيفتقر الامر الى تقدير خبر يصح
 صل للمصدر في الحال فيكون التقدير صريحي العبد
 مبينا موقد وهو راي قوي وذهب لاهلش الى ان
 الخبر المحذوف مصدر مضاف الى صير في الحال
 والتقدير صريحي العبد صريحي مبينا واخاره في التسهيل
 وقد منع الغراء وموع هذه الحال فعلا مضافا واجاره
 سبويه ومنه قوله وراي عيني الفنى اباكا

يعطي الخزيل فعليك ذاكا

اما اذا صلح الحال لان يكون خبرا لعنم مباينة المبدأ

فانه يصح رفعه خبرا فلا يجوز صريحا زيدا حديثا
ويشذ قولهم حكمتك مسطحا اي حكمت لك مثيلا كما
شذ زيد قائما وخرجت قائما زيدا جالسا فيصاح
لا يخفى اي ثبت قائما وجالسا ولا يجوز ان يكون
الخبر المفعول اذا كان او اذا كان لما عرفت من انه
لا يجوز لاخبار بالزمان من الجملة - تنبيه - لم
يصرح هنا لواء مع وجوب حذف المبتدأ بعدها في غير
هذا الكتاب اربعة الاول ما اخبر عنه بتعت مقلوع
للرفع في معرض مدح او ذم او ترحم - الثاني ما اخبر
عنه بمخصوص نعم وبشئ المومخ نحو نعم الرجل زيد
وبشئ الرجل عمرو اذا قدر المخصوص خبرا قلن كان
مقدما نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير وقد ذكر
الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب - الثالث
ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمي لافطن التقدير في
ذمي مهد او ماني - الرابع ما اخبر عنه بمصدر مرفوع
حيث به بدلا من اللفظ فعلمه نحو سمع وطاعة اي
امري سمع وطاعة ومنه قولهم
قالت حنان ما اى بك ههنا

اذو نسب ام انت بالحي عارف
اي امري حنان اي رحمة وقول الراجز
شكا الي جملي طول السرى صبر حبل فكلانا مبتلى
اي امرنا صبر حبل (واصرورا بالبين او باكورا - عن)
مبتدأ (واحد) لان الخبر حكم ويجوز ان يصح على
النسب الواحد بمكنين فاكثر ثم تعدد الخبر على صريحين -
الاول تحذره في اللفظ والمعنى (كهم سراء سورا) ونحو
هو الغفر الويد ذو العرش العيد فعل لما يريد -
وقوله من يك ذا بت فهذا بتي منيط صيف منق
وقوله ينلم باحدى مثليه ويثني

باخرى لاماني فهو ينظمان قائم
وهذا الصرب يجوز فيه العطف وتركه والسابق تعدد
في اللفظ لئلا المعنى وهابطه ان لا يصدق لاخبار
بعضه عن المبتدأ نحو هذا طوحا من اي مز وهذا
اصبر بسراي اصط وهذا الصرب لا يجوز فيه العطف
خلافا لابي علي هكذا انصر الناظم على حذرين السريين
في شرح الكافية وزاد ولده في شرحه ثوبا مالا يجب
فيه العطف

نفس الخبر غير المفعول من الجدا فلا يصح واما ان يفهم منه ان صريبه المطلق
مثل صريبه قائما وهو غير المعنى المفعول وان جعل المصدر مضافا الى فاعله صار
المفعول منه غير المطلوب من الكلام (قوله فانه يصح رفعه خبرا) الغرض من هذا
كما يدل عليه ما سيذكره انما هو بيان انه لا يجوز حيث ان يكون الخبر هو
لاستقرار المفعول هو وجلة اذا كان لما ان الحال يكون حيث شذ صلصها هو
زيد مع انه لا يصف بها ولا يجوز ان ينصب حديثا على انه حال ويكون
الخبر محذورا جوازا ان دل عليه دليل او لا ويجب ذكره فانهم (قوله لما عرفت
من انه الخ) اي اذا اتي المصوب ما ذكر على نصبه وقد ذكر اذا كان او اذا كان
كما هو بين (قوله في معرض مدح او ذم او ترحم) اي لا في معرض لا يباح
والخصم قائم حيث يجوز الذكر والمخوف قال المصنف واما التوضيح هنا حذف
الفعل اشعارا بامتناعها كما فعلوا في الداء اذ لو اظهروا لارهم لاخبار ثم التزموا
في الرفع حذف المبتدأ اجزا للرحمين على سنن واحد وقيل ابو علي اذا ذكرت
مفاتيح المدح او الذم ونحوها في بعضها فلا تنوين ويسمى قطعا والتنبيه على شذ
لاتصال التزموا حذف الناصب والرافع جعل له في صورة متعلق من معاني
ما قبله (قوله ما اخبر عنه بمخصوص نعم وبشئ) طه وصوب المحذوف هنا
مبذورة الكلام بعد حذفه لانه المدح والنم يجري مجرى الجملة الواحدة
(قوله من توام في ذمي لامان) اي في تركيب صريح في القسم كما في المثل
فلن البتة القدر صريح في القسم - ولا يربك مد الشارح قل عهد الله من غير
الصريح لان الخبر هناك هو مذكور فاحتمل ان يقدر في ذمي او مما يجب
الوفاء به واما ما فمذكور وهو في ذمي فاذا قدر ميثاق او عهد بعد ذلك لم يكن
الا القسم ثم الذي في الذمة هنا نفس العهد والميثاق اذ المعنى تقتضي في ذمي
نفس هذه النية ان لم امل هذا الامر - وبارة التسهيل لها بقول الشارح في
غير هذا الكتاب او صريح القسم - فما قيل ولم يصر هذا الصراحة في القسم
بدلالة المثال ومثله في ذمي مطلق عهد او ميثاق وهو مصون الجواب لانه
الذي يستمر في الذمة لا نفس العهد والميثاق غير صحيح تدبر (قوله لان
الخبر الخ) لا تطرد هذه العلة مد السائل الصادق في النوع الثاني والثالث الا
ان يقال انهما محمولان على الاول او يقال التعليل للتعدد الحقيقي وهو ليس الا
في الاول تامل (قوله ينلم باحدى مثليه الخ) الطاهر ان هذا البيت لا يصح
التشليل به للقسم الاول وهو تعدد الخبر لفظا ومعنى اذ الظاهر ان الغرض ان
للغضب حيث حاله بين النسم والخطبة كما ان المرص في قوافل الروان حلو
حاصل ان له حالة بين الخلوة والجموعة تامل (قوله والثاني تعدد في اللفظ
ثون المعنى) تعدد اللفظ طاهر واما عدم تعدد المعنى فباختار المقصود من التركيب
لان قوافل الروان حلو حاصل لم يفصده منه الا انه ذو كيفية مركبة من الخلوة

والخصوصية ، وبهذا يتدفع ان المعنى متعدد في هذا القسم ايضا ضرورة ان النظم
 ليس من قبيل الترادف (قوله وهو ان تعدد الخبر لعدد ما هو له) يريد ان
 مثل القسم تعدد فيه الخبر لكونه مبتدا وان كان بلفظ واحد وانما على تعدد
 منقسم بحسب تعدد الخبر فاحد لاخبار لقسم واخر لاخر وهكذا فما وانما على
 المبتدا يعود لها المجزوء بالكلام وهو لاخير . وبهذا اجاز هذا القسم من الاول فان
 تعدد الخبر فيه ليس لعدد ابتداء وان تعدد فان كل واحد من الاخبار فيه وصف
 له سواء اتحد نحو زيد كاتب شاعر فقيه او تعدد نحو هم اخيه قهواء شعراء
 (قوله واخره في التوضيح) اي وجه في التوضيح اعراض الكلام السابق على
 ابن النظم حيث ذكره في شرحه لانه قال وليس منه ما ذكره ابن النظم الخ
 وكون ايده قال بعضه في شرح الكافية والبعض لاخر ايها في شرح التسهيل
 ما لا دخل له في المقام اما اولاً فليس ثمة ما يفيد ان هذا لاعتراض لا يتوجه
 اليه لا على والده وان قاله واما ثانياً فالاعتراض بصور بما سمعت من قول
 التوضيح وليس منه ما ذكره ابن النظم وما قال ما اخرجه ابن النظم فالتجوز
 كل التجوز ممن يدي ان هاهنا التجوز (قوله وان لا يحيط) المصدر المنسبك
 طغى على احتياج ذي بعض النسخ بلسان لا والمصدر المنسبك جازم مطوف على
 العطف تدبر (قوله لان نسبة من ابتدا كسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة
 من الموصوف) من للاجاء اي نازلة من ابتدا ومصلحة به وخبر ان كسبة على
 ما في بعض النسخ من وجود الكلف وعلى نسخة استلطف الكلى فنسبة بالرفع
 هو الخبر على حد زهد اسد لا بالنصب على نزع الخاص على ما وهم ومعنى
 التركيب ان احساب الخبر الى المبتدا كاحساب الفعل للفاعل واحساب الصفة
 الى الموصوف وشي من هذا لا تنافي لا يقتضي الفاء فكذا ذاك لا تنافي
 لكن بعض احسابات الخبر للمبتدا شبهة باحساب الجراء للشرط من جهة ان
 المبتدا كالشرط في العموم والاستقبال فينضمي الفاء في الخبر الذي هو كالجاء ولم
 يجز هذا الشبهة في شيء من احسابات الصفات للموصوفات ولا فعل للفاعل
 فثبت على عدم اتصال الدخول فيها واما مثل جاء زيد فملت ضرورة لم يخص
 الفاء فيه احساب الفعل للفاعل اما اتصاله قصد ربط احدي الحملتين بالآخرى
 يشير الى ما ذكرنا قوله اولاً الا ان بعض المبتدئات النخ وثانياً فلو عدم العموم الخ
 هذا هو الكلام الغيبي الذي تدفع به اوام سائر النظمين ، هذا وينبغي ان
 يعلم ان هذا التوجيه لا يجري في المبتدا الواقع بعد اما لان الفاء اما دخلت
 لاجل اما اما لتضمنها معنى مهمى على ما هو المشهور او لذاتها على مقابلة الذي
 يرى انها حرف شرط بالوضع لا محض معنى الشرط كما تقرر على هذا في شرح
 التسهيل (قوله وذلك الخ) اي خبر المبتدا للآخرين بالفاء جوازا يدل على ذلك
 التسهيل الذي بعده وطاعة ان هذه الصور من عروض الجواز مطلقا وقبده بعض

وهو ان تعدد الخبر لعدد ما هو له اما حقيقة نحو
 بتلك كاتب وشاعر ومذبح وقوله
 بذلك يدعيها يرتجى واخرى لامدائها فانظمة
 واما حكما كقوله تعالى : اعلموا انما الحياة الدنيا لعب
 ولهو ولذة ولذة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد .
 واخره في التوضيح فمنع ان يكون النوع الثاني
 والثالث من باب تعدد الخبر بما حصله ان قولهم
 طو حاص في معنى الخبر الواحد بدليل احتياج العطف
 وان لا يتوسط بينهما مبتدا وان نحو قوله
 بذلك يدعيها يرتجى واخرى لامدائها فانظمة
 في قوة مبتدئين لكل منهما خبر وان نحو انما الحياة
 الدنيا لعب ولهو الثاني تابع لا خبر قلت وفي هذا
 لاعتراض نظرا ما قاله في الاول فليس ينبغي ان لم
 يصاحبه كلام الشارح بل هو عينه لانه انما جعله
 محذرا في اللفظ دون المعنى وذكر له ما جازا بان لا
 يصدق لاخبار ببعضه من المبتدا كما قد تقرر فكيف
 يتجه لاعتراض عليه به ذكره واما الثاني فهو ان كون
 بذلك ونحوه في قوة مبتدئين لا ينافي كونه بحسب
 اللفظ مبتدا واحدا اذ الطر الى كون المبتدا واحدا او
 متعددا انما هو الى لفظ لا الى معناه وهو واضح لا خلاف
 فيه . واما قوله في الثالث ان الثاني يكون تابعا لا
 خبرا فاما نقول لا منافاة ابدا بين كونه تابعا وكونه خبرا
 اذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه
 خبر من حيث عطفه على خبر اذ العطف على الخبر
 خبر كما ان العطف على الصلة صائرا والعطف على
 المبتدا مبتدا وغير ذلك وهو اوجه طاهر خاتمة . حق
 خبر المبتدا ان لا تدخل عليه فاء لان نسبته من المبتدا
 نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف
 الا ان بعض المبتدئات يشبه ادوات الشرط فيلتزم
 خضوعه بالفاء اما وجوبا وذلك بعد اما فصي . واما ثمرد
 فهو دينام . واما قوله . اما القتال لا قتال لديكم .
 ضرورة واما جوازا وذلك اما موصولا

فصله شرح الكافية بما اذا نظر الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء كما يجب عدمه عند عدم قصد ذلك (قوله بفعل لا حرف شرط معه) يجوز به ما اذا كان موصولا بفعله معه اذ شرط كما يصرح به نحو الذي ان يكرهني اكرمه هو مكرم فتمتنع الفاء في الخبر لاستيفاء الشرط جزمه لان الفاء انما دخلت على الخبر لكونه جوابا لها في المعنى وقد اخذت جوابها فلو دخلت لزم ان يكون للشرط جوابين وهو ممنوع وايضا فلما دخلت خبر الذي كان بشرط الشرط ولا يدخل اسم شرط على حرف شرط فكذا ما هو بمنزلة وخالف بعضهم وزعم انه يجوز نحو الذي ان تطلع الشمس ينظر اليها فهو صحيح نظرا لاستقبال الشرط والجزاء (قوله او بطرف) يريد به ما يشمل الجار والمجرور او حذف العاطف والمطوف ومثل فيما سياتي له وحذف مثال ما ذكرنا على طريق الاحتياط . وبهذا تبلغ جملة الصور خمسة عشر موصولة بفعل موصولة بطرف موصولة بجار ومجرور تلك ثلاثة موصولة بفعل موصولة بطرف موصولة بجار ومجرور الى الثلاثة الاول تلك ستة معاني الى الموصولة بصورة الثلاث معاني الى الموصولة بصورة الثلاث الى الستة الاول تلك اثنا عشر موصولة بالموصولة بصورة الثلاث الى اثني عشر تلك خمسة عشر لم اعترض الفعل او الظرف او الجار والمجرور الراجعين للفعل لاجل ان تكمل مناسبتها ما قبلها للشرط (قوله بشرط قصد العموم) كان ادراج كلمة قصد تنبها على ان الصور التي ذكرت انما يصح فيها دخول الفاء اذا قصد منها عموم اما اذا اريد بها معنى لا سلا الذي ياتي في قوله درهم صحيح ان قصد منه العموم اما ان قصد به زيد العبد فلا لانه حينئذ بمنزلة زيد فله درهم وهذا لا يجوز قطعا عند غيرنا لخص وعلى هذا فكله قصد ليست في اليقين وهذا في سياتي لانه التعريف التهدي في العموم عليه واذا لم تذكر هنا دون ما تقدم او لدلالة ذلك عليه واما عدم جواز الذي تسعاه في الخبر فسلعه او السعي الذي تسعاه في الخبر فسلعه وكل رجل ياتيني في المسجد فله كذا او كل رجل كريم فله كذا فلم يرخص طئي فلجور (قوله واشغال معنى الصلوة او المصنعة) ادراج كلمة معنى للتنبه على ان ماصوية اللفظ غير مصورة ولا حراز بذلك عن نحو الذي زارنا اس فله درهم فيمتنع وخالف بعضهم فيه تمسكا بقوله تعالى . وما اصابكم يوم النسي الجمعان فاذن الله . وما اعاء الله على رسوله منهم فما اوجنهم . ضرورة سعي ذلك لفظا ومعنى متطوعا بآيته صلته وخيرا . واجيب بانه على معنى النسي اي وما يبين اصاحبه اياكم وما يبين افعة الله على رسوله نظير . ان كان قبضه قد من قبل . (قوله ان لم يكن ان او ان لو لكن) هارة المصنف في شرح التسهيل ما لم يكن النسخ ان وان ولكن فانها صحيحة العمل اذ لم يجز بدخولها المعنى الكائن مع لا بداهة زعم من جازعها العطف على معنى لا بداء ولم تعمل في الحال بخلاف كان وايت

بفعل لا حرف شرط معه او بطرف واما موصولة بهما او معاني الى احدهما ولما موصولة بالموصولة المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلوة او المصنعة نحو الذي ياتي في الدار فله درهم ورجل يسألني او في المسجد فله بر وكل الذي تفعل فالك او عليك وكل رجل يتلى الله فسيح والسعي الذي تسعاه فسلعه ولو عدم العموم لم تدخل الفاء لاستيفاء خبر الشرط وحكنا لو عدم الاستقبال او وجد مع الصلوة او المصنعة حرف شرط واذا دخل شيء من نواسم لا بداهة على الجدة الذي افترق خبره بلفظه ازال الفاء ان لم يكن ان او ان لو لكن باجماع المحققين وان كان النسخ ان وان ولكن جاز بقاء الفاء نص على ذلك في ان وان ميبويه وهو الصحيح الذي ورد نص الفرع من المجيد به قوله تعالى . ان الذين قالوا ربنا الله ثم استغما فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون . ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدكم مل ولا من ذهاب . ان الذين يكفرون بآيات الله وبعادون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون وياخذون من الناس فبشرهم بعذاب اليم . واعلموا انما من من شيء فان الله خبير .

ولعل قوتها مغيرة بدخولها المعنى الكائن مع لا بداء مانعة بدخولها العطف على معنى لا بداء
صاحبة للعمل في الحال فتقوي شيئا لافعال فسلوتها في النسخ من الفاء (قوله قل ان الموت
الريح) لاول تقديم هذا المثال على الذي قبله كما لا يخفى •

(كان واخواتها)

(قوله كان واخواتها) افرد هذه لافعال باب للفرق الذي بينها وبين سائر الافعال • قال
ابن الريح في شرح لا يصاح كان واخواتها مخالفة لاسمول لافعال في اربعة احياء احدها
ان هذه لافعال اذا سقطت بقي السند والسند اليه وغيرها اذا سقط لم يبق الكلام • الثاني
هذه لافعال لا تؤكد بالمصدر لانها لم تدل عليه وغيرها من الافعال يؤكد بالمصدر لانها تدل
عليه فخر قام فاما • الثالث ان لافعال التي ترفع وتصب تبنى للمفعول وهذه لا تبنى له
لا تقول كين قائم لان قائما خبر من البتدا فاذا زال الخبر وزال البتدا وجد البتدا وجد
الخبر • الرابع ان لافعال كلها تستعمل بالرفع دون المنصب ولا تستعمل هذه بالرفع دون
المنصب لانه خبر البتدا هذا كلامه • وافرد كان بالذكر مقدمة وجع البتدا في صم الاخوات
تنسبا على ان كان هي لاصل • قال ابن بابنناذ كان ام لافعال لان كل شيء داخل تحت
الكون ومن ثم صرفوها تصرفا ليس لغيرها واصبح واسمى اختان لانها طرعا الزمان وطال
واصحب الختان لانها مصدر النهار وبات وصار اختان لاحتلال بينهما وزال وخشي وانفك وبرج
ودام اخوات للزيم اولها ما وليس منفردة لانها لا تصرف • وقال ابو البقاء في اللباب اما
كانت كان ام هذه لافعال الخمسة اوجه • احدها سعة اسمائها • والثاني ان كان التامة تدل
على الكون وكل شيء داخل تحت الكون • والثالث ان كان دالة على مطلق الزمان الماضي
وتكون دالة على مدة الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على زمان مخصوص كالصباح
والساء • والرابع انها اكثر في كلامهم ولهذا حذفوا منها النون في قولهم لم يك • والخامس ان
بقية اخواتها يصلح ان تقع اخبارا لها كقولك كان زيد اصبح مطلقا ولا يجوز اصبح زيد كان
مطلقا الى هنا كلامه • والخلق لفظ اخواتها على ما يعمل عليها لسارة قصرية حيث شبه
النظائر بالاخوات ثم اطلق اسم الشبه به على الشبه وهذا في لاصل والا فقد صار حقيقة
عرفية ثم لا نسب لعولهم كان ام الباب ان يقولوا كان وبناتها (قوله ترفع كان للبتدا) اي
نعمل فيه الرفع لان رضم لاول بالابداء فيزول معه بوجود العامل اللطفي وليس فيه تحصيل
الحاصل واسماد ترفع وتصب لكان تصرف بالذهب البصري المشهور من انها تعملها وكان
العياس ان لا تعمل لما انها ليست افعالا حقيقية من حيث ان دخولها اما هو للدلالة على تقييد
الخبر بالزم فان كان زيد قائما بمنزلة اسم زيد قائم لكنها عملت عند سيورده وشبهته تنسبا
بعوامل الافعال الحقيقية فرضت لاسم تنسبا للعامل من حيث الفقدت عنه ونصت الخبر
تنسبا بالفعول وزعم الفراء ان انصب احاد تنسبا بتحمل فكان ورد صاحبك عدة بوزنه
جاء زيد صاحبك احتجا ببرد الحملة والطرف في موضع الحال وليس شيء من ذلك في موضع
المفعول به وبعدم حسن وقوع الماحي خبرا الا مع قد كماله حالا وبعدم الدلالة على كماله
عن المفعول به في صريته ومدا بفعلت به بل ان كبرت في باب كان فالت كان زود كذا

• قل ان الميت الذي تكرون منه فانه
ملائكم • ومثل ذلك مع لكن قول الشاعر
بكل داهية التي العداة وقد

يطن ابي في مكري بهم فزع
كلا ولكن ما ابدية من فري

فكي يغروا فيهم في الطمع
وقول الاخر

فوالله ما فارقنكم قاليا لكم

ولكن ما بقى فسوف يكون
وروي عن الاخفش انه منع دخول الفاء
بعد ان وهذا عيب لان زيادة الفاء
في الخبر على رابه جائزة وان لم يكن
المبتدا عليه أداة الشرط نحو زيد قائم
فلذا دخلت ان على اسم عليه أداة
الشرط فوجود الفاء في الخبر احسن وسهل
من وجودها في خبر زيد ونبيه ونوت
هذا من الاخفش مستبعد والله اعلم

(كان واخواتها)

(ترفع كان المبتدا) اذا دخلت عليه
ويسمى (اسما) لها

وقال الكوفيون هو باقي على رتبة الاول (والخبر تصببه) بالثاني
ويسمى خبرها (ممكنان سبدا مر) فمر اسم كان سبدا خبرها
(كان) اي ذلك (ظل) ومعناها اتصل بالخبر منه بالخبر نهارا
(بانت) ومعناها اتصافه به ليلا و (احصى) ومعناها اتصافه به
في الحصى و (اصبحت) ومعناها اتصافه به في الصباح و (امسى)
ومعناها اتصافه به في المساء (وصار) ومعناها اتصافه من صفة الى
صفة و (ليس) ومعناها التثني وهي عند الاطلاق لتفي الحال وعند
التثني بوزن بحسبه و (زال) ماضي يزال و (برحا) و (هيج وانفك)
ومعنى لا ربعة ملازمة الخبر المخبر منه على ما يقتضيه الحال نحو
ما زال زيد ضاحكا وما برح مرور اوراق العينين وكل هذه الافعال
ما منها لا ربعة لاخيرة تعمل بلا شرط (وهي لا ربعة) لاخيرة لا
تعمل الا بشرط كونها (لغية نفي) والمراد به النهي والدعاء (او
لشيء محب) سواء كان النفي لفظا نحو ما زال زيد قائما ولا يزال
مختفيا ، وان نهرج عليه عاكفين ، وفعله

ليس يترك ذا فني واعتزاز كل ذي فنة مقل فنوع
او تقديره نحو ، تلك تقنا تذكر يصف ، وقوله

قلت يمين الله ابرح فاعسدا ولو قطعوا راسي لديك واومالي
ولا يحذف الثاني معها قياسا الا في القسم كما رايت في قوله
وابرح ما ادام الله قومي بحمد الله مستطفا مجيدا

اي لا ابرح ومثال النهي قوله

صاح خمر ولا تزل فاكر الو ت فسيانه هلال مبين

ومثال الدعاء قوله

الا يا اسلي يا فارمي على البلي ولا زال منهلا مجرد تلك العطر
(ومال كان) في العمل المذكور (دام مسودا بها) المصدرية الطرية
(كأط ما دمت مصيبا دوما) اي مدة دوامك مصيبا ، تنبيه
مل صار في العمل ما واقفها في المعنى من لا فعل وذلك مشعر وهي
من ورجع وعد واستعد وحار وارقد وتحول وزاد وراح كراه
وبالخص حتى اصاب حيدا عطفا اذا قام سايت حارب التحل غاربه
وفي الحديث ، لا ترجعوا بعدي كفرا ، وفعله

ويقال صلى من حديث برودة قلله هو عسل بالزبد آمسرا
وفي الحديث ، فلتحالت غربا ، ومن كلام العرب ارجع ففرقة حتى
فعدت كابها حربة وقال بعضهم

يا البرق ايا كاسهمف وعونه يصير رملا بعد اذ هو مطمح
وقل الله تعالى ، الله على وحده دارت جيرا ، وقال امرؤ القيس
وبدلت نرجا داما بعد صحته فيا لك من نعمي تحيل اوسا
وفي الحديث ، ارفتم كما يروى الطبري فخر حاصلا وتخرج بطاذا

كما يكتفى من الحال بجهاء زيد كذا - ورد بوقوع الجمل في موضع
المفعول والحال كقلت زيد قائم وجاء زيد بفتحك والجور كمررت
يزيد والظرف متصفا فيه واما فصح وقوع الماضي خبرا لها بغير قد
فمنوع لوروده خبرا لها في الفراءان وما لا يحصى كثرة من كلامهم
ولو لم فليس الداعي مصارعة الحال بل كون التامع ان كان ماحيا
لم يكن للآتيان به كبير فائدة لفهم المضي من الخبر فاذا جيء بقد
لغيريها اياه من الحال واما الكيفية فيكتفى من المفعول في باب
القول بكذا يقول القائل قال زيد عمرو قائم فقول انت قال زيد
كذا ويدل لسيبويه وموافقيه ورود الخبر مضرا ومعرفة كالمفعول
ولا يصغر الحال ولا يعرف وجادا وشير مستغنى عنه والحال بابها
لاشغاف ومستغنى عنها (قوله وقال الكوفيون الخ) رد بانصال
العمائر بها فانها لا تصل الا بعوامها وباء بلزم لفصل بين العامل
ومفعوله بما ليس مفعولا له ، وبانه لم يوجد فعل ينصب ولا يرفع
وقال بعض الناطرين رد مدعهم بان العامل اللفظي احوى من
المامل العنوي فبفسخ حكمه ، وفيه انه انما يخرج لو قالوا ان رافع
العدا لا جداء وايس كذلك فقد تقدم ان مدعهم رفع البتدا بالخبر
والخبر بالبتدا (قوله ويسمى خبرها) الاولى خبرا لها ليرافق اسمها
وانما احادها للتصريته ولا ملامه لاسم وانما سموا لاول اسماء والاني
خسرا لا الفاعل والمفعول للافعال بانسلاط درجة هذه الافعال من
لافعال الحقيقية (قوله ومعناها القول) اي معناها للطائفة فلا
نقص بغيرها من الافعال الباقية لان القول المذكور مدلول لها
الرامي (قوله ماضي يزول) لا ينفي العزم لعائدة هذا الفيد
فنا لما انه صرح بها الشارح في محل اليق به عند قول الناطم
- والنقص الخ - نعم برد على الشارح ما ان الالف ايضا يكون
مصارف يزول عند قال البدر الدمايني قائم وحكي الكسائي
والفراء وشوها يزول مضارع زال الناصب وانهم يقولون لا ازال
اصل كذا هذه عارضة الا ان يقول الشارح بتدويرة (قوله نفي)
يشع الاء وكسرا وبالهجرة وفيل بالياء ، واورد الصاعدي فتا يفني
كعرب يصوب لعد في فني قائم (قوله وعندي لا ربعة) اي من
حب المدة لصح تبينها للبي واما حين ان الماضي لا يجمع السهي
(قوله وذلك صرة الخ) ذكر في التسهيل ان لا يصح ان لا يلحق
بها فخذ مثلا من الخبر بكن ام لا وانه لا يجعل من هذا الباب
غدا وراح (قوله وفي الحديث ليرزقن كما ترزق الطير الخ) في

شرح التسهيل للمصنف وقد يستشهد له بقوله صلى الله عليه وسلم : لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير تمدو خفافا وتروح بطانا ، وقول ابن مسعود رضي الله عنه اشد حاله او متعلما ولا تكن اعمى نال ولا حجة في ذلك لاحتمال كون التصوب بعدها حالا سيما ولا يوجد الا نكرة (قوله وحكى سيوريه من بعضهم ما جاءت حاجتك) قال الشيخ لا خير اول من قالها الخوارج قالوا لابن مبلن رضي الله عنه حين ارسله علي كرم الله وجهه اليهم : هذا وقال الشيخ ابن الحاجب في امالي الفصل في جاء البر قفيزين اخطف في نصب القفيزين فقبل على الحاجة والاولى انه على لاخبار لفعية الحال وان المعنى على الصبرورة وان القفيزين محط الفائدة تغول كمت البر فجاء قفيزين . قال الشيخ لا خير والصحيح الحمل على الحالية واعتل له بعض بلن ليس القصد صبرورته على ذلك بعد ان لم يكن عابيا (قوله وقد استعمل كان وظل الخ) زعم لكدة لاصيه واليهابادي شارح اللع ونجلهما السيراوي وغيرهم منهم كون ظل بمعنى صار لاختصاصها منهم بفعل النهار قال السيراوي هي لما يستعمله المرء نهارا وليست الا ناصية . وقال ابن الحراج مشتقة من الظل وانما تستعمل فيما فيه للنفس ظل من الطوارع للغروب . وقال هنام لما بين الصباح والمساء وعلم لكدة قول لا عني يظل رجيا لربب النون وللغم في اظه والحزن

فانه ليس الظلول الا نهارا قال اخراه يظل نهاره رجيا لربب النون فاذا جاء الليل امس ومنع ظل فلان عمرة عليها وشهرة سائرا الا وسيره نهارا ولم يرتض المحققون منهم ذلك قال ابو حنيفة الدينوري رد على لكدة افترى انت ان السامري الذي ظل ماكفا على العجل كانت مبلاته نهارية قط فاذا جن الليل كفر وقد قال : لن نبوح ما فيه ما نقب حتى يرجع اليها موسى . وقد كانت القبة اربعين يوما بل ينبغي على ذلك في قوله جل ناره . ولئن ارسلنا رجلا فراوه صفرا لظاوا من بعده يكفرون . ان يكون كثرهم نهاريا لا غير وفي قول الشاعر واحسان صدق لست اطالع بعضهم على سر بعض غير اني جماعها بطاوي حتى في البلاد وسرهم الى صخرة اعلى الرجال صداعها ان يكون هؤلاء حتى بالنهار فاذا جن الليل اجتمعوا واحدهم بالغور ولاخر بفجد وقال ذو الرمة ظلت تحنق احشائي على كدي ككائي من حذار البين مورود افترى حذاره نهارا واذا جن الليل امس يثينا من افترافهم وبالليل على العكس (قوله ولا حجة له على ذلك) اي لانه لم يوجد ما يدل عليه مع الاستقراء التام والغير لكن حمل على ذلك بعض الساجدين قوله صلى الله عليه وسلم : فان احذكم لا يدري ان باتت يده ، الا انه رد بانه لا ضرورة اليه لامكان كونها بالمعنى المجمع عليه لها من الدلالة على معنى الجملة ليا (قوله ان كان غير الماضي منه استعمالا) قيل عليه انه يقتضي ان غير الماضي اما يستعمل اذا كانت العرب قد استعماله ونطعت به وان ذلك ينوقف على السماع وليس كذلك بل لنا استعماله وان لم نسمعه ولا نتوقف على سماع الا في موضع اذا كان الفعل غير متصرف كليس او منع مانع مناعي من استعماله كما منع النفي في ما زال واخواتها من استعمال فعل الامر لان النفي لا يصلح مع الامر . واعتذر بان مرادة التثنية على مل لس ودام وما له منع

وحكى سيوريه من بعضهم ما جاءت حاجتك بالصوب والرفع بمعنى ما صارت فالصوب على ان ما استفهامية مبتدأ وفي جاءت ضمير يعود على ما وادخل التانيث على ما لانها هي الحاجة وذلك الضمير هو اسم جاءت وحاجتك خبر والتقدير اية حاجة صارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد استعمل كن وظل واصحى واصبح وامسى بمعنى صار كثيرا نحو : وفقت السماء فكانت ابوابا وسيرت الجبال فكانت سرايا . وقوله

جيهاء قفر والمطى كانها

قطا الحزن قد كانت فراخا يومها

ونحو : مل وجهه مسودا وهو كظيم .

وقوله

لم اصحوا كانهم ورق

ف فالت به الصبا والديور

وقوله

فاصبحوا قد اعاد نعمتهم

اذ هم قريش واذا ما سلمهم بنر

وقوله

است خلا وامسى اظاء الضلوا

اخنى عليها الذي اخنى على لبد

قال في شرح الكافية ورسم الرخصوي

ان بات ترد ايضا بمعنى صار ولا حجة

له على ذلك ولا لم واقفه (وتبر ماى ا

وهو المدارع والامر واسم العادل والمصدر

(منه) اي مل الماضي (فد عملا)

العمل المذكور (ان كان عبر المضى منه

استعمالا) معنى ان ما تصرف من هذه

لافعال عمل عبر الماضي منه عمل الماضي

وهي في ذلك على دلالة اصله صم لا

يصرف بحال وهو ليس بتثني

ودام على الصحيح وقسم تصرفا ناقصا وهو زال
وأخواتها فإنه لا ينصب منها الأمر ولا المصدر وقسم
يصرف تصرفا تاما وهو باقيا فالسارح فهو ولم
الذي بقيه والأمر فهو قل كونوا جهارة أو حديثا
والصدر كلوله يدل وحلم سدا في قوله الفق
وكونك أياه عليك يميز
واسم الفاعل كقوله وما كل من يدي البغاة كاتبا
الحالك إذا لم تله لك مقبدا
وقوله قصي الله يا أسماء ان لست فالتا
أهلك حتى ينص الجفن منص
(وي جميعها) أي جميع هذه الأفعال حتى ليس وما
دام (توسط الخبر) بينها وبين الاسم (أجز) أجماعا
فجوز وكان حقا ملدا نصر المومنين وقراءة حرة
وخص ليس البر ان تولوا وجرتكم بنصب البر وقوله
علي ان جهلت الناس هنا ومنهم
عليس سواء عالم وجهول وقوله
لا طيب للبشر ما دامت منقصة

لذاته بذكر الثوب والهرم
تبيينان * لأول منع امن معطي توسط خبر ما دام
وهو وهم اذ لم يقل به غيره ونقل صاحب الاختلاف
في جواز توسط خبر ليس والصواب ما ذكرته * الثاني
محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك
أو يمنع فليس الواجب ان يكون الاسم مصافا الى
صير يعيد على غي في الخبر نحو كان غلام هند بطها
وليس في تلك الديار اهلها لما عرفت ومن المانع خوف
اللبس نحو كان صاحب عتوي واحمران الخبر بالا نحو
وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وان يكون
في الخبر صير يعيد على غي في الاسم نحو كان غلام
هند مبغضا لمسا عرفت ايضا (وكل) أي كل العرب
أو الفداء (منه) أي سبق الخبر (دام حطر) أي
منع من مصدر نصب بحطر مضى الى فاعله
ودام في موضع نصب بللغرافية والمراد انهم اجمعوا
على منع لتقدم خبر دام عليه وحذا تقدم صورتين
لاولى ان يتقدم على ما وعدت لاجتماع على معها
وسله ولاخرى ان يتقدم على دام وحذا وماخرى

من جريان التماس وأما ما عدا ذلك فهو في حكم السمع وان لم يسمع . هذا
وأعلم ان المراد من الماضي أولا ولاتيا الصبي الدالة على الزمن الماضي وهو لا
يتاني ما ذكر انه مذهب الجمهور من انه لا دلالة لها على استمرار وانقطاع
بل ذلك موكل للفران لما انه لا يان من وقوع الشيء في الزمن الماضي ان يتقطع
وللناظرين ملحا كلام منقطع (قوله دام على الصحيح) قيل عليه لا سلم عدم
تصرفها بل هي مصروفة إلا انها غير ماطنة حيث قد تختلف العمل لا يوجب تختلف
التصرف فان افعال التفصيل من المعدي مشق منه وان لم يعمل عمله . وتوجيه
ان التصريف عبارة عن نقل معنى الكلمة الى امثلة اخرى مستطاة على مادتها ايم
من ان يتعل مع هذه الكلمة او لا ولهذا كان افعال التفصيل من المتعدي مستطاة
منه وان لم يعمل عمله فتختلف العمل في يدم ردم ودائم وديم لا يوجب تختلف
التصرف . واجيب بان المراد بالتصرف هنا ان تكبت تلك المشتقات عاملة ذلك
العمل على اما لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وبشرها فتعذر (قوله واسم
الفعل) لم يذكر اسم المفعول لعدم قاتية فيها من جهة ان الأفعال المتصرفية
منها لو اخذ منها اسم المفعول لرفعت الخبر على النيابة وحذف الاسم مع ان
اسقاط الاسم يستدعي اسقاط خبره كما تقدم من ابن الربيع (قوله تصرفا تاما)
تمامه نسبي على معنى انه لا ينص منه المصدر والأمر كما في الذي قبله فلا
يصر في التمام حيث نقصان اسم المفعول (قوله منع ابن معطي توسط خبر دام
وهو وهم) هذا المنع وقع منه في قوله . قال ابن ابياز في شرحها وما وقعت
في تصانيف اهل العربية متقدمين ومتأخرين على نص يمنع من ذلك وقد
اكثر العوال والخاص عند فما اخبر بان احدا يوافق هذا المصنف
في عدم جواز وحكي في من لا اتق به من الشيخ تقي الدين الحلبي ان ابن
الحطاب نقل مثل ذلك وقال هذا جار مجرى المثل . وحكي ان ابن الخبار
لأوصلي سافر الى دمشق واجمع مللصنف وساله فقال افكر فيه ثم اجمع به
مرة اخرى وعاد وساله فقال له لا تنقل مني فيه شيئا (قوله محل جواز توسط
الخ) المراد من التوسط هنا وفي صلة النظم عدم التأخير ليس الا وأما عدم التعدي
من العامل ايضا فشيء اخر يعام حكمه من قوله . . . وكل مقدر دام حطر .
وقد اشار الى ذلك الشارح حيث مثل لوجيب التوسط بكان غلام هند بطها
وليس في تلك الديار اهلها . فاندفع ما للبدر الدمايني الصواب ان يمثل بنحو
يعجبي ان يكون في الدار صاحبا (قوله لما عرفت ايضا) أي من لرم عود
الصير على متأخر لظا ورتبة . ويان لروم في هذه المسئلة ان صدر مفضا
لهذا فاقدم الخبر على الاسم لعدم معبره على لفظ عند الذي هو اجنبي من
العامل حيث لم يكن خبرا له ولا اسما وهو متأخر لظا ورتبة وان كان غلام

ما ربي دعوى لاجتماع على متعبا نظر لان المع دال بطبع احداهما عدم تصرفها وحذا بعد تسليمه لا ينص ماعا بانتهاء
بدليل احدهما في ليس مع لاجتماع على عدم تصرفها ولاخرى ان ما يحصل حرق ولا يتصل بينه وبين سله وحذا
يتا مات فيه وقد اجاز كبير الفصل بين الوصول الحرق وبين صلته اذا كان عبر عامل كما المصدرية

لكن الصورة الاولى اقرب الى كلامه اشعر بذلك قوله
(كذلك سبق خبر ما النافية) اي كما منعوا ان يسبق
الخبر ما المصدرية كذلك منعوا ان يسبق ما النافية
(فجئ بها معلقة لا نافية) اي خبرها لا تابعة لان
لها الصدر ولا فرق في ذلك بين ان يكون ما دخلت
عليه بشرط في عمله تقدم النفي كزال او لا ككان ولا
تقول فانما ما كان زيد ولا قاعدا ما زال مرور قال
في شرح الكافية وكلامها جائز عند الكوفيين لان ما
عندهم لا يلزم تصديقا ووافق ابن كيسان البصريين
في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لان فيها
اليجاز * تنبيهات * الاول انهم كلامه انه اذا كان
النفي بغير ما يجوز التقديم فهو قائم الم يزل زيد وقامدا
لم يكن مرور قال في شرح الكافية عدد الجميع واستدل
له بقول الشاعر
درج النفي للخبر ما ان رايه
على السن خيرا لا يزال يزيد

اراد لا يزال يزيد على السن خيرا فقدم معمول الخبر
وهو خيرا على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا وتقديم
المعول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا لكنه حكى
في التسهيل الخلاف من الفراء قلت ومن شواهد
السريجة قوله
مما عاذني فهاثما لن ابرها
بمثل لو احسن من خمس الصبي

الثاني انهم ايضا جواز توسط الخبر بين ما والنفي بها
نحو ما قائما كان زيد وما قامدا زال مرور ومنه بعضهم
والصحيح الجواز الثالث قوله كذلك يؤم ان هذا
النوع مجمع عليه لانه شبهه بالجمع عليه وانما اراد
التشبيه في اصل النوع دون وصفه لما عرفت من
الخلاف * اهـ * (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) منع
مصدر رفع بالابتداء معناه الى مفعوله وهو سبق
والفاعل محذوف وسبق مصدر جر بالاضافة معناه
الى فاعله وهو خبر وليس في محل نصب بالمفعولية
وامضى جملة في موضع رفع خبرا مبتدأ والتقدير منع
عن منع ان يسبق الخبر ليس اصطفى اي اخير وهو
راي الكوفيين والمرد والسيوطي والرجاج وابن السراج
والمرجاني وامي علي في الحلييات واكثر المتأخرين
لمنعها بعدم الصرف وشبهها بما النافية وحجة من

متقدما رتبة . وهذا من اجاز وراي انه لما كان المعنى والمصلى اليه كالكتابة
الواحدة فلم يلزم للا مود الصير على متلخر لفظا متقدم رتبة وقد اشار الطلح
الى مثل ما ذكرنا في «آخر باب الفاعل» وهكذا قال المصنف في شرح التسهيل
فيه ومن عروض المانع حلو اللبس نحو صار عدوي صديقي وحصر الخبر نحو
انما كان زيد في المسجد واعتمال الخبر على صير ما لمحتل عليه الاسم نحو كان
بعل مند حبسها فيجب تلخير الخبر في مثله للزوم مود الصير على متلخر فير
متعلق به العامل لو وسط او قدم وبعض لا يلتزم التلخير في مثله لان المتعاطفين
كشيء واحد فلو وسط وقيل كان حبسها بعل مند جاز لعدم الصير على ما هو كجزء
مرفوع الفعل فهو متقدّم التقديم من حيث لا يتم معناه الا به ويلزم من جواز
جواز كان حبسها الذي خطب هذا لان تعلم للمصلى بمنزلة تمام الوصول وهو
منوع فكذلك ما هو بمنزلة وقد اقره الشيخ لاكير والمرادي وابن عقيل والبيدر
الدمايني في شروحه وفي التسهيل في باب للبدا . وبما حررنا جئين ان تن
بالغ في نسبة الشارح الحق في هذا المقام للسهر وطع بالجواز وقال هذه العبارة
يؤد بانها يجوز تقديم الخبر حيث لا يصير يعود على متقدم رتبة وان تاخر
لفظا وقوله لما عرفت مراده في شرح قوله - كذا اذا عاد عليه مصر ... - وهو سهو
جل من لا يسهو فقد اخطا جل من لا يخطا (قوله لكن الصورة الاولى اقرب
الى كلامه) الظاهر ان الصورة الثانية هي المتبادرة من قوله ... وكل سبقه دام
حظرا وما ذكر من الاشعار منوع (قوله يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا)
يحرز بالغالب من نحو زيدا مرور ضرب فانه جائز عند البصريين مع قولهم لا
يتقدم الخبر اذا كان قولا فاجازوا تقديم المعول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي
التنزيل «لما اتيتم فلا تهر» جتقديم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز
تقديمه لان اما لا يليها فعل (قوله وهو راي الكوفيين والبيدر الخ) اختاره ايضا
ابو الحسن بن عبد الوارث وكذلك ابو زيد السهيلي حتى قال قائما لست وقائما
لما وخارجين لسا ما اظن العرب فاعت به قط . وذكر بعض ان الجواز منسوب
لقدماء البصرية ونسبه صاحب اللب للكونية . وقال ابو الفتح انفراد البيدر
بمنعه وخالف الجمهور واختلف النقل عن سيويه فنسب له بعض الجواز وقال
بعض ليس في كلامه ذال عليه والى الجواز ذهب الفارسي والسيوطي والرماسي
والزمخشري والاندلسي واختاره ابن صفور قال ويصليه كلام سيويه (قوله
واجيب الخ) في التصريح وبان يتم معمول محذوف تقديره يعرفون يتم ياتيهم
وليس مصروفا جملة حالية مركدة او متنافية لو بان يتم في محل رفع بالابتداء
وبني على الفتح لاماخة الى جملة ياتيهم وليس مصروفا خبره الى ما عارقه
لكن صرح الرضي بانه لا مانع من تعلق يتم بليس وقال بعض انه الحق .
واعلم انه يمكن ان يجعل قول الشارح ان معمول الخبر هنا طرف والطرف

اجاز قوله تعالى «الا يتم ياتيهم ليس مصروفا عنهم» كما علم ان تقديم المعول يؤذن بجواز تقديم العامل
واجيب بان معمول الخبر هنا طرف والطرف يتوسع فيها وايضا فان عسى لا يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها

مع عدم الاختلاف في ضليتها ليس أولى بذلك
 مساواتها في عدم الصرف مع الاختلاف في ضليتها
 • تنبيه • غير في كلامه منون ليس مصافا إلى ليس
 حكما عرفت ولا توالي خمس حركات وذلك منوع
 (وأنو تمام) من أفعال هذا الباب أي العلم منها (ما
 يرفع بكفى) أي يستغني برفوعه من منصوبه كما هو
 الأصل في الأفعال وهذا المرفوع فاعل صريح (وما سواء)
 أي ما سوى الكفى برفوعه (ناقص) لا اختاره إلى
 المنصوب (والنقص في • فتحة) و (ليس) و (زال)
 ماضي يزال التي هي من أفعال الباب (دائما تقي)
 فلا تستعمل هذه الدلالة تامة بحال وما سواء من أفعال
 الباب يستعمل ناقصا وتاما نحو • ما شاء الله كان •
 أي حدث • وإن كان ذو صفة • أي حصر وتأتي كان
 بمعنى كمال وبمعنى قول يقال كان فلان الصبي إذا كلف
 وكان الصرف إذا غرله ونحو • فصحوا الله حين
 تمسون وحين تصبحون • أي حين تدخلون في المساء
 وحين تدخلون في الصباح • مخالفدين فيها ما دامت
 السموات والأرض • أي ما بقيت وكقوله
 وبات وباتت له ليلة كليلته ذي العائر لا رمد
 وقالوا بات باليوم أي نزل بهم ليلا ونحو ظل اليم أي
 دام ظله وأصحا أي دخلنا في الصبح ومنه قوله
 • إذا اللبابة السهواء أصحى طليحا • أي بقي طليحا
 حتى أصحى أي دخل في الصبح ويقال صار ولان
 الشين بمعنى صمد إليه وصوت إلى ربد تحولات الد
 وفي الواجح الخفاة وانك الشين بمعنى انفصل وبمعنى
 خلص • تنبيهان • الأول إنما قدمت زال بماضي يرال
 الحراز من ماضي يرال فانه فعل تام متعدد معناه ماز
 بهوامين رل صانك من معرك أي مر بعضها من بعض
 ومصدرة الربل ومنه ماضي يرول فانه فعل تام قلص
 معناه لا يمتل ومنه فراه تعالى • إن الله معكم السموات
 والأرض أن تزلزلا • ومصدرة الزوال • الثاني أنا فأت
 كان زيد وإنما حاز أن يكون كان فاصد فتعنا حرجا
 وإن لم يكن فانه يكون حالا من فانا وأما قلت
 كان زيد أحدك وحده أن يكون قد لا يندرج في
 الحان معون الأول الذي هو كل واحد من

يوسع فيها جوابا بلنع والصدق وقوله وإيها فان مسمى النج جواب ثان بالتسليم
 والمعارضة وكأنه قيل نفع دلالة لاية على الجواز بسند أن معقول الخبر هنا
 ظرف والظروف يوسع فيها ولئن سلمنا دلالة فلا يتم لك التمسك به لأن
 التمسك الصحيح يدل على النفع فان مسمى النج نعم لا أعلن بعدم الاختلاف في
 ضليته مسمى يدافع ما تقدم من أن بعض الكوفيين زعم حرفيتها وكأنه لم يحدد
 به كما يشير إليه الزعم وإيها بعض تدبر حق التدبر لتعلم اندفاع ما للشاظرين
 (قوله يستغني برفوعه من منصوبه) يترأى منه أنه حمل رفع في صارة
 النصب على المرفوع مجازا مرسلا ومنهم من حمله على مجاز الخنق أي نفي
 رفع وإيجازها بقاؤه على ظاهره مبالغة كما في • فأنما هي أقبال وإدبار • ولك أيضا
 أن تقيمه على ظاهره من غير أن يرتكب شيء من جميع ما ذكر وإن الرفع ليس
 أصلا بل مصدر فللعنى التام ما يكفي بلن يرفع عن أن ينصب أي بلن يعمل
 الرفع ولا يحتاج إلى أن يعمل النصب • هذا ويتبني أن يطم أن الراد بالاستثناء
 بالرفع أن يستغل به الكلام جملة من فعل وفاعل فيدخل كان بمعنى كفل
 وفعل ونحوه مع كونه ينصب المفعول لانه فعلته مستغنى عنه في الاستناد (قوله
 وهذا المرفوع فاعل صريح) الأولى حقيقة لانه في مقابلة كونه فاعلا مجازا في
 صورة النقصان (قوله ما شاء الله كان أي حدث) عبر في التسهيل بقوله وإن
 أريد بكان ثبت وقيل طيه في شرحه وثبت كل شيء بحسبه فارة يعبر عنه
 بلازلية نحو كان الله ولا شيء معه وقارة يحدث نحو إذا كان الشتاء وأخرى
 بحصر نحو • وإن كان ذو صفة • وطورا بقدر نحو ما شاء الله كان • وفي شرح
 البدر الدمايني والتعبير بقدر مشكل لأن شاء الله بمعنى قدر فيقصد السبب
 والنسب • ودفعهم بعضهم بمنع أن تكون المشيئة بمعنى قدر والسند أنها لغة
 بمعنى الإرادة وبأنه منى على أن قدر مصنف من التقدير وأما على أنه منطوق
 مبنى للمعجب أي وجد فلا اشكال (قوله وإن كان ذو صفة أي حصر) نقل أن
 الراعب ذهب إلى أن كان في الآية ناقصة والخبر محذوف أي عريضا لكم لدلالة
 الكلام عليه قال وهذا أجود لأن كان السامية إنما تعلق بالأحداث دون الأشخاص
 غالبا نحو كان الخروج (قوله نحو كان طعامك • أكلا زيد) أورد الشيخ لاثير في
 مسأله كان زيد • أكلا طعامك أربعة وعشرين تركيبا ملخصة من كلام أبي
 بكر أحمد بن الحسين المعروف بأن شقير • وصاحبها أن التركيب مشتمل على
 أربعة ألفاظ في تقدم كل منها ستة صور حاصلة من التذلف في الألفاظ الثلاثة
 بعد وقد أوردنا مع أحكامها مغلطة تكون نصب العين فراجع (قوله تسكا
 نقول) أي التفرقة بين جبريرا لا جبرير على ما وهم وعطية أبو جبرير (قوله
 فراقذ اليه) خبر متنا محذوف والكلام تنبيه يبلغ على نحو قوله تعالى • سم بكم
 نبي • ومذهب عبد القاهر وحاشا من المحققين أنه ليس باستعارة وخلق السعد

أنه

الخبر • فأنما عند جبرير • عريضا من سراج يذهب الخبر على أنه نحو كان طعامك أكلا زيد خلافا لاسن السراج والغارسي وابن صفير
 أن • ثم نحو كان طعامك • عريضا من سراج يذهب الخبر على أنه نحو كان طعامك عريضا •

ولخرج على زينة كان أو اعمار اسم مراد به الشأن أو راجع إلى ما
وعلى قطع متنا وقيل ضرورة وهذا التلويح معين في قوله
باتت فنادي ذات الحال سالبة قاله من حم لي عيش من العجب
وقوله

لئن كان سلى الشيب بالصد مغربا لقد مون السلوان منها القلم
لظهور نصب الخبر واسل تركيب النظم ولا يلي معول الخبر العامل
تقدم للفعل وهو العامل واخر الفاعل وهو معول الخبر لمراعاة النظم
وليعود الصير إلى القرب مذكور من قوله (لا إذا طرفنا اتي) أي
معول الخبر (أو حرف جر) مع مفعولة فانه حينئذ يلي العامل
اتقانا نحو كان صدك أو في الدار زيد جالسا أو جالسا زيد للتوسع
في الطرف والجرور (ومعنى الشأن اسما اتر) في العامل (أن وقع)
شي من كلامهم (موم) جواز (ما استبان) لك (أما امتنع) كما
تقدم يانه في قوله فتأخذ هذا جونا البيت وقوله

فامسحوا والنوى على عرسهم وأر كل النوى تلقى المساكين
في رواية تلقى بالفتح الشاة من فوق ربه أخرج عن أجاز ذلك مع
تقديم الخبر وقال الجمهور التقدير ليس هو أي الشأن وقد عرفت
انه إنما يقدر صير الشأن حيث أمكن تقديره ومن الدليل على صحة
تقدير صير الشأن في كان قوله

إذا مت كان السلس مستغان غامت وآخر من بالذي كنت أمتع
(وقد تراء كان في حلو) أي من شيتين وأكثر ما يكون ذلك بين
ما وهل العجب (كما كان أصح علم من تقدما) وما كان أحسن
زيادا وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله

في عرف الجنة العليا التي وجبت لهم هناك بسعي كان مفكور
وجعل منه سيبويه قول الفرزدق

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كسرام
ورد ذلك عليه لكونها رافعة للصير وليس ذلك ما عا من ريادة كما
لم يمنع من الغناء طس عند توسطها أو تلخها اسنادها إلى الفاعل وبين
الغطف والعطف عليه كقوله

في لجة غمرت أباك بحورها في الجاهلية كان ولا سلام
وبين نعم وعا عليها كقوله

ولست سرور الشباب أزورها ولعم كان شبيبة المحتال
ومن زلاتها بين حزبي الجملة قول بعض العرب ولدت فاطمة
بنت الحرشب الكلمة من بني عيس لم يوجد كان مثلهم نعم شذت
زلاتها بين الحار والحرور كقوله

سرة بني أبي بكر تسمى على كان السومة العرب • تنيهان •

لاول اقم كلامه انها لا تراد بلفظ الصارع وهو كذلك إلا ما مر من قول لم يقل أنت تكين ما جد نيل اذا تهب شمال بليل

انه استعارة بما نوزع فيه وليس الصريح بالشبه به متنعيا للكون
استعارة على ما وحس لجريانه في التشبيه والقول بان في البيت
استعارة مكنته وهم ايضا (قوله وهذا التلويح معين في قوله الخ)
منه وقع في التوضيح والمشار إليه التضمين على الضرورة ومعنى
تعيينه انه لا يجوز دعوى الزيادة في كان ولا اعمار اسم مراد به
الشأن أو راجع إلى ما فالعين نسي حكمها هو الظاهر ويدل له
التعليل بظهور النصب في الخبر فانه إما يمنع زيادة كان واعمار
اسم الشأن لما ان كان الرائدة لا تعمل ذلك وصير الشأن لا يجوز
هذه بالفرق وأما كون الصير يعود لتقدم فلم يحتاج لتعليل ابطاله
لظهور عدم المعتاد فلا يثنى ذلك جواز ان يكون فنادي متلوي سقط
منه حرف النداء ومعول الخبر محذوف أي لك على ما وقع
له حسب الصريح وتن تبعه مع ما فيه من تصف • ولما فقول
ايضا يمكن ان تجعل بلى تامة وسالبة حال فقد قل المصنف في
شرح التسهيل بلى المحل وبلى بالمحل نزل به معدية بنفسها
وبالباء والمعنى باتت سالبة الخال بفنادي حال كونها سالبة مع
ملاحقه من حذف أداة النداء مع عدم ظهور النداء من البيت
والتمثيل في الفواد ليس نداه وفرد ذلك (قوله في رواية تلقى
بالقاء المشاء من فوق) يحزر بذلك من رواية تلقى بليالي النساء
من تحت فانه لا يكون موصيا الجوار ولا جهة طيه لانه حينئذ
يعين ان يكون المساكين فاعل تلقى وإلا لعل يلون فيكون اسم
ليس صير الشأن وجوبا وجملة تلقى المساكين كل النوى خبرها
(قوله وجعل منه سيبويه الخ) قال الشيخ لا تأثير والذي نختاره
في البيت ان كانوا لنا كان واسمها وغمرها ومعنى اللام للاحتصاص
والجميع في موضع الصفة ولا يعني التحليل وسبويه يزيادتها فيه ما
ليمنع منهما التحويل واسما ارادنا انه لو لم تدخل هذه الجملة بين
جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانهم في ما مضى وانه قد
فارقهم والخيرة كانت في الزمن الماضي فجيء بقوله كانوا لاسا
تأكيدا لما فهم من المعنى قبل دخولها فاطلغا الرائدة لذلك لا كزيادة
ما كان أحسن زيادا • على كان السومة العرب • ويرشح انه
كان يصف حالا ماضية قوله قيل

هل اقم عاتجين بنا لعلنا نرى العرمات واثرا الخيام

قال ولا يمنع كونها ايضا الدامة على حذف معلى أي وجدت
جيرانهم ثم حذف الصاد مقيما مقامه المصلى إليه فقال كائنا

لاول اقم كلامه انها لا تراد بلفظ الصارع وهو كذلك إلا ما مر من قول لم يقل أنت تكين ما جد نيل اذا تهب شمال بليل

اللفظ افهم قوله في حشو انها لا تزداد في غيره وهو كذلك خلافا للفراء في اجازته زيادتها آخره الثالث افهم ايضا تفصيل الحكم بها ان غيرها من اخواتها لا يزداد وهو كذلك الا ما عذ من قولهم ما اصبغ ابردها وما اصبغ فدفعها روى ذلك الكوفيون واجاز ابو علي زيادة اصبغ واسي في قوله

عدو صبتك وشاقيهما اصبغ مشغول بمتغول وقوله اعادل قولي ما هو بيت قاربي

كثيرا ارى امسى لديك ذنوبي واجاز بعضهم زيادة سائر افعال الباب اذا لم يشتمس المسمى (ويحذفونها) اي كان اما وحدها او مع الاسم وهو الاكثر (ويعلقون الخبر) على حاله او بعد ان ولو السوطين (كثيرا ذا) المحذف (انتهر) من ذلك المرة مجزئ بعله ان خيرا فخير وان شرا فشر وقوله قد قيل ما قيل ان صدعا وان كذبا

وقرأه

حدثت علي بطون تبتة كلها

ان طالبا فيهم وان طالبا وفي الحديث النفس واو حذته من حديد وقال الشاعر لا يامن الدهر ذو بقي واو ملكا

حذرة صاعق منها السهل والجلد - تسبيحان الاول قد تحلى كان مع خروا ومضى الاسم من ذلك مع ان البرء مجزئ بعماله ان خسر محصر وان شر فشر بزميم اي ان كان في عماله خسر محروا خروا وان كان في عماله شر محروا خروا وفي هذه المسألة اربعة اوجه مشهورة هذان والثالث فصبها على تقدير ان كان عماله خيرا فهو مجزئ خيرا والرابع على الاول اي وضع الاول وعصب الثاني وهذا الرابع اصغفها والاول ارحمها وقد سبقت "وسطان ومنه مع او الاطعام واو نمر حر فيه سوره وضع تمر على تقدير او يكون عدد تمر - المضي قل حش كان مع غر ان واو كيواس من ادن سولا الى المشرق فورد سوره من ادن ان كانت سولا (وهذا ان تصدق به مع من مع) اي من كان

والجملة ايضا صفت (قوله اما وحدها او مع الاسم) لم يرد تنزيل عبارة الكتاب على السالين مما حتى يتأني لاقتصار على قوله ويتبين الخبر وانما اراد تنزيله على الثانية قط قوله ويتبين الخبر مربوط بقوله او مع الاسم فقط ويمكن ان يراد تنزيله عليهما معا ويجعل قوله ويتبين الخبر اي وحده او مع الاسم ويكون حذف ذلك استغناء عنه بقوله وحدها او مع الاسم لما انها اذا حذفت وحدها فقد بقي الاسم والخبر واذا حذفت مع الاسم فقد بقي الخبر فقط ولا وجه انه اراد تنزيل قوله ويحذفونها على السالين ويجعل قوله ويتبين الخبر اي وحده او مع الاسم فاطر لقوله مع الاسم ويجعل قوله وبعد ان تعرب عن ما اليه مطروعا على ويتبين الخبر على انه فطر لقوله وحدها وعلى كل يدفع ما ذكره بعض الاطرين من ان تنزيل كلام المصنف عليهما معا يتأني لاقتصار على الخبر في قوله ويتبين الخبر (قوله وبعد ان واو كثيرا ذا انتهر) وجه باثما من الادوات الطالمة لعلين فبطول الكلام فيحذف بالحنف ونحو ذلك بان ولو دون بغير ادوات الشرط لان ان ام لا ادوات الشرط الحارفة ولو ام لا ادوات الشرط الغير الحارفة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لا يتوسعون في غيرها (قوله وفي الحديث النفس الحج) في الصريح بعد قول صاحب الترجيح وقوله لا يامن الدهر البت هذه العبارة وقولهم الا حذف ولو تمرا وبهها رد على ابن حبان حيث خوط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا ام فان الملك اعلى مما قبله والصراع من الحنف فاطره مع ما قاله البعض هنا (قوله قد تحذف كان مع خبرها) انما لم يقدرها تامة حتى لا يحتاج الى الخبر لانه قال في التسهيل واصار كان الناصبة قبل الفاء اولى من اضممار التامة . وفي بعض شريعه لصعن اضممار الناصبة مع الاسم والكامر مع الرفع فوجب ترجحه اجراء للاضمار على اسلوب واعدم اضممار الفعل التام اذا اضممر بعد ان الشرطية من مفسر خبر . وان احد من الشركين استجارك . محلى الناصبة لرفع بني جرنها . ولم المصروا ويوسعهم فيها ما لا يجرح في غيرها ومعنى الدليل ان لا تشاركها التامة في الاضممار غير انه لا يقيها تنسيها بالنقص فلا يستويان تقديرا (قوله اي ان حكي في صله خبر محروا خروا) قل البرهي هنا لا ذلك في صحة تعدية من حيث الامتلاء في الجملة واما ان يحكم بحسنه فلا لصغه معنى اد معنى ان كان في عماله خروا او ان كان معه او في بده او ضده شيء معنى خبر مقصود ان لم يرد التام الا ان كان نفس عماله خيرا او ان كان ما قبله سببا لان اتم اصلا ومنها خروا ولا ان صحبه او في بده او يحصره وقت الفصل سبب وفيه ايضا ضعف من حيث اللفظ لان حش كان مع خروا الذي هو محصورة المفعول الناصبة حش من كثير ولا سيما اذا كان جارا ومحروا بخلاف حذفها مع اسمها الذي هو كحرة ولا سيما اذا كان ضميرا محصلا وتقدير العامة

(ارتكب) فحذف كان لذلك وجوبا إذ لا يجوز الجمع بين العرض والعرض (كقولك أنت برا فاقرب) فإن صدرية وما موصى عن كان وأنت اسمها وبرأ خبرها ولاصل لأن كنت برا فحذفت لام التثنية لأن حذفها مع لن ملزمت حذفها كان فالتصل الصير لاصل بها لم عرض منها ما وانفصلت فيها التثنية ومنه قوله

أيا خراشة أما أنت ذا فسر فإن قومي لم تأكلهم الضبع
 * تنبيه * حذف كان مع معولها بعد لن الشرطية في قولهم
 افعل هذا أما لا أي أن كنت لا تفعل غيره فما موصى عن كان ولا نافية
 للخبر ومنه قوله - امرعت لأرض لو أن مالا لو أن نونا لك أو جمالا
 أو لثة من غم أما لا - التقدير أن كنت لا تجددين غيرها (ومن معارج
 كان) ناقصة كانت أو قامة (مفجزم) بالسكون لم يحصل به ضمير
 نصب وقد وليه متحرك (تختلن نون) هي لام الفعل تخلفنا
 (وهو حذف) جاز (ما التزم) فهو وان تلك حصة في القراءتين
 بخلاف نحوه من تكون له عاقبة الدار * وتكون لكما الكبرياء
 في الأرض وتكونوا من بعده قوما صالحين * أن يكس فتن تسلط عليه
 * لم يكن الله ليخبر لهم * وخالف في هذا الأخير يونس فأجاز الحذف
 حيثما تمسكا بقوله

فإن لم تكن المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جهة هيم
 وحمل على الضرورة قال الناطم وبقره أقول إذ لا ضرورة لاسكان أن
 يقال فإن تكن المرأة انحطت وقد قري شاذ * لم يك الذين كفروا *
 * خاتمة * إذا دخل على غير زال وأخواتها من أعمال هذا الباب نفى
 فالغى هو الخبر نحو ما كان زيد مالا فان قصد لا يجلب قرن الخبر
 بالا نحو ما كان زيد إلا مثلا فلن كان الخبر من الكلمات الملازمة
 للنفي نحو يبيع لم يجوز أن يقتصر بالا فلا يقال فيما كان زيد يبيع
 بالدواء ما كان زيد إلا يبيع ومعنى يبيع يشتغ وحكم ليس حكم ما
 كان في كل ما ذكر وأما زال وأخواتها فغيبها الجلب فلا يقتصر خبرها
 بالا كما لا يقتصر بها خبر كان الحالية من نفي تساويهما في اضماع
 ثبوت الخبر وما لوم خلاف ذلك بما فمبول كقوله

حواجيج ما تنفك إلا مناحية على الحذف أو نومي بها بلذا قفرا
 أي ما تنفصل من لا تغلب إلا في حال انحطتها على الحذف إلى أن
 نومي بها بلذا قفرا فنك هنا قامة ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها
 على الحذف ومناخية منصوب على الحال أي لا تنفك من الحذف
 إلا في حال انحطتها والله اعلم

(فصل في ما ولا ولات وإن)

أما شبهت هذه بليس في العمل لمشايتها أيا في الغني وإنما انفردت
 عن بلب كان لأنها حروف وتلك أفعل (أعمال ليس انحلت ما) الخالية نحر * ما هذا بشرا * ومن من أمهاتهم

وإن كان ما يتفي به كثرة المحذوف فضعف هذا كلامه وقد رد
 المصنف لأول بدوى القصر يد ولا يخفى ما فيه (قوله ارتكب)
 يقرأ على صيغة الأمر على ما هو لا تنسب بقوله اقتراب لا على
 صيغة المسامحة الجهر حتى يقتضي أن التعرض للذكور خارج
 على القيلس كما قيل (قوله لأن حذفها مع أن ملزمت) هذا يصح
 الخلف ليس إلا وأما مرجعه لأولى بالبيان فالأخصار مثلا
 (قوله أي أن كنت لا تفعل غيره) قيل طيه لا حلجة لهذا
 التكلف لجواز أن تكون ما زائدة لتأكيد أن الشرطية ولا نافية
 للفعل المعذر ولا ومنهيا هو الشرط فلما أداة شرط مركدة فما نظيرها
 في قوله تعالى * فاما ترين * والشرط المعذر محذوف الجواب
 لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير

فلما فلتست لها بكنو ولا يعلو مفرك الحسام
 ولاصل أقول هذا أن لم تفعل غيره وهو كلام جيد (قوله لا مكان
 أن يقال فإن تكن المرأة انحطت) فيه أن التعبير بانحطت يفهم
 بأن وسامة وجه الناظر موجودة ولكن انحطت للمرأة وهو باطل ولا
 يفهم بذلك فلن لم تكن المرأة أبدت وسامة تدبر (قوله فنك هنا
 قامة) هذا هو التأويل الأول يعني أن تنفك تامة بمعنى تنفصل
 فمحلها الثبوت وقد دخل عليها نفى فصار نحو ما جاء زيد إلا
 ركبنا (قوله ويجوز أن تكون الح) هذا هو التأويل الثاني يعني
 أن تنفك ناقصة وخبرها على الحذف ومناخية حال فمدحول إلا
 الحال لا الخبر وإنما آخر هذا الاحتمال لضعفه بوقوع الاستثناء
 المفرغ في لايات وهو قليل ويعمل ما قبل إلا في ما بعدها وليس
 مستثنى منه ولا قابلا للمستثنى أن كان عامل الحال ينفك ولم يجز
 البصريين وجازر عامل الحال وهو ظرف وتقدم المستثنى المفرغ
 على عامله والبصريون يمنعونه أن كان العامل على الحذف *

(فصل في ما ولا ولات وإن)

(المشبهات بليس)

(قوله ما ولا الح) اخصر منه التعبير بما وأخواتها مع أنه يناسب
 ما بها كان وأخواتها ولاحقا أن وأخواتها ويشير إلى أن ما أم في هذا
 الباب * قال أبو البقاء في التيس ما هي لأصل في النفي وهي
 أم بابها والنفي فيها أوكد ومكذا فعل في التسهيل حيث قال فصل
 في ما المحذوبة وما الحق بها وكأنه مدل منه ميلا مع احصائها

عن بلب كان لأنها حروف وتلك أفعل (أعمال ليس انحلت ما) الخالية نحر * ما هذا بشرا * ومن من أمهاتهم

بأحياتها من غير تطويل بخلاف ما لو فعل ذلك في كان وإن مع ان الإشارة الى مكوناتها اما
مستفادة من تصديرها في العنوان مع انه لو صير بها ذكر فلما ان لا يأتي بقوله المصنفات ليس
فيلتفت اليه على انها محمولة على ليس او لا فيتبادر انه صفة لا خواصها دون ما لا سيما
وهي لم . هذا واللفظة المشار اليها ليست هي المثبتة للحكم بل مخرجة ليس الا والمثبت
هو الاستقراء كما هو ظاهر يظهر لذلك بطرف خفي قول الشارح هذه لغة الجوازين واصلا
بنو تميم وهو القياس اي على غيرها من الحروف المشتركة فليهم (قوله هذه لغة الجوازين)
ذكر ان التهاميين منهم يرفعون بها لاسم ويتصيون بها الخبر (قوله مع بها النبي وترتيب)
المراد بغيرها في معولي ما كما هو ظاهر ولما معولي الخبر فكونه يقترب بالا لو لا او يقدم
او لا فشيء اخر تعرض لاحاج تقديم المعول اذا كان غير ظرف فيها بعد وسكت عن اقتراحه
بالا فيمكن على الاصل من عدم مرور تحمل اقوله وكذا اذا انقضت النبي بالا) ليس في مثل
ما زيد غير قيه في التحق انظر في الخبر انما المنقح عليه ما بعده اما هو فبدال على
النفي لا متضمن تقييد تدوير (قوله او موزل) اي على ان الاصل وما الدهر لا يدور دوران
مختون وما صاحب الحاجات لا يعذب معذبا اي تعذبا والمختون الدولاب . والكلام على
نسيه تطلب الزمان بلخلق من رفع الى خفض ونحو ذلك بدوران الدولاب استعارة تبعية وليس
الدوران حقيقيا حتى يمين حمل الدهر على العنق كما قيل (قوله ويمل غلط) هذا مبني على
ان العربي يحكم بغير لحنه ونحوا . وذكر بعضهم ان الحن ان العربي يحكم بغير لحنه ولا
يحكم بلحنه واما قول سيوريه للبرمكي في المسألة الزبورية مرهم يعني العرب ان يتكلموا
بذلك فانهم لا يتكلمون فانه مبني على طنه خطأ الكسائي في المسألة . وقد كان ابن مسعود
رحم الله من يقرأ حتى حين بلغته هذيل وهو من خواص قریش . وفي شرح الفصل ان العربي
يحكم بغير لحنه . وفي خصائص ابي الفتح ابن جني في العربي الصحيح يتكلم لسانه
ثم بين انه ان اتقل الى لغة فصحة وجب ان يؤخذ بلحنه التي اتقل اليها وان كانت
واسدة لم يؤخذ بها وانه اذا اتقل الى الفلندية لا يودي الى عدم لاخذ بكلامه في لحنه .
وفي الطبقات للساج السبكي الذي يظهر ان العربي لا يحرص ولكنه يمكن ان ينطق بغير لحنه
وذكر مسألة ليس الطيب في اللسان وان لا يحرص واليزيد لفتا بعض الجوازين الرفع وجهدا
فلم يفعل وبعض التميميين الصب وجهدا فلم يفعل وقال فيها انهما لم يتكهما الطوف بغير
لحنهما بل انهما لم يفعلوا وغوى بين عدم التمكن وعدم العمل وان عدم الفعل يجامع القدرة .
وفي شرح الكتاب السيرافي بعد ان استدل قول لا عني

ومر دهر على وبار فمككت جهرة وبار

ومذا البيت لا عني بني قيس ابن عيلبة في ان منزله باليدلمة وبها بنو تميم ويخرجهم من قبائل
العرب والمختلطين قد يطلب على جداتهم لغة اصلا لبعصم . واعلم ان دعوى الشارح العطف
في البيت المذكور احد وجوه وقد اورد ابو علي الرندي وقال الفرزدق تميمي فليست له لغة
عرة واما لا صوب مع العدم عليه مع التأخير فغلط لكنه اعترض بان العربي اذا جاز له القياس
على لغة عرة جاز له في لحنه فيؤدي الى قتالها . وقال المصنف ان الفرزدق اصداقا من

هذه لغة الجوازين واصلا بنو تميم وهو
القياس لعدم اختصاصها بالاسماع ولا علة
هذه الجوازين شروط اشار اليها بقوله
(دون ان * مع بقا النبي وترتيب زكن)
اي علم ان فقد شرط من هذه الشروط
يطل عليها نحو ما ان زيد قائم فما حروف
فقط مهمل وان زائدة وزيد مبتدا وفلم
خبره ومنه قوله

بني فدانته ما لن اتم ذهب

ولا صريف ولكن اتم الخريف
واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا
بالصب فمصرجة على ان ان نافية
موكدة لما لا زائدة وكذا اذا انقضت النبي
بالا نحو وما محمد في رسول . فلما قرأه
وما الدهر في مخنونا بلحنه

وما صاحب الحاجات في معذبا
نشد او موزل وكذا يطل عليها اذا تقدم
خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد ومنه
نواه وما خذل قوم فاضع العدى
ولكن اذا ادعوا بهم هو

زما قول الفرزدق

ناصرها قد اعد الله نعمتهم

اذ هم قرش واذا ما سلمهم بشر
نشد ويمل غلط سببه انه تميمي واراد
ن يحكم بلغة الجواز ولم يدور ان من
نوط الصب صدم بقاء الترتيب بين
لاسما والخبر

أهل الجليل وهم من ملهم أن يطهروا له بهيمة يطهرون بها على طار ولو جرى
 شيء من ذلك لتوفر الدواعي على التحدث بمثلته على عدم نقله دليل إجماع
 الفريقين على تصويب (قوله وقيل موزل) تأويله من وجوه أولها وهو الألفي
 والمبرد والفارسي أن بشر رفع بالأجداء لأنه اسم ما وظلم منصوب على الحال
 والخبر محذوف ثانيها وهو لا علم أن الحصب ضرورية حروبا من اختلاط المدح
 بالذم لأنك إذا قلت ما مثلك أحد فقلت لأحدية احتمال المدح والذم فلذا
 رفعت أحدا وصيت مثلك كان نصا في المدح فمن ثم نصب أحد وفيه نظره
 ثالثها وهو للرفعة أن ظلم هنا ظرف بمعنى بدلهم حكى الفخري في الألفي هو
 فحرك بالنصب على الظرفية أي مثلك واستشهد له ابن سطي بقرائة بعضهم
 أنكم إذا مثلهم أي في مثل حالهم رابعها أن مثلا هنا ظرف صفة في لأجل
 الظرف أي وإذا ما مكانا مثل مكانهم فحذف للوصف والمضى وأقسام الصفة
 والمضى إلى مقامها خالصها أن مثلهم في موضع رفع وفي كيوعد لاصاحته
 أبي (قوله وفاقا لسيوب) قد انكر الشيخ لايمر أن يكون ذلك لسيوب
 لقوله في الكتاب إذا قلت ما مطلق عبد الله وما سي من امتب رفعت
 ولا يكون مقدما عليه مخرجا كما لا تقول أن اخوك عبد الله على حد أن عبد
 الله اخوك فهذا صريح منه في منع النصب فيه مقدما ثم لم يكتف حق شبه
 بما لا يجوز البتة ثم قال وزعموا أن بعضهم قال وانشد بيت الفرزدق وهذا لا
 يكاد يعرف فاذا قدم سماعه أي لم يعرف بصحة زعمهم بل نفى مقاربه
 عرفانه على حد قوله تعالى لم يكد يراها فكيف تعزى إليه إجازة نصبه
 مقدما أم كيف ينبغي ما لا يكاد يعرف قانون يسوغ النصب تسويضا مطردا جائزا
 وهل هذا إلا تحصيل لكلامه ما لا يقتض (قوله مدخول ما) معول لسبق
 (قوله يجوز تقديم معول خبر ما) فرق بين هذا وبين ما إذا كان الخبر
 نفسه طرفا أو مخرورا فانهم يتيسرون في الفضلات ما لا ينسعون في غيرها (قوله
 ومنه قوله) أي على رواية النصب (قوله ولا يجوز نصبه طفا على خبر ما)
 أي على مذهب الجمهور وأما على مذهب يونس فلا يمتنع لعدم اشتراطه ذلك
 قال المصنف في شرح التسهيل وقبل مذهب يونس أن لا يمتنع نصب العطف
 بل ولكن هذا كلامه ثم تحلف النفي أنا باني في بل على مذهب الجمهور لا
 على مذهب المبرد من أنها تصرف النفي من لأول إلى الثاني فلا يمتنع النصب
 (قوله جاز الرفع والنصب) تعريفهما عهدي فيقيد أن الرفع على إصدار المبتدا
 والنصب على العطف ولا يريك قوله تسمية ما بعد بل ولكن مطروحا مجاز حيث
 أصدر على مجازية العطف فيهما ترون غرضهما فإن ذلك بيان للتسمية في قول
 المصنف - رفع مطوف بلكن أو يل - - ولا أن التمييز حيث أتم لكونه في
 العطف والعطف حيث كان بل ولكن حرفي ابتداء وما بعدهما حروا لابتداء

وقيل موزل - تنبيهان - لأول قال في التسهيل وقد
 تعمل حوسفا خبرها وموجبا بالافاقا لسيوب في لأول
 وليونس في الثاني - الثاني اختصى الملائكة منع العمل
 عند توسط الخبر ولو كان طرفا أو مخرورا قال في شرح
 الكافية من الفصويين من يرى صل ما إذا تقدم خبرها
 وكان طرفا أو مخرورا وهو اختيار أبي الحسن بن صابر
 (سبق حرف جر) مع مخرورة (أو طرف) مدخولي
 ما مع بقاء العمل (كما - مي أنت منيا) وما جندك
 زيد قائما (أجاز العلماء) سبق مصدر نصب بالمفعولية
 لأجاز مضى إلى فاعله والبراد أنه يجوز تقديم معول
 خبر ما على أسبها إذا كان طرفا أو مخرورا كما سئل
 ومنه قوله

بأبعد من لدان كنت آما فما كل حين من توالي مواليا
 فلن مكان غير طرف أو مخرور بطل العمل نحو ما
 طعمك زيد أكل ومنه قوله
 وغالوا تعرفها النازل من منى

وما كل من رأى منى أنا عارف
 وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (ورفع مطوف
 بلكن أو يل - من بعد) خبر (منصوب بها) المجازية
 (الزم حيث حل) رفع مصدر نصب بالمفعولية لا لزم
 مضى إلى مفعوله والفاعل محذوف والتقدير الزم
 رفعك مطوفا بلكن أو يل إلى آخره وإنما وجب الرفع
 لكونه خبر مبتدا مقدر ولا يجوز نصبه طفا على خبر
 ما لأنه موجب وهي لا تعمل في الموجب تقول ما
 زيد قائما بل قاعد وما صرو شيئا لكن كرم أي بل
 هو قاعد ولكن هو كرم فإن كان العطف بحرف لا
 يوجب كالواو والداء جاز الرفع والنصب فخير ما زيد
 فثما ولا قاعدا ولا قاعد ولا رجع النصب - تنبيه -
 قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن مطوفا مجاز

إذ ليس بمعلوف وإنما هو خير مبتدأ مقدّر وبإل ولكن حرفاً ابتداءً (وبعد ما)
الثانية (وليس جر الباء) الزائدة (الحبر) كحبراً نحو وما ربلد بظلم . . اليس
الله بكاف مبتدأ (وبعد لا) النافية (ونفي كان) وبلية الواضع (قد يعبر)
فليلاً من قللك قولهم

فكن لي عطفا يوم لا ذخر هناك. يعني فتيلا عن مواد من قمارك
وقوله وان مدت لا يدي الى الزاد لم اكن باعجلهم لا اجتمع القوم العجل
وقوله دعاني الي والحيل يعني وينه فلما دعاني لم يجتني بقصد
وربما اجروا لاستغلام محرمي الشفي لشيء اياه كقوله

یقول اذا اظلمت طيها واقربت. لامل اخر ميس لقيت بسدائم.

ونفر في غير ذلك كخبر ان ولكن وليت في قوله

فان تما منها حبة لا تلتقيها فامك ما احدثت بالجر

وقوله ولكن لجرأ لو ضللت بهيوس وهل ينكر للعرف في النلس ولاجر
وخوله - الا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم - على احدى الرواجين وانما
دخلت في خبر ان في قوله « اولم يروا ان الله الذي خلق السموات
والارض ولم يعي بخلقهن بقادر » لانه في معنى « اوليس الله بقادر » تنبيهات
لاول لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين ان تكون جازية او تبعية
كما اتضاه اطلاقه وصرح به في خبر هذا الكلب وزعم ابو علي ان دخول
الباء مخصوص بالجازية وتبعه على ذلك الزمخشري وهو مردود فقد قل
مبويه ذلك من تعميم وهو موجود في المعارف فلا التفت الى من منع ذلك
المنفي اتخصى اطلاقه ايضا انه لا فرق في ذلك بين العاطلة والتي جلت
سهايا بدخول ان وقد صرح بذلك في خبر هذا الكلب ومنه قوله

لَسْرِكَ مَا أَنْ أَيْرُ مَسَالِكِ بَرَاءَ وَلَا بَعِيفَ قَبْرَاءِ

أصلت أفعى الجلاءه أيضا انه لا فرق في لا بين العامله مع ليس كما
 ندوم والعامله مع ان نحو قولهم لا خير بنخير بعده الساري لا خير غير
 (في التكررات اصلت كل من لا) الفاعلة بشرط بقاء الفاعل والرتيب على ما
 مر وهو ايضا خاص بلمعة الحجاز دون تميم ومنه قوله

تَعْرِفُوا مَا فِي الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا زُرُوعًا فِي الْأَرْضِ وَاقِيَا

• تنهيات • الاول ذكر ابن الشجري انها اعلنت في معرقة وانشد للابن
الحندي - وحلت مواد القلب لا انا بافيا سراها ولا من حبا حراخيا
وتردد رأي النظم في هذا البيت فلجأ في شرح التسهيل العباس عليه
وتولاه في شرح الكافية فقل يمكن عدي ان يجعل انا مرفوع فعل مصر
نصب باشبا على الخلل تقديره لا ارى بلشبا فلما اصر الفعل برز الضمير

وانصل ويجوز ان يجعل اما متدا والفعل المنذر بعده خرا نصا باغيا على الخ
العمل ادلاله عليه ونظائره كثيرة منها فقام حكمك مسطرا اي حكمك لك مس
غير فعل فان به مل باعيا بذلك وعمله فعل اخذ واثر في هذا الفقه الثاني انصبي ك
س قلل حتى منعه الشراء وس وافقه وقد تم عايد في غير هذا الكتاب * الثالث ان
س صد عن نيرانه فتنا ابن قيس لا يراج - اي لا يراج لي والصحيح جواز

مختلف بخلاف غيرها فإنه في العطف فقط قائم (قوله مجاز) أي مرسل ملاكها المشابهة الصورية وقريته لزوم الرفع مع أن ما قبله منصوب قائم يدل على أنه ليس مطوفا حقيقة ولا لما جاز فيه الرفع فضلا عن لزومه (قوله آخره) لذية بقائم) محل العبادة منه كلمة بدائم حيث زيدت فيه الباء وهو خبر آخر لكونه في خبر الاستفهام المنفي يدل إجراء له مجرى النفي على قلته . وما قيل من أن ذلك غير مناسب لأن الكلام في زيادة الباء في خبر النسخ ليس بمعنى لما أن قول المصنف وربما أجروا لاستفهام مجرى النفي أي في دخول الباء معه كما دخلت مع النفي فلا جرم من الصريح لما ولا وفي كان والتشبيه لذلك بامثلة كلها مبنية خروج الاستفهام وأما أن ذلك لأجراء مع النسخ فقط فلا كيف وقد قال الخارج أولا لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية وثانيا لا فرق في ذلك بين لا العاملة والتي بطل عملها فليتامل (قوله في خبر ما) لا صافته لا دني ملابسة أي الخبر الذي دخلت عليه أم من أن يكون في التحقيق لها أو للمبتدأ على أنه في التحقيق ليس إلا للمبتدأ يدل على ذلك قوله بين أن تكون حجازية أو تميمية (قوله كما اختصه إطلاقه الخ) ينبغي أن يقال القول عليه في هذا لاقتضاء ظاهر العبارة مع تصريحه بذلك في غير هذا الكتاب فلا يرد أن الباب مقود للحجازية ليس إلا فلا اختصاص على أنا نمنع صكون ليلت لها فقط بل للمشبهة بليس في أداء معنى النفي صلت ولا كما يدل له الضمان وأن لم يتعرض فيه بعد إلا للحجازية مع أن قوله - وبعد ما وليس جو الباء الخبر - . دون أن يقول خبرها ينسب على ذلك لاقتضاء فلا تعذر (قوله لا خير بخبر بعده البار) الظاهر أنها بمعنى في الطرفية ولهذا منع أي على زيادتها فيه ودعوى أنه خلاف الظاهر مكابرة لا تخفى على حارف بالخطايا (قوله وقد تلي لات وإن) (العملا) كلمة قد للتحليل بالنسبة لأن والتحقيق بالنسبة

اللات

للات بتلا على جواز استعمال المشترك في معييه او للتفريق
 على بالنسبة للات او لهما او للتفريق على بالنسبة لان على
 مقابلة وعلى كل فلا يتلاني ان صل لات لجماع من العرب او
 يقال معنى ذلك لاجماع انه ما منهم احد الا واصلا وان
 كان اعمالها اكثر فلا يتلاني التفريق بالنسبة اليهما . وما قيل من
 ان لاجماع على الجواز دون الوجوب فلا يتلاني الفاء فليس
 بخص لان لاجماع على الجواز او الوجوب من لوصاف
 الجاهدين لا العرب المثبت لهم لاجماع في هذا المقام
 (قوله ان هو مستوليا النهم) محل الشهادة منه صل ان في
 هو مستوليا . وقال بعض السافرين فيه دلالة على ان اخص
 الذي بالنسبة الى معمول الخبر لا يصح وهو كذلك . وفيه
 بحث لان صورة لاجماع ان لا تحسن كلمة الا بتس العمل
 كما لو كان لاجماع مفرقا وقيل ان هو مستوليا الا على اصنف
 الجانبين واما حيث كان تاما وقيل ما قيل فلا يدل على
 ذلك ان طلة المنع فيما ذكر هو صلها في موجب كما تقدم
 وهو مفقود حيث لان احد متلاني وان اخرج منه بعض الجانبين
 وجوابه ان على اصنف الجانبين بدل من على احد والبدل
 على نية تكرار العامل فعمل ان حيث في موجب ويتم ما
 ذكر فليتأمل (قوله في سوي اسم حين) اي لا خصوص
 لفظه كما بقوله الفراء (قوله منوي التبيوت) اي نبوت
 المعنى لا اللفظ ايضا بدليل ما بعده (قوله الا ان اواما لشبهه
 بنزال وزنا بني على الكسر) قبل انه مبني على السكون والكسر
 للتخلص من التقاء الساكنين والتنوين للضرورة (قوله اي
 لات يحصل مجير او لات له مجير) لف ونشر متكوس ثم لا
 يحتاج الى ان يكون تقدم له التصريح لان وقوع النكرة
 وهي مجير في سياق الفى معية منه (قوله وفيه اصلا اعمال
 لات في معرفة) وفيه ايضا الجمع بين جريتها اقوله ولات
 الحين حين مناص) قدره معرفة لان المعنى على نقيض
 بعينه واما يستمع التعريف في الاسم اذا مر ج به (قوله
 اي كاتنا لهم) ليس كاتنا هو الخبر حتى يرد انها لا تعمل في
 غير اسم الحين بل متعلما صفة بالخبر اي جبا كاتنا (قوله
 وقيل للبالغة في النفي) اي اصلها اذ هو المرحوم في صورة
 النفي واما في لانبث في ملامته ونسابة فالاء فيه اربابه

رئت ونمت قيل ليقرى شبهها بالفعل وقيل للبالغة في النفي كما في نحو علة ونسابة للبالغة وحركات حرقا بين الحاتنها الحرف
 ولحاقها الفعل وليس لالتقاء الساكنين

اما لات فاقبث سبيوه والجمهور صلها وتقل منه من لاخفش واما ان
 فلجاء اعمالها الكدائي واكثر الكوفيين وطلقة من البصريين ومنه جمهور
 البصريين واخطف النقل عن ميويه والبرد والصحيح لا اعمال فقد سمع
 قرا ونظما فمن الشر قولهم ان احد غيرا من احد الا بالعافية وجعل منه
 ابن جني قرادة سعيد ابن جبر . ان الذين تدعون من دين الله مباد
 امثالكم . على ان ان قافية رفعت الذين ونسبت مبادا امثالكم خبرا ونفا
 والمعنى ليس لامثال الذين تدعون من دين الله مبادا امثالكم في لا تصافى
 بالفعل فلو كانوا امثالكم ومبدتمهم لكتم بذلك منطتين عالين فكيف
 حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك ومن النظم قوله

ان هو مستوليا على احد الا على اصنف الجانبين
 وقوله ان للرد بيتا بانقضاء حياته ولكن بان يغني طيه فخذلا
 وقد مررت انه لا يطرأ في محولها ان يكتونا يكرتين (وما للات في
 سوي) اسم (حين) اي زمان (عمل) بل لا تعمل الا في اسمها لاجيان
 نحو حين وساعة واوان قال تعالى . ولات حين مناص . وقال الشاعر
 - ندم اليغاة ولات ساعة مندم -

وقال لاخر طلبوا صاحبنا ولات اوان فاجبا ان ليس حين بقدر
 اي وليس لاوان اوان صلح فخصص المضاف اليه اوان منوي التبيوت
 وبني كما فعل بقيل وبعد الا ان اواما لظيهم بنزال وزنا بني على الكسر
 ونون اضطرارا واما قوله

لهفي عليك للهمة من خائف يعني جوارك حين لات مجسر
 فارتقاء مجسر على لا بعدا او الفائية اي لات يحصل مجير او لات له
 مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان . نسيه . للكويس في لات
 الواقع بعدها هنا كبريه - حذت قوار ولات هنا حذت -

مذهبان . احدهما ان لات مهملة لا اسم لها ولا حروفها في موضع نصب
 على الطرفية لانها اشارة الى المكان وحدث مع ان مفردة فلو في موضع رفع
 بالابتداء والتقدير حدث قوار ولات هنالك حين وهذا توجيه الفرس .
 والثاني ان تكون هنا اسم لات وحدث خبرها على حائض مصروف والتقدير
 وليس الوقت وقت حين وهذا الوجه ضعيف لان هذا اخراج هنا من الطرفية
 وهي من الطرفية التي لا تصروف وفيه ايضا اعمال لات في معرفة وانما
 تعمل في مكرة واخذت لات باتا لا تذكر صوابا معولاه معا بل لا بد من
 حذت احدهما (وحذت هي الرفع) مهمل وهو الاسم فقا) فتدوير ولات
 حين مناص ولات الحين حين مناص اي وليس الوقت وقت قوار فحذت
 الاسم وبقي الخبر (والعكس على) جدا مرا بعضهم تدوير ولات حين مناص
 برفع حين على انه اسميا والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص اي
 كاتنا لهم . حذت . اصل لات لا الهية زادت عليها نون الداي . كما في

رئت ونمت قيل ليقرى شبهها بالفعل وقيل للبالغة في النفي كما في نحو علة ونسابة للبالغة وحركات حرقا بين الحاتنها الحرف
 ولحاقها الفعل وليس لالتقاء الساكنين

المبالغة ولما اصلها فحصل بصيغته فعال تدبير (قولهم بدليل ربت) الظاهر انه لا ضرر في التعليل بالغاية التي هي ربت وتعت هذا والذي في بعض شروح التسهيل في معنى خاتمة الدارج هذه العبارة اختلفت في لاث فقال سيوريه انها مركبة من لا والتاء وعليه طوسيت بها حكمت ولا غش والجهر هي لا فزادت عليها التاء زادت على ثم واين الطراوة ليحت للتانيث يل زائدة مع الحين لا مع لا تمسكا بقوله - العاطفون تحين ما من عاطف - اي حين ما من عاطف وبه قال قبله اي حيدة تمسكا بوجودها في الكلام منخلطة بحين ولا دليل فيه فكمن من اشياء خارجة من القيلس . وفي معنى اللبس ويشهد للحصير الوصف عليها باليجين وانها رسمت منفصلة على الحين وانها قد تكسر للساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقوي بالكسر على البناء كحير وسايي الكلام على اليث وقال ابن ابي الربيع اما اصلها ليس مبدلة سينها تاء .

(افعال المقاربة)

(قولهم افعال المقاربة) افردا من كان يلزم للتفصيل لابي الذي اخضعت به اخبارها كما فيه طبعه الشارح ولذا اخروا عن باب ما ايضا والعرض لها في باب الواضع صنيع متفق عليه فيما بينهم حلنا للمصنف في العدة فانه اخروا عن بابي التعجب وانهم وبس قيل للاجتماع في علم الصرف بالوجه لابي (قولهم وضعت للدلالة) يستفاد منه ان لاصافة في افعال المقاربة اصافة دال لدلوله ثم اللام الجارة للدلالة للغة الغائية اي غاية ومع تلك لافعال ان يدل بها على قرب الخبر لا صلة حتى مرد ان المعنى الموضوع له هو قرب الخبر لا الدلالة عليه وانما هي عارضة . هذا وقد عد من افعال المقاربة صاحب كتاب الاملاء المنقول ايضا قارب وقرب واوبى واحال واقبل وظل وانفى وشارف ودنا وقعد وهب وايدلف ودلف واذاق واشرف وتها واسف . وزاد غيره صار وانرى والتم فاقصار الدارج نلى تلك الكلمات الثلاث لشبهتها (قولهم من باب الغليب) اي غلب اسم بعض افعال الباب على البعض الاخر . ووجه بعض المحققين اختيار التضييق على التعليل على التضييق على الحار الرسل للعلاقة الجارية بان تسمية الكل باسم الجزء ان يطلق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كسمية المركب كلمة واما تسمية الاشياء الجمعية من غير تركيب باسم بعض منها فكما هنا تعليل ليس الا وربما يزعم هذا ان التعليل ليس محاروا مولا مع ان الذي في المطول التصريح بانه منه . نعم قال في شرح الفتح واما بيان مجازية التعليل وبيان العلاقة فيه وانه من اي نوع مما لم ار احدا حل حوله بل ربما يدعى ان علاقته في مثل هذا ما ذكره الموصي على انه لا ضرورة لما لا لعدم الضرر في فصلان العنوان تدبر (قولهم في العمل) فائدة هذا التقييد الضمير على ان تشبه المصنف كاد بكان واستدراكه بعد بلكن موم استواءها في جميع الاحكام الا ما اخرج بلكن وهو غير صواب لان الخبر لا يتقدم هنا اتفاقا ولا توسط في رأي ويحتج ان علم وجع من الحصر منه الى الاسم فلا يرفع الظاهر لا سببا ولا اجبا الا على ولا تستند على لصير الناس الا فذروا وان ذلك تندفع بحمل وجه التسمية العمل فانهم (قوله جملة فعل مضارع) اما زاد ذلك لان الخبر الجملة من الفعل وفعله وان كان المأل الى الاسم المفرد واما الفعل وحده فليس بخبر لا حالا ولا مالا . فاندفع ما اوردته عليه (قوله واخواتها من افعال الباب)

بدليل ربت وتعت فانها فيهما مشتركة مع تعريبك ما قبلها وقيل اصلها ليس تلبت الياء الفا والسين تاء وهو ضعيف لوجهين * الاول ان فيه جمعا بين اطلاقين وهو مرفوض في كلامهم لم يجز منه الا ماء وشاء الا تراهم انهم لم يدعوا في يلد وجد قرارا من حثف الواو التي هي الفاء وقلب العين الى جنس اللام * والثاني ان قلب الياء الساكنة الفا وقلب السين تاء شذآن لا يقدم عليهما الا بدليل ولا دليل والله اعلم

(افعال المقاربة)

اعلم ان هذا الباب يشمل على ثلاثة انواع من الفعل افعال المقاربة وهي ثلاثة كاد وكرب واوشك وصعت للدلالة على قرب الخبر واعدل الرضاء وهي ايضا ثلاثة صي وحرى واحلوق وصعت للدلالة على وجاه الخبر وبقيت افعال الباب للدلالة على السروع في الخبر وهي اشأ وطعن واخذ وجعل وعلق فسميت الكل افعال المقاربة من باب

باب (كان) في العمل (كاد وصي لكن ندره فير) صامة فعل (صارع ليدس) واحوانهما من افعال السلب (خبر) لذلك احرقا يابير وفيه جلة المصروع المفرد كعواء

وابت الى فهم وما كنت عايبا وقولهم لا تكبرن اي صيت صائما واما طعن مسحا بالسوي ، فالخبر معذوف اي يمسح مسحا والجملة لاسية كقولهم وجد بطت فلو من بني زياد من لا كزار مرتعا قريب وحملته النعمى كنول ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا لم ينقطع ان يعرج اوله رسولا

يريد ان قول المصنف لهذين فيه حلف الواو مع ما طفت بقريته قوله غير مضارع
الشامل للاسم والمجمل لاسمية والفظية الماصوية ولم ترد لاسمية والماصوية إلا في اخوات
كاد وصى لا فيهما . فيندفع ما قيل ان كلام المصنف يقتضي ورود خبر كاد وصى جملة اسمية
وماصوية وليس كذلك . واجب ايضا بان غير متكررة في سياق لا تبطل فلا يعم (قوله) وكونه
بدون ان بعد عسى نزر) هذا صريح في ان القرون بان خبر كما هو مذهب الجمهور وصحة
حمله على التبتدا لا تحتاج الى تقدير لكونه ليس مصدرنا صريحا ومذهب سيوريه انه مفعول به
على اسقاط الحافض ووجه قلة دم لا اقتران بعد عسى بانها من افعال الترحي والترحي قد
جراخي حصوله فاحتج الى ان المنعرة بالاستقبال وكثرة عدم لاخران بعد كاد بانها لدلائلها
على قرب الخبر فكانها للشروع الثاني للاستقبال (قوله) ان تغبط عليه) في العيني هاته العبارة
وتغبط بالطاء المعجمة من فاط البيت وفاطت نفسه قاله الزجاج وفاطت نفسه بالعناد جاتر
عند الجميع إلا لاصعي فانه لا يجمع بين الطاء والنفس بل يقول فاط الرجل وفاطت نفسه
بالعناد وقال ابن بري الجوز فاطت نفسه بالطاء يحتج بهذا البيت وقال ابو زيد وابو حبيدة
فاطت نفسه بالطاء لغة ليس وبالعناد لغة تميم . وفي كتاب العناد والطاء لا يمي الفرع من
سهل ينادي فاط البيت يفيظ فيظا اذا قصى وقيل فاط يفرط وهذا ماذر ولكن قال صاحب المقرب
قال الحميدي في جلوة القيس قال لي ابو محمد علي بن احمد كتب الوزير ابو الحسن جعفر
ابن عثمان المصفي الى ابي بكر محمد بن الحسن الزبيدي القوي كتابا فيه فاطت نفسه
بالعناد فجاوبه الزبيدي بمنطوق بين له الخطا فيه دون تصرح وهو

قل للوزير السني محمده لي ذمة ملك انت حاطها
مناية بالطسم معجزة قد يهبط لاولين باعطها
بقر لي عمرها ومهرها فينا ونظامها وجاحطها
قد كان حنا قول حرجها لكن صرف الزمان لا عطها
وفي طوب الرمان موصلة لو كان ينهي النفس واعطها
ان لم تحاط مصابة نسبت اليك قدما فمن باعطها
لا تدع حاجتي مطروحة فان نفسي قد فاط فاطها

فاجابه المصفي بقوله

خص وانا فانت ارحدها لها وثايبا وحاطها
كيف تصيح العلام في بلد اجاره كلهم باعطها
الفاطم كلها معلومة ما لم يعزل عليك لا عطها
من ذا يا ويلك ان نطقتم وقد افر بالعجز ملك جاحطها
علم نبي العالمين ملك كما نبي عن الشمس من لاطها
بعد اتني وديت شاطلة للنفس اذ طلت فاط فاطها
نار صحنها تعز بتسادرة قد يهبط لاولين باعطها

فاجابه الزبيدي ومن شعره الساعد على ذلك

(وكونه) اي كون الصارع للرافع خبرا
(بدون ان) المصدرية (بعد عسى نزر)
اي دليل ومنه قوله

صلى الكرب الذي اسبغت فيه

يكون وراءه مرج م يرب

(وكاد لا مر فيه مكسا) فائتراند بان بعد عا
فايل كقوله - كادت النفس ان يهبط عليه -
وقوله

ابيم قول السلم منا فكدتمو

لدى الحرب ان تعوا السيوف عن السل
وانشد سيوريه

علم ار ملها حباسته واجد

فنهيمت نفسي بعد ما كدت اعطه

وقال اراد بعد ما كدت ان اعطه فعلى

ان وابقي عماها وفيه انه ار باطراد اسرانه

خبر كاد بان لان العامل لا يحصى ونسب

عنه إلا اذا المراد بمرته (وكعسى) في

العمل والدلالة على الرجاء (حرفي ولكن

جدلاه صوا حبا بان مصدا) نحو حرفي

زدد ان يقوم ولا يحور حرفي ردد يعوم

(والزوايا الخلقية أن كل حري) فقالوا اخلوا لك السماء أن تطروا ولم يتولوا
لعلهم تظن (وبعد لو شك انظروا أن نزلوا) أي قلوبهم لا تفتقر بها كقولهم
ولو مثل الناس العراب لا يشكوا إذا قيل ما أتوا أن يبلوا ويمعروا
ومن القبر قولهم

يخشى من فر من ميتهم في بعض غرائه يرافقه
(ومثل كاذب لا يصح كذا) بفتح الراء وتقل كسرهما أيضا يعني أن البت أن بعدا
قليل ومنه قولهم

قد بويت لو كربت أن تبسورا لما رأيت بينهما خبورا
وقوله سألوا ثورا لأحلم سجلا على الفدا وقد كربت أعاقها أن تقطعا
والكثير القبر ولم يذكر سيوفه فيه ومنه قولهم

كرب القلب من جوار يذوب حين قال الرقة مند فمسيب
(وترك أن مع في الفروع وجبا) لما بينهما من اللطافة لأن أفعال الفروع
لأجل وأن الاستقبال (كأنما السائق يعدو وطلق) زيد يعدو بكسر الفاء
وفتحها ويطبق بالهاء أيضا (كذا جعلت) أنكم (واختلت) اقرا (وطاق)
زيد يسمع ومنه قولهم

أراك عقلت تظلم من لهرتنا وظلم الجسار أذل الحير
• تسهيل • لأول عد النظم في غير هذا الكتاب من أفعال الفروع ص
وقام نحو من زيد يفعل وقام بكر ينفذ الثاني إذا دل دليل على خر
هذا الباب جاز حذفه ومنه الحديث • من تاني أصلب أو كاد وتن مجل
أخطأ أو كاد • الثالث يجب في المضارع الواقع حبرا لأفعال هذا الباب
غير صي أن يكون راءا لمير لاسم وأما قولهم

واسم حتى كاد مما أبش • تكلمي اجارة وملا •
وقوله وقد جعلت إذا ما قمت ينفلي نوبى وأهض نهض الشارب التمل
فاجارة ونوبى بدلان من اسمي كاد وحمل واء صي فانه يجوز في المضارع
بعدها خاصة أن يرفع السبي كقولهم

وهذا صي الججاج بلغ جهده إذا نحن حاورنا حبر زباد
وي بصب جهده ورفه ولا يجوز أن يرفع ملغرا غير سبي وأما قولهم

صبي الكرب الذي أصبت فيه يكون وراة قرع قروب
فان في يكون ضمير لاسم والجملة بعده خبر يكون (واستعماليا مضارعا لاونكا)
كما رأيت وهو أكثر استعمالا من أصبها (وكاد لا عبر) أي دون عرجها من
أفعال الباب فانه ملازم لصيغة الماضي (ورأيا موشكا) اسم فاعل من أوتك

معلا عليه كقولهم • فموشكا أرضنا أن تعثر • حلال لا تفسر وحشا يمانه وفواه • فأنك موشكا لا قرأها • وتعدو دون • صرة العوادي •
وحر نادر • تسهيل • لأول أبيت جمعة اسم الفاعل من كاد وكرب واستنوا على لأول قوله • صرت أسي يوم الرعام وأني • بفينا الموص
بالشي أنا كاد • وعلى السبي فراء • أني • أبت كروب يومه • فإذا دعيت إلى المكارم والعجل • والصواب أن الذي جاء في البيت لأول
كابد بالياء الموحدة كما جزم به السكت في شرح ديوان كبير اسم فاعل من المكابدة غير حار على فعله إذ العباس مكابد قال ابن سبويه كابد
مكابدة وكادا قلناه ولاسم كابد كالكامل والعارب وأن كاربيا في البيت الثاني اسم فاعل من كروب • السنة نحو قولهم كروب الشاء أي قرب
كما حرم به الحومري وغيره • الثاني حكى لأحسن طبع كروب بعرب وطقى بطن كرم يعلم وسمع أيضا • أن البعير ليهزم حتى
يجعل إذا عرب الماء مجهر •

أثافي كلب من كريم مكسر فطس عن نفس تكاد تفيض
قصر جميع لا ولياء وردة وصي • رجاله أخرون وفيطوا
أقد حفظ العهد الذي قد أصابه لدي سواء والكريم حفيظ
وأصحت عن فاطمة وقيل قالها رجال لديهم في الطم حفيظ
روى ذلك عن كيسان مزل وانشدوا مقال أبي الفياض وهو مفيظ
وسميت فاطمة ولست بفاتمة عدوا ولكن للصدق تفيض
فلا رحم الرحمن روحك حية ولا هي في لأرواح حين تفيض
ثم رأيت العيني ذكر لايات في كبره (قوله والزوايا الخلقية
أن النج) أما أوتيت أن خبر حري وأخلاق لكونه في الأصل
بحرف الجر وهو لا يدخل في الفعل ولا يلزم خبر صي لأن
شهوتها في الرجا أفتت من ذلك اللوم ونصبت أوتيت
بنية لاقران مع مشاركتها لكاد وجكوب في الدلالة على
القرب والتعدية في الأصل بحرف الجر لأن القرب المرجح
عاض فيها دونها لكونها موضوعة للأسراع الفصي إلى القرب
(قوله يعني أن البت أن بعدا قليل) أنما القصر على
ذلك ولم يزد وتدل على الرجا لما أن المصنف لم يبين في
كاد أنها للمقاربة إذ لم يبين الألفاظ التي لكل نوع من
الأنواع الثلاثة بخلاف ذلك لاقران فقد قدمه في قوله
وكونه بدون النج ومن زاد ذلك فقد أخطى بمعامية ذلك
وشهوتهم (قوله بالباء) أي المكسرة وصكذا هو في بعض
السخ (قوله خبر يكون) في بعض النسخ حركان وتصحيحها
باردة مطلق المادة (قوله أي دون غيرها) لم يفسره بدون
غير المضارع لما يوحه من المناقضة لقوله ورادوا موشكا
(قوله والصواب أن الذي في البيت لأول كابد) ليت
شعري ما الدليل على هذه الدعوى بل ربما يرد صدر البيت
الذي قلبه وهو

وكنت وقد سالت من العين صرة سما عائدتها وأقبل عائد
كما لا يحق على منوف ماساليب الكلام • ومن هذا قال

المصنف

وحر نادر • تسهيل • لأول أبيت جمعة اسم الفاعل من كاد وكرب واستنوا على لأول قوله • صرت أسي يوم الرعام وأني • بفينا الموص
بالشي أنا كاد • وعلى السبي فراء • أني • أبت كروب يومه • فإذا دعيت إلى المكارم والعجل • والصواب أن الذي جاء في البيت لأول
كابد بالياء الموحدة كما جزم به السكت في شرح ديوان كبير اسم فاعل من المكابدة غير حار على فعله إذ العباس مكابد قال ابن سبويه كابد
مكابدة وكادا قلناه ولاسم كابد كالكامل والعارب وأن كاربيا في البيت الثاني اسم فاعل من كروب • السنة نحو قولهم كروب الشاء أي قرب
كما حرم به الحومري وغيره • الثاني حكى لأحسن طبع كروب بعرب وطقى بطن كرم يعلم وسمع أيضا • أن البعير ليهزم حتى
يجعل إذا عرب الماء مجهر •

المصنف في شرح التسهيل أراد بالمرث الذي كدت اليه ولا تصاف
 ان الشارح قد صاحب التوضيح في هذه الدعوى راداً على المصنف
 انشاده بالياء التحتية . وقد رأيت بعد ما قلت هذا انه رجع عنه
 في آخر امره واعترف بان ذلك هو الصواب قال في شرح الشواهد
 الكبرى والظاهر ما انشده الناظم وقد كتمت اقامت مدة على خلافه
 ونصحت ذلك في توضيح الخلاصة ثم انصح لي ان الصواب معه
 هذا كلامه (قوله بعد عسى اخلوق الخ) قال ابن هشام يحتمل
 ان يريد انها حينئذ ناقصة ولكن سدت سد الجزئين ويحتمل
 ان يريد انها تامة ولكنهم التزموا كون فاعلها ان والفعل والاول
 مراده كما صرح به في شرح التسهيل وقال ان لاولي ان يحكم
 بفصلان عسى دائماً هذا كلامه . والظاهر ان قول الشارح وتسمى
 حينئذ تامة لا يوجب حمل عبارة المصنف على لاحتمال لاولي
 لكونه يني تسمى للمجهول ولا شك انها في هذه الحالة ثبتت لها
 التسمية والتامة عند التزم وان كان المصنف يختار في نفس الامر
 تسببها ناقصة وان يفعل بسد سد الجزئين . نعم لاظهر التبادر
 من عبارة المصنف هنا احتمال التمام وان كان يمكن التطبيق على
 احتمال النقصان بصف وبهذا يندفع ما للناظرين فندبر (قوله
 فان والمصارع الخ) يريد ان عسى وما معها في حالة نقصانها لا
 تتم كلاماً مفيداً الا بالخبر المنصوب فانكثرت الى ان يضم لها وفي
 حالة تمامها تستقل كلاماً بالاسم الذي ياول اليه المصارع وان
 فاستغنى بذلك عن المنصوب الذي هو الخبر في حالة النقصان .
 وهذا كما ان كان في حالة نقصانها لا بد لها من الخبر المنصوب
 وفي حال تمامها تستغنى عن ذلك الخبر المنصوب الذي لها في
 تلك الحالة لاخرى هذا مدلول العبارة الذي لا يفهم غيره فزوي
 سليم . وما قيل ان قول الشارح مستغنى به عن المنصوب يقتضي
 ان لها في هذه الحالة منصوباً مع انه لا منصوب لها على رأي
 القيم وانما ذلك على مذهب الناظم وهم . كيف وهم يقولون كان
 التامة تستغنى بالرفوع عن المنصوب مع انه لا منصوب لها في
 تلك الحالة بل قال الشارح ضد قول المصنف - وفي قسم ما يرفع
 يكفي . . اي ما يستغنى به رفوعه عن منصوبه بالاضافة بل
 بين هذا القائل عند قول المصنف - واعل اغنى - ان الرد من
 اغنى عن الخبر حسن الكوث معه كما يحسن مع الخبر لا انه
 هناك خبر وحذف واستغنى بالرفوع عنه مع ان الشارح يحظر الى

(بعد عسى) و (اخلوق) و (اوشك قد يرد) فني بان يفعل (اي
 يستغنى بل والمصارع) (عن ثان) من معمولها (فقد) وتسمى حينئذ
 تامة نحو . وعسى ان تكونوا شيئاً . واخلوق ان ياتي واوشك ان يفعل
 فان والمصارع في تاول اسم مرفوع بالقاملية مستغنى به عن المنصوب
 الذي هو الخبر وهذا اذا لم يكن بعد ان والمصارع اسم فاعل فان كان
 نحو عسى ان يقوم زيد فذهب الشرط الى انه يجب ان يكون
 لاسم الظاهر مرفوعاً يقوم وان ويقوم فاعل عسى وهي تامة لا خبر
 لها وذهب المبرد والسيوطي والفساري الى تجويز ذلك وتجويز وجه
 آخر وهو ان يكون لاسم الظاهر مرفوعاً بعسى اسماً لها وان والمصارع
 في موضع نصب خبراً لها حينئذ على لاسم وفاعل المصارع ضمير
 يعود على لاسم الظاهر وجز مودة عليه حليفاً لتقدمه في النية وتظهر
 فائدة الخلاف في التنية والجمع والتانيث فتقول على رأي عسى
 ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى ان تقوم الهندات
 وعسى ان تطلع الشمس جانبك تطلع وتذكيره وعلى رأيهم يجوز
 ذلك ويجوز عسى ان يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون
 وعسى ان يقمن الهندات وعسى ان تطلع الشمس جانبك تطلع
 فقط وهكذا اوشك واخلوق . تنبيه . يحسن الوجه الاول في نحو
 عسى ان يصرب زيد عمراً فلا يجوز ان يكون زيد اسم عسى لانه
 يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو صراً باجنبي وهو زيد ونظيره
 قوله تعالى . عسى ان يعصك ربك مقاماً محموداً . (وجوز عسى)
 واختبها اخلوق واوشك من الصير واجعلها مسندة الى ان يفعل كما
 مر (او ارفع مصراً بها) يكون اسمها وان بفعل خبرها (اذا اسم
 قايها قد ذكرنا) ويظهر ان ذلك في التنية والجمع والتانيث فتقول
 على الاول الزيدان عسى ان يثريا والزيدون عسى ان يقيموا وهذا
 عسى ان تقيم والتندل عسى ان يقوم والهندات عسى ان يقمن
 وهكذا اخلوق واوشك هذه لغة الحجاز وتقول على اسمي الزيدان
 عسا والزيدون صوا وهذه لغة الحبشة والهندات عسا والهندات عسين
 وهكذا اخلوق واوشك وهذه لغة تميم . تنبيهان . الاول ما سوى
 عسى واخلوق واوشك من افعال البلب يجب فيه لاصار تقول
 الزيدان احنا يكتبن وطفاً يحصتان ولا يجوز اخذ بكتان وكتفن
 ينصتن . الثاني احلت فيما يصل بعسى من الثاني واحواته
 نحو عساك وعساك فذهب سيوريه الى انه في موضع نصب

حالا على لعل كما جعلت لعل على معنى في الخبران خبرها بان كما
في الحديث « فاعلم بعلمكم ان يكون الخبر مجتمع من معنى » ذهب
المبرد والفارسي الى ان معنى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب
الخبر لكن الذي كان اسما جعل خبرا والذي كان خبرا جعل اسما
وذهب الاخفش الى ان معنى على ما كانت عليه لا ان معنى النصب
قلب من معنى الرفع كما قلب منه في قوله

يا ابن الزبير طالما صيكا وطالما عنيكنا اليسكا

وكما قلب معنى الرفع من معنى النصب ومعى الخبر في التوكيد
فجر واجل انت ومررت بك انت وهذا ما اختاره النظم قل ولو
كان المعبر المشار اليه في موضع نصب كما يقول سيوري والمبرد لم
يقصر عليه في كل يا اجا ملك او صاكا لانه بمنزلة المفعول والجزء
الساقي بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحدف وكذا ما اظهره وفيه نظر
(والفتح والكسر اجزي السين من) معنى اذا اتصل بها تاء المعبر
او نونه كما في (نحو صيت) وصينا وصين (واحدا الفتح زكن)
انتقته بالفتحة مصدر اتقى الشيء اي اختاره وزكن لم اي اختيار
الفتح لم لانه كاصل واية اكثر القراء في قوله تعالى « فهل مضى »
وقرأ نافع بالكسر « محذوف » قل في شرح الكافية قد اشتهر القول
بان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات حتى جعل هذا المعنى لفر

انحوي هذا العصر ما هي لفظة جوت في لساني جرم ومورد
اذا اتصلت في صورة الجحد اثبت وان اثبت فاست مقام جحد
ومراد هذا القائل كاد وتن زعم هذا ليس بمصيب بل حكم كاد حكم
ماتر لا فعل وان معناها منفي اذا صحبها حرف نفي وثابت اذا لم
يصحبها فاذا قال قائل كاد زيد يبكي فمعناه قارب زيد البكاء فقاربة
البكاء ثابت ونفس الكاء مثبت واذا قال لم يكذب يبكي فمعناه لم
يقارب البكاء فقاربة البكاء مثبتة ونفس الكاء مثبت انطاع ابعد
من التحدية عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذي الرمة

اذا غير الناي الحبس لم يكذب ريس الهوى من حب يذ يرح
صحبنا بليما لان معناه اذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي
التغير واذا لم يقربه فهو بعيد منه فهذا ابلغ من ان يقول لم يرح
لامه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف الخبير عنه
بني مقاربة البراح وكذا قوله تعالى « اذا اخرج يده لم يكذب يراها »
هو ابلغ في نفي الروية من ان يقال لم يرها لان من لم يرقه يقارب
الروية بخلاف من لم يقارب واما قوله تعالى « فذبحوها وما كاثوا
بفعلون » فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير
وقت الاخر والتقدير فذبحوها بعد ان كانوا بعداء من ذبحها فيو
فما ريس له وهذا واضح والله اعلم

زيادة قوله الذي هو المنصوب الذي هو الخبر لاجل بيان قول
المصنف ... من فان فقد - فاعلم فانه اوضح من خمس الصبي
(قوله حالا على لعل) رده المصنف بان جعل فعل في العمل على
حرف لا نظير له . واجيب بانه ان سلم لا ينهض دليلا واذا حلوا
الفعل على الحرف فاعلمه حتى عن الفاعل في قلما يقيم زيد فهذا
اجدو وقال بعض الناطرين وهي حيث حروف كعمل لثلا يلزم جعل
الفعل على الحرف وفيه بحث فان مجرد ذلك لا يبرح دعوى
الحرفية على ان القول بالحرفية حيث لا يسبويه بل زعمه
البراني ومعه المصنف به عنده اشتراك فعل وحرف في لفظ
(قوله لا ان معنى النصب قاب من معنى الرفع) رده الشيخ
لا يبرح وجهين احدهما ان انابة معبر عن معبر انما ثبتت في
التنصل واما قوله - يا ابن الزبير طالما صيكا - فالكون بدل من
التاء بدلا تصريفا لا من لانابة كما ظن المصنف « والثاني ان
الخبر قد ورد مرفوعا في قوله

قللت صاعا ناركس وطها تنكي فاني نحرها فامودها

(قوله ولو كان المصدر المشار اليه الخ) قال المصنف في شرح
التسهيل ولا حصارهم على صاك ونحوه فلو كان في موضع نصب
لزم الاستثناء بفعل ومنصوبه ولا نظير له بخلاف كونه في موضع
رفع فتطير الاستثناء بمرفوع كاد في قولهم من تاني اصاب او كاد
ورده الشيخ لا يبرح بان علة لاقتصار الحمل على لعل كما فعل بلعل
في قوله يا اجا مالك او صاك وهذا يقرب ان يكون هو وجه النظر
الذي في الشرح لكنه لا ينفع الا سيوري دون المبرد وقد يوجه
يمنع كون المذكور بمنزلة المفعول مطلقا والسند عدم ظهوره عند
سيوري الذي يقول ان المتعبر عليه لاسم فانه محكوم عليه
فتكيف يكون بمنزلة المفعول ولو سلم فيمنع ان الفاعل لا يحدف
لما عرف من حذفه في مواضع (قوله انحوي هذا العصر الخ)
البيان لا يبي العلاء المعري وقد اجابه المصنف على حسب مراده
وان كان مرهبي هذه كما ترى في الشرح بقوله

نعم هي كاد للراء ان يرد الحمى فتأى لانبات بنسلي ورد
وفي عكسها ما كاد ان يرد الحمى فحد نظمها فالعلم غير بعيد
(قوله ومراد هذا القائل كاد الخ) كان هذا رعاية لما اشتهر من
القول السابق والا فليست بان يتولاه على سائر ادوات الاستثناء
وتنفي نفي صكا لا يحصى *

(ان واخواتها)

(قوله تنصب البتدا) وجد هذا التفرع ان المنصف بين ان عمل هذه الكلمات هو عكس عمل كان فعلم ان النصب في البتدا والرفع في الخبر واهل العكس الى ما للينة بقوله من عمل فيهم بقائه كون الاول الذي هو للبتدا يسمى اسما لها وكون الثاني الذي هو خبره يسمى خبرها (قوله ان قوما من العرب تنصب بها الجزئين) الصير العرور بالباء يرجع للكلمات الست وظاهرة ان الجواز على هذا في الكلمات الست وهو مذهب بعض وقد نقل ابن ابي عمير ان الجمهور على المنع مطلقا قال واجازة الفراء في كان ولعل وليت والكسائي في لاخيرة وبعض المتأخرين في الست وقال ابن مسعود وقد زعم بعضهم جواز نصبها الجزئين ومن ذهب اليه ابن سلام في طبقات الشعراء زاعما انه لغة روية وقوله وقال ابن الزمخشري حكاية ابو علي الغلوين من جماعة منهم ابن الطرواة وابو محمد البطليوسي . هذا والجمهور المانعون يقولون ذلك الوارد اما الى الحال او الى احوال فعل وهو راي الكسائي فمثلا - ان حراسنا اسدا - على التقدير الاول تلفظ اسدا وعلى الثاني لاحسن لا طراده في المعارف والتكرات يشبهون اسدا ومثل - فادمة لو قلنا محرفا - على الاول ظهرا فادمة او نجوة . وعلى الثاني لاحسن يشبهان فادمة ومثل - يا ليت ايلم الصبا رواجها - تقديره اقبلت رواجها وعلى الثاني لاحسن يجعلها الله رواجها ونحو ذلك - ففي التسهيل وما استشهد به محمول على الحال او على احوال فعل وهو راي الكسائي وفي بعض شروحه وهو احسن لا تجله فيها هو معرفة ونكرة بخلاف الحالية فاسما تنصب في النكرة وحل فادحان او قلان محرفان فحذف النون ضرورة . وقال ابن مسعود واما قول ابي نجيعة - كان اذنيه ... - فان لامعنى وابا عمرو لحناء بحضرة الرشيد ولولا انه غير فصيح لما جاز لها ذلك وقال لا تدلسي لا تصح هذه الحكاية ولها محل من التلويل من غير احتياج الى تاحص عربي وبذلك على بطلان دعواهم تاحصين قولهم وابو عمرو بحضرة الرشيد ولم يجمع ابو عمرو مع الرشيد لعدم وفاته وفي صارة وقد اتعد بحضرة الرشيد فظنه لحناء فقال لو قال - تغل اذنيه اذا تنوفا - لاحسن (قوله في لزوم الح) احرز بقيد اللزوم من الا وما لا يحتاجين فانهما تدخلان على الجملة الفعلية وبقيد الاستثناء من اذا النجائية ولولا الامتناعية فان الاولى تستدعي كلاما سابقا والثانية جوابا لاحقا . واعلم ان الاستثناء في ان المكسورة طامع وكذا في كان وليت ولعل واما ان الفتوحة فلا كونها مطاوعة للعامل ولا بد وعائلة الى المصدر ومثلها لكن فان معنى الاستدراك انها يتم بسببية ما يجرى فيه الثبوت والغي وقد صرح المنصف في شرحه وجوه اصلية ان المكسورة بهذه العبارة ان المكسورة منعنية بمعولها عن زيادة بخلاف الفتوحة الا ان يقال المراد من الاستثناء المثبت لها ان لا تطلب في نفسها من حيث معناها شيئا وانما على الجزئين وان كانت غير مستغنية بمعنى انها ومعمولاها في تلويل مصدر معول مقتر لعامله فليست (قوله ضاعت عملها) في شرح الدماميني على التسهيل الاولى ان لو قال فعلم عملها وكذا قال على قوله ولان معانيها الخ وعلى قوله وكانت . واخصر على العطين باطرادها في ما الجزائية ولم يتقدم منصوبها . واجاب بعض الناطرين بلن قرعة ما قرعة الثبوت فلا تحتاج لتشييه لعدم اتفاق العرب على اعمالها وبطلان عملها عند فقدان شرط من الشروط الحاكمة

(ان واخواتها)

(لان) و (ان) و (ليت) و (لكن) و (لعل) و (كان عكس ما لكان) النافضة (من عمل) تنصب البتدا اسما لها وترفع الخبر خبرا لها (كان زيدا عالم باني) كثر ولكن ابنه ذو صفين) اي حقد وقس الباقى هذه اللغة المشهورة وحكى قوم منهم ابن سيده ان قوما من العرب تنصب بها الجزئين معا من ذلك قوله اذا اسود جنح الليل طمات وتكن خطك خطافا ان حراسنا اسدا وموله يا ليت ايلم الصبا رواجها وقوله كان اذنيه اذا تنوفا فادمة او قلنا محرفا • تنبيهات • الاول لم يذكر الناطم في تسهيله ان الفتوحة نظرا الى كونها مرع المكسورة وهو صنيع سيوريه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة • الثاني اشر بقوله عكس ما لكان الى ما لهذه الاحرف من النصب بكان في لزوم البتدا والخبر والاستثناء بهما فعلت عملها معكوا لكونها معهن كمفعول قدم وقطر اخر نسبها على العربية ولان معانيها في الاخصر فكانت كالعمد والاسماء كالعصلات واضطربا امرابيهما •

الثالث معنى اني وان التوكيد ولكن الاستعارة والتوكيد
وليست مركبة على لامع وقال الفراء اصلها لكن ان
فطرحتم الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله
ولست بآتيه ولا استطيعه

ولاك اسقي ان كان مملوك ذا فعل
وقال الكوفيون مركبة من لا وان والكافي الزائدة لا
التشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا ومعنى ليت التمني في
الامكن والسقيل لا في الواجب فلا يقال ليت هذا
يجهي واما قوله تعالى فتمنوا الموت مع انه واجب
فالمراد تمنيه قبل وفاته وهو لا كثر ولعل العرجي في
المحبوب نحوه لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ولا شقاق
في المكروه نحوه فطاعتك تارك بعض ما يوحى اليك
وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية وزاد في التسهيل
انها تكون للتعليل والاستعظام فالتعليل نحوه لعله
يذكره ولا استعظام نحوه وما يدريك لعله يزكى
وتابع في الاول لا تخش وفي الثاني الكوفيون وتخص
لعل بالمكن وليست مركبة على لامع وفيها مفرقات
مشهورة وكان التشبيه وهي مركبة على الصحيح وقيل
بالجماع من كافي التشبيه وان فاصل كان زيدا اسد
ان زيدا كاسد تقدم حرف التشبيه احدا ما به ففقدت
همزة ان لدخول الجار (وارع ذا الترتيب) وهو تقديم
اسمها وتأخير خبرها وجوبا (اي في) الموضع (الذي)
يكنى الخبر فيه طرفا او مجرورا (كليت فيها او هنا غير
الذي) للنوع في الظروف والمجوزات قال في العدة
ويجب ان يندر العامل في الطرف بعد الاسم كما
يقدر الخبر على غير طرف تشبهان الاول حكم معمول
خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه الا اذا كان طرفا او
جارا ومجرورا نحو ان هذك زيدا عقيم وان فيك صرا
واغب ومنه قوله ولا يلحن فيها فلان بحبها

احاك صلب القلب جم بلابله
وقد صرح به في غير هذا الكتاب ونعم بعضهم
النافي محل حراز تقديم الخبر اذا كان طرفا او مجرورا
في غير نحو ان هذك زيدا احب لي في الدار صاحبها
لما سلف (وهو ان احب) وجوبا (لسد مصدره مستها)
مع مبرئها لزوما بل في رقت في محل عامل نحو
ارام يكلمهم انرا

بخلق هذه الاحرف وفيه نظر لان هذا انما يتبع في التعليل الاول الذي زاد
فيه الاصغ تنبيها على القرينة ولا يتبع في الثاني لعدم اخبار ذلك فيه على
ان تعلم ثبوت قرينة ما لا ينفي التشبيه عليها والحق في الجواب ان يقال ان
احمال هذه ليست مالا حيلة موجبة حتى يرد ذلك او ان يقال التعليل الثاني
جار في كان وانما هي منسبات تستخرج بعد الوقوع والنزول فلا يصر فيها وجودها
في صورة لم يوجد فيها الحكم نعم يصر فيها ان يدعى وجودها في المحل الذي
طلبت له فانها هي ليست كذلك فتقول ان التاكيد ونحوه من مدلول هذه الكلمات
منطوقه النسب لا المحمولات فكيف يصح قوله ولان معانيها في الاخبار لا ان
يقال معنى حكمه فيه انه تعتبر اصافته لم قبل اصافته للاسم تدبر (قوله)
ان وان التاكيد) قال الشيخ لا يروى من ملح القول ما في الغرة لان مشرة انحاء
فرد للتحقيق وبمعنى نعم وامرا من لائين وامعا مبنيا للمفعول على لغة ردت وامرا
من لائين تكول للنساء ان اي اتعن وامعا مسندا الى جماعة المونث من لائين
نحو ان يا هذات وامرا من الزاي اي الومد لمخبر نون التوكيد كقوله

ان هذ الملبسة الحسناء واي من اصبرت لحل وفاء

وامرا للنساء من ان اي قرب نحو ان يا نساء اي اقربن واخبارا من المونث
المجوع نحو النساء ان اي قربن وان قائم اي انا قائم (قوله ومعنى ليت)
يقال ايما لت بابدال الياء تاء مدغمة في التاء وفيها مفرقات (قوله للنوع
في الظروف) اي في مثل التقديم على الاسم لا على ان نفسها لان المكسورة
لها الصدارة المنخوطة محمولة عليها اطلاقا من اول الكلام بالتاكيد ثم الفارق
بين هذه الحروف حيث ساغ تقديم خبرها وبين ما النافية حيث لم يجوز فيها
ذلك قوة هذه الاحرف بنسبها انه لا مصرفة في اللفظ والمعنى (قوله لما سلف)
اي من لزوم مرد الصبر على متأخر لفظا ورتبة وقد بقي على الشارح مسألة استماع
تقديم الخبر ومثل لها بقولك ان صاحب الدار فيها واحرض بان الاسم مرتبة
التقديم فيحوز مرد الصبر عليه مع تأخره لتقدم رتبة فالاول التمثيل بقولك ان
زيدا لفي الدار وهو مندفع لما يبتاه في عاخر شرح قوله وفي جميعها توسط الخبر
اجز ... تدبر (قوله اي وجوبا) اي بصورتا جواز الوجهين ووجوب الكسرة
يندوجان تحت قوله وفي سري ذاك اكسر - ويكون قول الساطم مأكسر في
الاجزاء وقوله بوجهين الى عاخره تحميلا لهذا العموم (قوله لسد مصدر مسدحا)
تشكير مصدر للتشبيه على ان المراد اي مصدر لان خبرها ان كان فعلا او اسما
ملاوبا للفعل استغنا قدر المصدر من لفظ ذلك الفعل والاسم كلفني انك تنطلق او
تنطلق اي بلغني انطلقت وان كان طرفا او مجرورا قدر من لفظ الاستقرار العامل
فيها كلفني انك عند زيد او في الدار اي بلغني استقرارك وان كان جامدا قدر
بالكون كلفني ان هذا زيد اي كون هذا زيدا هذا هو المشهور عند القيم ونازعهم

السبيل وقال انما تقول بالحديث كما قال سيوريه وانما التي تقول بالمصدر ان الناصبة
للفعل لا المحددة اذ قد يكون خبرها اسما محضا كقوله ان الليث لاسد مما لا اشعار له بالمصدر
(قوله او مفعول) اطلقه ليشمل للمفعول به كما مثل والمفعول معه نحو اذكروا نصبي التي
انصبت عليكم واي فصلتكم على العالين . والمفعول له نحو زرتك انك تعجني او اني احبك
ويجوز في التسهيل بالنصب بدل المفعول ليشمل المستثنى نحو تعجيني امورك لا انك تشتم
الليث لكن قال احمد بن الحجاز ومفعولا معه نحو يعجني جلوسك وانك تحدثنا لا مفعولا
فيه او حالا او تميزا (قوله غير محكي بالقول) قيد به ليصح صورة لقول المصنف ... لسد
مصدر مسدعا ... - لظهور عدم ذلك فيما اذا حكى بالقول لكونه لا يصب إلا الجمل يسيابي
او حكيت بالقول ... - فلو لم يحدد بذلك لكان له مع قول او مفعول ولا يحتاج الى ان يزداد
هنا وغير خبر في الاصل ليخرج طعنك زيدا انه قائم كما قيل لكون الشارح بين مخرجهم في
التنبيه لا في قريبا (قوله او مبتدا نحو ومن آياته) يندرج فيه ما اذا وقعت بعد لو نحو
قوله فلو ان قومي انطعنني رماهم فطقت ولكن الرماح احوت

اي انطلق رماح قومي اياي على مذهب جمهور البصريين وسيوريه من كونه مرفوعا على
الاجداء واما على ما ذهب اليه الكوفية والبرد والزجاج والزمخشري وحاشا من ان رفعه على
الفاطمية اي فلو ثبت ان قومي الخ فيدخل تحت قوله سابقا بان وقعت في محل فاعل كما
يدخل فيه ما اذا وقعت بعد ما التوقفية نحو ما حكى يعقوب - لا اكلمك ما ان في السماء
نهما - لعدم دخولها إلا على الافعال لكان مصدر بها كما يصرح به الشارح عند قوله - ... وفي
بده صلت (قوله او بالادافه) اي فيما اذا كان المضاف لا يصل إلى المفردات اما
اذا كان لا يصل إلا الى الجمل كصحت فيصرح الشارح بوجود الكسر فيه فان كان مما
يضاف لهما فالوجهان يدل على ذلك انه معطوف على صور - المصدر مسدعا لوجوب التخصيص
قدومه فانه ظاهرا (قوله واي فصلتكم الخ) المثال يكفه لاحتمال وإلا فيجوز ان تكون الواو
للجهة وما بعدها مفعول معه كما قدمنا (قوله على الاصل) هو ذهب المرد وابن السراج
وهو الصحيح عند المحققين لا ان كلا منهما اصل ولا ان المفتوحة لاصل كما قيل به - قيل
المصنف لا مرفوع ثلاثة - احدها ان الكلام معها جامة غير موزونة بمردو بخلاف المفتوحة والاصل
ان المطرق به جملة من كل وجه او مفرد من كل وجه - الثاني ان المكسورة مستغنية
بمعولها عن زيادة بخلاف المفتوحة - الثالث ان المفتوحة تستقبل مكسورة بحذف ما يتعلق
به ولا تستقبل المكسورة مفتوحة إلا بزيادة والرجوع اليه بحذف اصل التوسل اليه بزيادة
وقال غيره لوجوه - احدها ان المكسورة تزيد معنى واحدا وهو التأكيد والمفتوحة تزيد وتعلق
ما بعدها بما قبلها وشان الفرع الزيادة في المعنى على الاصل - الثاني ان المكسورة تشبه بالفعل
لكونها عاملة غير معمولة بخلاف المفتوحة فانها عاملة معمولة فهي كالمركب والمكسورة كالافرد
وهو اصل للمركب - الثالث ان المكسورة مستغلة والمفتوحة كبعض اسم لكونها معمولة بتدوير
اسم (قوله كالرافعة بعد الا الخ) كان مراده ان يجعل كلام النظم شاملا لصور الكسر النسخ التي
ذكرها غيره فخصته تدرج تحت جميع الاجزاء والاربعة الباقية صرح بها ولا ادلى

او مفعول غير محكي بالقول نحو - ولا
تخافون انكم اشركتم - او ذاتب عن الفاعل
في نحو - قل اوحى الي امة استمع - او
مبتدا نحو - ومن آياته انك ترى الارض
خلشت - او خبر عن اسم معني فبر قول
ولا صادق طيم خبرها نحو انقذتني
انك فاحل بخلاف قولك انك اصل
واضداد زيد انه حق او مجرور بالحرف
نحو - ذلك بان الله هو الحق - او
بالادافه نحو - ملء انكم تطلون -
او معطوف على شيء - من ذلك نحو
- اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واي
فصلتكم - او مبتدا منه نحو - واذا بعدكم
الله احدي الطائفتين ايها لكم - تنبيه -
انما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مرد
لانه قد يسد المفرد مسدعا ويجب الكسر
نحو طشت زيدا انه مرفوع - وفي حوى
ذلك اكسر على الاصل فاكسري لا جداء
اما حقيقة فهو - اذا منحا لك - او حكا
كالرافعة بعد الا لاستغناء خبره الا
ان اولياء الله -

والواقعة بعد حيث نحو اجلس حيث ان زيدا جالس والواقعة
خبرنا عن اسم الذات نحو زيد انه قائم والواقعة بعد اذ نحو جئت
اذ ان زيدا كتب (وفي بدء صله) نحو ما ان طائفة لشدة
يطلقون وهو الملة نحو جاء الذي مندي انه قامل ولا اقله
ما ان في السماء نجما اذ التعدير ما لبث ان في السماء نجما
(وحيث ان لمين تكلمه) يعني وقعت جوابا له سواء مع اللام
او دونها نحو والعصر ان لا تسأل في خسر حم والكتب المين
انا انزلته (او حكيت بالغول) نحو قال لي عبد الله فان لم
تحتك بل اجري الغول بحري الطر وجب الفتح ومن ثم روي
بوجهين قوله - اتقول انك بالحيرة منع - (او حلت محل حال)
اما مع الواو (كزوجه والي ذر امل) كما اخرجك وبك من يدك
بالحق وان فريتا من المؤمنين لكارمين وقوله

ما اطياني ولا سالتهم الا واني لم اجزى كسري

او بدونه نحو الا انهم لا يكونون الطهيم (وكسروا) ايضا (من بعد
فعل) فلي (علما) عنها (باللام كعلم انه لدو تقى) والله يعلم انك
لرسوله وانشد سيبويه

ام تراني وابن اسود ليانه نسري الى نارين يطوسناهما

و (بعد ادا فواءه او) فعل (قسم) طاهر (لا لام بعده بوجهين نسي)
اي نسب نظرا لموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل
الاول فمن الاول قوله

وكت اري زيدا كما قيل سيذا اذا امر عبد الفتا والله ان
بروي بالكسر على معنى فلدا هو جد الفتا وبالفتح على معنى فاذا
السيديت اي حاملة كما تقول خرجت فاذا لاسد دل الساطم والكسر
اولى لانه لا يجوز الى تعدير لكن ذهب قوم الى ان اذا هي الخبر
والتعدير فاذا السيديت اي على المحصرة العودية وعلى هذا لا تعدير
في الفتح ايضا فيخوي الوجهان ومن السلي قوله

او تحلفي بربك العلي اي ابو دياك الصبي

بروي بالكسر على جعلها جوابا للمسموع والفتح على جعلها معولا بواسطة
مفعول المخاض اي على اي والتعديد يكون المسموع بفعل طاهر للاحراز
تم مرقيا في الكسرة وبفوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك
حيث يتبع فيه الكسر نحو ويحلفون بالله انهم لم يمسوه واهلاء
الدين اصموا بالله جهدا ايمانهم انهم لم يمسوه وقد انعم الله على من
ان لم يجعل جواب المسموع لان الفتح مترقب على كون المحل
مفعول فيه المصدر من ان جعلها وجواب المسموع لا يكون كذلك فانه
لا يكون الا جملة ويجوز الوجهان ايضا مع ناء الجر نحو وانه

شتر رحيم حباب من عملكم سوءا بجهالة فرق بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة اي فهو غفور رحيم
والتعدي على تعديها بعدد

في تلك الصور اجداء على ما يجازر ولهذا قال في التسهيل كلاما
التلويل كسرت مفعلة وموصولا بها وجواب قسم ومحمية بالقول
رواقعة موقع الحال او موقع خبر اسم من وقبل لام مفعلة وفي بعض
شروحه وزاد بعض وقومها بعد حيث نحو اجلس حيث ان زيدا
جالس وقد اراح موام الفقهاء بالفتح بعده وابن الجار بعد اذ ونحوها
من الظروف الماضية كجئت اذ ان زيدا قائم وليم ان عبد الله
مسافر (قوله والواقعة بعد حيث) قد صحح بعض المتأخرين انها
ما يجوز فيه الوجهان ولو قلنا انها لا تنافي الا الى الجملة قائلا
ان لا يلوثة للفرد لا تخرج الجملة من كونها جملة الكافي في
محمية حيث (قوله وفي بدء صله) في الجزئية الكبرى ان
للاوصوف بها كالموصول بها في وجوب الكسر (قوله والتعديد يكون
القسم بفعل طاهر الف) خلاصة ان صور القسم اربع لانه اما ان
يكون بفعل مضمر او بفعل ظاهر وفي كل اما ان تكون بعده اللام
او لا الصورة الاولى ان يكون الفعل مضمرا وبعده اللام الثانية
ولا لام بعده ويتبعين كسر ان فيهما عند جميع العرب لتعين ان
يكون جواب القسم جملة ولو فتحت لكان ملزما وهو الذي اوجب
لاصحاب واصداه التماس وراء البصريته مذهبا وبه ورد السماع
وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين فيما اذا لم تذكر
اللام بل هنالك من نقل ان العراء يوجب الفتح وقال الصغار
عن الكسائي والطوال تقول والله ان زيدا مطاى بالفتح دائما
وقال ابن خروف ولم يسمع الفتح ولا وجه له قيسا خلافا للكوفية
في اجازتهم اذ اكثرها جندبر حافظ وقد غلطوا فيه وببانه
ان من كسر بعد حلفت لم يجعلها الا قسما ملقى بان وتاليا او
فتح جعلها اجزا عن القسم لا قسما ولا يصور التعديان باسماء
حلفت لعدم اسماءهم اياها مرادا بها غير القسم بل متى اضرمت
كانت قسما فمن لم كسرت بعدد مضمرا هذا كلامه وعانان الصورتان
هما النزل عليهما - وحيث ان لمين مكلمة - ولذلك قال
الدارج عليه يعني وقعت جوابا له سواء كان مع اللام او بدونها
نحو والعصر ان لا تسأل في خسر حم والكتب للمين انا
انزلته وقال هنا والتعديد يكون القسم بفعل طاهر للاحراز مما
مر فريتا في الكسرة الشامة ان يكون الفعل طامرا ولا لام
بعده ويجوز في ان جئت الكسر على انه جواب القسم وارجحه
البصرية قال في التسهيل وقد تعنع - د الكوفيين والمبرد بعد

قسم ما لم توجد اللام . تم كلامه . وقال الزجاج في الجمل وقد اجتاز بعض فقهاء بعد اليقين واختاره بعض على الكسر والكسر أكثر واجود والفتح جائز قليلا . هذا كلامه . والفتح بتقدير على وليست جوابا للام لانها مفردة وهو لا يكون إلا جملة وهو اختيار البخاذلة والكسائي وارجبه ابو مدد الله الطوال وهذه الصورة هي للنزل عليها منطوق . . . او قسم لا لام بعده . . . إلا ان قوله نعمي اي نعم ب يوم سمعها مع ان السمع الكسر قطع كما طلت . الرابعة ان يكون الفعل ظاهرا او بعده اللام ويجب في ان حيث الكسر لصين كونها جوابا للنفس بتهلافة اللام وهذه الصورة هي التي جنزل عليها مفهوم لا لام بعده ولذلك قال الشارح وبقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يصح فيها الكسر . هذا هو الكلام للحيط البحر فاحفظه (قوله هو خير مبتدا محذوف) تقديم هذا لاحتمال على ما بعده لتبيينه على ان الفعل للتقدم ووجهه ان المعهد في الجملة الجزائية حلقى للبدا كقوله تعالى . وان مسه الشرف فيس . اي فهو بئس (قوله والكسر احسن في القياس) اي من الفتح يوجب له عدم الاحتياج معه الى تقدير (قوله قال النظم ولذلك الخ) تعلم عبارته فان لم يسبق بها فاجمع القراء السبعة على الكسر نحو . انه من يات ربه مجرما فلان له جهنم . . . انه من ياتي ويصبر فان الله . . . ومن يصبر الله ورسوله فان له نار جهنم . (قوله في كل موضع وقعت فيه ان الخ) حاصله ان ان ان وقعت خبرا فاما من غير قول او لا الثانية اما ان يكون خبرها غير قول او لا الثاني اما ان يكون قائلها واحدا او لا الثاني يجوز فيه الوجهان وما غلبه يجب فيه الكسر وما قبله كذلك وما قبله يجب فيه الفتح وتصل هذا في الشرح (قوله فالتحسين) لان الكسر يصح الى عدم العائد ولا يصح ان يراد ذلك اللفظ لانه ليس بمصدر فلا يصلح على المبتدا الذي هو صلي ولا بتأنيده مدمم القول فلا لاسيا لان ذلك انما هو القول بالمعنى المصدرى وانظر هل يمنع ان يقال صلي بمعنى مصوب فان منع بانه مجاز قبل منزه في خبر القول حمد الله فليحذر (قوله والكسر) اي متعين يدل على ذلك قوله سابقا فالتحسين متعين (قوله وانما استع في نوبتي اي موسى) لان القول ليس ايمانا لكونه لا اول لاسيا والثاني جنائيا وفي قوله ان ريدا يصعد الله لان حمد زيد الله ليس هو قول المتكلم . وبالجملته فلا فقتت بل من تباين للبدا والخبر وهو بالحل ومنشأه في الاول تباين الجنان والاسنان وفي الثاني تباين المتكلم وشيرة فامل (قوله الثاني ان تقع بعد حتى) المراد من جوار الوجهين في هذه الصورة ان كلمة ان بعد حتى من حيث هي يجوز فيها ذلك وان احسن الفتح تركيب والكسر بأحر ولهذا قل صاحب التصريح السابع ان تقع بعد حتى من حيث هي ثم تارة يجب فتحها وتارة يجب كسرها وليس المراد جواز الكسر والفتح في محل واحد كما مر قبله (قوله وتفتح ان كانت بمعنى حقا) في التسهيل وتفتح بعد اما بمعنى حقا واما في اسقاط الهمزة من حقا في حواشي ابن هشام وكس في التصريح بتقديم الهمزة على حقا على الصواب (قوله اي اي حق هذا لامر) يشير به الى حقا مصدر مخبر به كما هو مذهب مسويه . قال المصنف في شرح التسهيل واذا وليت ان حقا ففتحت لاولها جند وصلها بمصدر مندا وحذا مصدر واقع طورا محبرا به كقوله

احذا ان خبرنا استغفروا فتيما وفتنهم فرمى

هو خير مبتدا محذوف اي فجزاؤه الغفران او مبتدا خبره محذوف اي فالتغفران جزاؤه والكسر احسن في القياس قال النظم ولذلك لم يصح الفتح في القرآن في مسبوقة بل بالفتوحة (وذا) الحكم ايضا (بطرد . ي) كل موضع وقعت ان فيه خبر قول وكان خبرها قولا والقائل واحد كما هو في (هو خير القول اي احمد) الله فالتحسين على معنى خير القول حمد الله والكسر على الاحبار بالجملة لفصد الحكاية كما كانت قلت خير القول هذا اللفظ اما اذا انتفى القول الاول فالتحسين متعين نحو صلي اي احمد الله او القول الثاني او لم يتحدد اهل فالكسر نحو قول اي موسى وقولي ان زيدا يحمده الله . تنبيه . سكنت النظم من مواضع يجوز فيها الوجهان . الاول ان تقع بعد وار مسبوقة بمصدر صالح للطف عليه نحو . ان لك ان لا تخرج فيها ولا تعري وانك لا تطأ فيها ولا تصحى . قرا ذائع وايه بكر بالكسر اما على الاستغناء او اللفظ على جملة ان لاولي والياقون بالفتح هذا على ان لا تجوز . الثاني ان تقع بعد حتى بكسر بعد لا جندائية نحو مرض زيد حتى ايم لا مرجينه وتفتح بعد اجارة والعاطمة نحو عرفت امورك حتى ادرك واحد . الثالث ان تقع بعد اما نحو اما ادرك فمصل فكسر لان كانت اما استغاضة بعزلة الا وتفتح ان كانت بمعنى حقا كما في قول حذا انك ذاعب ومنه نوا . احذا ان جبرتنا استغفروا . اي اي حق هذا الامر . الرابع ان تقع بعد لا جرم نحو لا جرم ان الله يعلم والشيء قد سبويه على ان جرم فعل وان وصلها فعل اي وجب

ان الله يعلم ولا ملته وعدد الفراء على ان لا حرم بمنزلة لا رجل ومساء لا يد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم يدرها منزلة اليقين فيقول لا حرم لا تبتك (وبعد ذلك الكسر تصحب الخبر) جازا (لام ابتداء نحو اني لنوزر) اي ماجا وكان حق هذه اللام ان تدخل على اول الكلام لان لها الصدر لكن لما كانت للتاكيد وان التاكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلوا اللام الى الخبر تنبيه .
او معنى كلامه انها لا تصحب خبر غير ان المكسورة وهو كذلك وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها فمن ذلك قراءة بعض السلف . الا انهم لم ياكلون الطعام .
بغير الهمزة واجازة البرد وما حكاه الكوفيون من قوله .
وكنتي من حياء العبد . ومنه قوله .
لم الخليل لا يجوز نهريه . ترعى من اللحم بعظم الرقبة .
وقوله . فقال تن مثلوا امسى لجهونا .
وقوله . وما زلت من ليلي لذن ان مرقها .

انما ياتم المتصى بكل مراد
وقوله امسى اذان ذليلا بعد مرته

وما ايمان لمن اطلع سواد
(ولا يلي دي اللام ما قد نجا) دي اشارة واللام نصب بالفعولية وما من قوله ما قد نجا في موضع رفع بالفعولية اي لا تدخل هذه اللام على معنى الا ما نذر من قوله .
وام ان تساجا ونركا الا متناهيان ولا سواء .
(ولا) بايها ايها (من لاهال ما كرميا) ما من تصرف غير قرون يند ولا يقال ان زيدا لرصى واجازة الكسائي وحاشا فان كان الفعل مضارفا دخلت عليه منصوبا كان نحو ان زيدا ليرصى او غير مصرف نحو ان زيدا لينذر الشر وطاهر كلامه جاز دخول اللام على الماضي اذا كان هو مصرف نحو ان زيدا نعم الرجل ابو امسي ان يقوم وهو نصب لاحض والفراء لان الفعل الجاهل كالاسم والمفعول من مودته انه لا يحسد ذلك فان اقترن الماضي بالمصرف فقد حذر دخول اللام عليه كما اشار اليه بقوله . وقد بشرها مع ود كان ذاهل على العدا مستحذا . لان من سرب الماضي من الحال

قدرة سيويه الى حق ان جبرتنا فاما المخرج بعدها ان كذلك وبحصل حدي ان حقا نصب نصب المصدر الواضع بدلا من اللط بفعله وان رفع على الفاعلية كانه قال الحق حقا ان جبرتنا استقلوا واما مع التبع استغائية ايما وما بعدها اجدلنا بخلاف الخبر اي لما علم انك ذاهب . ورد الشيخ لانيلاول وبيان ليس حقا من المصادر الجيزة الصب لا خصاصه بما المراد منه لامر وما اشبهه . يكون تكرة لا معرفة وقد قالوا الحق انك ذاهب فدل انه نصب على الطرفية الجازية بمنزلة كيف لان المعنى اي حاله وما بعده ابتداء بدليل قوله . اي حق مواسي اخاكم . وقوله . اي الحق اي عزم بك هاتم . واما الثاني فخطي مخالف فيه ايمت الصناعة ويطلبه انهم لم يصرحوا بالخبر المقدر في موضع مع اما (قوله كرهوا الجمع الخ) قيل عليه ان الكراهة تنفي بغير تحويلها من مكانها وتجعل مؤكدة لان توكيدا لفظيا وفيه نظر لان التوكيد في امثاله بان يجعل معنى الثاني تقريبه لمعنى الاول وليس ذلك المقصود هنا انما المقصود توكيد نفس السبب بان واللام لا توكيد التوكيد والغرض واسم ومن هنا خطاوا الكسائي حين قال ان اللام لتوكيد الخبر وان لتوكيد الاسم فانها اما تؤكد المحل على ان التاكيد في المخرى على هذه الصورة من غير اعادة ما اتصل به صرحوا باستحراقه واحصاها بالصورة في نحو

ان ان الكريم يحلم ما لم يرب من احاره قد عيس
على ما ساقى في باب التوكيد حميا . واما ما قيل من ان التوكيد اللطفي اعلة الاول بلفظه او مرادفه وذلك مفقود هنا فوه بعد لاهراف بكونهما لمعنى واحد لا ان يريد ما ذكرنا بغاية التكلف يشير الى ما ذكرنا بطرف خطي قول الفارج لكن لما كانت للتاكيد وان للتاكيد فتسه ثم انه لا بد ان يقيد كراهة ذلك بكونه في اختص الكلام كما في التصريح والا فبرد دخولها على صمبر الفصل . واعلم ان في شرح السجلوي للمفصل اختلط الفحة في ان واللام ايها اشد توكيدا فعال بعضهم ان لئالهما في للمعول وتغييرها لفظ لا ابتداء اشد توكيدا واقعد من اللام وقال : اخرون اللام اشد توكيدا لانه يمتص دخول اذلك ولا يكون له شبه بالفعل (قوله فزحلوا اللام) انما لم يرحلوا ان لئلا يتقدم معولاها عليها واما لهك فكم بفتح اللام وكسر الهاء التي هي بدلا من همزة ان فلززال صورة ان بذلك لابدال . وقال لاخفش اما بدني بان لكونها عامة بخلاف اللام فقدروا لاخرى وزحلوا لاصل (قوله بفتح الهمزة) اي شذوبا وان اقصى كونها في محل الحال الكسر (قوله في اشارة) برت ان كلمة ذا اسم اشارة معول يلي واللام بدل منه وهو على نية تكرار العمل فيكون مصوبا بالفعولية فكفى من كونه بدلا بتصبه على المفعولية . هذا وعلمت النع في . ما قد نجا . اجماع لامين اذا صاحبت لام لا ابتداء لم او لا يجعل الباقي ملهما وفي . ما كرهيا . لعد شهم

(قوله فاعلمه حيثذا السراج) صغرى قيلس وكبراه والاعارح منبه لاسم يعنى لانه مع قد يشبه لاسم ومقدمة المسئلة التي تبعها التحيته صلقة وهي الخبة للشيء منبه لذلك الشيء (قوله والام عندهما لام لاجداه) تلمه فاعرى ان يكون ذلك عند ظهورها بالفعل (قوله والمخاله هذه) اي كونها للنعم (قوله ففقت) فيه ان لام القسم من اللغات ايضا (قوله واحصى كلامه الخ) مظهر في ذلك ما اذا تقدم للفعل على لاسم وكانه انما خص صورة التلخيص احصاها بها فقد اجار الزجاج دخولها عليه موقعا بعد الخبر فاعلمه على الخبر نحو ان زيدا للثام لفي الدار . واعلم ان معول الخبر في صورة المصنف يعمل للفعل به وغيره من الطرف والجبرير والحال والمصدر والفعل وفي بعض ذلك خلاف اما الحال فمنعه جماعته وان كان متعصا القيلس الجواز قال ابن السراج لا تدخل على حال ولا صفة ولا تأكيد ولا بدل . وفي لافصاح قال ابن ولاد سالت ابا اسحاق هل يعجز ان زيدا في الدار لحاسرا قائم بادخالها على الحال مقدما كالطرف اللقي فكث قال ابن ولاد والجواب للنوع مقدما او موقعا لعدم كبنونه الحال خبرا وهي حال كالطرف يكونه وهو طرف . ورد بعدم انجائه على رأي متن يراها سددا سد الخبر في صري زيدا قوما كالطرف وهو ايضا مدخول بالفعل في ان زيدا لطعامك اكل ولا يقع خبرا لفصليته ويمكن انه الذي اسكت ابا اسحاق والقيلس ما على الفعل صحيح لان الحال بمنزلة وبمنزلة الطرف غير انه لم يسمع وقد منع لا ينفذ . اه . وفي البسيط نحوه وقال ابن خروف واما ان عندي امي الدار زيدا وان عندي لغاتما صاحبك فاجيزه لتعلق الطرف والحال بما قبل لاسم واما ان زيدا لغاتما في الدار فلا لا بالاسم ولا بدونها ليطبق الحال على العامل الخوي واما اذا كان الحرف يمدحها مائة نحو ان زيدا كي يقوم معرض فاجازه المبركة على كي ومنعه الفراء . وفي الفراء دعوا دخولها على النواصب والحوازم دون الاحرف للمخافة لجواز ان زيدا لكي يقوم بطلبك واجازوا ان زيدا كي يقوم ليطبق واو تعرض للمسألة بصري لاجازها . اه . واذا كان الطرف مذي في نحو ان عبد الله مذي يومان غائب فنعها الفراء قال لعدم وقوع الفعل على مذي ولا يجوز له ان يكون غائب . وفي البسيط وتدخل على الخبر وصانته نحو ان زيدا لفي الدار لغاتما وذا للرجح . اه . قال الشيخ لا تير وينعى النواصب في المصدر والفعل له الا بسمع . اه . وتدخل نحو ان زيدا لم يطلق والاولى تركيدية والنتية قسميه وطيه حرج ابن ابره وان كلاما لوفيتهم . (قوله والاعمال) على النظم دخولها عليه بانه مقول للخبر من جهة رعه ان يوم السامع ككون الخبر ثابتا فتول مشرته الجزء الاول من الخبر فخص دخولها عليه لا يبا كنها دحات على الخبر (قوله ويوصل ما الخ) ينبغي ان يعلم ان دخول ما على هذه الكلمات لا بصريا اي معنى الا في ان ونية تكسها المحصر . قال في البسيط ان يصل ما يبدو لاحرف غير معتبل منقذا في ان مكسود ومفتوحة فحيلة الى الكيد والمحصور . هذا والتميز في مادته انها حرف راحة طنة العمل كما ذكر . ونصب ابن درسيه الى انها فكرة مهمة به ونية صدر الحس العمل في وقت من الصحيح والخاص بعدما في موضع الخبر مقسرة هي في موضع خبر صدر الحس وان نحني الى رابط لان الجملة هي ما معنى ككلام يعنى اليه في الفقرة صدر العمل كونه انما

فأشبهه حينئذ المصارح وليس يجوز ذلك
مخصوصا بتقدير اللام للنفس خلافا لصاحب
الترشيح وقد تقدم أن الكساعي وهذا ما
يجوز أن يزبد لروحي وليس ذالم
عندهما إلا لأصناف قد واللام عندهما لام
لإجاء أما إذا قدرت اللام للنفس فأنه
يجوز بلا شرط ولو دخل على أن والحالة
هذه ما يخصي فتحتها ففتحت مع هذه اللام
فخرجت أن زيدا لروحي (ونصب)
هذه اللام أعني لام لإجاء أيضا (الواسطة)
بين اسمين وخبرهما (عمول الخبر) بشرط
كون الخبر صالحا لها نحو أن زيدا لعمر
صارب فلن لم يكن الخبر صالحا لم يجوز
دخولها على معموله لأن الواسطة فجواز زيدا
عمر صارب لأن دخوله على المعمول يرفع
دخولها على الخبر وبشرط أن لا يكون
ذلك المعمول حالا فلن كان حالا لم يجوز
دخوله عليه ولا يجوز أن زيدا للراكب
منطلقا وأخصى كلامه أنها لا تصحب
المعمول المتأخر فلا يجوز أن زيدا صارب
لعمر (و) نصبت أيضا (الفعل) وجوز
الخبر المسمى مادنا خبر، أن هذا خبر
النفس الحق، إذا أم يقرب هو مندا
(و) نصبت (اسم) لأن (دخل داره
الخبر) فجواز، ذلك أمر وان لك لا جوا
وفي معنى تقدم الخبر مقدم مصونه نحو
أن في الدار أو دا قتم، مسند إذا
دخلت اللام على الفعل أو على الاسم
المسخر لم تدخل على الخبر ولا يجوز أن
زيدا أخبر أنه لا أن انتهى الدار أو دا ولا
أن في "دار زيدا الخاسر" ووصل
لمزيد بنسب الخبر مطول، أنه ليس
لا "زيد" اختصاصه بالاسم وإنما
الدخول على الفعل موجب إما في الزمان
نحو أنه زيدا قتم وقته "داره" ودركه

مرو جهان ولایتا بگو عالم او در پستی اعدا و تجرل مـ سعادت و ذلک مسجوع فی لـ لـ احصایہ گوایم

الى حاجتنا او فساد فساد
يرد في نصب الحسب على الاعمال ورفع
على الاعمال واما البواقي فنذهب الزجاج
وابن السراج الى جوارز فيها قيسا وواقفهم
الناظم ولذلك اطلق في قوله وقد يتنى
العمل ونذهب سيبويه النع لما سبق من
ان ما ازلت اختصاصها بالاسماء وحيثما
للدخول على الفعل نحو فل انما يوصي
الى انما الحكم له واحد . كما يوافقون
الى الموت . وقوله

قوله ما فارقكم قالبا لكم

ولكن ما يوصي فسوف يكون
وقوله اعد نظرا يا سيد ليس لعل
اصابت لك النار الحمار القيد
بجملتي ليت منها باقية على اختصاصها
بالاسماء وان ذلك ذهب بعض النحويين
الى وجوب الاعمال في لئلا وهو يسكن
على قوله في شرح السهل بجوارز اعمالها
واصلها باجماع (وجاز) بالاجماع
(وهو مطوف على . منصوب ان)
المسيرة (بعد ان نذكرها) خروا نحو
ان ردا على طعنك وعرو ومنه
من بان لم ينبغي ابوه وامه

فلن لا لام النجاسة والاب
واس مطوف حبة على محل لاسم مل
من جاء في من رجل ولا امرأه بالرفع لان
الرفع في هذا لا جادة وقد رآه في دخول
السبيل بل اما متدا حيرة محذوف والجملة
او دالة على محذوف على محل ما فاسد من
كلا . داء او معد مطوف على الصبر في
الخبر ان كان واسل كما في السال والست
وان لم تكن وصل نحو ان رونا قائم وعرو
ومن رجع الاول وقد انصر قوله وحاور
ان . نصب هو الاصل ولا راجع اما اذا

نصب على . نصب المذكور قبل استكمال ان خروا نصب

(قوله واما البواقي فنذهب الزجاج النح) حاصل القول هنا ان لاراء في المسألة أربعة .
احدها قول لاخفش ومزي سيبويه والفراء وصحيح ان ما تكلمها لا ليت فالوجهان احتججا
بان اختصاصها بالجملة لاسمية غير مزال . الثاني جواز اعمال عامتها واحداها وهو قول الزجاج
والنحويين وابن السراج وهذان اللذان تعرض لهما الشارح . الثالث جواز كالألف في احد
وليت وكان دون ان وان ولكن وهو الزجاج . ونقل عن ابن السراج واختاره ابن ابي الربيع
ونسبه في البسيط الى لاخفش احتججا بان ما جاز الوجهان في لئلا وهي مفيدة معنى الجملة
جاز في لعل وكما بجمع التغير في كل بخلاف البواقي . الرابع وهو عن الفراء امتناع لامها
وجوب الاعمال في ليت ولعل قال يمتنع لئلا ذهب ولعلما قلت (قوله وواقفهم الناظم)
قال في شرح السهل بعد ما حكاه عن ابن السراج وبقوله في المسألة اقول على ان قضية كلام
ابن القاسم الزجاجي في جملة بل صريحا ان اعمال جميعها مسبوغة لقوله في باب حروف الابتداء
ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلحي ما وينصب بان وكذا اخواتها
(قوله وقوله قوله النح) هكذا وقع في التوضيح ايضا وفي بعض نسخه بخلاف قوله الى
وفي الصريح ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف ولست بجيدة وقال قباة فما
اسم موصول لا زائدة . اه . ولا ذهب طيبك انه ممكن مثله في . قل انما يوصي . وفي
لعلما اصابت لك النار الحمار المعيدا . على لعل . ان حراسنا امدا . ولكننا اسعى لجد موزل .
ولا يريدك الاحتجاج الى التدبر في بعض ذلك فقد اجاز سيبويه في روايته الرفع في الا لئلا
ان تكون ما موصولة وهذا خبر متدا محذوف والمهام نعت هذا وانما خبر ليت . والحواب
ان اسمية ما في ولكننا يقضي متضمنة بخلاف البواقي (قوله فانها باقية على اختصاصها النح)
في مصنف طاهر القزويني ان الفطرية تأملها ايضا (قوله ذهب بعض النحويين) هو الفراء
كما علمت (قوله وليس معطوفا حبة على محل لاسم) هذا على ما فهم بعض كابن الحاجب
من القول بالطف على المحل وقد فهم بعض كالحزولي منه انه محل مجموع ان واسمها .
واما انه ليس في هذا تترك على المصنف كما قيل اذ ليس فيه تصريح باسم مطوف على
المحل فاجده انه سواء معطوفا مجازا كما اسلفه الشارح في قوله . وضع مطوف بلاك او ييل . . .
فلن اراد به القول بالمحل كان محذوف اي على محل منصوب ان او القول بانه خبر متدا
محذوف كان مجازا مرسل في المعطوف بلاء . المتأنيهة الصورة او العطف على ضمير الخبر
كان محذوفا مرسل من باب الملاق اسم المجرى بالنسبة على المجرى بالكسر . والحاصل ان قرينة
صرف اللطيف طاهره موجبة ولا حداثات الدارمة محددة والشارح اختار منها القوي
فتثبت (قوله بل اما متدا خبره محذوف) قال الشيخ لا يبر هو الصحيح انتهى من عبارة
سيبويه ونص عليه اصحابنا وقال ايضا هو ما اخذت عن حذائق من قرأت عليهم وهو رأي ابن
ابي العمامة وابن الاخير وبه احدى شيخنا المحمول منهم هذا العلم وعن تحمله منه وهو .
معرور عند المباحثة وكلام سيبويه ولا يصح عنه عرو وهو قول الجزني في الفرع هذا واشترط
لاستكمال على هذا القول لئلا يلزم العطف على علم المطوف عليه ولهذا ذهب النصب عند
منه (قوله عطف على محل ما قبلها) اي على ما قدما فهو من محار الزيادة كقوله تعالى

ليس كمثل شيء في أحد الوجوه وقربته ما صرح به من أنها اجتناب المصفي أن ما قبلها
 كذلك فلا محل لها كما أن قوله من لا جداء من مجاز الحذف أي من قول لا جداء كقوله تعالى
 « واسأل القرية » في أحد الوجوه وكأنه إنما أراد لا تبين بهذا الكلام في هذا القول إشارة إلى أنه
 عبر به عن يقول بهذا القول فتأملت عليه كما يشير إليه المصنف وروى هذا القول بما بينا ثم
 أن ما ذكره جاز لي أن زيدا « أكل طعامك وعصرو وهو طاهر وفي البيت أيضا فإن الفاء دخلت
 على محذوف هو جراب الشرط لعدم تسبب ما بعد الفاء على ما قبلها وجعلته - أن لنا الام
 النخبة والاب - تعليل مناشد والمعنى من يكن عدم نجاسة لام والاب فليست مثله إذ لنا لام
 النخبة والاب فتدبر كل التدبر (قوله وأجاز الكسائي الرفع الخ) هو مربوط بقوله أما إذا
 طلع على المصوب المذكور قبل استكمال أن خبر ما تعين النصب فكله قال ومخالفت الكسائي
 فلم يعين النصب إذا طلع على المصوب المذكور الخ وأجاز الرفع مطلقا فعنى لا يطلق سواء
 استكمل أم لا لا سواء طهر أعراب العطف أم لا كما أنه بعض من ليس له دوية بالاساليب
 وأما أن منسوب الكسائي لا يتقيد بظهور أعراب العطف عليه فيؤخذ من قوله ووافق الفراء
 الكسائي الخ فامل (قوله وقراءة بعضهم) هو محمد بن سليم الهلندي (قوله وخرج ذلك
 على التقديم والتأخير) أي فيوجد الشرط الذي هو لاستكمال جند الخبر وتجري لأقوال
 السابقة وما في التصريح من أن الخبر محذوف حيث تذا اختيار لقول سيبويه السابق لأنه لا يمكن
 غيره فافهم (قوله ويصين لأول في قوله الخ) ذلك مفيد بما إذا لم تجعل اللام صلة أو دخلت
 على مبدأ محذوف (قوله قال سيبويه الخ) العرض من هذا القول هو المثال الثاني أورد
 به على الكسائي والفراء أما لأول ولا لأنه لم يجر من له المنصب ولا الخارج وإن كان منه
 ففي السهيل والنعت وطلب البيان والتوكيد كالتسوية عند الجرعي والرجاج والفراء هذا وفي
 شرح المصنف على السهيل وطاع سيبويه من قال أنهم أجمعون ذاهبون وأنت وزيد ذاهبان
 لأن معناه معني لا جداء يرى أنه قال هم كما قال لست مدرك ما معني ولا سابق شيئا
 وهذا غير مرضي منه رحمه الله فإن المطوع على العربية كقوله بيت زهر لو جاز طلم
 في هذا لم يوثق بشيء من كلامه بل يجب اعتقاد الصواب في كل ما قطعت به العرب المأمون
 حديث اللحن «هم بغير الطباع وسبويه على وفق هذا والله لم يقبل نادرا كلدن غنوة وهذا
 جحر صوب حرب هذا كلامه . قال الشيخ لا يمر لم يعهم أحد من سبويه ما فهمه المصنف
 من إرادة حقيقة الغلط وإنما المعنى به عنده أنه لم يشركه في العامل وكان لم يقدم عامل النية
 بل اجدي به مفعولا فأتبع بمفعول . وفي البسيط معناه غلط لروحه فإسما فيه من فعل
 عامل في واحد وروي الكوفية أن ليس الخبر معمولا لأن قاسية كمجوزي علي «طلس
 (قوله وإن المفتوحة على الصحيح) حرمان الخلاق فيها دين أن المكسورة ولكن تكون الجملة
 معها تصير مفردا بالسبك والأقوال فيها ثلاثة « أحدها الجواز مطلقا وهو ظاهر كلام اللسان . والثاني
 المصحح مطلقا لذلك التغير ونسب المحققين . والثالث الفصل بين كون المحل الخادف لا يعمل
 به الجملة فالمنع أولا فالخوار كونها حشد بمرئاة المكسورة لوجهها مع معوجا مرفوع الثغور
 الذين ها جملة نامية في الأصل وهذا هو الذي نزل عليه الشرح كلام اللسان كونه اختاره

وأجاز الكسائي الرفع مطلقا تمسكا بظاهر
 قوله تعالى « أن الذين آمنوا والذين هادوا
 والمسلمين » وقراءة بعضهم « أن الله
 وملائكته يصلون » برفع ملائكتهم وقوله
 فمن يلك أسمى بالدينه وحله
 فلي وقيل بها لترويب
 وخرج ذلك على التقديم والتأخير أو
 حذف الخبر من لأول كقوله
 خليلي هل طلب فاني واتما

وإن لم تبحر بأهوى دنش
 ويصين لأول في قوله - فاني وقيل بها
 أعراب - لأجل اللام في الخبر . والثاني
 في ملائكتهم لأجل الواو يصلون إلا أن
 قدرت للتطمين عليها في « رب أرجون »
 ووافق الفراء الكسائي في ما خفي به
 أعراب العطف عليه نحو أنك وزيد
 ذاهبان وإن هذا وعصرو « لأن تمسكا ببعض
 ما سبق قال سيبويه وأما أن ناسا من
 العرب يغالطون فيقولون أنهم أجمعون
 ذاهبون وأنت وزيد ذاهبين (والجفت
 بأن) المكسورة فيما تقدم من حوار العطف
 بالرفع بعد لاستكمال (لكن) بنشأ

وما غصرت في في السامي خروا
 ولكن على الطب لاصل والمحل
 (وإن) المفتوحة على الصحيح إذا كان
 موضعها موضع الجملة بأن تقدمها عام أو
 معناه نحو « وأدان من الله وسواه إلى
 السلس يوم المحم لاكر أن الله يرى في
 من المشركين ورسوله » (من قول لث
 ولعل وكان) حيث لا يجوز في المعطوف
 مع هذه الالف المصنف تقدم المعطوف
 أو تحر أروال معني لا جداء معها وأخذ
 القراءة الرفع معني أيضا متقدما وساحرا
 بنظره السابق وهو حرف لا تراب
 (وحذف أن المكسورة قبل الفعل) وكسر لامه أو قال أحدها حيث نحو

بالمصنف في شرح التسهيل تبعا للشيخ لا غير حيث قال
ولا يكون إلا بلفظ الصي فان كان مضارعا حذفت ولا يقاس
فيه هذا والداعي لكونه الثاني فاستخرا ما قرره ابن الحاجب
من انهم لما اخرجوها من وضعها بدخلوها على الفعل
عائثوا كونها من افعال المبتدأ والخبر طمحا الى بقاء
الوضع وحررا من زواله بالكيفية ووجه اكثرية الاصحاب
انه اشبه بالاكيد لدلالته على الوقوع والحصول فيما
مضى من المصارع . بقي ان المصنف اطلق التسهيل
وهو مقيد بما لم يكن زائفا ولا مضافا ولا صلة فلا تدخل
على ليس ولا على زال واخواتها ولا على دام (قوله)
الذي هو ضمير الضمان) تبع في هذا الشيخ ابن الحاجب
لكن قال الشيخ لا غير وينبغي ان يخص الجواز بالعمل
في المصدر محذوفا غير مخصص بكونه ضمير الضمان كما
زعم بعض اصحابنا حتى امكن هروء على غيره بل هو
اولى وقد قدر مسيويه . ان يا ابراهيم قد صدقت
الرواية ، بامك وفي قولهم كبرت اليه ان لا تقول ذلك
بالرفع اي افك لا تقول (قوله) يعني حذف الح
يريد ان المصنف اطلق استكن على حذف مجزا
تبعا وقريته انه في غاية الظهور من جهة ان ان
حرف ولاستان الحقيق لا يكون فيها وان الضمير
ضمير نصب ولا استكان حقيقة فيه (قوله) فالاحسن
الفصل) اي للفرق بين الخففة والنامبة للمصارع كذا
قال لكنه لا يجري في الفصل ولا انماها لها كما
قال الشيخ لا غير وما قاله بعض الناطرين لا يدفعه عدد
التدوير (قوله) فلا تحتاج الى اصل) اي لعدم التباس
الخففة بالمصدرية حيث لا يكون المصدرية لا تقع في
هذه الواضع (قوله) وان يكون مفردا كما في الثاني اي
والضمير حيث لا لانه لا ينصرف على مفرد .

الذي هو هيمير الدنان (المستكن) بمعنى حذوف من اللفظ وجوبا وثبوت وجوده لا
ابداً تعمله لأنها حرفي وأيضا فهو هيمير نصب وهما اثر النصب لا تتسكن
واما بروز اسمها وهو غير هيمير الدنان في قوله

وقوله يا نك ربيع وغيث مريع وانك هلك تكون الشمال
فلو انك في يوم الرعاع سالتني طالعك لم اجعل وانت صديق

فمرورة (والتجبر اجعل جملة من بعد ان) نحو علمت ان زيد قائم فلي محففة
من الثبيلة واسمها صير الشأن محذوف وزيد قائم جملة في موضع رفع خبرها
• تنبيه • ان المفتوحة اسم بالفعل من المكسورة لان انطباعها كلفظ عن محذوف
به لاضي او لامر والمكسورة لا تشبه الا لامر كحد فذلك اظهرت ان المفتوحة
الخطفة يضاف عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بان جعل اسمها سجديا
لتكون بذلك طامة كلاء ملنة وما يوجب مرجعها على المكسورة ان طلبها لما
تعمل فيه من جهة لا خصاص ومن جهة وصلبتها بمعناها ولا تطلب المكسورة
ما تعمل فيه الا من جهة لا خصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف
المفتوحة (ولن يكن) صدر الجملة الواقعة خبر ان المفتوحة المحففة (فعلا وام
يكن) ذلك الفعل (دعا • ولم يكن تصرفه متعيا - فالاحسن : حيث لا يفتقر
بين ان وبينه (بقى) نحو • وتعلم ان قد صدقنا • وقوله

جهت بار فد خط ما هو کاتس و انک تمحر ما تضاد و نشات

(اَوَمَلٰی) بلا او لں او لم نحو • وحبسوا ان لا تكون حذرة • ایسب ان لں
بقدر علیہ احد • • ایسب ان لم یرو احد • (او حرف تنقیس) نحو • فلم
ان یکون • وفولہ

وَأَطِيعُوا أَمْرَ الرَّبِّ وَاطِيعُوا أَمْرَ الْمَلِكِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ

(لَوْ اَوْ) نَحْوُهُ، وَانْ لَوْ اسْتَعْمَلُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ (وَنَظِيرُ) فِي كِتَابِ الْخُدَّاءِ، دَقِيقًا، وَانْ كَانَ كَثِيرًا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَانْ اِنْ بَقُولُهُ فَاَلْحَسَّ الصَّلَ إِلَى اَنَّهُ وَدِدْتُ
الْحَالَةَ هَذِهِ بَيْنِي وَاصِلَ كَقَوْلِهِ

علموا ان يراعون قضاوا قبل ان سالوا باعلم رسول

ابو زعيم با نوب كتبت لى انت من الزاير

ونجيت من عرق المنسوج من العنبر الى الصابون

من نوابين بلاد قزو م برتعي من الطال

ما اذا كانت جملة الخبر اسما او مفعولا جازما او مفعولا معروفا او مفعولا مفعولا

كما هو مفهوم الشرط من كلامه نجر ، وداخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين ، وان ليس للانسان الا ما سعى ، والخاتمة ان يثبت الله عليها ، (وخضعت كان ايضا) حملا على ان النتيجة (فتوى) متصوفا ، وجز صغير الشأن كبيرا ، وباتنا ايضا (روى) وهو غير صحيح ، ان قلبا كمنصوب ان فمن الاول فواله - وصدر مشرق البحر كان مدد حيا - ونحوه - وبما توامنا بوجه منكم كل طية تظن ان وارق السلم - على رواية من رفع فيها وعلى رواية النصب جدا من الساعي وقد عرفت انه لا يلزم في خبرها مدد حتى الاسم ان يكون جملة كما في ان بل يحجز ان يكون جهات كما في البيت الاول وان يكون مفردا كما في الثاني ، تيسره ، اذا كان خبر كان المحذوف حذفت نسبة لم يحتج الى واصل كما في البيت الاول وان كانت فعلية حصلت بعد او لم نجر ، كان لم تكن بالاص ، ونحوه - لا يبيد ان اصطلاح لطي البحر . ب معذورها كان قد لاء - خاتمة - لا يجوز تحقيب لعل على اختلاف لعانها واما لكن ففتد فتهل وجوب نجر ، ولكن الله قلهم ، واجاز يونس والاخفش انه اليها حيث قياها وحكي عن يونس انه حكا عن العرب .

(الألف في المحسن)

أول ما إذا قصد باللفظ المحسن على سبيل الاستعراق
 اخصت بالاسم لأن قصد الاستعراق على سبيل التخصيص
 لا يمكن وجوباً من لفظ أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالاسماء
 المتكررات فوجب لا عند ذلك قصد عمل فيها عليها
 وذلك العمل إما رفع وإما نصب وإما جر فلم يكن جوا
 لئلا يحدد أنه بمن للتولية فإنها في حكم الوجبة
 لظهورها في بعض الأحيان كقولهم
 قدام يذود الناس عنها بصيغ

وقال الا لا من سبل الى هند
 ولم يكن رفعاً لئلا يحدد أنه بالاجداه فحينئذ نصب ولا
 في ذلك الخاف لا بلان لشايعتها ايما في التوكيد فلان لا
 لتوكيد النفي وان لتوكيد التثبات ولفظ لا مساو للفظ ان اذا
 لم يثبت في قصص متحرك بعدة ساكن فلما ناسبتها حصلت
 عليها في العمل وقد اشار الى صحتها على وجه يوضح
 بذلك فعال (عمل ان اجعل لاني مكررة مكررة جاء ذلك)
 معبر لا علم رجل قائم (او مكررة) فهو لا حول ولا قوة
 إلا بالله وهو مع الفردة على سبيل الوجوب ومع التكررة
 على سبيل الخوار كما سراه تنسبه غرط اعمال
 لا العمل لا تكرر على ما اقبله كلامه تصريحا وتلويحا
 مع انه ان تكون نافية وان تكون مفعلة المحسن وان
 يكون نفسه نصا وان لا يدخل عليها جار وان يكون
 اسمها مكررة وان يصل بها وان يكون حرفها اسما مكررة
 من كانت مرفوعة لم تفعل بعد اعمال الراءدة في
 قرار لو لم تكن عطفا لا ديوب ايها

ان اسم ذود احدها هو
 وان كانت المعنى الوجدية او لفظي المحسن لا على سبيل
 الاعيان صحت عمل ليس كما هو وان دخل عليها جار
 حصص المكررة نحو حيث بلا راد ونصب من لا يبري
 وعند حيث بلا معنى فاصح وان كان الاسم معرفة او
 موصولة

(الهمزة في المحسن)

هذا التوكيد في المحسن على سبيل الاستعراق
 فيه ايضا لا التورية ووجه التفسير بالاول بين المحسن عند المثلث وبالآخر
 كمال الراجحة من فليحة ذلك التفسير ومن جعل لم قسم لا العاملة عمل ليس
 بشيء من لاسمين فانهم (قوله اعلم الخ) خلاصة انه اذا قيل لا رجل ورجل
 معناه الفرد المتشعر وهو المعنى بالحقيقة بيد الوحدة فيحصل ان يكون المعنى الحقيقة
 من اصلها فلا يبقى فرد لاستحالة وجود الفرد بدون الحقيقة وان يكون المعنى
 وحدتها فيبقى في خمس كائنين والثلاثة خلا فلان ثبت على ذلك الاحتمال
 كانت طاملة عمل ليس وان قصد الاول قط فالتخصيص عليه يقتضي وجود من
 ولو تقديرا اذ هي الدالة على ذلك فلا جرم اخصت لا من هذه الجهة بالاسماء
 فحقها ان تعمل الجر لانه العمل المحسن بما اخصت به الا انه ترك لانيانه
 انه بمن لاسميا وقد طهرت في بعض الاحيان فلم يبق إلا الرفع والنصب ترك
 الاول لانيانه انه بالاجداه فحينئذ نصب الثاني ومن هذا التقرير تعلم ان الاول
 للشارح ان يقول بدل قوله فوجب لا عند ذلك قصد عمل الخ فوجب لا عند
 ذلك قصد عمل الجر لا انه لم يكن له لئلا يعتقد انه بمن الخ واطم ان
 المراد من نفي المحسن الذي بناه عليه من حيث صفة الخبر له لا من حيث
 ذاته كما هو ظاهر ملتباهل (قوله ولا يليق ذلك) اي قصد الاستعراق على
 سبيل التخصيص المستلزم وحيد من على ما يخصه التعبير بذلك ومن قال اي
 وجوب من لفظ او معنى عند نقل من قول الشارح التكررات (قوله ولان) عطف
 على مقدر اي لرفع ترمضي الخبر والنصب بالابنداء ولان الخ (قوله وان لتأكيد
 لامات) اي بناء على ما هو الغالب فيها فلا يفتي ان الله لا يظلم الناس شيئا
 وهذا كافي في ابدال هذه المسألة واما الجواب بادعاء العبدول فلا يبقى لا مكان
 ادعائه مع لا مع انه باجبه وحده مع ليس ونحوها مبرر (قوله شروط اعمال
 لا) اي عمل لا المذكور في السلب وهو نصب الاسم ورفع الخبر اهم من ان يكون
 النصب في العمل فقط كما اذا بيني الاسم او في اللفظ كما اذا عرفت فبعد ايها
 بلغة المحسن في صائفة لا عراب ايضا فمثل (قوله على ما اقبله كلامه
 تصريحا وتلويحا) لا يقول ان مثل الالامة الاول من الترحمة والخامس والسادس
 من فياه في مكررة والمعنى تاريجا بالمثال على ما عرفت من الشارح في ملزم هذا
 ومعنى اسراط النفي ويكون المعنى المحسن ويكون المعنى صا قصد ذلك وادعته اد
 هو الشيء يعني لا للعمل على ما هو من الشروط وذل على ذلك قوله في صدر
 الاب اعلم انه قصد بلا معنى المحسن على سبيل الاستعراق الخ فلا بد ان هذه
 لا شيء انه محقق في العمل ولا معنى لاسرارها فيه (قوله يذود حيث ولا
 تنج بالفتح) اي على ان تكون الحار عمل في محل لا مع اسمها كونه حار بعد ما

سيويه حتى في لا مع للمعنى وشبهه وانما يتفرقان في رفع الخبر
 لكن في شرح الحاجة لفهم الآية الرضي ارتفاع خبر لا اذا لم يكن
 اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا فقال سيويه
 ارتفاعه بكونه خبرا للبناء ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك
 لانه لما صار للاسم الذي كان عربيا بسببها مبنيا فصار دخولها عليه
 بسبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق
 بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء . هذا كلامه ولا
 يخفى انه طاهر في ان الخبر باق على رفعه لاصلي الذي كان
 له قبل لا الا ان يقول بان الاجدائية المذكورة اجدائية لا مع اسمها
 ومعنى تلك الاصلية كونه بالاجدائية لا بلا فان ابقي كلام الرضي
 على طاهره لم يحتج لشي مما ذكرنا في عبارة الدارج . وقال ابن
 هشام الذي عني ان سيويه يرى ان المركبة لا تعمل في الاسم
 ايها لان جزء الشيء لا يعمل فيه . والانصاف ان عارثهم في بيان
 مذهب سيويه مضطربة وان كلا ينقل عنه بحسب ما يظنهم منه
 فليحذر (قوله مع لا تركيب خمسة عشر) اعلم انه اخاف من قال
 ببناء الاسم المركب مع لا قليل لتركبه معها تركيب خمسة عشر وقيل
 لضمن معنى من وكل وجهه . وقول الدارج تركيب خمسة عشر
 يشير الى ان طه البناء التركيب فقد قال خراج السهيل على قوله
 وركب معها وبني انه اشارة الى انه بني للتركيب وتصريحه به
 بان الطه هي تضمن معنى الحرف يقطع بخلافه فطاهره مضطرب الا
 ان يجوز ويحصل المشار اليه على التصريح به بان لا يراد من الاول
 الا مجرد انه مركب لا انه طه البناء او جعل واو وانما الواو
 الواصلة بمعنى او الفاصلة الا ان هذا لا ينلسه قوله بعد والحالة
 هذه تدبر (قوله اما اللثني والجموع جمع سلامة لذكر فينيين)
 لا يصر انهم جازوا التثنية تعرض عنه الحرف لان ذلك فيما اذا
 طرأت عليه اما العكس فلا لواردة (قوله واما صاع السلامة
 لوقت) في شرح التمهيد للشبني لا يبر في نحو لا مسلمات اربعة
 مذاهب . احدها الكسر والثبوت وهو مذاهب ابن خروف والثاني
 الكسر بلا ثبوت وهو مذهب لاكرويس . والثالث الفتح وهو مذهب
 الاربي والناصري . والرابع حوار الكسر والفتح من غير ثبوت في
 الخليل . قال يجمع بعض اصحاب الكسر والفتح على اختلف في
 حركة لا رجل فمن قال انها حركة اعراب قال هذا لا مسلمات
 والكسر والثبوت ومن قال هي حركة بناء والثاني يقول انه بني

مع لا تركيب خمسة عشر (فاقها) له من غير ثبوت وهذه الفتحة
 فتحة بناء على الصحيح وانما بني والحالة هذه لضمنه حرف الجر
 لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سوال سائل بمحقق او
 مقدر سأل فقال هل من رجل في الدار وكان من الواجب ان يقال
 لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى
 ذكر من في السوال استغنى عنه في الجواب فحذف قليل لا رجل
 في الدار لضمن من فبني لذلك وبني على الحركة ايذانا بعروض
 البناء وعلى التثنية لفتح هذا اذا كان المفرد بالفتح المذكور مير متى
 او مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كلا حول ولا قوة) الا بالله وجمع
 التكسير مثل لا غل ان لك اما اللثني والجموع جمع سلامة لمذكر
 فبينان على ما ينصان به وهو الياء كقوله

تغز ولا العيش بالعيش معا ولكن لوراد اللثني تنابع
 وقوله يصطرونس لا بين ولا اباة الا وقد مضت غورن
 وذهب المراد الى انها عربان واما جمع السلامة لوقت فيبني
 على ما ينصب به وهو الكسر ويجوز ايضا فتحة وارجحه ابن
 هذور وقال النظم الفتح اول وقد روي بوجهين قوله
 ان السبب الذي يجد عواصم هو ثبوت ولا ثبات للنسب
 وقوله لا سبغات ولا حيواء بلسان معنى اللثني اني استغناء اهل
 (والثاني) وهو المطلق مع مكرر لا كنية من لا حول ولا قوة الا بالله
 (اجعلها مفعولا كقوله لا ام له ان كان ذلك ولا اب
 (او منصوبا كقوله لا نسب السيم ولا حاء : او مركبا كاللار
 فتحه لا بيع فيه ولا حاة ولا سعة : في قراءة ابن عروء وابن
 كثير فاما الرفع وانه على احد ذلك الوجه " طفت على محل لا مع
 اسمها فتد محبتها رفع بالابتداء فان سويه

لحظه مع لا كاشي الواحد قتل لا مسلمات بالفتح ولا يجوز هذه الكسر لان الحركة
عده ليس إلا الفتح خاصة والذي يقول بني لعمري معنى الحرف يقول لا مسلمات
بالكسر وجهه ان اخي مع لا قد اشبه العرب المصوب فكما ان الجمع بالالف
والهاء في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح . هذا كلامه (قوله
وحيثه تكون لا اثنائية زائدة) المراد من زيادتها كونها لا عاملة عمل ان ولا ليس
لا انها لم يقصد منها معنى فانها نافية حيثه وهذا زاد الشارح قوله لتأكيد النفي
اي للنفي المؤكد وقال بعض الناطرين في صدر السلب تأكيد النفي لا يقتضي سبق
نفي بل معناه انها تفيد النفي وتوكيده . هذا كلامه . وهذا اندفع ما استصعبوا
جوابه من ان صفة كون العطف على محل لا مع اسمها ان لا من جملة العطف
عليه فلا يكون العطف في حيزها فكيف تكون الثانية زائدة لتأكيد النفي تامل
(قوله خمسة اوجه) اي اجمالا واما تفصيلا فخمسة عشر حاصلة من ضرب ثلاثة
في خمسة لان ما بعد لا الاولى اما مفتوح او مرفوع بالاجزاء او على ان لا عاملة عمل
ليس وما بعد الثانية اما كذلك او مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها او مصوب
بماهم (قوله انهم كلامه) اي حيث قال . وان رفعت اولا لا تصح . فان مفهومه
جواز الدلالة اذا نصب الاول لكن هذا بالنظر لظاهر العبارة اما بالنظر لما عرج
به اولا قوله والباقي النسخ وحصله ثانيا لا يفهم ذلك تدبر (قوله ففتح) اي ابنه
على الفتح او رتبة لانه يكون ايضا مني وجمع سلامة لمذكر او مؤنث (قوله
على نية تركيب الصفة النح) وقيل على ان الوصف من تمام اسم لا واسم لا متضمن
لعني ان فكاهما تصبها معا وقيل اخرى على لفظ الوصوف لانه اخذ العرب وقبل
منه امراب وحذف السوين للخالفة . هذا وقد فرق بين صفة اسم لا حيث
بببت وصفه المسمى حيث لم تبين كوصفها بان المصدر هنا هي ماضى النفي في
المعنى وليست هناك هي المنداء في المعنى . ثم مراد السارح بما ذكره ان بين لا
واسمها تركيب وان لم يكن هو طاء المنداء فلا يمكن تركيب مع الصفة لانهم لا
مركبون بل لانه انباء فالمحيلة ان يخال ركب الاسم مع الصفة اولا ثم ركب الجموع
مع لا وهذا التركيب هو طاء بناء الصفة لانه لم يمكن فيه تضمن من كما يمكن
في الموصوف امكانا بل امرأ (قوله لتعذر موجب النساء والطول) الوجه هو تركب
الصفة مع الموصوف تركيب خمسة عشر على ما تقدم ونعذره بقصص تعذر البناء فظلا لان
تعذر السبب تعذر الحسب والنساء المتقدم هو البناء في الصفة الذي هي صفة النصف
لان راء به سابقا ووجه تعذره لما في صورة الفصل تلك الفصل الطل للنساء
نوسط بين الصفة والموصوف فلم يمكن تركيبها واما في صورة لاصافه او شبيهه او لاس
اله او المعبر من تمام الكلام وجوس الصفة بعبارة الجزء وكل مجز ووث الكايم
طولا بضع من ذلك التركيب من الصفة والموصوف تعذر تركيبها وتعذر تمام
وهذا بحث لا يحق على احد ان رأت فيه اندام سائر الناطرين (قوله وتبين

وحيثه تكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمطوف
لتأكيد النفي او بالاجزاء وليس للا عمل فيه او ان لا
الثانية عاملة عمل ليس واما النصب فبالعطف على
محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف
والطوف كما مر (وان رصت اولا) اما بالاجزاء او
على اصل لا عمل ليس . فالثاني وهو المطوف لا
تصبا) لان نصبه انما يكون بالعطف على مصوبه
او محلا وهو حيثه معتد بل يحسن اما رفعه كقوله
فما محترتك حي طلت طلة لا مانع في هذا ولا حمل
واما بناؤه على النفي كقوله

ولا لغز ولا قائم فيها وما فاعلها به ابدا لم يسم
فحاصل ما يجري في نحو لا رجل ولا قرة الا بالله . حسنة
اوجه فتحها وفتح الاول مع نصب الثاني وفتح الاول
مع رفع الثاني وفتحها وفتح الاول مع نصب الثاني
تبين ان لا اول انهم كلامه انه اذا كان الاول
مصوب حار في المطوف ايضا لا راحة الثلاثة العصب
والنصب والرفع نحو لا علم رجل ولا امرأة ولا
امرأة الذي محل حياز لا وجه الثلاثة في الطريف
اذا كان صالحا اصل لا فلي ام تكن صالح من رعب
نحو لا امرأة فيها ولا رند ولا علم رجل فيها ولا مهر
(ومعدا هذا لم يبق لي) عونه احزبه لا وجه الثلاثة
رفق على بنية تركيب الصفة مع الموصوف بل حوله
لا مل خمسة عشر محولا رجل طريف هو او اصل
مرأة المحل اسم لا نحو لا رجل طريف هو او زوج
نحو لا امرأة المحل لا مع المعرب محولا رجل هو
فيها ونحو ما لي . متعونه ونحو ما لي ونحو ما لي
والسبب لا تسر لتعذر وذهب الناطرين
راسمة نحو لا رجل محب طه ولا رجل محب
مرفوع ولا رجل طه محب طه ولا رجل طه محب
لا رجل في طريف ولا رجل محب طه ولا رجل
شاع حذو طريف وكذا تدفع . ونحو لا رجل
لحار ان لا طريف غير طريف محب طه .

وقد بدأ قوله غير المفرد (والطف ان لم تذكر لا) هـ (احكاما له بما
 لعلت ذي الفصل انتهى) من جواز الرفع والنصب دون البنا كقوله - فلا اب
 واهذا مثل مروان وابنه - بنصب ابن ويجوز رفعه وفتح جاره على الفتح واما ما حكا
 لا يخلو من نحو لا رجل وامرأة بالفتح فذلك وما ذكره في مطلق يصلح لعمل لا
 فلي لم يصلح تعيين رضة نحو لا رجل واحد فيها - تنبيه - حكم البذل الصالح
 لعمل لا حكم العت الموصول نحو لا احد رجلا وامرأة فيها ولا احد رجلا وامرأة فيها
 فان لم يصلح له تعيين الرفع نحو لا احد زيد وعمر فيها (واعط لا) هذه (مع صرة
 استعمل - ما تستحق) من الاحكام (دون الاستعمال) على ما سبق بيانه واكثر ما
 يكون ذلك اذا قصد بالاستعمال معها التوزيع والامكان كقوله

الا طلعن الافران عادية الا تجشركم حول الثنائيسر

وقوله
 الا اعرأ لمن ولت شبيبة واذنت بمشيب بعده مسر
 ويقل ذلك اذا كان مجرد استفهام عن الشيء حتى توهم التلوين انه غير واقع كقوله
 الا اضطبار ليلي ام اجد اذا الاتي الذي لا يلهو افعالي
 اما اذا قصد بالاستعمال التمني وهو كثير كقوله

الا عرولى مستطاع رجوعه فيرب ما املت يد الفللات

فه د التحليل ويسويه ان الا هذه بمنزلة اسمي لا خبر لها وبمزاها ليت فلا يجوز
 مراعاة محلها مع اسمها ولا الفاعل اذا تكررت وحالهما الترتي والمبرد ولا هـ لهما
 في البيت اذ لا يتعين كون مستطاع خرا او صفة ورجوعه فاعلا بل يجوز كون
 مستطاع خيرا مقدما ورجوعه مبتدا مؤخرا والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك - تنبيه -
 ثاني الا لحد التبيين وفي الاستعانة قد دخل على الجملتين نحو - الا ان ارباء
 الله لا حرف عليهم - الا يريم وتبين ليس منصوبا عنهم - وللمعرض والتخصيص
 فتخص بالعملية نحو - الا تحبون ان يغفر الله لكم - الا تقاتلون قوما مكثوا
 ايمانهم - وقوله - الا رجلا حواه الله حيرا يدل على محمالة تبيست
 وابست الاولى مركبة على لاطهر وفي الاخيرتين خلاف وكلامه في الكافية بنه
 بمشركم (وعاج في ذا الباب اسطاط الحمر) حورا - عدا الحمر زبس ولروما عد
 الحمرين والطائيين (اذ المراد مع مخطوطه طهر) بقية نحوه ولو ترى اذ فرعا فلا
 فيث - فالوا لا صير - وان خفي المراد وحيد ذكره عند الجميع ولا فرق بين الطرفين
 وغيره قال حاتم رد جازم حرقا صرمة ولا كرم من الودان مصوح
 - تنبيه - ندر في هذا الباب حذف الاسم وابقاء الخبر من ذلك مولهم لا عليك
 يوريلون لا باس عليك - هـ - (خاتمة) اذا اتصل فلا خرا او صحت في حال وجب
 تكراره نحو - لا فيها غرا ولا هم معها يرفون - هـ - فتوقد من شجرة مباركة ريت
 لا شجرة ولا عريضة - وجاء زبد لا حاتف ولا اسفا واما قوله

وانت امرى ما خلعت لغيري سا حيلك لا بلغ وموتك فاحس

وقوله
 بكت حرا وان رجعت لم آذنت وكائنهما ان لا اليها رجوعها

وقوله
 فهرت العدا لا مسميا بعصبة ولكن بانواع الخدائع والكسر

اقصد (منه ابن معطي فيما اذا كانت الصفة
 مضافة وقال الصفة للبناء المضافة منصوبة لا غير نحو
 لا عبد كرم الحسب قال الرمي ولعله فاسها على صفة
 الثلاثي المبني المصمم مضافة - قال ولقاتل ان يفرق
 بان يا لو باشرت المضافة وجب النصب فلم لما
 وقع صفة لما باشرته ويجوز في المضافي للباشرته لا
 الرفع عند التكرار نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام
 امرأة علم يلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرت لا
 (قوله وقد تناول الخ) وجه الاول ان يجعل تعريف
 المفرد مبنيا ذكريا والمفرد قوله مفردا وقوله مبني
 لان المبني مفرد وقد اريتك انه لا يجب في العهد
 الذكري اتحاد العنوان وانما ادرج كلمة قد للتنبيه
 على انه لا بد لتعلمه من العناية بان يراد بنصب
 العت ويرفع اذا فصل العت او احدى الافراد منه
 او عن العت ولا يصح كونه غير متاخر قد يوهم ان
 الرفع والنصب في العت ايضا فالانهم المذكور
 توجيه لكلام الخارج لا رد له على ما فهم (قوله
 حكم العت الموصول) اي في جواز الرفع والنصب
 وامتناع النساء واما امتناع كونه على نية تكرار
 العامل فبينهما حازم قدر يمنع التركيب - هذا وحكم
 عطى اليان حكم البذل - والوكيد ان كان لفظيا فالاولى
 كونه على لفظ المؤكد مفردا على التوزيع ويجوز الرفع
 والنصب ويمنع تأكيد المبني الذي تأكيدها منصوبا
 وعلى القول بجواز جميع الرفع لانه معرفة (قوله
 ولا احد رجل وامرأة فيها) لا يلى ان يكون على البدلية
 من محل اسم لا قبل نحوها على مذهب من يجيزه
 واما ما قل من انه على البدلية من مجموع محل لا
 واسمها فلا يصح لان العامل الذي يتكرر حيث هو
 لا بد ولا حرق من البذل منه فلا تسلط على البذل
 ويكون البذل مبنيا والعرض عليه قطعاً فليتأمل (قوله
 هذه) اي العظمة عمل ان المعيد لها البلب كما هو
 الظاهر (قوله اذ المراد مع الخ) قيل نسخت اذا اولى
 من نسخت اذ التعلية لانها توهم ظهور المراد في كل

تركيب ، وانت خير بان نسخة اذا توهم ان المخرط فيه الشرح ليس كذلك
وانما هو الجواز حكما لغير اليه بقوله فان لم يظهر الخ تامل *

(ظن واخواتها)

(قوله تدخل بعد استيفاء فاعلمها الى الجدا والخبر) هذا مبني على رأي الجمهور
والا فقد زعم السهيلي انها مفعولها اجداء كعطيت بديل طنت زيدا صبرا
مع احتناع زيد مسرو لا على التثنية وهو غير مراد قال وحاملهم على ذلك انهم
راوا حذو لافعال جائزة الترك فيعتقد من مفعولها مبداء وخبر ، اد - والصحيح
لاول وليس الناي ما توهم بل رجوع مفعولها الى اجداء وخبر عند الفتها .
وفي شرح التسهيل للدرميني وبشكل على ذلك حسبت ان زيدا قائم وان يقوم
زيد وكلاهما على رأي سيوريه وافعال التصير كصيرت الطين خرفا وحسبت
الطين ابريقا . قلت الخطب في جميعها سهل اما لاولان فمن خصائص هذه
الافعال ان تعد ان وان مد مفعولها التثنية منها اجداء وخبر من حيث ان
المفعولين مدد ومد اليه وكل من ان وان بصلته يعمدتها صرحا بهما او
باحدهما نحر قوله ، علم الله انكم ستذكرونهن ، ، حسب الناس ان يحركوا
ان يقولوا «انما» وهو شبه بالاكشف بان يفعل بعد صي فلو جى - بالمصدر
الصريح لم يكن بد من الخبر واما لاخران فعلى ارتكاب حرب من الجواز فان
مفعول افعال التصير يعمد منها اجداء وخبر فجعل ثانيهما على اوامها فيقال
الطين خرف اي عائل الى الخرفية وبالذهب بمفعول واخرها مذهب التثنية
التزاما ان لم يكن مطابقة وقصدا او لا الم قر ان داي الحسبان تشاكل الجزئين
في وصف او اوصاف هو او هي الحاملة على وضع احدهما وحصل لاخر كذا في
بعض شروح التسهيل (قوله او من الراي) اي لا حذو نحر راي او حذو
حرمة كذا اي اعتمد هذا وقد تنع المخرج في تعديتها من الراي او بمعنى
اصل رجمه الى واحد المصنف والفارسي وقد زعم غيرهما تعديتها لاثنتين فتنبه
(قوله وبمعنى اليقين وهو قليل) ذكر بعضهم ان استعماله فيه مجاز فلا يركد
بالمصدر لا يقال طنت زيدا مطلقا طنا كما لا يقال قال الخاطف قول لا لرفع التاكيد
الحاز . ونذهب لاستاذ ابر بكر بن ميمون البغدادي في كتاب تنوع الغال الى ان
الظن بمعنى اليقين غير مظهر في اللسان ولا محمول عليه في حكاية عن حكاه وقال
كما تباينا حكما وحدا تباينا اطلاعا وتعبيرا واما الذين يظنون لامة فاما ذلك
لوجلهم وخوفهم على ايمانهم وحذرهم السفاق على نفوسهم حتى تمدحوا بذلك
فقال القائل ما خافه الا مؤمن ولا ائمة الا كافر وقال تعالى «والذين يترقبون ما
ئاتوا وقلوبهم رجلة» فمدحهم بالوجل والانفاق واما «وطوا انهم مياصرها»
فالظن على بابهم لرجاء الكثرة مع معاجلة النار العجة لما شاهدوا من سعة رحمة
الله بسعة تعمده للذين والحرمان فلم يظنوا بموافقتها لكنهم ظنوا طوا ساجهم رحمة

(ظن واخواتها)

هذه الافعال تدخل بعد استيفاء فاعلمها الى الجدا
والخبر فتصيرها مفعولين وهي على نوعين افعال قلوب
سميت بذلك لتعلم ماعينها بالقلب وافعال تصير وقد
اشار الى لاول بقوله (اصب بفعل القلب جزءي اجداء)
يعني الجدا والخبر (اضي) بفعل القلب (رأي) بمعنى
علم وهو الكثير كقوله

رايت الله اكبر كل شيء * محاولة واكثرهم جودا
وبمعنى ظن وهو قليل وقد اجمعا في قوله تعالى «انهم
يرونه بعيدا ونراه قريبا» اي يظنونهم ونعلمهم فبين
كانت بصريته او من الراي او بمعنى اصل رجمه
تعدت الى واحد واما الحذو فتداني و (خاتل) بمعنى
ظن كقوله

اخالك ان لم تعدن الطرف ذا حوى
يسومك ما لا يستطاع من الوجد

وبمعنى علم وهو قليل كقوله
دعاني الغواني مهن وختني لي اسم فلا ادعي * وهو اول
فلان كانت بمعنى نكر او طاع فهي لازمة و (علت)
بمعنى تيقنت كقوله

علتك البازل المعروف فانبعثت
اليك بي واجفات الشرق والامل
وقوله علتك منانا فلتت بأمل

نداك ولو طمأن فوثن طريا
وبمعنى ظنت وهو قليل فجاء فان طمأن مؤنثا
فلان كانت من قولهم طم الرجل اذا استقت شغف
العليا فهو اعلم فهي لازمة واما التي بمعنى عرفت
مستأنف و (وحننا) بمعنى علم مجوه وان وجدنا اكثرهم
لفلتين * ومصدرها الوجدان وان كانت بمعنى
تعدت الى واحد ومصدرها الوجدان وان كانت بمعنى
استغنى او حزن او حقد فهي لازمة و (ظن) بمعنى
الرححان كقوله

طمتك ان حبت لطي الحرب صالبا
صردت فيمن كان عنها سعرا

وبمعنى اليقين وهو قليل فحصر

في قوله تعالى : وكذلك جعلنا لكل نبي هدوا من الجرمين . اي
 يتنا لكل نبي هدوا فجعل بمعنى بين فليست اعرف هذا في اللغة
 واحفظ جوابه فجئت الى ابي الحسن فاخبرته بذلك فقال نعم
 هذا معروف في لغة العرب . وقال العريضي العنسي - بالنون -
 جعلنا لهم نهج الطريق فاصبحوا على ثبت من امرهم حيث يسموا -
 فعدت الى ابي عبد الرحمن فعرضه ذلك (قوله كسيما) اي
 منقولة من صار الحث كان بالتعريف لا من صار بمعنى اتحل
 والا لتعدت الى واحد بنفسها والى الاخر بالحرف . وفي البنية
 ان صير بمعنى انتحل متعددة الى واحد بنفسها وبالجار الى اخر
 كصير ذلك الى موضع كذا (قوله نحر جعل واتخذ) قيل الفرق بين
 نصير بهما انه في الثاني لا يتغير الفعل في نفسه ويعد عليه منه
 شيء فتقول اتخذته هيبا وصاحباً دون اتخذت الطين خزفاً
 بخلافه في الاول كجعلت الرجل عالماً . هذا وذكر ابن بدران في
 اتخذ انه لا يعلمها الا متعددة لانهما فانهما بمعنى الاول . وقال
 ابو علي وتعدى لواحد نحو . كمثل العكس اتخذت بيتاً .
 وفي البسيط يتعدى لواحد بعبان نحو . ما اتخذ الله من ولد .
 لو اردنا ان نتخذ لها . واتخذت الخاتم اي لسته وبمعنى كل
 ذلك معنى اللابسة (قوله رخص الخ) يحزر ان يكون امراً محرو
 وحول لالعاء وامامها مبني للمجهول نحو هب قد الزما وفي كل
 المصود قصر الصلح على سابق هب وتعلم الا انه ينبغي ان يجعل
 التصو اضافيا اي بالاسم لهب وتعلم او حثيما والمصور مجموع
 التطبيق والالقاء والا فالنطق بكون ايها في نظر فاسية نحو
 فانظري اذا قارئين او بصرية نحو . طرأها اركي طرأها
 فانظر ما اذا ترى . افلا ينظرون الى لا بل كيف خلقت .
 وفي ابصر نحو . فستصرو ويصرون بابكم اللقيين . وفي تفكر نحو
 اولم يشكروا ما صلحهم من جنه . وفي سال نحو . بالون
 ايان يوم الدين . بسال ايان يوم القيامة . وفي نحو فتوى
 مما لا يوافق العلية ولا يفارها نحو . لتزمن من كل شعبة انهم
 اشد على الرحمن حياء على مذمت يونس هذا ما ذهب اليه
 الصنف . وقال ابن عصفور ولم يعلق من لا افعال الا افعال الناقص
 وهي علمت وطست ونحوها ولم يعلق من غير افعال الناقص الا اطر
 واسال فالوا انظر من زهد واسال من عمرو وكان الذي مرغ ذلك
 فيها كونها مسبب للعلم والعام من افعال الناقص فاحرى السب

اي اخطئي و (تعلم) بمعنى اظم كقوله
 تعلم شلاء النفس قهر عدوا فيالغ بلطف في التحيل والمكر
 والكثير المشهور استعمالها في ان وصلها كقوله
 قلت تعلم ان للصيد غرة والا تمنعها فانك قاتله
 وقوله . تعلم رسول الله انك مدركي . وفي حديث الدجال تطموا
 لن ربكم ليس باخر اي اعلوا فلن كانت بمعنى تعلم الحسب ونحية
 تعدت ليجاد فقد بان لك ان افعال القلوب المذكورة على اربعة
 انواع . الاول ما يقيد في الخبر يقينا وهو ثلاثة وجد وتعلم وحري .
 والثاني ما يقيد فيه رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وزعم وحسب .
 والثالث ما يرد للامرين والغالب كونه لليقين وهو اثنان راي وعام .
 والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة طن وخل
 وحسب . تنبيه . انما قال اعني راي الى اخره اي انا بان افعال
 القلوب ليست كلها تصب في نوعين اد منها ما لا يصيب الا مفعولا
 واحدا نحو عرف وفهم ومنها لازم نحو جبن وحزن . وهذا مخرج
 في النوع الثاني من افعال الارب وهي افعال التصير (والتي كبرها
 من لاهل في الدلالة على الخويل نحو جعل واتخذ واتخذ ووجد
 وترك ورد (ايضا يد الصب) بعد ان تستوي فافها (ممتنا وخيرا)
 نحو . فصرورا مل كصنف مأكول . ونحو . فبهماء صاع مشورا .
 ونحو . واتخذ الله ابراهيم حليلا . وكقوله . تحدث غرار انهم دليلا .
 وما حذاه ابن الاعراب من قولهم . وحني الله ذكالك . ونحو . وتتركنا
 بعضهم يردد يروح في بصر . وقوله
 ورويته حتى اذا ما تركته احدا الغم واسمى عن المسح شارب
 ونحو . لو يردونكم من بعد ايمانكم كذرا . وقوله
 فرد شعري السرد مستحا ورد وحري البصر سودا
 اوص بنماي (ورو اطل اطل اطل لا محذ (ولا انشاء) وهو
 اطلاله اطل ومحذ (م) ذكر (من قول حب) من افعال القلوب
 وهو احد عشر محذ بذلك

لان هذه الافعال لا تؤثر فيما دخلت
عليه تأثير الفعل في المفعول لان متناولها
في الحقيقة ليس هو الاشخاص وانما
متناولها الاحداث التي تدل عليها
اسامي الفاعلين والمفعولين فهي ضعيفة
الفعل بخلاف افعال الصيبر وانما لم
يدخل التعليق والافعال حسب وتعلم وان
كانا قليين لضعف شبيهما بافعال الفاعل
من حيث لزوم صيغة الامر كما اشار
اليه بقوله (وامر حسب قد الزمان كذا
تطم) الزمان ما هو مجهول فيه صيبر مستتر
يعود على حسب نائب من الفاعل والالف
للانطلاق والامر نصب بالمفعولة والحيلة
خبر المبتدأ وهو حسب (ولغير الماضي) وهو
المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول
والصدر (من سواهما) اي سوى حسب
وتعلم من افعال الباب (اجعل كل ما له)
اي للماضي (زمن) اي علم من الاحكام من
نصب مفعولين هما في الاصل مبتدأ وخبر
نحو اظن زيدا قائما ويا هذا ظن زيدا
قائما واباطان زيدا قائما ومررت برجل
مظنون ابيه قائما وافحني ظنك زيدا
قائما ومن حواز لاله في العاني وتعاينه
على ما ستره (وجوز لاله لا ي) حال
(لا يبتدأ) بالفعل بل في حال توسطه او
تاخره وصديق ذلك بلاث صير في الاولى
ان يتوسط الفعل بين المفعولين والافعال
والاحمال حينئذ سواء كونه

شجاك اظن مع الطائعين - يروي
يرفع ربع على انه فاعل شجاك اي
احزنك واطن لغو وينصبه على انه مفعول
اول لاطن وشجاك المفعول الثاني مقدم
الثانية ان يتاخر عنهما والافعال حينئذ
ارجح كقوله آت الموت تعلمون فلا ير
هيك من لطى الحروب اضطرام

مجرى للسبب (قوله لان هذه الافعال) اي التي تحمل حسب وتعلم لا تؤثر فيما دخلت عليه وهذا
المفعولان تأثير الفعل في المفعول وهو ان يؤثر الفعل في ذاته نحو ضرب زيد صرا فان الفعل
هو ضرب اثر في ذات صر وكما هو ظاهر وندم تأخيرها المذكور لان متناولها اي متعلقها وان كان
في الظاهر هو الاشخاص لانها مدلول مفعولها الاول لكنه ليس هو كذلك في الحقيقة بل هو
لاحداث التي تدل عليها المفاعيل الثانية وهي اسامي الفاعلين والمفعولين وحينئذ تم انعطافها
من درجة الافعال فهي ضعيفة العمل غير قوية فيمكن الغلو وتعاينها وهذا بخلاف افعال
الصيبر فان تأثيرها فيما دخلت عليه تأثير الفعل غيرها في المفعول لان متناولها في الحقيقة
لاشخاص فهي قوية العمل فلا يمكن قطعها عن الفاعل او تعليها (قوله وهو المضارع) اي لا
المسقة المسقة لان صوغها من لازم ولا فعل تعجب ولا فعل تنجيز لعدم سويهما من الفعل
القي (قوله من سواهما) يان غير فهو معلق بمحذوف حال منها مؤكدة قصد منها بيان
دفع ان يرخد عسى غير الماضي على طاهره ينقص به الحكم السابق على ان المصنف ليس
من التزم الربح في تجارة لاله فتنبه (قوله بل في حال توسطه او تاخره) قال الشيخ لا يؤثر
في عرج التسهيل والجار الوجهين مع التوسط والتاخر شرطان انهما المصنف ان لا تدخل لام
لاجتماع على الاسم نحو لزوم قائم طنت وازيد طنت فتم فيمتنع لاصال وان لا يفسد العامل
نحو زيدا مطلقا لم اظن وزيدا لم اظن مطلقا فيمتنع الكس لتغير انباء الكلام على الظن والعلم
المطين ولا يرد قوله - وما اخلال لدينا منك تن بل - لاسلط الثاني على ما بعد اخلال - هذا كلامه -
ولا يخفى فساد قوله لاسلط الثاني الخ (قوله يروي برفع ربع الخ) جواز لاله في الفعل
المعوسط بين الفعل وفاعله هو مذهب البصريين وراي الكوفيته وجوبه قبل والاو هو الصحيح
وبه ورد السماع بشهادة البيه وتوزعنا منع ان شجاك فعل ويحتمل بل مضاف ومضاف
اليه فعل رفع الربع لشجاك ابداء خبره مع الطائعين والعامل لتوسطه بس معموليه ماضي
وهو جائر بلا قبح وعلى نصبه فشجاك نصب بفتحة مقدرة على انه مفعول مقدم - قال الشيخ
لا يؤثر الذي يقتضيه النياس منع لاعمال لكونه مرتبا على كون الجزئين كائنا ابتداء وخيرا وليس
هنا كذلك لضعف لااجتماع باسم تقدمه فعل رافع صيره (قوله الثالثة ان يتقدم اليه) ادخال
هذه الصورة تحت قوله لا في لااجتماع في هي انه حمل لااجتماع والتقدم في قوله لا يبتدأ وما
تقدما على لااجتماع الخ يعني اي ان العامل لم يتقدمه شيء اصلا وهو ينافي تنبيه بعد بقوله
وما اخلال وقوله اي راجت الخ تامل (قوله ولاعمال حينئذ ارجح وييل واجب) في التسهيل
وبعض اي لاله في نحو مني طنت زيد قائم وفي بعض شروحه قالوا ولم يذكر صيويه في
اين تظن زيدا مطاما لاعمال وهذا محدد الشارح بما ذكره - ونقل بعضهم ان التقدم اذا كان
لام التوكيد تعيين لاله او حرف استفهام تعيين لاصال او غيرهما وصاح عمل الفعل فيه ولم
يجعل معيلا له بل للخير فلتخير او جعل معيلا له ام منع لاله او وقوع الفعل في لااجتماع
ولتصور (قوله ولا يجوز الداء المتقدم) وجه بل تصدير العامل اية لا تعلم به ولا احمد
عليه ولا لاله ياقبه وانما ترجح او وجب في متى طنت زيدا قائما لغربه مما لم يسبقه
شيء وانما ترجح لاله في نحو - عات الميت تعلمين - لضعف العامل بالتاخر وانما تساويا

لثالثة ان يتقدم طيها ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شيء نحو متى طنت زيدا قائما ولاعمال حينئذ ارجح وييل
اجب ولا يجوز الفاعل المتقدم خلافا للكوفيين والآخرين

في نحو - شئت ان اظن ربع الطائفتين - لان حذف
العامل بالوسط موهبة مدونة لا جنداء له (قوله)
وانو صير الشأن او لام ابتدا (لاول اجازة المصنف
احتمالا والثاني عليه سيويه وقد رجح لاول بانه ابداء
لعامل العامل من وجهين بحيث الثاني فانه ابداء
له محلا فقط . قال الشيخ لا يبر ويخصي النظر ترجيح
قول سيويه لكثرة جوبهم الى المعنى . فقيما اختاره
حذف حرف توكيد لا عمل فيه لظن ولا موضع له
من الاعراب وفيما حكاه المؤلف حذف معمول على
وحذف غير معمول اولى وايضا فهو مبهم مفسر فيسمى
التبليس اثباته كما لم يحذف بعد رب وباب نعم
والتمتع مع ان حذف احد جزئي من تقرينة غاية
في التدوير . والى ان تقول ان حذف حرف التوكيد
لا ينبغي لسائر المحذوف والتوكيد في الجملة وحذف
المعمول اولى ليصكون هامة دليلا عليه وقد حذف
الصير المبهم المفسر كثيرا في بلب ان التفتة والذي
هو في غاية التدوير حذف المعمول الغير صير الشأن
لكون الباقي بعد المحذف مفسر المحذوف فيكون هذا
كلا حذف (قوله الثانية) لا ينبغي ان هذا الصنيع
يستدعي ان يكون لس جاء لا قول المصنف في ما من
اضافة الصفة للوصف تدبر (قوله في جواب
قسم النج) هي طريقة للكثيرين واختيار اس صغير
والذي عليه البصريون خلافا وصحح (قوله او لام
جواب قسم) المطلق عنه مجموع القسم وجوابه لا
الجواب فقط . اما طلت اللام العامل مع القسم مع انها
مشاهدة عنه لكونه مركبا للجواب فكان معه كشي
واحد (قوله ولقد علموا من اشتراء) فرق بين حاله
التعليق والحالة التي قبلها فيما لا اعراب في لفظه
قبل التعليق كذا وان الحال قبل التعليق للحرثين
وبعد للجماعة (قوله في خبر ما اللام) استظهر ان اللام
ومعول الخبر كذا (قوله ان لا لفاء سبيله مند
وجود سبيله الجواز) اي بالظن للذات وان عرض له
ما يقتضي الوجوب كما في نحو زد فتم طئي عالم

(وانو صير الشأن) ليكون هو المعمول لاول والجزء ان جملة في موضع المعمول
الثاني (او) انو (لام ابتدا) لتكون المسألة من باب التعليق (في موهبة الفاء
ما تقدما)

كلوله ارجو وآمل ان قد نودتكم ساسا وما احوال لدينا منك تنويع
وقوله كذلك لابد حتى صار من خلقي الى رايث ملك الشيعة لادب
فعلى لاول التعديل احواله ورايته اي الشأن وعلى الثاني لملك ولدينا فالعمل
حامل على التعديل من نعم يجوز ان يكون ما في البيتين من بلب لا لفاء لتقدم
ما في الاول واني في الثاني على الفعل لكن لا رجح خلافا كما عرفت فالمحمل على
ما سبق اولى (وانضم التعليق) من العمل في اللفظ اذا وقع الفعل قبل شيء له
المصدر كما اذا وقع (قبل في ما) النافية نحو . لقد طلت ما هواء ينطرون .
(وان ولا) النافيتين في جواب قسم مطلق او مقدر نحو طلت والله ان زيد قائم
وطلت ان زيد قائم وطلت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وطلت لا زيد في
الدار ولا عمرو (لام ابتدا او) لام جواب (قسم كذا) نحو . ولقد علموا من
اشترائه . وكلوله . ولقد طلت لثنتين مني ان الناي لا تطيب سهاها
(ولا مستطعم ذا) الحكم (له انضم) سواء كان بالحرف نحو . وان ادري اقريب
ام بعد ما تودون . ام بالاسم سواء كان لاسم مبتدا نحو . لتعلم اي الحريين
احصي . . ولعلنا اينما اشد عذابا . ام خيرا نحو طلت متى السفرام مصافا
اليه المبتدا نحو طلت ابو تن زيد ام فعلته نحو . وسيعلم الذين ظلموا اي
مطلب ينالون . فاي نصب على المصدر بما بعده اي يغلبون مقبلا اي انقلاب
وليس منصوبا بما قبله لان لا مستطعم له المصدر فلا يعمل فيه ما قبله . تنبيهات .
لاول اذا كان الواقع بين المطلق والمعلق غير معاني نحو طلت زيدا تن هو جاز
نصبه وهو لا جود لكونه غير مستطعم به ولا معلق الى مستطعم به وجاز ايضا
رفضه لانه المستطعم عنه في المعنى وهذا شبيه بقولهم ان احدا لا يقول ذلك فاحدا
هذا لا يستعمل الا بعد نفي وجها قد وقع قبل النفي لانه والصير في لا يقول
شيء واحد في المعنى . الثاني من الملاحظات ايضا لعل نحو . وان ادري لعله
حتمه لكم . ذكر ذلك ابو حلي في التذكرة ولو الشرطية كلوله

وقد علم لا قوام لو ان حائما اراد ثراء المال كان له وفر . وان التي في خبرها
اللام نحو طلت ان زيدا قائم ذكر ذلك جماعة من الفارغة والظاهر ان المطلق
انما هو اللام لا ان لا ان ان الخبر حكى في بعض كتبه انه يجوز طلت ان
زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيويه فعلى هذا المعلق ان .
الثالث قد عرفت ان لا لفاء سبيله عند وجود سبيله الجواز

من ان المصدر لا يعمل في مقدم (قوله والصديق سبيله الوجوب)
ولو في ان التي في خبرها اللام على القول به (قوله على محل قوله
ما البكا) اي ويقدّر له اي لموجعت مفعولا لانها اي ولا موجعات
الطلب اي لاشياء هي (قوله اخذا من المرأة المطلقة) اي التي قد
زوجها او اساء عشرتها او نحو ذلك (قوله لعلم مرغان النج) ذكر
الرشي ان الفرق بين علم اذا كانت بمعنى العلم ولذا كانت بمعنى
مرف اختيارا للعرف غير مستبعد لافرق وهم يخصصون احد المتساويين
في المعنى بحكم الخط على الاخر . وذكر غيره ان الفرق هو ان الاولى
تتعلق بصفة الشيء كملت زيدا فانما اي عرفت صفة زيد .
والثانية تنطق بذات الشيء نحو عرفت زيدا اي عرفت ذاته .
وفي الخاطريات لابي الفتح ابن حني قلت لابي حني قال سيبويه
اذا كانت طلت بمعنى عرفت حديث الى مفعول واحد واذا كانت
بمعنى العلم حديث الى مفعولين فما الفرق فقال لا اعلم لاصحابا فرقا
محصلا والذي عندي في ذلك ان عرفت معناها العلم الموصول اليه من
جهة الشاعر والحواس بدلالة ادركت وطلت معناها العلم الموصول اليه
من جهة الشاعر والحواس ويدل على ذلك في عرفت قوله تعالى
يعرف احمر من بسمام والسيما تدرك المشاعر والحواس قلت
له اخوض ان يقال عرفت ما كان مدح في اللفظ انكرت وطلت ما
كان مدح في اللفظ جهلت لان لاكار قد يصام العلم والجهل لا يصلم
العام ولان الجهل يكون في الغلب فقط ولاكار باللسان وان وصف
الطلب به كقولنا امكره فلي كان محمرا وكون لاكار باللسان دلالة على
ان المعرفة بالشاعر قتال هذا صحيح . هذا كلامه (قوله في غير ما
يعدى فيه) لانسب بكلمة فيه ان تجعل موقع كلمة ما التركيب اي
في غير التركيب الذي يمدى فيه الى مفعولين وباطر للمعنى ان
يجعل موقعها اداني اي على استعمالها في المعاني المتغيرة للمعاني التي
تعدى بها لمفعول لان لم يسعها التراكيب وانما من المعاني التي
لا تعدى بها الى مفعولين كما لا يعني على ادرك (قوله بخلافها)
اي فانها عدم نصها لمفعول لا يخرجها عن الغلبة قالها .
واما عام اذا انتشت شفته العليا فس غير الغالب هذا هو المطبوع
عليه الكلام وقيل بخلافها اي اذا نصبا مفعولا واحدا فانها لا
يخرجها عن الطبيعة ولا مد عام اذا انتشت شفته العليا فانه لازم
تدبر (قوله من الاحكام) اي الا لاشياء والتعاقب لكونه مخصوصا
بافعال الدواب على ما تقدم مع كونها ليست من الافعال التي الحقت

بافعال

بالتطبيق سبيله الوجوب وان المأني لا عمل له البتة والعلق عامل
في الجمل حتى يجهز العطف بالنسب على الجمل كقوله
وما كنت ادري قبل مرة ما البكا ولا موجعت القلب حتى تولت
يروي ينسب موجعات بالكسر طفا على محل قوله ما البكا ووجه
تسميته تعليقا ان العامل مأني في اللفظ عامل في الجمل فهو عامل
لا عامل فسمي معلقا اخذا من المرأة المطلقة التي لا مريجة ولا
مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل هذه الصناعة في هذا
اللقب لهذا المعنى . الرابع قد الحق بافعال العلوب في التعليق
انعال غيرها نحو . فليتنظر ايها اركى طعاما . فستبصر وبصرون
باينكم المفتون . او لم يتفكروا ما يصلحهم من جنة . يدلون
ايان يوم الدين . ويستنبذوك احق هو . ومنه ما حكاه سيبويه
من قولهم اما ترى اي يرقى ما هنا (لعلم مرغان وطن نهمه . تعدية
لواحد ملزما) فهو . والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون
ديما . اي لا تعرفون وتقول سرق مالي وطنت زيدا اي اتهمته
واسم المفعول منه . طنون وطنين مال الله تعالى . وما هو على الغيب
بطنين . اي ببتهم وقد نهيت على استعمال بقتة افعل التائب
لي غير ما يمدى فيه الى مفعولين كما رايت وانما خص هر عام
وطن بالتعريف لانها لا اصل اذ غيرها لا ينسب المفعول الا اذا
كان بعداها وايضا قد روي عدم نصب المفعول يخرج من
التابته قالها بحدابها (وراي) التي مصدرها (الرويا) وهي الحيلة
(ام) اي انسب (ما لعلم طالب مفعول من قبل اسمي) اي
انسب ما مفعول صله اسمي في موضع نصب مفعول لانم وطالب
مدل من عام وراي معلق بانم والعلم حلق بانسب وكذلك من
قبل والتقدير انسب لراي التي مصدرها الرويا الذي انسب لم
معدية الى مفعولين من الاحكام وذلك لانها من لها من حيث لا ادراك
بالحسن الباطن قال الشاعر

ابو حنيس يورثني يطلق ومار وآيته انشالا
اراهم رومي حتى اذا ما تجلى الليل وانجزل انخزالا
اذا انا كالذي يجري لورد الى آل فام يدرك بالالا
فهم من اراهم مفعول اول ورفقي مفعول ثان وانما قيد بقوله طالب
مفعولين من قبل

بافعال الطلب في التعليق (قوله لا يعتقد انه احال له) انت خبير بلون من هذا لا يعتقد
يكفي فيه مجرد قوله طالب معلولين فيكون قوله من قبل مستحقا لا ان يقال يكفى في ثبوت
الحكم للجوع لثبوته للبص او يقال انه اشارة الى ان قوله من قبل حال ثانية من علم للثبوت على
عدم الاعتقاد في رأي بحالة عدمه في علم كما يستفاد عدم التعليق فيها من حالة عدم التعليق في علم
بكونه طالب معلولين لان المراد الطلب في اللفظ كما هو المتبادر لكنه لا يتناسب قول الشارح سابقا
ولعلم مطلق بانفسه وكذلك من قبل لا ان يقال وكذلك اي في مطلق لا ارتباط لا الصلح لاصطلاحه
في هذا الباب اي بخلاف غيره فانه يجوز حذف للمفعول فيه بلا دليل كما سبق وحذف
فعله اجز والفرق ان المفعول في هذا الباب اما مبتدا او خبر وهو وكن ولا كذلك غيره انما
هو لتعريف الفائدة (قوله بلا دليل) مربوط بقوله سقوط اي سقوط ما ذكر من غير دليل لا
يجوز والمراد بلا دليل اصلا كما هو ظاهر اذ لو كان معه دليل ولو خفيا لكن حذفنا اختصارا
لا اختصاريا كما هو المنوع . وما قيل اي بلا دليل ظاهر والا فالحذف لا بد له من دليل فمع
بطلان تنبيهه لا معنى للشرطية فيه تأمل (قوله ويسمى اختصارا) قال ابن هشام جرت
عادة النحويين ان يقولوا بحذف المفعول اختصارا واختصارا يريدون بالاختصار الحذف لدليل
وبالاختصار الحذف لغير دليل ويثابونه بنحو - كلوا واشربوا - اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب
فيما يصدى لانهن تن يسمع يخل اي يكن منه خيلة والتعليق ان يقال انه يتعلق الفرض
بالاعلم لجرد وقوع الفعل من غير تعيين متن اوقعه وتن اوقع عليه فيجاء بمصدره معننا الى
فعل كون تلم فيقال حصل حريق او نهب وتارة بالاعلم بمجرد ايقاع الداعل الفعل فيختصر
عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوي اذ المنوي كالمثبت ولا يسمى محذوف لان الفعل ينزل لهذا
الفصد منزلة ما لا مفعول له ومنه . ربي الذي يحيي ويميت . . هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون . . وكلوا واشربوا ولا تسرفوا . . واذا رايت ثم . . اذ للمعنى ربي
الذي يفعل الاحياء والامانة وهل يستوي من يصف بالعلم وتن يقتضي منه العلم واوقعوا
لاكل والشرب وذروا لاسراف واذا حصلت منك روية هنالك وتارة يقصد استناد الفعل الى
فاعله وتطيقه بمفعوله فيذكرون المفعول نحو . لا تاكلوا الرمي . . ولا تقر بوا الزنى . . وقولك
ما احسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو . ما دعتك ربك وما فلا .
وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو . احذا الذي يمض الله
رسولا . . وكلا وعد الله الحسنى . . وما شينا حميت بمسبح . الى هنا كلامه . واعترض عليه بان
هذا وان كان حسنا في نفسه لا انه لا يحسن ادراجه في الملاحظ النحوية لكونه ملحظا
ياتيا كما لا يخفى . كذا قيل . والحق انه غير حق لان ملحظ الياني ليس الا مجرد ان ذلك
الحال يخص تلك الخصوصية . واما ان كذا مفعول او فاعل يذكر او يدور او لا ولا ملحظ نحوي
تأمل (قوله قبلا لاجماع) علل بان الحذف حيث كحذف بعض الكلمات وابقاء بعضها لان
محمدين المفعولين هو المفعول به حقيقة هنا . ومن هاهنا لم يجمع على منع حذفها معا (قوله
تن يسمع يخل) اي عند تن يسمع يخل يقع منه خيلة لا يخل مسبوحة صلاحا (قوله
ملا ومعنى) هذا ما للجمهور وقيل ملا فقط قيل فيعلق ويلقى على الاول دون الثاني (قوله

لنا يعتقد انه احال له على علم العرفانية
فان قلت ليس في قوله الرويا نص على
المراد اذ الرويا تستعمل مصدرا لرأي
مطلقا حلية كانت لو يقتضية قلت
الغالب والمشهور كونها مصدرا للحلية
(ولا تجهز هنا) في هذا الباب (بلا دليل
سقوط معلولين او مفعول) ويسمى اختصارا
اما الثاني قبلا لاجماع وفي الاول وهو
حذفها معا اختصارا بخلاف فن سيبويه
ولا خفش للمنع مطلقا كما هو ظاهر اطلاق
الظم وعن لاكثرين الجواز مطلقا تسكا
بنحو . امدة علم الغيب فهو يرى .
اي يعلم . وطعن من السوء . وقولهم
تن يسمع يخل ومن لا علم الجواز في
افعال الظن دون افعال العلم اما حذفها
لدليل ويسمى اختصارا فحاشا اجابا
نحو . ابن عركاهي الذين كتم ترمسون .
وقوله . ياني كتاب ام باية سنة
قري حيم عارا علي وتخصب
وفي حذف احدهما اختصارا خلاف
فمنعه ابن ملكون واجازه الجمهور من
ذلك والحذف الاول قوله تعالى . ولا
يحسن الذين يخطون بما . اتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم . في قراءة يحسن
بالياء . اخر الحروف اي ولا يحسن
الذين يخطون ما يخطون به هو خيرا
لهم ومنه والحذف الثاني قوله
ولقد نزلت فلا تظني غيره
متي بمنزلة الحب الكريم
اي لا تظني غيره واصا متي (وصكظن)
ملا ومعنى (اجعل)

جوازاً (تقول) مضارع قال البدو جاء الخطاب فانسب
به مفعولين (أن وليه مستطعم به) من حرف أو اسم
(ولم ينقل) عند (غير طرف أو كطرف) وهو الجار
والجور (أو عمل) أي معقول (وان ببعض في)
المذكورات (فصلت بحصل) فمن ذلك أي حيث لا
فصل قوله مالم تقول الرمح يشعل متقى
إذا أنا لم الطعن أذا الخيل كرت
وقوله متى تقول اللص الرواسما

يدنين لم قلسم وقاسما
ومنه مع الفصل بالطرف قوله
أبعد بعد تقول الدار جامعة

شملي بهم لم لاول البعد محسوما
ومنه مع الفصل بالمعول قوله
أجهلاً تقول بني لوي لعمر أبيتك لم متحلياً
فإن قد شرط من هذه أربعة تعين رفع الجزءين على
الحكاية نحو قال زيد عمرو مطلق ويقول زيد عمرو
مطلق وأنت تقول زيد مطلق وأنت تقول زيد
مطلق وتنبه زاد السهلي شرطاً آخر وهو أن لا
يعدى باللام نحو اتقول لزيد عمرو مطلق وزاد في
السهيل أن يكون حاصراً وفي شرحه أن يكون موصداً
به الحال هذا كله في غير لغة سليم (واجري القول
كظن طائفاً) أي وار مع فقد الشروط المذكورة (عد
سليم نحو قل ذا منعا) وقوله

فألت وكنت رجلاً فطيناً هذا لعمر الله إسرائيلياً
تنبه على هذه اللفظة تلتحى أن بعد فالت ونبيه
ومنه قوله إذا قلت أي أنت لعل بادة

وهعت بها منه الزاوية بالمعبر
خاتمة قد عرفت أن القول إنما يصب بالمفعولين
حسب تضمن معنى الظن والآن فهو وفروعه مما يعدى
إلى واحد ومفعوله إما مفرد وهو على نوعين مفرد في معنى
الجملة نحو قلت شعراً وخطبة وحديثاً ومفرد بمراد به
مجرد اللفظ نحو يقال له إبراهيم أي يطلق عليه هذا
الاسم وأو كان مبنياً للفاعل لصب إبراهيم خلافاً لمنع
هذا التبرع ومن أجاز ابن خروف والمجشري وأما
جملته فتحتى به فتكون في موضع مفعوله والله أعلم

جوازاً) يريد أن طاهر التعبير بل جعل الوجوب لأن مبيغة فعل حقيقة فيه والبراد
الجواز وفي التسهيل وتجز أن لم يهزم (قوله مضارع قال الخ) أي المراد من
تقول كونه مضارعاً مبدواً بجاء الخطاب اسم من أن يكون الخطاب واحداً أو
مثنى أو مجموعاً لا خصوص الواحد كما قد يهزم وسكت عن كونه حالياً أو مستقبلياً
مع أنه يؤخذ من ذلك لأن المصنف صرح في التسهيل بشرط المحصور على ما
سأبي (قوله وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال) قد يهزم أنه معطوف
على ما في التسهيل فيسلط عليه زاد فيهم منه أنه شرط وأخر مضارع المحصور
وليس كذلك بل هو مستأنف أي في شرحه بياناً لهذا الشرط أن يكون مقصوداً
به الحال فيكون تفسيراً له وبياناً للمراد منه وقال الشيخ لا يبر لم يذكره غيره
فيما أعلم ويظهر أنه غير شرط بدليل عمله مستقبلاً في قوله

أما الرجل قدون بعد ففتى تقول الدار تجمعا
على تعلق متى بقول وتعتب باننا لا نسلم تعلقه به بل بتجمعنا فالمتقبل الجمع
والظن حالى إذ ليس الغرض متى تعلق في المستعمل أن الدار تجمعا وفي التصريح
فيه نظر لأن تقول على هذا يكون غير مستطعم منه فلا يكون مأملاً لعدم اجتماعه
على استئطام وظنى أنه غير صحيح فأنهم ما شرطوا في عمل الظن أن يكون مستطعماً
منه بل كونه بعد لاستئطام خط فقد قال المصنف ... أن وليه مستطعم به ...
وفي التوضيح وكونه بعد استئطام وفي التسهيل مضارع الخطاب الحاضر بعد
استئطام إلا أن لا نصنف أن ذلك لا يصح للمصنف لا لشرط بل لا بد من واحد
صريح من كلام صحيح بل قال ابن هشام أن المضارع لا يستطعم يقتضي أن يكون
مستقبلاً لكنه مبني على أن الشرط كونه مستطعماً منه لا كونه بعد استئطام فليأمل
(قوله حيث تضمن معنى الظن) طاهر ولو زدنا سليم لأنه أدرج حكمة صلا
ومعنى فيما تقدم ولا منه اللفظة بينه وبين ما تقدم إلى بالملاقى المنسب بقوله وأو مع
فقد الشروط المذكورة التي هي أن ولي الخ وهو لا يناسب التسهيل له سابقاً بقوله
قالت وكنت رجلاً فطيناً الطاهر في إرادة الحكاية منه إلا أن يمنع ظهور الحكاية
به ويدعى أنه للظن وقد يناسبه وكنت رجلاً فطيناً إلا أنه لا يلائم الحكاية
التي يذكرونها في معنى البيت (قوله خلافاً لمن منع هذا النوع) أي وبقول
نحوه يتمل له إبراهيم بما إبراهيم (قوله فتحتى به) يقتضي اعتبار كونها
مطلقاً بها في غير هذا الكلام وهو كذلك إلا أنه إن كان ماصياً يقتضي أن ذلك
اللفظ في الزمن الناهي وإن كان امراً أو مضارعاً يقتضي أن يكون الناطق به في
غرة فلا عكس على المضارع كما تقدم في قوله فمما لم يجد الخ وهو فصيح مألوف
به كلام الباء



(اعلم وارى)

(قوله مطلقا) يحصل ان يرتبط بقوله وما لمفعول
 طلت فقط وان يرتبط بقوله والثاني والثالث ايها حقا
 فقط وان يرتبط بهما معا فعلى الاول يكون ردا على تن
 منع ذلك مطلقا وعلى الثاني عليه وعلى تن شرط الجوار
 لا الغاء والتعليق يتكون العامل في هذا الباب مبنيا
 للمفعول ليكون بمنزلة طنت في اللفظ في نصب
 مفعولين فقط ولهما على الثالث وهو ظاهر (قوله ويجوز
 حذفه اختصارا الخ) قال عبد العزيز بن جمعة بن
 زيد الموصلي من حاجة بغداد احد معاصري الشيخ
 لا غير ما نصه ولا ظهر منع حذف الاول لكونه مفعولا
 معنى ولادائه الى اللبس في نحو اعلت زيدا مصرا
 عابلا واجازه بعض لكونه مفعولا (قوله واعلمته الخبر)
 التمثيل به دون غيره تلويحا بالبيان بالمثل المصروح
 لارد على تن قال ان عام بمعنى حرف نفعها لاثنين
 بالضعف لا بالهمز . قال الشاطبي واما السماع في
 التعددي فكثير وذكر اصله منها طم الخبر واطلته اياه
 اقول ومن تطبيق اري عن الثاني الخ) منع ان
 يكون ذلك منه الموصي والمصوح الاول بسند ابي
 هاشم عليه والساني بسند ان الجماعة في فاعول مصدر
 مفعول لاري والتقدير اري كيفية احبائك (قوله
 نبا احصا الخ) اما نبا فقد الحقها باعام واري واما انبا
 فقد زادها ابر علي والخبراني وغيرهما وصرح الخسراوي
 بان سيبويه زادها ايضا واما اخبر وخبر فقد زادها
 المراء واما حدث فقد زادها الكوفيون ولم يذكر قدماء
 البصريين هذه الثلاثة لا واخر وقد اوردنا صاحب
 الفصل وجماعة من المحررين (قوله لصنعها معناه) تبع
 في ذلك الشيخ لا غير فانه قال وتن الحق هذه لاصال
 باعلم فليس لان الهمزة والضعف فيها لا لعل لذل
 ثبت نبا وخبر وحدث محضت بمعنى عام وانما هو من
 باب التضمن اي ان كلا من تلك الافعال مضمون معنى
 اعلم فمعمل معانيه . وقال الاصمعي في شرح التسهيل
 ان اول من ذلك يعني من نصب نبا واخواته ثلاثة

(اعلم وارى)

(الى ثلاثة) من الفاعيل (واي وعلما) المتعديين الى مفعولين (عدوا اذا) دخلت
 عليهما همزة النقل و(صارا اري واطما) لان هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثي
 فيعدي بها الى مفعول كان فاعلا قبل فيصير متعديا ان كان لازما نحو جلس زيد
 واجلست زيدا ويزاد مفعولا ان كان متعديا نحو لبس زيد جبة والبست زيدا
 جبة ورايت الحق غالبا واري الله الحق غالبا وعلت الصدق نافعا واعلني الله
 الصدق نافعا (وما) حلق (لمفعولي علت) ورايت من الاحكام (مطلقا) للثاني
 والثالث (من مفاعيل اعلم واري) ايضا حقا) فيجوز حذفها مع اختصارا اجماعا
 وفي حذف احدهما اختصارا ما سبق ويمنع حذف احدهما اختصارا اجماعا وفي
 حذفها مع اختصارا الخلفي السابق ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو صر
 اعلت زيدا فاعلم ومنه البركة اعلم الله مع لا كابر وقوله

وانت اري الله اضع ملصم واري مستكفي واسمح واهب

وكذلك يعاقب العمل بهما نحو اعلت زيدا لعرو قائم وارييت حالدا ليكر مطلق
 واما المفعول الاول فلا يجوز تطبيق الفعل منه ولا الغاء ويجوز حذفه اختصارا
 او اختصارا (وان تعديا) اي واري وطم (لواحد بلا) مر) بان كانت واري بصريته
 وطم عرفانية (فلانين به) اي بالهمز (توصلا) لما عرفت فتقول ارييت زيدا
 الهلال واعلمه الخبر (والثاني منهما) اي من هذين المفعولين (كناي اثني) مفعولي
 (كسا) وبابه من كل فعل يعدي الى مفعولين ليس اصلهما المبتدا والخبر نحو
 كسوت زيدا جبة واعلمه درهما (مهر) اي الثاني من هذين المفعولين (به)
 اي بالثاني من مفعولي بلب كسا (في كل حكم ذو انسا) اي ذو اذنداء فيمنع
 ان يجبر به من الاول ويجوز لاقتصار عليه وعلى الاول ويمنع لا الغاء نعم يشي
 من اطلاقه التطبيق فان اري واعلم هذين يعلقان من الثاني لان اعلم قلبية واري
 وان كانت بصريته فهي ماحقة بالعلية في ذلك ومن تطبيق اري عن الثاني قوله
 تعالى رب اري كيف تصي القوي (ولا اري السابق) التعددي الى ثلاثة مفاعيل
 فيما عرفت من الاحكام (نبا) و(اخيرا) و(حدث) و(انبا) و(كذلك خبرا)
 لعمتها معناه كقوله فيشت زرعته والساعة كاسها تهدي الى غرائب لا تفسد
 وكقوله وما طيك اذا اخيرتني دنفا وشاب بلك يوما ان تعديني
 وكقوله او منعم ما تسألون فمن حذنموه له طينسا الرلاء
 وكقوله وامنت قيسا ولم ابلسم كما زعموا خبر اهل البيت
 وكقوله وخبرت سوداء الغنيم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعدما
 * تنبيه * دخول همزة النقل وصرغ الفعل للمفعول متعابلا بالنسبة الى ما ينشأ
 عنها فتدخل الهمزة على الفعل يجعله متعديا الى مفعول لم يكن متعديا اليه بدونها
 وصرغ المفعول بجمله قاصرا عن مفعول كان متعديا اليه قبل الصوغ فالذي لا
 يعدي ان دخلت عليه همزة النقل تعدى الى واحد والتعدي الى ثلاثة اذا صرح
 للمفعول صار متعديا الى اثنين وذو لاثنين يصير متعديا الى واحد وذو الواحد

أن يحصل الثاني على نزع الخافض كما في الآية التحريم وكما في قول بعض ثبتت زيدا مقصرا عليه وكما قال سيوري في ثبت عبد الله والثالث حال ويرجع ذلك كونه حبالا على ما ثبت وهو التوسع وإن فيه سلامة من التعيين الذي هو خلاف الأصل (قوله لحق بباب ظن) أي بعدى لما تعدى له كما هو صريح السوابق والواحق وأما حذف أحدهما اقتصارا فليس ثمة ما يفهم بحكمه هنا وإن كان هو الجواز (قوله أجاز لاخفش) واقعه ابن السراج مختارا له غير أنه لا سمع لهما يتسكان به وإنما أخذنا في ذلك على القياس (قوله ولجاء أن يقال البست زيدا عمرا ثوبا) أي على فرض أن يكون قبل الهمزة متعديا لاثنتين فلن التمثيل بكلمة الفرض كما قالوا . ولا تصحف أن الأولى التمثيل باكتسبت زيدا عمرا جبة لأنه الذي قبل الهمزة يعدى لاثنتين وبها ثلاثة كألم وهكذا هو في شرح الكافية المأخوذ هذا منه فذلك تصحيف لا اكتسبت بالبعث فيه هذه العبارة وهو ضعيف لأن المعنى بالهمز فرع المعنى بالتجرد إلى ثلاثة فحصل عليه تعدد بالهمزة وتبعيته أن لا ينقل ظم ورأى إلى ثلاثة غير أنه ورد قبل مقصرا عليه وقد وافق لاخفش على منع اكتسبت زيدا عمرا ثوبا .

(باب الفاعل)

(قوله الذي اسند إليه) اختيار التعبير بالذي اسند إليه من الخبر به ليندرج فاعل الفعل لأنشائي في نحو اضرب والمراد من الاسناد معناه المتبادر المفسر بهم كقوله إلى أخرى على وجه يفيد ولو مرص له ما يقتضي عدم لافادة فيدخل ضرب زيد ولم يضرب وإن قام زيد قام عمرو وإن قام زيد وتخرج سائر المفاعيل إذ لا اسناد فيها بالمعنى المذكور ولا يخرج فاعل الوصف ونحوه فانها أتت إلى الاسناد المذكور كما يشير إليه قوله أو موزل به . وما قيل اسند أي نسب وربط اصطلاحها فدخل بطير الاسناد بالنسبة والربط زيد في أن ضرب زيد ولم يضرب زيد لتحقيق النسبة والربط فيها وبقيد الاصطلاح خرجت المفاعيل فانها تسمى فيه معانقلا لا منسوبا إليها غير محتاج إليه مع ما فيه من التقيد الذي لا دليل عليه وإدعاء تلك النسبة في الاصطلاح مع أنه لم يصرح بها أحد من أهل الاصطلاح والمراد من الربط الربط الأصلي الذي هو المتبادر لأن اللفظ عند تمام القرينة يجب حملها على المتبادر لاسيما في التعريفات فتخرج سائر التوابع حتى البديل لأنها وإن اسند إليها عامل متبوعها طاعرا كما هو المحير على ما هو الظاهر كما يأتي لكن ليس أصليا بل تبعا للفاعل مثلا . فما قيل فخرج من التوابع العطف بالحرز لأنه لا اسناد إلى التابع إلا فيه لكن تبعا وأما بقية التوابع فلا اسناد فيها حتى البديل إذ عامله مقدر غير صحيح وأوجه من ذلك أن يضرب الاسناد بطلاق الربط بقرينة أو موزل به ويقيد بكونه بلا واسطة كما هو المتبادر فيتناول استاد المصدر لفاعله ونحوه أيضا ويخرج ربط المفاعيل والتوابع بأسرها وعليه أيضا لا يتم ذلك القيل وأما فاعل شبه الفعل فيدخل بقوله أو موزل به . فما قيل دخل بقولنا اسند إليه فعل باحبار مدلوله فاعل شبه الفعل وهم كيف وقد قال الشارح وذكر أو موزل به لا دخال الدال على اسند إليه صفة كما مثل أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه . ومعنى أصالة الصيغة أن لا تكون محمولة عن غيرها كما هو المتبادر فيدخل شهد ونحوه باحبار ما فيه من الفتح فالكون أو بكسرتين ونحو ذلك فإن كل صيغة من ذلك أصلية لأنها لفظة كما

يظهر غير محدد فلن كان المصوغ للمفعول من باب اعلم لحق بباب ظن وإن كان من باب ظن لحق بباب كان والمصوغ للمفعول في ذلك المصوغ . خصائمه . أجاز لاخفش أن يعامل غير عام ورأى من آخراتها الظبئية الثانية معاملتها في النقل إلى ثلاثة بالهمزة فيقال على مذهبه اظننت زيدا عمرا فاعلا وكذلك احسبت واظننت واظننت ومذهبه في ذلك ضعيف لأن التعدى بالهمزة فرع المعنى بالتجرد وليس في لافعال متعد إلى ثلاثة فيحصل عليه تعدد بالهمزة وكان مقتضى هذا أن لا ينقل ظم ورأى إلى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ووجب أن لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع ولو ساغ التيسر على اعلم ورأى الجواز أن يقال البست زيدا عمرا ثوبا وهذا لا يجوز اجتماعا والله اعلم

(الفاعل)

(الفاعل) في عرف النحاة هو (الذي) اسند إليه فعل تام أصلي الصيغة أو موزل به (كمرفوع)

هو مشهور حتى في علوم الذهب ويخرج النبي للمفعول لانه محمول عن غيره وليس واحدا من ذلك فيندفع ما قيل انه يخرج منه زيد مثلا في قولك شهد زيد بفتح فسكون او كسرتين ونعم زيد كذلك لان الفعل حيث لا يصح الصيغة ولا يحل الجواب بان المراد باصلي الصيغة ما لم يقع فيه تصرف خاص فليأمل (قوله الفعل والصيغة) ادرج ذلك للتبسيط على ان اتي زيد ونعم الفتى في عبارة المصنف قسم واحد وهو قسم الفعل ومنيرا وجهه قسم آخر وهو قسم الصيغة فصحت التثنية بقوله مرفوعي فيندفع ان التثنية لا تصح لان الرفع ثلاثي وانما لم يقرأ بصيغة الجمع لكون المفرد ليس علما ولا صفة (قوله يشمل الاسم الصريح كما مثل والمحول به) يتبادر منه ان الفاعل لا يخرج عنهما وهو منعت جمهور العربية وخالف هشام وتطلب وجعامة كوفية فاجازوا ان يقع الفاعل جملة فعلية نحو عجيبي تنقم وظهر لي اقام زيد ام هرو تمسكا بقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا لآيات ليسجنته حتى حين وقوله

وما راعيني الا يسير بشرطة وعهدي به قينا بفش بكسر

وقوله فان كان لا يوحى بك حتى تردني الى خطري لا اخالك راعيا

وعرط الفراء وجعامة كون العامل مثلا تابعا وكون الجملة بمعنى نحو ظهر لي اقام زيد ام هرو وفي الغني وفيه نظر لان اداة الصلابة بان تكون مانعة اسم بل تكون مجبوزة وكيف يعاق الفعل صا هو كالجزمه من وال وعندي ان المسألة صحيحة لكن مع لاستعمال خاصة وعلى ان الاستناد الى معاني محذوف لا الى الجملة اسم تر ان المعنى ظهر لي جواب اقم زيد اي جواب قول العائل ذلك ولا بد من تقديره دفعا للدفع اذ ظهور الشيء منافي للاستعمال المتعصي الجمل . اد . وفي شرح المصنف للتسهيل ان الفعل يكون في اسم كقوله

ما صر تطلب وائل احويتها ام بات حيث تلاطم العكران

قال ولذا قامت السند اليه دون الاسم السند اليه وقد يحصل كلام السارح على هذا الكلام تخدير (قوله والتبديد بالفعل اليه) يريد انه لما جعل نائب فاعل اسد خصوص الفعل ومنه مول به اي خصوص الاول به خرج المبتدأ لان الذي اسند اليه اذا كان الخبر فاعلا يسند الى ضمير الاسم السابق او الظاهر المنس به ثم يسند الجموع الى الاسم السابق وكذا اذا كان مستعنا بغير الفعل وليس كذلك فاعل الفعل ولا فاعل شبهه . قال الرمحيري في الفصل الفاعل هو ما كان

السند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه . قال الشيخ ابن الخاحب في شرحه له لم يتصور على السند اليه من فعل او شبهه حذرا من ايراد مثل زيد قام فاعله مسند اليه وليس فاعلا حال مقدما عليه اخراجا لذلك وهو في الحقيقة غير لازم لان زيدا في قوله قام ليس مسندا اليه الفعل او شبهه وانما اسند اليه الفعل مع ما اسند اليه والفعل او شبهه مسند الى ما هو موخر وهو الضمير وجما جميعا مسندان هذا كلامه . ومن هنا قال في تعريفه في السهل فارغ وفي الخشية السلوكية على المطول وستن زعم ان الخبر او الصفة هو عرق وحده بدون فاعله فنلت لا يارحمه من له سعة في علم لا عراب (قوله وبالنلم اسم كان) اي فانه اسند اليه فعل وهو كان في الظاهر وان كان في الحقيقة القيام هو السند الى زيد وكان للتبديد بالرسم الماضي وذلك كافي في بيان فائدة هذا التبديد ولذلك اطلق عليه الكرميون انه فاعل حقيقة والبصريون فاعلا مجازا لانه ان كان اجاز حثي

الفعل والصيغة من قولك (اتي زيد

منيرا وجهه نعم الفتى) فكل من زيد

والفتى فاعل لانه اسند اليه فعل تام

اصلي الصيغة الا ان الاول متصرف والاني

جامد ووجهه فاعل لانه اسند اليه

مول بالفعل المذكور وهو منيرا فالتب

اسند اليه فعل يشمل الاسم الصريح

كما مثل والمول به نحو او لم يكلمهم

انا انزلنا والتبديد بالفعل يخرج

المبتدأ وبالتمام نحو اسم كان وباصلي

الصيغة النائب عن الفاعل وذكر او

مول به لاندخال الفاعل السند اليه

صفة كذا مثل او مصدر او اسم فعل

او ظرف او شبهه . تنبيه . للفاعل

احكام اعطى النظم منها بالتمثيل البعض

وسيدكر الباقي

اسمه نحو من قبله الرجل امراته الوحيدة
لو يمن لو الباء الزائدة نحو « ان تكلوا
ما جاءنا من بغير ولا نذير » ونحو
« وكفى بالله شهيدا » وقوله

الم ياتيك ولا تيبا تسمى

بما لاقت لبون بني زياد

ويخصى حينئذ بالرفع على محله حتى
يجوز في تابعه الجر حسلا على اللفظ
والرفع حسلا على المحل نحو ما جاءني
من رجل كريم وكريم وما جاءني من رجل
ولا امرأة ولا امرأة فلان كان المعلوم معرفة
تعين رفعه نحو ما جاءني من عبد ولا
زيد لان شرط جر الفاعل بمن ان يكون
سكرة بعد نفي او شبهه « الثاني كونه
معدا لا يجوز حذفه لان الفعل وفاعله
كجراي كلمة لا يستغنى باحدهما عن الآخر
واجاز الكسائي حذفه تنكسا بنحو قوله
فان كان لا يرهيك حتى تردني

الى قطري لا احالك راسيا

واوله الجمهور على ان التقدير فان كان
هو اي ما نحن عليه من السلامة الدالة
وجوب تأخيرها من راسع فان وجد ما
طامعه تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل
سميرا مستترا وكون المقدم اما مبتدا كما
في نحو زيد قام واما فاعلا محذوف الفعل
كما في نحو « وان احد من المشركين
استجارك » ويجوز لامران في نحو « ابشر
بهذونا » و « انتم تخطون » ولا وجه
الاعلية لما سيأتي في باب الاستعمال الى
هذا الالف لاشارة بقوله (وبعد فعل)
اي وشبهه (فاعل) فاعل متدا حيرة في
الطرف قبله اي يجب ان يكون الفاعل
بعد الفعل (فان طهر) في اللفظ نحو قام
زيد والريدان قاما (هو) دال (والا)
اي وان لا يظهر في اللفظ سميرا اي فهو

الفاعل اسندل بما فيه حذف اسم كان وهذا انما يحتاج اليه على لاحتمال الاول في الاستناد لا على
لاحتمال الثاني لوجه تذكرو وما قيل ان كان مستند الى التقييم المفهم من قنما لا الى زيد فوهم
ين (قوله الاول الرفع) وجه اختيار الرفع بان الفاعل اقوى من المفعول لعدم الاستغناء عنه
والصفة اقوى لكونها من الراوي هي اقوى فانها اصيق بمخرجا وكل ما صادق صلب وقوي فاعطي
لاقوى للآخرى ولا ضعف للاضعف. وبان الفاعل اقل وجوبا اذ لا فاعلين لفعل بخلاف المفعول
فاعطيت الفتحة الخفيفة للمفعول الكثير والصفة الثقيلة للفاعل العليل ليكثر ما يخف ويقل ما
يستقل. وبان الفعل مقدم على المفعول والصفة اول المحركات فاسبابا (قوله وقد يجوز لفظه
باضافة النح) النسبة في هذا وان كانت تقييدية الا انها اسنادية في المال لا يلوته المصدر للفعل
وهذا يحتاج اليه على لاحتمال الاول في الاستناد لا الاول هذا وقد ذكرنا امرين ترجع بهما العبارة
للؤل بلل الجار الملقى مارا فتذكر (قوله حيث) اي حين اذ مر من او بالباء الزائدة
يدل على ذلك ما بعده (قوله لان الفعل وفاعله كجراي كلمة) ربما يتعصى منع حذف الفعل مع
انه حائز كد ساي في الاولى في التعبير لان الفاعل كجزء من فعله وبذلك مر ابو القاسم في
الباب وابن حني في سر الصناعة وابن الفليس في التعليقات وابن هشام في المغني كما تقدم
وقد رجع الخارج الى هذه العبارة في شرح - وثاء ثانيه تلي الماضي . . . وقد يقال ان هذا
يتعصى ذلك ايضا فانه اذا كان زيد من ضرب زيد منزل منزلة الساء مثلا فكما لا يسوغ
حذف زيد لانه كانه بقي ضر بدون الباء كذا لا يسوغ حذف الفعل وابقاء الفاعل لانه
كابقاء الباء بدون ضر وهو باطل. فان اجب بان ملل القوم لا يلزم اطرادها. قيل ذلك في
العبارة لاخرى ايضا وحينئذ يكون تنويع الخارج في التعبير اسارة الى وحدة المأل. واما التعليق
بذلك بان قيام العوض بنفسه فغير نظريين (قوله وبعد فعل فاعل) المراد من الفعل كالفعل لا اللفظ
المعروفة كما هو المعلم وعدم التعرض لنبه الفعل لانه معلوم ان شبه الشق منجذب اليه
واقوله سابقا . . . منيرا وجهه . . . ولانه لم بائز لاحاطة بسائر الاحكام ولذا قال الخارج
وشبهه. ومن قال المراد الفعل المعنوي فقد وهم لانه المعنى الذي هو الحديث والكلام في الالفاظ
وتقدير مفهوم فعل مع عدم الضرورة اليه وما جناول نحو لفظ حدث وانط فعل فاعل (قوله
فان طهر) اي الفاعل الاصطلاحي لان الكلام فيه كما لا يخفى لا في الفاعل المعنوي مع انه
لا يصح حيث . . . والا فتصير استر - اذ يصير المعنى والا يظهر الفاعل المعنوي فتصير استر
وهو بين البطلان وهو ذاك اي ولا يحتاج لتقدير مسر يدل على ذلك والا يظهر في اللفظ
فحتاج الى ان يقال هو ضمير استر وترتب الخراء على الشرط باعصار لازمه كثير وان يكذبوك
وقد كذبت رسل من قبلك « وحينئذ يصح الحكم السابق وهو « وبعد فعل فاعل . . . فانه
وان كان نصية مهملته لكن يحصل على الكلمة لا لكون الكثرة نعم في الاثبات بل لانه ذكر
الشيخ الرئيس ان سبناء ان مهملات العلم كانت فاعلا له دفع « اطرار » بقي انه لا
يد لصديق تلك الكلية من تقييد الفعل بالطالب للفعل المخرج للكفر والابن للفعل ليخرج
المعنى للثب والبراد من الطهور واوحكما اينما ليل الحثوف اعلمت تصريعية (قوله كجراي
كلمة) اي والفعل المصدر والفاعل المحرز وبذلك قيل ولا محيرة فاعلم اليه (قوله واحار

الكوفيين تقدم الفاعل (لعل وجه هذا الجواز عندهم مع انه يوتى الى التباس الفاعل بالمبتدا ان هذا التباس كلا ليس لكون مرجعه اللفظ فقط لاتحاد المعنى على كل حال فليس كالتباس الذي في ضرب موسى عيسى (قوله وقيل ضرورة) كان وجه حكاية بقل وتأخيره ان ابن السيد ذكر ان البصريين لا يجوزون تقدم الفاعل في خبر ولا شعر فقد تعارضت النقول عن البصريين في النظم (قوله بدل احتمال) قد رد ما يلزمه عند احلاله محل لاول من خبر الخبر المستق عن ضمير الجعدا حين يصير التركيب هكذا اي شيء كائن الشيء للجمال وتيدا فانه يغفر في التابع ما لا يخطر في التصريح وفيه انه ليس للراد من لاحلال ذلك كما ياتي في بابيه وانه لو احل كان التركيب هكذا اي شيء كائن لشيء الجمال في حال كونه وتيدا وليس فيه ما ذكر (قوله مجرد الفعل) مثله الوصف ولم تنه على ذلك الشارح اكتفاء بالتنبيه في نظيره فانه قال سابقا وبعد فعل (قوله لائنين) عبر به دون المتن لتلا يوم ان المراد خصوص المتن لا مصطلحي وليس كذلك ومن هنا يعلم انه لم يرد خصوص الجمع لا مصطلحي ايضا (قوله وقد يقال انه) قال سيوريه واعلم ان من العرب من يقول صرولي قومك فشيها هذا بالاء التي يطهرونها في قالت ثلاثة فكانهم ارادوا ان يصحوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث مؤنثة ثم قال وهي لغة قليلة . وقال السهيلي الغبت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرتها وحدتها واورد هانرا كثيرا فعلى هذا يكون تغلب الساطم لها بعد نسيا بالظر للغة جمهور العرب (قوله نسيا حاتم الى) هذا لان احكام نائب الفاعل لهذا اصحابا للفاعل الا انه اخذها بالنيابة (قوله الكوفي الراجح) العدول من الون للواو تنزيلا للبراقبت منزلة جمع الذكور العقلاء (قوله ملولا) اي بزيادة ان له ملائكة على ما انصرف اليه الراوي في الاختصار وهو بتعقيب فيكم ملائكة بالليل محمدا اي من علامة الجمع لان الواو حينئذ ضمير مائد للملائكة لا حرف وملائكة بالليل وملائكة بالهار تفصيل للاجمال الذي في ملائكة في صدر الحديث (قوله كما دلت الناء الخ) غرق للغة الجمهور بين الشبهة والجمع وبين التانيث حيث انجوا علامة التانيث دون علامتي الشبهة والجمع بانه لو قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقص نسوتك ليرى ان لاسم الظاهر مشدا موخر وما قبله فعل يفاعل مقدم وكذا الوصف ولا كذلك علامة التانيث اذ لا تجمع ضميرا حتى تليس . هذا وقد اخذ البدر الدمشقي من اجراء غير الجمهور تلك العلامات محرى التانيث انه ينبغي لامل تلك اللغة ترك العلامة اذا قالوا قلم اليوم اخواك حوازا واذا قالوا ما قلم الا اخواك وحونا كما يفعل الكل في علامة التانيث الحقيقي (قوله موجب الخ) تفرع على قوله اتفقوا الخ (قوله لا بها لو كانت اسماء) اي عند هؤلاء اللغتين اي لا يمة الاخذ عنهم هذا الشأن بدليل ما قبله للزم اما وحيب احد الامر من لابدال ويكفي الفعل

واوله البصريون على ان مشيها مبتدا محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون او يوجد وتيدا وقيل ضرورة وقد روي مغلطا الرفع على ما ذكرنا والنصب على المصدر اي تمشي مشيها والمخلص بدل اشغال من الجمال (وحذف الفعل) من علامة التثنية والجمع (اذا ما اسنداء لائنين) كهاز الشهيدان ويفوز الشهيدان (او جمع كهاز الشهيدان) ويفوز الشهيدان وفازت الهندات وتفوز الهندات هذه اللغة المشهورة (وقد يقال) على لغة قليلة (سندا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وسعدوا) العمرون ويسعدون العمرون وسعدن الهندات ويسعدن الهندات ومن ذلك قوله - تولى قتال المارقين بنفسه * وقد اسلمه بعد وحييم وقوله نسيا حاتم وايس لندن فا همت عطايك يا ابن عبد العزيز وقوله نصرولك قومي فاعززت بصرح ولو انهم خذاوك كنت ذليلا وقوله يلوموني في اشغرا النخيل لى قومي فكلهم يمدل وقوله راين الغواي الشيب لاح بعارضي قاصرص على بلخندود النواحر ويعرص هذه اللغة بلغة الكوفي البراقبت وعليها حمل النظم قوله عليه الصلاة والسلام - يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار - اخرجه مالك في الموطا ثم قال لكتفى اتول في حديث مالك ان الواو فيه علامة افعال لانه حديث منصرف وراه الرار مطولا مجزدا فقل ان له ملائكة يتعاقبون فيكم وحكى بعض الخوשים انها لغة طبع وبعضهم انها لغة ازدشوة (والفعل) على هذه اللغة ليس مستننا لهذه لا حرف بل هو ر للظاهر بعد مسد) وهذه احرف دالة على ثنية الفاعل وجمعه كما دلت الناء في قامت هند على تانيث الفاعل ومن الخوשים من يحمل ما يرد من ذلك على انه خبر مقدم ومنشدا موخر ومنهم من يحمله على ابدال الظاهر من المصدر وكلا الحملين غير متنع فيما سمع من غير اصحاب هذه اللغة ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على لابدال او القدم والباخير لان لا يمة الماحوذ منهم هذا الشار انتقيا على ان قوما من العرب يحملون هذه الاحرف لعلامات للتثنية والجمع وذلك بناء منهم على ان من العرب من يلزم مع تلخير لاسم الظاهر لالف في فعل لائنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فيوجب ان تكون هذه ميلاء حروفا وقد اومت للدلالة على التثنية والجمع كما ليرت الناء للدلالة على التانيث لانها لو كانت اسماء للزم اما يجب لابدال او التثنية والباخير واما اسناد الفعل مرتين واللام باطل اتفاقا (ويرفع الفاعل

(كمثال زيدا جوبتكم قرا) إذا جعل
التقدير قرا زيد ومنه : ولئن سألتهم من
خلق السموات والأرض ليقولن الله . أي
خلقهن الله أو مقدر حكماة ابن عامر
ومعني : يسبح له فيها بالقدور والاصل
رجال . وقراءة ابن كبير : كذلك يوحى
إليك وإلى الذين من قبلك الله . وقراءة
بعضهم : زين لكثير من المشركين قتل
أولادهم شركائهم . وقوله
ليكن يزيد هارح لخصومة

ومنتب ما تطيح الطوائف
بناء لأفعال للمفعول والأسماء المذكورة
رفع بالفاعلية لأفعال محذوفة كأنه قيل
من يسبح ومن يوحى ومن زين ومن
يبكيه فقيل يسبح رجال ويوحى الله
ورينه شركائهم ويبكيه هارح وهذا
أولى من تقدير هذه المفعولات أخبار
مبتدآت محذوفة لاعتصاد التقدير الأول
بما رجحه أما الآية الأولى فليبره فيما
يشبهها وهو : ولئن سألتهم من خلق
السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز
العليم . وفيما هو على طريقته وهو : قال من
يحيى العظم وهي ريم قل يحيى الذي
أنشأها أول مرة . : سألت من أباك
هذا قال نبي العليم الخبير . وأما البراني
فبالرواية الأخرى وهي رواية البناء
للفاعل نعم في غير ما ذكر يكون الحامل
على الذي أولى لأن المبتدأ عين الخبر
فالمحذوف عين الماهية فيكون المحذوف
كلا حذوف بحالتي الفعل فانه غير
الفاعل أو اجيب به نفي كونه
تجاءت حتى قيل لم يعرفه

من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد أي
بل عراه اعظم الوجد أو استلزمه فعل قبله

كقوله أسئلكم عن عورات الرادي وجوفه كل ملت قلأي كل لجن حالك السواد أي متاعا كل اجش

استند مرتين بجملة أو التقديم والتأخير ويكون الفعل استند مرة واحدة وأما استناد الفعل مرتين مرة
إلى تلك الضمائر ومرة إلى الأسماء بعده من غير تبعية وبيان اللزوم أنها إذا كانت أسماء لا
يمكن فيها غير ذلك والآن باطل بقسمة اتفاقا منهم أما القسم التالي فظاهر وأما الأول فلأنه لم
تبق حيث ذل بعض العرب مخالفة لغيرهم بل الكل على لغة واحدة مع أنهم اتفقوا على أن هذا
لغة لبعض العرب ليس إلا وهذا تقرير تقيس فتدبره حتى التدبر لتسلم ما وقع فيه (قوله
ومنه ولئن سألتهم) غلظه بمن لأن حقيقة الاستفهام إنما هي عند فرض أن يسألوا بالفعل
على ما حقق السعد ولا يبيحه بما اختاره السيد في حواشي الطول كما فعل بعض النطرين لأنه
لا يناسب ما وجه به قول الخارج لأن في ما يشبهها وقوله بعد وفيما هو على طريقته تدبر
(قوله هذه الرفوعات أخبار مبتدآت محذوفة) ليس قوله محذوفة نهجا لمبتدآت بل لأخبار
والإشارة إلى لأفعال ومعنى كون تلك لأفعال مرفوعة أنها مع فواعلها في محل رفع فالتعني وهذا أي
جعل المحذوفات أفعالا والمذكورات فواعلا أولى من جعل تلك المحذوفات أخبارا والمذكورات
مبتدآت وكان في العبارة انقلابا من النسخ والاصل أولى من تقدير أي جعل هذه الرفوعات
مبتدآت أخبار محذوفة والداعي لذلك حتى لم تبق العبارة على ظاهرها أن كلام الآية في هذا
العلم هو أن المذكور أما وعل أو مبتدأ فلي الغني ولا تقدر مبتدآت محذوفة لأخبار إلا أن
يكون غرض الخارج للإشارة إلى أنه يجوز أن يكون أيضا خبرا فليشأن (قوله لاعتصاد التقدير الخ)
فيل أولى منه أن يطل بحصول المطابقة لكون جملة السؤال فليمة حقيقة وأن كانت اسمية صورة
لأن قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو الخ ورد بانه لو كان التقدير أقام زيد الخ لكان
الخط في الفعل وليس كذلك أما هو في الفاعل فوجب أن يقال لأصل أزيد قام الخ فلا مطابقة
فينع ذلك لاعتصاد الذي للخارج (قوله فليبره) أي فليبره فليبره يدل على ذلك قوله يشبهها
وفيما هو على طريقته وتكثير لأمه وحيتذ فلا يعارضه أن يقال يدل على أنه مبتدأ أنه قد
جاء كذلك قال الله تعالى : من يفجكم من طلمت البر والبحر . إلى فواء تعالى : قل الله يفجكم
منها . نعم ربما يعارض من أمصر على مجرد لا تيان بقوله : ولئن سألتهم من خلق السموات
والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم . فليطر (قوله فيما يشبهها) أي في كونه اجيب به استعماله
محقق عند تحقق ما فرض من الشرط والمجرأ وأما في الصورة السامية وهي ما هو على طريقته
فتد اجيب به الاستفهام المحقق من غير ما ذكر ولذلك خص لأول بلسم المشابهة (قوله
أو اجيب به نفي) عطف على اجيب به استعماله كما أن قوله بعد هذا وأما وجوبا عطف
على قوله قبل ذلك أما جازا (قوله أو استلزمه فعل قبله كقوله الخ) قد وجه لاستلزام
في البيت بأن انتهى معناه جعل كذا سائيا فليبره السقي لزوم لانفعال للفعل وتحليفه أن سقي
يصدى لقولن إلا أنها قد يذكران عند تعلق الفرض بهما حال تعالى : وسفاهم وبهم شرابا
طبرأ . وقال بعض المناخرين : سقي الله الحمى صوب الرلي . وقال آخر : سقي الله أكاف
الحيا سيل الغضا . وقد يحذف المفعول الثاني للعلم به كقوله

فسقي العضا والساكين وأن هم شرة بين جوانحي وعلوي

أي سفاه ما يحتاج إليه في المعجزة والحصارة ونحوه وحيتذ فإذا لحقت عليه مرة الغل يتعدى

الى ثلاثة والمفعول الاول هو الذي كان فاعلا قبل دخول الهمزة على ما علم في باب اعلم وارى
وقد يحذف المفعول الثالث كثيرا اذا علم كما في هذا البيت فلن التقدير استقى الله الخبيث
عنون الوادي ما تحلجه . نعم منهم من يقول ان استقى وسقى لغتان وكان الشارح اخذ
البناء على الاول اما لانه يرى ارجحيته لما ذكرنا واما لانه يكفي التثنية بما ذكرنا في تفسير
القاضي اليه في وسقى لغتان وقيل لانه جعل له معينا وهو بنو الخلف ذلك التفسير
اي جمل سابقا لا ان يرد اليه بتوابع تلويل . واعلم ان ما قررناه نظير ما ذهب اليه السهيلي
في الروض لانك في سرى فانه اخذ ان سرى لان واسرى متعد حذفت مفعوله فاعمل
(قولهم او ملابس) عطى على صيرة وصيرة لصيرة وصيرة لانه لا يلبس هو لاسم
الطاهر المتببس بصيرة الفاعل (قولهم لانني) اي مونت حقيقة او مجازا او موزل به او مخبر
به عنه او مصلح اليه فقدر الحذف نحو التثنية العرانة واشرفت الغرانة واتم كحاشي وقد
لعب من كانت سر برقة الغرور وكما اشرفت صدر الفاء من الدم . هذا والمراد ثابث
ساكنة لانه المتبادر من الاطلاق كما قد بدلت في السهيل فلا تدخل ثابثة فاعلة ولذلك
قال تلي الماضي ومن منحصه بالماضي وهذا لا يغني الامر بل جاء كعربي والتضارع بها كغلبان
وبناء المضارعة (قولهم الا ان الفاعل لما كان كجزء من الفعل الح) يدل ان الفاعل حينئذ كآمر
كلمة قام لم تدخله الفاعل والى ان تقول انه للتنبيه منهم على انهم يجعلوا الفاعل والفعل كلمة
ولا ينبى على ذلك اذ حال البناء على الفاعل . واجبت بان بعض امراء الفاعل تانيه لفظي
كفاطمة فلو لم تحصر البناء لاجتمع هاتان تانيت وحصل البلى عليه وبانها او لمحت الماعل
لأرضها اعرابه اذا كان معربا لانه لا يبغي ترك اعرابه لفظا مسحاطة على معنى البناء لاصلي
ولو اعراب ذات ما هو حاشي من السكون وان جرى لا اعراب على ما علم كانت به نرائه لا اعراب
في وسط الكلمة . ولا وجه ان الفرض السبب على تانيت الفاعل وليس ذلك الا مادخلها
على الفعل لان تانيت الفاعل قد يكون لفظيا والى مذكر ليس الا وقد يكون لفظيا وهو متحرك
بين المذكر والمؤنث نحو ربيعة وقد يسمى المذكر باسم المؤنث فلو حاشي ليجاذبها تلك
لاحتماالات فاحتاطوا له صيص بادخلها تلى الفعل البري من ذلك واذك لم يدخلها في نحو
تمت بكسر البناء لعدم احتمال غير التانيت حيث على ان التحقيق ان تقول لا يبغي المعرب
ما لازيد من كون ممتصى كون التانيت في الفاعل ان تكون البناء فيه وساع كونها في الفعل
لكون الفاعل كجزء منه كما فعل الشارح قد نام في باب علامت لامال ان الساكنة من
خصائص الفعل والمتحركة من خصائص الاسم ليعادل هذه السكون لعل التركيب وعلل التخربات
هذه البساطة . واعلم انه ذكر الشيء لاثباته لا يوجد العرفي بها في اساس الغيب والترك
للمذكر والمؤنث في ذلك سببا انكالا على الفرائض قال وهذا احسن ما قد ربه من
التدبير في قوله تعالى . فلما رأى الشمس بازغة قتل هذا رمي . اشارة بطرد هذا الذكر لكونه
حكاية قول ابراهيم عليه السلام وام يكن في اسائه فرق بينهما فحكي تيمار على حسب لونه
يود توافقا لسانا العرب والحسنه في لحاشها الملحق باله على فاعله . فاعله اليه فتم ودع
كلمات الطاهر من (قولهم او فاعل طاهر مصلح) التثنية بمصلح ملحوظ من . وقد بسج

واما وجوبا كما اذا لم يرد بعد الفاعل
من فعل مستند الى ضميره او ملاسبه فيه
وان احده من المشركين استجارك .
وهذا زيد قلم ابوه اي وان استجارك
احد استجارك وهذا لا يسر زيد قام ابوه
الا انه لا يتكلم به لان الفعل الطاهر
كالبذل من اللفظ بالفعل المصغر فلا يجمع
بينهما (وناء تانيت تلي الماضي اذا
كان لاشي) لتدل على تانيت الفاعل
وكل حاشي ان لا تاحقه لان معناه في
الفاعل الا ان الفاعل لما كان كجزء من
الفعل جاز ان يدل ما اتصل بالفعل على
معنى في الفاعل كما جاز ان يصل بالفاعل
علامه رفع الفعل في الافعال الخمسة وسواء
في ذلك التانيت الحقيقي (كابت هذه
لاني) والشاري كلمت الشمس (وانه
نلن) هذه التان من الافعال (معل) فاعل
(مصغر مصلح) سواء داد على مونت
حقيقي كهذه قامت والهندان قامت او
تجاري كالشمس طلعت والعيان نظرت
(او) فعل فاعل طاهر مصلح (ملهم ذات
حر) اي ذات فرح وهو المؤنث الحقيقي
كقامت عند وقامت الهندان وقامت
الهندات فيمتنع عند قام والهندان
فاما الشمس طلعت والعيان نظرت وقام
وقام الهندان وقام الهندات وقد اتهم ان
البناء لا يلزم في غير هذين الموضعين فلا
نلزم في المصغر المفعول نحو عند ما قام
الا في وما قام في انت ولا في الطاهر
انحازي التانيت نحو طلعت الشمس ولا
في الجمع غير ما ذكر على ما سياتي بيانه
في تانيت فاعل . الاول يتبع اثبات
البناء مع المصغر الفصل الثاني في تانيت
هذه التان

الفصل ترك التاء ... لا من حصل لأول كما لا يخطئ وان خفي (قوله في
الزوم وعدمه) لا يخفى انه يندرج تحت مصون في الزوم اليه قبله وتحت
عدمه التصولي في الاحكام لانيه في الانفصال من قوله وقد يبيح الفصل الح
(قوله في نحو) زيادة كلمة في النج للتنبيه على المكان الذي يظهر فيه تأثير
الفصل المذكور للايضا فيخرج نحو ايهج لارض الشمس فان ترك التاء هنا
ليس مما اباحه الفصل المذكور كما علم من قوله ... او مفهم ذات حو -
ونحو ما قلم لا عند كما يعلم من قوله - والحذف مع فصل بالا النج وكلمة في
نحو لاندال غير النال من امثلة الفصل المذكور واحراج ما عدا ما فيه من
الفصول ونحوه مما تقدم وكلمة كما لتثيل الفصل الكلي فان كلمة ما موقعها
الفصل ليستظم الكلام . وبالجمله فللمذكور في المتن قاعدة موقعها الفصل الكلي
وجرياتها التي مثل بها لها توحيها هي اصول المنصوصة لا موقع ما تحقق
فيه تلك اصول المدخلة في نحو فلذلك زاد الفارج كما فالتعني وقد يبيح
الفصل بين الفعل وفاعله ترك التاء مثل ذلك الفصل الكلي الفصل الجزئي الواج
في - اي الفاعلي بنت الواقف - ونحوه من كل مثال تحقق فيه الفصل فدهره
فانه جيد تندفع به اوجام الناطرين (قوله حكى مسوده اليه) لم يستش
بمعنى ابتاع اليه لاحتمال ان اصله تمنى النج تدبر (قوله التانيث الجزائي)
الشمس لا ينسب لها التانيث الا مجازا في كمال وان شاع بعد واسا نسة
الحاز لتانيثها فحقيقة كما هو بين والمعنى ومع التندبر الواضع على ذي التانيث
الجزائي لا الحقيقي النج وهذا في عاية الطود ومع ذلك قد حلت فيه الناطرون
بما لا ينبغي ان يسمع (قوله وقع ايضا) الطاهر ويطه يرفع لا يفي شعر ولا
يسوغ ان يربط بفي شعر وربما ساغ ربطه بالحذف او بصير النج تدبر (قوله
والنم من مؤنث) كلمة النم لم طغ على السالم الاصل لسوى وهو واقع
على الجمع اذ هو فرد من افراد جمع المستثنى منه فان الاستثناء حصل والمعنى
والنماء مع كل جمع كالتاء مع احد اللس لا الجمع السالم من مذكر والجمع السالم
من مؤنث فيخرج من هذا نحو طامحات ودخل في عموم افراد المستثنى منه
ويجوز فيه الوجهان وانما مثل به الشارح لما يجوز فيه الوجهان (قوله وهو
ما ليس له فرج حقيقي) اخرج كلمة حقيقي للشيء على انه لا يصر في تحق
المؤنث الجاري وانقاء للمؤنث الحقيقي ما او نزل مثلا شي ما لا فرج له مؤنث
ما له فرج وانث له فرج مجازي بالعلاقة والعريضة . ومبارات ايمه هذا
الشان بلاتاسث الحقيقي والحاري والعرج الخفي والحاري اكثر من ان يذكر .
فما رل لا حلة الى عد الحقيقي ان اس العرج منسما الى حقيقي ومجاري
ليس بشي (قوله وحذف اوله بالجمع) وقع في شرح السهيل لاداميني
ان الحنفى احد لكون التانيث فيها قانونا انا لم اجد وثم يحصر التانيث الحقيقي

في الزوم وعدمه تاء مصارع الغائبه والغائبين (وقد
بيح الفصل) بين الفعل وفاعله الطاهر الحقيقي التانيث
(ترك التاء) كما (ي) نحو اي الفاعلي بنت الواقف
وقوله
لقد واد لا يخطئ ام سوه
وقوله ان امرؤا فرة سكن واحدة

بعدي وبعذك في الدنيا لغرور
ولا جود لا كملت (والحذف مع فصل بالا مصلا) ملي
لا ثلث (كما زكى الا فتاة ابن العلا) اذ معناه ما زكى
احد الا فتاة ابن العلا ويجوز ما زكت نظرا الى اللط
وخصه الجمهور بالشعر كقوله

ما برئت من ريبه ودم في حزينا لا بليت العم
وقوله مما بقيت لا الصلوع الجرايع قال النظم
والصحيح جواره في الشرايعا وقد قرى . فاصحوا لا
تري لا مساكنهم . ان كانت لا مريحة واحدة .
والحذف قد ياتي مع الطاهر الخفي التانيث (بلا
فصل) عذونا حكى مسوده قال فلانة (ومع مسوده)
التانيث (الجازي) الحذف (في شعر وقع) ايضا كقوله
فاما تريني ولي لست فان الحوادث اوردى بها
وقوله فلا مزنة ودعت ودفعها ولا ارض اقبل ابغالها
(والتاء مع جمع سوا السالم من مذكر) والسالم من
مؤنث كما مر (كالتاء مع) المؤنث المجازي وهو ما ليس
له فرج حقيقي مثل (احدى اللس) اعني لانه فكما
تقول سقطت اللثة وسقط اللثة تقول قامت الرجال
وقام الرجال وقامت الهند وقام الهند وقامت الطامحات
ونجم الطامحات فائمت التاء لتأوله بالجملة وحذفها
لتأوله بالجمع

لا فراسي الذي كان في الفرد كمال نسوة لازالة الحازي الطاري لحكم الحقيقي
ازالته التذكير الحقيقي في رجال فكان في كلام الشارح اشارة الى رده بل العاقل
في الصورتين معا لا في التانيث فقط حتى يرجع عليه الخلفي فتبين (قوله
وكذا تفعل باسم الجمع) مثله اسم الجنس الجمعي في ذلك (قوله اوجب التذكير
الخ) اي لان التانيث في الاول والثاني انما كان بتلويل الجماعه والجمع وهو غير
لائق مع سلامة نظم الواحد المذكر الموجب لعدم التاء والواحد للتوثانوجب
ايها (قوله بان البنين والبنات لم يسلم فيهما الخ) يريد انه ليس من محل
الخلاف بل من محل الاتفاق لكونه يعامل معاملة جميع التكسير من جهة
ان لاصل هو فحذمت اللام وزيدت الواو والنون في التذكير والالف والتاء
في التانيث (قوله وبان التذكير في جاءك للفصل) يريد ان لا احتجاج
بالايت على جواز الوجهين غير صحيح لانها ليست من مسئلة النزاع اذ جواز
التذكير فيها اساسا هو للفصل بالفعل وتقدم ما دل على انه جرد وان حكان
التانيث اجرد منه فتكون لايتة مخرجة على وجه جيد غير اجرد منه قرا به
النبي صلى الله عليه وسلم وبأن به الفراء السبعة تواترا فغروا به وليس يمكن
واحدا منهم ان يقرأ بالتانيث حينئذ والا كان مبدلا له وتن بدله بعد ما سمعه
فاقام الله على الذين يدلونه ، كيف وهم في الدرجة العالية من العدالة
لذكر السعد في حواشي الكشاف انه لا يمنع اجماع السبعة على احد
المعجزين وان كان مرجوحا كقوله تعالى : وجمع الشمس والقمر ، لان المختار
جمعت لكون العاقل موثقا غير حقيقي بلا فاصل ، فاندفع ما قيل ان لا رجح
اذا كان الفصل بغير الا لانيات وتركه مرجوح وقد اجمع الفراء السبعة على
تركه فيلزم اجتماع السبعة على مرجوح (قوله او لان لاصل النساء للمؤنث)
يعني ان عامل جاء في لاصل هو النساء وقد تقدم انه مما يجوز فيه الوجهان
الا انه اقيمت صفة مقام واعربت فاءلا فيجوز فيها ايضا الوجهان لئلا لا عامة
(قوله او لان المقدرة بالي) اي لان مدحها قصد منه التجدد والحدوث لا
الدوام والثبوت لان لايتة نزلت يوم النسخ حين فرغ رسول الله صلى الله عليه
وسلم من بيعته الرجال واخذ في بيعته النساء وتلك حالة حديث لايمان وتجدده
اي اذا جاءك الاي حدث منهم لايمان وتجدد بعد ان لم يكن فيايعهن الخ
وقيل ان الداخلة على المومن والكافر ليست موعولة لان الصلة ليست للتجدد
مرادهم في نهي زيد مومن وصبرو كافر معا لم تقم فيه فرائض الحديث لا دائما
هذا قيل انه غير صحيح لان في نهي المومن والكافر معرفة لكون الرصف
للمؤمن والدوام لا للتجدد وهم (قوله ولا اصل في المفعول ان يغصلا) ايست
هذه الجملة مستغنى عنها بما قلنا لانه لا يلزم من كون لاصل في العاقل اتصال
ان يكون لاصل في المفعول لاتصال لاحتمال ان يكون اصلا فيهما على معنى

وكذا تفعل باسم الجمع كسوة ومنه : وقال نسوة في المدينة :
• تنبيه • حق كل جمع ان يجوز فيه الوجهان الا ان
سلامة نظم الواحد في جمعي الصحيح اوجبت التذكير
في نحو قام الزيدون والتانيث في نحو قامت الهندات
وخالف الكوفيين فجوزوا فيه الوجهين وواظم في الساق
ابو علي الفارسي واحتجوا بقوله : آمنت به بنو اسرائيل
اذا جاءك المؤمنات • وقوله
فبكي بناتي شجرين وزوجيني واطاهون الي ثم تصدروا
واجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد
وبان التذكير في جاءك للفصل او لان لاصل النساء
للمؤنث او لان المقدرة بالاي وهو اسم جمع
(والخلفي في نعم الفتاة) وبمس الفتاة (استقصوا)
اي راوه حسنا (لان قصد الجنس فيه بين) فاستند
اليه الجنس وال في الفتاة جنسيتها خلافا لمن زعم انها
محددة ومع كون الخلف حسنا لانيات لحسن منه
(ولا اصل في العاقل ان يغصلا) بالفعل لانه كجزة منه
الا ترى ان علامة الرفع تتأخر منه في لاصل الخمسة
(ولا اصل في المفعول ان يغصلا) عنه بالفاعل لانه
فضلة (وقد يجاء بخلاف لاصل)

ليقدم المفعول على الفاعل اما جوازا واما
وجوبا وقد يمنع ذلك كما سيأتي (وقد
يجي المفعول قبل الفاعل) وقامله وهو
ايضا على ثلاثة اوجه جائز نحو قربنا
هذي وواجب نحو من اكرمت ومنع
ويمنع ما اوجب تلخرا او توسطه على
ما سيأتي بيانه (وَاخِرُ الْمَعْمُولِ) من
الفاعل وجوبا (ان لبس حذر) بسبب
خطاه لا عراب وعدم القرينة اذ لا يعلم
الفاعل من المفعول والحالة هذه الا بالربة
كما في نحو ضرب موسى موسى وابني
لحمي فان امن اللبس لوجود قرينة جاز
التقديم نحو ضربت موسى موسى واصنت
سعدى الحمي . تنبيه . ما ذكره
الناظم هو ما ذهب اليه ابن السراج وغيره
وتطاعت عليه نصوص المتأخرين وبازع
في ذلك ابن الحاج في نعهه على ابن
مفلور فلجاز تقديم المفعول والحالة هذه
محمدا بان العرب تميز تصغير ممر وممر
على غير وبان الاجمال من مقاصد الغلاء
وبانه يجوز ضرب احدهما الاخر وبان
تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز علة
وشرها وبانه قد يقل الرجاء انه لا اختلاف
في انه يجوز في نحو . فما زالت تلك
دعواهم . ان تكون تلك اسم زال ودعواهم
الخير والعكس قلت وما مله ابن الحاج
ضعف لانه لو قدم المفعول واخر الفاعل
والحالة هذه لتضيق اللفظ بحسب الطاهر
بطلية المفعول ومفعول الفاعل فيعلم
المرور وبغدد الخطر بخلاف ما احتج
به وان الامر فيه لا يرد الى ذلك
وهو طاهر (او انه من المعامل) اي واخر
المفعول عن الفاعل ايضا وجوبا ان يقع
الفاعل مبرا غير متضمن

انه ان اتصل الفاعل بالفعل جاء على اصله وان اتصل المفعول بالفعل فالفعل جاء على الاصل
اي لا يخرج من الحالة لاصلية الا اذا اتصل بغيرها . هذا والطاهر من المفعول المفعول به
اذ هو المتبادر عند الاطلاق وهو الذي يتنا عليه ما ذكرنا ويحتمل ان يراد ما هو اعم فيتناول
للمفعول معه ايضا الا انه لا يخرج من تلك لاصلية لما انه لا يتقدم على الفاعل اصلا ولا
يصير ذلك قيدا . . . وقد يجي المفعول النح لكونه لا تنوقف صحته على ان يراد بجاء في سائر
الافعال (قوله فيقدم المفعول النح) عطفا على كلام المصنف بالفاء اشارة الى انه مأخوذ منه
وذلك لان الجيء المأخوذ من بجاء شامل للوجوب نحو . واذا ابتلى ابراهيم ربه . وضربني زيد
وما ضرب مبرا الا زيد والجرار نحو . جاء مال عمر بن النضر . وكلمة قد انحصرت انهما قد
ينشيان معا وهو المعنى بالاشتجاع نحو ضرب موسى موسى وبني واما ضرب زيد الا مبرا
وسباني تفصيل ذلك (قوله قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف النح) هذا المطلب من المداحين
فنقول ما ذهب فيه . اعلم ان دلالة التراكيب على ثلاثة انحاء فانها اما بالاجمال او
بالاليس او بالبيان يتحقق الاول بان يوجد معيان ملا دلالة اللفظ على كل منهما بالاسوية
لا الظهريته له في احدهما ولم يرد الا واحد منهما ولم تنصب قرينة عليه ويتحقق الثاني بان
يوجد معيان ملا دلالة اللفظ على احدهما اظهر من الاخر والذي اريد منهما هو الخفي من
اللفظ ولا قرينة فان نصبت القرينة فالثالث . ثم الفرع قد يتعلق بالاول فيصير السامع
وتشكيكه وقد يتعلق بالثاني فيحصل ايضا في الخطا وغنه وقد يتعلق بالثالث تنصب القرائن
ويطلع على الاراد وهذا هو الكثير جدا لاسيما في محاورات العرب وخطاباتهم في بيعهم وشراهم
ونحو ذلك المأخوذ على انه غاية لهذا الفن كما هو مشهور الا ان هذا على قسمين الاول ان
يرى باللفظ من اول مرة مصحوبا بالقرينة وهو الاشيع والثاني ان يرى به مجردا عنها واذا جاء
وقت الحاجة لها اوى بها وهذا القسم جدير علة بانفاني وشرا على الاصح خلافا للخرقة وكثير
من الخفية وامي اسحاق البروزي والصيرفي . وانا علمت هذا اوى بفضل وفاعل والمفعول
وبين ان الفعل لا يلبس بواحد منهما وان كان لا مر لب طامرا فالامر طاهر وان لم يصح
وان قصد من المحاطب وايضا في الخطا مع مطلقنا ان يوضح الفاعل ويديم المفعول بل ربما
يقال انه يجب وهذا هو لاليس لا لاجمال على ما سمعت الا ان هذا له دوره في المحاورات
لا يصح على حكمه على هذا الوجه وان قصد ان يبين المراد كما هو السامع في المحاطبات
فاما ان تنصب قرينة اجنبية تبين الفاعل من المفعول واصحة نحو اخذت سعدى الحمي
وارصعت الصغرى الكبرى يسوع ان يوضح الفعل طما والا فلا بد من المحافظة على الرتبة
لكون معنى القرينة الدالة على المراد القائمة من علم لا عراب في ذلك . وقد جربنا في جعل
لاصام بلذنه على المصطلح لا محال بان كان الاختلاف على حذوه على ما نسق عليه وما ان
سأله تعالى . هذا هو الفخري الذي رآه المصنف وان السراج وابن عصفور ونصير
ابراهيم المصافرة والصيرفي انه في ابناء من لا تعلق . واما ما وقع في البعد لانسيلي المسمى
بشد الديار . على جملة الحمار . من اعتداه فكلام اسرع من طائر عند انصاف . وكثرة
حير واعساف . وكم من بري . علم . و . الله نجمع الحميم . وذلك ان قوله العرب تميز

تصغير عمرو على عمير غير صحيح هنا • اما أولا فلانه ان اراد به انه يدل على ان حذف
 اللبس لا يعال به حكم في هذا الفن أصلا فيأطل لما انه ملته اعراب الكلم قطعا بل وغير ذلك
 من مسائل كثيرة على ما سيجي • وان اراد انه لا يكون ملته مطردة فلا ضرورة فيه فان غالب
 علل اهل هذا الفن كذلك بل القنون لادوية كلها من ذلك القيل على ما هو الحق وان اراد انه
 ليس كل لبس يصح كان مسلما ولكنه لا يتفق به • واما ثانيا فلان اللبس في عمير له دافع لما
 انه لا يلغى في تركيب على انه مستند او مسند اليه مثلا الا لمن هو عالم بوضع من حيث
 وضعه العلمي وبعد ذلك لا يبقى لبس بخلاف ضرب موسى عيسى فان سامعه بعد معرفته
 وضع الالفاظ المفردة لا يرتفع منه اللبس وتحقيق ذلك ان اللبس المذكور في عمير نظيرة اللبس
 في موسى او عيسى من حيث الاشتراك اللفظي فيبقى اللبس من حيث الفاعلية والمفعولية
 ليس في عمير ما يقابله • واما ثالثا فلان حاله لبسه قليلة فان كاسم وان كان يصغر الا ان
 ذاك يقل في المحاورات بالنسبة لمقابله ولا كذلك تنفيد الافعال بفواعلها ومفعولاتها وقوله
 لاجمال من مقاصد العقلاء ان اراد به انه يقع وقوما غير متنع على ما هو معنى المطلقة العامة
 فبسلم لكنه لا ينفعه في شيء وان اراد به الاستمرار على ما هو معنى الدائمة ولو عند تعلق
 الغرض ببيان المراد كما هو على ما هو الحال في المحاورات كان ممنوما منعا ظاهرا على ما بينا .
 وقوله وبانه يجوز ضرب احدهما لاخر ان اراد انه يجوز في مقام تغاى الغرض بان احدا
 صارب ولاخر مصروب على ما ينعبر به التعبير باحد وءاخر كان مسلما لكنه ليس فيه نفع وان
 اراد انه يجوز في مقام تعلق الغرض ببيان ان الصارب زيد بخصوصه والمصروب عمرو بخصوصه
 كما هو المقصود في ضرب موسى عيسى كان طاهر البطلان . واما • فما زالت تلك دعواهم • فان
 المبتدئين الخبر والمعنى المقصود انهم استمروا على قواهم يا ويلنا انا كما طالين وهو لا يتغير على
 الاحتمالين اللذين ذكرهما فاللبس لم يتجاوز اللفظ بخلاف نحو ضرب موسى عيسى • بقي ان
 طائفة كثيرة من المتأخرين ومنهم المحققون تصافروا على الجواب عن نقد صاحب النقد بانه
 مني على عدم الفرق بين اللبس الموجود هنا وهو ان يسبق الى الفهم خلاف المراد وبين لاجمال
 وهو ان ينفذ الذهن فلا يحكم بشيء وانا لا اراه مسموحا فان التفرقة المذكورة لاهل لاصول وليست
 لاهل هذا الفن وكتبهم محشوة بذلك كالنبي وشروح التسهيل ونحو ذلك من مشهوراتهم وغيرها
 ولذا بنى ابن الحاج كلامه على عدم الفرق بينهما وقد قال المصنف مشيرا الى نحو رغبته ان
 تفعل . مع امس لبس كعصبت ان يدوا . مع ان ذلك مما يقول اهل لاصول فيه انه اجمال وسترى
 في كلام المصنف والسارج وكذا المصريح اطلاق اللبس على كثير من مثل ذلك وقالوا انما دخل
 لاعراب الاسماء لدفع الالتباس الحاصل فيها لاختوار المعاني المختلفة ويمتلون ذلك بخبر ما
 احسن زيد وما اسند الحر ونحو ذلك وطاهر انه قبل لاعراب من قيل الجمل لا الملبس . وقالوا
 ان الفعل المضارع تعنونه المعاني المختلفة فيقع فيه الالتباس كالاسم في نحو لا تاكل السمك
 وتشرب اللبن فلذلك اعرب وطاهر انه قبل لاعراب من قيل الجمل لا الملبس . وقالوا ان
 نحو صارب لا يضاف الا الى المفعول اذ لو كان قارة يضاف الى الفاعل وتارة الى المفعول البس
 وطاهر انه اذا قبل صارب زيد يحتمل المعنيين على حد سواء بناء على الطاهر فيكون اجمالا

لا لبساً . قال صاحب البسيط اتصل اسم الفاعل المتعدي الى المفعول دون الفاعل لان اصابته الى الفاعل والمفعول تفصي الى اللبس لعدم تعيين المصايف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا لبس في اصابته الى فاعله لتعيينه فجازت اصابته لذلك . وقالوا انه لو كانت صيغة اسم فاعل فعل وافعل على وزن مفعول لا لبس وظاهر انه لو كان كذلك لكان اجمالاً . قال صاحب البسيط كان قيل اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مفعول بان يقال مقتل ومضروب ليكون جارياً على مضروب وقتل لا انه عدل عنه الى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من افعل نحو مكرم ومضروب من اكرم واضرب وخص اللاتين بالزيادة لقلة حروفه . وقالوا لا يبنى افعل التفضيل من المبني للمفعول لئلا يلتبس به من الفاعل وظاهر انهم لو بنوه منهما معا لكان سامع قولنا زيذا اضرب من عمرو يجوز للاحتمالين على حد سواء فيكون اجمالاً . قال صاحب البسيط قيل التفضيل بافعل ان يكون على الفاعل نحو زيد فاضل وضمرو افضل منه لا على المفعول نحو خالد مفعول وضمرو افضل منه لانهم لو فعلوا على الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان يفتني الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فعلته فكان التفضيل على ما هو كالجزء اولى من التفضيل على الفصاة . وقالوا ان عدم جر ما لا ينصرف بالكسرة لئلا يلتبس بالمصايف لياء المتكلم محذوفة وبالمبنى على الكسر . وحيث اذا قلت مررت باحمد احتمل منع الصرف والبناء على الكسر والاصافة لياء احتمال الجملات اما بالسبة للثلاثة او لاثنتين قال في البسيط الجمهور على ان الصرف عبارة عن التنوين وحده وطه منع الصرف انما ازيلت التنوين خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين كراحت ان يلتبس بالاصافة الى ياء المتكلم لانه حكى حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة في غير النداء قال - شرقت دموع يهن فهي سجوم - وكراحت ان يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حزام . وقالوا ان نحو صعب لو قيل فيه صعب لا لبس المذكور بالمونث وظاهر انه حيث من قبيل لاجمال . قال في البسيط تكسير الصلة ضعيف لانها اذا كسرت النس فيها صفة الذكر بصفة المونث في بعض الصور مدح على الموصوف نحو قامت الصعاب يحتمل الرجال والنساء واذا جمعت بالواو والنون او بالالف والتاء انتفى اللبس . وقالوا يضم اول مضارع اكرم ولا يفتح كاول مضارع ضرب دفعا للالتباس وظاهر انه حيث من الجملات . قال ابن فلاح في المعنى انما ضم حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة النسخ الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو مضروب واكرم يكرم لان الهمزة من الرباعي تزول مع حرف المضارعة فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم امضارع الثلاثي هو ام مضارع الرباعي . وقالوا تقول متعجبا ما احسنا بلا ادغام ودافيا ما احسنا بالادغام ولو ادغمت فيها اللبس وظاهر انه حيث يكون مجعلاً . قال الخفاف في شرح الايضاح تقول في التعجب ما احسنا وفي النفي ما احسنا وفي الاستفهام ما احسنا لا قدغم في التعجب ولا في الاستفهام لئلا يلتبس احدهما بالآخر والنفي بهما . وقالوا انك لا تصب على الاختصاص الكثرة في نحو نحن قوم نفعل هكذا لان الكثرة لا تزيل لسا . والظاهر ان الاحتمال بها يساري لاحتمال بدونها فيكون اجمالاً على ما هو الظاهر . قال ابن الفحاس في تعليقه على المقرب لا يجوز ان ياتي

المصوب على الاختصاص من لاسم الميم نحو انا هذا افعل كذا
لان المصوب انما يذكر لبيان الصير فلذا ايهت قد جئت بما
هو افضل من الصير وكذلك لا يجوز ان يرفى به تكرة فلا يقال
نحن قوما نفعل كذا لان التكرة لا تقرب لاسم . وقالوا ان اسم
لاشارة المنادى لو حنف منه حرف النداء فتقول في يا هذا هذا
يلبس المنادى بغيره وبين ان الاحمالين متساويان فيكون لاجمالا
قال ابن فلاح في انغي اما امتنع حنف حرف النداء من اسم
لاشارة ضد البصريين لئلا تلبيس لاشارة المتحركة بقصد النداء
بالاشارة العارضة من قصد النداء . وقالوا اذا نسبت لعدد خمس
تقول نسبي لا عبدي لئلا يلبيس بالنسبة لعدد القيس وظاهر انه
حينئذ من قبيل لاجمال وسياتي هذا كمن نما تقدم للشارح
وبقي في كتبهم من هذا السط كبير يعرف ذلك واسع الاطلاع ولو
منع مانع في بعض ما ذكرنا كونه متساوي الاحتمالات لم يقدر
على معه في الكل . واما جواب الشارح المحقق فليس الا مجرد
تفريق بين الواضع التي ذكرها ابن الحاج وبين هذه المسألة بالوجه
والضعف من غير تعرض للمنادى لالبس ولا جمال وانها من حيث
المعنى مبنان او غيران فينتفع به الملمم وغيره بالنسبة لهذه المسألة
وتبقى مسالة نحو رشت ان تفعل يرفع فيها لما ذكرنا نص . واما
ما قيل ان هذا الجواب لا يجدي الساطم نفعا لانه اراد بالبس ما
يشمل لاجمال كما سياتي في قوله . مع امس لبس . فيكون تعدد ابن
الحاج واردا عليه فليس على ما ينبغي . هذا ما مني للعكر القدر
والغل التماسر والله ولي الاسام (قوله نحو اكرمك واحب زيدا)
تكرير المال للاشارة الى ان وجوب تاخير المفعول على الفاعل بمعنى
عدم توسطه بينه وبين الفعل اعم من ان يمنع تقدمه على الفعل
كما في الاول او لا كما في الثاني (قوله وما ضربت الا عمرا)
الاولى ما ضرب زيد الا اياه وانما ضرب عمرو اياه لان العموم في
قوله السابق طاعرا كان او مصرا في الحصور فيه اليخرف فاعلا او
مفعولا (قوله الذي اجاز تقديم الحصور الى) تقدم ان الصف
قال . وقد سبق ان قصد طهر . وراد الشارح . فاعلا كان او
مفعولا وهو صريح في حوار ذلك السابق عند وجود شرطه ولا شك
في انه . شعر بان له فاعلا الا انه لما امر صرح به عند الشارح التمه
المذكور للتصريح بذلك الفاعل وانه الكسائي ولذلك قل انت
اجاز ولم يدل احار الكسائي والنسب اصطلاحا وتفسير لاطلاق

نحو اكرمك واحب زيدا (وما بالا او باسا انصهر) من فاعلا
او مفعول طاعرا كان او مصرا (آخر) عن غير الحصور منهم
فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمرا الا زيد او الا انا وانما ضرب
عمرا زيد او انا والمفعول المحصور نحو ما ضرب زيد الا عمرا .
ضربت الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا وانما ضربت عمرا زيد .
يسبق (الحصور فاعلا كان او مفعولا غير المحصور) ان قصد طهر
بان كان المحصر بالا وتقدمت مع المحصور بها نحو ما ضرب
زيد عمرا وما ضرب الا عمرا زيد ومن الاول قوله
لم يدرك الا الله ما هيئت لنا عبيته والله الديار وشامه .
وقوله

ما علم الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا خط الا حبيب بط .
ومن الثاني قوله

تزدت من ليلى بتكليم ساعته فما زاد الا ضعف ما بيى .
وقوله

ولما اتى الا جملا مسوده ولم يدل من ليلى بمال ولا اهل
هان لم يظهر قصد بل كان المحصر باسا او بالا وام تقدم مع المحصور
امنع تقديمه لانتكاس المعنى حيث وذلك واضح . تنبيه . الذي
اجاز تقديم الحصور بالا مطلقا هو الكسائي صحفا بما سبق وذهب
بعض البصريين الى منع تقديم الحصور مطلقا واحذاره الجوهري
والنلوبين حصلا لالا على انما وذهب الجمهور من البصريين
والفراء وابن الانباري الى منع تقديم الفاعل المحصور واجازوا تقديم
المفعول المحصور لانه في ية التاخير (وشاع) في لسان العرب
تقديم المفعول المتبسي بصير الفاعل عند (نحو حارب ربه عمر) وقوله
جاء الخلاه او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر
لان الصير فيه ولو علا على متأخر في الفاعل الا انه متقدم في الرتبة

(وشذ) في كلامهم تقدم الفاعل المتبس بصيغة المفعول عليه (نحو زان نورة الشجر) لما فيه من عود الصير على متأخر لفظا ورتبة قال اللم والفرعون إلا أبا الفتح يحكمون بفتح هذا والصحيح جواز استدلال على ذلك بالسماع وانفرد على ذلك أباها من قولهم

ولو أن مجدا أخذ الدهر واحدا من الناس أبقي مجده الدهر طعنا وقوله وما نعت أعماله المرء راجيا جزء طعنا من سوى تن له لا موز وقوله جزى بنو أبا الغيلان من كبر وحسن فعل كما يجوزى متمسار وقوله كما حله ذا الحلم الثوب سودد ورقي فداه ذا الداء في ذرى الجد وقوله جرى ربه عني عني بن حاتم جزء الكلاب العلويات وقد فعل وذكر لجوازه وجهها من القياس ومن أجاز ذلك قبله وقبل أبي الفتح لا خف من البصريين والطوال من الكوفيين وتناول المانعون بعض هذه لا يثبت بها هو خلق طامرها وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق ولا تصاف لان ذلك إنما ورد في الشعر تنبيهاً لا لاول لو كان الصير المتصل بالفاعل للتقدم وكذا على ما اتصل بالفعل للناظر نحو ضرب أرباباً فلم تند انتعت المسألة أصحاً كما انتعت صاحبها في الدار وقيل فيه خلاف واختلف في نحو ضرب أرباباً فلم تند فبعضهم قسم وأجازة آخرون وهو الصحيح لانه لما عدا الصير على ما اتصل بها رتبة التقدم كان كعده على ما رتبته القديم الباني كما يعود الصير على متأخر رتبة دون لفظ ويسمى متقدماً حكماً كذلك يعود على متأخر معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهم من الفعل نحو ادب ولدك في الصغر يلحقه في الكبر أي الناذب ومنه أعدوا هو أقرب للنفوس أي العدل الثالث يعود الصير على متأخر لفظا ورتبة سوى ما تقدم في ستة مواضع المرفوع بنعم وبش نحو نعم وحلا زيد وبش وحلا عمرو بناء على ان المخصوص متداخراً محذوف أو خسر ليندا محذوف الثاني ان يكون مرفوعاً بإلزام التامرين العمل فانيهما كقولهم

حفرني ولم أجب لأحلاه أني لغير جميل من خليلي مهمل

على ما سبأ في بابيه الثالث ان يكون محذوفاً عنه بفسرة خبره نحو أن هي إلا حبانا الدنيا الرابع صير النثر والصفة نحو قل هو الله أحد فإذا هي صاحبة أبحار الذنوب كفروا الخامس ان محذوفاً وحكمه حكم صير نعم وبش في وجوب كون مفسرة تبسيرا وكونه مرفوعاً كقولهم ربه خيبة دعوت إلى ما يورث الجود داتبا فلجاليا

ولكنه يارم أيضاً الذكير فيقال ربه امرأة لارها ويقال نعمت امرأة عند السلاس ان يكون مبتدأ من الطاهر المفسر له كضريح زيدا فلان ابن عصفور أجازة لا خف من سيرة وقال ابن كيسان هو جازز بلجماع اه خاتمة قد ينضم العادل بالمفعول واكثر ما يكون ذلك اذا كان احدهما اسماً ناقصاً والاخر اسماً تاماً وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعاً صير المظم المرفوع وان كان منصوباً صير المنصوب وتعدل من الناقص اسماً بمعناه في الفعل وعدمه فان صححت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلا فهي فلسفة فلا يجوز اعجب زيد ما كرهه عروان لو تعبت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبته النوب ويجوز نصب زيد لانه يجوز اعجبت النوب فان لو تعبت ما على انواع من يعقل جاز رفعه لانه يجوز اعجبت النساء وتقول انك المسافر السفر بنصب لا حفر لانه لا تعقل انكني السفر ولا تقول انكني السفر والله اعلم

فيه سواء كان فاعلاً أو مفعولاً لا سواء طهر القصد ام لا يدل على ذلك التخصيص في وذهب الجمهور فما قيل كلام الشارح يوهم انه تقدمت اشارة الى ان متالك قائلاً بالجواز مطلقاً والتبعية معقود للتصريح به مع انه لم يتقدم اشارة الى ذلك فكان الطاهر اسقاط لفظ الذي ويكون التبعية بمعناه اللغوي أي لا يقاط ليس بشي طيعامل (قوله وشذ) أي جاز على شلوذ فان ذلك مذهب المصنف وأما مذهب غيره المنع وما ورد مرفوعاً كما يعلم ما سبأ (قوله يعود الصير على متأخر لفظا ورتبة سوى ما تقدم) قد ذكر المصنف هذه الاشياء في باب الصير في التسهيل نقله ويتقدم ايضاً غير منوي التاخير ان جر يرب او رفع بنعم او شبهها او بارول المشازعين او ابدل منه الفسر او جعل خبره او حكان المسمى صير النثر عند البصريين وصير المجهول عند الكوفيين ولا يفسر إلا بحملة خبرية صرح بجزءها خلافاً للكوفيين في نحر طننته قائماً زيداً وانه ضرب او قام وافراده لان وكذا تذكرة ما لم يله مونت او مذكر شيء به مونت او فعل بعلامته تانيث فيرجع تانيثه باعتبار التفتة على تذكرة باعتبار النثر ويبرز مبتدأ او اسم ما ومنصوباً في باني طن وان ويسكن في باني كان وكذا هذا كلامه ولا يخفى ان صنيعة اسب (قوله ان يكون مضراً عنه) أي يفرد وهذا فاروق ما بعده (قوله قد ينصب الفاعل بالمفعول) أي قد ينصب من صدر منه الفعل بمن وقع عليه لا لفظ الفاعل بلط بالفعل كما في ضرب موسى عيسى الطهور لا عراب هنا فيهما او في احدهما (قوله واكثر ما يكون ذلك النح) محذوفاً قواه لاني وتقول انك المسافر النح (قوله اسماً ناقصاً) قيل اراد به الاسم الموصول لانه لا تتم دلالة على معناه إلا بصلته

ان يكون مبتدأ من الطاهر المفسر له كضريح زيدا فلان ابن عصفور أجازة لا خف من سيرة وقال ابن كيسان هو جازز بلجماع اه خاتمة قد ينضم العادل بالمفعول واكثر ما يكون ذلك اذا كان احدهما اسماً ناقصاً والاخر اسماً تاماً وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعاً صير المظم المرفوع وان كان منصوباً صير المنصوب وتعدل من الناقص اسماً بمعناه في الفعل وعدمه فان صححت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله وإلا فهي فلسفة فلا يجوز اعجب زيد ما كرهه عروان لو تعبت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت النوب ويجوز نصب زيد لانه يجوز اعجبت النوب فان لو تعبت ما على انواع من يعقل جاز رفعه لانه يجوز اعجبت النساء وتقول انك المسافر السفر بنصب لا حفر لانه لا تعقل انكني السفر ولا تقول انكني السفر والله اعلم

النائب عن الفاعل

قال الشيخ لا يبر في شرح التسهيل الترجمة بالنائب عن الفاعل لم ارها لغير ابن مالك وانما عبارة النحويين فيه ان يقولوا بلب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح . ومنه يعلم انه لم يجب ما ترجم به الفاعل وانه لا يعني للرد عليه بان ما ترجم به الفاعل اسلم من قول غيره اذ من افراذه ما يعلم فاعله واسلم واخصر من قول النحويين للمفعول الذي لم يسم فاعله على ان الكلام في ترجمة الالب لم يعرف في النسخة من ترجم الالب بمفعول المجهول نعم كان الاول للنحويين ان يختاروا ما عبر به النصف من جهة ان اسماء ارباب الاصطلاحات من باب التوضيحات كما يناسبنا وبالنظر اليه لا يدخل في مبادرتهم الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل ولا يخرج دينارا من اعطى زيد دينارا وان كان لا يصر ذلك من جهة انه اسم اصطلاحى حصل مفهومه ووضع هو بآزانه بحيث لا يخرج منه شيء منه ولا يدخل فيه شيء من غيره ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله كالايجاز وتصحيح النظم) تصحيح النظم يتعارف ما صر منه غيره بالتعطيل وهو اقامة وزن الشعر كقوله - مهدت مبيتا مغيا من اجرتي - والتوافق في اعراب القوافي خوفا من لاقوا ولاسراف نحو قوله

وما للمرء الا كالشهاب وهو
يعبر ومدا بعد اذ هو ساطع

وما المال ولا دأون الا ودائع
ولا بد يوما ان ترد الودائع

ودخل تحت الكلى المتعارف في لاسجاع ثلثا تبعد السجدة على اختها بعدا تفر منه الطباع وتوجه لاسماع نحو قول الحريري في المدامات ما طلع ملال . وسمع املال . قائل (قوله والجهل) اعترضه الجمال ابن هشام بعدم اختصاص الجهل به الا ان لا يصرح باسمه لا حذفه كيف ويسوغ في كل فعل اسناده الى الفاعل مشتقا من صدره كسال سائل وقيل فاعل وهذا لا يعررك في وقت وفيه ان هذا البحث ياتي فكما اعرف به وقد صرح اعلم بان الحال التي هي للخصوصية على تعيين موجب وهو الغالب وغير موجب نحو اختصاص استهجان التصريح بالاسم العلم موصولية السند اليه فانهم جارة مقتضايا لموصولته مع انه يحصل السلامة منه بغير الموصولية من اسم لاشارة ونحوها والجهل المذكور من هذا القبيل واما ما اجيب به مما وقع في عروس الافراح انه راي بخط والده النقي رحمه الله ما نصه يقال جاء شيء ولا يقال جاء جاء وان كان اخص من شيء لكون جاء مستندا فيه والسند اليه الفاعل ومعرفة السند اليه سابقة على السند معنى عرف السند كالجاء لم تبقى في الاسناد فائدة والشئ قد لا يعرف بمجمله فمعنى على ان معرفة السند اليه يجب ان تكون قبل معرفة السند . وفي الحواشي الشريفة على المطول انه غير واجب مع ان اطلاق انه لا يقال جاء جاء يمنع قوله تعالى . سال سائل . واعلم انه قال الشيخ لا يبر حال شعنا ابو الحسن ابن الصائغ هذا اي ذكر اعراض الخنثى من مذيان المتأخرين ولا فرق بين طلب علم ذلك وبين طلب علم بناء الفعل للفاعل . وفي النقي ان هذا تطعن من النحويين على صاعه اليان (قوله فيما له من الاحكام) ينبغي ان تكون ما للجنس وكذا لاحكام قد قال الشيخ لا يبر في شرح التسهيل انما ينوب عنه في الرغوع ووجوب تأخير عن الرابع والتول منزلة الجزء

(النائب عن الفاعل)

(ينوب مفعول به عن فاعل) حذف
لفرض اما اعطى كالايجاز وتصحيح النظم
او معنوي كاعلم به والجهل ولا يهام
والعظيم والتخاير والخوف منه او عليه
وسياي انه ينوب عن الفاعل اشياء غير
المفعول به لكن هو الاصل في النيابة عنه
(فيما له) من الاحكام كالرفع والعديته
ووجوب التأخير

واستماع الخلف ولا يجري مجرى في العامل لان الفاعل يرتفع باسم
 الفاعل وبالطرف والجور والامانة والمجاهد الجاري مجرى للمشتق
 ولا يرتفع اسم المفعول الذي لم يسم فاعله الا بالفعل واسم المفعول
 وفي ارتفاعه بالمصدر المخل خلاف فلذا لم يجر مجراه في كل ما له
 (قوله وغير ذلك) لم يدرج الوجوب في الاثنين قبله لمكان
 الخلاف بينهما كذا قيل وهو يقتضي ان لا خلاف في الاخير وليس
 كذلك وما رابا من مخالف في الثاني . والجهد في ذلك ان يقال
 انه لبيان ما اعطيه النائب بسبب النيابة ولم يصح قبلها فانه
 قبل النيابة لم يكن له جنس الرفع ولا جنس العديته بخلاف
 اصل التاخير فانه كان قبلها وانما انثرت هي وجوبه فقط فلذا
 ادرج الوجوب فيه دون غيره ثم انه يدخل في غير ذلك استحقاق
 الاتصال به لا عدم الخلف على ما قيل لان العديته المصريح بها
 تدل على ذلك (قوله عن صيغة لاصاية) اي الصيغة التي كانت
 له مع الفاعل الذي هو اصل الى صيغة اخرى اي مزايرة لها تؤذن
 بالنيابة وليس في كلام النصارح الا بيان ان الصيغة التي كانت مع
 الفاعل لم تنق وانه اوجب صيغة اخرى وهذا محل اجماع واما انه
 حل كل من الصيغتين المتغير عنها والتغير اليها للنيابة مشتق من المصدر
 بانفراده او صيغة الفاعل فقط فليس كالمصريح فيه كما قيل فتثبت
 (قوله والاي الثاني الخ) التليد بالثاني للتبعية على ان الحكم
 مخصوص بالثاني دون للمصارح لان العالي فيه تاء الطلوع ثالث
 لا فان لا ضاحك بحرف المصارعة فلا يصح فيه تالي تاء الطلوع
 وهذا كما نيه فما بعده على ان الكلام ايضا في غير المصارح بقوله
 هو الوصل (قوله من كل تاء مزبدة) تلك الزيادة مقيدة بالاجزاء
 احتراز ما لا اعياد فيه كمرس النوع بمعنى رفس فلا يصح تاليه
 وكان النصارح اجمد على ما جيلاد عند الاطلاق (قوله ولاشعاع
 هو لا تيان على الغاء الخ) عبارة النصارح الثاني لا قرب ما حرة
 بعض المتأخرين فتدل كهيئة الطق به ان تلفظ على فاء الكلمة
 بحركة مركبة من حركتين ابرارا لا شوعا جزء الصمة مقدم وهو
 لاقل يليه جزء الكسرة وهو لاكثر ومن ثم تمحصت الباء (قوله
 وان بشكل من هذه الاشكال) الطاهر ان الاشكال جمع على باب
 قلن لانه لم يخل قطعا اما لفظا فطاهر لانه حالة بين الكسر والضم
 مغاير لهما واما رسما فليس الرسم بمزوزة بعلامة على ما هو معام
 عدم . مع شكل فحركة في سبيل السوط فيهم مع انه لا يخفى

بالاشعاع

وغير ذلك (حكييل خير نائل) فخير نائب عن الفاعل المحذوف
 اذ لاصل فال زيد خير نائل نعم النيابة مشروطة بان يغير الفعل
 عن صيغته لاصلية الى صيغة تؤذن بالنيابة (قول الفعل) الذي
 تبنيه للمفعول (اسمين) مطلقا (و) الحرف (المصل) بالآخر
 منه (اكسر في معنى كوصل) ودحرج (واجعله) اي للتصل بالآخر
 (من مصارع متفتحة) كينتهي القول فيه (عدد البدل للمفعول
) ينهي (و) الحرف (الثاني التالي نا المطاوعة) وشبهها من كل
 تاء مزبدة (كالاول اجعله بلا مازعة) تقول تصدح الشيخ وتقول
 من الامر باتباع الثاني الاول في الضم (وثالث) الفعل (الذي)
 بدي (يهز الوصل) كالاول اجعله كاستحلي (الشرب واستخرج
 الملا فتبع الثالث ايضا للاول في الضم (واكسر او لشم ما) فعل
 (ثلاثي اعل) عينا (واويا كان او يائيا فقد عري) وقبل يا ارض
 اباي ما عكس ويا ساء اغاي وغيض الماء بهما ولاشعاع هو لا تيان
 على الغاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى زوما (وضم جا) في
 بعض اللغات (كجوع) وحوك (فاحتمل) كقول

ليت وهل يقع عبقا ليت ليت شبابا نوع فاشتربت

وكقول

حركت على فجرين اذ تمالك تختبط النوك ولا تمالك

تسمية . انما بقواه فاحتمل الى ضعف هذه اللغة بالنسبة للفتن
 الاولين وتغري لبني فقص وبني دبورا (وان بشكل) من هذه الاشكال
 (خيف ليس بجنتب) ذلك الشكل ويعدل الى شكل اخر لا يس
 فيه فلذا اسند الفعل الثلاثي الحقل العين بعد بنية للمفعول الى
 ضمير متكلم او مخاطب فان كان يائيا كجاء من السمع احتسب
 كسرة وعدل الى الضم او الاشعاع لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو بعث
 العبد فانه بالكسر ليس الا وان كان واروبا كسام من الضم اجتب
 ضم وعدل الى الكسر او الاشعاع لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو سمعت
 العبد فانه بالضم ليس الا . تبينه . ما ذكره من وجوب احتساب
 الشكل اللبس على ما هو طاهر كلامه ما وصرح به في شرح التافية
 لم يتعرض له مسيوه بل طاهر كلامه جواز لوجه الثلاثة مطلقا
 ولم يلتفت للاشعاع

بالاشتمال ليس لكن صوم النكرة المذكورة غير لازم فندبره فقد هم فيه (قوله لمصولة في نحو
منحار وتصار) فوق بل اللبس في نحو منحار وتصار لا تنويحه عنه من غير الترائن الخارجية
بخلافه هنا فان المتكلم منه مذبوحة بان يشم او يشم او بان يكرم . هذا وانما كان في
منحار ليس لانته يحتمل كونه اسم فاعل وكونه اسم مفعول وفي قمار لانه يحتمل كونه فعلا
مبنا للمجهول ويكونه مبنا للمعلوم بحركتهما اي الفاء والفاء والحركة المذكورة للاشتمال او الصم
او الكسر (قوله فالقابل للنيابة من الظروف) زمائية او مكانية والصادر ميمية او غيرها هو
الظرف المتصرف الذي يرى طرفا وغیر طرف المختص بملئيه او اضافة او غيرها والمصدر
المتصرف الذي لا يلزم النصب على المصدرية المختص بنوع من انواع الاختصاص كتعدد
العدد او كونه اسم نوع مثال طرف الرمان المتصرف المختص بالملئيه نحو صميم وحصل ومثل
طرف المكان المتصرف المختص بالضافة جلس اسلم الامير ومثال المصدر المتصرف المختص
بصفة . فاذا فتح في الصور نفخة واحدة . وذلك ملتبس بخلاف اللازم من الظروف والصادر
ولا يقبل النيابة عن الفاعل نحو مند من طرف المكان اللازمة النصب على الظرفية وانما من
طروف الرمان كذلك وسبحان من المصدر الغير البعية اللازمة النصب على المصدرية ومعاذ
من المصدر الميمية كذلك لا تمناع الرفع (قوله واجاز لاخض جلس عندك) اي لا نحو
سبحان على ما استظهر لان المصدر الذي لا يتصرف لا يكون الا محذوف العامل ولا يكون
امثاليا وافعال لانها لا تكون الا مسداة الى الفاعل الذي هو صميم المتكلم (قوله وبخلاف
البهم الخ) في السكت لابس مشم قواهم في المصدر التائب عن الفاعل لا بد من اختصاصه
خطا لانه قد يكون المراد لا يهلم فيقول نحو . فمن غني له من اخيه شيء . اي نوع من
انواع الغنى وهو الصادر من كل الورثة او بعضهم . هذا كلامه (قوله فحذف عليك لدلالة
الخ) قيل طيه ان الصمير لا يوصف الا ان يكون نم قول بان الصمير الدائم على الكثرة يوصف
كمجموعة . ورد بان العزير وصف للمصدر الذي هو مرجع الصمير لا للصمير نفسه . ولا يخفى
ان الجواب والسؤال مبنيان على ان عليك المحذوف صفة اصطلاحية كما هو المبادر واو حملت
على انها صفة في المعنى وهو حال كما في التصريح لما اخرج الشيء من ذلك فتأمل (قوله اذا
جاءت للتبطل) رادة لانه لا يروم ان دلالتها على التبطل في الجملة يمنع نيابة مجرورها عن الفاعل
مطلقا وان لم تكن للتبطل (قوله يعني جاء الخ) ذكر في الاعالي هذا البيت وقوله

في كفه خيزران ربحه سبق من كف اروع في عزمه خم
ونسبهما للحزبين الكفاي واسمه هو بن عبد وهو من شعراء الدولة الاموية حجازي مطوع
وكان هجاء خصب اللسان وليس هو ممن خدم الخلفاء ولا اتجههم بدع ولا كان يرمي الحمار
حتى ملت وهذا الشعر قوله في عبد الله بن عبد الملك بن مروان وكان عبد الله من قبلان بنى
امية وطرفائهم وكان حسن الوجه حسن المذهب . حدث الزبير بن بكار عن عبد الله ان عبد
الله بن عبد الملك بن مروان لما حج قال له اميرة سيأتك الحزين الناعم بالديقة وهو ذوب
اللسان فايتك ان تحبب منه فلما كان في المدينة دخل الحرم عليه فلما صار بين يديه
يرأى حساله وبهاءه وفي يده قضيب خيزران وقف ما كنا نأمله عبد الله حتى طس انه

لمصولة في نحو منحار وتصار نعم لا خطاب
اول واربع (وما باع) ونحوه من جواز
الصم والكسر والاشتمال (قد يرى لنحو صم)
ورد من كل ثلاثي صاعف مدغم لكس
لا فصحا الصم حتى قبل بعضهم لا يجوز
نحوه والصحيح الجواز فقد قرأ علامة ردت
الياء . واو ردا . (وما باع) ونحوه
من جواز لوجه الدلالة ثابت (لما العين
تلي . ي) كل فعل على وزن اعتل او
انقل نحو (اختار وانقاد ولسه يفتلي)
فتقول اختور وانقود واختير وابعيد بصم
الثاء والفتى وكسرهما والاشتمال وتحرك
الهمزة بحركتهما (وقابل) للنيابة (من
طرف او من مصدر) او مجرور (حرف
جر نيابة حري) اي خصص وما لا دلا
والقابل للنيابة من الظروف والمصدر هو
المتصرف المختص نحو صميم وحصل وحلس
اسام لامير . فاذا فتح في الصور نفخة
واحدة . بخلاف اللازم بينهما نحو . د
وانا وسبحان ومعاذ لا تمناع الرفع واجاز
لاخض جلس عندك وبخلاف البهم نحو
صميم زميل وجلس مكان وسير سر لعدم
الفائدة فاجاع سير على اصمار السير
احق خلافا لمن اجاره فاما قوله
ونالت متى يتخل طيك ويعتل

يسوك وان يكشف غرامك تدرى
فمعناه ويعتل هو اي لاعلال العهود او
اعلال عليك فحذف عليك لدلالة عليك
لاول عليه كما هو من الصفات المحصنة
وبذلك توجه وجعل بينهم وقوله
فيا لك من ذي حاحة حل دونها
وما كله ما يهوى امره هو ثائله
والقابل للنيابة من الحرورات هو الذي
لم يأن الجاراء طريفة واحدة في الاستعمال
كذلك ومنه ورب حروف التسم والاستثناء

ونحو ذلك ولا دل على تمليل كالام والياء ومن اذا جاءت التبطل فاما قوله . يعني جاء . فلا يكلم الا حين بنسب
فالتائب فيه صميم المصدر كذا على ما مر لا قوله من مائة . تشبهات . لاول ذكر ابن ابار

ان الباء الحالية في نحو خرج زيد بليابه
لا تقوم مقام الفاعل كما ان لاصل الذي
تنوب عنه كذلك وكذلك المميز اذا كان
مع من كقولك طبت من نفس فانه
لا يقوم مقام الفاعل ايضا وفي هذا الثاني
نظر فقد نص ابن مسعود على انه لا يجوز
ان تدخل من على المميز المنصب من
تمام الكلام . الثاني ذهب ابن درستويه
والسهيلي والبيهقي الرندي الى ان النائب
في نحو مر يزيد صير المصدر لا يجوز
لانه لا يقع على المحل بالرفع ولانه يقدم
نحوه كان منه مستولا . ولانه اذا تقدم لم
يكن مبتدا وكل شيء ينوب عن الفاعل
فانه اذا تقدم كان مبتدا . ولان الفعل
لا يوثق له في نحو مر يزيد ولنا سير
بريد سيرا وانه انما يراه محل يظهر في
الصحيح نحو لست بقائم ولا واعدا
بالصحب بخلاف مررت بزيد الفاعل
بالصحب ومر بريد الفاعل بالرفع لانك
تقول لست قائما ولا تقول في الصحيح
مررت زيدا ولا مر زيدا على ان ابن جني
اجاز ان يقع على محله بالرفع والنائب
في لاية صير راجع الى ما رجع اليه اسم كان
وهو المكلف وامتناع لا بداه لعدم المجرد
وقد اجازوا النيابة في نحو لم يصوب
من احد مع امتناع من احد لم يصوب
وقلوا في كفى بالله شهيدا . ان المجزوء
فاعل مع امتناع كمت بهند . الدلت
مذهب الحصريين ان النائب انما هو
المجزوء لا المحرف ولا المجموع فكلام الالم
على حثي صافي لكن طاهر كلامه في
الكافية والتسهيل ان النائب المجموع
(ولا ينوب بعض عدي) المذكورات اعني
الطرف والمصدر والمجزوء (ان وجد في
اللفظ مقول به)

قد اراح ثم قال السلام عليك ورحمة الله اولا فقال وطيبك ثم قال هي الله وجهك ايها الامير
اخي كنت قد مدحك بشعر فلما دخلت عليك ورايت جمالك وبهائك اذنتي عند فانسيت ما
كنت قلته وقد قلت في مقام هذا يشين فقال ما هذا . ال . في كفه خيزران . البيت . ينصبي
حياء . البيت . فاجله فقال اخذني اصاحك الله فقال لا اخذم لي اختر احد هذين الغلامين
فاخذ احدهما فقال له عبد الله اعطينا تبقي هذا لآخر . والناس يرون هذين البيتين للفرزدق
في ابياته التي مدح بها علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب طهم السلام التي اولها . هذا
الذي تعرف البطحاء وطائفة . البيت . وهذا غلط من رواه وليس هذان البيتان مما مدح
به مثل علي بن الحسين عليهما السلام لانهما من نعوت الجبابرة والملوك وليس كذلك ولا هذان
من مدح عليهما السلام ولم من الفصل ما ليس لاحد . وبهذا سقط كلام الظاهرين (قوله ان
الباء الحالية) اي مدخلها وكذا مدخل وار المعية وادوات الاستشهاد وخبر كان بالنسبة لكان
(قوله وكذلك المميز الخ) يحتمل ان يكون التشبيه تاما فانه قال التمييز اذا كان مع من
كالباء الحالية فكما ان الباء المذكورة لا تقوم مقام الفاعل كما ان الحال كذلك فكذلك التمييز
مع من لا يقوم مقام الفاعل لكون التمييز بدون من كذلك ولا ينافيه لاقتصار في التفريع
على كونه لا يقوم مقام الفاعل كما لا يخفى . ويحتمل ان يكون في مجزوء عدم القيام مقام الفاعل
كما هو الانسب بذلك التفريع ويكون عدم زيادة كما ان لاصل الذي الخ في المشبه لما
ان التمييز خالف في نيابته عن المميز والكسائي كما ياتي ولا كذلك الحال . وبهذا يظهر جسد
ان الكلام لا يخص ان اصل التمييز ينوب وليس كذلك تدبر (قوله وفي هذا الثاني) اي
مثال الثاني (قوله المنصب على تمام الكلام) رد بان كل تمييز كذلك فالاولى المحول من
الفاعل (قوله ولانه يقدم) اي مع بقائه كونه نائب فاعل وبهذا فاي الدليل الذي بعده
لانه باعتبار انه يتقدم وينسحق عن كونه نائب فاعل تدبر (قوله والنائب في لاية الخ)
رد للدليل الثاني من ادلة ابن درستويه ومن معه باجبار خصوص لاية (قوله وامتناع لا بداه
الخ) رد للدليل الثالث (قوله وقد اجازوا النيابة الخ) هذا رد لعوله في الدليل الثالث
وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدا وحاصله انكم قيدتم كون الشيء الذي
ينوب عن الفاعل مبتدا بما اذا تقدم على ما هو المحقق في الشرط والجزاء عند اهل العربية والمطالع
واصلهم الاخر الذي هو تقدم النائب وقد صرح الرئيس ابن سيناء بان مطلقت العلوم
موجوبات ومبطلات كليات فتكون فاعلين موجب تقدم كل نائب عن الفاعل وذلك باطل
بشروط فقيحه وهو ان بعض النواب لا يتقدم كما في لم يصوب من احد كما بينه المصريح
على ان الكلية المذكورة صريحة في الكلام . وبما حررنا اندفع ما قيل قد يقال هذا لا يظهر
الرد به الا لو قلوا ان كل نائب يقدم ويعرب مبتدا وام يقولوا ذلك واما قالوا اذا تقدم اعرب
مبتدا وهذا لا يتقدم لما علمت تقدم اعرابه مبتدا لعدم تقدمه (قوله وكلام الالم على حثي
الاضافي) لم يجعله من بلب لالكفاء بالخارج عن الضرور فوافق طاهر كلامه في التسهيل
والكافية كما فعل غيره لما ان الشيخ لا ندر حال عليه وما ذهب اليه في النائب لم يفعل به
احد فانهم (قوله في اللفظ) احضروا ما اذا وجد في التدبر سقط فانه لا يمنع ابانة غيره

(قوله بل تبين انابعه) وجهه ان غيره لا يوجب
الا بعد تقديره مفعولا به مجازا ولا يرتكب ذلك
التقدير مع امكان عدمه ويانه قد يكون فاعلا في
المعنى بخلاف غيره ويانه يوجب بلا شرط (قوله مطلقا)
يفسر قوله بعد لكن بشرط تقدم النائب (قوله
وواقعهم لا يخفى لكن بشرط تقدم النائب) هكذا
نقل عنه ابن برهان وجماعة وقال هذا منه طريق
جدا ونقل عنه الرضي وبشرط ان يوصف ونقل من
السيد تفصيل اخر وهو ان الغير ان كان اعم فهو
الاولى بالنيابة ولو مع وجود المفعول به تقدم او تاخر
ولي الرضي والاولى ان يقال كلما كان ادخل في عناية
التكلم احكاما بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى
(قوله اذا قد المفعول به) في بعض عروض التسهيل
لاكترون على انه اذا فقد المفعول به تساوت رتب
البواقي جوازا ورجح ابن مطي الجواز والجهود لكونه
مفعولا به بواسطة وبعض الطرفين والمصدر لانها
مما قبل دونه واثير الدين المكان لقربه من المفعول
به لدلالة الفعل عليه التزاما بخلاف الزمان والمصدر
فانهما احد مدليه وابن صفور المصدر لدلالة
الفعل عليه اكثر (قوله بخلاف ما لم يؤمن التباسه)
لا يؤمن بخط الرتبة كما في ضرب موسى عيسى لما
انه لا يحتاج لذلك بعد امكان الاحتراز منه بالنيابة
لاول فقط مع المحافظة على ما هو الاصل من انابة
لاول دون الثاني بخلافه هنالك مع ان في تلك
المحافظة الفاعل لما تخصيه النيابة من كون النائب
يجل محل المنوب عنه فليتهم (قوله لما سلب) اي
من عدم ظهور التصدي اذ كل منهما يعلم ان يكون
مطنونا انه لاخر في باب طن ولا يكون معهما ومعهما
به في باب اري فلم تحتج العبارة لتقدير (قوله
وهو مختصى كلام التسهيل) طاعره انه لا يؤخذ من
كلام الاصناف هنا وهو كذلك لانه وان كان داني مفعولي
طن وقد ذكر حكمه الا انه لما صار نائبا بدخل الهمزة
لم يلزم ان يثبت له ما كان قبل من الاحكام وهذا

بل تبين انابعه هذا ملحق بسبويه ومن تابعه وذهب الكوفيون الى جواز انابة
غيره مع وجوده مطلقا (وقد يرد) ذلك كقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا
يكسبون وقوله لم يعن بالطباء الا سبينا ولا شفى ذا القى الا ذو هدى
وقوله وانما يرضي النقيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه
وواقعهم لا يخفى لكن بشرط تقدم النائب كما في الشين * تنبيه * اذا فقد المفعول
به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قيل ولا اولوية لواحد منهما وقيل
المصدر اولى وقيل الجوز وقال ابو حيان طرف المكان (وباتفاق قد يوجب)
المفعول (الثاني من * بلب كسى فيما التباسه امن) نحو كسى زيدا جبة واعطي
مرا درهم بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو اعطيت زيدا عمرا فلا يجوز اتفاقا ان
يقال فيه اعطي زيدا عمرو بل يجب فيه انابة لاول لان كلاهما يصلح لان
يكون عاخدا * تنبيه * فيما ذكره من الاتفاق نظر فقد قيل بالنع اذا كان نكرة
ولاول معرفة حكمي ذلك من الكوفيين وقيل بالنع مطلقا وقوله قد يوجب لاغارة
بقد الى ان ذلك قليل بالنسبة الى انابة لاول او انها للتحقيق . اهـ . (في باب
طن و) بلب (ارى النع) من اقامة المفعول الثاني (اشهر) عن النقة وان امن
اللبس فلا يجوز عندهم طن زيدا قائم ولا اعلم زيدا فرسك مسرجا (ولا ارى معا)
من ذلك (اذا قصد طهر) كما في المذالين وفانا لاس طاحنة وابن صفور في
لاول ولقوم في الثاني فلن لم يظهر التصدي تبين انابة لاول اتفاقا فيقال في
طنت زيدا عمرا واعطيت بكرا خالدا مطلقا طن زيدا عمرا واعلم بكرا خالدا مطلقا
ولا يجوز طن زيدا عمرو ولا اعلم بكرا خالدا مطلقا لما سلف * تنبيهات * لاول
يشترط لانابة المفعول الثاني مع ما ذكره ان لا يكون جملة فان كان جملة امتنع
انابعه * الثاني افهم كلامه انه لا خلاف في جواز انابة المفعول لاول في الابواب
الثلاثة وقد صرح به في شرح الكافية واما الثالث في بلب اري فنقل اس ابي
الربيع وابن هشام المحراري وابن الناطم لاتفاق على منع انابعه والحق ان
الخلاف موجود فقد اجازوه بعضهم حيث لا ليس وهو مختصى كلام التسهيل نحو
اعلم زيدا فرسك مسرج * الثالث اخرج من منع انابة الثاني في باب طن مطلقا
بالاليس فيما اذا كانا نكرتين او معرفتين

وبعد الصمير على متأخر لفظا ورتبة ان كان الثاني تكررة فهو على قائم زيدا لان الغالب كونه مطلقا واحتج تن منع اناجه مطلقا في باب اعلم وهم قم منهم للتصراوي ولا يدي وابن صفور بلان لا اول مفعول صريح ولا خبران مبتدا وخبر شيها بمفعولي اعلى وبلان السماع انما جاء بانابة لا اول كتوله

ونبتت جد الله بالجور أصبحت ككراما موالها لتيها صبيها الرابع حكى ابن السراج ان قوما يميزون انابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولا التزامه اخبارا من غير مذكور ولا مقدر واجاز الكساعي نيابة التمييز فلجاز في امثلة الدار رجلا احتلي رجال والى ذلك اشار في الكافية بقوله

وقول قوم قد ينوب الخبر ببلب كان مفردا لا يعسر وناب تمييز لدى الكساعي لتأخره من القيلس ناه . اه . واعلم انه كما لا يرفع رافع الفاعل الا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع رافع النائب عنه الا دائما واحدا (وما سوى ذلك) النائب مما علقا . بالرافع (له) الصب له محققا) اما لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا او محلا ان يكنه . تنبيه . قال في الكافية

ورفع مفعول به لا يلقى مع نصب فاعل وروا فلا تنس اي قد جعلهم ظهور المعنى على اعراب كل من الفاعل والمفعول به باعراب لاخر كقولهم غرق النوب المسار وقوله مثل القنادل هذا جرن قد بلغت نجران او بلغت سواتهم هجر ولا يلقى على ذلك . اه . خاتمة . اذا قلت زيدا في رزق مرد صفرون دينارا تبين رفع صفريين على اليابة فان قدمت صرا قلت صفرو زيدا في رزق صفرون جاز رفع الصفريين ونصبه وعلى الرفع فالفعل حال من الصمير فنصب توحيد مع المتى والجموع وبجيب ذكر الجار والجرور لاجل الصمير الراجع الى ابتدا وعلى النصب والفعل . تحمل للصمير فوز في التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والجرور . (استعمال العامل من المفعول) .

(ان صمير اسم سابق فعلا فغل . منه نصب لفظه او التحل) اي حقيقته بلب لا اشتغال ان يسبق اسم عاملا مشتقلا منه بصميره او ملابسه لو تفرغ له هو او ماسمه لنصبه لفظا او محلا فيصير للاسم السابق عند نصبه عامل ماسب للعامل الظاهر مفسر به على ما سبى يانه والصمير في منه وفي لفظه للاسم السابق والسما في نصب بمعنى من وهو بدل اشتغال من صمير منه بلعانة العامل والالاف واللام في التحل بدل من الصمير والتقدير ان فغل صمير اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك للاسم السابق لي نحو زيدا

صريحه او محله نحو هذا صريحه (والسابق اسمه) اما وجوبا واما جوازا واجحا او مرجوحا او مستويا الا ان يعرض ما يمنع النصب على ما سبى يانه (بفعل اصمرا . حقا)

ظاهر وان خفي (قوله . وبعد الصمير الخ) اي لان العالي اذا تاب من الفاعل تكون له رتبة وهي التقديم على الاول الذي لم يذب ولا يفتح في رد العود للمذكور ايجاب ذكر الثاني في موضعه لكونه لم يقل به احد مع كون نيابته عن الفاعل تنافيه كما مر (قوله ورفع مفعول الخ) هذا صريح في ان المرفوع مفعول والمفعول فاعل وكذا صرح حماسة من فحول هذا الشأن وهو صواب وليس فيه نقص للقواعد لما صرحا به من ان الفاعل والفاعل لا ينصبها ولا يتنافيه تن ادعى فيه القلب كما هو ظاهر لوجوده في الاعراب وتن قال ان المرفوع هو للفاعل والاصوب هو المفعول فقد حاد من الصواب اذ الفاعل هو الذي اسند اليه فعل تام اصلي الصيغة على جهة قيامه به او وقوعه منه لا او وقوعه عليه والمفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل لا ما وقع منه او وقع عليه وهذا من الظهور ببيان وان وقع بخلافه من بعض لا بيان .

(الاشتغال)

هذه الترجمة للشهرة وترجم في بعض كتيبه بما اصبر عامله على شريطة التفسير وذكر هذا الباب طلب المرفوعات لكون المشتغل منه قد يكون مرفوعا كما سبى (قوله . املا) اطعمه املا تخرج صور الخلاف من غير اسمي الفاعل والمفعول كالصندر العامل فان فيها ثلاثة احوال . احدها اندراجها في الباب مفعلا بصرف مصدرى او كان في الامر او الاستفهام نحو زيدا صربا قائما واما زيدا صربا اياه وازيدا صربا اخاه . وفي ككتاب النقد لاشيلى ابو العلس والكوفية على احازة لا اشتغال في المصدر . السابى . دم اندراجها فيه فوجب قبله رفع الاسم السابق بالاداء . الثالث . دم اندراجها مفعلا بخلافه بدلا من الفعل . واجاز المبرد صله في مثله اذا كان نكرة غير موصوفة فيفسر عاملا . وقال ابن خروف اذا كان بدلا فسر غير عامل فيما قبله واما اسم الفعل فاجاز تفسيره بجوز صله فيما قبله كالكسائي وشيخه الكوفية واما الفعل الحامد فاجازه سبويه في لبس نحو زيدا لست صله ونعمه فيوه . وعن ابن كيسان في كتاب المغنايق ان بعض الكوفية والمازني يمنعون دخول ليس وكان في السابى فلا مرون جوازا زيدا لست مثله وصرا كنت صله وواضحهم في ليس المبرد وفي اسمى الفاعل والفعل خلاف صحة جملة وحوزة اخرين . نعم المنع في الصفة المشبهة احيى هذا وقد اشتغل التعريف على اركان لا اشتغال الثلاث للاسم المشتغل

منه

منه والعامل للمفعول والشاغل وهو الصير أو ملازمة للمفعول به وشرط الأول التقديم وقبول الأسماء والاعتبار لما بعده وأن لا يكون من جملة أخرى وأن يكون محصيا وشرط الثاني صلاحية للعمل فيما قبله وعدم الفصل بينه وبين الاسم السابق وشرط الثالث أن يكون صيرا معمولاً للمفعول أو من تحت محمله (قوله أي أصمارا حتما) تقديم هذا الوجه للتنبيه على إرجاعه على ما بعده بصلاحه من حذف مرفوع السبي الذي هو غير جائز ومن وقوع المصدر المنكسر حالا وهو مقصور على السماع (قوله وأما معنى دون لفظ) أي بأن يكون أحدهما صادقا على الآخر كما تصدق الجوزة على الدرور العدى بالياء لا بعلى في مثل زيدا مروت به ولا هامة على ضرب لاخ بالنظر للعرف في زيدا مروت أخاه وبهذا تندفع سائر الشكوك هنا (قوله يشترط في الفعل المفسر) أي لا لاسم لا احتياجه إلى ما يحدد عليه أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق أي باجتناب الجزاز زيدا في الدار مرجعه (قوله من لا اختصاص بالفعل) في جملته بيان ما وصفت له تسامح إلا أن تجعل الاسم بمعنى على لصحة كونها وصفت على لا اختصاص بالفعل (قوله مع يجوز الخ) استدراك على ما قبله فإن المصنف على تحتم النصب على موالاة ما يخص بالفعل فاتضح أنه لو أعطى النصب وظرف الرفع لما وجد ما يخص به تلك الأشياء وبينه الفارح في الرفع بالأجداء فقط فيترجم حيث أن الرفع دائما على الأبداء وأنه يعمل دائما بما تنصبه تلك الأشياء فدفعه الفارح بقوله نعم الخ فالاستدراك في موقعه بالنسبة لكلام المصنف والفارح أيضا كما لا يخفى على العارف بالأساليب تدبر (قوله وإن لم تنفع بعلمك لم ينفعك) طاهر في أن السانبة تبين الأولى لا جواب الشرط إذ هو أصب (قوله أدوات الشرط والاستفهام) لاصفاة للعهد الذكري والعهد في الأول طاهر وفي الثاني أدوات لاستفهام غير الهمة وحيث فلا تدخل الهمة في كلامه هنا كما هو طاهر (قوله فلا يلها إلا صريح الفعل) وأما « واما ثمود فهذه بناتهم » فجار على أن أما ليست شرطية كما في العروس (قوله فسرية النظم الخ) في الصريح وجوابه أن الغرض من التسوية بينهما أنها هي في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بهما (قوله كذا النتيجة) تقديم التمثيل بها على غيرها للرد على من يرى عدم اختصاصها بالاسمية وانها تفصل على الفعلية مطلعا وأنه لذلك يجوز الرفع والنصب بعدها وليس الرد عليه بشمول المصنف - التزمه أبدا - كما قبل لأن المصنف رتب التزم الرفع على لا اختصاص بالأبداء وهي ضد هذا التامل ليست كذلك . نعم يحصل الرد عليه بما ذكر لو كان يقول بالاختصاص المذكور ولم يلزم الرفع المذكور لكنه لم يقله في شرح التمهيد للمصنف ولم يل إذا فعل ولا معمول فعل وإنما يلها دائما مطاوعا « وأجدادك وخبر مطاوع بهما أو أجدادك محذوف الخبر . فمن أولاها غير ذلك فقد حاد عن لسانهم فلا يلتفت إليه ولو كان سيويه . هذا كلامه . على

أي أصمارا حتما أي واجبا أو هو حال من الصير في أصمر أي محروما وذلك لأن الفعل الظاهر كالبذل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (موافق) ذلك الفعل المصير (لما قد أظهرا) أما اللفظ ومعنى كما في نحو زيدا مرجعه إذ تقديره مروت زيدا مرجعه وأما معنى دون لفظ كما في نحو زيدا مروت به إذ تقديره جلوزت زيدا مروت به . تنبيه . يشترط في الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلو قلت زيدا أنت لم تخبر به لم يجوز للفعل بأنك (والنصب حتم أن فلا) أي تبع الاسم (السابق ما) أي شيئا (يخص بالفعل) وذلك كانت أدوات الشرط (كان وحيتما) وأدوات التخصيص وأدوات الاستفهام غير الهمة نحو أن زيدا تقيته فأكرمه وحيتما ميرا تقيته فاهنه وحلا بكرا مرجعه وابن زيدا وجدته ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدا لأنه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات مما وصفت له من لا اختصاص بالفعل نعم قد يجوز رفعه بالفاظية لفعل مفسر مطاوع للظاهر كقوله - لا تجزي أن منس أهلكه - في رواية منس بالرفع وقوله فان أنت لم ينفعك ملك فاتحسب

لملك تهديك القرون لا وأذل

التقدير أن ملك منس أهلكه وإن لم تنفع بملكك لم ينفعك ملك . تنبيه . لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر وأما في الكلام فلا يلها إلا صريح الفعل إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقا أو أن والفعل ماض فيقع في الكلام فتسوية النظم بين أن وحيتما مريضة (وأن فلا) لاسم (السابق ما بالأجداء يخص) كذا الفجائية وليس (فالرفع التزم أبدا) على الأبداء

ويخرج المسألة من هذا الباب إلى باب
للجدا نحو خرجت فلذا زيد يصربه عمرو
وليسا بشر زركه ولو نصبت زيدا وبشرا
لم يجوز لأن إذا المفعلة وليت المقرون
بما لا يليها فعل ولا مفعول فعل ومما
يخص بالاجتماع أيضا ولو الخال في نحو
خرجت وزيد يصربه عمرو فلا يجوز
وزيدا يصربه عمرو بنصب زيد واكذا
الضم رفع الاسم السابق (إذا الفعل)
المتصل منه (تلا) أي تبع (ما) أي شيئا
(لم يرد) ما قبل مفعولا لما بعد وجد
كأدوات الشرط والاستفهام والتخصيص ولا
لاجتماع وما النافية وكما الخبرية والحروف
الناسخة والموصول والموصوف تقول زيد
إن زركه يكرمك وهل راجه وملا كلمته
وهكذا إلى آخرها بالرفع ولا يجوز
النصب لأن هذه الأشياء لا يعمل ما
بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملها فيه لأنه
بدل من اللفظ به (واختير نصب) أي
رجح على الرفع في ثلاثة أحوال لأول
أن يقع اسم الاشتغال (قبل فعل ذي
طلب) وهو الأمر والنهي والدماء نحو
زيدا يصربه أو يصربه عمرو ولا تهنه
واللهم هبلك أرحمه أو لا تؤاخذ به وبكر
فخر الله له وإنما وجب الرفع في نحو
زيد احسن به لأن الصير في محل رفع
وأنما اتفق السبعة عليه في نحو الرأية
والرأى فاجادوا لأن تعديرة عند سيويه
ما يدل عليكم حكم الرأية والرأى سم
استوفى الحكم وذلك لأن الفاء لا تدخل
هذه في الخبر في نحو هذا وإذا قال في
قوله وقالت خولان فانكح فئاتهم
إن الغدير هذه خولان وقال البرد الغاء
أعني الشرط ولا يعمل الجواب في الشرط
وهكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر

أن المصنف لم يصرح بكلمة لذا بخصوصها بوجه فكيف يحصل من كلامه الرد على من
خالف فيها بخصوصها فتدبر (قوله وتخرج المسألة الخ) هو مرتبط بقول المصنف ... فالرفع
التزمه أبدا - التصيب من العارض الذي هو تلو السابق ما يخص بالاجتماع ويثبت فيخصي
أن الخروج من الباب إنما هو بالنظر لهذا العارض وإن كان لم يخرج بالنظر لكون العامل
صالحا للعمل في الاسم السابق لذاته فليس كلام الشارح يخصي الخروج وكلام المصنف يخصي
الدخول والثاني صواب ولاول باطل كما قيل (قوله ومما يخص بالاجتماع الخ) لأنصاف
أن ضله ما قبله بمن أما تفتن أو لاجل أن ما بعده مقيد بخلاف السابق وما قيل أنه لكون
مدم الفصل يعم أنها كذا وليت في الاختصاص بالاجتماع مطلقا فليس على ما ينبغي لأن كلمة
في نحو خرجت وزيد يصربه عمرو تنفي ذلك والقول بأن المثال لا يخص فاعني من عدم
الفرق بين نحو كذا وفي نحو هكذا (قوله نحو زيدا يصربه الخ) هذا مع ما قبله للتنبيه
على أن الطلب في عبارة المصنف يشمل طلب الكف وطلب العمل أمرا بالمصنعة أو بالحرى
ودعاء بمصنعة لأمر أو النهي أو الخبر ومن الأمر أيضا ما يكون خبرا صورة نحو لاولاد يرصهم
والدلت ومن النهي أيضا ما صورته خبر نحو زيدا لا تصرب بالرفع وقوله
القائلين بمارا لا تنسأطره غنا ليدعم في الأمر إذ أمروا

ثم جواز الرفع في مثل زيدا لتصربه وعمرا لا تهنه لأنهم أجروا الطلب بالأداة مجرى الطلب
بالمصنعة والآ فالأم ولا التليان لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر . وأعلم
أنه يندرج في الأمر أيضا ما كان بالصدر الواقع موقع الفعل الدال عليه . ففي البسيط ويجري
مجري الفعل ما وضع من المصادر موضعه كزيدا جرما له وعمرا مقرا له والله حمدا له وبكرا
صربا له وما جرى مجرى الأمر من اسم الفعل نحو زيدا صرابه ولاغرا كزيدا عليك بنصب
بما دل عليه تاليه وقد مر أن ذلك رأي الكسائي في مدين . هذا وإنما اختير النصب هنا
لأن الطلب إما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أولى كذا في الصريح ولأن في الأخبار
بالطلب اقوالا فلتها يمنع بدون ناويل والراجح منها المنع مطلقا (قوله وإنما وجب الرفع
الخ) تبع فيه التوضيح والآ فالأولى أن يقول فلا يختار النصب في زيد احسن به لعدم
الطلب وأن وجدت صورته بل يجب الرفع لأن الصير الخ وهكذا في بعض شروح السهيل
على قوله أو وليه فعل . اهـ . هذه العبارة ما فهم منها فخرج نحو زيدا اسمع به تعجبا مما لا
يفهم ذلك هذا وفي كون التعليل المذكور ينحصر وجوب الرفع خلفا علىصرو (قوله ثم استوفى
الحكم) أي فلا يأم طع لا إنشاء على الحر ولا يصح الاشتغال لأن جزء الجملة لا يعمل
في جزء أخرى (قوله ولا يعمل الجواب في الشرط) قيل لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك
لأن إذا خاضعة لشرطها معصية بجوابها ولو مقترنة بالفاء (قوله فإيلاره مصدر الخ) تفرع
على قوله أن يليه فعل فاته لما أوجه موقع إيلاره في عبارة المصنف علم منه أنه مصدر عامل وإن
الفعل لأول هو الفعل وإن آخره المصنف إذ هو فاعل ولي المصد وأن الصير هو المفعول الثاني
الذي أوصلته إليه الهمة وإن قدمه المصنف وسبويه وذلك أنه لو قال إيلاره الفعل إيلاه كان
فضلا مع إمكان الوصول ولو أبدل الشارح عبارته بهذه العبارة أي بعد ما الغالب عليه أن

توالي

فأملا وقال ابن السيد وابن بابشاذ يجاز الرفع في العموم كالأية والنصب في الخصوص كزيدا يصربه (و) الثاني أن
يعم (بعد ما إيلاره الفعل غلب) أي بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فإيلاره مصدر متعلق إلى المفعول الثاني والفعل
مفعول أول لأنه الفاعل في المعنى والذي يليه الفعل غالبا شيئا منها حمزة لاستفهام نحو . إيلاره ما واحدا تنجعه .

فان فصلت الهمزة فالنحو الرفع نحو انت زيد
تضربه الا في نحو اكل يم زيدا تضربه لان الفصل
بالطرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام
عن الاسم فالرفع نحو ازيد هرجه ام ضرر وحكم
يشنود النصب في قوله

العلبة الفوارس ام رباحا عدلت بهم طهية والخشابا
ومنها النفي بما او لا او ان نحو ما زيدا راجه ولا ضررا
كلمه وان بكرا هرجه وقيل ظاهر كلام سيويه اختيار
الرفع وقال ابن الباش وابن خروف يستويان ومنها
حيث الجردة من ما نحو اجلس حيث زيدا هرجه
(و) الثالث ان يقع (بعد طلف فلا فصل على

مفعول فعل مستقر او لا) سواء كان ذلك المفعول منصوبا
نحو ثقيت زيدا وعمر كلمه او مرفوعا نحو قلم زيد
وعمر اكرمه وانما رجع النصب طلبا للمناسبة بين
الجمليتين لان من نصب فقد طلف فطية على فطية
ومن رفع فقد طلف اسمية على فحابة وتناسب للعاطفين
احسن من تخالفهما واحترز بقوله بلا فصل من نحو
قلم زيد واما ضرر فاكرمه فان الرفع فيه اجد لان
الكلام بعد اما مستأنف مقطوع مما قبله وبقوله فعل مستقر
اولا من العطف على جملة ذات وهن ونسائي
تبيينه • لاول تجوز النظم في قوله على مفعول
فعل اذ العطف حقيقة انما هو على الجملة الفطية كما
عرفت • الثاني لترجيح النصب اسلب الحر لم يذكره
هنا احدنا ان يقع اسم الاستفهام بعد تنبيه بالعاطف
على الجملة الفطية نحو اكرمت الفم حتى زيدا اكرمه
وما قام بكم لكن عمر هرجه فحتى ولكن حرفا ابتداء
اشها العاطفين فار قلت اكرمت خالدا حتى زيد
اكرمه وقام بكر لكن عمر هرجه تعين الرفع لعدم
الاشابة اذ لا تقع حتى العاطفة الا بين كل وبعض
ولا تقع لكن العاطفة الا بعد نفي وشبهه • ثانيها
ان يحذف ه اسم استفهام منصوب كزيدا هرجه جوابا
لمن قال ايهم هرجت او من هرجت ومثل المنصوب
المحذوف نحو غلام زيد هرجته جوابا لمن قال
غلام ايهم هرجت • ثالثها ان تكون رفعه بوجه وصفا
مخلا بالمفعول ويكون نصبه نصا في المفعول كما في • اذ

توالي الفعل اياه لو فهو ذلك كان انصب شامل (قوله فان فصلت الهمزة)
بيان لقول المصنف ايلاده فان معناه اتباعه من غير فصل كما صرح به السعد
وان توقف في كونه معنى له لغويا (قوله فالنحو الرفع) لانه لا يصحج الى
حذف ولا الى دعوى ان المصير اصله مصل (قوله وقال ابن الطراوة النح)
حاصل منهجه انه انما يختار النصب ان كان السؤال من الفعل واما ان كان
السؤال من الاسم فلا وانما المقام حيثذا الرفع لانه المستول منه • ولا يغطي ان
هذا المدرك الذي لابن الطراوة غير قوي ولا يقتضيه القياس وان قل به مردان
ولا خفى والمازى على ما في التصريح لما انه لا يلزم من السؤال من الاسم الا
مولاته الهمزة وهو موجود مع نصب الاسم السابق وتلخير عامله منه كيف وقد
صرحوا بانه يقال في السؤال من المفعول ازيدا هرجت • وفي التاميم كثيرة
والمستول منه بها هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا والفعل في انت هرجت
زيدا والمفعول في ازيدا هرجت (قوله ومنها النفي بما او لا او ان) المصير
الجزير بمن الاشياء التي يطلب مولاتها للفعل وانما احصر على هذه الثلاثة لان
غيرها مخصص بالفعل لا غالب وكذا يقال في القسم الذي بعده (قوله اسم استفهام
منصوب) التقييد بكونه منصوبا للاحتراز مما اذا كان مرفوعا فانه يترجح الرفع
حيثذا لان اختيار النصب في صورته مطل بطابقة الجواب للسؤال في النغية
ولا شك في وجود المطابقة مع الرفع في لاسية مع عدم الاحياج الى التقدير
(قوله كما في • انا كل شيء خلقناه بقدر) • لم يرتض الرمي التعميل بالاية
بل بما اذا اردت ان تخبر ان كلا من ممالكك اشترجه بعشرين دينارا وانك لم
تملك احدا منهم الا بفراذك بهذا الثمن قلت كل واحد من ممالكك اشترجه
بعشرين دينارا بنصب ككل فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشترجت
كل واحد من ممالكك اشترجه بعشرين وان رفعت احصل ان اشترجه خبر
له وحذفت مطلقا به بعشرين اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المراد
وان يكون صفة كل وبعشرين الخبر اي كل من اشترجه من الممالكك بعشرين
فاللحذا على التقدير لاول ام لان قولك كل واحد من ممالكك اشترجه
انت او اشترى لك او حصل بغير شراء من وجوه التملكت وعلى الثاني لا يقع
الا على مشترك انت فرفعه مطرق لاحتمال الوجه الثاني غير المقصود ومخالف
للوجه لاول اذ ربما يكون منهم على النسائي من اشتراه لك غيرك بعشرين
او اقل او اكر او يكون منهم جماعة بالهبة او الورثة او غير ذلك وكل خلاص
المقصود والنصب اولي لكونه صا في المقصود والرفع محتمل له ولغيره قال واما
ما اورد المصنف من الاكلاف العزيز فقير معارة المعنى تقلوته في الاسال
سواء جعل الفعل خبرا او صفة فلا يصح التعميل وذلك ان المراد بكل شيء كل
مطلق نصبت او رفعت جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا وذلك انا خلقناه

كل شيء خلقناه بقدر • اذ النصب نص في صوم خلق الاشياء خيرا وشرها بقدر وهو المقصود وفي الرفع انهم يكون الفعل وصفا محصا
وبقدر هو الخبر وليس المقصود

كل شيء بقدر لا يراد منه خلقا كل شيء يقع عليه اسم شيء اذ لم يخلق تعالى جميع المكنات
الغير المتناهية ويقع على كل منها اسم شيء فكل شيء في لاية ليس كهر في . والله على كل شيء
قدير . اذ معناه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا فمعنى كل شيء خلقناه بقدر على
ان خلقناه الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى انه صفة كل مخلوق كائن بقدر والعيان واحد
لاختصاص لفظ كل شيء في لاية بالمخلوقات كان خلقناه صفة او خبرا وليس هو مع التقدير
لاول اسم منه مع الثاني كما في المثال . هذا كلامه . وهو مبني على القول بشيئية المعلوم وما
ذكره الشيخ ابن الحارث كغيره من التمثيل بالاية وارتقوه فمبني على ما عند اهل السنة من
ان الشيئية تساق الى الوجود وحيث فالتمثيل بالاية كالتمثيل بالشمس كما اشار له السعد
على انا نقول عليه لا يلزم من تخصيص الشيء بالمخلوق تساوي الخبرية والصفة لان الصفة
ليست مطلق الخلق بل المطلق المنسوب للفاعل فالتبدا على تقدير ان يكون خلقناه الخبر اسم
منه على تقدير ان يكون صفة لنسوله مطلق المخلوق له او لغيره بخلافه على الثاني وهو
ظاهر بلغهم (قوله لا يهامة وجود شيء لا بقدر) نقل لنا من بعض كتب الكلام رده بان هذا
يقضي انكار وجود شيء لا بقدر وكيف وذات الله جل جلاله وصفاته بهذه النابة ولك رده
اولا بان ليس في النظم ما يقتضي ان ذلك خصوص ذات الله تعالى وصفاته فكيف لا يوحى
وجود شيء من الممكنات لا بقدر وثانيا ان مضمون الصفة خلق منسوب للمفهوم ففهم ان شيئا
مطلقا لغيره لا بقدر وهو باطل قطعا كما هو ظاهر وهذا علم ان عبارة الخارج فيها حذف صفة
مخلوق اي له فانهم (قوله ولم يعتبر سيوييه مثل هذا لا يهلم الخ) بل اخبر ارحمته الرفع
كما اقصاه ظاهر الكتاب قال فيه اما قول الله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على
نحو زيدا مخرج وهو مروي كبير وقد قري . واما نود فهديتاهم . غير ان القراءة لا تتألف
لها سنة متبعة . قال ابن خروف وانما اعذر بانها السنة لضعف النصب فيها بكونه
بمنزلة زيدا مخرج . وقال ابن صفور يريد ان الرفع لا يقوى لضعف النصب اذ ليس هناك
قبله داع ولا عيان حقيقة الضعف لصيوييه ان النصب مروي كبير . ومن لا يخفى ان
خلقناه صفة . قال الشيخ لا يبر ولا يتم الا بفراغة الرفع (قوله بشرط ان يكون في النابة ضمير
الخ) هذا الشرط لاجل ان يتم حواز الوجهين كما هو المسألة وذلك لانه لو انعدم هذا الشرط
اتبع الرفع لان النصب ليس الا على العطف على الخبر وهو مقص الى خيرية العطف
المتوخة الى الرباط . واعلم ان هذا الكلام من الخارج صريح في ان المثال الذي ابي به لهذا
لم يرد من ضمير ي دارة منه الا زيدا وما اشتهر من ان الضمير لا قرب مذكور فعقيد بما اذا
لم تقم الترائن على ارادة غيره لا مطلقا . فما قبل ان المثال الذي ذكره الخارج لا يقتضي فيه
عود الضمير الى الاسم الاول لجواز عوده الى الثاني بل هو لاظهر لكونه اقرب مذكور وهم فيلندرو
(قوله لان في كل منهما مائة) قبل جرح الرفع بهدم لا حياج معه الى تقدير ورد بانه
معارض حل فيه العطف على غير اقرب مذكور بخلاف النصب (قوله وهو ما يقتضيه كلام
الناظم) فيه نظر فان كلام المصنف لم يقتض ان يشترط الضمير او الفاء وان الواو كالفاء في
الربط انما اقتضى ان العطف اسم من الواو والفاء وغيرهما وسواء وحد الضمير ام لا واما ان

لا يهامة وجود شيء لا بقدر لكونه خبر
مخلوق ولم يعتبر سيوييه مثل هذا لا يهلم
مرجحا للنصب وقال النصب في الاية
مثله في زيدا مخرجته قال وهو مروي
كثير وقد قري بالرفع لكن على ان
خلقناه في موضع الخبر للمبتدا والجملة
خبر ان وبقدر خال واما كان النصب
نصا في النصب لانه لا يمكن حينئذ
جعل الفعل وصفا لان الوصف لا يعمل
فيما قبله فلا يضر حاملا فيه ومن ثم
وجب الرفع في قوله تعالى . وكل شيء
علوه في الزبر . (وان تلا المعطوف)
جملة ذات وجهين غير تعجيبة بان تلا
(مثلا محبرا به) مع معوله (عن اسم)
غير ما التعجيبة (فاعطس ضميرا) في
اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على
السواء بشرط ان يكون في الثانية ضمير
الاسم الاول او طفت بالفاء نحو زيد
فلم وعمرو اكره في دارة او ضمرا اكره
يرفع عمرو ونصبه والرفع مراعاة للكرى
والنصب مراعاة للصغرى ولا ترجح لان
في كل منهما مائة بخلاف ما احسن
ريدا وعمرو اكره عند فانه لا اثر
للعطف فيه فان لم يكن في النابة ضمير
الاسم الاول ولم تعطف بالفاء فالاختش
والسيراى يمتثل النصب والسارى
وجماعة منهم الناظم يحزونه وقال هناك
الواو كالفاء وهو ما يقتضيه كلام الناظم
تنبيهه .

عنه العاطف في هذا ايضا كالعاطف وشبه الفعل
بالفعل فالاول نحو اذا ضربت القوم حتى عمرا هرجه
والثاني نحو هذا حارب زيد وعمرا بكره برفع عمرو
ونصبه على السواء فيهما (والرفع في غير الذي مر)
انه يجب معه النصب او يمنع او يكون راجعا او
مساويا (راجع) على النصب لسلطة الرفع من لا ضمير
الذي هو خلاص لاصل فرغ زيد بالابتداء في قولك
زيد هرجه ارجح من نصبه باصمار فعل ونصبه مربي
جيد خلافا لمن معه وانشد ابن الشجري على جواره
قوله

فارسا ما غادره ملجما غير زميل ولا فكس وكل
ومنه قراءة بعضهم ه جئت عدن يدخلونها ه بنصب
جئت ثم اذا هرفت ما اوردناه من القوائد (فما ايسر)
لك فيما يرد عليك من الكلام ان ترد اليه وتضربه
عليه (اضل ودع ما لم يسر) لك فيه ذلك (وهل
مشغول) من ضمير لاسم السابق (بحرف جر)
مطلقا (او باضافة) وان تنابعت او بهما معا (كوصل
يجري) في جميع ما تقدم فلاحكام الخمسة المجاربة
مع اتصال الضمير بالمشغول تجري مع انفصاله منه
بما ذكر فيجب النصب في نحو ان زيدا مررت به
او بفلامه او حيث عليه او على فلامه او اكرمت
اخاه او علام اخيه اكرمت حكما يجب في نحو ان
زيدا اكرمه اكرمتك ويمتنع النصب ويمتنع الرفع في
نحو خرجت فاذا زيد مر به او بفلامه او حيث عليه
او على فلامه او بصوب اخاه او فلام اخيه عمرو كما
وجب الرفع في نحو فاذا ريد يضربه عمرو وقس
على ذلك بقية الامثلة ه تنبيه ه النصب في نحو
زيدا هرجه احسن منه في نحو زيدا هرجت اخاه
وفي نحو زيدا هرجت احسن منه في ريدا
مررت بلخيه (وسوى ذا الباب وصفا ذا صل ه)
وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال او الاستقبال
(بالفعل) في جواز تفسير ناصب لاسم السابق نحو
ازيدا انت هاربه او محرم اخاه او مارب او محبوس
عليه تريد الحال او الاستقبال كما تقول اربدا تضربه
او تكرم اخاه او تهر به او تحبس عليه وانما امتنع
زيدا انت تضربه بخلاف انت صار به

الراو قصد منها الربط كما ان الفاء كذلك ومثلها الضمير فلا بل طاعة انه لم
يخبر اشتراط الربط اصلا وان كانت الثانية مطوقة على الاولى التي هي خبر
وهو الذي يظهر من الكتب ورواه النظم وابن مسعود ايضا بناء على منع ان
حكم المظروف حكم المظروف عليه فيما يجب او يمتنع بدليل وصحة واختها
قال ابن مسعود ولم يشترط سيوية ولا غيره راجعا من النافية الاولى تمسكا بقوله
تعالى ه والفر قدرته منازل ه قرا الحريمان وايضا هو بالرفع والياقون بالنصب
مطفا على ه والشمس تحري مستقر لها ه وليس في المظروف على الصغرى راجع
الى الشمس وقال ايضا هو والذالم اجمع القراء على نصب والسما وضعا عطفا
على يسجدان من ه والقبح والشجر يسجدان ه وليس من رافع فتثبت (قوله
شبه العاطف في هذا النح) قيل لا يجري هنا اشتراط الربط ولجبر (قوله فما
ايسر النح) وجه لا تيان به بان قوله ه ... والرفع في غير الذي مر رجع - قد
يرحم ان النصب الرجوع يتصور فيه على السماع ولا يفعل قياسا فدفعه بان
قطعه منوط باصل لا باحة لا بالرجوعان فيفعل قياسا ولو كان مرجوحا (قوله
من ضمير لاسم السابق) لا يصر ولا يظهر عن لاسم السابق وليس في هذا مع
قوله ه .. بنصب لفظه او المحل ه غائبة تكرار اذ قد مثل الشارح نصب
اللفظ بزيدا هرجه والمحل بهذا هرجه ه هذا وطني ان اصل عبارة الشارح هنا
من ضمير لاسم السابق فجرى عليها القلم بعن وطيه فكلته من معتقة بفصل
اي فصل عامل مشغول من ضمير لاسم السابق بحرف جر كم بعد هذا راحة
كما طنت في هذه نسخ بايدني اصحابنا فلا عدول عن ذلك (قوله النصب
في نحو زيدا هرجه احسن النح) وجهه في الاول عدم الفصل في زيدا هرجه
والفصل في ريدا هرجت اخاه مع كون الفسر موافقا للفسر لفظا ومعنا بخلافه
في الثاني وجهه اتحاد الفصل في زيدا هرجت اخاه وتعدد في زيدا مررت
بأخيه (قوله وصفا ذا صل النح) هذا صريح في اختيار قيد الوصفية وقيد
كونه عاملا واما قيد كونه صالحا للعمل فيما قبله فيؤخذ من قوله ه .. ان لم يك
مانع حصل - ولا يخطئ انه لا يلزم من كونه عاملا صلاحيته للعمل فيما قبله
كما في الوقوع صلة ال ه مما قبل الشرط الثالث يقتضي عنه الذي كما هو ظاهر
ليس بظاهر كما هو ظاهر فتثبت (قوله في جواز تفسير لاسم السابق)
يريد رحمه الله ان مراد المصنف بالتسوية بين الوصف والفعل المشروطة ببات
الشرط اما هو التسوية في جواز تفسير ناصب لاسم السابق لا في جميع الاحكام
ولا في مطلقها فالعنى حيث ان لاسم لا يكون مساويا للفعل في هذه الصفة
المخصوصة التي هي جواز تفسير ناصب لاسم السابق لا اذا كان مع كونه
وصفا ذا عمل ليس له مانع يمنع من ذلك ولو اتفقت الوصفية او العمل او
وجد المانع فلا يحكم بالسوية في تلك الصفة ويقتضى دفع امران ه الاول انه

لاجهان الوصف الى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل فان كان الوصف غير
 عامل لم يجوز ان يفسر عاملا فلا يجوز ازيدا انت صاربه او محبوس عليه
 فمثل وانما يكون الوصف العامل كالفعل في التفسير (ان لم يك مانع حصل)
 يمتنع من ذلك كوقوعه صلة لال لاجتماع عمل الصلة فيما قبلها وما لا يعمل
 لا يفسر عاملا ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة فلا يجوز زيدا انا الصاربه
 ولا وجه كلاب زيد حسنه • تنبيه • يحسن الرفع في زيد عليك وزيد
 ضرب اياه لانهما غير صفة نعم يجوز النصب عند تن يجوز تقديم معمول
 اسم الفعل وهو الكساعي ومعمول المصدر الذي لا يفعل بحرف مصدر
 وهو المبرد والسراي (وظقة) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حاصلة جابج)
 سبي له جار على متبوع اجني منه وهو الشاغل نحا او مطلق نسق بالواو
 او مطلق بيان (كطعة بفتح الهمزة) السبي (الواقع) شاعلا فكما تقول
 زيدا اكرمت اخاه او محبة فتكون العلة بين زيد واكرمت عمله في
 سببه كذلك تقول زيدا اكرمت رجلا يحبه او اكرمت صرا واخاه او صرا
 اخاه فتكون العلة صلة في متبوع سببه المذكور ويجوز ان يكون المراد
 بالعلة الضمير الراجع الى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى في اي ان
 وحود الضمير في تابع الشاغل كافي في الربط صكنا يكفي وجوده في نفس
 الشاغل وان كان لا عمل ان يكون مصلا بالعامل او منفصلا عنه بحرف جر
 ونحوه • تنبيه • لو جعلت اخاه من قولك زيدا اكرمت صرا اخاه بدلا
 لامتعت المسألة نصبت او رعت لان البدل في نية تكرار العامل فخطو
 الاولى من الربط نعم يجوز ذلك ان قلنا ان العامل في البدل هو العامل في
 البدل منه وكذا تمتنع اذا كان الطع بعبر الواو لامادة الواو معنى الجمع
 بخلاف ميرها من حروف العطف • خاتمة • اذا رفع فعل ضمير اسم سابق
 نحو ازيد قلم او فصب عليه او ملابسا لضميره نحو ازيد قلم ايده فقد يكون
 ذلك لاسم السابق واجب الرفع بالابداء كخرجت فاذا زيد قلم وليسا
 مبروقا اذا قدرت ما كافت او بالفاظية نحو • وان احد من المشركين
 استجارك • ولا رد قلم وقد يكون راجع لاجدائية على الفاعلية نحو زيد
 فلم وذلك عند المبرد وجابجه وغيرهم يوجب اجدائية لعدم تقدم طلب
 الفعل وقد يكون راجع للفاعلية على لاجدائية نحو زيد ليقيم ونحو فلم زيد
 وصرد فعد ونحو • ابشر يهدونا • وانتم تخلصون • وقد يستويان نحو
 زيد قلم وصرد فعد فعد والله اعلم •

يدخل في كلام المصنف صورة وجوب النصب مع انه لا
 يتنافى جرياتها في الوصف لكونه مفروضا بان يقع اسم
 لا يتخلل بعد ما يخص بالفعل • الثاني ان الشرط الثالث
 يقتضي انه لا تسوية عند مقدمه وهو باطل اذ كما يكون
 الوصف صلة لال يقع الفعل بعد اذا الفجائية • وما قيل
 انه انما صرح به احكاما بجانب الاسم والا فهو ملهم
 من السواة فلا معنى له والا لكان ايضا ذا عمل لا معنى له
 بل وصفا ايضا لا معنى له وذلك لا معنى له فليست (قوله)
 لاجل الوصف) قيل لا يقدح حيث ان الوصف اذا فرغ
 للاسم السابق لم يصحبه لئلا يلزم فصل الوصف من معموله
 بل اجني لان المتنوع انما هو وقوعه لاجني بعد العامل مع
 تأخير معمول اما وقوعه قبله فلا يمتنع (قوله) نعم يجوز
 النصب الخ) لعل وجهه مع ان فيه اعمال المصدر واسم
 الفعل متحدان انه لما كان المذكور موصفا من الموصوف
 صار كالمذكورين وقيل يقدر الموصوف فطين فلا يلزم ذلك
 فاجبر (قوله) بالواو غير متعلق طيه) فقد اجاز جماعة
 الطع بنم وبار نحو زيدا ضربت صرا ثم اخاه او اخاه
 هذا وقيد العاطف المذكور في التسهيل بكونه غير معاد
 العامل لما انه اذا اميد لم يحصل الربط لكونه من جملة
 اخرى نحو زيد ضربت صرا وضربت اخاه فلا ينصب
 لاسم السابق ولكن في التصريات ان بعض اصحابنا يجيزه
 مع اعادة العامل ان قدرت الجملة الداية توكيدا وان سببه
 لم يقدرها الا مطوفا (قوله) لو جطت الخ) بقي التوكيد
 ولا يصح مجيء هنا لان الضمير المتصل به عائد الى الموكد
 دائما فلا يكون راجعا للعامل والاسم السابق ولا ضمير فيه اذا
 كان بالمرادف كذا قيل وهو لا يناسب ما قلنا من التصريات
 (قوله) نحو وان احد من المشركين استجارك) قيل عليه ان
 اداة الشرط انما تطلب فعلا راضا او ذامبا وكون استجارك
 تقبيرا لا ذم لاجواز ان ينصب احد بوجوده مثلا بقرينة
 المقام واستجارك نعم لا تقبل ولا يجب الرفع وفيه ان
 لا اعتراض على المال غير مقبول اذ يكفيه القرص كما صرحوا به
 فان اراد ان سائر الامانة يجري فيها لا اعتراض فلا يتحقق
 هذا القسم رد بمثل ان انت اكرمتي اكرمتك فتدبر •

(تعدي الفعل ولزومه)

(قوله لجواز الفاعل الى المفعول به) انما قيد بقوله الى للمفعول به للتجسس على ان تجارزة لغيره من المصادر والاحوال والظروف او غير ذلك لا يسمى به متعديا (قوله لأول صحة ان تصل الخ) يشير الى ان في عبارة المصنف مجاز حذف قرينة ملية فانهم كثيرا ما يعبرون فيما يراد منه مجرد الصحة بما يقتضي الوجود بالفعل لاسيما في مقام العلامات كما فعل هو ايضا في العلامة الثانية . هذا والتبادر من الاتصال انه بلا توسع فلا يرد نحو النهار صيته على علامة المصنف ونحو الدار مدخولة على علامة الخارج لو ان المقصود ادخاله اذ هو من متعدي من جهة ان لا استعمال اجراء مجراه لورود الحذف فيه وكثرة استعماله من غير توقف على سماع او لانه متعدد حقيقة كما يقتضيه كلام الشارح حيث جعل ما يصير اللازم متعديا استقام الجار ترسعا ، وورد ايضا لزوم الدور لتوقف معرفة متعدي على الصحة المذكورة وبالطبع . وجوابه منع الثاني لجواز ان يعلم صحة اتصال الهاء المذكورة والصوغ المذكور مع جهل عنوان تعديده وهذا كما يقال لكن علم الحيوان الساطق وجهل انه هو لا تسان لا تسان الحيوان الناطق وهذا واضح وان خلني حتى على البدر الدامي (قوله فلا يتم الا بالحرف) منه يستلزم ان المراد بجماعه استخاره بالحرف ثم انه لم يقيد الصوغ المذكور بالاطراد لكونه للتبادر او لانه يرى انه متعدد حقيقة كما تقدم التيسير عليه والا فقد قيد به في التسهيل احترازا من مثل الدار مضرورة فانه ليس مطردا اذ ليس اصله تاما بل يمتد بالحرف وان حذف ضرورة في مثل قوله تمر من الديار ولن تعرجوا كلاتكم علي اذا حصرام (قوله ولعله جعلها من الخ) جواب دخل يرد في اللام وهو ان هذه العلامة غير مطردة لوجودها حيث لم يوجد العلم عليه الذي هو الفعل المتعدي وهو كان وخلاصة الجواب ترجي ان يكون ما وجدت فيه جعله المصنف من المتعدي باعتبار المشابهة ويؤيده ان خبرها قد يطلق عليه المفعول . ولتأمل ان يقول المراد بالفعل في قول المصنف - علامة الفعل المتعدي ... - هو الفعل الحقيقي على ما هو المتبادر وحينئذ فلا دخل كما هو ظاهر (قوله فانصب به مفعوله) هذا هو الصحيح الذي عليه البصرية . وخالف جماعة فقال هشام بالفاعل . والفراء بالنصل والفاعل معا . وخلق بمعنى المفعولية لعدم وجوده دون الفاعل . ولانها كالتثنية الواحد بدليل لاسكان في نحو قمت والتركيب في حبذا . ولانها صفة فائمه بذات للمفعول لا يلفظ الفعل واسناد الحكم للعلمة العامة بالشئ لا لغيرها . ورد بالنصب مع فقد الفاعل لفظا وتقديرا كما في . اطعام ذي مسغبة يتبعها . ولجواز النصل بينهما . ويخو لم احرب زيدا (قوله ولازم غير متعدي الخ) الطاهر انه تعريف صني للفعل اللازم بالعلامة اي الفعل اللازم هو الذي لم توجد فيه علامة المتعدي نظير ما تقدم من قوله - وشيرة معرفة ... - وكلام الشارح طاهر فيه للماثل وحينئذ فيستفاد منه نفي الصل الواسطة لكنه اتبها في التسهيل فقد قال فيه وقد يشتهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين وفي خرج له ما تعدي تارة بنفسه واخرى بالحرف ولم يكن احد للاستعمالين مستندرا قيل فيه متعدد بوجهين كمنكرته وله وصححه وله . هذا كلامه . وذكر جماعة ان هذا القسم مستحيل لما فيه من كون الفعل قويا ضعيفا في حال والمفعول محلا

(تعدي الفعل ولزومه)

(علامة الفعل المتعدي) الى مفعول به فاعله ويسمى ايضا واقعا لوقوعه على المفعول به ومجوزا لجارزته الفاعل الى المفعول به امران لأول صحة (ان تصل ها) ضمير راجع الى (غير مصر به) والثاني ان يصاغ منه اسم مفعول تلم وذلك (نحو عمل) فانك تقول منه الخير عمله زيد فهو مفعول بخلاف نحو خرج فانه لا يقال منه زيد خرج مخرج ولا هو مخرج بل مخرج به او اليه فلا يتم الا بالحرف والاحتراز بها غير المصدر من هذه المصدر فانها تصل باللام والمتعدي نحو الخروج خرج زيد والضرب ضرب به مخرج . تيسر . هذه الهاء تصل بكأن واخواتها والمعروف انها واسطة اي لا معدية ولا لازمة ولعله جعلها من المتعدي نظرا الى شبهها به وربما اطلق على خبرها المفعول (فانصب به مفعوله ان لم ينس) ذلك المفعول (من فاعل نحو تدبرت الكتب) قلن فاب منه رخصه به كما سلب (ولان غير متعدي) فير المتعدي مبتدأ ولازم خبره اي ما سوى المتعدي هو اللازم اذ لا واسطة ويسمى قاصرا ايضا لفصوره على الفاعل وفقر واقع وغير مجاوز لذلك (وحكم لزوم افعال السجاية) وهي الطبايع والمراد بافعال السجاية ما دل على معنى قائم بالفاعل لان له (كهم)

بكر الهاء الرجل اذا كثر اكله وشبع وجبن وصح و...
 وطال وقصر وما اغب ذلك و (كذا) ما وازن (افضل)
 نحو افصحوا وافيدوا واطمان وما الحق به وهو اقول نحو
 اكوه الفرع اذا ارتعد (و) كذا (الصاحبي) اي الغاية
 في الوزن افضل نحو احرنجم يقال احرنجمت لابل اي
 اجتمعت وما الحق به وهو وزنان افضل بزيادة
 احدي اللامين نحو (افنسا) يقال افنست البعر
 اذا امتنع من الاتقياد وافعلت نحو احرفي الديك اذا
 اتفش للقتل واستلقى الرجل اذا نلم على ظهره وقد
 جاء منه المتعدي نحو اسرندى وافرندى اي ملا
 وركب في قول الرازي

قد جعل النعاس يسرندى ادفعه مني وافرندى
 • تنبيه • يجوز في افنست ان يكون مفعولا للمصاحي
 والاولى ان يكون فاعلا له والمفعول محذوف اي والمصاحي
 افنست لما عرفت انه ماحق بلهرنجم (و) كذلك
 ايما حتم لزوم (ما افنسى) من الافعال (طاعة اودسا)
 نحو طط وطر وطر وطر ونس ونس وطر (او عرعا)
 وهو ما ليس حركته جسم من معنى قائم بالفاعل غير
 ثابت فيه كمرص وكثل ونسط وفرج وحزن ونهم اذا
 شبع (او طلوع المعدي • لواحد كعدة واحدا)
 وخرجت النبي فندرج اما طلوع المعدي لاكثر
 من واحد فانه متعد كما مر (وهو لا رما بحرف جر)
 نحو ذهبت برهد معنى اذهمت وعجبت منه ونجست
 عليه (وان جئت) حرف الجر (فالنصب المنجر)
 وجوبا ونذا ابتداء على جره في قوله - اشارت كليب
 بالانكف الاصابع - اي الى كليب وحيث حذف الحار
 في غير ان وان قائما بحذف (نغلا) لا قبلها مطردا
 وذلك على نوه من الاول وارد في السعة نحو شكرته
 وصحنه ودعيت السلم والتابي منصوص بالضرورة كقوله
 - آليت حب العراق الدعر اطعمه - وقوله - كما صل
 الطريق السط على حب العراق وفي الطريق
 (و) حذعه (في ان وان يطرد) قايلا (مع امس ليس
 كعجبت ان يدوا) • او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم •
 • شهد الله انه لا اله الا هو • اي من ان يدوا اي
 يعطوا الدية ومن ان جاءكم وبانه فلن حب اللبس

للفعل وغير محل للفعل في عان • وصح ذلك ابن صفور وجاعة قالوا ويجب
 ان الصدية بالحرف في افعال فصحت ثم حذفت اتساعا وهو قول ابن بابشاذ
 وايدى اللغوي بكثرة الحذف في كلامهم • وحكى ابن اياز ان الاصل في هذا
 الحرف تعديده لا بواسطة والحرف زائد وايدى السعد بان معناه مع اللام معناه
 بدونها • ورد اللغوي بان اتساع المعنى مع تساوي الاصناف لا يقتضي ذلك
 اذ ليس كونه مصدرا واللام زائدة باولى من كونه لازما واللام محذوفة توسعا بل
 قد يقال الثاني اولى لان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة لكثرة الحذف
 في كلامهم • واما عاتيك لاستحالة فهد ابطالها الشلبي الصغير بصور ان يكون
 لحظ بعض قويا بطبعه وبعض يستغفبه فيقويه بالحرف ثم احتلظت اللغات
 وتداخلت بل يصور وقوع ذلك من شخص في زمانين وانما يستحيل في الفعل
 الواحد في الزمان الواحد من الشخص الواحد • هذا وفي كتاب الهاء للكبائي
 امك تقول شكرت لك ونجست لك ولا تقول شكرتك او نجستك هذا كلام
 العرب قال تعالى • وانكروا لي • • ونجست لكم • هذا كلامه (قوله بكر الهاء)
 كلام الصباح قصي بانه بفتح الهاء واما الذي بالكسر فهو بمعنى اشتداد الشهوة
 فالاولى التعبير به اذ هو الذي من افعال السجيا بخلاف الاول فانه مرض
 (قوله وما الحق به) معطوف على افعال فيعسل عليه عامله كما ان قوله
 قبله وما الحق به معطوف على افعال والمراد من افضل الماحق به اصلي اللامين
 وهو المشابه بفتح الباء واما المشابه بكسرها فهو احرنجم ونحوه والمراد من الماحق
 افضل بزيادة احدي اللامين وافعلت والفرق بين المشابه في الوزن افضل
 والماحق ان المشابه لافعال اوزان كلها اصلية اللامين والماحق ليس كذلك
 وقوله وهو وزنان جملة قصد بها تعيين الماحق كما ان قوله قبله وهو اقول
 النخ بيان لما الحق هنالك فالصير في الموصفين لما هديره وحافظ عليه فانهم قد
 عجزوا عن الوصول اليه (قوله تنبيه النخ) لا اولى اسقاط هذا النسب فانه لا يلزم
 ما اقتضته عارته السابقة على ما مبنا من تفسير المصاحفة بالوازنة لا بالالحاق •
 نعم يكون الوجه الثاني اولى ليكون افنسا مشابه بالكسر اي موازن لا مشابه
 بالفتح فانه افضل الوزون عليه قائل (قوله ونذا ابتداء على جره) اي بلا
 حلق في التسهيل ولا خلاف في حذف بقاء الجر (قوله وحيث حذف
 اليه) يشريه الى ان قول المتع نغلا مربوط بقوله حذف نغلا لا به وبالنصب
 اوحيين • الاول انه يعلم ان بقاء المنجر على جره هو التماس وليس كذلك لان
 حرف الجر لا يعمل في محذوف ما كما في الصريح • الثاني انه لا يعلم الطرد
 ما هو حيث هذا المراد به الحذف او النصب بل يكاد يقتضي انه هو النصب
 بمطلق الاول وكل ذلك لا يصح وهو طاهر طبع منعري ماذا اراد تن قال الوجه
 رجوع لهما فتدبره (قوله واما قوله تعالى وترغون ان النخ) ينبغي ان يكون

امتنع الحذف كما في رشت في ان تفعل او عن ان تفعل لانك لا تفعل بعد الحذف واما قوله تعالى وترغون ان تسبحوهن •
 فيجوز ان يكون الحذف فيه لغوية كانت او ان الحذف لاجل الابهام ليرتدع عن مراءى فيهن لجمالهن ومن مراءى
 بهن لدماسهن ومغوس

هذا جوابا تنزيها قصد به تفريجه لا يثبت على الوجه المطرد ولا فقد يقال انها من المسموع فلا ايراد ولا جواب فليتهم (قوله وقد اجاب فيه) عبارة غيره وقد اجاز بعض المفسرين التفسيرين اي في ومن (قوله فذهب الخليل والكسائي) هذا الغزو الذي ذكره المصنف في التسهيل وفي شرحه مثله لصاحب البسيط وصرح به الشيخ الرضي قال في التسهيل والمطرد لا يستغناء عن حرف الجر المعين مع ان وان محكما على موضعهما بالنصب لا بالجر خلافا للخليل والكسائي وفي شرحه ولا يصح قول سيويه والفراء ان المحل نصب لقلة بقائه الجر بعد عامله والعكس الكثير فالحمل عليه اجدر وفي البسيط ان الخليل والكسائي يريان الموضع جرا كما في المفعول له ومنه الفراء وعن لاكثر ان المحل نصب وجوز الكوفيته قياسا على ما سمع لكن وهم هؤلاء الجماعة الشيخ لاير فانه قال في التسهيل وما صرح به المصنف وصاحب البسيط من الجر من الخليل والكسائي والنصب من سيويه غير صحيح بل راي الخليل النصب كما صرح به في الكتاب قال تقول جئتك انتك نصب للمعروف انما اراد لانتك ولكن حذف اللام لم قال رسالت الخليل عن قوله جل اسمه وان هذه احكم امة واحدة فقال انما هو على حذف اللام نظير لا يلقى قريش في كونه ملما بوجه فلما حذف اللام كان نصبا كما لو حذف من لا يلقى هذا قول الخليل رحمه الله تعالى ثم اورد سيويه من ذلك ملاقا فقال وتقول لبك ان الحمد والنعمة لك لم ولو قال انسان ان الموضع جر كان قوبا وله نظائر نحو لاه ابيك ولاول قول الخليل . اه . فتقول سيويه ولاول اي كونه نصبا لا جرا فقد رايت نص سيويه من الخليل بالنصب وعدم تصريحه هو فيه بمنصب وانما ذكر مغايل لاول على فرض القول به هذا ما في التذييل . وقال في الارتشاف واذا حذف الحار من ان وان على كتاب سيويه النص من الخليل ان المحل نصب واتفق ابن مالك وصاحب البسيط ان راي الكسائي انه جر وراي الفراء انه نصب قال في البسيط لاكثر من على انه في محل نصب . وهم ابن مالك وصاحب البسيط فقلنا ان راي الخليل انه في محل جر وهم ابن مالك فقل ان مذهب سيويه انه في موضع نصب كالفراء وام يصرح سيويه فيه بمنصب انما اورد قول الخليل انه في موضع نصب ثم قال ولو قال انسان انه في موضع جر كان قوبا وله نظائر نحو لاه ابوك (قوله ليس اصلهما البتدا والخبر) كان التعبد بذلك لم النية على محذره بعد رعاية لقول المصنف فاعل معنى فان المفعول لاول في باب طس ليس فاعل معنى لافعال ذلك البت تدبر (قوله كما اذا كان الذي هو الفاعل في المعنى محصورا) اي فوجب حينئذ ترك لااصل لان المحصور الذي هو الفاعل بحسب تأخيره من حيث انه محصور فيه بل وانظر اذا تعارض خوف اللبس وكون لاول محصورا فيه كما اعطيت زيدا الا عمرا

وقد اجاب بعض المفسرين بالتقديرين * تنبيهان * لاول انما اطرد حذف حرف الجر مع ان وان لطولهما بالصلة * الثاني اختفوا في محلها بعد الحذف فذهب الخليل والكسائي الى ان محلها جر تمسكا بقوله وما زوت ليلى ان تكون حبيبة الى ولا دين بها انا طالبه بجر دين وذهب سيويه والفراء الى انها في موضع نصب وهو لا قيس ومثل ان وان في حذف حرف الجر قياسا على المصدرية نحو جئت كي تقم اي لكي تقم (ولاصل) في ترتيب مفعول الفعل المتعدي الى اثنين ليس اصلهما البتدا والخبر (سبق فاعل) اي ان يسبق الفاعل (معنى) منهما المفعول معنى (كمن * من) قولك (البسن تن زاركم نسج البتن) فان تن هو اللابس فهو الفاعل في المعنى ونسج البتن هو اللبس فهو المفعول في المعنى ويجوز العكس من هذا لاصل فيشتم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى فيقال البسن نسج البتن من زاركم (و) قد (يلزم لاصل) المذكور (لموجب مرا) اي وجد وذلك كخوف اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا وكون الثاني محصورا كما اعطيت زيدا الا درهما او طاعرا ولاول صميم متصل نحو انا اعطيتك الكوفة (وترك ذلك لاصل) لمانع وجد (حتما قد يرى) اي قد يرى واجبا وذلك كما اذا كان الذي هو الفاعل في المعنى محصورا نحو ما اعطيت الدرهم للا زيدا او طاعرا والثاني متصلا نحو الدرهم اعطيه زيدا او متصلا بصير الثاني نحو اسكنت الدار بانيتها ولو كان الثاني متصلا بصير لاول كما في نحو اعطيت زيدا ماله جار وحاز على ما عرف في باب الفاعل * تنبيه * حكم المبتدأ مع خبره اذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الامور الثلاثة فجاز تقديمه في نحو طنت زيدا فاما ووجوبه في نحو طنت زيدا عمرا واختناعه في نحو طنت في الدار صاحبها (وحذف فعلته) وهي المفعول

من غير بلب ظن (أجز) لخصصارا أو
 اخصصارا (ان لم يصر) حذفها كما هو
 الأصل ويكون ذلك لغرض إما لفظي
 كتلخيص القواصل نحو ما ودعك ربك
 وما قلا ونحوه إلا تذكرا لمن يخشى
 وكلاهما في نحو فان لم تغفوا ولن
 تغفوا وإما معنوي كاختصاره في نحو
 كتب الله لأغلبن أي الكافرين أو
 لاستهجانهم كقول عائشة رضي الله عنها
 ما رأيت منه ولا رأي مني أي العورة
 فان مر الحذف امتنع وذلك كحذف
 ما سبق جوابا لسؤال سائل كضربت
 ابن مال من ضربت (أو حصر) نحو
 ما ضربت إلا زيدا وإنما ضربت زيدا
 وحذف ما قبله نحو إياك ولاسد
 تنبيه قوله يصر هو بكسر الهاء
 هارح هار يصر صبرا بمعنى صر يصر
 مرا قال تعالى لا يصرم كيدهم شيئا
 أي لم يصرم (ويحذف الناصبها) أي
 صاحب الفضلة (ان علما) بالقرينة وإذا
 حذف فقد يكون حذفه جائزا نحو فالرا
 حبرا (وقد يكون حذفه ملزما) كما في
 لب لا فتعال والنداء والتحذير والأغراء
 شرطه وما كان مثلا نحو الكلاب على
 لبقر أي أرسل الكلاب أو أجري مجرى
 لثل نحر انتهوا خيرا لكم خاتمة
 سير المتعدي لازما أو في حكم اللازم في
 خمسة أشياء • لأول الصممين لغنى لازم
 الصممين اشرب اللفظ معنى لفظ آخر
 إعطاه حكمه لصير الكلمة تودي مودي
 لمخين نحو فليحذر الذين يحالفون
 من أمره أي يخرجون ولا تعد عينك
 نهم أي تنب اذاقوا به أي تحدثوا
 وأصلح لي في ذريتي أي بارك

إذا كان هو هو الفاعل معنى فهل ينظر لحنو اللبس أو لمرادة المحصر هذا كلامه وهو غير مديد
 من جهة أنه لا معنى لاجتماع المحصر مع الالباس فان الكلام المحصري إنما يكون فيما إذا
 قصد به انتقاد المخاطب من خطاء أو غك المعلوم غير محل المناظرة فاني يجتمع مع الكلام
 الالباسي الذي لم يعلم معناه ولم يفهم مقراء (قوله من غير بلب ظن) احتراز بقيد بلب ظن
 من المفعول من بابها سواء لاول أو الثاني لأنه ليس بفعلته لكونه مضمرا عنه أو به والبراد
 من المفعول ما لم ينب من الفاعل على ما هو المنبأ فيخرج أيضا ما ناب من الفاعل فانه
 صفة (قوله اخصارا واخصار) هذا صرح به غير واحد من غراح النظم وهو الذي في التسهيل
 وشروحه ومنهم من ذكر ان الحذف مطلقا لا بد له من قرينة وطلبه فيمكن إدراجه في النظم
 بلن يجعل الضرر المثنى عاملا للضرر الكائن بعدم العلم بالمحذوف عند عدم القرينة والتعجيل
 بعده لا تخصيص فيه (قوله ما رأي مني ولا رأيت منه) في تقديرها رضي الله عنها نفى
 الروية منه تنبيه على أنه المتقدم بشرط جنس الذكورية وشرف الرسالة وشرف الزوجية
 وشرف التعليم فان أدبه يقتبس منه وشرف كونه ليس كسائر الرجال فانهم الى ذلك أميل
 (قوله فان مر الحذف) لاول فان صار كما سيأتي التنبيه عليه (قوله الصممين الح) اعلم ان
 الصممين لغة قد يراد منه جعل شيء في صمن وآخر ومايه تضمن هذا المكان كثيرا
 وقد يراد منه جعل شخص عامنا وآخر ومنه الصمان عند الفهاء وقد تهاذبه بعد ذلك فتون
 ففي العروض ان يتوقف معنى بيت على آخر بعده توقفا لازما وهو حيث يورث الكلام صبا
 نحو قوله

وليس المال فاعله ببال وان إرصادك إلا للذي
 ينال به العلاء مصطفىه لا قرب اقربيه وللصبي

ومنه قول النعالي صاحب القيمة مما كبه الأمير الميكالي

ياسينا بالمكرات ارتدى وانصل العيون والفرقدا
 مالك لا تجري على مفسى مودة طال عليها السدى
 ان غبت لم اطلب هذا سله مان بن داود في الهدى
 تغدد الطير على شطه فقال ما لي لا أرى الهدى
 وسائل من دمعي السائل وحال لوي الكاسف الحائل
 ظلت له ولاوص في ناظري اوسع منها كفة الحابل
 بليت والله بملحكتة في مغشها ملكا بابل
 فان لحظي في الهوى عذل يوما فما العادل بالعدل

وقوله أيضا

وفي البديع ان يحسن الشعر شيئا من شعر الغير مع التنبيه عليه ان لم يكن ذلك مشهورا عند
 اللغاة نحو قوله

إذا ألهم أبدي لي لهما وتقرسا تذكرت ما بين العذيب وبارق
 وينكرني من قدما ومدامعي محر عاليا ومجرى السراب سبق

وفي الشعر له اطلاقان • لاطلاق لاول وهو لاشبه بالمعنى لاول اللغوي في بلب البيات
 وهو ان يدل الاسم بالوضع على معنى حقه ان يردى بالحريف قال ابن ابياز معنى تنصن لاسم

معنى الحرف ان يودي ما يوديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صيغة لا يظهر ذلك الحرف معه قال ابن الدمان في الغرة ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير التظاهرة * ولا تطلق الثاني وهو الاشبه بالمعنى الثاني اللغوي في باب التعدي والالزام ولهم فيه عبارات منها اشراب لفظ معنى * اخر يعطى حكمه * ومنها اجراء احكام لفظ على * اخر ليبدل على معناه وهاتان شاملتان لتصميم الاسماء والافعال تعديا ولزوما * ومنها اشراب فعل معنى * اخر يعطى حكمه * ومنها اجراء احكام فعل على * اخر ليبدل على معناه وهاتان شاملتان للغالب واللا فقد يكون في الاسماء . قال صاحب الكشاف من شأنهم انهم يسمون الفعل معنى فعل * اخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المصن قال والغرض في التصميم اعطاء مجموع معين وذلك اقوى من اعطاء معنى الا ترى كيف رجع معنى * ولا تعد هناك منهم * الى قولك ولا تقتصرهم هناك محاذرين الى غيرهم * ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم * اي ولا تضمنوها اليها * اكلين فهذا كلامه . وقال صاحب الخصائص اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل * اخر وكان احدعها يتعدى بالحرف والاخر بآخر فان العرب قد تشعب فيه فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه ايذانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الاخر فلذا جيء * معه بالحرف المتعاد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى * احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم * وانت لا تقول رفثت الى المرأة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافشاء وكنت تعدي افصيت بالي كقولك افصيت الى المرأة جئت بالي مع الرفث ايذانا واشعارا بانه بمعناه كما صححوا عور وحول لما كانا في معنى امور واحول وكما جاءوا بالمصدر فاجروا على غير فطنه لما كانا في معناه نحو قوله * وان شئتم تعاودنا عوادا * لما كان التعاون ان يعاود بعضهم بعضا وطيه قوله * وليس بان تتبعه اتباعا * ومنه قوله تعالى * وتبتل اليه تشيلا * قال وكذلك قوله تعالى * تن انصاري الى الله * اي مع الله وانت لا تقول سرت الى زيد اي معه لكن لما كان معناه تن يتصافى في نصري الى الله جاز لذلك ان تاتي هنا الى وكذا قوله تعالى * هل لك الى ان تزكى * وانت انما تقول هل لك في كذا لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وسلم له صار تقديره ادعوك وارشدك الى ان تركي وطيه قول الفرزدق * قد قتل الله زيادا مني * لما كان معناه سرقه عداه بعن ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كبيرا لا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره لا جميعه لجاها كتابا ضخما وقد عرفت طريقه فاذا مر بك شيء منه فتقبله وانس به فانه فصل من العربية لطيف حسن . هذا كلامه . وقال ابن هشام في تذكرته زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب المازني انه قد يجوز تصميم الفعل المعدي لواحد معنى صير ويكون من باب طن فاجاز حفرث وسط الدار بشرى اي صيرت قال وليس بشرى تمييزا اذ لا يصلح ان وكذا اجاز بنيت البيت مسجدا وقطعت الثوب قميصا وقطعت الخلد نعلا وصيغت الثوب ابيض وجعل من ذلك قول ابي الطيب

عصفت وقد صبغ الحياء جبينها لوي كما صبغ اللجين المسجد

لان المعنى صبر الحياء يابضها لوي اي مثل لوي هذه مبارته . وقال في المغني قد يشربون لفظا معنى لفظ فيطرونه حكمه ويسمى ذلك تصميمنا وفائدة ان تودي الكلمة مودى كلمتين

هذا كلامه . واعلم ان المصنوع والمصنوع اما هو اذ كان كما في رحبتكم الدار بمعنى وسعتكم وكما
في حرم بمعنى منع او ملازمان حقيقة او مرافا كذا ذكر بمعنى ذكر قال
تذكرت والذكرى تهيجك زينا واصبح باقي وصلها قد تنصبها
وحل بفتح فالاباثر اهلها وشطت فحلت مرة فمتقبها
واذا تمهد هذا فنقول اطمح ان لا يمتد اختلافنا في التصيين من اي الابواب هو على خمسة
مذاهب . المذهب الاول انه من بلب لاصمار اي مجاز الحذف وان الدال على المصنوع
بفتح الميم لفظ محذوف يدل عليه ذكر متعلقه . وقال ابن كمال بلنا انه راي الفصل
الطراز في متن هذا حذف وكلام الكشف السابق يومي اليه ثم قد يجعل المذكور اصلا في
الكلام والمصنوع قيد له على انه حال كما في « ولتكبروا الله على ما هداكم » اي حامدين
على هدايتهم وقد يعكس ويجعل المحذوف اصلا والمذكور معوله مفعولا كما في احمد اليك
فلانا اي انهي اليك حمده ويجعل المحذوف اصلا والمذكور حالا كما في « يؤمنون بالغيب »
اي يخشون مؤمنين . قال صاحب الكشف حذف صلة المذكور وذكر صلة المتروك يدل
على قوة المتروك وانه المقصود بالاصالة . وقال السيد السدي حاشية الكشف جعله حالا
وتبعنا للمذكور اولي من مكسره ومكسره في شرح المتنازع فبين ان العكس اولي ولما راي بعض
الفصلاء تعارض كلاميه قال جعل احدهما اصلا والاخر تبعا وحالا مختلف باختلاف المقامات
والقرائن ولذا قال صاحب الكشف في شرح قول الكشف في تفسير قوله تعالى ولتكبروا الله
على ما هداكم ضمن التكبير معنى التسميد فقال لتكبروا الله حامدين ولم يقل لتعبدوا الله
تكبرين كما هو الاغلب في هذا الباب لان التعظيم هو الباعث على الحمد وهو الصالح للعلية
اه . لم يجعل لاصل حالا لان التعليل بالتعظيم حال الحمد اولي من العكس لان الحمد انما
يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم . هذا كلامه . ثم ما مر من جعل احدهما اصلا والاخر
حالا ومفعولا وقع من عامة القوم . قال بعض المحققين لكنه يحتمل ان يكون بيانا لما آل المعنى
على انه لا يختص في ذلك بل له طرق اخرى . ومنها ان يكون المذكور فاعلا للمحذوف
كما في قوله - ينهون عن اكل ومن شرب - اي يصدر نهائهم كما في شروح الكشف . ومنها
عطف احدهما على الاخر كما قدر ابن جني في قوله تعالى « الرفت الى نسائكم » الرفت
والافصاء الى نسائكم . ومنها ان يكون متعلقا بواسطة حرف كما في قوله تعالى « اذا اكثالوا على
الناس يستوفون » قال الرضي اي تحكموا في الاكثال . ومنها ان يقدر صفة للمصنوع كما
في قوله تعالى « ورسولا الى بني اسرائيل افي قد جنتكم » اي رسولا فاطقا باقي قد جنتكم ولي
تنزيل عبارة المعنى التي ذكرها الشارح على التصيين على هذا المذهب تكلف اذ يحتاج الى
ان يقال لما كان المقدر لا يذكر ومع ذلك يفهم معناه عند سماع المذكور صار المذكور ككاسه
اشرب معنى المقدر وانه ادى المعنيين . المذهب الثاني انه من بلب الكتابة وان المعنيين
مرادان على طريقها فيراد المعنى الاصلي توسلا الى المقصود ولا حاجة الى التقدير الا لتصوير
المعنى ونسب هذا القول للسعد ايضا . وضعف بان المعنى المكتفي به في الكفاية قد لا يقصد
وفي التصيين يجب القصد الى كل من المصنوع والمصنوع فيه يعني ان الكفاية قد يقصد فيها

المعنى الاصلي وهذا منها فعلى كثرته كان الظاهر ان يستعمل في بعض الاحيان استعمالها فلما لم يرد موردها لاكثر فيها علم انه ليس منها . واجب بانه استعمل استعمالها وقوله يجب القصد فيه النسخ منوع وسند المنع انك اذا كتبت امثلة التسمين رايها واردة على نهج الكناية الا ترى ان معنى الايمان جمل في الامان وبعد تضمينه معنى التصديق لا يقصد معناه الاصلي ولم يخطر ببال كثير وكذلك يجب معناه اثارة وحركة ولم يرد منه الا التذكير وتنزيل العبارة المذكورة على التسمين على هذا المذهب كغيرها من العبارات ظاهرة المذهب الثالث وهو الذي نسب الى السيد السند ان اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد بجميته معنى اخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ اخر فلا يكون من الكناية ولا لاصمار بل من الحقيقة التي قصد بها معنى اخر يناسبها ويتبعها في الارادة وحيث يكون واضحا بلا تكلف قال بعض المحققين هذا مبني على ان اللفظ يدل على معنى ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية والشريف جوزة ومثله بمستبعات التراكيب واعترضه بعض الفضلاء وقال لا يلزم عليك ان قيد يتبعه في الارادة يخرج المعنى الاخر من حد الاصالة في القصد والامر في التسمين ليس كذلك فلان الاهتمام باحد المعنيين ليس بادنى من الاخر بل قد تكون الداعية اليه اوفر . واجب بان المراد بالتسمية المذكورة في كلام السيد الشريف التسمية باخبار انه انتقل اليها منه كما هو ظاهر وحيث لا منافاة فان مستبعات التراكيب مقصودة من السياق البليغ وقد تنزل عبارة المعنى التي ذكرها الشارح على التسمين على هذا المذهب ايضا لان المعنى التابع لما كان يفهم منه المعنى المتبوع سياقاً فكانه فهم من ذلك اللفظ فيصدي ذلك لاغراب ولاداء لكن لقائل ان يقول على هذا المذهب والذي قبله ان المتضمن والتضمن وقع النص على انهما قد يكونان مترادفين على ما تقدم فلا تنافي المعنى الكنائي او المستبعد لان اللزوم يخص مغايرة بين المعنى اللازم والمعنى الملزوم والتسمية تقتضي ايضاً مغايرة بين المعنى التابع والمعنى المتبوع . المذهب الرابع انه مجاز تبعية في تلك الافعال ولم يذهب اليه احد من المحققين ولست عبارة المعنى التي ذكرها الشارح نصاً فيه وان زعم ذلك بعض شراحه وقال انه منى على رأي من جوز الجمع بين الحقيقة والجار معاً . المذهب الخامس ان دلالة طيه حقيقة وتقل من ابن جني ولا تحوز في اللفظ وانما التحوز في اخصائه الى ذلك المعمول وفي النسبة الغير التامة الا ترى انهم حملوا النقيض على نقيضه فعذوه بما يتعدى به كما عدوا اسر بالباء حملاً على جهر ولا محاز فيه قطعاً بمجرد تعبر صلته وانما هو تسميح وتصرف في النسبة الناقصة . هذا وقد اختلفوا ايضا في انه قياسي او سماوي فذهب جماعة الى الاول ونقله ابن هدام في التذكرة من خطب وجماعة وكلام الرضي يقتضيه حانه قال اذا امكن في كل حرف جر يجمع فيه انه مجاز او زائد ان يجري على معناه وبضمن فطه ما يستقيم به فهو اول بل واحد وهذا القول هو المشهور واختار ابن حنبل الثاني قال في التذكرة والحق انه لا ينقل . وقال في المعنى ان التسمين لا ينقل وكذا ذكر النيزك لا يبر ومن الناس من ادعى التوفيق بانه بحسب الاصل لا يقاس طيه لكنه لما ذكر قيس عليه كما ذكر في الاصول ان الرخص لا يقاس عليها واذا ساءت قياس عليها . وفي شرح السهل للبيهاق ابن

ومنه قول الفرزدق

كيف تراني ثانياً مجسني قد قتل الله زياداً صني
أي صرفه بالفعل وقول الآخر - صمئت برزق عياناً
أرمحنا - أي تكلمت وهو كثير جداً • الثاني القول
إلى فعل بالعم لفعل المبالغة والتعجب نحو صوب
الرجل وفهم بمعنى ما أصربه وأفهمه • الثالث مظهر
المعدي لواحد كما مر • الرابع الصف من الفعل أما
بالتأخير نحو • أن كنتم للرويا تعبرون • • الذين هم
لربهم يرحبون • أو يكونه فرما في العمل فهو • مصداقاً
لما بين يديه • • فعال لما يريد • الخامس الضرورة
قوله • تبلى فؤادك في المنام خريدة

تبقى الصحيح يارد بسلام
ويسير اللام متعدياً بسبعة أشياء • الأول هزة النفل
كما أسلفناه • الثاني تصغير العين نحو مرح زيد
وفرحت زيدا وقد اجتمعا في قوله تعالى • نزل عليك
الكتاب بالحق مصداقاً لما بين يديه وأنزل التوراة
ولأنه قيل • الثالث المفاضة تقول في جلس زيد ومضى
وسار جالس زيدا وماضيته وسأيرته • الرابع استعمال
الطلاب أو السبعة لشيء كاستخرجت المال واستصنت
زيداً واستصنعت الطام وقد بفل دا المفعول الواحد إلى
أشئ نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب
ومنه قوله • استغفر الله ذنباً لست أحصيه • وأما جاز
استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استغفرت أي
طلعت النبوة • الخامس صوغ الفعل على مخرج
أصل بلصم لاوادة العلية نقول كرمت زيدا أكرمه أي
ظنته في الكرم • السادس الحذف نحو • ولا تعزمو
هتة الكاح • أي لا تنيروا لأن حزم لا يتعدى إلا على
تقول عرفت على كذا لا عرفت كذا ومنه

شبه تضمن الناصر معنى المتعدي كثير ومكسره قليل ومن النحويين من قلص
التضمن لكثرة ومنهم من قصره على السماع لأنه يؤدي إلى عدم ضبط معاني
الأفعال • أم كلامه • ويظهر لك مما قررنا أن التضمن في حد ذاته يبحث
نحوي يبحث ولن يبحث هذا أهل البيان فمن جهة كونه حقيقة أو مجازاً وأما
أهل المعاني فلا سبيل لهم إليه اللهم إلا أن انحصاء الحال فيجوز أن يظنوا أنه
من ناحية كونه مقصي حال وليس فيه خلاف بين أهل النحو وأهل البيان
وإن توهمه فعلاً متحروياً وتابعهم على ذلك خلافاً ولقد كلفنا لك بهذه
الكلمات جلية الحال • وأوصينا لك الحق وصرح الهلال • وأما بعد الحق إلا
الهلال • (قوله ومنه قول الفرزدق الخ) الصير المجزوء للتضمن المعروف
بأنه الحرف الخ ولا ريب في أن هذا منه وإن لم يكن من نوع تضمن المتعدي
معنى فعل لازم فإن أطلق التضمن اسم من تضمن المتعدي معنى اللازم فيشمل
البيت المذكور وإن لم يشمل ذلك لاختصاص ويجوز أن يعود مجزوء من تضمن
معنى لازم الخ فإنه أعم من أن يصير الفعل لازماً حقيقة أو في حكم اللازم ويكون
هذا في الحقيقة مثلاً للفعل المتعدي الذي يصير في حكم اللازم بتضمن معنى
لأن نقول الشارح أو في حكم اللازم وذلك هنا بين فإن الفعل مجرد حقيقة
لصبه الفصول به ولكن تعديده لغيره بالحرف من حيث هو كذلك صير في
حكم اللازم وكلا الوجهين يحسن أن يكون سراً لفصل الشارح به • فاندفع
ما قيل من بعض المحققين في التمثيل بهذا نظر لأن قول معد من غير تضمن
نعم ينبغي أن يكون ما صار فيه للمتعدي إلى واحد متعدياً إلى ثان بحرف الجر
بواسطة التضمن لأن قول لا يعدى إلا إلى واحد بنفسه فلما مضى معنى حرف
هذه بعن (قوله الرابع الصف عن العمل) هذا هو التحقيق وما يباي في
حروف الجر من أنها زائدة فتعريب وقد أريناك في بحث التضمن من الرضي
أنه يجب تعريب الحرف على لامالته مهما أمكنت على أنه يقال ادعاء زبادة
اللام لاى إنما يتلوه صيرورته لازماً حقيقة وليس هو المراد إنما المراد هنا أنه
معد لئلا أنه في حكم اللازم بذلك ولهذا وقع في الغني اللام المخيطة ليست
زائدة صحيحة ولا معدية صحيحة سقط ما قيل اللام في أصله ما ذكر زائدة كما يباي
في حروف الجر فلا تخرج العامل من التعدي إلى اللازم فكيف يصير لازماً أو في
حكم اللام (قوله كما أسلفناه) أي من لامالته التي مروت في باب أعام وأرى
مع صلتها ما يفهم أوادة لفظ أسلفناه وأما بدونها فلا يفهم أوادة ما مر فلا أبهام
إلا بكلف لا تقام صاغته تبر الكلام (قوله للطلب أو النسبة) أي لا للصيرورة
والأ ويلزم اللزيم (قوله وقد يعمل الخ) فاعل بفعل صير أسفعل من حيث
أنه للطلب أو النسبة أو إلى نفس الطالب أو النسبة لأن العطف باو (قوله
ومنه قوله استغفر الله الخ) لا يباي ما ذكره في باب لا من أنه على معنى من

لكون الثاني بناء على تصميم معنى لاستنباط كما ذكره الشارح بعد تأمل (قوله رخصكم الخ) بضم العين فيهما (قوله لعدم لا يهمل فيهما) لأن الرصد يخص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق •

(التنازع في العمل)

(قوله اتفاقا) لم يجعل الشارح تقديم السند في المتن على أنه للحصر فذلك قال اتفاقا فلن المبرد يقول أيضا أن الواحد يعمل لكن مع الآخر وقيل أن مراده اتفاق أهل البلدين في الجملة وهذا هو الذي يناسب التفصيل لآتي في قوله • والثاني أولى عند أهل البصرة الخ • فتدبر (قوله وإلا فسد المعنى الخ) أي وإن طلب قبلا صار المعنى كلفي قليل ولم اطلبه وهو معنى فسد من جهة كونه غير مراد إذ المراد كفاي قليل من المال ولم اطلب الملك هذا تقرير كلامه وهو منه رحمه الله تبيين على أنه يكفي في نفي التنازع من البيت أدلوه إلى فساد المعنى بمخالفة المراد بل لو أدى لقصور في أداء المعنى أو تعقيد فيه كان كافيا في فساد المعنى الوجه لثبته لاسيما في كلام أشهر الشعراء وحامل اللوا • ومنهم من قال أن التنازع يوجب أن يكون ولم اطلب مطبوعا لبطال الاستنباط بما فيه من عدم الربط • وحشد يلزم كونه متبنا له لدخوله في حيز اجتماع لو امتناع النفي أثبت وهو ينافي نفي السعي لادنى معيشة وظل ذلك ما لو جعل حالا (قوله هكذا مثل النظم وغيره الخ) عبارة النظم وإنما لم يثبت التنازع بين «ألمين متأخرين نحو زيد قلم وقعد لأن كلا من المتأخرين مشغول بمثل ما دخل به الآخر من ضمير لاسم السابق فلا تنازع بخلاف المتقدمين نحو قلم وقعد زيد فان كلا من العاملين متوجه في المعنى إلى زيد وصالح للعمل في لفظه وأصل أحدهما في ظاهره والآخر في ضميره إلى ما كلامه (قوله أما المثال فظاهر) قال عليه بعض الناطرين أي لأن كلا من العاملين لم يطلب لاسم ولم يخص العمل فيه فيكون المثال خارجا بقوله انحصا • هذا كلامه • فان كان هذا المراد فيجيب بأنه لا ضرر في أن يوجد قيدان في تعريف لكل منهما فائدة واشتركا في فائدة فاستندت إلى أحدهما فقط ولو إلى الثاني كما استندت عن الطول ولا شك في وجود ذلك هنا فان قوله انحصا يخرج صورة التوكيد ويحل يخرج صورة التخدم مع النصب والجور وصورة التخدم مع الرقع يمكن أخراجها بكل منهما على أنه يكون النظر حيث حقيقة في قول المصنف قبل ولا يجري في عبارة التسهيل التي كتب عليها المصنف تلك العبارة للبرادة للشارح لأنه لم يصر فيه باتصيا بل عبر في موضعه بغير توكيد حتى أنه لو خرج كلامه هنا كان يخرج ما ذكر باتصيا لا يقبل كما ذكرت وقد يقال مراده بذلك النظر في المثال من حيث أنه للرفوع فقط لا للمصنوع والجور وهذا هو المناسب لاعتراض التعليل ولا يخترع بأنه يخرج تحت كلمة نحو لأنه يرد بأن قوله من نحو زيد قلم وقعد لا يشمل إلا جزئيات الرفوع فقط نعم قد يقال مراده بقوله في نحو زيد قلم وقعد كل تركيب تقدم فيه لاسم على العاملين مطلقا على أن العبارة ليس فيها من كما نقلنا وقد يقال مراده بالنظر في المثال أنه يخصي لاجتماع القيم والقعود في ذات زيد لكن يجاب بأنه في زمانين فلا لاجتماع وقد سلم ابن هشام من هذا كله فإنه اعترض النظم بما اعترضه الشارح إلا في التعليل وينظر من عبارته عليك

ورخصكم الطاعة وطلع بشر اليتيم أي وصحكم وبلغ اليتيم • السابع اسقاط الجار توسعا نحو اعجلهم امر ربكم أي عن امره • واقعدوا لهم كل مرصد • أي حبله وقوله كما عمل الطريق الشعب أي في وليس انحصاها على الطرفين خلافا للفارسي في لأول وابن الطراوة في الثاني لعدم لا يهمل والله اعلم

(التنازع في العمل)

(ان • ملان) فاكتر (انحصا) أي طلبا (أي اسم عمل) متقانا أو مختلفا (عمل) أي حال كونهما قبل ذلك لاسم (فلولعد منهما العدل) فيه اتفاقا واخترازا بكونهما متصيين للعمل من نحو أنك أنك اللاحقون إذ الثاني توكيد وإلا فسد اللفظ إذ حقه حيث أن يقال أنك أنك لو أنك أنك ومن نحو

كفاي وأم اطلب قليل من المال فان الثاني لم يطلب قليل وإلا فسد المعنى إذ المراد كفاي قليل من المال ولم اطلب للملك وبكونهما قبل من نحو زيد قلم وقعد لأن كل واحد منهما أخذ مطاوعة أعني ضمير لاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل النظم وغيره وظلوا وفي كل من المثال والتعليل نظر أسما المثال مظاهر

واما التعليل فلهذا لان ذلك
 لا يمنع تقديم مطلوبهما
 اذا طلبا نصبا واحدا في كلامه رفع
 فعل مفعول بفعله اقتضيا وعمل مفعول
 به وقف عليه بالسكون على لغة ربيبة
 تنبيهك * الاول مراده بالعاملين
 فصلان متصرفان او اسنان يشابهانها
 او اسم وفعل كذلك فالاول نحو اتوني
 افرغ عليه ظمرا والثاني كقوله

عهدت مدينا مدينا من اجرتي *
 والثالث نحو علم اقرؤا كتابي *
 وقوله - لقيت ولم اكل من الصرب صعبا -
 ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف
 وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره
 وعن السيرة اجازته في فعل التعجب
 نحو ما احسن واجعل زيدا واحسن به
 واجعل بعرو واحشاره في التسهيل *
 الثاني قد يكون التنازع بين اكثر من
 عاملين وقد يحدد التنازع فيه من ذلك
 قوله عليه الصلاة والسلام - تسكون
 وتصدون وتكبرون دهر كل صلاة فلانا
 وثلاثين - وقول الشاعر

طابت لم ادرك بوجهي قلتي
 عدت ولم ابع المدي هند سائب *
 الثالث اشترط في التسهيل في التنازع
 فيه ان يصحكون غير سبي مرفوع فتكون
 زيد فام وقد اخوه وقوله

وعزة مطول معنى غربها
 محمول على ان السبي مبتدأ والعاملان
 قبله خبران منه او هو ذلك ما يمكن
 بخلاف السبي المنصوب كما مر ولم
 يذكر هذا الشرط اكثر النحويين واجاز
 بعضهم في الست السازع (والثاني) من
 التنازع (اولي) بالعمل من لايل (عد
 اهل البصرة) لقرينه (واختار عكسا) من

(قوله واما التعليل الخ) ذكر ابن هشام في فصل له في التنازع ثقله منه الحافظ السمرطري
 عبارة المصنف التي تكونها عليك سابقا ثم قال عليها هذه العبارة واقول هذا انما يعمى في
 المتقدم للرفع فلما المنصوب والجور فلا يحصى فيه فلم يخص تعليله احتناع التنازع واقصى
 تميمه للتع فالتالي ينبغي ان لا يحكم بمنع التنازع في التقدم مطلقا بل يشترط كونه مرفوعا
 الى هنا كلامه * وقد يجب بان التعليل في عبارة المصنف فاعلم لا متنازع تنازع المتأخرين في
 صورة للرفع قط لا مطلقا يردد الى ذلك قوله لولا وانما لم يأت التنازع بين عاملين متأخرين
 نحو زيد فام وتعد لان الخ وثانيا بخلاف نحو فلم وتعد زيد لان الخ ولذلك قال ابن هشام
 فالتالي ينبغي ان لا يحكم الخ واما صورة الجر والنصب فاعلمها مجرولان على صورة الرفع
 عدة او نحو ذلك هذا وليأخذ ان يقول على المصنف ان معنى تسلط العامل ان يكون في حد
 ذاته طالبا للمفعول في حد ذاته وذلك لا يأتي ان ياخذ بعد ذلك الصغير والا لما كان انحصار
 في مثل مريوني وضربت قومك وهذا باطل نعم لا تنازع في نحو زيد قلم وقعد من حيث
 انه لا بد من عمل واحد وهنا منع منه ان الفاعل لا يخدم كما صرح الشارح بتظيره في مسألة
 - اطن ويظنه ان زيدا وعمر اخوين - واحصري ان هذا هو الاحتراز الوارد على المثال والتعليل
 بل وعلى اصل الدعوى فدبره فانه الذي انتجته فكري في هذا المقام (قوله بين اكثر من
 عاملين) اي ثلاثة كما في الحديث او اربعة كما في البيت ولعل الفرض من ذلك التصريح
 بالشيخ لا كبر فانه قال لم يوجد في كلامهم اكثر من ثلاثة ومن ثم قال الخواص لاصحاح ان
 يخدم عاملان او ثلاثة * اه * لكن الظاهر ان البيت مدلل لانه على الانصاف اما ان قري
 فقدت بالفاء والفتى فظاهر لانه لا يرا بالبلاء للفاعل اذ لا معنى للمعنى مع قوله فلم ادرك
 فترا بالبلاء للمفعول على ما تنصير جزالة المعنى واما ان قري عدت بالفتى والعين فلانه
 لا ينصب المفعول الا ان يقال يطلبه على ان يتعدى له بس فابنامل (قوله اشترط في
 التسهيل الخ) قال في شرحه نهت به على ان نحو زيد منطلق مسرع اخوه ليس من
 التنازع والا لزم اسناد احد العاملين الى السبي والآخر الى صدره بانه عدم ارتباطه للسند الى
 الصغير بالابتداء لعدم رفعه صغيره ولا ما ليس به ورثة البدر الدهم امين بما ملخصه ان احد
 العاملين اذا ليس بصغير السبي للابتداء فقد ارتبط بالآخر بالابتداء ولا لزوم بين مقدم الشرطية
 وتاليها وبيان الجملة اذا قام بعضها مقام صدى الى العائد اه نهت عن العائد نحو * والذين
 يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن * هل خبر الذين يتربصن ازواجهم ولما جىء بصغير
 الازواج لتقدمهم احتج ذكر الصغير لعدم اصابة النون فحصل الرط بها لكونها قائمة مقام
 الظاهر للضام الصغير وبانه يلزم ان يمنع زيد فاقم رة واداه * واجيب عن الكل بان
 صغير السبي منهم لا يخدم عليه حدير (قوله يفتى السبي المصوب كما مر) انفصل في
 الصريح على استواء المنصوب والمرفوع فلا يصح تقييد المصوب بالمرفوع هذا والسبي المنصوب
 مر للشارح في قول الشاعر - عهدت مدينا مدينا من اجرتي * - وقد صرح المرادي في
 شرح التسهيل بكون البيت المذكور من السبي * فما قيل كان لاويل حذف قوله كما مر
 لانه لم يخدم له تميل السبي المنصوب ولم يقع فيه كسب (قوله من اعمال لاويل) اما

لم يكن

هذا وهو ان لاويل اولى لسبقه (غيرهم دا اسره) اي عن البصريين ومن الكوفيين مع اتعاق الفرض على جوار اعمال كل منهما
 * تنبيه * كثيرا من لاوسط عند تنازع الدلالة وحكى بعضهم لاجماع على جواز اعمال كل منها ومن اعمال لاويل قوله

لم يكن من افعال الاثني ولا الثالث للاعمال فيهما وانما لم يكن ما بعده من
افعال الاول ولا الثاني لوجود الحرف الذي يعنى به دون الاول والكسائي
(قوله ولاول منه الكوفيين) لم يمنع الكوفيين حيث جاز افعال ككل من
العاملين وانما منعوا لامصار قبل الذكر فيما اذا عمل الثاني فلذا انقسموا فمن
حذف الصير من الاول ومن موخر له في سيرة فلا يجمع مادة هذا المنع للثاني
السابق على افعال كل منهما تأمل (قوله في هذا الباب) التقييد لبيان محل
الخلاف بينهم وبين البصريين لا لانهم لا يميزونه فيما مداه (قوله تمسكا بطاهر
قوله) ادرك كلمة طاهر ايما الى ان لم يلقنا لا يمسك به وقد صرح به
بعد حيث يقول ولا حجة فيما تمسك به المانع الخ (قوله وقال الفراء ان
اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما) احتراز به عما اذا اتفقا في طلب
المصوب فانه يحذف الصير الاول بانفائى ومن هنا تعلم ان محل لامصار تاخير
في الاختلاف اذا كان الطالب للمرفوع هو الاول واصل التلخيص في المصوب
فتأمل واعلم ان ابن النحاس قال لم اخف على هذا النقل من الفراء من غير
كلام صاحبنا جمال الدين بن مالك رحمه الله وهو التثنية فيما ينقل . قال الشيخ
الاثير وقد نقل ذلك بعض متأخري اصحابنا . هذا وانما اخر حكاية مذهب
الفراء على حكاية مذهب الكسائي لان الفارسي قال فيه انه امتنع من مذهب
الكسائي (قوله لان العدة الخ) هذا تعليل لما تضمنه المحصر الذي في قوله
والحمد ما عليه البصريون من ان ما عليه الكسائي لا يحمده وما بعده من
قوله ولان الخ مائة لذلك واعدت لاحكام على ما عليه الفراء مع اهمال رأي
البصري . فلا يرد ما قيل هذا الدليل لا يند وجوب لامصار لا مكان وجوب
لاطوار او جواره . هذا وقال الشيخ الاثير لانصاف جواز حذف الفاعل وجواز
لامصار لنسبت الاول فيما اوجب به الكسائي مع لايات وقروا مع الطاهر واما
ثبوت لامصار فكما مررت شواهد (قوله وقوله وكما مودة الخ) الطاهر انه
لا تقبل منه شهادة لاحتمال ان يكون مخذوفا كما يحصل ان يكون مستقرا
(قوله لاحتمال افراد صير الجمع وقد اجاز ذلك الخ) انما لم يوزل البيت
السابق بان اصل تحقق تحقق فحذف احدي التاءين لانه مع كونه لا ينسبه
وارادها رجال لا يطرد في لايات لآخر التي تمسك بها الكسائي ايضا مثل قوله
لو كان حيا قبلهن طعائنا حيا الحطيم وجرحهم وزمن

وقوله

وهل يرجع التسليم او يكشف العنا ثلاث لائكي والديار البلاقع

ثم ان افراد صير لائكي والجمع غير قليل فمن الاول قوله

لمن رحاوقة رل بها العينان تهل

وقوله ولو بنخلت بداي بها رطنت لكن علي للدر الخيل

كذلك ولم تمسكه فاشكروا له

الخ لك يعطيك الجزيل وتامر

ومن افعال الثالث قوله

حيث لم حائف وقتب بالغيم انهم

لمن اجاروا ثور مز بلا من

(واعمل للمهم) منهما وهو الذي لم يسلط على الاسم

الطاهر مع توجهه اليه في المعنى (في صير ما تنازعا

والنم) في ذلك (ما الضم) من مطابقة الصير

للطاهر ومن احتناع حذف هذا الصير حيث كان

عدة ومسا في ذلك كان الاول هو المهم (كحسان

(ويسى ابناكا) ام الثاني (و) ذلك نحو (مد بغى

واحديا ميناكا) وهذا للغال الثاني حذف على جواره

والاول منه الكوفيين لانهم يمنعون لامصار قبل الذكر

في هذا الباب فنذهب الكسائي ومن واقفه الى وجوب

حذف الصير من الاول والحالة هذه للدلالة عليه

تمسكا بطاهر قوله

تحقق بالارطى لها وارادها رجال فبذت نيلهم وكليب

وقال الفراء ان اتفق العاملان في طلب المرفوع

فالعمل لهما ولا اصار نحو يحسن ويسى ابناكا

وان اخلفا اصبرته موخر نحو صرني وصربت زيدا

هو والحمد ما عليه البصريون وهو ما سبق لان العدة

يتمتع حذفها ولان لامصار قبل الذكر قد جاء في غير

هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا وقد سمع ايضا

في هذا الباب من ذلك ما حكاه سيدييه من قول

بصهم صر يوفي وصربت قومك ومنه قوله

جفوني ولم اجنب لاحلاء اني

لدر جميل من حيلي مهمل

وقوله هو يني وهو يث الغايات الى

ان ثبت فانصرفت عنهن آمالي

وقوله وكما مودة كان متونها

جري فونها واستشعرت لربن مذهب

ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال افراد صير

الجمع وقد اجاز ذلك البصريين في الاحوال كلها تقول

صرني وصربت الودعين كالم فالت صرني من

على ما لا يحفى (ولا تجبي مع اول ود اهلا بصير

لغير رفع) وهو التعمد لعل او محلا (او محلا) اي جل اهلا (بل حذفه الم ان يكن غير جارا في لاصل لانه حينئذ ضلته فلا حاجة

الى اصمارها قبل الذكر فتقول صرني زيد وصرني عمرو ولا يميز صرته وصرني زيد ولا صرته نه وصرني عمرو واما

قوله - اذا كنت ترعب ويرصيك صاحب : جوارا فكن في الغيب احظ للرد - ضرورة (واخره ان يكن هو الخبر)

وقوله

فاکریت

واحدفه ان لم يك مفعول حسب وان يكن ذاك فاعره تصيب
لخاص من ذلك التوهم لكن قال المرادي قوله مفعول حسب يوم ان غير
مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان لا
يحلل ايضا بل يؤخر كمفعول حسب نحو زيد كان وكنت فاتما اياه وهذا
مدرج تحت قول المصنف غير خبر ولو قال - بل حذفه ان كان فعلته حم

ايضا من المراجعة ما على بيت لاصل من عدم اشتراطه من اللبس كما اسلفه فكل لاحسن ان يقول - واحذره لا ان خيف لبس او يرى
- لعدة فجميع به مؤخر - * الخامس قاس المازني وجماعة النعدي الى ثمة على التعدي الى اثنين وطلبه متى في التسهيل فتقول على هذا
هذا افعال الاول اعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما واعلمني واعلمته اياه اياه زيدا عمرا قائما ومختلرا افعال الثاني نحو اعلمني واعلمته
زيدا عمرا قائما اياه اياه واعلمني واعلمته زيد عمرا قائما اياه (واظهر ان يكن ضمير خبرا) اي في لاصل (لغير ما يطابق الفسرا) اي في
لافراد والذكر وفروهما لتعذر الخنثى بكونه صفة ولا صمار بعدم الطائفة تعيين لاظهار وتخرج المسألة من هذا الباب (نحو اظن
ويظناني اخا * زيدا وعمرا اخوين في الرضا) على افعال الاول فزيدا وعمرا اخوين مفعولا اظن واخا ثاني مفعولي يظناني وجميع به مظهرا
لتعذر اضماره لانه لو اضمر فاما ان يصير مفعولا مراعاة للخبر عنه في لاصل وهو الياء من يظناني فيخالف مفسره وهو اخوين في الشبهة

فاكرمت وسألت ذلك الرجل فانه اذا اصغر في اكرمت يكون الصغر هـ كذا الى ذلك الرجل الذي هو رجل الذي فاصل بجاء وهو صيغة مع انه لا يجب للاصغر والتخبر فيه فكان الاولى ان لو قال في التصويل

واختلفه ان لم يك عدة ولم يلبس ولا فيه التخبر ام

خامل (قوله) واما ان يثنى مراعاة للمفسر فيخالف الخبر منه (قال الرمي لا يسلم وجوب المطابقة بين الصغر والعود اليه حيث لم تلبس المخالفة بينهما قال الله تعالى هـ وان كانت واحدة هـ وقوله هـ فان كان نساء هـ والصغر للزلازل فالاصغر قد يرد حسب المعنى المقصود فيجوز حسني وحسبهما ايعا الزيدان مطلقا وان كان العود اليه مفردا رعاية للمعنى اليه وكذا تقول حسبت وحسني اياه الزيدتين مطلقين وحسبت وحسبتي اياه هـ فاما وحسبتي وحسبتها هـ فاما وفي كل هذا حصول التبع لفصل الاجنبي بين العامل ومفعوله وفي بعضه بين البتة وخبره في الاصل هذا كلامه (قوله) وجه كون هذه المسألة من هذا الباب (اي بالنظر لاول الامر وان كانت ليست منه بالنظر لآخر الامر الذي هو لاظهار فلا ثاني بين ما هنا وبين قوله سابقا وتخرج المسألة من هذا الباب ولهذا عطفه الفارح على قوله سابقا فتعين لاظهار (قوله) فتنازع العاملان الزيدتين (اي لا في الاخوين وفاقا لصاحب الترجيح قوله مودل) اي بانه من باب الحذف لا من باب التنازع كما في التسهيل هـ

(المفعول المطلق)

(قوله) وذلك تفسير للشيء بما هو اعم منه (يريد ان ينبع المصنف في ذلك الشرح غير مستحسن طاهرا لما انه فسر فيه المفعول المطلق بالمصدر وهو اعم من المفعول المطلق ولا يستحسن تفسير الشيء بالاعم منه وانما يستحسن بالمساوي لما فيه من الاطراد والانعكاس وكان الداعي للشرح لهذا لانعقاد على شرح الكافية وبيان النسبة بالصوم المطلق بين المصدر والمفعول المطلق مع ان ذلك ليس نصب عنه لاشارة الى حسن ينبع المصنف في الترجمة هنا في ذاته بل وعلى ما في شرح الكافية فانه مع احراز الاختصار سلم من ذلك التفسير بالاعم ومن لا تبيان بالتفسير في غير مقامه وهو الترجمة واشعر بذلك العنوان باعتبار النصب ولم يلت بما يصد من ذلك لا شعاع بخلاف ما في شرح الكافية فقد فاته هذه الاربعة واما ان المراد من المفعول المطلق ماذا فهو وان لم يتعرض له كعرض الفارح له بقوله فلفعل المطلق النح إلا انه يؤخذ من كلامه بادنى تأمل فير انه تعرض لولا لتعديد المصدر لانه جزء المفعول المطلق هذا هو الذي يفيد مدعى التأمل في هذا الكلام من كلام الفارح لا ما اطل به الناظرون (قوله) نظرا الى ان ما يقدم مقامه (الح) يد بذلك لانه لو لم ينظر الى تلك الخلفية لانفرد المفعول المطلق انما عن المصدر في بعض من تلك الستة ممر موصفا لآتية يكون بينهما الصم الوجهي (قوله) واعلم ان الفاعيل خمسة (في التبر الذائب في الاقراء الفرائث قال ابن اياز نظرا وسعد السبراي الى قول الله تعالى هـ واخار موسى نوره سبعين رجلا هـ اي من نوره فراد في الفاعيل الخمسة مفعولا واخر سماء المفعول منه قال ابن اياز وهذا ضعيف جدا لانه يقتضي ان يسمى نحو قولك نظرت الى زيد مفعولا اليه واصرفت

واما ان يثنى مراعاة للمفسر فيخالف الخبر منه وكلاما مستعجدا البصريين وكذا الحكم لو اصلت الثاني نحو بطناي واطن الزيدتين اخوين اخا واجاز الكوفيون للاصغر على وفق الخبر منه نحو اطن ويطناي اياه الزيدتين اخوين عند افعال لاول واصل الثاني واجازوا ايضا الحذف نحو اطن ويطناي الزيدتين اخوين هـ تنبيه هـ وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو ان الاصل اطن ويطناي الزيدتين اخوين فتنازع العاملان الزيدتين فالاول يطلبه مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فاصلنا لاول فصبنا به لاسين واصغرنا في الثاني صغر الزيدتين وهو كالف وبقي طينا المفعول الثاني يحتاج الى اصبارة فرائينه معذرا لما مر فعدنا به الى لاظهار ونظنا اخا فوافق الخبر منه ولم تنصه مخالفة لآخرين لانه اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هـ خاتمة هـ لا يتأني التنازع في السيز وكذا الحال خلافا لابن معطي وكذا نحو ما فلم وقعد لا زيد وما ورد مما طاهره جواز ذلك مودل ويجوز فيما هذا ذلك من المعولات والله تعالى اعلم (المفعول المطلق)

زاد في شرح الكافية في الترجمة وهو المصدر وذلك تفسير للشيء بما هو اعم منه مطلقا كضير لانسان بانه الحيوان اذ المصدر اعم مطلقا من المفعول المطلق لان المصدر يكون مفعولا مطلقا وفاعلا ومفعولا به وغير ذلك والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرا نظرا الى ان ما يقدم مقامه ما يدل عليه خلف عنه في ذلك وانه لا اصل واعلم ان الفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم

في بلب تعدي الفعل ولزومه ومفعول مطلق ومفعول
له ومفعول فيه ومفعول معه وهذا أول الكلام على هذه
الاربعة فالمفعول المطلق ما ليس خبرا من مصدر مفيد
توكيد عامله او بيان نوعه او عدده فما ليس خبرا
مخرج لغو المصدر المبين للنوع في قولك ضربك
ضرب اليهم ومن مصدر مخرج لغو الحال للوكدة نحو
« ولى مدبرا » وفيد توكيد عامله الى « اخره مخرج
لغو المصدر للوكدة في قولك امرك سير سير والمسمى
مع عامله لغو المعاني الثلاثة نحو عرفت قيسا ملك
ومدخل لانواع المفعول المطلق ما كان منها مخرجا
لكونه فصلة نحو ضربت ضربا او ضربا شديدا او
مخرجين او مرفوعا لكونه نائبا عن الفاعل نحو ضرب
ضربا شديدا وانما سمي مفعولا مطلقا لان حمل المفعول
عليه لا يجوز الى صلة لانه مفعول الفاعل حقيقة
بمختلف مائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل
وتصية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل
به او وقوعه لاجله او فيه او مع فاذلك احتاجت
في حمل المفعول عليها الى التبييد بحرف الجر بخلافه
ويهذا استحق ان يقدم عليها في الوضع وتقديم المفعول
به لم يكن على سبيل التصد بل على سبيل الاستطراد
والجعية ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع صيغة
شخ « اخر كما عرفت بدا بتعريف المصدر لان معرفة
المركب موقوفة على معرفة احزانه فدل (المصدر اسم
ما سوى الزمان من « مدلولي الفعل) اي اسم الحدث
لان الفعل يدل على الحدث والزمان فما سوى الزمان
من المدلولين هو الحدث (كامن من) مدلولي (اس)
ومسرب من مدلولي ضرب (بصله) و او معنى ثوب
لفظ (او فعل او وصف نصب) نحوه فان جهنم
جبرادكم حرا مؤفيرا « وبمعنى ايمانك تصدنا « وكلم
الله موسى نكlima « والذاريات دريا « (وكوبه) اي
المصدر (اصلا) في الاشتقاق (لهدب) اي للفعل
والوصف (ادخف) اي الخير وهو ذهب البصريين
وخالف بعضهم جعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرح
الفرح وذهب الكوفيون الى ان الفعل اصل لهما وزعم
ابن طاحه ان كلا من المصدر والفعل اصل براسه ليس
احدهما مشتقا من الاخر والصحيح مذهب البصريين

عن زيد مفعولا منه (قوله في بلب تعدي الفعل ولزومه) اي لا في بلب الفاعل
كما وقع لبعضهم (قوله من مصدر) اي مخرج كما هو المتبادر فيخرج المفعول الخ
(قوله فما ليس خبرا الخ) لا يخفى ان قوله من مصدر بيان لما فالانساب به
ان يكون هو الجنس ويقول فمن مصدر يخرج منه نحو الحال للوكدة نحو ولى
مدبرا وليس خبرا مخرج لغو المصدر المبين للنوع في نحو قولك ضربك ضرب
اليهم وفيد توكيد عامله الخ لا انه رأى الترتيب اللفظي (قوله لنحو الحال
الوكدة) بكسر الكاف احتراز به من الموكدة بفتح الكاف فانها خارجة بما ليس
خبرا (قوله فانها ليست بمفعول الفاعل) اي ليست مضمون الفعل الذي
استند الى الفاعل الذي هو مفعول ذلك الفاعل في الواقع يعني ان مفعول الفاعل
هو مضمون الفعل الذي استند اليه فمفعول زيد الذي دل اللفظ على اعباءه في
صوب زيد هو الصوب ولا شك انه هو ضربا في ضربت ضربا لا انه الصق
به او وقع لاجله او فعل « اخر وان كان لذلك الفاعل ايضا وقع هذا الفعل
لاجاء او فيه او مع انما ذلك فيما اذا قلت ضربت زيدا تأديا او يسم الخسيس
او والبيل وكذا اذا قلت قمت اجلالا فان فعل الفاعل فيه انما هو القيام واما
لاجلال وان كان فعله للتكلم ايضا لا انه لم يحبر هنا الا من حيث انه مله
لما فعله من القيام وقس عليه قمت اكراما ونحوه حتى انه فرق بين اجلت
وقمت اجلالا واكرمت وقمت اكراما فان فعل الفاعل المراد هنا في الاول لاجلال
ولاكرام بخلافه في لاواخر والذوق السليم شامد صدق بما ذكرناه فما قيل
يرد على قوله ليست بفعل الفاعل المفعول لاجله كقمت اجلالا او اكراما
والفعل به في نحو اينممت قيامي فان كلا مفعول الفاعل حقيقة كما هو ظاهر
غير ظاهر كما هو ظاهر فليتدبر فيه دقة ما (قوله وتسمية الخ) هذا الكلام
انما هو اصل التسمية بمفعول مطلق اي من التبييد بصلته فلا يوهم انه بنائي
ما طلب به لاصحاح من ارادة المفعول به من لفظ المفعول اذا اطلق ولم يزد
عليه شخ « اخر اصلا فانهم (قوله ولو معنى دون لفظ) انما زاد ذلك هنا
للتبيين على ما نصب المصدر ونائبه لا في باقسامه وان ناصبه هو ذلك الفعل
والوصف او المصدر ولو من غير لفظه من غير تقدير في مخالف اللفظ وهو الذي
اختاره المراد والسراني والملازمي وصححه الصنف والشيخ لاثير قال في التسهيل
ويتصّب بمثله او فرعه لو بقاتم مقام احدهما وقال في شرحه الصحيح في
الموافق معنى لا لفظا معموليته لواقته معنى فخالفة نصب بالكث لا بطلت
مضمرة لقولهم خلعت يميننا « ولا قميلوا كل الليل « « فاجابوهم ثمانين جلدة «
« ولا تصروته شيئا « ولا يمكن ان يقدر لها عامل من لفظها فتعين انه ما
فيلها يوجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه اجراء للباب على من
هذا كلامه طينامل « فقد ادعى بعض النطرين ان كلام الخارج هنا خلاف

التحقيق مع انه هو التحقيق وان ما مثل به من يعجبني ايمانك
تصديقا من بلب النيابة كما سيأتي في النظم مع ان ذلك لا يصر
التعريض هنا لنائبه وقال على قول النظم وقد ينوب عنه النخ ان
طاعوه ان النائب ولو مرادفا مصوب بالفعل المذكور مع ان النظم
لم يتكلم في قوله وقد ينوب على النائب اصلا وقال بعد ذلك
قريبا مما قلنا قبل مع انه قال قبل انه خلاص التحقيق ولعمري
ان هذا غاية لاغتراب (قوله لان من شأن الفرع ان يكون فيه
ما في الاصل وزيادة) الزيادة هنا في الفعل الزمان وفي الوصف
الذات هذا وفي لاغتراب والنظائر وخصائص ابن جني وغيرهما في
هذه المسألة كلام واسع المدى طيرجع اليه من اراده (قوله سير
ذي رشد او سيرا النخ) تكرير المثل للتنبيه على ان بيان النوع
المراد للتكلم بهذا التركيب كما هو الغرض اما باضافة المصدر او
جوصيله او بهديته ولا اشكال في بيان النوع في هذا فان سير
ذي رشد بين ان سير المتكلم فرد من افراد هذا النوع وهكذا سيرا
شديدا والسير الذي تعرفه وحينئذ قال التركيب اما دل على ان
المتكلم فعل فردا من افراد ذلك النوع لا انه فعل فعل غيره او فعل
مثل فعل غيره . فما قيل ان المصنف من بلب النيابة كهرجه
اذ يستحيل ان يفعل لاسان فعل غيره فالاصل سيرا مثل سير ذي
رشد وهم . وافسد منه ما قيل ان هذا موحود في العرف باللام اد
يستحيل ايلاع السير المهد وانما يوقع مثاله (قوله فلا تبارا
كل الميل) مصب النهي انما هو كلمة كل على ما هو قاعدتها اذ ذلك
النهي منه دون اصل الميل فانه غير منهى عنه . قال القلمي
اليضاوي فلا تملوا كل الميل بترك السطاع والجور على الرغبة
منها فان ما لا يدرك كله لا يترك كله . وقال قبله . ولن تستطيعوا
ان تعدلوا بين النساء . لان العدل ان لا يقع ميل البتة وهو معذر
ولذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه فيعدل
ويقول . هذه قسمتي فيما املك ولا تلخذي فيما تملك ولا املك .
فتن قال يرد عليه اي على القراء ان انه سواء كان التقدير لا
تميلوا ميلا طيما او لا تملوا ميلا مستغرفا لاسر افراد الميل لا ينأي
تجويز الميل الغير المصحف بالعظم او بعض الميل الا ان يقال خرجت
لاية على السبب فلا مطهر لها فقد افترى واجترى نفوذ بالله من
حصائد لالسته التي تكذب في النار وتكفر النار (قوله كايه) اي
دال كليته وانما عاثر هذه العبارة على تعبير التوهيح بكل وبعض

لان من شأن الفرع ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة والفعل
والوصف مع المصدر بهذه النيابة اذ المصدر انما يدل على مجرد
الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (توكيدا او نوها بين)
المصدر المسوق مفعولا مطلقا (او عدد) اي لا يخرج الفعل المطلق
من ان يكون لفرص من هذه الافراض الثلاثة فالؤكد (كسرت)
سيرا ويسمى اليهم وبين العدد كسرت (سيرتين) ويسمى العدود
فدكا وكذا واحدة . وبين النوع كسرت (سير ذي رشد) او
سيرا شديدا او السير الذي تعرفه ويسمى الشخص هكذا فسره
بعضهم والظاهر ان للعدود من قبيل الشخص كما فعل في التسهيل
فالفعل المطلق على قسمين مهم ومنخص والمفخص على قسمين معدود
وغير معدود (وقد ينوب عنه) اي من المصدر في لانتصاب على
الفعل المطلق (ما طيه) اي ما على المصدر (دل) وذلك سعة
مشر شتا فينوب من المصدر المين ثلاثة عشر شيئا . لاول كليته
(كجد كل الجد) ومنه . فلا تملوا كل الميل . وقوله

— يطمان كل الطن ان لا تلاقيا — الثاني بعينه نحو هرجه بعض
الضرب . الثالث نوعه نحو رجع التهقري وتعد القرصى . الرابع
صفته نحو سرث احسن السير واي سير . الخامس حيثه نحو
يعوث الكافر ميتة سوء .

السادس مرادفه نحو قلت الوقوف
(وافرح الجذل) ومنه
يعجبه السخرون والبرود

والتمرح حبا ماله مزيد *
السابع صميرة نحو عبد الله اظنه جالسا
ومنه * اعدبه عذابا لا اعدبه لهدا من
العالمين * * الثامن المشار به اليه نحو
مهرجه ذلك الصرب * التسع وقته كقوله
- ألم تخصص منك ليلة ارمده - اي
انفصلت ليلة ارمده وهو عكس فعله طلوع
الشمس الا انه قليل * العاشر مسا
لاستفهامية نحو ما تصوب زيدا *
الحادي عشر ما الشرطية نحو ما شئت
فاجلس * الثاني عشر آتاه نحو صرحه
سوطا وهو يطرد في آتاه الفعل دون غيرها
فلا يجوز صرحه خطبة * الثالث عشر
مدده نوره فاجلدوهم ثمانين جلدة *
وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم
نحو بريرة وفجر فجار وفي شرح التسهيل
ان اسم المصدر لا يستعمل موكدا ولا مبيا
وينوب عن المصدر الموكد ثلاثة اشياء *
الاول مرادفه نحو شئتته بضمها واحيته
مكة وفرحت جدلا * الثاني ملاقيه في
الاشتقاق نحو * والله انبئكم من لارض
نباتا * * وتبئل اليه تبئلا * والاصل
انبأنا وتبئلا * الثالث اسم مصدر فهو علم
نحو توصا وصيرعا واغسل فضلا واعطى
عطاء (وما) سبق من المصادر (لتوكيد
مجرد ابدا) لانه بمنزلة تكرير الفعل
والفعل لا يثنى ولا يجمع (ولن واجمع
غيره) اي غير الموكد وهو اليين (وامرأه)
لصلاحته لذلك اما العدد فباتفاق نحو
مربته مربية وضربتيه وضربات
واختلف في الترفع والمشهور الجوار نظرا
الى انواعه نحو سرت سيري زيد الحسن

لا يعلم لا قصار على خصوص اللطيف وليس كذلك (قوله السادس مرادفه) اي اذا كان
معرفا واما نياجه من المصدر الموكد فيما سياتي فقبلا اذا كان متكررا (قوله وهو عكس فعله
طلوع الشمس) اي مما ناب فيه المصدر عن الوقت الا انه اي نيابة الوقت عن المصدر
فليل فالصير للتصل بطن يعود الى ما عاد اليه الصير المنفصل قبله (قوله لانه بمنزلة تكرير
الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع) انما زاد بمنزلة ايمالا الى انه ليس تكريرا له حقيقة لما ان
التكرير حقيقة مصدر الفعل لا نفسه ثم هذا كعبارة المصنف في شرح التسهيل فانه قال لانه
بمنزلة تكرير الفعل فعول معاملة في احتياج التثنية والجمع لصلاحته للطلب والكبر * هذا
كلامه * واتضح ذلك انه من قيل التوكيد اللطفي وبه صرح ابو الفتح وقال لا بدني انه
ما يعني به البيان لوقعه الجاز واثباته الحقيقة وطيه قوله تعالى * وكلم الله موسى تكليما *
اي كلمه حقيقة من غير واسطة اذ لا يرد التوكيد في الجاز واجلب من قوله

بكي الخز من عوف وانكر جلده وعجت عجيبي من جذام المطارف

بتعوزه وقال الشيخ لا يتر قسم اصحابا التوكيد الى لفظي ومعنوي فالاول لا يثبت المعنى في
النفس والثاني اما لازالة الشك من الحديث وهو التاكيد الصدري واما من الحديث وهو
بالنفس والعين * واما عبارة الرضي في التعليل لهذه المسألة اذ الغرض بالتاكيد ما تضمنه الفعل
بلا زيادة ولم يخص الا السامية من حيث هي والقصد الى السامية من حيث هي هي
يكون مع قطع النظر عن غلتها وكثرتها والتثنية والجمع ليعا الا بالنظر الى الكثرة فحدها
(قوله وظاهر مذهب سيويه النع) قال ابن الخشاب نص سيويه على النع من قياس
جمع الجمع والمصدر غير محدد في الاستعمال بالافكار والطوم حتى لقد نفى ان يكونا جمعي فكرر
يظن اذ كان لا حداد عنده باستعمال العرب لا المولد من كلامهم * وقال السهيلي اما انواعه
ففي الحقيقة لا تختلف لان الفعل حركات العالمين وهي لدواتها متماثلة واما برجع لاختلاف
الى صلوات الاعمال لا المصادر فاما العلم والاشغال والعلوم فهي العلوم والامور المتفعل بها
والبريات في النوم واما لامراض فكل فمن ثم جمعت (قوله وحذف عامل الموكد امتنع) قد
مد في التوضيح والصريح المطلب المتقال في الكلام في هذه الحالة وبيان كلام المصنف في شرح
الكافية ورد ولده طيه في شرحه ورد كلام ولده وانفصلوا على ان الحق مع المصنف وان احتراض
ولده طيه غير تام حتى يكتب الشاطبي بهامش نسخة من شرح الشارح البدر على هذه
الحالة جملة قول الشارح

واين اللون اذا ما لزي قرون لم يستطع مولته البزل القداميس

بل ذكر بعض ان من الكنف من المصنف عن حال ابنه معه قوله ابني انت حقا صرفا
وقوله ... كلي بكا بكاء ذات حلة - كانه يقول له تحقق انك ابن لي في العلم وانا ابوك
فيه فانتا اعرف منك بهذه الامور واني مطلق منك فلذلك ابكي البكاء المذكور وهو حسن
(قوله وفي سواء لدليل متع النع) وجه المصنف في شرح الكافية جواز حذف عامل المين
باته يدل على معنى زائد على معنى الفعل فالحية المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز
حذف عامل المفعول * هذا واعلم ان عبارة المصنف ما تحتمل ان يكون صمير سواء لحذف

عامل

والقبح وظاهر مذهب سيويه المع واختاره الخاويين (وحذف عامل) المصدر (للكوك امتنع) لانه اما جبي به
لثوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافي ذلك وتازع في ذلك الشارح (وي) حذف عامل (سواء لدليل متع) عند
الجميع كان يقال ما ضربت فقول بلى ضربا مولدا لو بلى ضربين

عامل المؤكدة وموضع كلمة مسمى حذف عامل المين فيصير المعنى وفي حذف عامل المين الذي هو غير حذف عامل المؤكدة لداهل اتصاع ولا يرد عليه ان سوى حذف عامل المؤكدة اعم من حذف عامل المين لعدم بذكر عامل المين وحذفه وذكر عامل المؤكدة ولا اعم لا اشارة له باخص معين لانه يستعمل قول المصنف لدليل فان الاحتياج له الحذف لا الذكر واذا كان حذف عامل المين ممعنا فيه اي جائزا كان ذكره ايضا جائزا وعلى هذا لا يحتاج الى اخبار حذف الصاقين في كلام المصنف وجعل قوله لدليل على الحذف كما منع الفارح ويحتمل ان يكون الصير للمؤكد نفسه وموضع كلمة سوى المين نفسه فيصير المعنى وفي المين للغير للمؤكد اتصاع وهو غير صحيح الا بتقدير صاقين اي حذف عامل حكمنا اشارة له الفارح واسما لاختاره لسهولة ولا فلازل لائق (قوله وكقولك لمن قدم من سفر الخ) تكرير للثقل للتنبيه على ان الدليل على الحذف اعم من الحالي والمغالي (قوله وتقول قايما لا قويدا) انشد المصنف في شرح التسهيل على النهي قوله

قد زاد حزنا لما قيل لا حزنا حتى كان الذي ينهاك بفريك

قال الشيخ لا يرد ان المعنى على النهي فهو تفسير معنى لا اعراب ضرورة انحصار لا الناحية بالعارة فهي معنوية الدخول على لاسمه ولا يسوغ ان يقال فعلها محذوف اي لا تحزن حزنا لا اتصاع حذف فعل لا هذه . والذي تختاره ان لا نافية داخلة على حزنا مبني بها على التخرج منونا ضرورة كما في - سلام الله يا صر طيها - وهو نفي مراد به النهي كما جاء على احد التاريلين في - لا يسه الا الطهرون - قال الدماميني ويحتاج مع ذلك ان يقال انه خبر في معنى النهي وكلا الامرين خروج عن الطاهر سيما مع قول الشاعر كان الذي ينهاك بفريك ولا حذر من ذلك بناء على اتصاع حذف مجزوها بانه تفسير معنى غير طاهر (قوله او مقرونا باستفهام توبيخي) اطلق في الاستفهام التوبيخي ليشمل ما اذا كان مطلقا به او مقدرا لتكلم او مخاطب او لثائب في حكم الحاضر ويقتد يوافق قول الشارح عبارة التسهيل او في توبيخ مع استفهام او نونه للنفس او لمخاطب او ثائب في حكم حاضر (قوله كل منهما) بين به مر اعراد الصير ودفع ترم ارادة في المحصر فقط وهو طاهر (قوله فالتكرار عرض من اللفظ بالفعل الخ) علل الرهي لزوم الحذف في هذه المسألة بقوله واسما لانه لان المقصود من المحصر او التكرير وصف الشيء بمصروف الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد وان استعمل المعارع للدوام احيانا نحو زبد يلوي الطريد ويومن الخائف ويكسر العاري ويطعم الجائع . والله يقبح ويسط . لعارضه اسم الفاعل الذي لا دلالة فيه ومعنا على الزمان فلما اريد التمييز على الدوام والتزوم حيز العامل ورفض اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع الفعل

وكقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا لمن اراد الحج او فرغ منه حقا مبرورا فحذف العامل في هذه الامثلة وما اشبهها حكاك لدلالة القرينة عليه وليس بواجب (والحذف حتم) اي واجب (مع) مصدر (عات بدلا من مظهر) لانه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه وهو على نوعين واسع في الطلب ويوقع في الحذف فالاول هو الواقع امرار نهيا (كندلا اللذ كاندلا) في قوله

على حين الهى الناس جل امورهم

فندلا زريق المال نذل الثعالب

فندلا بدل من اللفظ باندل ولاصل اندل يا زريق المال اي اخطفه يقال نذل الشيء اذا اخطفه ومنه ضرب الرقاب . اي فاعربوا الرقاب وتقول قايما لا قويدا اي قم ولا تقعد كذا اطلق النظم وخص ابن صغير الوجوب بالتكرار كقولهم - فصبوا في مجال الموت صبوا - او دعاء نصر سلبا وربما وجدعا وكما لو مقرونا باستفهام توبيخي نحو اتوانيا وقد جد قرتلوك وقوله - الوما لا ابالك واعترايا - والثاني ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله كلولهم عند تذكر النعمة حمدا وشكرا لا كرا وعند تذكر الشدة صبورا لا جزعا وعند ظهور معجب عجبيا وعند الاحتال سبعا وطاعة وعند خطاب مرعى عنه افعل ذلك وكرامة ومصرة وعند خطاب منصوب عليه لا افعل ذلك ولا كيدا ولا ما ولا فعلت ذلك ورغما وهرانا (وما) سيق من المصادر (لتفصيل) اي لتفصيل ما قبله (كأما منا) من قوله تعالى ففقدوا الوثائق فلما منا بعد واما فدا . (عامله يحذف حيث هنا) اي حيث عرض لما ذكر من انه بدل من اللفظ بعامله والتقدير فلما تمنون واما فتقانون (كذا مكرر وفي حصر ورد) كل منهما (ثائب هل لاسم عين استند) نحو انت سيرا سيرا وانما انت سيرا وما انت الا سيرا فالتكرار صرح من اللفظ بالفعل والمحصر ينوب مقلب التكرير فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز لا صغار ولا ظهار نحو انت سيرا وانت تسير سيرا ولا حترار باسم العين من اسم المعنى نحو امرك سيرا سيرا

فحينئذ ان يرفع اليه الخبرية ما لعدم الاحتياج الى اصدار فعل هنا
بمختلفة لهم العين لانه يوم من بعد اعتداد الخبرية اذ لفتى لا
يصير به على العين الا مجازا كقوله - فاما هي اقبال وادبار - اي
ذات اقبال وادبار (ومنه) اي ومن الواجب حذف عامله (ما
يدونه موكدا) وهو اما موكدا (لنفسه او غيره فالتبعا) من التوهم
وهو الموكدا لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه وسمى
بذلك لانه بمنزلة اعادة الجملة مكانه نفسها (نحو له علي الف
مرفا) اي اعترافا الا ترى ان له علي الف هو نفس لا حراف
(والثاني) وهو الموكدا لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير
به نصا وسمى بذلك لانه اثر في الجملة فكانه غيرها لان للولر
غير المؤثر فيه (كاني انت هنا مرفا) فحقا رفع ما احتمله انت
اثنى من ارادة الجواز و (كذاك) ما يلتزم اصدار تامبه المصدر
المعبر بالحدوث (ذو التشبيه بعد جملة) حاوية معناه وخاطمه
غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كني بكاء ذات صفة)
اي مبنية من الكاح ولزيد ضرب ضرب الملوك وله صوت صوت
حصار فالنصب في هذه الامثلة قد استوفى الشروط السبعة بخلاف
ما في نحو لزيد يد يد اسد لعدم كونه مصدرا ونحو له علم علم
الحكمة لعدم لا اصدار بالحدوث ونحو له صوت صوت حسن لعدم
التشبيه ونحو صوت زيد صوت حصار لعدم تكلم جملة ونحو له
ضرب صوت حصار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ونحو عليه
نوح النوح لعدم احتوائها على صاحبه فيجب رفعه في هذه
الامثلة ونحوها وقد ينصب في هذا لا حير لكن على الحال وبخلاف
ما في انا ابكي بكاء ذات صفة وزيد يصوب ضرب الملوك حيث
يصح كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله لا بمحتوى
لصلاحية المذكور للعمل فيه وانما لم يصلح المصدر المختلطة عليه
الجملة في نحو لي بكاء ولزيد ضرب للعمل لان شرط افعال المصدر
ان يكون بدلا من الفعل او مقدرا بالحرف للمصدر والفعل وهذا
ليس واحدا منهما * تشبيه * مثل له صوت صوت حصار قوله

كالفعل بمشابهته ولذلك اذا حاولوا زيادة المبالغة اصاروا المصدر
نفسه خبرا نحو زيد سير سير وانما هي اقبال وادبار وما زيد الا
سير فيمحي معنى الحدوث واسا عن الكلام لبعده صريح الفعل وعدم
للفعل للطلق الدال عليه ومثل هذا اي زيادة المبالغة في الدوام
رضوا بعض المصادر للتصوية تيسرا لعنى الدوام كلام طيك (قوله)
فيجب ان يرفع على الخبرية (لا ولي فلا يجب للاصدار ويجب
ان يرفع الخ (قوله ومنه ما يدونه الخ) قيل هو مستثنى من
وجوب حذف عامل الموكدا ولا يخفى ان الصواب ان يقول مستثنى
من احتياج حذف عامل الموكدا (قوله هي نص في معناه) اي لا
تحتمل غيره احتمالا ظاهرا ولو مجازا (قوله لانه اثر في الجملة
فكانه غيرها) قلل الرهي وانما سمي موكدا لغيره مع دلالة اللفظ
السابق عليه نصا لانه لا يؤكد بمثل هذا التأكيد الا اذا توجه
المخاطب ثبوت تقيص الجملة السابقة في نفس الامر وطلب في
ذم كذب مدلولها فكانه ايد باللفظ النص في معناها لفظا محتملا
لذلك المعنى ولتيسره (قوله كني بكاء ذات صفة) البكاء الاول
ممدود الا انه قصر للضرورة ثم الضرر صفة الجملة فيفيد افعال
الشروط التي فيه ووجه احتمال الجملة فيه على عامل المصدر ان
المراد لي بكاء ابكيه بكاء صيغة ذات صفة ولا شك ان البكاء
المماثل لبكائه ذات صفة فاعلم المتكلم الذي هو صيغة اللام
والفرق بين هذا وبين عليه نوح نوح الحمام وان كان المعنى عليه
نوح مثل نوح الحمام بدليل جواز النصب على الحالية ان فاعل
النوح المماثل لنوح الحمام لم يجر له ذكر في الجملة السابقة لان
مجرور على للمعنى عليه لا للفتح بخلاف ما هنا فان المتكلم الذي
هو الفاعل صرح به في الجملة السابقة فتن قال واذا تأملت
وجدت هذا المثال النظم فجعل احدهما داخلا والاخر خارجا
تحكم اذا تأملت وحدته قد وهم وبالله التوفيق *

الفعل

- ما ان يس لا رهن الا منكب منه وحرف الساق طي الحمل - لان ما قبله بمنزلة له طي فانه مبيو * خاتمة *
المصدر الاي بدلا من اللفظ بفعله على هرين * الاول ما له فعل هو مامر * والثاني ما لا فعل له اصلا كبله اذا استعمل مضافا كقوله
- تذر الجاهل صاحبا هوماتها بله لاك كانتا لم تحلق - في رواية خفض لا كف قبله حيث منصرف نصب ضرب الرقاب
والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك لان بله الشيء يعني ترك الشيء فهو على حد النصب في نحو شنته بغضا واجبته مقته
ويجوز ان ينصب ما بعد بله فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهي احدي الروايتين في البيت وسيا في بابيه ومثل بله المضاف
وبله وويجه وويسه وهي كبايات من الريل وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالمعجب يقولها
لا تسان ان يحب بلن ينص ونصبها بتقدير الزم الله وهو قليل ولذلك لم يصرف له هنا

(المفعول له)

قال لاندلسي في شرح الفصل قال الخوارزمي للتعلييل في الحقيقة ثلاثة فاما للتصويب بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا مفعولين . هذا وذكر الزجاج ان ما يصيب الفاعل مفعولا له هو المطلق لما رأى من كون مفعول عامل للمفعول له تصبيلا ويانا له كما في مخرج تاديبا ويصح ان يقال التصويب هو التاديب فصار في كونه مفعول العامل هو المفعول كضربت ضربا . قال الرضي ولا يطرد له في جميع انواع المفعول له اذ ليس المفعول يلبس الجنب ولا يقال إلا بمجازا فعده جين كما لو قلت جنتك اصلاحا لخالك بلا طعله فان الجني ليس بيانا للاصلاح بل يانه لا طعله والصحيح كما صرح به واطله يقدر في مثله مفعول جين ومجيء اصلاح على حذف صاعق وهو تكلف (قوله واقرب الى المفعول المطلق) طقه على ما قبله للتفسير فالمراد من تلك الادخلة هي اقربته الى المطلق ولذلك ظل الكل بقوله لكونه مصدرا (قوله بتصيب) في كون ناعبه الفعل قبله على تقدير لام الطاعة او لا على تقديرها بل على انه ملاق له في المعنى بحسب الارادة او فعل مقدر من لفظه اقوال لجمهور البصريين والكوفيين وبعض البصريين (قوله اي الفلي) تبع في هذه الزيادة بعض المتأخرين ووجه بان الطاعة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء فتقدم عليه وافعل الجوارح ليست كذلك . اما لانه مستغنى عنه باتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المطلق او لانه رد بانه ان اريد بذلك التضمين الخارجي فمتنوع او التصوري فسلم ولكنه لا يسمن ولا يغني من جوع وهل ضربت ابني تاديبا بمعنى ارادة تاديب تكلف كما سمعت من الرضي فثبت (قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) الصواب اسقاط هذا الكلام اذ هذا الشرط يفيد قول المصنف ... ان ابان تطيلا ... ضرورة انه لا يستين التعديل فيما اذا كان من لفظ فعله والا عمل الشيء بنفسه يرشد الى هذا قوله بعد ذلك وكونه طنة فلا يجوز احسنت اليك احسانا اليك لان الشيء لا يعمل بنفسه ولا يتدفع هذا بانه ذكرها بيان كونه منصوبا حيث على المصدرية لان ذلك لا يسببه هذه شرطا زائدا مع انه يمكن ان يوضح هذا البيان الى ما بعده (قوله نصب بنزع الخافض) الاولى انه تبيين (قوله فالشروط حيث خصة) اي شروط نصب ما يسرنه فيما بينهم بالمفعول له او لاجله او من اجله فانه لا يلزم من ذلك بمجرد ان يكون طنة او مصدرا او غير ذلك كيف وصفتهم مع ذلك يقول انه مطول نظرا الى طاهر نحو قواهم مخرج تاديبا فالشرطية في الجميع صحيحة على كل حال فتدبر كل التدبر (قوله واجاز يونس النخ) هذه عبارة الواضح وشار الصريح الى ان المراد اجاز كونه غير مصدر للسمع وان يسويه استنبحه وقال انه لفت رنية (قوله طمعا غدا في معرفتك) اشعر بتقدير غدا انه لو كان قيدا في معرفتك لما اتفى الشرط المذكور وهو طاهر (قوله تبيينه قد يكون النخ) لا قصد ان لو قال بدله ولا حجة له في نحو قوله تعالى . يريكم البرق خوفا وطمعا . لوحي لا اتحاد بتدبرا لان معنى يريكم يجعلكم ترون (قوله ما عدى قصد التعليل) اي تعليل الفعل فهو معنى قوله سابقا وكونه طنة إلا انه ادرج كلمة القصد هنا تنبها على انه المراد من كونه طنة في التراكيب فان لا في به فيها يقصد تعليل الفعل به ثم هذا للاستثناء لان المفعول

لعل هذا نقلا والاصل وتكون السطحة ذلك اما ان لم يكن ذلك في خط المؤلف من الطبر الى ربه احمد بن محمد

(المفعول له)

ويسمى المفعول لاجله ومن اجله وقدم على المفعول فيه لانه ادخل منه في المفعولية واقرب الى المفعول المطلق بكونه مصدرا كما اشار الى ذلك بقوله (يصب مفعولا له المصدر) اي الفلي (ان . ابان تطيلا) اي افهم مكنونه طنة لتحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل كجهد شكرا) اي لاجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كحيل محبلا كان انصابه على المصدرية (وحي طاعة) اي المفعول له (بما يعمل فيه متقدما وقاما وفاعلا) الجملة حالية ووثقا وفاعلا نصب بنزع الخافض اي يشترط نصب المفعول له مع كونه مصدرا فليسا سبق للتعليل ان يتقدم مع عامله في الوقت وفي الفاعل فالشروط حيث خصة كونه مصدرا فلا يجوز جعلك السمن والعسل قاله الجمهور واجاز يونس اما العبيد فهو صيد بمعنى مهما يلحكر شخص لاجل العبيد فلذلك ذكر ذو عبيد وانكره سيويه وكونه فليسا فلا يجوز جعلك قراءة للطم ولا قلا للكار واجاز الفارسي جعلك ضرب زيد اي لضرب زيدا وكونه طنة ولا يجوز احسنت اليك احسانا اليك لان الشيء لا يعمل بنفسه وكونه مقصدا مع العمل به في الوقت فلا يجوز جعلك اس طمعا هذا في معروفك ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ بل يكفي عدم ظهور النافعة وفي الفاعل فلا يجوز جعلك محبتك اي اي خلافا لابن خروف . تبيينه . قد يكون لاتحاد في الفاعل بتدبرا كقوله تعالى . يريكم البرق خوفا وطمعا . لان معنى يريكم يجعلكم ترون . اه . (وان شرط) من

الشروط المذكورة ما عدا قصد التعليل (معد . فجزرة بنحرف) الدال على التعليل وهو اللام او ما يقوم مقامها وث بعض السخ باللام اي او ما يقوم مقامها فقد لا دل وهو كونه مصدرا نحو . والارض وضعها للام . والثاني وهو كونه فليسا نحو . ولا تحايا ايلادكم من اطلاق . بنحرف . خشية اطلاق . والثالث وهو لاتحاد في الوقت نحو قوله . فجئت وقد نعمت لنوم لياليها . والرابع وهو لاتحاد في الفاعل نحو

له عند جرة يفيد التحليل بما جري به من اللفظ أو اللفظ أو من أو الكاف على ما يدل فلا يمكن حيث أن اللفظ التحليل (قوله) وقد انحل لا اتحادان النج (اتحاد الفاعل لأن فاعل الدليل الشمس وفاعل الامانة المخالفة واتحاد الزمان ككون اللفظ فيه بمعنى بعد (قوله) جرة باللفظ أو ما يفهم مقامها) هو بيان للمراد على كلتا النسخين على ما لا يخفى (قوله) قال الجزولي انه ممنوع) قال لا بدلي لا اري هنا مانعا ولا اعلم له فيه سلفا وقال الرضي يدل على الجواز قوله تعالى: فبظلم من الذين هادوا حرمنا فان الباء للتسبب كاللفظ (قوله) افهم كلامه ان للعلف النج) وجه ذلك انه لم يذكره مع الجرد ولا مع مصحوب ال فعمل انه ليس بمكواد منها في العلة والكثرة المذكورتين وليس بمجرد هذا يلزم اشتراك الامرين بل لا تدراج بعد ذلك تحت صوم قوله... وان شرط فقد فاجرة باللفظ وليس بمتنع مع الشروط... تدبر (قوله) خلافا للرياضي) احتجوا بان المراد ذكر ذات السبب الحامل فيكفي تنكيره ورد بان الحامل ربما علم عند المخاطب فيعرفه *

(المفعول فيه وهو المسمى طرفا)

(قوله) لا بواسطة حرف ملقوب به) هو بيان لما قبله من وصول العامل اليه بنقطة وجهته لا يتالي ما سياتي للشرح من ان المفعول فيه لم طرح فيه لفظ الحرف وتحسن المقابلة بينه وبين المفعول معه غاية لكون العامل لا يصل اليه بالحرف الملحق بل المقدر بخلاف المفعول معه فانه يصل اليه بحرف ملقوب وينتقل عليك من نصوص لاينة في تقدير الحرف في الظروف قولاً جليلاً فانهم (قوله) وقت او مكان) راد في التوضيح على ذلك الذي مرهت دلالة على احدهما وهو اسماء العدد للبيعة بهما وما قبل به كايته احدهما او جزيعة وما كان صلة لاحدهما وما كان مفعولاً باضافة احدهما والذي يجري مجرى طرف الزمان والمخرج بذلك ان تنكحون من وترغبون ان تنكحون. لانه ليس من المكان ولا مما بعده ويخرج به ايها قوم من واحثار موسى قومه (قوله) معنا معنى في دون لفظها) يرد عليه ان هذا صريح في ان المفعول فيه ضمن معنى الحرف وان اللفظ مطروح غير منظور اليه فيلزم ان يكون من النوع الاول من نوعي الصمن وقد اعترف فيما سياتي بانه من الثاني ويلزم حيث بدله فيمكن حيث اضمار الشيخ كالير وقد قصد من ذلك التنبيه دحضه والجواب ان المراد بقوله دون لفظه ان لا يكون الحرف مصححاً به معه وحيث تنضمه معنى الحرف اعم من ان يطرح معه لفظ الحرف ولا ينظر له او لا الا ان المراد الثاني بدلالة ذلك التنبيه يرشد الى ما ذكرناه قوله ومعنى في دون لفظها من نحو سرث في يوم الجمعة الا ان اطلاق الصمن حيث على ذلك التصريح ينبغي ان يكون على صوب من الشاكلة وان شئت ان تكون نواصي الحق بيدك فاستمع لما تلو من الكلام عليك ان الاعاني الحرفية لما كانت افرادية ملحوظة لا على وجه الاستقلال لم يمكن ان تكون مع الاعراب الذي يجاء به لازالة الالتباس بين الاعاني التركيبية الملاحظة بالاستقلال فلا جرم تفصي بيانه لفظ الحرف فاذا خلف لفظ لاسم لفظ الحرف بان صار المعنى الذي كان مودى بلفظ الحرف مودى بلفظ لاسم صار لاسم معنا معنى الحرف كما اريتك في تحقيق مسألة الصمين فلا بد من بئانه فراراً من

وقد اظهر الاتحادان في اتم المسئلة
لداوكت الشمس (وايس بمتنع) جرة
باللفظ او ما يفهم مقامها (مع) وجسد
(الشروط) المذكورة (كمراد ذات مع) وعمل
ان يصحها) اي اللفظ (الجرد) من ال
ولاضافة كهذا المثال حتى قال الجزولي
انه ممنوع والحق جواز ومنه قوله

من انكم لرغبة فيكم جبر

(والعكس في مصحوب ال) وهو ان جرة
باللفظ كثير ونصبه قليل (واشدوا) حامدا
لجواز قول الواجز (لا اعد الجمن من
الجهلاء) ولو قوالث زمر لا مسداه
تنبهان * لاول انهم كلامه ان الصنف
يجوز فيه الامر ان على السواء نحو جشك
ابتداء الخير ولا بقاء الخير * الثاني انهم
ايضا جواز تقديم المفعول له على عامله
منصوباً كان ومجروراً كمراد ذات مع ولزم
ذات مع * خاتمة * اذا دخلت ال على
المفعول له لو اضيف الى معرفة تعرف
بال او بالاضافة خلافا للرياضي والمجرمي
والجرد في قولهم انه لا يكون الا نكرة وان
ال فيه زائدة واسمائه في مصحبه

(المفعول فيه وهو المسمى طرفا)

وتقديمه على المفعول معه لعربه من
المفعول الطاق يكون مستلزماً له في الواقع
اذ لا يخالف الحدث عن زمان ومكان ولان
العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف
ملقوب بخلافه (الطرف) لعة الوعاء
واصطلاحاً (وقت او مكان) اي اسم
وقت او اسم مكان (معنا) معنى (في)
دون لفظها) باطراد كما امكت ارمنا معنا
اسم مكان وارمنا اسم زمان وهما صمندان
معنى في لانهما مذكوران للواقع فيهما
وهو المكث والاحراز بقيد معنا في من

وجود

مجرى يخافون يوماً * ونحوه الله اعلم حيث يجعل رسالته * فانها ليسا على معنى في فانصاهما على المفعول
به وانصب حيث يعلم محذوفاً لان اسم التفعيل لا ينصب المفعول به

وجود اللفظ بدون العلول ومن هاهنا وجب بناء بعض الضمير والاضافات وغيرها وبين انه لا يلاحظ حيث لا يلاحظ الحرف اذا لا فائدة لذلك الا ان يودي ذلك المعنى وذلك متفق لادائه بلفظ الاسم ولذلك لا يصح في تن الاستفهامية ان يقال فيها يوما ما امن بل قد يكون ذلك المعنى لم يوضع له لفظ اصلا كما في الاعارات واذا تيقنت هذا علمت وجه عدم بناء المفعول فيه لما انه ليس فيه هذا الضمن وانما لفظ الحرف مقدر حتى انك اذا قلت جئتكم يوم الجمعة فليس معنى في ادي بلفظ اليوم بل ادي بكلمة في ولذلك ساء ان يقال في يوم الجمعة حيث لا يلفظ الحرف لا بد من اشارة والا لما ادي ذلك المعنى فبان انه لا تضمن فيه وانما فيه تقدير فقط هذا ما قصي به نظرنا ثم وجدنا نصوص لا يمتة شهدت به . قال الشيخ ابن الحاجب في اماليه الفرق بين الضمين والتقدير في قولنا بني ابن الضمن معنى حرف الاستفهام وطريقه تاديبا منصوبا بتقدير اللام وخرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير في ان الضمين يراد به انه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان يكون على وجه يصح اظهاره معه . هذا كلامه . وقال الشيخ ابن بعث في شرح الفصل الطرف متصبا على تقدير في وليس متضمنا معناها حتى يجب بناءه لذلك كما وجب بناء نحو تن وكم وانما في محذوفه من اللفظ لصوب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به الا ترى انه يجوز ظهور في معه نحو تمت اليوم وامت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع تن وكم في الاستفهام فلا يقال استن ولا اكمل وذلك من قبل ان تن وكم لما تضمننا معنى الهمزة صارا كالمضمين عليها فظهور الهمزة حيث كالتكرار وليس كذلك الطرف فان الطرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين الضمين للحرف والذي هو على تقديره بما ذكرته الى هنا كلامه . وقال الشيخ بهاء الدين ابن الفخاس في الطيعة على المقرب الفرق بين الضمين معنى الحرف وبين غير الضمين ان الضمين معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في الطرف انه يراد به معنى في فاننا لا نريد به ان الطرف متضمن معنى في كيف ولو كان لبني وانما يعني به ان قوة الكلام قوة كلام اخر فيه في ظاهرة ولذلك يجوز اظهار في مع الطرف فتقول في خرجت يوم الجمعة خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلا هل اين ولا اين ولا هل كيف ولا كيف . هذا كلامه . ولما اطلع الشيخ الاثير على امال هذه المغولات على ما هو الظن به تعقب تعبير المصنف بالضمين باقتضائه بناء الظروف قال وانما يقولون بتقدير في والمصنف فر من ذلك لعدم الطرادة في بعضها كعند وقط قال فوقع في الضمين الان منه الباء على انه لا يلزم من التقدير جواز النطق بفي وكم مقدر لا يلفظ به . ولعمري انه من الصواب بمكان بيد انه يندفع بالرام المسامحة في تعبير المصنف من جهة انه لما كان معنى في يفهم من التركيب الذي فيه الطرف عدم حذفها فكانه تضمنها لاسيما وقد عر بذلك غيره ايضا كالاندلسي في شرح الفصل وغيره فصار لفظ الضمين حيث كانه يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين . احدهما ذلك المتعارف وهو ان يختلف الاسم الحرف على معناه وهذا يارمه ان يطرح الحرف غير منظور اليه . والثاني ان لا يختلف الاسم الحرف ولكنه يفهم معنى الحرف من غير ذكره مع الاسم على

وجه اللزوم لكن الدال عليه مقدر وهذا يلزمه ان يحكى الحرف منطوقا اليه لاجل ان
يوصي ذلك للمعنى واصل هذا ما اراد الفارح المحقق بذلك فان كان ذلك فتقول قوله تضمن
لاسم معنى الحرف على توصين فيه مسامحة لانه ليس للنص معنى مكلي يصدق عليهما
وانما يطلق على كل منهما بالاعتراك اللفظي على ما ذكرنا وقوله ويطرح غير منظور اليه
عطف لازم على ما زعم وانما اتصر في المعنى الثاني على اللزوم ولم يقل كما قلنا لان الغرض
اتصاح الفرق وذلك كاف فيه مع انه يدل على انه ليس في هذا المعنى خفية لاسم الحرف
على معناه لان تباين اللزوم دليل تباين اللزومات ولذا لم يتصر فيه على اللزوم ويقول ان
يفهم معنى الحرف مع لاسم من غير ذكره على وجه اللزوم فان تنادي اللزومات ليس يستلزم
تنادي اللزومات وان وقع ذلك في خصوص مادة خديرة واحظ انه من الناموس التي لا
تجدنا لغيرنا (قوله اجماعا) تبع فيه التوضيح وقد نقل صاحب التصريح خلافا (قوله
وهو اسم مكان مخصص) قيد بالخص لا احتراز من المبهم وما اتحدت مادته ومادة عامله فانه
طرف كما سباني (قوله فانهما) على المفعول به على التوسع بعد اسقاط الخاص هذا
مذهب الفارسي النح (الخاص الساطع على هذا الرأي هو في لا الباء كما هو صريح كلام الفارح
اولا واما وكذا مخرج المصنف فانه لما قال في التسهيل ما تضمن من اسم ومث او مكان
معنى في باطراد جعل في مخرجه ما ضمن جنسا يتناول الطرف والجل والسهل والجبل من
مطرنا السهل والجبل وما احصى من لا مكنة المخصصة بعد دخل وجعل قوله من اسم وقت
او مكان لاخراج الحال وقوله باطراد لاخراج الحال ولاخراج السهل والجبل لعدم الطرادة لا في
الفعل ولا في لا مكنة فلا يسوغ اخصنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والجل بل يقتصر
على مورد الورد الا ما عدا سماع ممن يوثق به ولاخراج ما انصب من مكان مخصص قال
لعدم اخصاص الطرف بدامل او استعمال طو نصب مخصص لا مكنة بدخل على الطرفية لم يفرق
به بل يقال مكنة البيت وزيد البيت فينصب بمقدر كالتحقق الطرفية لان للنصب
عليها بمحمل ظاهر ساطع وقوع خروا . وقال مسويه اثر تعبيله بقلب زيد الظهر والبطن
ودخلت البيت وليس المنصب هنا بمنزلة الظروف اذ لو قلت هو ظهره وبطنه قاصدا على
ظهره وبطنه امتنع وقد نقل عن هذا اللقاع لاندلسي مع اعتنايه بجمع متفرقات الكتاب
ويان بعضها ببعض . هذا كلامه . وانت ترى كيف اشرف بان اسم المكان المخصص يصدق
عليه اسم مكان ضمن معنى في الا انه خرج بقيد لاطراد وهو في غاية الظهور فانك قد علمت
ان للارد من النصين هنا ان يفهم معنى الحرف من غير ذكره مع لاسم لروما وذلك موجد ها
فان العوامل في الصورة المذكورة لما كانت متعدية في اصل الوضع لتلك لا مكنة بل كانت
تلك لا مكنة مضمنة مضافا وان توسعوا فيها في الاستعمال واصلوها بانفسها على نحو لا يصلح
للمفعول به حقيقة لا من اصال الفعل للمفعول به حقيقة والا لكان هو عيس قول لاخفش
ليس كذلك ومن هاهنا اشرف الفارح بانها مذكورة للواقع فيها وحشد فلا بد من قيد باطراد
كما قال المصنف والشارح المحقق لا انه لا يحتاج له كما رعبه الشارح البدر وان قال بعض
من لم يصدق قاطعه انه قوي جدا على انه لو تم كان ابطالا ليس الرأي والكلام انما هو

اجماعا وبمعنى في نوع لفظها من نحو
سرت في يوم الجمعة وجلست في مكانك
فانه لا يسمى طرفا في الاصطلاح على
الارجح والطراد من نحو دخلت البيت
وسكنت الدار ما انصب بالواقع فيه
وهو اسم مكان مخصص فانه غير طرف
اد لا يطرده نصبه مع سائر الافعال فلا
يقل ال نعمت البيت ولا قرأت الدار
فانصبه على المفعول به على التوسع
باسقاط الخاص هذا مذهب الفارسي
والعلم ونسبه لسبيويه وقيل منصوب
على المفعول به حقيقة وان نحو دخل
معد بنفسه وهو مذهب الاخفش وقيل
على الطرفية لنفسها له بالمهم ونسبه
الشارحين الى الجمهور

في الاحتياج عليه الى قيد باطراد وذلك شيء غير النظر لنفس
الذهب وهذا مما لا مشقة فيه نعم في قول الشارح وتسمية لسيو
ايضا الى صدم صحة ذلك لا تحسب ومنه صرح الشيخ لا غير
وجعل ما استدلل به المصنف على ذلك باطلا وان مذهب سيو
هو مذهب الجمهور وشنع على المصنف حيث ادعى غلظة لا تدل
حتى قال واما قوله وقد غل الشلوين فلم يغفل عنه كما زعم بل
رأى ان لا دليل فيه كما عرفت وتخصيه العجب منه هو العجب
لان اهتمامه بجميع تفرقات الكتل غير تاركه ان يقول يقول
المصنف مغترا بما لا دليل فيه تاركا ما لا يحتمل تأريلا يعني من
كلام سيو الذي نقله على ان مذهبه هو مذهب الجمهور واما
المصنف من رجل يغال انه ختم عليه كتاب سيو به خطأ ونظرا
نحرا من منين مرة ورجل اليه السلس من اقطار الارض ولم يكن
في صرة ولا في لا عصار الخالية مثله رحمه الله تعالى . هذا كلامه .
واعلم انه اعترض قول الفارسي المذكور بانه ينتم خروج اسماء الدلائل
لعدم ذلك باطراد فيها ولا يذهب عليك انه لا يصح الشارح
ولان الكلام في الاحتياج الى قيد باطراد وهو مذهب على ذلك المذهب
نعم يصح المصنف حيث ذكرها بعد لكن كلام الشارح البدر يومي
الى انها مستثبات من ذلك القيد فانه قال ان الظرف غير المقتضى
من اسم الحدث يعمد اليه كل فعل فليتأمل في اللقاع كل الخامل
(قوله وعلى هذين لا يحتاج الخ) اي لانه على الاول لما كان
تعديا بنفسه وصفا ليكون غير متضمن معنى في فيكون خارجا بذلك
القيد فلا يحتاج ليعده اخر يخرج على الثاني هو من افراد المعرفة
فالتعريف ادخاله (قوله وهو لا يظهر) اي بالظر الى مجرد اللفظ
اي او فان لا يظهر فيها بالنظر لها كونها لاحد الشئيين والعمير
بعد له مفردا واما كونها للتوزيع فذلك بالنظر للمعنى لا مجرد اللفظ
ولذا قال لاحصية فيما بعد بقوله لان كلا منهما طريق لا احدهما
تتأمل (قوله واحصية يوم الجمعة) هذا بناء على احد الوجهين
والاخر ان العلم الجمعة نظير ما قيل ان علم البلاغة والبلاغة علمان
اعلى المعاني والبيان وما قال صاحب الكشاف في شهر رمضان
يرصدان انهما علمان ايضا للنهر المعلوم (قوله نجر الجهات الست)
يجب انهما بعد لزومه مسمى بخصوصه لان خلت امام ادرك
وقد تتحول فيعكس ذلك ويكرها ليس لها امد مطم على خلفك
علا اسم لما وراءك الى اخر الدنيا (قوله وغارة) يدل على العارفين

وهي هذين لا يحتاج الى قيد باطراد وعلى لا يل احتياج اليه خلافا
للشارح . تبينهان . لا يل تضمن لاسم معنى الحرف على نوعين
لا يل يقتضي البناء وهو ان يختلف لاسم الحرف على معناه ويظهر
في منظور اليه كما سبق في تضمن متى معنى الهمزة وان الشرطية
والثاني لا يقتضي البناء وهو ان يكون الحرف منظورا اليه لكون
لاصل في الجمع ظهوره وهذا البلب من هذا الثاني . الثاني لالف
في صمنا يجوز ان تكون للاطلاق وان تكون صير التثنية بناء
على ان ادلى بانها وهو لا يظهر او بمعنى الواو وهو لاصح لان كل
واحد منهما ظرف لا احدهما . اه . (فانصبه بالواقع فيه) من
فعل وشبهه (مطهرا كان) الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة
امامك واما سطر هذا خلف الركب (ولا) اي وان لم يكن ظاهرا
بل كان محذوفا من اللفظ جوازا او وجوبا (فانوه مقدرا) فالجواز نحو
يوم الجمعة لمن قال متى قدمت وفرسخين لمن قال كم سرت والوجوب
فيما اذا وقع خبرا نحو زيد عندك او صلتة نحو رايت الذي عندك
لو حالا نحو رايت الهلال بين السحاب او صلتة نحو رايت طائرا
فوق حصن او منفلا منه نحو يوم الجمعة سرت فيه او مسجدا
بلحذف لا غير كقولهم حيثما الان اي كان ذلك حيثما واسع لان
تبينهان . لا يل العامل القدر في هذه المواضع سوى الصلة
استقر او مستقر واما الصلة فيعين فيها تقدير استقر لان الصلة لا
تكون الا جملة كما عرفت . الثاني الصير في فاصبه للظرف
وهو اسم الزمان او المكان وفي فيه مدلوله وهو نفس الزمان او المكان
واراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لان الواقع هو نفس الحدث
وليس هو النصب ولاصل فانصبه بدليل الواقع في مدلوله فتوسع
بجمل المصنف من لا يل والثاني ليهو ح القلم . اه . (وكل) اسم
(وقت قابل ذاك) النصب على الظرفية ميبها كان او محصا والبراد
بالهم ما دل على زمن غير مقدر كصين ومدة ووقت تقول سرت
حين ردة ووقتا وما محص ما دل على مقدر معلوما كل وهو العرف
بالعلمية كصمت رحسان واحتكفت يوم الجمعة او بال كسرت اليوم
واقمت العلم او بالاصافة كجئت زم الشتاء ويوم قدوم زيد او
غير معلوم وهو المحركة نحو سرت يوما او يومين او اسبوعا او نحو
لولا (يحا يقبله المكان الا) في حالين الاولى ان يكون (ميبها) لا
محصا والبراد هنا بالحصص ما له صرة وحدود محصورة نحو الدار
والمسجد والماد وما اليهم ما ليس كذلك (نحو الجهات) الست
وهي امام ووراء ويمين وشمال وفريق وتحت وما انبها في السباع
كاحية ومكان وجانب (و) نحو (المعادير) كفسح وبريد وغلوة
تقول جلست امامك وانحيت المسجد سرت فرسحا

(ج) الثاني (ما صيغ من) مادة (الفعل) العامل فيه (كمومي من) مادة (رمي) تقول رميت مرمي زيد وذهبت مذعوب مصرو ولعدت مفعول بمر ومعه . وأنا كما نفع منها مفعول للمفعول (وشرط كون ذا) المصوغ من مادة الفعل (مقبساً أن يقع . طرفاً ما في أصله مع اجتماع) أي لما اجتمع معه في أصل مادته كما مثل وأما قولهم هو ممي مزجر الكلب ومناط الثريا ومرو ممي مفعول القابلة ومفعول لأزار ونحوه فتأخذ إذا التقدير هو ممي مستقر في مزجر الكلب فعامله لا استقرار وليس ما اجتمع معه في أصله ولو أصل في المزجر زجر وفي اللطاف لطف وفي المفعول قد لم يكن شاذاً . تنبيهان . الأول ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل اليهم وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المخصص وهو ما نص عليه غيره وأما النوع الذي قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من اليهم كما هو ظاهر كلام الناطم وصححه بعضهم وقال الشلوبين ليس داخلاً تحت اليهم وصححه بعضهم أنه شيء باليهم لا مهم . الثاني إنما استأثرت أسماء الزمان بهلالية اليهم منها والمخصص للطرفية من أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ويدل على المكان بالالتزام فقط فلم يحد إلى كل اسمائه بل يحد إلى اليهم منها لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة وإلى المخصص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حيث ذكره . (وهذا يرى) من أسماء الزمان أو المكان (طرفاً) تارة (وغير طرف) أخرى (فذلك هو تصرف في العرف) النحوي كيوم وكان تقول موت يوم الجمعة وجلست مكانك فهما طرفان وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر وامسجني اليوم ومكانك ونهضت يوم الجملة واحببت مكان زيد فهما في ذلك غير طرفين لوقوع كل منهما في الأول مبدأ وفي الثاني فاعلاً وفي الثالث مفعولاً به وكذا ما أشبهها (وغير دي التصرف) مهمما هو (الذي لزم . طرفه أو شبهها من الكلام) أي غير التصرف وهو اللازم للطرفية على نوعين ما لا يخرج عنها أصلاً كلف وعوض تقول ما فعله فط ولا فعله عوض وما يخرج عنها إلى شبهها وهو الجر بالجرى نحو قيل وبعد ولدن وعند فيحصى ما من بعدم التصرف مع أن من تدخل ما بين إذا لم يخرج من الطرفية إلا إلى ما يشبهها لأن الطرف والجار والمجرور مبنيان في العلق بالاستقرار والوقوف خبراً وصلته وحالا وصفته ثم الطرف المصروف منه مصروف نحو يوم وشهر وحول ومنه غير مصروف وهو غلبة وبكرة طين لهدس الوحين قصد بهما التبيين أو لم يقصد قتال في شرح السهل ولا قالت لهما لكن زاد في شرح الجملة لأن صغور صغرة مثل أنها

أنه عبارة عن أربعين ميلاً ومن الصحاح الغلوة مائة باع والباع قدر مد اليدين والميل مفرغاً والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ (قوله والنايت ما صيغ من مادة الفعل الخ) تحويل لعبارة المصنف القصصية أن هذا النوع من اليهم لأن أصنافه إلى ما بعده تنافي ذلك لأنهم مع ما حياي منه في شرح الكافية في التبيين الأول أن صححت نسخة تنبيهان بل ذكر المحافظ السيوطي أنه لا خلاف بين النحاة في كون هذا القسم من المخصص (قوله كون ذا المصوغ من مادة الفعل) هذا بيان للشارح إليه على ما هو الظاهر لا أنه لم يظهر غير هذا صرف منه للنحوي عن استدراك طرفاً وإن الدارح مشير له بأنه مع كونه باطلاً في نفسه ليس في كلام الشارح إيحاء اليه بوجه وهو أجل من ذلك إذ لا يتري عارف بالكلام في صحة عبارة المصنف وفي حسن هذا وإنما أدرج كلمة مادة في هذا والذي قبله إشارة إلى أن في كلام المصنف مجازاً بالحنف قريبه . وكونه أصلاً لهذين استغنى . فيندفع ما قيل أن كلامه يقتضي أن المصوغ من الفعل مع أنه من المصدر ومن هنا يظهر أن مراده بالمادة المصدر إذ هو الذي أحد منه الفعل لا ما بمنزلة الفعل أيضاً على ما وهم فتدبر (قوله في أصل مادته) لإضافة لليان (قوله لأنه يدل على الزمان) أي الزمان الخاص الذي يستفاد من لفظ الفعل بصيغته أي حيثته وبالالتزام أي يدل على مطلق الزمان بالالتزام لأن كل حدث لا بد له من زمان ما وبالجملة فالمراد من الزمان بالنسبة للصيغة خصوص الماضي أو الحال أو الاستقبال وبالنسبة للالتزام مطلق الزمان وهو ظاهر (قوله لأن في الفعل دلالة عليه) أي على المكان اليهم في الجملة طراً لاستمرار مطابق الحدث مكاناً ما لا خصوص المكان الذي يدل عليه الطرف (قوله لقوة الدلالة حيث ذكره) أي حين إذ صيغ من مادة العامل ووجه تلك القوة أن الطرف هنا اسم لمكان الحدث المخصص الذي دل عليه الفعل (قوله طرفاً تارة وغير طرف أخرى) زاد تارة تارة وأخرى أخرى لدفع أن يتوهم من العبارة اجتماع الطرفية ومدها في بعض الأسماء وهو محال (قوله طرفية أو شبهها) لا بد فيه من حذف أي طرفية فقط أو طرفية أو شبهها فإنه ليس نعتاً ما يلزم شبه الطرفية فقط (قوله نحو قيل الخ) أدخلت نحو مع قال لاندلسي شارح الفصل الطروف التي لا يدخل عليها من حروف الحرس من خمسة ضد ومع وقبل وبعد ولدن .

قال

لا تصرف للنايت والعرب والطرف غير التصرف منه مصروف وغير مصروف فالصرف نحو سحر ونهار وعشاء وشمسة ومساء وعشية غير مقصود بها كلها العيسين وفي المصروف نحو سحر مقصود به العيسين ومن العرب من لا يعرف عشية في العيسين (وحد يوب من) طرف (مكان مصدر) فينصب اختصاصه نحو جلست قرب زيد أي مكان قريبه

قال المحافظ السيوطي وقد نظمها قلت

من الظروف خمسة قيد خصصت بمن ولم يجرها سواها
عدد ومع وقبل بعد والسند شرح لأمم اللوري حواشيها

(قولهم ولا يقاس على ذلك لقوله) يعني ان ورود المصدر نقبا من طرف المكان قليلا انحصى ان لا يقاس عليه وان كان من بلب حتى للمصنف واقامة للمصنف اليه مقامه كما قال في شرح الكافية نعم البلب المذكور قياسي في غير ما هنا لورده غلطا فتأمل (قولهم الذي كان الزمان مضافا اليه) خير كان مضافا وصيره للزمان والجرور بالي للمصدر اي الزمان الذي كان مضافا الى المصدر وهكذا ما بعده فاندفع ان الزمان مضاف لا مضاف اليه .

(المفعول معه)

(قولهم بحسب الاسم الفعلة تالي الواو) اي السمر على موالاة الواو فلاضافة تعريفية حيث قد يصح جملته صفة . قال البيهقي في « ملك يوم الدين » اي له الملك في هذا اليوم على وجه الاستمرار لتكون الاضافة حقيقية معدة لوقوعه صفة للمعرفة او يقال ان تعريف الاسم للجنس فهو تكرر في المعنى فلا يحتاج لذلك ثم التاو التبعة بلا فصل كما تقدم فافهم (قولهم التي بمعنى مع) اي في الدلالة نصا على صلابة ما بعدها للاسم الذي قبلها اشتركا في الفعل او لا ومن هنا فارت واو العطف فانها انما تخصي مجرور لا اجتماع في العوامل . قال ابن عيينه فان قيل نحن متى صلنا اسما على اسم بالواو فصل فيه لاول واشتركا في المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم خصصتم بلب للمفعول بمعنى مع . قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا البلب ان التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس كذلك الواو التي بمعنى مع فانها انما توجب المصاحبة فلا دخلت بالواو شيئا على غرض دخل في معناه ولا يوجب بين العطف والعطف عليه ملازمة ومقارنة كقولك قلم زيد وصبر فليس احدهما ملابسا للآخر ولا صاحبا له واذا قلت ما صنعت واباك فانما يراد ما صنعت مع ابيك واذا قلت استوى الماء والخشب وما زلت اسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة . وقال غيره الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف انك اذا قلت قام زيد وصبر ليس احدهما ملابسا للآخر ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة واذا قلت ما صنعت واباك وما انت والفخر وانما تريد ما صنعت مع ابيك وابن باقت في فطك به وما انت مع الفخر في افتخارك وتحققك به (قوله كما في نحو الخ) قد اريتاك سر زيادة كلمة كما من الخارج في مثل هذا التركيب بما لا مزيد عليه عند قوله كما . . في نحو ابي العاصي بنت الواقف . فافهم (قوله نصب بالمفعول معه) اي بسبب انه مفعول معه (قوله وخرج بالاسم الخ) لاولي

عن الاسم لما لا ينطى (قولهم وتشرب اللبن) اعلم ان حا ثلاث صور الفعل وحده الفعل وعاظه الفعل وان الناصبة والمراد اخراج الصورة لاولي بدليل قول الخارج وفي لاولي فصل لا شك في صحة ذلك سواء كان الفعل مرفوعا او منصوبا الا ان صورة النصب هي المتروكة فلذلك قيد به ابن مسام في شرح اللامحة واما التقييد بالرفع كما زعم غيره فوهم واما الصورة النائية فمندرجة تحت نحو في قوله ونحو سرت والشمس طالعة ولذلك قال وفي النائية

ولا يقاس على ذلك لقوله فلا يقال آتيك
جلوس زيد تريد مكان جلوسه (وذلك
في ظرف الزمان يكثر) فيقاس عليه وشرطه
افهام تعيين وقت او مقدار نحو كان ذلك
خفوق النجم وطلوع الشمس وانعظرت
نحو جزور وحطب نافذة ولاصل وقت
خفوق النجم ووقت طلوع الشمس ومقدار
نحو جزور ومقدار حطب نافذة فخلق
المصنف واقيم المصنف اليه مقامه .

تبينه . قد يخلق ايضا المصدر الذي
كان الزمان مضافا اليه فينوب ما كان هذا
المصدر مضافا اليه من اسم مبنى نحو لا
اكله الغارطين ولا آتبه الفرقددين ولاصل
مدة فيية الغارطين ومدة بقاء الفرقددين
خاتمة . مما ينوب عن الطرف
ايضا صفة وعدده وكايته لو جزمته نحو
جلست طويلا من الدهر شرقي مكان
وسرت عشرين يوما للابن يريدنا وسيت
جميع اليوم جميع البريد او كل اليوم كل
البريد ونصف اليوم نصف البريد او
بعض اليوم بعض البريد .

(المفعول معه)

(بصحب) الاسم الفعلة (تالي الواو)
التي بمعنى مع التالفة لجملة ذات فعل او
اسم يشبه مما فيه معنى الفعل وحروفه
(مفعولا معه) كما (في نحو سيري
والطريق مسرعة) وانا مسائر والنيل
واعجبتني سيرك والنيل قال الطريق والنيل
نصب بالمفعول معه وخرج بالاسم نحو لا
تاكل السمك وتشرب اللبن ونحو سرت
والشمس طالعة فان تالي الواو في لاول
فعل وفي الثاني جملة وبالفصلة نحو
اشتركت زيد وصبر وبالواو نحو جئت

مع صبر ويكونها بمعنى مع

تخرج جاء زيد وعمر و... أو بعده ويكونها
ثالثة الجملة نحو كل رجل وضعته فلا
يجوز فيه التصب خلافا للسبوي ويكون
الجملة قلت فعل أو اسم يسميه نحو هذا
لك وأياك فلا يحكم به خلافا لابي علي
وأما قولهم ما أنت وزيدا وكيف أنت
وتصعته من تريد وما المصيبة فيسابق
بيانها (بما من الفعل وسميه سبق) ذا
النصب (ذا النصب رفع بالاجتهاد خبره
في الجزر الأول وهو بما وسبق صلة ما
ومن الفعل مطلق بسبق أي نصب المفعول
معه إنما هو بما لعدم في الجملة قبله
من فعل وسميه (لا بالواو في القول لاحق)
خلافا للجرجاني في دعواه أن النصب
بالواو إذ لو كان لامر كما أدى لوجب
اتصال الضمير بها فكان يقال جلست
وكن كما يصل بغيرها من الحروف
العاملة نحو اذك ذلك ومنع
باتفاق وأيضا فهي حيث حرف مخصص
بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحكمه أن لا
يصل إلا الجر كحروف الجر ولا بالتحالفي
خلافا للكوفيين وإنما قيل غير منزل منزلة
الجزء للاحتراز من لام التعريف فإنها
اخصت بالاسم ولم تعمل فيه لكونها كالجزء
منه بدليل تخطي العامل لها وتناول
إطلاق الفعل الظاهر كما مثل والمقدور قوله
ما لك والتلذذ حول نجد
أي ما تصنع والتلذذ ومن أعمال شبه
الفعل قوله
فحبسك والمصاحك ميهب مهند
وقوله فتدني واللم فان الي بعضهم
يكنون كتنجيل السنام المصرد
يقوله لا تحبسك ابراهيمي قد جعلت
هذا داعي مطويا وسريالا
سريالا نصب على المفعول معه والعامل

جملة من غير أن يثيد بالاسمية وإما الصورة الثانية فداخله لوجود الاسم تاريا ولذا مكثه
منها هذا تصريح للتلم الذي يجوز منه الناظرون (قوله نحو جاء زيد وعمر والنخ) موبه
في التصريح بزيات وهو الصواب ولا عبرة بكلام الناظرين في رده ثم ان التثيد بالعلية والجدية
لكونه لا يصح في الخروج ولا فهي خارجة مطلقا لعدم افادة واو العطف غير مطلق الجمع
لاستفادة المعية ونحوها من القرائن بخلاف واو للمفعول معه (قوله ككل رجل وضعته)
الضمير ملق الى ما أعيف لكل قبل دخولها ليندفع لاحتراز المشهور كذا في حواشي المطول
السلوكية (قوله نحو هذا لك وأياك) هذا إنما يظهر بالنسبة لاسم لاشارة فلان مامل لك
التقدير اما فعل أو اسم يسميه ويقتول وتناول إطلاق الفعل الظاهر والقدر . وأما ما قيل من
أنه لا يقدر فيه الفعل لعدم قوة الداعي فيه لذلك لكونه الطرف فقط بخلاف ما لك وزيدا
فانه الطرف ولا استفهام فليس بشي إذ لا يتجى إلا عدم الاستحسان والمدهى انه خطأ لا
يحكم به فليجوز (قوله مطلق بسبق) الحق انه مطلق بمحذوف حال من ما إذ هو بيان
لها كما هو ظاهر (قوله لوجب اتصال الضمير بها) أي وامتنع انفصاله لان امكان الاتصال
يمنع الانفصال وأما اصل الاشارة فلم يحصر لعمركم وهو الجواز لظهوره وعدم دخوله في الرد
للمصدر فثبت . هذا وزاد المصنف في شرح التسهيل في رد هذا القول انه لو كان النصب
بالواو لما اشترطوا سببية الفعل أو شبهه وانه حكم بما لا نظير له إذ ليس في كلام العرب
حرف فاصب للاسماء إلا منابها للأفعال كان وأحواتها أو لمشاهاها كذا المافية للجنس نصا
(قوله فهي حيث حرف مخصص بالاسم النخ) قد يقال هذا مشترك لالوام وهو لا يلزم فلان هذه
الواو مخصصة بالمفعول معه وهو اسم ولم تنزل منزلة الجزء فكيف صاغ أعمالها . ويمكن أن
يجاب بأنها منزلة عدم منزلة الجزء كال في الرجل ولذلك تخطاها العامل عندهم خلا
لجرجاني فإنها لما كان ما بعدها معولا عنده لها لم يخطاها العامل فلم تكن كالجزء وبانه
يبنى لهم منع اختصاصها حيث لم تكن عاملة عندهم بخلاف الجرجاني فلا . بعد اعترافه
بالعدل فامل (قوله ولا بالتحالفي) عطف على لا بالواو وإنما قدمه على قوله وإنما قيل النخ
نظما للأفعال الثلاثة وحدها في سلك ثم يبين سر التثيد في الثاني بعد ذلك هذا وفسر
المصرح الخلف المذكور كثيرة بمخالفة المفعول معه للاسم قبله في استناد الحكم السابق اليه
وان ويد بصورة اللطوف المشارك تدبر (قوله وتناول إطلاق الفعل النخ) لم يثبه على تناوله
للفاسر والتعدي ايها الخلف الذي فيه بل زعم بعض من الرود إلا مع اللان . وفي البديع
يرد للمفعول معه مع الفعين الفاسر والتعدي عند لاكثر نحو لو خطبه ولاسد الكه واو تركت
الفاقة وضميها وصعها وقصر بعض الجواز على الفاسر حذرا من التباسه بالمعروف على المفعول
به فلا يجوز على المعية صرحك وزيدا . هذا كلامه . ثم انه لا يحتاج الى هذا البيان من
الشارح ما مع قول المصنف . وبعد ما استفهام النخ . ان لم يكن الكون فيه شرطاً وإلا فينافيه
(قوله ومن أعمال شبه الفعل قوله النخ) به ايد ما في بعض النسخ من استفاضة قوله بها فيه
معه وحروفه من التعريف (قوله وهو اتفاق) فكذا حكى المصنف وأما الشيخ لاير فقد
عزاه للجعلير قال الرهي وأما لا اري متاعا من تقديم المفعول معه على عامله متأخرا من

المصاحب لجزائه مع العاطفة التي هي لأصل نحو زيد
وعمرًا لكيت (قوله ولجلز ذلك ابن جني) لم يفرده بل
رأه لا خفش والسيراني والثلوثين وتليذاء أبا العاتع وصانور
بل نقل ابن الباقش لأجتماع طيه (قوله فاسم كان مستكن
النخ) هذا صريح في أن كان هنا ناقصة وهو وإن كان أحد
قولين إلا أنه الصحيح واليه ذهب ابن خروف والشافعي
أنها تامة وهو رأي الفلوسفي واختيار لاندلسي وابن بقي
وقيل يعين النصلان مع ما ويجوز الوجهان مع فكيف
(قوله أحق وأرجح من النصب على المية) أي لكونه
لأصل كما صرح به الشارح بعد مع الاتفاق على كونه
قياسيا بخلاف النصب على المية كما يؤخذ عند شهادة
القرائن للطف بهوي النصب على المية فلا يرد أن الذي
يعين النصب قصد المية نصا والرفع عكسه ويجوز الوجهين
قصد مطلق النسبة (قوله على اللفظ) أي على صيغ
اسكن وهو وإن كان لا يرفع الظاهر إلا أن التابع يخفى فيه
ما لا يظهر في المنبوع أي طلف ليسكن زوجك على اسكن
أنت فهو على تقدير ليسكن (قوله على تقدير النخ)
أي ليرتب الجزاء على الشرط (قوله لأن في اللفظ تصفا
النخ) وجه النصف في لأول أداء اللفظ للامر جرك اليايالي
وجه التوهم في الثاني أدائه إلى كون بني كلاب مأمورين
والكل غير مقصود فصيحة أولا بالنصف وثانيا بالتوهم تنفي
من جهة رجوع كل للمعنى لأن الراجع للفظ سيأتي ولأولى
أن اختيار النصف في لأول لأن الطريق الجادة في واكل
أن يتسلط على مجموع المصاحفين لا على كل منهما باستغلال
نفس هذا مع لأول كان تصفا وقد يرشد إلى ذلك تعييد
التوهم بالمعنى وعدم إطلاقه (قوله والنصب أن لم يجوز اللفظ
النخ) لا يحظى أن مأل التركيب أن لم يجوز اللفظ فالنصب
يجب أو يثبت أعمار عامل وبين أنه يدرج تحت الشرط
صورتان ١ أحدهما احتناع اللفظ وأمكان النصب على
المعة ٢ والثانية احتناع اللفظ وانعاع النصب على المية فإن
عدم جواز اللفظ يصدق مع جواز النصب على المية وبدونه
والحكم في لأول وجوب النصب على المية واحتناع اللفظ في
الثانية احتناعها ويخرج التركيب من أعمار عامل ويثبت

وأما اللفظ الجريح وهو تبسكا بقوله

جعت ولجعا لجنبة ونميمة خصالا فلانما لست عنها بمعوي
وقوله أكيه حين أكله لأكرمه ولا القبه والسوءة اللقيسا
على رواية من نصب السوءة واللقب يعني أن المراد في لأول جعت نميمة
ونميمة مع فحش وفي الثاني ولا القبه اللقب مع السوءة لأن من اللقب
ما يكون غير سوءة ولا جهة له فيها لا مكان جعل الواو فيها عاطفة خدمت
هي وسطونها وفلك في البيت لأول ظاهر وأما في الثاني فعلى أن يكون
أصله ولا القبه اللقب ولا أسوءة السوءة ثم حذف ناصب السوءة (وبعد
ما استقبلنا أو كيف نصب) لاسم على المية (بفعل كون مصر) وجوبا
(بمعنى العرب) فقالوا ما أنت وزيدا ومنه قوله ما أنت والسير في
مطلب وقالوا كيف أنت وقصة من تريد ولأصل ما تكون وزيدا وكيف
تكون وقصة فلم كان مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استظام فلما
حذف الفعل من اللفظ انفصل العير ١ تبسك ٢ أول من ذلك أيضا
قوله أزمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة أن تبيل ميلا
فالجماعة نصب على المية بفعل كون مصر والتقدير أزمان كان قومي والجماعة
كذا قدره سيوريه ٢ الثاني في قوله بعض العرب اغارة إلى أن لأرجح في
مثل ما ذكره الرفع باللفظ ١ أم ٢ (واللفظ أن يمكن بلا ضعف) من جهة
للعنى أو من جهة اللفظ (أحق) وأرجح من النصب على المية كما في نحو
جاء زيد ومرو وجئت أنا وزيد ١ اسكن أنت وزوجك الجنة ٢ برفع ما
بعد الواو على اللفظ لأنه لأصل وقد أمكن بلا ضعف ويجوز النصب على
المية في مثله (والنصب) على المية (منصتا لدى ضعف النسق) أما
من جهة للعنى كما في نحو قولهم لو تركت الناقة ونصليها لرضعها فإن اللفظ
فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترام فصيلها وترك فصيلها يرضعها
لرضعها لكن فيه تكلف وتكثر عبارة فهو ضعيف فالوجه النصب على معنى
لو تركت الناقة مع فصيلها ونحو قوله

أنا أصحبك الدهر حال من امرء فدمه وواكل امرء واليايالي

وقوله فكونوا أئمة وبنى أبيكم مكان الكليش من الطحال
لأن في اللفظ تصفا في لأول وتوهمنا للمعنى في الثاني وفي النصب على
المية ملامة منهما فكل أولى وأما من جهة اللفظ كما في نحو جئت وزيدا
واتعب وعمر لأن اللفظ على صيغ الرفع المتصل لا يمتنع ولا يقوى
إلا مع الفصل ولا فصل فالوجه النصب لأن فيه سلامة من ارتكاب وجه
ضعيف عنه مندوحة (والنصب) على المية (أن لم يجوز اللفظ) مانع
مضري أو لفظي (يجب) فالمانع المعنوي كما في سرت والنيل ومثبت
والخطوط ولدت زيد وطلوع الشمس مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لا
قبلها في حكمه والمانع اللفظي كما في نحو ما لك وزيدا وما شائك وعمر

لأن العطف في الصغير المجزئ من غير
إعادة الجمل ينقطع عند الجمهور فيعين
النصب على الجمل هذا حيث أمكن النصب
على العطف كما رأيت فاما إذا امتنع مع
احتجاج العطف وهو رابع لأقسام وذلك كما
في نحو قوله - ملغها تبنا وما بارد - وقوله
إذا ما الغاتيلت برزن يوما

وزجج الحواجب والعيونا
فلن العطف متع لانفاله المذركمة
والنصب على العطف متع لانفاله المصاحبة
في الاول وانفاله فائدة لا ملأ بها في
الثاني فاول العامل المذكور بعامل يصح
انصبه عليها فاول ملغها بانفاله وزجج
برزن كما ذهب اليه الجرمي والمازني
والبرد وابوصيدة ولاصمعي والبريدي
(او اعتقد اعمار عامل) ملائم لما بعد الواو
فانصب له (نصب) اي وسقطها ما
وكمان العيون والى هذا ذهب الفراء
والفارسي وتن تبعها • تنبيه • بلي
من لأقسام قسم خامس وهو تعين العطف
وامتناع النصب على العطف نحو كل رجل
وجبه واخترك زيد وعمره وجاء زيد
وعمره قبله او بعده . اه . • غائصة •
ذهب ابو الحسن لاخفئ الى ان هذا
الباب سماه وذهب غيره الى انه مقيس
في كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو
ما انصاه ايراد النظم وهو الصحيح والله
تعلى اعلم •

(الاستثناء)

لاستثناء هو اخراج بالا او احدي
اخوانها لما كان داخلا او منزلا منزلة
الداخل فلاخراج جنس وبالا الى آخره

فقول المصنف ان لم يجب العطف صانعي بالصورتين وقوله والنصب يجب حكم لاولي
وقوله او اعتقد اعمار عامل حكم الغاية فكلية او للتوزيع وهذا ما ارد الشارح المحقق فان
المشار اليه بقوله هذا هو وجوب النصب الذي هو احد نوعي الجزاء ولا شك في انه انما
يكون حيث أمكن النصب على العطف على ما سمعت وفيه إشارة الى انه انما قدم هذه
الصورة لتقدم حكمها الذي هو وجوب النصب في عبارة الناظم ثم ذكر الصورة الثانية المدرجة
تحت مسمى ذلك الشرط وربط بها الثاني من نوعي الجزاء وهو او اعتقد اعمار عامل تنبيهها
على انها محل ذلك الحكم لما ان لاولي هي محل ما قبله وذكر قبله انه يجوز التأويل ايها
إشارة الى ان الامر في كلام المصنف ليس للوجوب ولعري ان هذا نهاية لا ارتباط وغاية
الحسن ومع هذا قد انط على الشارح النطرون وما ظنوا ولكن كانوا انفسهم يظلمون (قوله
وانفاله فائدة لا ملأ بها) الصغير المجزئ بالبهاء يعود الى المصاحبة ولا شك انها مطروحة في
المثال الثاني اذ لا يجهل احد مصاحبة الحواجب للعيون وان تسلط الترجيح على تلك الحواجب
فما قيل ان الفائدة موجودة لان مصاحبة العيون للحواجب الترجيح لا يطلق الحواجب وهم
منشاء عدم الفرق بين تزجج الحواجب المصاحبة للعيون وبين مصاحبة الحواجب الترجيح
للعيون والوجود في المقام لا اول لا الثاني على انه لا فائدة في الثاني ايها اذ لا يطر او جزم
احد مفارقة بين العيون والحواجب الترجيح فليتبذر •

(الاستثناء)

مر في التسهيل بالمستثنى قليل انه المناسب لما قبله فكما يجب لتالي الواو بالفعل معه فكذا
التالي الا بالمستثنى ومنه مع قول المصنف ها - ما استثنى الا الخ - يعلم ان البراد من المصدر
اسم مفعوله كما هو احد اطلاقاته ولم يعبر به من اول مرة لما ان حرف النفاة سيويه فن
بعده التعبير بالاستثناء ولما كان الاستثناء في كلام الشارح مرادا منه المعنى المصدري لم يأت
به صبرا فاقدا الى ذلك لاستثناء المراد منه المستثنى وان كل من مضمي الظاهر لا صبار
والاستخدام خروج من الظاهر وما يقال من ان للعرف اذا ايدت كانت عينا فليس على اطلاقه
كما قال السعد في طالع بلب التثنية وحظه في التوزيع وحصل الاستثناء في عبارة الشارح
ايها على المستثنى مع كونه يخرج لاجراج لاخراج على طاعة ايها لا ينبغي لذلك لاظهار
سرا واما حمل الاستثناء في الترجيح على بيان الحكم فقط او بيان الحقيقة وفي عبارة الشارح
على بيان الحقيقة فقط لم يثن عليه ما يثنى فعما لا يرعى به طبع سليم ولا يثنى عليه استخدام
عند من استخدم جيد لاستخدام (قوله لاخراج) اي اخراج ما بعد الا او احدي احواتها ما
قبله على معنى انه لم يرد منه وان كان مدلوله وهو معنى قول لاصوليس عموم مراد تنولا
لا حكما هذا على انه من العلم المخصوص واما على انه من العلم المراد به المخصوص كما التزم
بعض فلا يراد لا تنولا ولا حكما . هذا واختلف اهل لاصول هل لاستثناء من النفي اسات
وبالعكس لم لا وجه على ان لاخراج من المحكم به او من الحكم فامل (قوله بالا) قدما
كالمصنف وذكر ما صريح اسمها لامالتها في هذا الباب قال ابن يعيش اصل لاستثناء ان يكون
بالا وانما كانت الا هي لاصل لانها حرف وانما يتقل الكلام من حال الى حال الحرف كما ان

ما تنقل من لا يجلب الى النفي والهمزة تنقل من الخبر الى الاستقبال واللام تنقل من النكرة الى المعرفة فعلى هذا تكون **لا** هي لاصل لانها تنقل الكلام من العم الى الخصوص ويكتفى بها من ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قلت **لا** زيد وما ملها مما يستثنى به فهو موعود موضعها ومحمول عليها لمشابهة بينهما . هذا كلامه . وقال ابن ابيات **لا** اصل لانها في هذا الباب ترجح . احدها انها حرف والوضع لافادة للعنف الحروف كالنفي والاستعلاء والنداء . الثاني انها تقع في ابواب الاستثناء فقط وغيرها في امكنة مخصوصة بها وتعمل في ابواب اخر (قوله يخرج التخصيص ونحوه) يحتمل ان يكون التخصيص الخارج هو التخصيص بالشرط والصلة والغاية والراد بنحوه لاخراج يبدل البعض فان فيه اخراجا ومع ذلك فالأكثر من على انه لا يخصص ونحوه النفي السبكي لان البديل منه في نية الطرح فلا تعلق فيه لصل يخرج منه . ويحتمل ان يريد بالتخصيص لاخراج بجميع ما تقدم ونحوه بعض صور النسخ كما اذا اخرج من العام بعض الافراد بعد وقت العمل وحيد فلا بد من تقدير في البارة اي يخرج التخصيص بنحو **لا** ونحوه لما ان **لا** تعيد التخصيص ايضا . والوجه الجليل ان يقال ان المراد من التخصيص الذي يخرج منه قيد بالامانة وما تصرف منها من خصصت واخص ونحوهما وان المراد من نحوه مادة لاخراج وما تصرف منها ومادة الاستثناء وما تصرف منها وسفر ما كان من ذلك ما عدى **لا** واخراتها فان لاخراج بها لا يسمى استثناء في الاصطلاح هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام لا كما قال الناطرون (قوله يعمل الداخل حقيقة والداخل تقديرا) حقيقة الدخول وتقديره تابعة للصرح بالدخول فيه وتقديره فلذا كان الدخول في التام حقيقيا وفي الفراغ تقديريا (قوله متحم اتفاقا) الكلام في الاستثنائية فلا يرد انه يجوز غير النصب اذا كانت بمعنى غير صفة نعم يرد ان لاتناع بها ورد في لغة (قوله سواء كان المستثنى النسخ) حاصل الصور العلية ممانية واربعون لان الاستثناء اما تام او مفرغ وكل اما متصل او منقطع وكل اما مع التقديم او مع التأخير وكل اما مع عامل الرفع او النصب او الجر وكل اما موجب او منفي ينزل كلام النصف هنا على قسمين منطوقا وعلى النصف الاخر مفهوما هذا على ما اشار اليه الشارح من جعل قوله **لا** في ... وبعد نفي النسخ نصيلا لما اجعل هنا اما على ما قال غيره من تأكيد ما هنا بالاجواب فانما على النصف على رجع منطوقا وعلى رجع مفهوما (قوله وهو ما كان بعضا من المستثنى منه) هو بمعنى قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه فان من فيه تبعية واصافة جنس الى المستثنى منه الميان فالعنى ما كان بعض جنس هو المستثنى منه وليس الجنس لغة الكلي القول على الكثرة الخلقة الخلق في جواب ما . فما قيل ان ذلك القول يصدق على قلم القلم **لا** حصارا مثلا يقتضى انه من الفصل رحم . وهكذا ما قيل انه يصدق على نحو جاء بنو زيد **لا** بنو عمرو مع انه منقطع بالاجماع تامل (قوله او منقطع وهو ما لم يكن كذلك) قال ابن السراج اذا كان الاستثناء منقطعاً فلا بد من دلالة الكلام قبل **لا** على المستثنى فتأمل هذا فانه مما يصدق بحر . لا عاصم اليمن من امر الله **لا** تن رحم . فالعاصم للعامل وتن رحم دال على الصفة والخاتمة اي ولكن تن رحم بصم او مصم وقال فيما زاد **لا** ما نقص وما نفع **لا** ما ضرر يا

يخرج التخصيص ونحوه وما كان دخلا
بمنه الداخل حقيقة والداخل تقديرا
هو الفراغ والقيد لاخير لايدخل المتصل
على ما سترناه (ما استندت **لا** مع) كلام
(تامل) اي غير مفرغ موجبا كان او غير
موجب (ينصب) **لا** ان لا تصاب مع
الوجوب متحم اتفاقا سواء كان المستثنى
موصلا وهو ما كان بعضا من المستثنى منه
او منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك وسواء
كان متقدما على المستثنى منه او متاخرا
منه تقول فلم القم **لا** زيدا وخرج العزم
لا بعيرا ولم **لا** زيدا العزم وخرج **لا**
بعيرا النوم وهكذا تقول مع عامل النصب
والجره تنبيه . باسم المستثنى هو **لا**

حسن لانه لا قيل ما زاد دل على قوله هو على حاله فكانه قال هو على حاله إلا ما تضمن
(قوله لا ما قبلها بواسطة) نصب لسيويه . قال لانداسي وعليه الخطون واحرصه المصنف
بصحة قلوا إلا زيدا إلا صرا فيلزم من صل الفعل فيهما عدم النفي اذ ليس في الكلام صل
معدى الى شيئين بحرف واحد دون عطف . واجاب الشيخ لاثير بانه قد يعدى الفعل
بحرف الى ميتين متدافعين اذا صلح لذلك فير ملقت الى كونهما معهادين او مختلفين
كرايت زيدا بثيابه بالبرقة بقصد مني مع اختلاف الباءات بمصاحبة الاولى وطرفه الدائيه
وسببه الثالثه وكل متعلق بمرات فكذا يعدى بواسطة إلا الى هذه المنصوبت لما نقرر من
ان الاستثناء من الوجوب منفى ومن النفي موجب . وانت ترى ان هذا يتم له في مثل
معدى عشرة إلا سبعة إلا أربعة إلا ثلاثة لا في مثال المصنف فحيدر (قوله ولا مستعلا) مطوف
على متعلق بواسطة وتقل هذا ابن خروف واحج له بان غير اذا وقعت مرفوع إلا نصها
ما قبلها من الفعل بلا واسطه . واجيب بصله على حذف إلا باقية الفعل او حذف غير
قاتما مقامها ما اصبحت اليه كذا قيل (قوله ولا استثنى مصرى) قاتله المبرد والزجاج في
حكاية ابي سعيد السيراني واحرصه المصنف بمخالفة النفي من حيث لا يجمع بين حرف
وفعل دال على معناه لا بظاهر ولو باعصار ولو جاز ذلك لجاز نصب ما ولي لبت وكان ولا
باتنى واحبه وانفى وفي لاجماع على امتناع ذلك دليل على فساد اصمار استثنى . وفي الرضى
رد بانه كصوب التالى باناسي . وفي وفيات لاميان للقاضي شمس الدين ابن خالكان
ومسكى ان ابا علي كان يوما في ميدان غيراز يصائر عدد الدوله فقال له كيف استثنى في قام
القم إلا زيدا فقال تنصبه بفعل مقدر فقال كيف تقديره قال استثنى زيدا فقال عدد الدوله فلا
رفعت فقدرت امتنع زيد فانقطع الشيخ وقال هذا جواب ميداني ثم لما رجع الى منزله صنع في
ذلك كلاما حسنا وحياه اليه فاستحسنه . وفي الرضى اشارة الى دفع اعتراض عدد الدوله على
الجواب البدائي باننا انما نطل ما ورد ولو ورد الرفع لقدردنا اضع ونحوه (قوله على ما اسعر
به كلامه) اي من قوله - والى - . وانما كان اشعارا لاحتمال ان يراد الغلوها من الاخراج
(قوله وصرح باختياره في غير هذا الكتاب) اطال في شرح تسهيله في استنباطه من كلام
سيويه بما رده عليه الشيخ لاثير ثم ابدع بما ذكره الشارح وبعد ذلك اعترض على نفسه فرد
اخصاصها بالاسماء جندتلك الله إلا فعلت وهما بانها لو صلحت لاتصل بها الصبر والواقع
انفصاله نحو من تدعون إلا اياه . واجلب من الاول بتاويل لا اسالك إلا فعلك . وعن الثاني
بان إلا والاستثنى في حكم جملة منحصرة ففكره اخصار الصبر اذ اخصار اثر اخصار اجمل
واجاب ايضا بما ساق للشارح (قوله وما كان كذلك فهو عامل) اي وجوبا ولذا قال فحجب
البحر هذا وقد يستدل على عدم تنزيها منزلة الجزء بانها قد تدخل على الاسم المعروف بل فلا
تفرل منه منزلة الجزء لعزل ال منه تلك المنزلة (قوله ولا ليست كذلك) منه بظهر الفرق
بينها وبين واو المفعول معه فانها كذلك فانها لا تخرج ما بعدها من السببه (قوله فلما
خالفت الحروف الجارة لم تعمل) هذا كاف في المطلوب الذي هو عدم اعمال إلا الحرم .
وان اتعصى عدم اعمال خلا وعدا الجر إلا انه مددفع بموافقة إلا الفعل معنى بخلاف خلا وهذا

لا ما قبلها بواسطة ولا مستعلا ولا استثنى
مصرى خلافا لزامي ذلك على ما اشعر
به كلامه وصرح باختياره في غير هذا
الكتاب وقال انه مذنب سيويه والمبرد
والجرجاني ومنى عليه ولده لانها حرف
منحص بالاسماء غير منزل منها منزلة الجزء
وما كان كذلك فهو عامل فيجب في إلا
ان تكون عامله ما لم تتوسط بين عامل
مفرغ ومفعوله فلتفى وجوبا ان كان
التفريع محققا نحو ما قام إلا زيد وجوازا
ان كان مقدرا نحو ما قام احد إلا زيد
فانه في تقدير ما قام إلا زيد لان احدا
مبدل منه والمبدل منه في حكم الطرح
وانما لم تعمل الجر لان عمل الجر بحروف
تنصب معاني لا يصل الى الاسماء وتنصبها
اليها ولا لبت كذلك فانها لا تنصب
الى الاسم الذي بعدها شيئا بل تخرجه
من النسبة فلما خالفت الحروف الجارة
لم تعمل بها وانما لم يجر اتصال الصبر
بها لان الانفصال ملزم في التفريع
المحقق والقدر فالنزم مع عدم التفريع
الحرفى الملب على سن واحد . اه .

كما يدل عليه كلامه في شرح التوضيح (قوله وبعد نفى) أي غير متضمن قال
في شرح التسهيل أن النفي قد يوجد غير كائن له حكم لاختصاصه كلا
تأكلوا إلا اللحم إلا زيدا وما شرب أحد إلا الماء إلا ميرا فلما هذا وانبعاه
بمنزلة ما لا نهي فيه إذ المراد كوا اللحم إلا زيدا واشربوا الماء إلا ميرا (قوله
لا تكاري) منه التوبيخي فإن لا تكاري أهم كما في التاميز وشرحه لا مبين
له كما وهم فيه وأعلم أن محل اختيار لا تباع حيث عند التصرف أن لا يواخي
لاستثناء وإلا فالنحو النصب نحو ما لعبدني للومن معدي جزاء إذا فبعت
صفيه من أهل الدنيا فلنحسب إلا الجنة - ولم يشترط سيوييه واصحابه هذا
الشرط وإن لا يرد به كلام تضمن لاستثناء وإلا فالنحو النصب نحو ما لك
مندي مائة إلا درهمين لقائل لي هديك مائة إلا درهمين فهو بمنزلة مالك
مندي ما ادعته ولو رخصت لكنت مقرا بالدرهمين ولم يصحوا بهذا الشرط أيضا
إلا أنه استنبطه من كلام ابن السراج (قوله ومثاله بعد النفي معنى دون لفظ
النفي) جعل لي شرح التسهيل منه • فشربرا منه إلا قليل منهم • بالرفع فانه قال
ومن النفي للقول قراءة بعض فشربرا منه إلا قليل منهم لان قبله • فتن شرب
منه فليس مني • فصار شربوا منه بمعنى لم يكونوا منه (قوله • وتن ينظر الذنوب
إلا الله •) تن اسم استفهام مبدأ وجلة ينظر الذنوب خبر واسم الجلالة بدل من
تن • فاندفع أن لا يته من المفرغ والكلام في النلم فانهم (قوله بدل بعض)
عدم الرابط حيثما جريا على غير الغالب وأما لان إلا افقت منه (قوله
كيف يكون بدلا النفي) حاصل النظر انكار أن يكون ما بعد إلا في الصورة المذكورة
بدلا والسند أنه مخالف لما قبله بالنفي والابتن والبدل لا يخالف للبدل
سه لان البدل منه في نية الطرح فيسلفه البدل ولا جاني مع ذلك التخالف
وحاصل الجواب أنه ليس المعبر في كونه بدلا أن يثبت له ما اثبت للقول
لو ينفي عنه ما نفى عنه بل أن يخلفه في عمل العامل فقط على معنى أن يجعل
لاول كأنه لم يذكر ولم يعمل فيه العامل وإنما ذكر الثاني وعمل العامل فيه
فلا جرم جاز التخالف في البدل وليس هذا من خصائصه بل يكون في الصفة
والوصف أيضا نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب فإن كريم صفة لرجل
والعلوف عليه كذلك أيضا مع أن كلا مني بلا والوصف وهو رجل مثبت
هذا جواب السبراني وبريدته قول الشيخ لاثير قد وقفنا من البدل على ما جاب
لاول فيه والثاني كمررت برجل لا زيد ولا عمرو ليس مطف بيل لان من
شرط مطف لا أن لا تقع مركدة ولو ساغ كونها هنا ما طفت ساغ مررت برجل لا
زيد لسوغان مررت بزبد لا عمرو فلزوم تكريرها دليل على عدم عطفها • وأما
لا بدني فقد سلم منع المخالفة وأحلب باستثناء ذلك في بدل البعض حتى أنك
إذا قلت رايت الفهم بعضهم كان صدر الكلام مجازا ثم بيئت بعد تن رايت

(وبعد نفى) ولو معنى دون لفظ (أو كفى) وهو أي
ولا عليها الموصول بالنفي وهو لا تكاري (انتقظ) أي
لنصير (اتباع ما اتصل) لما قبل إلا في أعرابه فمثاله
بعد النفي لفظا ومعنى ما قلم أحد إلا زيد وما رايت
أحدا إلا زيدا وما مررت بلحد إلا زيد ومثاله بعد
النفي معنى دون لفظ قوله

وبالنصير منه منهم منزل خلق

على تغير إلا السوي والوتد

فان تغير بمعنى لم يبق على حاله ومثال شبه النفي
لا يتم أحد إلا زيد وهل قلم أحد إلا زيد • وتن ينظر
الذنوب إلا الله • • تبهيئات • لأول المستفي منه
البربريين والحالة هذه بدل بعض من المستفي منه
وضد الكوفيين عطف نسق قال أبو العباس نطلب
كيف يكون بدلا وهو موجب ومثبوعه منفي واجساب
السبراني بأنه بدل منه في عمل العامل فيه وتختلفهما
في النفي ولا يجب لا يمنع البدلية لان سيل البدل
لن يجعل لاول كأنه لم ينكر والثاني في موضع
وقد يخالف للوصف والصفة نيا وإبائنا نحو مررت
برجل لا كريم ولا لبيب •

فجئت لصرف بما ذكرنا تخطيطات الناظرين (قوله إذا تعذر
البديل على اللفظ ابدل على الموضع النح) هكذا ذكر في التسهيل
أيضا فانه قال ولا يصح الجور من والباء الزائدة ولا اسم لا
الجنسية إلا باعتبار الحل . اهـ . (قوله لان من والباء لا يزدان
النح) اعرضه بعضهم بانهم يخطرون فيه التوابع ما لا يخطرون في
غيرها فلا يعذر حيث ابدل على اللفظ (قوله اذ لا يقال زاد النص
النح) يغير الى ان ما صدرية لا موصولة (قوله وغير نصب
المستثنى النح) قد يفهم منه ان السابق حيث بدل مع انه سبب
انه مبدل منه وليس مراد ولذا سورة الشارح بقوله بان يفرغ
العامل له النح (قوله على المستثنى منه) قيد بذلك للاحتراز عما
اذا كان سابقا على المستثنى منه والعامل ايضا فان فيه ثلاثة
اقوال المنع مطلقا فيمنع القوم إلا زيدا قلما والقيم إلا زيدا فائرون
والقيم إلا زيدا في الدار لمشابهة إلا واو العية والجواز مطلقا وصحيح
بالسماح والتسهيل بين كونه موصولا فيجوز او لا فيمنع كالقيم
إلا زيدا في الدار وهو للاختلاف واختاره الشيخ لاير قال لعدم
ورود السماع إلا في المصروف اما في غيره فينبغي ان لا يقدم على
جوازه إلا بثبوت . وفي السلسلة منه ان هذا الخلاف مني على
الخلاف في ان العامل إلا او الفعل او غيره السابق (قوله
المستثنى منه حيث بدل كل) وده ابن خروف بانه بدل كل من
بعض والمجهود عكسه واجلب ابن صفور بانه من وضع العلم موضع
الخاص فيكون بدل شيء من شيء كما قال الطاهر - احب ربا ما
حيث ابدا . (قوله ولكن نصبه اخبر ان ورد) الحق ان المعنى
لحكم فانه مختار ان ورد عليك من كلامهم ما فيه النصب (قوله
فغير ملهين) قال لا يدي تن نظر الى ان الصفة في المعنى
للموصوف فاذا تقدم الاستثناء عليها فكان قدم على الموصوف نصب
ومن لاحظ المستثنى منه مقدما على المستثنى اجاز البديل اجازته في
نحو ما قام القوم إلا زيدا والوجهان متكافيلان (قوله وهو المختار
المبرد والمأري) هذا هو الحق لا ما نقل ابن صفور وصاحب النهاية

الفاي اذا تعذر البديل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءني من
احد إلا زيدا ولا احد فيها إلا زيدا وما زيد غيظا إلا غيظا لا يعبأ به
يرفع ما بعد إلا فيهن ونحو ليس زيد بطيخ إلا شيئا بنصبه لان من
والباء لا يزدان في لا يجاب وما ولا يقدران عاملين بعده كما تقدم
في موضعه . الثالث انهم قوله ان نصب جلتز وقد قري
في الصحيح . ما ظنوه إلا قليلا منهم . . ولا يلغى منكم احد إلا
امرائك . بالنصب . اهـ . (وانصب) والحالة هذه اني وقوع المستثنى
بعد ظني او شبهه (ما انقطع) تقول ما قام احد إلا حصارا وما مروت
بأحد إلا حصارا هذه لغة جميع العرب سوى تميم وعليها قراءة السبعة
ما لهم به من علم إلا اتباع الظن . (ومن تميم فيه ابدال وقع)
كالعسل فيجوزون ما قام احد إلا حصار وما مروت بأحد إلا حصار ومنه
قوله وبلدك ليس بهسا انيس إلا البعافير وإلا العيس
وقوله علية لا تقي الرياح مكانها ولا النبل إلا للشرقي للضم
وقوله

ويست كرام قد كسحا ولم يكن لنا حطب إلا السنن وصامله
تنبية . شرط حواز لا يبدال منهم والحالة هذه ان يكون العامل
يمكن تسلطه على المستثنى كما في لائلته والفراد فان لم يمكن تسلطه
وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص وما نفع زيد
إلا ما ضر اذ لا يقال راد النقص ولا نفع الضر وحيث وجد شرط حواز
لا يبدال فالارجح منعدم النصب . اهـ . (وغير نصب) مستثنى (سابق)
على المستثنى منه (في النفي) وشبهه النفي (قد ياتي) على قلة بان
يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله

لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن إلا السيون خافع
قال سيويه وحدثنني يونس ان قوما يوقن بعريتهم يقولون ما لي إلا
ايك ناصر تنبيه . المستثنى منه حيث بدل كل من المستثنى وقد
كان المستثنى بدل بعض منه وبطوره في ان المتوحد اخر فصار تاما
ما مروت بمثلك احد . اهـ . (ولكن نصبه) على الاستثناء (اختار ان
ورد) لانه الصحيح الشائع ومنه قوله

وما لي إلا آل احمد خيمته وما لي إلا مذهب الحق مذهب
بصيص آل ومذهب الاول واخترز بقوله في النفي عن لا يجلب فانه يصح النصب كما تقدم . تنبيه . اذا تقدم
المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان احدهما لا يكتفى بالصفة بل يكون البديل مختارا كما يكون اذا لم تذكر
الصفة وذلك كما في نحو ما فيها احد إلا ايوك صالحيه كالمك لم تذكر صالحا وهذا رأي سيويه والاقوي ان لا يصح كون
بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه واجبا وهو المختار للمبرد والمأري
قال في الكافية وشرحها ومندي ان النصب والبديل متوحدان لان لكل مرجعا فكأنما . اهـ . (وان يفرغ سابق إلا)
من ذكر المستثنى منه (لما بعد) اي لما بعد إلا

عن المازني من اجاب النصب (قوله وهو الاستثناء
الخ) الصير لتفريع العامل الذي يسبق الا من ذكر
للمستثنى منه (قوله واما ان نظن الاطنا فتناول)
قيل بالتقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن طنا وقيل
بان نظن يحصل من حيث توهم المخاطب ان يكون
غير الظن وقيل بحمل التنكير على ما يفيد التوبة اي
ان نظن الا طنا خطيرا وهذا هو الذي ارتضاه السعد
ورده الفاضل السلوكي في حواشي الطول بعدم المطارة
في مثل ما افتره الشيب الا اضرارا فراجع (قوله
وذلك) اي كونه بدلا ان توافقا في المعنى بان كان
التالي حين الاول او بعده او اشتمل عليه الاول
ومطوفا عليه بالواو فلان هذا من المواضع التي تضمن
فيها ان يختلفا فيه بل لم يوجد واحد مما تقدم
فقدبر (قوله فاعلا بدل من الفتى) ان كان الفتى
مضويا فظاهر والا فينبى على جواز البدل من البدل
(قوله فوسمه بدل ورملة الخ) قيل هما نوعان من
السير وقال السيراي المراد بالرملة هنا الطواف وبالرسم
السعي (قوله المفرغ) يشير به الى ان المراد من
العامل الفعل لا الا والا لقال مما به استثنى والقول
بانه لصورة الطم وهم ولا ينافيه دع التأثير فانه
على تصنيف ابق ولذلك عداه بفي حكما يشير اليه
قول الفارح اي اتركه بايا في واحد فامل (قوله
والنم) قيل انما لم يستغن عنه بما قبله لان الحكم
به اعم من ان يكون على وجه الوجوب او غيره وليس
فيه اشارة الى انه لا يتاقى هنا اللفظ السابقة في نحو
ما لي الا ابوك ناصر لانك اذا قلت ما جاءني الا
ريد الا عمرا الا بكرا احد برفع زيد على التفريع ورفع
احد على لابدال ونصب الباقي والثالث على الاستثناء
لزم الفصل بين التابع والمتنوع واستعمال لغة صحيحة
في غير ما ثبتت فيه لما ان مذعب المصنف ان تلك
اللغة فياسبة وحشد لا يضر الفصل المذكور فانهم
(قوله كلم يفرأ) اصله يرفون كصرمون حدثت
الواو لوقوعها بين عدوتين ثم نقلت صمته الياء للقائه

وهو الاستثناء من غير التمام قسم قوله اولا ما استثنت الا مع تمام (يكن كما لو
لا عدما) فلما ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من اعراب ولا
يكون هذا الاستثناء المفرغ الا بعد تقي او شبهه فالفني نحو وما مجد الا رسول
وما على الرسول الا البلاغ المبين وشبه الفني نحو ولا تقولوا على الله الا
الحق ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فهل يهلك الا القوم
الفاسقون ولا يقع ذلك في الجواب فلا يجوز قام الا زيد واما وياي الله الا
ان جم نوره فمحمول على المعنى اي لا يريد تنبيهات لا اول الصوري
يكن يجوز ان يكون عاتدا على سابق اي يكون السابق في طلبه لما بعد الا كما
لو عدم الا وان يعود على ما من قوله لما بعد اي يكون ما بعد الا في تسلط ما قبل
الا عليه كما لو عدم الا الثاني يصح التفريع لجميع المعولات الا المصدر المؤكد
فلا يجوز ما ضربت الا ضربا واما ان نظن الا طنا فتناول الثالث قوله
سابق احسن من قوله في التسهيل عامل لان السابق يكون عاملا وغير عامل كما في
لامثلة . اهـ (والغ الا ذلت توكيد) هي التي يصح طرحها والاستثناء عنها لكون
ما بعدها تابعا لما بعد الا قبلها بدلا منه وذلك ان توافقا في المعنى ومطوفا عليه
ان يختلفا فيه فالاول (كلا تمررهم الا الفتى الا العلا) فالعلا بدل كل من الفتى
والا الثانية زائدة لجرد التاكيد والتقدير الا الفتى العلا والثاني نحو فلم العوم الا
زيدا والا عمرا فصارا صلف على زيد والا الثانية لغو والتقدير فلم العوم الا زيدا
وصرا ومن هذا قوله وما الدهر الا ليله ونهارها والا طلوع الشمس ثم مياها
اي وطلوع الشمس وقد اجمع البدل والعلف في قوله

مالك من شجك الا صله الا رسيه والا رمله

اي الا صله رسيه ورملة فرسيه بدل ورملة مطروف والا العرونة بكل منهما
موكدة (وان تكرر لا توكيد) بل لغصد استثناء بعد استثناء فلا يحلو اما ان يكون
ذلك مع تفريع لو لا (فمع تفريع التفريع بالعامل) المفرغ (دع) اي اتركه بايا
(في واحد مما بالا استثنى وليس من نصب سواء) اي سوى ذلك الواحد الذي
اشغلت به العامل (مفتى) فتقول ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا وما ضربت الا
زيدا الا عمرا الا بكرا وما مروت الا برمد الا عمرا الا تكرا ولا يحسن لا اشغال العدل
واحد بعينه بل انها اشغلت به جاز ولاول اولي (وتون تفريع مع الصدم) على
المستثنى منه (نصب لجميع) على الاستثناء (احكم به والنم) نحو قلم الا زيدا
الا عمرا الا بكرا التوم وما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد (واصب لتأخير) عنه
اما في لا يحاط فطلعا نحو قلم العوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا واما في عبر لا يحاط
فكذلك (و لكن) جيء بواحد منها (معربا بما يقتضيه الحال) كما لو كان دورا
زاندا) طيه فلي لا اتصال تبدل واحدا على الراجح ونصب ما سواه (كلم يفرأ الا
امرا الا على) الا بكرا فعلى بدل من الواو فانه لا يحسن لابدال واحد لكن الاول
اولي ويجوز ان يكون امر وهو البدل وعلى مصوب ووقف عليه بالسكون على لغة
ريضة وفي لا قطع ينصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ما قام احد الا حمرا

الا مرما الا جملا ويجوز لابدال على لغة تميم (وحكمها) اي حكم هذه المستثبات سوى الاول (في القصد حكم الاول)

بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم التون للجائز (قوله فان كان مخرجا لوروده الخ) يريد ان المستثنى سوى الاول تابعة له فان كان مخرجا كما اذا كان ما قبله موجوبا فهي مخرجة وان كان مدخلا كما اذا كان ما قبله متفيا فهي مدخلة . واعلم ان ما بعد الا يصبح ان يقال فيه انه مخرج مطلقا سواء كان ما قبله متفيا او متفيا على انه مخرج من جنس الحكم السابق من غير تعييد بكونه اثباتا او نفيا . ويصح ان يصل ذلك التفصيل السابق والشارح . والرهذا هنا ليكون مع قوله سابقا لاستثناء المخرج الخ إشارة لصحة كلا الأمرين وهو ظاهر وان غني (قوله قيل الحكم كذلك) هذا القول للقاضي أبي يوسف وعليه اذا قال احد له علي مائة الا عشرة الا اثنين يكون مقرا بشمانية وثمانين (قوله والصحيح ان كل عدد الخ) هذا رأي البصرية والكسائي وطيه يكون لاقرار في المثال المذكور باثنين وتسعين . واعلم انه بقيت له طرائق اخر ومذهب في خروج التسهيل لا فطيل بها فدوتكها ان اردت (قوله في المراتب الوترية) هي المستثنى منه وما بعد ما بعده وهكذا (قوله في المراتب الشفعية) هي المستثنى الاول وما بعد ما بعده وهكذا (قوله وبغير حلق باستثنى) اي واما موصول مجرور المحذوف كما يشير له قوله لا في مجرور باضافتها اليه وانما اثر اطاعة بغير لاستثنى على اطاعته مجرورا مع انها تارة لما ان المقصود هنا بيان المستثنى به وليوافق السابق وهو ما استثنى الا واللاحق وهو المستثنى بالا ولا فظهر ان يجعل مجرورا منزلا منزلة اللانم غير طالب لصلة لان كون الجر بالضاف او بالاصافة يعلم من باب الاصافة اما هنا فللقصود ببيان ما يستثنى به كما لا يخفى فانهم (قوله فيجب نسيها الخ) مفرع على قوله بما نسب لمستثنى بالا فيما تقدم ويانه ان قام القوم غير زيد موجب فلم يعلم وجوب نسيه من قول للصف سابقا مع تعلم يتنصب ونحو ما نفع هذا المال غير الصر وقع فيه المستثنى بعد نفى مع انقطاع الاستثناء فيعلم وجوب نسيه عند الجميع من قول الصف ... وانصب ما انقطع ... لكون ذلك المخالف بين تميم وغيرهم انما هو فيما اذا كان العامل يصح تسلطه على المستثنى كما فيه عليه الشارح ونحو ما قام احد غير حمار كالم متلى استثنائه منقطع والعامل يصح تسلطه على المستثنى فيعلم وجوب نسيه عند غير تميم من قوله ... وانصب ما انقطع ... ونحو ما قام احد غير زيد احد كالم متلى قدم فيه للمستثنى على المستثنى منه فيعلم ترجيح النصب فيه من قوله . وغير نصب سابق الخ . وان ارجيه بعضهم فيه ونحو ما قام احد غير حمار كالم متلى استثنائه منقطع يصح فيه تسلط العامل على المستثنى فيعلم رجحان النصب فيه على الدلية من قوله ومن تميم فيه ابدال ونفع حيث تكر ابدال ويجزى بوقع ونحو ما قام احد غير زيد كالم متلى استثنائه مصل فيعلم ترجيح البديل فيه وضعف النصب من قوله . وبعد نفى او كفي انصب . اتباع ما اتصل ... ونحو ما قام غير زيد مما استثنوه مفرغ فيعلم احتياج النصب فيه من قوله . وان يفرغ سابق الا الخ . . واعلم ان للناسب لترتيب النصب ان لو قال الشارح فقي نحو قام القوم غير زيد يجب النصب وفي نحو ما قام احد غير زيد يترجح لا اتباع ويضعف النصب وفي نحو ما لم احد غير حمار يجب النصب عند غير تميم وفي نحو ما نفع هذا المال غير الصر يجب النصب عند الجميع وفي نحو ما قام احد غير حمار يترجح النصب عند تميم وفي نحو ما قام

غير زيد

فان كان مخرجا لوروده على موجب فهي مخرجة وان كان مدخلا لوروده على فيو فهي ايضا مدخلة . تنبيه . محل ما ذكر اذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رايت اما اذا امكن ذلك كما في نحو له علي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فليل الحكم كذلك وان الجميع مستثنى من اصل العدد والصحيح ان كل عدد مستثنى من حله على الاول يكون مقرا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة وطيه فطريق معرفة ذلك ان تجمع لامداد الواقعة في المراتب الوترية ويخرج منها مجموع لامداد الواقعة في المراتب الشفعية او تسلط آخر لامداد ما قبله ثم ما بقي ما لم وهكذا فما بقي فهو المراد . اه .

. واستثنى مجرورا بغير عربا . بما لمستثنى بالا نسا) مجرورا لمعول باستثنى وبغير حلق باستثنى وعربا حال من غير وبما متعلق بعربا وما موصول صلته نسب والمستثنى متعلق بنسب بالا متعلق بمستثنى والحكي ان غيرا يستثنى بها مجرورا باضافتها اليه وتكون هي عربية بما نسب للمستثنى بالا من لاعراب بما تقدم فيجب نسيها في نحو قام القوم غير زيد وما نفع هذا المال غير الصر عند الجميع وفي نحو ما قام احد غير حمار عند غير تميم وفي نحو ما قام صر زيد احد عند لاكثر ويترجح في هذا المال عند تميم وفي نحو ما قام احد غير حمار عند تميم ويضعف في نحو ما قام احد غير رد ويضعف في نحو ما قام صر زيد . تنبيهات . الاول اصل غير ان يوصف بها اما نكرة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل . او شبهها نحو غير النصب عليهم .

غير زيد اجد يجب الصب عند لاكثر وخرج عند قوم وفي نحو ما قل غير زيد يمتنع وكانه
عدل منه قصدا للاختصار وميلا للتيان بمسائل الوجوب على هذه والترجيح على هذه وكذلك
الصف والاعتناع ثم لاولى اسقاط وجوب الصب عند لاكثر في نحو ما قل غير زيد احد
لانه وان كان من الاحكام النسوبة المستثنى بالا في الواقع لكنه لم يعلم فيما تقدم لا من
كلامه ولا من كلام المصنف فامل (قوله فان الذين جنس النخ) يعني ان الوصول هنا للجنس
في من فرد مهم اذ قد تقدم من المصنف انه ثاني فيه اقسام ال وكذلك السيد وخيرة فيكون
الموصوف بغير شيئا بالنكرة من هذه الجهة (قوله وايضا في النخ) هو مربوط بقوله او شيئا
نحو النخ لا بقوله اصل غير النخ اي كما ان مجرد مشابهة النكرة صحيح وقوع غير صفة هكذا
ايضا يصح صفة ايهام غير فانه بقربها الى العرفه فظهر لكلمة ايضا موقع لكن لا تصاف ان
لاولى استبدال ايضا وما بعده بقوله هذا اذا قلنا بان غير لا تصرف اصلا اما ان قلنا بصرفها
فيما اذا وقعت بين حدين فلا يشترط لصحة التوصيف بها في ذلك كون الموصوف نكرة او
شبهها هذا والتغايرة التي تستفاد من كلمة غير ان كانت ذاتية نحو مروت برجل غير زيد فيستغنية
وان كانت وصفية نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به فمجازية كما صرح به الرضى
(قوله فلما صنعت النخ) الجمهور على ان هذا الصن لم يخص بنوعها لمعارضة بالامانة
خلافا للراء (قوله نسوة لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) قال في النخ ولا يجوز انها
للمستثناة لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى اذ التقدير حيث لو كان فيهما آلهة ليس الله
فيهم لفسدتا وذلك يقتضي مفهومه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تقسدا وليس المراد ولا من
جهة اللفظ لان آلهة جمع منكر فلا يتم في لا ثبت فلا يسوغ الاستثناء منه . وفيه بحث
لان اختصاص الماهم ذلك جار في احتمال الوصفية ايضا اذ يصير المعنى حيث لو كان فيهما آلهة
مغايرة لله لفسدتا يقتضي انه لو كان فيهما آلهة مماثلة لله لم تقسدا وليس بمراد ومشارك
لا يلزم لا يلزم ولو سلم فغايرة ما يلزم تعطيل مفهوم اللفظ لدليل ولا ضرر فيه واما آلهة فهو وان
كان جمعا منكر إلا انه في سياق الشرط وقد نص لاصوليون على عمومها حيث كما . في وان
احد من المشركين استبارك . لاسيما والشرط للاضمار الذي هو كالفى فامله (قوله فالصارم
صفة) اطلق عليه اسم الصفة باخبار ظهور الاعراب عليه الذي تشارك فيه الصفة والموصوف
والآ والصفة هي إلا (قوله ولا يجوز ان تنوب عن موصوفتها) قال لا بد في شرح الجزولية
وصبه ان لا حرف لم تمكن في الوصفية فلا تكون صفة إلا تابعة كما ان اجمعين لا يستعمل
في التاكيد إلا تابعا (قوله وقد يقال انه مخالف النخ) اصل هذا للشيخ لا يبر في شرح
التسهيل فانه قال على قول التسهيل ولا حيث لا يصح الاستثناء وكون إلا لا ترد صفة إلا
حيث يصح الاستثناء كالجمع عليه م قال وفي كلام سيوريه ما يقتضي طاعه خلق ذلك
لجعله إلا الله صفة لآلهة في لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ولا زيد صفة لرجل في لو
كان معنا إلا زيد لظننا واطال في ذلك . وجوابه يرخد مما قلنا على كلام النخ السابق . واما
ما اجاب به بعضهم من ان المراد بالاستثناء ما هو اسم من الفصل والمنقطع وانما يمتنع في لاية
والحال الفصل لا المنقطع فردد كما قال البدر الدمايني باقتضائه كون الشرط المذكور لاغيا

فان الذين جنس لا قوم ببيانهم وايضا
فهي اذا وقعت بين صدين صنف
ايها فلما صنعت معنى إلا حصلت عليها
في الاستثناء وقد تحمل إلا عليها فيوصف
بها بشرط ان يكون الموصوف جمعا لو
شبهه وان يكون نكرة او شبهها فالجمع
نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا
وشبه الجمع كقوله

لو كان غيري ملجى الدهر لغيره

وقع الحادث إلا الصارم الذكر
فالصارم صفة لغيري ومثال شبهه
النكرة قوله

انبخت فالتفت بلدة لوى بلدة

قليل بها لاصوات إلا بفاها
فالاصوات شبهه بالنكرة لان تعريفه
بال الجنسية لكن تقارن إلا هذه غير اس
وجهين احدهما انه لا يجوز حذف
موصوفها فلا يقال جاءني إلا زيد ويقال
جئتني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل
والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز
ان تنوب عن موصوفاتها . ثانيها انه
لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء
فيجوز مندي درهم إلا دانق لانه يجوز
إلا دانقا ويمتنع إلا جيد لانه يمتنع إلا
جيدا ويجوز مندي درهم غير جيد هكذا
قال جماعات وقد يقال انه مخالف
لقولهم في لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا
وس امثلة سيوريه لو كان معنا رجل إلا
زيد لظننا

وشرط أن المحاجب في وقوع إلا صفة تفتقر لاستثناء وجعل من
الغاذ قوله وكل أخ يفارقه أخوه لعمريك إلا الفرقدان
الثاني انصاف غير في الاستثناء كانصاف لاسم بعد إلا عند المغاربة
واختاره ابن صفور وعلى الحال عند الفارسي واختاره الذاهم وعلى
التفسيه بطرق المكان عند جملة واختاره ابن البلش • الثالث
يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى تقول فام الغم
غير زيد ومرو وعمر فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لأن معنى
غير زيد إلا زيدا وتقول ما قلتم أحد غير زيد ومرو بالجر وبالرفع
لأنه على معنى إلا زيد وظاهر كلام مسبو به أنه من العطف على
المحل وذهب النحويين إلى أنه من باب التوهم (واحد) بالكسرة
(سوى) بالهمزة مقصورتين (سواء) بالفتح والدة (اجتماع على لاصح
ما لغير جملة) من الأحكام فيما سبق لأنها مطلقا لا مبرين أحدهما
اجتماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك
واحد وأنه لا أحد منهم يقول أن سوى عبارة من مكن أو زمان •
والثاني أن من حكم بطرفيها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تصرف والواقع
في كلام العرب نكرا ونظما خلقت ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف
قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربي أن لا يسلم على أمي مدوا من
سوى أنفسها وقوله صلى الله عليه ما أنتم في سواكم إلا كالشجرة
البيضاء في الثور الأسود وقول الشاعر
ولا يبطى المسافر من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سواننا
وقوله
وكل تن طر أن الوث مخطئة مثل سواء الحق مكسوبة
وبالاضافة قوله
فأنني والذي يجمع النسا من بجدي سواك لم أنسى
ومن وقوعها مرفوعة بالاجتماع قوله
وإذا تباع كريمة أو تفسرى فسواك بائعها وأنت المشتري
ومرفوعة بالناسخ قوله
اتراك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة أي إذا لم يسر
وبناء اعلية قوله
ولم يسق سوى العمدوا رذلهم كما دانوا
وحكى الفراء أناني سواك ومنصوبة بلن قوله
لذلك كليل بالنى لسومل وأن سواك تن يرملة يشقى
هذا تقرير ما ذهب إليه الناطم وحاصل ما استدلل به في شرح
الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجهه الحريص أن سوى
من الظروف اللازمة لأنها يوصل بها الوصول فخرجاء الذي سواك

ولما ما رد به من أن لاصل في التقييد أن تكون ليلان الواقع فهم
محض لأن ذلك كلام يقال في حد العمل على ذاتي لم يدخل ولم
يخرج لكون الحقيقة تقوم منه لا في رسم فكيف يقال في قول
تن يقول بشرط في كذا كذا ولا يكون كذا إلا إذا كان كذا فاجبروا
يا أولي الأبصار (قوله بشرط ابن المحاجب الخ) أتى به لاختاره
الجماعة (قوله كانصاف لاسم بعد إلا عند المغاربة) أراد بهم
ابن خروف وتن تبعه من يقول العمل ما قبل إلا مستقلا (قوله
ومراعاة المعنى) التعبير بالمعنى دون المحل لأن العطف عليه جازم
ليس له ذلك لأعراب محلا لكونه ليس له إلا ذلك لأعراب الظاهر
لكنه بمعنى كلام آخر يكون العطف عليه فيه له فيه ذلك لأعراب
كما يدل عليه قوله لأن معنى غير زيد الخ (قوله وظاهر كلام
مسبو به أنه الخ) ادرج كلمة ظاهر إشارة إلى أن له باطنا يرجع
به لما قبله بلن يراد بالمحل التركيب الذي يكون له فيه ذلك
لأعراب أي أنه عطف على اسم يكون في محل أي في تركيب
له ذلك لأعراب (قوله وذهب النحويين الخ) هذا التعبير هو
الظاهر لكون ذلك لأعراب لا يكون للعطف عليه لا لفظا ولا محلا
بل في تركيب آخر يلائمه هوهم أنه هذا التركيب فحذف
ومن تأمل وجد الخلف جعذ بين هذه الأقوال حدة العبارة
(قوله لأنها مناهما) أي مثل غير فكما أن غير أداة استثناء فكذلك
سوى وأراد للتبعية التامة التي تتساق الكون طرفا والدليل الأول
وأن كان ينسب منية غير كلي ذلك الكون الذي يبينه النفي
لكن المهم للمصنف أنها هو نفي ذلك الكون الذي قال به سبويه
(قوله وأنه لا أحد منهم يقول الخ) عطف على إجماع أو حال
من إجماع لا على أن معنى قول القائل كلما قد يهجم أي الأمر
الأول لإجماع وأن لا أحد منهم يقول الخ وإنما زاد هذا ولم ينصر
على ما قبله لأن اللدني أثبتت المعية ونفى الطرية بل هذا المهم
كما ذكرنا وهو الذي ينصبه الدليل الثاني لا بمجرد المعاني في
الجملة كما قد يهجم من أول الكلام ولا شك أن الذي يرد ذلك
الراي مرجحا هو قوله وأنه لا أحد الخ (قوله وحاصل ما استدلل
به في شرح الكافية الخ) مال أنشج الأنير وإنما مد المطاب
للقول وأسهب في إيراد الشاهد لنهايه مذعبا على أن يتابع عليه
أذ لا يكاد أحد من مستغربي طم العربية يذهب إلى مخالفته ولا
جته فيما أجلبه من تلك الشاهد أذ لا تعدو محل الضرورة ولم

يرد منها شيء في الكلام وقد نلزمنا في اجتناب الاحاديث . واقول رحم الله الشيخ لاثير فانه كثيرا ما يستدل على امر بخلافه واحد ثم يعقبه بقوله والتلويل خطئ الظاهر حتى اذا رأى المصنف خالف مخالفة ما وجلب على ذلك غوامد متكررة والظاهر اذا تكاثرت افادت التعلل لاسيما في مثل هذا الفن لم يكثر في القول عليه بانه لا يوافق احد على ذلك او انه لم يعمد الظاهر في الكتاب في قوله وانه لم يأخذ الفن من الشيوخ ونحو هذا مما يصح ولا يصح للمصنف وقد اكثر من هذا في شرحه على التسهيل كثرة مفرطة يعرف ذلك من خالطه واما منازعته في اجتناب الاحاديث فستريكمها وتلقي عليها ردا جيلا (قوله قالوا لا تخرج الخ) اسنادها اليهم يحتمل ان يكون تبرئنا فيكون ميلا مع المصنف ويحتمل وهو لا يظهر ان يكون توركا على المصنف حيث انصرف على الفهم بما صرحوا باستثنائه (قوله وهذا اعدل) قال الرازي في شرح التلويل هو اقربها وقال صاحب التوضيح واليه انصب (قوله لان كثيرا من ذلك لو بعضه الخ) كان فائدة هذا التريد التيسر على ان الرد على المصنف قام طوعا سوا كان منهم لاخراج من الطرفية في الكثير او في بعضه فقط بلان منع في البعض لاخر . واصل ذلك ان المشهور ان الذي لا يخرج الطرف من التصرف هو الجرح ومن هذا ليس في الكثير من ذلك فان الحق بالجرح بمن الجرح بغير وبالبله وبالامانة كان الجرح من ذلك هو الكثير فاعلم (قوله حكى الفيلسفي في شرح الفاطمية الخ) لم ينفرد به بل حكاه ابن الجباز في شرح الفية ابن معطي وصاحب البسيط وابن طينة في تفسيره والشيخ لاثير وابن عسلم (قوله انهم كلامه) هو مبني على ان المراد من قوله جعلنا جملها في نفس الامر لا جعل فيما تقدم من لايات (قوله وبالتنوين) راجع لكل من الخ والخم تقول قبعت عشرة ليس فيها مفتوحا متونا وليس غير مضموما متونا قاله لايفض من بعض العرب وطبيهما فلحركة اعرابية (قوله ان سوى تقع صلة للوصول في فصح الكلام كما سلف بخلاف الخ) هذا صريح في ان الولوج المذكور في سوى وان كان مع رعاية المحذوف دون غير مروج فيه لجرد النقل والسماع فلا يصح ما قيل الظاهر انه لا فرق بين سوى وغير في ذلك سواء قدر المحذوف فعلا او مبتدا (قوله ويخبر بها حيث من الواحد) اورد انه يلزم حيث وقوع الاستواء مستندا لشيء واحد مع انه كسائر الامور النسبية التي لا تقع الا بين اثنين واجيب بانه وان اخبر بها على واحد لكنه يظن عليه امر اخر ليصح ذلك الوقوع فاعلم (قوله بليس الخ) هذه الافعال لا تحصل في الاستثناء للفرغ الا انه ورد في ليس قال لا حوص

فما ترك الصنع الذي قد صحت ولا القبط مني ليس جلنا ولا طعنا

ولا تحصل ايضا الا في الاستثناء المعمل بخلاف غير فتعمل في التعلل كقوله

وكل ابي بلبل غير انسي اذا مرحت اولي الطرائد ابل

(قوله ولا يكون خالدا) اي لا تعد فيهم خالدا وبهذا التفسير دفع ما جرائي من التالي بين ما هو به قائما واستقبالية يكون وقد يتدفع ايضا بان المراد ما كان عدل منه الى لا يكون الحكاية الحال (قوله واسمها ضمير مشترك وجوبا) هذا رأي البصرية وهو الحق ونصب للمصنف وصاحب البسيط الى ان الاسم كلمة بعض محذوفة لزوما لقوة دلالة الكلام عليه والتقدير لا يكون بعضهم

قالوا لا تخرج عن الطرفية الا في الشعر

وقال الرماني والعكبري فتعمل طرفا غالبا

وكثيرا قليلا وهذا اعدل ولا ينهض ما استدل

به النظم حجة لان كثيرا من ذلك او

بعضه لا يخرج الطرف من اللزوم وهو الجرح

وبعضه قابل للتلويل . تيسر .

لاول حكى الفيلسفي في شرح الفاطمية

في سوى لغة رابعة وهي المدمع الكسر .

الناهي انهم كلامه انه يجوز في المعطوف

على المستثنى بها اجبار المعنى كما جاز في

غير وبساعده قوله في التسهيل تسليوها

مطلقا سوى بعد ذكره جواز اجبار المعنى

في العطف على مجرور غير . الثالث

تقارن سوى غير في امرين احدهما ان

المستثنى بغير قد يختلف اذا فهم المعنى

فحريس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين

بختلف سوى فانهما ان سوى تقع صلة

للاوصول في فصح الكلام كما سلف بخلاف

غير . الرابع ثاني سوى بمعنى وسط وبمعنى

قلم فقد فيها مع الفتح نحو . في سواء

البحيم . وهذا درهم سواء وثاني بمعنى

مستوفى فصح مع الكسر نحو . مكا سوى .

وتسد مع الفتح نحو مررت برجل سواء

والعدم ويخبر بها حيث من الواحد مما

فوقه نحو . ليسوا سواء . لانها في الاصل

مصدر بمعنى لا استواء . اد . (واستثنى

ناسا) المستثنى (بليس وخلا . وبعدا

ويكون بعد لا) النافية نحو قاما ليس

زيدا وخلا صرا وعدا بكرا ولا يكون خالدا

اما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب

الصعب لانه خبرهما واسمها ضمير مشترك

وجوبا يعود على المعنى المدلول عليه بكلمة

السابق فتقدير قاما ليس زيدا ليس هو

اي بعضهم فهو نظير . فان كن نساء . بعد

يوصيكم الله في اولادكم . وقيل عائد على

اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو اي القائم وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو اي

ليس فاعله فعل زيد في هذا المثال فيكون المصدر هو المصدر
 هذه الامور لا ينفرد بها لا يكون هناك فعل كما في نحو القوم
 اخوتك ليس زيدا واما خلا وهذا فاعلان غير متصرفين
 لوقوعهما موقع لا وانصبب المستثنى بهما على الفعلية
 وقاملهما ضمير مستتر وفي مرجعه الخلق المذكور
 تنبيهان * الاول قيل موضع جملة الاستثناء من هذه
 الاربع نصب على الحال وقيل متنافئة لا موضع لها
 وصححه ابن عسكرو الثاني لا تعمل يكون في الاستثناء
 مع غير لا من ادوات النفي . اهـ . (واجرر سابقى يكون)
 وما خلا وهذا (ان ترد) الجر فانه جائز وان كان قليلا
 فمن الجر بخلا قوله
 خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد مالى شعبة من ماله
 ومن الجر بعدا قوله

ابننا حيمم قتلنا ولسرا مدا النبطاء والطفل الصغير
 * تنبيهان * الاول لم يحفظ سبويه الجر بعدا قيل
 ولا بخلا وليس كذلك بل ذكر الجر بخلا * الثاني قيل
 بطلان حيث انما قبلهما من فعل او شبهه على قاعدة
 حروف الجر وقبل موضعها نصب من تمام الكلام وهو
 الصواب لعدم اطراد الاول ولا نهما لا يعديان لافعال
 الى لامها اي لا يوصلان معانها اليها بل يزيلان معانها
 عنها فلهذا في عدم التعدية الحروف الزائدة ولا نهما
 بمنزلة لا وهي غير متعلقة . اهـ . (وبعد ما) للصدرية
 (انصب) حتما لانها تنبأ بها للفعلية كقوله
 الا كل شيء ما خلا الله باطل
 وكل نعيم لا محالة زائل

وقوله عمل الندامي ما عداني فاني
 بكل الذي يهوى نديمي مولع
 وموضع الموصول وصلة نصب بالاتفاق فقال السرياني
 على الحال وهذا مثل لصريحهم في غير هذا الوجه
 بان المصدر الموصول لا يقع حالا كما يقع المصدر الصريح
 في نحو ارسلها العراك وقيل على الطرف وما وحيه ثابت
 من وصلها عن الوقت فلهذا على الاول قاسوا مجاورين
 زيدا وعلى الثاني قاسوا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن
 خروف على الاستثناء كاتصل غير في قاسوا غير زيد
 (وانحجار) بهما حيث (قد يرد) اجاز ذلك المجرمي

والربيعي والكسائي والفارسي لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية فلن قاله بالعليل فلهذا لان ما لا تزداد فعل
 الجار بل بعده نعت عما قليل * فبما رحمة * وان قاله بالسماح فهو من الشفوذ بحيث لا يحتج به (وحيث جاز)

زيدا ومن ثم لا يختلف الالط بهما كجاء القوم لا يصحون زيدا واتوا ليس صرا
 وموت بالنسبة لا يكون هذا . قال في التسهيل واسمها بعض مضارع الى ضمير
 المثنى منه لان الخلف . قال الشيخ لاثير وهو من ذهب فريب لا يعرف
 لغيرها وفيه ضعف اضرته اسم كان للفاعل فيمتنع حذفه . وقال غيره لا غرامة
 في دعواه الخلف جريا على الظاهر لخروجها عن كاصل تنبيهها على معنى الاستثناء
 في ان اسميهما لا يظهران لفظا ولا شيان او يصحان وكونهما بمختلفان من باب
 حذف اللبدا للدلالة عليه . واعلم ان من جملة احكام ليس ولا يكون انه
 لا يجوز تقديمهما على الجملة الاولى لا يعمل ليس زيدا قام القوم ولا يكون
 زيدا قام القوم (قوله فحذف المضاف) رده الشيخ لاثير بان فيه دعوى
 حذف لما لم يلفظ به قط وقد اكثر من مل هذا مع انه لا يخفى انما يقتضي
 ان لا حذف واجب اصلا وهو باطل (قوله لانه قد لا يكون هناك فعل النح)
 اجاب عنه البدر الدمايني تبعا للرسم بان قولهم يعود الى مصدر الفعل السابق
 او الى اسم فاعله لا يريدون به الجمود على ذلك والفعل به دائما كان هناك
 فعل ام لا وانما هو على جهة المثال تنبيهها على كيفية التقدير في غير نصيب
 فقد الفعل تصيد ما يمكن مرد الفعل اليه ففي مثل القوم اخوتك ليس زيدا
 يعود على نسب لآخرة المصنعة الكلام السابق والمعنى ليس هو اي نسب لآخرة
 نسب زيد فحذف المضاف على راي الكوفية مقاما مقامه المضاف اليه واما
 على راي من يقدر في ذلك التركيب ليس القائم فيقدر هنا ليس المشتب اليك
 بالآخرة زيدا . ومنه تعلم اندفاع القصر الورد على الضمير باسم الفاعل من
 حيث لا يتناول التركيب الذي يقتضي تقدير اسم الفاعل . وهذا والبراد من
 الفعل الفهم من الكلام على القول الثاني من القولين المصنفين كلمة الفعل لا
 ما يصدق عليه انه هل كما لا يخفى (قوله وفي مرجعه الخلق المذكور)
 لا يرد على الاول لاصح ان مجاوزة البعض لبعض المبهم لا تنطبق الا بمجاوزة الكل
 (قوله نصب على الحال) اسطر الشيخ لاثير استثناء هذا من الماضي الذي
 يجب اقترانه بقدر ونحوه حالا (قوله على قاعدة حروف الجر) اي في
 النطق بالفعل او شبهه (قوله وقيل موضعها نصب عن تمام الكلام) فسر يكون
 الناصب الجملة المتقدمة عليها ولحصر (قوله لعدم اطراد الاول الخ) فكذا
 في اللغني وانتدعه بوجهه البدر الدمايني في شرحه * اما الاول فبان لا
 نسلم ان معنى التعدية ما ذكر بل جعل مجرورها مفعولا به لذلك الفعل
 ولا يلزم اتمت ذلك المعنى للمجرور بل ابلاغه اليه على الوجه المتعصب الحرف
 وينبغي ما اخطاه * واما الثاني فلانه لا يلزم من كون حرف بمعنى آخر مساو انه
 له في عامة احكامه بدليل الا اني هذا الحرف بمعنى غير عامله للجر بخلاف

فهما حرفان (بالانفاق) كما هنا ان نصبا قتلان (بالاتفاق رسوا
في الخالين اخرنا بما لو تبردا منها (وكخلا) في جواز جر المستثنى
بها ونصبه (حاشا) تقول قلم القوم حلفا زيد وحاشا زيدا فاذا
جرث كانت حرف جر وليما تعلق به ما سبق في خلا واذا نصبت
كانت خلا والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا تنبيهان .
لاول الجر بحاشا هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيوريه واكثر
الصريين حرفتها ولم يميزوا النصب لكن الصحيح جوازه فقد ثبت
بنقل ابي زيد وايي صرد الشيلاني ولا يخلط وابن خروف واجازه
لمازني والمبرد والزجاج ومنه قوله

حاشي قريبا فان الله فضله على البرية بالامام والدين
وقوله - اللهم اغفر لي ولبن يسمع حاشي الشيطان وابا الاصبع - وقوله
حاشي ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس بكلمة قدم
قال المزيدي في رواية الضبي حاشي ابا ثوبان بالنصب . الثاني
الذي ذهب اليه الفراء انها فعل لكن لا فعل له والنصب بعده
انما هو بالحمل على لا ولم ينقل عنه ذلك في خلا وصدا على انه
يمكن ان يقول فيهما مثل ذلك (ولا تصحب ما) فلا يجوز قام القوم
ما حاشا زيدا واما قوله

رايت الناس ما حاشا قريبا فاننا نحن افضلهم فصلا
فحاشا (وقيل) في حاشا (حاش وحشي فاحشهما) وهل هذان اللذان
في حاشا لامثنائية او التزجية لاول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية
وغرورها والثاني ظاهر كلامه في التسهيل وهو اقرب . تنبيه . حاشا
على ثلاثة اوجه لاول تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها والثاني
تكون تزجية نحو . حاش لله . وليست حرفا قال في التسهيل بلا
خلاف بل هي جند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لصرفهم فيها
بالحنف ولا دخالهم ارباعا على الحرف وهذان الدليلان يغيان الحرفية
ولا يشبان القطعية قالوا والمعنى في لايت جانب يوسف المعصية لاجل
الله ولا يتابي مثل هذا التاويل في . حاش لله ما هذا بشرا . والصحيح
انها اسم مرآة للتزجية منصوب انصب المصداق الواقع بدلا من
اللفظ بالفعل بدليل قراءة ابن مسعود حاشا الله بالاصافة كعاشد الله
وسحق الله وقراءة ابي السمال حاشا لله بالتوسيس اي تزجها لله كما
يقال رجا لزيد والوجه في قراءة من ترك التوسيس ان تكون منية
لنفسها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى الثالث انها تكون فعلا متعديا منصوبا

تقول حاشيته بمعنى امتنيتهم ومنه الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال - اسلمت احب الناس الي ما حاشا فاطمة - ما نافية والمعنى انه
صلى الله عليه وسلم لم يستس فاطمة وتوهم الشارح انها المصدرية وحاشا لامثنائية بناء على انه من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل
به على انه قد يعال قام القوم ما حاشا زيدا ويرد ان في معجم الطبراني - ما حاشا فاطمة ولا غيرها - ودليل صرحه قوله
- ولا اري ملاء في الناس ينسبهم - ولا احاشي من لا قوم من احد - وتوهم المبرد ان هذا معار حاشا لامثنائية وانما تلك حرف او

هذه (قوله فهما حرفان بالاتفاق الخ) قال الشيخ لاير لو زعم راصم
انهما في حال الجر اسمان جرا ما بعدهما بالاصافة كغير وصوى لم
يكن يعيد وكذا لو قيل اتبها حال النصب حرفان نصبا حاشا على
لاسم لانها متوافقان معنى لم يعيد ولا جهة في اتصال نون الوقاية
بهما على القطعية لان نون الوقاية قد اتصل بالحروف نحو اني
وليبي (قوله وفيما تعلق به ما سبق) اي فكون متعلقها على
قول الفعل وشبهه وعلى القول لاخر متعلقا بنفي التعلق واذا لم
تكن جرث بل نصبت كانت فعلا والخلاف في فاعلها هل هو صير
البعض بدل عليه كليت السابق او صير اسم الفاعل المتخوذ من
الفعل السابق او صير الفعل الفهم من الكلام السابق وفي محل
الجملة هل هو نصب على الحال او لا نصب ولا محل لانها
مستأنفة كل ذلك مثل ما تقدم في خلا فالتشبيه في كلام الصنف
والشارح قلم فلا يرد على العبارة هي (قوله ولذلك التزم سيوريه
الخ) قال الشيخ لاير الذي يظهر لي ان سيوريه لا ينكر ان
يتعلق بها فعلا غير مستثنى به فهي في استثناء حرف وفي غيره
فعل نحو فعل زيد كذا فتقول حاشا له ان يفعل اي جاتبه
الفعل ويصدي بنفسه وباللهم كحاشاك السوء وحاشا لك حكا
الجوهري . هذا كلامه . (قوله بنقل ابي زيد الخ) قال ابو زيد
كنا في جماعة ويتنا رجل يقال له ابو الاصبع فوقع علينا اعرابي
فدعا لنا فقال - فعل الله لكم وضع حاشي الشيطان وابا الاصبع -
وينظر ما في عبارة الشارح (قوله على انه يمكن) اي مع انه
يمكن ان يقول فيها الخ (قوله ولا تصحب ما) اي المصدرية
لأنها لا توصل بالجماد والرائدة بالحمل (قوله ظاهر كلامه في
التسهيل الخ) ادرج كلمة ظاهر لان سياق كلامه في شرحه وتنبيهه
دل على ان ذلك انما هو لامثنائية وانما كان ذلك احوب من
جهته ان عدم الحرفية التفت عليه اس بذلك من الحرفية (قوله
وهذان الدليلان) رد لغول فالوا وكذا قوله بعده ولا يتابي مل هذا
الساويل رد لغول فالوا والمعنى في لايت الخ (قوله وانما تلك
حرف او فعل) رد لتوهم المبرد والشارح اليه تلك حاشا لامثنائية
اي وليس ما توهمه صحها لان حاشا لامثنائية حرف او فعل

جامد وكلاهما ينال ذلك التصرف (قوله مع ان الذي بعدها متبوع على اولويته الخ) اي وذلك يقتضي انها ليست منها لان تنافي اللزوم يدل على تنافي اللزومات قال المصنف في شرح التسهيل ويدل على فساد كونها استثنائية ان اصل ادوات الاستثناء الا في موضع وقوعه متبوعا فمن ادواته وما لا فلا معلوم وقوع الا في موضع حاشا وهذا بخلاف وليس ولا يكون وغيرها مما لا يختلف في استثنائيتها فوجب الاحتراز باستثنائيتها بخلاف لا سيما فلا يعد منها بل معاد لها لدخول ثاليه في منزلة مشهورا له بلحقية بذلك من غيرة وهو يدعي في قول امره

الليس الا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جاجل

فلا تردد في ان مراده دخول يوم دارة جاجل في منقول الايام الاخر من الصلاح وان له مزيدا وهو بعد الاستثناء فلا سبيل الى الحاشا بادوات الاستثناء . هذا كلامه . وفي كلامه خطاب للرئيسي كغيره خلافا حيث انتهى ان ما بعد لا سيما مسكوت عنه فانه قال اذا قلت جاء القوم ولا سيما زيدا فمعناه ولا مثل زيد فيس جاء فهو بمنزلة لا يجيء . مثل زيد فانما نيت ان احدا من جاء شبيه بزيد ولعل زيدا جاء او لم يجيء . ولا يخفى على العارف بمواقع لا سيما من الكلام ما فيه وحكما ادعاء لاستثناء فيها وان لاحراج من المساواة الى لا واية كفى في ذلك فانه ليس شيء من ادوات الاستثناء بملك الثابتة فلا محيد من ما مل اليه المصنف . هذا وسي بمنزلة مثل لفظا ومعنى وعينه في الاصل واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء (قوله وما زائدة) نقل ابن هشام المحضاري عن سيويه انها زائدة لازمة وهو وهم فان سيويه مصرح بجهاز حذفها قال الشيخ لا غير وكانه وقف على صدر كلامه ولم يطالع واخره (قوله خبر لضمير محذوف) طاهر كلام المصنف في كنهه كغيره وجوبا ولعل وجهه ان التركيب بمحذوف جرى مجرى الامثال واما ما وجه به من ان لا سيما بمنزلة الا وهي لا يقع بعدها الجملة فيه نظر على ما روي به المصنف من منع كونها للاستثناء (قوله واما انصاف المعرفة الخ) قال ابو علي الفارسي ليس هذا النع عندي بالسهل وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها واما ما وجه به بعضهم من ان ما كافة ولا سيما بمنزلة الا لاستثنائية فها بعدها منصوب على الاستثناء لتصل فمتنع والسند كرون ما بعد الا مخرجا وما بعد لا سيما منخفا كما علمت (قوله قال نط الخ) يوافق قول الشيخ لا غير ومن احكامها انها لا ترد بعدها الجملة مسحوبة بالخطف وما يحد في كلام كثير من المصنفين من لا سيما ولا امر كذا والحالة هذه فقير عربي وكذا قال الرازي وسلمه البدر الدمايني . واما قول الرضي وقد يصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها قليل سببا يحذف لا ولا سيما بالتخفيف مع وجودها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جهة بمعنى خصوصا منصوب المحل مفعولا مطلقا كما هو في الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من النداء الى الاختصاص بجماع بينهما معنوي فصار في نحو انا اقل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحالية مع بقاء طاعنه على حاله الندائية من ضم اي ورفع الرجل فكذا ها لا سيما باق على نصبه الاصلي حين كان اسم لا النبرته مع كونه منصوب المحل على المصدر بقبامه مقام مخرجا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الدرس فبمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي

فعل جامد لصحته معنى الحرف كما مر .
خاتمة . جرت عادة القوميين ان يذكروا لا سيما مع ادوات الاستثناء مع ان الذي بعدها متبوع على اولويته بما نصب لما قبلها ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب ايضا اذا كان نكرة وقد روي يمين قوله . ولا سيما يوم بدارة جاجل . والجر ارجحها وهو على الاضافة وما زائدة بينهما حلها في ايما الاجلين والرفع على انه خبر لضمير محذوف وما موصولة او نكرة موصولة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم او ولا مثل شيء هو يوم ويصعب في نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول والطلائ ما على تن يعتل وعلى الوجهين ففتحة سي اعراب لانه معاني والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولوجتا بمثله مددا . وما كانت من الاضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل واما انصاف المعرفة فنحو ولا سيما زيدا فنعم الجمهور وتشديد ياتها ودخول لا عليها ودخول الراو على لا واجب فسال سطل من استعماله على خلقي ما جاء في قوله ولا سيما يوم فهو محظي وذكر غير انها قد تحذف وقد تحذف الراو كقوله

فه بالغرد وبالايمان لا سيما

بعد ياء به من اعظم القرب

واخصه بزيادة المحبة خصوصاً ركباً وكذا في نحو ولا سيما ان ركب اي واخصه ان ركب
فجواب الشرط مدلول خصوصاً اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة وخصوصاً ركباً ويجوز انه
بمعنى المصدر اللزوم اي اخصاً . اهـ . فليس فيه حكاية ذلك من العرب ولا من امة
اللغة فيحصل على ان ذلك من كلام اللولدين كما قال بعضهم وان كان ظاهر اطلاقه ربما
اقتضى كون ذلك في لسان العرب ولذلك قال البدر الدمايني على كلام الرهبي ولم يوجد
في كلام المتأخرين من علماء العجم وهو بعيد فينبغي تحريره وقال بعض المتأخرين من عراق
التصويل قد حررناه فوجدناه لا اصل له في اللغة العربية اصلاً وحسبك في ذلك بحصر
اثير الدين وعدم اطلاقه على وروحه مع تطلعه وغزارة مدته . ومن هنا تعلم ان من تمسك في رد
كلام الرازي بكلام الرهبي فقد وهم (قوله نصب على الحال) اي ما قبله ولا مهملته فمعنى
قاموا لاسباب زيد قاموا غير مماثلين لزيد في القيل . واطمأن ان هذا اللجب مرئود بدخول
الواو وهي تنافي الحال المفرد وعدم تكرار لا . واما ما اجلب به البدر الدمايني من ان
الفارسي يقتضيه الحال عدم التكرار وان تكرار لا موجود معنى وذلك كاف على ما ذهب
اليه الزمخشري فانه قال في : فلا اقتسم العتبة . انه في معنى فلا فلك رتبة ولا اطعم سكبنا
ووجه ذلك هنا ان قلم القلم لا مماثلين زيدا في معنى لا سلويين لزيد في حكم القيل ولا
اولى منه بل اولى منهم فقد رده السبكي بان كلام الفارسي لا اشعار له بالفرق بين من
مدخولة للواو وبينها غير مدخولة وبان الزمخشري انما اكفى بالتكرير معنى لتعبر مدخولها
بمعدد فكانما تعددت لفظاً وهو في لاسباب زيد متف .

(المحسوسات)

(قوله تذكر وتوث) اي في لفظه وصيغة وكان الغرض من هذا الرد على تليذ الناطم خمس
الدين البعلي حيث انكر فيها التذكير . قال في كتاب الفخر لم ار احداً ذكر تذكرها . هذا
والحال مستغنى من التحول والنها متغلبة من واو بدليل احوال وحويلة (قوله وهو في
اصطلاح النح) مرجع هذا الضمير الحال من حيث مفهومها اما بالنسبة لضمير تذكر
وتوث فمن حيث اللفظ فغير مستخدم ثم ان في عبارته ايضاً لاستعمالين الاول في تذكر
وتوث والثاني وهو ولو قال ويوث بالياء التثنية لكان ابداع لانهم المضاد فانهم والقييد
بنى اصطلاح النحاة للاخراز من اصطلاح اللغويين فانها فيه ما طبع الشخص من خبر او
شر (قوله نصب) في التسهيل وقد سجد يباه رائدة والشاهد له في شرحه بقول القائل

فما رجعت بنجائبه ركب حكيم بن السيب منهاها

وبقول بعض فصحاء طي

كانت ذهبت الى باء داهية فما اتحت بمزحود ولا وكل

ومنع الشيخ لاثير بسند انه من التجربة الذي هو احد انواع البديع (قوله اذ المراد بالوصف
ما صبح من المصدر النح) اي حبيته او تارياً فتدخل الجملة ونحو فردا من اذهب
فردا ولا ينافي ذلك كون الاشتغال لا لازماً لانه باعتبار ظاهر اللفظ وان عم بالطر للتأويل
كما يرخد مما بعده وحيث تدخل سائر انواع الحال اما على ما صرح به ابن الناطم وظاهر

نصب على الحال وهذا غير اسم لا التبرئة
وهو المختار والله اعلم

(الحال)

(الحال) تذكر وتوث ومن التانيث
قوله

اذا اعجبك الدهر حال من امره

قدعه رواكل امره واليها

وسباب الاستعمالان في النظم وهو في
اصطلاح النحاة (وصف فعلته متعصب

مفهم في حال كفردا اذهب) فالوصف

جنس يشمل الحال وغيره ويخرج نحو

التهقري في قولك رجعت التهقري فانه

ليس بوصف اذ المراد بالوصف ما صبح

من المصدر ليدل على مصف وذلك اسم

الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

وامثلة المبالغة وافعل التخصيل وصلة

يخرج الصلة كالبثا في نحو افانم

الزبدان والخبر في نحو زبد قائم

كلام والده في مخرج النكتة كما سيأتي وهو الحق فالامر ظاهر وامسا على مختار الشارح في
 تلك الاقسام الستة من عدم التلويل بالاشتق فيقال التعريف للحال الغالبة او يقال ان
 لا اشتقاق وان لم يوجد هنا تلويل فانه موجود حكما لبيان الوصف ونحوه مقامه ففي التمهيد
 وبقي من اشتقاقه وصفه او تقديره مضاف قبله الخ وبهذا التحرير افدخت سائر شكوك
 الناطرين فليتدبر (قوله ومتصّب يخرج النكت) يحتمل ان يكون المراد النكت بانفسه
 الثلاثة فيكون العمدة التي خرجت بقيد فعلته ما كان اخذ ركني لاسناد ويجعل ان يريد
 ما مدا للرفع فتكون تلك العمدة اعم من ذلك وعلى كل فيصل عدم لزوم التصب على
 ما هو اعم من انشاء التصب اصلا او وجوده لا مع وصف اللزوم ولا ينابي هذا ما سياتي من
 قوله ليخرج النكت المصوب فلان ذلك بيان لسر قيد اللزوم الذي اجبر زائدا على ظاهر
 العبارة فليدبر (قوله يخرج النكت في نحو له دره فارسا) اي لانه يفهم من لا في وانما
 قيد بفي نحو له دره فارسا للاحتراز عما اذا كان ليس مشتقا بل جامدا فانه يخرج من الجنس
 الذي هو وصف (قوله من حيث هو هو) اي من حيث ذاته بدليل ما بعده وتن قال من
 حيث هو يستغنى عنه فقد رجم (قوله لو لتوقف المعنى عليه) اي من غير سده سد العمدة
 فياين ما قبل او ما بعدها (قوله الثاني لاوي الخ) يريد ان قول المصنف متصّب اخذ
 لحكم الحال في تعريفها فليزمن منه ان يتوقف تصورهما على حكمها مع ان الحكم فرع الصور
 فيتوقف ذلك الحكم عليها ويقال الحال موقوف على التصب والتصب موقوف على الحال
 فبان الدور ويتج الحال موقوف على الحال ومع هذا فلا بد منه في الطاهر والا لم يخرج
 النكت لكن بعض افراد النكت وهو النكت المصوب لم يخرج لانه لم يقيد مفهم بطريق
 القيد كما قيدنا ولا قيد مصب بطريق اللزوم كما قيدنا فبان ان يكون في التعريف مع
 خال ذلك الدور خال عدم المنع فالاولي حيث ان يجعل قوله مصب قيدا اولى به لمجرد
 زيادة لا يباح بانطباع مفهم ذلك اللفظ على الحال من غير ان يتوقف التعريف عليه ولم
 ينصد منه ادخال ولا اخراج ولا اطلاق على جزء الحقيقة حتى تهبط فاتبك المقدمة الثالثة
 الحال موقوف على التصب واما اخراج النكت الذي جعل فائدة لذلك القيد حتى توهم بذلك
 انه لا بد منه والزم الدور فيخذ من قول المصنف - كفردا اذهب - بان يجعل تنبها
 للتعريف وتنصد منه بيان الهبة لا انه مصوب حتى يعد السؤال وكذلك اخراج النكت
 المصوب ايضا بوخذ بذلك لاعتبار ولا شك في اندفاع الخللين حيث يهذه الجمل - واما لم
 يقل فالواجب الخ لما انه قد يقال لا يحتاج لذلك ومع ذلك لا يانم الدور من جهة ان
 الحكم فرع الصور بوجه ما وذلك موجود في الحال او يقال وهو لا ادق المراد التعريف بالتصّب
 من حيث انه محصور للناظر في هذا الحد لا من حيث انه ادراك منه لتوقع النسبة او لا
 وقوعها ولا يانم عدم المنع ايضا لان المراد مصب على وجه اللزوم او لان المراد مفهم بطريق
 القيد وعدم القيد بذلك اتكالا على ما هو المتبادر - واما كان الذي ذكره هو لاوي دون
 هذا لجهالة مع ما فيه من الشبه على فتنة حسنة مغفول عنها هي انه ليس كل قيد ذكر
 في تعريف يتوقف عليه المعرف انما ذلك اذا اريد به بيان الحقيقة او اتصال او اخراج

ومتصّب يخرج النكت لانه ليس بلازم
 التصب ومفهم في حال كذا يخرج النكت
 في نحو له دره فارسا - تنبها - لاوي
 المراد بالعملة ما يستغنى عنه من حيث
 هو هو وقد يجب ذكره لعارض كونه سادا
 سد عمدة كصريح العبد مسبقا لو لتوقف
 المعنى عليه كقوله

اما الميت من يعيش كقيا

كاسفا باله قليل الرجاء
 السبق لاوي ان يكون قوله كفردا اذهب
 تنبها للتعريف لان فيه خطين لاوي ان
 في قوله متصّب تعريفنا للشئ بحكمه
 والثاني انه لم يقيد مصب باللزوم وان
 كان مراده ليخرج النكت المصوب كرايت
 رجلا راكبا فانه يفهم في حال ركوبه وان
 كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق الصد
 فان القصد اما هو تقييد المنعوت (وكونه)
 اي الحال (متقلا) من صاحبه غير ملازم
 له (مشتقا) من الصدريدل على مصف
 (يعلم لكن ليس) ذلك (مستحبا) لم
 فقد جاء - ومنشأ - كما في الحال الموكدة
 فهو زود ايوك طوداه - يوم اذهب حاه
 والشعر عاملها بتجدد صاحبها نحو وخا
 لانسان صغيا - ويولهم حاو الله الزرافة
 يدبها اطول من رجلها وقوله

حدث به سبط العظام كاسفا

مما منه بين الرجال لواء
 وبعدها نحو دعوت الله ممجبا فاما
 بالنسبة وحاه جامدا (وتكرر الجمود في)
 الحال الدالة على (سعر)

أما إذا أريد مجرد زيادة لا يصح والكشف كما في غالب تعاريف أهل لاكذب فلا يعرف ذلك
 من خالط تعاريف سيبويه وغيره من علماء الفن . وأما زعم أن عبارة الفارح ذات قصور
 وأن مراده أن متعصب خير مبتدأ محذوف وأن الجملة اعتراضية فتعبر صواب لأن لا تبيان
 بالأحكام من حيث هي أحكام فيما بين أجزاء التعاريف شيء لا يقبل في تعريف أصلا سيما
 مع ذلك المحذوف هذا ما عندي في إخراج كلام الفارح من حصص النثرى إلى أعالي النثرى
 وبه لم تتوصل له لا أفكار فربك يخلق ما يشاء ويختار (قوله أو مفاعلة أو تشبيه الخ)
 إنما قرن ذلك بقول المصنف سر لبتين به أن كلها أفراد على حد سواء مندرجة تحت
 مبدي التاول فيظهر ما سياتي من أن العطف مطف علم على خاص ولذلك زاد ككل أيضا
 فتدبر (قوله أي مسعرا) يخرج العين حال من البر ثم تقدير الشارح البر يحتمل أن يكون
 الإشارة إلى أنه مفعول لأن محذوف ويحتمل أن يكون تفسيرا لصير به من غير أداة تفسير
 (قوله مقابضة) لا ولي في يلن التاويل المشتق أن يقول مقابضين ومصححه بأن الغرض مجرد
 الدلالة على المفاعلة فقط كما هو ظاهر (قوله وادخلوا رجلا رجلا) قال الشيخ لا خير الذي
 اختاره أن كليهما نصب والعامل قبله لأن مجموعهما الحال لا أحدهما فاعطيا معنى المفرد فاستحقا
 إعرابه نظير هذا طو حاص في أن كليهما رفع على التجوية ولما قلب المفرد أعرب إعرابه
 وقال الرصبي في نصب الجزء الثاني خلأى ذهب الزجاج إلى أنه تأكيد وابن جني إلى أنه
 صفة للاول والفارسي إلى أنه منصوب بالاول لأنه لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل والمختار
 أنه وما قبله منصوب بالعامل الاول لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا طو حاص (قوله
 قد ظهر) أي من قوله مسعرا فإنه دل على أنه من مبدي التاول خلافا للمصحح (قوله
 تمثل لها بشرا سويا) أي مسعرا بشرا ثم جعل هذا حالا مبني على تربل المتعاقبين منزلة
 المتصلحين لأنه في حال التمثل ليس بشرا بل عنه على ما حقتنا في قوله مصليا فاندفع ما
 قيل أن دهمي الحالية يقتضي أن المعنى تمثل لها في حال كونه بشرا ولا يحق أن وقت
 التمثل ملك لا بشر على أنه مبني على أن المراد في باب الحال من في حال كذا في وقت كذا
 وهو باطل إنما المراد منه في صفة وجهته كذا أي فتمثل لها على هيئة البشر كما تقول في
 جاء زيد راكبا أي جاء على هيئة الركب (قوله طينا) حال من مفعول خلقت المحذوف
 أي خلقت في حالة الطينية التي هي منخطة من هيئة الأكلبة والطينية المذكورة تعجب إيجاده
 بقول كن فبنزل منزلة المصاحب على ما مر لنا وإن كان تفتح الروح فيه بعد ذلك الخلق
 فاندفع ما قيل عليه أنه ليس مغارنا لحانت إذ الطين سابق على إيجاده آدم بصورة السرية
 فليثبت (قوله وفيه تكلف) قد دعت إليه العوائد فبرتكب وكلمه في النفس (قوله
 أن عرف لفظا) استناد عرف للمفعول مع ما بعده ينصرف ذلك على السماع . قال في
 التسهيل ولا يتلصص عليه خلافا لهشام وقال في شرحه لأن فيه إيقاع جازم موقع مشتق
 ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد (قوله وكلفته فاه إلى في) جطه من بلب الحال هو
 مذهب سيبويه ومذهب الكونية نصبه على الفعلية أي حاملا فاه إلى في ومال إليه أبو
 علي الفارسي في الحليات ومذهب لا حغن نصبه على إسقاط الخاض أي من فيه إلى في

أو مفاعلة أو تشبيه أو توكيد (وفي)
 كل (مبدي تاول بلا تكلف - كعبه) البر
 (مدا بكذا) أي مسعرا وبه (يدا بيد)
 أي مقابضة (وكو زيد أسدا أي كاسد)
 أي مشبها لأسد وادخلوا رجلا رجلا أي
 مترتين • تشبيها • لأول قد ظهر أن
 قوله وفي مبدي تاول بلا تكلف من
 مطف العام على الخاص إذ ما قبله من
 ذلك خلافا لما في التوجيه • الثاني تقع
 الحال جامدة غير موصاة بالمشق في ست
 مسائل وهي أن تكون موصوفة نحو • قرأنا
 عربيا • • فتمثل لها بشرا سويا • وتسمى
 حالا موصوفة أو دالة على عدد نحو • فعم
 ميقلت ربه أربعين ليلة • أو طور واقع
 فيه تفصيل نحو هذا يسرا الطيب منه وطيا
 أو تكون نوعا لصلحها نحو هذا مالك
 ذهب أو غرما له نحو هذا حديدك خاتما
 • وتختصون الرجال بيونا • أو أصلا له نحو
 هذا خاتمك حديدا • • المسجد لمن
 خلقت طينا • وجعل الشارح هذا كله
 من المورول المشتق وهو طاهر كلام والدة في
 شرح الكافية وفيه تكلف • اه • (والحال
 أن عرف لفظا واعقد • تنكبه معنى
 كودك اجتهد) وكلته فاه إلى في

وارسلها الى الجاهل والجاهل لا يفهم ولا يفكر في ذلك
وفاء والعراك والجماء احوال وهي معرفة
لفظا لكنها تؤولت بنكرة والتقدير اجتهد
منفردا وكلته مشافهة وارسلها متحركة
وجليا جميعا وانما التزم تنكيره لئلا يجهل
كونه نعتا لان الغالب كونه مفعلا
وصاحبه معرفة واجاز يونس والبغداديين
تعريفه مطلقا بلا تاويل فاجازوا جاء زيد
الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تصدقت
الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو
مبد الله الحسن اصل منه السمع قللصن
والسمع حالان وصح مجيئها بلفظ المعرفة
لتاويلها بالشرط اذ التقدير مبد الله اذا
احسن افضل منه اذا اساء فان لم تضمن
الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ
المعرفة فلا يجوز جاء زيد الراكب اذ
لا يصح جاء زيد ان ركب تنبيه
اذا قلت رايت زيدا وحده فمذهب
سيبويه ان وحده حال من الفاعل واجاز
البرد ان يكون حالا من المفعول وقيل
ان طامعت بمعنى كونه حالا من المفعول
لانه اذا اراد الفاعل يقول رايت زيدا
وحدي وصحة مررت برجل وحده وبه
مدل سيبويه تدل على انه حال من
الفاعل وايضا فهو مصدر او نائب المصدر
والصادر في الغالب انما تجيء احوالا
من الفاعل ويذهب يونس الى انه منصب
على الطرفية لعول بعض العرب وبرد
وحده والتقدير زيد موضع الفرد
(وهو مصدر مكر حالا يصح

بنكرة كبغته زيد طلع)

وجاء زيد ركبنا وقلنه سرا وهو عند
سبويه والجمهور على الاوليل بالوصف
اي بعثا وراكها وصبروا اي محمولا

ورد مذهب الكوفية بعلم النظم ورد للبرد مذهب لا يفتن بانه تقدير لا يغل اذا لا يحكم
لاسان في غير (قولهم وارسلها العراك) هو قطعة من بيت لليد وهي
فارسلها العراك ولم يندفسا ولم يشفق على نفس الدخال

وهو ارسلها للابل وقيل للاتن والعراك الزحام والنفود الطرد والدخال في الورد ان يشرب
البيبر لم يرد من العطن الى المحض ويدخل بين بعيرين طمانين ليشرب ما صاه لم يكن
يشرب ويقال شرب دخال ونقص البعير اذ لم يتم شربه فنقص الدخال عدم تمام الشرب اي
اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه لم يتم شرب بعضها للماء للمزاحمة (قولهم جافوا الجم
الظير) اي الجمع العظيم الكثير والجم من الجمع وهي الكثرة ومنه جمت البئر اذا صكرت واهيا
والظير من الغفرة وهي السحرة ومنه ظر الله ذنبك اي سحره اي انهم في الكثرة بحيث يسترون
ما وراءهم او وجه الارض ويقال ايضا الجماء الظير على اعطاء فعيل بمعنى فاعل حكم فعيل
بمعنى مفعول لان الجماء مؤنث والظير مذكر بمعنى فاعل ولا يستوي المذكر والمؤنث اذا كان
فعيل بمعنى فاعل فلا بد من ذلك لامطاة الذي يتناو وحكى القائل الجماء الغفيرة بالهاء وهو
لا يحتاج لذلك لامطاة فاعل (قوله والتقدير اجتهد منفردا) هذا مذهب سيبويه وقيل
الفاعل الجاهل في حواشي الطول ان لا يسهل في قل لا يحتاج اليه لان التعريف في مثل
هذا العهد الذهني والعهد الذهني تكرر في المعنى بدليل معاملة معاملتها ولا يذهب عليك
ان عبارة المصنف في المعن بمجردهما تسامحة فاعل (قوله وكلته مشافهة) بضم الميم وكسر
الفاء على صيغة اسم الفاعل المعاني اضافة لفظية وما في بعض النسخ من فتح الفاء فظاهر
من جهة ان الغرض بيان وقوع المعرفة موقع النكرة فلفظ حكما هو المقام مع انه من المصادر
المنكرة المسموعة فلا يضر حينئذ عدم الاشتقاق فتدبر (قولهم لئلا يجهل كونه نعتا) اي فيما
اذا كان صاحب الحال منصوبا اذ هو الذي يتسلع فيه الوم حكما هو لانصاف واما اذا
كان مرفوعا او مجرورا فبالحمل ومن الوم ادعاء انه في الكل يجري الوجه فليثبت (قوله
فالحسن والسبيء حالان) عند البصريين خبران بتقدير اذا كانا وانما يخص الكوفية
الاجواز بذلك الشرط لان الشرط يصح التقييد به من غير شرط (قوله لانه اذا اراد الفاعل
يقول الخ) هذا مبني منه على ان حمير وحده حيث لا يمكنكم وليس كذلك فان الضمير عند
سيبويه وعند البرد ايضا انما هو للمفعول لا انه عند سيبويه من الاضافة للمفعول اي حاله
مكوفي موحده وعند البرد من الاضافة للفاعل اي في حاله كونه موحدا وهو ظاهر (قوله
وصحة مررت برجل وحده الخ) هي صحة اعلية متفقا عليها تدل على انه حال من الفاعل
والا لكان حائرا متفريا عند سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من النكرة من غير مسوغ قياسا
وممنوعا عند الخليل ويونس اللذان يتعلان قياس ذلك لكونه ليس من الالفاظ المسموعة من
ذلك فاندفع ما للناظرين (قوله وايضا فهو مصدر) قيل على حذف الزوائد اي ايجاده وقيل
بل مصدر لا فعل له ورد ذلك بانه لو كان مصدرا لصرف المصادر الموصوعة موضع
الحال وهو لا تصرف (قوله والمصادر في الغالب انما تجيء احوالا من الفاعل) لاظهر عبارة
هبة لان وضع المصادر المأخوذة عنها لاسم موضع اسم الفاعل اكر منها موصوعة موضع اسم

والفعل (قوله) ونصب لا تخفى والبزء الخ) احرص المصنف هذا
 الرأي بان الدليل على الفعل المنفرد ان كان لفظ المصدر للنصب
 فينبغي اجازة ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقصر على السماع
 ولا يمكن تفسيره الفعل الاول لعدم دلالة الفعل على المصدر ولا
 القاء على المفاجأة ولا لا تيان على الركن . هذا كلامه . وانظم
 ان محل كون العامل محذوفا عند لا تخفى ان لم يكن المصدر
 واقعا بعد اما ولا فالعامل فيه ما بعد الفاعل كما يأتي ثم لا يخفى
 عليك ان مجموع الاقوال خمسة لا اربعة القول الذي نزل عليه
 الخارج كلام المتن والاقوال لاربعة التي زادها حامل (قوله) وقيل
 هي مصادر الفرق بين هذا والقيل قبله انه على للمصادر المحذوف
 حال وعلى ما قبله المذكور نائب على المحذوف مفعول مطلقا
 (قوله) ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء) كلام السعد اقصى
 انه ممنوع (قوله) وهذا القول طندي اولي) اي من الخالية ومن
 المفعولية له ومن المفعولية المطلقة لا طراد في حالتي التنكير والتعريف
 ويجوز رفعه بالنيابة عن الفاعل ويجوز فيه موول بالخطى نحو
 اما الرضا فانا افضلها ولقد نصب المولى على الفعول معه ولا
 المصدر المؤكد لا يكون معروفا ونحو زيادة ال خلقي لاصل
 (قوله) لكونه كالابتداء في المعنى) اي من جهة انه مخرجه
 معنى بذاك الحال كما يخبر بالخبر من الابتداء سواء كان صلص
 الحال فاعلا او مفعولا او غير ذلك وكون صلص الحال فاعلا غير
 معبر لعدم اطراده اطراد ككونه مبتدأ معنى ومبتدأ فلا يرد ان
 صاحب الحال قد يكون فاعلا وليس تنكيره خلقي الغالب من
 غير حجة الى ما تصفه فتدبر (قوله) فان تاخر كان ذلك مسرعا
 لمجهته نكرا) لان ذلك التخصيص بالناخير قربه من المعرفة فيظهر
 لاحار عن صاحب الحال بالحال في المعنى (قوله) نحو فيها فاعلا
 رجل) قال بعض المحققين اما ياتي هذا على جواز مجيء الحال من
 المبتدأ واما على معه وهو الصحيح فان صاحب الحال الضمير للمفعول
 المرفوع والعروض . هذا كلامه . ونال المصنف في شرح التسهيل
 ويظهر من كلام سيويه ان صاحب الحال في نحو فيها فاعلا
 رجل هو المبتدأ ورسم طرائف انه مستكن الخبر وقول سيويه
 الرأي عدي لخبرته الحال معنى بجاه لاظهر لاسم اولي منه
 لاصحهما . قال الشيخ لا نرى هذا او مستويا اما وقد تباينا تعريفا
 وتشكيلا ولا . ثم قال وزعم ابن طلحة ان لا مبر في الطرفين عند

ونصب لا تخفى والبزء الخ) احرص المصنف هذا
 الرأي بان الدليل على الفعل المنفرد ان كان لفظ المصدر للنصب
 فينبغي اجازة ذلك في كل مصدر له فعل ولا يقصر على السماع
 ولا يمكن تفسيره الفعل الاول لعدم دلالة الفعل على المصدر ولا
 القاء على المفاجأة ولا لا تيان على الركن . هذا كلامه . وانظم
 ان محل كون العامل محذوفا عند لا تخفى ان لم يكن المصدر
 واقعا بعد اما ولا فالعامل فيه ما بعد الفاعل كما يأتي ثم لا يخفى
 عليك ان مجموع الاقوال خمسة لا اربعة القول الذي نزل عليه
 الخارج كلام المتن والاقوال لاربعة التي زادها حامل (قوله) وقيل
 هي مصادر الفرق بين هذا والقيل قبله انه على للمصادر المحذوف
 حال وعلى ما قبله المذكور نائب على المحذوف مفعول مطلقا
 (قوله) ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء) كلام السعد اقصى
 انه ممنوع (قوله) وهذا القول طندي اولي) اي من الخالية ومن
 المفعولية له ومن المفعولية المطلقة لا طراد في حالتي التنكير والتعريف
 ويجوز رفعه بالنيابة عن الفاعل ويجوز فيه موول بالخطى نحو
 اما الرضا فانا افضلها ولقد نصب المولى على الفعول معه ولا
 المصدر المؤكد لا يكون معروفا ونحو زيادة ال خلقي لاصل
 (قوله) لكونه كالابتداء في المعنى) اي من جهة انه مخرجه
 معنى بذاك الحال كما يخبر بالخبر من الابتداء سواء كان صلص
 الحال فاعلا او مفعولا او غير ذلك وكون صلص الحال فاعلا غير
 معبر لعدم اطراده اطراد ككونه مبتدأ معنى ومبتدأ فلا يرد ان
 صاحب الحال قد يكون فاعلا وليس تنكيره خلقي الغالب من
 غير حجة الى ما تصفه فتدبر (قوله) فان تاخر كان ذلك مسرعا
 لمجهته نكرا) لان ذلك التخصيص بالناخير قربه من المعرفة فيظهر
 لاحار عن صاحب الحال بالحال في المعنى (قوله) نحو فيها فاعلا
 رجل) قال بعض المحققين اما ياتي هذا على جواز مجيء الحال من
 المبتدأ واما على معه وهو الصحيح فان صاحب الحال الضمير للمفعول
 المرفوع والعروض . هذا كلامه . ونال المصنف في شرح التسهيل
 ويظهر من كلام سيويه ان صاحب الحال في نحو فيها فاعلا
 رجل هو المبتدأ ورسم طرائف انه مستكن الخبر وقول سيويه
 الرأي عدي لخبرته الحال معنى بجاه لاظهر لاسم اولي منه
 لاصحهما . قال الشيخ لا نرى هذا او مستويا اما وقد تباينا تعريفا
 وتشكيلا ولا . ثم قال وزعم ابن طلحة ان لا مبر في الطرفين عند

- آية فوضنا ظلال - وقوله

وبالمسلم متى بينا لو طمس - شحوب وان تستشهد العين تشهد
(او يخصص) اما يوصف ككراهة بعضهم - ولما جاءهم كقلب من
مدد الله صدقا - وقوله

فحيث يا رب نوحا واستحييت له في فلك ملخر في اليم مشجونا
واما بلصافته فهو في اربعة ايام سواء للسقلين - واما بصور نحو
عجبت من صرب اخوك خديدا (لو بين) في يظهر الحال (من
بعد نفى او مصلية) اي مشابهة وهو النهي والاستغناء فالنفي فهو
وما اهلكنا من قرية الا ولها كذب مطيع - وقوله

ما حم من موت حمى واقيا ولا ترى من احد باقيا
والنهي (كلا يبع امرء على امرء منسها) وقوله

لا يركن احد الى الاحكام يوم الرقي متخوفا لحلم
والاستغناء كقوله

يا صاح هل حم عين باقيا اخرى لنفسك العذر في ابعادها لا ملا
واحترز بطلها غالبا مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ
من ذلك قولهم - مررت بماء فعدت رجل - وقولهم عليه مائة بيها
واجار سيوييه فيها رجل قلما - وفي الحديث وصلى وراءه رجال
فيما وذلك قليل - تنبيه - زاد في التسهيل من المصنفات ثلاثة -
احدها ان تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو او كالذي مر على
قرية وهي خاوية على عروشها - لان الواو ترفع توهم النجاسة فانها
ان يكون الوصف بها على خلاف لاصل نحو هذا خاتم حديدنا -
لأنها ان تشترك النكرة مع معرفة في الحال نحو هؤلاء ناس وجد
الله مطلين (وسبق حال ما بحرف جر قد ابي) سبق مفعول مقدم
لايو وهو مصدر معان الى فاعله والوصول في موضع النصب على
للمعولية اي منع اكسر النحويين تقدم الحال على صاحبها الجور
بالحرف فلا يميزون في نحو مررت بهند جالسة مررت جالسة
بهند وعلاوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال فان لطفه بصاحبه
فحتم اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يعدى اليه جلتك الواسطة
لكن منع من ذلك ان الفعل لا يعدى بحرف الجر الى شيئين
محطوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير فقال الناظم
(ولا اسعه) اي بل لجيرة واقفا لاني علي وابن كيسان وابن برهان

سيوييه والنحويين عبرا والغراء الا متأخرين ولو تجملة جلد من جاز
توكيده والطف عليه ولا بدال منه كمالهما متأخرين (قوله لينة
موضعا ظلال) قال الرضي واما احتجاجهم لتقديم الحال على صاحبها
النكر بقوله - لينة موضعا ظلال - فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل
الحال وصاحبها الا على رأي لاخلف من تجوز ارتفاع زيد في
نحو في الدار زيد على الفاعلية اما عند سيوييه فلو لم كون الصير
في لينة ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل وصاحبها جوز كون
لينة عاملا في الحال وكون ظلال ذا حال مع ارتفاعه بالاجداه على
رأي سيوييه (قوله اي يظهر الحال) اي ذو الحال فهو على حذف
مضاهي (قوله من بعد نفى او مصلية) في البديع والفكرة في
مبان النفي تسترصب انواعها فتزلت منزلة المعرفة (قوله
والوصول في موضع النصب) هذا انما يتم اذا نونت كلمة حال ولا
فيجوز ان يكون في موضع خبر بسبب لامرافة وليس هذا باولى مما
سلكه الشاعر لتعوله تقديم الحال على صاحبه وطامه جيعا على
ما وهم لما ان سبق الحال على صاحبها يصدق بسببها عليه كون
عامله وعليها معا كما في قوله - غافلا تعرض النية ... - و- منفرقة
بك قد شغفت ... - وقد تقدم نظيره في قول الناظم ... وكل
سبقه دام خطر - وهذا طاهر لا سعة فيه فاعمل (قوله اي منع اكثر
النحويين الخ) يشير الى ان طاهر عبارة المصنف ربما يقتضي ان
المنع لجميع النحويين وليس بمراد بقرينة قوله ... ولا اسعه ... -
اذ لو اجعوا على المنع لمع المصنف من ذلك المنع والا لحرق الاجماع
وهو ممنوع حتى في غير الضرورات على ما هو الحق - ومن هنا لم
يسر الخارج الصير بجميع النحويين مع انه يقول وقد ذكر
ابن الاباري لاجماع على المنع خديبر (قوله بان تعلق العامل
بالحال الخ) رد هذا ونحوه مما احل به الجمهور في شرح التسهيل
وقال انها خبيثة وتحيلات لا تستعمل الا نفس من لا تثبت له قال
في رد ما ذكره الشارح هنا يقال لمديه لا نعلم ان ذلك الحق حتى
جرتب طبه التزام التأخير تعويضا بل حق الحال لصاحبها الطرف
ان تستغني عن الواسطة ومن ثم لا تفعل لما لا يعدى بلجار كاسم
لاشارة وحرف التثنية والنشيه والتعني - هذا كلامه - ورد بان
الطرف مقدر بقى وهو في نحو مررت بهند اليم ومررت اليم
بهند معلق بالمرور وليس صفة لغيره والحال هي هند والنشيه
معنوي فقط والنشيه بالشئ ليس مظه من كل وجه (قوله لا يعدى

لان الجبرور بالمعروف مفعول به في المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا
يمتنع تقديم حال المفعول به وايضا (فقد ورد) السماع به من ذلك قوله
تعالى : وما ارسلناك الا كافة للناس . وقول الشاعر

تسلطت مارا منكم بعد بينكم بذكر اكم حتى كانكم مندي

وقوله فمن كان يريد الله هيمان صلابا الي حبيبها انها الحبيب

وقوله غفلا تعرض للنيتة المسرعة فيدعي ولات حين اباء

وقوله فان تلك اخواد امين ونسوة فتن بفتنهم فرغا بقتل حبال

وقوله مشغوفة بك قد شغفت وانما هم الفراق فما اليك سيل

وقوله اذا المرء ايمته للرودة نالها فطليها كهلا عليه شديد

والحق ان جواز ذلك مخصوص بالشعر وصل لا ية على ان كافة حال من
الكافي والبناء للمبالاة لا للتأنيث وقد ذكر ابن الانباري لاجماع على المنع
تبسيطت . لا اول فصل الكوفيين فقالوا ان كان الجبرور محمولا نحو مررت
صلحتك بها او كانت الحال فلا نحو تصحك مررت بهند جاز ولا اصح .
الثاني محل الخلق اذا كان الحرف غير زائد فلان كان زائدا جاز التقديم
اتفاقا نحو ما جاء راكبا من رجل . الثالث بقي من الاسباب الوجبة التاخير
الحال من صلاحها امران . لا اول ان يكون مجرورا بالامسافة نحو عرفت
فلم زيد مسرعا واصحني وجهه عند مسفرة فلا يجوز باجماع تقديم هذه الحال
واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله
لان للمضاف اليه مع المضاف كالصلة مع الموصول فكما لا يقدم ما يضاف
بالصلة على الموصول كذلك لا يقدم ما يعلق بالمضاف اليه على المضاف
وهذا في الامسافة المحضة كما رايت اما غير المحضة نحو هذا غارب
السويق ملتوتا لان او غدا فيجوز قوله في شرح التسهيل لكن في كلام ولده
وتابعه صاحب النزهة ما يقتضي التسوية في المنع . الامر الثاني ان
تكون الحال محصورة نحو : وما نزل المرسلين الا مبشرين ومنذرين .
الرابع كما يعرض للحال وجوب التاخير عن صلاحها كما رايت كذلك يعرض
لها وجوب التقديم عليه وذلك كما اذا كان محصورا نحو ما جاء راكبا الا
زيد (ولا تجز حالا من المضاف له) لوجوب كونه العامل في الحال هو
العامل في صلاحها وذلك ياباه (الا اذا احصى المضاف عليه) اي حصل
الحال وهو نصبه نحو : اليه مرجعكم جميعا . وقوله

تقول ابني ان انطلقك واحدا الى الروع يوما تاركي لا اباليا

ونحو هذا غارب السويق ملتوتا وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل
والكافية (او كان) المضاف (جزء ما له اصياف) نحو : ونزعتا ما في صدورهم
من قل اخوانا . انصب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا . (او مل جزئه
فلا قميفا) والراد بقتل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو : ثم ارجينا
اليك ان اتبع مله ابراهيم حنيفا . وانما جاز مجيء الحال من المضاف
اليه في هذه المسائل الثلاث

بمعروف الجر الى شينون) اي مع التصريح بالواسطة حكما
يبدل عليه ما قبله وما بعده (قوله لان الجبرور بالمعروف الخ)
جعل المصنف في شرح التسهيل مله عدم المنع السماع
حيث قال فالحق جواز التقديم للسمع السابق (قوله
والحق ان جواز ذلك مخصوص الخ) حتى خلاصه واما حل
لا ية على ما ذكره صنف كما قال الرضي . واعلم ان ما ذكره
الشارح تبع فيه الشيخ لا يبر فاته قال هذا الذي خالف
فيه الناس من اجازته لا مستند له الا قوله تعالى : وما ارسلناك
الا كافة للناس . وهو محتمل لكون الحال من كافي ارسلناك
لا من الناس واذا الدليل طريقه لاحتمال سقط به الاستدلال
وسعري منا ان شاء الله كلاما في حال الشيخ لا يبر مع المصنف
في محل هذه الامور (قوله محل الخلق اذا كان الحرف
غير زائد) استثنى منه في العدة وخرجها الزائد للمتنع الخلق
لو قبله نحو احسن يزيد مقبلا وكفي يزيد مينا فانه لا يجوز
التقديم على الجبرور به ايضا (قوله وذلك ياباه) يحصل
ان تكون لامارة راجعة لمجيء الحال من المضاف اليه
وصير ياباه لوجوب كون العامل الخ فالعنى وجواز مجيء
الحال من المضاف اليه يمنع وجوب كون العامل في الحال
هو العامل في صلاحها لان صاحب هو المضاف والمضاف
لا يصل الخ ويحصل العكس وهو ان تكون راجعة الى ذلك
الوجوب وصير ياباه لجواز مجيء الحال من المضاف اليه
فالعنى وجوب كون العامل في الحال هو العامل في صلاحها
يمنع جواز مجيء الحال من المضاف اليه ولا اول اقرب
حامل (قوله اي محل الحال) يريد ان المصنف يريد بالعمل
محل النصب لا مطلق العمل وقرينة ذلك جملته شرطيا في
ذلك المجيء . ولا لما صح ذلك الجعل لان عمل الجر لا ينفك
عن المضاف ولا يشترط الشئ في الشئ اذا كان لا ينفك
عنه وهو طاهر (قوله وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي الخ)
اي بخلاف المسائل بعده فعلى المشهور فقط بل قال الشيخ
لا يبر ان الجبرور بالامسافة ممتنع ورود الحال منه ان لم
يكن في موضع رفع او نصب كان المضاف جزءا او لا لما
نقرر ان العامل في الحال هو العامل في صلاحها وحاصل
المضاف اليه اما المضاف او معنى لامسافة او اللام وايضا

قد رتب لم يصلح ما لا في الحال قال ولا حجة فيها احتج به المصنف
 لا احتمال فذهب أخوانا على المدح وكون حذفا حال من ملته على
 معنى الدين أو من ضمير أتبع ومع تطرق لاحتمال بطيح الاستدلال
 على أن القواعد لا تثبت بمثلين مع وجوه احتمالها وإنما تحصل
 باستعراضات جزئية حكيمة يغلب على الظن انطاط الحكم بها
 (قوله ونحوها) لا تصلى أن الصواب استقامها إذ ليس ثمة غير
 الثلاثة يجوز فيه محكي الحال من المصنف إليه مع وجود الشرط
 المذكور وتلويح المسائل بالامثلة تسمية للجري لا للجزم باسم
 كليم لا باسم الكل لا يتم مع التوضيف بالثلاثة وأدعاء أن المواد
 أنواع ثلاثة لا قرينة عليه تدبر (قوله بفعل صرف أو صفة)
 قيد لأول بما إذا لم يقع صفة لحرف مصدرى ولا تاليا للام
 لأجدها أو القسم والتالي بما إذا لم يقع صفة لال أو الحرف
 المصدرى كما ياتي في التبيين الثالث (قوله نحو مخلصا زيد
 دعا) الحال منزلة منزلة الطرف فيوسع فيها فلا يقال بتقديمها
 يؤدي إلى تقديم الحرف الفعلي لأن تقديم المفعول يؤذن بتقديم
 العامل (قوله وأما) كذا أما أريد لفظها والواو مطعها على مدحول
 الكلى في قوله كحروف وما بعده مثال لاما العاملة في الحال
 (قوله مستثرا في جبر) أن كان بمعنى غير متزلزل فهو حال
 مؤسسة ولأه فهو حال مؤكدة وإنما صح خطه حالا مع كونه كونا
 عاما على هذا لأنه ليس له مفعول يقع بدلا عنه (قوله وإجاز
 ذلك لأخض والفراء مطلقا) ذلك إنما هو على أحد قولي لأخض
 ثم إن الفراء هو السابق لهذا القول لا لأخض كما قد يجهل من
 ترتيبه الذكري ومعنى لأخض سواء كان الحال فيه من ضمير أو
 طاهر وسواء كان الحال طرفا أو حرف جر أو غيرها يدل على ذلك
 ما بعده (قوله فيما إذا كانت الحال النح) صارة ابن أنباري في
 كتاب الانصاف وأبي البقاء في كتاب التبيين في مسائل الخلاف
 بين الصرمين والكوفيين السابعة والثلاثون يجوز تقديم الحال
 على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها طاهرا أو مصمرا ووالوا
 لا يجوز إذا كان طاهرا (قوله واستدل الجيز بقراءة النح) استدلال
 أيضا بقوله

ابن كلب في الفخار كذا إن أم هل أبوك مدعدا لعقال
 ويقول لاخر

ونحن معنا الحمر إن تضرنا به وقد كان معكم ملوكة بمكان

وبقول

هذه هي كلمة الباطل لا بغيره منه يصلح الحال وهو الحال
 إليه تبيينه أدق المصنف في شرح التسهيل لا تنافي على منع
 محكي الحال من المصنف إليه فيما عدا المسائل الثلاثة المستثناة
 من صيرت ظلم عند جالسة وتابصه على ذلك ولده في خرجه
 وفيما أدعيه نظر فإن مذهب الفارسي الجواز ومن نقله عنه الشريف
 أبو السعادات بن الشجري في أماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة
 أوجه وأوجب التقديم عليه وأوجب التأخير عنه وجائزها كما هو
 كذلك مع صلحها على ما مر في الحال (أن ينصب بفعل صرفا أو
 صفة أشبهت) الفعل (الصرفا) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه
 وقيل علامات القرينة وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة للشيء
 (فجائز تقديمه) على ذلك الناصب له وهذا هو لأصل فالصفة
 (كمسرها ذار لعل) ويجزى زيد مصروب... وهذا تضمنين ملحقين
 فتضمنين في موضع نصب على الحال وعاملها ملحق وهو صفة مشبهة
 (و) الفعل نحو مخلصا زيد دعا (و) خاضعا أبصارهم يخرجون
 ولهم - نقي قلوب الخلية - ولا حترار بقوله صرفا وأشبهت الصرف
 مما كان العامل فيه فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا أو صفة تشبه
 الجامد وهو اسم التضمين نحو هو أفصح الناس خطيبا أو اسم فعل
 نحو نزال مسرعا أو عاملا معنويا وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه
 كما أشار إليه بقوله (وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مخرجا
 لن فعلا كذاك) (و) (ليث وكان) والطرف والجرور المحبر بهما
 تقول تلك عند مجرد وليت زيدا أميرا لخرتك وكان زيدا راكبا اسد
 وزيد عندك أو في الدار حالما وهكذا جمع ما تضمن معنى الفعل
 دون حروفه كحروف التبيين والترجي والاستفهام المتصو به التظيم
 نحو يا جارتا ما أنت جارة وأما نحو أما فلان فالحال فلا يجوز تقديم
 الحال على عاملها في شيء من ذلك وهذا هو القسم الثاني (وسدر)
 تقديمها على عاملها الطرف والجرور المحبر بهما (نحو سعيد مسرعا)
 (و) (في جبر) فما ورد من ذلك مسرعا بلفظ ولا يقاس عليه
 هذا مذهب البصريين وإجاز ذلك لأخض والفراء مطلقا وإجازة
 الكوفيين فيما كانت الحال فيه من ضمير نحو أنت قائما في الدار
 وفيل يجوز بقوة أن كان الحال طرفا أو حرف جر وجب أن كان
 غيرها وهو مذهب في التسهيل واستدل الجيز بقراءة من قرأه والحوادث
 طويلة يمينه ما في بطون هذه لأنعام خالصة لذكورنا
 ينصب مطوئلت وخالصة ويقول

رط ابن كوز محبتي ادراهم فهم دهر ربيعة بن حذار
 قوله بنا عاذ صرف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

وبقول ابن عباس رضي الله عنهما نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم معارفا بمكة (قوله وتلوه ذلك للاتباع) أما لا يثبت فيها ضرورة وأما الآية الأولى فبان مطلوبات حال من الصير في قبضه لأنه بمعنى مقبوضة خبر الأرض والسموات مطلق على ذلك الصير أو مطلق على الأرض مؤخر من تقديم والأصل جميعا والسموات . وأما الآية الثانية فبان خالصة حال من الصير الذي في صلة ما هو في بطون . وفي تفسير القاسمي السملوي وقريء بالعصب على أنه مصدر مؤكد والخبر المذكورنا لو حال من الصير الذي في الطرف (قوله مقدر بالحرف) لم يزد والفعل لأنه لا دخل له في المنع المذكور (قوله أو فعلا مقرونا بلام الأجداء) يخرج مقرونا نحو لمجيبا أصبر مخرج بذلك الشيخ الأكبر والبدر الدمايني وغيرهما (قوله أو الحرف المصدر) أي سواء كان عاملا أم لا إلا أنه إذا كان عاملا فباتفاق تأكيد وصله حينئذ بصلته من حيث كونه حرفا وموصولا وعاملا وإذا كان غير عامل فليس غلط والتأكيد بالحرف مخرج للاسم فيجوز نحو جاء الذي قلم صاحبا فقول جاء الذي صاحبا قلم (قوله قال في المثنى وهو وهم منها) قد سبق إلى ذلك الشيخ الأكبر قال في شرح التسهيل وهذا منه غلطة وهم ونصوص الفخوين على جواز تقديم معمول النعت عليه من مفعول به وحال وطرف ومصدر ونحوها وإنما منعوا تقديم المفعول على المنعوت لا على النعت العامل فيه فيجوز في نحو مررت برجل يركب الفرس مسرجا مررت برجل مسرجا يركب الفرس وفي نحو جاءني رجل ضارب امرأة جائزا جاءني رجل جائزا ضارب امرأة إذا أردت ضربها في حال كونه جائزا (قوله لأن فيه ما في الجامد) رده بعض الفخوين بأن هذه الشبهات غير ملحة بالفعل بدليل عدم نسبة المفعول به مع اشتقاقه من المعدي فالصحيح لأصهار . واجلب الشيخ الأكبر بأنه لا يلزم من اجرائه مجرى الفعل في العمل في الحال صلته في المفعول به إذ لا يعطى الشبه حكم الشبه به كله على أن ما ادعوه من لأصهار لم ينطق به يوما ما (قوله وزعم السبراني الخ) فقال البدر الدمايني وأجاز بعض تقدير كان ناقصة احتججا بـ ورود المصوب معرفة ثم قال وبحاج إلى سماع واعتراض بأنه إن أراد السماع في حصص التركيب فـ لازم أو في جنسه فـ مسلم لكن أطباقهم وهم أئمة اللسان على الرد بما ذكر قاص بالسماع وقد

وتلوه ذلك للاتباع . تنبيهات في الأول محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الطرفي إذا توسل بها . فإن تقدم على الجملة نحو قائما زيد في الدار امتنعت المسألة أجماعا قاله في شرح النكافية لكن أجاز لا يخل في قولهم فداء لك أبي وأمي أن يكون فداء حالا والعامل فيه لك وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة هذه إذا قلتم الخبر وأجاز ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفا نحو . هنالك الولاية لله الحق . فهناك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ والخبر . الثاني أفهم كلامه جواز نحو في الدار قائما زيد وهو اتفاق . الثالث قد يعرض للعامل المصروف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرا مقدرًا بالحرف المصدرية نحو سرفي ذهابك فازيا أو فعلا مقرونا بلام الأجداء أو قسم نحو لا صبر محسبا ولا قوم طائعا أو صلة لال أو لحرف مصدرية نحو انت المصلي فإذا ولك أن تشغل قاعدا فقال الناظم وولده أو نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قال في المثنى وهو وهم منها فإنه يجوز أن يقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوتة فقول مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه . الرابع لم يعرض هنا للقسم الثالث وهي الحال الواجبة التقديم وذلك نحو كيف جاء زيد (ونحو زيد مقدرًا أنفع من . صرو معانا) وبكر قائما أحسن منه قلندا ما وقع فيه اسم التفضيل متوسطا بين حالين من اسمين مختلفي المعنى أو متعدية متصل أحدهما في حالة على الآخر في أخرى (مستعاض لن يمين) على أن اسم التفضيل عامل في الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل وإن انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قوله ملائمت الفرعية فله مزيه على العامل الجامد لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل ويطوفه بعض حروف الفعل ووزنه فجعل موافقا للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين فهو أكفأ من ناصرا وجعل موافقا لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين . وأعلم أن ما ذكره الناظم هو منسوب سيوبه والجمهور وزعم السبراني أن المصوبين في ذلك ونحوه خيران لكان مصورة مع إذ في المضي وإذا في الاستقبال وفيه تكلف أصهار مئة انباء وبعد تسليمه يلزم أعمال أفعال في إذ وإذا فيكون واقعا في مثل ما فر منه . تنبيه . لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا زيد أحسن منه قائما قاعدا (والحال) لشبهها بالخبر والنعت

لي إذا ما حُشيت ثُبِّي بخطة زيارة بيت الله وجلان حافيا
 ومع أمين صفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفعل
 التفضل لحر هذا سرا أطيب منه وطبا ونقل المنع من
 الفارسي وجماعة والثاني عندهم نعمت للأول أو حال من
 التميز فيه . والثانية قد يكون يجمع نحو . وسخر
 لكم الشمس والقمر دائرين . ونحو . وسخر لكم الليل
 والنهار والشمس والقمر والعجيم مسخرات . وقد يكون
 جفري نحو لعل هدا مصدا مضطرة ونحو

لني اني اخويه خائفوا متجديه فاصابوا مغمما
فبعد ظهور المعنى يرد كل حال الى ما يليق به كما في
التمثال والبيت وعند عدم الظهور يجعل اول الحالين
ثاني الاسمين وكأنهما للاول نحو لغيت زيدا مصدا
متجدرا مصدا حال من زيد ومتجدرا حال من الغاء
تبين * الظاهر ان قد في قوله قد يجي * للتحقيق
لا للتخيل (وعامل الحال بها قد اكدا) اي الحال على
ضربين موصفة ونسبة مبينة وهي التي لا يستفاد
معناها بدونها كجاء زيد راكبا وموكدة وهي التي يستفاد
معناها بدونها وهي على ثلاثة احرب موكدة لعمالها
وهي كل وصف واضح عامله اما معنى دون لفظ كما
(في نحو لا تمتد في الارض ملصدا) ثم دلتهم مديري
او معنى ولفظا نحو * وارسلناك للناس رسولا * وقوله
* اصبح مصطفا لمن ارادى نصحته * وموكدة لصلحها
نحو * لا آمن من لي الارض كلها حسيما * وموكدة لضمون
جملة وقد اشار اليها بقوله (وان تؤكد صلتة فمضموم
عاملها) اي عامل الحال وجوبا (ولفظها يوضح) من
الجملة وجوبا ايضا وبشرط في الجملة ان تكون
منفردة من اسمين معرفين جامدين نحو زيد اخوك
طوبى وقوله

١ ابن داره معروفا بياضي ومل بداره واللأس من دار
والغدير احقه مطروفا واحص معروفا * تنبيه * قد يرد
من كلامه ما ذكر من الشرط فتعريف جزئي الجملة
من تسميتها مؤكدة لانه لا يؤكد إلا ما قد عرف
وجودهما من كون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان

أحد الجزئين مشتقا أو في حكمه كان مملأ في الحال فكانت موكدة لعاملها لا للجملته ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم زيد أيوك علوقا وهو الحق بينا من تبيل للوكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لان كلاب والحق صالحان للعمل

العامل فتكون مؤكدة له لا للجملة على انه يقال معاينة المؤكدة للعامل بالمؤكد بالجملة وبما
يعين انه اراد بالمؤكد للعامل ما يفعل للوثة اذ يصدق عليها انها ليست مؤكدة للجملة
فانفرد ما قيل بمجرد كون العامل متعينا حقيقة او حكما لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وانما
يستلزم ان لو كان العامل متعينا على معنى الحال (قوله) وجوب تلخيص الحال من كونها
تأكيدا قيل عليه منع ظاهر والسند ان المؤكدة لعاملها لم يجب تلخيصها (قوله) اجندا ان
تكون خبرية (انما اشعرط هذا لان المقصود من الحال تخصيص وقروح مضمون عاملها بوقت
مضمونها حتى ادبي معاينة الحال للظرف واذا كانت الحال انشائية فاما طلبة وانما لست
على يقين من حصول مضمونها او ابقائية كبت وللصود بها بمجرد ايقاع مضمونها وهو متلف
لعدد وقت الوقوع وعلى كل فلا جم ذلك التخصيص . هذا وفي البسط اجاز الفراء وقروح الامر
ونحوه حالا نحو تركت عبد الله قم اليه وتركته عبد الله ففر الله له على الحالية وفيه ايضا
تقع الشرطية حالا نحو افعل هذا ان جاء زيد ففعل كذا والواو قيل لا وهو قول ابي النخع
(قوله) والصواب انها عاطفة (قال بعض السكتين لا يصح لجواز ان تكون للحال ولا نافية
ويروى ان الواو يمتنع حيث لا تكونها احدى السبع التي تمتنع فيها (قوله) ان تكون غير مصدرية
بعم استعجال) اي لان الحال المتكلم فيها ومدلول المصارع وان تباينا حقيقة لا انهم التزموا
تجريد مصدر هذه الجملة اي المصدرية بالمصارع من عام لاستقبال لتدافع الحال والاستقبال ظاهرا
وان لم تكن حقيقة واطم التزموا لفظة قد ظاهرة او مقدرة في الماضي فكانا حالا استبطاما
لفظ الماضي والحال ظاهرا بمثل هذا بينه الرهي ورهي به السعد . وفي الحالية الشريفة
على الطول هو توجيه مستبعد جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذي نحن بسنده تجماع كلا
من لازمة الثلاثة على حد سواء ولا تناسب الحال بمعنى الزمن الحاضر إلا في الحلقى لفظ
الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وهو غير قاص باستشاع التصدير بدليل لاستقبال كما لا
ينبغي . والصواب ان لا حال اذا وقعت قيودا لما لا اختصاص باحد لازمة فهم منها استعجاليتها
وحاليها وما خرجها بالتفليس الى ذلك المتيد لا بالتفليس الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية
وحيثما تظهر صحة كلامهم في وجوب التجريد اذ لو صدرت به فهم استعجاليتها بالتفليس الى
عاملها . هذا كلامه . وقال عليه الفاعل السلوكي هذا مجرد دعوى لا بد له من شاهد فان
لافعال التي تنفع شرطيا او ظرفيا لافعال اخر يفهم منها ماصوتها وحاليها واستعجالها بالنظر الى
زمن التكلم نحو لو جئتني لاكرمتك وان جئتني اكرمتك واذا جاء زيد اكرمه ونعم زيد ولم
ينفعه نعم يمكن ان يراد منها تلك المعاني بالتفليس الى زمن التكلم اذا قامت قرينة (قوله)
لشدة شبهه باسم العامل) اي في انه على وزنه لفظا في الحركات والسكنات وجعديده معنى
لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال ولما كان مجموع الامر لا يوهدان في الماضي انهم كلمة
شدة (قوله) الماضي التالي لا) عليه الرهي بان دخول لا في لا طيب على لاسماء والا
نكلم في تاول لا حكلما فصار كالمصارع المثبت ثم قال وقد يجي مع الواو قد نحو ما نكلم
الا وقد قال خيرا ومعها وحدها نحو ما لقيته لا واكرمتني لان الواو لا تدخل في خبر لا جداء
فكعب بالحال نحو ما رجل لا ولم نفس اماراة ولم يسمع فيه قد دون الواو واستشهد الشارح

ويجب تلخيص الحال من كونها تأكيدا
ويجب اصدار عاملها من جزوه بالاصحاح
(وروى الحال نجي) جملة (كما تجي)
موضع الخبر والتعجب وان كان لاصل فيها
لافراد ولذلك ثلاثة شروط . احدها ان
تكون خبرية وظل تن قال في قوله
الطلب ولا تصغير من مطلب . ان لا
نافية والواو للحال والصواب انها عاطفة
مثل . واصدوا الله ولا تشركوا به شيئا .
الثاني ان تكون غير مصدرية بعم استعجال
وظل من امر ب مبهدين من قوله تعالى
. اني ذاهب الى ربي سيهدين . حالا .
الثالث ان تكون مرتبطة بصاحبها على
ما سيأتي (كجاء زيد وهو نلو رطه)
مثال لما استعملت الشروط (وذلك بدء
بمصارع ثبت . حوت صميرا) يربطها
(ومن الواو خلت) وجوبا لشدة طبعه
باسم الفاعل تقول جاء زيد يصحك
وقدم لاميير تفتاد الجنتب بين يديه
ولا يجوز جاء ويصحك ولا قدم وتغاد
(وذلك واو بعدها انومبتدا . له المصارع
لجعلن مسندا) اي اذا جاء من كلامهم
ما ظاهرة ان جملة الحال المصدرية بمصارع
مثبت تلت الواو حل على ان المصارع
خير مبتدا محذوف من ذلك قولهم قمت
واصك عنه اي وانا اصلك وقوله
فلما خشيته لمطانيهم نجوت واراهم مالا
وقسموله . طنتها عرجا واقتل قومها . اي
وانا اراهم مالا وانا اقتل قومها وقيل
الواو عاطفة لا حالبة والفعل بعدها موزول
بالماضي . تنبيه . لان لا اول تمتنع
الواو في سبع مسائل . الاولى ما سبق .
الثانية الواقعة بعد عاطف نحو . فجاهدا
بلنا بيتا او هم فالتلون . الثالثة
المؤكد لمضمون جملة نحو هو الحق لا

ذلك فيه . ذلك الكتاب لا ريب فيه . الرابعة الماضي التالي لا نحو ما نكلم زيد لا قال خيرا ومنه . لا كانوا به يستهزئون .
الخامسة الماضي التلو بلو نحو لا صرته ذهب او مكث ومنه قوله . كن للخليل نصيرا جار او عدلا ولا تمنع عليه جلا او بخلا .

السابعة للمصارع المسمى بلا أيوب وما لنا
لا نؤمن بالله ، فأنى لا نرى الهند ،
وقوله : يزول أن قوما لا ارتفاع قبلت
دخلوا السواء دخلتها لا اوجب
فان ورد بالواو اول على اصناف مبتدا على
لاصح كقراءة ابن ذكوان ، فاستعينا ولا
تجعلن ، وقوله : وكنت ولا يهتني
الوحيد ، وقوله :

اكسبه الورق البجن ابا

واقصد مكان ولا يدى لاب
نص على ذلك في التسهيل وفي كلام ولده
خلاته ، السابعة للمصارع المسمى بما كوله
صديك ما تميز وفيك هنية

فما لك بعد الشيب صبا معيا
النفى ثلث الوار مع المصارع الثابت اذا
افترق بقدر فحوه وقد تعلمون اني رسول
الله اليكم ، ذكره في التسهيل (وجملة
الحال سوى ما قدما) يجوز ربطها (يوأى)
وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الاجداء
وقد رها سبويه ولا تقدمون بلا ولا يردون
انها بمعناها اذ لا يرادى الحرف لاسم بل
انها وما بعدها قيد للعامل السابق (او

ويجوز على جواز لا مع الماصي التالي لا يقول زهير

نم امره اعم لم تمر فائبة لا وكان لارتفاع بها وزرا

(قوله للمصارع المسمى بلا) اي لانه بمنزلة اسم الفاعل المصروف اليه غير فاجري مجراه
في الاستثناء من الواو كذا للمصنف في شرح الكافية ويحيى عن معصي الفيلس المنع في النفي
بلم او لما لا ان الصاع هو الطنة الحقيقية ورد بالواو فيقبل تدبير (قوله يجوز ربطها يواو
الخ) يحصل ان المراد بالجواز عدم الامتناع ويحتمل وهو لاظهر بقاؤه على اصله وهو بالنسبة
لخصم كل واحد من الثلاثة وان كان اصل الرابط لا بد منه (قوله وواو الاجداء) اي
لجيء العمل فوالت الجداء والخبر بعدها ولا يخفى اطراد وجه التسمية لاولى كون الثانية
لا ان يحذف . واعلم ان صاحبي الكشاف والبيضا زما ان اصل هذه الواو اللفظ استصيرت
لربط الحال بملحها كما استصيرت الفاء من اللفظ لربط الجزاء بالشرط ورده الشيخ لاثير بما
رده عليه البدر الدمايني (قوله ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه) يعني فكلام المصنف
وان كان عاما لا انه مخصص بما عدا ذلك ولا اعتماد في ذلك على التوفيق فان الكتاب
للبيضا الذي لا يستغني عنه . وقد يقال ان ما تقدم هو ذات البدء بالمصارع المثبت فقط وما
سواه اعم من تلك المواضع الستة فيندرج تحته لان قوله بمصارع يصدق بالوجوب واو للتنويع
ولا يخفى ما فيه مع ان ذلك لا اعتماد باق فالاخص منيع الشرح (قوله سوى النفي بلم
اولا) اي لانهما يتقبلان المصارع ملصبا فاصلي حكمه (قوله غير ما تقدم) موقع ما لاسميان
الواقعة بعد عاطف والموكدة لعموم جملة ثم قوله جاء زيد والشمس طالعة ولاية بعده
تمثيل للربط بالواو وجاء زيد يده على راسه ولاية بعده والبيتان للربط بالصير وجاء زيد
ويده على راسه ولاية بعده للربط بهما (قوله مع جملة الماصي غير ما تقدم) موقع ما
للمروجان الثانية لاما والظرة لاو وقوله جاء زيد وقد طاعت الشمس والبيت بعده للربط

بالواو

بمصر) يرجع الى صاحب الحال (او بهما) معا سوى ما قدم هو الجملة لاسمة وجملة الماصي بمبتين كائنا او متبئين

وجملة المصارع المسمى ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه وهو لاسمية الواقعة بعد عاطف والموكدة وجملة الماصي التالي لا والتاو
باو والمصارع المسمى بلا او بما على ما مر فلم يبق من انواع المصارع سوى النفي بلم او لما واما للنفي بلس فلا يمكن هنا وامثلة ذلك مع
الجملة لاسية غير ما تقدم جاء زيد والشمس طالعة ومنه : لئن اكله الذئب ونحن مصبة ، جاء زيد يده على راسه ومنه : فلما
اعبطوا منها جميعا بعصم لبعض ، نو ، اي معادين وقوله : ثم راحوا ببق المسك بهم - وقوله : ولولا جنان الليل ما آب عامر الى حضر
سرباله لم يمزق - جاء زيد ويده على راسه ومنه : ملا تجلوا لله اتدانا وانتم تعلمون ، وكذا النفي وانه مع جملة الماصي غير ما تقدم
جاء زيد وقد طلعت الشمس ومنه قوله : فجيوت وقد بل المرادي سيفه - جاء زيد قد طلع مكينة ومنه : او جاركم حصرت صدورهم ،
وجاءوا اباهم عشاء يكون قالوا ، اي قاتلين وقوله : وفقت بربع الدار قد غير البلى معارها والساربلت الهواطل - جاء زيد وقد
عانه مكينة ومنه : وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا ، الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا ، وهكذا النفي وامثلة مع المصارع المسمى
بام او لما جاء زيد ولم يقم عمرو ومنه قوله : ولقد خفيت بلى اموت ولم يكن للحرب دائرة على ابني صميم - جاء زيد لم يصحك
ومنه قوله : كان فئات العهن في كل منزل فزل به حب الغنا لم يحطم - جاء زيد ولم يصحك ومنه : او قال اوحى الي ولم يوج
البر شيء ، وقوله : سقط النصف ولم ترد استلظه - وهكذا النفي بلها ومنه : ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله ، تنبيهات ،
لاجل مذهب البصريين الا لاخفى لزوم قد مع الماصي التثبت مطاوعا طاهرة ومقدرة والمختار وفاقا للكوفيين ولاخفى لزومها مع المرتب

بالواو وجاء زيد قد علمه سكينته ولايتان والبيت بعده للربط بالصير وجاء زيد وقد علمه سكينته ولايته بعده للربط بهما وافهم مثل هذا في المصارع النفي (قوله والماء غامرة) في المصير بالواو على الصير لانه الكثير وانما قدرنا الربط بالصير في تحيز بدرهم ليفهم ان الصير من البر (قوله فليس مستغرا فيه هو المتعلق) اسم ليس مستغرا محكيما والخبر جملة هو المتعلق وفيه حال وصيغة لقوله تعالى كما هو ظاهر (قوله قد يحذف ما فيها حل) هو مفيد بما اذا لم يكن محذورا كالطرف والجور واسم لاشارة الى ان لا يجوز حذفه عند لاكثرين فهم لم لا يحذفه بعمله بطريق الثبابة من الفعل والفرار من اجماع تجوز الثبابة والحذف فلا يجوز الدار زيد قلما تريد فيها قائما واجاز ذلك البرد في قوله - واذا ما ملهم بفر - لجملة ملهم حالا معمولة للجور اي واذا ما في الدنيا بفر ملهم (قوله ونصبها) اي بدليل - ايحصب لانسان ان لن نجيب - وهذا تقدير سيويه وذكر الفراء انه معقول ليحصب مدلول عليه باليحبب لانسان كانه قيل بلى يحصبنا قادرين على ان نسوي بقاته اي ازيد من ذلك وقيل للعنى قادرين من بلب قلما مله الله فلو وقع موقع الفعل ورد بانه لا بد حينئذ من مشاهدة الحال كما في قائما وقد سار الركب وبانه لا يتوب منب الفعل الى المفرد وهذا قد جمع بالالف والنون كذا يؤخذ من البسط (قوله واتقول) رده ابن الحاجب بانه ليس المراد انقول حل الصيغة بل اشغل ثقلت معددة فهو مصدر لا حال (قوله وفيه نظر) اي لان مجرد تثبيد العامل بما يدل على المضي لا ينفي الثبوت بين الحال وذبها حتى تسمى هذه الحال بالثبوتية وتكون زائدة على اقسام الحال ولزم اجبا ان تكون الحال في مثل - سينطون جهنم داخرين - مستغلة وذلك باطل كما هو ظاهر .

بالواو فكل وجواز اثباتها وحذفها في المرتبط بالصير وحده او بهما معا تمسكا بظاهر ما سبق اذ لا اصل عنم التقدير لاسيما مع الكثرة نعم في ذلك اربع صور مرتبة في الكثرة هي جاء زيد وقد قام ايده ثم جاء زيد قد قلم ايده ثم جاء زيد وقلم ايده ثم جاء زيد قلم ايده وجعل الشارح الثالثة اقل من الرابعة وهو خلط مطلق التسهيل . الثاني تمتع قد مع المضي المتمتع ربطه بالواو وهو قالي لا والتلو بلو ونذر قوله متى يات هذا الموت لم يلف حاجة

لنفسى لا قد قصبت قضاها الثالث قد يحذف الرابط لفظا فينوي نحو مررت بالبر قطير بدرهم اي منه وقوله - نصف النهار الماء غامرة - اي والماء غامرة . الرابع لاكثر في لاسمية الجائز فيها لاجله الثلاثة الربط بالواو والصير معا نم الواو وحدها ثم الصير وحده وليس انفراد الصير مع قلته بنادر

خلافا للفراء والزمخشري لما تقدم ومثل هذه لاسمية في ذلك على ما يظهر جملة المصارع النفي الجائز فيها لاجله الثلاثة . الخامس كما يقع الحال جملة يقع ايضا طرفا نحو رايت الهلال بين الصحاب وجارا ومجرورا نحو - فخرج على قومه في زينته - وجمعتان باستقرار معذوف وجوبا واما - فلما رآه مستغرا منه - فليس مستغرا فيه هو المتعلق لانه كون خاص اذ معناه عدم التحرك وذلك مطابق الوجود (والحال قد يحذف ما فيها حل - وبعض ما يحذف ذكره حظل) اي منع يعني انه قد يحذف عامل الحال جوازا لدليل حالي نحو راشدا للقاصد سفرا وماجورا للنام من حج او مثالي نحو - بلى قادرين - فان ختم فرجالا او ركباناً - اي تسافر ورجعت ونصبها وصلوا - وجوبا قياسا في اربع صور نحو حربي زيدا قلما ونحو زيد ابوك ملوكا وقد معنا - والتي بين فيها ازدياد او نقص بتدريج نحو تصدق بدرهم فصاحدا واشتر بدينار فساغلا - وما ذكر لتوخيح نحو اتقنا وقد تعد الناس واتبعيا مرة وفيها اخرى اي اتوجد واتحول - وسماعا في غير ذلك نحو حيثما لك اي ثبت لك الخبر حيثما لو حاك حيثما - تنب - قد تحذف الحال للريبة واكثر ما يكون ذلك اذا كان قولا اعني منه المقول نحو - واللائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم - اي قائلين ذلك - واذا يرفع ابراهيم الفوائد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا - اي قائلين ذلك - خاتمة - تنضم الحال باعبارات - الاولى باعتبار افعالها عن صاحبها ولزومها له الى المتقلة وهو الغالب واللازمة - والثاني باعتبار قصدتها لذاتها وندمها الى الغضوبة وهو الغالب والوطئة وهي الجامدة للصوفة - والثالث باعتبار التبيين والتوكيد الى المبينة وهو الغالب وتسمى الوكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وقد تقدمت هذه لاقسام - والرابع باعتبار جرياتها على سن هي له وغيره الى الحقة وهو الغالب والسبة نحو مررت بالدار قائما ساكنيا - والخامس باعتبار الزمان الى مقارنته لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهي المشتبهة نحو مررت برجل معه صغر صنادا به غدا اي مقدرا ذلك ومنه - ادخلوها خالدين - لندخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمين محققين رويكم ومقرضين - اي قائلين ذلك - قبل ومصلحة وممل لها في الخي بجاء زيد اس ركبنا وسماحا محكية وفيه نظر والله اعلم .

(التمييز)

(قوله يقال له تمييز الخ) أي يطلق عليه ذلك حقيقة عرفية وإن كان الإطلاق على الأول من كل اثنين مجازا لغة لما مرسل أو بالتحليل (قوله بمعنى من) وقع في شرح التسهيل للشيخ لاثير اهرامه بأنه ليس في التمييز مقولا من الفعل والمفعول والمبتدأ ونحو ذاري خلف ذاك فرمنا على رأي من يراه تمييزا عن تعلم الكلام معنى من الجنسية قال وقد سبقه الى نحوه العكبري فقال التمييز يقدر بمن من طريق المعنى ، واجاب ابن هشام بأنه ليس المراد من كونه بمعناها ان تكون مقدرة لتلا يخرج عنه المفعول من الفعل والمفعول والمبتدأ وقيس العدد وانما المراد ان الاسم جيء به تمييزا للجنس كما يجاء بمن البيضة لا ان هناك من مقدرة وقال بعض الحكماء هذه العبارة بمعنى من أي اليانية كما يصرح به واليانية هي التي يكون مجرورها عين الميم بها ولهذا لا يجوز جر ميم واحد مفعلا لها لعدم صدقه على الواحد عشر ولا جر التمييز في نحو طلب زيد نفسا اذ النفس ليس زيدا وكذا لها ودارا وابرة وعلى هذا فهذه التميزات ليست بمعنى من اليانية فلا يكون منطبقا عليها فلا يكون منعكسا ، هذا كلامه ، وقد يتدفع بطل ذلك الحمل المشروط بكفي ولو تصرف كما ستراه مما نقوله على قول الصنف ... واللام هذا - لما سوى ذنبك ... - وهو غير معتبر في امثلة التي ذكرها وبها قال ابن حاني لما كان اصل التمييز الصب عن تعلم الاسم اذ هو اليهم بحق لاصل والمتصّب من تعلم الكلام مرص فيه لا يهمل للتمييز في الاستدراك كان لاصل الحقيقة والمجاز فان منه وكان الاول بمعنى من طلب حكم لاصل وقيل المجاز مطلقا بمعنى من مع انها سمعت في افراد من الثاني فتدبرك من رجل ونعم الرء من رجل . هذا كلامه . على ان ذلك القول مبني على ان المراد من كون التمييز بمعنى من انه على تقديرها وقد سمعت فيه من ابن هشام لا انه حيث يرد اشكال مصعب وهو لزوم بناء التمييز لما انه اذا جيء به لليان كما جيء بين صار مصعبا معنى الحرف الذي يخصي البناء . فالانصاف ان الحق ما رماه المصنف وابو البقاء العكبري وغيرها من ان التمييز على تقدير من فلا يلزم البناء ولا يرد ما قال الشيخ لاثير وذلك البعض اما لما قل ابن حاني لولانه لا يلزم من تقديرها صحة الصريح بها لفظا كما قلنا في الاضافة التي على معنى اللام وكما قال الشيخ لاثير في اعراسه على تعبير المصنف بالانتمين في المفعول فيه من انه كم من مقدر لا يظهر اصلا وكان في قول العكبري السابق التمييز يقدر بمن من طريق المعنى رمزا اليه فليتدبر (قوله ومبين مخرج لاسم لا التبرئة) يستفاد منه ان كلمة ميم صفة لاسم وان معنى من يؤخذ مطلقا ويعلم انه البيلان من كون الاسم مينا ويجوز ان يكون ميم مجرورا حقة لمن مخصصة لانها غير مينة ايضا . تدبر . ثم ان اسم لا انما خرج لكونه على معنى من الاستغرافية ونحو ذنبا لكونه على من التي للانتهاء وهذا بالظر لتعبير المصنف بكون التمييز على معنى من اما لو عبر بكونه على تقدير من او حملت مبارته عليه لمخرج حيث اسم لا من هنا (قوله جملة) أي من حيث نسبتها كما سيأتي ثم هذا تقسيم للميم الشعر للتمييز واما اقسام التمييز المتأصلة في الاصطلاح فيشير اليها قوله فتمييز الجملة رفع اهلها ما تضمنته الخ واما تمييز للفرد فانه رفع الخ فتدبر . واعلم ان هذا التقسيم في الميم

(التمييز)

يقال له تمييز ومميز وتبين ومبين وتفسير ومفسر وجوي لاصطلاح (اسم بمعنى من ميم نكرة) فاسم جنس ويعنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فانه بمعنى في ومبين مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا من قوله - استغفر الله ذنبا لست محصيه - ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه ثم ما استكمل هذه القيود (ينصب تمييزا بها قد فسر) من البهيمك والبهيم المنقتر للتمييز نوعان جملة ومفرد دال على مقدار فتمييز الجملة رفع اهلها نسبة ما تضمنته من نسبة عامل فلا كلن او ما جرى مجراه من مصنو او وصف او اسم فصل الى معموله من فاعل او مفعول نحو طلب زيد نفسا واشتعل الرأس شيبا .

المفتر للتمييز هو المشهور . وذهب الشيخ ابن الحاجب الى ان ذلك انما هو ظاهري والحق في
انه لا يكون الا مفردا قال البدر الدمايني لان النسبة في الحقيقة لا ايها فلهذا اذا تعلق
الطيب بزيد امر معلوم انما لا يهاجم في التعلق الذي ينسب اليه الطيب في الحقيقة اذ يحصل
ان يكون دارا لو علما او غيرها فالتمييز في الحقيقة انما هو لامر مقدر . وذكر بعضهم ان تمييز
النسبة الذي هو تمييز مفرد تارة ولا مند ابن الحاجب لا يلزم فيه الخويل اما تمييز المفرد الحقيقي
فلا يكون محولا ابدا (قوله والتمييز في مثله محمول من الفاعل) لاولى اسقاط كلمة مثل لافناء
كلمة نحو التي هي معاد صيغة طيبه (قوله سمران ذا لعائلة) هو مثل يضرب لكن يخبر
بكيونته الشيء قبل وقته قال الشيخ كالاير في شرح التسهيل واصله ان رجلا كان يحسب
اشترى شاة مجفأة يبيل لغامها فزالا فظن انه وذلك فقال سمران ذا لعائلة فذا فاعل بسرعان
واعالة اي خوفا (١) منصوب على التمييز وهو محمول من الفاعل والتقدير سمران لعائلة هذه وسمران
يستعمل خبرا محضا وخبرا فيه معنى التعجب ومنه ما حكاه الجوهري من كلامهم سمران ما
صنعت كذا اي ما اسرع ما صنعت كذا وقد استعمل بهذا المعنى بعض الشعراء المولدين فقال
سمران ما هات جيش الكفر واحربا عيث الديار مغايبه التي كنتما

هذا كلامه . وقال غيره واصله ان رجلا كان له نجيعة مجفأة ولغامها يسيل من انتفاها ليزالها
فقال له ما هذا فقال ودكها فقال السائل سرعان ذا لعائلة وسمران مثلث السين اسم فعل
مبني على التمجيد واصله ذا لاخارية واعالة اي فزعا وخوفا تمييز محمول من الفاعل (قوله
في هذا) اي نوع تمييز الجملة (قوله فلا احراض لانه يصح النخ) يريد انه احرض على
المصنف بان تمييز النسبة المفسر فيه هو الجملة فيخصي كلام المصنف انها هي الناصبة مع
لان الناصب انما هو مستندا من فعل او شبهه فلا يصح كلامه الا في تمييز المفرد . وخلاصة
جواب الشارح ان لا يمتد اختطافا في عامل تمييز الجملة فذهب جماعة الى ان العامل نفس
الجملة والآخرين الى انه مستندا الذي تضمنته وقول المصنف .. بما قد فسر . محتمل
لان ينزل على المذهب الاول ويشمل تمييز الجملة ايضا لانه يصح ان يقال ان التمييز فسر
العامل الذي هو الجملة لكونه رفع ايها نسبها وعلى هذا يكون اختار هنا ما نسبته ابن صفور
للمحققين وان جرى في آخر الباب على خلافه . ومحتمل لان ينزل على المذهب الثاني
ويشمل تمييز الجملة ايضا لانه يصح ان يقال ان التمييز فسر العامل الذي تضمنته الجملة
باعتبار انه رفع ايها نسبته الى معموله وعلى هذا يكون اختار ما دل عليه آخر كلامه وما
صرح به في غير هذا الكتاب ولهذا قدمه الشارح على الاحتمال الآخر فعلى الاحتمالين عزم
كلام المصنف صحيح فعول الشارح فلا احراض طرغ على قوله وناسب التمييز وما بعده وفي
الحقيقة على قوله ويصح تخريج النخ وما قبله توطئة له وقوله لانه يصح طه لصحة تخريجه
على المذهبين وقوله وانه يصح معطوف على ان يقال والاول لصحة اخراج على المذهب
الاول والثاني لصحة اخراج على المذهب الثاني وليس في الكلام مقدم حقه ان يتاخر ولا
العكس فتدبره حتى التدبر فانه لم يصل اليه الناظرون فتدبروا ما قالوا (قوله من مقدار النخ)
هو على حذف معاني اي مقدار متدار لظهور ان المفرد المميز بالتمييز مقدر لا نفس المقدار

والتمييز في مثله محمول من الفاعل والاصل
طابت نفس زيد واشتمل شيب الواس
وتحو فرست لارض شجرا . وفجرنا
لارض هيونا . والتمييز فيه محمول عن
المفعول والاصل فرست شجر لارض
وفجرنا هيونا لارض وتحو عيبت من
طيب زيد نلسا وزيد طيب نفسا
- وسمران ذا لعائلة - وناسب التمييز في
هذا النوع عند سيوريه والبرد والمنازي
ومن واقفهم هو العامل الذي تضمنته
الجملة لا نفس الجملة وهو الذي يخصيه
كلام الناظم في آخر الباب ونص عليه
في غير هذا الكتاب وذهب قوم الى ان
الناصب له نفس الجملة واختاره ابن
صفور ونسبه للمحققين ويصح تخريج
كلامه هنا على المذهبين فلا احراض لانه
يصح ان يقال انه فسر العامل لانه رفع
ايها نسبته الى معموله وانه فسر الجملة
لانه رفع ايها ما تضمنته من النسبة واما
تمييز المفرد فانه رفع ايها ما دل عليه
من مقدار مساحي او كيل او وزني (كثير
ارها وقفر برا . ومنوبين صلا وتمرا)

(١) تفسير المحشي رحمه الله لاعالة
بالخوف هنا وبالفرع والخوف في سطر ١٦
مغاير لما ورد في القاموس من معنى هذه
الكلمة بالمل اولاً في مادة اهل وثانياً
في مادة س ر ج فراجع . كذلك
استعمال المحشي لفظة لغامها . لما
قيل انه كان يسيل من الشاة في الرواية
الاولى ومن ادب النجاة في الرواية
الثانية مغاير ايضا لما في القاموس
والصواب رقامها بالراء والقيس المعجمة
او رقامها بالعين المهملة لان اللغز زبد
الجميل كما في القاموس طيراجع .

وتناسب التمييز في هذا النوع من غير خلاف (ويعد
 ذي المقدرات الثلاث (وتحويها) مما لجرته العرب
 مجرعا في التفكير الى مبرز وهي لاوعية للراد بها القدر
 كذنب ماء وحب صلا ونحي منها وراقد خلا وما
 حمل على ذلك من نحو لنا مثله ابل وغيره شاة وما
 كان فورا للتمييز نحو خاتم حديد ولب ساجا وجبة
 خزا (اجرة اذا احتتها) اليه (كمد حطة قلنا)
 وشبر ارض ومنوا ثمر وذنب ماء وحب صلا وخاتم
 حديد ولب ساج * تبيهن * لاول النصب في نحو
 ذنب ماء وحب صلا اول من الجر لان النصب
 يدل على ان التحكم اراد ان منه ما يمل الوعاء المذكور
 من الجنس المذكور واما الجر فيحصل ان يكون مراده
 ذلك وان يكون مراده يمل ان منه الوعاء الصالح
 لذلك * الثاني انما لم يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه
 المقدرات لان له بابا يذكره فيه ولافراد تمييزا باحكم
 منها جواز الوجهين المذكورين . وتميز العدد اما واجب
 النصب كعشرين درهما او واجب الجر بالاضافة
 كعائني درهم . ومنها جواز الجر بمن كما سياتي . ومنها
 انه يميز تمييز العدد اذا وقعت هذه المقدرات تمييزا
 له نحو مشرين مدا برا وثلاثين رطلا صلا واربعين
 شرا ارجا (والنصب) للتمييز (بعد ما اضيف) من
 هذه المقدرات لغير التمييز (وجبا * ان كان) الصافي
 لا يصح اعاده من الصافي اليه (مثل) * على يقبل
 من اقدم (ملء لارض ذبا) * وما في السماء قدر
 راحة سحابا اذ لا يصح ملء ذهب ولا قدر سحاب
 فان صح اغناء الصافي من الصافي اليه جار نصب
 التمييز وجره بالاضافة بعد حذف الصافي اليه
 نحو هو اشجع الناس رجلا وهو اشجع رجل * تنبيه *
 حمل ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو
 اذا لم يرد حرة بمن كما يذكره بعد وقد اعطى ذلك
 احصا بالاسمال (والفاعل المعنى احسن) على التمييز
 (باصلا * محصلا) له على غيره والفاعل في المعنى هو
 المعنى وعلامته ان يصح له اعلية عند حمل اصل صلا
 (كانت اعلى مرلا) واكثر مالا اذ يصح ان يقال انت
 لا منزلك وكر مالك اما ما ليس فاعلا في المعنى وهو

وقد يظهر ترك العبارة على ظاهرها فليعامل (قوله) وتناسب التمييز في هذا النوع
 من غير خلاف (قيل) لغيره بغيرين زيدا وقيل لحمله على اقل من وقد
 اطلال في بيانها المصريح (قوله كذنب النخ) الذنوب بفتح الدال المعجمة
 الدلو المثلثة او القريجة من لاطلة والحب بالهم الجرة او الصخمة منها او
 الحب لارج توضع عليها الجرة ذلت العروتين والفخي وعلة السمن وعليه الغل
 الشهير لاتي - اشغل من ذلت النخين - والراقد من كبير يطلى داخله بالعار
 (قوله وهي لاوعية) يعني ان مراد المصنف بنحو المقدرات الثلاث التي اشار
 لها بل ذكر من كل منها مثالا لاوعية وما حمل عليها ما افهم مثلية او غيرية
 لو فرضه للتمييز فتكون مندرجة تحت قول المصنف نحو قول الشارح وهي
 لاوعية الى قوله اجرة تبيين لقول المصنف نحوه واما ان لاوعية وما الحق بها
 يجوز فيها كلها الجر لو لا فقد اشار الى انه يمتنع فيما افهم المثلية والغيرية
 بلساطه من بين امثلة ما يجوز جر المذكور بعد قول المصنف اجرة اذا اصبحت
 نعم ككلم المصنف بمجوده ربما يوم ان الجر يجري في سائر افراد قوله نحوه
 لكنه مدفع بان قوله الراء - والنصب بعد ما اضيف وجبا ... - يرفع ذلك لان
 لنا مثله ابل وغيره شاة من افراد ... ان كان مثل ملء لارض ذبا - فتن قال
 على قول الشارح وبعد ذي المقدرات الثلاث للتبادر من المتكلم كون المشار اليه
 لاطلة المذكورة فلراد بنحوها غيرها سواء كان مقدارا ام لا وقال على قوله من
 نحو لنا مثله ابل وغيره شاة الظاهر ان هذين المثالين مما وجد فيه شرط النصب
 لابي فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تاني الجر فقد خرج من مذاق المصنف
 والشرح فليعامل (قوله لان له بابا النخ) هو مسلم الا انه لا ينبغي له ان
 ياتي حيث ذكره بقوله غير ذي العدد كما لا ينبغي (قوله ومنها) اي من الاحكام
 التي انفرد بها تمييز هذه المقدرات انه اي تمييز هذه المقدرات يميز تمييز العدد
 اي يقع تمييزا لتمييز العدد بقوله يميز مصارع فاعله تمييز هذه المقدرات ومفعوله
 تمييز العدد والضمير الجور باللام في قوله تمييزا له يعود للعدد (قوله بعد ما
 اضيف) اي ولو معوية غير ملحوظ فيها القانون لاصطلاحه ليدخل نحو الكرز
 مثل ماء اذ هو في معنى متلي لاظهار فيندفع ما قال الدمامي تدبر لكن قال
 ابن حنبل قلت قدما ينبغي ان قوله بعد ما اضيف محمول على ما هو اصم من
 الاضافة في اللفظ والتدبر ليدخل نحو ملآن ماء ثم رايت انه متضمن بفهمهم
 الشرط (قوله من هذه المقدرات) لاولي اسقاط هذا التمييز ليشتم بيان الشرط
 بقوله فان صح اغناء الصافي من الصافي اليه نحو هذا اشجع الناس الخ
 (قوله فاعله) انما امر بامله للانتارة الى انه غير معين لجواز اخذ الوجوب
 اعماليا بالنسبة للجر بالاضافة ولا ينافي الجر بمن تدبر (قوله فهذا النوع يجب
 جره بالاضافة) لانه لو نصب كان مفسرا للمخبر عنه الذي هو ذلك الصنف

والبعض لا يفسره الكل (قوله فينصب) أي لان التمييز
حيث في المعنى موصوف اسم التمييز فيصح ان يقع تفسيره
له (قوله واجزر من لفظا) أي التي التمييز على معناه
كما يشعر به قوله بعده لانها فيه معنى ولا ينافي ذلك
الخطأ لاني فيها بالتبعض والزيادة لانها كونها للبيان وهي
للصنف ومن تبعه وقد استظهر الشاطبي حاشا ايها انها للبيان
فانهم (قوله غير ذي العدد) أي الصريح لتخرج كم فانه
يجوز جر تمييزا بمن (قوله فانها وان كانا فاعلين معنى)
أي لا صناعة اذ المعنى عظمت دارسا وعظمت جارا وهذان
التركيبان نظيرا لطلب زيد نفسا واشتعل الرأس شيئا وقد علمان
اصلهما طابعت نفس زيد واشتعل شيب الرأس فيكون اصل
ذلك عظمت لرويتك وعظم جوارك فلذا لم يجرص إلا
لبيان الفعل الذي قد يخفى ولا يلزم حيث ان يكون فاعلا
صناعة لانه فرق بين كون الشيء في معنى الشيء وبين
كون الشيء الشيء . وجدير ما ذكرنا يدفع ما للمصرح وما
لبعض الناظرين (قوله ومن ذلك نعم رجلا زيد) المواب
انه تمييز من الصير اليهم المستر تمييز مفرد لا نسبة صرح
به الرضي والرازي (قوله لا فيه من لا خلل بالاصل)
يعني من غير موجب تخصيصه ولا يرد ان نائب الفاعل غير
ما كان يستحقه من جواز تلخيص عامله فقد وقع لا خلل
بالاصل لان ذلك لموجب نياجه من الفاعل الذي يضم
عامله وجوبا . لا يقال هكذا التمييز لانه وان كان فاعلا
لكنه في صورة الفعلة الجائز تأخر عاملها عليها فيكون ذلك
موجب لا خلل بالاصل لانه يقال فرق بين كون الشيء
ناتبا من الشيء في جميع ما له وكونه في مجرد صورته
بالقوة والضعف فلذا كان لا اول موجبا لذلك نحن الثاني مع
انه يمنع من لا يجاب ايضا ان الغرض من التمييز التفصيل
بعد الاجمال لا دفع في النفس وبهذا يتقوى توجيه مذهب
سيوريه شامل (قوله وما كان نفسا بالفراق طيب)
قال الرجاء الرواية بما كان نفسا فلا شاهد به (قوله

فينصب نحو زيد اكرم الناس رجلا) وبعد كل ما اقصى تعجبا . ميز
لاكم يا بني بكر) وهي الله تعالى عنه (ابا) وما اكرمه ابا والله ذرة فارسا
وحصبك به كافلا وكفى بالله عالما . ويا جارتا ما انت جارة . (واجزر بمن)
لفظا كل تمييز صالح لمباشرتها (ان شئت) لانها فيه معنى كما ان كل
طرف فيه معنى في بعضها صالح لمباشرتها وكل تمييز فانه صالح لمباشرتها
من (غير ذي العدد) والفاعل (في) للمعنى (الحول من الفاعل في الصناعة
(كطلب نفسا فقد) اذ اصله لطلب نفسك فهذان لا يصاحبان لمباشرتها
فلا يقال مندي عشرين من عبد ولا طلب زيد من نفس ومنه نحو انت
املى منزلا ويجوز فيما سواها نحو مندي قفيز من بر وشبر من ارض ومنوان
من صل وما احسنه من رجل . تبسها . لا دل كل ينبغي ان يستثنى
مع ما استثناه التمييز الحول من للفعل نحو فرست لارض شجرا . وفجرنا
لارض مبرنا . وما احسن زيدا ادبا فانه يمنع فيه الجر بمن . الثاني
تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولا من الفاعل في الصناعة لاخراج نحو الله
ذرة فارسا . وابرح جارا . فانها وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت
فارسا وعظمت جارا الا انها غير محولين فيجوز دخول من عليهما ومن
ذلك نعم رجلا زيد يجوز فيه نعم من رجل ومنه قوله . نعم المرء من رجل
تهامي . الثالث اشار بقوله ان شئت الى ان ذلك جائز لا واجب . الرابع
اختلف في معنى من هذه قبل التبعض ونحو الخلوين يجوز ان يكون
بعد للتقدير وما اشبهها زائدة عند سيوريه كما زيدت في نحو ما جاني
من رجل قال لا ان المشهور من مذهب النحاة ما اذا لاخلص انها
لا تزداد الا في غير لا يجلب فل في لا تشلف ويدل لذلك يعني الزيادة
الطيف بالنصب على موضعها قال الخطيب

طافت امامة بالركبان ءاوت با حصه من قوام ما ومتلبا
ينصب متبعا على محل قوام . الخامس اذا قلت مندي مشرون من الرجال
لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن بل هو تركيب اخر لان تمييز
العدد شرطه لا افراد وايضا فهو معرّف . ا . (وعامل التمييز قدم مطلقا)
أي ولو فعلا مصرفا وفاقا لسيوريه والفرق اكثر المصريين والكوفيين لان
الغالب في التمييز المنسوب بفعل مصروف كونه فاعلا في الاصل وقد حول
لاستدائه الى غيره قصد اليبالفة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب
التأخير لما فيه من لا خلل بالاصل اما غير المصروف بالاجماع واما قوله
- ونازلنا لم ير نارا مثله - ضرورة وتيل الروية طلبية ونازلنا مفعول ثان
(والفعل ذو التصريف نزل سابقا) هو مبني للمفعول ونزرا حال من الصير

المستتر فيه النائب عن الفاعل أي مجيء عامل التمييز الذي هو فعل مصروف مسبوقا بالتمييز نزل أي قليل من ذلك قوله - انفسا طيب
بنيل النى ودعى النون بتلادي جهارا - وقوله - وما كان نفسا بالفراق طيب - وقوله - صيحت حرمي في ابعادي لادلا - ودا اربعوب
وشيا راسي اختلا - واجاز الكسائي والازني والمبرد والجرمي القيلس عليه محضين بما ذكر وقيلما على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل
مصروف ووافقه الساطم في غير هذا الكتاب . تبسها . لا دل مما استدلل به الناطم على الجواز قوله - رددت بمنى السيد نهدي مقاص
كمش اذا مطفاه ماء تحلبا - وقوله - اذا لمرء عينا قر بالعيش مشريا - ولم ين بالاصل كان مذمما - وهو سهو منه لان عطفاء والمرء

بمختلفة بمعنى المذكور والناصب للتمييز هو
المحذوف في الثاني اجتمعا على منع التثنية في نحو
كفى يزيد رجلا لأن كفى وإن كان فعلا منصوبا إلا أنه في
معنى غير المنصرف وهو فعل التعجب لأن معناه ما اكفاه
رجلا • خاتمة • يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور
ويترقان في سبعة أمور • فاما أمور الاتفاق فانها اسمان
تكرران فمثلان منصوبان وافحان اللذان • واما أمور
الافتراق • فالاول أن الحال تعجب • جملة وطرفا ومجرورا
كما مر والتمييز لا يكون إلا اسما • الثاني أن الحال قد
يقوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال
ولا كذلك التمييز • الثالث أن الحال مبينة للبهتان
والتمييز مبين للثبوت • الرابع أن الحال تتعدد كما
عرفت بخلاف التمييز • الخامس أن الحال تتقدم على
عاملها إذا كان فعلا منصوبا أو وصفا يشبهه ولا يجوز
ذلك في التمييز على الصحيح • السادس أن حق الحال
لا يتفق وحق التمييز الجسد وقد يتماثلان فتأتي
الحال جامدة كهذا مالك ذهبا وبأي التمييز مشتقا نحو
لله دره فارسا وقد مر • السابع الحال تأتي مؤكدة لمعاملها
بمختلف التمييز فاما قوله تعالى • أن عدة الشهر عند
الله اثنا عشر شهرا • فشهرا مؤكدة لما فهم من أن عدة
الشهور وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين
وأما اجازة البرد وتن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمؤددة
وأما قوله

تزيد مل زاد ايلك فينا فتم الراد زاد ايلك زادا
فالصحيح أن زادا معول لتزود اما معول مطاق أن أريد
به التزود أو معول به أن أريد به الشيء الذي يتزود
به من أفعال البر وطبيهما فنزل نعت له تقدم فصار
حالا وأما قوله
نعم الفتاة خاة مند لو بذلت رد التخي نطقا أو بآباء
فتاة حال مؤكدة والله أعلم •

• (حروف الجر) •

وهي عشرون حرفا (هاك حروف الجر وهي من)
(إلى) • (حتى) • (خلا) • (حلا) • (عدا) • (في) • (من) • (والى) • (مد) • (منذ) • (وب) • (والام) • (كي)
(واو) • (تا) • (الكاف) • (البا) • (لعل) • (ومتي) • كلها مشتركة في جر الاسم على التفصيل لآي وقد تقدم الكلام على خلا وحالا وهذا في الاستثناء وفل
من ذكر كي ولعل ومتي في حروف الجر لغرابية الجر بهن اما كي فتجر ثلاثة اشياء • الاول ما للاستغماية المستفهم بها عن علت الشيء نحو
كيمه بمعنى له • والثاني ما المصدرية مع صلتها كقوله • يراد الفتى كيمه ويضع • أي للضر والنفع قاله الاخفش وقيل ما كافة • الثالث
أن المصدرية وصلها نحو جئت كي اكرم ريذا إذا قدرت أن بعدا فلن والفعل في تأويل صدر مجرور بها ويدل على أن أن تصدر بعدها

لأن طفاة والمرء مرفوعان النخ) لا يجوز أن يرد عليه أنها مبتدأة لأن لفصول
التسهيل وقد تعني اجتنابة اسم بعد إذا من تقدير فعل فلا سهو لأن كلام التسهيل
صريح في عدم تعيينه ومعلوم أن لاحتمال مجرور في الشاهد فيلزم المصنف السهو
من هذا ولا على لتعيينه من سهو إلى سهو (قوله أن الحال قد يقوقف معنى
النخ) أي من غير عروب حصر اما مع قوقوف معنى الكلام عليه قدر مشترك
بين وبين الحال فتدبر (قوله مبين للثبوت) كأنه اندرج هنا على رأي ابن
الحاجب الذي أرى أنه سابقا من أن التمييز دائما مبين للثبوت ويحتمل أنه
حذف الواو وحذفها أي والنسب بقرينة ما تقدم له من التفسير ويحتمل
أنه أراد بكونه مبينا للثبوت لاختصاص عدم كونه مبينا للبهتان لعدم بقرينة
المقابلة فامل •

(حروف الجر)

قد يطلق الكوفيون عليها أيضا حروف الصفات وحروف لاصافة ووجه الاول
أنها تعمل كما تعمل النصب حروف النصب والجر حروف الجر أو أنها تجر
معاني لأفعال إلى لاسماء • ووجه الثاني أنها تحدث في منضولها صفة من
تبعين ونحوه وكان في هذا وزا إلى عدم استقلال معانيها • ووجه الثالث أنها
تعريف أي تنصب معاني لأفعال إلى لاسماء أو أن لاصافة لاصطلاحية تقدر
بمعناها ومن هنا يظهر أصالة جر الحرف على جر لاصافة فلذا قدم هذا الباب
على باب لاصافة (قوله مشرون) يشير إلى أن الخبر في مثل هذا المأم محذوف
يدل عليه ما بعده والمذكور يدل مفصل من محصل بناء على ما هو الحق من
جواز حذف المبدل منه وقد خرج عليه ابن مالك قوله تعالى • ولا تقولوا لما
تصنف الستكم الكذب • أي تصفه بالكذب بدل من التمييز المحذوف فيندفع
الاشكال المشهور من غير احتياج إلى إخبار العطف قبل إخبار وارتكابهم في
أهواب الخبر حيثذا الوجه الباردة فافهم (قوله كلها مشتركة النخ) تأكيد
والجملة صفة لعشرون (قوله وقد تقدم الكلام النخ) إخبار عن إسقاط الحروف
الستة من بين سائر حروف الجر التي تعرض لتفصيل معانيها • وحاصله أنه
أنما لم يفصل معاني خلا وحالا وعدا هنا كما فصل معاني من وغيرها استغناء بها
قدومه في باب الاستثناء وإنما لم يفصل معاني كي ولعل ومتى أشعارا بذلك بأن
الجر بها غريب ليس كالجر بما فصله (قوله ما للاستغماية) لو حذف الاستغماية
ما صره (قوله أن المصدرية وصلها) إنما عبر بذلك دون المصدر إيناراً لما هو
حاصل لأن حقيقة وطاعرا على ما يؤول إليه الحال ليس إلا وإن كان الجر اسما

يظهر
(إلى) • (حتى) • (خلا) • (حلا) • (عدا) • (في) • (من) • (والى) • (مد) • (منذ) • (وب) • (والام) • (كي)
(واو) • (تا) • (الكاف) • (البا) • (لعل) • (ومتي) • كلها مشتركة في جر الاسم على خلا وحالا وهذا في الاستثناء وفل
من ذكر كي ولعل ومتي في حروف الجر لغرابية الجر بهن اما كي فتجر ثلاثة اشياء • الاول ما للاستغماية المستفهم بها عن علت الشيء نحو
كيمه بمعنى له • والثاني ما المصدرية مع صلتها كقوله • يراد الفتى كيمه ويضع • أي للضر والنفع قاله الاخفش وقيل ما كافة • الثالث
أن المصدرية وصلها نحو جئت كي اكرم ريذا إذا قدرت أن بعدا فلن والفعل في تأويل صدر مجرور بها ويدل على أن أن تصدر بعدها

ظهورها في الضرورة كقولهم

قالت اكل الناس امضت ماتجا لسانك كيدا ان تفر وتخدما
ولاولي ان تغدر كي صدريته فتندر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها
عنها نحو : لكيلا تفسدوا واما لعل فالجر بها لغة مقبل ثابته كقول
ومحذوفه مخروجة لاخر ومكسورة ومنه قوله

لعل الله فصلكم علينا بشيخ ان اقم شريه

وقوله - لعل اي الغرار منك قريب - واما متى فالجر بها لغة
هذيل وهي بمعنى من لا بدائية سمع من كلامهم اخرجها متى كعب
اي من كعب وقوله

شربن بلسه البحر ثم ترفعت متى الحج خضر له - - - فخرج
واما الاربعه صغر الباقية فبقي الكلام عليها * تنبيهان * كقول
انما بدا بمن لانها اقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم
يدخل عليه غيرها نحو من عندك * الثاني عد بعضهم من حروف
الجر ما التنبيه وحده لا استعمل اذا جعلت عوضا من حرف الجر في
القسم . قال في التسهيل وليس الجر في التعويض بالعوض خلافا
للخفص ومن واقعه ونصب الزجاج والرماني الى ان ايمن في القسم
حرف جر وهذا في ذلك . وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو
م الله وجهه في التسهيل بليته ايمن قال وليست بدلا من الواو
ولا اصلها من خلافا لمن زعم ذلك ونحو الفراء ان لا تخرج
الزمان وقوي . ولا ت حين مناص . وزعم الاخفش ان بلسه حرف
جر بمعنى من والصحيح انها اسم ونصب سيويه الى ان لولا حرف
جر اذا وليها صير حصل نحو لولاي ولولاك ولولا فالحصائر مجرورة
بها عند سيويه وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالاقتداء ووضع
صير الجر موضع صير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا في
الظاهر وزعم اللبردان هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب
وهو معجوز بغير ذلك منهم كقولهم

انطمع فينا من اراق دماتنا ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن
وقوله

وكم موطن لولاي طمعت كما هوى باجرامه من فته النيق منهوى
(بالظاهر احسن منذ) و (مذ وحى * والكاف والواو ورب والنا)
وكي ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك
فيجز الطاهر والصور على ما سياتي بيانه (واخصص بمذ ومنذ ونذا)
واما قولهم ما راجه منذ ان الله خلقه تقديره منذ زمن ان الله خلقه
اي منذ زمن خلق الله اياه * تنبيه * ويشترط في مجرورها
مع حكوته وقا ان يكون مينا لا مبهما ماضيا او حاضرا لا مستقبلا

تغول ما راجه مذ يوم الجمعة او مذ يومنا ولا تقول مذ يوم ولا اياه مذ غد وكذا في منذ . اه . و (اخصص (يرب * منكرا) نحو رب
رجل ولا يجوز رب الرجل (والشاء لله ورب) صافا للكعبة او لواء للكلم نحو وتالله لا كيدن اصنامكم . وتوب الكعبة وتربي لافطن
وندر تالرحص وتحياتك (وما روي من محم ربه فتي) وقوله - وربه طبا انتثت من عليه - (نزر) اي قليل * تنبيه * يلزم هذا الصبر

يظهر حقيقة فيه وكذا يقال في قوله بعده ان الصدريته وصلها
فانهم (قوله ولاولي ان تغدر كي صدريته) اي في قولنا سابقا
خرجت كي احكم زيدا (قوله فالجر بها لغة عليل النخ) هي
حيث بمنزلة الجوف الزائد في عدم التعلق بشيخ فما بعدها مبتدا
وما بعده خبر على حد بحسبك درهم كما سنبه عليه الشارح في
خاتمة هذا الباب (قوله اذا جعلت) اي كل واحدة منهما ولاظهر
جطيا (قوله وليس الجر في التعويض بالعوض) اي ليس الجر
في مسائل تعريف حروف من حرف كما في تعريف الهاء والهمزة
من حرف الجر بالعوض اي بالحرف العوض بل لجر بالحقنوف
وان كان لا يلزم به خلافا للاخفش ومن واقعه وهذا اخر عبارة
التسهيل هنا (قوله وليست بدلا من الواو) زعم بعضهم فقال
انها بدل من واو والله كالتاء ورد بانه لو كانت بدلا منها لفقت
كالتاء ولان لا بدال التاء من الواو نظائر في غير القسم مطردة ومادة
وليس لا بدال الميم من الواو الا موضع طاذ وهو فم على خلاف فيه
(قوله ولا اصلها من) زعم الرخسري فانه قال انها من
المستعلة في من ربي ورد بانها لو كانت ايلا لا اصلها في
النفس مع ما استعملت معه في التسم على الاظهر وهو الرب
(قوله منذ ومذ وحى النخ) المرفعى في هذا لاخصص ما وجهه
بعضهم من انه في لاولين بان الطاهر اظهر في الدلالة على
الوات المخصصين به وفي الثالث بانه لجر وحده بنصبه من الى
حيث لم يجر غير لاخر والمخصص به وفي الرابع بالفرار من اجتماع
كافين في كك وحصل الباقي وفي الخامس بالاخصص بانطاط رتبة
عن اصله الذي هو الباء الغير المختصة وفي السادس باخصاصه
بالنكر الذي لا يكون الا طاهرا وفي السابع بما تقدم في الخامس
وفي الباقي بفرابة الجر به فاصلي الطاهر لكونه لا اصل (قوله
ونذا) مله ما يستعمل به منه ان استعمل طرفا ككم ومتى على ما
صرح به ابن صفور (قوله خلق الله اياه) ايضا الى ان في
المال مخروجة لا مكسورة (قوله في مجرورها) اما في عاملها فان
يكون فلا ماضيا وان يكون اما ماضيا او صلا مطاولا ولا نحو مرث
مذ يوم الخميس (قوله ماضيا او حاضرا لا مستقبلا) بقي مصروفا لا
نحو سكر مرادا به معين (قوله ورب منكرا) اي في الكبير بدليل
قوله - وما روي الح - تدبر نم وجه هذا لاخصص ان تمكن
الدلالة بها على القلة والكثرة فان المعرفة تؤخذ قلها او كثرتها منها

المجرور بها لأفراد والتذكير والتفسير بضمير بعده مطابق للمعنى قبله ربه رجلا وربه امرأة قال الشاعر
 ربه فتية دعوت إلى ما يورث الجهد ذاتيا فلجأ بها
 وقد سبق التنبيه عليه في ملحق باب الفاعل (كذا كها
 ونحوه إلى) أي قد جرت الكافي ضمير الغيبة قليلا
 بقوله - وام أحوال كها أو اقربا - وقوله
 ولا ترى بطلا ولا حلفلا كـ ولا كهن إلا حلفلا
 وهذا مختص بالضرورة - تنبيه - قوله ونحوه يحتمل
 ثلاثة أوجه - الأول أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر
 الغيبة المتصلة كما في قوله كـ ولا كهن - الثاني أن
 يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا وقد شد دخول
 الكافي على ضمير التكلم والمخاطب بقوله
 - وإذا الحرب شمت لم تكن كي - وكقول الحسن أنا
 كك وأنت كي وأما دخولها على ضمير الرفع نحو ما
 أنا كهو وما أنا كانت وما أنت كانا وعلى ضمير النصب
 نحو ما أنا كايك وما أنت كايي فجعله في التسهيل
 أقل من دخولها على ضمير الغيبة المصل قال المرادي
 وفيه نظر بل إن لم يكن أكثر فهو مسلو - والثالث
 أن يكون إشارة إلى بقية ما يخص بالظاهر أي أن بقية
 ما يخص بالظاهر دخوله على ضمير قليل كقوله
 فلا والله لا يأتي أنس في حاك يا ابن أبي زياد
 وقوله

أنت حاك تحصد كل فج ترجى منك أنها لا تخيب
 - وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف (بعض
 دين واجدي في الامكنة - بمن) أي تأتي من لسان
 وجملتها مشرة أقصر منها هنا على الخمسة الأولى - لأول
 البعض نحو - حتى تنفقوا ما تحبون - وعلامتها أن
 يصح أن يخطها بعض ولهذا قري بعض ما تحبون -
 الثاني بيان الجنس نحو - فاجتنبوا الرجس من الأوثان -
 وعلامتها أن يصح أن يخطها اسم موصول - الثالث
 ابتداء الغاية في الامكنة بانفتاح نحو - من المسجد
 الحرام إلى المسجد الأقصى - (وقد تأتي لبدء) الغاية
 في (لازمة) أيضا خلافا لأكثر البصريين نحو - لمسجد
 أسس على الثوى من أول يوم - وقوله

(قوله وقد عذ دخول الخ) هو تعيين لصحة لاحتمال الثاني فإن الواقع يسامده
 حيث كان هذو الكافي على الضميرين المذكورين (قوله فخطه في التسهيل
 أقل الخ) لا يعنى أن هذا الكلام في ما مرجه السماع ومن ثمة رده الشيخ
 لأكثر بما نقله المرادي من أن الذي في الواقع أما أنه أكثر أو مساو (قوله
 بعض وبين الخ) لأمرنا للبلغة والواو بمعنى أو فهو قريب في المعنى من
 قولهم تزوج هذا أو اختها ومن هنا ضرورة الشارح بقوله أي تأتي من الخ ثم تمام
 التفسير قوله أقصر لأصناف منها على خمسة لا أنه مجرد قوله أي تأتي من
 لسان وجملتها مشرة فكانه قال أي تجي - من لسان خمسة حسبما أقصر عليها
 هنا وهذا ظاهر وإن خط فيه بعض الناطرين والغال (قوله وجملتها مشرة) هذا
 قول الجمهور ولأنه فقد ذهب المبرد وابن السراج والتسهيل إلى أن معناها لا ابتداء
 وسائر المعاني وأجته إليه وحيد فكان الأولى للمصنف تقديمه لئلا أن يكون
 قصد بذلك الرد على من ذكر على معنى أن لا ابتداء ليس له شرف على غيره
 من معاني من فضلا من أن يكون سائر ما يرجع إليه (قوله وعلامتها أن يصح أن
 يخطها بعض) البصية المختارة هنا بصية أجزاء لا أفراد نعم وقع في كلام جملة
 منهم إطلاق البصية في مقام لأفراد والأجزاء وحيد فقد يجتمع فيها البعض
 والبيان فاعرفه (قوله وعلامتها أن يصح أن يخطها اسم موصول الخ) هي علامة
 مطردة وليست منعكسة على ما هو كاصل في العلامات فلا يصح وجود من البصية
 في - أساور من ذهب - مع اختفاء ذلك وأما تعريفها والفرق بينها وبين البصية
 بالمعنى الأشهر ففي كلام الرضي فإنه قال وتعريف من البصية أن يكون قبلها
 أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بمن تفسيره له ويقع ذلك المجرور على
 ذلك المبهم كما يقل مثلا للرجس أنه الأوثان والعشرون أنها الدراهم وللصير
 في قولك عز من قائل أنه القاتل بخلاف من البصية فإن المجرور بها لا
 يطلق على ما هو مذكور قبلها أو بعدها لأن ذلك الصير بعض المجرور واسم الكل
 لا يطلق على البعض فإذا قلت عشرون من الدراهم فلان اشترت بالدراهم إلى
 معينة أكثر من عشرين فمن تبعية لأن المفسرين بعضهم وإن قصدت بالدراهم
 جنس الدراهم فهي يابسة لصحة إطلاق المجرور على العشرين (قوله ابتداء
 الغاية) غاية الشيء ما به ينتهي وهو ههنا ذلك الشيء ثم أطلقت على آخر
 جزء الشيء لجوارته ذلك العدد ثم أطلقت على المسافة بتمامها تسمية لكل
 باسم جوفه كذا أشهر إليه في تحقيق كلام الطويج ولم يذكر الشارح من هذه
 علامة كما ذكر للتي قبلها - وقال الرضي تعرف من لا بدائية بان يحسن في
 مقابلتها إلى أو ما يفيد فاقدها فهو قولك أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأن
 معنى أعوذ بالله التقي إليه (قوله ابتداء الغاية في الامكنة) نص مسويه
 على أنها تكون للابتداء في غير زمان ومكان ومثله بقوله - أنه من سليمان -

- تحيين من زمان يوم حليلة إلى اليوم قد جري كل الحجاب - الرابع النصيب على العمم أو تأكيد النصيب عليه والظاهر
 وهي الرائدة ولها شرطان أن يسبقها نفي أو شبه نفي وهو النهي والاستفهام وإن يكون مجرورا فكرة وإلى ذلك إشارة بقوله

ازيد في نفي وشبهه فجبره (نكرة) ولا

تكون هذه النكرة إلا مبتدا (كما لباع من مفر) أو فاعلا نحو لا يتم من أحد أو مفعولا به نحو هل ترى من فطور والتي لتخصيص العموم هي التي مع نكرة لا تخص بالنفي والتي لتأكيد هي التي مع نكرة تخص به كاحد وذئار . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه وجعلها زائدة في نحو قولهم قد كان من مفر . وذهب لاختصاص إلى عدم اشتراط الشرطين معا فاجاز زيادتها في لا يجاب جارة لمعرفته وجعل من ذلك قوله تعالى « بنقر لكم من ذنوبكم » . الخامس ان تكون بمعنى بدل نحو ارحمهم بالخبرة الدنيا من الآخرة . وقوله

اخذوا الخاص من الفصيل طية

طلما ويكتب الأمير افلا

الخاص الطرفية نحو ماذا خلقوا من الارض . اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة . السابع العليل نحو

خطاياهم افرقوا وقوله - يعني حيلة ونعمي من مهاجرة . الثامن موافقة من نحو يا ويلنا قد كنا في مظلة من هذا . التاسع موافقة الله نحو ينظرون من طرف خفي . العاشر موافقة على نحو ونصرناه من القوم الذين كذبوا (لانها حتى ولام والى) أي تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية في الزمان والمكان وإلى انكن في ذلك من حتى لانك تقول سررت البارحة إلى نصعها ولا يجوز حتى نصلها لان مجرور حتى يلزم ان يكون آخر أو مصلا بالآخر نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحو سلام في حتى مطاح الفجر . واستعمال اللام لانتهاء قليل نحو كل يحري لاجل مسمى . وسياي الكلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى بقية احكام حتى في باب اعراب الفعل . واما إلى طلبا ثمانية معان . الاول انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم . الثاني للمصاحبة نحو ولا تاكلوا اموالهم إلى اموالكم . الثالث التبيين وهي المبنية لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد جبا أو نصفا من فعل تعصب أو اسم تعصب نحو وب السجين احب إلى . الرابع موافقة اللام نحو ولا امر اليك . وقيل لانتهاء الغاية أي منه اليك . الخامس موافقة في نحو لجمعكم إلى يوم القيمة . وقوله - ولا تتركبي بالعيد كائني إلى الناس مطلي به القار اجرب . السادس موافقة من كقوله - تغول وقد عاليت بالكور فريها ايضي ولا يروى إلى ابن احمر . السابع موافقة عدد كقوله - ام لا سيل إلى الشاب وذكره انتهى إلى من الرجحي السائل . الثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك العراء مسددا بقراءة بعضهم . اخذت من السلس تهوى اليهم . بانح الوار وخرجت على تسمين تهوى معنى تامل . تسيم . ان دلت قرينة على دخول ما بعد إلى وحتى نحو قرات العراء من اوله إلى آخره ونحو قوام . الذي الصحبة في محبة رحله والراد حتى نطه العلاء . ار على عدم دخوله نحو ثم اتوا الصلح إلى الليل ونحو قوله - سفي الحيا لارض حتى انكن عريت لهم ولا زال عنها الخير مجددا . صل بها وإلا فالصحيح في حتى الدخول وهي إلى عدمه مطلقا حملا على الغالب فيهما عند القرينة . وزعم الشيخ شهاب الدين العراقي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلف مشهور واما لاتفاق في حتى العطفة لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو . اه . (ومن وباء يفهمان بدلا) أي تأتي من والباء بمعنى بدل اما من فقد سبق بيان ذلك

فيها واما الآية فسياتي الكلام عليها قريبا ان شاء الله تعالى (واللام للملك وشبهه وفيه تعدية ايضا وتعليل قضي - وزيد) اي تاتي اللام الجارة لمعان جعلتها احدى وعشرون معنى لاول انتهاء الفاية وقد مر - الثاني الملك نحو المال لزبد - الثالث شبه الملك نحو الجمل للذابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق ايضا لكنه قاير بينهما في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله - ويل للمطففين - وقد يعبر عن الثالث بلام الاختصاص - الرابع التعدية ومثل له في شرح الكافية بقوله تعالى - فهب لي من لدنك وليا - لكنه قال في شرح التسهيل ان هذه اللام لشبه الملكية قال في المعنى ولا ربي عندي ان يقتل التعدية بها احرب زيدا لعمره وما اعد ليكر - الخامس التعليل نحو - لتحكم بين الناس - وقوله - واي لتعروني لذكراك هرة - السادس الرائدة وهي اما لجرد

يصح صرت حتى لا نظها ولا يصح بالي فليست الى امكن من حتى - واجيب بانهم يلزم ان ما انكرت به الى اكثر مما انكرت به حتى - ولا يخفى عليك انه لا ينفع في ابطال ما ذكره من نفس الامة فان فرجه انكم جعلتم الامة جر الى ما لا تجزه حتى مع انه كذلك تجر حتى ما لا تجزه الى ولا تثبت لامكانية القصية للمشاركة والزينة الا لو كان كل ما تجزه حتى تجزه الى ثم تزيد الى مع ان ذلك للتميز لا دليل عليه بوجه - نعم يجلب بان المراد ان الى تجر الفاية وهي نصف او اآخر او قريب منه واما حتى فلا تجر الفاية الا وهي اآخر او قريب منه ومثال السائل لا يخرج من واحد منهما وما يصير الفاية في الثلاثة انواع امكن مما يجزها في نوعين فقط يشير لما قلنا قول الشارح في ذلك لكن لاخصم ان يقول نطلب الدليل ما لا يجز الا لآخر او ما اتصل به امكن اي اشد ارتباطا بالانتهاء من حيث هو انتهاء بخلاف ما قد يجز التسع واطم لما ذكرنا ايضا قال في التسهيل ولا يأن كونه اآخر جزء او ملابيا اآخر جزء خلافا لزام ذلك وبين في شرحه ان الزاعم التخصيري ورد عليه بقول القائل

عبرت ليلة فما زلت حتى نصفها واجبا فعدت يوما
اذ التقدير فما زلت واجبا لها الليلة حتى نصفها (قوله التعدية) اي المحصلة فلا يرد انها في بقية اللغوي التعدية ايضا الا ان الشاطبي قال لم يذكرها احد من المتقدمين فيما اظم (قوله ان هذه اللام لشبه الملكية) اي لا للتعليل حقيقة لكون مدخولها ليس مما يملك ولذا كانت له في وجهت لزبد ديناراً على ما سياتي (قوله واما لتقوية عامل) شرط له ان يكون العامل لا يعدى لاكثر من واحد وان يكون المفعول مفعولا به (قوله يا للماء والعشب) جوز فيه فتح اللام وكسرها على ان مدخولها مستغنى مجازا او مستغنى من اجله والمستغنى

محمول

التوكيد كقوله - وملك ما بين العراق وشرب ملكا اجار لمسلم ومساعد - واما لعوية عامل ضعف بالتأخير او بكونه فرما من فيرة نحو - الدين هم لربهم يرهبون - ان كنتم للربوبيا تعبرون - ونحو - صدقا لما معهم - فعال لما يريد - هذا ما ذكره الشاطبي في هذا الكتاب - السابع الملكية نحو وبيت لزيد ديناراً - الناس شبه الملكية نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا - التاسع النسب نحو اريد اب ولعمرو عم - العاشر القسم والتعجب معا كقوله - لله يبقى على لا ينام نو عبد - ونحو - لله لا يخور لاجل - وتحصن باسم الله تعالى - الحادي عشر التعجب المحذ عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء والعشب اذا تعجسوا من كثرتهم وقواه - فيما لك من ليل كان نجومه - بكل معار العقل شدت ببذبل - وفي غيره كقولهم لله دره فارسا والله انت وقوله - شبل وشيب وافطار وبره - طم هذا الدهر كيف ترددا - الثاني عشر الصيرورة نحو - فالغظه مال فرعون ليكون لهم عدوا وحربا - وتسمى لام العاقبة ولام األ - الثالث عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع نحو قلت له كذا وجعله الشارح مثالا للام التعدية - الرابع عشر التبيين على ما سعى الى - الخامس عشر موافقة على في الاستعلاء الحقيقي نحو - ويحزبون للأذقان - وقوله - فخر صريحا للدين والقيم - والجازي نحو وان اساتم فلها - واسرطي لهم الولاء - وانكره العلى - السادس عشر موافقة بعد نحو - اتم الصلاة لدلوك الشمس - السابع عشر موافقة مع كونه نحو كونه لخمس خلون وجعل منه ابن جني قراءة المجتدي - بل كذبوا بلحق لما جاءهم - بكسر اللام وتحفيف الميم اللام عشر موافقة في نحو - ونصع الموازين القسط ليم القيامة - لا يجليها لونها الا هو - وقولهم معى لسيله - التاسع عشر موافقة من كوله - لما الفصل في الدنيا واسكن راعم ونص لكم يوم القيامة اصل - اتم عشرين موافقة من نحو - قالت احرام لا ولاهم ربنا حولا اصلونا - وقوله - كضائر الجنة قلن لوجهها - حسدا ونضا انه لديم - الحادي والعشرون موافقة مع كقوله - فلما ندرنا كافي ومالكاً لطول اجتماع لم نيت ليلة معا - (والطريقة لشن بيا - وفي

محمود أي يقيم ولا يظهر الثاني (قوله وقد يبينان السببا) قيل أتيانه بقدر
 يقتضي أن السببية في الباء وفي قليلة وهو مسلم في واما الباء فالسببية فيها
 معنى كثير شهير لا يوصف بالقلته . وأسلم أن جمع للمصنف بين السببية
 والاستعانة هو ما للجهور وقد اقتصر في بعض تأليفه على الاستعانة وفي بعضها
 على السببية قال الشيخ لاثير واصحابنا فرقوا بين بلاء السببية وبلاء الاستعانة
 فقالوا بلاء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو قلت زيد بالجوع
 وبلاء الاستعانة هي التي تدخل على لاسم للتوسط بين الفعل ومفعوله الذي
 هو ءالت نحو كتبت بالقلم اذ لا يصح جعل القلم ميبا للكاتب بل السبب غير
 هذا (قوله لاستعانة) هذا اقتضى أن لاستعانة معنى حقيقي لفي فلا معنى حيث
 لتقرير لاستعانة نعم من يقول انه ليس معنى حقيقيا امكنه ذلك ومن هنا قال
 صاحب التصريح انها ليست بمعنى على أي ليست موصومة له ولكن شبه
 المطلوب التي تدبر فقد غلط فيه (قوله ايجاز ذلك الصنف) هذا ظاهر في أن
 للمصنف لم يعمد في القيس ولا في القيس عليه فلا يرد أن يقال أن القيس
 عليه لا تضمن زيادة البلاء فيه لجواز أن تكون من استهامة لا موصومة وأن
 الكلام تم بقوله فانظر لم اجدا مستطهما بقوله بمن تنق مع أن الذوق السليم
 يابى حمل البيت إلا على ما فهم المصنف فثبت (قوله الرابع التعليل) ذكر
 الشيخ لاثير انه هو ما قبله اذ العلة والسبب واحد وقال الحافظ السيوطي انه
 الحق لكن قال تاج الدين السبكي في الاشباه والنظائر ان الفرق بينهما ثابت
 لغة وشرعا ونحوها قال اللغويون السبب كل شيء يتوصل به الى غيره ومن لم
 سما الجبل ميبا وذكرنا ان العلة المرض وكللت يدور معطافا امر يكون منه امر
 عاخر وذكر النخلة ان اللام للتعليل ولم يقولوا للسبب . وقال اكثرهم الباء للسبب
 ولم يقولوا للتعليل . وذكر ابن مالك السبب والتعليل وهذا تصريح بانها غيران
 وذكرنا ايضا لاستعانة وهي فيهما . والحاصل ان الباء الداخلة على لاسم الذي
 لوجوده اثر في وجود معطاهما ان مع نسبة العامل الى معطاهما مجازا فباء
 لاستعانة نحو كتبت بالقلم وتعرف بانها الداخلة على اسماء لالات والا فان
 كان المتعلق اسما وجد لاجل مجرورها فباء العلة نحو فظلم الا ترى ان وجود
 التعريف ليس إلا لوجود الظلم وتعرف بانها الصالحة غالبا لحلول اللام محلها وان
 لم يكن لمعلق كذلك فباء السببية نحو . فانخرج به من السموات رزقا لكم .
 الا ترى ان اخراج السموات مسبب عن وجود الماء ولم يكن للماء لاجل ذلك
 بل لاجل صلاحية العباد وبهذا التفسير علمت ان بلاء الاستعانة لا تصح في
 لافعال النسوية الى الله تعالى وتال اهل الشرح السبب ما يحصل الشيء مدة
 لا به والعلته ما يحصل به واشد المعاني على ذلك
 الم تر ان الشيء للشيء علة يكون بها كالتار تقدح بالزند

وقد بينا السببا بالبا استعن وعد عوض الصق . ومثل
 مع ومن عن بها اطلق) أي ثاني كل واحدة من الباء
 وفي لعان اما في قلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين
 الاول الطرفية حقيقة ومجازا نحو زيد في المسجد ونحو
 . وكلم في التخاص حياة . . الثاني السببية نحو . لمسك
 فيما اخذتم . وفي الحديث . دخلت امرأة النار في هرة
 حبستها . وتسمى التعليلية ايضا . الثالث المصاحبة
 نحو . قال ادخلوا في امم . . الرابع الاستعانة نحو
 . لاصليكنكم في جنوع النخل . وقوله . بطل كان ثابدا
 في مرحلة . . الخامس المقايضة نحو . فما متاع الحياة
 الدنيا في لاخرة إلا قليل . . السادس موافقة الى نحو
 . فرتوا ايديهم في افواههم . . السابع موافقة من كقوله
 الا عم صلبا ايها الطلل البسلي

ومل يعمن من كان في العصر الحثالي
 ومل يعمن من كان أحدث عهدا

ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال
 أي من ثلاثة احوال . الثامن موافقة الباء قوله
 ويركب يوم الروع منا فوارس

يصيرون في طعن لا باهر والصلابة
 التاسع التعويض وهي الزائدة فيها من اخرى محذوفة
 كقولك صربت فيمن رغبت تريد صربت من رغبت
 فيه ايجاز ذلك النظم قياسا على قوله
 ولا يرايك فيما نلب من حدث

لأ اخرقة فانظر بمن تشفق
 أي فانظر من تنق به . العاشر التوكيد وهي الزائدة
 لغير تعويض ايجاز ذلك القارسي في الضرورة كقوله
 انا ابوسعد اذا الليل دجا يحال في سواده يرن دجا
 واجازه بعضهم في قوله تعالى . وقال اركبوا فيها باسم
 الله . . واما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة
 الاول البدل نحو ما يسرفي بها حصر العم وقوله

فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شئوا لا غارة فرسانا وركباننا
 الثاني الطرفية نحو . ولقد نصركم الله بيدرو . . ثانياهم
 بسحر . . الثالث السببية نحو . فكلا اخذنا بذنـه .
 الرابع التعليل نحو . فظلم من الذين نادوا حرمتنا عليهم

طيات احلت لهم . . الخامس الاستعانة نحو كتبت بالقلم . السادس التعدية وتسمى باء الغل وهي المعابة للهرة في تصير الفاعل مفعولا

والأمر ما ثبت في الفعل القاصر نحو ذهب
يزيد بمعنى الذهب ومنه ذهب الله
بنورهم وقوي ذهب الله نورهم .
السابع التعويض نحو بعث هذا بالقب
وتسمى بآء المقابلة أيضا . الثامن لا الصاق
حقيقة ومجازا نحو امسكت يزيد ونحو
مررت به وهذا المعنى لا يفارقها ولهذا
اقصر عليه ميبويه . التاسع المصاحبة
نحو اعطى بسلام أي معه . العاشر
التبعض نحو مينا يشرب بها مباد الله .
وقوله شرين بماء البحر ثم ترفعت

مق لجمع خضر لهن نبيج
الحادي صغر الجوزة كمن نحو فاسأل
به خيرا بدليل يسألون من انباتكم
والى هذه الثلاثة لاشارة بقوله ... ومثل
مع ومن بها انطق - هذا ما ذكره
في هذا الكتاب . الثاني صغر موافقة على
نحو من ان قامه بقطار بدليل هل
امنكم عليه إلا كما امنكم على اخيه
من قبل . الثالث صغر القسم وهي
اصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل
معها نحو انسم بالله والدخول على الضمير
نحو بك لانسان . الرابع صغر موافقة
الى نحو وقد احسن بي أي الى وفيل

والعلل يتأخر من علمه بلا واسطة ولا يشترط ان يحرق الحكم على وجوده والسبب انما ينحصر
الى الحكم بواسطة او مباشرة ولذلك جراحى الحكم منه حتى توجد الشروط وتغطي الموانع
واما العلة فلا جراحى الحكم بها اذ لا شرط لها بل متى وجدت اوجب طولها وحكاها اسم
الحرمين ولا مدي وغيرها ووجهه بدلائل كثيرة وهو ان كان في العلة العلية فالعربية مثلها
لأن في عدم لا يجلب بنفسها ومعنى ايجلب العلة مند مانع الا يجلب للعللة تلازم العلة والطول
واسهالة ثبوت احدهما دون الآخر كما قاله لاعلم في الغافل وقد اشار الى الفرق بين
العللة والسبب القرآني قلل الفعل الذي لم يدخل في الذوب ولا يؤثر فيه فهو الشرط وان
اثر فيه وحصله فالعللة والجراة وان لم يؤثر في الذوب ولكنه اثر في حصوه فالسبب . اهـ .
(قوله واكثر ما تعدي الفعل القاصر) الاول مرفوع على انه خبر اكثروا او بالعكس وعائد
ما محذوف على ما هو لاكثر اي واكثر لافعال التي تعديها الفعل القاصر والكلام جواب سوال
نشا ما قبله تقديره قد ذكرت انها تعامد الهمزة في تصغير الفاعل مفعولا وذلك يعني في
لافعال القاصرة ولافعال التعدية فاي لاكثر منهما في كونها تعدي . فاجلب بان اكثر ما
تعديه الفعل القاصر وهذا كلام لا يرتب في حسنه ولا يسوغ ان تجعل ما مصدرية والفعل
مفعول تعدي والخبر محذوف اي ثابت لكونه يصير الكلام حجة حديثا من لاكثر من افراد
تدريجها للفعل القاصر هل هو ثابت ام لا وربما دل على ان لامل من افراد تلك التعدية غير
ثابت كما تراه من قولك اكثر مبيدي عند الملك وكل ذلك غير مستقيم في نفسه ولا ملئم مع
ما قبله ومع ذلك فقد زعم الناطرون تعيينه او رجحانه فقدر (قوله السابع التعويض) عبر
عنه في التسهيل بالمقابلة كابن الحاجب وقال الشيخ لاثير الظاهر انه داخل في البدل ولكن
الحق القرني بان بآء العوض تدخل على لايمان ولا مواض بخلاف بآء البدل وفي حلية المطول
السكوتية ان الباء في قوله

وتنلى على اني ابقى بها بدلا اراجا في الهلال تهيم

للمقابلة لا للبدل وهو طاهر (قوله وفيه نظرا) وجهه ان تروق في البيت انما هو بمعنى تعولا

بمعنى
صمن احسن معنى لطف . الخامس صغر التوكيد وهي الرائدة نحو كفى بالله ههنا . ولا نلتوا بايديكم الى التهلكة .
بصرك درهم ليس زيد بناتم (على الاستعلاء ومعنى في وعن) اي تحيى على الحرمة لعان عشرة ذكر منها هذا دلالة . الاول الاستعلاء
وهو لا اصل فيها ويكون حقيقة ومجازا نحو وطبها وعلى الثالث تحميم . ونحو صلا بصهم على بعض . الثاني الطرفية كفى نحو
على حين غفلة . الثالث الجاوزة كمن كوله اذا رجبت على مو فشر . الرابع العايل كاللهم نحو واتكبرا الله على ما هداكم .
وقوله . علام تقول الرمح يقل هاتفي . الخامس المصاحبة كمن نحو وياني المال على حبه . وان ربك لغير مغفرة للناس على
ظلمهم . السادس موافقة من نحو اذا اكنالوا على الناس يستوفون . السابع موافقة الباء نحو حبيب علي ان لا افول . ودرنا
أبي بالماء . الثامن الرائدة للتعويض من اخرى معترفة كقوله ان الكرم واببك يحنل ان لم يحد ييدا على من ينكل . اي من
ينكل . التاسع الرائدة لغير تعرض وهو طاهر كقوله . اني الله إلا ان سرحته مالت على كل اذان الصاء تروق . وفيه نظر .
العاشر لا يدراك ولا صواب كقوله . بكل تداروا طام مشت ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد . على ان قرب الدار ليس نافع .
ذا كان من تهواه ليس بشي ود . (مع تجاوزا حتى من ود طم . وقد نعى) عن (موضع بدي) موضع (على) كما على موضع عن
د جعلنا كما رايت وحملته معاني عن عشرة ايضا اقصر منها الساطم على هذه الثلاثة . الاول الجاوزة وهي لا اصل فيها ولم يذكر البصريون
سواء نحو سافرت من الباء ورثيت عن كذا . الثاني التعدية وهو المشار اليه بقوله . وقد نعى موضع بعد . نحو عما قليل ليصبح
دس . لتركب طبعا عن طبق . اي حالا بعد حال . الثالث الاستعلاء كلى نحو فانما يخل عن نفسه .

بمعنى تعجب سواء كانت السرحة والافئنان على حقيقةهما من الشهرة والافئنان او كانت السرحة كناية عن امرأة مالك والافئنان عن نسوة غيرها فانهم (قولهم بصحان ايها اسمين وحرقتين) لا يخرج منهما ما رايته مذ او منذ ان الله خلقني لانه على احتمال ان يكون المصدر في محل جر بهما فهما داخلان في الثاني والا فلي لاول وهذا مراد بعض الناظرين هنا (قوله وهذا جند مبتدآن) هذا على الاول باتهما مرفوعان بمعنى اللدة طاهر اما على القول بتكثيرهما فليل مسرع لاجتماع التعريف المعنوي لان مذهب الجمعية في معنى مدة عدم الروية يوم الجمعة (قولهم والتقدير امد النج) انما قدر في الاول امد وفي الثاني اول النج لما قال في اللغتي ان كان الزمان حاضرا او معدوما فمعناها لا امد وان كان ماضيا فمعناها اول اللدة فليس كلام الشارح مخالفا له كما قيل الا ان يريد من المخالفة مجرد ان الشارح لم يصرح في الثاني مع اول بالدة (قولهم وقد اشعر بذلك النج) اي بكونهما مبتدئين وما بعدها خبر ولا يدرج في المشار اليه وجوب تاخير الخبر العلل باجراء الفروع مجرى الجرور كما لا يخفى ووجه الاستعار انها اذا كانا اسمين وما بعدها مرفوع بهما تعين انهما مبتدآن وما بعدها خبر لقوله سابقا ... كذلك رفع خبر بالبتدا (قوله وقيل بالعكس) وانه ابن الحاجب وجعله وهما بان

لا ابن صك لا افضل في حسب
مني ولا انت ديان فتخزوني
الرابع التعليل نحو وما نحن جاركي
والهتاء عن قولك ... وما كان استغفار
ابراهيم لاييه الا عن موعدة وعدما اياه
الخامس الطرفية كقوله

وعاس سراق الحى حيث لقيتهم
ولا تلك من حمل الرقعة وانا
السلاس موافقة من نحو وهو الذي
يقبل التوبة من عباده ... لوئلت الذين
يقبل عنهم احسن ما عملوا ... السابع
مراجعة الباء نحو وما ينطق من الهوى
والظن انها على حقيقةها وان المعنى وما
يصدر قوله عن الهوى ... الثامن الاستعانة

قاله الناظم ومثل له بفخر وميت من القوس لانهم يقولون ميت بالقوس وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المربة . التاسع البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي الحديث - مومي عن امة - . العاشر الزيادة للصوي من اخرى مخلوقة كقوله - انجز ان نفس اتلها حمامها - فهنا التي عن يمين جنيل تدفع - (خبر بكاف وبها التعليل قد يعنى ورائدا لتوكيد ورد) اي تجي الكاف لعان وجعلها اربعة اتصر منها في النظم على ثلاثة . لاول التشبيه وهو لاصل فيها نحو زيد كالا - . الثاني التعليل نحو واذكروه كما هداكم اي لهدايكم وهدايتهم هنا وفي التسهيل تخصي ان ذلك قليل لكنه قال في شرح الكافية ودلائها على التعليل كثيرة . الثالث التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثل شئ اي ليس شئ من مثله وقوله - لواحق لا قراب بها كالتق - اي فيها التقى اي الطول . الرابع الاستعلاء قبل لبعضهم كيف اصبغت فالخير اي على خير وهو قليل اشارة الى ذلك في التسهيل بقوله وقد توافى على (واستعمل) الكاف (اسما) بمعنى مثل كما في قوله - يصحكن عن كالبرد انهم - اي عن مثل البرد وقوله - بكاللقوة الشواء جلست فلم اكن لا اضع الا بالكفي المنقع - وهو مخصوص عند سيويه والحقين بالضرورة واجارة كثيرين منهم الفارسي والاسلم في الاحبار (وكذا عن وعلى) استعمال اسمين لاول بمعنى جانب والساني بمعنى فوق (من اجل ذا عليهما من دخلا) في قوله - ولقد ارايت للرماح دريشت من من بيني تارة وامامي - وكقوله - عدت من طبع بعد ما تم طموها تصل وعن قبض نزيه مجهل - (ومذ ومنذ) يستعملان ايها اسمين وحرقتن فهما (اسمان حيث رقا) اسما مفردا (او اوليا) جملة كما اذا اوليا (الفعل) مع فاعله وهو الغالب ولهذا اتصر على ذكره او المبتدا مع خبره فالاول نحو ما رايته مذ يومان او منذ يوم الجمعة وهما جند مبتدآن وما بعدها خبر والتقدير امد انتطاع الروية يومان واول انتطاع الروية يوم الجمعة وقد اشعر بذلك قوله حيث رقا وقيل بالعكس والمعنى بيني وبين الروية يومان وقبل طرفان وما بعدها فاعل بفعل مخزوف اي مذ كان او مذ مضى يومان واليه ذهب اكثر الكوفيين واختاره السهيلي والناظم في التسهيل والساني (كجئت مذ دعا) وقوله - ما زال مذ عدت يناء اراره - وكقوله - وما زلت ابقي الخير مذ انا يافع - والمشهور انهما جند طرفان معادان الى الجملة ونيل الى زمن معاني الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمان معاني الى الجملة يكون هو الخبر (وان يجزا) فهما حرفا حر ثم ان كان ذلك (في معنى فكمن ... هما) في المعنى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة اي من يوم الجمعة (وفي المحصور معنى في استس) بهما نحو ما رايته مذ يومنا او منذ يومنا اي في يومنا هذا مع المعرفة كما رايت فان كان الحرير بهما نكرة كانا بمعنى من وإلى معا كما في العدد نحو ما رايته مذ او منذ يومين وكونهما اذا جرا حرفي حر هو ما ذهب اليه لاكترون وقبل هما طرفان منصوبان بالفعل قبلهما ... تبينهت ... لاول اكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على وجهه كقوله - ورمع طلت اثاره منذ ازمان - وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جرة فمن التليل فيها قوله - لمن الديار بقعة الحجر - اقرب من مذ جمع ومذ دهر - الثاني اصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى هم الذال من مذ عند ملافة الساكن نحو مذ السم

الفرس لاخبار من اللغة لا من اليم و بان يمان فكرة بلا مسرع ولفاقل ان يرد بان يكون
الفرس ذلك ان لم فليس يتايمه لا عراب على الوجه المذكور لما حقه الاستاذ ابن السيد
فيما نكثنا وجهه في باب الجند والمسرغ قصد الجنس من اليومين (قوله ولولا ان لاصل الصم
لكسروا) اي لان الكسر هو لاصل في القطن من القلاء الساكنين فلا يترك لسم طاري غير
اصل كان يكون اتباعا مثلا فاندفع ان عدم الكسر وتقول بعضهم مذ يستعين لا يقتضي اصالة
الصم لجواز ان يكون اتباعا (قوله يا رب كاسية في الدنيا الخ) كاسية مجرور رب والقصد
الترتيب في الاخرة وتلييب نفوس الفقراء والتبشير على ان في الدنيا لا يفتخر به صاحبه
والعنى كثير من الخلق منعمون في الدنيا وما لهم في الاخرة من خلقي (قوله يا رب صائمه
لن يصومه الخ) يحتمل ان يكون المعنى كثير ممن ادرك رمضان في ما مضى لا يدركه فيها
ياي وان يكون كثير ممن صامه وقامه لا يثاب يوم القيامة على صيامه وقيامه (قوله
فكف من الجر غالبا) فرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلهما حيث حكفت ما رب
والكاف غالبا دون الثلاثة لثمة الثلاثة بجرها كل اسم وصف رب والكاف بجرها البعض فقط
(قوله نحو) وفي خلقكم وما يبت من دابة الخ) انما جعل الجر بالحرف القدر لان
جعله بالعلف يقتضي الى ان يكون من العلف على معنى فاملين مختلفين وذلك لانه يكون
حيثما اختلقت الليل والنهار مطروفا على خلقكم وهو معقول لتي وءايات لقوم يعقلون مطروفا

يقول مذ ومن لم يزل فيهم مع عدم الساكن
وقال ابن ملكونهما اصلان لانه لا يصرف
في الجهر وفيه ويرد تخفيفهم ان وكان
ولكن ورب وقال السلفي اذا كانت مذ
اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل
الثالث بقي من الحروف ربجي للتكثير
كثيرا والتخفيف قليلا فالاول كقولہ صلى الله
عليه وسلم - يا رب كاسية في الدنيا
عارية يوم القيامة - وتقول بعض العرب
مذ انتضاء رمضان يا رب صائمه لن
يصومه وقامه لن يقوه ، والغاي كقولہ
الا رب مولد وليس له اب

ونبي ولد لم بلدة ايمان ، اد .
ا وبعد من ومن وهلة زيد ما

فلم يعق من صل قد لها)

لعدم ازالها لاخصاص نحره مما خطا يام

افرقوا ، ، ما قليل ، ، فيما رحمة من الله ، (وزيد بعد رب والكاف فكف) من الجر غالبا وحيثما يدخلان على الجمل
كقوله - ربنا الجامل الموبل فيهم ومنهج بينهن النهار - وكقوله - كما الجطلت غربي تيم - (وقد تليهما وهو لم يكف) كقوله
- ربنا صرته سيف صليل بين بصرى وطعنة نجله - وكقوله - ونصر مولانا ونظم انه - كما الناس مجرم طيه وجام - ، تبنيه ،
الغالب على رب الكفولة بما ان تدخل على فعل ماض كقوله - ربنا اوفيت في طم - وقد تدخل على مضارع نزل منزله لتحقيق وقومه
نحو - ربنا يود الذين كفروا ، ونذر دخولها على الجملة لاسية كقوله - ربنا الجامل الموبل فيهم - حتى قال الفارسي يجب ان تقدر ما
اسما مجرورا بمعنى شيء والحامل خبر الصبر محذوف والجملة صفة ما اي رب شيء هو الجامل الموبل (وحذفت رب) لعلنا (فحوت)
منوية (بعد بل ، والفا) لكن على فلة كقوله - بل بلد مل ، النجاء كنه لا يشتري كنانة وحهره - وقوله - بل بلد ذي سعد واهباب -
وكقوله - فمناك حبل قد طرقت ومرصع - وقوله - فخور قد لهوت بهن مين - (وبعد الواو خاع ذا العمل) بكثرة كقوله - وليل كموج
البحر ارجى مدوله - ، تبنيها ، ، الاول قد بجرها محذوفه بدون هذه الاحرف كقوله - رسم دار وقلت في طلاله - حكمت اقصى
الحجة من جله - وهو نادر وقال في التسهيل تجر رب محذوفه بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع القجر اقل ومراده بالكثرة
مع الفاء الكثرة النسبية اي كثير بالنسبة الى بل ، الثاني فلال في التسهيل وليس الجر بالفاء وبل باتفاق وحكى ابن صغير ايضا لاتفاق
كن في الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الجر هو بالفاء وبل لنيابتها عن رب واما الواو فنحذف الكوفيون والمبرد الى ان الجر بها والصحيح
ان الجر برب الصمرة وهو مذهب البصريين (وقد يجزى رب) من الحروف (لدى ، حنى) وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر
فيه على السماع وذلك كقول روية وقد قيل له كيف اصححت قال خير علك الله العدير على خير وقوله - اشارت كليب بالكاف
لاصابع - وقوله - حتى تبذخ فلترتقى لاظم - اي الى كليب والى لاظم (وبعضه يرى مطردا) وذلك في ثلاثة مشر موحدا ، الاول لفظة
الجلالة في القسم دون موص نحو الله لاصل - الثاني بعد كم لاسمهاية اذا دخل عليها حرف جر فهو بكم درهم اشتريت اي من درهم
خلافًا للزجاج في تغديره الجر بالاصافة كما سياتي في بابها ، الثالث في حروب ما تضمن مثل الحنوق نحو ريد في جواب بتن مروت ،
الرابع في المطوف على ما تضمن مثل الحنوق بحرف متصل نحو وفي خلقكم وما يبت من دابة ءايات لقوم يوقنون واخلاق
للليل والنهار ، اي وفي اخلاق الليل وقوله - اخلق بذني الصبر ان يحظى بحاجته - ومنه الكفرع للابواب ان يابجا - اي وبمدرس ،
الخامس في المطوف عليه بحرف متصل بلا كقوله - ما لمحب جلد ان يحجر - ولا حيب رافة فبجيرا - ، السادس في المطوف عليه
بحرف متصل بلا كقوله - متى عدتم بنا ولو شئت منا كيتم ولم تخننا هوانا ولا هتا - السابع في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل

على ما يأتى تقوم يوقنون وهو معمول للاجتماع وكذا يقال في البيت بعده قائم على تقدير ان يكون الجر فيه بالعطف يكون مدمر مطلقا على ذي الصبر ومامله الباء وان ياجا عطف على ان يعطى ومامله اطلق وتن اجاز العطف المذكور لم يبحج لذلك التقدير (قوله مررت برجل صالح) هذا هو المثال الذي ذكره سيوريه ويونس وان سقط منه في عبارة المرادي صالح الاول يدل على ذلك قول ابن السدي في شرح الكتاب في تصويب تقديرهم ان لا يمكن صالحا اذا قلت ان لا امر نقصت المعنى فانك قد قلت مررت برجل صالح ثم تقول ان لا امر بصالح فيما يستعمل وانما للروى واقع فلا بد من احوار الكون فتقول ان لا اكن فيما يستعمل موصوفا بكوفي مررت بصالح فانا قد مررت بصالح . هذا كلامه فكله منه المرادي في شرح التسهيل واقره . ثم لتأمل ان يقول في دفع نقص المعنى ان التعبير بالاضمار مع لا نون لم يحكاية الحال والمعنى ان ثبت اني لم ابر بصالح فقد مررت بصالح نظير . ان كنت فكله فقد ملته . اي ان تبين اني كنت فكله فهدبر (قوله لام الصليل اذا جرت كي وصلتها) الاول كي وصلتها اذا كانت مجرورة بلام الصليل (قوله بدا لي الخ) قد جرح التمثيل بان يقال زرت فلان اريد منه الحدث الجرد من الزمان فهو اسم ما او يقال في قوله سابتا المطوف على خبر ليس وما نوع مناكلته بان اطلق على ما بعد ما اسم الخبر لوقوعه في صيغة ما بعد ليس وهو خبر حقيقة (قوله لام الصليل اذا جرت كي وصلتها) الاول كي وصلتها اذا كانت مجرورة بلام الصليل (قوله يجب ان يكون للجار والطرف صلق) اي لان الجار يجر معاني الاسماء للافعال والطرف لا بد له من امر يقع فيه ولذا كان محل الجرور نصبا بذلك الفعل او ما في معناه .

المحذوف نحو ازيد بن عمرو استظهارا
ان قال مررت بزيد . الثامن في المقرون
بها بعده نحو خلا دينار ان قال جئت
بدرهم . التاسع في المقرون بان بعده نحو
امرر بايهم افضل ان زيد وان عمرو
وجعل سيوريه احوار حنة الباء بعد ان
اسهل من احوار رب بعد الواو فطم
بذلك اطراذه . العاشر في المقرون بقاء
الجزء بعده حكى يونس مررت برجل
صالح الا صالح فطالع اي لا امرر
بصالح فقد مررت بطالع والذي حكاه
سيوريه الا صالحا فطالع والا صالحا
فطالما وقدرة ان لا يكن صالحا فهو طالع
والا يكن صالحا يكن طالما . الحادي عشر
لام الصليل اذا جرت كي وصلتها ولهذا
تسمع النحويين يميزون في نحو جئت
كي تكمني ان تكون كي تعليلية وان
معمرة بعدها وان تكون مصدرية واللام

مقدرة قبلها . الثاني عشر مع ان وان نحو مجبت انك قائم وان قلت على ما ذهب اليه الخليل والكسائي وقد سبق في باب تعدي
الفعل ولزومه . الثالث عشر المطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار اجاز سيوريه في قوله . بدا لي اي لست مدرك ما
مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا . الخ في سابق على توهم وجود الباء في مدرك ولم يجز جماعة من النحاة ومنه قوله . احقا
مباد الله ان لست صاعدا ولا هابطا الا علي وقيب . ولا سالك وحدي ولا في جماعة من الناس الا قبل انت مررب . وقوله
مفاتيح ليسوا صاحبين منيرة ولا ناصب الا بين غرابها . وقوله . وما زرت ليلي ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبا .
تبين . لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار وقد فصل بينهما في الاطرار بطرف او مجرور كقوله . ان عمرا لا خير
في اليوم عمرو . وقوله . وليس الى منها النزول سيل . وفتر الفصل بينهما في التمر بالقسم نحو اشترته بوالله درهم . خاتمة . يجب
ان يكون للجار والطرف مطلق وهو فعل او ما يشبهه او ممول بما يشبهه او ما يشير الى معناه نحو . انعمت عليهم غير المقصوب
عليهم . وهو الله في السموات وفي الارض . اي وهو المسمى بهذا الاسم . ما انت بنعمة ربك بمجنون . اي انطى ذلك بنعمة ربك
فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجدا في اللفظ قدر الكون لاطلاق حلقا حكما تقدم في الخبر والصات ويستثنى من ذلك خمسة
احرف الاول الزائد كالباء ومن في نحو . كفى بالله شهيدا . هل من خالق غير الله . الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الزائد
الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالاجتماع بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية . الثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاء على قول
سيوريه ان لولا جارة فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالاجتماع . الرابع رب في نحو رب رجل صالح لغيت او
لغيت لان مجرورها مفعول في الاول ومبتدا في الثاني او مفعول ايضا على حد زيدا صرحه وتقدر الناصب بعد الجرور لا قبل الجار لان
رب لها المصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المايل لاقادة التكثير او التقليل لا لتعديته عامل هذا قول الرماني وابن طاهر
وفال الجمهور هي فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت الفعل المذكور فخطا لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني
وان قالوا عدت مجنونا تقديره حصل او نحره فقيه تقدير ما لا حاجة اليه ولم يلق به في وقت . الخامس حرف الاستثناء وهو
خلا وعدا وحاشا اذا خصص لما سبق في باب الاستثناء والله تعالى اعلم .

(لاضافة)

اصل لاصافته لاصافته فقلت حركة الياء الساكن قبلها وقلبنا الفاء وحذفت احدى
الالفين وعرص منها تاء التانيث وهي في اللغة لاسناد ومنه الضيف لاسناده على من ينزل
هذه وفي الاصطلاح نسبة بين اسمين ترجب انجرار ثانيهما (قوله نونا تلي لامرأب) اي
حرفه كما يشير له قول الفارح لاي اما النون التي تليها علامة لامرأب . هذا وتعديم المفعول
ليس للمصر لانك تحذف ال ما تصيف ان كانت لاصافته محضة او لا ولاول غير معنى
ولا جمع على حدة وما بعده مجرد منها . والقول بالتقصير بناء على ان الرواد لزوم الحذف مدفوع
بانته انما ينفع بالنسبة لما قد له الشارح التيسير لا ما ذكر وذلك لانه يصير المعنى اي اسم
اردت ان تصيفه اضافة محضة او لفظية لا واللازم لك اي الواجب عليه فيه هو ان تحذف
نونه او تنوينه اي وما هذا هذا لا يجب عليك وهو باطل لوجوب حذف ال فيما ذكرنا
فثبتت والرواد من قوله احذف ما هو اهم من الحذف الحقيقي والحكمي ليشمل حذف النون
الظاهرة نحو بدا اي ليهب والظاهرة نحو لبك وحذف التنوين الظاهر نحو طور ميناء
والقدر نحو مفاتيح الغيب ولذلك ولشمول التنوين لاربعة فكر المصنف نونا وتنوين . واعلم
ان حذف النون والتنوين لان المضاف اليه نزل منزلتهما ولو بقيا معه لجمع بين العوض
والعوض منه لو لانها يدلان على الاتصال ولاسم المضاف اليه يدل على الاتصال فتناوبا
(قوله كتبت بدا اي ليهب) التثنية من قبيل الف والنون والشر الشرش (قوله عند امن
اللبس) احترز به من نحو شجرة وبقرة فان التاء لا تحذف منه عند لاصافته كما لا
يؤنث شجر وخمس في الصغير للالبس ايضا (قوله لا بالحرف النوني خلافا للزجاج)
النسب للزجاج في خروج السؤل والتوضيح ان العامل معنى اللام فالمراد بالحرف اللام وفي
العبارة ايضا مضاف محذوف ربما يشير اليه ادراجهم له في قول المصنف ... وانو من
او ي ... فان عبارته كعبارة المصنف فليقدر فيها ما قدره في عبارة المصنف (قوله فيما اذا
كان المضاف بعضا من المضاف اليه) يجوز في كلمة اذا ان تكون شرطية وجوابها محذوف
لدلالة ما تقدم عليه اي اذا كان المضاف بعضا النخ فان في التركيب الذي هو كذلك معنى
النخ ويجوز ان تكون زائدة والمجمل صفة او صلة والعائد محذوف اي فيه ولاول اولي
لان فيه دعوى الحذف قط بخلاف الثاني فان فيه دعوى الحذف والزبادة ولما كان التبادر
من البعض الجزء لا الجزى اردفه بما بين الرواد منه حيث قال مع صحة النخ نظير ما صنع
صاحب الناحص في تعريف العار العقلي على ما حقق في شروحه وحواشيه ثم القيد لاول
للأحراز من نحو بيع الخمس والنفاق للأحراز عن نحو يذ زيد واما ثوب زيد وحصير المسجد
فلك الخبر في اسناد اجرائهما الى لاول او الثاني كما اريتاك عن الطول مرارا وانما عبر بالطلاق
اسمه عليه بين حصل اسمه عليه لشمول الحمل حصل المواطة ولاشتقاق والتركيب
بخلاف لاطلاق عند لاطلاق (قوله واللام خذا لما سوى ذيتك) تلخيرة قوله - وان
يشابه المضاف بفعل - مع اطلاق قوله تصيف يقتضي ان كلامه اولا فيما هو اهم من
لاضافة اللفظية والحرمة ولما عين لاصافته كونها على معنى من ان وجد ضابطها وكونها

(بلاضافة)

(نونا تلي لامرأب) وهي نون التثنية
والجرح على حدة وما الحق بهما (او
تنويننا) ظهرا او مقدرا (ما تصيف
احذف) كتبت بدا اي ليهب فيه
ثنا حطال وكلاقي الصلاة وهذه مفرو
زيد و (كلور سينا) ومفاتيح الغيب اما
النون التي تليها علامة لامرأب فانها لا
تحذف نحو سائين زيد وشياطين لانس
تبينه . قد تحذف تاء التانيث
للإضافة عند امن اللبس كقوله - واخفوك
مد لأمو الذي وعدوا - اي حدة الامر
وقراءا بعضهم لأمروا له حدة اي مدته
وجعل الفراء منه - وهم من بعد ظهيم
سيطون - واقام الصلاة بناء على انه لا
يقال دون اضافة في لاقامة امام ولا في
الغلبة فلب انتهى (والنسائي) من
المصنفين وهو المضاف اليه (لجرر)
بالهاتف وفاقا لسيويه لا بالحرف
النوني خلافا للزجاج (وانو) معنى (من او)
معنى (في اذا) لم يصلح (ثم) (لا ذاك)
للعنى فانو معنى من لجا اذا كان المضاف
بعضا من المضاف اليه مع صحة الإطلاق
اسمه عليه كنوب خز وخاتم قصة التقدير
نوب من خز وخاتم من قصة الا ترى
ان السوب من الخز والخاتم بعض القصة
واسم يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم
قصة وانو معنى في اذا كان المضاف اليه
طردوا المضاف نحو ومكر الليل اي في
الليل (واللام حذا - لما سوى ذيتك) اذ
هي لاصار نحو ثوب زيد وحصير المسجد
ديوم الخمس ودد زيد وتبيلان . لاول

على معنى في ان وجد صاحبها وكونها على معنى اللام فيما سوى ذلك دخلت لاصافة اللفظة
في السوي وانحصرت افعالها على معنى اللام وهو الذي ارتضاه الثاويين وابن جني فقل الثاويين
لان التخصيص اذا كان بالاصافة فلا بد من تقدير ان لاصل صواب لزيد حتى يكون في الكلام
معنى لاصافة وان قدر ان لاصل صواب زيدا لم تكن هناك اصافة اصلا وانما يكون فيه
الغنى الذي ينحصر به الفعل مفعوله ولا اصافة ذلك فلا سبيل للتخصيص فاذا اردت التخصيف
ادخلت في الكلام معنى اصافة الصفة الى المفعول بواسطة اللام ثم اصبحت الصفة الى المفعول
اصافة تخفيف لا تعريف فحذف اللام والتثنية لذلك قل وهذا من ابن جني تنبيه على
امر عال جدا هل من يعرف قدره او يلقي له باله . هذا كلامه . وفي شرح السهيل للشيخ
لاثير ذهب بعضهم الى انها تنعذر معنى اللام لظهورها في نحو . فقال لما يريد . . صدقا
لما معهم . ورد بعدم المراد اذ لا يسوغ في الصفة التشبيه وكان في كلام الجملی اشارة ارد هذا
الرد فانه قل واعلم انه لا يلزم فيما هو معنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي اداة
الاختصاص الذي هو دلل اللام فقولك يوم لاحد ولم تقه وخبر لارك بمعنى اللام ولا يصح
الظهار اللام فيه . هذا كلامه . بل قد يقال ان في كلام المصنف هنا ايماء الى الجواب عنه بانه
ليس مرادهم ان كل اصافة لعلية على معنى اللام بل ما يدخل في السوي والصفة التشبيه خارجة
منه اذ هي بمعنى من نظير ما ذهب اليه ابن السراج في اصافة لاءداد الى العودات من
انها على معنى من . بل اولى منه بذلك لان صحة المطلق الثاني على الاول التي صرح بها
المصنف في نحو ثلاثمائة اما هو بالصرف في الصلح اليه من جهة الجمعية بخلافه هنا
فقدبر (قوله نحو ثوب زبد وصبر المسجد) تكرير هذا المنبئ لما انه قد يتوهم في الثاني
صكونه على معنى في وما قبل لبيد ان المراد باللام ما يعم لام الملك ولاختصاص قلبس بجبد
لانه على تقدير اسقاط الثاني يوخذ ذلك من المثال الذي بعده فامل (قوله ذهب بعضهم
الى ان لاصافة ليست على تقدير حرف مما ذكره) ينبغي ان يراد بواو ذكره ما عدا ذلك
البعض اولا ويراد بواو ذكره المتقدمون وبالبعض بعض المتأخرين والاول اولى لان الداهب
لذلك ابن درستويه وهو ليس من المتأخرين في لاطهر وان احاطه الشيخ لاثير ايضا وعلى كل
ملا ثنائي في عبارة الخارج (قوله وموم لاصافة بمعنى في الخ) في الرضى فان قلت فعلى
هذا ايضا يمكن رد لاصافة بمعنى من الى لاصافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين
والبين . قلت نعم لكن لما كانت لاصافة بمعنى في قليلا ونوعا الى لاصافة بمعنى اللام تليلا
للانقسام وانما لاصافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل ضمنا على حدة
(قوله واخصص اولا او اعطه التعريف) الصلح الى الجملة ان كان جزءا لها او لاحدها معرفة
فالاصافة من الثاني والا فمن الاول وانما كانت الجملة تصح وصفا للمكرة ولو اشتملت على
معرفة لايها اذ ذلك تحويل الى معنى المشتق الذي لا تكون اصافته للتعريف ثم التعريف اسم
اصطلاحى بازاء كون مدلول الكلمة معينا وصفا وام يبق مصدرا لعرف حتى يحتاج الى ان
يقال انه من المبني للمفعول . هذا وفي شرح السهيل للشيخ لاثير تعسم الفخوين لاصافة
الى التخصيص والتعريف ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسما لان التعريف تخصيص

ذهب بعضهم الى ان لاصافة ليست
على تقدير حرف مما ذكره ولا نية
وذهب بعضهم الى ان لاصافة بمعنى
اللام على كل حال وذهب سيوييه
والجمهور الى ان لاصافة لا تعدوان
تكون بمعنى اللام او من وموم لاصافة
بمعنى في محمول على انها فيه بمعنى اللام
توسعا . التماسي اختار في اصافة
الاعداد الى العودات فذهب العارسي
انها بمعنى اللام وذهب ابن السراج
انها بمعنى من واخاره في شرح السهيل
والكافية فقال بعد ذكر ما مضى فيه
بعض الصلح اليه مع صحة المطلق
اسمه عليه ومن هذا النوع اصافة لاءداد
الى العودات والتقدير الى المقدرات
وقد اتفقا فيما اذا اضيف مدد الى مدد
نحو ثلاثمائة على انها بمعنى من . اه .
(واخصص اولا) من المتطابقين (او
اعطه التعريف بالدي تلا)

أي يفي ان المصنف يقتضيه باللفظ ان كان
نكرة نحو غلام رجل ويعرف به ان
كان معروفه نحو غلام زيد (وان يشابه
المصنف بفعل) اي الفعل المصارع بان
يكون (وصفا) بمعنى الحال او الاستقبال
اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة
(فمن تنكيره لا يغزل) بالاضافة لانه
في قوة النقص (كوب واجينا طيم لامل
مروج القلب قليل الخيل) فراجي اسم
فاعل ومروج اسم مفعول وطيم وقليل
صفتان مشبهتان وكل منها مضاف الى
معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره
بدليل دخول رب ومثله قوله
يا رب غابطنا لو كان يطلبكم

لاقي مبعدة منكم وحرمانا
ومن ادلت بطلان هذا المصنف على تنكيره
نعت النكرة به نحو هديا بالغ الكعبة
واتصافه على الحال نحو ثاني طلع وقوله
فانت به حشر الفواد بطننا

سهدا اذا ما نلم ليل الهوجل
والدليل على انها لا تغد تخصيما ان
اصل قولك صارب زيد صارب زيدا
فالاخصاص موجود قبل الاضافة وانما
تفيد هذه الاضافة التخصيف او رفع القبح
اما التخصيف فيخلص الثوب الطاهر كما
في صارب زيد وصارب عمرو وحسن
الوجه او المعدن كما في صارب زيد
وصارب بيت الله او ثوب الشية كما في
صارب زيد والجمع كما في صاربو زيد
واذا رفع القبح في حسن الوجه فلان في
رفع الوجه فتح خلو الصفة عن صير
الموصوف وفي اسمه قبح اجراء وصف
العاصر محرم وصف المعنى وفي الجهر
نفاص منها ومن ثم امتنع الحسن وجهه
اي بالجر لانقاء قبح الرفع اي على
الاعمال لوجود الصير ونحو الحسن وجه اي بالجر ايضا لانقاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز (وفي الاضافة

فهو قسم من لا قسم له ولاضافة انما تغد التخصيص فقط لكن اقوى مراتبه التعريف
واجب باتهم ارادوا بالتخصيص تغليل شيوع النكرة ولا مباحة في الاصطلاح (قوله يعني
ان المصنف يقتضيه باللفظ الخ) يريد ان لو في كلام المصنف للتوبيخ لا للتخصيص وان التخصيص
يكون فيما اذا كان الثاني نكرة والتعريف فيما اذا كان معرفة ومراد المصنف انما هو ما ذكر
وان كانت العبارة تحتمل خلافا ولا حتماد في ذلك على الشهادة مع انه لما عد في اول الكتاب
المصنف الى معرفة معرفة حيث قل- وايي (١) يعلم منه هنا ان التعريف فيما اذا اضيف معرفة
والتخصيص فيما اذا اضيف الى نكرة (قوله اي الفعل المصارع) يشير به الى ان المصنف
يشير بفعل الى مطلق الفعل المصارع من غير ارادة التخصيصات التي في فعل (قوله بمعنى
الحال او الاستقبال اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة) ظاهرة ان الكون بمعنى الحال او
الاستقبال شرط في عدم عزل الوصف عن تنكيره بالاضافة او صفة مشبهة وفيه اشكال لان الصفة
المشبهة لا تكون الا للدوام والاستمرار كما ياتي في كلام الفارح ويندفع بجعل الشرط المذكور
كتابة من كون الوصف ليس بمعنى الماهي وبان الكون للحال او الاستقبال ولو هذا ولا شك
ان الدوام والاستمرار في الصفة المشبهة يصحها لكنه يرد جتد ان الاستمرار ليس يفتك من الصفة
للمشبهة وهم لا يشترطون شيئا في اخر الا اذا كان لا يلزم ويجلب بان في الكلام شبه تعليل
اذ الشرط في بنية لاوصاف على اصله وان لم يكن في الصفة المشبهة كذلك وبعد ذلك كله
فالقام لم يسل من الاشكال اذ لعائل ان يقول هذا يقتضي ان لا تكون لامامة معنوية الا اذا
كان الوصف بمعنى الماهي مع انهم صرحوا ومنهم الرخصي واليشاري والرخي بان اسم الفاعل
المصنف لغير فاعله اذا كان بمعنى الاستمرار تكون امارة حقيقية وذلك يقتضي ان تكون اضافة
الصفة المشبهة حقيقية البتة مع انها لفظية البتة ولا محصل الا ان يقال معنى ذلك التصريح انه
في صورة الاستمرار المذكورة لوجود لازمة الثلاثة يسوغ ان تكون اضافة حقيقية اذا روي
جانب الزمان الماضي وان تكون لفظية اذا روي غيره من لازمة وهذا لا يخاف تبعا لاختلاف
العلامات الا في اسم الفاعل مثلا بخلاف الصفة المشبهة فانه لا يجوز فيها اتيار الماهي
المنقطع لكونه خلاف وضعها كما ينبه عليه الفارح فيما سياتي وبالجملة فالاستمرار في الصفة
المشبهة لا يتناول المعنى الذي هو مناط الحقيقة بل الحال والاستقبال فقط بخلافه في اسم
الفاعل مثلا فيقول له وقد قال الرضي في وجه حقيقة الاضافة فيما اذا كان الوصف بمعنى
الماضي او الاستمرار ولفظها في غير ذلك ان ملازمة المصنف بالمصنف اليه قد حصلت في
الماضي واشتهرت في نحو صارب زيد اس فيصح ان يقتضيه المصنف به كقصاص الغلام
يزيد في غلام زيد حين اشهر بمملوكيته واما الحال فام يتم بعد حصوله والاستقبال مشرف فلم
يشهر فيها ملازمة المعنى للمصنف اليه بحيث يحسن المصنف بها او يقتضيه روي صورة
الاستمرار يصح ان تكون الاضافة صحيحة كما يصح ان لا تكون كذلك لان المصنف وان
كان بمعنى المصارع الا ان استمرار الملازمة يصح تعيينه لو تحصره . هذا كلامه . وبما
حرروا اندفع ايضا اشكال اخر صعب وهو انهم صرحوا بخلاف ما صرحوا به فانما فقد ذكر
الرخصي واليهلوي في قوله تعالى «وجعل الليل سكنا» ان جعلنا دال على جعل مستمر

(١) في قوله «ويشير معرفة» كمن روي «وهذا وايي واللام واليدي»

في

في لازمة المختلفة ومع ذلك جعله ماملا في المصطفى اليه فاصبا له حيث جازا صلف
والشمس والقمر على محل الليل وهو صريح في تجويز عمل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار
وهو خلاف ما صرحا به في قوله تعالى « ملك يوم الدين » من ان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار
لا يختص بزمان دون زمان فلا يعمل الصب وتكون اضافته حقيقية ووجه لاندفاع
ان المراد مما ذكر في « آية القاتمة » كما قال السعد في حواشي الكشف ان الزمان المستمر
مشمول على الماضي والحال والمستقبل فجاز ان يختبر جانب الماضي فلا يكون الاسم ماملا
وتكون لاضافته حقيقية وان يختبر جانب الحال والمستقبل فيكون الاسم ماملا ولاضافته لفظية
وكل من لاخبارين يتعين بحسب اختصاص القامات وقرائن الاحوال واجاب السيد في حواشي
الكشاف من هذا الاحراض ايضا بان الاستمرار في ملك يوم الدين ثبوتي وفي جامل الليل
تجددي بتعاقب افراده فكان الثاني ماملا واضافته لفظية لاستعمال المذارع بمعنىة دون الاول
وقد افسد الخطيب زادة الجوابين معا اما جواب السعد فبانه يخصي ان لا يتعين كون اللفظ
الواحد معرفة او فكرة باعتبار معناه المستعمل فيه الا باعتبار القرائن لانه اذا لم تتعين اضافة
اسم الفاعل المستعمل في الاستمرار في كونها لفظية غير مفيدة لتعريف المصطفى وكونها معنوية
مفيدة له لم يتعين تعريف اسم الفاعل المضاف الى المعرفة المستعمل في معنى الاستمرار الا
باعتبار المفسر بحسب اختصاص القامات وقرائن الاحوال . واما جواب السيد فبانه مخالف لما
وقع في الكشف من تمثيل المستمر بالجمع حيث قال مالك العبيد قصدا الى ان الجمع انسب
بمعنى الاستمرار واظهر في تصويره كما ذكره الجيب هناك اذ الاستمرار النبوي مما لا فرق في
الدلالة عليه بين الجمع والمفرد واما التجدي فالفرق ظاهر من جهة ان في الجمع تعددا
فتعاقب افراد مفردة فيستمر المصطفى اليه بذلك التعاقب واما المفرد فلا يلزم تعدد افراد .
واجاب محمد بن عبد النبي زادة من الافسادين معا . اما عن الاول فبان لا بأس بذلك
ونظائره كثيرة منها ما ذكرنا في تفسير « غير المصوب عليهم » من ان كونه صفة للموصول في
« صراط الذين » مبني على وجهين احدهما تاويل الموصوف باجرائه مجرى النكرة باعتبار
ان لا يعصد به معهود ولاخر جعل غير معرفة بان تكون اضافته من قيل لاضافة الى ما
له صد واحد وسبجي في بيانها . فظهر مما ذكر انهم جعلوا الموصوف تارة نكرة ببعض القرائن
واخرى معرفة وكذا الصفة ثم اخرج على نفسه بان هذا قياس مع وجود الفارق فان ما نحن
فيه يكون اللفظ معرفة ونكرة مع استعماله في معنى واحد وهو الاستمرار وليس كذلك في النفس
عليه واجاب باننا لا نسام انه بمعنى واحد مطلقا في الحائض بل في احداهما بمعنى الاستمرار
المختبر فيه جانب الماضي وفي لاخرى بمعنى الاستمرار المختبر فيه جانب الحال والمستقبل
وبثان ما بينهما . واما عن الثاني فبان لا نسلم عدم الفرق بين الجمع والمفرد في الدلالة على
لاستمرار الشيء بل الجمع اظهر دلالة عليه من المفرد فلن الوصف المصطفى الى اشياء متعددة
اظهر في الدوام من الوصف المصطفى الى شيء واحد اذ لا شك ان المعنى الذي يتحقق
بالعلق يرول بزوال متعلقه والواحد اعرب الى الزوال من المتعدد فالباء ليس المتعبر في ذلك
المغال هو التجدي حتى تازم الحافنة . هذا ما ضدي في هذا المقام وللاطرح هاهنا كلام في

فأدلتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف
أو تخصيص وهي في تقدير الانفصال
أو تلك الإضافات الأولى اسمها (محصة
ومعروفة) وحقيقة لأنها خالصة من
تقدير الانفصال وأدلتها راجعة إلى
المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الأصلي
من الإضافات تبيينات لا أول ذهب
ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة
المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محصة
والصحيح أنها محصة لورود السماع بعدم
بالعرفه كقولهم

ان وجدني بك الشديد أراي

عاذرا فيك تن عذرت عذولا
وذهب ابن السراج والفارسي إلى أن إضافة
أصل التفضيل غير محصة والصحيح أنها
محصة نص عليه سيوطي لأنه ينعت
بالعرفه في الثاني طاهر كلامه انفصال
لإضافته في هذين النوعين وهو المعروف
لكنه زاد في التسهيل نوعا ثالثا وهي
المشبهة بالمحصة وحصر ذلك في سبع
إضافات . الأولى إضافة الاسم إلى الصفة
نحو مسجد الجامع ومذهب الفارسي أنها
غير محصة وعدد غيرها أنها محصة . الثانية
إضافة المسمى إلى الاسم نحو شهر رمضان
الثالثة إضافة الصفة إلى الموصوف نحو
سبح سامية . الرابعة إضافة الموصوف
إلى القائم مقام الصفة كقولهم

- علا زينا ييم المقارن زبدكم - أي
علا زيد صاحبنا رأس زبد صاحبكم
فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا
عنهما في الإضافة . الخامسة إضافة
المؤكد إلى المؤكد وأكثر ما يكون ذلك في
أسماء الزمان نحو يومئذ وحيثئذ وعامئذ
يقدر يكون في غيرها كقولهم

غاية لاضطراب لم يكر لهم إلا نهاية المحبة وبالله التوفيق (قوله لان فادلتها راجعة إلى اللفظ
النح) قد يجعل ملته للصلوات الثلاث لان وجوع فائدة لا إضافة للفظ فقط مع كونها في تقدير
الانفصال يقتضي ان تكون لفظية لعدم تفرعها في المعنى وان تكون غير محصة لتقدير الانفصال
وان تكون مجازية لان الحقيقة تؤثر في المعنى ولا تقدير انفصال فيها إلا ان قوله فيما
يراي وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة يقتضي انه راي هنا حذف ملته قوله مجازية
والاصل وهي في تقدير الانفصال وليس ذلك الغرض الأصلي من الإضافة . هذا واعتبر في أفادة
اللفظية التخفيف أو رفع النسخ بانطوائها في نحر الصارب الرجل لعدم التنوين مع ال وعدم
النسخ بعدم فاعلمية الأصل اليه وانتفاء صور الوصف ورد بانهم حصارا الصارب الرجل على
الحسن الوجه في تجرير الجر كما عكسوا في النصب . واعلم ان المراد من كون الفائدة في هذه
الإضافة راجعة إلى اللفظ انها لم ترجع إلا اليه كما يدل عليه قول الشارح راجعة إلى اللفظ
فقط فلا يرد ان العنونة تقيد التخفيف بحذف التنوين . نعم قد يرد ان إضافة المعنونة يمنع
أدلتها التخصيص بمثل ما منع به أفادة اللفظية ذلك فيقال كما ان أصل صارب زبد صارب
زينا كذلك أصل ظلم رجل ظلم لرجل على ما صرح به الشاويين وابن حني فليحصر (قوله
أولى اسمها محصة) يشير به إلى ان الأولى ان يكون قول المصنف محصة خبر مبتدأ محذوف
أي اسمها لان المقصود بيانه لا خبر تلك وان كان هو المتبادر (قوله ذهب ابن برهان وابن
الطراوة النح) احتج له بانه بحسن الخلق ومكرم زيد وصف بالفرق بتحمل اليفض ههنا
طهر به لانفصال تقديره بخلاف المصدر (قوله وهو المعروف) مثله للشيخ لاثير فانه قال
لم يسبق اليه احد بل للغة فيه مذهبان . احدهما انها محصة لانها لا تحت بالكرة ولا
تقع بدوب ولا تدخل عليها ال ولا تقدر متصلة لصبر ينوي فيها . والثاني غير محصة
لانها في تقدير الانفصال من حيث ان المعنى لا يصح إلا في كلف خروجه عن الطاهر وابن
مالك لما راي لها اخبار من جعلها واسطة (قوله وهو المشبه بالمحصة) اخبار السبب بالمحصة
لأنه بها اتم شيئا كما تعلم من كلام الشيخ لاثير السابق ولان المحصة اكثر في الكلام (قوله
ومذهب الفارسي انها غير محصة وعدد غيرها انها محصة) حجة الفارسي الخبر بحسن الوجه
من جهة انها على تقدير الانفصال والاصل المسجد الجامع وجهه غيره لاكثر امتناع ال مع
الإضافة وامتناع دخول رب وامتناع نحه بالكرة (قوله إلى العالم مقام الصفة) أي في
الاتصال بالموصوف فلا ينافي ما ياتي من كون الموصوف خلفا من الصفة في الإضافة . واعلم
انه على هذا الوجه لا يحتاج لقصد الشروع في العلم فهو غير ما قدمه في بلب العلم في البيت
(قوله إضافة الملقى إلى المعتبر) وجه لانه ظهور المعنى عند ذكره كظهوره عند حذفه . وفي
شرح التسهيل للهاء اس عديل ومعنى كونه ملقى انه لا يحد به إلا كالأعداد بالحرف الراكدة
(قوله إضافة الخبر إلى الملقى نحو احرب ايهم اساء) أي على تقدير ان يكون المنسود
من أي معنى للنكر أي احرب أي فرد اساء حتى يكون الملقى اليه كانه لم يذكر البتة
لا على تقدير كونها معرفة موصولة او على ذلك التقدير والعريف وتكون الصلة معرفة
المجس والعين ما فادغم ما لا لاطرس (قوله اصل هنا ما لا يعرف النح) أي بناء على

طاهر
- فعلت انجبرا عنها نجا الجاد انه - ميرصكما منها مقام وارب - . السادسة إضافة الملقى إلى المحر كقولهم - إلى المحول
ثم اسم السلام عليكما - . السابعة إضافة الخبر إلى الملقى نحو احرب ايهم اساء وقوله - اقلم بغداد العراق وشوقه - لاهل دمشق الشام
شوق مبرح - . الثالثة اصل هنا ما لا يعرف بالإضافة خيتين - احدهما ما وقع موقعا تكررا لا تقبل التعريف نحو رب رجل واحبه

ظاهر قوله ... واختص أولا * أو اعطى التعريف بالذي تلاه فانه
يجاز منه ان مصافا واحدا يعرف ويختص باعباري اضافته
لعرفته واصافته لتكرره ويحصل وهو لا يظهر ان الراد من احواله
انه لم يعرض له بخصوصه ولم ينف عنه قبول التعريف بالاصافة
كما تعرض لاصافة الوصف المتأخر بفعل وعلى كل بدفع ما قيل
لا احوال لا مكان دخولهما في قوله واختص أولا فانه افاد ان
المصنف تارة يختص وتارة يعرف ولم يصب لاول بمصايط فيمكن
تفسيره بما يشمل ذلك (قوله لشدة ابهامه) تحليل عدم التعريف
به * مذهب ابن السراج والسيراي ومذهب سيبويه والمبرد المتليل
بكونها في معنى اسم الفاعل الذي لا يعرف بالاصافة (قوله
لان جهة المغايبة تنعش) حاصله ان المغايبة تطلق على مغايبة
الحدية وغيرها هذا تميزت بكونها مغايبة عديدة تعرفت ونظيره
ينال في نحو المدللة (قوله وقال ايضا في شرح السهل) كانه
اى به لما ينراى منه من المحافاة لما قبله لا قصدها ما قبله
بحسب الطاهر ان وقوع غير بين العديدين يحتم تعريفها واختصاصها
هذا كذلك لا كثرية في تلك الحالة فقط الا ان يقال ان خبر اكثر
في عبارة شرح السهل في غير لا اذا كان النح فنامسل (قوله
ويشكل عليه * صالحا غير الذي كما فعل) اجيب بانه بدل
لا صفة (قوله ان وصلت بالنفي النفي) وجه هذا لا شرط انه
حيثما تجوز لاصافته لتبع النصب بعد الصفة المشبهة واسم الفاعل
محمول عليها اما لو لم توصل به لكان مفعولا به بعد اسم الفاعل
وتميزا بعد الصفة المشبهة فتصح لاصافته لانفاء التقيد ورفع
اللبس ووجه ما بعده رجوعه اليه لان المتعاقبين كالشيء الواحد
ووجه ما بعد هذا رجوعه اليه لان الصير ومفسره شيء واحد ووجه
صوري التثنية والجمع على حدما وجرد التقيد في لاصافته
بمخلاف النون (قوله كالجمع الشعر) سر التمثيل به دون الصارب
الرجل لا يناء الى ان فائدة لاصافة رفع الغم والتخفيف الوجوديين
في المثال دون الصارب الرجل وانما كان محمولا على المثال المذكور
(قوله او بها اصيف الى ضميره) طغى على قول المصنف - بالذي
له اصيف - والثاني نائب فاعل اصيف فهو رافع للطاهر والى ضميره
متعلق به وضمير ضميره يعود لما والراد من ثانوية الثاني الثانوية
بالنسبة للمصنف لاول وان لم يتحقق بالنسبة لعدد الصير وتنزيل
العبارة حيثما على المثال - ووصل ال بهذا المعنى - اي المستقنة -

وكم ناقة وتصلها وفعل ذلك جهده وطاقته لان رب وكم لا يجبران
المعارف والمحال لا يكون معرفة * ثانياهما ما لا يقبل التعريف لشدة
ابهامه كمثل وغيره * قال في شرح الكافية اضافته واحد من
هذه وما لخصها لا تزول ابهامه الا بامر خارج عن لاصافة كوقوع
غير بين هذين كقول القائل رايت الصعب غير الهين ومررت
بالكرم غير البخل وكوله تعالى * صراط الذين اعنت عليهم غير
المنصوب عليهم * وكقول ابي طالب

يا رب اما تخرجن طالبي في مقنب من تلك المقانب
فليكن الغلوب غير الغالب ولكن السلوب غير السالب

فيوقوع غير بين هذين يرتفع ابهامه لان جهة المغايبة تنعش
بمخلاف خلها من ذلك كقولك مررت برجل فيرك وكذا مثل اذا
اصيف الى معرفة نون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فان لاصافة لا تعرفه
ولا تزول ابهامه فان اصيف الى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة
تعرف * هذا كلامه * وقال ايضا في شرح السهل وقد يعني بغير
وصل مغايبة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بغير بينهما واكثر ما يكون ذلك
في صر اذا وقع بين معاديين وهذا الذي قاله في غير هو مذهب
ابن السراج والسيراي ويشكل عليه * صالحا غير الذي كما فعل * فانها
وضعت بين هذين ولم تعرف بالاصافة لانها وصف التكررة * اه *
(ووصل ال هذا للمصنف) السابغ يفعل (بمعنى * ان وصلت
لما كالمعد السمر) وقوله وعن الشاذل الحوائم (او بالذي له
اصيف الثاني * كزبد الصارب واس الجاهي) ومما - بعد طفر
الزوار افة العدى - او بما اصيف الى ضميره الثاني كوله - الود
انت المستقنة صفوة - ومنع المرد * هذه (وكونها في الوصف كافي
ان وقع * منى او جمعا سبيله اتبع) اى وكون ال اى يحويها في
الوصف المصنف كفى في اغشاة وقصه منى او جمعا اتبع سبيل
المتى وهو جمع المذكر السالم كقوله

ان يغيا عني الشوطا عدي فاني لست يوما عنهما بغنى
وقوله - الساننى عرسى وام لشمهما - وكوله - والستار كثير ما وهيا -
فان اخفت الشروط المذكورة امتنع وصل ال بهذا المعنى باجاز القراء
ذلك فيه مصافا الى المعارف مطلقا نحو الصارب زيد والصارب
هذا بخلاف الصارب رجل وقال المبرد والرباعي في الصاربك وصاربك

موضع الصبر خلف وقال لا يخلص وحاشا نصب وعند
سبويه الصبر كالظلم فهو منصوب في الصار بك مخفوض
في صار بك ويجوز في الصار بك والصار بك الوجهان
لانه يجوز الصار با زيدا والصار بوعمر وتختل النون
في النصب كما تختل في الاضافة ومنه قوله
الحافظ صيرة العنبرة لا ياتيهم من ورائهم وكف
وقوله

العارف الحق للعدل به واستغلو كثير ما وهبوا
في رواية من نصب الحق وكثيرا نعم لاصح عند
خلف النون الجر بالاضافة لانه المجهود والنصب
ليس بصحيح لان الوصف ملته فهو في قوة الفعل
فطلب منه التثنية واخترت بقراءته سبيله اتبع من جمع
التكسير وجمع المونث السالم * تنبيه * قوله ان وقع
هو بفتح ان وموضع رفع على انه فاعل كفى على ما
تبين أولا وقال الشارح هو مبدأ ثان وكاف خبره
والجملته خبر لاول يعني كونها وقال المكوني في موضع
نصب على اسقاط لام التعال والتقدير وجود ال في
الوصف كاف لوقوعه متى او مجرورا على حدة ويجوز
في هزان الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ (وربما
اكتب ثان) من المضافين وهو المضاف اليه (اولا)
منها وهو المضاف (ثانيا) او تذكرنا (ان كان) لاول
(لخلف موحدا) اي صالحا للخلف والاستعانة منه
بالتاني من الاول * يوم تجد كل نفس * وقوله - جانت
عليه كل من لرة - وقولهم - قطعت بعض اصابعه - وقراءة
بعضهم * تلتطمه بعض السيارة * وقوله - طول الليالي
اسرعت في نخسي - وقوله - كما شرقت صدر الفلاة
من الدم - وقوله

اي الفواش عندهم معروفه ولدهم ترك الجميل جميل
وقوله عشرين كما امتزت رماح تسففت

اعاليها من الرياح التواسم

ومن الثاني قوله

انارة الغل مكسوف بطوح هوى

وقيل ماضي الهوى بزاد تنويرا

وقوله روية الفكر ما يوزل له لام

ومعنى على اجنب التواني

مختار ان وصلت قل بما اي بالرد احبب الثاني بالنسبة للمستغنى اي صبر
الى صبره اي ما اي الرد ولا شك ان صبر صفوة للرد فحذير كل التدبير (قوله
وقال لا يخلص وحاشا نصب) اي على الفعولية لتحقق موجبا بخلاف موجب
لاضافة مله وهو خلف التوين او النون غير متعين ان يكون لها لاحتمال
ان يكون ثانيا لا يان لا اتصال مع ثاني لا اتصال هذه شبهة لاخفص وردت بان ادعاء
كون الخلف المذكور لما ذكر لا ينفي ان يكون للاضافة ايضا مع ان عمل الاسماء
الجر اكثر من عملها النصب فيرجع اليه عند الاحتمال (قوله وموضع رفع على
انه فاعل كاف الخ) لانصلى انه يلزم للنصب حينئذ خلو الخبر وهو كاف
من صبر المبتدا وهو كون اذ التركيب حينئذ نظير وجود زيد في الدار كفى
وقوعها مبنية ولا يتدفع بشي مما زعموه فليتدبر اما تقديره في اغفاره فلان هذا
ليس من موطن ذلك الخلف واما انه في قوة قولنا وقوع الوصف الذي كونها
فيه متى او مجرورا كاف قلانه لن سلم ليس يلزم من كون الشئ في قوة الشئ
ان يعطى حكمه واطم ان الخلو من الرابط لان حتى للشارح البدر كما لا يخفى
فلتدبر (قوله والتقدير وجود ان في الوصف لوقوعه الخ) فيه ركة بينة اذ
ظاهرة المطلق كفاية وجود ال في الوصف الذي هو المسمى ثم تعالاه بالوقوع
متى او مجرورا فيقيد المسمى هكذا وحده ال في الوصف في مل - المستغلو كثير ما
وهوا - والشاعري مرمى - فثبت (قوله ويجوز في هزان الكسر) لم يبين
لاعراب عليه لنهاية ظهوره فان كون مبتدا وكاف خبره متعمل لصبر يعود اليه
وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه وهو لاحد الذي لا ينبغي ان
يعدل منه من جهتي المعنى والصناعة (قوله اي صالحا للخلف) يشير به
الى ان قول المصنف موحدا ليس المراد منه مجرورا املا كما يفهمه ظاهره حتى يتوهم
ان الجمل شرط بل المراد منه املا نظير المطلق مصلب بمعنى اصابته في قوله

اطلوم ان مصابكم رجلا احدى السلام تعبئة ظلم

ثم الصلوحية المذكورة بان يحذف ولو مع متعلقته كما في قوله روية الفكر
الخ فيقال فيه الفكر معين على اجتناب الخ (قوله قطعت بعض اصابعه
الخ) قيل غالب هذه الامثلة لا جمين فيها ان يكون ثانيها كسبيا اما قولهم
قطعت بعض اصابعه فلاحتمال ان يكون المراد ببعض الاصابع لا اصبع وهي موفقة
واما قراءة بعضهم * تلتطمه بعض السيارة * فلاحتمال ان يكون المراد بالسيارة
جنسها فبعضها جماعة سيارة - واما طول الليالي اسرعت الخ فلاحتمال ان يكون
المراد بطول الليالي طوالها من اطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع
يراعى في صبره المعنى كقوله تعالى * هل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب *
واما انارة الغل الخ فلان المونث الجازي قد يذكر صبره في الشعر كقوله - فلا
ارض اقبل ابغالها - ولا نصلى ان امثال هذه الاحتمالات لا تنفي امثال ما ذكر

لان مبتدأ على ما خرج في نظر الجهد ولا شك انها واجبة على ما قيل كما لا يخفى على
من يعرف مداخل هذا الفن ونحوه هذا مع ما في ذكره من التمسك على محل الضرورة فليثبت
(قوله ويحصله) ان رحمة الله قريب من المحسنين () مقابلة وجوه منها ان الرحمة
بمعنى الاحسان وهو مذكور ومنها ان الرحمة مصدر لا يجمع ولا يؤنث ومنها ان فعل
وفعل يستوي فيه المذكر والمؤنث قال امرؤ القيس

له الويل ان امسى ولا ام طلع قريب ولا الهبلعة ابنة يفكرا

وقال جرير اتفكك الحبة وام مسرور قريب لا تزور ولا تزار

ومنها انه من حنفى المصطفى واقامة المصطفى اليه مقامه مع الاغلت الى المصطفى اي
ان مكان رحمة الله قريب كما قال حصان

يستوي من ورد البريض عليهم يردى يعلق بالرحيق السلسل

ومثله قوله طير السلام سفيرا الى الذهب والحرير - هذان حرام على ذكرهم امي - اي استحصال
هذين حرام ومنها ان يكون من بلب حنفى الموصوف واقامة الصفة مقامه اي رحمة
الله شيء قريب او لطف او بر او احسان وحنفى الموصوف مانع من ذلك قوله

قامت تكبير على قبرة من لي من بعدك يا طمر

تركمني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر

اي انسانا ذا غربة ومنه

فلو انك في يوم الرخاء سألني ملائكتك لم اخجل وانت صديق

اي شخص صديق ومنها ان رحمة زائد كقوله سبح اسم ربك اي سبح ربك ومنها
ان الرحمة والرحم حثاران فاعطي احدهما ما يعطاه الآخر ومنها ان فعل هنا بمعنى النسب
معناه ذات رحمة ومنها ان المراد من الرحمة هنا لظن وهو مذكور ونظيره هو الذي يرسل
الرياح نشر بين يدي رحمة اي مطر وقد بقي وجوه اخر مع ردها ورد ما ذكر تركاها
خفية لا طالة (قوله افهم قوله وبها الخ) اي لانه اطردت علته في هذا الكتاب باستعمالها
في التليل فخط كما يعلم جميع كلامه وكلام الناطرين فيه فاندفع انكار المانع من الحمل على
التكثير (قوله اتحد معنى) يشير الى ان مجرد الاتحاد لفظا كما في الشترك لا يمنع للاحاقه
نحو من عي (قوله المصطفى يقتضيه الخ) قيل كيف جاز التوصيف للتخصيص واحتتم
لاضافة لاجله ويندفع بان تخصيص الموصوف بالصفة معناه شيء هو كذا واما تخصيص
المصطفى بالمصطفى اليه فمعناه شيء ذو نسبة لكذا ولاول يجامع العينية بحال الثاني يرشدك
الى ذلك انك اذا اردت التوصيف في كلام امرأة تقول كلام منسوب لامرأة بخلاف رجل عالم
وقد يرمى الى ذلك مقابلتهم هنا التخصيص بالتعريف وهناك بالايضاح قلنا جاز التوصيف
مع التخصيص دون للاحاقه ولذا احتتم للاحاقه ايضا بين المترادفين وهذا طاهر لكل ذي
طبع سليم واما ما قيل في توجيه منع اضافة الموصوف الى صفته ان الصفة تابعة للموصوف
في الاعراب فلو وقعت مصافا اليه لكانت مجرورة دائما ولم تصور متبعة للموصوف في الاعراب
وفي توجيه منع اضافة الصفة للموصوف ان الصفة يجب ان تكون تابعة للموصوف في

ويحصله ان رحمة الله قريب من
المحسنين ولا يجوز قامت كلام عند ولا
قلم امرأة زيد لا تطفه الشرط المذكور
تثنيه افهم قوله وربما ان ذلك قليل
ومراده التليل النسبي اي قليل بالنسبة
الى ما ليس كذلك لا انه قليل في نفسه
فانه كثير كما صرح به في شرح الكافية
نعم الثاني قليل (ولا يعلق اسم لما به
التخصيص معنى) كالمترادف مع مرادفه
والموصوف مع صفته لان المصطفى يقتضيه
او يصرف بالمصطفى اليه فلا بد ان
يكون غيره في المعنى فلا يقال فصح بر ولا

رجل فاعل ولا فاعل رجل (واول موهبا
اذا ورد) اي اذا جاء من كلام العرب
ما يوجب جواز ذلك وجب تاويله فما
اوجبه اضافة الشيء الى مرادفه قولهم
جاءني سعيد كزرتاويله ان يراد بالاول
المسمى وبالثاني الاسم اي جاءني مسمى
هذا الاسم وما اوجبه اضافة الموصوف
الى صفته قولهم جئت الخفاء وصلة
لاولى ومسجد الجامع وتاويله ان يقدر
موصوف اي جئت البقعة الخفاء وصلة
الساعة لاولى ومسجد المكان الجامع وما
اوجبه اضافة الصفة الى الموصوف قولهم
جرت قطيعة وصحى صامة وتاويله ان
يقدر موصوف ايها واصافة الصفة الى
جنسها اي شوي جرت من جنس القطيعة
وشحى من جنس الصامة • تنبيه •
اجاز الفراء اضافة الشيء الى ما بعده
لاختلاف اللطين ووافله ابن الطراوة
وغيره ونقله في النهاية من الكوفيين
وجعلوا من ذلك نحر • ولدار لاخرة •
وهو حق اليقين • وحبل الوريد • وحسب
المصيد • وظاهر التسهيل وشرحه موافقة
(وبعض الاسماء) تمتع احادته كالمصبرات
والاشارات وكثير اي من الموصولات ومن
اسماء الشروط ومن اسماء الاستفهام
وبعضها (يصلى ابدا) فلا يستعمل مفردا
بحال (وبعض دا) الذي يصلى ابدا
(فديات لفظ مفردا) اي ياتي مفردا في
اللفظ فقط وهو متصاف في المعنى نحو كل
وبعض واي قال الله تعالى • وكل في ملك
يسكنون • • فضلنا بعضهم على بعض •
• ايا ما تدعوا • تنبيه • اشعر قوله

للامراب وموحدة منه فلا يمكن ان تصلى اليه ولا مقدمة عليه ولم تصور المتابعة ايضا
فوم ظهر لانه ان اراد ان الاسم اذا تبع ما قبله على حاله امتنع ان يفك من تلك الحالة
فلا يصلح ان يكون اي اسم اعرب فاعلا او مفعولا مثلا استحال ان يعرب في تركيب • اخر
مبتدا لو خبرا او غير ذلك وهو ما لا يقدم عليه احد وان اراد ان الاسم اذا تبع ما قبله على انه
نعت له لم ينعف له في تلك الحالة لتأتي احكام النعت والاضافة فسلم لكنه غير نافع
في القلم اذ نعت وتقول لم لم تصف الصفة الى الموصوف او العكس بعد انصلاح التوضيف
ويكون قولنا اضافة صفة لموصوف او بالعكس مثل قوله تعالى • وهاترا البتامي اموالهم •
وهذا ظهر لا ستره فيه (قوله واول موهبا اذا ورد) الاول صرف اللط عن المعنى الظاهر
الراجع الى المعنى الخفي المرجوح لدليل فلا يثبت في التركيب قبله لا يهمل بمعنى لا يقع في
المعنى الخفي المرجوح الا ان يراد من لا يهمل لا يقع في الوهم اي الدهس كذا قال بعض
المحققين وفيه نظر فان رجحانية المعنى المصروف منه في التاويل بالخطر الى ظاهر التراكيب
الواردة فلا تنافي مرجوحة الوهم لانها بالخطر لخالفة القواعد المقررة لتحدير (قوله فما اوجبه
اضافة الشيء الى مرادفه) اي واردة المعنى الذي ترادفا عليه هذا هو المراد بدل طيه السابق
وهو فلا بد ان يكون غير في المعنى واللاحق وهو ان يراد بالاول المسمى وبالثاني الاسم •
وبالجملة فتمنع اضافة احد المترادفين الى لاخر لا من حيث الترادف بل من حيث ارادة
المعنى المترادف عليه كما تيسر ويحذف فلا يصح ما قيل ان ارادة المسمى من الاول والاسم من
الثاني محاذ لا يفي الترادف على المعنى الحقيقي فاضافة احد المترادفين الى لاخر المنوطة
باقية (قوله ان يراد بالاول المسمى وبالثاني الاسم) ليس المراد ان هذا لاحتمال متعين لا
يمكن غيره • بل هو كناية عن عدم بقاء التركيب على طامره واسما الخمار السكية بهذا لاحتمال
لانه مع ذلك كلفه هو الذي لا يبقى معه توم المرادفة بوجه حيث اريد من احد اللطين ذاته
ولم يرد منه المعنى بوجه ومن لم يتنبه لما ذكرنا قال لاظهر ان يراد بالثاني مذكوله ويؤول
لاول بسمى فكون من اضافة العلم الى الخلق كنهر اراك • اه • واعلم انه قال ابن
الحاجب ان قيل لم اضيف سعيد الى كرز ولم يصف اسد الى سبع الجواب ان لاء لام كثرت
فجاز فيها من التخفيف ما لم يحز في غيرها ولا ما افدنا بالاصانة معنى مقصودا باعتبار تقدير
العلم له وغيره كما في قولك زيدكم ولان الثاني اعرف واشهر وكان في نسبه فائدة ليست
فيما اخرض به (قوله ان يقدر موصوف) اي لان الصفة لم تغلب عليها لاسمعة حتى تستغنى
عنه (قوله يمتنع اضافته الخ) هذه احدى صورتين بتدرجان تحت مفهوم كلام المصنف لان
قوله • وبعض الاسماء يصلى ابدا • • يفهم ان البعض لاخر لا يصلى ابدا وذلك صادق بان
لا يصلى اصلا او يصلى تارة ولا يصلى اخرى وهو لاصل كما سيأتي في التنبيه ولم يظهر
وجه لفريق الخارج بين هاتين الصورتين حيث ذكر لاولى اولا والاية بعدها ثانيا فاو قال
وبعض الاسماء يمتنع اضافته كالمصبرات الى قوله لاستفهام ثم قال وبعضها يصلى تارة ولا يصلى
اخرى وهو لاصل وبعضها يصلى ابدا لايجاد • هذا واسماء اءاد من في قوله من اسماء الشروط
ومن اسماء الاستفهام لتلا جهم عطف ما بعدها على غير (قوله اشعر قوله وبعض الاسماء

وقوله (وبعض ذا الخ) الحق أن الأشعار الثاني مسلم أما الأول فممنوع والسند أن قول المصنف - ... وبعض ذا قد يثبت الخ - لا يشعر به بداهة . وأما قوله - وبعض لأسماء يضاف أبدا ... - فمتلوقه أن البعض تتأيد أصاحه ليس إلا ومعلومه أن بعضا آخر لا تتأيد أصاحه اسم من أن يجابده عدم أصاحه أو يجوز فيه لأمران ولا شك أن هذه الصورة الثانية من صوري الفهم هي لأصل وطعم لأن ما يشعر بالاسم لا يشعر بالأخص المعين أصلا فضلا من أن يشعر بصفة لأخص التي هي لأصالة فإن بناء على أن صورة الفهم الشعر بها اللفظ ما يجابده عدم أصاحه كان باطلا من وجهين . أحدهما بطلان اللبني في نفسه لما علمت . والثاني أن تلك الصورة ليست هي صورة لأصالة كصورة الخطوط . وما قيل في توجيه الأشعار أن بعضا يستعمل التنوين فيستعمل للتظليل والتكثير والتعظيم والتكثير والتعظيم بالقرائن وأن كان لأصل فيه التظليل كما أنه لأصل في التنوين فليس بشيء أما أولا فإن دعوى أصالة بعض في التظليل منزهة بل الذي في الطول قلته مجبتها لذلك . وأما ثانياً فإنه لا ينبغي سرا لأدراج المصنف قد مع بعض الثاني . وأما ثالثا فإن قلته البعض الذي يضاف أبدا لا تشعر إلا بأن الذي لا تتأيد أصاحه كبير لا خصوص أن الذي يضاف ثارة ولا يضاف أخرى هو لأصل . وأما رابعا فإنه يقتضي أن الأشعار الثاني من بعض والحق أنه من كلمة قد كما لا يخفى فليعذر (قوله وقصارى الشيء) يقال قصارك أن تفعل كذا بضم الفاء قال

اليك طوى مرض البسطة جاعل قصارى المطايا ان يلوح لها القصر
ويقال قصارك بفتحها ويقال كذلك قصرك اي غايك قال

قصر الجديد الى بــــلى والعيش في الدنيا انقطاعه

(قوله بمعنى اقامته على لجابك بعد اقامته) قيل في تفسير ليك بمصدر من محاء وما بعده بمصدر من لفظه اشارة الى ما يصرح به من ان ليك لم ينطق له بفعل وهو خلاف قولهم يقال لب بالمكان اذا اقام به . واجاب بعضهم بان اخذه مما ذكر باعتبار المناسبة في المعنى لا يتصمي ان فطها ما ذكر ولا يخفى ما فيه (قوله ان ليك واخواته مصادر) قيل اي مصادر حقيقة لا اسماء مصادر وفيه نظر فان دواليك اسم مصدر ولهذا قال بعض المحققين للرد بالمصدر هنا ما يتناول اسم المصدر كدواليك اسم مصدر بمعنى التداول (قوله وهو ضعيف للتعريف) يريد ان التعريف في الحال خلاف الغالب ما تركابه مع امكان غيره ضعيف (قوله كما في علي الح) التشبيه في مطلق القلب لا يكونه في الاضافة الخ كما لا يخفى (قوله لما فلبت مع الظاهر في قوله فلي يدي مسور) قد يرد

وبعض الأسماء وقوله وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرد
أن الأصل والغالب في الأسماء أن تكون صالحة
للإضافة والافراد وأن الأصل في كل ملازم للإضافة أن
لا يشطع عنها في اللفظ . وأعلم أن اللازم للإضافة
على نوعين ما يخص بالاضافة إلى الجمل وسياق وما
يخص بالفردات وهو ثلاثة أنواع ما يضاف للطاهر
والصغير وذلك نحو كلاً وكلثا وهندولدى وسوى وقصارى
الشيء وحلاداء بمعنى غايجه وما يخص بالطاهر وذلك
نحو اولي وأولات وذى وذات وما يخص بالصغير واليه
الإشارة بقوله (وبعض ما يضاف معنا) أي وجوبا
(انتع • ايلوة اسما طاهرا حيث رفع) وهذا النوع
على قسمين قسم يضاف إلى جميع الصفات (كوجد)
نحو جئت وهدي وجئت وحدك وجاء وهذه وقسم
يخص بصير المخاطب نحو (لي ودوالي) و(سعدى)
وحالي وهذا في قول ليلى بمعنى إقامة على إجابتك
بعد إقامة من الب بالمكان إذا أقام به ودوايك
بمعنى تناولا لك بعد تداول وسعديك بمعنى اسماء
لك بعد اسعادولا يستعمل إلا بعد ليلى وهنائيك
بمعنى تحننا عليك بعد تحنن وهذا فيك بذالين
معجمتين بمعنى اسراعاً لك بعد اسراع (وشد إبلا
بدي لاي) في قوله

دعوتِ امامی مسورا علی قلی یدی مسور

كما عُدَّت أصاحه إلى ضمير الغائب في قوله لقلت
 لييه لمن يدموي • تنس • مذهب سيوبه ان لبك
 وأخواته مصادر منناه لفظاً ومنها العكبر وانها تُنصب
 على المصدرية بعوامل محذوفة من العاطها إلا هذاذك
 وليك فمن معانها وجوز سيوبه في هذاذك في قوله
 - ضربا هذاذك وطعنا وحصا - وفي ذواليك في قوله
 اذا شق بردشق بالبرد مك ذواليك حتى كلما غير لابس
 الحالية جقدبر ففعله مدولس وهاذب اي مسرف
 وهو ضعيف للتعريف ولان المصدر الموضوع للكبر لم
 يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا وجوز لا طام في هذاذك
 في البيت الوصفية وهو مردود بما ذكر ولان معرفة وضربا

نكرة وذهب يونس الى ان ليك اسم مفرد مقصور اصله لي فلبث الله ياء الاضافة الى الصغير كما في علي والى ولدى ورد عليه سيبويه بان
لو كان كذلك لما قلبت مع الطاهر في قوله فلي يدي سرور وقول ابن الناطم ان خلاني يونس في ليك واخوانه وهم وزعم لا عام ان الكاف
حرف خطيب لا موضع له من الاعراب مثلها في ذلك ورد عليه بقولهم لبيك ولي يدي سرور ومحمدتهم التوب لاجلها ولم يحذفوها في ذلك

بان ما ذكره فلا يلتفت اليه (قوله وبانها لا تلحق لاسماء التي النح) حاصله ان القول
 يكون الكافي حقيقته في ذلك لكون اسماء لاشارة وتسموها لا تصنف ولا ضرورة للقول به في
 ليك لكون التصانيف اسماء لم يشبه الحرف (قوله والزموا اضافة الى الجمل) لم يتعرض المصنف
 هنا لشئ من احكام حيث من كونها طرف مكان لا يصرف غالبا وقد يراد به الزمان وان
 اضافتها للجمله لاسمية التي خبرها ماض او مضارع قبيحة وان اضافتها الى الجملة الفطية اكثر
 من اضافتها الى الجملة لاسمية وبنو قصص يعربونها ولا شئ من احكام اذ من كونها طرف
 زمن للماضي غير مصروف الا اذا اضيف اليه اسم زمان كيوثد وحيثد او وقع مفعولا نحو
 « واذكروا اذ كنتم قليلا » وان اضافتها الى جملة اسمية خبرها ماض ومثله المضارع بمعنى الماضي
 قبيحة وانها قد تستعمل للتقليل نحو « ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم » والمفاجأة وهي الواقعة بعد
 بين او ينما نحو « فينما الممر اذ دارت مياسير » بل لم يتعرض لازيد من كونها لا تنفك من
 لاصافة الى الجمل لفظا او تقديرًا وهو ظاهر وان خفي (قوله ومعنى هذا المضارع المضي
 حيثد) هذا مبني على قول سيوييه والجمهور كما ياتي وان ذهب البعض كالصنف الى ان
 اذ قد تكون للمستقبل وذكره صاحب المغني « فما قيل قد يقال لا حاجة الى ذلك لتصریح
 ابن هشام في الغني بان اذ قد تستعمل للمستقبل ليس بشئ تدبر (قوله اي وان ينون النح)
 يشوبه الى ان نائب فاعل ينون ضمير يعود الى اذ واصافة افراد الى اذ فيها ايتاج الظاهر
 موقع المصمر ولاصل وان ينون اذ يحمل افراده وكان الفرص من ذلك دفع ان يجرهم ان اذ
 في واخر البيت هو نائب فاعل ينون والمضاني اليه افراد محذوف فيلزم الفصل بين الفعل
 ونائب فاعله وهو ممنوع مع لاظهار في مقام لامضارع مع لا حيلج الى تقدير المضاني وانما
 قيد الشارح لافراد بكونه لفظا لنبه على ان لاصافة موجودة تقديرًا فلا يجرهم ان كلام
 المصنف تناقض حيث جزم بلزوم لاصافة اولا وقيل لافراد فانها (قوله نحو يومثد وحيثد)
 لا يصافي لاذ من الظروف في كلام العرب غير سبعة الفاظ وهي يومثد وحيثد وساجثد وليثد
 وغداثد وشيثد وعامثد كذا نقل من خط صاحب الفانوس (قوله ويوم) احد معانيه لاربعة
 مطلق الزمن كما تراه في النال وهو يوم اشارة الى الجاهل وبه يظهر انها (قوله كاذ في لاصافة
 الى ما تصانيف اليه) تلخيص ما اشار اليه في كلام المصنف ان ما مبتدا وكاذ يعلق بمحذوف
 صانها ومعنى تمييز والخبر كاذ الثانية وان كلمة ما واقعة على نحو حين ووقت وان وجه
 التشبيه بينها وبين اذ من جهة المعنى الطرفية ولا يهمل والمضي وان وجه التشبيه المتفرع على
 هذا مطلق لاصافة الى الجمل يدل على ذلك قوله اصف جوارا لكونه واقعا مما قبله موقع
 الاستدراك لما فيه من ايهام ان وجه التشبيه لزوم لاصافة وليس كذلك فالمعنى والالفاظ
 التي استقرت كاذ في الطرفية ولا يهمل والمضي كانت كاذ في لاصافة الى الجمل لكن اذ تصانيف
 لها لزوم وهذه الالفاظ جوارا لا لزوم لقوله لما سبق صلة اصف لا ملته . والغرض التعريض
 بالشئ لاثير حيث غنع على المصنف في هذا البيت لكن الحق انه على هذا الوجه لا
 يسوغ كلام المصنف من عدم تناسق قوله اصف الح مع ما قبله فاحسن منه ان يكون
 ما مفعول مقدم باصف والتشبيه في قوله كاذ الثاني في مجرى لاصافة للجمل فالمعنى واهف

وبانها لا تلحق لاسماء التي لا تشبه
 المحرف . اهـ . النوع الثاني من اللزوم
 لاصافة وهو ما يخص بالجمل على قسمين
 ما يخص بنوع من الجمل وسياتي وما لا
 يخص واليه لاشارة بقوله (والزموا اضافة
 الى الجمل » حيث واذ) فشميل اطلاقه
 الجمل للجمله لاسمية والجمله الفطية فالاسمية
 نحو جلست حيث زيد جالس » واذكروا
 اذ انتم قليل » والعلية نحو جلست حيث
 جلست واجلس حيث اجلس » واذكروا
 اذ كنتم قليلا » واذ ينكر بك الذين
 كفروا » ومعنى هذا المضارع المضي حيثد
 واما نحو قوله « اما ترى حيث سهيل
 طالعا » وقوله « حيث في العائم » فشاذ
 لا يقتضيه عليه خلافا للكتابي » تنبيه
 قولهم اذ ذاك ليس من لاصافة الى
 المفرد بل الى الجملة لاسمية والتقدير
 اذ ذاك كذاك او اذ كان ذاك (وان
 ينون يحصل - افراد اد) اي وان ينون
 اد يحمل افرادها لفظا واكثر ما يكون
 ذلك مع اضافة اسم الزمان اليها كما في
 نحو يومثد وحيثد ويكون التنوين موصا
 من لفظ الجملة المضاني اليها كما تقدم
 بيانه في اول الكتاب واما نحو وانت
 اذ صحيح فتادر (وما كاذ معنى) في كونه
 طرفا مبهما ماضيا نحو حين ووقت وزمان
 ويوم اذا اريد بها الماضي (كاذ) في
 لاصافة الى ما تصانيف اليه اذ لكان
 (اصف) هذه (جوارا) لما سبق ان اذ
 تصانيف اليه وجوبا (نحو حين جا نبذ)

جوازاً ما استقر كاذ من جهة العنى المذكور اضافة كاصالة اذ في كونها للجمل من الافعال
(قوله ونحو حين مجيئك نبذ) انما فصل بكلمة نحو ولم يستغلها كما فيها قبله ليشير الى ان
قوله بعد تصنيف الى المفرد واجبا اليه دون ما قبله مبينا الثاني من احد الجائزين وهو
لاضافة الى المفرد غير ما سبق وهو لاضافة الى الجملة . فما قيل طلحه ان هذا خطأ لما
سبق وهو غير صحيح فكان لا بد ان يقول وقوله جوازاً يقتضي اضافة ما ذكر للمفرد غير صحيح
فامل (قوله فاما نزل المستقبل فيه الخ) قيل لا حاجة لدعوى التنزيل المذكور لصريح
ابن هشام في اللغني بل ان قد تحصل في المستقبل كما سبق وقد ذكرتم ان يوم ونحوه كاذ وليس
بشيء لان الشارح قال كصاحب التوضيح اثر هذا . هذا مذهب سيوريه وما ذكره صاحب اللغني
هو ما ذهب اليه ابن مالك وهو مقابل مذهب سيوريه والجمهور . كما صرح به الشارح اثر
هذا هنا ايضا كصاحب التوضيح على ان صاحب اللغني ذكر التولين معا هذه عبارة في مبص
اذ - الثاني ان تكون اسما للزمن المستقبل نحو . يوحى تحدث اخبارها . والجمهور لا يشتركون
هذا القسم ويعملون لاية من بلب . ونفتح في الصور . انني من تنزيل المستقبل الواجب
الوقوع منزلة ما قد وقع وقد يجمع لغيرهم بقوله تعالى . فسوف يعلمون اذ لا غلغل في اعتاقهم .
فلان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنبيه عليه وقد حصل في اذ فيان ان يكون
بمنزلة اذا - الى هنا كلامه (قوله وابن او امرئ ما كاذ الخ) اي سواء اضيف الى جملة او
الى مفرد مبني لم محل ذلك ان لم يكن ولا وجب لامرأب (قوله فصلا على اذ) يعني ان
تلك الالفاظ التي كاذ ليس فيها اللة التي اخصت بباء اذ هي مناهية الحرف في الاختار
اللام الى جملة لا انها لما كانت مثل اذ في الطرفية الخ ما مر بنيت كما بنيت اذ هذا هو
الذي ينبغي ان يفسر به الحمل في هذا المقام فليست قد غلط فيه (قوله للناسب) هو
تعليل البصريين وبنوا عليه وجوب لامرأب قبل الفعل العرب او المبتدا لاكتفاء التناسب وظل
المصنف بكون الطرف المضاف للجملة عنيها بحرف الجزاء في افتقار ما بعده اليه والى غيره
ويش على ذلك عدم التعبد الذي ذكره فيما ياتي ورد تعليل البصريين بانه لو كان سبب
البناء التناسب لكان بناء ما اضيف الى اسم مفرد اولى لكون لاضافة الى المفرد اضافة في
اللفظ والمعنى واطافة الجملة في المعنى فقط (قوله او مبتدا) اي ولو كان مبنا لاصالة امرأه
وانما لم يرجع مع المصارع العرب لاصالة بناءه لمعارضة امرأه مع اصالة لامرأب في اسم الزمان
(قوله واحتجوا لذلك الخ) رد لاول بان يوم في لاية الكريمة مصوب على الطرفية اما خبر
من هذا اي هذا المذكور قبل من كلامه مع ميسى وكلام ميسى معه كائن في هذا اليوم . والثاني
باصمار كان الثانية واسمها (قوله الطرفية) قيد به لدفع ما يجرى من ان طاهر كلام المصنف
يقتضي اضافة اذا مطلقا ولو فجائية مع انها حيث حرق فستقل اضافتها (قوله نظرا الى
ما تضمنته من معنى الشرط) استدل على هذا الصمن بكونها تجلب بالفاء في نحو . فاذا نقر
في النافور فذلك . وكثرة وقوع اللفظ بعدها ماضي اللفظ مستقبل للعنى وانما لم تكن جازمة
حيث لا تخالفها الشروط بكونها للمتيقن او الراجح . وفي التسهيل لكنها لما يقين كونه او رجح
بختلاف ان فلذا لم تجزم الا في النحر (قوله فاذا طرف) استدل على اسميتها بلان فيها ما ي

رجاء زيد يوم الحجاج امير ونحو حين
مجيئك نبذ وجاء زيد يوم امرة الحجاج
فصاف للمفرد فان كل الطرف اليهم
مستقبل العنى لم يعامل معاملة اذ بل
يعامل معاملة اذا فلا يضاف الى الجملة
لاسميته بل الى اللطية كما سياتي واما
« يوم هم على النار يقتنون » وقوله

فكن لي شيعا يوم لا ذو عفاة

فمن خيلا عن مولى بن قارب
فما نزل المستقبل فيه منزلة الماضي
لتحقق وقوعه هذا مذهب سيوريه واجاز
ذلك الناطم على قلة تسكا بظاهر ما
سبق واما غير اليهم وهو المحذور فلا
يضاف الى جملة نحو شهر وعول بل
لا يضاف الا الى المفرد نحو شهر كذا
(وابن او امرئ ما كاذ قد اجريا) مما
سبق انه يضاف الى الجملة جوازاً اما
لامرأب فعلى لامل واما البناء فصلا
على اذ (واختر بنا حلو فعل بنيا) اي
ان لا رجح والاختار فيما تلاء فعل مبني
البناء للتناسب كقوله . على حين عاتبت
الشيب على الصبا . وقوله . على حين
يستصين كل حليم . (وقيل فعل مصوب
او مبتدا . امرئ) نحو . هذا يوم يتفع
الصادقين صدقهم . وقوله

الم تعلى يا معرك الله انني

كريم على حين الكرام قليل
ولم يجز البصريون حيث غير لامرأب
واجاز الكوفيين البناء واليه مال الفارسي
والناظم ولذلك قال (ومن بنى قل يفتدا)
اي لن يغلط واحتجوا لذلك بقراءة نافع
« هذا يوم يتفع » بالفتح وقد روي بهما
قوله . على حين الكرام قليل . وقوله

تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان - (والزما اذا) الطرفية (اطافة الى . جمل لافعال) خاصة نظرا الى
ما تضمنته من معنى الشرط غالباً (كهن اذا اعلى) . اذا جاء نصر الله . فلذا طرف فيه معنى الشرط مضاف الى الجملة بعده

اذ من الدلالة على الزمان دون تعرض لحدث ومن لاخبار بها مع مدحولها على
لافعال نحو - راحة المؤمن اذا دخل الجنة - ومن وقوعها بدلا من اسم صريح
كاجبتك غدا اذا طلعت الشمس (قوله فعلى اعمار كان الثانية) اي هي
واسمها كما يدل عليه ما بعده والجملة بعد خبر كان ولاصل اذا كان هو اي
الشان باعلي تحته حظلية فافهم (قوله واختاره في شرح التسهيل) قال فيدوبقوله
اقول لان طلب اذا للفعل ليس كطلب ان بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل
اولى مما لا عمل فيه كهمزة الاستفهام فكما لا تلزم فاطية الاسم بعد الهمزة لا تلزم
بعد اذا ومن ثم جاز ان يقال - اذا الرجل في المسجد فظن به خيرا - ومنه
اذا باعلي تحته حظلية له ولد منها فذلك المذرع
فجعل بعد الاسم التالي اذا طرفا واستغنى به من الفعل ولا يفعل ذلك بما هو
مخصص بالفعل قال وما يدل على صحة ملحقه قوله
فامهله حتى اذا لن كانه معطوي يد في لجة الماء فامر
فلو اذا ان الزائدة معلقة بجملة اسمية ولا يفعل ذلك بها اخص به لانفعال
وانشد ابو الفتح لميمم لاسدي
اذا هو لم يخفي في ابن ممي وان لم الفم الرجل الظلم
وقال في هذا دليل على حواز ارتفاع الاسم بعد اذا الزمانية بالاجتماع لان هو
صير الشان وهو لا يرتفع بفعل مفسر جاليه ومنه قول الآخر
وانت امرؤ خطا اذا هي ارسلت بينك شيئا ارسلته شمسالك
لان هي صير القصة - قال الشيخ لاثير والصحيح عدم الجواز لاحتمال شكل
التاويل كما قال فاما قوله لولا لان طلب اذا للفعل النح فندوى خلقي نص
لاية ان اذا وكل زمان مستقبل طالب للفعل كطلب ان واما التمسك بهاتيك
المسوغات فتناول فاما اذا باعلي تحته حظلية فان التدوير اذا كان باعلي
وقيل حظلية فامل بامغر محذوف وباعلي فامل بمحذوف يفسر العامل في
حظلية قال في المغني ورده ان فيه حذف المفسر ومفسرة جميعا وبسمله ان
الطرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف - اه - واما فامهله البيت فان فيه
ليست زائدة وكان محذوفة بعد اذا اي حتى اذا كان وكثيرا ما تحذف كان
بعد الشرط كان خيرا فخير واما اذا لم يخفي وهي ارسلت فذلك مرفوع بفعل
محذوف مفسر بما بعده اي اذا لم يخف اي هو ولما حذف انفصل الصير والرجل
الظلم بدل من هو وبينك بدل من هي - هذا كلام الشيخ لاثير ولا يخفى ما فيه
(قوله والا كان يجب اقتران الجملة لاسمية بالفاء) في شرح التسهيل وقول
بعض انه باضمار الفاء مثل - ان ترك خيرا الوصية - مردود باحتجاج حذف
الفاء الا للضرورة او في زجر الكلام وقول اخرين ان الصير توكيد لا ابتداء
وان ما بعده الجواب طاهر النصف وءاخرين ان جوابها محذوف مدلول عليه

والعامل فيه جوابه على المشهور واما نحو - اذا السماء
انفتحت - فنقل - وان احد من الشركين استجارك -
وقوله

اذا باعلي تحته حظلية له ولد منها فذلك المذرع
فعلى اعمار كان الثانية كما اصمرت هي واسمها
صير الشان في قوله - فهلا نفس ليلى شليها - هذا
ملحق بغيره واجاز لاخفى اصاحتها الى الجمل
لاسمية تمسكا بظاهر ما سبق واختاره في شرح التسهيل
والاحتراز بقولي غالبا عن نحو - واذا ما غضبوا هم يغفرون
والذين اذا اساءهم البغي هم يصبرون - فاذا فيهما
طرف لخبر الجمل بعد ولا شرطية فيها والا كان
يجب اقتران الجملة لاسمية بالفاء - تنبيه -
حل اذا هذه لما الطرفية فلا تنصل الى جملة اسمية
وتلزم الاضافة الى الفعلية نحو - ولما جاءهم كتاب من
عند الله - واما قوله

اقول لعبد الله ما ستاونا ونحن بوادي جد خمس وها ضم
فنقل - وان احد من المشركين استجارك - لان وها في
البيت فعل بمعنى سقط وهم امر من قولك سقطت
سقطت اليه والعنى لما سقط ستاونا قلت لعبد الله خمس
(لفهم اثنين معرف بلا - تكرر اضعف كلنا وكلنا) اي
مما يلزم الاضافة كلا وكلنا ولا يضافان الا لما استكمل
ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا
كلنا امرأتين خلافا للكوفيين في اجازتهم اضافتهما الى
النكرة المختصة نحو كلا رجلين منك فاملن وحكى
كلنا جارحين منك مقطوعة بدعا اي تاركة للفعل

بالجملة تكلف لا دأى اليه (قوله) اما بالنسبة الخ) ينبغي ان يراد بالاشتراك ما ليس نصا ليقاوم مثل وكلا ذلك فيقال على قوله لان ذا مشقة في المعنى اي وذلك يصحق لاشتراك بمعنى عدم الصورية ولولا هذا لكان قوله وانما صح الخ كلاما مطروحا في البين لم يثبت به طبع من الصورية ولا اشتراك للذكورين . واعلم ان اشتراط الدلالة على اثنين لطابق للؤكد وهو كذا او كذا للؤكد وهو ما اضيف اليه (قوله) لفرد معروف الخ) ليعزز بالفرد من التثني والجمع وبالعرف من النكرة مفردة او مشقة او مجموعة كل ذلك تذكيرا وثانيا فتجوز للاضافة وتقييد الشارح بالمفردة المراد به الغير المكررة مأخوذ من نطق المصنف بلي كذلك ومن قوله بعد وان كررتها وتفسير لاطلاق سواء كانت موصولة او شرطية او استهلامية او نعتا او حالا . نعم تقييد التكرير بالعطف وان كان حقا بل يفيد ايضا بكونه بالواو كما في التسهيل وحكما يقتضيه قوله واخصص بها عطف الذي لا يفني خبره كما عطف الخ لا انه ليس في كلام المصنف ما يدل له . واعلم ان طاهر قول المصنف كظاهر التسهيل وان كررتها ان التكرار قياسي والذي صرح به ابو علي الفارسي قصره على السماع ثم قوله اصف اي جوارا لكونه في مقابلة لا تصف وهو المراد منه عدم الجواز (قوله) لان المعنى حيث اينا اي فتكون حيث كانها مضافة للجمع وذلك جائز كما تقدم بشهادة مفهوم مفرد (قوله) بانها لا تصاف الا الى معرفة وجه بان الموصولة يراد بها واحد بعينه والصفة لا تستل بذلك مع اي لتوفاها اي لا يعلم فلا بد من اضافتها لمعرفة (قوله) وهو المفرد نحو الخ) ككلمة هو صير راجع الى ما سبق منه وكلمة نحو الخ تمثيل لغير (قوله) فلا تصاف الا الى نكرة اي لان الوصف والحال المرادين هنا بقول المصنف وصفا كما ينبغي عليه الشارح كل واحد منهما لا بد ان يكون متشا حقيقته او تاريفا والاشتق كلي وحيث ان اضيفت اي الى معرفة اخفى ذلك لاشتداده التعريف الجزئية المنافية للكلية اللازمة لذلك لاستقلال اللازم للصفة وقيل لانها لو اضيفت الى معرفة لكانت بعضا مما تصاف اليه وذلك لا يصح في الصفة اي لان ايا تكون صفة الا اذا دللت على الكمال والتي بمعنى بعض لا تدل عليه (قوله) وهو المفرد المعرفة اي الذي لم يكرر بعطف ولا نوي فيه لاجزاء اذ هو الذي سبق معه اما اذا كرر بعطف نحو

الثاني الدلالة على اثنين اما بالنسبة نحو كلاهما . وكذا المجنين لو بالاشتراك كقوله . كلانا عني من اخيه حياته . فان كلمة مشتركة بين الاثنين والجمع وانما صح قوله . ان لاخير وللش مدى : وكلا ذلك وجه وقيل . لان ذا مشقة في المعنى مثلها في قوله تعالى . لا فارص ولا بكر حران بين ذلك . اي وكلا ما ذكر وبين ما ذكر . الثالث ان يكون كلمة واحدة كما اشار اليه بقوله بلا تفرق فلا يجوز كلا زيد وضرر واما قوله

كلا اخي وخطبي واجدي عمدا في التائب والملم للملأ

كلا الصيغ المشبهة والعطف نازل لدى التثني واللامن في اليسر والصبر فمن الضرورات النادرة (ولا تصف لمفرد معروف . ايا) للمفردة مطالعا لانها بمعنى بعض (وان كررتها) بالعطف (فاصف) اليه كقوله فاشن لفتك خالين لعلن ابي وايتك فارس لاحزاب وقوله

الا تسالون الناس ابي وايتكم غداة التينا كان خيرا واكرما لان المعنى حيث اينا (او تنو) بالفرد المعروف الجمع بان تنوي (لاجزا) نحو اي زيد احسن يعني اي اجزائه احسن (واخصص بالمعرفة موصولة ايا) ايا مفعول باخصص وبالمعرفة مطلق به وموصولة حال من اي متقدم عليها اي تخص اي الموصولة بانها لاتصل الى معرفة غير ما سبق منه وهو المفرد نحو امرر باني الرجلين هو اكرم واي الرجال هو افضل . وايهم اشد . ولا تصاف لنكرة خلافا لابن صفور (وبالعكس) من الموصولة (الصفة) وهي المنعوت بها والواحدة حالا فلا تصاف الا الى نكرة كمررت بفارس اي فارس ويزيد اي فتي ومنه قوله . فلام عينا جبر ايا فتي . (وان تكن) اي (شرطا او استهلاما) مطلقا كمل بها كلاما اي تصاف الى النكرة والمعرفة مطلقا سوى ما سبق منه وهو المفرد المعرفة نحو اي رجل يلتقي فله درهم . ايا لاجلين نصبت . ايسكم ياتي بعثها . فبلي حديث . فظهر ان لاي ثلاثة احوال . تنبيه . اذا كانت اي نعتا او حالا وهي المراد بالصفة في كلامه فهي ملازمة للاضافة لفظا ومعنى وان كانت موصولة او شرطا او استهلاما فهي ملازمة لها معنى لا لفظا وهو طاهر (والزوا

أصافته لدن فبجرا ما بعده بالامافاة لفظا ان كان
معربا ومثلا ان كان مبنيا او جملة فالاول نحو : من
لدن حكيم طيم . وقوله

تنهض الرحمة في ظهيري من لدن الظهور الى المصيري
والثاني نحو : وطناء من لدنا ملا . لينذر بلا شديدا
من لدنه . والثالث كقوله . وتذكر نعماء لدن انت
يا فاع . وقوله

مربيع فوان راقون ورفق

لدن غيب حتى شلب سود الدوائب
ولم يصف من ظروف المكان الى الجملة الا لدن وحيث
وقال ابن برهان حيث قطع هذا هو لاصل الشائع في
لدن من لسان العرب (ونصب غدوة بها عنهم ندر)
كما في قوله

ما زال مهري مزجر الكلب منهم

لدن غدوة حتى دنت لغروب
فلدن حيث منقطعة عن الاصافاة لفظا ومعنى وغدوة
بعدها نصب على التمييز او على التشبيه بالمفعول لشيء
لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها اخرى
لكن يصطح سماع النصب بها محذوفة النون او خيرا
لكن محذوفة مع اسمها اي لدن كانت الساعة غدوة
ويجوز جر غدوة بالاصافاة على لاصل ماو طفت على
غدوة النصبية جاز جر المعلوم مراعاة لاصل وجاز
نصب مراعاة للفظ ذكر ذلك لاخض واستبعد النظم
نصب المعلوم وقال انه بعيد عن التباس وحكى
الكوفون رفع غدوة بعد لدن فبيل هو بكان تامة محذوفة
والخدير لدن كانت غدوة وقبل خبر لمبدأ محذوف
والشدير لدن وقت هو غدوة وقيل على التشبيه بالفاعل
قل سيوبه ولا ينصب بعد لدن من لاسماء غير غدوة
• تنبيه • لدن بمعنى ضد الا انها تخص بمتة امور
احدما انها ملازمة لبدا الفاعل ومن ثم يعاقبان في
نحو جئت من عده ومن لدنه وفي التبريل • عاتية
رحمة من عذنا وعلما من لدنا لما • بحالتي جلست
عده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى لا ابتداء هنا •

اي زيد وصرو اعجبني اعجبك او نوي فيه لاجزاء نحو اي زيد اعجبني اعجبك
فجائز فهي كلمة تعرب من بين منع جواز اصافاة الشرطية للفرد معرفة اذا نويث
لاجزاء (قوله لدن) فيها لغت لدن بفتح الدال واللام كعدن ولدن بفتح
اللام وكسر الدال وفتح النون ولدن بسكون الدال وكسر النون ولدن بضم فسكون
فتح ولدن بفتح اوله وثالثه وسكون ثانيه ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم
اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام ضم الدال ولت بفتح اللام وكسر التاء وفي
الرحمي ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ولدن حكيم فذا اصبحت
الى جملة تمحصت لان ظروف المكان لا تصافى الى الجملة منها الا حيث
(قوله على التمييز) قيل اي من تمييز للفرد وجهه ان لدن اسم لاول زمان
مهم ففسروا ذلك للهم بغدوة والذي ينصبه كلام محمد بن مسعود القزويني في
البديع وكلام الرضي انه ليس تميزا حقيقة بل شيئا به قل الرضي اما النصب
فانه وان كان خاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف
كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق
في لغاتها لم قد تحذف نونه خشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة
تبدلها وتغايبه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ
كراود خلا خصها تشبيها بالتمييز (قوله واستبعد النظم نصب المعلوم)
قال الشيخ لاثير والذي اختاره نصب النصب اذ ليس غدوة عند ناصبها في موضع
جر سيما على راي ناصبها بكان مضمرة فلا يتخيل فيها اذ ذاك جر البتة قال
فان قلت يلزم من ذلك نصب غير غدوة بعد لدن وام يحفظ • فاجاب بانضارهم
في الشواهي ما لا يحتمل في الاوائل (قوله وقيل على التشبيه بالفاعل) صارة
ابي الفتح بن جني وقد شبهه بعض بالفاعل فرفع فقال لدن غدوة كما تملول
صارب زيد في اسم الفاعل (قوله ومن ثم يعاقبان) المثل مجروح التعاقب
مع انفراد عند فقام المثل قوله بحالتي جلست • عده الخ (قوله ان الغالب
استعمالها مجرورة) انما لم يزد بخلاف عند فان الغلب استعمالها غير مجرورة
بمن مع انه يندفع به توهم ان عند لا تستعمل مجرورة بمن اصلا لانه علم من
تعاقبها في • عاتية رحمة من عذنا • انها تستعمل مجرورة فلم يبق حينئذ الا
ان ذلك غير غالب تامل (قوله انها مبنية) قال الشيخ ابن الحاجب الوجه
في بناء لدن واخواته ان من لغاتها وضع الحروف فحمل البنية عليها تشبيها
بها واول لم يكن كذلك لم يكن ابتداء وجه لانها مثل عند وهي معرفة بالاتفاق
(قوله ويلفتهم قري • من لدنه •) ذكر الفارسي ان الكسري هذه القراءة
للخلف من النقاء الساكنين لا للاعراب فهي مبنية حيث دائما (قوله هذا

القول

بانها ان الغالب استعمالها مجرورة بمن • نالهما انها مبنية الا في لغة قيس ويلفتهم قري • من لدنه • •

رابعا انه يجوز اصافتها الى الجمل كما سبق • خاصها جواز اعرادها قبل غدوة على ما مر • • • • • لا تقع الا فضلة تقول
السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة • واسما لدى فهي مثل عند مطلقا الا ان جرما متع بحالتي جر عند وايضا عند
انك منها • من وجهين • لاول انها تكون طرفا للاميان والعاني تقول هذا

القول مندي صواب النح) يوم ان احدهما مثال لكونه طرفا للبيان والآخر لكونه طرفا للمعاني بل يكاد يوم ان الاول للاول والثاني للثاني مع ان المثالين من الثاني ولو ابدل المثال الاول بمندي دينار ولم يقل هذا القول مندي صواب لكان هذا القول مندي اصوب . وما قيل انه ترك التسهيل للاول ليصح قوله بعد ذلك ويستع ذلك في لذي اي جعلها طرفا للمعاني ولو مثل للاعين لم يصح ذلك فليهم انه تخلص من ايها بايها مع ان الذي لا يعدوه الفهم ضرورة ان لاشارة ليست راجعة لجعلها طرفا للمعاني بل لكونها طرفا للبيان والمعاني اي يستع في لذين الكون للامرين معا بل تكون لاحدهما قط ولم يعينه لان الفرض مجرد ان بينهما فرقا على انه لو تم انما يتبع في عدم التسهيل للبيان ولا يتبع في تكرير المثال للمعاني المزم (قوله والزمو اضافة ايها مع) الداعي لاخراج عبارة التين عن طعنها من ان مع مبتدا ومع فيها قليل خبر جعل لزوم الاضافة في مع داخلا تحت كلام المصنف ايها اذ على الظاهر لا يعلم منه الا فلتة السكون وانما فسر مع الملزومة للاضافة بقوله وهي اسم لكان لا مطحلب النح لئلا يتلاني ما ذكره في التبيين لاني من افرادها . وبهذا يعلم ايها انه لا مخالفة بين ما هنا من لزوم الاضافة وقول صاحب التصريح والغالب استعمالها معافة فتكون طرفا . واطم ان ما ذكره الشارح من مجيها للكان والزمان وان وقع في التوضيح خلافا لكنه الذي في التسهيل حيث قال ومع للصحة اللاتقة بالذكور . وفي الرمي حيث قل نحو جثا معا اي في زمان وكما معا اي في مكان (قوله وهو فتح اعراب) قال الرمي لدخول التوين في نحو كما معا وانجراره بمن وان كان ما اذا في نحو جثت من معه وقال للصرح لانها للآية لاصل (قوله فسم) كذا في مروج السهيل والتوضيح الا شرح البدر الدمايني فليهم بدله فني (قوله كما اشعر به كلام النظم) اي حيث زاد كلمة فيها فاتصمى ان التمكن في التي كانت مخروجة وهي اسم وانما لم يكن صريحا لاحتمال ان يراد ضمير فيها تلك المادة من غير ملاحظة اسميتها (قوله ونقل في الساكنة النح) هذا هو الذي ارتفعه الشاطبي والمكوي والموضح والسيوطي وقال بعض شارحي التسهيل انه طاهر الخلاصة ورأي المرادي ان ليس الكسر والفتح في الساكنة العين بل الفتح في المخرجة العربية والكسر في الساكنة البنية وهو الذي يظهر من عبارة التسهيل حيث لم يتعرض للفتح عند ملاقة الساكن وما حي مبارقة وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون اغة ربيعة وفي نسخ كثيرة ما يخالف هذا ويرافق كلام المرادي فاعرفه (قوله بمعنى جميعا) كذا في التسهيل والتوضيح لكن قال بعض شارحي الاول طيه تبعا للشيخ لاثير هذه العبارة هو خلاص قول ثعلب اذا قلت جاعا جميعا احصل الحي في وقت لو وتين او قلت معا فليس الا في وقت وقد عدل بينهما من قال

كنت ويعني كيدي واحد فرمي جميعا ونراي معا

وهي المسألة الجارية بينه وبين احمد بن قادم ومما من مداخل الكوفة قال عنها ثعلب احمد بن قادم فلم يزل يركض الى الليل ففرق ثعلب بما ذكر . هذا كلامه . وقال بعض الفضلاء على عبارة التوضيح بعد ما نقل من الرمي الفرق الذي ذكرنا لا خفاء في انه يخالف ما عليه الموضح (قوله وقد ترادف عند) هذا يوم انها حيث تخالف ما ذكره المصنف على

القول مندي صواب وهذا ظن طم به ويستع ذلك في لذي قاله ابن الشجري في اماليه . الثاني انك تقول مندي مال وان كان فاتبا عنك ولا تقول لذي مال الا اذا كان حاصرا قاله الحريري وابو حلال العسكري وابن الشجري وزعم العربي انه لا فرق بين لذي وعند وقول غيره اولي (و) الزمو اضافة ايها مع) وهي اسم لكان لا مطحلب او وقته والمشهور فيها فتح العين وهو فتح اعراب (مع) بالبناء على السكون (فيها قليل) كوله

فريمي منكم وهواي معكم

وان كانت زيارتكم لاما وزعم سيويه ان تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هي لغة ربيعة وضم فانها مبنية عندهم على السكون وزعم بعضهم ان الساكنة العين حرف واذي الفتح لا جاع عليه وهو فاسد والصحيح انها باقية على اسميتها كما اشعر به كلام النظم هذا حكمها اذا اتصل بها متحرك (ومعل) فيها (فتح وكسر لسكون يصل) بها نحو مع القوم والفتح طلبا للخفض والكسر على لاصل في النعم الساكنين . تنبيه . تقرر مع مردودة اللام فتخرج من الطرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعا نحو جاء الزبدان معا وتتعمل للجمع كما تتعمل للثنين كوله . واقفي رحالي فبادوا معا . ي قوله . اذا حنت لاويل سجعن لها معا . وقد ترادف عند فخر بن حكى سيويه ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم . هذا ذكر من سعي . (واحسن بناء غيرا ان عدمت ما . لم اصيف) لفظا (ناورا ما دما) معنى

أي من الكلمات اللازمة للاصافة فيروحي
اسم دال على مخالفة ما قبله الحقيقة ما بعده
واذا وقع بعد ليس وطم المصطفى اليه
كجست عشرة ليس غيرها جاز حذف لفظا
فيضم غير تنوين ثم اختلف حيث
فقال المبرد حمة بناء لانها كقبل في لا يهمل
فهي اسم او خبر وهذا ما اختاره الناطم
على ما افهمه كلامه وقال لا يخلص اعراب
لانها لم يسم ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد
فهي اسم لا خبر وجوزها ابن خروف
ويجوز قليلا الفتح مع تنوين ودونه فهي
خبر والحركة اعراب باتفاق كالضم مع
التنوين * تنبيهان * الاول يجوز اضا
على ثمة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ
المصطفى اليه قال في التوضيح فهي خبر
والحركة اعراب باتفاق وفيما قاله نظر لان
الاصافة لفظا تضم وتفتح فان ضمت تعينت
للسمية وان فتحت لا تضمن للخبر وت
لا حتمال ان تكون الفتحة بناء لاصاتها
الى الهي * الثاني قالت طائفة كثيرة لا
يجوز الحذف بعد غير ليس من الفسلط
الجدد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وح
موجودون قال في القاموس وفولهم لا غير
لحق غير جيد لان لا غير مسوع في قول
الناصر - جوابا به تغبو احمد نوربنا
لس عمل اسلفت لا غير تسال

وقد اخرج ابن مالك في باب القسم من
شرح التسهيل بهذا البيت وكان قولهم لحن
مكان ليس غيرها من الغلط الجدد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع . اه كلامه . وقد سمع انتهى كلام صاحب القاموس .
والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل نقله في شرح اللب من الكوفيين ووجه ذلك ما سياتي وبشاء مصدر نصب
على الحال اي بانها غيرا مفعول بالضم (قبل كثير) و (بعد) و (حسب) و (اول) و (وحين والجهات) الست (ايها وعل) في انها ملازمة
للاصافة وتقطع عنها لفظا دون معنى فبنى على الضم لشبهها حيث يجوز الجواب في الاستغناء بها ما بعدها مع ما فيها من شبه الحذف
في الجمود والاعتار نحو : له الامر من قبل ومن بعد ، في قراءة الجماعة ونحو قبضت عشرة قصص اي قصص ذلك وحكي ابو علي
الغاري ابدا بدا من اول بالضم ومنه قوله - على اينا تعدو للنية اول - وتقول سوت مع القوم ودين اي ودونهم وجاء القوم وزيد خلف او
املم اي خلفهم او امامهم ومنه قوله - له لاله تلت بين مسافر لنا بشن عليه من قدام - وقوله - اقب من تحت عريص من عل - اما
اذا نوي ثبوت لفظ المصطفى اليه فانها تعرب من غير تنوين كما لو قلنا به كوله - ومن قبل نأى كل مولى قرابة - اي ومن قبل ذلك
وقري له الامر من قبل ومن بعد بالجزم من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وحكي ابو علي ابدا بدا من اول بالجزم من غير تنوين

ما شرحه به وليس كذلك فلو اتى به اكر قوله والمظهر فيها فتح العين لكان اولي فاعمل
(قوله اي من الكلمات اللازمة للاصافة الخ) لا يخلص ان الفارج نزل عبارة التوضيح على
كلام المصنف ليس لا وما كان ينبغي ذلك لان كلام المصنف لم يشعر بلزوم غير للاصافة اصلا
ودعوى انه التوجيه بالاعتراض على المصنف بالخروج من السياق وانه كان الظاهر ان يقول
وغير واسمها اذا عدت الخ لا يتم له حظه تفسيره لكلام المصنف كما لا يحل (قوله ويجوز
فليلا الفتح مع تنوين) اي عند حذف لفظ المصطفى اليه وعدم نيته لفظا ومعنى ودونه اي
عند حذفه وتقديره فهي خبر والحركات حيث اعراب باتفاق كالضم مع التنوين اي عند
حذفه وعدم نيته لفظا ومعنى (قوله وفيما قاله نظر) نقل منه انه قال في شرح التوضيح في
الجواب اللهم لا ان للاصافة الى النبي انما تؤثر البناء اذا كان المصطفى اليه ملفوظا اي لا
محذوفا لضعف سبب البناء بالحذف (قوله قبل كثير) كانه انما لم يقل كثير قبل لتكون
غير حيث بعد قبل فتدخل حيث تحت قوله - ... وما من بعده قد ذكرنا - ولذا لم يلبس
النصب بكونه على الظرفية كما سياتي (قوله وتقطع عنها لفظا دون معنى فبنى على الضم)
الحق ان لمراد من هذا القطع ان يحافظ على معنى المصطفى اليه اذ به يتم المعنى واما خصوص
اللفظ الدال على ذلك للمعنى فلا يلاحظ ولو تقديرا والا لكان كانه ملفوظ به فلا بد من اعراب
ولذا يمتنع التنوين حيث . هذا واشترط بعضهم في البناء على الضم اذ ذلك تقدير المصطفى
اليه معرفة والا فالاعراب ورد بانه لا وجه لاعتراضه لان البناء انما يعرف على حذف
المصطفى اليه ونية معناه ولا دخل في ذلك لكونه معرفة او تكرة (قوله لشبهها حيث
بمعروف الجواب الخ) قال الرضي انما بنيت هذه الظروف عند قطعها من الاصافة لشبهها
الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المعنوف . فان قلت فهذا لا احتياج حاصل لها مع وجود
المصطفى اليه فهلا بنيت معه كالاسماء للوصول مع وجود ما تحتاج اليه من صلها . قلت
لان ظهور الاصافة فيها يرجع جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء اما حيث واذا فانها
وان كانت مسانعة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اسمها ليست بطاهرة اذ الاصافة في
الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المصطفى اليه محذوف وما ابدل في كل وبعض التنوين
من المصطفى اليه لم يبنيا اذ المصطفى اليه كانه ثابت بثبوت بدله ثم قال وبناء الغايات
على الحركات لعلم ان لها عرفا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقتها من الهم

بعض

سرح التسهيل بهذا البيت وكان قولهم لحن ماخذ من قول السري الحنفى انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان
مكان ليس غيرها من الغلط الجدد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع . اه كلامه . وقد سمع انتهى كلام صاحب القاموس .
والفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل نقله في شرح اللب من الكوفيين ووجه ذلك ما سياتي وبشاء مصدر نصب
على الحال اي بانها غيرا مفعول بالضم (قبل كثير) و (بعد) و (حسب) و (اول) و (وحين والجهات) الست (ايها وعل) في انها ملازمة
للاصافة وتقطع عنها لفظا دون معنى فبنى على الضم لشبهها حيث يجوز الجواب في الاستغناء بها ما بعدها مع ما فيها من شبه الحذف
في الجمود والاعتار نحو : له الامر من قبل ومن بعد ، في قراءة الجماعة ونحو قبضت عشرة قصص اي قصص ذلك وحكي ابو علي
الغاري ابدا بدا من اول بالضم ومنه قوله - على اينا تعدو للنية اول - وتقول سوت مع القوم ودين اي ودونهم وجاء القوم وزيد خلف او
املم اي خلفهم او امامهم ومنه قوله - له لاله تلت بين مسافر لنا بشن عليه من قدام - وقوله - اقب من تحت عريص من عل - اما
اذا نوي ثبوت لفظ المصطفى اليه فانها تعرب من غير تنوين كما لو قلنا به كوله - ومن قبل نأى كل مولى قرابة - اي ومن قبل ذلك
وقري له الامر من قبل ومن بعد بالجزم من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وحكي ابو علي ابدا بدا من اول بالجزم من غير تنوين

بمعنى الصانع اليه افعى المصطفى اليه (قوله ايضا) يجوز ان يكون مربوطا بقوله بالجهر من غير تنوين اي هذا بالجهر من غير تنوين كما ان لاية بالجهر من غير تنوين ويحتمل ان يكون مربوطا بالحنكي بالجهر حكي اي حكي هذا للثالث بالجهر من غير تنوين ايضا كما حكا بالضم على ما تقدم (قوله كما اشار اليه بقوله الخ) يريد ان هذه الكلمات عند قطعها عن الاضافة لفظا ومعنى تعرب متونة الا انها تارة تدخل عليها من زيادة على الفعل او نحوه وحيث تجر متونة وتارة يقتصر على لفظ من تلك الالفاظ من غير كلمة من ويوق بالفعل او نحوه وحيث تصب متونة وهذه هي الصورة التي ينزل عليها ظاهر كلام المصنف لانه حكم بالنصب على كلمة قبلها والكلمات التي ذكر بعدها وهي حيث كلها مجردة من من هذه هي الاشارة التي اراد الشارح او ان التثنية لما قبل التثنية تدبر (قوله وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجهر والتنوين وحكي ابو علي ابدا بدا من اول بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف * تشبيهات * لاول انصبي كلاما ان نصب مع الاضافة اي لفظا او نوي معناها او لفظها معرفة ونكرة اذا قطعت من الاضافة اي لفظا ومعنى اذ هي بمعنى كائيك اسم فاعل مرادها به الحال فتستعمل استعمال الصلوات النكرة فتكون نحا لنكرة كصورت برجل حسبك من رجل وحالا لمعرفته كهذا عبد الله حسبك من رجل وتستعمل استعمال لاسماء الجائدا نكرة حسبك جهنم * فان حسبك الله * بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انها اسم فعل فان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال وتقطع من الاضافة فيحدد لها اشراؤها معنى دالا على اللفظ ويتجدد لها ملازمتها للوصفية او الخالية او الاجداه واليه على الضم تقول رايت رجلا حسب ورايت زيدا حسب قال الجوهري كانك قلت حسبى او حسبك فاصحوت ذلك ولم تنون * اه * وتقول في الاستدعاء قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك * الثاني احصى كلامه ايضا ان هل تجوز اصانتها وانه يجوز ان تصب على الطرية او الخالية وتوافق فوق في معناه وتحالفها في امرين * انهما لا تستعمل الا بضرورة بمن * وانها لا تستعمل معافاة فلا يقال اخذته من على السطح كما يقال من عليه ومن فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك واما قوله

يأرب يوم لا اظلل ارض من تحت واصحى من طه
فالهاء فيه للسكت بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مصافا والحق انها توافق فوق في معناه وتحالفها في امرين انها لا تستعمل الا بضرورة بس واستعمالها غير مصافة هكذا ينبغي فيكون المزمع فيه هو اصانتها لا طن انها كاسترا اخواتها التقدمة بدليل فالهاء فيه الخ وتن قال ايضا على قوله وتوافق الخ الصواب

يا رب يوم لا اظلل ارض من تحت واصحى من طه

فالهاء فيه للسكت بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مصافا والحق انها توافق فوق في معناه وتحالفها في امرين انها لا تستعمل الا بضرورة بس واستعمالها غير مصافة هكذا ينبغي فيكون المزمع فيه هو اصانتها لا طن انها كاسترا اخواتها التقدمة بدليل فالهاء فيه الخ وتن قال ايضا على قوله وتوافق الخ الصواب

يا رب يوم لا اظلل ارض من تحت واصحى من طه
فالهاء فيه للسكت بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مصافا * اه * الثالث قال في شرح الكافية وقد ذهب بعض العلماء الى ان قبل في قبله وكنت قبلا

أشرفه بيته لأصنافه تلك أنه أمره لا أنه
 جعل ما لم يكن من التنوين موصلا من
 اللفظ بالصلى إليه فيجعل قبل مع التنوين
 لكونه موصلا من الصلى إليه بما يعمل
 به مع الصلى إليه كما فعل بكل حين
 قطع عن الإضافة لحقه التنوين موصلا
 وهذا القول مندي حسن (وما يلي
 الصلى) وهو الصلى إليه (بأى خلفا)
 منه في الأعراب (غالبا) (إذا ما حذفنا)
 لقيام قرينة تدل عليه نحو وجاء ربك .
 أي أمر ربك . وإسأل القرية . أي
 لعل القرية . تنبيهان . لأول كما قلنا
 الصلى إليه مقام الصلى في الأعراب
 يقيم مقامه في التذكير كقوله
 يسكنون من ورد البر من عليهم
 بردي يصفى بالرد في السلسل
 بردي مؤنث مكان حله أن يقول تصفى
 بالثاء لكنه أراد ما بردي وفي التانيث
 كقوله موت بنا في نسوة حولة
 والسك من أرادها نافع
 أي راحة السك وفي حكمه نحو . أن
 هذين حرام على ذكور أمي . أي استعمال
 هذين . وتلك القرى أهلها . أي أهل
 القرى وفي الحالة نحو تفرقا أبادي
 سبا أي مثل أبادي سبا لأن الحال لا
 تكون معرفة . الثاني قد يكون لأول
 مصافا إلى صاف فيخفف لأول والثاني
 ويقام الثالث مقام لأول في الأعراب
 نحو . وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون .
 أي وتجعلون بدل فكر رزقكم تكذبكم
 . تدبر أمينهم كالذي يغنى عنه من
 الموت . أي كدبران من الذي يغنى
 عليه من الموت ومنه قوله
 فاحرك أفعال العرادة طامعا
 وقد جعلني من حزيمة أصبا

أن يقول وليس كذلك بل توافق الخ فقد وهم ومنشأ الفظة من قول الشارح وقد وهم .
 وبالمجمل فكلام الشارح هنا في غاية التخليط وأن أقروا عليه إلا أنهم لم يكن رأيا نعتيا فيها
 إسقاط التنوين الأولين وأما وهي حصة فانهم (قوله معرفة بيته لأصنافه) لا يجوزهم أن
 الشارح أراد أن هذا يلزم كلام السلام وكيف وقد قلنا سابقا خصصي كلامه أن حسب مع
 الإضافة معرفة بفكرة إذا قطعت منها لفظا ومعنى (قوله وهذا القول مندي حسن) قال الرضي
 هو الحق (قوله وهو الصلى إليه) أي تعدد أو اتحاد ما لم يكن جملة كما يشير إليه قول
 الشارح ليلزم قرينة تدل عليه ففي الغنى وأما الصلى لجملة فلا يعلم أن حذف . هذا
 وقد اضطرب اللسانيون في أن الجاز في الأعراب أو في الكلمة المعربة وعلى الثاني صاحب
 التاميم حيث قال - فصل - قد يطلق الجاز على كلمة تغير حكم أعرابها وأما أصل القول فالتصني
 كلام الجلال المحلي في شرحه على الوراق وجمع الجوامع أن جعله مجاز حذف مستبعد
 والغريب أنه مجاز مرسل بل استعمال القرينة مثلا في أهلها . ولكون التحقيق أنه ليس هذا
 بذلك لا اعتبار من الجاز لم يصرح له الشيخ ابن الحاجب في منحصره وفي التحرير للسالك
 ابن الهملم ومجاز الحذف حقيقة لأنه في معناه وإنما سمي مجازا باعتبار أعرابه (قوله غالبا)
 مسترزة وربما لا (قوله ليلزم قرينة) أي ولو غير لفظية كما في الأمثلة . وأعلم أن هذا
 الذي لم يتركه المصنف كما قد جزم لأن قوله - لكن بشرط أن يكون ما حذف الخ صريح في
 أن أصل الحذف إنما يكون عند العلم بالمحذوف (قوله أي أمر ربك) صرح السعد في
 شرح التاميم بأن هذا التقدير غير صحيح إذ مثله جاء مذابه . وأعلم أن القرينة في الآية
 لاستحالة كما أمرنا إليه فإن المجيء لما أسند لاسم الذات انحصى أن ذات الله تعالى تصف
 به وذلك محال إذ هو عند استناده إلى الذات حقيقة يراد منه التثنيات والتكرارات المخصوصة
 التي لا يصف بها إلا الموائد فلا بد حيث من تقدير الصلى أي أمره مثلا فيكون الأمر
 حيثما بمعنى البلوغ كما يقال شاعرا جاء في خبرك وأتاني أمرك عكنا ينبغي أن يلزم هذا
 الكلام (قوله وفي حكمه) للتبادر أنه معلوف على في التانيث أو التذكير والتعريف للصلى
 قليل المراد به مطلق الحكم الشامل للثوري والتعوي كما هو ظاهر وهو لا يحصل له إذ الكلام
 في اللفظ ويحتمل أن المراد به الحكم به لو نفس لا تصطب فإن الحكم به في الحديث
 - وهو حرام أو انتصابه - للصلى المحذوف الذي هو الاستعمال لكنه لما حذف بقى ما أضيف
 إليه ومثل لا هلاك في الآية . ولا يخفى أنه حيث لا وجد لد هذا قيسا للبيان في الأعراب
 والتذكير والتانيث . ويحتمل أن يكون قوله وفي حكمه خبر مقدم وصغيرة لما ذكر من التذكير
 والتانيث وما بعده خبر أي لآية والحديث في معنى ما قام فيه الصلى إليه مقام الصلى
 في التذكير والتانيث لقيام الصلى إليه في الحديث مقام الصلى في الأفراد وفي الآية مقامه
 في الفعل وهذا لأصناف أقرب وأن كان التعبير بوفي الحالية خير منه التعبير بوفي التذكير
 ويؤيد هذا الوجه ما في بعض النسخ من تفسير لاسليب حيث لم يذكر كلمة نحو قيل الحديث
 وهذا كله رعاية لجانب الشارح والأفلاصق أن العبارة ليست على ما ينبغي وعبارته في
 شرح الكافية جيدة جدا حيث يقول الثالث لأفراد نحو - أن هذين حرام على ذكور أمي -

الشارح قد وهم ومنشأ الفظة من قول الشارح وقد وهم . وبالمجمل فكلام الشارح هنا في غاية التخليط وأن أقروا عليه إلا أنهم لم يكن رأيا نعتيا فيها إسقاط التنوين الأولين وأما وهي حصة فانهم (قوله معرفة بيته لأصنافه) لا يجوزهم أن الشارح أراد أن هذا يلزم كلام السلام وكيف وقد قلنا سابقا خصصي كلامه أن حسب مع الإضافة معرفة بفكرة إذا قطعت منها لفظا ومعنى (قوله وهذا القول مندي حسن) قال الرضي هو الحق (قوله وهو الصلى إليه) أي تعدد أو اتحاد ما لم يكن جملة كما يشير إليه قول الشارح ليلزم قرينة تدل عليه ففي الغنى وأما الصلى لجملة فلا يعلم أن حذف . هذا وقد اضطرب اللسانيون في أن الجاز في الأعراب أو في الكلمة المعربة وعلى الثاني صاحب التاميم حيث قال - فصل - قد يطلق الجاز على كلمة تغير حكم أعرابها وأما أصل القول فالتصني كلام الجلال المحلي في شرحه على الوراق وجمع الجوامع أن جعله مجاز حذف مستبعد والغريب أنه مجاز مرسل بل استعمال القرينة مثلا في أهلها . ولكون التحقيق أنه ليس هذا بذلك لا اعتبار من الجاز لم يصرح له الشيخ ابن الحاجب في منحصره وفي التحرير للسالك ابن الهملم ومجاز الحذف حقيقة لأنه في معناه وإنما سمي مجازا باعتبار أعرابه (قوله غالبا) مسترزة وربما لا (قوله ليلزم قرينة) أي ولو غير لفظية كما في الأمثلة . وأعلم أن هذا الذي لم يتركه المصنف كما قد جزم لأن قوله - لكن بشرط أن يكون ما حذف الخ صريح في أن أصل الحذف إنما يكون عند العلم بالمحذوف (قوله أي أمر ربك) صرح السعد في شرح التاميم بأن هذا التقدير غير صحيح إذ مثله جاء مذابه . وأعلم أن القرينة في الآية لاستحالة كما أمرنا إليه فإن المجيء لما أسند لاسم الذات انحصى أن ذات الله تعالى تصف به وذلك محال إذ هو عند استناده إلى الذات حقيقة يراد منه التثنيات والتكرارات المخصوصة التي لا يصف بها إلا الموائد فلا بد حيث من تقدير الصلى أي أمره مثلا فيكون الأمر حيثما بمعنى البلوغ كما يقال شاعرا جاء في خبرك وأتاني أمرك عكنا ينبغي أن يلزم هذا الكلام (قوله وفي حكمه) للتبادر أنه معلوف على في التانيث أو التذكير والتعريف للصلى قليل المراد به مطلق الحكم الشامل للثوري والتعوي كما هو ظاهر وهو لا يحصل له إذ الكلام في اللفظ ويحتمل أن المراد به الحكم به لو نفس لا تصطب فإن الحكم به في الحديث - وهو حرام أو انتصابه - للصلى المحذوف الذي هو الاستعمال لكنه لما حذف بقى ما أضيف إليه ومثل لا هلاك في الآية . ولا يخفى أنه حيث لا وجد لد هذا قيسا للبيان في الأعراب والتذكير والتانيث . ويحتمل أن يكون قوله وفي حكمه خبر مقدم وصغيرة لما ذكر من التذكير والتانيث وما بعده خبر أي لآية والحديث في معنى ما قام فيه الصلى إليه مقام الصلى في التذكير والتانيث لقيام الصلى إليه في الحديث مقام الصلى في الأفراد وفي الآية مقامه في الفعل وهذا لأصناف أقرب وأن كان التعبير بوفي الحالية خير منه التعبير بوفي التذكير ويؤيد هذا الوجه ما في بعض النسخ من تفسير لاسليب حيث لم يذكر كلمة نحو قيل الحديث وهذا كله رعاية لجانب الشارح والأفلاصق أن العبارة ليست على ما ينبغي وعبارته في شرح الكافية جيدة جدا حيث يقول الثالث لأفراد نحو - أن هذين حرام على ذكور أمي -

أراد استعمال هذين ، ثم قال الرابع العقل فهو وتلك الفري المتكلم لما كلفوا له الخامس التكبر
 نحو تفرقوا ابائي سباً . هذا كلامه فتدبر جدا (قوله وربما جروا الخ) التعبير بالصيغة
 المتخصية للأحداث للتنبيه على أنه لما حكلنا إنما يستحق إعراب المصنف فكان ذلك الجهر
 حدث بعد ولدفع تهم أن الجهر أحدث حقيقة زاد قوله ... كما قد كان ... وقد جعل كافي كما
 بمعنى على مثلها في قولهم بقي الأمر كما كان أي على ما كان وحيث فنقول يحتمل أن يكون
 المراد من جروا نطقوا به مجروراً وتكون ما الداخلة عليها الكافي واقعة على الجهر بالعنى المصدري
 أي النطق به مجروراً والكافي تشبيهية والعنى ربما نطقوا بالمصنف إليه بعد حذف المصنف
 مجروراً كما نطقوا به قبل حذف المصنف كذلك وعلى هذا فالغاية بين التشبيه والتشبه به
 حقيقة لا بمجرد أن العرض لا يبقى زمانين كما قيل وليس فيه اتصال أن الحركة الكسرية
 في المصنف إليه جديدة بغير المصنف إنما فيه أن نطقهم بها قبل حذف المصنف فيكون بعده
 ولا شك في صحته . ويحتمل أن تكون الكافي بمعنى على معلقة بأبقوا لا يجروا وما واقعة
 على عدم الخلف والعنى وربما جروا لاسم الذي أبقوه على حاله التي كان عليها قبل أن
 يحذف المصنف وهي عدم حذفه إلا أنه على هذا لا يكون كما قد كان الخ كبير فائدة غير
 تحقيق البتة وتبين المراد منه في خصوص العلم على أن المصنف لم يلزم على ما استلزم
 من كلامه في هذا الكتاب مثل ذلك مع أنه تركيب مر في عداول مثله في لالسن إذ يقولون
 بقي الأمر على ما كان عليه أمس . وأعلم أنه لا يستلزم من البيت على لاحتمال لأول أن
 العامل الجهر هو المصنف إلا بصيغة مقدمة هي أن العامل قبل الخلف هو أيضاً وهي لم تقع
 في كلامه إلا إيماء في قوله . والزموا إحاطة لدين فجر ... - لن سلم مع أن الحق أن قوة
 كلام المصنف تقتضي أن ليس الغرض إلا بيان أن الحكم السابق في البيت السابق وهو أن
 خلف السلفي لأول في إعرابه غير لازم إذ قيل ما يبقى لأول على ما كان عليه بالشرط المذكور
 ثم لا ينبغي أن ليس في كلام المصنف على كلا الاحتمالين ما يوجب أن العامل غير المصنف
 فثبت في المقام حق التثبت (قوله لن لا يلزم الطغف على معولي الخ) طه المذكور وهو إما
 قول المصنف - وربما جروا ... - أو لعول الشارح كقوله الخ ولا يظهر أنه طه لمحتوف
 تقديره وإنما جعل من هذا القليل ولم يخرج على وجه مدح لا يحذف فيه وهو لن يكون
 مجروراً بالطغف على السابق (قوله بأن تجعل قوله) الظاهر أن هذه حاشية ادخلت في
 كلام الشارح لبيان اللزوم في البيت لأول ينحرف بذلك لفظه من بعض نسخ الشرح مثل
 التوضيح أو أنه سقط من كلام الشارح تصوير ذلك الطغف في البيت الثاني ولا يصل بعد
 قوله والعامل فيه حل ويأتيه مطوفاً على يتركه والعامل فيه أرى . ومن خلف الظاهر
 أن يقال أحمل البيان في البيت الثاني لكونه يعلم من لأول بالمقابلة (قوله والجهر فيما خلا
 من الشروط محفوف) لأول أن لو قال وفي غيرها محفوف لا يلائم عليه إذ هو يلائم لمفهوم قوله
 سابقاً والحالة هذه فلا وجه لنترك مثل هذا الذي يقتضيه طبع التعبير من غير ظهور ضرر فيه
 ولا فائدة في غيره مع أن المطلق المصنف اسم الشرط لا تناسبه الجمعية في عبارة الشارح وإن
 صح معنى في الجملة باعتبار أن أجزاء الشرط شروط أو إرادة الجنس من قول المصنف بشرط

أي ذا مسافة أصح (وربما جروا الذي
 أبقوا) وهو المصنف إليه (كما قد كان
 قبل حذف ما تقدم) وهو المصنف
 (لكن بشرط أن يكون ما حذفه محفوفاً
 لما عليه قد طغف) سواء اتصل العطف
 بالعطف أو انفصل عنه بلا قوله
 أكل امرئ تحسين امرئ

ونار توقد بالليل نارا
 أي وكل نار وقوله
 ولم أر مثل الخير يتركه الفتي
 ولا الشر ياتيء امرئ وهو طامع
 أي ولا مثل الشر لن لا يلزم العطف على
 معولي عاملين مختطفين بأن تجعل قوله
 نار بالجهر مطوفاً على امرئ والعامل فيه
 كل ونارا الثاني مطوفاً على امرئ والعامل
 فيه تحسين . تشبيهه . الجهر والحالة
 هذه متيسر وليس ذلك مشروطاً بتضم
 نفى أو استفهام كما ظن بعضهم والجهر
 فيما خلا من الشروط محفوف لا يلائم

الغاطف المفعول به لا يخرج من قوله اي احد تيم مدي ومع
 حمزة ترديد من مرض الدنيا والله يريد
 لاخرة اي مرض لاخرة حكما فدره
 النظم وجماعة وقيل التقدير نواب لاخرة
 او فعل لاخرة وبه قدره ابن ابي الوبيع
 في شرحه للأصاح وعلى هذا فالمحذوف
 ليس مما لا عليه قد حلف بل مقابلا
 له . اهـ . (ويحذف الثاني) وهو المضاف
 اليه وينوي نبيت المطم (يعني الاول)
 وهو المضاف (كحله اذا به يصل)
 فلا يتوهم ولا ترد اليه التوهم ان كان مثني
 او مضمرا لكن لا يكون ذلك في الغالب
 لا بشرط حلف واحدا الى م مثل الذي
 لم اصفت لا ولا لان بذلك يصير
 المحذوف في قوة الماخوذ به وذلك كقولهم
 قطع الله يد رجل من قالها لاصل قطع
 الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف
 ما اضيف اليه يد وهو من قالها لدلالة ما
 اضيف اليه رجل عليه وكوله - يا من راي
 هارعا لسر به - بين ذراعي وجهه لاسد

او من قول الناحي الشرط (قوله كالحج بدون حلف) عدم قياسه مذهب بصري والكولة
 على قياسه وكانت موجبة لانهم صرحوا بان النار في اصل المسألة على التريفة ولذا اشترطوا
 الممانعة المذكورة وصحوا في التريفة حتى صارت تفعل غير اللطيفة فلم لم يحذف مثل رايته
 التيمي تيم مدي مع ان التريفة فيه طعنة لان تيم مدي اسم لنفس العيلة وذلك غير التيمي
 النسب لليلة ولعل البصرية يردونه بعدم لا طراد ملجور (قوله ومع العاطف للمفعول
 غير لا) هذا يحتمل انه لا فارق بين موري شرط الفصل ولا ومفهومه اي الفصل بغير لا الا
 يكون الفصل بلا او غيرها مع ان العطف في البيت الدانية السابقة مطم طردات وفي كاية
 حلف جبل كما في الصريح (قوله اي مرض لاخرة) هذا التقدير للمشاكله ولا فلاخرة
 ليست بمرض لانها ليست بغائية (قوله فيبقى الاول كحال النخ) الكاف بمعنى على اي
 ويبقى الاول على حاله الكافية له مدعا يصل بالناسي (قوله فلا خوف) فيه الشاهد
 على تقديره معه ونصبه لا فقه (قوله لا ولي ان يكون المضاف مصدرا) انما قسم هذه
 المسألة لان الفصل فيها حسن واما فيما بعدها فدره نص على ذلك ابن مشعل (قوله اما
 مفعوله) قبلوا المفعول بكونه غير جملة احترازا من نحو قول عبد الله عطاف زيد وقال ذلك
 بالطول وهذا يقتضي ان الفصل بمجموع الامور التي جاز الفصل بكل منها غير جائز وحذف فلا
 ينافس على ما ذكر في قول المصنف ولم ينفصل بغير طرف او كطرف من ان الفصل بالمجموع
 كالفصل بكل منفردا ثم ان جواز الفصل بالمفعول قبلها دون الفاعل لان الفاصل اذا كان فاعلا
 يكون حكما في مكانه فيكون الفصل حقيقيا بخلاف المفعول فلا تمكن فيه فالفصل به كالفصل
 (قوله والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل النخ) جملة والفاصل النخ حادثة وقوله فيما

سياتي

اي بين ذراعي لاسد وجهه لاسد وقوله - متى لا رمين النيث سهل وحرزها اي ساهيا وحرزها وقد يكون ذلك بدون الشرط
 المذكور كما مر من نحو قوله - ومن قبل نادى كل مولى قرابة - وقد قرئ شفوذا - فلا خوف طمهم - اي فلا خوف شوق طمهم - تنبهان
 الاول ما ذكره الناطم هو مذهب البرد وذهب سيوبه الى ان لاصل في قطع الله يد رجل من قالها قطع الله يد من قالها ورجل من
 قالها فحذف ما اضيف اليه رجل فصار قطع الله يد من قالها ورجل من المضاف الذي هو يد والمضاف اليه الذي
 هو من قالها قال بعض شراح الكتاب وعد الفراء لاسمان مصانان الى من قالها ولا حذف في الكلام - الداني قد يذمل ما فسر من
 الحذف مع مضاف مضاف الى مثل المحذوف وهو مكنس الاول كقول ابن جرير لاسلي رصي الله تعالى عنه غزونا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع فزوات وبما في بطنه الباه دون توهم ولاصل لعاني عروا هكذا ضبطه الخطاط في صحيح البخاري
 (صل مضاف شبه فعل ما نصب - مفعولا او طرفا اجزا) فصل مفعول باجز مقدم وهو مصدر مضاف الى مفعوله وشبه فعل نعت
 افعال وما نصب موصول وصلته في موضع رفع بالاعاطفة وعائد الموصول محذوف اي نصبه ومفعولا او طرفا حالان من ما او من
 الضمير المحذوف وتقدير البيت اجزا ان يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولا او طرفا والاشارة بذلك الى ان من الفصل بين
 المتصايفين ما هو جائز في السعة خلافا لابصريين في تحصيلهم ذلك بالضرر مطلقا فالجائز في السعة ثلاث مسائل - الاول ان يكون
 المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر - فصل اولادهم شركتهم - وقول الشاعر - ففهام سوقي
 البغاث لاجلال - وقوله - فداسهم نوم الحصيد الداس - وقوله - فزججتها بمزجة - زج العاويص اي مرادة - واما طرفه كقول بعضهم
 - ترك يوما نبيك وهواها سمي لها في رداها - . النائية ان يكون المضاف وصفا والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني
 كقراءة بعضهم - فلا تحسبن الله محطف وعدة رساله - وقول الشاعر - ووالك مانع فصله المحالج - او طرفه كقوله عليه الصلاة والسلام -
 مل اثم تاركو لي صاحبي - وقوله - كئناحت يوما صحرة بعيل - وقد نزل كلامه في البيت جميع ذلك - الثالثة ان يكون الفاصل
 القسم وقد اشار اليه بقوله (ولم يعجب - فصل يمين) نحو هذا غلام والله زيد حكى ذلك الكساعي وحكى ابو حنيفة ان الشاة لا تحجر فتسمع

سواء في أو طرفي طرفي على غير الحقيقة الحالية وإنما لم ينص على قوله والفصل الثاني

الفصل باما كقولهم

هنا خطنا اما اسار ومنه

واما دم والقتل بالحر اجدر . اه .

وما سوى ذلك فمخصص بالشعر وقد اشار

الى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (واصطرازا

وجدا) اي الفصل والالف للاطلاق

(باجني او بعت لو ندا) اي الاولى

من هذه الثلاث الفصل باجني والمراد به

معول غير المضاف فاعلا كان كقولهم

انجب ايلم والداه به .

اذ تجلاء فنع ما تجلاء

اي انجب والداه به ايلم اذ تجلاء او

معولا كقولهم

- تسلي امتياها ندى المسواك ربتها -

اي تسلي ندى ربتها للمسواك او طرفا

كقولهم

كما خط الكتاب بكف يوما

يهودي يغارب او يزيل

الثانية الفصل بعت المضاف كقولهم

ولئن حلفت على يديك لاحسن

يمين اسدق من يمينك مقسم

اي يمين مقسم اسدق من يمينك وقوله

- من ابن ابي شيخ لا باطخ طالب - اي من ابن ابي طالب شيخ لا باطخ - الثالثة الفصل بالنداء كقولهم - كان يردون ابا حاصم

زيد حصار دى بالاجام - اي كان يردون زيدا ابا حاصم وقوله - وفاني كعب بجير منذ لك من تعجيل تهلكة والخلد في سفا - اي

وفاني بجير يا كعب - تنبيه - من الشخص بالضرورة ايضا الفصل بفعل المضاف كقولهم - نرى اسهما للعت تصمى ولا تنمى ولا

نرعوي من نقص احوالنا العزم - وقوله - ما ان وجدنا للهوى من طيب ولا عدونا قهر وجد صعب - والامر في هذا اهل منه في الفاعل

لاجنبي كما في قوله - انجب ايلم والداه به اليث - ويحتمل ان يكون منه وان يكون من الفصل بالمفعول قوله - فلان تكاحها طر

حرام - بدليل انه يروى ايضا بنصب طر ورفع والتقدير فان تكاح طر ايلما او هي ومنه الفصل بالفعل الملقى كقولهم - بلبي تراهم

لارضين طوا - اي بلبي لارضين زادة في التسهيل وزاد فيه الفصل بالمفعول لاجله كقولهم - معاود جرة وقت الهواي اشم كانه رجل

مبوس - اراد معاود وقت الهواي جرة وحكى ابن الاثيري هذا كلام ان شاء الله تعالى اخيك فضل بان شاء الله . اه . خاتمة -

قال في شرح الكافية المضاف الى الشئ يتكلم بها اضيف اليه تكلم الوصول بصلته والصلته لا تعمل في الوصول ولا فيما قبله وكذا

للمضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله فلا يجوز في نحو انا مثل هارب زيدا ان يقدم زيد على مثل وان كان المضاف فيرا وقصد

بها النفي جاز ان يقدم عليها معول ما اضيفت اليه كما يقدم معول للنفي بلا فاجازوا انا زيدا غير هارب كما يقال انا زيدا لا هارب

ومنه قوله - ان امرا خصني بهذا مودته على التامني لعندي غير مكفور - تقدم مندي وهو معول مكفور مع اضافة غير اليه لانها دالة

سواء في أو طرفي طرفي على غير الحقيقة الحالية وإنما لم ينص على قوله والفصل الثاني
قوله في المسألة الاولى والمضاف اليه قلعه والمعنى الثانية ان يكون المضاف مصفا والمضاف
اليه اما مفعوله الاول في حالة كون الفاعل مفعوله الثاني واما مفعوله الاول في حالة كون
الفاعل طرفا النح فلا فهار على هذه العبارة لا ان للناسيب قوله في المسألة الاولى والفصل اما
مفعوله النح ان يوحى ما بعد كلمة الفاعل هنا فاعمل (قوله اي تسلي ندى ربتها المسواك)
لا يخفى انه يحتمل ان يكون ندى ربتها فاعل تسلي والمفعول للمسواك وتأتيث الفعل
لاضافة الفاعل الى مودت يسوع لا يستغنى به منه (قوله اي من ابن ابي طالب شيخ
لا باطخ) قال بعض المصنفين كون شيخ لا باطخ نحا لابي الذي هو مضاف نظرا لمعناه لا مضافي
وللا فهو كية فهو قسم من العلم الذي معناه اقراي وكلا الجزأين فيه بمفرده لا يدل على معين
لكن وجه ذلك ان النعت وان كان حقيقة الجوع لكنه تابع في امرابه المضاف والنعت
في ذلك للمعوت فلذلك جعل نحا للمضاف (قوله والتقدير فان تكاح طر ايلما او هي)
يفير به الى انه لا اتصال بين تكاح وبين ما انما لا اتصال بينه وبين طر للمضاف فها ان
كان مفعولا مستعار لا يلبا وان كان فاعلا مستعار لهو بهذا لا بها قالوا يظهر انه لم يلزم اضافة
شيء الى شيعين فتدبر (قوله ومنه الفصل بالفعل الملقى كقولهم النح) وذلك لان كلمة اي
مضافة للرضين وتراهم زائد زينة كانوا في نحو - وجيران لنا كانوا كرام - وكان في نحو - ما
كان اصح علم من تعلم - وراى بصريته لا مفعول ثانيا لها والمعنى المقصود بلبي لارضين طوا
وهو مستغن من تراهم وكبير نظائره نحو قول بعض المناظرين

تري هل تجمع لايلم شملا به قبل التوسد في التراب

يعرف ذلك من مارس نظرا من الفنون البلاغية وقول صاحب التصريح اي بلبي لارضين

تراهم يمان لكون اي لارضين مضاف ومضاف اليه وانه ليس حق تراهم ان يكون بينهما

نقط ليس الا فلا ينافي ما ذكرنا . وجدبر ما ذكرنا تدفع شكوك الناطرين (قوله وان كان

منه قوله - ان امرا خصني بهذا مودته على التامني لعندي غير مكفور - تقدم مندي وهو معول مكفور مع اضافة غير اليه لانها دالة

المعنى فهو الخ) حذف على تقدير أي هذا ان كان المعنى غير ضروري
كان غير الخ (قوله فان لم يقصد بغير نفي) أي بان لا يصح لا مع النفي ولو
أما في مكانها كما يدل عليه قوله أولا لا ضارب وثانيا لا يكفر (قوله لعدم
قصد النفي بغير) يعني انه ليس المقصود حيث سلب الضرب من زيد بغير كما
في المثال السابق إنما المقصود ان ضارب زيد خارج ممن قام كما لا يخفى وهذا
ظاهر ولا تغات لكلمات الناظرين *

المضاف الى ياء المتكلم

(قوله لان فيه احكاما الخ) انما لم يقل لان احكامه غير احكام الباب قبله
ليشير الى ان الاحكام السابقة تجري هنا ايضا من حذف تنوين او نون ولو
تقديرا وكون لاصافة على تقدير حرف وكونها لفظة ومعنوية واحسن هذا
(قوله لم بك محلا) يدخل تحت النفي لا تحت المحل نحو دار وصبي لان
المراد بالمحل ما هو محل حقيقة لا ما يتناول المجازي مجرى الصحيح كما سنبه
عليه الشارح فيما يأتي قريبا (قوله وقلي) هو ما يقع في العين وعليه قول
بعض المحققين

كنا معا اس في بوس تكابده والعين والقلب منا في قلى واثنى

واليم اقبلت الدنيا عليك بـ تهرى فلا تنسى ان الصكرام اذا

(قوله واخرها واجب السكون) كانه يرمي الى ان لاولى ان يكون خبر ذي

او جميعها ان لم يكن تأكيدا محذوفا يرمي اليه قوله أولا قبل اكسر واخر الخ

وقوله واخرها وتندغم الياء الى قوله حسن وان قوله الياء مبعدا خبره ما بعده

ويكون كلامه حيث قريبا من لا حبالك حيث تعرض للصريح بكسر واخر

للها في غير لانواع لاربعة وسكت عن حكم الياء حيث وتعرض للصريح

بحكم الياء في لانواع لاربعة ولم يتعرض للصريح هنا بحكم كون واخرها

(قوله وهواه زندي) يشير الى ان قول المصنف والواو مقيد بعد القلب ياء

(قوله ولاصل في المنى والجموع الخ) أي لاصل لا يصل فلا ينادي قوله بعد

ولاصل في الجمع المرفوع زندي لان المراد منه لاصل الثالث (قوله فحذفت

النون واللام للاضافة) هذا كلام لا تسمح فيه لان للاضافة تخصي لامرين

معا ضرورة ان اصل غلام زيد غلام لزيد كما تقدم في كلام الخولين وابن جني

فلما اضيف حذفت اللام والتنوين معا انما التسمي في ما اشتهر من ان حذف

النون للاضافة واللام للتخفيف حيث يرمي ان للاضافة لا تكون للتخفيف مع

انها ولو مخوية للتخفيف فانهم (قوله ومنه قوله عليه الصلاة والسلام او مخرجي

هم) هو من حديث عائشة رضي الله عنها في بيان كيف بشر الوحي وهو حديث

طويل صدر به البخاري صحيحه (قوله يمين) لا تسب ان يكون بكسر

الهاء صارع ومن أي صغف رعايته لقوله في واخر المصراع لاول ان والمعنى

على فليبينه فانه قال لحدني لا يكفر وجه قوله تعالى
على الكافرين غير يسير فان لم يقصد بغير نفي لم
يجهل عليه معقول ما اضيف اليه فلا يجهز في قولك
قاموا غير ضارب زيدا قاموا زيدا غير ضارب لعدم قصد
النفي بغير * هذا كلامه والله اعلم *

(المضاف الى ياء المتكلم)

انما افرد بالذكر لان فيه احكاما ليست في الباب

الذي قبله اشار الى ذلك بقوله (واخر ما اضيف

لها اكسر) أي وجوبا (اذا * لم يك محلا) متوقفا او

متصورا (كرام وقلي * او يك) مثنى او مجسما على

حدة (كاتبين وزينين فلي) لاربعة (جميعها) آخرها

واجب السكون والياء بعد أي بعدها (فتنصبا

احذني) أي اتبع (وتندغم الياء) من النقص والمضي

والجموع على حدة في حالتي جرهما ونصبهما (فيه) أي

في الياء المذكورة يعني ياء المتكلم (و) كذا (الواو) من

الجموع حال رفعه فتقول هذا رامي ورايت رامي

ومررت برامي ورايت ابي وزندي ومررت بابني

وزندي وهواه زندي ولاصل في النني والجموع

النصوين او الجورين ابنين لي وزينين لي فحذفت

النون واللام للاضافة لم اندغمت الياء في الياء ولاصل

في الجمع المرفوع زندي فاجتمعت الواو والياء وسبقت

احدهما بالسكون فلبت الواو ياء ثم فلبت الصمت

كسرة لصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام - او

مخرجي هم - وقول الشاعر

اودى بني واعقبني حسرة هدد الرقاد ومبرة لا تغلغ

هذا اذا كان ما قبل الواو مضموما كما رايت واليه اشار

بقوله (وان * ما قبل واو هم فاكسره يمين) فان لم

يضم بل انتحى بقي على فتحه نحو مصطفىون فتقول

جاء مصطفى (والفا سلم) من لا تغلب سواك كانت

للننية نحو يداي او المحمول على التنية نحو لستاي

بالاقتاف او عاخر المقصور نحو صلاي على المشهور

ان كسر قلب لا يغير قلبا نحو يعاصي بها من القلب لا يغيرها جازا
 هل يعني سهل تدبير (قوله من مزيل التلاها الخ) في شرح التسهيل البصري
 وكان الحامل لمزيل على ذلك انهم راوا ان الكسر يلزم ما قبله الياء للتلصص
 في الصحيح والحق به وراوا ان حرف اللد من جنس الحركة ومن ثم قلب
 عن الحركة في كسر قلب فحطوا لالف قبل الياء كالفتحة قبله فيغيرها الى الياء
 لتكون كالكسر قبله واما الف الثانية فلم يغيرها لثلاث بلبس الرفع بغيره بسبب
 قلب لالف واما في القصور فالرفع والنصب والجر ملبس بعضها ببعض لكن لا
 بسبب قلب لالف ياء بل لو اتيت لالف ايما كان لا يلبس حاصلا . فان
 قيل الواجب على هذا ان لا تقلب واو الجمع في نحو جاعني سلمي لثلاث بلبس
 الرفع بغيره . فالجواب ان بينهما فرقا وذلك ان اصل لالف مدم القلب قبل
 الياء فتحذفها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة واما جوز مزيل قلبها لامر استصافي
 لا بموجب مدم ايما فالاول تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في
 مسلومي فانه لامر موجب للقلب هذه الجمع وهو اجماع الياء والواو وسكون
 اولهما ولا يترك هذا لامر الطرد الا لئلا لا يلبس يعرض في بعض المواضع الا ترى
 انا نقول مختار وسط في الفاعل والمفعول معا يعني فلم يكن لا يلبس موجبا لترك
 قلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا لترك لانغام لان ذلك امر لازم مطرد
 فلا يترك له (قوله ما تقدم) اي من قوله - والفا سلم ... - (قوله وذلك
 اربعة اشياء الخ) ان جعل هذا يانا للعمم المراد من قوله قبل وهو ما سوى
 لاربعة المستثبات لم يرد عليه نحو ابي واخي برد اللام وانغامها في ياء المتكلم
 حتى يحتاج للجواب عنه بل رد اللام في ذلك خلاف الصحيح بل يجعل كون
 ذلك خلاف الصحيح وجها لقول الشارح وذلك اربعة اشياء الخ تدبير (قوله
 وكسرها ذلك لغة قليلة) انما ساغ الكسر مع ثقل الياء به لان الياء اذا سكن
 ما قبلها تكون بمنزلة الحرف الصحيح نحو هي (قوله واختاره في السهول)
 قال فيه لا يصح بقلة اعراب العرب اذا اضيف الى ياء المتكلم ظاهرا مطلقا في
 المتن وفي المجموع على حدة غير مرفوع وفي ما سواها مجرورا وقال في خرجه
 الصحيح ان الكسر لاخر للاضافة الى الياء معربا تنديرا في الرفع والنصب
 لان حرف الاعراب منه في الحالين قد شكل بالكسرة الجارية توطئة للياء
 فتعذر اللفظ بغيرها فتحكم بالتقدير كما فعل في القصور واما حال الجر فالاعراب
 ظاهر للاستغناء عن التقدير هذا مندي هو الصحيح ومن قدر كسرة اخرى فقد
 ارتكب تكلفا لا مزيد عليه (قوله واليه ذهب الجرجاني الخ) قال للعصف
 في شرح التسهيل ولم اوافق الجرجاني في بناء اللغات الى الياء وان كان في
 تقدير اعرابه تكلف يخالف الظاهر لان لبناء لاسماء اسبابا كلها متفية منه
 فلذلك اتبعه وذا . ولم ار من خلافة بدا . فان زعم ان سبب بناءه اعرابه

(وفي القصور من مزيل التلاها بلف حسن) نحو
 هني يومه قوله
 سبوا نوري واعتقوا لهواهم فقتضوا ولكل جناب مصرع
 وحكي هذه اللغة هي من مر من قريش وقرا الحسن
 يا بشرى . . . تبينها . . . لاول يستقي مما تقدم
 الف لدى وعلى لاسميتها فان الجمع انتقلوا على قلبها
 ياء ولا ينحصر ياء المتكلم بل هو علم في كل صير نحو
 ولديه وطيه ولدينا وطينا . الثاني يجوز اسكان الياء
 وفتحها مع اللغات الواجب كسر اخره وهو ما سوى
 لاربعة المستثبات وذلك اربعة اشياء لفرد الصحيح
 نحو ظلمي ونوسي والخل الجاري مجراه نحو صبي
 ولوي وجمع التكسير نحو رجالي وحمدي وجمع السلامة
 لونه نحو مسلماني واخطف في لاصل منهما قبل
 لاسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بان لاسكان اصل
 اول اذ هو لاصل في كل مبني والفتح اصل ثان اذ هو
 لاصل فيما هو على حرف واحد وقد تحذف هذه الياء
 وتبقى الكسرة دليلا عليها وقد يلحق ما وليعه فتقلب الفا
 وربما حذف لالف وبقيت الفتحة دليلا عليها
 فالاول كقولهم

خطلي امك مني للذي كسبت

يدي ومالي فيما يفتي طبع

والثاني كقولهم

الحرف ما الحرف لم اري الى اما ويروي الجمع
 اراد الى ابي والعالث كقولهم

ولست بمدرك ما فاتني بلهف ولا بليت ولا لواني
 واما ياء المتكلم المدم فيها فالصحيح الشائع فيها الفتح
 كما مر وكسرها لغة قليلة حكاه ابو عمرو بن العلاء
 والفراء وقلب وبيها قرا حصة . ما انا بمصرحك وما
 اتم بمصرخي . وكسرها صلي الحسن وابو عمرو في
 شاذة وهو اعنف من الكسر مع التشديد . خاتمة .
 في اللغات الى ياء المتكلم اربعة مذاهب . احدها
 انه معرب بحركات مقدرة في الاحوال الثلاثة وهو
 مذهب الجمهور . والثاني معرب في الرفع والنصب
 بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره في السهول
 والثالث انه مبني واليه ذهب الجرجاني وابن الجني

الى غير ممكن رد ذلك بثلاثة امور * احدها استلزام بناء الصلوات الى سائر المصروفات بل الى سائر الاسماء التي لا تمكن لها ذلك باطل وما استلزم باطلا فهو باطل * الثاني ان ذلك يستلزم بناء للثاني الصلوات الى ياء النكلم وبنائه باطل وما استلزم باطلا فهو باطل * الثالث ان المصطفى الى غير ممكن لا بني لجرد الاضافة بل للاضافة مع كونه قبلها مناسبة للحرف في لا يهلم والجمود كثير والمصطفى الى ياء النكلم لا يشترط ذلك في كسر اخره للبناء فدل ذلك على انه غير مستحق للبناء (قوله وكلا هذين للذهبيين بين الصنف) فيه نظر فقد قال المصنف في شرح التمهيل وقد يصير للجرجاني بان يقال لا اسلم انحصار ما يوجب بناء الاسماء في مناسبة الحرف بل يصلح اليها كون اخر الكلمة لا يتاخر فيها تاسر بعامل في تصغير وتكبير وثانيث وتثكير فيلزم من ذلك بناء الصلوات المذكور ونحو الفرق بينه وبين المصور فان اعرابه يظهر في تصغيره كلفي وفي تكبيره كفتية وفي ثانيه كفتاة والمصطفى الى ياء النكلم لا يظهر فيه اعراب في الاحوال الخمسة فمن ادعى فيه اعرابا مقدرا فقد ادعى ما لا دليل عليه بخلاف المصور فان ظهور اعرابه في الاحوال الثلاثة يدل على صحة تقديره في غيرها وقد يستصر له ايضا بان يقال لا نسلم علو الصلوات الى ياء النكلم من مناسبة الحرف لانه خيبه بالذي في ان اخره ياء كياء الذي في كونه بعد كسرة لازمة صالحة للحنى وغير حرف اعرابه وفي انه يتغير في السنية تغييرا مستيقنا وفي الجمع تغييرا محتملا والذي مناسب للحرف ومناسب المناسب مناسب فاستحقاق بناء الصلوات الى الياء بنسبة الذي خيبه باستحقاق بناء وفلس بنسبة نزال وهذا التوجيه والذي قبله من المعاني التي انفردت بالسور عليها دون سبق اليها * هذا كلامه *

اممال المصدر

(قوله اممال المصدر) عام التعبير بالاممال على التعبير بعمل كانه ليناسب قوله بعد الحق في العمل لا انه لا يطرد في قوله اممال اسم الفاعل فالاولى انه تقتضي هذا وفي الترجمة لطافة حيث اممال وهو مصدر الى معوله قبحا ايضا اممال المصدر مع ما فيه من شبه ايهام الضاد حيث وقع لفظ المصدر معمولا وصريح اللفظ امماله . واعلم ان المصدر يطلق تارة على ما يعم اسم المصدر واخرى على ما يتاخره ومن الاول قوله المصدر اسم ما سوى الزمان النح ومن الثاني قوله بنظم المصدر الحق لقوله كافي ولاسم مصدر فعل وحيتد فيحصل ان يحصل في الترجمة على الاول ويكون العنوان مساويا للمعنى عليه لا انه لا يراد به ذلك في قوله بنظم المصدر كما مر ويحصل ان يحصل فيها على الثاني لا انه حيتد ينقص العنوان وهو وان كان لا ضرر فيه الا ان المساواة احسن منه (قوله بفعله المصدر الحق) اضافة فعل لصير المصدر لدفع ما يحتمل عدمها من ان مصدر اللزم يعنى وبالعكس وليس قوله في العمل لحالة على مجهول اذ علم ان الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول واحدا او اثنين او ثلاثة من باب طر واعلم والفاعل وثانيه وتعني الفعل ولزومه لا ان التعبير بالالحاق بهم ان المصدر يعمل لشبهه بالفعل واسقاطه من قوله كافي - كقطعه اسم فاعل في العمل ... قد يحتمل ان اممال اسم الفاعل لا لذلك وكلاهما ليس كذلك لان المصدر يعمل فعل فطر لا

والرابع انه لا عرب ولا مبني واليه ذهب ابن جني وكلا هذين المذهبين بين الصنف والله اعلم *

(اممال المصدر)

(بفعله المصدر الحق في العمل) تعديا

لهي بالفاعل بل لا فاعل أصلا والفاعل فرع ولذلك يعمل موادا به الهي فهو ليس
 أن بعد رمي الغائيات فوائده باسم الخط يلام على الوجه
 أو لا اعتبارا فهو قوله

فهم يدرك هل تستطيع تكللا جبالا من تهامة وأيسات
 أو الحال فهو قوله

وددت على حي الحيلة أو أنها براد لها في عروها من جهتها

بمختلف اسم الفاعل فانه يعمل لغيره بالفاعل المعلوم باشتراط كونه حاليا أو استقباليا . وقد
 نبه على ذلك المصنف في شرح الكافية وسياق مله في كلام السارح قيل فواء - ... ولازم
 مصدر هل - فلو الحق الحق يلب اسم الفاعل واسطفا من هنا كمن احسن فيقول هنا كمله
 المصدر يجري في العمل ويقول هالك بطله اسم الفاعل الحق في العمل (قوله قل مكان
 فعله المستق منه لازما الخ) يريد ان لزوم المصدر يجمع لزوم فعله المستق منه وتعديه يجمع
 تعديه وكذلك تعديه بنفسه يجمع تعديه فعله بنفسه وتعديه بحرف يجمع تعديه فعله
 بذلك الحرف فليس في كلامه إلا ان الفعل يكون لازما وتعديا بنفسه وبالحرف وان المصدر
 يبعده في ذلك واما ان التعدى بحرف الجر يسمى متعديا بالاطلاق فلا يكاد يورده . فما
 قبل هذه العبارة تعدى ان التعدى بحرف الجر يسمى متعديا بالاطلاق مع ان علم الدين
 قال والتعدى تعارفى في التعدى بنفسه بحسب الوضع فلا يشمل عند الاطلاق التعدى
 بحرف الجر وهم فليعد (قوله ان في رفع النائب عن الفاعل خلافا) محله اذا لم يكن
 فعله ملارما للنهائ للجهول لا تنفاه لا لبس بالبنى للفاعل للعل به القول بالنسج اما القول
 بالحوار فمطل بالسماح (قوله ان فعل المصدر يجوز حذفه الخ) فرق بينه وبين فاعل
 الفعل بانه لا يحتاج اليه في تمام الجملة بخلاف فاعل الفعل واختيار الشارح التعبير بفاعل
 على مرفوع للتبني على ان اسماء المصادر الناقصة باقية على عدم جواز الحذف (قوله واذا
 حذف لا يتحمل صيغة) صير حذف يعود لفاعل المصدر وكذلك صير صيغة وصير بفعل
 للمصدر فمردى العبارة ان فاعل المصدر اذا حذف لا يتحمل المصدر صير ذلك الفاعل ومعنى
 حذف هنا سقط الفاعل الطاهر من العبارة فلا يباي حكاية للخلق بعده وبقي على الشارح
 من الامر التي بخلاف المصدر فيها فله انه لا يندم فعوله عليه خلافا لابن السراج وانه
 لا يجوز حذفه باعيا معوله على الاصح واما عدم فضاء من فعوله بتابع فسيبه عليه السراج
 (قوله لا فرق في افعال المصدر الخ) عبارة غريبة ليس هذا احترازا عن حالة واحدة لا يعمل
 فيها وانما هو اعلم بانه يعمل في سائر احواله وكأنه عدل عنها ايماء الى ما اترهت به من
 ادعاء انه احتراز عن التعبير الراجع الى المصدر وانه على الصحيح لا يعمل . ووجه الاحتراز
 انه لا يصدق عليه انه مع ال او صاف وهو طاهر ولا مجرد لانه انما يقال فيها سانه ان
 يقرن بال او بالاصافة لكن يرد ما اعترف به في التبيه الثالث من ان المصدر لا عمله
 شروط ذكرها المصنف في غير هذا الكتاب وعد هذا منها اللهم إلا ان يقال للرد ذكر مجموعها
 في غير هذا الكتاب وان ذكر بعضها بما ورد عدم عد احلال الفعل مع ان لو ما منها وإلا فما

ولزوما فان كان فعاه المستق منه لازما فهو
 لازم وان كان متعديا فهو متعد الى م
 متعدى اليه بنفسه او بحرفه ه تبه
 بحالت المصدر فعاه في امرين الاول
 ان في رفع النائب عن الفاعل خلافا
 ومنع الصيرين جواره واليه ذهب في
 السهل في الثاني ان فاعل المصدر محو
 حذف محذوف فاعل الفصل واذا حذف
 لا يتحمل صيغة خلافا لبعضهم . وادلم
 انه لا فرق في افعال المصدر عمل فعاه
 بين كونه (محذوف او مجردا او مع ال)

لكن اصل الاول اكمل فخصه ولولا دفع
الله الناس ، والساني اقبس نحو ، او
اطعم في يمين في منجته يتبعه ، وقوله
- يهرب بالسيف ردى قوم - واعمال
الثالث قليل كقوله - حيف النكاية
اعداءه - وقوله

لقد علمت اولي الغيرة اني

كررت فلم اكل من الصرب سمعا

وقوله

فانك والتابين مروءة بعد ما

دعاك وابتدنا اليه شوارع

وقد اشار في النظم الى ذلك بالترتيب

• تنبيه • لا خلل في اصناف المصنف

وي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف والذي

اجازه البصريون ومنه الكوفيون فان وقع

بعده رفوع او • صوب فهو متقدم بفعل

مهمر واما الثالث فلجازه سيبريه وتن

واقعه ومنه الكوفيون وبعض البصريين

(ان كان فعل مع ان او ما يعمل • محله)

اي المصدر انما يعمل في موضعين الاول

ان يكون بدلا من اللفظ بفعله نحو صربا

ربدا وقوله - فتدلا زريبي المال ندل

العالب - وقوله

ما قابل الثوب نظراننا بآمن قد

اسلفنا انا منها خائف وجل

فربدا والمسال وآمن نصب بالمصدر لا

بالفعل المحذوف على لامح والاني ان

صح تنديده بالفعل مع الحرف المصدر

بان يكون مقدرا بل والفعل او بما والفعل

وهو المراد هنا فيقدر بان اذا اريد المعنى

او الاستقبال نحو عجبت من صربك

زبدا اس او غدا والتقدير من ان

صربت زبدا اس او من ان نصربه

عدا ويفدر بما اذا اريد الحال نحو

عجبت من صربك زبدا لان اي ما

الفرق لا ان يفرق بان لاجلال المذكور لم يعبه فيها لصراحة كلام المصنف فيه بخلاف
كون المصدر غير ضمير فانه بالمفهوم • ويرد ان تلك الشريطة تؤخذ كلها من كلام المصنف لان
الشرط الذي ذكره يطررها لانه عند اشتقاقها لا يدل على معنى ان او ما والفعل مع ان ضمير
المصدر لا يسمى مصدرا كما حكي فلاحسن ان يقال معنى قوله ذكرها في غير هذا الكتاب
اي بينها صراحة كل واحد بملغاله فليعامل (قوله لكن اعمال الاول اكثر) محل الوهم
الذي دفعه لكن هو قوله لا فرق في اصل المصدر فلا ينافي ما سباب من انه اشار في النظم
الى ذلك الترتيب فلا يقال لا معنى للاستدراك على قوله معافا او مبهرا او مع ال بعد لا يتراف
بكونه اشار به الى ذلك الترتيب ثم انه لا يهجم ان للاكثوية مدركا غير الاستقراء والمراد من
لاقيسية انه ارفق بالفلاس على الفعل لانه فكرة فيكون اشبه بالفعل كذا قيل ولا يذهب
عليك ان التعليق على هذا الوجه لا يناسب الكلام الذي قدمنا من شرح الكافية والكلام لا ي
عن السارح قيل قول المصنف ولاسم مصدر هل (قوله وقد اشار الى ذلك بالترتيب) لا
يخطئ انه لا يشير الى خصوص كون الثاني اقبس فليعامل (قوله اي المصدر انما يعمل
في موضعين) لا يخفى ان المصنف قيد الحاق المصدر بفعله بحلول الفعل مع ان او ما محله
فطاهرة انه مند انتفله ذلك بتفلي الفعل مطلقا مع ان ذلك فيه تفصيل لانه ان وقع بدلا
من اللفظ بفعله يعمل كما يعمل مند ذلك الحلول ولا فلا عمل لكنه لا يصر المصنف لان المفهوم
ذا التفصيل شاع انه لا يعرض به فاسار السارح بالتنبيه الثالث الى صوري العمل بقواه
يعمل في موضعين والى صورة عدم العمل بداء المحصر وهي انما ونبه على ان ذلك مدلول لكلام
المصنف مع لاهتمام بتقديم الصورة المتوهم خروجها اذ الصور الثلاث مجموع منظوم المصنف
ومفهومه بقوله اي ان المصدر الخ واو الى ان ذلك مرادة فجهله كلام المصنف في شرح
الكافية تفسيرا للمراد من العبارة هنا فان هذه عبارة المصنف في شرح الكافية • فاندفع ما قيل
انت خير بان الاول لا دخل له في عبارة الناطم فلا معنى لذكره بعد اي التفسيرية فليعامل
(قوله لا بالفعل المحذوف على لامح) النفي بلا هو قول المبرد والسيارقي وجعاعة وسبابه
لامح وهو قول سيوييه ولاخض والفراء والزجاج والفارسي واحتج للامح باضافة المصدر اليه
في نحو • فصرى القلب • فانها تدل على انها معول له اذ لا يعمل المصدر الا لمعوله
فال الشيخ لا يبر اختلاف في العامل في المعول فتذهب سيوييه ولاخض والفراء والزجاج
والفارسي الى انه المصدر نفسه وذهب المبرد والسيارقي وجعاعة الى انه الفعل المهمر الناصب
للمصدر وي لا فصاح ان الناصب له فعل من غير لفظ المصدر كالتن ونحوه (قوله فيقدر بان
اذا اريد الخ) هكذا في عبارات لهم وقع التيه على ان ليس العرض ان ما لا تحل مع الفعل
محل المصدر الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل محله مع الفعل مطاغا غاية الامر ان ان ثم
الحروف المصدرية فلا يعمل منها الى غيرها مع امكانها وهي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة لمناقضتها
له اذ هي علم استقبال فيما اذا دخلت على المصارح بخلاف ما فانها لا تنافي فمعنى عبارة
السارح فيقدر بان اذا اريد المعنى والاستقبال ولا تقدر ما وان امكن محافظة على رعاية ام
الحروف المصدرية نحو عجبت من صربك زبدا اس او غدا الخ ويقدر بما اذا اريد الحال

ولا يمكن تقدير ان لتمامها الحال بتخليصها المصارع للاستقبال فيجدر (قوله ذكر في التسهيل
مع هذين الحرفين ان المخطئة) اي بصريح اسمها حيث قال ان المصدرية او المخطئة
وتفصيله المذكور في التسهيل تنبيه على انه لم يذكرها في هذا الكتاب بصريح اسمها وان كان
يصدق الاطلاق ان به يشير الى ذلك بطرف خفي انه لم يقل الشارح طاهر مبادته لا تناول
ان المخطئة مع انه ذكرها في التسهيل الخ حكما قال بعد طاهر قوله ان كان ان ذلك شرط
لازم وقد جعله في التسهيل غالبا ولا يربك قوله سابقا هو المراد هنا فانه ليس معناه انه المراد
من عبارة المصنف بل من قوله هو الحرف المصدرية اي ليس المراد صوره حتى يعمل كي ولو
وتحريها واما ان المخطئة فقد تعرض لها في التنبيه بعد ذلك فليثبت فانه لم يثبت من تعرض
الشارح بقوله قد يقال قول اللطيم مع ان يعملها والذي دناه في التسهيل لذكر المخطئة جعله
المصدرية فسميته له (قوله سمع انني اخاك يقول ذلك) النافع من تقدير المخطئة وما
عدم سببية شيء . ومن تقدير المصدرية ارادة معنى الحال وسمع مبدا فاعله انفي ومفعوله
اخاك ويقول ذلك حال او مفعول ثان والخبر حاصل (قوله لامال المصدر شروط) انما لم
يعمل عند انتائها لضعفه بالاصحار بمراد حروري الفعل وبالصغير لزوال الصيغة التي هي
اصل الفعل مع النص في المعنى وبالتحديد يكون الصيغة اذ ذلك ليست هي التي اشتق منها
معنى الفعل ولذا يعمل اذا كانت الناة في اصل بناء المصدر لعدم دلالة على الوحدة قال

فلسولا رجاء المصدر منك ورجة ضابك قد كانوا لنا كالموارد

وبالثنية والجمعية بمراد اصل صيغته التي هي اصل الفعل (قوله بمنزلة الصلة) ادراج
صكته منزلة للتنبيه على انه حال الصريح بالمصدر ليس صلة ولا جزء صلة وان كان بعد
لا تحلال صلة حقيقة (قوله ان يكون مفردا) اخبار الشيخ لانه هذا لا يشترط ولم يشترطه
في التسهيل بل اجاز فيه اعماله مجعوما وهو اخبار ابن صغير ومال ابن هفلم القول بل ان
المصدر لا يعمل جميعا ابعد شيء لان اعماله لمحاولة محل الفعل فلا يتأخر جمعه . وانت خبير
بوجه المناهضة ما ذكرنا على قول الشارح لامال المصدر شروط وان معه ايضا طينع اشتراط تلك
الشروط البرافى بعمل ذلك ولا فما الفرق (قوله ولاسم مصدر عمل) اي مضافا او مجزعا او مع
ال فقد قال في التسهيل اسم المصدر يعمل عمل فعله اي المصدر وطاهرة في جميع احواله لكن
قال الشاطبي لم يات فيها لحفظ متونا ولا معرفا بال ولم دت اللطيم له في كيه بصال . هذا وذكر
بصهم ان اسم المصدر اما يعمل بشرط طول الفعل مع ان او ما محطه وجعل منه ان صابكم باعتبار
ان ذلك مائع في الاصل وان التزمت العرب ان لا تدخل ان على الحرف للمصدرى على
ان هذا اعتار لا استعمال فليشامل (قوله ما ماري المصدر في الدلالة على معناه) هذا
صريح في ان المصدر واسمه يدلان على الحدث خلافا ما قيل ان اسم المصدر يدل على لفظ

تصريحه . تنبيهات . لا اول ذكر في
التسهيل مع هذين الحرفين ان المخطئة
فمحرومات ضربك زيدا فالتقدير علمت
ان قد ضربت زيدا فان مخطئة لانها
واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية
الثاني طاهر قوله ان كان ان ذلك شرط
لازم وقد جعله في التسهيل غالبا وقال في
شرحه وليس تقديره بلحد الثلاثة شرطا
في عمله ولكن الغالب ان يكون كذلك
ومن وقعه غير مقرر بلحده قول العرب
سمع انني اخاك يقول ذلك . الثالث
لامال المصدر شروط ذكرها في غير هذا
الكتاب . احدها ان يكون مظهرا فلو
احمر لم يعمل خلافا للكوفيين واجاز ابن
جني في الخصائص والرماني اعماله في
المجرور وقياسه في الطرف . فانيها ان
يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل . فانيها ان
يكون غير محدود فلو حد بالناء لم يعمل
واما قوله

بحايي به الجلد الذي هو حاتم

بصربة كيه الا نفس راكب
فمنذ . رابعها ان يكون غير معنوت قبل
تعلّم عمله فلا يجوز اعجبي ضربك المبرح
زيدا لان معنوت المصدر بمنزلة الصلة
من الموصول فلا يفصل بينهما فلن ورد ما
يؤم ذلك قدر فعل بعد العت يعلق
به الموصول المتأخر فلو نعت به د تمام لم
يمنع ولاولى ان يقل غير منبوع بدل
غير معنوت لان حكم سائر التوابع حكم
النعت في ذلك . فاحسها ان يكون مفردا
واما قوله

قد جربوه فما زانت تجاربهم ابا قدامة لا الجيد والفعال . فنادى وليس من الشروط كونه بمعنى الحال والاستقبال لانه يعمل لا لشبهه
بالفعل بل لانه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالمصارع فاشتراط كونه حالا او مستقبلا لانهما مدلول المصارع ولاسم
مصدر عمل واسم المصدر هو ما ماري المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخاؤه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله كذا
عرفه في التسهيل فخرج نحو قال فانه خلا من الف عاتل لفظا لا تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قتال قيسلا وهارب

والله من قولها وتوصها وصورة ١٢ ولهم حكما فانهما اسما مصدر لا
مصدران بل قولها لفظا وتقديرا من بعض ما في فعلها وحس المصدر
ان يظن صروف فطه بمساواة نحو توصها توصوا او بزيادة نحو اطم
اعلاها ثم اطم ان اسم المصدر على ثلاثة انواع علم نحو يار وفجار
وبرة وهذا لا يعمل اتفاقا وفي ميم مزيده لغير مفاطة كالصوب
والجدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله
اطم ان مصابكم رجلا اهدى السلم تيمية ظلم
ولا حراز بغير مفاطة من نحو مصاربة من قولك صارب مصاربة
فانها مصدر وغير عدين وهو مراد النظم وفيه خلافا فتنه البصريين
واجازة الكوفيين والبغداديين ومنه قوله
اكثر بعد رد الموت صني وبعد عطائك المائة الرتاعا
وقوله - بعشرتك الكرام تعد منهم - وقوله
لما لو كلامك هذا وهي مصيبة يندبك قلت صحيح ذاك لو كانا
ولوله
لان ثواب الله كل موصد جنانا من الفردوس فيها مخلد
وقول عائشة رضي الله تعالى عنها - من قبله الرجل وزوجه الوهم -
تيسيه * افعال اسم المصدر قليل وقال الصيمري افعالها شاذ وقد
اشار الماظم الى قائمه بتشكير صل (وبعد جرة الذي اضيف له *
كمل بنصب او برفع عمله) اعلم ان المصدر المضاف خمسة احوال
لاول ان يضاف الى فاعله ثم ياتي مفعوله نحو * ولولا دفع الله
الناس * الثاني عكسه نحو اعجبتني شرب العسل زيد ومنه قوله
- قرع القوافيز احواء لا باريق - وقوله - نفى الدراهم تنقاد الصياريف -
وليس منحصرا بالضرورة خلافا لبعضهم ففي الحديث - وحج البيت
من استطاع اليه سبيلا - اي وان يحج البيت المستطاع لكنه قليل *
الثالث ان يضاف الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو * وما كان
استغفار ابراهيم * ربنا وتقبل دعائي * الرابع عكسه نحو * لا يسام
الاسان من دعاء الخير * الخامس ان يضاف الى الطرف فيرفع
وبنصب كالمثنون نحو اعجبتني انظار يوم الجمعة زيد صرا * تيسيه *
قوله كمل بنصب الى آخره يعني ان اردت لما عرفت من انه غير
لازم (وجر ما يتبع ما جر) مراعاة للنظم وهو لا حسن (ومن * راي
في الاتباع المحل فحسن) فالصلى اليه المصدر ان كان فاعلا فمحله
رفع وان كان مفعولا فمحله نصب ان قدر بان وفعل الفاعل ورفع
ان قدر بان وفعل المفعول فقول مجبت من صوب زيد الطريف
بالجر وان شئت قلت الطريف بالرفع ومنه قوله - حتى تهجري الرواح وهاجها طلب العقب حقه الطلوم - فرقع الطلوم فهي

المصدر اذ لا يهتم على الانصاف من وصرفها وكلاما الى الحديث لا
لفظ توصها وتكلم واحترز بقوله في الدلالة على معناه من نحو الدعن
والكحل قائم يدل على ذات لا حدث لكن لا يذهب عليك ان
المصدر كلها تخرج بهذا القيد اذ ما سوى الشئ غير قطعيا فلا
يصدق على المصادر انها هاركت المصدر في الدلالة على معناه
فلا حاجة لاجراء حال وعدة بما بعد كما فعل تبعا لاجراء التسهيل
فكان اللغوي يفرصهم ذلك ان يقول المصنف في التسهيل ما دل
على حدث وخالف الخ ثم يرد على طرد التعريف ايها برة وفجار
فانهما اسما مصدر كما صرح به الفارح الا ان يقال ان في كلام
التسهيل تقيد المصنف بغير علم وكذلك هو للميم الزائدة لغير المفاطة
مع خلوصها من ذلك الخلو الذي ذكره الا ان يدعي المصنف انه
مصدر فاجبر (قوله ولكن موص منها التاء) اي في الاخر وقد
يكون التعويض في الاول نحو تسليمنا فلان التاء في اوله موص عن
احدى اللامين (قوله لخلوصها لفظا وتقديرا من بعض ما في فعلها)
اي دون موص لانه ليس هنالك ما يوجه فيه العوضية الا المدة
وليست صالحة لها لبروتها في المصادر لا التعويض كالاكرام ولا تطلق
ولا استخراج (قوله وهو مراد النظم) كانه انما حصر المرادية في ما
ذكر ربما لتكثير صل الذي لا يناسب ما يعمل اتفاقا كما سيبينه
(قوله ومنه قوله) فصل بمنه ردا على من زعم انه مصدر وقال ان
اطلاى اسم المصدر عليه تجوز (قوله ثم ياتي مفعوله) انصر في
لانته على المصدر الذي جعدى لواحد كانه للاشارة الى ان صور
التعدي لاثنين او ثلاثة مع كونها تعلم بالمعاصرة لا ينبغي ادخالها
هنا لان قول للمصنف كمل محمول على الجواز لا على الوجوب كما
نه عليه فيما سبى بالتخييد بالارادة وذكر المنسوب * ذلك ربما
يكون واجبا (قوله ففي الحديث الخ) منه قوله تعالى * ولله على
الس * الخ لان من لا يصح ان تكون بدلا من الس لا تتع
التصل بين المدل منه والبدل بالاجنبي بل فاعل المصدر وليست
ال للاستغراق بل للعهد والمعنى والله ان يحج المستطيع البيت
واجب عليه اي على المستطيع وكان الفارح عدل الى الحديث
لما في لايته من الخفاء مع احتمال ان تكون شرطية والحواب
محذوف (قوله من انه غير لازم) اي لجواز الاختصار على الفاعل
المفعول واما صورة الاضافة للطرف وذكر المرفوع والمنسوب بعد

والله من قولها وتوصها وصورة ١٢ ولهم حكما فانهما اسما مصدر لا
مصدران بل قولها لفظا وتقديرا من بعض ما في فعلها وحس المصدر
ان يظن صروف فطه بمساواة نحو توصها توصوا او بزيادة نحو اطم
اعلاها ثم اطم ان اسم المصدر على ثلاثة انواع علم نحو يار وفجار
وبرة وهذا لا يعمل اتفاقا وفي ميم مزيده لغير مفاطة كالصوب
والجدة وهذا كالمصدر اتفاقا ومنه قوله

اطم ان مصابكم رجلا اهدى السلم تيمية ظلم
ولا حراز بغير مفاطة من نحو مصاربة من قولك صارب مصاربة
فانها مصدر وغير عدين وهو مراد النظم وفيه خلافا فتنه البصريين
واجازة الكوفيين والبغداديين ومنه قوله

اكثر بعد رد الموت صني وبعد عطائك المائة الرتاعا
وقوله - بعشرتك الكرام تعد منهم - وقوله
لما لو كلامك هذا وهي مصيبة يندبك قلت صحيح ذاك لو كانا
ولوله

لان ثواب الله كل موصد جنانا من الفردوس فيها مخلد
وقول عائشة رضي الله تعالى عنها - من قبله الرجل وزوجه الوهم -
تيسيه * افعال اسم المصدر قليل وقال الصيمري افعالها شاذ وقد
اشار الماظم الى قائمه بتشكير صل (وبعد جرة الذي اضيف له *
كمل بنصب او برفع عمله) اعلم ان المصدر المضاف خمسة احوال

لاول ان يضاف الى فاعله ثم ياتي مفعوله نحو * ولولا دفع الله
الناس * الثاني عكسه نحو اعجبتني شرب العسل زيد ومنه قوله
- قرع القوافيز احواء لا باريق - وقوله - نفى الدراهم تنقاد الصياريف -
وليس منحصرا بالضرورة خلافا لبعضهم ففي الحديث - وحج البيت
من استطاع اليه سبيلا - اي وان يحج البيت المستطاع لكنه قليل *
الثالث ان يضاف الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو * وما كان
استغفار ابراهيم * ربنا وتقبل دعائي * الرابع عكسه نحو * لا يسام
الاسان من دعاء الخير * الخامس ان يضاف الى الطرف فيرفع

وبنصب كالمثنون نحو اعجبتني انظار يوم الجمعة زيد صرا * تيسيه *
قوله كمل بنصب الى آخره يعني ان اردت لما عرفت من انه غير
لازم (وجر ما يتبع ما جر) مراعاة للنظم وهو لا حسن (ومن * راي
في الاتباع المحل فحسن) فالصلى اليه المصدر ان كان فاعلا فمحله
رفع وان كان مفعولا فمحله نصب ان قدر بان وفعل الفاعل ورفع
ان قدر بان وفعل المفعول فقول مجبت من صوب زيد الطريف

بالجر وان شئت قلت الطريف بالرفع ومنه قوله - حتى تهجري الرواح وهاجها طلب العقب حقه الطلوم - فرقع الطلوم فهي

على لا اتباع محل العقب وقوله

السالك الثغرة البطلان سالها

مضي الهلوك عليها الخيول الفصل

الفصل الالبسة ثوب الخلو وهو نعت للهلوك على

الموضع لانها فاعل المشي وتقول عجبت من اكل الخبز

واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله

قد كنت داينت بها حسانا مخافة لا تفلت واليانا

ولو قلت واللحم بالرفع جاز على معنى من ان اكل الخبز

واللحم * تنبيه * طهر كلامه جواز لا اتباع على المحل

في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من

البصريين ومذهب سيويه ومن وافقه من اهل البصرة

الى انه لا يجوز لا اتباع على المحل وفصل ابو عمرو

فاجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والتعنت

والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلف الظاهر *

خاتمة * قد تقدمت الاشارة الى ان المصدر القدر

بالخرف المصدرى والفعل مع معموله بمنزلة الموصول مع

صلته فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء

من الصلة على الموصول ولا يفصل بينهما باجنبي كما لا

يفصل بين الموصول وصلته وانه ان ورد ما يوم ذلك

اول فيما يوم التقدم قوله - وبعض الحكم عند الجهل

للذلة اذعان - فليست اللام من قوله للذلة متعلقة

بأذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور

والقدير وبعض الحكم عند الجهل اذعان للذلة اذعان

وهذا التقدير نظير ما في نحوه وكانوا فيه من الزاعدين *

وما يوم الفصل يلجني قوله تعالى * انه على رجعه

لغادر يوم قبلي السرائر * فليس يوم منصوبا برجعه كما

زعم الرخصي والا لزم الفصل باجنبي بين مصدر

ومعموله ولاخبار عن موصول قبل تمام صلتهم والوجه

الجيد ان يقدر ليوم فاصب والقدير يرجعه يوم قبلي

السرائر ومنه ايضا قوله

لان للذم داع بالطاء فلا تمنى فتلقى بلا حمد ولا مال

فليست الباء الجارة للطاء متعاقبة بالان ليكون التقدير الى بالطاء داع للذم وان كان المعنى عليه لفساد لامرأ لانه يستلزم الجنون

المذكورين والخلص من ذلك تعلق الباء بمحذوف كانه قيل للذم داع لان بالطاء قلل الساي يدل من المن لا اول فحذف

وابني ما يتعلق به دليلا عليه اما المصدر لا ي بدلا من اللفظ بفعله فالاصح انه مساو لاسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم

المنصوب به والجرور بحرف يتعلق به عليه لانه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلتهم والله اعلم *

فهو لا يحتاج لذلك لكونه او تجوز الجمع (قوله وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين) وجهه كما سيأتي ورود السماع والتأويل يجعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب معموله كذلك خلاف الظاهر الذي هو مذهب الحنفى ووجه ما ذهب اليه سيويه ان شرط لا اتباع على المحل عدم تغير العامل عند ظهور اعراب المتبوع وهو مفقود هنا لوجود التغير بزيادة التنوين عند ظهور رفع الفاعل او نصب المفعول * ووجه التخصيص الذي ذهب اليه ابو عمرو بين العلاء ان البدل والعطف اقوى من غيرها لكون الاول على نية تكرار العامل والعطف يقوم مقام اعادة العامل (قوله الى ان المصدر المقدر بالخرف المصدرى الخ) الفعل عطف على الخرف المصدرى ومع معموله حال من اسم ان وهو المصدر والخبر بمنزلة الخ (قوله بل بمحذوف قبلها) لا حاجة له بل بأذعان المذكور ففي شرح بانث سعاد لابن هشام ان المصدر انما يقدر بان او ما والفعل اذا كان فيه معنى الحدث بخلاف نحو لزيد معرفة بالنحو قال ولا يقدح ذلك في عمله في الطرف وان قدح في عمله في الفاعل والمفعول الصريح لان الطرف يكتفي بالصلة الفصل وسياي نظيرة للشارح نفسه في باب الصفة المشبهة ولا يخفى ان هذا يمكن ان يدفع به ايضا الفصل لا ي وقد صرح به السعد ايضا في اول شرحه على التاميم لكن الذي رايته في كلام كثير من النحويين المتقدمين عدم استثناء الظروف والجرورات مما ذكر فليعامل (قوله فليس يوم منصوبا برجعه) قال في المنفى ان الطرف ايضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تكفي بذلك اليوم ولا بغيره بل يتعلق بمحذوف اي يرجعه يوم قبلي السرائر * اه * واعترض بانه يصح تعلقه بقادر ويكون تخصيص القدرة بذلك اليوم لانها في غيره تعلم بالاولى وجوابه ان ايهام التخصيص موجود وهو كاف * وذكر ابن جني في باب تجاذب المعاني والاعراب ان الطرف في المعنى متعلق برجعه الا انك اذا حصلت على هذا لزم الفصل بين المصدر ومعموله واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب منه اضمرت ما يتناول الطرف ويدل بالمصدر عليه (قوله ولاخبار عن موصول الخ) اي من ما هو كالموصول بدليل قوله سابقا بمنزلة الخ والراد لاخبار من حيث المعنى اذ التقدير ان رجعه الخ فلا يرد انه يناهيه قوله سابقا كالموصول وان الخبر منه ضمير الخالق فلا يانم لاخبار للمذكور * ولا تصلح اسقاط هذا الكلام اذ لا معنى لالزام شيء لا يتم للمازم على المازم الا بتحويل اللزوم فيه الى تركيب آخر بصبر منه ومقام التركيب في قبوله على خطر *

(أعمال اسم الفاعل)

(كقطعه اسم فاعل في العمل) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتانيث على المصارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي كذا صرفه في التسهيل فالصفة جنس والدالة على فاعل لاخراج اسم المفعول وما بمعناه وجارية في التذكير والتانيث على المصارع من أفعالها لاخراج الجارية على الماضي نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وفي التذكير والتانيث لاخراج نحو أيف فانه لا يجري على المصارع إلا في التذكير ولعنه أو معنى للمضي لاخراج نحو صامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي والزم (أن كان من مضميه بمنزلة) بان كان بمعنى الحال أو الاستقبال لانه انما عمل حالا على المصارع وهو كذلك (وولي) ما يقرب من القطية بان ولي (استفهاما) مفعول به نحو صارب زيد صرا وقوله - امجز انتم وهذا ولدت به - أو متقدرا نحو مهيمن زيد صرا أم مكرمه (أو حرف ندا) نحو يا طالعا جبلا والصواب ان النداء ليس من ذلك والمسوغ انما هو الاحتداد على الموصوف المقدر والتقدير يا رجلا طالعا جبلا (أو نفيًا) نحو ما صارب زيد صرا (أو جاز صلة) اما المذكورة نحو مررت برجل فائد بعيرا ومنه الحال نحو جاء زيد راكبا فرسا أو محذوف وسيأتي (أو مستندا) لمجدا أو ما اصله المجدا نحو زيد مكرم صرا وان زيدا مكرم صرا فان تخلف شرط من هذين لم يعمل بان كان بمعنى الماضي خلافا للسلي ولا جهة له في - وكلبيهم بسط ذراعيه - فانه على حكاية الحال والمعنى بسط ذراعيه بدليل ما قبله وهو ونفليهم ولم يشل ونفليهم أو لم يعتمد على شيء ما سبق خلافا للكوفيين ولاخض فلا يجوز صارب زيدا أص - تنبيهان - لأول هذا الخلاف في عمل الماضي دون ال بالنسبة إلى المفعول به وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى انه لا يرفع الطاهر وبه قال ابن جني والثوريين وذهب قوم إلى انه يرفع وهو طاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وأما المصدر فتحكى ابن عصفور لاتفاق على انه يرفع وحكى غيره من ابن طاهر وابن خروف المتع وهو بعيد - الثاني من شروط

أعمال اسم الفاعل

(قوله هو الصفة) أي ولو حكما يدل على ذلك اخراجه اسم المفعول وما بمعناه بالدلالة على فاعل فان ما بمعنى اسم المفعول من مصدر نحو الدرهم ضرب لاير أي مصروبه - وفعل نحو جريح أي مجروح ونحوها اذا اخرج بالدلالة على فاعل يكونان فاعلين في الجنس وما ذلك إلا بذلك التعيين كذا اشير اليه لكن لا جود لن يراد بالصفة صريحها على ما هو المتبادر فيخرج المصدر المذكور من الجنس وأما فعل المذكور فيخرج بالدالة على فاعل لا بالصفة لكونه صفة صريحة كما لا يخفى (قوله الدالة على فاعل) أي بالصمن لان دلالة للطائفة على الجموع منه ومن الحديث اما دلالة على الزمان فدرسته كما هو المشهور (قوله وجارية الخ) اعتبار الجريان المذكور في حقيقة اسم الفاعل متطور فيه لجهة كون التعريف له باعتبار المعنى المشهور في اصطلاح النحاة والى فقد يطلقونه على ما عدم ذلك الجريان وسيأتي ان نحو اشرف فرح وكريم وصعيف وغيرها أسماء فاعلين وقال المصنف ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه صفة جارية خروج امثلة المبالغة ولم يكن في ذلك حيز لان اسم الفاعل غيرها (قوله ولعنه ومعنى الماضي مخرج الخ) اراد من كونه للمعنى المذكور ولو مجازا فلا ينافي ما تقرر من اسم الفاعل حقيقة في الحال إلا ان يحدد القول بان المراد حال التلبس على ما فصل في كتب الأصول ثم الغرض الاصلي من هذا التقييد بيان ان اسم الفاعل يكون للزمان الحالي والاستقبالي والماضي وأما اخراج نحو صامر الكشح فبالتبع وهذا شأن العيود كما حقق السيد السند وغيره وحيث فلا يسوغ استظهارها ما تلا جرحه انه كالاسماء الجواردة لا يدل على الزمان اصلا فلا يصدق التعريف ولا على فرد ولا ذكر لأول فقط أو الثاني فقط لئلا يجرهم انه لا يكون الاخر فلا يبقى التعريف جامعا - نعم اخراج نحو صامر يكلي فيه احدهما فلما فافهم (قوله نحو صامر الكشح من الصفة المشبهة) أي وأما نحو كريم منها فقد تقدم خروجه بجارية (قوله في التعدي والزم) أي لا في نحو صم دخول اللام على مفعوله الموصوف (قوله والصواب ان النداء ليس من ذلك) أي كما يوحى طاهر كلامه اذ يدل على انه موصوف كالبيته والى ما ذكره في انتائها منابر لها والى لاستغنى عن ذكرها مع انه في الواقع من افراد قوله أو وصفا لاطلاقه المتلول للمقدر لو راغ بقاؤه على اطلاقه أو من افراد قوله وقد يكون نعت الخ كما هو الحق تحدير (قوله فلا يجوز صارب زيدا) كذا في كبر من النسخ باسقاط اس على ما هو لا صيب (قوله دون ال) اخذ تقييد عمل الماضي بدون ال من قول المصنف لا في - وان يكن صلة ال الخ - (قوله وذهب قوم الى انه يرفع) ذكر في المعنى ان ذلك لا يشرط كونه محمدا أو بمعنى المصارع وقال غيره بشرط الاحتداد على النفي أو لاستفهام كما تقدم في

أعمال اسم الفاعل المجرد أيضا أن لا يكون مصفرا ولا موصوفا خلافا للكسائي فيهما لانهما يتحصلان بالاسم فيبعد أن الوصف من الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم اثنى مرتين وسورا فرسخا لان فرسخا ظرف يكفي برائحة الفعل وفل بعض المتأخرين أن لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله - تفرق في لا يدي حكيث صيرما - حيث رفع صيرما بحكيث ولا حجة له أيضا على أعمال الموصوف في قوله اذا فاقد خطباء فرحين رجعت

ذكرت سليبي في الخطيب للزوايل
اذ فرحين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد والتقدير فقدت فرحين لان فاقد ليس جاريا على فطره في التانيث فلا يعمل اذ لا يقال هذه امرأة موصوع ولدها لانه بمعنى النسب قال في شرح التسهيل ووافي بعض اصحابنا الكسائي في أعمال الموصوف قبل الصلة لان صطه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء هو هذا التصيل وان مذهب الكسائي وبقي الكوفيين اجازة ذلك مطلقا (وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرف) فيستحق العمل الذي وصف) مع المنعوت للمقوطة به نحو مختلف الوانه اي صنف مختلف الوانه وقوله - كالمح صخرة يوما ليوحها - اي كوعل فاطم ومنه يا طالعا جبلا اي يا رجلا طالعا جبلا - تنبيه - لاستفهام المقدر ايضا كالمقوطة نحو مهين زيد صرا ام مكرم اي امهين (وان يكن) اسم الفاعل (صلة ال فلي المهي - وغيره) اصالة قد ارتضي) قل في شرح الكافية بلا خلأ وتبع ولده لكنه حكى الخلأ في التسهيل فقال وليس نصب ما بعد

بالب (قول المجرد ايضا) التعبير هنا بالمجرد وفيما مضى بدون ال تنقن (قوله وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز اصالة كما في قوله الخ) رد بان محل هذا خارج من محل الخلأ لكونه متبعا بعمل النصب والذي في البيت محل الرفع (قوله لان فاقد الخ) لا ينصب عليك ان الغرض تم بدون هذا الكلام فان بقي حجة البيت للكسائي يكفي فيها دعوى احتمال كون فرحين مفعولا لتقدم مقدرا واما علته اصل المسألة اي منع عمل الموصوف عند قدمه في قوله لانهما يتحصلان بالاسم فلا يليق ذكر هذا الصلح كما لا يخفى على العارف بالاليهم في مثل هذا ثم قوله بعد اذ لا يقال هذه امرأة موصوع ولدها كلام على ما يحكيه السياق في البين اذ لم يجر في ما مضى ذكر لتلك اللة بل اللة فاقد والذي اتاحه لان ان الغرض خلأ ذلك وان العبارة ناقصة جدا وكأنه من احالات النسخ وتصيل ذلك ان الكسائي لما احتج على أعمال اسم الفاعل الموصوف بالبيت يرد عليه من وجهين - احدهما انا نسلم ان فاقد فيها اسم فاعل موصوف لا انا نقول ان الفعل ليس له بل لقد فلا تصلح للنسب - الثاني انا نمنع ان فاقد اسم فاعل راسا لان اسم الفاعل لا بد من جر يانه على فعله في التذكير والتانيث كما تقدم في تعريفه وفاقد وان جرى عليه في التذكير لكنه ليس له صيغة في التانيث يجرى بها على فعله اصلا بل هو للنسبة كلاب فلا يعمل وظيره موصوع فانه ليس له ذلك الجريان حتى يكون اسم فاعل فيعمل اذ لا يقال هذه امرأة موصوع ولدها لانه بمعنى النسب وحيد فكان اللاتي لهذا الغرض ان تكون العبارة هكذا اذ فرحين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد اذ التقدير فقدت فرحين على ان فاقد ليس اسم فاعل اصلا لكونه ليس جاريا على فعله في التانيث بل بمعنى النسب فلا يعمل وظيره في ذلك موصوع اذ لا يقال هذه امرأة موصوع ولدها لانه بمعنى النسب هذا ما لاح لي في هذا المقام واما ما ذكره الناطرون فالتعليقات باردة لاهوائ بلخطا خير منها يعرف ذلك من يعرف طباع التراكيب (قوله نعت) قد لا يرد خصوص النعت الاصطلاحي ليشمل الحال (قوله عرف) قيل التحقيق ان حلف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل ولو حاليا ولا يشترط اختصاص الصلة بالموصوف كما هو كلام المعريين (قوله اي كوعل فاطم) اي بقربة - واهي قرنه الوهل - (قوله فلي المهي وغيره) يدخل في موم وغيره ما اذا لم يحدد او صغر او وصف ان كانت اصاحته للاستغراق اما ان كانت عهدية فلا (قوله خلافا للرماني وتن واقفه) احتج لهم بتقدير سيويه بالذي فعل - ورد بان المقصود به بيان الزائد مع ال وهو العمل وهو ماض لان كان يعمل قبلها حالا ومستقبلا فلم يحتج الى بيان ما تقر له بل بين ما لم يكن ناجا - قيل ويرد عليهم - والحافظين فزوجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات - وفيه بحث لصحة المهي فيه - الى معنى والذين حفظوا والذين ذكروا - نعم يرد طاعهم قوله اذا كنت معنيا بمجد وسود فلا تك الا الجملة القول والفعلا

(قوله خلافا للاخفش) اي في دعواه انه منصوب على التشبيه بالفعل به راسا عدم موصولية ال وانما هي حرف تعريف فتبعد عن الفعل لكونها من خواص الاسم كالصغير - ورد بان المشبه بالفعل به ملزوم لكونه شبيها وهذا قد يكون اجنيا نحو الصارب زيدا وتناي

اللازم دليل على تنافي المزومات (قوله ولا بفعل مصدر خلافا لغيره)
 رد بانها دعوى لا يصحها دليل (قوله على ان قوله قد ارتضي
 الخ) ترقى في الاضرار على ولد الناظم فانا ولو قطعنا النظر عما
 في التسهيل لم يصح كلامه لان عبارة المصنف تشعر بالخلاف وقد
 يجعل بالنسبة للناظم ايضا على معنى انه لا يصح منه التصريح
 بعدم الخلف مع ذكره له في كنهه تصويرها واشعارا (قوله اي
 كثيرا ما يحول الخ) يعبر الى ان لا بد من عبارة المصنف بمعنى
 التحويل الى هذه الصيغة وان الكثرة في قوله بكثرة المراد بها المبالغة
 كما في عبارة غيره فليست حيث ان استحقاقها العمل مسبب من
 ذلك التحويل فلو انما عملت لعدم جريها على الفعل وان المبالغة
 يحصل اليها بذلك التحويل مما لا تحويل فيه لا يخفى اشر وفرح
 فما لم يكن محولا من شيء ليس من افراد هذا الباب بل من افراد
 الصفة المشبهة وانه لا يقال موات وقيل زيد لعدم تاي المبالغة
 وان التاء في نحو علامة ونسابة لتأكيد المبالغة المستفادة من
 الصيغة لا لاصلها وان العمل الذي استحقته عمل اسم الفاعل
 فيحافظ فيها ايضا على غرائط المذكورة وانها لا تبني الا من الثلاثي
 حيث قال من فاعل كما سيصرح به واما قوله اي كثيرا فقد اخذه
 من قول المصنف بعد ... وفي فعل قل ذا وفعل - لا من قوله
 بديل كما وهم لان مجيء فعل للكثرة قليل ولانه يصير معنى قول
 المصنف وفي فعل قل ذا بناء على الطاهر وفي فعل قل التحويل
 الكثير وهو متناهات عند التأمل . واعلم ان المراد من قصد المبالغة
 قصد التخصيص طمعا والا فاسم الفاعل لا يتأنيها فثبت (قوله وهو
 المثنى والجورج) فيتلول المكسر والمصحح وقد نقل صاحب البسيط
 وابن امي الربيع عن سيويه والخليل وجماعة من النحويين انه
 لا يعمل الا المفرد لو الجمع المكسر واختار بعض المتأخرين افعال
 للمثنى والجمع السالم دون المكسر لعدم الجريان وبقائه في السالم
 ثم تعثيل المخرج بغير ذنبهم انتهى ان المراد بغير المفرد ما يعم
 امثلة المبالغة ويناسبه عدم آتيان المصنف بهذا البيت قبل قوله
 فقال الخ (قوله وانصب بنفي لاعمال) اطلاق النصب يراد منه
 كونه على المنعوية او الخيرية لا الحالية او التمييز لانتاج لامصافة
 حيث قد تجوز الجر في المنصوب افعالهم لعدم حوازة في المرفوع فكلام
 المصنف والشارح في صير المرفوع والتلو التابع من غير فاصل فيهم
 عدم جواز الجر فيما تقدم مطلقا وفيما صل بينه وبين عامه فاصل

ولا بفعل مصدر خلافا لغيره على ان قوله قد ارتضي يفهم بذلك
 والجعل اربعة مذاهب المشهور انه يعمل مطلقا لغيره موقعا
 يجب تأويله بالفعل (فعال او مفعول او فعل) في كثرة من فعل
 بديل (اي كثيرا ما يحول اسم الفاعل الى هذه الامثلة لقصد المبالغة
 والتكثير (فيستحق ما) كان (له من صل) قبل التحويل بالشروط
 المذكورة كقوله - اخا الحرب لباسا اليها جلالها - وحكي سيويه اما
 الفصل فانا شراب وكقول بعض العرب انه لمخار يوائكها حكاة
 ايها سيويه وكقوله - ضروب بصل السيف فوق سنانها - وكقوله
 صفة سعدى لو تراعت لراهب بدومة تجر دونه وجسيج
 قلا دينه واحتاج للشوق انيسا على الشرق اخوان العزاء هجج
 (وفي فعل قل ذا وفعل) كقوله

فكانت اما منهما فشيبيستة هلالا واخرى منهما تشبه البدر
 وكقوله - اتاني انهم مزقون عرسي - وقوله

حذر امورا لا تصير وآمن ما ليس من فيه من لاقدار
 انشده سيويه والتدح فيه من وضع الحاسدين ومما استدل به
 سيويه ايضا على افعال فعل قول ليد

او مسجل خنج صادة سمج بسراية نذب لها وكسوم
 تنبيه . انهم قوله من فعل بديل ان هذه الامثلة لا تبني من
 غير الثلاثي وهو كذلك الا ما ندر قال في التسهيل وربما بني فعال
 ومفعول وفعل وفعل من اهل يشير الى قولهم درك وسار من ادرك
 واسار اذا ابلى في الكاس بقية ومطاع ومهوان من اعلى وامان
 وسبع ونذير من اسمع وانذر وزهوق من ازهق . اه . (وما سوى
 المفرد) وهو المثنى والجورج (منه جعل) اي جعل مثل المفرد (في
 الحكم والشروط حيثما صل) فمن افعال المثنى قوله

والثاني عرسي ولم اشتمها والثاني اذا لم اشتمها دمي
 ومن افعال الجورج قوله

م زادرا انهم في قومهم غر ذنبهم غير فخر
 وقوله - او الف مكة من ورق الحمى - وقوله

من حمل به ومن عافسد حبك الطلق فشب غير مهمل
 ومنه . والذاكرين الله كثيرا . هل من كاشفات حرة . (واصب

نحوه اني جاعل في الارض خليفة . ومعلوم واخص معلوم لدلالة ما قبله كما ذكر في الشرح اي بني لامال (قوله بالاحاقه) اي بسببها (قوله اني جاعل في الارض خليفة الخ) مثال لما اذا لقد التلو وما بعده مثال لما وجد واحيف الوصف اليه وانصب اليه واحد كما في عطلي زيد درهما او اكثر كما في معلم زيد بكرا مطلقا وفائدة لايلين مع هذا بقوله . جاعل الليل سكنا . للتبسيط على انه لا فرق بين ما يصدق بنفسه مطلقا وما يصدق بغيره وقارة بالحرف ولا بين ما اذا فصل بالتالي بين العامل والاول والعكس (قوله مطلقا) اي ولو كان غير التلو اكثر من واحد بقريته لا مثله ولا يفسر بواو غير عامل لانه موضوع هذا التبسيط فان ال الداخلة على تلو في قوله غير التلو للعهد والعهد قوله قبله تلو غير العامل فتدبر (قوله فل مصر) اي لا اسم فاهل لانه يكون بمعنى لاول وهو غير عامل فحكما هذا والغرض من التشديد العمل (قوله شيئا بصحوب لالف واللام) اي في اختراع التنوين لا في الصرف لصرحهم بان ال حيثند موصولة (قوله وبالمثون) اي الذي ليس بمعنى المضي لما انه اذا كان بمعنى المضي يجب ازالة تنوينه واصافه الى ما بعده ثم وجه الشبه بالمثون عدم الاضافة (قوله لزم حذف اول مفعوله) بيان الملازمة ان المصدر فعل فلا يصح المضي والمفعول غير مذكور (قوله وثاني مفعولي طان) بيان الملازمة ما كان قدومه من ان اسم الفاعل حيثند شيئا بصحوب لالف واللام فيعمل وان كان خصه لا يقول به (قوله وذلك متنع) اي حذف اول المفعولين والثاني المذكورين متنع لانه لا يجوز لاقتصار على احد مفعولي طان فيمتنع لاقتصار المذكور لان امتناع اللزم بدل على امتناع اللزوم هذا تقرير هذه النظرية وقد اخرجت بان الحذف حيث اخصاري ليس الا وبان لاقتصار انما يمتنع اذا لم يكن المفعولان مذكورين بدليل زيدا طنته قائما ولا يذهب طبعك ان لاخر اعمس مبنيان على تسليم ان طان عامل فيما طان به العارضي وان الخمس لا يسد انكاره والا فالحسم ينكر ماله واسا فلا يلزم اللزوم لاول مفعولي ان ابن ابي الربيع اجاب بان العرب لا تقول هذا طان زود امس منطلقا انما تقول فيه هذا الطان زودا منطلقا امس (قوله وايضا فهو مقتضى الخ) لاظهر انه معلوم على قوله ويقوي الخ اي ان وجود لاقتضاء المذكور للمرتب عليه العمل يقوي هذا المذهب كما ان قولهم السابق يقويه ايضا ثم ان هذا لاقتضاء مبني على ما ذكره من شبه اسم الفاعل المذكور بصحوب ال الذي ينفه صاحب هذا المذهب وان كان الخمس المذكور لم يقل به مع ان هذا انما سبق للتبوية لا للابلات حيثند سهل طيه امر ما قيل يرد عليه ان لاقتضاء مشروط بالمشايهة التامة بالفعل بان تكون في التظ والعنى مع الاحكام والاضاء الشرط ينحى بانتفاء المشروط . وبالجملة ان هذه التقريرات تم بعد تسليم مبني مذهب السيراني ولا حين لا وهذا كما قيل في المسألة الزبورية ان سيويه يجيب الكوفية بناء على مذهبه وهم يرون طيه بناء على مذهبهم مع ان مدارك هذه الثنوين منسبلة لا يعوز الذكي تنصها او ابداء منابه اخرى تعارضها . ومن هنا قرانا في كتابنا هذا لم نسلط سبل التكلم في مدارك اقرال المتخالفين لا سيما وليس ذلك الا وظيفة المجتهدين كما اشرنا اليه في الديباجة (قوله كالب الخ) فرق بان الكاف في عطيكه مانعة من الاضافة وليس بموجودة هنا

بذي لامال تلو واخص (بالاحاقه) وقد قري بالوجهين . ان الله بالغ امره . هل من كاشفات صرة . (وهو لنصب ما سواء) اي ما سوى التلو (مقتضى) نحوه وجاعل الليل سكنا . على تقدير حكاية الحال . اني جاعل في الارض خليفة . وهذا عطلي زيد درهما ومعلم بكر ممراتنا . تبسيطات . لاول يعين في تلو غير العامل الجهر بالاحاقه كما انهم كلامه . واما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا نحو هذا عطلي زيد امس درهما ومعلم بكر امس خالدا قائما والناصب لغير الطو في مذهب المغالين ونحوهما فعل مصر واجاز السيراني النصب باسم الفاعل لانه اكتسب بالاحاقه الى لاول شيئا بصحوب لالف واللام وبالمثون ويقوي ما ذهب اليه قولهم هو طان زيدا امس قائما قائما يعين نصبه بطان لان ذلك لو اصدر له ناصب لزم حذف اول مفعوله وثاني مفعولي طان وذلك متنع اذ لا يجوز لاقتصار على احد مفعولي طان وايضا فهو متنع له فلا بد من عمله فيه قبلا على غيره من المتعيات ولا يجوز ان يعمل فيه الجهر لان الاضافة الى لاول منعت الاضافة الى الثاني فتعين النصب للضرورة . الثاني ما ذكره من حراز الوجهين هو في الظاهر امس المصدر المتصل فيتعين جره بالاحاقه في نحو هذا مكرمك وذهب لاخش وعشلم الى انه في محل نصب كالبه من نحو الدرهم زيد عطيكه وقد سبق بيانه في باب الاضافة . الثالث فهم من تقديره النصب انه اول وهو طاهر كلام سيويه لانه لاصل وقال الكسائي هما سواء

وقيل لأضافة أولى للصفة (واجرر أو انصب تابع الذي انصب)
بإضافة الوصف العامل إليه (كجفتي جاء ومالا) ومالا (من نهض)
فلجر مراعاة للفظ جاء والنصب مراعاة لمحلله ومنه قوله
هل انت باعث دينار لحاجتنا أو صد رب لغاصون بن مخراق
فبعد نصب مطلقا على محل دينار وهو اسم رجل قال الناظم ولا حاجة
إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وإن كان التقدير قول
سيبويه وعلى قوله فهل يقدر فعل لأنه لا أصل في العمل أو وصف
منون لأجل المطابقة قولان ولو جزم به رب لجاز فإن كان الوصف
غير عامل تعين إصهار فعل النصب نحو وجعل الليل سكنا والشمس
والقمر حباناً إذا لم يرد حكاية الحال أي وجعل الشمس والقمر
حباناً (وكل ما قرر لاسم فاعل) من الشرط (يعطى اسم مفعول)
وهو ما دل على الحدث ومفعوله (بلا تفاضل) فإن كان بال وصل
مطلقاً ولا يشترط لاجتماعه وإن يكون للحال أو لاستقبال فإذا استوفى
ذلك (فهو كقول صيغ للمفعول في معناه) وعمله فإن كان متعدباً
لواحد رفعه بالنيابة وإن كان متعدباً لاثنتين أو ثلاثه رفع واحد
بالنيابة ونصب ما سواه فالأول نحو زيد مصروب أبوه فزيد مبتدا
ومصروب خبره وأبوه رفع بالنيابة والثاني (كالطبي كذا يكتفي)
دال على مبتدا وال فيه موصول صله عطفي وفيه ضمير يعود إلى ال
مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الأول وكذا المفعول الثاني ويكتفي
خبر المبتدا والثالث نحو زيد معلم أبوه معاً قائماً فزيد مبتدا ومعلم
خبره وأبوه رفع بالنيابة وهو المفعول الأول ومعلم المفعول الثاني وقائماً
الثالث (ولقد يمتلئ ذا) أي اسم المفعول (إلى اسم مرتفع) به
(معنى) بعد تحويل الأسماء إلى صيغة الموصوف ونصبه على
التشبيه بالمفعول به (كمحمود المقاصد البرع) أصاه الورع محمود
مقاصده فمقاصده رفع بمحمود على النيابة فحول إلى الورع محمود
المقاصد بالنصب على ما ذكر ثم حول إلى محمود المقاصد بالجر
فمنسب إليه مع اتصافه بثنيتين الأولى انفراد اسم للمفعول من
اسم الفاعل بجواز لأضافة إلى مرفوعة كما أشار إليه بقوله وقد
يصلى ذا وفي ذلك تصيل وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير معد
وقد سوت معناه عمل مقامه الصفة المشبهة وافتت اصاحته إلى
مرفوعة مفعول ردد فاسم لا برفع لأن نصبه وجره على حد
حسن الوجه وإن كان - - - - -

(قولهم وقيل لأضافة أولى) قاله الشيخ لاير (قوله واجرو أو
انصب) تقديم الجر للإشارة إلى إصنيفه على النصب وإن اشتركا
في أصل الجواز لكن هذا في غير نحو الصارب الرجل وزيداً فإنه
يعين فيه النصب لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بال إليه
لخلافه منها كذا في التسهيل ومذهب سيبويه لا إطلاق لانطلاق في
التابع ما لا ينفكونه في المتبوع (قولهم بإضافة الوصف العامل)
كانه أخذ التقييد بكونه مفعلاً من قول المصنف تابع فإنه اتصفت
أن المتبوع منصوب أي مفعلاً وما ذلك إلا بكون الوصف عاملاً
(قولهم لأجل المطابقة) مائة للتقيد لا له ولغيره معاً كما هو ظاهر
(قولهم من الشرط) يريد أن كلمته ما وافقه على الشروط المذكورة
في باب اسم الفاعل وإن قوله فهو كقول النحوي مخرج على شرط يشير
إليه ما قبله وإن قوله في معناه مفسر بفي عمله فيصير المعنى وكل
ما اشترط في اسم الفاعل يشترط في اسم المفعول فإن استوفى اسم
المفعول ذلك يكون كقول صيغ للمفعول في عمله وهذا كما قال في
اسم الفاعل - كذا اسم فاعل في العمل أن كان النحوي وظاهر أنه على
هذا البيان يكون موقع ما الشروط فقط لا الشروط وغيرها فالتقول
بأنه لا يخفى ما في قول الخارج من الشروط من التصور لا يخفى
ما فيه من التصور (قولهم بلا تفاضل) لا يخفى أنه بالنظر
لبعض مدلوله قائلين لما قبله وبالنظر للبعض الآخر فاحتجبه له
وذلك أن إعطاء شرائط اسم الفاعل كلها لاسم المفعول لا ينافي أن
يفصل اسم المفعول اسم الفاعل بالزيادة عليها وإن كان ينافي العكس
وهذا أن غرض كل بالرفع إما أن قري بالنصب وجعل التقديم
للحصر على أن معنى أن اسم المفعول لا يعطى إلا ذلك قبل تفاضل
تأكيد له بلا تفاضل - وما دل عليه تأكيداً خطأ طاهر خطأ طاهر
تدبير (قولهم كذا) بفتح الكاف ما كتب وأغنى ما في أيدي الناس
من الرزق وفي الحديث - اللهم اجعل رزق دال محمود كفافاً -
(قولهم مفعول) أي لئلا يأن إضافة الشيء إلى نفسه من حيث
أن الوصف عين مرفوعة معني (قولهم بالنصب) أي على
التشبيه بالمفعول به لاستعناء الوصف بالصير (قولهم بم
حول إلى محو التعدد بالجر) أي نراها من ثم إجراء وصف
ال معني إلى واحد مجزئ المتعدي إلى اثنين (قولهم أنه) أي لا مر
والنار (قولهم حول مقامه الصفة المشبهة) اتصفت أنه ليس
صفة مشبهة حقيقة وهكذا في التسهيل فثبت قال فيه وإن قصد

بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسي والمجهور على المنع
ووصل قيم فقالوا ان حذف مفعوله اقصارا جاز والّا
فلا وهو اخيار ابن صفور وابن ابي الريح والسماع
يوافقون مفعوله

ما الرأحم القلب ظلما وان ظلما

ولا الكرم بمناع وان حرما
وان كان مفعولا لاكثر لم يجوز الحاقه بالصفة المشبهة
قال بعضهم بلا خلاف في الثاني اختصاص ذلك بلسم
المفعول الفاعل وهو المصوغ من المعدني لواحد كتنا
اشار اليه تقييله وصرح به في غير هذا الكتاب وفي
المعدني ما سبق في اسم الفاعل للمعدني خاتمة
انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة اذا كان
على وزن لاصلي وهو ان يكون من الثلاثي على وزن
مفعول ومن غيره على وزن المضارع البني للمفعول فان
حول من ذلك الى فاعل ونحوه مما سياتي بيانه لم
يجز فلا يقال مررت برجل كميل حبه ولا فاعل ايم
وقد اجاز ابن صفور ويحتاج الى السماع والله اعلم
(ابنية المصادر)

(فعل) بفتح الفاء واسكان العين (قياس مصدر المعدني
من ذي ثلاثة) سواء كان متصرف العين (كرد ردا)
واكل اكل وشرب شربا او مكمورا كقوله فاعلم وانما
وشرب شربا ولقم لقما والمراد بالقبيل هنا انه اذا ورد
شيء وام يعلم كيف تكلموا ببصيرة فانك تتيسر على
هذا لا انك تتيسر مع وجود السماع قال ذلك سيوريه
ولا تخش في تنبيهه ، اشترط في التسهيل لكون فعل
قياسا في مصدر فعل الكسور العين ان ينهم صلا بالقم
كالمنايين لاخيرين ولم يشترط ذلك سيوريه ولا تخش
بل اطلقا كما هنا (فعل) للكسور العين (اللازم بابه
فعل) بفتح الفاء والعين قياسا سواء كان صحيحا او
معدلا او مصافحا (كفرج وكجوى وكشلل) مصادر فرج
زيد وجوى صرو وشلت يده ولاصل شلت ويستثنى
من ذلك ما دل على لونه فان الغالب على مصدر
التعلة نحر سمر مرة ونهب شهية وكهيب كهيئة
والكهيئة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى في التوضيح

ما دل على حرفته او ولاية قال فقيسه الفعلاء ومنه لما في قتال كولي عليهم ولاية ولم يعمل للول وفيما قلناه نصرا
وان ذلك انما هو معروف في فعل المتخرج العين واحا ولي عليهم ولاية فتدار (فعل) المتخرج العين (اللازم

ثبوت معنى اسم الفاعل حول معاملة الصفة المشبهة ولو كان من معد ان امن
اللبس وفاقا للفارسي ولا يصح ان يجعل اسم مفعول للمعدني الى واحد من هذا
الباب مطلقا ، هذا كلامه . ونحن اطلق عليه انه صفة مشبهة كالوصف فذهب
الى خلاف ما عليه الصنف وسنذكر تمام الامر في تحقيق ذلك ان شاء الله
(قوله بشرط أمن اللبس) اي بالاضافة للمفعول كما في زيد راحم لا بناء اذ
يحتمل راحيته لا بناء ومرحوميتهم (قوله ان حذف مفعوله اقصارا جاز) اي
لصيورته كاللائم الجائز فيه ما ذكر (قوله قل بعضهم بلا خلاف) تبرئة منه
كانه رعاية للكلام من يفهم المختلف كما قيل .

ابنية المصادر

اخره في التسهيل لآخر الكتاب اذ قد ذكره عقب باب حرة الوصل وذكره في
الكافية عقب التصريف وذكر بعضهم ان للناسب تقديم هذا الباب على باب
اعمال المصدر لان معرفة حال الذات تقدم على معرفة الحكم الناقضي منها لا
ان الاعمال اهم فتقدم لذلك ثم المراد من الابنية الهيكل لا الحروف التي تبني
منها الكلمة كما هو ظاهر فالمراد من فعل وغيره ما ذكره لا وزان (قوله كرد ردا)
مثال للمصاحف واكل مثال للمهور والصرب مثال لغيرها ولو زاد وردد ودا وباع
بيعا ورعى ربما يكون اشارة الى مثال الحبل الفاء والعين واللام كتنا احسن
(قوله كقوله فاعلم) مثال للمصاحف وشرب ولقم مثال لما افهم صلا بالقم وامنا
مال للمهور وبقي المصاحف كالمس والعدل الفاء كالوطي ومحل العين كالحروف
ومحل اللام نحو النتي بمعنى اللزوم (قوله ان يافهم صلا بالقم) قال بعض المتأخرين
انما يذكر فعل في فعل المعدني اذا كان مصافحا كقوله او منها صلا باللسان
كقوله الشقي يصعدت او بالقم كقوله وبلغت وقصمت اي اكلت باطراف
لساني وحصصت اي اكلت بجميع فني . واطم ان ابن الحاجب استثنى ايضا
من كون فعل ليلس مصدر المعدني ما دل على صناعته نحو عبر الرويا (قوله
قياسا) مربوط بفعل الصنف بابه والمستند اليه في هذا الفيد وما الى محالفا لما
معنى فبابه النقل (قوله كقوله الخ) الفرج معروف والجوى الترفه وشدة
الوحد من عنق او حزن والشلل بطلان حركة اليد لشدة عروقها وبقي من المحل
محل الفاء كالرجع والعين كالعور (قوله ويستثنى من ذلك ما دل على لونه
الني) يستثنى منه ايضا ما كان علاجيا ووصفه على فاعل قال ابن الحاجب قتيلا
معدنة الحول نحو القدم والازيف والعسر والصعد مصادر قدم من الشر
وازي الشئ وصل بالنسي اي لزمه ولحق به وصعد في الجبل قل وهذا معصى
قول سيوريه وقد شغل عنه اكثرهم واستثنى بعضهم ايضا ما دل على معنى ثابت والّا
تقياسه الفعولة كاليرسند (قوله ولم يعمل للاول) اي الحرف وفي التصريف

مثل قعدا * لم يفرل يطراد (كعدا) قدوا وسما سوما
 او مسجعا كعدد قعدا وجلس جلوسا (ما لم يسكن مسجعا فعلا)
 بكسر الفاء (لو فعلنا) يفتح الفاء والعين (فادر لو فعلا) بضم الفاء
 او ضيلا (فاول) من هذه الاربعة وهو فعال بكسر الفاء (الذي احتاج)
 اي مقيس فيما دل على امتناع (كاني) ابله ونكر نفارا وجميع جلتا
 وشرد شرادا وابى اباقا (والتسافي) منها وهو فعلا بفتح العين
 (للذي اقصى تعلبا) نحو جال جولانا وطاف طوفانا وظلت القدر
 غليانا (للذا فعال او لصوت) اي يطرود الثالث وهو فعال بضم الفاء
 في فوجين * لاول ما دل على داء اي مرض نحو سعل سعالا وزكم
 زكاما وسقى بطنه سقاء * والتسافي ما دل على صوت نحو مبرخ
 صراخا ونبر فبالحا وهوى هوا * (وشغل * سيرا وصوتا) الرزن الرابع
 وهو (الفعيل كهل) مهيلا ونهق نهقا ورحل رجلا وذمل ذميلا
 * تنهلهن * لاول قد يجمع فعيل وفعال نحو نصب الغراب نيبا
 ونعابا ونفق الراعي نيعا ونعاقا وازت القدر ازيلا وازازا وقد ينفرد
 فعيل نحو سهل الكرس مهيلا وصعد السرد صهيلا وقد ينفرد
 فعال نحو بنم الظبي بنامسا وصبح الثعلب صباها كما انفرد لاول
 في السير والثاني في الداء * السلفي يستثنى ايضا منه ما دل على
 حرفة لو ولاية فان الغالب في صدره فعالة نحو تجر تجارة وخاط
 خطاطه وسفر بينهم سفارة وامر اماره وذكر ابن مسعود انه مقيس
 في الولايات والصنائع (فعولة فعالة لفعلا) بضم العين قياسا (كهل
 لاسر) سهولة وعذب السبع مذبوبة وطمه مازحة (وزيد جزلا)
 جزالة وفصر فصاحة وخرق طرافة (وما اتي) من ابيته مصادر
 الملائي (مخالفا لما مضى * فبابه التثنية) لا اليلس (كسندا ورمي)
 بضم العين وكسر الراء وحزن وبخل بضم اولهما مما قياسه فعل
 بفتحين وكبحود وككور وركوب بضمين مما قياسه فعل بفتح الفاء
 وسكون العين وكسوت وفوز ومشي بفتح الفاء وسكون العين مما
 قياسه فحول بضمين وكعلم وكبر مما قياسه فعولة وكحسن وقبح
 مما قياسه فعالة * تنبيهه * ذكر الزجاج وابن مسعود ان الفعل
 كالحسن قياس في مصدر فعل بضم العين كحسن وهو خالف ما ناله
 سيبويه (وغير ذي لثلاثة مقيس * مصدره) اي لا بد لكل فعل غير
 ثلاثي من مصدر مقيس فقياس فعل بالتضديد اذا كان صحيح الهم
 التفعيل (ككس القديس) وتحنف ياء ويحسن منها الناء فيعبر
 وزنه تفعلة قليلا في نحو جرب تجربة وغالبا في ما لاهم ديرة نحو
 جزا تجرئة ووطا ترطئة وثبا تنبئة وجاء ايما على لاء ل ووجوبا
 في المعل نحو ظلم تظلمة (وزكم تركية) وهي تنزي دلها تنزية
 واما قوله - باتت تنزي دلها تنزبا - فضرورة واشار بقوله (واجملا *

استغناء جميل الولاية لان الولايات في معنى الحرى (قولهم
 مثل قعدا) يحتمل الرفع على انه نعت اخر لفعل او خبر مبتدا
 محذوف اي وذلك مثل قعدا والنصب على الحالية وانما زاد معه
 كعدا لينبه على ان المعل وان كان ثميلا والصحيح سواء الا انه
 يستثنى منه مثل العين فان الكثير فيه الفعال ككسليم صياها او
 الفعالة كحاج نياحة واما الفعول فيه فقليل كغابت الشمس ضوبا
 وبقي المصنف فانه مثل الصحيح ايما نحو مر مرورا (قولهم او
 فعلا) مستندة في زيادته ما سيجي * من قوله وشمل سيرا وصوتا
 الفعل (قولهم كاني) اي بمعنى امتنع كما يشعر به قول المصنف
 الذي احتاج دون ان يقول الذي منع اما بمعنى منع فمتعد وقياسه
 فعل (قولهم تعلبا) اي حركة ذات احتراز واضطراب لا مطلقا
 لولا ينقص بنحو قام قياما (قولهم نحو زكم) التثنية به لفعل
 بالفتح نظرا لاصاحه قبل البناء للجهول والقياس وان اقصى تعديه
 لا انه سمع النبي للجهول من اللازم (قولهم وذمل ذميلا) هو
 بالذال المعجمة صوب من سير لابل قال ابو حيدة اذا ارتفع السير
 من العنق قليلا فهو البريك فاذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم
 الرسم يقال ذمل يذمل وذمل ذميلا قال لاصمى لا يذمل بعير
 يوما وليلة الا مهري وفي العاريس الذميل السير اللين (قولهم
 الصرد) طير ضم الرأس (قولهم نحو خط خطاطه) اي بمعنى
 قحيط فانه حيث يكون لازما فتدبر (قولهم فعولة فعالة لفعلا)
 كلام الشارح يحمي عدم التخيير حيث لم يذكر في سهل ومنصب
 وماح لافعولة ولا في جزل وفصح وصوب لافعالة وقال بعد ذلك
 وكعلم وكسر مما قياسه فعولة وكحسن وقبح مما قياسه فعالة
 وحيث فهمى وحد فعل يقطع بان قياس واحد من هذين الوزنين
 ويرجع في التعيين للسمع فانهم (قولهم وغالبا فيما لاهم ديرة)
 قال الشيخ لا يبري شرح التسهيل اجراء له مجرى المعل لآخر
 فهو تركية وتقريية لان هذه الهمزة يجوز ابدالها ياء نحو مير
 مير وبجاء فبره ان مثل خطا تجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا
 لانها همزة متحركة بعد ياء ساكنة زائدة فلها المطرد لابدال جازت
 اللام كانها وضعت ياء فالتحت ياب الثرية (قوله وجاء ايما
 الخ) هذا مقابل الغالب السابق فيكون غير الغالب وكذا قال
 المصنف في التعميل وفي شرح السلفي لانه وهو مخالف لما حكاه
 ابو زيد من ان التفعيل فيه كلام اكثر العرب فيكون التعزي

أكثر من التجزئة فكيف يقول المصنف أنه يعني منه غلبا وقال المبرد والذي قال سيويه في تعلقته مصدر قطعت من الهمز جيد بالغ ولا تمام أكثر واجرد من أي زيد (قوله أجمال من تجملا تجملا) الغرض أنما هو أجمال وأما تجملا تجملا فتكميل للأفعال فقط يشير إلى ذلك عدم تعرض الشارح له بعد نحو قوله أجمال لجمالا وأكرم أكراما وأحسن أحسانا وقوة كلام المصنف تشهد له وأما كلام الشارح «أخيرا فانه أدخل على قول المصنف - وهم ما يرجع الخ تامل (قوله وفالبا ذا التا لزم) معناه أن هذا الوزن لا ينفك عن التاء في غالب أحواله وفي بعضها الكليل ينفك فلا عبار على هذه العبارة (قوله وافقنا) زائدة لأن اللدة تكون زائدة (قوله ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فقلب الفاء) أي لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحال ثم تحذف الألف الثانية للألف الساكنين والصغير يتم يقتضي سببية قلب العين على حذف الألف ولا يرد أن شرط قلبها الفاء تحرك التالي لأن ذلك في غير أفعال واستعمال لأن الألف فيهما بالحمل على فطهما وذلك الشرط لاستحقاق الكلمة لذلك لا لعل لذاتها (قوله أراء) أصله أريأا تقلت حركتها إلى فائه ثم حذفت العين وثابت اللام همزة لظرفها بعد ألف زائدة (قوله أن يكسر ثلثا ثانية أي ثالثة) هو كقول السهيل بصاغ المصدر من كل ما من بكسر ثالثة وزائدة الف قبل «أخرا وفي غرضه للشيخ لاثير لا يخار الصغير في ثالثة وأخرا من أن يصكون عائدا إلى المصدر أو عائدا إلى كل ما من كان عائدا إلى كل ما من استحال ذلك إذ يصير المعنى بصاغ المصدر بكسر ثالث الفعل وزيادة ألف قبل «أخر الفعل وذلك محال وإن كان عائدا إلى المصدر فلم اقتصر على هذين الشيئين اللذين هما من ثالثة وزيادة ألف قبل «أخر بل له أخيه في بنيت منها اختاره بهمزة الوصل المكسورة واسكان ثانياه ومنها فك مدغمه لاخر ومنها انقلاب الألف إلى سواها كانت زائدة أم منقلبة من أصل على ما فصلناه قبل ومنها لزم ثالثة «أخر لاستبدال هذا كلامه . وأخرج قبله بأن حقه أن يستثنى الطائر والطير ولا يغطي عليك أنه جار في عبارة الشارح فإن كان استثناء الطائر والطير فرارا منه كان غير منجبه من لأغراض جماعه إلا أن يكون يرى اسهابة جوابه ولعله يكون أما باختيار لأول حكاه هو المبادر وتمنع لاستحالة المذكورة بأن الفعل بعد كسر ثالثة وزيادة الألف قبل «أخر هو المصدر وأما باختيار الثاني ولاختصار على ذنبك الشيئين دون اختصارهم بهمزة الوصل واسكان ثانياه لأنه هو الذي لم يكن قبل في الفعل وأما فك مدغمه وانقلاب الألف إلى لزوم الياء فليس لازما في غالب المراد للزيادة بالكلم على أن الطائر والطير قياسهما تلك الزيادة وذلك الكسر وأن خرجا منه فليشامل (قوله مما أوله تاء المطاوعة وشبهها) مجمع ذلك بالنبي ذكره الشارح عشرة تفعل كنكسر وتفتل كندحرج وتقعول كنحرفل وتقعول كنشيطن وتقعول كنسلفي وتقعول كنحاس وتقعول كنحبه وتقعول كندحرج وتقعول كندحرج وتقعول كنحارب وتقعول كنحرفل وزاد بعضهم حادي عشر تفعل كنزمد (قوله وما الحق به) هو سنة أصله

(أجمال من تجملا تجملا - واستعد استعانة ثم أقم - أقامة وفالبا ذا التا لزم - وما يلي لاخر مد واختصا - مع كسر تلو الثاني ما اختصا - بهمز وصل كاصطفى) إلى أن قيل أفعل إذا كان صحيح العين لأفعال نحو أجمال لجمالا وأكرم أكراما وأحسن أحسانا ولأن كان معناها فكذلك ولكن نقل حركتها إلى الفاء فقلب الفاء ثم تحذف الألف الثانية ويعرض منها التاء كما في أقلم أقامة وإعان أعانة وإبان إبانة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار إليه بقوله - وغالبا ذا التا لزم - وقد تحذف نحو «وأقام الصلاة» ومنه ما حكاه الأختص من قول بعضهم أراء أراء واجابه اجابا . ونجاس ما أوله همزة وصل أن يكسر ثلثا ثانية أي ثالثة وان يمد مفتوحا ما يليه لاخر أي ما قبل «أخر كما أشار إليه بقوله - وما يلي لاخر الخ - أي وما يليه لاخر نحو اصطفى اصطفا واصطفا انطلاسا واستخرج استخرجا فإن كان استعمل محل العين فعل به ما فعل بمصدر الفعل المحل العين فهو استعاذ استعانة واستقام استقامة ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفعّل أو تفعل نحو الطائر والطير أصاهما تطاير وتطير وان مصدرهما لا بكسر ثالثة ولا يرد قبل «أخر ألف وقاس ما كان على تفعل الفعل فتحوه تفعل تجملا وتنام تملها وتكرم تكرم (وصم ما يرجع) أي ما يقع رابعا (في أسال قد تلماما) صحيح اللام مما في أوله تاء المطاوعة وشبهها سواها كان من بلب تفعل كما مر

أو من باب تفاعل نحو تعادل تغاللا وتخاصم تخاصما أو من بلب تفعل نحو تلم تلماما وتدحرج تدحرجا أو ماحقا به نحو تبيطر تبيطرا وتجلب تجلبا فإن لم يكن صحيح اللام وجب إبدال الصمة كسرة أنا كانت اللام ياء نحو تدلى تدليا وتداني ندانيا وتسلفي تسلفيا (فعلال أو فعلا لفعلا) وما الحق به نحو دحرج دحرجا ودحرجة وحرفل حفرالا وحروطة ومعنى حفرل كبر وضعف عن الجماع (واجعل ميميا) من فعلال وفعللة (فانيا لا أولا) وكلاهما عند بعضهم ميم

وهو ظاهر كلام التسهيل . تنبيه . يجوز
في المصاحف فعلال نحو الزلزال والفتال
فتح اوله وكسره وليس في العربية فعلال
بالفتح الا في الاصناف والكسر هو الاصل
وانما فتح تشبيها بالفعال كما جاء في
الفعال التبيان والفتل بالكسر والفعال
كلم بالفتح الا هذين على انهما عند
سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع
للمصدر وذهب الكسائي والفراء ومالك
الكفاي الى ان الزلزال بالكسر المصدر
وبالفتح الاسم وكذلك الفتاح بالفتح الذي
يتفتح وبالكسر المصدر والوسواس بالفتح
اسم لسواس به الشيطان وبالكسر
المصدر واجاز قوم ان يكونا مصدرين
(لفعال الفاعل والمثناة) نحو خاصم
خصاما ومخاصمة وهاغب غابا ومغاربة
لكن يمنع الثعال وتبين المثلثة نيبا
فاوه ياء نحو يامر مياسرة وبستن مبادنة
وهذا بلومه يواما لا ميامنة (ويبر ما مر
السماع عاده) اي كان له عدولا فلا
يقدم عليه الا بسام نحو كذب كذابا
وهي تنزي دلوحا تنزيا واجاب اجابا وتعمل
تعمالا والعمان طمانينة وتواموا رجا وتغمر
تغمري وتغرض قرضاء وقاتل قاتلا .
تنبيه . يجيء المصدر على زنه اسم
المفعول في الثلاثي قاتلا نحو جات جادا
ومجلودا وقوله . لم يتركوا لظاهر لحما ولا
لفواده مقيلا . وفي غيره كثيرا ومنه قوله .
وعلم ببيان المرء . د المسجوب . اي عد
التجربة وقوله . امانل حين لا اومى لي
مثالا . اي قتالا وقوله . الظلم ان صايكم رجلا
احدى السلام تحته ظلم . اي اصايكم وربما جاء في الثلاثي
يلفظ اسم الفاعل نحو ملج فالجا وقوله . كفى بالمتقي من اساء كفى . اي كفايته ونحو . فاعلوا بالطاغية .
اي الطغيان . فهل ترى لهم من باقية . اي بقية

فعلال نحو جلبب وفعلل نحو حوقل وفعلل نحو يطر وتقول نحو جهر وفعلل نحو سلفي
وفعلل نحو قلنس وزاد بعضهم فعلل نحو سبل وفعلل نحو شريف الزرع طال ورقه وفاعل
نحو تابل القدر وفعلل نحو مرجك الله ويفعلل نحو برنا لحيتهم صبغها بالبرنا وهو الخناء كذا
ذكر الشيخ لاثير وغيره من خروج التسهيل وغيره وهو يرى ان تمثيل الشارح للمحقق بخطط
وما بعده ليس على ما ينبغي فاعمل (قوله وهو ظاهر كلام التسهيل) قال فيه ومصدر فعلل
واللاحق به بزيادة ما التام في اخره او بكسر اوله وزيادة التثنية اخره وفي شرحه
للشيخ لاثير وظهر كلام المصنف ان مصدر فعلل واللاحق به بكسر اوله وزيادة الف قبل
اخره وليس لانه قال ومصدر فعلل فتدا وكذا وظهر هذا التفسير وليس كذلك لان الاول في
قال واللاحق به هو المقيس والثاني ليس بمقيس في فعال ولا مسروع في اللاحق به سوى
ما تذكره من مصدر حوقل وقد نص سيبويه على ان مصدر فعلل الذي لا تكسر منه يجيء
على مثل فعللة وكذلك اللاحق به ثم قال بعد تقرير هذا وقالوا زلزلته زلزالا وتقلسته تقلالا
وسرخته سرخا فكانهم ارادوا مثال لاظهار والكتاب لان مثال دخرجه وزنتها على افطت
وفلت . له . فاورد سيبويه الفعلل مريد التلذ ونسبه فله باعطيت (قوله نحو الزلزال والفتال)
جاء فيه ايضا فعلل ومثلاة وضلل قالوا زلزل ومززلت وززلل وسمع ايضا ززلل قال
وززلل الشواد ناد شوقا يطير به لمن الزلزال

(قوله وشذ يارمه يراما) حكاة ابن سيده وانما شذ لاستئصال الكسرة على الياء حتى ان بعضهم
زعم انه ليس في لسان العرب ياء مكسورة لول كلمة الا يسار للرجل او العين او لائن اما
احد العصر فبالفتح خاصة ويعار جمع يعر وهو المجدي نعم لم يستقل ذلك فيها ناوه واو ولذا
كثر في لسانهم قالوا وماد ويساد ويهنا ويضاح ويذاق ويذام ويلاء وغير ذلك . واعلم ان ظاهر
كلام المصنف كالسهيل ان الثعال والمثناة سواء . فقال الشيخ لاثير واللام عند سيبويه في
مصدر فاعل المثلثة وقد يركون المفعول والفعال ولا يركون المثلثة قالوا حاله بمجاسة
وقادده مائة ولم تسعهم يشولون الجبال والانبعاذ ولا الجبال والانبعاذ (قوله اي كان له
عدولا) اقتصر عليه لبادرة وفاته كتبه مع ما فيه من التنبيه على ان ذلك الغير سلم من
السقوط والرد بذلك السماع وجوز ان يكون حاد بمعنى رجوع ومسيره للسمع والصبر انجبر
باللام لغير ما مر في العبارة قلب او بالهكس ولا ثلب وهو غير السادر مع ان الثلب هنا
الظاهر انه لم يصح اعتدلا لطبا (قوله يجيء المصدر على رنة اسم المفعول في الثلاثي
نايلا) احذ في هذا بذهب العراء ولا حش قايها نيا ذلك ومنه منعهما المرفوع والمرفوع
والغول والمجايد والثمن والتكثير والمفرد بمعنى الرفع والرجوع . الفعل والمجايد والثمن والتكثير
والثمن وراى سيبويه انكار ذلك وتقول ما ورد بعمل المرفوع والمرفوع الثمن الذي ترفعه
وتصنه والتعقيل مشتق من قولك قل له اي شذ له وحسه فكان غله قد شذ له وكذا

البواني

اي اصايكم رجلا احدى السلام تحته ظلم . اي اصايكم وربما جاء في الثلاثي
يلفظ اسم الفاعل نحو ملج فالجا وقوله . كفى بالمتقي من اساء كفى . اي كفايته ونحو . فاعلوا بالطاغية .
اي الطغيان . فهل ترى لهم من باقية . اي بقية

البراني (قوله وقلة بالفتح مرة كجسمة الز) في بعض شروح التلخيص مطي هذا تبينه فيه
عليه الشيخ ابو حيان وهو ان هذه التاء الدالة على الرفع الياحدة لا تدخل على كل مصدر بل
على المصادر الصادرة على الجوارح المدركة بنحو ضربته وقعدة واظمة واما مصدر لا فعل
الباطنة والمخالف الجارية الناجمة فهو الطرف والحس والعلم والجهن والجهل فلا يقال من ذلك
طلمة طلمة ولا فبعت فبعت ولا صبرته صبرة فقل وهذا امر موقوف عند (قوله ذرية) بالذال
المعجمة والراء المهملة والتاء الموحدة الحدة (قوله الا بقرينة او يوصف) اصل العبارة للتوضيح
وما فيها زيادة او قرينة ويوجهت بانها من عطف خاص على عام ويبدل بان لو لا تعطف
الخاص على العام فتصدر صفة ولا اصل الا بقرينة غير وصف او وصف (قوله يصاغ من الثلاثي)
اي للتصرف لا الجند كسي وليس (قوله ان اختلفت لامه مطلقا) اي سواء كسرت
حين مضارعه او صحت او فتحت وسواء كان باثنا او واربا وسواء صحت فارة او اختلفت
(قوله او صحت ولم تكسر عين مضارعه) منه للاختلاف نحو جر مجرا قال الشاذلي

كان يجر الرامست ذيلها عليه حصر نمطه الصوانع

واعلم انه قد جاء الممثل بالتاء من ما مضارعه يفعل بصم العين نحو للسنة والثلاثة والمقالة
والدعوى الى الطعام ومن ما مضارعه يفعل بفتح العين نحو المائدة والساعة وهو السعي الى الخير
(قوله وتكسر مطلقا) اي حين الفعل مضرا او زمانا او مكانا فيما صحت لامه عند غير
طبي واما طي فيفصلون فيه بين مكسور من الحارح فالتح في المنبر والكسر في الزمان
والكان وبين غيره فالتح في الكل والتبديد بما صحت لامه للاختراز من معلها نحو ولى
ودق فانك تقول فيما موفى وموفى ولا بد من قيد اخر وهو ان لا تتح من المضارع كيدوى
او تسكن كيوجل والا فالتح مطلقا ويكون التاء واوا قال الشيخ كاذب للاختراز من مثل رمى
وغرا فانها محلا للام ولا يفعل في ذلك الا فعل ولا يخفى انه خارج بالتبديد قبله فالصواب
انه للاختراز عما هو صحيح الام وليست عاوه واوا كما لا يخفى (قوله وشذ من جميع ذلك
الفاظ) هي مشرق ومغرب ومرفق ومنبت ومسجد ومجزر ومسط ومطنة ومجبة جاءت بالكسر
وقياسها التح لخم عين المضارع ومرزقة ومكر جاء ايضا بالكسر وقياسها التح لفتح عين المضارع
ومطلع ومفرق ومخضر وسكن ومنبات ومحل ومناس جلات بالفتح والكسر والتبليس التح لضم
عين المضارع ومذمة من الذملم ومذب الفعل وماوى الابل ومخز ومعجزة ومظلمة ومظنة
ومنزلة ومعبة ومضربة السيف وموجع وموحد وموقعة الطائر ومجدة ومحببة ومضعة من صحت
بمعنى بخلت جاءت ايضا بالوجهين والفيلس ومهاك ومهلكة ومشرقة ومثربة ومثيرة
ومشرفة ومزعة جاءت مائة ولم يجز فعل سري مائة الا من ومكرم ومالك وميسر

ابنية اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

للراد من لابتية في امثال هذا انها هي الهمزة يفتح النطر من خصيص الراء كما يشعر بذلك
قوله - وتلب تلبا منه في فعل... واما قوله اسماء الفاعلين والمفعولين فتعني على ما انبأ اليه
انه تضمن جميع احدهما اسماء وهو جمع تكسير وحذفه لظ صارب مثلا وثانيهما فاعلين

(وقلة) بالفتح (مرة نجاسة) ومثبة
وضربة (وقلة) بالكسر (لينة كجسمة)
ومثبة وضربة * قنبية * محل ما ذكر
اذ لم يكن المصدر العلم على فظة بالفتح
نحو رصة او فظة بالكسر نحو ذربة
فان كان كذلك فلا يدل على المرة او
الهيئة الا بقرينة او يوصف نحو رصة
واحدة وذربة طيبة (في غير ذي الثلاث
بالا مرة) نحو اطلق اطلاقا واستخرج
استخراجا فان كان بناء مصدره العلم على
التاء دل على المرة منه بالوصف كقائمة
واحدة واستقامة واحدة (وشذ فيه جنة
كالخمرة) من اخضر والعم من تعم والخبث
من اخبث * خاتمة * يصاغ من الثلاثي
فعل فتتح منه مرادا به المصدر او الزمان
او المكان ان اختلفت لامه مطلقا نحو مرمى
ومغزى وموفى او صحت ولم تكسر عين
مضارعه نحو مثل ومنجب فان كسرت
فتحت في المراد به المصدر نحو مضرب
وكسرت في المراد به الزمان او المكان فهو
مضرب وتكسر مطلقا عند غير طي فيما
صحت لامه وفلوه واو نحو موقد وموقف
وموئل وشذ من جميع ذلك الفاظ معروفة
ذكرها في التسهيل وبما مل غير الثلاثي
معاملة الثلاثي في ذلك فتقن اراد ذلك
بني منه اسم مفعول وجعل بازا ما يتصدر
من المصدر كما مر او الزمان او المكان
ومنه * باسم الله مجراها ومراسها *
* ومرقتهم كل مزق * وقوله الحمد لله
صامنا وصحبنا .

انتم
ال

وهو جمع سلامة بالواو والنون ومصدقيه البدوات الفاعلة وهي وإن لم تكن كلها ماقلة إلا
 أن العاقل منها يطلب على غيره وذلك كافي في صحة جميعته ومثله يجري في أسماء
 المفعولين فمن قال القيلس أن يقول أسماء الفاعل والمفعول لغوات شرط الجمع بالواو والياء
 والنون وهو العقل إذ كل من اسم الفاعل واسم المفعول اسم للفظ فقد التبس عليه أحد الجمعين
 بالآخر فتدبر (قوله كفاعل) أي كهذا الوزن سواء كانت الكاف أسما أو حرفا كما هو الظاهر
 (قوله لازما كان كغذا) هديله أو متعديا الثاني ومثل للاول بذهب وسلم وفرة والحقاق
 بصرب وركب للإشارة إلى أن قول المصنف من في ثلاثة محمول على ما هو أهم من اللازم
 مفتوح العين أو مضمومها أو مكسورها والتعدي مفتوحها أو مكسورها ويكون قوله - وهو قليل في
 فعلت وفعل - كلانا على قلة فاعل في المكسور اللازم والمضموم فبقي ما عدا على الكسرة ويكون
 كغذا تشيلا لا تعبيدا واختاره على أن يجعله تعبيدا للثلاثي المفتوح العين لما أنه عليه يكون
 حكم الثلاثي المكسور العين المتعدي غير مأخوذ من كلام المصنف فيقول الشارح بمعجمتين
 مفتوح العين حالان من غذا تعبد بهما ضبط لفظ غذا خوفا من التحريف في عبارة المصنف
 ولما كان التمثيل بهذا اللازم ربما يترجم منه أنه لا يكون متعديا جاء بعد ذلك بقوله ومتعديا
 بهما أي بالمعجمتين وأما لذلك منبها على أن معناه عند اللازم غير معناه عند التعدي ولما كان
 ذهب وسلم وصرب وركب ليس لها إلا حالة واحدة لم يتعرض لما سواها وقوله أو متعديا نحو
 صرب هو الطرف على قوله سابقا لازما كما بيانه ومتعديا فإنه عديل كغذا الخ ومن هنا
 يظهر فساد ما قيل أن قوله كغذا مفتوح العين حال من غذا أي حاله كونه مفتوح الحرف
 المقابل بالعين عندما يقابل بفعل كما يقول المصنف - ضمن فعل قابل لأصول ... - ولا حاجة
 إليه لأن الفعل المذكور لا يحتمل سواء لما أنه يلزم مثله في قوله بمعجمتين فلا وجه لتخصيص
 لأحراض بقوله مفتوح العين واستحصل التصريح بمعجمتين كما ستراه مع أن فرض الشارح ببيان
 معنى اللفظ بشهادة قوله بمعنى حال وجرت عادتهم بأنهم يقدمون على ذلك ضبط اللفظ خوفا
 من أن يحرف وينسب له المعنى بعد التحريف وكفى بذلك حاجة وفساد ما قيل حاله
 كونه مفتوح العين بالعين العجمة ولا حاجة إليه أيضا لما أن النسخ التي اطلعنا الله عليها
 فيها مفتوح العين كما يشهد به كل مفتوح العين مع أنه بعد التسليم يمنع نفى الحاجة بالسند
 السابق وفساد ما قيل يحتمل على بعد أن يكون حالا من في ثلاثة ويكون مشيرا إلى أن
 قوله كغذا تعبيدا للثلاثي بالمفتوح العين أو مشيرا إلى أن كلامه مفيد بالمفتوح العين بقرينة
 ما بعده لما أنه مع فساد المتأنيبات بار لا ياسبه قول الشارح وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو
 سالم وفرة الفرس فهو فارة أو متعديا نحو صرب فهو صارب وركب فهو راكب مع أنه إذا
 كان تعبيدا يقتضي التقييد بالكون معن اللام وفساد ما قيل أن قوله متعديا معطوف على
 لازم وكان لأحسن في صوغ التركيب أن يقال كغذا بمعجمتين لازما بمعنى كذا ومتعديا بمعنى
 كذا لما أنه مبني على أن قوله ومتعديا لاول عديل قوله لازما وليست شعري حيثخذ على ما
 يعطف قوله بعد لو متعديا وإن أراد أنه يزود كلمة لازما أخرى بعد قوله بمعجمتين وأي
 حسن في ذلك بعد التمثيل بهذا اللازم بل كيف يصح وهو حيثخذ كتشيم الشيء إلى نفسه

(أبنة أسماء الفاعلين والمفعولين)

(والصفات المشبهة بها)

(كفاعل صاع اسم فاعل إذا - من في ثلاثة
 يصكون) لازما كان (كغذا) الواوي
 بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال
 هذا الماء فهو غاز ومتعديا بهما بمعنى زنى
 فيقال غذا طفله باللين فهو غاز وذهب
 زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفرة
 الفرس فهو فارة أو متعديا نحو صرب فهو
 صارب وركب فهو راكب (وهو قابل في
 صلحت) بضم العين كله فهو طاهر ونعم
 فهو ناعم وفرة فهو فارة (و) في (فعل)

وغيره وهذه عبارة المصنف - كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون لازما كان
 كعذا الوادي بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيل هذا الثلاثة فهو غنذ وحسبها بها بمعنى ربي
 فيقال غذا طلقه بثلثين فهو ذ ذذهب زبد فهو ذاعب وسلم فهو سالم وفرة القوس فهو قارة او
 معدما نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب وهو قبل في فعلت - الى هنا كلامه تدبر كل التدبر
 (قوله غير معدى) احذر به من المعدى قلن فعلا لا يقل فيه كما تقدم (قوله في الامراض)
 مقابلتها بالخلق والالوان تفحصي مدم ثبوتها في الذات الثلثة بها وبما دل على لامتناع
 وحرارة الساطع تفحصي مدمها فيها ايضا (قوله نحو اغرو بطرا) اي لا يحدد النعمية
 والعاقبة (قوله ونحو صديان وريان وطلحان) الاول والثالث بمعنى نظران لحرارة الباطن
 والثاني للاطلاع (قوله وما غنذ فيه) يعني ان فعل اللزم المكسور العين جاء وصفه على
 فعل نحو مريض وفعل نحو كهل وهو غاذ اذ القياس فعل كفرح واغرو (قوله والفعل جمل)
 اي لا جمل بالفتح من قولهم جمل فلان الشمس اذابه فان جمل فيه ليس مما نحن فيه بل
 هو اسم للمول (قوله خشن) بكسرتين في القاموس ككتف (قوله لا اذا احيف الى مرفوعة)
 انهم ان ما هذا فاعل صفات مشبهة وان لم يصف الى الرفع وهو كذلك بغير قصد الثبوت لا
 الحدوث وفريق بان فاعلا موصوع بحسب لاسل لان يكون اسم فاعل وقصد الثبوت طارى عليه
 فاحتر مع تلك الاضافة اعلاما بخروجهم من اصله واعلم ان فاعلا احرامين اولهما انه اذا كانت
 هذه الانية اسماء فاعلين كما يتكلم المصنف فقد ترجم لانية الصفات المشبهة ولم يذكرها
 الثاني انه في نفس الامر هذه الانية كلها صفات مشبهة لا فاعلا وقد اطلق عليها انها اسماء
 فاعلين بعبارة قوله بل قيل انه اذ صيغة لاسم الفاعل وكلام الشارح طاهر في الجواب من الاول
 واجاب عنه من الثاني بانه يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على كل وصف
 مشارك للفعل في مادة حروف الاشتقاق وتعمل صمبر الفاعل ولا يذهب عليك انه لا يناسب
 عنوان المصنف بقوله والصفات المشبهة بعد قوله اسماء الفاعل والاستخدام بعد وقد مرخذ من كلام
 الشارح حراره بان تلك كلها صفات مشبهة عند قصد الثبوت اسماء فاعلين عند قصد الحدوث
 فسمي ذلك وقبلت تلك الشهادة وببان ذلك من كلام الشارح انه جعل بطريق المنطوق الكون
 صفة مشبهة تابعا لقصد الثبوت والكون اسم فاعل تاما لارادة الحدوث بطريق المفهوم ولا فرق في

تكسرها (غير معدى) فهو سالم فهو سالم
 (بل قيسه) اي قيس فعل اللزم المكسور
 العين (فعل) بفتح الفاء وكسر العين في
 الامراض (واهل) في الالوان والخلق و
 (صلان) فيما دل على لانتلاء به ارة الباطن
 (نحو امر) ويطرو وفرح (ونحو صديان)
 وريان وطلحان (ونحو لاجير) ولا حصر
 وما غنذ فيه مريض وكهل (وفعل) بفتح
 الفاء وسكون العين (اولي وفعل بفعل)
 مصوم العين (كالصنم) والشهم (والجميل)
 والظريف (والفعل) لهذه صنم وشهم و
 (جمل) وظرف (واهل فيه قليل وفعل)
 بدتحتين وفعل بالفتح وفعل بالهم وفعل
 بصمتين وفعل بكسر الفاء او صمها
 وفعل وفعل وفعل بكسرتين نحو حرش
 فهو احرش وضعب فهو اخضب اذا
 احمر الى الكثرة ونحو بطل فهو بطل
 وحسن فهو حسن ونحو جبن فهو جبان
 وشجع فهو شجاع ونحو جنب فهو جنب
 ونحو طر فهو طر اي شجاع ماكر ونحو
 غر فهو غر اي لم يجرب الامور ونحو
 وهو فهو وضاع اي وضى ونحو حصوت
 المرأة فهي حصوت اي ضاقت مجرى لبنها
 ونحو خشن فهو خشن * تنبيه * جميع
 هذه الصفات صفات مشبهة لا فاعلا

كضارب وانه فاعل اسم فاعل الا اذا احيف الى مرفوعة وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط النار اي بعيدا فهو صفة مشبهة
 ايضا (وسوى الال ود معنى هل) اي قد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح صفة كشيخ واشيب وغيف وطيب (وزنة المصارع
 اسم فاعل * من غير ذي الثلاث بالواصل - مع كسر متاولا لاجير مطلقا * وهم ميم رائد قد سبقا) اي ياتي اسم الفاعل من غير الثلاثي الجرد
 على زنة مصارعه بشرط لا تبيان بيمين مصمومة مكسرة حرف المصارعة وكس ما قبل لاجير مطلقا اي سواء كان مكسورا في المصارع كمنطلق
 ومستخرج او مفتوحا كمتعل ومتخرج (وان مقتضاه) اي من هذا (ما كان انكسرا) وهو ما قبل لاجير (صار اسم مفعول كمثل المتظر) والمستخرج
 (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرده زنة مفعول كات من صدد) يقصد فاته محصور وآث من ضرب فهو مشروب ومن مر مرور به ومنه
 مبيع ومقول ومرمى الا انها ثبت * تنبيه * مراده بالثلاثي المصروف (ولب فاعله) اي عن مفعول (فو صبل) مستويا فيه الذكر
 والمؤنث (نحو حنة او حتى كحيل) او جريم او قيل * تنبيه * مراده انه يتوب عنه في الدلالة على معناه فقط قال في التسهيل ويتوب في
 الدلالة لا العمل عن مفعول بقله فعل كذبه وفعل كقص وقطة كعرفة وبكثرة فعل والله اعلم . اه * خاتمة * قال الشارح ومجيء فيل
 بمعنى مفعول كثير في لسان العرب وعلى كثرتهم لم يقس عليه باجماع وفي التسهيل ليس مقبعا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وفي شرحه

هذا القدر بين فاعل وغيره كما صرحوا به . هذا ويتبع كما المصريح ناخير هذا التبيين لاخر
الباب لئلا يوهى ان وصف الفاعل من غير التلاكي لا يجوز لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك
الا انه يندفع بانهم لو عطفوا ان قول النظم بل قيله فعل الى قوله وزنة المصارع هو منشا
السؤال المقصود بالتبيين دفعه فجعل بلفظه تنبها على ذلك فاينما (قوله فيما ليس له
فعل بمعنى فاعل الخ) عبارة اليه ابن عتيل في شرح التسهيل واجاز بعضهم القياس على ما
سمع بشرط ان لا يكون له فعل بمعنى فاعل ولا يجوز عدة علم ولا قدبر بمعنى مطوم ومقدور
الى معنا العبارة وهي قوله ان قول الناحر نحو قدر ورحم تعثيل المفهوم ما ليس له فعل
بمعنى فاعل اي لا فيما له ذلك نحو قدر ورحم وقوله لغيرهم الخ دليل لكون قدر ورحم له ذلك
واما مثال المخلوق فجرح وتحل مثلا .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(قوله صفة الخ) لا وجه ان يكون هو الخبر وما بعده اليه كما قد دخل تحت قوله صفة
مهرى الدلالة وغيره لما سوف ياتي للناظر . واما مجرد المقاصد فليس صفة مشبهة بل معامل
معاملتها عند المصنف فقط كما يتضح من تعريف التسهيل الا في كلام المصنف في غير الا في
ايضا وقوله في التسهيل ولا يصح ان يجعل اسم مقول المتعدي الى واحد من هذا الباب اي
من باب ما يعامل معاملته الصفة المشبهة كما يدل عليه قوله في كلامه في غير لا من
باب الصفة المشبهة كما وهم فيه صاحب التصريح (قوله استحسن جر فاعل) اي في
الجملة لا في جميع انواعها لبطانته باحتضاره في بعض وقته في بعض آخر كما يشاهد بالاضافة
للجنس ومن اجل الاستقصان على الجواز فما تخلص من ورود صور المفعول كما هو ظاهر (قوله
من اسم الفاعل) تخصيصه لشدة قرينه والا فمن غيره ايضا (قوله وقصد ثبوت معناه)
المراد بذلك ان يكون فيه معنى فعل وشبهه من ابيته الفرائز والاحتراز بهذا القيد ما ليس
فيه ذلك كمثل وجالس وجارة المصنف في هذا ومخرج اسم الفاعل الغاصر الذي ليس فيه
معنى فعل وشبهه من ابيته الفرائز كمثل وجالس (قوله صار منها) هذا يدل له كلام
المصنف في غير هذا الكتاب فانه قال ودخل فيه اي في التعريف المذكور شيان ما ليس
باسم فاعل لكونه غير موازن للمصارع نحو حسن وجليل وما هو اسم فاعل وله معنى فعل
وشبهه فانه يصلح ايضا للاضافة الى الفاعل ويحقق بالصفات المشبهة كنبط الوجه ومطلق
اللسان فانهما بمعنى طليق وصريح هذا كلامه ويدل له ايضا كلامه في التسهيل فغيره في
تعريفها هي الملافة فعلا لازما ثابت معناها تحقيا او تنديرا قابلية للابسة والتجرد والتعريف
والنكير بلا شرط هذه عبارته فاطرك كيف دخل اسم الفاعل اللزوم المقصود منه ما ذكر تحت
ذلك التعريف نعم كلام المصنف في التسهيل وكلام المصارع اللذين قدما منا ومن الشرح
في خاتمة باب اسم الفاعل يرجح ان لا يكون منها وانما عومل بمعانيها وخطبه بمجرد سهل
قد جمع المصنف بين التمثال في التعريف وذكر انه مالحق بالصفات المشبهة في العبارة
التي ذكرناها عنه فربما فتذكر (قوله وان كان معديا فقد سبق ان الجمهور الخ) رعاية
مذهب الجمهور في هذا دون المصنف اصرى الى تنزيل كلامه على غير مراده والى كون جهة

وجعله بعضهم مقياسا فيما ليس له فعل
بمعنى فاعل نحو قدر ورحم لقولهم قدبر
ورحم والله اعلم .

(الصفة المشبهة باسم الفاعل)

صفة استحسن جر فاعل . معنى بها
المشبهة اسم الفاعل (اي تتميز الصفة
للمشبهة من اسم الفاعل باستحسان جر
فاعلهما بالاضافة اليه فان اسم الفاعل لا
يجوز فيه ذلك لانه ان كان لازما
وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه
اسمها وان كان معديا فقد سبق ان
الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان
تبيينها . لاول انما قيد الفاعل
بالعنى لانه لا تصلح الصفة اليه الا
بعد تحويل الاستناد منه الى مفسر
الوصف فلم يبق فاعلا الا من جهة
المعنى . الثاني وجه الشبه بينها وبين اسم
الفاعل انها تدل على حدث ومن قام به

مخصص لاستحصان لم يخرج شيئا لان اسم الفاعل للعدي اذا كان لا يجوز فيه ما ذكر يكون خارجا لجهة موصوفه ليس الا وصارة للمصف في هذا سلة من الامور فانه قتل خرج بذلك اسم الفاعل المعدي مطلقا يعني فانه اما ان تمتنع احاطه للفاعل كريد صائب اية او تكون غير مستحصنة نحو زيد كاتب اية . واعلم ان اسم الفاعل للعدي الذي لا تلبس احاطه الى الفاعل بالاضافة الى المفعول الجائز لاحتوائه الى مرفوعه عند قصد الثبوت من غير استحصان ليس صفة مشبهة عند المصنف حكما احتواء كلامه في تعريفها في التسهيل وغيره بل يعمل معاملتها قط . وقد قدمنا من كلام الشارح والمصنف في التسهيل ما هو دليل على ذلك تدبر حق التدبر فلان هذا هو الذي تحرر لنا وصمنا به اطراف كلامهم طول بعد التوقف مع التدبر مدة طويلة جدا (قوله وانها توثق) لا يطرد ذلك في اللون والعيب اذ لا يقال اية ولا اية فلا يراد لاغنية (قوله موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة) ترك المقدمة الثانية وهي العلم بكونها صفة مشبهة موقوف على العلم به لانها محصور التعريف المذكور (قوله لغير تحصيل) احرص باصطلاحه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والفتاة لا يسمونها صفة مشبهة الا اذا خلصت او نصبت او رعت السبي واجيب بان ذلك في زنة فاعل واما نحو حسن وكريم فلا يتقيد بذلك (قوله او ان قوله للمشبهة الخ) جواب ثان كما هو صريح العطف على قول القول وحاصل الجواب الاول منع المقدمة الثانية من مقدمتي الدور وهي ان العلم باستحصان لاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة والسند ان ذلك يعلم من مجرد المعنى وحاصل الثاني تسليم ذلك ولكن يدعى انه ليس فضلا في التعريف قصد به ادخال او اخراج او اطلاق على جزء الحقيقة حتى يتم التوقف عليه وانما الغرض من الايمان به انه قيد يزبد ايضا كما هو ان تعاريف لا بداء ليس الا من غير توقف عليه والفصل الذي اذا انهم الى ذلك الجنس تم التعريف به والتمييز عن اسم الفاعل ويجوز عرف عليه هو قوله وصونها الخ لا قوله استحصن كما هو مبني الجواب الاول وحينئذ قصد للمقدمة الاولى من مقدمتي الدور وهي توقف الصفة المشبهة على ذلك لاستحصان وانما اخر هذا الجواب لكونه خلاف ظاهر المتن ولذا بني على الاول حيث احمد لولا اخراج ما اخرجه بقوله استحصن مع ان كلام المصنف في شرح الكافية على خلافه وانما ذكر اصاب قوله صفة الخ في هذا الجواب توطئة وحسن دخول على قول المصنف وصونها الخ . هذا مراد الشارح كما لا يخفى على متامل وقد اسلف نظيرة كما حققناه له في طالع بلاب الحال ومن لم يصل به تدبر لما ذكرنا قال بكسر ان لانه مطوف على مقول القول لا يقال هو على الاول كذلك فلا يخلص بمجرد من الاشكال لانا نقول مراده به انه كلام النظم من حيز الاخبار والحكم لا التعريف ولا ينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لعلم التعريف لانه بالنسبة للاول لا الثاني تدبر (قوله انها لا تصاغ قياسا الخ) يريد به دفع سوال يرد على الجواب الثاني وهو ان يقال التقييد انما يخرج ما ينافيها لا ما يغايرها والصوغ من اللزم يتاير الصوغ من المعدي لا ينافيه فلا يخرج اسم الفاعل حيث يهنا القيد وحاصل الجواب للشارح اليه ان اضافة صوغ الى ما بعده تقييد المحصر على ما حقق في الطول والمختصر وحاشيها عند قول التامخض وارتقاع

وانها توثق وتكفي وتجمع واذا ذلك جلت عليه في العمل . وللب الشارح الشريف المذكور بان استحصان لاضافة الى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عنها . واما لان العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة وعرفها بثبوته ما صيغ لغير تحصيل من فعل لازم للعقد نسبة الحديث الى الموصوف به دون افادة معنى الحديث وقد يقال ان العلم باستحصان لاضافة موقوف على المعنى لا على العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور او ان قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدا وقوله صفة استحصن الخ خبر وقوله (وصونها من لازم الحاضر) الخ عطف عليه لتبهم التعريف اي وما تميز به الصفة المشبهة ايضا من اسم الفاعل انها لا تصاغ قياسا الا من فعل لازم كطاهر من طاهر وجميل من جميل وحسن من حسن واما

وهم يطعمون ونحوها فيصور على الصاع
بخطافه فانه يصاغ من اللزوم كعالم ومن
المعدي كصارب وانها لا تكون الا للمعنى
لخاصة الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل
بخطافه كما عرفت وانها لا تلزم الجري
على الاصراع بخطافه بل قد تكون جارية
عليه (كطامر القلب) وصامر البطن
ومستقيم الحال ومعدل العامة وقد لا
تكون وهو الغالب في الشية من الفلاكي
كحسن الوجه و (جميل الظاهر) وسبط
العلم واسود الشعر (وعمل اسم فاعل
المعدي) لواحد (لها) اي ثابت لها
(على الحد الذي قد احدا) له في باب
من وجوب الاحكام على ما ذكره تنبيه
ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها لان
ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت
للدلالة على الثبوت والنبوت من ضرورة
الحال فبما رتبها اجود من قوله في الكافية
- ولاهناد واختصاص الحال - شرطان في
تصميم ذا الاهمال - (وسبق ما تعمل فيه
مجتنب) بخلاف اسم الفاعل ايضاً ومن
ثم صح الصب في نحو زيد انا صاربه
واهتم في نحو وجه كلاب زيد حصه
(وكونه ذا سببية وجب اي ويجب
في معمولها ان يكون سبباً اي متصلاً بمصير
الوصف لفظاً نحو حصص وجهه او معنى
نحو حسن الوجه اي منه وقيل ال خلاف
عن المصنف اليه ولا يجب ذلك في معمول
اسم الفاعل كما عرفت - تنبيهات -
الاول قول الشارح ان جواز نحو زيد بك
فرح مبطل لعدم قوله ان معمول لا
يكون الا سبباً مؤخرًا مردود لان المراد
بالمعول ما عملها فيه بحسب الشبه وعملها
في الظروف ونحوه انما هو لما فيها من معنى
الفعل - الثاني ذكر في التسهيل ان معمول

عالم الكلام فيكون التيد متاعاً لا متاعاً فيخرج اسم الفاعل به فتدبر (قوله فمصور على
الصاع) اي لا يسوغ القياس عليه في الجملة وان صح في الجملة بادعاء التزيل منزلة
اللزوم او التحويل الى فعل بضم العين - وما قيل في التسهيل احاطة صوغها من المعدي بشرط
نصد الثبوت فوهم مبني على وهم صلح الصريح الذي قدحنا اذ لم يقع في التسهيل ما يوجب
ذلك لا في طلب الصفة المشبهة ولا في غيره كيف وقد احدث في تعريفها فيه اللزوم كما قدحنا
تدبر (قوله كحسن) ينبغي ان لا تكون هذه امثلة كلها للغالب لان منها اسود الشعر
وهو من سود كعلم وصارعه يسود كعلم واسود جار عليه فاشبه امثلة للغالب والظروب من
الثلاثي المفهومين من قوله وهو الغالب في الثلاثي ويصرف كل ما يليق به تدبر (قوله وعمل
اسم فاعل المعدي لواحد لها) اخذ من كون عملها ان تعدى ان المراد من عملها الذي
يتوقف على ذلك الحد عمل النصب على طريق المفعول به لا عمل الرفع او عمل نصب
حال او تمييز او استثناء او مفعولية له او معه او فيه لان اسم الفاعل كذلك - واعلم ان
الاولى تلخيص هذا البيت على ما بعده لتصل لاشياء التي تخص بها الصفة المشبهة من اسم
الفاعل ويحصل تصويل العمل باجماله (قوله من وجوب الاحكام) اقتصر عليه مع ان مقتضى
ما تقدم فان كان بال صلت مطلقاً انما ان لا يصح ان ال الداخلة على الصفة المشبهة حرف
تعريف لا موصولة كما في اسم الفاعل مع انها لا تكون لغير الخاص وهو من ضرورة وضعها
فلم يبق ممكن للاشتراط فيها الا الاحكام (قوله فبما رتبها اجود) لا تليان بالقوله الطريفة
للايهام الى ان معناها تلك الاجودية هو ان عبارة الكافية قصت بان الاحكام شرط كما تشير
له عبارته هنا ايضاً وهو مما لا ريب فيه وبيان الحال التي شرط لقولها شرطان وهذا غير صحيح
اذ اشتراط شيء في آخر لا يكون الا فيما يطرا على الشيء تارة ويختلف اخرى - واني بصور
فيما هو من ضرورة الوضع - وما قصت بذلك عبارته هنا حيث منه من جملة ما تخص به
من اسم الفاعل ولم يطلق عليه اسم الشرط لانه قال - وصوغها من لازم الخاص - ولم يدخل في
قوله - على الحد الذي قد احدا - ولا وهما بعد تقديم قوله الخاص فلا جرم كانت عبارته هنا اجود
ولا يذهب عليك ان التعبير باسم التخصيص يوجب حصول اصل الجودة في عبارة الكافية ووجهه
احتمال ان يقال يراد من الشرط ما لا يوجد الحكم عند عدمه ولو كان لازماً تجوزاً او لا ويطلب
في التثنية الشرط على ما ليس بشرط والغليب بلب واسع فاصرفه فقد فلت الناظرين (قوله
بخلاف اسم الفاعل) اي فان سبق فيه غير مجتنب الا انه مفيد كما قال الشيخ لا تير بما
اذا لم يكن مفعولاً بال او مجزواً باضافة او بحرف جر غير زائد (قوله صح الصب في نحو الخ)
اي لان صارب عامل جفيرة عامل زيداً بخلاف حسن لان ما لا يعمل لا يفسر عاملاً وهو
يتعكس بعكس النقيض الموافق الى ما يفسر العامل بعمل (قوله متصلاً بمصير الموصوف)
منه ما اذا اتصلت به صفة او صفة لان الصفة والموصوف والصلة والموصول كالشيء الواحد
(قوله قول الشارح ان جواز نحو زيد بك فرح الخ) ليس هذا في كلام الشارح انما فيه
هذه العبارة هذا بالنسبة الى عملها فيما هو فاعل في المعنى واما غيره كالجار والحرور فان الصفة
تعمل فيه متقدماً عنها ومتأخراً وسبباً وغير سبب تقول زيد بك فرح كما تقول زيد بك

الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا بـ
حسن الوجه طلقه انت في السلب

سموني الحرب كالحق مكفه
علم ان مراده بالسبي ما عدا لا جنبي فانها
لا تعمل فيه * الثالث يتنوع السبي الى
انتي صغر نوعا فيكون موصولا كقوله
لميلات ابدان دثاني خصورها

وليرات ما التفت عليه المآزر
وموصوفا يشبهه كقوله

ازور امرأ جفا نوال اعدده

لمن امة مستكفيا لزمته الدهر
والشاهد في جفا نوال وصافا الى احدعها
كقوله فحجبها قبل لا خيار منزلة

والطبيي كل ما الثالث به لا زور
ونحو رايت رجلا دقيقا سنان رشح يلمس
به ومقرونا بال نحو حسن الوجه ومجردا
نحو حسن وجه وصافا الى احدعها نحو
حسن وجهه لآب وحسن وجهه لب
وصافا الى ضمير الموصوف نحو حسن
وجهه وصافا الى معاني الى ضميره نحو
حسن وجهه وصافا الى ضمير معاني
الى معاني الى ضمير الموصوف نحو
مررت بامرأة حسن وجه جارحها جميلة
انته ذكره في التسهيل وصافا الى ضمير
مفعول صفة اخرى نحو مررت برجل
حسن الوجهة جميل خاله اذكرة في شرح
التسهيل وجعل منه قوله

مبتنى الغاة البجة النجرد الـ

سلطنة كشحه وما خلت ابن اسبي

(قارعه بها) اي بالصفة المشبهة

وانصب وجرم مع الـ ورون الـ مصحوب

الـ وما انصل * بها) اي بالصفة المشبهة

(مضافا او مجردا ولا * تجرر بها مع الـ

الفاعلية قال الفارسي او على لابدال من ضمير مستتر في الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة

والخص بالامسافة والصفة مع كل من الثلاثة اما نكرة او معرفة وهذه الستة في احوال السبي المذكورة في التنييه الذالت فلك انتان

وسبعون صورة الممتنع منها ما لزم منه امسافة ما فيه الـ الى الخالي منها ومن لامسافة لئاليها او لصير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل

هذا كلامه وغير خفي ان قوله هذا بالنسبة الى عملها فيما هو فاعل في المعنى هو معنى قول الشارح
المراد بالمفعول ما عملها فيه بحسب الشبه وكذا قوله واما غيره كالجار والمجرور النح هو معنى قول
الشارح وعملها النح غير ان ما قاله اوضح فكيف نقل منه ادعاء العموم وبطلانه ورد بما رد
تدبر (قوله حسن الوجه النح) حسن خبر مقدم وبتداه للوضوح انت ومحل الشهادة طلق
فانه قد اتصل به مفعوله وهو ضمير بارز مفعول فطم ان المراد من السبي غير لا جنبي تدبر
(قوله جميلة الله) يصح جر انقه بالامسافة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وكذا رفعه
على لابدال من ضمير جارية المستتر في جميلة بدل بعض والضمير ليس يوجب فيه وفي
بدل لاشتغال كما صرح به المصنف في الكافية تدبر (قوله الرفع على الفاعلية) قد يعين
كما في بامرأة حسن الوجه والا لوجب التانيث في حسن وقد يعين عدمه كما في بامرأة
حسنة الوجه والا لوجب التذكير في حسنة وقد يعين لامرأ كما في برجل حسن الوجه
والظاهر ان هذا القسم هو محل الخلاف بين الجمهور والفارسي ولا فحيث لا يمكن الا شيء
لا يذهب احد الى خلافه وحشد فلا يرد على الفارسي حكاية بامرأة حسن الوجه او قويم
لاتف واما حديث لزوم صل الصفة المشبهة موصوفة لان البدل على نية تكرار العامل
لفقد دفع بانهم يخطرون في التابع ما لا يفترونه في غيره (قوله على التشبيه بالمفعول به)
اي فقط ان كان معرفة وعلى التمييز اي مع جواز النصب على التشبيه ايما ان كان نكرة
(قوله والصفة مع كل) اما نكرة او معرفة وعلى كل ايما اما مرفوعة او منصوبة او مجرورة
وعلى كل اما مفردة او مضافة او مجموعة جمع تصحيح او تكسير وعلى كل اما لمؤنث
(قوله في احوال السبي المذكورة) اي لاني صغر وعلى كل ايما اما مفرد او مثنى او مجموع
جمع تصحيح او تكسير وعلى كل اما لمؤنث الا الضمير فلا يجمع جمع ملامة ولا تكسير
(قوله فلك انتان وسبعون) زيد عليها كما سباني ان يكون مفعول الصفة ضميرا بالشرقة
الصفة المجردة من ال نحو برجل حسن الوجه جميل وان تفصل الصفة من الضمير وهي
مجردة من ال نحو قريش انجب الناس ذرية واكرمهم بها وان تفصل به وتكون الصفة بال
نحو زيد حسن الوجه الجميلة فهي حبش خمسة وسبعون وعلى ما ردنا واستبيننا اربعة عشر
الفا ومائتان وستة وخمسون والاصل اربعة عشر الف صورة واربعائة بطرح منها مائة
واربع واربعون حاصلته من ضرب تكسير الضمير وتصحيحه في حالة جرة ولا تكون الصفة
فيه الا غير مفردة بال وفي حالتها من اتصال مع اقتران بال او اتصال بدونه خارجة
ستة تضرب في احوال الصفة الثمانية من افراد وتثنية وجمع تكسير وتصحيح لمؤنث او
لمؤنث خارجة ثمانية واربعون تضرب في ثلاثتها ايما من رفع ونصب وجر خارجة مائة
واربع واربعون بطرح من لاربعة عشر الفا واربعائة خارجة اربعة عشر الفا ومائتان
وستة وخمسون كما قلنا فاعرفه فانه مرلة اقدام (قوله صرح بهذا في التسهيل) اي ولم
يصرح به هنا وان كان قد يتناول عليه عبارته بان يقل ومن امسافة لئاليها ولو بواسطة

سما) اي اسما (من ال خلا * ومن امسافة لئاليها وما * لم يخل فهو بالجواز رسما) اي لمفعول هذه الصفة ثلاث حالات الرفع على
الفاعلية قال الفارسي او على لابدال من ضمير مستتر في الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة
والخص بالامسافة والصفة مع كل من الثلاثة اما نكرة او معرفة وهذه الستة في احوال السبي المذكورة في التنييه الذالت فلك انتان
وسبعون صورة الممتنع منها ما لزم منه امسافة ما فيه الـ الى الخالي منها ومن لامسافة لئاليها او لصير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل

وذلك تسع صور وهي الحسن وجه الحسن
وجه اب الحسن وجهه الحسن وجه
ابيه الحسن ما تحت نقابه الحسن كل
ما تحت نقابه الحسن قول الله الحسن
سنان رمح يظن به الحسن وجه جاريتها
الجميل الله وليس منه الحسن الوجنة
الجميل خالها بجر خالها لاهاقه الى
صغير ما فيه ال وهو الوجنة نعم هو ضعيف
لان البيرد يمنع كما عرفت في سلب
لاصافته وما سوى ذلك فمجانز كما اشار
اليه بقوله وما لم يخل فهو بالجواز وما -
اي علم لكنه ينقسم الى ثلاثة القسم قبيح
ضعيف وحسن فالقبيح رفع الصفة مجردة
كانت او مع ال المجرد من الضمير
والصلى الى المجرد منه وذلك لئلا صور
هي الحسن وجه الحسن وجه اب حسن
وجه حسن وجه اب الحسن الوجه
الحسن وجه الاب حسن الوجه حسن
وجه الاب والاربع الاولى اقبح من
الثانية لما يرى من ان ال خلف من
الضمير وانما جاز ذلك على قبحه لتبليغ
السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ
لان معنى حسن وجه حسن وجه له
او منه ودليل الجواز قوله
بهيمة حيث شهم قلب
منجذ لا ذي كهام ينبر
فهو نظير حسن وجه والجوز لهذه الصيغة
ميجوز لظناتها اذ لا فرق والصعيف نصب
الصفة المنكرة للعارف مطلقا وجزا اياها
سوى المعروف بال والمعاني الى المعروف بها

لاضافة لصيغة قد دخل حيث (قوله وذلك تسع صور) هي في جدول المقرونات بال في
لربيع الثالث من الربعات لاثنى عشر المحاذية للربع المكتوب فيه الجر الى الخلفي عشر
بالداخل الغاية اما للربيع الاول منها والثاني والثالث عشر فهي ثوابت الصور الثلاث التي بقيت
للجواز من اثني عشر مصول الصفة المقرونة بال المجارة واعلم ان محل امتناع الحسن وجهه
وجه ابيه وما تحت نقابه وكل ما تحت نقابه ان قد مر مصروف الصفة فيه خاليا من
ال كزيد اما لو قدر بها كالرجل فلا لاصافة الصفة لصلى لصير ما فيه ال ولهذا يكتب في
الربعات لاثنى عشر المحاذية لربع الصفة المقرونة بال زيد الحسن (قوله كما اشار اليه
بقوله وما لم يخل الخ) اي مطوقا ولا فمفهوم ما تقدم يشير اليها ايضا فانه مع في العمل
بقوله فافرح بها وانصب وجه ثم في اقتران الصفة بال وعدمه بقوله مع ال وحين ال ثم في
للمصول بالاصافة وغيرها بقوله وما اتصل بها صافا او مجردا فلما نهى بعد عن الجر بقي على
الجواز صور الرفع لاثنى عشر في المعرفة بال ومثلها في المنكرة وصور النصب كذلك تلك ثمانية
واربعون ولما قيد ذلك الجر المنهي عنه بقوله مع ال بقي في المنكرة المجردة اثنا عشر على
الجواز الى الثمانية والاربعة تلك ستون ولما قيد بقوله سما من ال خلا ومن اضافة لئلا
بقي صورة الحسن الوجه والحسن وجه الاب مع الصورة التي اخذت من التسهيل ونزلنا عليها
كلامه على الجواز وانطبق بعد هذا على التسعة للمعرفة (قوله رفع الصفة مجردة الخ)
الصفة فاعلم المصدر ومفعوله المجرد والصلى الى المجرد مطوف عليه وتقييد التجرد اولا
ولانيا بمن الضمير للاشعار بانه اعم من ان يقتصر بال اولا وبذلك تبلغ الصور ثمانية لان
الصفة اما بال اولا ومرفوعها اما بال اولا فان احيف فالصلى اليه اما بال اولا وهي مرفوعة
في الجدول اربعة في جدول المقرونات بال في اربع مربعات محاذية لربع الرفع مكتوب على
الاولين قبيح وعلى الاخيرين اقبح واربعة في جدول المجردة منها في اربع مربعات محاذية
لربع الرفع مكتوب ايضا على الاولين قبيح وعلى الثانيين اقبح ووجه الجواز والقبح وزادته
تكفل به الشارح (قوله نصب الصفة المنكرة للعارف) وجه الصنف اجراء وصف
الناصر مجرى وصف التحدي والتقييد بالمنكرة لاخراج للمعرفة كما قيل فلن فيها اعتمادا على
ال وان كانت معرفة نظرا للقول بانها موصولة فتقوي العمل بخلاف المنكرة اذا دخل تحت
نصب الصفة المنكرة للعارف ثمان صور لان كون الصفة منكرة وقد عملت النصب احد
احوالها لا مصول الست وقد بقي في مصولها اثنا عشرة حالة فلما قيد المصول بكونه معرفة
مطلقا اي سواء كان بالاصافة او بغيرها اخرج منه اربع صور ما اذا كان فكرة موصوفة او
صافا اليها او مجردا او صافا اليه فبقيت ثمان وهي مرفوعة في جدول الصفة الخالية من
ال في الربيع الاول والثاني والثالث والسادس والسابع والثامن والحادي عشر والثاني عشر من
التي عشر المصول للمحاذية اربع النصب مكتوب على الاولين ضعيف وكذا على الاربعة المتوسطة
وكذا على الاخيرين (قوله وجزا اياها) اضافة جر الى ما اضافة مصدر الى فاعله ايضا
ومفعوله اياها وهو ضمير موقعه للعارف وسوى للمعرف بال والصلى الى المعروف بها استثناء
من الضمير الراجع الى العارف والداخل تحت هذا ست صور لان كون الصفة منكرة وقد

[illegible]

تأليف الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم

١٩ ١٩
 لطيفة كشحه وما خلعت ان اسبي
 فما قومي بعلبة بن زيد
 ولا بغزاة الشعر الرقابا
 وقلعد بعده بئذلب عيش
 اجب الظهيريس له منام
 بيهمة منيت شهم قلب
 فخذ لاني كهلم ينبر
 ولا سيني زي اذا ما تلبسوا
 الي حطمة يوما مخيسة بولا
 هيفاء مقبله عجزاء مديرة
 مطرمة جدلت شياء انيابا
 انتحها ابي من نعاتها
 كوم الدرري وادنة سراتها
 اقامت على ربيعها جارتا صفا
 كنيما لا حالي جوتنا مصطلاحا
 اسيلات ابدان دقلى خصورها
 وثيرات ما الطفت عليه المآزر
 ازور امرها جما نوال اعدة
 لئن امة مستكفيا ازمت الدهر
 تعيرنا انا غليل مديدنا
 صلت لها ان الكرام فابل
 قيا لله من حسن فربد
 جميل كل ما ييدي وبخفي
 فذاك وخم لا يبالى السبا

الحزن بابا والعشور كيا

ليعلم الناظر في هذا الجدول اننا قد اعمدنا في تعداد الايات المرفوعة حواليه وفي وضع الارقام الهندية على ما يليهم من هذا المحشي (التاسع)
لعدم العثور على نسخة من نسخ الشارح التي كتب عليها ومخالفة ما بايدينا لطبع مياقه مع ما صرح به هو والامته الصبان من اضطراب الخراج في
هذا المحل بالسبب المخصوص ذبكت الامر من ولذا اعمدنا فيما عدلنا نسخة الشارح التي كتب عليها الصبان لاتفاقهما عليه اللهم الا في زيادة (ك)
بلحد مربعات الرفع من جدول المجردة فانها لا توجد فيما كتب عليه الصبان وفي تحليل المربعات لدى اجتماع بعض المعولات في حكم واحد
فان في كلام العلامة ابن سعيد ايماء الى انه غير مراد للشارح وفيما لا حرج فيه ثم انه قد تنكسر اشارة واحدة على حكم واحد وما ذاك الا لتنوع
شاهدنا جموع ما بارزاتها في المربعات من اسئلة الصف ومحولها ومما يتنبه له ان المحشي في حل قواعد الجدول مير بصيغة الماهي في قوله ومن
هنا كتب عليه صورة كذا النخ الا في موضعين احدهما في ذلت شاهد من البيت الاول والسلي في اول شاهد من البيت العاشر فانه مير فيهما بصيغة
المصارح فينبغي ان يلخص موجب للجدول واعلم قصد حكاية الحلال على حد قوله عز وجل حتى يقول الرسول في قراءة الرفع مع معنى القول ولا
يختص ذلك بما بعد حتى لو رودة بدونها في قصة قتل ابي رافع اليهودي كما في صحيح البخاري وشراحه ويورد ما ايدينا ما استدرك به على
الشارح آخر القولة في سادس الامور المعنونة بقوله وههنا امور النخ حيث قال لا تجعل صورة ١٩ النخ مع انها احدى الموضوعين بل هو صريح فيما
ذكرنا هذا ما ينبغي ان يحمل عليه كلامه بحسب ما من لمصحح الفقير حمزة رحمه الله

التاسع بيت عز ابن أبي ربيعة

أبلاك أبدان دقاي محصورهسا وثيرات ما التفت طيه المسأزر
العاشر قول القائل

أزور أمرا جفا نوال امسسده لئن امة مستحكما ازمة الدهر
الحادي عشر قول القائل بيت العمول

تغيرنا انا قليل مديدنسا قتلت لها ان الكرم قليل
الثاني عشر قول القائل

فيا لله من حسن فريسد جميل كل ما يبني ويخسني
الثالث عشر بيت روبة

فذلك وخم لا يبالي السبسا الخزن بابا والقور كلبسا

اما البيت الاول فطيه اربعة شواهد احدها في البهت التجرى فان البهت صفة مشبهة
جرت التجرد فيطهر للصفة القرونة بال العاملة الجري في العمول للقرون بال نحو زيد الحسن
الوجه واذا شهد له فليشهد ايضا للصفة القرونة بال العاملة الجري في العمول المضاف للقرون
بال نحو زيد الحسن وجه الاب اذ لا فرق بين وجود ال في الاول لوي الثاني ومن هنا
كتب على البهت التجرد صورة اثنين وخمسين وكتب ايضا على كلمة احسن المكتوبة في
الربعين المحاذيين للربع المكتوب فيه الجري من جدول الصفة للقرونة بال وهذان متساويان
جعا في اشارة واحدة ثانيهما في اللطيفة كشحه في رواية جر كشحه فان اللطيفة صفة
مشبهة جرت كشحه المضاف لصير ما فيه ال فهو مثل حسن الوجنة جميل خالها بجر
خالها ومن هنا كتب على اللطيفة كشحه صورة ستة وكتب ايضا على كلمة معيف المكتوبة
في الربع الثاني عشر من اثني عشر العمول المحاذية لربع الجري من جدول الصفة للقرونة
بال ثالثهما فيه ايضا لكن في رواية نصب كشحه فان اللطيفة حيث صفة مشبهة نصبت
العمول للمضاف للصير فيكون مثل زيد الحسن الوجنة الجميل خالها بالنصب واذا شهد له
فليشهد ايضا لها اذا نصبت للمضاف للمضاف لصير الموصوف او المضاف لصير مضاف الى
مضاف الى صير الموصوف او للمضاف لصير الموصوف نحو زيد الحسن وجه ابيه وحد
الحسن وجه جاريتها الجميلة انه زيد الحسن وجهه بنصب للعمول في الكل ومن هنا
يكتب عليه صورة تسعة عشر وتكتب ايضا في الربع الخامس والسادس والحادي عشر والثاني
عشر من اثني عشر العمول المحاذية لربع النصب من جدول للقرونة بال على كلمة حسن
المكتوبة ثمة وهذه متساويات جمعت في اشارة واحدة رابعهما فيه ايضا لكن في رواية
رفع كشحه فان اللطيفة صفة مشبهة رفعت للعمول للمضاف للصير فيكون مثل زيد الحسن
الوجنة الجميل خالها برفع خالها ويشهد ايضا لزيد الحسن وجه ابيه وهذا الحسن وجه
جاريتها الجميلة انه زيد الحسن وجهه برفع للعمول في الكل اذ لا فرق ومن هنا كتب
عليه ايضا تلك الصورة بعينها وكتب ايضا في الربع الخامس والسادس والحادي عشر والثاني
عشر على كلمة احسن المكتوبة ثمة من اثني عشر العمول المحاذية لربع الرفع من جدول

قسوله بيت السؤال كذا في لاصور
التي بايدينا حتى نسخت المراء ولعله
زيادة اذ لا يحسن عقب قوله قول القائل
(فتح الله)

* طريقة معرفة هذا الجدول * ان تجمع
الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك
بحيث تكون ايات الصفة المعرفة بال
ما يليك ثم ترفع بصرك الى ابيات
الصفة المنكرة فاذا فرغت منها تنظر الى
ايات الصفة المعرفة بال وقد جعل في
راس ايات النوعين خمسة يوت مكتوب
في اول بيت منها الجري وفي الثاني النصب
وفي الثالث الرفع وفي الرابع السبي
وفي الخامس الصفة ووصل كل بيت من
هذه لا ييلت باثني عشر مربعة فالربعات
الموصولة بالآخرين منها الصفة ومعمولها
السبي الخمس الى اثني عشر قسما كما
تقدم والربعات الموصولة ببيت الجري
مكتوب فيها حكم للعمول السبي الذي في
مربعاته كلها وكذلك في بيت النصب
وبيت الرفع فما قابله منها متع فهو
متع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا
ثم ما يحرم هذه الاحكام اشارة متدية
فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول
فما وجدت عليه تلك الاشارة فهو شاهد
ذلك الحكم وقوله جامعا بين كل متاسين
الخ اي كما جمع بين حسن الوجه
وحسن وجه الاب بصورة ستة في الجري
وخمسة في النصب واربعة في الرفع *

المقرونة بال وهذه متناسبات جمعت في اشارة واحدة واما البيت الثاني ففيه شاهد واحد في الشعر الرقابا فان الشعر جمع اشعر صفة مشبهة مقرونة بال نصبت المفعول المقرون بها نحو زيد الحسن الوجه بنصب الوجه واذا شهد له فليشهد ايضا للصفة المقرونة بال العاملة النصب في المفعول المضاف للمقرون بال نحو زيد الحسن وجه الاب بنصب الوجه اذ لا فرق كما تقدم ومن هنا كتب عليه صورة اثنين وكتب ايضا في المربع الاول والثاني على كلمة احسن المكتوبة ثمة من اثني عشر المفعول المحاذية لمربع النصب من جدول المقرونة بال وهذان متناسبان جمعا في اشارة واحدة واما البيت الثالث ففيه ثلاثة شواهد ادها في احب الظهر في رواية جر الظهر فان احب صفة مشبهة مجردة من ال صلت الجر في المفعول المقرون بال نحو رجل حسن الوجه بجر الوجه واذا شهد له فليشهد ايضا للصفة المجردة من ال العاملة الجر في المفعول المضاف للمقرون بال نحو رجل حسن وجه الاب بجر وجه اذ لا فرق كما تقدم ومن هنا كتب عليه صورة ستة وكتب ايضا في المربع الاول والثاني من اثني عشر المفعول المحاذية لمربع الجر من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة احسن المكتوبة ثمة ومثله في هذا كبيت لامالي وكوم الذرى وحركى الفواد وطويل الباع ولهذا وضع له الكاف وهذان متناسبان جمعا في اشارة واحدة فانيها فيه ايضا لكن في رواية نصب الظهر فان احب صفة مجردة من ال صلت النصب في المفعول المقرون بال نحو رجل حسن الوجه بنصب الوجه ويشهد ايضا لنحو رجل حسن وجه الاب بنصب الوجه اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه صورة خمسة وكتب ايضا في المربع الاول والثاني من اثني عشر المفعول المحاذية لمربع النصب من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة ضعيف هنالك فانيها فيه ايضا لكن في رواية رفع الظهر فان احب صفة مجردة من ال صلت الرفع في المفعول المقرون بال نحو رجل حسن الوجه برفع الوجه واذا شهد له فليشهد ايضا لنحو رجل حسن وجه الاب برفع الوجه اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه صورة اربع وكتب ايضا في المربع الاول والثاني من اثني عشر المفعول المحاذية لمربع الرفع على كلمة قبيح المكتوبة هناك واما البيت الرابع ففيه شاهد واحد في شهم قلب فان شهم صفة خالية من ال وقد رفعت قلب وهو ليس فيه صير ولا مضاف لما فيه صير واذا شهد له فليشهد لحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن وجه الاب والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب لان المجرز لتلك الصورة مجوز لظايرها اذ لا فرق كما قال الشارح ومن هنا كتب عليه صورة الثمانية وكذا على المربع الاول والثاني والثالث والرابع من اثني عشر المفعول المحاذية لمربع الرفع من جدول الصفة المقرونة بال على كلمتي قبيح واقبيح هنالك وكذا على المربع الاول والثاني والثالث والرابع من اثني عشر المحاذية لمربع الرفع من جدول الصفة المجردة من ال على كلمة قبيح واقبيح هنالك وهذه متناسبات جمعت في اشارة واحدة واما البيت الخامس ففيه شاهد واحد في ستي زي فان ستي صفة مشبهة خالية من ال وقد جرث زي وهو خال ايضا من ال نحو رجل حسن وجه بجر وجه واذا شهد له فليشهد ايضا للصفة الخالية من ال الجارة للمضاف اي الخالي منها نحو رجل حسن وجه اب لعدم

الفرق ومن هنا كتب عليه صورة سبعة وكذا في المربع الثالث والرابع من اثني عشر المفعول
المحاذاة لمربع الجر من جدول الصفة المجردة من ال على كلمة احسن هناك وهذان متناسبان
جمعا في اشارة واحدة وامسا البيت السادس فقيه شاهد واحد في شتباء اتيابا فلن شتباء
صفة مشبهة مجردة من ال وقد نصبت اتيابا وهو خال من ال نحو رجل حسن وجهها واذا
شهد له فليشهد ايضا للصفة الخالية من ال العاملة النصب في المضاف للخالي منها نحو
رجل حسن وجهه اب ومن هنا كتب عليه صورة واحد وثلاثين وكتب ايضا في المربع الثالث
والرابع من اثني عشر المفعول المحاذية لمربع النصب من جدول الصفة الخالية من ال على
كلمة احسن هنالك وهذان ايضا متناسبان جمعا في اشارة واحدة وامسا البيت السابع فقيه
شاهد واحد في وادقة سرائها فلن وادقة صفة مشبهة خالية من ال وقد نصبت سرائ
بالكسرة وهو مضاف الى ضمير الموصوف مثل رجل حسن وجهه بنصب وجهه واذا شهد له
فليشهد لما اذا نصبت المضاف للمضاف لضمير الموصوف او المضاف الى ضمير مضاف الى
مضاف الى ضمير الموصوف او المضاف الى ضمير مفعول صفة اخرى نحو رجل حسن وجهه
ابيه رجل حسن وجهه جاريتها جميلة انفه رجل حسن الوجنة جميل خالها بالنصب في
الكل اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه صورة عشرين وكذا على المربع الخامس والسادس والحادي
عشر والثاني عشر من اثني عشر المفعول المحاذية لمربع النصب من جدول الخالية من ال
على كلمة ضعيف هنالك وهذه ايضا متناسبات جمعت في اشارة واحدة وامسا البيت الثامن
فقيه شاهد واحد في جونا مصطلحا فان جونا صفة مشبهة خالية من ال وقد صلت الجر
في المضاف الى ضمير الموصوف نحو رجل حسن وجهه بجر الوجه واذا شهد له فليشهد
لما اذا صلت في المضاف الى المضاف الى ضمير الموصوف او في المضاف الى ضمير مضاف
الى مضاف الى ضمير الموصوف او المضاف لضمير مفعول صفة اخرى نحو رجل حسن وجهه
ابيه امرأة حسن وجهه جاريتها جميلة انفه رجل حسن الوجنة جميل خالها بالجر في الكل
لعدم الفرق ومن هنا كتب عليه صورة اربعين وكتب ايضا على المربع الخامس والسادس
والحادي عشر والثاني عشر من اثني عشر المفعول المحاذية لمربع الجر من جدول الصفة الخالية
من ال على كلمة ضعيف هنالك وهذه ايضا متناسبات جمعت تحت اشارة واحدة وامسا
البيت التاسع فقيه شاهد واحد في وثيرات ما التفت فان وثيرات صفة مشبهة مجردة من
ال صلت الجر في لاسم الموصول نحو رجل حسن ما تحت نقابه واذا شهد له فليشهد
لما اذا صلت الجر في المضاف للموصول نحو رجل حسن كل ما تحت نقابه لعدم الفرق
ومن هنا كتب عليه صورة تسعة وكتب ايضا في المربع السابع والثامن من اثني عشر المفعول
المحاذاة لمربع الجر على كلمة ضعيف هنالك وهذان ايضا متناسبان جمعا تحت اشارة واحدة
وامسا البيت العاشر فقيه شاهدان احدهما في جما نوال في رواية الرفع فان جما صفة
مشبهة مجردة من ال وقد رفعت الموصوف فهو مثل رجل حسن نوال اعدة بالرفع واذا شهد
له فليشهد لما اذا رفعت المضاف للموصوف نحو رجل حسن نوال ربح يطعن به برفع ستان
ومن هنا يكتب عليه صورة احد عشر وتكتب ايضا في المربع التاسع والعاشر من اثني عشر

للمعول المحاذية لمربع الرفع من جدول الخالية من ال على كلمة احسن هناك وهذان ايضا
متناسبان جمعا تحت اشارة واحدة لانبيها فيه ايضا لكن في رواية النصب ولم يجبي فيه
الجر فان جبا صفة مشبهة مجردة من ال وقد نصبت الموصوف فهو مثل رجل حسن نوالا اعده
بالنصب واذا شهد له فليشهد ايضا لرجل حسن سنان ومع يطلعن به بالنصب اذ لا فرق
ومن هنا كتب عليه صورة مشرة وكذا في المربع التاسع والعاشر من اثني عشر المعول المحاذية
لمربع النصب من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة حسن هنالك وهذان ايضا متناسبان
جمعا تحت اشارة واحدة وامسا البيت الحادي عشر ففيه شاهد واحد في قليل مديدنا فان
قليل صفة مشبهة مجردة من ال وقد رفعت المضاف للضمير نحو رجل حسن وجهه برفع وجهه
واذا شهد له فليشهد لما اذا رفعت المضاف للضمير الموصوف او المضاف للضمير مضاف الى
مضاف الى ضمير الموصوف او المضاف للضمير معول صفة اخرى نحو رجل حسن وجهه
ابيه وامراة حسن وجهه جاريتها جميلة الله ورجل حسن الوجنة جميل خالها بالرفع لعدم
الفرق ومن هنا كتب عليه صورة اثنين ومشرين وكتب ايضا في المربع الخامس والسادس
والحادي عشر والثاني عشر من اثني عشر المعول المحاذية لمربع الرفع من جدول الصفة الخالية
من ال على كلمتي احسن هناك وهذه ايضا متناسبات جمعت تحت اشارة واحدة ثم مثل ما
شهد به البيت شديد باصاء الخلقة كاهله وقول بعضهم

سود سوافه نص مرانفه نص نواطرة صغر خواصرة

ومن هنا وضع له الكاف وامسا البيت الثاني عشر ففيه شاهدان احدهما في جميل كل ما
يسني في رواية الرفع فان جميل صفة مشبهة مجردة من ال وقد رفعت المضاف للموصول
نحو رجل حسن كل ما تحت نقابه برفع كل واذا شهد له فليشهد لرفعها الموصول نحو رجل
حسن ما تحت نقابه اذ لا فرق ومن هنا كتب عليه صورة ثلاثين وكذا كتب في المربع
السابع والناشر من اثني عشر المعول المحاذية لمربع الرفع من جدول الصفة الخالية من ال
على كلمة احسن هناك وهذان متناسبان جمعا تحت اشارة واحدة فانيهما فيه ايضا لكن في
رواية النصب فان جميل صفة مشبهة مجردة من ال نصبت المضاف للموصول نحو رجل
حسن كل ما تحت نقابه بنصب كل واذا شهد له فليشهد ايضا لنحو رجل حسن ما تحت
نقابيه لعدم الفرق ومن هنا كتب عليه صورة ثلاثين وكتب ايضا في المربع السابع والناشر
من اثني عشر المعول المحاذية لمربع النصب من جدول الصفة الخالية من ال على كلمة
ضعيف هنالك وهذان ايضا متناسبان جمعا تحت اشارة واحدة وامسا البيت الثالث عشر
ففيه شاهد واحد في الخزن بابا فان الخزن صفة مقرونة بال وقد نصبت المجرد وهو بابا
نحو زيد الحسن وجهها واذا شهد له فليشهد ايضا لما اذا صلته في المضاف للمجرد اذ لا فرق
نحو زيد الحسن وجهه اب بنصب وجهه ومن هنا كتب عليه صورة خمسة عشر وكذا في
المربع الثالث والرابع من اثني عشر المعول المحاذية لمربع النصب من جدول الصفة المقرونة
بال على كلمة احسن هنالك وهذان ايضا متناسبان جمعا تحت اشارة واحدة وهاتنا امور
يجب ان تنبهك عليها منها ان ظاهر قول الشارح ووصل كل بيت من هذه الايات بانثي

ما في قوله تعالى (قوله) أي دليل التعجب لقول الشارع يدل على التعجب أو صيغه لقوله
 ثانيا فاما الصيغة الاولى (قوله) أي يدل على التعجب الخ) قيل لم يتصل المتن بجمع ذلك
 حتى يكون تفسيره له فكان الظاهر ان يقول أي التعجب بصيغتين مبرور لهما في كتب الفقه
 وقد جمع بينهما نحو كيف تكفرون الخ وقد يجب بانه يتصله فان المصنف ذكر ما
 افعل وافعل به واشدد او ادد قبل المتن على انه يدل على التعجب بالفاظ كثيرة بل تخرج
 سائر الصيغ بدليل ما سبأ من قوله وبالنسبة احكم لغير ما ذكر ويروى ان كلام المصنف كله
 عند التامل الصادق اما هو في ما افعل وافعل به الا انه يشترط في اخذها من التعجب منه
 بخلاف اذا فقدت او بعضها فيخذلان من ملأ الشدة فان اخذنا حيث من مادة التعجب منه
 فالحكم النذور وعدم الفياس فلم يعرض المصنف لغير الصيغتين من نحو كيف وسبحان الله
 ونحوها مما مل به الشارع للفاظ الكثيرة التي جعلها ككلم المصنف ولحق في الجواب ان
 او في كلام المصنف لا تمنع الخلو فيستفاد منه زائد على الصيغتين وذلك مع الصيغتين للمصرح

التعجب

(قوله التعجب) أي دليل التعجب لقول الشارع يدل على التعجب أو صيغه لقوله
 ثانيا فاما الصيغة الاولى (قوله) أي يدل على التعجب الخ) قيل لم يتصل المتن بجمع ذلك
 حتى يكون تفسيره له فكان الظاهر ان يقول أي التعجب بصيغتين مبرور لهما في كتب الفقه
 وقد جمع بينهما نحو كيف تكفرون الخ وقد يجب بانه يتصله فان المصنف ذكر ما
 افعل وافعل به واشدد او ادد قبل المتن على انه يدل على التعجب بالفاظ كثيرة بل تخرج
 سائر الصيغ بدليل ما سبأ من قوله وبالنسبة احكم لغير ما ذكر ويروى ان كلام المصنف كله
 عند التامل الصادق اما هو في ما افعل وافعل به الا انه يشترط في اخذها من التعجب منه
 بخلاف اذا فقدت او بعضها فيخذلان من ملأ الشدة فان اخذنا حيث من مادة التعجب منه
 فالحكم النذور وعدم الفياس فلم يعرض المصنف لغير الصيغتين من نحو كيف وسبحان الله
 ونحوها مما مل به الشارع للفاظ الكثيرة التي جعلها ككلم المصنف ولحق في الجواب ان
 او في كلام المصنف لا تمنع الخلو فيستفاد منه زائد على الصيغتين وذلك مع الصيغتين للمصرح

وانصرفنا والثاني نحو الحسن الوجه
 الجليل الثاني اما ثاني مسائل اصحاح
 الاضافة مع الصلة المفردة حكما رابت
 فان كانت الصلة مفردة او موصولة على
 حد الثاني جازت اضافتها مطلقا حكما
 سبق في باب الاضافة له خاتمة
 قال في الكافية
 ومن الجاردين معنى الوصف
 واستعمل استعماله بضم
 كانت غر بال الاصل وكذا
 فراغة الحلم قراع للخذ
 اي من تعجب الجاردين معنى المستحق
 واطاؤه حكم الصلة الشهية قوله
 فراغة الحلم غر من العذاب وان
 نطلب نداء فكلب دونه كلب
 وقوله قلوا الله والمهر للمدى
 لا بت وافت غر بال لاها
 من فراشة الحلم معنى طائش وفرعون
 معنى اليم وغر بال معنى مقلب فاجريت
 مجراها في الاضافة الى ما هو فاعل في المعنى
 ولو رفع بها او نصب جاز والله اعلم
 (التعجب)

(باقول انطق بعد ما تعجبا وارفع بافعل
 قبل مجرور بيا) أي يدل على التعجب

بما لا يمتنع في الحقيقة فخرج المخرج من كلام المصنف الدلالة على التصحيح في قوله
 كثيرة تدبر (قوله تدبر وهو لا يمتنع من الخ) لفرد من استعمل فعل الفعل انفعال الناس عند القول
 به كما هو في عبارته ومن فعل الفاعل ما هو اسم ما يقوم به نحو ما احسن زيدنا او يقع
 عليه نحو ما اركب زيدنا على الجمل ولو غير اختيار فيقول قول غيره وصف فاعل فليس قوله
 فعل يخصي انه لا بد ان يكون له فيه اختيار فلا يشمل ما احسن زيدنا على ما فهم فيهم
 لذلك كلامهم في باب الفاعل نعم يخرج فعل المفعول نحو ما اصرب زيدا تعجبا من الضرب
 الواقع على زيد وهو مقصود بدليل وغير سالك سبيل فعلا وقوله طاهر الزينة نعت للفعل وظهور
 الزينة للفعل على غيره اما بان يكون ذلك الفعل خرج من نظيره او يكون قل نظيره فيخرج ما
 كثرت نظيره فلا يعجب منه فهو كقول غيره خرج بها التعجب منه من نظيره او قل نظيره
 نعم يفسر كلامه ما اذا خفي السبب او لم يخف مع انهم يقولون اذا ظهر السبب بطل
 التعجب لا ان يقال انه استغنى عنه بذكر ملزومه الذي هو الاستعظام باللعن السابق لو يقال
 هو لا ولي انه ركن ان ذلك شرط خارج فلا يذكر في التعريف (قوله نحو كيف تصفرون
 الخ) التعجب فيه وفي نظيره مصروف الخطاب لاستعظامه عليه تعالى من حيث انه لا
 يكون الا عند خلاء السبب كما تبين وهو غير جائز على تن لا يعرب منه مطلق ذرة في السموات
 ولا في الارض (قوله لا طرادعا فيه) اي لا اتصالهما في التعجب استصلا فاليا بدلت
 استعمال تلك اللفاظ فليس بذلك الباطنة (قوله لان في الفعل مديرا الخ) هذا يدل على ان
 في الفعل مديرا حتى على القول الكوني بان الفعل اسم والا فلا يصح التعليل به تدبر (قوله
 بمعنى نوع) يجوز جره وكذا رفعه على الحكاية لثبوتها معنى التعجب وقيل لتقدير التخصيص
 والمعنى نوع عظيم ولعلها لا يتأخران لان التعجب لكونه استعظاما يدل على تلك الصفة اي
 عظيم لا ان هذا لا يتناسب الفرص وهو كون ما فكرة تامة ولا يصح التخصيص فليدبر (قوله
 ونظيره في شرح التسهيل من الكوفيين الخ) رده بعد ذلك فيه بان الاستعظام المذهب بالتعجب
 لا يليه الا لاسماء نحو ما احسب اليه وما الى الكلام فيها منصفة بالافعال وبانها لو كانت
 للاستعظام لجاز ان يختلفا اي وبان قصد التعجب بها فعل مجمع عليه والاستعظام زيادة لا دليل
 عليها واجيب من الاول بان التخصيص بالاسماء ما استعمل في الاستعظام المذكور وما نحن فيه مستعمل
 في التعجب قط ودلالته على الاستعظام بحسب الامل قبل نقله الى التعجب ومن الثاني بانه
 لم يستعمل اي لا يشارخه ما لو كون التركيب جرى مجرى المل فلا يغير ومن الثالث بانه لا
 زيادة لان دلالة على الاستعظام بانجرار اصله قبل النقل وبعده لا دلالة له على غير التعجب
 ولا يمتنع ان الجواب الثاني مخالفة وبعد تسليمه انما تلحق تلك الاجوبة لو كان صاحب
 هذا المذهب يرى انها للاستعظام الحسن قبل النقل والتعجب الحسن بعده وهو خلاف قول
 المصنف الثابت منه انها للاستعظام المذهب بالتعجب فليصير (قوله وجوبا) لعل وجهه
 ان التركيب جرى مجرى المل فلا يغير بالزيادة تدبر (قوله اي نوع عظيم) هذا بيلين
 للخبر المحدث وجوبا على كلا القولين والتقدير على الاول الذي حسن زيدا نوع عظيم
 وعلى الثاني نوع حسن زيدا نوع عظيم وهو طاهر على الاول وكذا على الثاني لان الخبر هو شئ

وقد استعمل في قوله طاهر الزينة نعت للفعل وظهور
 كثيرة تدبر (قوله تدبر وهو لا يمتنع من الخ) لفرد من استعمل فعل الفعل انفعال الناس عند القول
 به كما هو في عبارته ومن فعل الفاعل ما هو اسم ما يقوم به نحو ما احسن زيدنا او يقع
 عليه نحو ما اركب زيدنا على الجمل ولو غير اختيار فيقول قول غيره وصف فاعل فليس قوله
 فعل يخصي انه لا بد ان يكون له فيه اختيار فلا يشمل ما احسن زيدنا على ما فهم فيهم
 لذلك كلامهم في باب الفاعل نعم يخرج فعل المفعول نحو ما اصرب زيدا تعجبا من الضرب
 الواقع على زيد وهو مقصود بدليل وغير سالك سبيل فعلا وقوله طاهر الزينة نعت للفعل وظهور
 الزينة للفعل على غيره اما بان يكون ذلك الفعل خرج من نظيره او يكون قل نظيره فيخرج ما
 كثرت نظيره فلا يعجب منه فهو كقول غيره خرج بها التعجب منه من نظيره او قل نظيره
 نعم يفسر كلامه ما اذا خفي السبب او لم يخف مع انهم يقولون اذا ظهر السبب بطل
 التعجب لا ان يقال انه استغنى عنه بذكر ملزومه الذي هو الاستعظام باللعن السابق لو يقال
 هو لا ولي انه ركن ان ذلك شرط خارج فلا يذكر في التعريف (قوله نحو كيف تصفرون
 الخ) التعجب فيه وفي نظيره مصروف الخطاب لاستعظامه عليه تعالى من حيث انه لا
 يكون الا عند خلاء السبب كما تبين وهو غير جائز على تن لا يعرب منه مطلق ذرة في السموات
 ولا في الارض (قوله لا طرادعا فيه) اي لا اتصالهما في التعجب استصلا فاليا بدلت
 استعمال تلك اللفاظ فليس بذلك الباطنة (قوله لان في الفعل مديرا الخ) هذا يدل على ان
 في الفعل مديرا حتى على القول الكوني بان الفعل اسم والا فلا يصح التعليل به تدبر (قوله
 بمعنى نوع) يجوز جره وكذا رفعه على الحكاية لثبوتها معنى التعجب وقيل لتقدير التخصيص
 والمعنى نوع عظيم ولعلها لا يتأخران لان التعجب لكونه استعظاما يدل على تلك الصفة اي
 عظيم لا ان هذا لا يتناسب الفرص وهو كون ما فكرة تامة ولا يصح التخصيص فليدبر (قوله
 ونظيره في شرح التسهيل من الكوفيين الخ) رده بعد ذلك فيه بان الاستعظام المذهب بالتعجب
 لا يليه الا لاسماء نحو ما احسب اليه وما الى الكلام فيها منصفة بالافعال وبانها لو كانت
 للاستعظام لجاز ان يختلفا اي وبان قصد التعجب بها فعل مجمع عليه والاستعظام زيادة لا دليل
 عليها واجيب من الاول بان التخصيص بالاسماء ما استعمل في الاستعظام المذكور وما نحن فيه مستعمل
 في التعجب قط ودلالته على الاستعظام بحسب الامل قبل نقله الى التعجب ومن الثاني بانه
 لم يستعمل اي لا يشارخه ما لو كون التركيب جرى مجرى المل فلا يغير ومن الثالث بانه لا
 زيادة لان دلالة على الاستعظام بانجرار اصله قبل النقل وبعده لا دلالة له على غير التعجب
 ولا يمتنع ان الجواب الثاني مخالفة وبعد تسليمه انما تلحق تلك الاجوبة لو كان صاحب
 هذا المذهب يرى انها للاستعظام الحسن قبل النقل والتعجب الحسن بعده وهو خلاف قول
 المصنف الثابت منه انها للاستعظام المذهب بالتعجب فليصير (قوله وجوبا) لعل وجهه
 ان التركيب جرى مجرى المل فلا يغير بالزيادة تدبر (قوله اي نوع عظيم) هذا بيلين
 للخبر المحدث وجوبا على كلا القولين والتقدير على الاول الذي حسن زيدا نوع عظيم
 وعلى الثاني نوع حسن زيدا نوع عظيم وهو طاهر على الاول وكذا على الثاني لان الخبر هو شئ

القول في معنى الكلام المذكور في قوله مع يله المتكلم ابن الخليل في قوله لا يجوز في
 قولهم هو قول الكاتب ياتي التوضيح وهو ان يكون المتكلم هو المتكلم في قوله لا يجوز في
 معنى على ان الحسن قد علم اسم فلان بالزوم من المتكلم بحسب الاستعمال الذي لا
 الزوم الذي هو الايجاب اذا لا يحسن الاستدلال بذلك ان هو فرع لبيت الفطية (قوله
 كالقصة في زيد عندك) أي في مورد اليأس فتصت به بل امر به لكونه مصوبا على الطريقة
 لا في ان نفس عندك غير مصوب للمخالفة كما لا ينبغي بطريق ذلك انصار الخارج في
 الطلبي على قوله واحسن انما هو في المعنى وصف لزوم وهكذا صريح التوضيح وما ذكره
 الطائرون من ابن الصب في زيد عندك للمخالفة ايضا تبعا فيه صاحب التصريح والظاهر
 انه مع كون قوة الكلام تنهيه ليس يصح فان الكوفيين لم يذكروا تعلق الظروف بوامل
 ولم يذكروا منهم من تصدى لعل محال الخلف بين البصريين والكوفيين كما في البركت ابن
 لا ياري في كتاب التبيين وغيره وقد تكدير العامل لا مخالفة فلما كان هو ظاهر مع ابن صاحب
 الصريح لم يستدل العقل في المسألة فليتل (قوله واحسن انما هو في المعنى وصف لزوم
 لا يصير ما) عنه يستل ان المخالفة مدغم ان يكون الخبر متصلا بصير للبدا وليس وصفا
 له فيظهر انه لا يلزمهم نصب جميع الاخبار السببية نحو زيد قائم ايده ثم معصى ذلك
 العباد جواز النصب اي عدم اعتاده في نحو زيد اعمل ابا فافهم (قوله ومعناه الخبر) اي
 معناه اولا قبل الفعل ولا فله صار مع ما بعده متغولا لانشاء التعجب فيندفع لا حراس بلان
 معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قيل لانشاء فكيف يحكم على ذلك بانه
 خبر (قوله وانما تعلق مع ان وان) المتكلم من ابن هشام في الخواص انها انما تعلق
 مع ان المتكلم وان حدثها متنع لعدم السماع (قوله وقال الفراء انه) تظهر مرة الخلف
 كما قال المصنف فيما اذا اضطرر الى حذف الباء مع غير ان فيلزم الرفع على قول
 البصريين والنصب على مقابلة (قوله وانما التزم افراد) مربوط بقوله وقال غيره للمخاطب
 فله لانه على كون المصدر المحسن التزام افراد ظاهر لما ان صير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا
 يجمع واعلم ان كلام هؤلاء انما هو على حالة افعال قبل تعلقه مع فاعله الى التعجب والجمهور
 يقولون هو اذ ذاك بمعنى الخبر وغيرهم يقول هو اذ ذاك امر فاعله صير المصدر او صير
 للمخاطب وكان وجه هذا رواية عدة الناجية في الفعل من حيث ان الطلب انشاء ايضا
 بخلاف الخبر وما قيل انه يقلل احسن يزيد يا صريحا طلب مخاطبين في حالة واحدة
 وهم اذ الخصم ان يقول جواز ذلك عند غلو احسن من الصير لا مطلقا لكن في الاشياء والنظائر
 لاصل مطابقة المعنى للفظ ومن ثم قل الكوفيين ان معنى اعمل به في التعجب امر كلفه
 وقال البصريين ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن القاعدة بان هذا لاصل قد ترك في
 مواضع عديدة فيكون حروكا هنا وفي كلام غيره قال الفراء ومن تبعه هو امر بالاستدعاء التعجب
 وقال الشارح وغيره ما رايت فهي مخالفة صطرية عند التامل فان امكن ان يدعى ان المراد
 منها ما قرناه اولا ولو تصنف كان جيدا ويورد ما ذكرناه عند التامل الصانع ان المصنف
 حكى في شرح التسهيل لاجماع على ان اعمل به للتعجب وقد فقه في التصريح فليست

لنؤمنه مع بام المتكلم نون الوقاية نحو
 ما اثار في الموضع الله فليقبح بلام
 كالقصة في زيد صوب صرا وما يصح
 معول به وقال بنية الكوفيين اسم لبيت
 صفرا في قوله يا ما ابلح غزلا ما شدين
 لما فليقبح اعراب كالقصة في زيد عندك
 وذلك لان مخالفة الخبر للبدا تسمى
 مدغم تعبه واحسن انما هو في المعنى
 وصف لزوم لا يصير ما يزيد مدغم
 مشبه بالمعول به واما الصيغة الثانية
 فليصير على فطية افعال ثم لخطوا فقال
 البصريون لفظ لفظ الامر ومعناه الخبر وهو
 في لاصل ملحق على صيغة افعال بمعنى
 صار ذا كذا كالفد البحر اذا صار ذا عدة
 ثم عبرت الصيغة بفتح استل صيغة الامر
 الى لاسم الطاهر فزيدت الباء في الفاعل
 ليصير على صورة للمعول به كاصور يزيد
 ولذلك التزم مخالفتها في نحو كفى بالله
 عبيدا فيجوز تركها كقوله
 كفى العيب والاسلم لله فاجبا
 وانما تعلق مع ان وان كقوله
 واجب اليان ان تكون للقدم
 لاطراد حذف الجار معها كما عرف
 وقام الفراء والزجاج والرحماني وابنا
 كيسان وحروف لفظ ومعناه الامر وفيه
 صير والباء للعدية ثم قل ابن كيسان
 الصير الحسن وقال غيره للمخاطب وانما
 التزم افراد لانه كلام جرى مجرى المثال
 (وتلو افعال انصبه) اي حتما لما عرفت
 اكبا او في خيلنا واصتق بهما) تنبيه
 شرط التصوب بعد افعال والجور بعد
 افعال ان يكون منحصرا لتصل به القاعدة
 كما ارشد اليه تميله فلا يجوز ما احسن
 رجلا ولا احسن برجل هـ هـ (وحذف

(قوله ما منه تعجبت مصروبا كان او مجرورا) صريح في ان التعجب منه هو لاسم التصوب بعد ما افعل والمجور بعد افعل وعلى ذلك جرى الاصطلاح ولا ضرر فيه وان كان التعجب منه في الحقيقة انما هو زيادة حسن زيد الا ان من تعجب من زيادة حسن زيد فقد تعجب من زيد واعلم انه قيد التعجب منه في الصريح بما اذا كان مصيرا لانه ان كان لاسما طاعرا لم يتقدم له ذكر لا يظهر معناه عند الحذف وان تقدم ذكر فهو من وضع الظاهر موضع المصير الذي لا يكون الا لسكتة وهي تقوت بالحذف فلم يبق الا كونه مصيرا (قوله اي يصح) هو كذلك في بعض النسخ لكن فيها معنى يدل معناه الا انها لا تصح على رأي لاكثر من منع تقديم التمييز ثم المراد من وضح المعنى او من صحته على قراءة يصح بالصاد المهملة ان يوجد دليل يدل على المعنى عند الحذف لا ازود من ذلك فلا تخالف بين ما في التوضيح وبين ما هنا على كلا القراءتين كما لا يخفى فاعلم (قوله وهو على رصي الله منه) فيه ظرفي العارفين في فصل الراوي من بلب القاف وذات ودقين الداعية كانها ذات وجهين ومنه قول علي كرم الله وجهه

تلكم قريش تمناني لظنسي فلا وربك ما برروا ولا طسروا
فان ملكك فمن ذمتي لهم بذات ودقين لا يعطو لها الر

قال المازني لم يصح انه تكلم بشيء من الشعر غير هذين البيتين وصوبه الرمضري هذا كلامه (قوله مطروفا على آخر) اي طلف جمل (قوله ورد بوجهين الخ) اجيب من لاول بان هذا الفعل بمنزلة نعم وبس في النقل من الخبر الى الانشاء ولم ياستقرا بهما علامة التنية والجمع فكذا لم ياستقرا بهما الفعل وبان التركيب جرى مجرى المثال ومن الثاني بان للفارسي ان يخصص عدم قبول ما للاستعار بما عدا هذا الباب (قوله بحكم حتما) الطاهر ان التركيب المذكور نظير قولك لربك اعطاء دينار بحكم الحاكم الذي لا يرد فالعنى يلزم عدم الصرف في كلا الفعليين بحكم من النخلة لا يرد والمقصود انه لا سبيل لصرفهما ومنهم من ترك هذا الظاهر وحمل الحكم المحتم على تضمنهما معنى التعجب او جريانهما مجرى الامثال فالعنى يلزم عدم الصرف في كلا الفعليين بسبب تضمنهما معنى التعجب الذي اثار اليه الفارح في القيل الثاني او جريانهما مجرى الامثال وعلى قياسه قد يحمل ايضا على كون مجيئه على طريقة واحدة ادل على ما يواد به طالعني يلزم عدم الصرف في كلا الفعليين بسبب كون مجيئه على طريقة واحدة ادل على ما يواد به من حيث ان تبدل الصيغة بشعر يزوال المعنى (قوله اي لا يبنى هذان الفعلان الا الخ) لعله اخذ المحصر من مفهوم القيد اعني قوله من ذي ثلاث الخ كذا قيل ولا رجه انه من قوله واشدد او اشد او شبههما الخ (قوله نعم ادنى ابن الطاع انه سمع ذرعت المرأة الخ)

ما منه تعجبت استبحر) مصروبا كان او مجرورا (ان كان عند الحذف معناه يصح) اي يصح فالاول كقوله جزى الله هذا والجزاء بفعله ربيعة خيرا ما اصف واكرما اي ما اظلم واكرمهم والثاني بشرطه ان يكون افعل مطروفا على آخر مذكور معه مثل ذلك للمحذوف ذكره في شرح الكافية فهو اسمع بهم وابصر اي بهم واما قوله فذلك ان على النية بلفظها جيدا وان يستغن يوما فاجدر اي به فشاذا تنبيه . انما جاز حذف المجرور بعد افعل مع كونه فاعلا لان لزومه للجبر كسواء صورة الفعلة فجاز فيه ما يجوز فيها ونصب قوم منهم الفارسي الى انه لم يحذف واقه استعير في الفعل حين حذف الباء ورد بوجهين احدهما لزوم ابرازه حيثئذ في التنية والجمع والاخر ان من الصامتر ما لا يقل للاستعار كما من اكرم هنا (وفي كلا الفعليين) المذكورين (قدما لزما منع تصرف بحكم حتما) ليحكمون مجيئه على طريقة واحدة ادل على ما يواد به فالاول في الماضي كيبارك وصي والثاني في الامر كنعلم بمعنى اطم وقيل ان طنة جودهما تضمنهما معنى المحرف الذي كان حقه ان يرجع للتعجب فلم يوضع (ومنهما من ذي ثلاث صرفا . قابل فصل تم غير ذي انفا . وغير ذي وصف يصلي اشهلا . وغير سائلك سهل فلا) اي لا يبنى هذان الفعلان الا مما استكمل ثمانية شروط . لاول ان يكون فعلا فلا يبنيان من الجلف والخمار فلا يقال ما اجلته وما احمره وشذ ما اذرها اي ما اخف يدعا في الفزل بنو من قولهم امرأة ذراع نعم ادنى ابن الطاع انه سمع ذرعت المرأة خفت يدعا في الفزل وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل للفعول . الثاني ان يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج الا افعل ففيل يجوز مطلقا وفيل يمنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم هذا الليل وما اقفر هذا المكان وشذ على هذين القولين ما اظلم للدراهم وما لواء المعروف وعلى الثلاثة ما اتعاه وما املا القرية لانهما من اتقى واحللت وما اخصر لانه من اخصر وفيه شذوذ آخر مياي . الثالث

قوله وهو على الخ لعل هذه الزيادة مبررة فيما كتب عليه الحاشي ولا فلا وجود لها فيما بايدنا من الشراح وكذا تاخير استبح من مصروبا الخ اول قوله من هذه الصحيفة (فتح الله)

مثله قيل في ما اجابته ففي القاموس وقد جلف كل مخرج جلفا وجلفا
فلا شذوذ فيه (قولهم ان يكون محصرا) اي ليس خارجا عن
طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان ولا مستغنيا بخاصي
غيره فخرج بالاول نحو نعم وبئس وبالثاني نحو يدع ويتر حيث
استغنى بخاصي جرك (قولهم فلا يبينان من نحو ظل ولكن النح)
اي لتلا يلزم نصب افعال لشيتين او حذف الخبر او جره باللام اذا
قيل ما اكون زيدا لو ما اكون زيدا فاقما او ما اكون زيدا لغاتم
والكل ممنوع (قولهم سواء كان ملازما للنفي فنحو ما عاج بالدواء
النح) في التصريح اعترض بانهم قد جاء في الاكبات قلل ابو علي
الغالي في نوادره انشدنا فغلب من ابن الاعرابي

ولم ار شيئا بعد ليلى السنة ولا مغربا اروي به فليج
(قولهم بقي شرط تابع) لانفسه انه ليس بشرط كما يوصى اليه
كلام التسهيل الا في قد در (قولهم فانه افني من ودع) قد قرا عرو
ابن هشام ما ودعك بالتخفيف وورد في الحديث شر الناس من
ودعه الناس انتقاء فحطه وقال القائل

فكان ما قدموا لانفسهم اعظم نفعاً من الذي ودعوا
ولذا قال في المصباح بهذا لم ان قولهم في التصريف امترا ماضي
يدع ويتر خطأ (قولهم والصحيح عدم اشتراط ذلك) اما كونه
على فعل بالضم اصلا او تحويلا فلان صبغي التعجب من فعل وفعل
لا يحتاجان الى تحويل كما هو ظاهر كلام من لشاركنهما فعل بالضم
في اللزوم وقبول همزة النقل فلا حاجة اذا للتحويل ولان من الافعال
ما رخصت العرب صوغه على فعل بالضم وهو الاصناف والمعتل
العين والهم او تعجبت من شئ من هذه لا تنوع ادخلت الهمزة
وام تعدر رد الصيغة الى فعل لرفضها واما كونه واصا فلا يحرز
ما احسن ما يكون هذا الطعل واما كونه دائما فالحراز ما اشدد لمع
الرفي لكن في شرح التسهيل للبدر الدمايني لصاحب المذهب
الاول ان يقول لو كانت الهمزة للفعل من غير رد الى فعل بالضم
للزم في فعل ما علم زيدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين
وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد وفيه بحث لان اللزوم
معروية والسد تضمينه معنى ما لا يتعدى من افعال الغرائز وذلك
لانه لا خلاف في كون الهمزة للتعدية وان الفعل فعلها ان كان
متعديا يذمر قصوره الا ان النحاة يقولون بتقديره على فعل والنظم
يرده بذاتك الوجهين ويقول بل بصيغته ما لا يتعدى نعم الوارد

ان يكون محصرا فلا يبينان من نعم وبئس وذلك ما اعساه واعس به
الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يبينان من قتي ومات
الخامس ان يكون تاما فلا يبينان من نحو كان وظل وبات وصار
وكاد واما قولهم ما اصبغ ابردها وما اسي ادفلها فان التعجب فيه
داخل على ابرد وادفا واصبح وامسى زائدتان * السلاس ان يكون
معناه فلا يبينان من منطى سواء كان ملازما للنفي فنحو ما عاج بالدواء
اي ما انتفع به ام غير ملازم كما قلم * السابع ان لا يكون اسم
فاعله على افعال فعلاء فلا يبينان من مرج وشهل وخضر الزرع *
الثامن ان لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبينان من نحو ضرب وشذ ما
اخضره من وجهين وبعضهم يستغنى ما كان ملازما لصيغة فعل فنحو
عيت بحاجتك وزمي طينا فيجيز ما اعناه بحاجتك وما ارماه طينا
قال في التسهيل وقد يبينان من فعل للمفعول ان امن اللبس *
تبيينان * الاول بقي شرط تابع لم يذكره هنا وهو ان لا يستغنى منه
بالصريح من غيره فنحو قال من الثالثة فانهم لا يقولون ما اقبله استثناء
بما اكتر فالتحليل وقد يغني في التعجب فعل من فعل
مستوف للشرط كما يغني في غيره اي نحو ترك فانه افني من ودع
وعد في شرحه من ذلك مكر وقد وجلس صدى قام وقال من الثالثة
وزاد غيره قلم وضرب ونم ومن ذكر السبعة ابن صفور وعد قام
فيها غير صحيح لان ميبويه حكى ما انوبه * الثاني عد بعضهم من
الشروط ان يكون على فعل بالضم اصلا او تحويلا اي يقدر ردة الى
ذلك لانه فعل غريبة فيصير لازما ثم تلحقه همزة النقل وبعضهم ان
يكون واقعا وبعضهم ان يكون دائما والصحيح عدم اشتراط ذلك
(واشدد لو انشد او شبههما * يحطب ما بعض الشروط مدمما) من
لافعال (ومصدر) الفعل (العالم) بعض الشروط صريحا كان او
مؤولا (بعد) اي بعد ما افعل (يتشعب * وبعد افعل جره بالبا
يجب) فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه
على افعال ما اشدد او اعظم كخرجه او اطلاقه او حصرته او اشدد
او اعظم بها وكذا المغي والمبني للمفعول

عليه هو ان يقال على الوجه الاول ان اراد انه لا حاجة الى
التحويل بخصوصه فنقول لا حاجة للتضمن بخصوصه وان اراد
انه لا حاجة الى ما به اللزوم فلا معنى له وعلى الثاني ان تقدير
صيغة فعل لا ينفي رفضها اذ كم من مقدر لا يظهر فاعمل (قولهم
لا ان مصدرها يكون موقولا لا صريحا) اي هكذا ورد السماع ولم
يرد بغيره ولا يجوز للمصدر الصريح مضافا الى العدم او لانتفاء كان
يقال ما اكثر قيام انتفاء او عدمه لعدم كونه المعنى المقصود مع
فساده ولا يجوز ايضا العدم او لانتفاء مضافا الى المصدر الصريح
كان يقال ما اكثر انتفاء او عدم قيامه لما ان لانتفاء والعدم ليس
في نفسه من القول بالتشكيك القابل للتفصيل حتى يصح تسليط
الكثرة او العظمة عليه وليس مشترك بالزام حتى يعود على ما اكثر ان
لا يقوم وما اعظم ما صوب بالبطلان للفرق الظاهر بان ان لا يقوم
فيه دلالة على الزمان بلعبارا يصح التعجب لصحة اعتبار الكثرة
والقلة في العدم والانتفاء باعتبار كثرته لازمة وقلتها في مثل هذا
المقام لا في مثل الفناء والوئد بحلوى انتفاء او عدم القيام فانه لا
دلالة فيه على الزمان ولا يدل عليه اكثر او نحوه لجمود صيغة
التعجب واياك ان يربك ان الفعل مع الحرف المصدرى في
معنى المصدر فانه يرد في قولهم فرق بين ما كون الشيء في معنى
الشيء وكون الشيء الشيء على لاطلاق مع ان الخارج يقول قيل
الخاتمة في ما احسن ما كان زيد فاما مصدرية وكان تامة وافتت
لما بعدما بالفتاوى فان قصد الاستقبال جعي ويكون وقد قال سابقا
ايضا والصحيح انه لا يشترط كونه واقعا وتبدل ما حررنا سقط ما
قيل فلا حاز المصدر الصريح الذي هو العدم او لانتفاء وكذا ما
قيل عليه انت غيبير بان هذا ليس مصدر العادم فكان لاولى ان
يقول فلا حاز المصدر الصريح مضافا اليه العدم او لانتفاء فاعمل
فان ذلك ما انتهى اليه التامل (قولهم والصحيح الجوار) عبارته
في شرح الكافية الصحيح الجوار لبيبت ذلك عن العرب وفي شرح
التسهيل ليس بمتنع ولا بصعيف وقد بالغ في الشرحين المذكورين
في نهر هذا المذهب ولا احتياج له ونفله عن الجرمي والرجاح
والفارسي وابن خروف والطلبين وانه قال هو الصواب والمشهور
والنصر ونسب الصمري المنع ليس والخفى انه لا نص له فيه
(قولهم نعموا احسن بالرجل ان يصدق وما افسح الخ) قيل
عليه ان التمثل به وبما اخرى بذى اللب ان يرى صبوراً

لا ان مصدرها يكون موقولا لا صريحا نعموا اكثر ان لا يقوم وما
اعظم ما صوب واشدد بهما واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر
فمن النوع الاول والا فمن الثاني فنقول ما اشد كونه جميلا او ما
اكبر ما كان محسنا او اشد او اكبر بذلك واما الجامد والذي
لا يتفاوت معناه فلا يعجب منهما البته (وبالتدور احكم لغير ما
ذكره ولا تنس على الذي منه اثر) اي حق ما جاء من العرب
من فعل التعجب مبني على ما لم يستكمل الشروط ان يحفظ ولا
يتقاس عليه لتدوره من ذلك قولهم ما اخصره من اخصر وهو خداسي
مبنى للمفعول وقولهم ما اخرجهم وما اقصاه وما ارحمهم وهي من فعل فهو
اقبل كانهم حملوا على ما اجهله وقولهم ما افسده واص به وقولهم
اقمن به اي احقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا اي حقيق به
ولا فعل له وقالوا ما اجنمه وما اولمه من جن وولع وهما منبيان
للمفعول وغير ذلك (وقيل هذا التلب لن يقدمه معوله) عليه
(ووصله به الزما وفصله) منه (بطرف او بحرف جر) خطتين
بفعل التعجب (مستعمل والخلف في ذلك استقر) فلا تقول ما
زيد احسن ولا يزيد احسن وان قيل ان يزيد مفعول به وكذلك
لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا ولا احسن لولا بخله يزيد
واحتلفوا في النصل بالطرف والمحذور المتعلقين بالفعل والصحيح
الجواز قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما افسح به ان يكذب
وقيله

خطيبي ما اخرى بذى اللب ان يرى صبوراً ولكن لا سيل الى الصبر
وقوله واحر اذا حالت بان اتجولا فان كان الطرف والمحذور
غير متعلقين بفعل التعجب انتفع الفصل بهما قال في شرح التسهيل
بلا خلاف فلا يجوز ما احسن بمعروف أمرا ولا ما احسن عندك
جالما ولا احسن في الدار عندك بجالس تنبيهات لا اول
ال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم التعجب منه على
بعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير طرف وجار ومحذور
تبعه الخارج في نفي اصل الخلاف عن مير الطرف والمحذور قال
كالحال والندى

لا ينبغي لان الخلق مفيد بما اذا لم يكن في العول صير يعود على المجزوء واللا
فيتعين الفصل قائل ابو حيان ومحل المنع ما اذا لم يعلق بالمعول صير يعود
على المجزوء فان تعلق به وجب تقديمه بلا خلاف نحو ما احسن بالرجل
ان يصدق وما لغيره بندي اللب ان يرى هذا كلامه (قوله لكن) استدرج
قصد به الرد على الناظم وابنه في تقي اصل الخلق (قوله من غير ما ذكر)
كذا في التسهيل وفي مروجيه ان المراد ما ذكره التعجب منه والظرف والحال
والتمييز (قوله غيره الخ) اي غير مفهم لما او جهلا (قوله مرة اقل في
التعجب لتعديده الخ) مبني هذا ما اريتاك سابقا من اتفاقهم على وجوب لزوم
الفعل الماخوذ منه فعل التعجب وان اختلفوا فيما اذا كان معديا قبل التعجب
هل يصير لازما بالتحويل الى فعل وهو راي الجمهور لو بصحته ما لا يصح
من افعال الفرائز وهو الذي صححه المصنف مكلم الشارح جار على القولين
فما قيل وذلك مبني على ان من شروط التعجب ان يكون الفعل على وزن فعل
اصلا او تحويلا وقد تقدم ان الاختار خلافه وهم (قوله وهزة اصل للصيرورة)
اي بناء على راي جمهور البصريين ولاولى انقطاع هذا فقد علم

نعم وبس وما جرى مجراهما *

(قوله بدليل فيها ونعمت) ان كان استثنائيا فيقال في تركيبه لو لم يكونا معا
فعلين لما قبلتا التانيث الساكنة لكنهما قبلتا بتعريفهما معلان وبيان الملازمة
ان التاء من خواص الافعال راي كافي انما راي في تركيبه نعم وبس قبلتا تاء
التانيث الساكنة وكل ما كان كذلك فهو فعل ينتج من لاول نعم وبس معلان
دليل الصغرى فيها ونعمت وامثاله ودليل الكبرى ما تقدم ومثل هذا يقال في
قوله بدليل ما هي بنعم الولد يقال على لاول لو لم يكونا اسمين لما دخل عليهما
حرف الجر لكان دخول عليهما مفعول اسمان وعلى التاني نعم وبس دخل عليهما
حرف الجر وكل ما كان كذلك فهو اسم ينتج نعم وبس اسمان (قوله واسمان
عند الكوفيين) قيل انهما على هذا القول اسمان متجان على المنع لصفتهما
معنى لانشاء ورد بان مفيد لانشاء جملتهما لا مفعول واسمان ان تكون الحركة
حركته حائية بان حكم الذي على ما كان عليه قبل عروض لاسمته وذلك لان
نعم وبس اسمان احدهما هو المفعول منه ان يستعلا متصرفين ككسائر
لافعال ميان منهما المصارع والامر واسم الماعل وغيره وما اذ ذاك للاخبار بالنعم
والبس الماني وهو المفعول اليه ان يستعلا لانشاء المدح والذم وهذا محل
الخلق والعبادة والاسمية على الطريقة المشهورة التي اعتمدها الشارح على
العول بالمول بالاسمية يقال الحركة للحكاية مما فعل اليه (قوله وقال
لاولين هو مثل قوله الخ) اي في كون دخول حرف الجر لا يدل على لاسمية

والله اعلم *

(نعم وبس وما جرى مجراهما)

لكن قد اجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين
الفصل بلحال نحو ما احسن مجزئة هندا وقد ورد في
الكلام الصحيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك
كقول علي كرم الله وجهه - امزز علي ابا اليفطان ان اراك
صريعا مجدلا - قتل في شرح التسهيل وهذا مصحح
للفصل بالنداء واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما
احسن لصاننا زيدا ومفعول الجمهور لمفهم ان يكون له
مصدر واجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومفعولها نحو ما
ما احسن لولا بخله زيدا ولا حجة له على ذلك *
الثاني قد سبق في باب كان انها تزداد كثيرا بين ما
وقبل التعجب نحو ما كان احسن زيدا ومنه قوله
ما كان اسعد من اجابك اخذا * بهذاك مجتبا مروي ومناد
ونظيرة في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما
ما احسن ما كان زيد فعا مصدرية وكان تامة راعية
ما بعدها بالغاوية فان قصد الاستعجال جي يكون *
الثالث يجز ما تعلق بفعل التعجب من غير ما ذكر
بالي ان كان فعلا نحو ما احب زيدا الى عمرو واللا
فبالباء ان كانا من مفهم علما او جهلا نحو ما اعرف
زيدا عمرو وما اجعل خالدا بيكر وباللام ان كانا من
مفعول غير نحو ما احسب زيدا عمرو وان كانا من مفعول
بحرف جر فبما كان يصحى به نحو ما اغضبني على
زيد ويقال في التعجب من كذا زيد الفقراء الثياب
وطن عمرو بطرا مدينا ما اكسى زيدا للفقراء الثياب
وما اطى عمرا لبشر صديقا وانصل لآخر بمدلول طابه
بافعل لا به خلافا للكوفيين * خاتمة * مرة اعدل
في التعجب لعدد ما عدم التعدي في لاصل نحو ما
اطرف زيدا او الحال نحو ما احسب زيدا او همزة
اصل للصيرورة ويجب تصحيح هينها ان كانا مفعولها
نحو ما اطول زيدا واطول به ويجب ان افعل
المضغ نحو اشدد بحمرة زيد وشذ تصغير افعل متصورا
على السماع كقوله

ياما اميل غزلا فادس لنا من ثوبنا تكت الضال والسير
وطرقة ابن كيسان وفلس عليه اصل نحو احبس بزيد

معلق غير متصرفين * نعم وبس) عند الصريين والكسائي بدليل فيها ونعمت واسمان عند الكوفيين بدليل ما هي بنعم الولد ونعم السير
على بس العير وقوله - صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر * وقال لاولين هو مثل قوله - عمرك ما ليلى بنام صاحبه -

وسبب عدم تصرفها لزومها انشاء للدخ والدم على
سبل البالغة واميلها فعل وقد يردان كذلك لو يكون
العين ونسخ الغاء وكسرها او بكسرها وكذلك كل ذي
عين حالية من فعل فعلا كان كشهد او اسما كغخذ وقد
يقال في بعض بيس (رافسان اسمين) على الفاعلية
(مقارني ال) نحو نعم العبد وبس الشراب (او مصافين
لما) قارنها كنعم ضبي الكرم) ولعم دار للمعنيين وبس
مفوي المتكبرين او مصافين لصلف لما قارنها كقول
نعم ابن اخي الفوم غير مكذب . وانما لم ينبه على
هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد نبه عليه في
التسهيل . تبينات . لا اول اشتراط كون الظاهر معرفا
بال او مصافا الى العرف بها او الى المصافى الى العرف
بها هو الغالب واجاز بعضهم ان يكون مصافا الى ضمير
ما فيه ال كقوله . نعم اخو الهيجا ونعم عبا بها .
والصحيح انه لا يقلص عليه لقلته واجاز الفراء ان
يكون مصافا الى نكرة كقوله
نعم صاحب قوم لا سلاح لهم

وصاحب الركب منان بن طانا

وتقل اجازته من الكوليين وابن السراج وخصه عامة
الناس بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد فكرة
غير مصافة وليس كذلك بل ورد لكنه اقل من المصافى
نحو نعم فلان انت ونعم تيم وقد جاء ما ظاهره ان الفاعل
طم او مصافى الى عام كقول بعض العبادلة بس نعم عبد
الله انا ان كان كذا وقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد
الله هذا وكقوله

بس قوم الله قوم طرقا ففروا جارهم لحما وحسرا
وكان الذي سهل ذلك كونه مصافا في اللفظ الى ما
فيه ال وان لم تكن معرفة واجاز البرد والفارسي اسناد
نعم وبس الى الذي نحو نعم الذي آمن زيد فكما
بمندان الى ما فيه ال الجنسية ومنع ذلك الكوفيين
وجماعة من البصريين وهو القيلس لان كل ما كان فاعلا

وان كان وجه عدم الدلالة في بنعم الولد وعلى بس العير وبهم صاحب كون
الدخول على مقدر اي يولد مقول فيه نعم الولد وعلى مير مقول فيه بس العير
وبليل نلم صاحب وفي بنعم طير ان نعم اريد لفظها واصيبت الى طير اي شكله
نعم منصوبة للغير وهذا الجواب منع لامتناعه لامتناعه واصغرى لاكثراني
فيلعل (قوله واميلها) اي نعم وبس والبراد ملائمتها بدليل تعرضه للفتاها
لاربع بعد نعم لو ارادها بقيد كسر لاول وسكون الثاني لمخذف قوله وكسرها ثم
كلامه في نعم وبس اللتين لانشاء الدخ والدم فظاهره ان هذه اللفت في
اللتين لانشاء الدخ والدم والذي لبعض المحققين من لاندلسيين ان نعم وبس
هذين يلزمان وجها واحدا وان اللفت انا هي في لاصل المنقول منه وقد يقال
في بس يس بفتح الياء وسكون الياء للبدلة من الهمة (قوله على الفاعلية)
هذا ناظر الى القول الصحيح الذي صرح به المصنف اما على مقابله الذي
ذكره الشارح فلا قال صاحب البسيط من قال باسميهما فما بعدهما مما صدقا
فامل ينبغي ان يكون تابعا اما بدلا او مطلق بيان والمعنى المدح الرجل
زيد هذا كلامه (قوله هو الغالب) في كون لا اشتراط هو الغالب مصاحبة ظاهرة
لأن ان يراد غلب ونحوه في تصانيف اهل الفن لم كون الفاعل ظاهرا مصافا
الى ضمير ما فيه ال من غير الغالب امر مطلق به بين الحاكم بالجاز والمحاكم
بالندور لأن لاول يرى ان اصله الجواز لعدم اشتراطه كما تقدم واما الثاني
فيرى ان اصله المنع لكن السماع سوفه فلا يقلص عليه وليصر (قوله ما ظاهره
ان الفاعل النخ) بغير به الى ان بطلنه ليس الفاعل فيه لما او مصافا اليه
بل هو ضمير مستتر مخفف مفسر والعلم بالخصوص وما بعده بدل او مطلق بيان
(قوله وان لم تكن معرفة) الواو حاله وانما لم تكن ال في مثله معرفة
لكونه لما فهي زائدة لازمة (قوله والذي ليس كذلك) اي ليس اذا
نزلت منه ال يكون مفسرا للضمير المستتر فيها لكون ال زائدة لازمة كما تقدم
فهي لا تغبل النزاع حتى يترتب ان تفسر ضمير نعم المستتر (قوله ولا ينبغي
ان يمنع) اي والكلية السابقة منوعة او مقيدة بما تكون ال فيه غير لازمة
(قوله بمنزلة الفاعل) اي مودلا باسم الفاعل فالذي صرب ياول الى العاروب
(قوله جنسية) اراد بالجنسية هنا الاستغرافية كما يقع كثيرا في عبارة صاحب
الكشاف يدل على ذلك قوله فالجنس كله مدح وقوله جعل الدخ للجنس الذي
هو منهم وقوله جعلت زيدا جميع الجنس (قوله ولهؤلاء في تقريره قولان النخ)

حلاصتهما

لنعم وبس وكان فيه ال كان مفسرا للضمير المستتر فيهما اذا نزلت منه والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي
ان يمنع لان الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به . الثاني ذهب لاكثرهم الى ان ال في فاعل نعم وبس جنسية ثم اختلفوا
فقل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله مدح وزيد مندرج تحت الجنس لانه فرد من افراده ولهؤلاء في تقريره قولان
احدهما انه لما كان الغرض المبالغة في انبات الدخ للجنس الذي هو منهم اذ لا يبلغ في انبات الشيء جعله للجنس
حتى لا يهجم كونه طارئا على المخصوص والغائي انه لما قصد المبالغة عدوا للدخ الى الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدح زيد فكانه قيل مدح
جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قيم الى انها

خلاصتهما ان الفرض انما هو مدح زيد والمبالغة فيه الا انه على الاول توصل الى تلك
المبالغة بادعاء ان زيدا ممكن في ذلك المدح غير طارطيه قريب من الزوال وسبب ذلك
عدم انفراد به من سائر افراد جنسه وعلى الثاني توصل لتلك المبالغة بادعاء ان زيدا افضل
المدح على جوانبه حتى عم سائر افراد جنسه منه فعلى كلا القولين لم يقصد قصدا اصليا
الا مدح زيد واما مدح الجنس فانما قصد بسببه لاحد الامرين المتحيزين ويغني عن
الوجهين مكافئان ولا يلزم الثاني الاول ولا العكس اما الاول فكل من مدح طرط المدح على زيد لا
يخصي ان سائر افراد انما مدحت من اجله لاحتمال سببية غيره واما الثاني فكل من مدح
سائر افراد من اجله لا يخصي ان يكون ذلك المدح فيه ممكنا اصلا لاحتمال طرطه عليه
فيرتبط به مدح البقية وكلام الفارح منزل على هذا بعد التدبر فانه اشار لاكتفاي الشريرين
على مدح لافراد كلها بجعل موضوعها قوله فاذا قلت الى قوله وللهولاء ولا تتفاهما على ان
الفرض اي لا يصلي مدح زيد بقوله لما كان الفرض الخ ويقول ما قصدا المبالغة الخ وال في
المبالغة للعهد الذكري اي في اثبت المدح للمدح ولا تتفاهما على ان الفرض اي الرسيلى
مدح لافراد كلها بقوله جعل اي قصد المدح للجنس الذي هو منهم اي مبالغة كما يدل
عليه ما قبله ويشير اليه جعل ويقولوا مدحوا المدح الى الجنس مبالغة ولكون جهة المبالغة
على الاول عدم طرطان المدح على زيد بقوله حتى لا يتوهم الخ وعلى الثاني كون مدح زيد
السبب والنتج بقوله فكانه قيل الخ وما يخص القول بالجازية ان الرجل في نعم الرجل زيد
لم يرد به الا زيد فكان الطاهر ان يقتصر على لفظه الا انه عبر بلفظ الرجل صاحب ال
الجنسية للاشارة الى ان زيدا جمع ما تفرق في غيره فكانه هو الجميع وطاهر ان هذا ليس واحدا
من الوجهين وبالمجمل فالقول الاول يشير الى قول الثالث

واسرع مفعول فعانت تفسيراً تكلف شئ في طبعك هذه

والثاني يشير الى قوله

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يجر جفونك بعشق

والثالث يشير الى قول العاذل

وليس على الله بمستنكسر ان يجمع العالم في واحد

هذا هو تحقيق هذا المقام ، ولناظرين فيه في سبع مقولات من الاحكام ، ما لا تقبله مسيحيتك
لانهم ، يعرف ذلك بالتصريح مما حققنا (قوله ولا ترد الجنس) اي لا استغراق لا حقيقة
ولا مجازاً ولا ترد معهودا تقدم اي ذكره بدليل قوله وقيل المعهود الخ وفرض هذا القائل
تعيين ما اريد من مذهب من كون ال فيه عهديته والمعهود الحقيقة باعتبار وجودها في فرد
مبهم بقوله كقولك اشترى اللحم ورد ما ذهب اليه صاحب القول الاول من كونها جنسية
بقوله ولا تريد الجنس وما ذهب اليه صاحب القول الثالث من كونها للعهد الخارجي بقوله
ولا معهودا تقدم (قوله واستدل هولاء) للاشارة للثالثين بالعهدية مطلقا والمستدل عليه
ابطال مذهب مخالفهم القائل بالجنسية لقوله ولو كان عبارة عن الجنس لا على تعيين خصم
عهدية الذهن او الخارج كما لا يخفى ووجه اللازمة بين كونه عبارة عن الجنس وعدم تعيينه

عهدية كم اختلفوا قيل العهد ذهني كما
اذا قيل اشترى اللحم ولا تريد الجنس ولا
معهودا تقدم واراد بذلك ان يقع ايها
ثم ياتي بالتفسير بعده تلخيص الامر وقيل
العهد هو الشخص المدحوخ فاذا قلت
زيد نعم الرجل فكانك قلت زيد نعم هو
واستدل هولاء بتثنيته وجمعه ولو كان
عبارة عن الجنس لم يسع فيه ذلك وقد
اجيب عن ذلك

أو جمعه أن الجنس المراد به جميع الأفراد لا معنى لتثنيته أو جمعه فلا يرد السماع به حيث (قوله على القول بأنها للاستغراق) أي للجنس حقيقة بدليل قوله بعد وعلى القول بأنها للجنس مجازاً وحامل الجواب أن الـ تستغرق التثنيات في المثني والجمع في الجمع وذكر المندرج بعد بالاستقلال لفعله فكانه قيل زيد يفعل كل شيء أو كل جمع فاما على القول بمجازيته للاستغراق فالخية أو الجمع للجنس ظاهراً فقط اما في الحقيقة فاللهو وعلم انه استحسن من هذه المناهج اوسطها لقلة كلفه ومناسبته لقاصد الناس من امثال هذه التوكيد قلن القائل نعم الرجل زيد لا يريد إلا مدح زيد إلا انه ابهمه أولاً فخيباً لغانه لا مدح جميع الأفراد ليتوصل الى المبالغة في مدح زيد بأحد الوجهين السابقين ولا العنوان على زيد بعنوان جميع الأفراد ولا منهج بعيد تقدم ذكره كما في نحو زيد نعم الرجل (قوله لا يجوز اتباع فاعل نعم وجمعه جوكيد معنوي) وجه بلدائه لمنافاة اللفظ أو المعنى فيما اذا قيل نعم الرجل كلهم أو كله والدينار الصغير هاذ ولا يخفى انه لا يطرد في مثل نعم الرجال كلهم الزيدون وهكذا في القول بالعهدة ومن هنا قال الشيخ لا يبرى من الـ عهدة لا يعد ان يريد نعم الرجل نفسه زيد (قوله مع اقامة القائل مقام الجنس) أي اريد من لفظ الفاعل الجنس أي جميع الأفراد حقيقة وانما قصر للنوع على حالة قصد التخصيص لان تخصيص الفاعل الذي قصد منه جميع الأفراد بالنعت حين ارادة جميع الأفراد ينافي ذلك القصد واما حالة عدم قصد التخصيص فكذلك لا يصح والكشف فلا منع فبني هذا القول بالاستغراق حقيقة اما القول بالاستغراق المجازي فبناي في قوله واما اذا ناول النح (قوله ولهذا الصغير احكام) ليس بتقديم المندرج هنا للصغر تامل (قوله انه لا يجمع) وجه بشبه الحرف من حيث ان لفظه ومعناه لا يبين إلا بما بعده (قوله ويؤيد الاول) أي يقويه على الثاني وانما قل ويؤيد ولم يقل ومنه أو نحوه للفرق بان التمييز هنا مخشوف كما يأتي لا مذكور كما هو المتكلم فيه تدبر (قوله يراد به الشخص) أي مبهما معهوداً ذمناً أو معينا تقدم ذكره معهوداً خارجياً أي ان الصغير كذلك في مطلق ارادة الشخص لا الجنس إلا انه على ارادة الشخص المندرج المندرج الذكر من المقرون باللام يراد ذلك من الصغير ايها ولا يربك في تعيينها هذا الشخص صغير المصنف

على القول بأنها للاستغراق بان المعنى ان هذا الشخص يفعل افراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين أو رجلاً رجلاً وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بان كل واحد من الشخصين كانه على حدته جنس فاجتمع جنسان فتبنا . الثالث لا يجوز اتباع فاعل نعم وبتن جوكيد معنوي قال في شرح التسهيل بالتثني واما التوكيد اللفظي فلا يمتنع واما النعت فمنه المجهول واجازة ابو الفتح في قوله لعمرى وما عسى علي بهين لبس الفتى للمعنى بالليل حاتم قال في شرح التسهيل واما النعت فلا ينبغي ان يمنع على الاطلاق بل يمتنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حيثه منافي لذلك القصد واما اذا تكرر بالجامع لاكمل القضاة فلا مانع من نعت حيثه لا مكان ان يرد بالنعت ما اريد بالنعوت وعلى هذا يحصل قول الشاعر - نعم الفتى لثري انت اذكم - وحمل ابو علي وابن السراج مثل هذا على البدل وابيا النعت ولا حجة لهما . اد . واما البدل والطف فظاهر سكوتهم في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي ان لا يجوز منهما إلا ما تباهى نعم (ويرفان) ايما على الفاعلية (مصراً) مبهما (يفسره) مبرز كعم قوما مصفراً) وقوله نعم امرا هرم لم تعز نائبة إلا وكان لمرتاج يها وزرا وقوله لنعم موثلاً الولي اذا حلوت . باسم ذي البغي واستبلاء ذي لاهن وقوله نعم امراين حاتم وكعب كلاهما حيث وسيف حسب ونحو بتس للظالمين بدلا وقوله

تقول مرسى وهي لي في عورة بتس امرا واتني بتس السيرة ففي كل من نعم وبتس مصير هو الفاعل ولهذا الصغير احكام لا اول انه لا يبرز في تثنية ولا جمع استثناء بثنية تمييزه وجمعه ولجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاة الكسائي من العرب ومنه قول بعضهم - مروت يقوم نعموا قوما - وهذا نادر . الثاني انه لا يجمع واما نحو نعم هم قوما انتم فشاذا . الثالث انه اذا قصر بمؤنث كقوله تامل التانيث فهو نعمت امرأة عند عكذا مظهر في شرح التسهيل وقال ابن ابي الربيع لا تلاحق وانما يقال نعم امرأة عند استثناء جانيت المصغر ونص خطيب على جواز لامرين ويؤيد الاول قوله فيها ونعمت . الرابع ذهب القائلون بان فاعل نعم الطاهر يراد به الشخص الى ان المصغر كذلك واما القائلون بان الطاهر يراد به الجنس فذهب اكثرهم الى ان المصغر كذلك وذهب بعضهم الى ان المصغر للشخص قال لان المصغر

على التعبير لا يكون في كلام العرب إلا شخصا والمعر
هذا التعبير شرط • الأول ان يكون موصرا عنه فلا يجوز
تقديمه على نعم وجس • الثاني ان يقدم على المخصوص
فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين وأما قولهم
نعم زيد رجلا فنادر • الثالث ان يكون مطابقا للمخصوص
في الافراد وتثنيه والتذكير وهذه • الرابع ان يكون قابلا
لال فلا يعسر بسئل وغير واي وافعل التفصيل لانه
خلف من فاعل مقرون بال فاعل شرط ملائمة لهسا
الخامس ان يكون نكرة مامة فلو قلت نعم غمسا هذه
الشمس لم يجوز لان الشمس مفرد في الوجود فلو قلت
نعم غمسا خمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن منظور وفيه
نظر السادس لزوم ذكره كما نص عليه سيويه وصحيح
بعينهم انه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض
المأثرية على شذوذه فيها ونعمت وقال في التسهيل لازم
قالبا استظهارا على نحو فيها ونعمت ومن اجاز حذفه
ابن منظور تنبيه • ما ذكر من ان فاعل نعم يكون
معيبرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور وذهب الكشائي
الى ان الاسم المرفوع بعد النكرة منصوبة فاعل نعم
والنكرة مبدء منصوبة على الحال ويجوز مبدء ان تأخر
فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى ان الاسم المرفوع
فاعل كقول الكشائي الا انه جعل النكرة منصوبة
تميزا متوقلا ولاصل في قولك نعم رجلا زيد نعم الرجل
زيد ثم نقل الفعل الى الاسم المدرج فقول نعم رجلا
زيد ويقبح مبدء تأخيره لانه وقع موقع الرجل المرفوع
وافاد افادته والصحيح ما ذهب اليه الجمهور لوجهين
احدهما قولهم نعم رجلا انت وجس رجلا هو فلو كان
ذاعلا لا تصل بالفضل الثاني قولهم نعم رجلا كان زيد
فاعلوا فيه الناسخ (وجمع تميز وفاعل ظهر • فيه خلاف
عنه) أي من النكسة (قد اشتهر) فاجازة المبرد وابن
السراج والفارسي والناظم وولده وهو الصحيح لوروده نظما
ونثرا فمن العلم قوله

نعم النكسة فتاة عند لو بذلت زد النكسة نظما او بآيائه
وقوله والتغليون بنس الفعل فاعلهم فمخلا وامهم زلاء منطوية
وقوله - نعم الزاد زاد اريك زادا - ومن النثر ما حكى من
كلامهم نعم التحيل قبلا اصلح بين بكر وتغلب

به في القول بالعهد الخارجي فقط فانه ما انصرف في ذلك عليه بل هم اليه
التعريف بالمندوح يعين للعهد الخارجي ومن هذا يظهر انه لم يسكت عن
التعريف على القول بالعهد الذاتي في الاسم الظاهر كما قيل فتدبر (قوله على
التعريف) أي استبصارا على وجه التعبير (قوله ان يكون موصرا عنه) أي من
التعريف الذي في نعم او جس ولاستحارة فيها لا يمكن تلخيص الفهم • الا جاعلة
عن الطرفين فلذا فرغ عليه قوله فلا يجوز تقديمه على نعم وجس (قوله
ان يكون قابلا لال) أي او واقعا موقع قابلا نحو ما على القول بانها تميز في
فصاحي (قوله وافعل التفصيل) أي المصطفى او المردون بال (قوله وفيه نظر)
وجهه ان تعليل منع لاول جاز في الثاني فلا معنى حيث لا يجوز جازا قيل
والجواب من هذا النظر ان قولنا نعم غمسا هذه الشمس اوتي فيه بالمخصوص
مفرونا بلم لاشارة فقط فما اتى الا تشخيص الشمس خلوها وهذا يفهم ايضا
من غمسا لانها مفرد في الوجود فلم يثبت للنكرة عموم تخص به عن المخصوص
واما قولنا نعم غمسا خمس هذا اليوم فقد اوتي فيه بالمخصوص صافا الى اليوم
المشخص بالاشارة فانحصى في المخصوص خصوصا بالنظر الى ذلك الزمان وذلك
لا يفهم من غمسا بل هي مامة تتناول خمس هذا اليوم أي من حيث الامانة
وتعمل فيرها وان كانت واحدة في ذاتها على ما قلنا في لعن خمس ثبت
للكرة عموم تخص به عن المخصوص فالعموم المنقطع انما هو في التمييز كما هو
صريح الشرح لا في المخصوص وجبته فلم يجز تعليل منع لاول في الثاني
وللنظرين ههنا كلمات لا تليق • ومع ذلك فقد عبروا عنها بالتعريف • (قوله
استظهارا) أي استبصارا (قوله لا تصل بالفعل) أي استتر فيه (قوله
ومن النثر ما حكى من كلامهم) في كثير من النسخ ما حكى وفي بعضها حكى وهي
صواب ايضا على ان المبدء محذوف والمذكور دليله او على ان الفعل اراد منه
مجرد الحدث فيكون اسما ليصح لاخباره على انه أي مانع من تعلق من
النثر بحكي بعده أي وحكي من النثر الخ فاينامل (قوله نعم التحيل قبلا الخ)
قوله ابو بجير المشهور بغارس النعام في الحرب المشهورة بين بكر وتغلب
المشهورة بحرب البسوس وذلك ان مهايلا احبا كليب نحل جالعة من بكر باخيه
ولم ير انهم اكلاء لاجيه الى ان نحل بعبرا وكان سيدا فلما بلغ الخبر الى ابيه
طن ان يكفي به مهايل لبيادته فقال نعم التحيل قبلا الخ فليل له ان مهايلا
لما نحل اريك قال له بو بشع نحل كليب فافطاط وقلم للحرب وكانت له
فرس تسمى النعامه وقال

قربا مربط النعامه مسني لبياء الشيوخ ولاطفال
قربا مربط النعامه مسني لحنين النساء والاعوال
قربا مربط النعامه مسني ان بيع الكريم بالشع غالي

وقد جله التمييز حيث لا ايهام برفعه لمجرد التوكيد كقوله

ولقد علمت بلان دين محمد من خير اديان البرية ديننا

ومنه سيويه والسيوي مطلقا وتلولا ما سمع وقيل ان افاد معنى
واتدا جاز ولا فلا كقوله - نعم المرء من رجل تهامي - وقوله
- وقاطلة نعم الفتي انت من فتي - اي من جنبت اي كريم وفي لآخر
- نعم المرء من رجل لم يطل لنا فراشا ولم يفتن لنا كفا منذ اتانا -
وصححه ابن عصفور (وما) في موضع نصب (ميمز وقيل عامل)

فهي في موضع رفع وقيل انها المخصوص وقيل كافت (في نحو نعم ما
يقول الفاضل) بتسا اشتروا به انفسهم فاما القائلون بانها في موضع
نصب على التمييز فاختلوا على ثلاثة اقوال الاول انها فكرة موصوفة
بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب لا خفي والزجالي
والفارسي في احد قوليه والرمضاني وكثير من المتأخرين والثاني انها
فكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة المخصوص محذوف اي شيء
والثالث انها تمييز والمخصوص ما لغري موصولة محذوفة والفعل
صلته لما الموصولة المحذوفة ونقل من الكسائي واما القائلون بانها
الفاعل فاختلوا على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اي غير
مفتقر الى صلة والفعل صفة المخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء
شيء فطمت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل من
سيويه والكسائي والثاني انها موصولة والفعل صلته والمخصوص
محذوف ونقل من الفارسي والثالث انها موصولة والفعل صلته
وهي فاعل يكفى بها وصلته من المخصوص ونقله في شرح التسهيل
عن الفراء والكسائي والرابع انها مصدرية ولا حلف والتقدير نعم
فعلك وان كان لا يحسن في الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل
فعلك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك والخامس انها
فكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف واما القائلون بانها
المخصوص فقالوا انها موصولة والفعل مستر واما اخرى محذوفة
هي التمييز والاصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم خيتا الذي صنعه
هذا قول الفراء واما القائلون بانها كانت فقالوا انها كفت نعم كما
كفت قل وطال قصير تدخل على الجملة القطية تنبيهات *
الاول في ما اذا وليها اسم نحو فتعاهي ثلاثة اقوال لحددا انها فكرة
تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مصرم والرفع بعدها
هو المخصوص وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو طاهر مذهب
سيويه ونقل من السبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء

وثالثها ان ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب والرفع بعدها هو الفاعل وقال به قوم واجازة الفراء * الثاني الطاهر
انه انما اراد الاول من الثلاثة والاول من الخمسة لا تصاره طيها في شرح الكافية *

قربا مربوط النعامة مني لثقت حرب واتل من حبال
لم اكن من جناتها علم الله واني لحرها اليوم مسلسل
وهي قصيدة فخرت للماتة بيت كرو فيها قربا مربوط النعامة مني
في نحو من خصين بيتا ومن يومئذ كانت الدائرة لكر بعد ان
كانت لطلب (قوله وقد جاء التمييز الخ) هذا لا قوله ومن الشعر
ما حكى جولي سواد وهو ان فائدة التمييز ازالة الابهام كما اقتضاه
كلام المصنف في المسألة السابقة يفسره ميمز وليس ذلك بمطرد
في الفاعل الطاهر فلا يصح الجمع بينه وبينه فكيف قيل بالجواز
(قوله وتلولا ما ورد) اي فان تلك الموصولات فيه احوال
موكدة وقال الشيخ الاثير وهندي تاوريل اقرب من هذا وذلك ان
يدي ان في نعم وشم هيبا وفحلا رفعة وزادا تمييز تاخر من
المخصوص وفعلهم هند وزاد ايك ابدال (قوله وما ميمز) لا
ملك في صحته على القول الاول من الثلاثة لانه اذ لا تتوهم
سلوة ما للمصير مع وصفها بالجملة بعدها نعم على الثاني والثالث
يحتاج الى ان يقال للراد من ما شيء له عظمت او حقارة تدبر
(قوله في نحو نعم ما يقول الفاضل) اي من كل تركيب وقع
فيه بعد نعم او بش ما حلوة بجملة فعلية هذا هو المتأخر من المثال
او من كل تركيب وقع بعد نعم او بش ما بطوة بجملة مطلقا ولا
ينافيه كلام الشارح اذ لم يصرح في مسأله فتعاهي بعدم امكان
عمول كلام المصنف لها فتدبر (قوله انها تمييز الخ) هكذا التمييز
من هذا المذهب واقع في عباراتهم نقله الشارح على ما هو عليه
ووجهه ان لفظة ما على هذا المذهب مكررة بخلافها على الاولين
فلتحجج الى تعيين ان الاولى هي التمييز لا الثانية وان الجملة
بعدها في اللفظ ليست مرتبطة بها بل بما مغايرة لها محذوفة لانها
صلتها ثم هذا المذهب مبني على جواز حذف الموصول الاسمي وهو
مذهب الكوفيين ولا خفي وتبعهم المصنف ولكن بشرط ان يعطف
عليه موصول آخر كما في اللغوي (قوله انها مصدرية) عليه يكون
في اطلاق الفاعلية على ما مسماحة (قوله انها كفت نعم) اي
لشيها بالحرف بعدم الصرف (قوله انها معرفة تامة الخ) اي
يكون مدلولها معلوما وهي غير موصولة فلا يقتدر الى صلة وهذا مما
اخصت به ما عن من قاتها لا تكون معرفة تامة كما صرحوا به

فانظر

فانظر

فأعرفه (قولهم الثالث ظاهر مبادته هنا) انما كلفه ظاهر هنا وفيما قبله لاحتمال ان
تكون قيل ليست تعريضية والبداية به لا لترجيحه بقرينة ترجيحه انها معرفة قامة فاعل
واختصاره على ذلك في شرح التسهيل ولا بد ان يلزم من اختصاره في شرح الكافية على الاول من
الثلاثة والاول من الخمسة ان يريد ذلك هنا مخالفة ذلك في شرح التسهيل على ما رأيت
فانهم (قولهم وفي اعرابه حيث ثلاثه اوجه) اي حين اذ ذكر بعد ومحتوز هذا ما ينبغي
من انه في مثل نعم العلم المقني والمقني مبتدا قولاً واحداً (قولهم والجملة قبله خبر) كان
لاصوب ان لو قال لو مبتدا والجملة قبله خبره او الخبر محذوف وجوبا لما ان قول المصنف
او مبتدا منطبق على مذهبين من حيث عدم التصريح لحال الخبر حيث فلا داعي لتخصيصه
بأحدهما وكأنه رأي ما نقله من شرح التسهيل من قوله وهو غير صحيح مانعاً من حمل كلامه
عليه وهو ليس بالقوي فان المصنف قال او خبر اسم ليس يبدو ابتداء مع انه قد لبال عليه
يلزم عليه مخالفة اصل فانه يلزم منه ان يتصوب لدخول كان عليه ولم تصبه العرب بعدا
على انه لا يلزم من صدق عبارته به تصحيحه له حتى ينكح ذلك للنقل من شرح التسهيل
لتأمل (قولهم ورد بانه الن) اجيب بان البديل يلزم لكونه المقصود بالحكم كاي مجرور رب
وبانه قد يجوز في الشيء تابعا ما لا يجوز فيه مجبوا حتى في البديل فقد قال الشيخ الاكبر
يجوز في الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه اذا ولي العامل فانهم حملوا انك انت قائم على
البديل وان كان لا يجوز ان انت واعلم ان الخصوص بعد فاعل بهذا قيل انه عطف بيان
والظاهر جريانه هنا والسكوت منه لان البديل وعطف البيان اخوان (قولهم توهم مبادته هنا
وفي الكافية الن) اي توقع في وهم سامعها ان تقديم المخصوص ممنوع وانما الجائز حذفه
وتقديم لفظ غيره يشعر به ويستغنى حيث عن ذكره وليس هو ذلك المتقدم لان الشعر بالشئ
المقني منه غيره وانما قال توهم لان تطبق المصنف لاستثناء من ذكر المخصوص على تقديم
لفظ غيره لا يقتضي الا انه عند تقديم ذلك للشعر لا يلزم المخصوص فلا ينافي انه قد لا
يتقدم الشعر به بل يتقدم بنفسه وليس القيد الذي سبق للتخصيص بل لانه محل الخلاف
السابق فانه اذا تقدم المخصوص تبينت ابتدائية ويكون الكلام حيث موحيا للوجه الثلاثة
التي هي تاخر المخصوص وهي لاصل نحو نعم الرجل زيد وحذفه والاستثناء منه يشعر به
متقدم نحو العلم نعم المقني على ان العلم خبر مبتدا محذوف او مغول فعل محذوف وتقديمه
نحو العلم نعم المقني ايضا على ان العلم مبتدا ويصحب فيه حيث ذلك ومن هنا يظهر لك ان
قول الشارح سابقا فالعلم مبتدا قولاً واحداً لا يناسب الا القول بان المنال من تقديم المخصوص
لا تقديم الشعر به الا ان يكون التعيين اضافيا اي لا خبر اسم ليس يبدو ابتدا او يدي
ان التمثيل روي فيه غير المعنى المتوهم وقيل انما قال الشارح توهم لانه ان ترجع الى ما
في التسهيل بان يكون المراد وان يقدم لفظ شعر بالمعنى الذي هو المخصوص حقيقة اي او
لفظ دال عليه وهو مع كونه غير صحيح او غير متبادر لا يصح ان يدي ان مقابله امر وهي ولا
يناسب الكافية من الذكر الا ان يقال للراد الكافية عن ذكر المخصوص مؤخرا او تجعل على
طاعرها من عدم تفهيدتها بعن الذكر والمراد لا يحتاج الى شيء آخر واعلم ان فهم هذا المقام

الثالث ظاهر مبادته هنا يغير الى ترجيح
الاول الذي بدايه وهو ان ما سيز وكذا
مبادته في الكافية ونذهب في التسهيل الى
انها معرفة قامة وانها الفاعل ونقله من
سيويه والكسائي (ويذكر المخصوص)
بالمذح او الذم (بعد) اي بعد فاعل نعم
وجس نحو نعم الرجل ابو بكر وجس
الرجل ابو لهب وفي اعرابه حيث ثلاثه
اوجه ان يكون (مبتدا) والجملة قبله
خبر (اذ) يتكون (خبر اسم) مبتدا
محذوف (ليس يبدو ابتدا) او مبتدا
خبر محذوف وجوبا والاول هو الصحيح
ومذهب سيويه قال ابن الباش لا
يجوز سيويه ان يكون المخصص بالمذح او
الذم الا مبتدا واجاز الثاني جماعة منهم
السراي وابو علي والمصري وذكر في
شرح التسهيل ان سيويه اجاز واجاز
الثالث قوم منهم ابن مغيرة قال في شرح
التسهيل وهو غير صحيح لان هذا الحذف
لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومجمله
مشغول بشئ يسد مسده ونذهب ابن
كيسان الى ان المخصوص بدل من الفاعل
ورد بانه لازم وليس البديل بل لازم ولانه
لا يصلح لمباشرة نعم (وان يقدم شعر به)
اي بالمخصوص (كفى) من ذكره (كالعلم
نعم المقني والمقني) فالعلم مبتدا قولاً
واحداً والجملة بعده خبره ويجوز دخول
الناسخ عليه نحو انا وجدناه مابرا نعم
العبد وقوله ان ابن عبد الله نعم
م اخو الندى وابن العشرة
وقوله اذا ارسلوني عند تعذير حاجة
امارس فيها كنت نعم المارس
تسهيلان الاول توهم مبادته هنا وفي
الكافية انه لا يجوز تقديم المخصوص وان
المتقدم ليس هو المخصوص بل شعر به وهو

على قصر ما بينها في غاية الغلظة ولقد زل فيه سائر الناظرين ونشأ عنهم كظم قسروا نظروا على مجرد قول الناظم وان يقدم شعره قط راوا فيه استنادا يقدم الى شعره فاختلوا منه بطريق المفهوم ان المخصوص لا يتقدم مع ان مثله تقدم فيه المخصوص وقد صرح في التسهيل بجوازه فلجأوا بان قوله كفى اي على انه هو المخصوص ثم اقتصروا بانه يرد شعر به اذ الشعر بالشعر غيره ثم اجابوا بان المراد وان يقدم لفظ شعر بما هو مخصص في المعنى سواء كان الشعر به هو لفظ المخصوص له اولا الى غير ذلك من اللوع التي هذه شجرتها مع انك ترى ان قولنا ان يقدم شعر به كفى مركب من كلام متيد وهو الجزا وقيل وهو الشرط على ما هو المحقق في شرحي التاميز وهو انما فليس يلزم مطلقا الا انه يستثنى من ذكر المخصوص عند تقدم لفظ شعر به ويظهر ما قدم ذلك لاستثناءه عند عدم تقدم ذلك الشعر بل لابد من ذكر المخصوص اتم من ان يتأخر كما هو اصله وهذا محل لا قول الثلاثة في اعرابه وهو المشار اليه بالبيت السابق او يقدم وتعين حيثما اجدها في قول واحد وهذا يؤخذ من هذه البيت بطريق المفهوم ويؤيده انه تعرض لامتناع تقدم المخصص فيما اخصت به جذا عن نعم وقد ان هناك تفصيله قد عبر لي القائل وايضا ان تعرف الحق بالرجال (قوله موصوفا بالمدح بعد نعم وبالدنم بعد بئس) حال من لفظ الفاعل لا من فاعل يصح على ما سبق الى بعض لا يعلم اي حال كون فاعل نعم او بئس موصوفا بلفظ المدح ان كان فاعل نعم ولفظ المذموم ان كان فاعل بئس فتقول في نعم الرجل زيد وبئس الرجل خالد الرجل المذموم خالد (قوله معنى) اي انشاء المدح وحكما اي كاحياج الى فاعل وانه اما ظاهر مقرون بال او مضاف للمقرون بها او مضمن مفسر بتفسير كما اشار اليه جعداد اللؤلؤ وصرح به بعد (قوله اي يكون له) اي لعل بضم العين ومنه ساء على ما ياتي مالهما اي لنعم وبئس النعم ويشتد يكون هذا التفسير مفيدا لما اريد ايضا من المعنى والحكم في قوله واجعل كبش معنى وحكما ساء مع التبيين على ان المراد من الجعل في امثال هذه الكلمات انما هو ما ذكر لا ما توهمه الناظرين (قوله وسواء في ذلك ما هو على فعل اسألت الخ) هذا مأخوذ من اطلاق الناظم واجعل فعلا من ذي ثلاثة اي مأخوذا من مصدر فعل ذي ثلاثة كما هو المراد من نظائره في عبارة المصنف كثيرا مثل وصفها من ذي ثلاث صرفا ونحوه مع ان من شعر بالاشتقاق ولاخذ لا بالتحويل اما الشعر به من كما هو ظاهر فاندفع ما قيل العبارة طاعرة في فعل بالفتح والكسر لا في فعل بالهم لانه فعل الثلاثي لا فعل من الثلاثي ولا حاجة لما تصفوا في دفعه من ان التحويل جاز في فعل بالهم تقديرنا (قوله ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا) يريد ان قصور الفعل فقط تفرع على تحويله الى فعل ثم لما ضمن معنى بئس مع ذلك التحويل ثبت له مجموع الجمود والقصور وهذا كما تقول صلى زيد فامتثل واقبوا الصلاة ثم زكي ماله فامتثل واقبوا الصلاة واتوا الركوة فلا تكرار في العبارة وان اعتلده الناظرين وقيل في دفعه انه لو اقتصروا على قوله جامدا لنعم انه بعد التضمن بعد لاصله وحاصله ان المخرج فرع قصوره على تحويله الى فعل ثم بين انه ضمن معنى بئس وقد بينا ان فعل وان كان لازما الا انه يعديه التضمن فنحو رجبتكم الدار فربما يترجم حيثما التعدي حان لان معنى بئس النعم والفعل منه ثم وهو متعد فدفعه باعادة لازما وهو

خالف ما صرح به في التسهيل في التلقى حق المخصص لمران ان يكون مخصصا وان يصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالدنم بعد بئس فلان بآينه اول نحو بئس مثل القوم الذين كذبوا اي مثل الذين كذبوا . ا . (واجعل كبش) معنى وحكما (ساء) نغول ساء الرجل ابو جهل ساء حطب النار ابو لهب وفي التحويل وصاعين مرتقا ساء ما يحكمون (واجعل فعلا) بضم العين (من ذي ثلاثة كعم) وبئس . سبلا . اي مطلقا يقال اسجلت الشيء اذا امكنت من لاقطاع به مطلقا اي يكون له مالهما من عدم التصرف باعادة المدح او الذم واقتضاء فاعل كفا لهما فيكون ظاهرا مضافا لال او مضافا الى صاحبها لو ضميرا مفسرا بتفسير وسواء في ذلك ما هو على فعل اسألت نحو طرف الرجل زيد وبئس غلام الكرم عمرو وما حول اليه نحو ضرب رجلا زيد يفهم رجلا خالد . تبهلت . لاول من هذا النوع ساء فلان اصله سوا بالفتح تحول الى فعل بالهم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا

وجبه في نفسه ولا يصره عند التأمل ما قيل كيف يجرى هذا مع
التحويل الى فعل بالعم وهي لازمة التزم فمن قال ليه ما قاله
ليه ما قاله (قوله معكوما له بما ذكرنا) اي من كونه كبش
معنى وحكما (قوله) وانما افرد بالحكر لفناء التحويل فيه
لاعتراض الشيخ لاير والجواب للبيه ابن هليل في عرجيما على
التسهيل وقال البدر الدمايني في عرجه ان هذا الجواب لا يبا
به لاقتضاه بما تحول الى مبة ولا يظهر التحويل فيه كقال
وباع ونحوهما مما لا يقصر ويرضى ان وجه الافراد انها للثم
العام فهي يمشي لشيء بخلاف نحو جيل وصلى فانه للثم الخاص
(قوله يجرى في فعل فعل) كالتخصيص لما تضمنه قوله او لا
معنى وحكما وقوله فانما مطلقا (قوله) نظرا لما فيه من معنى
الحجب (اي وكل من لا وجه الثلاثة جائز في باب الحجب لاول
في احسن بزياد والى في ما احسن زيادا والثالث في الزيدان
ما احكرهما هذا واليهت والثالان بعده فالمر ما قبله على التث
والنشر المرتب (قوله) وذكر ابن مفلور ان العرب النخ) تترك
على تعذر النصف وابنه (قوله) ومن لم نعم في المعنى) انما لم يرد
والحكم لعرض النصف له بقوله الفاعل ذا النخ ثم للمائلة في المعنى
ليس معناها المساواة من كل وجه بقريته قوله وتزيد عليها بانها
النخ (قوله) حجب من حبذا) يشير به الى ان مراد النصف للمائلة
بين حجب ونعم لا بين حبذا ونعم يدل عليه قوله الفاعل ذا
(قوله) واخطا فله) تعدينا اخطا بعلى لضمينه النخل او الكلب
والمراد التعريض بابن مفلور حيث نسب ليس الدول بالتركيب
وتتأيب لاسم (قوله) وان ترد ذا ما فعل لا حبذا) رتب لباحة
لا تيان بكلمة لا حبذا على ارادة الدم لا على ارادة سلب المدح
للإشارة الى انه ليست كلمة حبذا الجامدة الدالة على انشاء المدح
ادخلت عليها لا بل ادخلت عليها قبل عروض الحمود لها وبعد
ذلك صارت جامدة دالة على انشاء الذم فلم يأن دخول لا على
الفعل الغير المصروف تدبر (قوله) اي اجعل المخصوص بالمدح
او الذم تابعا لنا لا يندم بحال) يشير الى ان قول المصنف اول
بمعنى اتبع ومنعوله لاول المخصوص والثاني ذا ولامر للوجوب
حينئذ التقدم على الفاعل فقط وعليه مع فعله (قوله) وتوم هذا
بعيد فلا ينبغي ان يكون النخ من اجله) يريد ان قولنا حبذا
زيد لا يفهم منه اهل السلس الا انشاء المدح فكذلك لو قيل زيد

معكوما له بما ذكرنا وانما افرد بالذكر لفناء التحويل فيه * الثاني
انما يصاغ فعل من الثلاثي لتعبد المدح او الذم بشرط ان يكون
صالحا للحجب عنه معناه معناه نص على ذلك ابن مفلور وحكا
من لا يخلص * الثالث يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء
ولاستثناء من ال واحكامه على وفق ما قبله نحو

حب بالزدر الذي لا يرى منه الا صلحة او لمسام
وفهم زيد والزيوتون كروا رجالا نظروا لما فيه من معنى الحجب *
الرابع مثل في شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه
يعلم الرجل وذكر ابن مفلور ان العرب شلت في ثلاثة اللفظ فلم
تحويلها الى فعل بل استعمالها استعمال نعم وبتس من غير تحويل
وحى لم رجل وسع . اهـ . (ومثل نعم) في المعنى حب من (حبذا)
وتزيد عليها بانها تشعر بان الممتوح محبوب وقرب من النفس
قال في شرح التسهيل والصحيح ان حب فعل يقصد به المحبة
والمدح وجعل فاعله ذا يدل على المحصور في القاب وقد اشار الى
ذلك بقوله (الفاعل ذا) اي فاعل حب هو لفظ ذا على الاختصار
ويظهر مذهب سيوريه قال ابن خروف بعد ان مثل بحبذا زيد
حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدا وخبره حبذا هذا قول سيوريه
واخطا عليه من زعم غير ذلك * تنبيه * في قوله الفاعل ذا تعريض
بالرد على العائلين بتركيب حب مع ذا ولهم فيه مذهبان قيل
غلبت الفلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وقيل
غلبت لاسميتها لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده خبر
وهو مذهب للميد وابن السراج ووافقتهم ابن مفلور ونسبه الى
سيوريه واجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما (وان ترد ذا ما فعل
لا حبذا) زيد فهي بمعنى بتس ومنه قوله

الا حبذا اهل للا غير انه اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا
(واول ذا المخصوص اي اجعل المخصوص بالمدح او الذم تابعا
لذا لا يقدم بحال قل في شرح التسهيل اغفل كثير من النحويين
التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب قال ابن بابن
وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب هذا قال في
شرح التسهيل وتوم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون النخ من اجله
بل النخ من اجل اجراء هذا بحرى النخل ويجب في ذا ان يكون
بلفظ الافراد والتذكير (ايا كان) المخصوص اي اي شيء كان مذكرا
او مؤنثا مفردا او متنى او مجموعا

حبذا واما انه يفهم منه ان موقع ذا خير زيد وانه محبوب لزيد فلا ينساق اليه الذهن عند
سماع التركيب ولا لفاظ تحصل على التبادر الى محبي السارف فلا يكون ذلك الفهم الذي لا
ينساق اليه الذهن هو السبب في منع التقديم مع انه يتكشف هواره في التثنية والجمع انما
السبب اجراهم له بمجرى اللؤل وهو لا يغير ولذا قلل فهو يصاحي المثلث تعرضا بابن بابشاذ
(قولهم لا تعدل بذنا) لاحسن انه جواب ايا اي حالة كان عليها المخصوص من افراد او
تثنية او جمع لو تذكر فلذا لا يجعه في ذلك بل يلزم لامراده والتذكير وقوله فهو يصاحي
المثلث ليس جواب الشرط بل هو تعليل لما قبله كما يقتضيه قول شرح التسهيل بل المنع من
اجل الخ اي ان وجوب تاخير المخصوص على حبذا يلزم ذا الافراد والتذكير مطلق بالمشابهة
للؤل واعلم انه يمكن حمل كلام المصنف على خصوص السورتين المهدتين اللتين ذكرهما في
شرح التسهيل من ان معظم التفرعين اغلوا التثنية على استماع تقديم المخصوص وان ابن
بابشاذ وهم في تعليله بان يكون قوله واول ذا المخصوص اشارة الى الاولى ولا تيان بلا تعدل
بذنا للاحتراز من ان يحصل الامر على لا باحة وردا لما عساه يتوهم من اطلاق معظمهم ان التقديم
والتاخير عديان وتبنيهما على انه مظنة للوهم فيكون تعدل اما من العدول والباء بمعنى من
او ليس منه بل من لا تعدل بزيد ههنا اي لا تجعله عديلا له وذا لم يرد لفظها بل اشارة
للحكم السابق الذي هو تاخير المخصوص وهو الذي ينسب تعرضه بطرقا لحكم تاخير
مخصوص حبذا دون نعم وتعرضه للتعليل وليس من عاذته فللعني انه يتاخر المخصوص على
حبذا ولا تجعل التقديم عديلا للتاخير كما يوحى اطلاقهم لادانته الى التخير فيما هو كالمثال
وهي لا تتغير لا كونه موحى كما قال ابن بابشاذ هذا وقال ابن هشام في تفسير فهو يصاحي
للمثلث يعني انهم ارادوا ان يكون كالصيغة الرابطة للمدح والذم لا يغيرونه كما انهم لا يربطون
في الامثال الا الثبوت وعدم التغير فهو يصاحي من هذه الارادة لانهم يربطون استعماله كثيرا
فلم يجزوا عليه التغير لان استعمال شيء اخف من استعمال اشياء وهذه هي العلة في الامثال
ثم ان للؤل فيه امر زائد وهو انك اذا اتيت به حكما قيل اولا فكانك قلت هذه الواقعة
تستحق ان يقال فيها اللؤل الذي قيل قديما في الواقعة المشهورة وليس ذلك في صيغة حبذا
انما قدم التغير لعني آخر وهذا معنى قوله فهو يصاحي المثلث اي من حيث فيه ملته تخصي
ان لا يغير لا انه ملته من كل وجه فهذان تاويلان حسنان فالحمد لله الذي هدانا لهذا
والمن اني شرت في تفسير كلام الفخا في قولهم انه يصاحي المثلث احسن مما ههنا عليه وقال
ايضا في تبين طه الحكم الذي ملته المصنف بمعاملة المثل ان سبب ذلك ارادتهم لا بهام
ثم البيان كانهم قالوا حب الشيء فيجوز ان اشارة لكل مشار اليه من حيث هو شيء ثم ينوه بعد
فهذا كما قالوا ربه رجلا وقل هو الله احد فاتهم فانك لا ترى ملته (قولهم واجاز في
التسهيل الخ) بقي فيه البدلية وعطف البيان وانما اتصر على ما ذكره لقوله وانما لم يذكر
هنا اكفاء بتقديم الوجهين في مخصص نعم (قولهم واما على القول بالتركيب فلا) اي لانها
جزء فعل واسم لا اداة اشارة (قولهم نحو حب زيد رجلا) هكذا مثل الشراح ويرد ان الشاطبي
قال ان فاعل حب مع غير ذا انما يكون اسم جنس او مفعلا مفسرا بجميذ لو ما او من كفاعل

(لا تعدل بذنا) من الافراد والتذكير
(فهو يصاحي المثلث) ولا مثال لا تغير
فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا
الزيدون وحبذا عند وحبذا الهندان
وحبذا الهندات ولا يجوز حب فان
الزيدان ولا حب هؤلاء الزيدون ولا
حب ذي عند ولا حب ثان الهندان
ولا حب اولاه الهندات قال ابن كيسان
انما لم يختلف ذا لانه اشارة ابداء الى
مذكر محذوف والتقدير في حبذا عند
حبذا حسن عند وكذا باقي الامثلة ورد
بانه دهرى بلا بينة * تنبيهات *
لاول انما يحتاج الى الاحتراز من عدم
المطابقة على قول تن جعل ذا فاعلا واما
على القول بالتركيب فلا * الثاني لم يذكر
هنا اعراب المخصوص بعد حبذا واجاز
في التسهيل ان يكون مفعلا والجملة قبله
خبره وان يصحكون خبر مبتدا واجب
الحذف وانما لم يذكر ذلك هنا اكفاء
بتقديم الوجهين في مخصص نعم هذا
على القول بان ذا فاعل واما على القول
بالتركيب فقد تقدم اعرابه * الثالث
يحدثى المخصص في هذا الباب للعلم
به كما في باب نعم كقوله
الا حبذا لولا الحياء وربما

مكتت الهوى ما ليس بالمقارب
اي الا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء
وساذكر ما يفارق فيه مخصص حبذا
مخصص نعم آخر * اه * (وما سوى ذا
ارفع بحب او فجرة بالبيا) نحو حب
زيد رجلا وحب به رجلا (ودون ذا انصام
الحيا) من حب بالنقل من حركة العين
(كبر) وينشد بالوجهين قوله - وحب بها
مقتولة حين تغفل - اما مع ذا فيجب فتح

الحاء * تنبيهان * لاول قل في شرح
كل فعل حالي الفاء مرادا به مدح او تعجب * الثاني قوله

نعم وبمن من كل وجه لان حبذا جوار مجراه فلا يجوز ان يقال حب زيد ولا حب اخوك لكن لما مثل الشارح البدر بحسب زيد وصحب بزيد قال ابن مقام ينبغي ان يعمل ذلك بما فيه ال لكونه الغالب في فعل حب وقال الشارح فيما تقدم يجوز في فاعل فعل الجرح بالياء والاستثناء عن ال واصفاره على وفق ما قبله تأمل (قوله كثر لا يدل الخ) يريد ان كلمة كثر وقعت مستندة الى ضمير لاتصام فلا يفهم منها ان لاتصام في نفسه كثير لا انه بالنسبة لغيره كثير انما الدال على ذلك اكثر من كذا وهو لم يلت به فمن ادعى دلالة عليه فقد وهم واعجب منه تليل دعوى دلالة اللفظ بلاماء كون المراد كثر بالنسبة الى الفصح قديرة *

• افعال التفضيل •

(قوله افعال التفضيل) هي هذا بلب الصيغ التي على وزن افعال في نفسها ولو جرى لامتعامل في بعضها بخلاف الدالة على تفضيل شيء الى الدالة على زيادة حدث الفاعل على غيره سواء كان من انواع الثنائيات او الكمالات وهذا لفظة قال الله تعالى والله فصل بعنكم على بعض في الرزق واصطلاحا قد قالوا هو الوصف المبني على الفعل لزيادة صلجه على غيره في اصل الفعل فقد سارت هذه العبارة عبارة اسم التفضيل وما قيل ان التعبير به لولي ليناسب التعبير باسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل فيه ان التعبير بالفعل التفضيل للتعبير على خصوص صيغته مع الاختصار وليست صيغة اسم الفاعل او اسم المفعول واسم الفعل واحدة فاختاروا جهة العدم وهو كونه اسما (قوله للزوم الوصفية الخ) ذكروا في بلب منع الصرف في الوصف مع وزن الفعل انه لا يمنع الصرف الا اذا كان اصلها وذلك لانه تارة يكون لازما لا ينفك بحال وتارة يكون اصله الوصفية وقد مرحت له لاسية وتارة العكس فالاول يمنع الصرف حتما والثاني كذلك لان لاسية العارضة لغو والثالث يصرف لكون الوصفية لغو وسباني ذلك في بلب ما لا يصرف ان شاء الله وحشد فادراج الشارح كلمة لزوم ايماء الى انه لتحقيق مقصدي منع الصرف لذلك اللزوم لا ان الوصفية غير لازمة بل طرأت عليه حتى يكون لا اثر لها فما قيل انت حبير بان اللزوم لا دخل له في اقتضاء منع الصرف فكان لاولي ان يقول للوصفية ووزن الفعل وهم (قوله من كل مصوغ) يشير الى ان مصوغ في عبارة للصنف وان كان نكرة في الاكبات هنا الا ان القرينة دلت على عمومه فانه لما صرح بعد بانه يمنع هنا ما يمنع هناك بقي ما عداه على لابلحة نظير علمت نفس ويا اهل ذا النغي وقيتم شرا متأمل (قوله لكونه لم يستكمل) لاصح ربطه بابي هناك فكانه قيل ما منع هناك بسبب عدم جمعه الشروط التي ذكرت ثمة ممنوع لان شرائط ذلك البلب شرائط لهذا فانهم (قوله والص من شظا) الوصفية معلومة وشظا

كثر لا يدل على انه اكثر من الفصح قال الشارح واكثر ما تجيء حب مع غير ذا مصدرة الحاء وقد لا تعصم حاءها كقوله - فحبذا ربا وصحب ديننا - اه * خاتمة * يقارن مخصص حبذا مخصص نعم من الوجه الاول ان مخصص حبذا لا يظلم بخلاف مخصص نعم وقد سبق بيانه الثاني انه لا تعمل فيه التواضع بخلاف مخصص نعم الثالث ان اعرابه خبر مبتدأ محذوف لسهل منه في بلب نعم لان صيغة هناك نشأ من دخول تواضع لا جنداء عليه وهي لا تدخل عليه هنا قاله في شرح التسهيل الرابع انه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وحبذا رجلا قالا في شرح التسهيل وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير الا ان تقديم التمييز اولي واكثر وذلك بخلاف المخصص نعم فان تلميز التمييز منه نادر كما سبق والله اعلم * (افعال التفضيل)

وهو اسم لدخول علامات لاسماء عليه وهو متنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ولا يصرف من صيغة افعال الا ان الهمزة حذفت في الاكثر من خبر وشركا لاسيما وقد يعامل معاملة في ذلك احب كقوله - وحب شيء لي لانسان ما نعا - وقد يستعمل خبر وشرا على لاصل كقراءة بعضهم من الكتاب لاشرو ونحو بلال خير الناس وابن الاخير (صغ من) كل (مصوغ منه للعجب *) اسما موازنا (افعال للتفضيل) قياسا مطردا نحو هو احب واطم وافضل كما يقال ما احربه واهله وافعله (واب) هنا (اللدائي *) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بنائه من وصف لا فعل له كيهو اقمن به اي احق والص من شظا هكذا قال الناطم وابن السراج لكن حكى ابن القطاع لصص بالفصح اذا استتر ومنه الصص بتليث اللام وحكى غيره لصصه اذا اخذه بخفيه ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام احصر من غيره وفي افعال للذهاب الثلاثة وسمع هو اعطاهم للدراهم واولاهم المعروف وهذا المكان اقفر من غيره ومن فعل المفعول

قول الحاشي فلا يفهم منها ان لاتصام مكنا بخطه وصوابه الا ان الخ بالاستثناء المخرج تأمل (مصححه فتح الله)

على وزن كلب حكما قل في القاموس اسم رجل طيم في السرقة وبجارة القاموس لص وهي
(قوله كذا ازهي من ديك) الزهو لا محجب والكبر يقال زهي بالبناء للمفعول يزهي فهو مزهو
ومليه مني التثيل ويقال زها بالفتح يزهو زها وهي لغة حكاه ابن دريد وعلى هذا فلا شذوذ
في المثال ويصريح بها الشارح عند قول المصنف وما يجمعه حيث قد كمل والديك بكسر
الدال للمهملة معروف جمعه ديكته وديوك وهو موصوف بالزهو والتجشع والتعايل في مشيحه
وذلك معروف فيه وهذا مثل يصوب لكل معجب متعجب ومثله قولهم ازهي من طاورس
(قوله اشغل من ذات النخيين) الشغل بالضم وبضمين صد الفراغ شغله شغلا بالفتح
واشغله ايضا والنهي بكسر النون وسكون الحاء المهملة الزق وقيل مخصوصا بما كان للسن
وذلك النخيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت خرجت في الجاهلية تبيع السن فاتاها
خوات بن جبير لاتصاري وهي الله منه فساومها فحلت نجيا ملوا فطر اليه ثم قال
اسكبه حتى انظر الى لآخر ثم حل نجيا آخر فقال اسكبه حتى انظر الى لخرة فلما اشغل
يديها ما وقع عليها حتى قصي اربه منها فهو فصرهت العرب بشغلها التل وقالوا اشغل
من ذات النخيين وبنوا اشغل من شغل بالبناء للنائب على وجه الشذوذ ليس من النبي
للفعل لان للراد المشغولية كما هو ظاهر وقال خوات في ذلك

وذلك مبال وانقين بظلمها خاضعت لها جاراتها خاضعات
خددت يديها اذ اردت خلطها بنخيين من سن ذوي عصرات
فكن لها الويل من ترك سنها ورجعها صبرا بغير بسات
فطخت على النخيين كما شحيحة على سنها والفك من فطخت

قال في الصحاح ثم اسلم خوات وشهد بدرا قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف
شراءك وتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله قد رزق الله خيرا واحوذ باله
من الخور وهجا شاعر رجلا من تيم الله فقال

انلس ربة النخيين منهسسم فعندما اذا عد المسيسسم

وفي لامبابة للحافظ ابن جرود ذكر ابن ابي خيمته القصة من طريق ابن سيرين قال
كانت امرأة تباع سننا في الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فانبت فخرج وتكر
ورجع فقال هل هناك من سن طيب قالت نعم فطخت رقا فذاقه فقال اريد اطيب منه
فامسكه وحلت آخر فذاقه فقال اسكبه فقد انطقت بعيري فقالت اصبر حتى اوثق الاول
قال لا ولا تركه في يدي يهراق فاني اخاف ان لا اجد بعيري فامسكه بيدها لاخرى
فانقص عليها فلما قصي حلجه قالت له لا هناك ، وفي شرح القاموس للسعودي امرأة من
لحيان يقال لها حبيبة حشرت سوق مكاط محل بناحية مكة ومعها نجيا سن فاستظلى بها
خوات بن جبير لاتصاري ليطامها منها ففتح احداهما وذاقه ودفعه اليها فاحذله باحدى
يديها ثم فتح الاخر وذاقه ودفعه اليها فامسكه بيدها لاخرى ثم غشيها وهي لا تقدر على الدفع
عن نفسها لحظها ثم النخيين وشحها على السن فلما قام عنها قالت لا هناك الله (قوله
من لشد) ونحوه بيان لما من قول المصنف وما به الى تعجب وصل والمعنى مانع من ايهاام تعلقه

صكوه ازهي من ديك واشغل من ذات
النخيين واهني بمحاجتك وفيه ما تقدم
عن التمهيد في فعل التعجب (وما به
الى تعجب وصل) لانهم من لشد وما
جوى بمجراه (به الى التمهيد وصل)
عند مانع صوفه من الفعل

بمقتضى (قولهم لكن اهد ونهرو الخ) استدراك على مجرد ظاهر العبارة
والا فضا يأتي من اضافة اسم التخصيل ثانيا واقتراعه بال اخرى
ذليل على استبعده وما تقدم من قوله والفعل المتعدي اتصين باقلا
مفعلا يدل على ان مصدر العالم لا ينصب على التعلوية به لو
يجوز بالباء بل ينصب تمييزا واعلم انه استثنى من لا تيسر بلشد
وينصب المصدر على العوض فائدة الصرخ للفعل وفائدة لا تيسر فان
اهد ياتي هناك ولا ياتي هنا لان المصدر ينصب هنا على التمييز
وذلك يستدعي التشكيك وهو ممتنع لان المصدر الملول لا يكون الا
معرفة وبمقتضى فيه يمنع ان الملول لا يكون الا معرفة والسند انه
ذكر في اللغوي ان لو يرسل رسلا في قراءة النصب في تلويل ارمه الا
(قولهم زود اهد استقراجا) من فوائد تعداد للكل التيسر على
اهد وكذا على ما تلحق به وانه ليس مختصرا في لفظ وبين ان
الاستقراج والبياس عندما بعض الشروط يحصل في الاول للتخصيل
باشد وفي الثاني باقوى وكذا الموت فانه لم يتبدل في نفسه تقاربا
فحصل لا يصحبه منه بالنظر الى مجيئه واخذ منه افعل كما هو
ظاهر فمسا قيل ان هذا التال ليس مما نحن فيه متنوع واما
لاحتجاج له بان المقصود لاخبار بالتفاضل في التبعة فهو على
لاصل ليس بطبيعي اذ يقال في الاول والثاني ايضا للمقصد لاخبار
بالتفاضل في الاستقراج والبياس نعم هذا يناقض ما تقدمه الخارج
في قوله واما الجند والذي لا يتفاوت معناه فلا يصحبه منهما
البتة قد بدرة (قولهم تفيد مع ذلك معنى التبعيض) المراد التبعيض
المتقدم في حروف الجر لانه المتبادر منه اطلاقهم له وتقول المصنف
بعد احدهما عدم صلاحية بعض موضعها وليس قول صاحب هذا
للذهب ولم يعم بمجرده دايلا على انه لم يرد التبعيض للتقدم في
حروف الجر لصدقه عليها على انه يمكن ان يكون جزو المصنف
الحمل طيد ورده بعدم دخوله على كل في المثال الذي ذكره بعد فما
قيل للمراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا وليس يعلم كما يؤخذ ما بعده
وليس المراد به التبعيض المتقدم في حروف الجر وبه يعلم رد الوجه
الاول من وجهي لا بطل لا تبين غير صحيح نعم يرد عليه ان جعل
التبعيض موقفا على صحة وقوع بعض موقع تن ياتي مثله على
صوري انها للجائزة فيقال لو كانت للجائزة لوقعت كلمة الجائزة
او كلمة من في موضعها فان ادعى انه لا يلزم صحة وقوع للرائف
موقع مرادفه قيل عليه مثله واما ما قيل ان صحة وقوع للرائف

لكن اهد ونهرو في التبعيض فعل وحنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل
للتوصل اليه تمييزا فتقول زيد اشد استقراجا من صورو واقوى
ياضا واتهم مرتا (واضل التخصيل صله ابداه تقدير او لفظا بمن
ان جرنا) من ال ولاضافة جسارة للفعل وقد اجتمعا في انا
اكثر منك مالا واعز تقرا اي منك اما المصنف والقرون بال فيمتنع
وصالهما بمن تبيينا لا اول لاختلاف في معنى من حذو فذهب
للبرد وتن واقفه الى انها لا جهاء الغاية واليه ذهب مبيوه لكن
اشار الى انها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال في هو الفصل من
زيد قصله على بعض ولم يعم وذهب في شرح التخصيل الى انها
بمعنى المجاوزة وكان القائل زيد افضل من صورو قال جاوز زيد
صرا في الفصل قال ولو كان لا جهاء مقصودا لجاز ان يقع بعدها الى
قال ويطلق كونها للتبعيض امران احدهما عدم صلاحية بعض موضعها
والاخر كون المجاوز بها فاما نحو الله اعظم من كل عظيم والظاهر كما
قال المرادي ما ذهب اليه المبرد وما رد به الناظم ليس بلزوم لان
لا انتهاء قد جرك لاخبار به لكونه لا يعام او لكونه لا يقصد لاخبار
به ويصكون ذلك ابلغ في التخصيل اذ لا يقف السامع على محل
لا انتهاء السلفي اكثر ما تحذف من ومجرورها اذا كان افعل خبرا
كلاية ويقل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد خطاك كاليدبر اجلا -
اي دنوت اجعل من البدر او صفة كقوله

تروحي اجدر ان تغيلي * فبدا بجني بارد ظل السيل

اي تروحي واتي مكانا اجدر من غيره بان تغيلي فيه * الثالث قوله
صله يعصي انه لا يفصل بين افعل وبين من وليس على الاطلاق
بل يجوز الفصل بينهما بمسول افعل وقد فصل بينهما بلو وما
اقصلا بها كقوله

ولفوك اطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خسر

ولا يجوز غير ذلك * الرابع اذا بني افعل التخصيل ما يتعدى بمن
جاز الجمع بينها وبين من الداخلة على الفصول مقدمة او موقرة
نحو زيد اقرب من صورو من كل خير واقرب من كل خير من صورو *
الخامس قد تقدم ان المصنف والقرون بال يمتنع اقترانهما بمن
الذكورة فاما قوله

نحن يغرس الردي اطنسا * مناير كص الجياد في السند
وقوله - ولست بالاكتر منهم حيا -

فمؤنلان (وإن لم تذكر يصف) أفعل التفضيل (أو جردا)
 من ال ولاضافة (الزم تذكيرا وإن يوحد) * فقول
 زيد أفعل رجل والفعل من مورو وعند أفعل امرأة
 وأفعل من عدد والزبدان أفعل رجلين وأفعل من
 بكر والزبدون أفعل رجال وأفعل من خالده والهندان
 أفعل امرأتين وأفعل من عدد والهندات أفعل نسوة
 وأفعل من عدد ولا تجوز المطابقة ومن لم قيل في البحر
 أنه معدول من آخر وفي قول ابن حنبل
 - كان صفري وكبرى من هاتهما - أنه لم يسم *
 يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه للموصوف
 كما رأيت وأما ولا تكفوا أول كافر به فتدبره أول
 فريق كافر به (وقول ال طبق) لما قبله من مبتدا أو
 موصوف فهو زيد لأفعل وعند الفعلي والزبدان
 لأفعلان والزبدون الأفعلون والهندان الفعليان
 والهندات الفعليات أو الفعل وكذلك مورت يزيد
 لأفعل ويهند الفعلي إلى آخره ولا يوتي معه بمن
 كما سبق (وما لمعرفه * أصيب ذو وجهين) متولين
 (من ذي معرفه * هما المطابقة وعدمها
 (هذا إذا نويت) بأفعل (معنى من) أي التفضيل
 على ما أصيب إليه وحده فتقول على المطابقة الزبدان
 أفعل القوم والزبدون أفعل القوم وأفعل القوم وعند
 فعلى النساء والهندان فعلى النساء والهندات فعل
 النساء وفعليات النساء ومنه وكذلك جعلنا في كل قرية
 أكابر مجرمينها وعلى عدم المطابقة الزبدان أفعل القوم
 والزبدون أفعل القوم وهكذا إلى آخره ومنه ولتجدنهم
 أحمر من الناس وهذا هو الغالب وابن السراج يوجب
 فلن قدر أكابر مقولا ثانيا ومجرمها مقولا أول لزمه
 المطابقة في المجرى وقد اجتمع الاستعمالان في قوله
 صلى الله عليه وسلم إلا أخبركم بأحكم إلى وأقربكم منى
 منازل يوم القيامة أحسنكم أخلاقا (وإن * لم تنوا)
 بأفعل معنى من بأن لم تنويه المفاضلة أصلا أو تنويها
 لا على للمضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه
 (فهو طبق ما به قرن * وجها واحدا

موقع مرادفه منع منه أن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر في الاستعمال
 إلا من علامة فخر صحيح لأن مجرد لاتيان بالمرادف في موضع مرادفه ليحتمل
 ترادفهما من غير أن يوفق باللفظ في الاستعمال إلا مع ما جرى لاتيان به لا ضرر
 فيه كما لا يخفى على أنه يقال مثله في بعض (قوله فمؤنلان) أول لأول
 الفتح ابن جني بأن ما مرفوع موكد للتصير في العلم وهو نائب عن نحن وأما
 استلذه أبو علي فقد اشككت عليه البيت حتى جعله من تخليط لأمراب وقال غيره
 أن للمضاف إليه لغوا أن من مضافة بمحذوف مدلول عليه بأعلم أو أنها غاذة
 وأما الثاني فقد أبطله الجاحظ على طاعه وجعله مبطلا لقول النحويين لا يجمع
 ال ومن في اسم التفضيل وهو ليس بصواب ويخرجه غيره على أن المجرور متعلق
 بليس ورد بعدم دلالتها على الحدث واجب بأنه يكفيه راحة الفعل ويخرجه
 آخر على أن ال زائدة أو معرفة ومن مضافة بأكثر منضمنا مضافا مهذلا من
 المذكر أو بالمذكور على أنها لبيان الجنس مثلها في قولك أنت منهم الفارس
 البطل أو أنها بمعنى في (قوله الزم تذكيرا وإن يوحد) أي تذكيرا وتوجيها
 ووجه الزم المذكور بأن أفعل المجرى شبه به في وزنه ودلالته على الزيادة
 وشروط الصوغ وهو لا اتصل به العلامات الفرعية وأفعل المضاف للكرة شبه
 بالمجرد في التكسير وشبهه الغيبة شبهه (قوله فتقول زيد أفعل رجل)
 في شرح التسهيل للشيخ لا يزد أفعل رجل أسلم زيد أفعل من كل رجل
 قياس فعله إلى فعله فحذفت من كل وأصيب أفعل إلى مجرور كل وكذا في
 كل بقية لأمثلة قال أصحابنا لا بد من كون المضاف إليه أفعل جمعا لأنه
 بعض ما يضاف إليه والواحد لا يكون بعضا للواحد تقول زيد أفعل الرجال
 وأما جاز أفعل رجل انحصارا للفظ لنهم المعنى فانه لا يترجم إرادة المفرد ووجب
 تنكيره على قاعدة كل مفرد جاز في موضع الجمع لا يكون إلا نكرة فلان جمعت
 بال رجعت إلى الجمع لانهم لا يرجعون للأصل في بعض ويدعون في بعض
 وكذا ان جمعت فلا بد من ال فاما أسفل سافلين فالمضاف إليه محذوف أي
 أسفل قوم سافلين وقال يجوز أن يكون الجمع باعتبار أن الإنسان يريد به
 الجنس ومن ثم استثنى منه وحسن العمل على المعنى قصد تناسب رخص الإي
 وفي الترشيع وإذا طغيت على النكرة المضاف إليها قلت هذا أفعل رجل وأقله
 وهذه أكرم امرأة هذنا وأقله وهؤلاء أكرم نساء وأقله وأقله بتذكير
 الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمؤنث على التوهم فان أصفت
 إلى معرفة نيت وجمعت وهو القياس وأجاز يس لأفراد وطيه قوله
 ومية أحسن الثقلين جيذا وسالفة وأحسنه قذالا
 كانه قال وأحسن ما ذكر (قوله ومن ثم قيل الخ) هذا القيل نظريه إلى مجرد
 كون آخر على وزن اسم التفضيل وإن لم يكن من باب حقيقة (قوله أي التفضيل

على ما اضيف اليه وحده) يغير بذلك الى ما قلناه بعض المحققين من ان المراد يكون لامضافة
 هذا على معنى من ان المقصود التخصيل على المعاني اليه وحده وبكونها ليست على معنى من عدم
 قصد ذلك وليس المراد انها على معنى من الداخلة على اسماء الاجناس في نحو خاتم فصحة
 لان من شرط ذلك صحة المطلق الثاني على الاول وهو غير صحيح لبيان هذا الناس او الناس
 في قولك هذا افضل الناس ولا انها على معنى من الجارية للفعل لان من تلك تخصي ان
 يكون المجزوء بها خارجا على الفعل كما في قولك انا اكثر منك ويمتنع زيد افضل من الناس
 لكونه منهم وقد قالوا ان افضل لابد ان يكون بعض ما يضاف اليه وهو متاخر لما اقصته من
 كما رايت (قوله كفواهم الناقص ولاشع الخ) التخصيل على طريق اللبس والنقص والترتب
 الاول لما لم تنو فيه المفعلة اصلا والثاني لما نويت فيه على المعاني وغيره ولاشع هو من
 بعد العزيز والناقص يزبد بن عبد الملك سميا بذلك لشجته اصابت الاول في وجهه وانقص
 الثاني من اوراق الجند وزيادة اي دلالة بعد المثال الاول لبيان عدم التخصيل فيه واي
 افضل الناس من بين قريش بعد المثال الثاني لبيان ان التخصيل ليس على قريش فقط
 الذي هو المعاني اليه بل كل الخلق قريش وغيرهم وان لامضافة لقريش كالامضافة لابي مروان
 ليست لتخصيص الفضل عليه وبيان بل لتخصيص الموصوف وبيان نسبه والمذا زاد قوله
 وامداه هذين النوعين الى (قوله ولذلك جازت اضافة افضل فيهما الخ) لادارة لكون
 اضافة النوعين لمجرد التخصيص والصير للثنى للنوعين وموقع ما يضاف اليه وصير ليس
 لاسم التخصيل المعاني لا لما الواقعة على المعاني اليه وحده فانه ليست اضافة لمجرد
 التخصيص كامداه النوعين قبله بل لابد فيهما من ان يكون المعاني اليه بحسب المعنى
 الوصفى يشمل المعاني وغيره الا ان المعاني صاحب زبادة في الوصف على البنية (قوله
 فلذلك يجوز يوسف احسن الخ) هذا مربوط بقوله ولذلك جازت اضافة افضل فيهما الخ
 وقوله ان قصد احسن من بينهم بيان لاحتمال قصد التخصيل لا على المعاني اليه وحده
 وهو النوع الثاني وقوله او قصد حسنهم بيان لاحتمال عدم قصد التخصيل اصلا وهو النوع
 الاول فالامداه حيث في النوعين لمجرد التخصيص وقوله ويمتنع ان قصد احسن منهم مربوط
 بقوله بخلاف المنوي فيه معنى من وجهه لمنع حيث ان لفظة اخوة اضيف الى صير يوسف
 والفهم من ذلك ان يوسف غير داخل في لفظة اخوة ومن ثم امتنع على الحقيقة زبد وصرد
 اخوتك هذه عدم قصد الجنس فلا يكون اسم التخصيل الذي هو احسن بعض ما اضيف
 اليه مع ان ذلك واجب فيما قصد فيه التخصيل على المعاني اليه وحده كما هو الغرض
 فيتناقض وما قيل في تعارض المنع لكون افضل ليس بعض ما اضيف اليه والا لزم اضافة
 الشيء الى نفسه حيث اضيف اخوة الى صير يوسف فلفظ طاهر تدبر (قوله وقالوا لا يخار
 افضل التخصيل من التخصيل وتناولوا ما استدلل به) هذا قول ثالث يمنع العباس كما يقوله
 البرد وقول السماع بقرائه على الطاهر كما يقوله الجمهور ويزاد ابو مينة (قوله فيكون قول
 ابي هاشم كان صغرى وكبرى من فائقها صحبها) اي بالنظر لقياس التانيث على الجمعية
 بجامع الفرعية في كل وان لم يرد السماع ولعل هذا هو مراد العامل اليومي فانه قال في نقائص

كقولهم الناقص ولاشع امدلا يني مروان
 اي مدلاهم ونحو محمد صلى الله عليه وسلم
 افضل قريش اي افضل الناس من بين
 قريش وامداه هذين النوعين لمجرد
 التخصيص ولذلك جازت اضافة افضل
 فيهما الى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوي
 فيه معنى من فانه لا يكون الا بعض ما
 اضيف اليه فلذلك يجزى يوسف احسن
 اخوته ان قصد احسن من بينهم او قصد
 حسنهم ويمتنع ان قصد احسن منهم
 تنبيه * يرد افضل التخصيل هاشم عن
 معنى التخصيل نحو ربكم اعلم بكم وهو احسن
 عليه وقوله

وان مدت لا يدي الى الزاد لم اكن
 باحسبهم اذ اجتمع النعم افضل
 وقوله ان الذي سمك السماء بقي لنا
 بيتا داهية اعز والطول
 وقوله فسرهما لخيركما الفداء

وقوله المبرد وقال في التسهيل ولاشع
 قصود على السماع وحكى ابن الانباري عن
 ابي عبيدة الغول يورث افضل التخصيل
 موزلا بما لا تقصير فيه قال ولم يسام له
 النعمين هذا للاختيار وقالوا لا يخار
 افضل التخصيل من التخصيل وتناولوا ما
 استدلل به قال في شرح التسهيل والذي
 سمع منه فالشهر فيه الرام لافراد والذكر
 وقد يجمع اذا كان ما هو له جعا كقوله
 اذا غلب شكك اسود العين كنم

كروا وانتم ما اقام الاتم
 قال واذا صح جمعه لتجدة من معنى
 التخصيل جاز ان يوثق فيكون قول ابن
 مابي - كن صغرى وكبرى من فائقها -
 صحبها . اد . (وان تكن بطرس) الجارة
 (مستعها * فلهما) اي لمن ومجروها
 المستعهم به (كن ابدا مقدما *) على افضل

التخصيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف اذ يلزم على تنبيه الفصل بين العامل ومعموله بلجني ولا فاعل به (كمل ممن است خير)

الدور جرى على السنة الصغرى وكبرى وليس باحسن ان كانوا لا يريدون بالا صغر ولا كبر
التفصيل على معنى من وانما يريدون بالفعل معنى فاعل او تفصيلا مطلقا فسميت المطابقة وان
لم يعمل بال ولا اصيف فيقال اصغر وصغرى واكبر وكبرى كما قال ابن علي كان صغرى وكبرى
من تقاطعها وكما يقول النحويون جملة صغرى وجملة كبرى وفاصلة صغرى وفاصلة كبرى
هذا كلامه وقد اثار بقوله وانما يريدون بالفعل معنى فاعل الى جواب آخر ذكره غيره وهو انه
ورد افعل على فعل فيكون اصغر واكبر جاء على صغرى وكبرى (قوله ومن ايهم انت
افعل الخ) هو بيان لما دخل تحت كل في قول النظم كمثل وتقديسه من ومجروها في
مدخله على جملة التركيب يفيد ان لامثلة التي اشار اليها بذلك من هذا القيل فلذا اتي
بها الشارح كذلك مع احكامه السابق عليه (قوله اي افعل التفصيل الخ) يريد ان
للمصنف اثبت القلة لرفع اسم التفصيل الطاهر فيستلزم منه ان رفعه المستر لا قلته فيه وان
المراد بالظهور هنا مثله في قوله فان ظهر فهو يشمل الضمير البارز بالتفصيل ايضا (قوله
وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) اي والعمل في الطاهر بالمعنى المتقدم قوي للظهور
محله في اللفظ فيحتاج لقوة العامل وبهذا ظهر ان هذه العلة لا تجري في رفعه المستر (قوله
ومنى ما قبل فلا الخ) لم يرتض الشيخ الاكبر تعليل رفعه الطاهر هنا بمعاقبة الفاعل لما ان
النفي في صورة افعل التفصيل منصوب على الزيادة في عين الرجل فبقى المساواة ونقصانها
من عين زيد وفي صورة الفعل على المماثلة فبقى الزيادة والنقصان فقد تغير المعنى فلا معاقبة
وقال انه يصح التعليل بعدم امكن جعل لاسم الطاهر مبداء وافعل التفصيل خبره لئلا يلزم
الفصل بين افعل التفصيل ومن وذلك لا يجوز واجاب ابن الصانع بان المراد في الاستعمال
في النفي مع افعل التصلين ومع الفعل اثبات الزيادة للنفي والنقصان للاول فمعناه لمخى الشيء
وسماني تحقيقه واعلم ان بعض المتأخرين راي ان فعل افعل في لاسم الطاهر باعتبار معنى
نفسه لا باعتبار معنى الفعل محكما بان العامل اللفظي انما يعمل في معوله باعتبار اتصاله
معناه اياه من جهة احتياج نقله اليه وانه يجوز عمله اذا كان مثبتا كما اذا كان منثيا (قوله
وذلك اذا سبقه نفي) لاشارة لمعاقبة الفعل واعلم ان هذا الصابط للشارح البدر ولم يذكر
فيه اعتبار موصوف لا فعل وقد اعتبره ابن الحاجب والناظم في طاهر عبارة التسهيل واحسن
ما وجه به ان افعل لم يلق قوة اسم الفاعل ولذا لم ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح
فلم يكف في عمله لاجتماعه على النفي (قوله اذا سبقه نفي) وجه بان الموصوف فصورة
وهي تطلب المتخصص لا ان طلبها له في النفي اقوى من طلبها له في لا يثبت لكون الاول
لمصون الكلام عن الكذب والثاني لزيادة قاعدته ومنه قوة طلب الموصوف للصفة تتقوى
الصفة على اصل بخلاف ما اذا لم يتوطلب للموصوف للصفة فلا تتقوى على العمل وقيل
ليعاقب افعل الفعل فانه اذا نفي افعل انتفت زيادته ويبقى اصل الوصف هو في موضع
من الموصوف مثله في موضع من غيره او اقل ومقام المدح بمنع الاول فيكون افعل في موضع
الفعل واخرى بغيره في ما رايت رجلا افعلا ابوه من زيد فيلزم ان يساوي المثال المشهور
مع انه من النزر وفرق بين الفعل والفعل عليه في هذا المثال مختلفان بالذات على ما هو

ومن ايهم انت افعل ومن كم دراهمك
اكثر ومن غلام ايهم انت افعل لان
لاستقام له المصدر (ولدى اخبار) اي
وهو من الاستقام (التقديم نورا وجدا)

كقوله

خالت لنا اهلا وسهلا وزودت

جنى الكحل بل ما زودت منه الطيب

وقوله

ولا صيب فيها غير ان سريعا

فلوف وان لا شيء منهم اكمل

وقوله

اذا ساءت اسماء يوما طعنت

فاسماء من تلك الطعنة اطلع

(ورفعه الطاهر نزر) اي افعل التفصيل

يرفع الضمير المستر في كل لغة ولا يرفع

اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا الا قليلا حكى

سيبويه مروي برجل اكرم منه ابوه

وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل

من قبل انه في حال تجريده لا يوثق

ولا يقنى ولا يجمع وهذا اذا لم يعاقب

فعلا اي لم يحسن ان يرفع موقعه فعل

بمعناه (ومنى عاقب صلا فكثيرا) رفعه

الطاهر (ثبتا) وذلك اذا سبقه نفي

لاصل في التخصيل فلم يصف المعنى التخصيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في الظاهر اما في المثال المشهور في الاعتبار الذي هو خلاص لاصل ضعف المعنى التخصيلي فاذا زال بالتفكي زال بالكلية فلم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وسياتي توجيه هذا التقييد والتقييد الذي بعده في تنبيهات المصنف (قوله وكان مرفوعة اجنيا) قال ابن الصانع قد رايت كلام جمال الدين ابن الحاجب اشترط العينية ولازم بدر الدين ابن مالك ساكنا من ذلك فان اراد بدر الدين بالاجنبي نفي السببي الذي اتصل به الموصوف كما مثل به في انهاء كلامه من ما رايت رجلا احسن منه اية فلا شك ان افعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا التقييد كان مستغنى عنه بقوله مفعلا على نفسه باخبارين وان اراد به نفي السببي الذي للموصوف به تعلق فليس كذلك بل لا بد ان يكون سببيا بهذا المعنى وهو الذي يحصل عليه كلام الشيخ ابي عمرو وان يكون اجنبيا بالمعنى الاول لكن قدما ان هذا خارج من قيد آخر هذا كلامه (قوله باخبارين) زيادة هذا الطرف لدفع ان يقال ان التخصيل نسبة تقتضي متبیین مفعلا ومفعلا عليه وذلك لا يصح في الشيء الواحد فلا معنى للتخصيل فيه وحاصل الدفع ان ذلك انما يتم لو اظهرت ذات الشيء فقط اما اذا اخذت باخبارين متطابقين فلا كما في القلم فان الكل اظهر اولاً من حيث كونه في عين رجل غير زيد واظهر ثانياً من حيث كونه في عين زيد وفصل في حال كونه بالاخبار الاول على نفسه بالاخبار الثاني فقد صح التخصيل ووجد مقتضاه فقد ظهر ان في المقام اخبارين لا اعتباراً واحداً فما قيل كان الاولى ان يقول باخبار لان التخصيل اي الزيادة انما هو باخبار واحد لا باخبارين وحسم والعجب انه قال بعد فباخبار كونه في عين زيد وفصل وباخبار كونه في عين غيره مفعول وكذلك قيل واستظهر عليه بقول لاصولين الواحد بالشخص له جهتان الخ ثم نظر هنا ليجرد ان التخصيل زيادة وقال ما قال هذا ووجه اشتراط ان يكون مفعلا على نفسه باخبارين بانه للاحتراز عما تغاير فيه المفعول والمفعول عليه بالذات على ما هو لاصل في التخصيل نحو ما رايت رجلا احسن كحل منه من كحل عين زيد فانه لتقوي المعنى التخصيلي فيه لم يسهل اخراجه من التخصيل بالمعنى فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في الظاهر كما تقدم بيانه وايك ان تقوم عدم الفرق بين هذا المثال والمثال المشهور فصل (قوله فانه يجوز الخ) طه لما تضمنه التخصيل من دعوى ان في المثال المذكور معاقبة (قوله لان افعل الخ) طه لومتي ما قبل فلا الخ (قوله لانه ليس له فعل بمعنى) اي مع ما تقدم من ضعف الشبهة باسم الفاعل في عدم قوله العلامات الفرعية في بعض صورة بحيث لا يرد ان الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها لا فادتها الثبوت مع انها لم تنصرف من رفع الظاهر ثم لا يخفى ان معنى افعل التخصيل وهو غير المراد من الغالبة في مثل سابقني فسبقت لغوات الدلالة على الغرابة كما يشير اليه المصنف في التنبيهات فلا يرد على قوله لانه ليس له فعل بمعنى انه مقرون بافعل الغالبة فافهم (قوله فيلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي) المراد بالاجنبي هنا ما ليس من معمولات افعل هذا واورد على هذا التسبب انه لا يلزم من ابتدائية المرفوع الفصل بين افعل ومن بالاجنبي لجواز ان يتاخر

وكان مرفوعة اجنبيا مفعلا على نفسه باخبارين نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكل من في عين زيد فانه يجوز ان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه الكل كسنة في عين زيد لان افعل التخصيل انما قصر من رفع الظاهر لانه ليس له فعل بمعنى وفي هذا المثال يصح ان يقع مرفوعة فعل بمعنى كذا رايت وايضا فلزم يجعل المرفوع فاعلا ليجب كونه مفعلا فيلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي ولاسل ان يقع هذا الظاهر بين صيرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رايت وقد يحصل الصير الثاني وتدخل من اما على لاسم الظاهر او على محله او على ذي المحل

فقول من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد
فتحذف مضافا أو مضافين وقد لا يوفى بعد المرفوع
بشيء نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل والوا
ما أحد أحسن به الجميل من زيد والاصل ما أحد
أحسن به الجميل من حسن الجميل يزيد ثم أصيف
الجميل إلى زيد للابسته إياه ثم حذف المضاف
الاول ثم الثاني وظله قوله عليه الصلاة والسلام ما من
أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر والاصل
من محبة الصوم في أيام العشر ثم من محبة صوم يوم
العشر ثم من صوم أيام العشر ثم من أيام العشر وقول
الناظم (كلن ترى في الناس من رقيق * أولى به الأصل
من الصديق *) والاصل من ولاية الفصل بالصديق
ففعل به ما ذكر * تنبيهات * الاول انما امتنع نحو
رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد
ونحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وإن كان أقبل فيها
بصح وقوع الفعل موصفاً لأن الخبر في المطراد رفع أقبل
التفصيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بني
منه مفيداً فائدته وهو في هذين المثالين ليس كذلك
الا ترى أنك لو قلت رأيت رجلاً يحسن في عينه
الكحل كحسه في عين زيد أو يحسن في عينه الكحل
كحلي في عين زيد بمعنى يفرقه في المحس فانت الدلالة
على التفصيل في الاول وعلى الغرابة في الثاني وكذا
القول في ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسه إذا أثبت
في موضع أحسن بمصارع حس حيث تقوت الدلالة
على التفصيل أو قلت ما رأيت رجلاً يحسن أبوه فأتيت
موضع أحسن بمصارع حسه إذا فاقه في الحسن
حيث تعبر الفعل الذي بني منه أحسن فعانت الدلالة
على الغرابة المستعانة من أصل التفصيل ولو رمت أن
توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم
تستطع * الثاني قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام
المحس من ارتفاع الظاهر بأقفل إلا بعد تلي ولا بأس
بإستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى الفى كقوله
لا يكن فيرك أحب إليه الخیر منه اليك وهل في الناس
رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن * الثالث
قال في شرح الكافية اجعرا على أنه لا ينصب المفعول

به فإن وجد ما يؤم جوار ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفعله فعل نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته

التفصيل وان جعل في مكانه يحسن صباع حبه فانت الغريزة
فان فرق بانه في المثال المشهور تطلي الصلوة يصكون القلم
لده كما تقدم من ابن الصانع بطل ببراء ذلك في ما رايت
رجلا احسن منه ايوه فلا بد من الرجوع الى ما كنا ذكرناه على اول
الشروط من الطريق بين حالي التفصيل الذاتي والتفصيل لاخباري
فذكر (قوله) فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه (رد بان الامر
بالعكس اما لا اول فلان المعنى ان يوتيكم مثل ما اوتي رسله من
الايات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والمعمل
والصلاحية للارسال واستم كذلك واما الثاني فلان حيث لا
تقع فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا هذا وقال بعضهم فظ
من قال ان افعال التفصيل لا يعمل في المفعول به
لورود السماع به كقوله تعالى وهو اهدى سبيلا
وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو
في احسن وجهها يعني لانه لا يمكن ان
يقدر يهدي لان السبيل ليس مهديا ولا
يهدي لانه لازم ولا تمييزا لان كونه
فاعلا معنى مشترك فيه اذا كان تمييز
اسم تفصيل كما هنا فاعمل الى
ما كمل الجزء الاول من هذه
الحاشية ويليه الجزء الثاني
اوله (الفت) يسر الله
تعالى انعامه بكم

وكرمهم آمين



فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو في موضع نصب بفعل مقدر
يدل عليه اظم ومنه قوله - واحرب منا بالسيف القوانصا - واجاز
بعضهم ان يكون افعال هو العامل لتجدة من معنى التفصيل . اهـ
حاشية في تعدية افعال التفصيل بحروف الجر . قال في طرح
الكافية وجعلته القول في ذلك ان افعال التفصيل اذا كان من متعد
بنفسه دال على حسب او بنحو عدى باللام الى ما هو مفعول في المعنى
وبالى الى ما هو فاعل في المعنى نحو الرحمن احب الله من نفسه
وهو احب الى الله من غيره وان كان من متعد بنفسه دال على
علم عدى بقاء نحو زيد اعرف بي وانا ادري به وان كان
من متعد بنفسه غير ما تقدم عدى باللام نحو هو اطلب
لثار وانفع للجبار وان كان من متعد بحرف جر عدى
به لا بغيره نحو هو ازهد في الدنيا ولسرع الى الخير
وابعد من لائم واحرص على الحسد واجدر بالحلم
واحيد من الخنا ولعل التعجب من هذا الاستعمال
ما لا فعل نحو ما احب المؤمن لله وما احبه
الى الله وما اعرفه بنفسه واقطعه
للعوائق وانصه لطرفه وازمده في
الدنيا واسرعه الى الخير واحرصه
طيه واجسده به . اهـ وقد
سبق بعض ذلك في باب

والله تعالى اعلم



بسم الله الرحمن الرحيم الذي باسمه الكريم تمنع الهبات * ويحمد على
مزيد فضله تشتم الصالحات * وبعده صلواته * الى اشرف مخلوقاته * فقال
المراتب * ويحسن عظام العواقب * اما بعد فيقول الفقير لولاه * حمزة فخر
الله * مدير الطبيعة العتسية ومصححها * ومحرر صحيفة الرائد ومصححها * لقد
غرت العين * مسهل كافي الربيعين * من سنة ثلاث وتسعين بعد المائتين
والاقت * من هجرة تن خلقه الله تعالى على اكمل وصف * صلى الله تعالى عليه
وسلم * وشرف وكرم وعظم * يكمل طباعه الجزء الاول من حاشية الخبير العلامة *
بالبصر الفهامة * محمد بن علي بن سعيد التونسي * الموسومة بزواهر الكواكب *
لبواهر المواقب * على شرح العلامة نور الدين ابي الحسن علي بن محمد لاغوي
الشافعي * المسمى بمنهج السالك * الى الفيت ابن مالك * وذلك بمطبعة
الدولة التونسية * في ظل الحضرة الصادقية * ايد الله تعالى دولتها * وادام
عزها وشوكتها * وكان تصحيحه له من ابتداء صحيفة ١٢١٩ ولما تم طبعه * وزعا
في حدائق الفصل ينعم * ارجعت عام اخساره * وصنى بدر تمامه * بقولي

ما لصنى كواكب من هجسود	كم سبت عقل ناسك وهجسود
فعلام الجوى وفرط العساي	عرك الله واجنياب الهسود
ودراء المرام من وصل ليسلى	شيب فود بغاتم صيسود
وطي اللحظ من صيون طباء	ينقى فسكهون قلب لاسسود
يا رعى الله بالغصا فادة	مت بوصلي وما وقت بهجسود
عجبا للعفاء بحوي قسسودا	طل افسى من صمنرة صجسود
كلما رمت طبها في هجسود	اكذت نقيه بلام البجسود
فانشد ريما تونب قلبا	ما ارعوى في الهوى برزد صاود
وامن منك العنان في طلب العا	م قصص الصبا فسيب البسود
واجن منه تبار روض ففسير	وانتشى عرف طاحصه المنسود
من حواشي العلامة ابن سعيد	فهي اخرى بكل فصل مرسد
فلكم راض من اوابد تحفي	في يدبع بها ومعنى شسسود
ولكم من نهى من العلم صديسا	قد رواها من مذهب المسود
مذ اصلت في مشكل النحواقها	ما دياجي لاوعام والفليسد
يا جزاه الاله خير جـراء	في نعيم الفردوس دار الخلسود
رائى من العلوم انفس تدقي	في بها يخجل انسان العقسود
فرها الطبع حينما ارخصه	رقى اسنى الندقين لابن سعيد

٢٠٠ ٢١١ ٢٤٥ ٨٢ ١٤٤